

سورة الانعام

باب الهى عن محالة الظالمين

قال الله تعالى ﴿وإذا رأيت الذين يخوضون في آثام فأعرض عنهم﴾ الآية فأمر الله به بالأعراض عن الذين يخوضون في آيات الله وهي القرآن بالكذب وإظهار الاستجداء وأعراضا به عن الأثام عابهم وإظهار الكراهة لما يكون منهم إلى أن يتركوا ذلك ويخوضوا في حديث غيره وهذا يدل على أن عليا ترك محاسبة الماخذ وسائر الكيفيات عند إظهارهم الكفر والشرك وما لا يخور على الله تعالى إذا لم يمكن إكثاره وكفا في تقية من تعبيره باليد أو اللسان لأن عليا أتبع إلى صلى الله عليه وسلم فما أمره الله به إلا أن تقوم الدلالة على ما مخصوص نسي منه قوله تعالى ﴿وما يأسفك الشيطان المراد أن أساك الشيطان بعض الشغل ففعدت معهم وأنت ناس لله فلا تأسف في تلك الحال به ثم قال تعالى ﴿فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين﴾ يعنى بعد ما ذكر لله تعالى لا تقعد مع الظالمين وذلك عموم في الهى عن محاسبة أثر الظالمين من أهل الشرك وأهل الملة لوقوع الاسم عليهم جميعا وذلك إذا كان في تقية من تعبيره بده أو لسانه بعد قيام الحجة على الظالمين تفصح ما هم عنه وغير حائر لاحد محاسنتهم مع ترك الكبير سواء كانوا مطهرين في تلك الحال لأطام والقائض أو غير مطهرين له لأن الهى عام عن محاسبة الظالمين لأن محاسنتهم مختارا مع ترك الكبير دلالة على الرضا

بعلهم وبظيره قوله تعالى ﴿لن الدين كعروا من عى اسرائيل﴾ لايات وقد تقدم ذكر ما روى فيه وقوله تعالى ﴿ولا تركبوا الى الذين طلبوا فمسمكم النار﴾ * قوله تعالى بر ودر الذين اتحدوا دينهم لعنا ولهبوا وعمرتهم الحياة الدنيا وذكره ان تسلسل نفس بما كسبت * قال قتادة هي مسبوحة قوله تعالى ﴿اقتلوا المشركين﴾ وقال مجاهد ليست بمسبوحة لكه على حمة الهدد كقوله تعالى ﴿درى ومن خلقت وحيداً﴾ * وقوله ﴿تسل﴾ قال الفراء ترتين وقال الحسن ومجاهد والسدى تسل وقال قتادة تحبس وقال ابن عباس تصح وقيل اصله الارتهاق وقيل الحريم ويقال اسد ناسل لان فريسته مرتبة به لافات منه وهذا نسل عليك اى حرام عليك لانه مما يرتين به ويقال اعطى الراقى بسله اى احرقته لان العمل مرتين بالاحرة والمستسل المستسلم لانه عملة المرتين بما سلم فيه * قوله تعالى ﴿فلما حن عليه الليل رأى كوكبا﴾ قال هذا رنى * قيل فيه ثلاثة اوجه * احدها انه قال ذلك فى اول حال نظره واستدلالة على ماسق الى وهمه وعاب فى طيه لان قومه قد كانوا يعدون الاوتان على اسماء الكواكب فيقولون هذا صم رحل وصم الشمس وصم المشتري ونحو ذلك * والثانى انه قال قل بلوعه وقل اكمل الله تعالى عقله الذى به يصح التكليف فقال ذلك وقد حطرت بقاء الامور وحركته الخواطر والدواعى على المكر فمما ساهده من الحوادث الدالة على بوحده الله تعالى * وروى فى الخبر ان امه كانت ولدت فى معار خوفاً من عمرو لانه كان يقتل الاطفال المولودين فى ذلك الزمان فلما خرج من المعار قال هذا القول حين ساهد الكواكب * والثالث انه قال ذلك على وجه الاسكار على قومه وحذف الالف واراد اهدا رنى * قال الشاعر
كذلكت عنك ام رأيت بواسط * عاس الطلام من الرباب حبالا
ومعناه اكد لك * وقال آخر

رفونى وقالوا يا حويل لا رى * فعات وابكرت الوحود هم هم
معناه اهم هم * ومعنى قوله ﴿ولا احب الا قايين﴾ احار ناه ليس رب ولو كان ربنا لاحبه وعظمته لعظم الرب * وهذا الاستدلال الذى سلك اراهم طريقه من اصبح ما يكون من الاستدلال واوضحه وذلك انه لما رأى الكواكب فى علود وصداً قرر نفسه على ما سعى اليه حكمه من كونه ربنا حالما او محلوفاً مربوباً فلما رآه طالما آفلاً ومتحركاً رائلاً قصى ناه محدث لما رتبة لدلالات الحدث وان ليس رب لانه علم ان المحدث غير قادر على احداث الاحكام وان ذلك مستحيل فيه كما استحال ذلك منه اذ كان محدثاً فحكم بما سواه له فى حقه الحدود وامساع كونه حالماً رباً * ثم لما ضاع الصبر فوجد من المعظم والاسراق والاساط البور على خلاف الكواكب قرر انصاف نفسه على حكمه فقال هذا رنى فلما راعاه وتأمل حاله وحده فى معناه فى اب مقارنته للحوادث من الطلوع والافول والاسفال والروال حكمه له بحكمه وان كان اكبر واصواً منه ولم يمتعه ما يهد من اختلافهما من المعظم والصياء من ان قصى له بالحدود لوجود دلالات الحدث فيه * * لما اصبح رأى الشمس طالمة

في عظمها واشراقها وتكامل مبياتها قال هذا ربي لانها بخلاف الكوكب والشمس في هذه
الافلاك ثم لما رآها آفة متقلة حكم لها بالحدوث ايضاً وانها في حكم الكوكب والقمر
لشمول دلالة الحدث للجميع * وفيما احبر الله تعالى به عن ابراهيم عليه السلام وقوله عيب ذلك
(وتلك حجتنا آتياها ابراهيم على قومه) اوضح دلالة على وحوث الاستدلال على التوحيد
وعلى بطلان قول الحشوي القائلين بالتقليد لانه لو حار احد ان يكتفي بالتقليد لكان اولاهم به
ابراهيم عليه السلام فلما استدل ابراهيم على توحيد الله واحتج به على قومه ثبت بذلك ان
عليه مثله وقد قال في لسق اللاوة عدد ذكره اياه مع سائر الانبياء (اولئك الذين هدى الله
مهدهم اقتده) فامرنا الله تعالى بالاعتداء به في الاستدلال على التوحيد والاحتجاج به على الكفار *
ومن حيث دلت احوال هذه الكواكب على انها مخلوقة غير خالصة ومربوبة عن رب وهي
دالة ايضاً على ان من كان في مثل حالها في الاعتقال والروال والمجيء والذهاب لا يجوز
ان يكون ربا حالقا وانه يكون مربوباً فدل على ان الله تعالى لا يجوز عليه الانتقال ولا الروال
ولا المجيء ولا الذهاب لقضية استدلال ابراهيم عليه السلام بان من كان بهذه الصفة فهو محدث
وثبت بذلك ان من عد ما هذه صفته فهو غير عالم بالله تعالى وانه بمنزلة من عد كوكبا
او بعض الاشياء المخلوقة * وفيه الدلالة على ان معرفة الله تعالى بحسب تكامل العقل قبل ارسال الرسل
لان ابراهيم عليه السلام استدل عليها قبل ان يسمع بحجج الانبياء عليهم السلام : قوله تعالى
(وتلك حجتنا آتياها ابراهيم على قومه) يعنى والله اعلم ما ذكر من الاستدلال على حدوث
الكوكب والشمس وان من كان في مثل حالها من مبادئ الحوادث له لا يكون الها
ولما قرر ذلك عداهم قال اى الهريقين احق بالا من بعد الهما واحدا احق ام من بعد آلهة
شقي قالوا من بعد الهما واحدا فاقروا على انفسهم فصاروا متحججين وقل انهم لما قالوا له
أما نخاف ان يحملك آلهتنا قال لهم اما تخافون ان نحاكم نعم حكم الصغير مع الكبير
في العادة فانطلق ذلك محاجهم عليه من حيث رجع عليهم ما ارادوا الزامه اياه فالزمهم مثل
على اصلهم وانطلق قولهم هو له * قوله تعالى (واولئك الذين هدى الله) وهدى الله ابراهيم
بالاعتداء من ذكر من الانبياء في الاستدلال على توحيد الله تعالى على نحو ما ذكرنا من استدلال
ابراهيم عليه السلام ويحتاج بعمومه في لزوم شرائع من كان قنناً من الانبياء ما لم يخص بذلك
الاستدلال على التوحيد من الشرائع السمعية وهو على الجميع وقد بينا ذلك في اصول الفقه *
قوله تعالى (لا يدركه الابصار وهو يدرك الابصار) يقال ان الادراك اصله الاحق بمحوق قولك
ادرك زمان المصور وادرك انما حقيقته وادرك الطعام اى لحق حال الصبح وادرك الرزق والعمرة
وادرك العلم اذا لحق حال الرحال وادرك النصر للشيء لحوقه له برؤسه اياه لانه لا خلاف بين
اهل اللغة ان قول القائل ادرك بصرى تحضاً معناه رآته بصرى ولا يجوز ان يكون الادراك
الاحاطة لان البيت محيط بما فيه وليس مدركه فهو له تعالى لا يدركه الابصار معناه لا يراه
الابصار وهذا مدح سبى رؤيته الابصار كقوله تعالى (لا تأخذه سنة ولا نوم) وما مدح الله به عن

هسه فان اثبات صده دم وقص فيبحر حائر اثبات يقينه محال كالو بطل استحقاق الصفة فلا تأخذه
 سة ولا يوم لم يبطل الا الى صفة نقص فلما تمدح سوي رؤية الصرعه لم يحجر اثبات صده وقبضه
 محال اذ كان فيه اثبات صفة نقص ولا يجوز ان يكون مخصوصاً بقوله تعالى ﴿وحوه يومئذ
 ناصرة الى رها ماطرة﴾ لان النظر محتمل لمعان منه انتظار الثواب كما روى عن جماعة من
 السلف فلما كان ذلك محتملاً للتأويل لم يحرج الاعتراض عليه بما لا مسمع للتأويل فيه * والاحار
 المروية في الرؤية انما المراد بها العلم لو صحته وهو علم الصرورة الذي لا شبهة ولا تعرض فيه الشكوك
 لان الرؤية بمعنى العلم مسهورة في اللغة، قوله تعالى ﴿ولو شاء الله ما اشركوا﴾ معناه لو شاء الله ان
 يكونوا على صد الشريك من الايمان قسراً ما اشركوا لان المشيئة انما تتعلق بالفعل ان يكون
 لان لا يكون فتعلق المشيئة بخدوف وانما المراد ههه المشيئة الحال التي تساق الشريك قسراً
 بالاقطاع عن الشرك محجراً ومما والحاء فهذه الحال لا يشأها الله تعالى لان المع من المعصية
 ههه الوحوه مع من الطاعة واطال للواب والعقاب في الآخرة، قوله تعالى ﴿ولا تنسوا الذين
 يدعون من دون الله فينسوا الله عدوا بغير علم﴾ قال السدي لا تنسوا الاصنام فينسوا من امركم
 بما اسم عليه من عيها وقل لا تنسوا الاصنام فحماهم العبط والجهل على ان يسروا من
 تعدون كما نسب من يعدون وفي ذلك دليل على ان المحق عليه ان يكف عن سب السههه الذين
 يتسرعون الى سبه على وجه المقابلة لانه ثمرلة البعث على المعصية، قوله تعالى ﴿فكلوا
 مما ذكر اسم الله عليه ان كنتم مؤمنين﴾ طاهره امر ومعهه الا اناحه كقوله تعالى ﴿واذا حللتم
 فاصطادوا﴾ فاذا قصيب الصلوة فاستسروا في الارص ههه اذا ارادنا كله اللهد وهو اناحه ويحتمل
 الترعيب في اعتقاد صحة الادن وههه في اكله للاستعانة به على طاعة الله تعالى فيكون اكله في ههه
 الحال مأجوراً ومن الناس من يقول ان كنتم مؤمنين، بذلك على حطرا اكل ما لم يدكر
 اسم الله عليه لاقتصاصه مخالفة للمشركين في اكل ما لم يدكر اسم الله عليه * وقوله ﴿مما ذكر اسم الله
 عليه﴾ عموم في سائر الادكار ومحتج به على حوارا كل دغ العاصب للشاة المعصونة وفي الدغ بسكين
 معصونة ان المالك للشاة اكلها لقوله تعالى ﴿فكلوا مما ذكر اسم الله عليه﴾ اذ كان ذلك مما قد دكر
 اسم الله عليه، قوله تعالى ﴿ودروا طاهر الاتم واطه﴾ قال الصحاك كان اهل الحاهليه يرون
 اعلان الزنا اثماً والاستسار به عيراثم فقال الله تعالى ﴿ودروا طاهر الاتم واطه﴾ وهو عموم
 في سائر ما يسمى بهذا الاسم ان عليه تركه سرا وعلاية فهو يوجب محريم الحمر ايضاً لقوله تعالى
 ﴿يسئلوك عن الحمر والميسر قل فيهما اثم كبير﴾ * ويجوز ان يكون طاهر الاتم ما يفعله الخوارج
 واطه ما يفعله قبله من الاعتقادات والفصول ومحوها مما حطر عليه فعله بها، قوله تعالى ﴿ولا تأكلوا
 مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لسق﴾ فيه مسمى عن اكل ما لم يدكر اسم الله عليه وقد اختلف في ذلك
 فقال اصحابنا ومالك والحسن صالح ان ترك المسلم التسمية عمداً لم يؤكل وان تركها ناسياً
 اكل وقال الشافعي يؤكل في الوحيين وذكر مثله عن الاوراعي وقد اختلف ايضاً في تارك
 التسمية ناسياً فروى عن علي وابن عباس ومجاهد وعطاء بن ابي رباح وسعيد بن المسيب وابن

مطلد
 الاقوال في ترك التسمية
 على الذمعة

شهاب وطاوس قالوا لا بأس ما كل ما ذبح ونسى التسمية عليه وقال على انما هي على الملة
وقال ابن عباس المسلم ذكر الله في قلبه وقال كما لا ينفع الاسم في الشرك لا يضر السيان في الملة
وقال عطاء المسلم تسمية اسم الله تعالى المسلم هو اسم من اسماء الله تعالى والمؤمن هو اسم من اسمائه
والمؤمن تسمية للذباح وروى ابو خالد الاصم عن ابن محلان عن نافع ان غلاما لابن عمر قال له
يا عبد الله قل بسم الله قال قد قلت قال قل بسم الله قال قد قلت قال فذبح
فلما يأكل منه وقال ابن سيرين اذا ترك التسمية ناسيا لم يؤكل وروى يونس بن عبيد عن مولى لقريش
عن ابيه انا اتي على علام لابن عمر فأتينا عند قصاص ذبح شاة ونسى ان يذكر اسم الله عليها فامر
ان عمر ان يقوم عنده فاداءه ايسا يشترى قال ابن عمر يقول ان هذه لم يدكها فلا تشتري
وروى سعة عن حماد عن ابراهيم في الرجل يدبح فينسى ان يسمى قال احب الى ان لا يأكل *
وطاهر الآية موحى بتحريم ما ترك اسم الله عليه ناسيا كان ذلك او عامدا الا ان الدلالة قد قامت
عدنا على ان السيان غير مراد به فاما من اباح اكله مع ترك التسمية عمدا فقوله محالف
للآية غيره يستعمل لحكمها محال هذا مع مخالفة الآثار المروية في ايجاب التسمية على المصيد
والذبيحة فان قيل ان المراد بالهي الذابح التي دبحها المشركون ويدل عليه ما روى شريك عن
سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال فلك المشركون اماما قتل ربكم فأتى فأتى فأتى
واما ما قلتم انتم ودبجتم فتأكلوه فادعى الله تعالى الى نبيه صلى الله عليه وسلم ﴿ولأنكأكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه﴾ قال الميتة ويدل على ذلك قوله تعالى في نسق اللاوة ﴿ليوحون الى اوليائهم
ليخادلوكم﴾ فاداكات الآية في الميتة وفي دأبج المشركين فهي مصورة الحكم ولم يدخل فيها دأبج
المسلمين قل له زول الآية على سبب لا يوجب الاقتصار بحكمها عليه بل الحكم للعموم
اذا كان اعم من السبب فلو كان المراد دأبج المشركين لذكرها ولم يقتصر على ذكر ترك التسمية
وقد علمنا ان المشركين وان سموا على دأبجهم لم تؤكل مثل ذلك على انه لم يرد دأبج المشركين
ادكأت دأبجهم غير ما كولة سمووا الله عليها ولم يسموا وقد اصر الله تعالى على تحريم دأبج
المشركين في غير هذه الآية وهو قوله تعالى ﴿ومادبح على الصب﴾ وايضا فلو اراد دأبج المشركين
او الميتة لكانت دلالة الآية فائتة على فساد الدية بترك التسمية ادخل ترك التسمية علما
لكونه ميتة فدل ذلك على ان كل ما ترك التسمية عليه فهو ميتة وعلى انه قد روى عن ابن
عباس ما يدل على ان المراد التسمية دون دحة الكافر وهو ما رواه اسرائيل عن سماك عن
عكرمة عن ابن عباس ﴿وان الشياطين ليوحون الى اوليائهم﴾ قال كانوا يقولون ما ذكر اسم الله عليه
فلا تأكلوه وما لم يذكر اسم الله عليه فكلوه فقال الله تعالى ﴿ولأنكأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه﴾
فاحذر ابن عباس في هذا الحديث ان المحادلة مهم كات في ترك التسمية وان الآية رلب في ايجامها
لامن طريق دأبج المشركين ولا الميتة * ويدل على ان ترك التسمية عامدا يفسد الذكاة قوله
تعالى ﴿يستلوك ما اذا احل لهم قل احل لكم الطسات وما علمتم من الخوارج مكلين﴾ الى قوله
﴿وادكروا اسم الله عليه﴾ ومعلوم ان ذلك امر يقتضي الاحاط وانه غير واجب على الآكل فدل

على انه اراده حال الاصطياد والسائلون قد كانوا مسلمين فلم يسع لهم الا كل الانشريطة التسمية ويدل عليه قوله تعالى (فاذكروا اسم الله عليها صواف) يعنى في حال النحر لانه قال الله تعالى (فاذا وحشت حنوها) والعاء للتعقيب * ويدل عليه من جهة السنة حديث عدى بن حاتم حين سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صيد الكلب فقال اذا ارسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل اذا أمسك عليك وان وجدت معه كائنا آخر وقد قله فلانأكله فاما ذكر اسم الله على كلبك ولم تذكره على غيره وقد كان عدى بن حاتم مسلما فامر به بالتسمية على ارسال الكلب ومعه الاكل عند عدم التسمية بقوله فلانأكله فاما ذكر اسم الله على كلبك * وقد اقتضت الآية الهى عن اكل ما لم يذكر اسم الله عليه والهى عن ترك التسمية ايضا * ويدل على تأكيد الهى عن ذلك قوله تعالى (وانه لفسق) وهوراجع الى الامر من ترك التسمية ومن الاكل ويدل ايضا على ان المراد حال تركها فاما اذا كان الناسى لا يحور ان يلحقه سمة الفسق * ويدل عليه ما روى عبد العزيز الدراوردى عن هشام بن عروة عن ابيه عن عاتبة ان الناس قالوا يا رسول الله ان الاعراب يأبون نالحم فتنا عندهم وهم حديثو عهد بكفر لاندري دكروا اسم الله عليهم لافعال سموا عليه الله وكلوا فلو لم تكن التسمية من شرط الدكاة افعال وما عليكم من ترك التسمية ولكنه قال كانوا لان الاصل ان امور المسلمين محمولة على الحوار والصحة ولا تحتمل على الفساد وما لا يحور الا بدلالة فلو قيل لو كان المراد ترك المسلم التسمية لو كان يكون من استباح اكله فاسقا لقوله تعالى (وانه لفسق) فلما اتفق الجمع على ان المسلم التارك للتسمية فاما غير مستحق بسمة الفسق دل على ان المراد الميتة او دنايح المشركين فلو قيل له طاهر قوله (وانه لفسق) فاند على الجميع من المسلمين وغيرهم وقيام الدلالة على خصوص بعضهم غير مانع فقاء حكم الآية في ايجاب التسمية على المسلم في الديحة وايضا فانا نقول من ترك التسمية فاما مع اعتقاده لو حوها هو فاسق وكذلك من اكل ما هذا سبيله مع الاعتقاد لان ذلك من شرطها فقد لحته سمة الفسق واما من اعتقد ان ذلك في الميتة او دنايح اهل الشرك دون المسلمين فانه لا يكون فاسقا لرواه عند حكم الآية التأويل فلو كان قائل لما كانت التسمية دكرا ليس بواحد في استدامته ولا في انهاؤه وح ان لا يكون واحدا في استدامته ولو كان واحدا لاستوى فيه العامد والناسى فلو قيل له اما القياس الذي ذكره فهو دهنوى محض لم يرد على اصل فلا يستحق الجواب على انه منقوص بالايمان والشهادتين وكذلك في التلبه والاستيذان وما شاكل هذا لان هذه اذا كانت ليست بواحدة في استدامتها وانهاؤها ومع ذلك فهي واحدة في الاستداء * واما قلنا ان ترك التسمية ناسيا لا يمنع صحة الدكاة من قل ان قوله تعالى (ولانأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) خطاب للعامد دون الناسى ويدل عليه قوله تعالى في نسق التلاوة (وانه لفسق) وليس ذلك صفة للناسى ولان الناسى في حال نسيانه غير مكلف بالتسمية وروى الاوراعى عن عطاء بن ابي رباح عن عبيد بن عمير عن عبد الله بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تجاوز الله عن اثمى الخطأ والسيان وما استكرهوا عليه وادام يكن مكلفا للتسمية فقد اوقع الدكاة على الوجه المأمور به فلا يفسده

ترك التسمية وغير جائز الزامه ذكاة اخرى لفوات ذلك منه وليس ذلك مثل نسيان تكبيرة الصلاة
او نسيان الطهارة ونحوها لان الذي يلزمه بعد الذكر هو فرض آخر ولا يجوز ان يلزمه فرض
آخر في الذكاة لموات محلها * فان قيل لو كانت التسمية من شرائط الذكاة لما سقطها النسيان
كثره قطع الاوداج وهذا السؤال للفريقين من اسقط التسمية رأسا ومن اوجها في حال
النسيان فاما من اسقطها فانه يستدل علينا بما قلنا على سقوطها في حال النسيان وشرائط الذكاة
لا يسقطها النسيان كترك قطع الاوداج فدل على ان التسمية ليست بشرط فيها ومن اوجها
في حال النسيان يشبهها بترك قطع الحلقوم والاوداج ناسيا او ما اذا لم يمنع صحة الذكاة * فاما
من اسقط فرض التسمية رأسا فان هذا السؤال لا يصح له لانه يزعم ان ترك الكلام من فروض
الصلاة وكذلك فعل الطهارة وهما جميعا من شروطها ثم يرق بين تارك الطهارة ناسيا وبين
المسك في الصلاة ناسيا وكذلك الية شرط في صحة الصوم وترك الاكل ايضا شرط في صحته
ولو ترك الية ناسيا لم يصح صومه ولو اكل ناسيا لم يفسد صومه فهذا سؤال يتقضى على اصل
هذا السائل واما من اوجها في حال النسيان واستدل بقطع الاوداج فانه لا يصح له ذلك ايضا
لان قطع الاوداج هو نفس الدخ الذي يباي موته خفف انعه ويفصله من الميتة والتسمية
مشروطة لذلك لا على انها نفس الدخ بل هي مأمورها عنه في حال الذكر دون حال النسيان
فلم يجرحه عدم التسمية على وجه السهو من وجود الدخ فذلك احتملا * قوله تعالى ﴿وَجَعَلُوا اللَّهَ

مَادِرًا مِنْ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيحًا﴾ الآية الحَرْث الرِّيع والحَرْث الارض التي تثار للريع قال اس
عاس وقادة عمد اناس من اهل الصلاة فحرّوا من حروثهم ومواسيهم حرًا لله تعالى وحزأ
لشركائهم فكانوا اذا خالط شيئا مما حرّوا لشركائهم ما حرّوا لله تعالى رددوا على شركائهم وكانوا
اذا اصابتهم السعة استمعوا لله تعالى ووفرّوا ما حرّوا لشركائهم * وقيل انهم كانوا اذا
هلك الذي لاوثانهم احدثوا بدله بما لله تعالى ولا يفعلون مثل ذلك فيما لله تعالى قال ذلك
الحسن والسدى * وقيل انهم كانوا يصرفون بعض ما حملوه لله في المقة على اوثانهم ولا يفعلون
مثل ذلك فيما حملوه للاوثان * واما حمل الاوثان شركاءهم لانهم جعلوا لها نصيبا من اموالهم
يسبقونها عليها فشاركوها في نعمهم * قوله تعالى ﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَعْصَامُ اللَّهِ وَحَرْثٌ حَرَّ﴾ قال الصحاك
الحَرْث الرِّيع الذي حملوه لاوثانهم واما الانعام التي ذكرها اولا فهو ما حملوه لاوثانهم
كما حملوا الحَرْث للمقة عيها في سدتها وما يربو من امرها وقيل ما حمل منها قربانا للاوثان
واما الانعام التي ذكرت ثانيا فان الحسن ومجاهدا قالوا هي السائبة والوصيلة والحامى واما التي
ذكرت ثالثا فان السدى وغيره قالوا هي التي اذا ولدوها اودبحوها اوركوها لم يدكروا
اسم الله عليها وقال ابو وائل هي التي لا يحجون عليها * وقوله تعالى (حجر) قال قتادة يعني حراما
واصله المنع قال الله تعالى (ويقولون حجرا محجورا) اي حراما محرما * قوله تعالى ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ

هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّدُكُورِنَا﴾ قال اس عاس يعنون اللبس وقال سعيد عن قتادة ما في بطون
هذه الانعام خالصة لدكورها الحائر كانت للدكور دون النساء وان كانت ميتة استترك فيها

دكورهم واناسهم * قوله تعالى ﴿قد حسر الدين قتلوا اولادهم سبها بغير علم وحرّموا ما رزقهم الله﴾ قال قتادة يعنى الحيرة والسائنة والوصيلة والحامى تحريما من الشيطان فى اموالهم * وقال مجاهد والسدى (ما يبطون هذه الانعام) يعنى بها الاحقة وقال غيرهم ارادها الا لان والاحقة جميعا * والخالص هو الذى يكون على معنى واحد لا يشوبه شئ من غيره كالذهب الخالص ومنه اخلاص التوحيد واخلاص العمل لله تعالى * وامامات (خالصة) على المبالغة فى الصفة كالعلامة والراوية وقيل على تأييد المصدر نحو العاقبة والماوية ومنه (مخالصة كرى الدار) وقيل لتأييد ما يبطونها من الانعام ويقال فلان خالصة فلان وحلصاه * وقوله تعالى ﴿وان يكن ميتة فهم فيه شركاء﴾ يعنى احقة الانعام اذا كانت ميتة استوى دكرهم واناسهم فيها فاكواها جميعا * قال ابو بكر وروى سعيد بن حير عن ابن عباس قال اذا اردت ان تعلم جهل العرب فاقرأ ما فوق الثلاثين والمائة من سورة الانعام الى قوله ﴿قد حسر الدين قتلوا اولادهم سبها بغير علم وحرّموا ما رزقهم الله افتراء على الله قد صلوا وما كانوا مهتدين﴾ * وقوله تعالى ﴿وهو الذى انشأ حثات معروشات وغير معروشات﴾ الى قوله ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ قال ابن عباس والسدى (معروشات) ما عرش الناس من الكروم ومحوها وهو رفع بعض اغصانها على بعض وقيل ان تعريشها ان يحطرها على غصن الحائط واصله الرفع ومنه (حاوية على عروشها) اى على اعاليها وما رفع منها والعريش السرير لارتفاعه * ذكر الله تعالى الزرع والحل والرتون والرمان ثم قال : كانوا من ثمره اذا اثمر وآتوا حقه يوم حصاده وهو عطف على جميع المذكور فاقتضى ذلك الخاب الحق فى سائر الرروع والثمار المذكورة فى الآية * وقد اختلف فى المراد بقوله تعالى : وآتوا حقه يوم حصاده فروى عن ابن عباس وحاز بن زيد ومحمد بن الحنفية والحسن وسعيد بن المسيب وطاوس وزيد بن اسلم وقاتادة والضحاك ابدا العشر ونصف العشر وروى عن ابن عباس رواية اخرى ومحمد بن الحنفية والسدى وارايم بسجها العشر ونصف العشر وعن الحسن قال بسجتها الركاة وقال الضحاك بسحت الركاة كل صدقة فى القرآن وروى عن ابن عمر ومجاهد انها محكمة وانه حق واحب عند الصرام غير البركة وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم انه سبى عن حداد الليل وعن صرام الليل قال سبى من عييه هذا لاجل المساكين كي يحسروا قال مجاهد اذا حصدت طرحت للمساكين منه وكذلك اذا طبب واذا كدست ويتكون يتعون آثار الحصاد من وادى احدث فى كيله حثوث لهم منه وادى علمت كيله عرات ركاته وادى احدث فى حداد الحل طرحت لهم منه وكذلك اذا احدث فى كيله وادى علمت كيله عرات ركاته * وما روى عن ابن عباس ومحمد بن الحنفية وارايم ان قوله تعالى ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ منسوخ بالعشر ونصف العشر بين ان مذهبهم تجوز نسخ القرآن بالنسخة * وقد اختلف الفصحاء فيما يحب فيه العشر من وحيين احدهما فى النصف الموحب فيه والاخر فى مقداره

ذكر الخلاف فى الموجب فيه

قال ابو حنيفة وروى فى جميع ما تحرقه الارض العشر الا الحطب والقصب والحشيش وقال

ابو يوسف ومحمد لاشئ فيهما تخرجه الارض الا ما كان له ثمرة باقية وقال مالك الحبوب التي
تحب فيها الزكاة الحطة والشعير والسلت والذرة والدخن والارز والخص والعنبر والحلجان
واللوبيا وما شئت ذلك من الحبوب وفي الزيتون وقال ابن ابي ليلى والثوري ايس في شئ من
الزروع زكاة الا التمر والزبيب والحطة والشعير وهو قول الحسن بن صالح وقال الشافعي انما تحب
فيما ييسر ويقات ويدخر ما كولا ولا شئ في الزيتون لانه ادام وقد روى عن علي بن ابي طالب
وعمر ومجاهد وعطاء وعمرو بن دينار انه ليس في الخضر صدقة وروى عن ابن عباس انه كان
يأخذ من دسائح الكراث العشر بالصرة بفتح الهمزة قال ابو بكر قد تقدم ذكر اختلاف السلف في معنى
قوله تعالى ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ وفي بقاء حكمه اوسعجه والكلام بين السلف في ذلك
من ثلاثة اوجه احدها هل المراد زكاة الزرع والثمار وهو العشر ونصف العشر او حق آخر غيره
وهل هو مسوح او غير مسوح فالدليل على انه غير مسوخ اتفاق الامة على وجوب الحق في كثير
من الحبوب والثمار وهو العشر ونصف العشر ومتى وحدا حكما قد استعماته الامة واعطى الكتاب
بتطمينه ويصح ان يكون عارة عنه فواحب ان يحكم ان الاتفاق انما صدر عن الكتاب وان ما
اتفقوا عليه هو الحكم المراد بالآية وغير حائر اسانه حقا غيره ثم اثبات بسجته بقوله عليه
السلام فيما سقت السماء العشر ادحائر ان يكون ذلك الحق هو العشر الذي بينه النبي صلى الله
عليه وسلم فيكون قوله فيما سقت السماء العشر بيانا للمراد بقوله تعالى ﴿وآتوا حقه يوم
حصاده﴾ كما ان قوله في مائتي درهم حصة دراهم بيان لقوله تعالى ﴿وآتوا الزكاة﴾ وقوله
﴿وافقوا من طيبات ما كنتم وما اخرجنا لكم من الارض﴾ وغير حائر ان يكون قوله ﴿وآتوا
حقه يوم حصاده﴾ مسوخا بالعشر ونصف العشر لان السجح انما يقع بما لا يصح اجتماعهما فاما
ما يصح اجتماعهما معا فغير حائر وقوع السجح به الا ترى انه يصح ان يقول وآتوا حقه يوم
حصاده وهو العشر فاما كان ذلك كذلك لم يجز ان يكون مسوخا واما من حمل هذا الحق
نات الحكم غير مسوخ ورغم انه حق آخر غير العشر يحب عند الحصاد وعند الديار
وعند الكيل فانه لا يحمل قوله هذا من احد معين اما ان يكون مراده عنده الوجوب او الدب
فان كان دبا عنده لم يسع له ذلك الا نافية الدلالة عليه اد غير حائر صرف الامر عن الالتفات
الى الدب الا بدلالة وان رآه واحدا فلو كان كما رعم لوح ان يرد القل به متواترا
لعموم الحاجة اليه ولكان لا اقل من ان يكون قلبه في نقل وجوب العشر ونصف العشر فلما
لم يعرف ذلك طامة السلف والفقهاء علما انه غير مراد فنت ان هذا الحق هو العشر ونصف
العشر الذي بينه عليه السلام بفتح الهمزة فان قيل الزكاة لا تخرج يوم الحصاد وانما تخرج بعد التقية فدل
على انه لم يرد به الزكاة بفتح الهمزة قيل له الحصاد اسم للقطع فتى قطعه فعليه اخراج عشر ما صار في يده
ومع ذلك فالخضر كلها انما يخرج الحق منها يوم الحصاد غير مستطر به شئ غيره وقيل ان قوله
تعالى ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ لم يحمل اليوم طرفا للايتاء المأموره واما هو ظرف لحقه
كانه قال وآتوا الحق الذي وجب يوم حصاده بعد التقية بفتح الهمزة قال ابو بكر ولما ثبت بماد كرا

ان المراد بقوله ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ هو العشر دل على وحبوب العشر في جميع ما تخرجه الارض الا ما خصه الدليل لان الله تعالى قد ذكر الزرع لمعط عموم يتنظم لساثر اصافه وذكر النخل والزيتون والرمان ثم عقبه بقوله ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ وهو عائد الى جميع المذكور فمن ادعى خصوص شيء منه لم يسلم له ذلك الا بدليل فوجب بذلك ايجاب الحق في الحصر وغيرها وفي الزيتون والرمان ❦ فان قيل اما اوجب الله تعالى هذا الحق فيما ذكر يوم حصاده وذلك لا يكون الا بعد استحكامه ومصيره الى حال تنق ثمرته فاما ما احدث منه قبل بلوغ وقت الحصاد من الفواكه الرطبة فلم يتناوله اللفظ ومع ذلك فان الزيتون والرمان لا يحصدان فلم يدخل في عموم المعط ❦ قيل له الحصاد اسم للقطع والاستيصال قال الله تعالى ﴿حَقِّ حِمْلَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ترون اونا من قرين احصدوهم حصدا في يوم حصاده هو يوم قطعه فذلك قديكون في الحصر وفي كل ما يقطع من الثمار عن شجرة سواء كان بالما او اخضر رطبيا وايضا قد اوجب الآية العشر في ثمر الحبل عند جميع الفقهاء بقوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ فدل على ان المراد يوم قطعه لشمول اسم الحصاد لقطع ثمر الحبل وقائدة ذكر الحصاد ههنا ان الحق غير واجب احراجه بنفس حروجه وبلوغه حتى يحصل في يد صاحبه فيجئذ يلزمه احراجه وقد كان يحور ان يتوهم ان الحق قد لزمه بحروجه قبل قطعه واحذره فافاد بذلك ان عليه ركاة ما حصل في يده دون ما تلف منه ولم يحصل منه في يده وبذل على وحبوب العشر في جميع الخارج قوله تعالى ﴿اسْقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ وذلك عموم في جميع الخارج ❦ فان قيل الفقة لا تعقل منها الصدقة ❦ قيل له هذا غلط من وحوه احدها ان الفقة لا يعقل منها غير الصدقة وهذا ورد الكتاب قال الله تعالى ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَيْثَ مِنْهُ تَتَّبِعُوا﴾ وقال تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَسْقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَنُصِيبْهُمْ مِنْ عَذَابِ النَّارِ﴾ وقال تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَسْقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ امر وهو يقتضي الوجوب وليس ههنا فقة واحدة غير الركاة والعشر اذ الفقة على عياله واحدة وايضا فان الفقة على نفسه واولاده معقولة غير مفقورة الى الامر فلامعنى لجل الآية عليه ❦ فان قيل المراد صدقة التطوع ❦ قيل له هذا غلط من وجهين احدهما ان الامر على الوحوب فلا يصرف الى اليد الا بدليل والثاني قوله تعالى ﴿وَلَسْتُمْ بِأَحَدِيهِ إِلَّا أَنْ تَعْمَلُوا فِيهِ﴾ قد دل على الوحوب لان الاعماس اما يكون في اقتضاء الدين الواحد فاما ما ليس بواحد فكل ما اخذ منه فهو فصل وريح فلا اعماس فيه ومن جهة السه حديث معاذ واس عمر وجار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما سقت السماء فهي العشر وما سقى بالساية فصفت العسر وهذا خبر قد تناقاه الناس بالقول واستعملوه فهو في حيز النواتر وعمومه يوجب الحق في جميع اصناف الخارج ❦ فان احتجوا بحديث يعقوب بن شبيب قال حدثنا ابو كامل الحمدي قال حدثنا الحارث بن شهاب عن عطاء

ابن السائب عن موسى بن طلحة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في الحضر او ات
 صدقة من قيل له قد قال يعقوب بن شيبة ان هذا حديث مكر وكان يحيى بن معين يقول حديث
 الحارث بن شهاب ضعيف قال يحيى وقد روى عبد السلام بن حرب هذا الحديث عن عطاء بن
 السائب عن موسى بن طلحة مرسلًا وعبد السلام ثقة وانما اصل حديث موسى بن طلحة ما رواه
 يعقوب بن شيبة قال حدثنا حماد بن عمار قال حدثنا عمرو بن عثمان بن موهب عن موسى بن طلحة
 ان بعض الامراء بعث اليه في صدقة ارضه فقال ليس عليها صدقة وانما هي ارض حضر ورطاب
 ان معادًا انما امر ان يأخذ من الخلل والحطة والشعير والنبع فهذا اصل حديث موسى
 ابن طلحة وهو تأويل لحديث معاد انه امر بالاحذ من الاصناف التي ذكر وليس في ذلك
 لو ثبت دلالة على نبي الحق عما سواها لانه يجوز ان يكون معاد انما استعمل على هذه
 الاصناف دون غيرها وايضا فلو استقام سد موسى بن طلحة وصحت طريقته لم يحز الاعتراض به
 على حرم معاد في العشر ونصف العشر لانه حرم ثلثه الناس بالقول واستعملوه وهم يختلفون
 في استعمال حديث موسى بن طلحة ومتى ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم حرام فاتفق الفقهاء
 على استعمال احدهما واختلفوا في استعمال الآخر كان المنفق على استعماله قاصيا على المختلف
 فيه مهما حاصر كان ذلك او عامًا فوجب ان يكون قوله فيما سقت السماء العشر قاصيا على حرم
 موسى بن طلحة ليس في الحضر او ات صدقة وايضا يمكن استعمال هذا الخبر فيما يحرره على العاتر
 على ما يقول ابو حنيفة لانه لا يأخذ منه العشر ويكون حرم معاد فيما سقت السماء العشر مستعملا
 في الجميع ومن جهة الطر ان الارض يقصد طاب ثمنها رراعتها الحضر او ات كما يطالب بماؤها
 رراعتها الحب فوجب ان يكون فيها العشر كالحبوب ولا يلزم عليه الحطب والقصب والحشيش لان
 ذلك يستفي في العادة ادا صادف الماء من غير رراعة وليس بكاد يقصد بها الارض فذلك لم يحجب فيها
 تنفي ولا خلاف في نفي وحب الحق عن هذه الاشياء من وقد اختلف فيما ياكله من النحل من التمر فقال
 ابو حنيفة وروى مالك والوري يحسب عليه ما اكله صاحب الارض وقال ابو يوسف اذا اكل
 صاحب الارض واطعم حاره وصديقه احدثه عشر مائتي من الثلاثمائة الصاع التي تحسب فيها الزكاة
 ولا يؤخذ منه مما اكل او اطعم ولو اكل الثلاثمائة صاع واطعمها لم يكن عليه عشر فان نقي منها
 قليل او كثير فعليه عشر مائتي او نصف العشر وقال الليث في زكاة الحبوب يدأها قبل
 الفقة وما اكل من فريك هو واهله فانه لا يحتسب عليه تمرلة الرطب الذي يترك لاهل الحائط
 ما يأكله هو واهله لا يحرص عليه وقال الشافعي يترك الحارص لرب الحائط ما يأكله هو واهله
 لا يحرصه عليه ومن اكل من محله وهو رطب لم يحتسب عليه من قال ابو بكر قوله تعالى (وآتوا
 حقه يوم حصاده) يقتضي وحب الحق في جميع المأخوذ ولم يخص الله تعالى ما اكله هو واهله
 فهو على الجميع من فان قيل انما امر بآباء الحق يوم الحصاد فلا يحب الحق فيما احدث منه قل
 الحصاد من قيل له الحصاد اسم للقطع فكذلك قطع منه سائر لومه احرار عشره وايضا فليس
 في قوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) دليل على نبي الوحوب عما احدث قل الحصاد لانه حائر

ان يريد وآتوا حق الجميع يوم حصاده المأكول منه والماقي * واحتج من لم يحتسب المأكول بما روى شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن قال سمعت عبد الرحمن بن مسعود يقول جاء سهل بن ابي حنيفة الى مجلسنا فحدث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا حرصتم فحدوا ودعوا الثلث فان لم تدعوا الثلث فالربع وهذا يحتدل ان يكون معاه ما روى سهل بن ابي حنيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث انا حنيفة حارصا فجاءه رجل فقال يا رسول الله ان انا حنيفة قد زاد على فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اس عمك رعمك انك قد دردت عليه فقال يا رسول الله لقد تركت له قدر عربة اهله وما يطعم المساكين وما يصيب الرخ فقال قد رددت اس عمك وانصمت والعرايا هي الصدقة فاما امر بذلك الثلث صدقة ويدل عليه حديث جرير بن حازم عن قيس بن مسعود عن مكحول الشامي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حصموا في الحرص فان في المال العرية والوصية فجمع بين العرية والوصية فدل على انه اراد الصدقة وروى ابو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس في العرايا صدقة فلم يوجب فيها صدقة لان العرية نفسها صدقة وانما فائدة الحر ان ما تصدق به صاحب العشر يحتسب له ولا تحب فيها صدقة ولا يصحبها

ذكر الخلاف في اعتبار ما يجب فيه الحق

فقال ابو حنيفة وروى يح العشر في قليل ما تخرجه الارض وكثيره الا ما قدما ذكره وقال ابو يوسف ومحمد ومالك وابن ابي ليلى والليث والشافعي لا يجب حتى يبلغ ما يجب فيه الحق خمسة اوسق وذلك اذا كان ما يجب فيه الحق مكيلا فان لم يكن مكيلا فان انا ابو يوسف اعتبر ان يكون فيه خمسة اوسق من ادنى الاشياء التي تدخل في الوسق بما يجب فيه العشر الا في العسل فانه روى عنه انه اعتبر عشرة ارطال وروى انه اعتبر عشر قرب وروى انه اعتبر قيمة خمسة اوسق من ادنى ما يدخل في الوسق واما محمد فانه يطر الى اعلى ما يقدره ذلك الشيء فيعتبر منه ان يبلغ خمسة امثاله وذلك نحو الرعمران فان اعلى مقاديره ما فيعتبر بلوعه خمسة اماء لان ما اراد على المني فانه يصاعف او يدس اليه يقال موان وثلاثة ونصف من ورع من ويعتبر في القطر خمسة احوال لان الحمل اعلى مقاديره وما اراد فتصيف له وفي العسل خمسة افراق لان الفرق اعلى ما يقدره * ويحتج لاني حنيفة في ذلك بقوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) وذلك عائد الى جميع المذكور فهو عموم فيه وان كان محملا في المقدار الواحد لان قوله (حقه) محمل معتقر الى السان وقد ورد البيان في مقدار الواحد وهو العشر او نصف العشر ويحتج فيه بقوله تعالى (اسقوا من طيات ما كنتم وما احرحالك من الارض) وذلك عام في جميع الخارج ويدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر ولم يفصل بين القليل والكثير ومن جهة النظر اتفاق الجميع على سقوط اعتبار الحول فيه فوجب ان يسقط اعتبار المقدار كالركار والعام * واحتج معتبر المقدار بما روى محمد بن مسلم الطائي قال احبنا عمرو بن دينار عن حار بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صدقة في شيء من الزرع او الكرم او الحبل حتى يبلغ خمسة اوسق وروى ليث

ان ابي سليم عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة ورواه ايوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر موقوفا عليه وروى ابن المبارك عن ميمر عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * والجواب عن هذا لاني خيفة من وجوه * احدها انه اذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حبران احدهما عام والآخر خاص واتفق الفقهاء على استعمال احدهما واختلف في استعمال الآخر فالمتفق على استعماله قاض على المختلف فيه فلما كان خبر العشر متفقا على استعماله واختلفوا في خبر المقدار كان استعمال خبر العشر على عمومته اولى وكان قاصيا على المختلف فيه فاما ان يكون الآخر مسوخا او يكون تأويله محمولا على معنى لا ينافي شيئا من خبر العشر * وايضا فان قوله فيما سقت السماء العشر عام في ايجابه في الموسوق وغيره وخبر الخمسة اوسق خاص في الموسوق دون غيره فغير جائز ان يكون بيانا لمقدار ما يجب فيه العشر لان حكم البيان ان يكون شاملا لجميع ما اقتضى البيان فلما كان خبر الاوساق مقصورا على ذكر مقدار الوسق دون غيره وكان خبر العشر عاما في الموسوق وغيره علمنا انه لم يرد مورد البيان لمقدار ما يجب فيه العشر * وايضا فان ذلك يقتضي ان يكون ما يوسق يعتبر في ايجاب الحق بلوع مقداره خمسة اوسق وما ليس بموسوق يجب في قليله وكثيره لقوله عليا السلام فيما سقت السماء العشر وفقد ما يوجب تخصيص مقدار ما لا يدخل في الاوساق وهذا قول مطروح والقائل به ساقط مردود لاتفاق السلف والخلف على خلافه وليس ذلك كقوله عليه السلام في الرقة ربع العشر وقوله ليس فيما دون خمس اواق ركة وذلك لانه لاشئ من الرقة الا وهو داخل في الوزن والاواق المذكورة للوزن خارج ان يكون بيانا لمقدار جميع الرقة المذكورة في الخبر الآخر * وايضا فقد ذكرنا ان الله حقوقا واحدة في المال غير الركة ثم نسحت بالركة كما روى عن ابي جعفر محمد بن علي والصحاك قالا نسحت الركة كل صدقة في المران فحائر ان يكون هذا التقدير معتبرا في الحقوق التي كانت واحدة فمسحت بحقوقه تعالى (وادا حصر القسمة اولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه) ونحو ما روى عن محامد اذا حصدت طرحت للمساكين وادا كدست وادا بقيت وادا علمت كيله عزلت ركاته وهذه الحقوق غير واحدة اليوم فحائر ان يكون ما روى من تقدر الخمسة الاوسق كان معتبرا في تلك الحقوق وادا احتمل ذلك لم يحر تخصيص الآية والاثار المتفق على نقله * وايضا فقد روى ليس فيما دون خمسة اوسق ركة فحائر ان يريد به ركة التجارة فان يكون سأل سائل عن اقل من خمسة اوسق طعام او عمر للتجارة فاحر ان لا ركة فيه لقصور قيمته عن الصواب في ذلك الوقت فعمل الراوي كلام النبي صلى الله عليه وسلم وترك ذكر السب كما يوجد ذلك في كثير من الاحاد

ذكر الخلاف في اجتماع الشر والخراج

فعال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وروى لا يجتمعان وقال مالك والنوري والحسن بن صالح

وشريك والشافعي اذا كانت ارض خراج فعليه العشر في الحارج والخراج في الارض
 والدليل على انها لا يجتمعان ان عمر بن الخطاب لما فتح السواد وضع على الارض الخراج
 ولم يأخذ العشر من الحارج وذلك بمشاورة الصحابة وموافقهم اياه عليه فصار ذلك احكاما من
 السلف وعليه مضي الخلف ولو حاز اجتماعهما لجمعهما عمر بن الخطاب رضي الله عنه * ويدل
 عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقى بالناصح نصف العشر وذلك
 اخار جميع الواجب في كل واحد منهما فلو وجب الخراج معه لكان ذلك بعض الواجب لان
 الخراج قد يكون الثلث او الربع وقد يكون قعيرا ودرهما * وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم
 قدر العشر الى النصف لاجل المؤنة التي لزم صاحبها فلو لزم الخراج في الارض لزم سقوط
 نصف العشر الباقي للزوم مؤنة الخراج ولكن يجب ان يختلف حكم ما تعلق فيه المؤنة
 وما يخف فيه كما خالف النبي صلى الله عليه وسلم بين ما سقته السماء وبين ما سقى بالناصح
 لاجل المؤنة ويدل عليه حديث سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال سمعت العراق قعيزها ودرهمها ومعتاه ستمع ولو كان العشر واحدا لاستحال ان
 يكون الخراج ممنوعا منه والعشر غير ممنوع لان من مع الخراج كان للعشر امع وفي تركه
 ذكر العشر دلالة على ان لا عشر في ارض الخراج وروى ان ذهقانة هير الملك اسلمت فكتب
 عمر ان يؤخذ منها الخراج ان اختارت ارضها وروى ايضا ان رجلا اسلم فقال له على ان ائت
 على ارضك احذا منك الخراج ولو كان العشر واحدا مع ذلك لاحدا بوجوه ولم يجمعها
 في ذلك احد من الصحابة * وايضا لما كان العشر والخراج حقين لله تعالى لم يجر اجتماعهما عليه
 في وقت واحد والدليل عليه اتفاق الجميع على امتناع وجوب زكاة السائمة وركاء التجارة *
 فان قيل ان الخراج بمنزلة الاحرة والعشر صدقة فكما حار اجتماع احرة الارض والعشر
 في الحارج كذلك يجوز اجتماع الخراج والعشر وذلك لان ارض الخراج مقاة على حكم
 التي وانما ايج اراضيها الاستفاعة بها بالخراج وهو احرة الارض فلا يجمع ذلك وجوب العشر
 مع الخراج * قيل له هذا غلط من وجوه * احدها ان عداني حبيبه لا يجتمع العشر والاحرة
 على المستأجر ومتى لزمته الاحرة سقط عنه العشر فكان العشر على ربا الارض الآخذ للاحرة
 فهذا الارام ساقط عنه وقول القائل ان ارض الخراج غير مملوكة لاهلها وانما مقاة على حكم
 التي خطأ لانها عندما مملوكة لاهلها والكلام فيها في غير هذا الموضع * وقوله ان الخراج احرة
 خطأ ايضا من وجوه * احدها انه لا خلاف ان لا يجوز استيجار الحبل والشجر ومعلوم ان
 الخراج يؤدي عنهما فثبت انه ليس باحرة * وايضا فان الاحرة لا تصح الا على مدة معلومة ولم يعتقد
 احد من الائمة على ارباب اراضي الخراج مدة معلومة * وايضا فان كانت ارض الخراج واهلها
 مقررون على حكم التي في غير حائر ان يؤخذ منهم حرية رؤسهم لان العبد لا حرية عليه * وبما
 يدل على انتهاء اجتماع الخراج والعشر تنافي سبهما وذلك لان الخراج سبه الكفر لانه يوضع
 موضع الحرية وسائر اموال التي والعشر سبه الاسلام فله تنافي سبهما تنافي مسباها * قوله

تعالى ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَشَاءٌ﴾ روى عن ابن عباس رواية والحسن وابن مسعود رواية أخرى ومجاهد قالوا الحمولة كدار الابل والفرش الصغار وقال قتادة والربيع بن انس والصحاح والسدي والحسن رواية الحمولة ما حمل من الابل والفرش الغنم وروى عن ابن عباس رواية أخرى قال الحمولة كل ما حمل من الابل والقر والحيل والبغال والخمير والفرش الغنم فادخل في الانعام الحافر على الانتاع لان اسم الانعام لا يقع على الحافر وكان قول السلف في الفرش احد مسيين اما صغار الابل واما الغنم وقال بعض اهل العلم اراد بالفرش ما خلق لهم من اصوافها وحلودها التي يهتشونها ويحلبسون عليها ولولا قول السلف على ما ذكرنا لكان هذا الظاهر يستدل به على حوار الانتاع باصواف الانعام واوبارها في سائر الاحوال سواء اخذت منها بعد الموت او في حال الحياة ويستدل به ايضا على حواز الانتاع بحلودها بعد الموت لاقتضاء الصوم له الا انهم قد اتفقوا انه لا يتمتع بالخلود قل الدناع فهو مخصوص وحكم الآية ثابت في الانتاع بها بعد الدناع ﴿وقوله تعالى﴾ (ومن الانعام حمولة وفرشاً) فيه اصاب وهو الذي انشأ لكم من الانعام حمولة وفرشاً ﴿وقوله تعالى﴾ (ثم نأمنهم من الصاعق انهم ومن المعزاتين) الى الظالمين قوله ثمانية ارواح بدل من قوله حمولة وفرشاً لدخوله في الانشاء كانه قال انشأ ثمانية ارواح فكل واحد من الاصناف الاربعة من دكورها واناها يسمى روحاً ويقال للميتين روحاً ايضاً كما يقال للواحد حصم وللثنتين حصم فاحر الله تعالى انه احل لعباده هذه الارواح الثمانية وان المشركين حرموا منها ما حرموا من الحيرة والسائبة والوصيلة والحامى وما جعلوه لشركائهم على ما يبه قل ذلك بغير حجة ولا رهان ليصلوا الناس بغير علم فقال (يا ثوى يعلم ان كنتم صادقين) ثم قال (ام كنتم شهداء ادوصاكم الله بهذا) لان طريق العلم اما للمشاهدة او الدليل الذي يشترك العقلاء في ادراك الحق به فان لم يجزهم عن اقامة الدلالة من احد هذين الوجهين لطلاق قولهم في تحريم ما حرموا من ذلك ﴿وقوله تعالى﴾ (قل لا احد فيا اوحى الى محرماً على طاعته يطعمه) الآية روى عن طاوس ان اهل الحاهية كانوا يستحلون اشياء ومحرمون اشياء فقال الله تعالى (قل لا احد فيا اوحى الى محرماً مما تستحلون) (الا ان يكون ميتة) الآية وسياقة المحاطة تدل على ما قال طاوس وذلك لان الله قد قدم ذكر ما كانوا يحرمون من الانعام ودمهم على تحريم ما احله وعصمهم وانا ان به عن جهلهم لاهم حرموا بغير حجة ثم عطف قوله تعالى (قل لا احد فيا اوحى الى محرماً) يعنى مما تحرموه الاما ذكر وادراك ذلك تقديره الآية لم يبحر الاستدلال بها على اناحة ما حرج عن الآية ﴿فان قيل قد ذكر في اول المائدة تحريم المحقة والموقودة وما ذكر معها وهي خارجة عن هذه الآية﴾ قيل له في ذلك نحو ان احدها ان المحقة وما ذكر معها قد دخلت في الميتة واما ذكر الله تعالى تحريم الميتة في قوله (حرمت عليكم الميتة) ثم فسر وجوها والاسباب الموحدة لكونها ميتة فقد اشتمل اسم الميتة على المحقة وبطارها والثاني ان سورة الانعام مكية وحائز ان لا يكون قد حرم في ذلك الوقت الا ما قد ذكر في هذه الآية والمائدة مدنية وهي من آخر ما رل من القرآن وفي هذه الآية دليل على ان او اذا دخلت على النبی ثبت كل واحد مما دخلت عليه

مطلد
في لحوم الحمر الاهلية

على حياله وانها لا تقتضي تحييرا لان قوله تعالى ﴿الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او ظم
خنزير﴾ قد اوضح تحريم كل واحد من ذلك على حياله * وقد احتج كثير من السلف في اباحة
اعداد المذكورة في هذه الآية بها قسما لحوم الحمر الاهلية وروى سفيان بن عيينة عن عمرو
ابن دينار قال قلت لمار بن ريد اسهم يزعمون ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم
الحمر الاهلية قال قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفاري عدنا عن النبي صلى الله عليه وسلم
ولكن ابي ذلك البحر يعنى عبدالله بن عباس وقرأ ﴿قل لا احد فياوحى الى محرما على طاعم
يطعمه﴾ الآية وروى حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة انها كانت لا ترى
بالحوم السباع والدم الذي يكون في اعلى العروق بأسا وقرأت هذه الآية ﴿قل لا اجد فيما
اوحى الى محرما على طاعم يطعمه﴾ الآية فاما لحوم الحمر الاهلية فان احساسا ومالكا والثوري
والشافعي ينهون عنه وروى عن ابن عباس ما ذكرنا من اباحته وتامعه على ذلك قوم * وقد
وردت اخبار مستفيضة في النهي عن اكل لحوم الحمر الاهلية منها حديث الزهري عن
الحسن وعبدالله ابى محمد بن الحنفية عن ابهما انه سمع علي بن ابي طالب يقول لابن
عباس هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل لحوم الحمر الاسسية وعن شعبة النساء
يوم حبر وقد روى اس وهب عن يحيى بن عبدالله بن سالم عن عبد الرحمن بن الحارث
النجزي عن محاهد عن اس عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن حبر عن لحوم
الحمر الاسسية وهذا يدل على انه لما سمع عليا روى النبي صلى الله عليه وسلم رجع
عما كان يذهب اليه من الاباحة وروى ابو حنيفة وعبدالله بن مافع عن اس عمر قال هي رسول الله
صلى الله عليه وسلم يوم خير عن لحوم الحمر الاهلية وروى اس عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد
ابن علي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحمر الاهلية ورواه حماد بن زيد عن
عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن حازم ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحمر الاهلية
وروى شعبة عن ابي اسحاق عن البراء بن عازب سمعه منه قال اصبا حمر يوم حبر فطبخها
فمادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم اراكم هؤلاء القدر وروى الهيثم عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان ابي اوى وسلمة بن الاكوع وابو هريرة وابو ثعلبة الحبشي في آخرين في بعضها
ابتداء نهى عن النبي صلى الله عليه وسلم ونهى عنها ذكر قصة خير * والسبب الذي من اجله هي عنها فقال
قائلون انتما نهى عنها لانه كانت هبة انتهبوها وقال آخرون لانه قيل له ان الحمر قد قلت وقال
آخرون لانه كانت حلالا فتأول من اباحها نهى النبي صلى الله عليه وسلم على احد هذه الوجوه
ومن حذر ما اطلق هذه التأويلات ناشيا احدها ما رواه جماعة عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لا تحل الحمار الا هلي منهم المقداد بن اسدي كرب واثمة الحبشي وغيرهما والثاني ما رواه
سفيان بن عيينة عن ايوب السخيتي عن اس سبرين عن اس بن مالك قال لما فتح النبي
صلى الله عليه وسلم حبر اصابوا حمر فطبخوها فمادى رسول الله صلى الله عليه وسلم
الا ان الله ورسوله بها كما عنها فاما نحن فاكفوا القدر وروى عبد الوهاب الثقفي عن ايوب

باسناده مثله قال قامر رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا فنادى ان الله ورسوله ينهاكم عن
 لحوم الاهلية فانها رجس قال فاكفتم القدور وانها لتفور وهذا يبطل تأويل من تأول
 النبي على التهمة وتأويل من تأوله على خوف فناء الحمر الاهلية بالذبح لانه اخبر انها نجس وذلك
 يقتضي تحريم عيبها لا لسبب غيرها ويدل عليه انه امر بالقدر فاكفتم ولو كان الهى
 لاحل ما ذكروا لامر بان يطعم المساكين كما امر بذلك في الشاة المذبوحة بعير امر اصحابها
 بان يطعم الاسرى وفي حديث ابي ثعلبة الخشني انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما
 يحرم عليه فقال لا تأكل الحمار الاهلي ولا كل ذي ناب من السباع فهذا ايضا يبطل سائر
 التأويلات التي ذكرناها عن محبتها وقد روى عن سعيد بن حير ان النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى عن لحوم الحمر الاهلية يوم خير لانها كانت تأكل العذرة فان صح هذا
 التأويل للهى الذي كان مه يوم خير فان حير انى ثعلبة وغيره في سؤالهم عنها في غير يوم
 حير يوجب اهم محريمها لالعله غير اعيانها وقد روى في حديث روى عن عبد الرحمن بن
 معقل عن رجال من مزينة فقال بعضهم غالب من الابحر وقال بعضهم الحر س تالب انه قال
 يا رسول الله انه لم يبق من مالي شئ استطيع ان اطعم به اهلي غير حمراتى قال فاطعم اهلك
 من سمين مالك فانما كرهت لكم حواء القرية فاحتج من اناح الحمر الاهلية بهذا الخبر
 وهذا الخبر يدل على الهى عنها لانه قال كرهت لكم حوال القرية والحمر الاهلية كلها حوال
 القرى والاناحة عدما في هذا الحديث اما انصرفتم الى الحمر الوحشية وقد احتاج في الحمار
 الوحشى اذا دحر فقال اصحابنا والحسن بن صالح والشافعي في الحمار الوحشى اذا دحر والف
 انه حائرا كله وقال ابن القاسم عن مالك اذا دحر وصار يعمل عليه كما يعمل على الاهلي فانه لا يؤكل
 وقد اتفقوا على ان الوحش الاهلي لا يخرج عنه حكم حارسه في تحريم الاكل كذلك ما ليس من
 الوحش قال ابو بكر وقد اختلف في دى الباب من السباع ودى المحل من الطير فقال ابو حنيفة
 وابو يوسف ورور ومحمد لا يحل اكل دى الباب من السباع ودى الخناب من الطير وقال مالك
 لا يؤكل سباع الوحش ولا الهلر الوحشى ولا الاهلي ولا الثعالب ولا الضع ولا شئ من السباع ولا بأس
 باكل سباع الطير الرخم والعقن والسور وغيرها ما اكل الخيف منها وما لا يأكل وقال الاوراعى
 الطير كله حلال الا انهم يكرهون الرحم وقال الليث لا بأس باكل الهلر واكره الضع وقال الشافعي
 لا يؤكل ذوالالب من السباع التي تعدو على الناس الاسد والعرم والذئب ويؤكل الضع والثعالب
 ولا يؤكل السر والبارى ومحوه لانهما تعدو على طيور الناس وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا
 ابراهيم بن عبد الله قال حدثنا حجاج قال حدثنا هانئ قال حدثنا عمران بن حدير ان عكرمة سئل عن
 العراب قال دحاحة سمية وسئل عن الضع فقال نمحة سمية يؤكل قال ابو بكر حدثنا محمد بن بكر
 قال حدثنا ابو داود قال حدثنا القعنبي عن مالك عن ابن شهاب عن ابي ادريس الخولاني عن
 ابي ثعلبة الخشني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل كل ذي ناب من السباع وحدثنا
 محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مسدد قال حدثنا ابو عوانة عن ابي بشر عن

مطلب
الكلام في الحمار الوحشى
اذا الف

مطلب
الكلام في دى الباب
من السباع ودى المحل
من الطير

ميمون بن مهران عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخب من الطير ورواه علي بن أبي طالب والمقداد بن معدى كرب وأبو هريرة وغيرهما فهذه آثار مستفيضة في تحريم ذي الناب من السباع وذي المخب من الطير والتعلب والهز والسر والرخم داخلة في ذلك فلامعنى لاستثناء شئ منها الإبدليل يوحى تخصيصه وليس في قبولها ما يوحى نسخ قوله تعالى ﴿قل لا أحدعيا أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه﴾ لانه إنما فيه إخبار بأنه لم يكن المحرم غير المذكور وإن ما عداه كان باقيا على أصل الإباحة وكذلك الأجبار الواردة في لحوم الحرم الأهلية هذا حكمها ومع ذلك فإن هذه الآية خاصة باتفاق أهل العلم على تحريم أشياء كثيرة غير المذكورة في الآية طار قول الأخبار الآحاد في تخصيصها * وكره أصحاب العراب الألف لانه يأكل الحيف ولم يكرهوا العراب الزرعى لما روى قتادة عن سعيد بن المسيب عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال حسن فواسق يقتلن الحرم في الخل والحرم وذكر أحدها العراب الألف فحصر الألف بذلك لانه يأكل الحيف فصار أصلا في كراهة أشباهه نمائا أكل الحيف وقوله عليه السلام حسن يقتلن الحرم يدل على تحريم أكل هذه الخمس وأهلها تكون الامتولة غير مدكاة ولو كانت مما يؤكل لأمر بدحجها وذكاتها للتحريم بالقتل * فإن قيل بما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا إسماعيل بن الفضل قال حدثنا محمد بن حاتم قال حدثنا يحيى بن مسلم قال حدثني إسماعيل بن أمية عن أبي الربيع قال سألت حارثا بن أهبل يقول الضعف قال نعم قلت أصيدني قال نعم قلت أهدب هذا من النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم * قيل له ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من نيه عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخب من الطير قاص على ذلك لاهاق الفقهاء على استعماله واختلافهم في استعمال ذلك * واختلف في أكل الصب فكرهه أصحابنا وقال مالك والشافعي لأناس * والدليل على صحة قولنا ما روى الأعمش عن ريد بن وهب أنجهي عن عبد الرحمن بن حصة قال رلنا أرضا كثيرة الصاب فاصاتنا بمعاينة فطعامها فان القدور لتعليقها فحاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فها هذا فقلنا ضارب اصناها فقال ان أمة من بني إسرائيل مسحت دواب الأرض وأني أحشى أن تكون هذه فأكفوها وهذا يقتضي حظره لانه لو كان مباح الأكل لما أمرنا بكفاء القدور لانه عليه السلام نهى عن اصاعة المال * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا محمد بن عوف الطائي أن الحكم بن نافع حدثهم قال حدثنا أسباط عن عاصم بن زرعة عن تميم بن عبيد عن أبي راشد الجبلي عن عبد الرحمن بن سبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحم الصب وروى أبو حيفة عن حماد عن إبراهيم عن عائشة أنها أهدى لها صب فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن أكلها فهاها فحاء سائل فقامت لتأوله إياه فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أكله ما أكلين فهدد الأحرار توحى الهى عن أكل الصب وقد روى أسباط عن أبي عاصم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأكل من الصب وأكل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان حراما ما أكل على مائدته وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما ترك أكله تقديرا وفي بعض الأحبار أنه قال لم يكن نار من

مطلب
والكلام على الصب

قومي فاجدني اعافه وان خالد بن الوليد اكله بمحصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فام بنه
 وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا عمر بن سهل قال حدثنا اسحاق
 ابن الربيع عن الحسن قال قال عمر ان هذه الغضاب طعام عامة هذه الرعاء وان الله لم يمنع غير واحد ولو كان
 عدى منها شئ لا كفته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرمه ولكنه قدزه وحدثنا عبد الملق
 ان قانع قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا عمر بن سهل قال حدثنا محمد بن عيسى عن ابي هارون عن ابي
 سعيد الخدري قال ان كان احدنا التهدى اليه الصبغة المكنونة احب اليه من الدجاجة السمينة فاحتج
 مبيحوه هذه الاحار وفيها دلالة على خطره لان فيها ان النبي صلى الله عليه وسلم تركه تقدرأ
 وانه قدره وما قدره النبي صلى الله عليه وسلم فهو محس ولا يكون محس الا وهو محرم الاكل
 ولو ثبتت الاباحة هذه الاحار لما رخصتها اجبار الخطر ومتى ورد الخبران في شئ واحد هما مبيح
 والآخر حاطر فحذر الخطر اولى وذلك لان الخطر وارد لاحتمال بعد الاباحة لان الاصل
 كانت الاباحة والخطر طارئ عليها ولم يثبت ورود الاباحة على الخطر فحكم الخطر ثبات
 لاحتماله * واحتام في هوام الارض فكره اصحابنا اكل هوام الارض البربوع والعمد والعار
 والعقارب وجميع هوام الارض وقال ابن ابي ليلى لا بأس باكل الحية ادا دكيت وهو قول مالك
 والاوزاعي الا انه لم يشترط منه الذكاة وقال الليث لا بأس باكل القمذ وراح البجل ودود
 الحبن والتمر ومحوه وقال ابن القاسم عن مالك لا بأس باكل الصمدع قال ابن القاسم
 وقياس قول مالك انه لا بأس باكل خشاش الارض وعقاربها ودودها لانه قال موته في الماء
 لا يفسده وقال الشافعي كل ما كانت العرب تستقدره فهو من الحائث كالذئب والاسد
 والعراب والحية والجدأة والعقرب والماراة لانها تقصد بالادى فهي محرمة من الحائث وكانت
 تأكل الصع والنعال لاهما لا يبعدوان على الناس بايهاهما فهما حلالان قال ابو بكر قال الله تعالى
 (ويحرم عليهم الحائث) قال حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابراهيم بن خالد
 ابو ثور قال حدثنا سعيد بن منصور قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن عيسى بن ميملة عن ابيه قال
 كنت عد ان عمر فسئل عن اكل القمذ فتلا قل لا احد فيما اوحى الى محرم على طاعم
 يطعمه الآية فقال شيخ عنده سمعت امريرة يقول ذكر عد الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال حيث من الحائث فقال ان عمر ان كان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا فهو كمال
 فسماه النبي صلى الله عليه وسلم حيث من الحائث فشمله حكم التحريم بقوله تعالى (ويحرم
 عليهم الحائث) والقصد من حشرات الارض فكل ما كان من حشرات الارض فهو محرم قياسا على
 القنفذ وروى عبد الله بن وهب قال اخبرني ابن ابي ذئب عن سعيد بن خالد عن سعيد بن المسيب
 عن عبد الرحمن قال ذكر طيب الدواء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الصمدع يكون
 في الدواء فهي التي صلى الله عليه وسلم عن قتله وهذا يدل على تحريمه لانه ساء ان يقتله
 ويجعله في الدواء ولو حار الاستماع لما كان منها عن قتله للاستماع وقد ثبت عن النبي صلى الله
 عليه وسلم اخار مستقيمة رواها ابن عباس واس عمر وابو سعيد وعائشة وغيرهم انه قال

مطلد
 في الكلام على هوام
 الارض

يقتل المحرم في الحل والحرم الحداة والعرب والمارة والعقرب وفي بعض الاحبار والحية
 ففي امره قتلهم دلالة على تحريم اكلها لو كانت مما تؤكل لامر بالتوصل الى دكانها فيما
 تنأى فيه الذكاة منها فلما امر بقتلها والقتل اما يكون لاعلى وحده الذكاة ثبت انها غير مأكولة
 ولما ثبت ذلك في العرب والحداة كان سائر ما يأكل الحيف مثلاً ودل على ان ما كان من حشرات
 الارض فهو محرم كالعقرب والحية وكذلك اليربوع لانه حس من المارء واما قول الشافعي
 في اعتباره ما كانت العرب تستقدره وان ما كان كذلك فهو من الخائث فلا معنى له من وحوه
 احدها ان سبي الى صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب من السباع وذي عجب من الطير
 قاص بتحريم جميعه وغير حائز ان يريد فيه ما ليس منه ولا يخرج منه ما قد تناوله العموم
 ولم يعتبر الى صلى الله عليه وسلم ما ذكره الشافعي واما جعل كونه ذات من السباع ودا
 محل من الطير علماً للتحريم فلا يجوز الاعتراض عليه بما ثبت به الدلالة ومن جهة اخرى
 ان خطاب الله تعالى للناس بتحريم الخبائث عليهم لم يختص بالعرب دون العمم بل الناس كلهم من كان
 منهم من اهل السكيف داخلون في الخطاب واعتبار ما يستقدره العرب دون غيرهم قول
 لادليل عليه خارج عن مقتضى الآية ومع ذلك فليس يحلو من ان يعتبر ما كانت العرب
 يستقدره جميعهم او بعضهم فان كان اعتبر الجميع فان جميع العرب لم يكن يستقدر الحيات والعقارب
 ولا الاسد والذئاب والمارة وسائر ما ذكر بل عامة الاعراب تستطيع اكل هذه الاشياء فلا يجوز
 ان يكون المراد ما كان جميع العرب يستقدره وان اراد ما كان بعض العرب يستقدره فهو فاسد من
 وجهين احدهما ان الخطاب اذا كان لجميع العرب فكيف يجوز اعتباره بعضهم دون بعض والثاني انه لما صار
 البعض المستقدر كذلك كان اولى بالاعتبار من البعض الذي بسطيه فهذا قول منتهى من جميع وحوه
 ورغم انه اناح الصع والاعمال لان العرب كانت تأكله وقد كانت العرب تأكل العرب والحداة
 والاسد لم يكن منهم من يتبع من اكل ذلك واما اعتباره ما يعدو على الناس فان اراده يعدو
 على الناس في سائر الاحوال فان ذلك لا يوجد في الحداة والحية والعرب وقد حرمها وان
 اراده يعدو عليهم في بعض الاحوال فان الصع قد يعدو على الانسان في بعض الاحوال
 وقد يترك الاسد يعدو عليهم في حال اذ لم يكن حائماً والحمل الهائج قد يعدو على الانسان
 وكذلك الثور في بعض الاحوال ولم يعتبر ذلك هو ولا غيره في هذه الاشياء في تحريم الاكل
 واما حته والكلب والسمور لا يعدوان على الناس وهما محرمان به وقد اختلف في لحوم الابل
 الحلاله فكرها امحاسا والشافعي اذ لم يكن يأكل غير العذرة وقال مالك والليث لا بأس بلحوم الحلاله
 كالدجاج حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عثمان بن ابي سبيبة قال حدثنا عدة عن
 محمد بن اسحاق عن اس بن ابي يحيى عن مجاهد عن اس بن عمر قال سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل
 الحلاله والالها وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابن المنذر قال حدثنا ابو عامر قال حدثنا
 هشام عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم سبي عن لبن الحلاله قال ابو بكر
 فكل من خالف في هذه المسائل التي ذكرنا من ابتدائنا باحكام قوله تعالى (قل لا اجد فيما اوحى الى

مطلد

في لحوم الابل الحلاله

محرم على طاعم يطعمه) وإباح أكل ما ذهب أصحابنا فيه إلى حظره فانهم يحتجون فيه بقوله تعالى (قل لا أحد فيا أوحى إلى محرما) الآية وقد بينا أن ذلك خرج على سبب فيما كان يحرمه أهل الجاهلية مما حكام الله عنهم قل هذه الآية مما كانوا يحرمونه من الأنعام ولو لم يكن نزوله على السبب الذي ذكرنا وكان خبرا مبتدأ لم يمنع بذلك قبول إيجاب الآحاد في تحريم أشياء لم تنتظمها الآية ولا استعمال القياس في حظر كثير منه لأن أكثر ما فيه الإخبار بأنه لم يكن المحرم من طريق الشرع إلا المذكور في الآية وقد علمنا أن هذه الأشياء قد كانت مباحة قبل ورود السمع وقد كان قول إخبار الآحاد جائزا واستعمال القياس سائغا في تحريم ما هذا وصحه وكذلك إخبار الله بأنه لم يحرم ما للشرع إلا المذكور في الآية غير مانع تحريم غيره من طريق خبر الواحد والقياس * وقوله تعالى (على طاعم يطعمه) يدل على أن المحرم من الميتة ما يتأتى فيه الأكل منها فلم يتناول الجلد المدبوغ ولا القرن والعظم والظلف والريش ونحوها ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم في شاة ميمونة إنما حرم أكلها وفي بعض اللفاظ ما حرم لحمها * وقوله تعالى (أودع ما مسفوحا) يدل على أن المحرم من الدم ما كان مسفوحا وأن ما يبقى في العروق من أجزاء الدم غير محرم وكذلك روى عن عائشة وغيرها في الدم الذي في المذبح أوفى أعلى القدر أنه ليس بمحرم لأنه ليس بمسفوح وهذا يدل على أن دم النقي والبراغيث والذباب ليس بحسن أدليس تسفوح * فان قيل قوله تعالى (قل لا أحد فيا أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه) وإن كان إخبارا بأنه ليس المحرم في شريعة النبي صلى الله عليه وسلم من المأكولات غير المذكور في الآية فإنه قد سح به كثيرا من المحظورات على السنة الأنساء المتدمين فلا يكون سبيله سبيل لقاء الشيء على حكم الإباحة الأصلية بل يكون في حكم ما قد نص على إحاطته شرعا فلا يجوز الاعتراض عايه بخبر الواحد ولا بالقياس والدليل على أنه قد سح بذلك كثيرا من المحظورات على لسان غيره من الأنبياء قوله تعالى (وعلى الذن هادوا حرما كل ذي ظفر ومن القر والنعيم حرما عليهم شحومهما إلا ما حملت ظهورهما) وشحومهما ماحة لواء وكذلك كثير من الحيوانات ذوات الأظفار * قيل له ما ذكرت لا يخرج ما عدا المذكور في الآية من أن يكون في حكم المباح على الأصل وذلك لأن ما حرم على أولئك من ذلك وأبىح لنا لم يصير شريعة لمينا عليه السلام وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن حكم ذلك التحريم إنما كان موقتا إلى هذا الوقت وإن مضى الوقت أعاده إلى ما كان عليه من حكم الإباحة فلا فرق بينه في هذا الوجه وبين ما لم يحظر قط وإضافته إلى ما أذعن كان ما ذكرنا من قول خبر الواحد واستعمال القياس فيما وصفا سائغا لأن ذلك مخصوص بالإنفاق أعنى قوله تعالى (قل لا أحد فيا أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه) لاهاق الجميع من الفقهاء على تحريم أشياء غير مذكورة في الآية كاللحم والقردة والحاسات وغيرها فلم كانت حصوصه بالإنفاق ساع قول خبر الواحد واستعمال القياس فيه * وقوله تعالى (وعلى الذين هادوا حرما كل ذي ظفر) الآية فالأس عاس وسعيد بن حير وقاده والسدي ومجاهد هو كل ما ليس بمفتوح الأصابع كالابل والنعام والاور والبط وقال بعض أهل العلم يدخل في ذلك جميع أنواع السباع

والكلاب والساير وسائر ما يصطاد بطهره من الطير * قال ابو بكر قد نمت تحريم الله تعالى ذلك عليهم على لسان بعض الانبياء فحكم ذلك التحريم عددا ثابت فان يكون شريعة لينا عليه السلام الا ان شئت نسحقه ولم ثبت نسخ تحريم الكلاب والسباع ونحوها فوجب ان تكون محرمة بتحريم الله بدنيا وكونه شريعة لينا عليه السلام * وقوله تعالى ﴿حُرِّمَ عَلَيْهِمَا الْفُلُ وَالْجِبَالُ وَالْأَنْهَارُ وَالْأَشْجَارُ﴾ حرما عليهم شحومهما الا ما حملت طهورهما * يستدل به من احدث الخالف ان لا يأكل سحما فاكل من سحم الطير لاستثناء الله ما على طهورهما من حمة الحريم وهو قول ابى يوسف ومحمد وعده ابي حنيفة ما على الطهر اما يسمى لهما سميا في العادة ولا يتناول اسم الشحم على الاطلاق وتسمية الله اياه شحما لا يوجب دخوله في العيمن اذ لم يكن الاسم له متعارفا الا ترى ان الله تعالى قد دعى السمك للحما والشمس سرا حوا ولا يدخل في العيمن * والحوايا روى عن ابن عباس والحسن وسعيد بن حير وقتادة ومجاهد والسدي انها الماصر وقال غيرهم هي سمات اللين ويقال انها الامعاء التي عليها الشحم * واما قوله تعالى ﴿وَأَمَّا الْخِطْمُ فَاصْنَمْ كَحَبْلٍ قَدْحٍ﴾ فانه روى عن السدي وان حريح انه شحم الجنب والالية لاهما على عظم وهذا ايضا يدل على ما ذكرنا من ان دخول اوعلى التي يقتضي بئى كل واحد مما دخل عليه على حياله لان قوله تعالى ﴿الْأَمْحَاتُ طَهُورُهَا وَالْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ لِعَمَامٍ﴾ تحريم للجميع ويطيره قوله تعالى ﴿وَلَا تَطْعَمُهُمْ أَنْمًا أَوْ كَهْوَرًا﴾ هي عن طاعة كل واحد منهما وكذلك قال الصحابة فيمن قال والله لا اكلم فلانا او فلانا انه ايها كبر حيث لانه بئى كلام كل واحد منهما على حدة * وقوله تعالى ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ الى قوله ﴿كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ فيه اكذاب للمشركين بقولهم لو شاء الله ما اشركنا ولا آبائنا لانه قال تعالى ﴿كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ ومن كذب بالحق فهو كاذب في تكديسه فاحذر تعالى عن كذب الكفار بقولهم لو شاء الله ما اشركنا ولو كان الله قد شاء الشرك لما كانوا كاذبين في قولهم لو شاء الله ما اشركنا وفيه بيان ان الله تعالى لا يشاء الشرك وقد اكذلك ايضا قوله ﴿وَإِنْ تَدْعُوا إِلَى الْإِيمَانِ﴾ اتمم الانحرصون * يعنى تكذبون فت ان الله تعالى غير شاء لسركهم وانه قد شاء منهم الايمان اختيارا ولو شاء الله الايمان منهم قسرا لكان عليه قادرا ولكسهم كانوا لا يستحقون به الثواب والمدح وقد دلت العقول على مثل ما نص الله عليه في القرآن ان مريدا للشرك والقائح سمية كان الامر به سمية وذلك لان الارادة للشرك استدعاء اليه كان الامر به استدعاء اليه فكل ما شاء الله من العباد فقد دعاهم اليه ورعهم فيه ولذلك كان طاعة كان كل ما امر الله به فقد دعاهم اليه ويكون طاعة منهم اذا فعلوه وليس كذلك العلم بالشرك لان العلم بالشئ لا يوجب ان يكون العالم به مستدعيا اليه ولا ان يكون المعلوم من فعل غيره طاعة اذا لم يرد * فان قيل اما اسكر الله على المشركين واحتجاجهم لشركهم فان الله تعالى قد شاءه وليس ذلك محبة ولو كان مراده تكذيبهم في قولهم لقال كذلك كذب الذين من قبلهم بالتحفيص * قيل له لو كان الله قد شاء الكفر منهم لكان احتجاجهم صحيحا ولكن فعلهم طاعة لله فلما بطل الله احتجاجهم بذلك علم انه اما كان كذلك لان الله تعالى لم يشأ وايضا هذا كذبهم الله تعالى في هذا القول من وجهين احدهما انه احببتكديسهم بالحق والمكذب بالحق لا يكون الا كاذبا

والثاني قوله (وان اتم الاخر صون) يعنى تكذبون بقوله تعالى ﴿قل هلم شهداءكم الذين يشهدون ان الله حرم هذا﴾ الآية يعنى الطل لمحزهم عن اقامة الدلالة الا ان الله حرم هذا اذ لم يمكنهم اثبات ما ادعوه من جهة عقل ولا سمع وما لم يثبت من احد هذين الوجهين وليس بمحسوس مشاهد فطريق العلم به منسد والحكم بطلانه واجب فان قيل فلم دعوا للشهادة حتى اذا شهدوا لم تقبل منهم؟ قيل لا هم لم يثبتوا على هذا الوجه الذى يرجع من قوالهم فيه الى ثقة وقيل اهم كفوا وشهداء من غيرهم من ثبتت شهادته حجة * وهى عن اتساع الاهواء المصلحة * واعتقاد المداهب بالهوى يكون من وحوه احدها هوى من - يقاليه وقد يكون لشبهة حانت فى نفسه مع رواجر عقله عنها ومنها هوى ترك الاستقصاء لاشبهة ومهاوى ما حرت به عادة لالعة له وكل ذلك متبر مما استحسنه بعقله بقوله تعالى (ولا تقلوا اولادكم من املاق) كانت العرب تدعى اولادها احياء السات منهم خوفا من الاملاق وهو الافلاس وما حدث الى صلى الله عليه وسلم اعظم الذنوب ان تجعل لله بداً وهو خلقك وان تقتل ولدك خشية ان تأكل ممك وان ترى بحليلة خارك وهى المؤودة التى ذكرها الله تعالى فى قوله (واذا المؤودة - ثمانى دسقات - فيها هم الله عن ذلك مع ذكر الساب الذى كانوا من احواله يقتلوهما واحدا رارقهم ورارق اولادهم بقوله تعالى ﴿ولا تقربوا المواحش ما ظهر منها وما بطن﴾ قال ابن عباس ما ظهر منها نكاح حلائل الاء والجمع بين الاختين ونحو ذلك وما بطن الرأية. وقوله تعالى ﴿ولا تقتوا النفس التى حرم الله الا بالحق﴾ قال ابو بكر روى عن الى صلى الله عليه وسلم انه قال امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا منى دماءهم واموالهم الا محضها وحسابهم على الله ولما اراد ابو بكر قتال ما بنى الركاة قالوا له ان الى صلى الله عليه وسلم قال امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا منى دماءهم واموالهم الا محضها فقال ابو بكر هدامن حقها لومعوى عقلا بما كانوا يؤدوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عايه وقال الى صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث رما بعد احصان وكسر بعد ايمان وقتل نفس بغيره من وهذا عدما ممن يستحق القتل ويتقرر عايه حكمه وقد يحب قتل غيره هؤلاء على وجه الدفع مثل قتل الحوارج ومن قصد قتل رجل واحد ماله فيجوز قتله على جهة المانع من ذلك لانه لو كف عن ذلك لم يستحق القتل بقوله تعالى ﴿ولا تقربوا مال اليتيم الا الى هى احسن﴾ اما حص اليتيم بالذكر فيما امر به من ذلك لمحززه عن الانتصار لنفسه ومنع غيره من ماله ولما كانت الاطماع تقوى فى اخذ ماله اكدها لله عن اخذ ماله تخصيصه بالذكر * وقوله تعالى (الا الى هى احسن) يدل على ان من له ولاية على اليتيم يجوز له دفع مال اليتيم مصارفة وان يعمل به هو مصارفة فيستحق ولو لمحه اذ رأى ذلك احسن وان يضع ويستأخر من يتصرف ويحرر فى ماله وان يشتري ماله من نفسه اذا كان حيرا لليتيم وهو ان يكون ما يعطى اليتيم اكثر قيمة مما يأخذه منه واحار او حيفة شراء مال اليتيم لنفسه اذا كان حيرا لليتيم بهذه الآية وقال تعالى ﴿حق يبلع اشد﴾ ولم يشرط البلوع فدل على انه بعد البلوع يجوز ان يحفظ عليه ماله اذا لم يكن مأبوس الرشد ولا يدفعه اليه ويدل على انه اذا بلغ اشد لا يجوز له ان يعوت

ماله سواء آتس منه الرشد او لم يؤتس رشفه بعد ان يكون قاطلا لانه جعل بلوع الاشدهاية لاناة
قرب ماله ويدل على ان الوصى لا يحورله ان يأكل من مال اليتيم فقيرا كان او عيا ولا يستقرض
منه لان ذلك ليس باحسن ولا خيرا لليتيم وجعل ابو حنيفة بلوع الاشدهما وعشرين سنة فادابها
دفع اليه ماله ما لم يكس معتوها وذلك لان طريق ذلك احتداد الرأى وغالب الظن فكان عده ان هده
الس مى بلعها كان بالماستده وقد اصاب فى بلوع الاسد وقال عامر بن ربيعة وريد بن اسام هو بلوع
الحام وقال السدى هو ثلاثون سه وقيل ثمانى عشرة سنة وحله ابو حنيفة حمسا وعشرين سنة
على النحو الذى ذكرنا وقيل ان الاشدها واحداهشده وهو قوة الشاب عند ارتفاعه واصله من
شدالهار وهو قوة الصياء عند ارتفاعه قال الشاعر

تطيف به شدالهار طعية * طوبى له انقاء الدين سحوق

يقوله تعالى ﴿واوفوا الكيل والميزان بالقسط لا تكلف نفسا الا وسعها﴾ فيه امر بايها
الحقوق على الكمال ولما كان الكيل والورن يتعدر فيهما التحديد ناقلا لليل علما انه
لم يكلفها ذلك وانما كلفها الاجتهاد فى التحرى دون حقيقة الكيل والورن وهذا اصل فى حوار
الاجتهاد فى الاحكام وان كل محتهد مصيب وان كانت الحقيقة المطلوبة بالاجتهاد واحدة لانا قد علمنا
ان للمقدار المطلوب من الكيل حقيقة معلومة عند الله تعالى قد امرنا بتحريها والاجتهاد فيها
ولم يكلفنا اصابتها اذ لم يجعل لنا دليلا عليها فكان كل ما اداها اليه اجتهادا من ذلك فهو الحكم
الذى تعدنا به وقد يحور ان يكون ذلك قاصرا عن تلك الحقيقة اوراذا عليها ولكنه لما لم يجعل
لنا سبيلا اليها اسقط حكمها عما ويدل على ان تلك الحقيقة المطلوبة غير مدركة يقياا
قد يكال او يورن ثم يعاد عايه الكيل او الورن يريد او يتقص لاسيا فيما كثر مقدارده ولذلك قال الله
تعالى ﴿لا يكلف الله نفسا الا وسعها﴾ فى هذا الموضع يعنى انه ليس عليه اكثر مما يتجرأ باجتهاده وقد
استدل عيسى بن امان امر الكيل والورن على حكم الحمددين فى الاحكام وشبهه بيقوله تعالى
﴿واذا قلتم قاعدلوا ولو كان ذا قرنى﴾ قد استظم ذلك تحرى الصدق وعدل القول فى الشهادات
والاخار والحكم بين الناس والتسوية بين القريب والعيد فيه وهو بطير قوله تعالى ﴿كوبوا قوامين
بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم او الوالدين والاقربين ان يكن عيا او فقيرا فالله اولى بهما فلا تنعوا
الهوى ان تعدلوا وان تلوا او تترصوا﴾ وقد بينا حكم ذلك فيما تقدم فى موضعه * وقد استظم قوله
﴿واذا قلتم قاعدلوا﴾ مصالح الدنيا والآخرة لان من تحرى صدق القول فى العدل فهو تحرى العدل
فى العمل احرى ومن كان بهذه الصفة فقد حاز خير الدنيا والآخرة لنسئل الله حسن التوفيق لذلك بيقوله
تعالى ﴿وعهد الله اوفوا﴾ عهد الله يشتمل على اوامره ورواحره كقوله تعالى ﴿الم اعهد اليكم يا بنى
آدم﴾ وقد يتناول المدور وما يوجه الصد على سه من القرب الا ترى الى قوله ﴿واوفوا عهد الله
اذا عاهدتم ولا تقضوا الايمان بعد تو كيدها﴾ بيقوله تعالى ﴿وان هذا صراطى مستقيما فاسعوا﴾ الآية
فان المراد بالصراط الشريعة التى تعد الله بها عباده والصراط هو الطريق وانما قيل للشرع
الطريق لانه يؤدى الى الواب فى الحمة فهو طريق اليها والى النعم واما سبيل الشيطان

فطريق الى النار اعادنا الله منها وانما حاز الامر باتباع الشرع بما يشتمل عليه من الوجوب
والعمل والمباح كاجار الامر باساعه مع ما فيه من التحليل والتحريم وذلك لان اتباعه
اعما هو اعتقاد محتم على ترتيبه من قبض المحذور ووجوب المرض والرغبة في الفل واستباحة
المباح والعمل بكل شيء من ذلك على حسب مقتضى الشرع له من ايجاب او نهي او اباحه
﴿قوله تعالى﴾ ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي احسن ﴿قيل في قوله﴾ (ثم) ان معناه
ثم قل آتينا موسى الكتاب تماماً لانه عطف على قوله ﴿قل تعالوا اهل ما حرم ربكم عليكم﴾ وقيل
معناه و آتينا موسى الكتاب كقوله ﴿ثم الله شهيد﴾ ومعناه والله شهيد وكقوله ﴿ثم كان من الذين
آمنوا﴾ ومعناه وكان من الذين آمنوا ويحتمل ان يكون صلة الكلام ويكون معناه ثم بعد ما ذكرت
لكم احببتكم انا آتينا موسى الكتاب ونحوه من الكلام ﴿قوله تعالى﴾ وعدا كتاب انزلناه
ساركا فاسمعوه و اتقوا ﴿هو امر باساع الكتاب على حسب ما نصه من فرض او نهي او اباحه
واعتقاد كل منه على مقتضى ﴿والركعة﴾ صوت ابر و نوه وسارك الله صفة ثابت لا اول له ولا آخر
هذا تعظم لا يستحقه الا الله تعالى وحده لا شريك له ﴿قوله تعالى﴾ قل قولوا انما ارسل الكتاب
على طائفتين من قبلنا ﴿قل ان عاس والحسن ومحاذ وقادة والسدى وان خرج ارادهما
اليهود والنصارى وفي ذلك دليل على ان اهل الكتاب هم اليهود والنصارى وان المحوس
ليسوا اهل كتاب لانهم لو كانوا اهل كتاب كانوا ثلاث طوائف وقد احب الله تعالى اسم
طائفتان ﴿قيل ان﴾ انما حكى الله ذلك عن المشركين : قيل له هذا احتجاج عليهم بان ازل
الكتاب عايكم لا تقولوا انما ارسل الكتاب على طائفتين من قبلنا فمطلع الله عذرهم بانزال
القرآن واطل ان محتجوا بان الكتاب انما ارسل على طائفتين من قبلنا ولم يرل عليا ﴿قوله تعالى﴾
﴿هل يسطرون الا ان انهم الملائكة اوياً﴾ في قوله تعالى ﴿اوياً﴾ في قوله ﴿اوياً﴾ في امر ربك
بالعذاب ذكر ذلك عن الحسن وحده كاحذف في قوله ﴿ان الذين يؤدسون الله﴾ ومعناه اولياء الله وقيل
اوياً في ربك محلائ آية وقيل تأييدهم الملائكة له من ارواحهم اوياً في ربك امر ربك يوم القيامة اوياً في
لعمري آيات ربك طلوع الشمس من مغربها وروى ذلك عن مجاهد وقتادة والسدى ﴿قوله تعالى﴾
﴿ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا﴾ قال مجاهد هم اليهود لانهم كانوا يمالئون عدة الاوثان على المسلمين
وقال قتادة اليهود والنصارى لان بعض النصارى يكفر بعضاً وكذلك اليهود وقال ابو هريرة اهل
الضلال من هذه الامة فهو تحذير من تفرق الكلمة ودعاء الى الاجتماع والالفة على الدين وقال الحسن
هم جميع المشركين لانهم كلهم بهذه الصفة واما دينهم فقد قيل الذي امرهم الله باوحده ديالهم
وقيل الدين الذي هم عليه لا كفار بعضهم لبعض لجهالة فيه ﴿والشيع﴾ الفرق الذين يمالئ بعضهم
بعضاً على امر واحد مع اختلافهم في غيره وقيل اصله الطهور من قولهم ساع الخير اذا طهر
وقيل اصله الاتساع من قولك شايعة على المراد اذا اتبعه ﴿قوله﴾ واستمعهم في شيء الماعدة التامة
من ان يجتمع معهم في معنى من مذاهبهم الفاسدة وليس كذلك بعضهم مع بعض لانهم يجتمعون
في معنى من الباطل وان افرقوا في غيره فليس منهم في شيء لا نبري من جميعه ﴿قوله تعالى﴾ من

جاء بالحسنة فله عشر امثالها ﴿ الحسنة اسم الاعلى في الحسن لان الهاء دخلت للمعنة فتدخل فيها
 الفروص والوافل ولا يدخل الملاح وان كان حسا لان الملاح لا يستحق عليه حمد ولا ثواب
 ولذلك رعب الله في الحسنة وكانت طاعة وكذلك الاحسان يستحق عليه الحمد واما الحسن
 فانه يدخل فيه الملاح لان كل ملاح حسن ولكنه لا ثواب فيه فاذا دخلت عليه الهاء صارت
 اسما لاعلى الحسن وهي الطاعات * قوله تعالى (فله عشر امثالها) معناه في العزم واللذة ولم يرد به
 امثالها في عظم المبرلة وذلك لان مبرلة التعظيم لا يجوز ان اسمها الا بالطاعة وهذه المصاعمة
 اسمها فصل الله غير مستحق عاها كما قال تعالى (ليوهم احورهم ويريدهم من فصله) وغير حائر
 ان تساوى مبرلة الفصيل مبرلة الثواب في العظم لانه لو حار ذلك لحر ان يتدثر بها في
 الحجة من غير عمل ولحر ان تساوى بين المم باعظم المم وبين من لم يمم * قوله تعالى ﴿ قل اي حدى
 رنى الى صراط مستقيم دينا قيما ملة ابراهيم حنيفا ﴾ قوله (دينا قيما) يعنى مستقيما ووصفها ملة
 ابراهيم والخيف المحاص له اذ الله تعالى يروى ذلك عن الحسن وقيل اصله الميل من قواهم رحل
 احف اذا كان مائل القدم نا قال كل واحدة منهما على الاخرى حلقة لا من عارض فسمى المائل
 الى الاسلام حيفا لانه لا رجوع معه وقيل اصله الاستقامة وانما جاء احف للمائل القدم
 على التأول كما قيل للديع سليم وفي ذلك دليل على ان ما لم يسح من ملة ابراهيم عليه السلام
 فقد صارت شريعة لبيبا صلى الله عليه وسلم لا حاره بان ديه ملة ابراهيم * قوله تعالى ﴿ قل ان
 صلاتى وسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين ﴾ قال سعيد بن جبير وقناة والصحاك والسدى
 سكى دى في الحج والعمرة وقال الحسن سكى دى وقال غيرهم عبادى الا ان الاعاب عليه
 هو الدى الذى تقرب به الى الله تعالى وقواهم فلان ناسك معناه عابد لله وقدرى عبد الله
 ان انى رافع عن على قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة قال وحيى وحيى
 للذى فطر السموات والارض حيفا رماانا من المشركين ان صلاتى وسكى ومحياى ومماتى
 لله رب العالمين الى قوله من المسلمين وروى ابو سعيد السدى وعائشة ان النبى صلى الله عليه وسلم كان
 اذا افتتح الصلاة رفع يديه وقال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى - ذلك ولا اله
 غيرك والاول كان يقوله عندما قل ان يزل (فسبح محمد ربك حين تقوم) فانه انزل ذلك وامر
 بالتسبيح عند القيام الى الصلاة ترك الاول وهذا قول انى حيفة ومحمد وقال ابو يوسف يجمع بينهما
 لانهما قدروا حيفا * قوله تعالى (ان صلاتى لمحور ان يريد بها صلاة العبد وسكى) الاصحى لانهما
 تسمى سكا وكذلك كل ذبيحة على وجه القرية الى الله تعالى فهي سلك قال الله تعالى (فصدية
 من صيام او صدقة او سكر) وقال النبى صلى الله عليه وسلم المسك شاة وقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في يوم البحر ان اول سكا في يوم هذا الصلاة ثم الدى فسمى الصلاة والذى
 جميعا سكا وناقروا المسك الى الصلاة دل على ان المراد صلاة العبد والاصحى وهذا يدل على وجوب
 الاصحى لقوله تعالى (وبذلك امرت) والا امر يقتضى الوجوب * وقوله تعالى ﴿ وانا اول المسلمين ﴾
 قال الحسن وقناة اول المسلمين من هذه الامة * قوله عز وجل ﴿ ولا تكسب كل نفس الا عليها ﴾

يحتج به في امتناع جوار تصرف احد على غيره الاما قامت دلالته لاختبار الله تعالى ان احكام افعال كل نفس متعلقة بهادون غيرها فيحتاج لعمومه في اختناع جوار تزويج البكر الكبيرة تصرفا فيها وفي بطلان الحصر على امتناع جواز بيع املاكه عليه وفي جواز تصرف البالغ العاقل على نفسه وان كان سفيها لا خاف الله تعالى لاكتساب كل نفس على نفسه وفي نظائر ذلك من المسائل وقوله تعالى ﴿ولا تزر وازرة وزر اخرى﴾ اخار ان الله تعالى لا يؤاخذ احدا بدنب غيره وانه لا يعذب الابناء بدنب الآباء وقد احتجت عائشة في رد قول من تأول ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الميت ليعذب ببكاء اهله عليه فقالت قال الله تعالى ﴿ولا تزر وازرة وزر اخرى﴾ واما ما روى صلى الله عليه وسلم يهودى يبكي عليه فقال انه ليعذب وهم يبكون عليه وقديما وجه ذلك في غير هذا الموضع وقيل ان اصله الورور والملحأ من قوله ﴿كلا لا وزر﴾ ولكنه حرى في الاغلب على الائم وشبهه بمن التحأ الى غير ملحأ ويقال وزر يرر ووزر يورر ووزر يورر فهو موزور وكله بمعنى الائم والوزير بمعنى الملحأ لان الملك يلجأ اليه في الامور والله اعلم بالصواب

سورة الاعراف

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿فلا يكن في صدرك حرج منه﴾ محرجه محرج الهى ومعناه نهى المخاطب عن التعرض للخرج وروى عن الحسن في الحرج انه الصيق وذلك اصله ومعناه فلا يصق صدرك خوفا ان لا تقوم محقه فاما عليك الاداره وقال اس عاص ومجاهد وقتادة والسدى الحرج بها الشك يعنى لا شك في لروم الاداره وقيل معناه لا يصق صدرك بتكذيبهم اياك كقوله تعالى ﴿فلعلك تاحص نفسك على آثامهم ان لم يؤمنوا بهذا الحديث اسفا﴾ وقوله تعالى ﴿اتعواما ازل اليكم من ربكم﴾ هو ان يكون تصرفه مقصورا على مراد امره وهو نظير الاتمام وهو ان يأتيه في اتباع مراده وفي فعله غير خارج عن تديره فان قيل هل يكون فاعل المباح متعا لامر الله عز وجل قيل له قد يكون متعا اذا قصد به اتباع امره في اعتقاد اناخته وان لم يكن وقوع الفعل مرادا منه واما فاعل الواجب فانه قد يكون الاتباع في وجهين احدهما اعتقاد وحبوه والثاني ايقاع فعله على الوجه المأمور به فلما صار ع المباح الواحد في الاعتقاد كان على كل واحد منهما وحبوه الاعتقاد بحكم الشئ على ترتيبه ونظامه في اناخته وواجب حاز ان يشتمل قوله ﴿اتعواما ازل اليكم من ربكم﴾ على المباح والواحد وقوله ﴿اتعواما ازل اليكم من ربكم﴾ دليل على وحب اتباع القرآن في كل حال وانه غير حائر الاعتراض على حكمه ما حار الآحاد لان الامر باتباعه قد ثبت من التبريل وقول حيز الواحد غير ثابت من التبريل فغير حائر تركه لان لزوم اتباع القرآن قد ثبت من طريق يوحى العلم وحب الواحد يوحى العمل فلا يجوز تركه ولا الاعتراض به عليه وهذا يدل على صحة قول اصحابنا في ان قول من خالف القرآن في احار الآحاد غير مقبول وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما جاءكم منى فاعرضوه على كتاب الله فوافق كتاب الله

مطلد
لا يجوز الاعتراض
على حكم القرآن ما حار
الآحاد

فهو عني وما خالف كتاب الله فليس عني فهذا عندنا فيما كان وروده من طريق الآحاد فلما
 مانت من طريق الواتر فجازت تخصيص القرآن به وكذلك نسخه قوله (ما آتاكم الرسول فخذوه
 وما نهاكم عنه فانتهوا) فماتنا ان الى صلى الله عليه وسلم قاله مانه في ايجاب الحكم منزلة القرآن
 فجاز تخصيص بعضه وكذلك نسخه قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا
 لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ روى عن الحسن (خلقناكم ثم صورناكم) يعني به آدم لانه قال (ثم قلنا
 للملائكة) وانما قال ذلك بعد خلق آدم وتصويره وذلك كقوله تعالى ﴿وَاِذَا خَلَقْنَا مِثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا
 فَوْقَكُمْ الطُّورَ﴾ اى ميثاق آتاكم ورفعنا فوقهم الطور نحو قوله تعالى ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوْا اَنْبِيَاءَ اللّٰهِ مِنْ قَبْلُ﴾
 والمخاطبون بذلك في زمان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتلوا الانبياء وقيل (ثم) راجع الى صلة
 الخطابية كانه قال ثم انا محبركم انا قلنا للملائكة وحكي عن الاحفش (ثم) ههنا بمعنى الواو وذكر
 الزجاج ان ذلك خطأ عبد المجويزين قال ابو بكر وبطيريه قوله تعالى (ثم الله شهيد على ما تفعلون)
 ومعناه والله شهيد: قوله تعالى (ما منعك الا تسجد اذا امرتك) يدل على ان الامر يقتضي الوجوب
 نفس وروده غير محتاج الى قرينة في ايجابه لانه علق الدم بترك الامر المطلق وقيل في قوله تعالى
 (ان لا تسجد) ان (لا) ههنا صلة مؤكدة وقيل ان معناه ماد طاك الى ان لا تسجد وما حوكت وقيل
 في السجود لآدم وجهان احدهما التكرمة لان الله قد امن به على عباده وذكره بالعمة فيه
 والثاني انه كان قلة لهم كالكمة: قوله تعالى ﴿فَمَا اغْوَيْتِي﴾ قيل فيه حيثى كقول الشاعر
 ومن يعول لا يعدم على الهى لا نأما

يعنى من يخب وحكي لنا ابو عمر علام ثعلب من اعلت عن اس الاصراني قال يقال عوى الرجل
 يعوى عيا اذا فسد عليه امره او فسد هو في نفسه ومه قوله تعالى (وعصى آدم ربه
 فعوى) اى فسد عليه عيشه في الحلة قال ويقال عوى الفصيل اذا لم يرو من لبن امه
 وقيل في (اعوى) اى حكمت بعوايتي كقولك اصلتي اى حكمت بصلاتي وقيل (اغويتى)
 اى اهلكتى فهذه الوحوه الثلاث محملة في ابليس وقوله تعالى (وعصى آدم ربه فعوى) ويحتمل
 فساد امره في الحلة وهو رجع الى معنى الحلة ولا يحتمل الهلاك ولا الحكم بالمواية التي هي صلال
 لان اسماء الله لا يجوز ذلك عليهم: قوله تعالى ﴿فَلَمْ يَلْمِزْهُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ لا يلمزهم من بين ايديهم ومن حلمهم وعن ايمانهم
 وعن بماناتهم روى عن اس عاص وارايم وقتادة والحكم والسدى (من بين ايديهم ومن حلمهم)
 من قبل دياهم وآخرتهم من جهة حساسهم وسيناتهم وقال مجاهد من حيث يبصرون ومن حيث
 لا يبصرون وقيل من كل جهة يمكن الاحتيال عليهم ولم يقل من فوقهم قال اس عاص لان رحمة الله
 تنزل عليهم من فوقهم ولم يقل من تحت ارحلهم لان الاتيان به ممنوع اذا اريد به الحقيقة
 قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرُبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ قرن قرهما الشجرة الا انه معلوم
 شرط الذكر وه وتعمد الاكل مع العلم به لانه لا يؤاخذ بالسيان والخطأ فيالم يقيم عليه دليل
 فاطع ولم يكن اكلهما للشجرة معصية كبيرة بل كانت صغيرة من وجهين احدهما انها ليسا
 الوعيد وطائفة نهى استعجاب لا ايجاب ولهذا قال (فسي ولم يجد له عريما) والثاني انه اشير لهما

الى شجرة نعيمها وطبا المراد العين وكان المراد الخنس كقوله صلى الله عليه وسلم حين اُخذ
 دها وحزرا فقال هذان مهلكا امقى وانما اراد الخنس لالابن دون غيرها **قوله تعالى** ﴿يَا
 آدَمُ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لُبَاسًا يَوَارِي سَوْآتَكَم رَرِيشًا وَلُبَاسًا لِّتَقْوَىٰ﴾ هذا خطاب عام لسائر المكلفين
 من الآدميين كما كان قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُم﴾ خطأ لمن كان في عصر النبي صلى الله عليه
 وسلم ومن جاء بعده من المكلفين من اهل سائر الأعصار الا ان لم يكن غير موجود على شرط
 الوجود وبلوغ كمال العقل **قوله تعالى** ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لُبَاسًا يَوَارِي سَوْآتَكَم﴾ وقوله تعالى
 ﴿وَلُحُفًا يَتَوَضَّعُانَ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْحِجَةِ﴾ يدل على فرض ستر العورة لاحارمه انه انزل علينا
 لباسا لو ادى سوا سائر وانما قال ﴿أَنْزَلْنَا﴾ لان اللباس انما يكون من سات الارض او من جلود
 الحيوان واصوافها وقوام جميعها بالمطر النازل من السماء وقيل انه وصفه بالانزال لان المركبات
 تنسب الى انما تأتي من السماء كما قال تعالى ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾ وقوله
 ﴿رِيشًا﴾ قيل انه الاثاث من متاع اليت محو الفرش والذئار وقيل الريش ما فيه الجمال ومه ريش
 الطائفة وقوله ﴿وَالْبَاسُ الْقَوَى﴾ قيل فيه انه العلم الصالح عن اسعاس وسماه بالاس لا يبقى الغياب
 كما بقي اللباس من الثياب الحر والرد وقال قتادة والسدى هو الايمان وقال الحسن هو الجلاء
 الذي يكسهم القوى وقال بعض اهل العلم هو لباس الصوف والخشن من الثياب التي تلبس
 للمصاع والسك في العادة وقد اتفقت الامة على معنى ما دللت عليه الآية من لزوم فرض
 ستر العورة ووردت في الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم ما حديث هز سحكم عن ابيه عن
 حده قال قالت يا رسول الله عورتنا ما نأبى منها وما ندر قال احفظ عورتك الامن روحك
 او ما ملكك عيمك قلت يا رسول الله فاداك ان احدا حاليا قال فان الله احق ان يستجابه وروى
 ابو سعد الجذري عنه عليه السلام انه قال لا يطر الرجل الى عورة الرجل ولا المرأة الى عورة
 المرأة وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ملعون من نظر الى سواة اخيه قال الله تعالى
 ﴿فَلِلْمُؤْمِنِينَ يَمُوتُوا مِنْ أَنْصَارِهِمْ﴾ (وقل للمؤمنات يموتن من انصارهن) يعنى عن العورات
 ادلاخلاف في حوار الطر الى غير العورة **قوله تعالى** ﴿يَا آدَمُ لَا تَهْتَكُمُ الشَّيْطَانَ كَمَا أَحْرَحَ
 ابْنُكُمْ مِنَ الْحَةِ﴾ قيل في الآية انها الحمة بالدعاء الى المصيبة من جهة الشهوة او الشهية الخطاء
 توحه الى الانسان نالهي عن فسة الشيطان وانما معاد التحدير من فسة الشيطان
 والرام الحرر منه **قوله تعالى** ﴿كَمَا أَحْرَحَ ابْنُكُمْ مِنَ الْحَةِ﴾ واصاف ابراهيم
 من الحمة الى الشيطان فانه اعواها حتى فعلا ما يستحقه الاحراح منها كقوله تعالى
 حاكيا عن فرعون ﴿يَدْعُ اسْمَهُمْ﴾ وانما امرنا ولم يتوله بسما وعلى هذا المعنى اصاف رعا الله
 اليه قوله ﴿يَدْعُ عَنْهُمْ اسْمَهُمْ﴾ وهذا محتج به من حلف لا يحيط قيضه ولا يصبر عده وهو
 ممن لا يتولى الصبر نفسه انان امرنا غيره ففعله حث وكذلك اذا حلف لاسي دارة
 فامر غيره فساها **قوله** في اللباس الذي كان عليهما انه كان ثياب من ثياب الله وقال اسعاس
 كان لابسهما الطر وقال وهب بن مسعود كان لابسهما ثيابا **قوله تعالى** ﴿وَأَقِيمُوا وَجُوهَكُمْ عَدَا

مطلد

في ستر العورة

كل مسجد روى عن مجاهد والسدي توجهوا الى قبة كل مسجد في الصلاة على استقامة وقال
الريح بن انس توجهوا بالاخلاص لله تعالى لالوثن ولا غيره قال ابو بكر قد حوى ذلك مغنيين
احدهما التوجه الى الله المأمور بها على استقامة غير عادل عنها والثاني فعل الصلاة في المسجد
وذلك يدل على وجوب فعل المكتوبات في جماعة لان المساجد مكية للجماعات وقد روى عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبار في وعيد تارك الصلاة في جماعة واحبار احراف التزعيب
فيها ما روى ما يقتضي النهي عن تركها قوله صلى الله عليه وسلم من سمع الداء فلم يحب للصلاة له
وقوله لان ام مكتوم حين قال له ان منزلي شاسع فقال هل تسمع الداء فقال نعم فقال لا احد لك
عذر او قوله لقد هممت ان امر رجلا يصلي بالناس ثم امر بحطب فيحرق على المحطمين عن الجماعة
بيوتهم في اجبار محوها وما روى من التزعيب ان صلاة الجماعة تفصل على صلاة الفرد خمس
وعشر درجة وان الملائكة يصلون على الذين يصلون في الصف المقدم وقوله نشر المشائين في طلام
الليل الى المساجد والوراء التام يوم القيامة وكن شيخنا ابو الحسن الكرخي يقول هو عدي فرس على
الكفاية كعمل الموتى ودفنهم والصلاة عليهم متى قام بها بعضهم سقط عن الباقي وقوله تعالى ﴿فَإِذَا
أَدَّيْتُمْ رِبَاكُمْ عَدْلَ مَسْجِدٍ﴾ قال ابو بكر هذه الآية تدل على فرض ستر العورة في الصلاة وقد
اختلف الفقهاء في ذلك فقال ابو حنيفة وزفر واوبون ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد هم فرض
في الصلاة ان تركه مع الامكان فسدت صلاته وهو قول الشافعي وقال مالك والليث الصلاة
محزنة مع كشف العورة ويوجبان الاعادة في الوقت والاعادة في الوقت عندهما استحباب ودلالة
هذه الآية على فرض ستر العورة في الصلاة من وجوه احدها انه لما قال (حدوا ريبكم عد
كل مسجد) فعلق الامر بالمسجد علما ان المراد الستر للصلاة لولا ذلك لم يكن لذكر المسجد
فائدة بصار تقديرها خذوا زينتكم في الصلاة ولو كان المراد سترها عن الناس لما خص المسجد
بالذكر اذ كان الناس في الاسواق اكثر منهم في المساجد فافاد بذكر المسجد وجوبه في الصلاة
اذ كانت المساجد مخصوصة بالصلاة وايضا لما اوضحه في المسجد وحب لظاهر الآية فرض الستر
في الصلاة اذ اقلها في المسجد واد اوضح في الصلاة المفوعة في المسجد وحب في غيرها من الصلوات
حيث فعلت لان احدا لم يفرق بينهما * وايضا فان المسجد محور ان يكون عارة عن السجود
نفسه كما قال الله تعالى ﴿وَإِنِ الْمَسَاجِدَ﴾ والمراد السجود واد اذن كذلك اقتضت الآية لزوم
الستر عند السجود واد اذن ذلك في السجود لزم في سائر افعال الصلاة اذ لم يفرق احديهما
روى عن ابن عباس وابراهيم ومجاهد وطاوس والزهري ان المشركين كانوا يطوفون بالبيت
عمرات فانزل الله تعالى ﴿خُذُوا رِبَاكُمْ عَدْلَ مَسْجِدٍ﴾ * قال ابو بكر وقيل انهم انما كانوا يطوفون
بالبيت عمرة لان الثياب قد دنسها المعاصي في رعمهم فيتحدرون منها وقل اهم كانوا يفعلون ذلك
تعاؤلا بالتمري من الدور * وقال بعض من يحتج بالملك سانس ان هؤلاء السالف لما كروا
سب زول الآية وهو طواف العريان وحب ان يكون حكمها مقصورا عليه * وليس هذا
عدما كذلك لان رول الآية عدما على سب لا يوجب الاقصار بحكمها عليه لان الحكم

مطلد
في وجوب فعل المكتوبات
في جماعة

مطلد
في ستر العورة في الصلاة

عندما لعموم اللفظ للسبب وعلى انه لو كان كما ذكر لا يجمع ذلك وجوباً في الصلاة لانه اذا اوجب الستر في الطواف فهو في الصلاة اوجب اذ لم يفرق احد بينهما فان قال قائل فينبى ان لا يمنع ترك الستر صحة الصلاة كما لم يجمع صحة الطواف الذي فيه زلت الآية وان وقع ناقصاً قيل له ظاهره يقتضى بطلان الجميع عند عدم الستر ولكن الدلالة قد قامت على جوار الطواف مع السبي كما يحوز الاحرام مع الستر وان كان مهيأه ولم تقم الدلالة على حواز الصلاة عرياناً ولان ترك بعض فروص الصلاة يفسدها مثل الطهارة واستقبال القبلة وترك بعض فروص الاحرام لا يفسده لانه لو ترك الاحرام في الوقت ثم احرم صح احرامه وكذلك لو احرم وهو مجامع لاسرائيه وقع احرامه فصار الاحرام آكد في بقائه من الصلاة والطواف من موحبات الاحرام فوجب ان لا يفسده ترك الستر ولا يجمع وقوعه ويدل على ان حكم الآية غير متصور على الطواف وان المراد بها الصلاة قوله تعالى (حدوا ريتكم عند كل مسجد) والطواف مخصوص بمسجد واحد ولا يفعل في غيره فدل على ان مراده الصلاة التي تصح في كل مسجد ويدل عليه من جهة السنة حديث ابى الرناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصل احدكم في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء وروى محمد بن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقل الله صلاة حائض الا حمار وفي قولها لم بلغت الحيض فصاتها مكشوفة الرأس كما في قولها مع عدم الطهارة بقوله عليه السلام لا يقل الله صلاة بعير طهور فثبت بذلك ان ستر العورة من فروصها وايضا قد اتفق الجميع على انه مأثور ستر العورة في الصلاة ولذلك يأمره محالها باعادتها في الوقت فاذا كان مأثوراً بالستر ومهيأه تركه وحب ان يكون من فروص الصلاة من وجهين احدهما ان ذلك يدل على ان هذا الحكم مأخوذ عن الآية وان الآية قد اريد بها الستر في الصلاة والثاني ان السبي يقتضى فساد الفعل الا ان تقوم الدلالة على الحوازية فان قال قائل لو كان الستر من فروص الصلاة لما حارث الصلاة مع عدمه عند الضرورة لاسدل يقوم مقامه مثل الطهارة فلما حارث صلاة العريان اذ لم يحد ثوباً من غير بدل عن الستر دل على انه ليس من فرصه قيل له هذا سؤال ساقط لاتفاق الجميع على حوار صلاة الامي والاحرس مع عدم القراءة من غير بدل عنها ولم يحرجها ذلك من ان يكون فرصاً ورم بعض من يحتج لذلك انه لو كان الثوب من عمل الصلاة ومن فرصها لوجب على الانسان ان يسوى بلبس الثوب الصلاة كما يسوى بالافتتاح ان تلك الصلاة وهذا كلام واه جداً فاسد العبارة مع ضعف المعنى وذلك لان الثوب لا يكون من عمل الصلاة ولا من فروصها ولكن ستر العورة من شروطها التي لا تصح الا كالتطهارة كما ان استقبال القبلة من شروطها ولا يحتاج الاستقبال الى بنية والطهارة من شروطها ولا يحتاج عدنا الى نية والقيام في حال الافتتاح من فروصها لم يدر عناه ولا يحتاج الى بنية والقيام والقراءة والركوع والسجود بعد الافتتاح من فروصها ولا يحتاج الى شيء من ذلك الى بنية فان قيل لان بنية الصلاة قد اعنت عن تحديد البنية لهذه الاموال فثبت قيل له وكذلك بنية الصلاة قد اعنت عن تحديد بنية لالستر وقوله تعالى (حدوا

زينتكم عند كل مسجد) يدل على انه مدبوع في حضور المسجد الى احد ثوب لطيف
 مما تزين به وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يدب الى ذلك في الجمع والاعياد كما امر
 بالاعتسال للعيد والجمعة وان لمس من طيب اهلته **﴿﴾** قوله تعالى **﴿﴾** وكلاوا واشربوا ولا تسرفوا
 الآية طاهره بوجوب الاكل والشرب من غير اسراف وقد اريد به الاناحة في بعض الاحوال
 والايحاف في بعضها فالحال التي يحب فيها الاكل والشرب هي الحال التي يخاف ان يحمقه ضرر
 تكون ترك الاكل والشرب يلف منه او بعض اعضائه او يضعفه عن اداء الواجبات فواجب عليه
 في هذه الحال ان يأكل ما رول معه خوفا من الضرر والحال التي فيها ما حان فيها هي الحال التي
 لا يخاف فيها ضررا بتركها **﴿﴾** وطاهره يقتضي حوار اكل سائر المأكولات وشرب سائر الاشربة
 مما لا يخطره دليل بعد ان لا يكون مسرفا فيما يأبىه من ذلك لانه اطلاق الاكل والشرب
 على شريطة ان لا يكون مسرفا **﴿﴾** والاسراف هو محاورة حد الاستواء فتارة يكون منه اورة
 الحلال الى الحرام وتارة يكون محاورة الحد في الاتفاق فيكون ممن قال الله تعالى **﴿﴾** ان المدرس
 كانوا احوال الشياطين **﴿﴾** والاسراف وصدده من الافتار مدمومان والاسواء هو الوسط ولذلك
 قيل دين الله بين المقصور والعالي قال الله تعالى **﴿﴾** والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان
 بين ذلك قواما **﴿﴾** وقال له صلى الله عليه وسلم **﴿﴾** ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا مفضلة
 كل البسط فتعده ملوما محسورا **﴿﴾** وقد يكون الاسراف في الاكل ان أكل فوق الشبع حتى يؤديه
 الى الضرر فذلك محرم ايضا **﴿﴾** قوله تعالى قل من حرم ربة الله التي اخرج لعباده والطبات
 من الرزق **﴿﴾** روى عن الحسن وقتادة ان العرب كانت تحرم السواشب والبخائر فارل الله تعالى
 ذلك وقال السدي كانوا يحرمون في الاحرام اكل السم والادهان فارل الله تعالى هذا الآية
 رد اهلهم وفيه تأكيد لما قدمنا احتج في قوله **﴿﴾** حدوا زينتكم عند كل مسجد **﴿﴾** الآية **﴿﴾** والطيئات
 من الرزق قيل فيه وجهان احدهما ما استطانه الانسان واستلذه من المأكول والمشروب وهو
 يقتضي اناحة سائر المأكول والمشروب الا ما قامت دلالة بحرمته والماني الحلال من الرزق **﴿﴾**
 قوله تعالى **﴿﴾** قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يومئذ يعني ان الله تعالى احبها
 وهي خالصة يوم القيامة لهم من سواشب السعيس والكدير وقيل هي خالصة لهم
 دون المسركين **﴿﴾** وقوله تعالى **﴿﴾** قل اما حرم ربي المواشش ما طهر منها وما نطس
 والاثم والبي غير الحق **﴿﴾** قال مجاهد المواشش الرنا وهو الذي نطس والعري في الطواف
 وهو الذي طهر وقيل المانح كاه فواشش احمل ذكره اذ ياتهم فصل وحوها فكبر ان
 منها الاسم والبي والاشراك بالله والبي هو طلب الرأس على الناس بالهجر والاستطالة عاهم
 غير حق **﴿﴾** وقوله **﴿﴾** والاسم **﴿﴾** مع وصه الحر والميسر ان فهمما اسم وقوله تعالى **﴿﴾** يسئلوك عن الخمر
 والميسر قل فيهما اثم كبير **﴿﴾** يقتضي تحريمهما حرم والميسر ايضا **﴿﴾** قوله تعالى **﴿﴾** ادعوا ركم تصرعوا وحية **﴿﴾**
 فيه الامر بالاحياء للدعاء قال الحسن في هذه الآية عامكم كيف تدعون ركم وقال انه صالح رصى
 دعاه **﴿﴾** ادعادي رب دعاء حقا **﴿﴾** وروى مارك عن الحسن قال كانوا يجهدون في الدعاء

ولا يسمع الا همسا وروى ابو موسى الاشعري قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فسمعهم يرفعون اصواتهم فقال يا ايها الناس انكم لاتدعون اصم ولا غافا وروى سعد بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الذكر الخفي وخير الرق ما يكتفي وروى بكر بن خنيس عن ضرار عن انس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عمل الركلة نصف العادة والاداء نصف العادة وروى سالم عن ابيه عن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع يديه في الدعاء لا يردهما حتى يمسح بهما ووجهه ﷺ قال ابو بكر في هذه الآية وما ذكرنا من الاثار دليل على ان احفاء الدعاء افضل من اظهاره لان الحقيقة هي السر وروى ذلك عن انس والحسن وفي ذلك دليل على ان احفاء آمين بعد قراءة الصلوات في الصلاة افضل من اظهاره لانه دعاء والدليل عليه ما روى في تأويل قوله تعالى ر قد اجبت دعوتكما ﷻ قال كان موسى يدعو وهارون يؤمن فسميها الله داعيين وقال بعض اهل العلم انما كان احفاء الدعاء افضل لانه لا يشوبه رياء * واما الصرع فاقاد قيل ان الميل في الحيات يقال صرع الرجل يعصر صرعا اذا مال ناصبعه يمينا وتمالا خوفا ودلا قال ومعه صرع الشاة لان اللسان يميل اليه والمصارعة المشاهدة لانه يميل الى سبه نحو المقارنة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يدعو ويشير بالسنة وقال انس لقد رآني النبي صلى الله عليه وسلم عشيعة عرفة رافعا يديه يدعو حتى انه ليرى ماتحت ابطيه وقال انس رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى فديديه حتى رأيت نياض ابطيه * وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من رفع اليدين في الدعاء والاسارة بالسبابة دليل على صحة تأويل من تأول الصرع على تحويل الاصبع يمينا وشمالا ﷻ قوله تعالى ﴿ وواعدنا موسى ثلاثين ليلة واتممناها عشرين ﴾ فمقتدته اربعين ليلة ﴿ قال ابو بكر انما قال تعالى ﴿ فمقتدته اربعين ليلة ﴾ لانه لما قال ﴿ ثلاثين ليلة واتممناها عشرين ﴾ حار ان يسقى الى وهم بعض السامعين انه كان عشرين ليلة ثم اتتمها بعشرين فصارت ثلاثين ليلة فارد ان يطر هذا التوهم والحدود واحرا ان اسم الملايين بعشرين غير زيادة عليها ﷻ قوله تعالى ﴿ قال رب ارضني بطر اليك ﴾ قيل انه سأل الرؤية على حمة استجراح الحواب لقومه لما قالوا لن تؤمن لك حتى نرى الله جهرة ويدل عليه قوله تعالى ﴿ انهم لكانوا يفعلون ﴾ وقيل انه سأل الرؤية التي هي علم الصلوة فين الله تعالى له ان ذلك لا يكون في الدنيا ﷻ فان قيل فام حار ان يستل الرؤية وهي غير جائزة على الله تعالى وهل يحور على هذا ان يستل ما لا يحور على الله تعالى من الطام ﷻ قيل له لانه لا شبهة في فعل الطام ان صفة نقص ودم فلا يحور سؤال مثله وائس كذلك ما فيه شبهة ولا يظهر حكمه الا بالدلالة وهذا ان كان سأل الرؤية من غير تشبيه على ما روى عن الحسن والربيع بن انس والمسدي وان كان اما سأل الرؤية التي هي علم الصلوة او استجراح الحواب لقومه فهذا السؤال ساقط وقيل ان توبة موسى انما كانت من التقدم بالمسئلة قل الاذن فيها ويحتمل ان يكون ذكر التوبة على وجه التيسير على ما حرت عادة المسلمين بمثله عند ظهور دلائل الآيات الداعية الى التعظيم ﷻ قوله تعالى ﴿ فاما تجل ربنا لا حول ﴾ فان التحلى على وجهين

ظهور بالرؤية او الدلالة والرؤية مستحيلة في الله تعالى فهو ظهور آياته التي احدثها لحاصري
الحل وقيل انه ارر من ملكوته للحل ما يدكدك به لان في حكمه تعالى ان الدنيا لا تقوم
لما يبرز من الملكوت الذي في السماء كما روى انه ارر قدرا لحصر من العرش و قوله تعالى ﴿وَأَمْرٌ
قَوْمِكَ بِأَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ قيل باحسن ما كتب فيه وهو المرائض والنوافل دون المباح الذي لا أحد
فيه ولا ثواب وكذلك قوله ﴿فَأَشْرَعُوا أَعْيُنَكُمْ﴾ يستمعون القول فيتبعون احسنه وقال بعض
اهل العلم احسنها الناسح دون المنسوخ المهي عنه وقد قيل ان هذا لا يجوز لان فعل المنسوخ
المهي عنه قبيح فلا يقال الحسن احسن من المنسوخ و قوله تعالى ﴿وَأَصْرَفُ عَنْ آيَاتِي﴾ الذين يتكبرون
في الارض قيل ان معناه عن آياتي من العز والكرامة بالدلالة التي تكسب الرفعة في الدنيا
والآخرة ويحتمل صرفهم عن الاعتراض على آياتي بالابطال او بالمنع من الاظهار للناس
ولا يجوز ان يكون معناه سافروا عن الايمان بآياتي لانه لا يجوز ان يأمر بالايمان ثم يمنع منه
اذا كان ذلك سافراً وعنه قوله تعالى ﴿وَأَخْلَصْتُكُمْ لِمِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ قد قيل ان المعجزة القدم بالشيء قل
وقته والسرعة عمله في اول اوقاته ولذلك صارت المعجزة مدمومة وقد يكون تمجيد الشيء في
وقته كما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعجل الطهر في الشتاء ويردها في الصيف و قوله
تعالى ﴿وَأَخَذَ مِنْ رَأْسِهِ حِجْرَهُ﴾ كان على وجه المعاسة لاعلى وجه الاهانة ولان مثل هذه
الافعال تختلف احكامها بالعادة فلم تكن للعادة حيث فعله على وجه الاهانة وقيل انه بمنزلة
قص الرجل ما عند غضبه على لحية وعصه على تفتته واهامه و قوله تعالى ﴿وَجَلَفَ مِنْ
بَعْدِهِمْ حَامٍ﴾ قيل ان الاعاب في جلف تنسكين العين انه للدم وقال ليد
وبقيت في حام كخالد الاحرب

وقد جاء بالتسكين في المذهب ايضا قال حسان

لنا القدم العليا اليك وحامنا * لا ولنا في طاعة الله تابع

قوله تعالى ﴿يَا أَحَدُونَ عَرَصَ عَدَاؤِي﴾ قيل ان العرص ما نقل له يقال عرص هذا الامر فهو عارص
خلاف اللارم قال تعالى ﴿هَذَا عَارِصٌ مِمَّنْ بَارِئٌ﴾ يعني السحاب لقلة لته وروى في قوله ﴿عَرِصَ هَذَا
الْأَدَى﴾ ان معناه الرشوة على الحكم و قوله تعالى ﴿وَأَنْ أَمَّهُمْ عَرِصَ مِنْهُ أَحَدٌ﴾ قال مجاهد وقتاده
والسدي اهل اصرار على الدنوب وقال الحسن معناه ان لا يشعهم شيء و قوله تعالى ﴿وَأَخَذَ مِنْ رَأْسِهِ حِجْرَهُ﴾
من بني آدم من ظهورهم دريتهم واشهدهم على انفسهم و قيل انه اخرج الدرية قرنا بعد قرن
واشهدهم على انفسهم بما جعل في عقولهم وفطرهم من المارعة لكي تقتضي الاقرار بالروية
حتى صاروا بمنزلة من قيل لهم الست ربكم قالوا بلى وقيل انه قال لهم الست ربكم على لسان
بعض انبيائه و قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ دَرَأْنَا لِحِمِّهِمْ كَثِيرًا مِنَ الْحَنِ وَالْأَنَسِ﴾ هذه لام العاقبة كقوله تعالى
﴿فَالْتَفَتُوا آلَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدَاوَةٌ وَحِرَامٌ﴾ ولم يكن عرصهم ذلك في التناطه ولكه لما كان
ذلك عاقبة امره اطلق ذلك فيهم ومعه قول الشاعر

لدوا للموت واسوا للحرب

وقال ايضا

ولم يهلك فلا تخرجي * فليمت ما عذت الوالد

قوله تعالى ﴿اولم ينظروا في ملكوت السموات والارض وما خلق الله من شيء﴾ فيه حث على النظر والاستدلال والتفكير في خلق الله وصعته وتدبيره فانه يدل عليه وعلى حكمته وجوده وعدله واحسن ان في جميع ما خلقه دليلا عليه وداع اليه وحذرهم المربط بترك النظر الى وقت حلول الموت وفوات ما كان يمكنه الاستدلال به على معرفة الله تعالى وتوحيده وذلك قوله تعالى ﴿وان عسى ان يكون قدامنا اجابهم فأي حديث بعده يؤمنون﴾ وقوله تعالى ﴿يسئلكم عن الساعة ايان مرسيا﴾ الآية قوله (ايان مرسيا) قال قتادة والسدي قيامها وايان بمعنى متى وهو سؤال عن الرمان على جهة الطرف للفعل فام يحذرهم الله تعالى عن وقتها ليكون العناد على حذر منه فيكون ذلك ادعى الى الطاعة وازجر عن المعصية والمرسى مستقر الشيء القيل ومه الخيال الراسيات يعنى المائتات ورسى السفينة اذا نمت في مستقرها وارساها غيرها اثنتها قال ابن عباس كان السائلون عن الساعة قوم من اليهود وقال الحسن وقتادة سألت عنها قرش وقوله تعالى ﴿يأتاكم الساعة﴾ قال قتادة عنه ذلك سدها بنو وقوله تعالى ﴿تقاتل في السموات والارض﴾ قال السدي وعيره نقل علمها الى اهل السموات والارض فام بطمونه ادراكه وقال الحسن عظم وصفها على اهل السموات والارض من امار الحزم وبكوار السموات وتسير الخيال وقال قتادة تقاتل على السموات فلا تقاتلها اعداء وقوله تعالى ﴿يسئلكم كآناك حفي عنها﴾ قال مجاهد والمصالح رجعتم اليك علمها وعن ابن عباس والحسن وقتادة والسدي يسئلكم عنها كآناك حفي عنها على ايدى الله والمأخوذ في تلك الحضيض كآناك ايهم من قوله (ايكان في حضيض) وقال ابن ابي عمير الحما الاحاح في الامر نقل احفي فلا فلا اذا الخ في الطلب منه واحفي السؤال اذا الخ فيه ومنه احفي الشارب اذا سألته واسمى في احده ومنه الحما وهو ان تسبح قدمه للاحاح المني امير اهل والحق الايب لك للاحاح بالركل (حفي عنها) بمعنى عالمها للاحاح لطلب علمها * وفي هذه الآية دليل على ان اهل قول من يدعى العلم بمدة العالم بمدة الدنيا ويسدل بما روى ان الدنيا سعة آلاف سنة وان النقيض من وقت معش النبي صلى الله عليه وسلم خمس مائة سنة لانه لو كان كذلك لكان وقت قيام الساعة معلوما وقد احذر الله تعالى ان علمها عده وان لا يخايها لوقتها الا هو وانها أي بعد لم يمد بهم علمها قل كونه لان ذلك معنى الله وقدره عن النبي صلى الله عليه وسلم احذر في لقاء مدة الدنيا وليس فيها تحديد للوقت مثل قوله نعم والساعة كهاين واساءة الساعة والوسطى وشوق قوله في رواد سعة وعيره عن علي بن زيد عن أبي بصير عن ابي عبد الله الخاري قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحظة بعد العصر الى معبد الشمس قال الا انه لم يبق من الدنيا في معنى الا كما بقي من هذه الشمس الى ان يعيب وما روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال احكمم في احل من مبصى قناكم كباين صلاة العصر الى غروب الشمس ونحوها من الاحاديث وبها

مطالع

في اطلاق قول من
يدعى العلم بمدة
الدنيا

تحدد وقت قيام الساعة وانما فيه قرب الوقت وقد روى في أول قوله تعالى : فقد جاء اشراطها ، ان معث النبي صلى الله عليه وسلم من اشراطها وقال الله تعالى : قل انما علمها عندى ، ثم قال (قل انما علمها عند الله) فانه قيل انه اراد الاول علم وقها ، بالآخر علم كنهها : قوله تعالى هو الذي حاتمكم من نفس واحدة وجعل منها روحها : قل فيه من كل نفس روحها كانه قال جعل من النفس روحها وروحه الحسن واسم ذلك وقل من آدم وحواء : قوله تعالى ان من آياتنا صالحا : قال الحسن علاما سونا وقال ابن عباس لسرا سونا لاسهنا شفعان ان يكون حسنة : وقوله تعالى فاما آناها صالحا جعله تركاء فيما آناها : قال الحسن وقتادة الصمير في جعله عائدا الى النفس وروحه من ولد آدم لاني آدم وحواء وقال غيره راجع الى الولد الصالح بمعنى انه كان معافى في بدنه وذلك صلاح في خلقه لاني دسه ورد الصمير الى آتينا لان حواء كانت تلد في بطن واحد ذكرنا وايضا قوله تعالى ان الذين يدعون من دون الله عبادا امثالكم فادعواهم عني بالدعاء الاول تسميتهم الاصنام آلهة والدعاء الثاني طلب المنافع وكشف المضار من حبههم وذلك مأیوس منهم * وقوله في عباد امثالكم : قيل انما سماها عبادا لانها مملوكة لله تعالى وقيل لانهم توهموا انها تعبر وسع فاحتر انه ليس يحرج بذلك عن حاكم العباد المخلوقين وقال الحسن ان الذين يدعون هذه الاوثان مخلوقة امثالكم : قوله تعالى انهم ارجل يمشون بها : فربيع اثم على عبادهم من هذه صفة ادلا به على احد في الناس ان من تبع من هذه صفة فهو الوهم ممن عند من له طارحة يتمكن ان يسمع بها او يضر وقيل انه قدرهم انهم افضل منها لان لهم حوارح يتصرفون بها والاصنام لا تعرف اليها فكيف يعدون من هم افضل منه والعجب من انهم من اتباع النبي صلى الله عليه وسلم مع ما ابداه الله من الآيات المعجزة والدلائل الباهرة لانه نشر ما هم ولم يأمنوا من عباده هجر لا قدرته ولا يصرف وهم افضل منه في القدرة على المع والسر والحياة والعلم : قوله تعالى حد العقو وأمر بالعرف : بوى هشام بن عمرو عن ابيه عن عبد الله بن الربيع في قوله عرو وحل : حد العقو وأمر بالعرف واعرض عن الخاهلين : قال والله ما ارى الله هذه الآية الا في اخلاق الناس وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انما قال انقل سى في مبر ان المؤمنين يوم القيامة الخلق الحسن وروى عطاء عن ابن عمر انه قال سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم اي المؤمنين افضل قال احسنهم حاما : وحدثنا عبد الباقي قال قال جدهم جاد بن المسي وسعيد بن محمد الاعرابي قال حدثني محمد بن كثير قال حدثنا سفيان الثوري عن عبد الله بن سعيد بن ابي سعد المقرئ عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انكم لاتسعون الناس ناموا انكم وانكن يسعونكم بسط الوحه وحسن الخلق وروى عن الحسن ومجاهد قال امر النبي صلى الله عليه وسلم ان نقل العقو من اخلاق الناس والعفو هو السهيل والتيسير فالمعنى استعمال العقو وقول ما بهل من اخلاق الناس وترك الاستقصاء عليهم في المعاملات وقول العذر ونحوه * وروى عن ابن عباس في قوله تعالى حد العقو : قال هو العقو من الاموال قل ان يبرل فرص الركاة وكذلك روى عن الصحاح والسدى وقيل ان اصل العقو الترك ومنه قوله تعالى : من عوف له من احب سى : يعنى

مطاد
في العقو والامر بالمعروف

ترك له والغفر عن الذنب ترك العقوبة عليه وقوله تعالى ﴿وأمر بالعرف﴾ قال قتادة وعروة العرف المعروف وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابراهيم بن عبد الله قال حدثنا سهل بن بكار قال حدثنا عبد السلام بن الحليل عن عبيدة الهجيمي قال قال ابو حري جابر بن سليم ركب قموذي ثم انطلقت الى مكة فطلبت فأنجحت قموذي ساب المسجد فاذا هو حالس عليه ردم من صوف فيه طرائف حمر فقلت السلام عليك يا رسول الله وقال وعليك السلام قلت انما بشر اهل البادية قوم فينا الخفاء فعلمني كلمات ينفعني الله بها قال اذن ثلاثا فدون فقال اعد على فاعدت قال اتق الله ولا تحقرن من المعروف شيئا وان اتقى احاك بوجه منسبط وان تعمرغ من فضل دلوك في اناء المستقى وان امرؤ سبك بما يعلم منك فلا تسبه بما تعلم منه فان الله حائل لك اجرا وعليه ودر ولا تسبن شيئا مما خولك الله تعالى قال ابو حري فوالذي دهب بعصه ما سببت لعهده شيئا لاشاة ولا بعيراه والمعروف هو ما حسن في العقل فعله ولم يكن منكرا عند ذوى العقول الصحيحة وقوله تعالى ﴿واعرض عن الجاهلين﴾ امر بترك مقابلة الجاهل والسمهاء على سمهم وصانة النفس عنهم وهذا والله اعلم يشبه ان يكون قل الامر بالقتال لان المرض كان حيثن على الرسول الملاءمة واقامة الحجة عليهم وهو مثل قوله ﴿فاعرض عن من تولى غن ذكرنا ولم يرد الا الحياة الدنيا﴾ واما بعد الامر بالقتال فقد قرر امر المطلين والمفسدين على وجوه معلومة من اسكار فعلمهم تارة بالسيف وتارة بالسوط وتارة بالاهانة والحس وقوله تعالى ﴿واما ينزعك من الشيطان نزع فاستعد بالله انه سميع علم﴾ قيل في روع الشيطان انه الاعواء بالوسوسة واكثر ما يكون عند العصب وقيل ان اصله الارعاج بالحركة الى الشر ويقال هذه نزع من الشيطان للحصول الداعية اليه فلما علم الله تعالى نزع الشيطان ايانا الى الشر علمنا كيف الخلاص من كيده وشره بالفرع اليه والاستعادة به من نزع الشيطان وكيده وبين الآيات التي بعدها انه متى لحا العد الى الله واستعاد من روع الشيطان حرسه منه وقوى بصيرته بقوله ان الدس اتقوا اذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فاداهم معصرون قال ان عاس الطيف هو الرع وقال غيره الوسوسة وهما متقاربان وذلك يقتضي انه متى استعاد بالله من شر الشيطان اعاده منه وارداد بصيرة في رد وسوائه والداعد بمادعاه اليه ورآه في احسن مبرلة واقبح صورة لما علم من سوء عاقبه ان واقفه وهون عده دواعي شهوته وقوله تعالى ﴿واحواسهم تمدوم في التي تم لا تقصرون﴾ قال الحس وقاتدة والسدى احواس الشياطين في الصلال يمدهم الشيطان وقال مجاهد احواس المنركين من الشيطان وسماهم احواسا لاحتوائهم على الصلالة كالا حوة من السب في العاطفة وحين لعصم الى بعض لاحتله كما سمي المؤمنين احواسا بقوله تعالى ﴿انما المؤمنون اخوة﴾ لتعاطفهم وتواصلهم بالدين فاحر عن حال من استعاد بالله من نزع الشيطان وسواسه في بصيرته ومعرفة تقبح ما يدعوه اليه وتساعد منه ومن دواعي شهواته رجوعه الى الله والى ذكره وهذه الاستعادة تحوز ان تكون بقوله اعود بالله من الشيطان الرحيم وحائر ان تكون بالفكر في نعم الله تعالى عليه وفي اوامره ونواهيه وما يؤول به اليه الحال من دوام النعم فيهن عده دواعي هوا وحوادث

شهوته ونزغات الشيطان بها ثم احبر تعالى عن حال من اعرض عن ذكر الله والاستعاذة به فقال (واحواهم يمدوهم في الهى ثم لا يقصرون) فكلما تباعدوا عن الذكر مصوا مع وساوس الشيطان وعيه غير مقصرين عنه وهو لطيف قوله تعالى (ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة صكاً) وقوله تعالى (ومن يرد ان يصله يحمل صدره ضيقاً حرجاً كما يصعد الى السماء) والله الوفيق

باب القراءة خلف الامام

قال الله تعالى ﴿ وادا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون ﴾ قال ابو بكر روى عن اس عاص انه قال ان صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة وقرأ معه اصحابه وحلطوا عليه فزل القرآن (وادا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا) وروى ثابت بن عجلان عن سعيد بن حير عن اس عاص في قوله تعالى (وادا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا) قال المؤمن في سعة من الاستماع اليه الا في صلاة مفروضة او يوم حمة او فطر او اصحى وروى المهاجر ابو محمد عن ابى العالية قال كان صلى الله عليه وسلم اذا صلى قرأ اصحابه اجمعون حافظه حتى رأت (وادا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا) فسكت القوم وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى الشعبي وعطاء قالا في الصلاة وروى ابراهيم بن ابي حرة عن مجاهد مثله وروى اس ابي يحيى عن مجاهد ان الهى صلى الله عليه وسلم سمع قراءة حتى من الانصار وهو في الصلاة يقرأ فزلت هذه الآية وروى عن سعيد بن المسيب ان قرأ في الصلاة وروى عن مجاهد ان في الصلاة والخطة والخطة لامعنى لها في هذا الموضع لان موضع القرآن في الخطة كعيره في وجوب الاستماع والانصات وروى عن ابى هريرة اهم كانوا يتكلمون في الصلاة حتى زلت هذه الآية وهذا اذا تأويل بعيد لا يلائم معنى الآية لان الذى في الآية انما هو امر بالاستماع والانصات لقراءة غيره لاستحالة ان يكون مأموراً بالاستماع والانصات لقراءة نفسه الا ان يكون معنى الحديث اهم كانوا يتكلمون حاف الهى صلى الله عليه وسلم في الصلاة فزالت الآية فان كان كذلك فهو في معنى تأويل الآخر له على ترك القراءة خلف الامام فقد حصل من اتفاق الجميع انه قد اريد ترك القراءة حاف الامام والاستماع والانصات لقراءته ولو لم يثبت عن السلف اتفاقهم على رولها في وجوب ترك القراءة خلف الامام لكات الآية كافية في ظهور معناها وعموم لفظها وروصوح دلالتها على وجوب الاستماع والانصات لقراءة الامام وذلك لان قوله تعالى (وادا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا) يقتضى وجوب الاستماع والانصات عند قراءة القرآن في الصلاة وفي غيرها فان قامت دلالة على حوار ترك الاستماع والانصات في غيرها لم يطل حكم دلالة في ايحاه ذلك فيها وكادلت الآية على الهى عن القراءة خلف الامام فيما يحجر به فهى دالة على الهى فيما يحى لانه اوجب الاستماع والانصات عند قراءة القرآن ولم يشترط فيه حال الجهر من الاحفاء فاداحجر فعلياً الاستماع والانصات واداحى فعلياً الانصات بحكم اللفظ لعامة امانه قارى للقرآن وقد اختلف الفقهاء

في القراءة خامس الامام فقال انما سوا من سيرين واس انى ليلي والنورى والحسن بن صالح لا يقرأ فيها حهر
وقال الشافعى يقرأ فيها حهر وفيما اسر وقال مالك يقرأ فيها اسر ولا يقرأ فيها حهر وقال
الشافعى يقرأ فيها حهر وفيما اسر في رواية المزني وفي ابو يعلى اذا قرأ فيها اسر امام القرآن
وسورة في الاولين وام القرآن في الآخرين وفي غيره اذ امام لا يقرأ من حرك الامام
القرآن قال ابو يعلى وكذلك يقول الليث والاذوراعى في قال ابو بكر قد ياء دلالة الآية على
وحوب الانصات عند قراءة الامام في حال الجهر والاحفاء وهل اهل الآية لا انصات الامساك عن
الكلام والسكوت لا يتبع القراءة ولا يكون له رى مصداقاً لما يحل وذلك لان السكوت
ضد الكلام وهو ليس من الآية من اجرك ما يكلام الذى هو حروف مطلقة منسوبة من
المطام فاما يتبعان على المكالم بالآلة الا ان وتجرى المشقة الا ترى بالانصات ساكت مكالم كما
لا يقال ساكن منسكوت فهو غير متكلم ومن كالم فهو غير ساكن فان قال قائل
قد يسمى محي القراءة ساكناً اذا لم يكن قراءة مسموعة تجزى مادة عن اى ذرعة عن اى هجرة
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كبر سكت بين التكبير والترتيل فقلت لا في امت وامى ارات
سكتاتك بين التكبير والقراءة اخرى ما تقول بل اقول اللهم باعد بينى وبين حصيدى بين
باعدت بين انسرق والمغرب وذكر الحديث فيها ساكناً وهو يدعو حادى ذلك على ان
السكوت اما هو احفاء القول وليس بتركه رأساً بل قيل له انما هو ساكتاً من الاذن
لا يسمعه يظنه ساكناً فاما انه السأب في هذا الوجه فانه ساكناً من حاله من حال السأب
كما قال تعالى صم بكم عسى تشايها من هذه حاله وكما قال في الاصنام وراهم يحذرون انك اسمها
لهم من سطر وليس هو سطر في الحقيقة بل فان قيل لا يقرأ المأموم في حال قراءة الامام وانما يقرأ
في حال سكوته وذلك لما روى الحسن عن سمرة بن جندب قال كان لاي صلى الله عليه وسلم
سكتات في صلاته احدهما قبل القراءة والاخرى بعدها فيبى الامام ان يكون له سكتة قبل القراءة
ليقرأ الذين ادركوا اول الصلاة فاتحة الكتاب ثم سكت امام فادفع سكتة اخرى
ليقرأ من لم يدرك اول الصلاة فاتحة الكتاب فبى قبل له ما حديث السكتين وهو غير ثابت ولو ثبت
لم يدل على ما ذكرت لان السكتة الاولى اما هى لذكر الاستفتاح والاية ان ثبت فلا دلالة
فيها على انها بمقدار ما يقرأ فاتحة الكتاب واما هى فصل بين القراءة وبين تكبير الركوع
لثلا يظن من لا يعلم ان السكوت من القراءة اذا كان موصولاً بها ولو كانت السكت ان كل واحدة
منها بمقدار قراءة فاتحة الكتاب لكان ذلك مسموحاً وقوله ساكناً طاهراً فانه لم يقل ذلك
من طريق الاستعاضة مع عموم الحاجة اليه انما كانت مفعولة لاداء فرض القراءة من المأموم
ثبت اهمها غير ثابتين وايضا فان سبيل المأموم ان يتبع الامام ولا يخوف ان يكون الامام
تابعاً للمأموم فعلى قول هذا القائل يسكت الامام بعد القراءة حتى يقرأ المأموم وهذا
خلاف قوله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام يؤمن به ثم مع ذلك يكون الامر على عكس ما امر
به النبى صلى الله عليه وسلم من قوله واداء قرأ فانصوا فامر المأموم بالانصات للامام وهو
يامر الامام بالانصات للمأموم ويجعله تابعاً له وذلك حاكم من القول الا ترى ان الامام

لوقام في الثنتين من الظهر ساهيا لكان على المأموم اتباعه ولو قام المأموم ساهيا لم يكن على الامام اتباعه ولو ساهى المأموم لم يسجد هو ولا امامه للسهو ولوسها الامام ولم يسه المأموم لكان على المأموم اتباعه فكيف يجوز ان يكون الامام مأمورا بالقيام ساكتا ليقرا المأموم * وقد روى في النهي عن القراءة حلف الامام آثار مستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم على انحاء مختلفة فيها حديث قيادة عن ابي علاب يونس بن جبير عن حطان بن عبدالله عن ابي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قرأ الامام فالتصتوا وحديث ابن عملاق عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا قرأ فالتصتوا فهذا الخبران يوحان الانصات عند قراءة الامام وقوله انما جعل الامام ليؤتم به فاذا قرأ فالتصتوا اخبر به ان من الائتام بالامام الانصات لقراءته وهذا يدل على انه غير حائز ان يصمت الامام لقراءة المأموم لانه لو كان مأمورا بالانصات له لكان مأمورا بالائتام به فيصير الامام مأموما والمأموم اماما في حالة واحدة وهذا فاسد * ومنها حديث حاران النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان له امام فقراءة الامام له قراءة رواه جماعة عن حاروي لعن اللفاظ اذا كان لك امام فقراءته لك قراءة * ومنها حديث عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم عن القراءة خاف الامام رواد الحجاج بن ارطاة عن قيادة عن زرارة بن اوفي عن عمران بن حصين وقد ذكرنا اسايده هذه الاحار في شرح مختصر الطحاوي * ومنها حديث مالك عن ابي نعيم وهب بن كيسان انه سمع حار بن عبدالله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج وفي بعضها لم يصل الا وراء الامام فاحذر ان ترك قراءه فاحجة الكتاب حاتم الامام لا يوجب نقصانا في الصلاة ولو حار ان يقرأ لكان تركها يوجب نقصا فذا كالمعردة * وروى مالك عن اس شهاب عن اس اكيمة الليثي عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها بالمرأة فقال هل قرأ معي احد منكم آتوا نعم يا رسول الله قال اني اقول مالي انا راع القرآن قال فاستهي الناس عن القراءة فيما جهر فيه رسول الله لما قال صلى الله عليه وسلم هل قرأ معي احد منكم دل ذلك على ان القاري خلفه حتى قراءته ولم يجهر بها لانه لو كان جهر بها لما قال هل قرأ معي احد منكم ثم قال اني اقول مالي انا راع القرآن وفي ذلك دليل على استواء حكم الصلاة التي يجهر فيها والتي تحافت لاحارها ان قراءة المأموم هي الموحدة لمراعاة القرآن واما قوله فاستهي الناس عن القراءة فيما جهر فيه رسول الله فلا حجة فيه لمن اجار القراءة حلف الامام فيما يسر فيه من قبل ان ذلك قول الراوي وتأويله ليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين حال الجهر والاحفاء * ومنها حديث يونس بن اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي الاحوص عن عبدالله قال كما قرأ حاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال حلفتم على القرآن وهذا ايضا يدل على التسوية بين حال الجهر والاحفاء اذ لم يذكر فرق بينهما * وروى الزهري عن عبد الرحمن بن هرم عن ابن بحينة وكان من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال هل قرأ معي احدا في الصلاة قالوا نعم

قال فاني اقول مالي انا زع القرآن قال فاستبى الناس عن القراءة معه منذ قال ذلك فاخبر في هذا الحديث عن تركهم القراءة خلعه ولم يفرق بين الحبر والاحياء فهذه الاحاديث كلها يوجب النهي عن القراءة خلف الامام فيما يجهر فيه او يسر * وبما يدل على ذلك ما روى عن حلة الصحابة من النهي عن القراءة خلف الامام واظهار الكبر على فاعله ولو كان ذلك شائعا لما حيى امره على الصحابة لمعوم الحاجة اليه ولكان من الشارع بوقيف للجماعة عليه واعرفوه كما عرفوا القراءة في الصلاة اذ كانت الحاجة الى معرفة القراءة خلف الامام كهي الى القراءة في الصلاة للمعرد والامام فلما روى عن حلة الصحابة انكار القراءة خلف الامام ثبت انها غير حائزة * فمن نهى عن القراءة خلف الامام على وان مسعود وسعد وحار وابرء اس وابو الدرداء وابو سعيد واس عمر ورید بن ثابت والس روى عبدالرحمن بن ابي عن علي قال من قرأ خلف الامام فقد اخطأ الفطرة وروى ابو اسحاق عن علقمة عن عبدالله عن زيد بن ثابت قال من قرأ خلف الامام ملئ فوه ترانا وروى وكيع عن عمر بن محمد عن موسى بن سعد عن زيد بن ثابت قال من قرأ خلف الامام فلا صلاة له وقال ابو حمزة قلت لان عباس اقرأ خلف الامام قال لا وقال ابو سعيد يكفيك قراءة الامام قال اس القراءة خلف الامام التسييح يعنى والله اعلم التسييح في الركوع وذكر الاستفتاح وقال منصور عن ابراهيم ما سمعنا بالقراءة خلف الامام حتى كان المختار الكذاب فاتهموه فقرأ خلفه وقال سعد وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه حمرة * واحتج موجبو القراءة خلف الامام بحديث محمد بن اسحاق عن مكحول عن محمود بن الربيع عن عادة ابن الصامت قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة المنحر فعامى عليه القراءة ولم يقرأ ثم قرأ حامى قالوا نعم يا رسول الله قال لا تفعلوا الا فاتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأها وهذا حديث مصطرب السند مختلف في رفعه وذلك ان رواه صدقة بن خالد عن زيد بن واقد عن مكحول عن نافع بن محمود بن ربيعة عن عادة ونافع بن محمود هذا مجهول لا يعرف وقد روى هذا الحديث ابن عون عن رجاء بن حيوة عن محمود بن الربيع موقوفا على عادة لم يذكر فيه الحى صلى الله عليه وسلم وقد روى ايوب عن ابي قلابة عن اس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اقبل بوجهه فقال اتقروا والامام يقرأ فسكتوا فسألهم فلاننا فقالوا اننا لم فعل فقال لا تفعلوا فام يدكر فيه استثناء فاتحة الكتاب وانما اصل حديث عادة ما رواه يونس عن اس شهاب قال اخبرني محمود بن الربيع عن عادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ القرآن * فلما اضطرب حديث عادة هذا الاضطراب في السند والرفع والمعارضة لم يجر الاعتراض على طاهر القرآن والآثار الصحاح النافية للقراءة خلف الامام * واما قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بالقرآن فليس فيه ايحاء قراءتها خلف الامام لان هذه صلاة نام القرآن اذ كانت قراءة الامام له قراءة وكذلك حديث العلاء بن عبد الرحمن عن ابي السائب مولى هشام بن زهرة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها نام القرآن فهي حذاح غير تمام فقلت يا انا هريرة انى اكون احيا خلف الامام فعمرد زاعى وقال اقرأها يا فارسي في نفسك

فلا حجة لهم فيه لان اكثر ما فيه انها خداج والخداج اما هو النقصان ويدل على الحوار
لوقوع اسم الصلاة عليها وايضا فانه في المصدر ليجمع بينه وبين الآية والاحبار التي
قدموها في نبي القراءة حلف الامام * واما قول اني هريرة اقرأها في نفسك فانه لم يصر ذلك الى
النبي صلى الله عليه وسلم وقوله لا تثبت به حجة * ومما يدل على ان احبارنا اولى اتفاق الجميع على
استعمالها في النبي عن القراءة حلف الامام في حال حهر الامام وخبرهم يختلف فيه فكان ما اتفقوا
على استعماله في حال اولى مما اختلف فيه * فان قيل يستعمل الاحبار كلها فيكون اخبار النبي فيما
عدا فاتحة الكتاب واخبار الامر بالقراءة في فاتحة الكتاب * قيل له هذا يبطل بما ذكره النبي
صلى الله عليه وسلم من قوله علمت ان بعضكم خالفها وقوله مالي امارع القرآن والقرآن لا يختص
فاتحة الكتاب دون غيرها فاعلمنا انه اراد الجميع وقال في حديث وهب بن كيسان عن جابر عن النبي
صلى الله عليه وسلم كل صلاة لا يقرأ فيها فاتحة الكتاب فهي حداح الاوراء الامام فنص
على تركها حلف الامام وذلك سطل تأويلك وقولك باستعمال الاحبار لانت رادها غير مستعمل لها *
فان قيل ما استدلت به من قول الصحابة لا دليل فيه لاسم قد خالفهم بطراؤهم من ذلك ما رواه
عبد الواحد بن زياد قال حدثنا سفيان الشيباني عن حواري عن يزيد بن شريك قال قلت لعمر بن الخطاب
اوسمعت رجلا قال له اقرأ حلف الامام قال نعم قال قلت وان قرأ قال وان قرأ وروى شعبة
عن اني العيص عن اني شية قال معاذ ادا كنت تسمع قراءة الامام فاقرأ بقل هو الله احد ومحوها
وادالم تسمع قراءته في نفسك وروى اشعث عن الحكم وحماد ان عليا كان يأمر بالقراءة حلف
الامام وروى ليث عن عطاء عن اس عاص لا تدع ان تقرأ فاتحة الكتاب حهر الامام ولم يحجر
فادا كان هؤلاء الصحابة قد روى عنهم القراءة حلف الامام وروى عنهم تركها فكيف تثبت
به حجة * قيل له اما حديث عمر ومعاذ فمجهول السند لا تثبت مثله حجة وحديث علي اما
هو عن الحكم وحماد ومخالص لا يقل مثله لارساله وحديث اس عاص هذا رواه ليث بن اسلم
وهو ضعيف وقد روى عنه ابو حمزة الهبي ومع ذلك فلم يكن احتجاحا من جهة قول الصحابة
فحسب واما قلنا ان ما كان هذا سبيله من العروس التي عمت الحاجة اليه فان النبي صلى الله
عليه وسلم لا يحايهم من توقيف لهم على ايحاه فاما وحدناهم قائلين بالنبي علما انه لم يكن مه
توقيف للكافة عليه فثبت انها غير واحدة ولا يصير قول من قال منهم ما يحاه قاصدا كراما من قبل ان اكثر
ما فيه لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف عليه للكافة فذهب منهم داهيون الى ايجاب قراءتها
بتأويل اوقياس ومثل ذلك طريقه توقيف الكافة ونقل الامة ويدل على نبي وحوها اتفاق
الجميع على ان مدرك الامام في الركوع يتلوه مع ترك القراءة فلو كانت فرسا لما حار تركها محال
كالطهارة وسائر اعمال الصلاة * فان قيل اما حاد ذلك للضرورة وهو خوف فوات الركعة *
قيل له خوف فوات الركعة ليس بضرورة من وحوها احدها ان فعل الصلاة خلف الامام
ليس بفرص لانه لو صلاها مفردا احراه واما هو فبصيلة فاذا خوف فواتها ليس بضرورة
في تركها وايضا فانه لو كان محدثا لم يكن خوف فوات الجماعة مباحا لترك الطهارة وكذلك

لو أدركه في السجود لم تكن له ضرورة في حوار سقوط الركوع فلما حار ترك القراءة في هذه الحال دون سائر العروض دل على أنها ليست بهرض ويدل على أنها ليست بهرض اتفاق الجميع على أن من كان حاضرا في الصلاة التي يجهر فيها لا يقرأ السورة مع العائنة فلو كانت القراءة فرضا لكان من سنها قراءة السورة مع فاتحة الكتاب لأن سائر الصلوات التي القراءة فيها مفروضة فإن من سنها قراءة السورة ويدل عليه أيضا اتفاق الجميع على أن المأموم لا يجهر بها في الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة ولو كانت فرضا لجرها كالإمام وفي ذلك دليل على أنها ليست بهرض إذ كانت صلاة جماعة من الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة وكان ينبغي أن لا يختص حكم الإمام والمأموم في الجهر والاحياء لو كانت فرضا عليه كهي على الإمام؛ قوله تعالى ﴿وَأذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَعْتِكَ تَضَرُّعًا وَخِجَةً﴾ قال أبو بكر الذكر على وجهين أحدهما الفكر في عظمة الله وحلاله ودلائل قدره وآياته وهذا أفصل الأذكار لأنه يستحق الثواب على سائر الأذكار سواء به يتوصل إليه والذكر الآخر القول وتديكون ذلك الذكر دعاء وتديكون شاء على الله تعالى ويكون قراءة القرآن ويكون دعاء للناس إلى الله وحائرا أن يكون المراد الذكر جمع من الفكر والموال فكون قوله تعالى ﴿وَأذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ﴾ هو الفكر في دلائل الله وآياته وقوله تعالى ﴿وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ فيه نص على الذكر باللسان وهذا الذكر محور أن يرد به قراءة القرآن وحائرا أن يرد الدعاء فيكون أفصل في الدعاء للاحياء على نحو قوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وإن أراد به قراءة القرآن كان في معنى قوله ﴿وَلَا تُخَوِّرُ الصَّلَاةَ﴾ ولا شاف بها واسع من ذلك سبيلا؛ وقل إنما كان احياء الدعاء افضل لأنه أقرب من الرياء وأقرب من الاخلاص واحذر بالاستحانة - كتاب عدة صف وقيل أن ذلك خطاب للمسيح لأن لا معطوف على قوله (وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ) وقوله (وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ) وقيل أنه خطاب إلى النبي صلى الله عليه وسلم والمعنى عام لسائر المكلفين - ولا غيره علما؛ يا أيها النبي إذا طاعتم النساء - وقال قتادة الأصل الشيات - آخر سورة الاعراف

سورة الانفال

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو بكر رحمه الله عليه قال ابن عباس ومجاهد والضحاك وعكرمة وعطاء الاهال العائم وروى عن ابن عباس رواية أخرى عن عطاء. أن الاهال ما يصل إلى المسادين عن المشركين يعبر قال من دابة أوعد أومتاع فذلك للنبي صلى الله عليه وسلم يصبه حيث يشاء وروى عن مجاهد أن الاهال الخمس الذي جعله الله لأهل الخمس وقال الحسن كتاب الاهال من السرايا التي تتقدم أمام الجيش الأعظم والمقل في الالة الريادة على المستحق ومنه الباهلة وهي الطلوع وهو عندما إنما يكون قبل احرار الغيمة فاما بعده فلا يجوز الا من الخمس وذلك ما نقول

للسرية لكم الربع بعد الخمس او الربع حير من الجميع قبل الخمس او يقول من اصاب شيئاً فهو له
 على وجه التحريض على القتال والتضحية على العدو او يقول من قتل قتيلاً فله سله واما بعد
 احرار العيمة فمير حائر ان يسل من نصيب الجيش ويحوزله ان يسل من الخمس وقد اختلف
 في سبب رول الآية فروى عن سعد قال اصببت يوم بدر سيفاً فأتيت به الى صلى الله عليه وسلم
 فقلت عليه فقال صعه من حيث اخذت فبرلت **يستلوك** عن الانفال **قال** فدعا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقال اذهب وحد سمك **وروى معاوية بن صالح** عن علي بن ابي طلحة عن اس
 عاس **يستلوك** عن الانفال **قال** الا هال العائم التي كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة ليس
 لاحد فيها شيء ثم ارسل الله تعالى **(واعلموا انما عمتهم من شيء فان لله خمسة وللرسول)** الآية
 قال ابن حريج احترني بذلك سليمان عن مجاهد **وروى** عادة بن الصامت واس عاس
 وعيرها ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل يوم بدر اهالا مختلفة وقال من احدث ساً فهو له فاختلف
 الصحابة فقال بعضهم محوماً قلنا وقال آخرون نحن حينما رسول الله صلى الله عليه وسلم وكباراً لكم
 قال فاما اختلفا وساءت اخلاقاً **انزعه الله** من ايدينا فجعله الى رسوله فقسمه عن الخمس وكان
 في ذلك قوى وطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصالحات الدين لعوله تعالى **يستلوك** عن الا هال
 قل الا هال لله والرسول **قال** عادة بن الصامت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابرد فوى المسلمين
 على صعيهم وروى الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لم تحل العيمة اقوم سود الرأس قبلكم كانت تنزل نار من السماء فتأكلها فاما كان يوم بدر
 اسرع الناس في العائم فانزل الله تعالى **رلولا** كتاب من الله سقى لمسكم وما احدثهم عذاب عظيم
 فكلوا مما عمتهم جلالاً طيباً وقد ذكر في حديث عادة واس عاس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال يوم بدر قلنا اصال من احدث سياً فهو له ومن قتل قتيلاً فله كذا وهال ان هذا غلط واما
 قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين من قتل قتيلاً فله سله وذلك لانه قد روى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لم يحل العائم اقوم سود الرأس غيركم وان قوله تعالى
يستلوك عن الا هال **برأت** بعد حياره عائم بدر فعلمنا ان رواية من روى ان النبي صلى
 الله عليه وسلم نزلهم ما اصابوا قل اصال عايط اذ كانت اناحتها انما كانت بعد القتال وما يدل على
 غلظه انه قال من احدث ساً فهو له ومن قتل قتيلاً فله كذا **قسمها** بينهم بالسواء وذلك لانه
 غير حائر على النبي صلى الله عليه وسلم حلف الوعد ولا استرعاه ما حمله لانساً واحده منه
 واعطاؤه غير **والصحيح** انه لم يقدم من النبي صلى الله عليه وسلم قول في العائم قل القتال
 فاما فرعوا من انما مال تارعوا في العائم فانزل الله تعالى **يستلوك** عن الا هال **فجعل** امرها
 الى النبي صلى الله عليه وسلم في ان يجعلها لمن شاء **قسمها** بينهم بالسواء ثم نسخ ذلك بقوله تعالى
(واعلموا انما عمتهم من شيء فان لله خمسة) على ما روى عن اس عاس ومجاهد **فجعل** الخمس
 لاهل المسمين في الكسب والاربعة الاحماس للعائمين وبين النبي صلى الله عليه وسلم سهم العارس
 والراجل ونقي حكم المقل قل احرار العيمة ان يقول من قتل قتيلاً فله سله ومن اصاب

شيئاً فهو له ومن الخمس وما شد من المشركين من غير قتال فكل ذلك كان نهلاً للنبي صلى الله عليه وسلم يجعله لمن يشاء وإنما وقع السخ في الثعل بعد احراز الغنمة من غير الخمس وبدل على ان قسمة غنائم بدر انما كانت على الوجه الذي جعله النبي صلى الله عليه وسلم قسمة لا على قسمة الآن ان النبي صلى الله عليه وسلم قسمها بينهم بالسواء ولم يخرج منها الخمس ولو كانت مقسومة قسمة الغنائم التي استقر عليها الحكم لعزل الخمس لاهله ولفضل العارس على الراحل وقد كان في الجيش فرسان احدهما للنبي صلى الله عليه وسلم والاخر للمقداد فلما قسم الجميع بينهم بالسوية علمنا ان قوله تعالى ﴿ قل الا هال الله والرسول ﴾ قد اقتضى تفويض امرها اليه ليعطيها من يرى ثم نسخ الثعل بعد احراز الغنمة وبقي حكمه قل احرازها على جهة تحريض الجيش والتصرية على العدو وما لم يوحف عليه المسلمون وما لا يمتثل القسم ومن الخمس على ما شاءه وبدل على ان غلط الرواية في ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر من اصاب شيئاً فهو له وانه هل العاتل وغيره ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا هناد بن السري عن ابي بكر عن عاصم عن مصعب بن سعد عن ابيه قال جئت الى النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر لسيب فقلت يا رسول الله ان الله قد شئني صدرى اليوم من العدو فهب لي هذا السيف فقال ان هذا السيف ليس لي ولا لك فذهبت وانا اقول يعطاه اليوم من لم يبل بلأى فينا انا ادعاه في الرسول فقال احب فطنت انه رل في شئ تكلامي فحنت فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم انك سألتني هذا السيف وليس هولي ولا لك وان الله قد جعله لي فهو لك ثم قرأ ﴿ يسئلك عن الانفال قل الا هال الله والرسول ﴾ فاجبر النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يكن له ولا لسعد قل نزول سورة الانفال واجبر انه لما جعله الله له آثره به وفي ذلك دليل على فساد رواية من روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نزلهم قبل القتال وقال من احد شيئاً فهو له وقوله تعالى ﴿ وادعكم الله احدي الطائفتين اهل لكم ﴾ في هذه القصة صروب من دلائل السوة احدها احاراه اياهم بان احدي الطائفتين لهم وهي غير قريش التي كانت فيها اموالهم وحيثهم الذين حرحوا لحمايتهم فكان وعده على ما وعده وقوله تعالى ﴿ وتودون ان غير ذات الشوكة تكون لكم ﴾ يعنى ان المؤمنين كانوا يودون الطمر لما فيها من الاموال وقلة المقاتلة وذلك لاهم حرحوا مستحدين غير مستعدين للحرب لاهم لم يطلوا ان قريشا يخرج لقتالهم وقوله تعالى ﴿ ويريد الله ان يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين ﴾ وهو انحار موعده لهم في قطع دابر الكافرين وقاتهم وقوله تعالى ﴿ فاستجاب لكم انى ممدكم بالف من الملائكة مردفين وما جعله الله الا نسرى ولطمئنت قلوبكم به فوجد محبر هذه الاحار على ما احبر به فكان من طمأينة قلوب المؤمنين ما احبر به وقال تعالى ﴿ اديعشكم العاسامة ﴾ معهم اصافهم ثم قال ﴿ ويرل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ﴾ يعنى من الحانة لان فهم من كان احتام وهو حر الشيطان لانه من وسوسته في المنام وبيربط على قلوبكم بما صار في قلوبهم من الامة والنقة بموعود الله وبنته الاقدام يحمل من وجهين احدهما صحة الصيرة والا من

والثقة الموحدة لثبات الاقدام والثاني ان موضعهم كان رملا دهنسا لاشت فيه الاقدام
 فانزل الله تعالى من المطر مالا للرملة وثبت عليه الاقدام وقدروى ذلك في التفسير قوله تعالى
 ﴿ادبوا حيا ربك الى الملائكة اني معكم﴾ اي انصركم ﴿فقتلوا الذين آمنوا﴾ وذلك يحتمل وجهين
 احدهما القاؤهم الى المؤمنين بالخاطر والديه ان الله سيصرفهم على الكافرين فيكون ذلك سببا
 لثباتهم وتحريرهم على الكفار ويحتمل ان يكون الثبوت ما حذر النبي صلى الله عليه وسلم ان الله
 سيصرفه والمؤمنين فيحذر النبي عليه السلام بذلك المؤمنين فيدعوهم ذلك الى الثبات ثم قال
 ﴿وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى﴾ وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ كفا من
 تراب ورمى به وجوههم فانهزموا ولم يبق منهم احد الا دخل من ذلك التراب في عينه
 وعنى بذلك ان الله بلغ بذلك الراب وجوههم وعيوبهم اذ لم يكن في وسع احد من المخلوقين
 ان يبلغ ذلك التراب عيوبهم من الموضع الذي كان فيه النبي صلى الله عليه وسلم وهذه كلها
 من دلائل النبوة ومنها احوال محبرات هذه الاحار على ما اخبره فلا يجوز ان يتفق مثلهما
 تحريصا وتحميا ومنها ما ارسل من المطر الذي للرملة حتى ثبتت اقدامهم عليه وصاروا وبالا
 على عدوهم لان في الخبر ان ارضهم صارت وحلا حتى معهم من المسير ومنها الطمانينة التي
 صارت في قلوبهم بعد كراحتهم للاء الجيش ومنها العاس الذي وقع عليهم في الحال التي
 يطير فيها العاس ومنها رمية للتراب وهرمة الكفار به

سورة النمل في الكلام في الفرار من الزحف

قال الله تعالى ﴿ومن يولهم يومئذ دبره لا متحرقا لقتال او متنجسا الى فنه﴾ روى ابو بصرة عن ابي
 سعيد ان ذلك انما كان يومئذ قال ابو بصرة لانهم لو ابحاروا يومئذ لا يحازوا الى المشركين ولم يكن
 يومئذ مسام غيرهم وهذا الذي قاله ابو بصرة ليس بسديد لانه قد كان بالمدسة حاق كثير من الانصار
 ولم يأمرهم النبي عليه السلام بالخروج ولم يكونوا يرون انه يكون قتال وانما طمأنتهم انه العير فخرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن حلف معه فقول ابو بصرة انه لم يكن هناك مسلم غيرهم وانهم لو ابحاروا
 ابحاروا الى المشركين عاظم لما وصفا وقد قيل انهم لم يكن حائرا لهم الا بحيار يومئذ لانهم كانوا مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن الا بحيار حائرا لهم عنه قال الله تعالى ﴿ما كان لاهل المدينة ومن
 حولهم من الاعراب ان تحلفوا عن رسول الله ولا يرفعوا انفسهم عن يمينه﴾ فلم يكن يجوز لهم ان يحدوا
 بيمينهم صلى الله عليه وسلم ويصرفوا عنه ويسلموه وان كان الله قد تكفل بصرفه وعصمه من الناس
 كما قال الله تعالى ﴿والله بعصمك من الناس﴾ وكان ذلك ورعا عامهم فانت اعداؤهم او كثروا
 وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم كان فئة المسلمين يومئذ ومن كان يحدار عن الصل فاما كان
 يحورله الا بحيار على شرط ان يكون ابحياره الى فئة وكان النبي عليه السلام فثمت يومئذ
 ولم تكن لهم فئة غيره فالاس عمركت في جيش فخاص الناس حيصة واحدة ورجعا الى المدينة فقاما
 محن الفرارون فقال النبي عليه السلام انا فثمتكم فمن كان بالمد من النبي صلى الله عليه وسلم ادا ابحار

عن الكفار فاما كان يحوزله الانحياز الى فئة وهو الى صلى الله عليه وسلم وادان معهم
 في القتال لم يكن هناك فئة غيره يحازون اليه فلم يكن يحوز لهم الفرار * وقال الحسن في قوله
 تعالى (ومن يولهم يومئذ دبره) قال سددت على اهل بدر وقال الله تعالى (ان الدين تولوا منكم
 يوم التقى الجمعان انما اسزاهم الشيطان بعض ما كسوا) وذلك لانهم فروا عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وكذلك يوم حنين فروا عن النبي صلى الله عليه وسلم فعاقبهم الله على ذلك في قوله
 تعالى (ويوم حنين اذ عجزتكم كثرتم فلم تحص عكم شيئا وضاعت عايكم الارض بما رحبت
 ثم وليتم مدبري) وهذا كان حكمهم اذ كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم قل عدد العدو او كثر
 اذ لم يحمد الله فيه شيئا وقال الله تعالى في آية اخرى (يا ايها النبي حرص المؤمن على القتال ان يكن
 منكم عشرون صابرون يعلموا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا الما من الذين كفروا) هذا
 والله اعلم في الحال التي لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم حاضرا معهم وكان على العشرين
 ان يقابلوا المائتين ولا يبروا عنهم فادان عدد العدو اكثر من ذلك اناح ايم الاحر الى فئة
 من المشركين فيهم بصرة لمعاودة القتال * ثم يسج ذلك بقوله تعالى (الآن حصف الله عكم وعلم ان
 فيكم صمعا فان كن منكم مائة صابرة يعلموا مائتين وان كن منكم مائة يعلموا مائتين فان الله
 مروى عن ابن عباس ما قال كتب عليكم ان لا تهر واحد من عشرة نقات الآن حصف الله عكم
 وعلم ان فيكم صمعا) الآية فكتب عاكم ان لا تهر مائة من مائتين وقال ابن عباس ان يرحل
 من رحلين فقد فروا من مائة فلم يهر * قال الشيخ يعني بقوله فقد فروا من المائة من الرحل الاية
 والذي في الآية ايجاب فرض القتال على الواحد لرحلين من الدمار فان راد عدد الكفار على
 اثنين فحار حنيد للواحد التحير الى فئة من المسلمين فيها بصرة فاما ان اراد الفرار لياحق بقوم
 من المسلمين لا بصرة معهم فهو من اهل الوعيد المذكور في قوله تعالى (ومن يولهم يومئذ دبره
 الامتحر فالقتال او متحيرا الى فئة فقدنا بعض من الله) ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم ان اوافة
 كل مسلم * وقال عمر بن الخطاب لما داه ان انا عيدين مسعودا استقتل يوم الحيش حتى قتل ولم يهرم رحم الله
 ابا عبيد لو انحاز الى لكست له فئة فله * رجع اليه اصحابه الى عبيد قال ان افئة اكم ولم يعصهم وهذا الحكم عندنا
 ثابت ما لم يبلغ عدد جيش المسلمين اثني عشر الفا لا يحوز لهم ان نهزموا عن منليهم الامتحرين لقتال
 وهوان يصيروا من موضع الى غيره مكايدين لعدوهم من نحو خروج من مضيق الى فسحة او من سعة
 الى مضيق او يكسروا لعدوهم ونحو ذلك مما لا يكون فيه انصراف عن الحرب او متحيرين الى فئة
 من المسلمين يقابلوهم معهم فادانوا اثني عشر الفا فان محمد بن الحسن ذكر ان الجيش اذ انزلوا
 كذلك فليس لهم ان يهروا من عدوهم وان كثر عدوهم ولم يدكر خلافا بين اصحابنا فيه واحتج
 بحديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ان ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حير الاصحاح اربعة وخير السرايا اربع مائة وحير الجيوش اربعة آلاف ولن يؤتى اشاعر الفا من قلة
 ولن يلعب وفي بعضها ما عاب قوم يلعون اثني عشر الفا اذا احتجمت كلمتهم * وذكر الطحاوي
 ان مالكا مثل فليل له ايسما التخلف عن قتال من خرج عن احكام الله وحكم نعيها فقال له

مالك ان كان معك اثناعشر الفا مثلك لم يسعك التحالف والافات في سعة من التحالف وكان السائل له عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر وهذا المذهب موافق لما ذكر محمد بن الحسن والذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في اثنى عشر الفا فهو اصل في هذا الباب وان كثرة عدد المشركين فغير حائز لهم ان يعرفوا منهم وان كانوا اصنافهم لعوله صلى الله عليه وسلم اذا احتمعت كلمتهم وقد اوجب عليهم بذلك جمع كلمتهم بقره قوله تعالى ﴿وَإِتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ قيل في الفتنة وحوه فروي عن عبد الله ان من قوله تعالى ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ وقال الحسن الفتنة الية وقيل هي العذاب وقيل هي المرح الذي يركب الناس فيه بالطام وروى عن ابن عباس انه قال امر الله المؤمنين ان لا يقرؤا المكروا بطهرهم فيجمعهم الله بالعذاب ويحوه ما روى انه قيل يا رسول الله أهلك وه الصالحون قال نعم اذا كثرا لحث وروى عن النبي صلى الله عليه عليه وسلم انه قال ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي وهم أكثر ممن يعمل قلم سكرؤا الا يجمعهم الله بعذاب فحذر بالله من عذاب يجمع الجميع من المعاصين ومن لم يعمل اذ لم يكره وقيل انها يجمع من قبل ان المرح والفتنة اذا واما دخل صررها على كل واحد منهم بقره قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ يعني ما كان ليُعَذِّبَهُمْ عذاب الاستيصال وانت فيهم لانه صلى الله عليه وسلم رحمة لامة المؤمنين ولا يعذبون وهو فيهم حتى يستحقوا سلب النعمة فيجمعهم بالعذاب بعد خروج النبي صلى الله عليه وسلم من بينهم الا ترى ان الامة السالمة لما استحقوا الاستيصال امر الله ابناءه بالخروج من بينهم لمحو لوط وصالح وسبع صلوات الله عليهم بقره قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ قال ابن عباس لما خرج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة هبت فيها بقية من المؤمنين وقال مجاهد وقادة والسدى ان لو استغفروا لم يعذبهم بقره قوله تعالى ﴿وَمَا يُمْسِكُهُمْ إِلَّا يَعْذِّبُهُمْ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ وهذا العذاب غير العذاب المذكور في الآية الاولى لان هذا عذاب الآخرة والاول عذاب الاستيصال في الدنيا بقره قوله تعالى ﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَ﴾ قيل فيه وجهان احدهما ما قال الحسن اهم فالوا نحن اولياء المسجد الحرام فرد الله ذلك عليهم والوجه الآخر ما كانوا اولياء الله ان اولياء الله الا المتقون فاذا اريدنا اولياء المسجد فيه دلالة على اهم ممنوعون من دخول المسجد الحرام والقيام لعبادته وهو مثل قوله تعالى ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ بقره قوله عز وجل ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عَنِ الْبَيْتِ الْأَمْكَاءِ وَتَصَدِيقَهُ﴾ قيل المكاء الصغير والتصدية التصديق روى ذلك عن ابن عباس وابن عمر والحسن ومجاهد وعطية وقادة والسدى وروى عن سعيد بن حير ان التصدية صدهم عن البيت الحرام وسمى المكاء والتصدية صلاة لاهم كانوا يقسمون الصغير والتصديق مقام الدعاء والتسبيح وقيل اهم كانوا يفعلون ذلك في صلاتهم بقره قوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ قال ابن عباس والحسن حتى لا يكون شرك وقال محمد بن اسحاق حتى لا يعتن مؤمن عن دينه والفتنة ههنا حائر ان يريد بها الكفر وحائر ان يريد بها الهوى والفساد لان الكفر اماسمى فتنة لما فيه من الفساد فتتطمم الآية قال الكفار واهل الهوى واهل البيت

والفساد وهي يدل على وجوب قتال الفئة الباغية * وقوله تعالى (ويكون الدين كله لله) يدل على وجوب قتال سائر اصناف اهل الكفر الا ما خصه الدليل من الكتاب والسنة وهم اهل الكتاب والمجوس فانهم يقرون بالجزية ويحتج به من يقول لا تفر سائر الكفار على دينهم فالذمة الا هؤلاء الاصناف الثلاثة لقيام الدلالة على جوار اقرارها بالحرية

الكلام في قسمة الغنائم

قال الله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله حصة) وقال في آية اخرى (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) فروى عن ان عباس ومجاهد ان هذه الآية ناسخة لعهود الله تعالى (قل الا هال الله والرسول) وذلك لانه قد كان جعل النبي صلى الله عليه وسلم ينقل ما حرروه بالقتال لمن شاء من الناس لاحق لاحد فيه الا من جعله النبي صلى الله عليه وسلم له وان ذلك كان يوم بدر وقد ذكرنا حديث سعد في قصة السيف الذي استوجه به من النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا السيف ليس لي ولأبني ثم لما نزل (قل الا هال الله والرسول) داه وقال انك سألتني هذا السيف وليس هولي ولأبني وقد جعله الله لي وجناته لك وحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما حدثنا عبد الباقي بن رافع قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا عبد الله بن صالح قال حدثنا ابو الاحوص عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة قال كان يوم بدر تعجل ناس من المسلمين فاصابوا من الغنائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تحمل الغنائم لقوم سود الرؤس قبلكم كان النبي اداكم هو واصحابه جمعوا غنائمهم فتنزل من السماء نار فتأكلها فانزل الله تعالى (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما احذرت عذاب عظيم فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) * وقال حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا ابو يوحنا قال احذر ما عكرمة بن عمار قال حدثنا ميناك الحنفي قال حدثني اسعاس قال حدثني عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لما كان يوم بدر فاحد النبي صلى الله عليه وسلم العداء فارل الله تعالى (ما كان لشي ان يكون له اسرى) الى قوله (لمسكم فيما احذرت) من العداء ثم احل لهم الغنائم فاخبر في هذين الخبرين ان الغنائم انما احلت بعد وقعة بدر وهذا مرتب على قوله تعالى (قل الا هال الله والرسول) وانها كانت موكولة الى رأي النبي صلى الله عليه وسلم * فهذا الآية اول آية ائحت بها الغنائم على جهة تخيير النبي صلى الله عليه وسلم في اعطائها من رأى ثم رل قوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله حصة) وقوله تعالى (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) وانه فداء الاسارى كان بعد نزول قوله تعالى (قل الا هال الله والرسول) وانما كان السكير عايهم في احاد العداء من الاسرى بديا ولادلالة فيه على ان الغنائم لم تكن قد ائحت قبل ذلك على الوحه الذي جعلت للنبي صلى الله عليه وسلم لانه جائز ان تكون الغنائم مباحة وفداء الاسرى محطورا وكذلك يقول ابو حنيفة انه لا يجوز معاداة اسرى المشركين ويدل على ان الجيش لم يكونوا استحقوا قسمة العينة بيهم يوم بدر الا يجعل النبي ذلك لهم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحبس غنائم بدر ولم يبين سهام الفارس والراجل

الى ان نزل قوله تعالى (واعلموا انما عنتم من شيء فان الله خمسة) فجعل بهذه الآية اربعة
 اخماس العيمة للعامين والخمس للوجوه المذكورة وسخبه ما كان للذي صلى الله عليه وسلم من الانفال
 الا ما كان شرطه قبل احرار العيمة نحو ان يقول من اصاب شيئاً فهو له ومن قتل قتيلاً فله سله
 لان ذلك لم ينتظمه قوله تعالى (واعلموا انما عنتم من شيء) اذ لم يحصل ذلك غيمة لغير
 أخذه او قاتله * وقد اختلف في العمل بعد احرار العيمة

ذكر الخلاف فيه

قال أصحابنا والتوري لاهل بعد احرار العيمة انما العمل ان يقول من قتل قتيلاً فله سله ومن
 اصاب شيئاً فهو له وقال الاوراعي في رسول الله اسوة حسنة كان يعمل في الدأة الربع وفي الرحمة
 الثلث وقال مالك والشافعي يحوران يعمل بعد احرار العيمة على وجه الاجتهاد * قال الشيخ
 ولا خلاف في حوار العمل قبل احرار العيمة نحو ان يقول من اصاب شيئاً فهو له ومن قتل
 قتيلاً فله سله وقد روى حبيب بن مسامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هل في بدأة الربع
 وفي رحمة الثالث بعد الخمس فاما التصيل في الدأة فقد ذكرنا اتفاق الفقهاء عليه واما قوله
 في الرحمة الثلث فانه محتمل وحين احدهما ما يصيب السرية في الرحمة فان يقول لهم ما صبنم
 من شيء فلكم الثلث بعد الخمس ومعلوم ان ذلك ليس بلفظ عموم في سائر العنائم وانما هي
 حكاية فعل الذي صلى الله عليه وسلم في شيء بعينه لم يبين كيفيته وحائز ان يكون معاه
 ما ذكرناه من قوله للسرية في الرحمة وجعل لهم في الرحمة أكثر مما جعله في الدأة لان في
 الرحمة يحتاج الى حائط العائم واحرارها ويكون من حوالهم الكفار متأهبين مستعدين
 للقتال لا انتشار الخبر بوقوع الجيش الى ارضهم والوجه الآخر ان يكون ذلك بعد احرار
 العيمة وكان ذلك في الوقت الذي كانت العيمة كلها للذي صلى الله عليه وسلم فطاعها لمن شاء
 منهم وذلك مندوح بما ذكرناه فان قيل ذكر في حديث حبيب بن مسلمة الثلث بعد الخمس فهذا
 يدل على ان ذلك كان بعد قوله (واعلموا انما عنتم من شيء فان الله خمسة) * قيل له لا دلالة فيه
 على ما ذكرت لانه لم يذكر انه الخمس المستحق لاهله من حيلة العيمة بقوله تعالى (فان الله خمسة)
 وجائز ان يكون ذلك على خمس من العيمة لا فرق بينه وبين الثلث والنصف ولما احتمل
 حديث حبيب بن مسلمة ما وصفا لم يجر الاعتراض به على ظاهر قوله تعالى (واعلموا انما
 عنتم من شيء فان الله خمسة) اذ كان قوله ذلك يقتضي ايجاب الاربعة الاخماس للعامين اقضاءه
 ايجاب الخمس لاهله المذكورين حتى احرزت العيمة فقد ثبت حق الجميع فيها بظاهر الآية فغير
 جائز ان يحمل شيء منها لغيره على غير مقتضى الآية الا بما يحور بمثله تخصيص الآية * وحدثنا
 محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني
 نافع عن عبيد الله بن عمر قال نكنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فملت سهامنا اثني
 عشر نعيرا وساهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم نعيرا نعيرا فبين في هذا الحديث سهمان الجيش

واحبر ان النعل لم يكن من جملة العيمة وانما كان بعد السهمان وذلك من الخمس * وبدل على ان
 النعل بعد احراز العيمة لا يجوز الا من الخمس ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود
 قال حدثنا الوليد بن عتبة قال حدثنا الوليد قال حدثنا عبد الله بن العلاء انه سمع اناسا من الاسود
 يقول قال سمعت عمرو بن عتبة قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بئر من
 المغنم فلما سلم اخذ وبرة من جب البعير ثم قال ولا يحل لي من غنائمكم مثل هذا الا الخمس
 والخمس مردود فيكم فاخبر عليه السلام انه لم يكن حائز الصنف الا في الخمس من الغنائم وان
 الاربعة الاحماس للعامة وفي ذلك دليل على ان ما احبر من العبرة وهو لا يجرى الا في
 منه وفي هذا الحديث دليل على ان مالا قيمة له ولا يتباعه الناس من نحو البواقي والابرة والخرق التي
 يرعى بها يجور للانسان ان يأخذها ويغفل لان النبي صلى الله عليه وسلم اخذها من حنب
 بغير من المغنم وقال لا يحل لي من غنائمكم مثل هذا يعني في ان يأخذها لنفسه ويمنعها او يبيعها
 لغيره دون حمايتهم اذ لم تكن لتلك البرة قيمة ثم قال قيل فهد فان لا يحل لي مثل هذا
 * قيل له انما اراد مثل هذا فيما يتباعه الناس لاداك بعية لانه قد اخذها وبذل على ما ذكرنا
 ما رواه ابن المارثي قال حدثنا خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن رجل من اميين - كرقصة
 قال قلنا يا رسول الله ما تقول في هذا المال قال حمس لله واربعة احماس للحيث فان قبض على احد
 احده من احد قال لو انتزعت سهمك من حرك لم تكن باحق به من احبك المسام . وروى ابو عاصم
 النبيل عن وهب بن ابي خالد الحمصي قال حدثني ام حبة عن ابيها العرمان بن سار فان النبي
 صلى الله عليه وسلم اخذ برة فقال مالي فيكم هذه مالي فيه الا الخمس فادوا الحيط والحيط
 فانه عار وبار وسار على صاحبه يوم القيامة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا
 موسى بن اسماعيل حدثنا حماد عن محمد بن اسحاق عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن حذيفة بن اليمان
 هو ابن وقال ثم دعا النبي صلى الله عليه وسلم من بئر فاحد وره من سنامه ثم قال يا ايها الناس
 انه ليس لي من هذا شيء ولا هذا ورفع اصبعيه الا الخمس والخمس مردود عليكم فادوا
 الحيط والحيط فقام رجل في يده كفة من شعر فقال احذت هذه لاصليحها رده فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انما كان لي ولبي عبد المطلب فهو لك فقال اما دانام ما اري فلارب لي فيها
 وببدها * وهذه الاحار موافقة لطاهر الكساب فهو اولى بما يحالاه من حديث حبيب بن مسامة
 مع احتمال حديثه للتأويل الذي وصفا وحما تمنع ان يكون في الاربعة الاحماس حق امير العالمين
 ويحبر النبي صلى الله عليه وسلم فيها انه لاحق له فيها * وروى محمد بن سيرين ان انس بن مالك
 كان مع عبيد الله بن ابي بكر في غزاة فاصابوا سبيا فاراد عبد الله ان يعطي اسما من السبي قبل ان
 يقسم فقال انس لا ولكن اقسم ثم اعطى من الخمس فقال عبيد الله لا الا من جميع الغنائم فاني انس
 ان يقل وانى عبيد الله ان يعطيه من الخمس * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابراهيم بن عبد الله
 حدثنا حماد عن محمد بن عمرو عن سعيد بن المسيب انه قال لا نعل بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم * قال الشيخ ايد الله ببحور ان يريد من جملة العيمة لان النبي صلى الله عليه وسلم

قد كانت له الاغال ثم نسخ بآية القسمة وهذا مما يحتج به لصحة مذهبا لان ظاهره يقتضى ان لا يكون لاحد نفل بعد النبي صلى الله عليه وسلم في عموم الاحوال الا انه قد قامت الدلالة في ان الامام اذا قال من قتل قتيلا فله سله انه يصير ذلك له بالاتفاق فخصصاه وبقي الباقي على مقتضا في انه اذا لم يقل ذلك الامام فلا شيء له وقد روى عن سعيد بن المسيب قال كان الناس يعطون النفل من الخمس فان قيل قد اعطى النبي صلى الله عليه وسلم من غنائم حين صناديد العرب عطايا نحو الاقرع بن حابس وعيينة بن حصص والبرقان بن بدر واوس بن سفيان ابن حرب وصعوان بن امية ومعلوم انه لم يعطهم ذلك من سهمه من العيمة وسهمه من الخمس اد لم يكن يتسع لهذه العطايا لانه اعطى كل واحد من هؤلاء وغيرهم مائة من الابل ولم يكن يعطهم من بقية سهام الخمس سوى سهمه لانها للفقراء ولم يكونوا هؤلاء فقراء فثبت انه اعطاهم من حصة العيمة ولما لم يسأدهم فيه دل على انه اعطاهم على وجه العمل وانه قد كان له ان يعمل في قتل هؤلاء القوم كانوا من المؤلفة قلوبهم وقد حمل الله تعالى للمؤلفة قلوبهم سهام الصدقات وسبيل الخمس سبيل الصدقة لانه مصروف الى الفقراء كالصدقات المصروفة اليهم فحاز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم اعطاهم من حصة الخمس كما يعطهم من الصدقات وقد اختلف في سلب القتيل فقال اصحابنا ومالك والنوري السلب من عيمة الجيش الا ان يكون الامير قال من قتل قتيلا فله سله وقال الاوزاعي والليث والشافعي السلب للقاتل وان لم يقل الامير في قول الشيع ايد الله قوله عز وجل (واعلموا انما عمنتم من شيء) يقتضى وحب العيمة للجماعة العائمين فغير حائر لاحد منهم الاحتصاص بشيء منها دون غيره في قول يدي ان يدل على ان السلب عيمة في قول له (عمنتم) هي التي حاروها واحتجهم وتواررهم على القتال واحدا العيمة فلما كان قتله لهذا القتيل واخذه سله تتطاف الجماعة وحب ان يكون عيمة ويدل عليه انه لو واحد سله من غير قتل لكان عيمة اد لم يصل الى احده الا قوتهم وكذلك من لم يقاتل وكان قائما في الصف ردا لهم مستحق العيمة ويصير غاما لان تطهره ومعاصده حصلت واحدت واد كان كذلك وجب ان يكون السلب عيمة فيكون كسائر العائم ويدل عليه ايضا قوله تعالى (فكلوا مما عمنتم حلالا طيبا) والسلب مما عمنه الجماعة فهو لهم ويدل على ذلك من جهة السنة ما حدثنا احمد بن خالد الحروري حدثنا محمد بن يحيى حدثنا محمد بن المبارك وهشام بن عمار قالوا حدثنا عمرو بن واقد عن موسى بن يسار عن مكحول عن قتادة بن اني امية قال رلنا دائق وعليها ابو عيدة بن الحراح فلع حبيب بن مسلم ان قد صاحب قرس حرج يريد طريق ادريجان معه ررحد وياقوت ولؤلؤ وديباح فخرج في حل حتى قتله في الدرب وحاء بما كان معه الى اني عيدة فاراد ان يحمسه فقال حبيب يا ايعيدة لا تحرمي رزقا ررقيه الله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل السلب للقاتل فقال معاذ بن حل مولا يا حبيب اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول انما للمرء ما طاب به هس امامه فطاب له السلب لا سيما طاب به هس امامه يقتضى حطر ما لم تطب هس امامه من لم تطب هس امامه لم يحل له السلب لاسباب

مطلب
في سلب القتيل

وقد أخبر معاذ أن ذلك في شأن السلب * فإن قيل قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة منهم أبو قتادة
وطليحة وسمره بن جندب وغيرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلا
فله سلبه وروى سلمة بن الأكوع وابن عباس وعوف بن مالك وخالد بن الوليد أن
النبي عليه السلام جعل السلب للقاتل وهذا يدل على معنيين أحدهما أنه يقتضي أن يستحق
القاتل السلب والثاني أنه فسران معنى قوله في حديث معاذ أنما للمرء ما طابت به نفس أماته أن
نفسه قد طابت للقاتل بذلك وهو أمام الأئمة * قيل له قوله عليه السلام ليس للمرء إلا ما طابت به
نفس أماته المفهوم منه أمير الذي يلزمه طاعته وكذلك عقل معاذ وهو راوى ذلك عن النبي صلى الله
عليه وسلم ولو أراد بذلك نفسه لقال أنما للمرء ما طابت به نفس فهذا الذي ذكره هذا السائل
تأويل ساقط لا معنى له * وأما الأخبار المروية في أن السلب للقاتل فأمادك كلام حرج على الحال
التي حص فيها القتال وكان يقول ذلك تحريضاً لهم وتصرية على العدو كما روى أنه قال من أصاب
شيئاً فهو له وكما حدثنا أحمد بن خالد الجزوري حدثنا محمد بن يحيى الدهاني حدثنا موسى بن اسماعيل
حدثنا غالب بن حجر - قال حدثني أم عبد الله وهي ابنة الملقام بن السلب عن أبيها عن أبيه أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال من أتى بمول فله سلبه ومعلوم أن ذلك حكم مقصور على الحال في تلك
الحرب خاصة إذ لا خلاف أنه لا يستحق السلب باخذ مولاً وهو كقوله يوم فتح مكة من دخل
دار أبي سفيان فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن دخل بيته فهو آمن ومن أتى سلاحه
فهو آمن * ويدل على أن السلب غير مستحق للأمتل إلا أن يكون قذال الأمير من قتل قتيلا
فله سلبه ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا أحمد بن حنبل قال حدثنا الوليد بن مسلم
حدثني صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك الأشجعي
قال حرجت مع ريد بن حارثة في غزوة موتة ورافعي مددي من أهل اليمن ليس معه غير سيفه
فجر رحل من المسلمين حرورا فسأله المددي طائفة من حله فاعطاء أيام فأتخذه كهيئة
الدرق ومضيا فلقبا جموع الروم وفيهم رجل على فرس له اشقر عليه سرج مذهب وسلاح
مذهب فجعل الرومي يعمرى بالمسلمين وقعدله المددي حام صخرة فمره الرومي فمرق
فرسه وحرره علاه فقتله وحار فرسه وسلاحه فلما فتح الله عز وجل للمسلمين نعت إليه حاد بن الوالد
فأخذه منه السلب قال عوف فابته فقات يا خالد أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى
بالسلب للقاتل فقال بلى ولكن استكثرته فقلت أتردنه إليه أو لا عرف فكها عذر رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاني أن يرد عليه قال عوف فاحتجما عذر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصت عليه قصة المددي
وما فعل خالد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا خالد ما حملك على ما صنعت قال يا رسول الله استكثرته
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا خالد رد عليه ما أحدث منه قال عوف فعاتدوك يا خالد ألم أرى
لك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وماذا فاحترته قال فعصب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
يا خالد لا ترد عليه هل اسم تاركوا أمراي لكم صعوة أمرهم وعليهم كدره حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا
أبو داود قال حدثنا أحمد بن حنبل قال حدثنا الوليد بن سفيان ثورا عن هذا الحديث فحدثني عن خالد

اس ممدان عن حير بن هير عن عوف بن مالك الاشجعي نحوه فلما قال النبي صلى الله عليه وسلم يا خالد لا رد عايه دل ذلك على ان السلب غير مستحق للقاتل لانه لو استحقه لما حار ان يعمه ودل ذلك على ان قوله بديا اذفعه اليه لم يكن على حجة الابحار وانما كان على وجه القتل وحائز ان يكون ذلك من الخمس * ويدل عليه ما روي يوسف الماحشون قال حدثني صالح بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الرحمن بن عوف ان معاد بن عفراء ومعاد بن عمرو بن الجموح قتلا اما جهل فقال النبي صلى الله عليه وسلم كلاهما قتل وقصى لسانه لمعاد بن عمرو فلما قصى كلاهما مع اخاره انهما قتلاه دل على انهما لم يستحقاه بالقتل الا ترى انه لو قال من قتل قتيلا فله سله ثم قتله رحلان استحقا الساب نصفيين ولو كان القاتل مستحقا للساب لو حب ان يكون لو وجد قيل لا يعرف قتله ان لا يكون سله من حملة الغنيمة بل يكون لقطعة لانه مستحقا لغيره فلما اتفق الجميع على ان السلب من لم يعرف قتله في المعركة من حملة الغنيمة دل على ان القاتل لا يستحقه * وقد قال الشافعي ان المقاتل لا يستحق الساب في الادبار وانما يستحقه في الاقبال فالأثر الوارد في السلب لم يفرق بين حال الاقبال والادبار فان احتج بالحر فقد خالفه وان احتج بالمطر فالطر يوجب ان يكون عيمه للجميع لا يهاقهم على انه اذا قتله في حال الادبار لم يستحقه وكان عيمة والمعنى الجامع بينهما انه قتله بمعاونة الجميع ولم تقدم من الامير قول في استحقاقه * ويدل على ان القاتل انما يستحقه اذا تقدم من الامير قول قل احرار العيمة انه لو قال من قتل قتيلا فله سله ثم قتله مقلدا او مدبرا استحق سله ولم يحتج حال الاقبال والادبار ولو كان الساب مستحقا سفس العمل لما احتج حكمه في حال الاقبال والادبار وقد روي عن عمر بن الخطاب في قول البراء بن مالك انا كنا للاحمسين الساب وان سلب البراء قد نابع مالا ولا رانا الا خامسة * واحاط في الامير اذا قال من اصاب سيئا فهو له فقال اصحابنا والنوري والاوزاعي هو كما قال واحمسين فيه وكرد مالك ان يقول من اصاب سيئا فهو له لانه قتال محمل وقال الشافعي بحمسين ما اصابه الاساب المقتول * قال ابو بكر لما هلكوا على حوار ان يقول من اصاب سيئا فهو له وانما يستحق واحد الاحمسين فيه وان يحوز قطع حقوق اهل الخمس عنه كما حار قطع حقوق سائر العامين عنه وايضا فان قوله من اصاب سيئا فهو له بمنزلة من قتل قتيلا فله سله فلما لم يحب في الساب الخمس اذا قال الامير ذلك كذلك سائر العيمة وايضا فان الله تعالى انما اوجب الخمس فيما صار عيمة لهم بقوله تعالى (واعلموا انما اعطى من شيء فان الله حمسه) وهذا لم يصير عيمة لهم لان قول الامير في ذلك حائز على الجيش فلما لم يصير عيمة لهم وحب ان لاحمسين فيه * واحاط في الرجل يدخل دار الحرب وحده معيرا بغير اذن الامام فقال اصحابنا ما عيته فهو له خاصة ولاحمسين فيه حتى تكون لهم مئة ولم يجد محمد بن محمد في المئة سيئا وقال ابو يوسف اذا كانوا تسعة فيه الخمس وقال النوري والشافعي بحمسين ما احده والباقي له وقال الاوزاعي ان ساء الامام عاقبه وحرمه وان شاء حمسين ما اصاب والباقي له * قال ابو بكر قوله تعالى (واعلموا انما اعطى من شيء فان الله حمسه) يقتضي ان يكون العامون جماعة لان حصول الغنيمة منهم شرط في الاستحقاق وليس ذلك بمنزلة

مطلد
اذا قال الامير من اصاب
شيئا فهو له

مطلد
فيمن دخل دار الحرب
معيرا بغير اذن الامام

قوله تعالى (أقتلوا المشركين) و(قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) في لزوم قتل الواحد على حاله وان لم يكن معه جماعة اذا كان مشتركا لان ذلك امر بقتل الجماعة والا امر بقتل الجماعة لا يوجب اعتبار الجميع اذ ليس فيه شرط وقوله تعالى (واعلموا انما غنمتم) فيه معنى الشرط وهو حصول الغنيمة لهم وقتالهم فهو كقول القائل ان كملت هؤلاء الجماعة فعدي حران شرط الحث وجود الكلام للجماعة ولا يحنث بكلام بعضها وايضا لما اتفق الجميع على ان الجيش اذا غنموا لم يشاركهم سائر المسلمين في الاربعة الاخماس لانهم لم يشهدوا القتال ولم تكن منهم حيازة الغنيمة وجب ان يكون هذا المغير وحده استحق ما غنمه واما الخمس فاجبا يستحق من الغنيمة التي حصلت بظفر المسلمين ونصرتهم وهو ان يكونوا فئة للعائين ومن دخل دار الحرب وحده معيرا فقد تراءى من نصرة الامام لانه عاصله داخل بغير امره فوجب ان لا يستحق منه الخمس ولذلك قال اصحابنا في الركاك الموحود في دار الاسلام لما كان الموضع مطهورا عليه بالاسلام وجب فيه الخمس ولو وحده في دار الحرب لم يجب فيه الخمس * وادا دخل الرجل وحده نادن الامام خمس ماعم لانه لما ادن له في الدحول فقد تصد نصرة وحياطته والامام فأنم مقام جماعة المسلمين في ذلك فاستحق لهم الخمس * واما اذا كان المعبرون بغير ادن الامام جماعة لهم معة فانه يجب فيه الخمس بقوله تعالى (واعلموا انما عديم من شيء) فان الله حمسه * فهم في هذه الحال بمرلة السرية والجيش لحصول المنعة لهم ولوجه الخطاب اليهم باخراج الخمس من غنائمهم * واحتاف في المدد يباحق الجيش في دار الحرب قتل احرار الغنيمة فقال اصحابنا اذا غنموا في دار الحرب ثم لحقهم جيش آخر قتل احرارها الى دار الاسلام فهم شركاء فيها وقال مالك والثوري والليث والاوزاعي والشافعي لا يشاركوهم * قال ابو بكر الاصل في ذلك عند اصحابنا ان الغنيمة انما نشت فيها الحق بالاحرار في دار الاسلام ولا يملك الا بالنسبة وحصولها في ايديهم في دار الحرب لانشت لهم فيها حقا والذليل عليه ان الموصع الذي حصل فيه الجيش من دار الحرب لا يصير مضمونا ادا لم يفتحوها الا ترى اهم لو احرحوا ثم دخل جيش آخر ففتحوها لم يصير الموصع الذي صار فيه الاولون ملكا لهم وكان حكمه حكم غيره من نقاع ارض الحرب والمعنى فيه انهم لم يحرروا في دار الاسلام فكذلك سائر ما يحصل في ايديهم قتل حروجهم الى دار الاسلام لم يثبت لهم فيه حق الا بالحارة في دارنا فاذا لحقهم جيش آخر قتل الاحراز في دار الاسلام كان حكم ما احدثوه حكم ما في ايدي اهل الحرب فيبشترك الجميع فيه * وايضا قوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شيء) تقتضى ان يكون عيمة لخممهم ادهم صار محررا في دار الاسلام الا ترى اهم ما داموا في دار الحرب فانهم يحتاجون الى معونه هؤلاء في احرارها كما لو لحقوهم قتل احدها ساركوهم ولو كان حصولها في ايديهم نشت لهم فيها حقا قتل احرارها في دار الاسلام لوحب ان يصير الموضع الذي وطئه الجيش من دار الاسلام كما لو افتحوها لصارت دارا للاسلام وفي اتفاق الجميع على ان وطئه الجيش لموصع في دار الحرب لا يجعله من دار الاسلام دليل على

مطلب
في المدد يلحق الجيش
في دار الحرب قتل احرار
الغنيمة

ان الحق لا يثبت فيه الا بالحجارة * واحتج من لم يقسم للمد مد ما روى الزهري عن عتبة بن سعيد عن ابي هريرة عن ابي النبي صلى الله عليه وسلم ان ابنه سمي على سرية قتل محمد فقدم ابنه واصحابه محبر بعدما فتحت وان حزم حيلهم اليه قال ان اقسم لا يارسول الله قال ابو هريرة فقلت لا يقسم لهم شيئا يا بني الله قال ان انت بهذا يا ورنجد قال النبي صلى الله عليه وسلم احلس يا ابن فلما قسم لهم وهذا لاجبة فيه لان حير صارت دار الاسلام بظهور النبي صلى الله عليه وسلم عاينها وهذا لاجل فيهم * وقد قل فيه وجه آخر وهو ما روى جناد بن سلمة عن علي بن زيد عن عمار بن ابي عمار عن ابي هريرة قال ما شهدت لرسول الله معي الا قسم لي الا حير فاشها كانت لاهل الحديبية خاصة فاحر في هذا الحديث ان حير كانت لاهل الخدمة خاصة شهدوها او لم يشهدوها دون من سواهم لان الله تعالى كان وعدهم اياها بقوله (واحرى لم تقدروا عليها قد احاط الله بها) بعد قوله (وعندكم الله معكم كثيرة تأخذوها فعجل لكم هذه) وقد روى ابو ردة عن ابي موسى قال قدما على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فتح حير ثلاث فقسم لنا ولم يقسم لاحد لم يشهد الفتح غيرنا فذكر في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم لابي موسى واصحابه من عاتم حير ولم يشهدوا الوقعة ولم يقسم فيها لاحد لم يشهد الوقعة وهذا محتمل ان يكون لاهم كانوا من اهل الخدمة ويحمل ان يكون بطيئة انفس اهل العيمة كما روى خشم بن عمار عن ابيه عن هريرة عن قومه ان انا هريرة قدم المدة فهو هريرة قومه قال قدما وقد خرج رسول الله فخرجنا من المدة حتى قدما على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد افصح حير فكلهم الناس فاشركونا في سهامهم فليس في شيء من هذه الاحار دلالة على ان المدد اذا لحق بالخيبر وهم في دار الحرب اهم لا يشركوهم في العيمة * وقد روى قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب ان اهل البصرة ضربوا مهاويد فامداهم اهل الكوفة وطهروا فاراد اهل البصرة ان لا يقسموا لاهل الكوفة وكان عمار على اهل الكوفة فقال رجل من بني عطاردا انها الاحدع يريد ان اشراكنا في ضائنا فقال حير ادني سببت فكذب في ذلك الى عمر فكذب عمر في ذلك ان المدة لم تشهد الوقعة وهذا ايضا لادلالة فيه على خلاف قولنا لان المسلمين طهروا على مهاويد وصارت دار الاسلام ادلمسق للكفار هالك فيه فاما قال ان العيمة لم تشهد الوقعة منهم لانهم لحقوقهم بعدما صارت دار الاسلام ومع ذلك فقد رأى عمار ومن معه ان يشركوهم ورأى عمران لا يشركوهم لانهم لم يمدوا حجارة العيمة في دار الاسلام لان الارض صارت من دار الاسلام

باب سهمان الخيل

قال الله تعالى (واعلموا انما هم من شيء) والله حمده * ول ابو بكر طاهره نقض المساواة بين الفارس والراحل وهو حطاب لجميع العائين وقد سمعهم هذا الاسم الا ترى ان قوله تعالى (فان كن نساء فوق اثنين فاعن نانا ما ترك) قد عقل من طاهره اسحقاقهن للثنتين على المساواة

وكذلك من قال هذا العبد للهؤلاء لئلا لهم بالمساواة ما لم يذكر الفضيل كذلك مفتضى قوله تعالى
(غنمتم) يقتضى ان يكونوا منساوين لان قوله (غنمتم) عبارة عن ملكهم له وقد اخاف
في سهم الفارس

ذكر الخلاف في ذلك

قال ابو حنيفة للفارس سهمان وللراجل سهم وقال ابو يوسف ومحمد واس الى ليلي ومالك
والمورى والليث والاوزاعى والشافعى للفارس ثلاثة اسهم وللراجل سهم وروى مثل قول ابى حنيفة
عن المدرس ابى حمزة عامل عمراه حمل للفارس سهمين وللراجل سهماً فرضيه عمر بن عبد الله
عن الحسن البصري وروى سريك عن ابى اسحاق قال قدم فثم بن العباس على سعد بن عثمان
نجراسان وقد عموا فقال احمل حائرك ان اصربك بالسهم فقال اصرب لي سهماً وامرسي
سهمي قال ابوبكر قدما ان ظاهر الآية تقتضى المساواة بين الفارس والراجل فاما الحق
الجميع على فضل الفارس سهمين بعداه وحصانه للظاهر وبقي حكم اللفظ فيما عداه وحديثا
عبد الماق بن رافع قال حدثنا يعقوب بن عمار عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم حمل للفارس سهمين وللراجل سهماً قال عبد الماق لم يحى به عن المورى
غير محمد بن الصباح قال ابوبكر وقد حدثنا عبد الماق قال حدثنا بسر بن موسى قال حدثنا الحمدي
قال حدثنا ابواسامة عن عبد الله بن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
للفارس ثلاثة اسهم سهم له وسهمان لفرسه واحصاف حديث عبيد الله بن عمر في ذلك وحادث
ان يكونا صحيحين فان يكون اعطاء بدياً سهمين وهو المستحق ثم اعطاء في عسمة اخرى ثلاثة
اسهم وكان السهم الرائد على وجه القل ومعلوم ان الى صلى الله عليه وسلم لا يجمع المستحق
وحادث ان يبرع باليس مستحق على وجه القل كما ذكر ابن عمر في حديث قدما ذكر
سند ان كان في سره قال فلعنت سهمانا اثنى عشر نعيرا وهما رسول الله صلى الله عليه وسلم
ميراثنا وحديثا عبد الماق بن رافع قال حدثنا الحسن بن الكيميت الموصلى قال حدثنا صبح بن
ديار قال حدثنا عصف بن سالم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اسهم يوم بدر للفارس سهمين وللراجل سهماً وهذا ان ثبت فلاحته في لاني حصة
لان قسمة يوم بدر لم تكن مستحقة للحيش لان الله تعالى حمل الاعمال للرسول صلى الله عليه
وسلم وحيره في اعطائه من رأى ولولم يعطهم سأل لكان حائراً فام يكن قسمة العيمة مستحقة
يومئذ واذا وحت بعد ذلك فقوله تعالى (واعلموا انما غنم من نبي فان لله حصة) وفسح
هذا الاهال التي جعلها للرسول في حملة العسمة وقد روى مجمع بن حاربة ان الى صلى
الله عليه وسلم قسم غنائم حير حمل للفارس سهمين وللراجل سهماً وروى ابن الفضيل
عن الحجاج عن ابى صالح عن ابن عباس قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حير للفارس ثلاثة

اسهم وللراجل سهمان وهذا خلاف رواية مجمع من حارية وقد يمكن الجمع بينهما بان يكون قسم لبعض العرسان سهمين وهو المستحق وقسم لعضم ثلاثة اسهم وكان السهم الرائد على وجه العمل كما روى ساحة بن الاكوع ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه في غزوة ذي قرد سهمين سهم الفارس والراجل وكان راحلا يومئذ وكما روى انه اعطى الزبير يومئذ اربعة اسهم وروى سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير ان الزبير كان يصرب له في المعجم اربعة اسهم وهذه الريادة كانت على وجه العمل تحريضا لهم على ايجاف الخيل كما كان يغفل ساء القتل ويقول من اصاب شأ فهو له محراب على القتال * فان قيل لما اختلفت الاخبار كان خبر الزائد اولى * قل له هذا اذا ثبتت الزيادة كانت على وجه الاستحقاق فاما اذا احتمل ان تكون على وجه العمل فلم تثبت هذه الريادة مستحقة وايضا فان في خبرنا اثبات زيادة لسهم الراجل لانه كلما نقص نصيب الفارس زاد نصيب الراجل وبدل على ما ذكرنا من طريق الطبري ان العرس لما كان آلة كان الميأس ان لا يسهم له كسائر الآلات فتركوا القياس في السهم الواحد والباقي محمول على الميأس وعلى هذا لو حصر العرس دون الرجل لم يستحق شيئا ولو حضر الرجل دون العرس استحق فلما لم يحاور بالراجل سهمان واحدا كان العرس به اولى وايضا الرجل آكد امرا في استحقاق السهم من العرس بدلالة ان الرجل وان كثروا استحقوا سهامهم ولو حصرت جماعة افراس لرجل واحد لم يستحق الا العرس واحد فلما كان الرجل آكد امرا من العرس ولم يستحق أكثر من سهم فالعرس احرى بذلك * واختلف في البرادس فقال اصحابنا ومالك والثوري والشافعي والبرذون والعرس سواء وقال الاوراعى كانت ائمة المسلمين فيما سلف لا يسهمون للبرادين حتى هاجت الفتنة من بعد قبل الوليد بن يزيد وقال الليث للهجين والبردون سهم واحد ولا يلحقان بالعراب * وقال ابو بكر قال الله تعالى (ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) وقال (فما اوحىهم عليه من حيل ولا ركاب) وقال (والخيل والعمال والخير) فعمل باسم الخيل في هذه الآيات البرادس كما عطل منها العراب فلما سئلها اسم الخيل وحب ان يستويا في السهمان وبدل عليه ان راكب البردون يسمى فارسا كما يسمى به راكب الفرس العربي فلما احرى عليهما اسم الفارس وقال النبي صلى الله عليه وسلم للفارس سهمان وللراجل سهم عم ذلك فارس البردون كما عم فارس العراب وايضا ان كان من الخيل فواحب ان لا يختلف سهمه وسهم العربي وان لم يكن من الخيل فواحب ان لا يستحق سائما فلما وافقا الليث ومن قال قوله لا يسهم له دل على انه من الخيل وانه لا فرق بينه وبين العربي وايضا لا يضاف المعناه في انه عبرة الفرس العربي في حوار اكله وحطره على اختلافهم فله فضل على اهما احسن واحد فصار فرق ما بينهما كتمرق ما بين الذكر والانثى والمهرل والسهمين والحواد ومادونه وان اختلفا في هذه الوجوه لم يوجب اختلاف سهامهما وايضا فان الفرس العربي وان كان احرى من البردون فان البردون اقوى منه على حمل السلاح وايضا فان الرجل العربي والمعجمي لا يختلفان في حكم السهم كذلك الخيل العربي والمعجمي وقال عبد الله بن دينار سألت سعيد

ابن المسيب عن صدقه البراذين فقال سعيد وهل في الخيل من صدقة وعن الحسن انه قال
البراذين بمنزلة الخيل وقال مكحول اول من قسم للبراذين خالد بن الوليد يوم دمشق قسم
للبراذين نصف سهمان الخيل لما رأى من حرها وقوتها فكان يعطى البراذين سهمًا سهمًا
وهذا حديث مقطوع وقد اختلف فيه انه ومله من طريق الرأي والاجتهاد لما رأى من قوتها فاذا ليس
بتوقيف وقد روى ابراهيم بن محمد بن المتشعر عن ابيه قال اعادت الخيل بالشام وعلى الناس رحل
من همدان يقال له المندرس ان حصاة الوادعي فادركت الخيل العرب من يومها وادركت الكوادر
من العمد فعال لا جعل ما ادركه كالم يدرك فكتب الى عمر بن الخطاب فكتب عمر هلمت الوادعي
امه لقد ادركت به امضوها على ما قال فاحتج من لم يسهم للبراذين بذلك ولابدلالة في هذا الحديث
على ان ذلك كان رأى عمر واما احاره لانه لما يسوغ فيه الاجتهاد وقد حكم به امير الجيش
فاهداه واحاط فيمن يعرفوا فاس قال ابو حنيفة ومحمد ومالك والشافعي لا يسهم الا امرس
واحد وقال ابو يوسف والثوري والاوزاعي والليث يسهم امرسين والذي يدل على صحة القول
الاول انه معلوم ان الجيش قد كانوا يعرفون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدما طهر
الاسلام بفتح حيدر ومكة وحسين وغيرها من المعاري ولم يكن يحلو الجماعة معهم من ان يكون
معهم فرسان او اكثر ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم صرب لاكثر من ورس واحد وايضا
فان العرس آلة وكان القياس ان لا يصرب له سهم كسائر الآلات فلما مات بالسنة والاهاق
سهم العرس الواحد اتى به ولم يأت في الريبة الا بتوقيف اذ كان القياس يسهم

باب قصة الخمس

قال الله تعالى (فان الله حمه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين واس السبل) واحتاتف
السلف في كيفية قصة الخمس في الاصل فروى معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن اسعاس
قال كانت العسمة تقسم على خمسة احاس فارمة منها لمن قال عليها وخمس واحد يقسم على اربعة
فربع لله وللرسول ولذي القربى يعنى قرابة النبي صلى الله عليه وسلم فما كان لله وللرسول فهو
لقرابة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس شيئاً والربع الثاني لليتامى
والربع الثالث للمساكين والربع الرابع لاس السبل وهو الصنف الفقير الذي يبرئ بالمسلمين وروى
قتادة عن عكرمة ماله وقال قتادة في قوله تعالى (فان الله حمه) قال يقسم الخمس على خمسة اسهم لله
وللرسول خمس واقرانه النبي صلى الله عليه وسلم خمس ولسامى خمس وللمساكين خمس ولان
السبل خمس وقال عطاء والشعبي خمس الله وخمس الرسول واحد قال الشعبي هو مفتاح الكلام
وروى سفيان عن قيس بن مسام قال سألت الحسن بن محمد بن الحنفية عن قوله عز وجل (فان الله حمه)
قال هذا مفتاح كلام ليس لله نصيب الله الدنيا والآخرة وقال يحيى بن الحرار (فان الله حمه) قال لله كل شئ
واما النبي صلى الله عليه وسلم خمس الخمس وروى ابو جعفر الرازي عن الربيع بن اس
عن ابي العالية قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتى بالعسمة فيصرب بيده فواقع فيها

من سىء جملة للكعبة وهو سهم بيت الله ثم يقسم مائتي على خمسة فيكون للسبي صلى الله عليه وسلم سهم ولذوي القرى سهم ولليتامي سهم وللنساء سهم ولابن السبيل سهم والذى جعله للكعبة هو السهم الذى لله تعالى وروى ابو يوسف عن اسحق بن سوار عن ابن الربيع عن حارث بن عاصم قال كان يحمل الخمس في سبيل الله تعالى ويعطى منه ثمانية اعمام فلما كثرت المال جعله في غير ذلك وروى ابو يوسف عن الكلبي عن ابي صالح عن ابن عباس ان الخمس الذى كان يقدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان على خمسة اسهم لله وللرسول سهم ولذوي القرى سهم ولليتامي سهم وللنساء سهم ولابن السبيل سهم ثم قسم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي بن ابي طالب ثلثة اسهم لليتامى والمساكين وابن السبيل قال ابو بكر باختلاف السلف في خمسة الخمس على هذه الوجوه قال ابن عباس في رواية على بن ابي طلحة ان الفسمة كانت على اربعة سهم لله وسهم الرسول وسهم ذوي القرى كان واحدا وان لم يكن الى صلى الله عليه وسلم ياخذ من الخمس سبعا وقال آخرون قوله (لله) افتتاح كلام وهو مقسوم على خمسة وهو قول عطاء والشعبي وقادة وقال ابو امامة كان مقسوماً على ستة اسهم لله سهم يحمل للكعبة ولكل واحد من المسلمين في الآخرة سهم واحد ابن عباس في حديث الكلبي ان الخلفاء الاربعة قسموه على ثلثة وقال حارث بن عبد الله كان يحمل من الخمس في سبيل الله ويعطى منه ثمانية اعمام ثم جعل في غير ذلك وقال محمد بن مساعة وهو من التابعين من اهل المدينة جعل الله الرأى في الخمس الى نبيه صلى الله عليه وسلم كما كانت الاموال قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم في القسمة فمسحت الاموال في الاربعة الاحسان وركب الخمس على ما كان عليه موكولا الى رأى الى صلى الله عليه وسلم وكما قال (ما انا الله على رسوله من اهل القرى والله وللرسول ولذوي القرى ولليتامي والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الاعياء منكم) ثم قال (وما آتاكم الرسول فخذوه) وذكر هذه الوجوه ثم قال (وما آتاكم الرسول فخذوه) فين في آخره انه موكول الى رأى الى صلى الله عليه وسلم وكذلك الخمس قال فيه انه (لله وللرسول) يعنى قسمته موكولة اليه ثم بين الوجوه التي تقسم عليها على ما يرى ويختار * وبذل على ذلك حدث عبد الواحد بن زياد عن الحجاج بن ارقطه قال حدثنا ابو الربيع عن حارث بن عاصم قال كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنع بالخمس قال كان يحمل منه في سبيل الله الرحل ثم الرحل ثم الرحل والمعنى في ذلك انه كان يعطى منه المستحقين ولم تكن يقسمه احسا واما قول من قال ان الفسمة كانت في الاصل على ستة وان سهم الله كان مصروفا الى الكعبة فلان معنى له لانه لو كان ذلك ثانيا لورد النقل به متواترا ولكانت الخلفاء بعد النبي صلى الله عليه وسلم اولى الناس باستعمال ذلك فلما لم يأت ذلك عنهم علم انه غير ثابت وايضا فان سهم الكعبة ليس موكولا فان يكون منسوب الى الله تعالى من سائر النعمان المذكورة في الآية اذ كانا مصروفين في وجوه العرب الى الله عز وجل فدل ذلك على ان قوله (فان الله حمس) غير مخصوص بسهم الكعبة فلما بطل ذلك لم يحمل المراد بذلك من احد وجهين اما ان يكون مفتاحا للكلام على ما حكاه عن جماعة من السلف وعلى وجه تعليمنا البركة بذكر الله واقتراح الامور باسمه او ان يكون معناه ان الخمس مصروف في وجوه القرب الى الله تعالى ثم

بين تلك الوجوه فقال (والرسول ولدى القرني) الآية فاحمل بديا حكم الخمس ثم فسر الوجوه التي اجملها فان قيل لو اراد ما قلت لعل فان الله خمسة للرسول ولدى القرني ولم يكن يدخل الواو بين اسم الله تعالى واسم رسول الله ﷺ قيل له لا يجب ذلك من قبل ان حاش في اللة ادخال الواو والمراد الغاؤها كما قال تعالى (ولعد آيها موسى وهرون العرفان وصياء) والواو ملعة والعرفان ضياء وقال تعالى (فلما اسلمنا ربنا للدين) معناه لما اسلمنا له للدين لان قوله (فلما اسلمنا) يقتضى جوازا وحواءته للدين وكما قال الشافعي

بلى شئ يوافق بعض شئ * و احيانا و باطله كثير

ومناه يوافق بعض شئ احيانا والواو ملعة وكما قال الآخر

فان رسيدا وابن مروان لم يكن * ليعمل حتى يصدر الامر مصدرا

ومناه فان رسيد بن مروان وقال الآخر

الى الملائك القرم واس الهمام * وليث الكتبية في المزدحم

والواو في هذه المواضع دحوها وحروها سواء فئت بما ذكرنا ان قوله (فان الله خمسة) على احد المعنيين اللذين ذكرنا وحائزان يكونا جميعا مرادين لاحتمال الآية لهما فيتطعم تعامنا افتتاح الامور بذكر الله تعالى وان الخمس مصروف في وجوه القرب الى الله تعالى وكان للذي صلى الله عليه وسلم سهم من الخمس وكان له الصبي وسهم من العيمة كنسهم رحل من الحدادا شهد القتال وروى ابو حمزة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال لو قد عبد القيس امركم بارب سبادة ان لا اله الا الله وقيموا الصلاة وتعطوا سهم الله من العائم والصبي واحتام السام في سهم النبي صلى الله عليه وسلم بعد موت فروى سميان عن قيس بن مسالم عن الحسن بن محمد بن الحنفية قال احتام الناس بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في سهم الرسول وسهم ذي القرني فقالت طائفة سهم الرسول للحنفية من بعده وقالت طائفة سهم ذي القرني لقراءة الحنفية واجمعوا على ان حملوا هذين السهمين في الكراع والعدة في سبل الله ﷺ قال انه نكر سهم النبي صلى الله عليه وسلم ان كان له مادام حيا فلما توفى سقط سهمه كما سقط الصبي بنوا فرجع سهمه الى حملة العيمة كرجع اليها ولم يعد للنوائب واحدا في سهم ذي القرني فقال ابو حنيفة في الجامع الصغير يقسم الخمس على ثلاثة اسهم للعقراء والمساكين وان السبل وروى بسير الوائيد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة قال خمس الله والرسول واحد وخمس ذي القرني لكل نصف سهم الله تعالى في هذه الآية خمس الخمس وقال الثوري سهم النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس هو خمس الخمس ومدني فاطمات التي سمي الله تعالى وقال مالك يعطى من الخمس اقربا رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما رى ويحدهو قال الاوراعي خمس العيمة لمن سمي في الآية وقال الشافعي يقسم سهم ذي القرني بين عههم وفقيرهم فقال ابو بكر قوله تعالى (ولدى القرني) اعطى محمل مقتدر الى الناس وليس بمعوم وذلك لان ذا القرني لا يختص بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره من الناس ومعلوم ان لم ردها اقرباء سائر الناس

فصار اللفظ محملا مفتقرا الى البيان وقد اتفق السلف على انه قد اريد اقرباء النبي صلى الله عليه وسلم منهم من قال ان المستحقين لسهم الخمس من الاقرباء هم الذين كان لهم بصرة وان السهم كان مستحقا بالامرين من القرابة والبصرة وان من ليس له بصرة ممن حدث بعد فاما يستحقه بالفقر كما يستحقه سائر الفقراء ويستدلون على ذلك بحديث الزهري عن سعيد بن المسيب عن جبير بن مطعم قال لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم دوى القرى بين بني هاشم وبني المطلب ايته انا وعثمان فقلنا يا رسول الله هؤلاء بنو هاشم لا نكر نصيبهم بمكانك لدى وصمك الله فيهم ارايت بني المطلب اعطيتهم ومعتنا واتبعناهم ونحن ملك بمكة فقلنا فقال صلى الله عليه وسلم اثم لم هارقوني في جاهلية ولا اسلام وانما بنو هاشم وسوا المطلب شيء واحد وشك بين اصابعه فهذا يدل من وجهين على انه غير مستحق بالقرابة فحدثنا احداهما عن المطلب ونحوه عند شمس في القرب من النبي صلى الله عليه وسلم سواء فاعطى بني المطلب ولم يعط بني عبد شمس ولو كان مستحقا بالقرابة لساوى بينهم والثاني ان فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك حرج محرج للسان لما اجهل في الكتاب من ذكر دوى القرى وفعل النبي صلى الله عليه وسلم ادا ورد على وجه البيان فهو على الوجوه ولما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم البصرة مع القرابة دل على ان ذلك مراد الله تعالى من لم يكن له منهم بصرة فاما يستحقه بالفقر وايضا فان الخلفاء الاربعة متفقون على انه لا يستحق الا بالفقر وقال محمد بن اسحق سألت محمد بن علي فقلت ما فعل علي رضي الله عنه بسهم دوى القرى حين ولي فقال سلك به سبيل ابي بكر وعمر وكره ان يدعى عليه خلافة ما قال ابو بكر لو لم يكن هذا رأيه لما قصي به لانه قد حاللها في اشياء مثل الحد والتسوية في العطايا واسياء اخر فثبت ان رأيه ورأيهما كان سواء في ان سهم دوى القرى اما يستحقه الفقراء منهم ولما اجمع الخلفاء الاربعة عليه ثبتت حجة باجماعهم لقوله صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى وفي حديث يزيد بن هرم عن ابن عباس فيما كتب به الى محبة الحروري حين سألته عن سهم دوى القرى فقال كنعاني انه لما ودعا عمر الى ان يروج معه ايما ونقصي منه عن معرما فايضا ان لا يسلمه لنا واني ذلك عليا قومنا وفي بعض الالفاظ فاني ذلك عليا وسومنا فاحر ان قومه وهم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رأوه لفرأهم دون اغياهم وقول ابن عباس كنعاني انه لما اخبر انه قال من طريق الرأي ولا حظ للرأي مع السنة واتفاق حل الصحابة من الخلفاء الاربعة ويدل على صحة قول عمر فيما حكاه ابن عباس عنه حديث الزهري عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن المطلب بن ربيعة بن الحارث انه والفضل بن عباس قال لا يا رسول الله قد انما الكاح جثثك لتؤمرنا على هذه الصدقات فتؤدي اليك ما يؤدي العمال ونصيب ما يصيبون فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لاسي لآل محمد انما هي اوساح الناس ثم امر بحجة ان يصدقهما من الخمس وهذا يدل على ان ذلك مستحق بالفقر اذ كان اما اقتضى لهما على مقدار الصداق الذي احتاجا اليه للتزويج ولم يأمر لهما بما فضل عن الحاجة

ويدل على ان الخمس غير مستحق قسمته على السهمان وانه موكول الى رأى الامام قوله صلى الله عليه وسلم مالى من هذا المال الا الخمس والخمس مردود فيكم ولم يخص القرابة شئ منه دون غيرهم دل ذلك على اهم في كسائر الفقراء يستحقون منه مقدار الكفاية وسد الحاجة ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم يذهب كسرى فلا كسرى بعده ايدا ويذهب قيسر فلا قيسر بعده ايدا والذي نفى بيده لشعبه كموزها في سبيل الله واخبرانه ينفق في سبيل الله ولم يخص به قوما من قوم ويدل على انه كان موكولا الى رأى النبي صلى الله عليه وسلم انه اعطى المؤلفة قلوبهم وليس لهم ذكر في آية الخمس فدل على ما ذكرنا ويدل على ان كل من سمي في آية الخمس لا يستحق الا بالفقر وهم اليتامى وابن السبيل فكذلك دوالقرى لانه سهم من الخمس ويدل عليه ان الماحرم عليهم الصدقة اقم ذلك لهم مقام ماحرم عليهم منها فوجب ان لا يستحقه منهم الا فقير كما ان الأصل الذي اقيم هذا مقامه لا يستحقه الا فقير يذ فان قيل موالى حاشم لا تحل لهم الصدقة ولم يدخلوا في استحقاق السهم من الخمس يذ قيل له هذا عاط لان موالى حاشم لهم سهم من الخمس اذا كانوا فقراء على حسب ما هو لى حاشم يذ فان قيل اذا كانت قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحقون سهمهم بالفقر والحاجة فما وجه تخصيصه اياهم بالذكر وقد دخلوا في حملة المساكين يذ قيل له كما حصص اليتامى وابن السبيل بالذكر ولا يستحقونه الا بالفقر وايضا لما سمي الله الخمس لاليتامى والمساكين وابن السبيل كما قال ﴿اما الصدقات للفقراء والمساكين﴾ الآية ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لا تحل لآل محمد فلو لم يسمنهم في الخمس حار ان يعطى طان انه لا يحور اعطائهم منه كما لا يحور ان يعطوا من الصدقات فساوم اعلاما منه لما ان ساءلهم فيه بخلاف سبيلهم في الصدقات يذ فان قل قد اعطى النبي صلى الله عليه وسلم العباس من الخمس وكان دايصار فدل على انه للاعباء والفقراء منهم يذ قيل له الجواب عن هذا من وجهين احدهما انه احب ان اعطاهم بالنصرة والقرابة لقوله صلى الله عليه وسلم اهم لم يعارقوني في جاهلية ولا اسلام فاستوى فيه الصغير والعلى لتساويهم في النصرة والقرابة والثاني انه حائر ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم اعطى العباس لتفرقة في عمراء حاشم ولم يعطه لنفسه يذ وقد اختلف في دوى القرى من هم فقال اصحابنا قرابة النبي صلى الله عليه وسلم الذين تحرم عليهم الصدقة هم دوى قرباته وآله وهم آل حمير وآل عميل وولد الحارث بن عبدالمطلب وروى نحو ذلك عن زيد بن ارقم وقال آخرون سوا المطالب داخلون فيهم لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاهم من الخمس وقال بعضهم قرين كلها من اقراء النبي صلى الله عليه وسلم الذين لهم سهم من الخمس الا ان النبي صلى الله عليه وسلم ان يعطيه من رأى منهم يذ قال ابو بكر اما من ذكرناهم فلا خلاف بن الفقهاء انهم ذوى قرباته واما بنو المطالب فهم وبنو عدس من في القرب من النبي صلى الله عليه وسلم سواء فان وجب ان يدخلوا في القرابة الذين تحرم عليهم الصدقة فواجب ان يكون سوا عدس من مثاهم لمساواهم اياهم في الدرجة واما اعطاء سهم الخمس فاعما حص هؤلاء دون عدس من بالنصرة لانه قال لم يعارقوني في جاهلية ولا اسلام واما الصدقة فام تتعاق تحريمها

بالنصرة عند جميع الفقهاء فثبت ان في المطلب ليسوا من آل النبي صلى الله عليه وسلم الذين تحرم الصدقة عليهم كبنى عبد شمس وموالي بني هاشم تحرم عليهم الصدقة ولا قرابة لهم ولا يستحقون من الخمس شيئا بالقرابة وقد سأله فاطمة رضى الله عنها خادما من الخمس فوكلاها الى التكبير والتحميد ولم يعطها ❦ فان قيل اما لم يعطها لانهما ليست من ذوى قرباء لانها اقرب اليه من ذوى قرباء ❦ قيل له فقد حاطب عليا بمنزل ذلك وهو من ذوى القرى وقال لبعض بنيات عمه حين ذهبت مع فاطمة اليه تستخدمه سسكن يتامى بدر وفي يتامى بدر من لم يكن من بني هاشم لان اكثرهم من الانصار ولو استحققتا بالقرابة شيئا لايحور معهما اياه لما معهما حقهما ولا عدل بهما الى غيرهما وفي هذا دليل على تعيين احدهما ان سهمهم من الخمس امره كان موكولا الى رأى النبي صلى الله عليه وسلم في ان يعطيه من ساء منهم والثاني ان اعطاءهم من الخمس او منعه لا تعلق له بتحريم الصدقة ❦ وامام قال ان قرابة النبي صلى الله عليه وسلم قریش كلها فانه يحتاج لذلك ما له لما رلت (واندر عشيرتك الاقرين) قال النبي صلى الله عليه وسلم يا أي فهر يا أي عدى يا أي فلان لظون قریش اني بدير لكم بين يدي عذاب شديد وروى عنه انه قال يا أي كعب بن لؤى واه قال يا أي هاشم يا أي قصي يا أي عد مناف وروى عنه انه قال لعلي اجمع لي بني هاشم وهم ارمعون رحلا قالوا فلما ثبت ان قریشا كلها من اقربائه وكان اعطاء السهم من الخمس موكولا الى رأى النبي صلى الله عليه وسلم اعطاء من كان له سهم نصرة دون غيرهم ❦ قال ابو بكر اسم القرابة واقع على هؤلاء كلهم لدعاء النبي صلى الله عليه وسلم اياهم عند زول قوله تعالى (واندر عشيرتك الاقرين) فثبت بذلك ان الاسم يتناول الجميع فقد تعلق بدوى قرى النبي صلى الله عليه وسلم احكام ثلاثة احدها استحقاق سهم من الخمس بقوله تعالى (واللرسول ولذی القرى) وهم الفقراء منهم على الشرائط التي قدمنا ذكرها عن المختلئين فيها والثاني تحريم الصدقة عليهم وهم آل علي وآل العباس وآل عقيل وآل حمزة وولد الحارث ابن عبد المطلب وهؤلاء هم اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ولا حظ لبني المطلب في هذا الحكم لانهم ليسوا اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ولو كانوا من اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم لكانت سوامية من اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ومن آله ولا خلاف انهم ليسوا كذلك فكذلك بنو المطلب لمساواتهم اياه في سهم من النبي صلى الله عليه وسلم والثالث تخصيص الله تعالى لبيته ما دار عشيرته الاقرين فانتظم ذلك لظون قریش كلها على ما ورد به الاثر في انذاره اياهم عند زول الآية واما حصص عشيرته الاقرين بالانذار لانه ابلغ عند زول الآية في الدعاء الى الدين واقر الى نفى المحاربة والمداخلة في الدعاء الى الله عز وجل لان سائر الناس اذا علموا انه لم يحتمل عشيرته على عبادة غير الله وانذرهم ونهاهم انه اولى بذلك منهم اذ لوحظت المحاربة في ذلك لاحد لكانت اقرباؤه اولى الناس بها ❦ وقوله تعالى (واليتامى) فان حقيقة اليتيم هو الاتفراد ومنه الرابية المفردة تسمى يتيمة والمرأة المفردة عن الارواح تسمى يتيمة الا انه قد احتص في الناس بالصغير الذي قد مات ابوه وهو يتيمة الفقير مع ذلك ايضا عند الاطلاق ولذلك قال اصحابنا فيمن اوصى ليتامى بنى

فلان وهم لا يحصون ان الوصية جائزة لاسها للعقراء منهم ولا خلاف انه قد اريد مع التمس الفقير في هذه الآية وان الاعياء من الايتام لاحظ لهم فيديل على ان اليتيم اسم يقع على الصغير الذي قدمنا ابوه دون الكبير قوله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد حام وقد قيل ان كل ولد يتم من قبل امه الا الانسان فان يتم من قبل ابيه وقوله تعالى (واس السيل) فاما المسافر المنقطع به المحتاج الى ما يتحمل به الى بلده وان كان له مال في بلده فهو بمنزلة الفقير الذي لا مال له لان المعنى في وجوب اعطائه حاجته اليه فلا فرق بين من له مال لا يصل اليه وبين من لا مال له واما المبكين فقد اختلف فيه وسدكره في موضعه من آية الصدقات وفي اتعاق الجميع على ان ابن السيل واليتيم انما يستحقان حقهما من الخمس بالحاجة دون الاسم دلالة على ان المقصد بالخمس صرفه الى المساكين فان قيل اذا كان المعنى هو الفقير فلا فائدة في ذكر دوى القرى وقيل له فيه اعظم الموائد وهو ان آل النبي صلى الله عليه وسلم لما حرمت عليهم الصدقة كان حائرا ان يطن طان ان الخمس محرم عليهم كتحريرها اذ كان سبيله صرفه الى الفقراء فان الله تعالى تسميتهم في الآية عن جوار اعطائهم من الخمس بالفقير ويلزم هذا السائل ان يعطى اليتامى وابن السيل بالاسم دون الحاجة عن قضيتهم بان لو كان مستحقا بالفقير ما كان لتسميته ابن السيل واليتيم معنى وهما انما يستحقانه بالفقير وقوله تعالى (واذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا) قيل ان الفئة هي الجماعة المنقطعة عن غيرها واصله من فأتت رأسه بالسيف اذا قطعت والمراد بالفئة ههنا جماعة من الكفار فامرهم بالثبات لهم وقتالهم وهو في معنى قوله تعالى (واذا لقيتم الذين كفروا رجما فلا تولوهم الادبار) الآية ومعناه مرتب على ما ذكر في هذه من حوازل الحرف للقتال او الانحياز الى فئة من المسلمين ليقاتل معهم ومرتب ايضا على ما ذكر بعد هذا من قوله تعالى (الآن حلف الله عسكم وعلم ان فيكم صمعا فان يكن منكم مائة صارة يعلموا مائتين وان يكن منكم الف يعلموا الفين ماذن الله) فامامهم مأمورون بالثبات لهم اذا كان العدو مذلهم فان كانوا ثلاثة اضعافهم فحائز لهم الانحياز الى فئة من المسلمين يقاتلون معهم وقوله تعالى (واذكروا الله كثيرا) يحتمل وجهين احدهما ذكر الله تعالى باللسان والآخر الذكر بالقلب وذلك على وجهين احدهما ذكر ثواب الصبر على الثبات لجهاد اعداء الله المشركين وذكر عقاب الفرار والى ذكر دلالة ونعمه على عبادته وما يستحقه عابده من القيام بهرصة في جهاد اعدائه وصروب هذه الادكار كلها تعين على الصبر والثبات ويستدعى بها الصبر من الله والحرأة على العدو والاستهانة بهم وحائز ان يكون المراد بالآية جميع الادكار لشمول الاسم لجميعها وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يوافق معنى الآية ما حدثنا عبد الباقي بن رافع قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا خلاد بن يحيى قال حدثنا سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن زيد عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تموتوا لقاء العدو واسئلوا الله العافية فاذا لقيتموهم فاثبتوا واذكروا الله كثيرا وان احلوا او صبحوا فماتكم بالصمت وقوله تعالى (واطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) امر الله تعالى في هذه الآية بطاعته وطاعة رسوله وهى ما عني

الاختلاف والتنازع واخبر ان الاختلاف والسارع يؤدي الى الفشل وهو ضعف القلب من فزع يلحقه وامر في آية اخرى بطاعة ولاية الامر لئلا الاختلاف والتنازع المؤدي الى الفشل في قوله ﴿اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول﴾ وقال في آية اخرى ﴿ولو اراكم كثيرا لعشلم ولتنازعتم في الامر﴾ فاحذر تعالى اندارهم في منامهم قليلا لئلا يتنازعوا اداراؤهم كثيرا فيمشلوا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ولن يغلب اثني عشر الفا من قاة اذا اجتمعت كلمتهم فتضمنت هذه الآيات كلها النهي عن الاختلاف والتنازع واخبر ان ذلك يؤدي الى الفشل والى دهاب الدولة بقوله ﴿وتذهب ريحكم﴾ وقيل ان المعنى ريح البصر التي تبعها الله مع من يصبره على من يحمله وروى ذلك عن قتادة وقال ابو عبيدة تذهب دولتكم من قولهم ذهبت ريحه اي دهرت دولته ﴿وقوله تعالى﴾ فاما تنقمهم في الحرب فشردهم من حلمهم ﴿تنقمهم معاه تصادفهم وقال الحسن و قتادة وسعيد بن جبير﴾ فشردهم من حلمهم اذا اسرتهم فكلهم تكيلا تشردهم من ما قصي العهد خوفا منك وقال غيرهم فعلهم من القتل ما هرقه من خلفهم عن التعاون على قتالك ويشه ان يكون ما امره ابو بكر الصديق رضي الله عنه من التكيل باهل الردة واحراقهم بالنيران ورميهم من رؤس الحبال وطرحهم في الآبار ذهب فيه الى ان تأويل الآية في تشريد سائر المرتدين عن التعاون والاجتماع على قتال المسلمين ﴿وقوله تعالى﴾ واما تحاص من قوم حياة فاسد اليهم على سواء ﴿الآية﴾ يعني والله اعلم اذا حصدت عددهم وحدعتهم وايقاعهم بالمسلمين وفعلوا ذلك حيا ولم يطهروا نقص العهد فاسد اليهم على سواء يعني الق اليهم فصح ما بينك وبينهم من العهد والهدنة حتى يستوى الجميع في معرفة ذلك وهو معنى قوله ﴿على سواء﴾ لئلا يتوهموا انك نقصت العهد بسبب الحرب وقيل ﴿على سواء﴾ على عدل من قول الراحر

فاسر وحواء العذر للاعداء * حتى يحيلوك الى السواء

ومنه قيل للوسط سواء لاعتداله كما قال حسان

يا وريح البصار النبي ورهطه * بعد المعيت في سواء الملحد

اي في وسطه * وقد عرا الى صلى الله عليه وسلم اهل مكة بعد الهدنة من غير ان يد اليهم لاسم قد كانوا ققضوا العهد معاوتهم في كسابة على قتل حراة وكامت حلفاء لابي صلى الله عليه وسلم ولذلك جاء ابوسميان الى المدينة يسئل النبي صلى الله عليه وسلم تحديد العهد به وبين قريش فلم يحه النبي صلى الله عليه وسلم الى ذلك فمن اجل ذلك لم يحتج الى الد اليهم اذ كانوا قد اطهروا نقص العهد بسبب الحرب لخلفاء النبي صلى الله عليه وسلم * وروى نحو معنى الآية عن النبي صلى الله عليه وسلم حدثا بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا حمص بن عمر المري قال حدثنا سعة عن ابي الصيص عن سام وقال غيره سليم ابن عامر رحل من حمير قال كان بين معاوية وبين الروم عهد وكان يسير نحو بلادهم حتى اذا انقضى العهد عزاهم لخال رحل على فرس او ردون وهو يقول الله اكبر الله اكبر فاء لا عدو مطروا

فاذا عمرو بن عبسة فارسل اليه معاوية فسأله فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 من كان بينه وبين قوم عهد فلا يشدد عقده ولا يخلها حتى ينقض امدها او يبذل اليهم على سواء
 فرجع معاوية بقوله تعالى ﴿واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل﴾ امر الله تعالى
 المؤمنين في هذه الآية باعداد السلاح والكرارح قبل وقت القتال ارهاقا للعدو والتقدم في ارتباط
 الخيل استعدادا لقتال المشركين وقدروى في القوة انها الرمي حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا
 ابو داود قال حدثنا سعيد بن منصور قال حدثنا عبد الله بن وهب قال اخبرني عمرو بن الحارث
 عن ابي علي ثمامة بن سفي الهمداني اني سمع عقبة بن طاهر الجهني يقول سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو على المنبر يقول واعدوا لهم ما استطعتم من قوة الا ان القوة الرمي الا ان
 القوة الرمي الا ان القوة الرمي * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا اسماعيل بن الفضل
 قال حدثنا فضل بن سحيب قال حدثنا ابن ابي اويس عن ساجان بن بلال عن عمرو
 عن ابيه عن حده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارموا واركبوا وان رموا احب
 الى من ان تركوا وكل لهو المؤمن باطل الا رمية نقوسه او تأديبه فرسه او ملاحته امراته
 فانهم من الحق * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا سعد بن منصور قال حدثنا
 عبد الله بن المبارك قال حدثني عبد الرحمن بن زيد بن حار قال حدثني ابو سلام عن خالد بن زيد
 عن عقبة بن طاهر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يدخل بالنهم الواحد
 ثلاثة نهر الحلة صانعه يختسب في صنعة الخير والراحم به ومسله وارموا واركبوا وان رموا احب
 الى من ان تركوا ليس من اللهو ثلاثة تأديب الرجل فرسه وملاحته اهله ورمه نقوسه وسله
 ومن ترك الرمي بعدما علمه رعة عه فانها لعمه تركها او قال كفرها * وحدثنا عبد الباقي
 قال حدثنا حسين بن اسحاق قال حدثنا المعيرة بن عبد الرحمن قال حدثنا عثمان بن عبد الرحمن
 قال حدثنا الجراح بن مهال عن اس شهاب عن ابي سليمان مولى ابي رافع قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من حق الولد على الوالد ان يعلمه كتاب الله والسياسة والرمي *
 ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم الا ان القوة الرمي اما من معظم ما يحب اعداده من القوة على
 قتال العدو ولم ينفه ان يكون غيره من القوة بل عموم اللفظ شامل لجميع ما يستعان به على العدو
 من سائر انواع السلاح وآلات الحرب * وقد حدثنا عبد الباقي قال حدثنا جعفر بن ابي القليل
 قال حدثنا يحيى بن جعفر قال حدثنا كثير بن هشام قال حدثنا عيسى بن ابراهيم التميمي عن الحكم
 بن عمار قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا نحبي الاطعام في الجهاد وقال ان القوة
 في الاطعام وهذا يدل على ان جميع ما تقوى على العدو فهو مأثور استعدادا وقال الله تعالى ﴿ولو ارادوا
 الخروج لاعدوا له عدة﴾ فدمهم على ترك الاستعداد والتقدم قل لواء العدو * وقدروى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم في ارساط الخيل ما واطى معنى الآية وهو ما حدثنا عبد الباقي بن نافع قال
 حدثنا الحسين بن اسحاق التستري قال حدثنا احمد بن عمر قال حدثنا ابن وهب عن ابن لهيعة
 عن عبيد بن ابي حكيم الاردي عن الحصين بن حرملة المهري عن ابي المصعب قال سمعت حارس

قوله (شئ) ضم
 المعجزة وفتح الغاء
 تشديد التثنية
 كذا في خلاصة
 تهذيب الكمال
 (المصحح)

عذ الله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيل معقود في نواصيها الخير والنيل الى يوم القيامة واصحابها معاون قلدوها ولا تقلدوها الاوتار * قال ابو بكر بين في الخبر الاول ان الخير هو الاجر والنعمة وفي ذلك ما يوجب ان ارتباطها قربة الى الله تعالى فاذا ارى به الجهاد وهو يدل ايضا على بقاء الجهاد الى يوم القيامة اذ كان الاخر مستحقا بارتباطها للجهاد في سبيل الله عز وجل * وقوله صلى الله عليه وسلم ولا تقلدوها الاوتار قيل فيه معنيان احدهما خشية اختناقها بالوتر والثاني ان اهل الحاهلية كانوا اذا طلبوا الاوتار والذحول قلدوا حيلهم الاوتار يدلون بها على اهم طالبون الاوتار محتدون في قتل من يطلبونهم بها فانطلق النبي صلى الله عليه وسلم الطاب بدحول الحاهلية ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة الا ان كل دم ومائة فهو موضوع تحت قدمي هاتين واول دم اصعبه دم ربيعة بن الحارث

باب الهدنة والموادعة

قال الله تعالى ﴿وان حشوا للسلم فاحس لها﴾ والخنوح الميل ومنه يقال حشحت السمينة اذا مالت والسلم المسالمة ومعنى الآية اهم ان مالوا الى المسالمة وهي طلب السلامة من الحرب فسالمهم واقبل ذلك منهم وانما قال ﴿فاحس لها﴾ لانه كناية عن المسالمة * وقد اختلف في بقاء هذا الحكم فروى سعيد ومعر عن قتاده انها مسوغة بقوله تعالى ﴿فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ وروى عن الحسن مثله وروى اس حرم وعثمان بن عطاء عن عطاء الخراساني عن ابن عباس ﴿وان حشوا للسلم فاحس لها﴾ قال بسحبها ﴿قالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر﴾ الى قوله ﴿وهم صاغرون﴾ وقال آخرون لا تسح فيها لاهلها في موادعة اهل الكتاب وقوله تعالى ﴿فاقتلوا المشركين﴾ في عدة الاوتار * قال ابو بكر قد كان النبي صلى الله عليه وسلم طاهدا حين قدم المدينة اصفا من المشركين منهم العيص وسوقيقاع وقرينة وطاهد قاتل من المشركين ثم كانت بيته وبين قرينة هدية الخدمة الى ان نقضت قرينة ذلك العهد قتالها خزاعة حلفاء النبي صلى الله عليه وسلم ولم يختلف قلة السير والمعاري في ذلك وذلك قل ان يكثر اهل الاسلام ويقوى اهله فلما كثروا المسلمون وقوى الدس امر قتل مشركي العرب ولم يقل منهم الا الاسلام والسيف بقوله عز وجل ﴿فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ وامر بقتال اهل الكتاب حتى يسلموا او يعطوا الحرية بقوله تعالى ﴿قالوا الدس لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر﴾ الى قوله ﴿وهم صاغرون﴾ ولم يحتأوا ان سورة راءة من اواخر ما رل من القرآن وكان نزولها حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم ابانكر على الحج في السنة التاسعة من الهجرة وسورة الاهل رلت عقيب يوم بدر بين فيها حكم الاهل والعائث واليهود والموادعات وحكم سورة راءة مستعمل على ما ورد وما ذكر من الامر بالمسالمة اذ مال المشركون اليها حكم ثابت ايضا وانما اختلف حكم الآتين لاختلاف الحالين فالحال التي امر فيها بالمسالمة هي حال قلة عدد المسلمين وكثرة عدوهم والحال التي امر فيها بقتل المشركين وبقتال اهل الكتاب حتى يعطوا الحرية هي حال كثرة المسلمين وقوتهم

على عدوهم وقد قال تعالى ﴿فلاتهوا وتدعوا الى السلم واسم الاعلون والله معكم﴾ فنهى عن المسالبة
 عند القوة على قهر العدو وقتلهم وكذلك قال اصحابنا ادا قدر بعض اهل النور على قتال العدو
 ومقاومتهم لم تجز لهم مسالمتهم ولا يجزور لهم اقرارهم على الكفر الا بالحرية وان صفعوا عن قتالهم حاز
 لهم مسالمتهم كما سلم الى صلى الله عليه وسلم كثيرا من اصناف الكفار وهادنهم على وضع الحرب
 بينهم من غير حربة احدها منهم قالوا فان قووا بعد ذلك على قتالهم سدوا اليهم على سواء ثم قتلوهم
 قالوا وان لم يمكنهم دفع العدو عن انفسهم الا بمال يدلونه لهم حارلهم ذلك لان النبي صلى الله
 عليه وسلم قد كان صالح عيية بن حصن وغيره يوم الاحزاب على اصعب ثمار المدينة حتى لما ساور
 الانصار قالوا يا رسول الله اهو امراءك الله ام الرأى والمكدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 لا بل هو رأى لاني رأيت العرب قد درمتكم عن قوس واحدة فاردت ان ادفعهم عنكم الى يوم ما
 فقال السعدان سعد بن عباد وسعد بن معاذ والله يا رسول الله اهم لم يكونوا يطعمون فيها ما
 الاقربى وشري ونحن كفار فكيف وقد اعربنا الله بالاسلام لانهم لم يكونوا يطعمون فيها ما
 الصحيحة فهذا يدل على اهم اذا خافوا المسلمين حارلهم ان يدفعوهم عن انفسهم بالمال وهذه
 احكام بعضها ثابته بالقرآن وبعضها بالنسبة وهي مستعملة في الاحوال التي امر الله تعالى بها
 واستعملها النبي صلى الله عليه وسلم فيها وهذا لطيف ما ذكرنا في ميراث الخليف انه حكم ثابته
 بقوله تعالى ﴿والذين عقدت ايمانكم فآتوهم نصابهم﴾ في حال عدم دوى الانساب وولاء
 العتاق فاذا كان هناك دوسب او ولاء عتاقه فهم اولى من الخليف كما ان الان اولى من الاح ولم
 يخرج من ان يكون من اهل الميراث في قوله تعالى ﴿والف بين قلوبهم لواءهقت ما في الارض جميعا
 ما املت بين قلوبهم﴾ الآية روى انه اراد به الاوس والخزرج وكانوا على عاة العداوة والنصاء
 قبل الاسلام فالف الله بين قلوبهم بالاسلام روى ذلك عن اشير بن ثابت الانصاري واسحاق
 والسدي وقال مجاهد هو في كل متحايين في الله في قوله تعالى ﴿وان يكن معكم عسرون صارون
 يعاونوا مائتين﴾ الى آخر القصة حدثنا حمزة بن محمد الواسطي قال حدثنا حمزة بن محمد بن الهادي
 حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابي طاححة عن اسعاس
 في قوله تعالى ﴿ان يكن معكم عسرون صارون يعاونوا مائتين﴾ قال امر الله تعالى الرجل من
 المسلمين ان يقاتل عشرة من الكفار فشق ذلك عليهم فرحمهم فقال ﴿فان يكن معكم مائة
 يعاونوا مائتين وان يكن معكم الف يعاونوا الفين﴾ وحدثنا حمزة بن محمد قال حدثنا حمزة بن محمد
 قال حدثنا ابو عبد الله بن اسماعيل بن ابراهيم عن اسعاس بن يحيى عن عطاء عن اسعاس قال انما رجل
 من ثلاثة فلم يهر ومن من اثنين فقد هروا عا عن اسعاس ما ذكر في هذه الآية وكان الغرض
 في اول الاسلام على الواحد قتال العشرة من الكفار لصحة نصائر المؤمنين في ذلك الوقت وصدق
 يقينهم ثم لما لم قوم آخرون حالطهم من لم يكن لهم نصائرهم ونيابهم حفف عن الجميع واحرامهم
 محرمي واحدا ففرض على الواحد معاومة الاثنين في قوله تعالى ﴿والآن حفف الله عنكم وعلم ان
 فيكم ضعفا﴾ لم يرد به ضعف النبوى والابدا ان وانما المراد ضعف الله محاربة المسلمين فحمل

فرص الجميع فرص ضعفائهم وقال عبدالله بن مسعود ما ظننت ان احدا من المسلمين يريد بقتاله
غير الله حتى انزل الله تعالى ﴿منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة﴾ فكان الاولون
على مثل هذه النيات فلما خالطهم من يريد الدنيا بقاله سوى بين الجميع في الفرص وفي هذه
الآية دلالة على بطلان من ادى وحود النسخ في شريعة النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يكن
فأنه معتدا بقوله لانه قال تعالى ﴿الآن ضعف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم
مائة صارة يغلبوا مائتين﴾ والحقيف لا يكون الا زوال بعض المرض الاول او النعل عنه
الى ما هو اخف منه فثبت بذلك ان الآية الثانية ناسخة للفرص الاول وزعم القائل بما
ذكرنا من انكار النسخ لانه ليس في الآية امر وانما فيه الوعد بشريطة فتى وفي بالشرط
انجر الوعد واما كل كل قوم من الصبر على قدر استطاعتهم فكان على الاولين ما ذكر من مقاومة
العشرين للمائتين والآخرين لم يكن لهم من هذا البصيرة مثل مال الاولين فكلموا مقاومة الواحد
للأثنين والمائة للمائتين قال ومقاومة العشرين للمائتين غير مفروضة وكذلك المائة للمائتين
واما الصبر مفروض على قدر الامكان والانس مختلفون في ذلك على مقادير استطاعتهم فليس
في الآية نسخ زعم **قال ابو بكر** هذا كلام شديد الاختلال والتناقض خارج عن قول الامة
سلمها وحلها وذلك لانه لا يختلف اهل القل والمفسرون في ان القرض كان في اول الاسلام
مقاومة الواحد للعشرة ومعلوم ايضا ان قوله تعالى ﴿ان يكن منكم عشرون صارون يغلبوا مائتين﴾
وان كان لفظه لفظ الخبر فمعناه الامر كقوله تعالى ﴿والوالدات يرضعن اولادهن﴾ وقوله تعالى
﴿والمطلقات يتربصن بما عسهن﴾ وليس هو اخارا بوقوع ذلك واما هو امر بان لا يفر الواحد
من العشرة ولو كان هذا حرا لما كان له قوله ﴿الآن ضعف الله عنكم﴾ معنى لان التخفيف اما يكون
في المأمورة لا في المحرمة ومعلوم ايضا ان الصوم الذين كانوا مأمورين بان يقاوم الواحد منهم العشرة
من المشركين داخلون في قوله ﴿الآن ضعف الله عنكم﴾ وعلم ان فيكم ضعفا فلا محالة قد وقع النسخ
عنه مما كانوا تعدوا به من ذلك ولم يكن اولئك القوم قد نقصت نصائرهم ولا قل صبرهم واما
حالطهم قوم لم يكن لهم مثل نصائرهم وبياتهم وهم المعيون بقوله تعالى ﴿وعلم ان فيكم ضعفا﴾
فقطل بذلك قول هذا القائل بما وصفا وقد اقر هذا القائل ان بعض التكليف قد زال عنهم بالآية
الثانية وهذا هو معنى النسخ والله اعلم بالصواب

باب الاسارى

قال الله تعالى ﴿ما كان لنبى ان يكون له اسرى حتى نخص في الارض﴾ حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا
ابوداود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا ابو يوحى قال اخبرنا عكرمة بن عمار قال حدثنا ما ك
الحبي قال حدثني اسعاس قال حدثني عمر بن الخطاب قال لما كان يوم بدر فاحذ الى صلى الله
عليه وسلم العداء فانزل الله تعالى ﴿ما كان لنبى ان يكون له اسرى﴾ الى قوله ﴿لمسكم فيما احذتم﴾ ومن
العداء انهم احل الله العائم **وحدثنا** عبد الباقي بن قانع قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا عبدالله

ابن صالح قال حدثنا ابو الاحوص عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة قال كان يوم بدر تعجل ناس من المسلمين فاصابوا من العنائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تحل العنائم لقوم سود الرؤس قبلكم كان النى اذاغتم هو واصحابه جمعوا غنائمهم فتزل من السماء نار فتاكلها فانزل الله تعالى (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) * وروى فيه وجه آخر وهو ما رواه الاعمش عن عمرو بن مرة عن ابي عبيدة عن عدالة قال ساور الى صلى الله عليه وسلم اصحابه في اسارى بدر فاشار ابوبكر بالاستبقاء و اشار عمر بالقتل و اشار عدالة بن رواحة بالاحراق فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثلك يا انا بكر مثل ابراهيم حين قال (من تبعني فانه مني ومن عصاني فانه مني) ومثل عيسى اذ قال (ان تعدنهم فاهم عبادك) الآية ومثلك يا عمر مثل نوح اذ قال (لا تدرك على الارض من الكافرين ديارا) ومثل موسى اذ قال (رسا اطمس على اموالهم) الآية انهم عالة فلا ينمئذ منهم احد الا بهداء او ضربة عرق فقال ابن مسعود الاسهيل بن بيضاء فانه ذكر الاسلام فسكت ثم قال الاسهيل ابن بيضاء فانزل الله تعالى (ما كان لى ان يكون له اسرى حتى ينحس في الارض) الى آخر الآيتين * وروى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم استشار ابا بكر وعمر وعلي في اسارى بدر فاشار ابوبكر بالهداء و اشار عمر بالقتل فهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال ابوبكر ولم يهو ما قال عمر فاما كان من المحدث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فادا هو و ابوبكر قاعدان يكيان فقلت يا رسول الله اخبرني من اى شئ سكتي انت وصاحبك فقال انكى للدي عرس على اصحابك من اخذهم الفداء لقد عرس على عداكم ادنى من هذه الشجرة سحرة قريبة من النبي صلى الله عليه وسلم فانزل الله تعالى (ما كان لى ان يكون له اسرى) الى آخر القصة فذكر في حديث ابن عباس المتقدم في الباب وحديث ابي هريرة ان قوله (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم) اما رل في اخذهم العنائم وذكر في حديث عدالة بن مسعود واس عباس الآخر ان الوعيد اما كان في عرسهم الفداء على رسول الله صلى الله عليه وسلم واسارنهم عليه والاول اولى بمعنى الآية لقوله تعالى (لمسكم فيما اخذتم) ولم نقل فيما عرضتم واشترم ومع ذلك فانه يستحيل ان يكون الوعيد في قول فانه رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى بوحي ومن الناس من يحيز ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم من طريق اجتهاد الرأى ومحور ايضا ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم اناح لهم اخذ الفداء وكان ذلك ممصية صغيرة فمسه الله والمسلمين عليها وقد ذكر في الحديث الذى في صدر الباب ان العنائم لم يحل قول بينا لاحد وفي الآية ما يدل على ذلك وهو قوله تعالى (ما كان لى ان يكون له اسرى حتى ينحس في الارض) فكان في شرائع الانبياء المتقدمين تحريم العنائم عليهم وفي شريعة نبينا يحرمها حتى ينحس في الارض واقصى طاهره اناحة العنائم والاسرى بعد الانحان وقد كانوا يوم بدر مأمورس بقتل المشركين بقوله تعالى (فاضربوا فوق الاعناق واضربوا منهم كل بان) وقال تعالى في آية اخرى (فادالقيتم الذين كفروا فصراب الرقاب حتى اذا اثخنوهم فشدوا الوثاق) وكان الفرص في ذلك الوقت

القتل حتى اذا نحن المشركون فحينئذ اناحة الفداء وكان احدا الفداء قبل الاخذان محظورا وقد كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حاروا العنائم يوم بدر واحذوا الاسرى وطلبوا منهم الفداء وكان ذلك من فعلهم غير موافق لحكم الله تعالى فيهم في ذلك ولذلك طابهم عليه ولم يختلف نقلة السير ورواة المعاري ان النبي صلى الله عليه وسلم احذ منهم الفداء بعد ذلك وانه قال لا يضاف منهم احد الا فداء او صرنا عنق وذلك يوجب ان يكون حطرا اخذ الاسرى ومفاداتهم المذكورة في هذه الآية وهو قوله تعالى (ما كان لى ان يكون له اسرى) مسوخا بقوله (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما احذتم عذاب عظيم) فاخذ النبي صلى الله عليه وسلم منهم الفداء فان قيل كيف يجوز ان يكون ذلك مسوخا وهو نصه الذي كانت المعتبة من الله للمسلمين ومتمتع وقوع الا اناحة والخطر في شيء واحد قيل له ان احذ العنائم والاسرى وقع بديا على وجه الخطر فلم يملكوا ما اخذوا ثم ان الله تعالى اناحها لهم وملكهم اياها فالاخذ المباح تأييدا هو غير المحظور اولا * وقد اختلف في معنى قوله تعالى (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما احذتم عذاب عظيم) فروى ابو رميل عن ابن عباس قال سقت لهم الرحمة قبل ان يعملوا المعصية وروى مثله عن الحسن رواية وهذا يدل على اهمية رأيا ذلك معصية صغيرة وقد وعد الله غفرانها اختصهم الكثرة وكتب لهم ذلك قبل عملهم للمعصية الصغيرة وروى عن الحسن ايضا ومجاهد ان الله تعالى كان مطعما لهذه الامة العيمة فعملوا الذي فعلوا قبل ان تحل لهم العيمة * قال ابو بكر حكيم الله تعالى انه ستحل لهم العيمة في المستقبل لانزيل عنهم حكم الخطر قبل احلالها ولا يحصف من عقابه فلا يجوز ان يكون التأويل ان ازالة العقاب لاجل انه كان في معالومه اناحة العنائم لهم بعده وروى عن الحسن ايضا وعن مجاهد فالا سبق من الله ان لا يعذب قوما الا بعد تقدمه ولم يكن تقدم اليهم فيها وهذا وجه صحيح وذلك لانهم لم يعلموا تحريم العنائم على اثم الانبياء المتقدمين وبقاء هذا الحكم عليهم من شريعة نبي الله صلى الله عليه وسلم فاستباحوها على ظن منهم انها مباحة ولم يكن قد تقدم لهم من النبي صلى الله عليه وسلم قول في تحريمها عليهم ولا اجبار منه اياهم بحرمتها على الامم السالفة فلم يكن خطأهم في ذلك معصية يستحق عقابها العقاب * قوله تعالى (فكلوا مما اعطاكم حلالا طيبا) فيه اناحة العنائم وقد كانت محظورة قبل ذلك وقد ذكرنا حديث الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم نحل العنائم لغوم سود الرؤس قبلكم وروى الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اعطيت حسنا لم يعطهن احد قبلي جعلت لي الارض مسجدا وطهورا ونصرت بالرعب واحلت لي العنائم وارسلت الى الاحمر والابيض واعطيت الشعاعة فاحمر صلى الله عليه وسلم في هذين الخبرين ان العنائم لم تحل لاحد من الانبياء واممها قبله * وقوله تعالى (فكلوا مما اعطاكم) قد اقتضى وقوع ملك العنائم لهم اذا اخذوا وان كان المذكور في لفظ الآية هو الاكل واما حصص الاكل بذلك لانه معظم منافع الاملاك اده قوام الابدان وبقاء الحياة واراد بذلك تملك سائر وحوه منافعها وهو كما قال تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم

ولم الحزير) فخص اللحم بذلك والمراد جميع احزائه لانه مبتنى منافعه ومعظمها في لحومه
وكما قال تعالى (اذ انودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع) فخص
البيع بالخطر في تلك الحال والمراد سائر ما يشغل عن الصلاة وكان وجه تخصيصه انه معظم
منافع الصلوة في ذلك الوقت فاذا كان معظمه محطورا فادونه اولى بذلك وذلك في مفهوم
اللفظ ومثله قوله تعالى (ان الذين يأكلون اموال اليتامى طامغا) فخص الاكل بالذكر ودل
به على خطر الاحد والاتلاف من غير حجة الاكل فهذا حكم اللفظ اذ اورد في مثله ولولا
قيام الدلالة وكون المعنى معقولا من اللفظ على الوجه الذي ذكرنا لما كانت اماحة الاكل موحية
للاتملك ولذلك قال اصحابنا من اراح لرحل اكل طعامه انه ليس له ان يملكه ولا يأخذه واما الاكل
فحسب ولكه لما كان في مفهوم خطاب الآية التملك على الوجه الذي ذكرنا واحب المليك وقد
قال الله تعالى في آية اخرى (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله حصة) فجعل الاربعة الاحاس غنمة
لهم وذلك يقتضي التملك وكذلك طاهر قوله تعالى (فكلوا مما اعطاكم الله) لما اضاف الغنمة ليهم فقد افاد
عليكها اياهم باطلاقة لفظ العينة فيه ثم عطاه الاكل عليها لم ينف ما تضمنه من التملك كما لو
قال كلوا مما ملكتم لم يكن اطلاق لفظ الاكل مانعا من صحة الملك ويدل على ذلك دخول
العاء عليه كانه قال قد ملكتكم ذلك فكلوا * والغنمة اسم لما اخذ من اموال المشركين قتال
ويكون حصة لله تعالى واربعة احاسه للعامين بقوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله حصة) *
واما التي فهو كل ما صار من اموال المشركين الى المسلمين بغير قتال روى هذا الفرق بينهما
عن عطاء بن السائب وعن سفيان الثوري ايضا قال ان بكر الي كل ما صار من اموال المشركين
الى المسلمين يقال او بعير قال اذ كان سب احده الكفر قال اصحابنا الحزبة في * والخراج وما
يأخذه الامام من العدو على وجه الهدية والموادعة فهو في * ايضا وقال الله عز وجل (ما افاء الله
على رسوله من اهل القرى لله وللرسول) الآية فقيل ان هذا فيما لم يوحى عليه المسلمون مثل
فدك وما اخذ من اهل بجران فكان للى صلى الله عليه وسلم صرته في هذه الوحوش وقيل ان
هذه كانت في العائم فسححت بقوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله حصة) وحائر
عدنا ان لا نكون مسوحة وان تكون آية العينة فيما اوحى عليه المسلمون بحيل اوركاب
وطهر عليهم بالقتال وآية التي الى في الحئر فيما لم يوحى عليه المسلمون واخذ منهم على وجه
الموادعة والهدية كما فعل اللى صلى الله عليه وسلم باهل بجران وفدك وسائر ما اخذه منهم
بغير قتال والله اعلم بالصواب

باب التوارث بالهجرة

قال الله تعالى (ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا ما مالهم وانفسهم في سبيل الله والذين آووا
ونصروا اولئك بعضهم اولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء
حتى يهاجروا) الآية حدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن محمد اليان قال حدثنا

ابو عبيد قال حدثنا حجاج عن اس حريج وعثمان بن عطاء عن عطاء الحراساني عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ان الذين آمنوا وهاجروا وحاهدوا باموالهم واهسهم في سبيل الله﴾ الآية قال كان المهاجر لا يتولى الاعراب ولا يرثه وهو مؤمن ولا يرث الاعراب المهاجر فمسحها (واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله) وروى عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن القاسم قال آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الصحابة وآخى بين عبد الله بن مسعود والريبر بن العوام اخوة يتوارثون بهالاهم هاجروا وتركوا اقرباءهم حتى ارسل الله آية المواريث قال ابو بكر اختلف السلف في ان التوارث كان ثانيا بينهم بالمهجرة والاحوة التي آخى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم دون الارحام وان ذلك مراد هذه الآية وان قوله تعالى ﴿اولئك بعضهم اولياء بعض﴾ قد اريد به ايجاب التوارث بينهم وان قوله (مالككم من ولايتهم من شئ حتى هاجروا) قد بقي اثبات التوارث بينهم بغير الموالاة بينهم وفي هذا دلالة على ان اطلاق لفظ الموالاة بوح التوارث وان كان قد يختص به بعضهم دون جميعهم على حسب وجود الاسباب المؤكدة له كما ان الاسباب يستحق به الميراث وان كان بعض دوى الاسباب اولى به في بعض الاحوال لتأكد سبه وفي هذا دليل على ان قوله تعالى ﴿ومن قل مطلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا﴾ موجب لاثبات الفود لسائر ورثته وان النساء والرجال في ذلك سواء لتساوهم في كونهم من مستحق ميراثه وبديل ايضا على ان الولاية في الكاح مستحقة بالميراث وان قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي مثلث للولاية لجميع من كان من اهل الميراث على حسب القرب وتأكيده السبب وانه حائر للام ترويح اولادها الصغار اذا لم يكن لهم اب على ما يذهب اليه ابو حنيفة اد كانت من اهل الولاية في الميراث وقد كانت المهجرة فرسا حين هاجر النبي صلى الله عليه وسلم الى ان فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة فقال لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية فمسح التوارث بالمهجرة لسقوط فرض المهجرة واثبات التوارث بالاسباب بقوله تعالى ﴿واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله﴾ قال الحسن كان المسلمون يتوارثون بالمهجرة حتى كثرا المسلمون فارسل الله تعالى ﴿وارلوا الارحام بعضهم اولى ببعض﴾ فوارثوا بالارحام وروى الاوراعى عن عدة عن مجاهد عن اس عمر قال اقطعت المهجرة بعد الفتح وروى الاوراعى ايضا عن عطاء بن ابي رباح عن عائشة مثله وراد فيه ولكن جهاد ونية وانما كانت المهجرة الى الله ورسوله والمؤمنين يهرون بديهم من ان يقتلوا عنه وقد ادع الله الاسلام وافشاء وقسمت هذه الآية ايجاب التوارث بالمهجرة والمواحدة دون الاسباب وقطع الميراث بين المهاجرين من لم يهاجر واقتضى ايضا ايجاب نصرة المؤمن الذي لم يهاجر اذا استنصر المهاجر على من لم يكن بينهم وبينه عهد بقوله تعالى ﴿وان استنصروكم في الدين فاعليكم النصرة الاعلى قوم بكم وبينهم ميثاق﴾ وقد روى في قوله تعالى (مالككم من ولايتهم من شئ حتى هاجروا) ما قد بنا ذكره في نبي الميراث عن اس عاص والحسن ومجاهد وقتادة في آخى وقل انه اراد نبي ايجاب النصرة فلم يكن حينئذ على المهاجر نصرة من لم يهاجر الا ان يستنصر فكون عليه نصرة الاعلى من كان بينه وبينه عهد فلا ينقص

عهده وليس يمتنع ان يكون نفي الولاية مقتضيا للمؤمنين جميعا من نفي التوارث والنصرة ثم نسخ نفي الميراث بايجاب التوارث بالارحام مهاجرا كان او غير مهاجر واسقاطه بالهجرة فحسب ونسخ نفي ايجاب النصرة بقوله تعالى (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض) وقوله تعالى (والذين كفروا بعضهم اولياء بعض) قال ابن عباس والسدى يعنى فى الميراث وقال قتادة فى النصرة والمعونة وهو قول ابن اسحاق قال ابوبكر لما كان قوله تعالى (ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا) الى قوله (اولئك بعضهم اولياء بعض) موحيا لاثبات التوارث بالهجرة وكان قوله (والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من شئ حتى يهاجروا) نافيا للميراث وجب ان يكون قوله تعالى (والذين كفروا بعضهم اولياء بعض) موحيا لاثبات التوارث بينهم لان الولاية قد صارت عبارة عن اثبات التوارث بينهم فاقتضى عمومها اثبات التوارث بين سائر الكفار بعضهم من بعض مع اختلاف مللهم لان الاسم يشتملهم ويقع عليهم ولم يفرق الآية بين اهل الملل بعد ان يكونوا كفارا وبذل ايضا على اثبات ولاية الكفار على اولادهم الصغار لاقتضاء اللفظ له فى حوار النكاح والتصرف فى المال فى حال الصغر والحنون وقوله تعالى (ولا تعملوه تكن فتنة فى الارض وفساد كبير) يعنى والله اعلم ان لا نفعلوا ما امرتهم به فى هاتين الآيتين من ايجاب الموالة والناصر والتوارث بالاخوة والهجرة ومن قطعها بترك الهجرة تكن فتنة فى الارض وفساد كبير وهذا محرجه محرجه الحرج والمعناه الامر وذلك لانه اذا لم يتول المؤمن الفاضل على طاهر حاله من الايمان والفصل بما يدعوا الى ملل حاله ولم يترأس الفاجر والصال بما يصرف عن صلاله وفجوره ادى ذلك الى الفساد والفتنة وقوله تعالى (واولوا الارحام بعضهم اولى بعض فى كتاب الله) نسخ به المحاب التوارث بالهجرة والحلف والموالة ولم يفرق فيه بين العصاة وغيرهم فهو حجة فى اثبات ميراث دوى الارحام الذين لادسمية لهم ولا تعصية وقد ذكرنا فيما سلف فى سورة النساء وذهب عد الله بن مسعود الى ان دوى الارحام اولى من مولى العتاقة واحصح فيه بظاهر الآية وليس هو كذلك عند سائر الصحابة وقد روى ان اسه حمزة اعتقت عداومات وترك ما جعل الله صلى الله عليه وسلم نصف ميراثه لانيته واصفه لاسه حمزة بالولاية فجعلها عصمة والعصمة اولى بالميراث من دوى الارحام وقال صلى الله عليه وسلم الولاء لمة كل حمة النسب لاساع ولا يوهب وقوله تعالى (فى كتاب الله) قيل فيه وجهان احدهما فى اللوح المحفوظ كما قال (ما اصاب من مصيبة فى الارض ولا فى انفسكم الا فى كتاب من قبل ان نراها) والثانى فى حكم الله تعالى . آخر سورة الاحقاف

سورة براءة

قال الله تعالى (براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين) قال ابوبكر البراءى هو قطع الموالة وارتفاع العصمة وروال الامان وقيل ان معناه هذه براءة من الله ورسوله ولذلك ارفع وقيل هو ابتداء وحره الطرف فى الى فاقصى قوله عز وجل (براءة من الله ورسوله

الى الدين طاهدتم من المشركين) قصص العهد الذي كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبينهم ورفع الامان واعلام نصب الحرب والقتال بينه وبينهم وهو على نحو قوله تعالى (واماخاص من قوم حيانة فابعد اليهم على سواء) فكان ما ذكر في هذه الآية من البراءة سببا اليهم ورفع العهد وقيل ان ذلك كان خاصا بمن اضرروا الحيانة وهو المنافق وكان حكم هذا اللفظ ان يرفع العهد في حال ذكر ذلك لهم الا انه لما علقه بقوله تعالى (فسيجوا في الارض اربعة اشهر) بين به ان هذه البراءة وهذا السد اليهم انما هي بعد اربعة اشهر وان عهد دوى العهد من هذا القليل مهم باق الى آخر هذه المدة فالحسن فمن كان منهم عهده أكثر من اربعة اشهر حط اليها ومن كان منهم عهده اقل رفع اليها * وقيل ان هذه الاربعة الاشهر التي هي اشهر العهد اولها من عشرين من دى القعدة ودو الحجة والمحرم وصفر وعسرة ايام من شهر ربيع الاول لان الحج في تلك السنة التي حج فيها ابوبكر وقرأ فيها على س ابى طالب سورة راءة على الناس بمكة بامر النبي صلى الله عليه وسلم كان في ذى القعدة تم صار الحج في السنة الثانية وهي السنة التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم في ذى الحجة وهو الوقت الذي وقعه الله تعالى للحج لان المسلمين كانوا يستولون الشهور فاهق عود الحج في السنة التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم الى الوقت الذي فرضه الله تعالى فيه بدى على اراهم وامر فيه بذعاء الناس اليه بقوله (وادن في الناس بالحج يابوك رحالة) ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفات الا ان الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والارض فثبت الحج في اليوم التاسع من ذى الحجة وهو يوم عرفة والحر اليوم العاشر منه فهذا قول من يقول ان الاربعة الاشهر التي جعلها للسياحة وقطع بمصها عصمه المشركين وعهدهم * وقد قيل في حوار قصص العهد قل مصى مدته على حمة السد اليهم واعلامهم نصب الحرب وروال الامان وحوه احدها ان يحاف غدرهم وحياهم والآحر ان غدرهم سرا في بذالهم ظاهرا والآحر ان يكون في شرط العهد ان يقرهم على الامان ما يشاء ويستقضه متى يشاء كما قال النبي صلى الله عليه وآله عابه وسلم لاهل حير اقركم ما اقركم الله والآحر ان العهد المشروط الى مدة معلومة وه ثبوت الامان من حرهم وقتالهم من غير عامهم وان لا تقصدوا وهم غارون وانه متى اعلمهم رفع الامان من حرهم فذلك حائرهم وذلك معلوم في مضمون العهد وسواء حاف غدرهم او لم يحف او كان في شرط العهد ان لنا قصصه متى سننا او لم تكن فان لنا متى رأينا ذلك حطال للاسلام ان سد اليهم وليس ذلك بعدد ما ولا حياة ولا حصر للعهد لان حصر الامان والعهد ان يأتيهم بعد الامان وهم غارون ناما ما ماتى سدا اليهم بعد رال الامان وطادوا حربا ولا يحتاج الى رصاهم في سد الامان اليهم ولذلك قال اصحابنا ان الامام ان يهادن العدو اذا لم تكن للمسلمين قوة على قتالهم فان قوى المسلمون واطاقوا قتالهم كان له ان سد اليهم ويقابلهم وكذلك كل ما كان فيه صلاح للمسلمين فللامام ان يفعل به وليس حوار رفع الامان موقوفا على خوف الغدر والحياة من قلوبهم * وقد روى عن ابن عباس ان هذه الاربعة الاشهر الحرم هي رجب ودو القعدة وذو الحجة الى آخر المحرم وقد كانت سورة راءة رلت حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم انا بكر على الحج

وكان الحرج في تلك السنة في دى المعدة فكانهم على هذا القول انما بقي عهدهم الى آخر الاربعة
 الاشهر التي هي اشهر الحرم وقدروى حرير عن مغيرة عن الشعبي عن المحرر بن ابي هريرة عن
 ابيه قال كنت مع علي حين بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم براءة الى المشركين فكنت انا
 حتى يحل صوتي وكان امرنا ان نقول لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ولا يدخل
 الجنة الا مؤمن ومن كان بينه وبين رسول الله عهد فاحله الى اربعة اشهر فاذا مضت الاربعة الاشهر
 فان الله رى من المشركين ورسوله وحائر ان تكون هذه الاربعة الاشهر من وقت ندائه
 واعلامهم اياه وحائر ان يرد هاتما اربعة اشهر من الاشهر الحرم وقدروى سفيان عن ابي
 اسحاق عن زيد بن يثيع عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث يوم الحرج الاكر ان لا يطوف
 احد بالبيت عريانا ولا يدخل الجنة الا نفس مسلمة ولا يحج مشرك بعد عامه هذا ومن كان بينه
 وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد فاحله الى مدته فحل في حديث علي من له عهد عهده الى اجله
 ولم يخص اربعة اشهر من غيره وقال في حديث ابي هريرة فعهده الى اربعة اشهر وحائر ان يكون
 المعيان صحيحين وان يكون حل اجل بعضهم اربعة اشهر او تمام اربعة اشهر التي هي اشهر الحرم
 وحل اجل بعضهم الى مدته طال المدة او قصرت وذكر ان اربعة الاشهر في حديث ابي هريرة
 موافق لقوله تعالى (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) وذكر ان اربعة اشهر التي احلها في حديث
 علي موافق لقوله تعالى (الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم يقصوكم شيئا ولم يظاهروا
 عليكم احدا فاتموا اليهم عهدهم الى مدتهم) فكان احل بعضهم وهم الذين حيف غدرهم
 وجايبهم اربعة اشهر واحل من لم يخش غدرهم الى مدته وقدروى يونس عن ابي اسحاق قال
 بعث النبي صلى الله عليه وسلم ابابكر امير على الحرج من ستة تسع فخرج ابوبكر وزلت راءة
 في نقص ما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم والمشركين من العهد والذي كانوا عليه فيما بينه وبينهم
 ان لا يصد عن البيت احد ولا يحاف احد في الشهر الحرام وكان ذلك عهدا عاما بينه وبين اهل
 الشرك وكانت بين ذلك عهود بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين قائل العرب
 حصائص الى آجال مسماة فبرلت (راءة من الله ورسوله الى الدين عاهدتم من المشركين)
 اهل العهد العام من اهل الشرك من العرب (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) ان الله
 رى من المشركين بعد هذه الحجة وقوله (الا الذين عاهدتم من المشركين) يعنى العهد
 الخاص الى الاحل المسمى (فاذا اسلح الاسهر الحرم) يعنى الاربعة التي صر به لهم احلا وقوله
 (الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام) من قائل بني بكر الذين كانوا دخلوا في عهد قريش
 يوم الحديبية الى المدة التي كانت بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين قريش فام يكن قصصها
 الا هذا الحى من قريش وسوال الدئل فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمام العهد لمن لم يكن
 قصه من بني بكر الى مدته (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) وروى معاوية بن صالح عن علي بن ابي
 طلحة عن اس عاص في قوله (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) قال حمل الله للدين عاهدوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة اشهر يسبحون فيها حيث شاؤوا واحل من ليس له عهد

انسلخ الاشهر الحرم خمسين ليلة وامره اذا انسلخ الاشهر الحرم ان يضع السيف فيمن
 عاهدوا ولم يدخلوا في الاسلام وتقض ماسى لهم من العهد والميثاق * قال ابو بكر حمل ابن عباس
 في هذا الحديث الاربعة الاشهر التي هي اشهر العهد لمن كان له منهم عهد ومن لم يكن له منهم عهد جعل
 احله اسلخ الحرم وهو تمام خمسين ليلة من وقت الحج وهو العشر من ذي الحجة وذلك آخر وقت
 اشهر الحرم * وروى ابن جريح عن مجاهد في قوله ﴿ براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من
 المشركين ﴾ الى اهل العهد من خزاعة ومدلج ومن كان له عهد من غيرهم قال ثم بعث رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ابابكر وعليهما فادنوا اصحاب اليهود ان يأمنوا اربعة اشهر وهي الاشهر الحرم المتواليات
 من عشر من ذي الحجة الى عشر يحلو من شهر ربيع الآخر ثم لاعهد لهم قال وهي الحرم
 من احل انهم آمنوا فيها * قال ابو بكر فجعل محاهد الاشهر الحرم في اشهر العهد وذهب الى
 انها لما سميت بذلك لتحريم القتال فيها وليست هي الاشهر التي قال الله فيها ﴿ اربعة حرم ﴾ وقال
 ﴿ يستلونك عن الشهر الحرام قتال فيه ﴾ لانه لا خلاف ان هذه الاشهر هي ذوالقعدة ودوالحجة
 والحرم ورحب وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم والذي قاله مجاهد في ذلك محتمل * وقال
 السدي ﴿ فسيحوا في الارض اربعة اشهر ﴾ قال عشرون سقى من ذي الحجة الى عشر من
 ربيع الآخر ثم لا امان لاحد ولا عهد الا الاسلام والسيف وحدثنا عبد الله بن اسحاق
 المروزي حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرجاني اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا معمر عن الزهري
 في قوله ﴿ فسيحوا في الارض اربعة اشهر ﴾ قال زلت في شوال وهي اربعة اشهر شوال ودوالقعدة
 وذوالحجة والحرم قال قتادة عشرون من ذي الحجة والحرم وصفر وربيعة الاول وعشر من ربيع
 الآخر كان ذلك في العهد الذي بينهم * قال ابو بكر قول قتادة موافق لقول مجاهد الذي
 حكيناه واما قول الزهري فاظنه وهما لان الرواة لم يختلفوا ان سورة براءة زلت في ذي الحجة
 في الوقت الذي بعث النبي صلى الله عليه وسلم ابابكر على الحج ثم زلت بعد حروجه سورة
 براءة فبعث بها مع علي ليقراها على الناس بمعنى فثبت بما ذكرنا من هذه الاخبار انه قد كان بين
 النبي صلى الله عليه وسلم وبين المشركين عهد عام وهو ان لا يصد احدا منهم عن البيات ولا
 يحاف احد في الشهر الحرام فجعل الله تعالى عهدهم اربعة اشهر بقوله تعالى ﴿ فسيحوا في الارض
 اربعة اشهر ﴾ وكان بينه وبين خواص منهم عهد الى آجال مسماة وامر بالوفاء لهم واتمام
 عهودهم الى مدتهم اذا لم يخش غدرهم ونيتهم وهو قوله تعالى ﴿ الا الذين عاهدتم
 من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم احدا فاتموا اليهم عهدهم الى
 مدتهم ﴾ وهذا يدل على ان مدتهم اما ان تكون الى آخر الاشهر الحرم التي قد كان الله تعالى
 حرم القتال فيها وحائز ان تكون مدتهم الى آخر الاربعة الاشهر من وقت البد اليهم وهو
 يوم النحر وآخره عشر مضي من شهر ربيع الآخر فسميها الاشهر الحرم على ما ذكره
 مجاهد لتحريم القتال فيها فلم يكن لاحد منهم بعد ذلك عهد واوجب بمضى هذه المدة دفع
 العهود كلها سواء من كان له منهم عهد خاص وسائر المشركين الذين عاهدتهم في ترك منعهم

من البيت وحظر قتلهم في اشهر الحرم وحائز ان يكون مراده انسلخ الحرم الذي هو آخر
الاشهر الحرم التي كان الله تعالى يحظر القتال فيها وقد روينا عن ابن عباس ؓ قوله تعالى
﴿واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر﴾ يعني اعلام من الله ورسوله يقال آذنى
نكبا اي اعلمني فعلمت * واختلف في يوم الحج الاكبر فروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
في بعض الاخبار انه يوم عرفة وعن علي وعمر وابن عباس وعطاء ومجاهد نحو ذلك على اختلاف
من الرواية فيه وروى ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يوم النحر وعن علي وابن عباس
وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن ابي اوفى واراهم وسعيد بن جبير على اختلاف فيه من الرواية
وعن مجاهد وسفيان الثوري ايام الحج كلها وهذا سائل كما قال يوم صفيين وقد كان القتال في ايام
كثيرة * وروى حماد عن مجاهد ايضا قال الحج الاكبر القران والحج الاصغر الافراد وقد صعب هذا
التأويل من قبل انه يوجب ان يكون للافراد يوم بعينه وللقران يوم بعينه وقد علم ان يوم القران هو
يوم الافراد للحج فتطرح فائدة تفضيل اليوم للحج الاكبر فكان يجب ان يكون الداء بذلك في يوم
القران وقوله تعالى ﴿يوم الحج الاكبر﴾ لما كان يوم عرفة او يوم النحر وكان الحج الاصغر العمرة
وحب ان يكون ايام الحج غير ايام العمرة فلا يفعل العمرة في ايام الحج * وقد روى عن ابن سيرين
انه قال انما قال ﴿يوم الحج الاكبر﴾ لان اعياد الملل اختلفت فيه وهو العام الذي حج فيه النبي
صلى الله عليه وسلم فبطل هذا علط لان الادان بذلك كانت في السنة التي حج فيها ابوبكر ولانه
في السنة التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم لم يحج فيها المشركون لعدم الهوى عن ذلك
في السنة الاولى * وقال عبد الله بن سداد الحج الاكبر يوم النحر والحج الاصغر العمرة وعن ابن عباس
العمرة هي الحجة الصغرى وعن عبد الله بن مسعود مثله * قال ابوبكر قوله ﴿الحج الاكبر﴾
قد اقتضى ان يكون هناك حج اصغر وهو العمرة على ما روى عن عبد الله بن سداد وابن
عباس وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انما قال العمرة الحجة الصغرى واذا ثبت ان اسم
الحج يقع على العمرة ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم للاقرع بن حابس حين سألته فقال الحج في كل عام
او حجة واحدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا بل حجة واحدة وهذا يدل على اني وجوب
العمرة للنبي النبي الوجوب الا في حجة واحدة وقال النبي صلى الله عليه وسلم الحج عرفة وهذا يدل
على ان يوم الحج الاكبر هو يوم عرفة ويحتمل ان يكون يوم النحر لان فيه عام قضاء المناسك
والتعمت ويحتمل ايام منى على ما روى عن مجاهد وخصه بالاكبر لانه مخصوص بفعل الحج فيه
دون العمرة وقد قيل ان يوم النحر اولى بان يكون يوم الحج الاكبر من يوم عرفة لانه اليوم
الذي يجتمع فيه الحج لقضاء المناسك وعرفة قد يأتونها بعضهم ليلا وبعضهم نهارا واما الداء
بمسورة براءة فحائز ان يكون كان يوم عرفة وحائز يوم النحر * قال الله تعالى ﴿فاد السليح الانهر
الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ روى معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن
ابن عباس في قوله ﴿لست عليهم مسيطر﴾ وقوله ﴿وما لست عليهم بحار﴾ وقوله تعالى
﴿واعف عنهم واصفح﴾ وقوله ﴿قل للذين آمنوا يعفروا للذين لا يرجون ايام الله﴾ قال لسح

هذا كله قوله تعالى (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وقوله تعالى (فائتوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) الآية وقال موسى بن عتبة قد كان النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك يكف عن لم يقائله بقوله تعالى (والقتلوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا) ثم نسخ ذلك بقوله (راءة من الله ورسوله) ثم قال (فاداء السليح الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين) قال ابو بكر عموه يقتضى قتل سائر المشركين من اهل الكتاب وغيرهم وان لا يقتل منهم الا الاسلام او السيف الا انه تعالى خص اهل الكتاب باقرارهم على الحرية بقوله تعالى (فائتوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) الآية واخذ النبي صلى الله عليه وسلم الحزبه من مجوس مهر وقال في حديث معلومة بن مرثد عن ابن ردة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا لعنت سرية قال اذا لقيتم المشركين فادعوهم الى الاسلام فان ابوا فادعوهم الى اداء الحزبة فان فعلوا فحدوا منهم وكفوا عنهم وذلك عموم في سائر المشركين فخصصا منه من لم يكن من مشركي العرب بالآية وصار قوله تعالى (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) خاصا في مشركي العرب دون غيرهم وقوله تعالى (وحذوهم واحصروهم) يدل على حاسمهم بعد الاحذ والاستيلاء قتلهم انتظارا لاسلامهم لان الحصر هو الحبس ويدل ايضا على حوار حصر الكفار في حصونهم ومدتهم ان كان منهم من لا يجوز قتله من النساء والصبيان وان يلقوا بالحصار وقوله تعالى (فاقتلوا المشركين) يقتضى عمومهم حواز قتلهم على سائر وجوه القتل الا ان السنة قد وردت بالنهي عن المثلة وعن قتل الصبر بالبل ومحوه وقال النبي صلى الله عليه وسلم اعف الناس قتلة اهل الامان وقال اذا قتلتم فاحسنوا القتلة وحائر ان يكون ابو بكر الصديق رضي الله عنه حين قتل اهل الردة بالاحراق والحجارة والرمي من رؤس الحال والسكيس في الآبار اعماده في طاهر الآية وكذلك علي بن ابي طالب رضي الله عنه حين احرق قوما مردين حائر ان يكون اعتر عموم الآية بقوله عز وجل (فان ما بوا واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة فخلوا سبيهم) لا يحلو قوله تعالى (فان ما بوا واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة) من ان يكون وجود هذه الاعمال منهم شرطا في زوال القتل عنهم ويكون قبول ذلك والانقياد لامر الله تعالى فيه هو الشرط دون وجود الفعل ومعلوم ان وجود التوبة من الشرك شرط لا محالة في زوال القتل ولا خلاف اهم لو قبلوا امر الله في فعل الصلاة والزكاة ولم يكن الوقت وقت صلاة اهم مسلمون وان دمائم محظورة فعلنا ان شرط زوال القتل عنهم هو قبولوا امر الله والاعتراف بلزومها دون فعل الصلاة والزكاة ولان اخراج الزكاة لا يلزم بنفس الاسلام الا بعد حول فعير حائر ان يكون اخراج الزكاة شرطا في زوال القتل وكذلك فعل الصلاة ليس بشرط فيه وانما شرطه قول هذه الفرائض والزامها والاعتراف بوجودها بقوله تعالى (فان ما بوا واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة) فشرط مع التوبة فعل الصلاة والزكاة ومعلوم ان التوبة اعم هي الاقلاع عن الكفر والرجوع الى الايمان فقد عقل مذكروا التوبة التزام هذه الفرائض والاعتراف بها ادلا تصح التوبة الابهتم لما شرط مع التوبة الصلاة والزكاة

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المؤمنين

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

وهم على الله ساءلوه في ذلك الامر رسول الله حيا
م لم ياتهم عليه فاجمع هؤلاء الرعاة ان الدس اربعة من اعراب اماكن درهم
من حبة اساعهم من اربعة ركة وذلك عدا على اهم اسعوا من اداء اربعة على حبه
ابذلها وبرك مولها فسدوا من من اجل ذلك وقد اجر انوكرا الصديق ايضا في حديث
الحسن انه قالهم على ركة اداء اله وان كانوا معرفين بوجوها لاهم فاولوا بعد ذلك تركي
ولاؤدها اليك فقال لا والله حتى احدها كما احدها رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي ذلك سران

مطلبه
میاہ ماہ ابو بکر الصدیق
رحمی اللہ عنہ بالیس
امتغوا من اداء الرکاة

—

من الدلالة أحدها ان مانع الزكاة على وجه ترك التزامها والاعتراف بوجودها مرتد وان مانعها من الامام بعد الاعتراف بها يستحق العتق ان من ادعى صدقة مواشيه الى الفقراء ان الامام لا يجتنبه بها وانه متى امتنع من دفعها الى الامام قاله عليها وكذلك قال أصحابنا في صدقات المواشي * واما زكاة الاموال فان النبي صلى الله عليه وسلم وابعاده وعمر قد كانوا يأخذونها كما يأخذون صدقات المواشي فلما كان امام عثمان خطب الناس فقال هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤده ثم ليترك بقية ماله فجعل الاداء الى ارباب الاموال وصاروا بمنزلة الوكلاء للامام في ادائها وهذا الذي فعله ابو بكر في ماله الزكاة بموافقة الصحابة اياه كان من غير خلاف منهم بعد ما تبنوا حجة رأيه واجتهاده في ذلك * وبحجة من اوجب قتل نارك الصلاة ومانع الزكاة عمدا بهذه الآية وزعم انها نوجب قتل المشرك الا ان يؤمن ويقوم الصلاة ويؤتي الزكاة وقد بينا المتيقن في قوله تعالى ﴿واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة﴾ وان المراد قبول لزومها والزام فرضها دون فعلها وايضا فليس في الآية ما ادعوا من الدلالة على ما ذهبوا اليه من قبلها انما اوجب قتل المشركين ومن تاب من الشرك ودخل في الاسلام والزم فروضه واقربها فهو غير مشرك بائفاق فلم يقتض الآية قتله اذ كان حكمها مقصورا في ايجاب القتل على من كان مشركا وتارك الصلاة ومانع الزكاة ليس بمشرك * فان قالوا انما ازال القتل عنه بشرطين احدهما التوبة وهي الايمان وقبول شرائعه والوجه الثاني فعل الصلاة واداء الزكاة * قيل له انما اوجب بديا قتل المشركين بقوله تعالى ﴿اقتلوا المشركين﴾ ففي زالت عنهم سمة الشرك فقد وجب زوال القتل وبحجة في ايجابه الى دلالة اخرى من غيره * فان قال هذا يؤدي الى ابطال قاعدة ذكر الشرطين في الآية * قيل له ليس الامر على ما ظنن وذلك لان الله تعالى انما جعل هذين الفرعين من فعل الصلاة واداء الزكاة شرطا في وحيوت تخاية سبيلهم لانهم ﴿فان تابوا واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة فاجعلوا سبيلهم﴾ وذلك بعد ذكره القتل للمشركون بالخصر فاذا زال القتل زال سمة الشرك فالخصر والحبس ق لترك الصلاة ومنع الزكاة لان من ترك الصلاة عمدا واصصر عليه ومنع الزكاة جاز الامام حبسه فحينئذ لا يجب تخليته لا بعد فعل الصلاة واداء الزكاة فانتمت الآية حكم ايجاب قتل المشرك وحبس نارك الصلاة ومانع الزكاة بعد الاسلام حتى يعلم انه لا يترك قوله تعالى ﴿وان احد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله﴾ قد اخفت هذه الآية جواز امن الحرف اذا طاب ذلك * نسمع دلالة حجة الاسلام لان قوله ﴿استجارك﴾ معناه استأمنك وقوله تعالى ﴿فاجره﴾ معناه فامه حتى يسمع كلام الله الذي فيه الدلالة على حجة التوحيد وعلى حجة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على ان الكافر اذا طاب منا اقامة الحجة عليه وبيان دلائل التوحيد والرسالة حتى يعتقدها لحجة ودلالة كان علينا اقامة الحجة وبيان نوحيد الله وحجة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم وانه غير جائز لنا قتله اذا طاب ذلك منا لا بعد بيان الدلالة واقامة الحجة لان الله قد امرنا باعطائه الامان حتى يسمع كلام الله وفيه الدلالة ايضا على ان علينا تعليم كل من التمس منا تعرفه سيأمن امور الدين لان الكافر

مطلب
بحسب عنايان دلائل
التوحيد والرسالة
وتعليم امور الدين

مطلب

يجب على الامام حفظ
اهل الامة

الذي استجارنا ليسمع كلام الله تعالى فاحمدنا الناس من قسمة الله بين الله وقوله تعالى ﴿ثم ابغضه ما نكح﴾
يدل على ان على الامام حفظ هذا الحرب المستعير وحياطته ومنع الناس من تناوله بشر
لقوله ﴿فاجره﴾ وقوله ﴿ثم ابغضه ما نكح﴾ وفي هذا دليل ايضا على ان على الامام حفظ اهل
الامة والمنع من اذيتهم والتخطي الى ظلمهم وفيه الدلالة على انه لا يجوز اقرار الحرب في دار
الاسلام مدة طويلة وانه لا يترك فيها الاعتقاد قضاء حاجته لقوله تعالى ﴿حتى يسمع كلام الله﴾
ثم ابغضه ما نكح ﴿فامر برد ما الى دار الحرب بعد سماعه كلام الله وكذلك حال اصحابنا لا ينبغي للامام
ان يترك الحرب في دار الاسلام مقبا بغير عذر ولا سبب بوجوب اقامته وان عليه ان يتقدم اليه
بالخروج الى داره فان اقام بعد التقدم اليه سنة في دار الاسلام صار ذميا ووضع عليه الحراج؛
قوله تعالى ﴿كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله الا الذين عاهدتم عند المسجد
الحرام﴾ قال ابو بكر استدام السورة يذكر قطع العهد بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين المشركين
﴿بقوله براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين﴾ وقد قيل ان هؤلاء قد كان
بينهم وبين النبي عهد ففقدوا واسروا وهو ما به فامر الله نبيه بالذبذبه اليهم فظاهر وفسح
لهم في مدة اربعة اشهر قوله ﴿فسيحوا في الارض اربعة اشهر﴾ وقيل انه اراد العهد الذي
كان بينه وبين المشركين عامه فان لا يمنع احد من المشركين من دخوله مكة لاجل وان لا يقتلوا
ولا يقتلوا في الشهر الحرام فكان قوله ﴿برأه من الله ورسوله﴾ في احد هذين الفريقين ثم انتهى
من هؤلاء قوما كان بينهم وبين رسول الله عهد خاص ولم يعدروا ولم يهملوا فقال ﴿الا الذين
عاهدتم من المشركين ثم لم تقصوكم شيئا ولم يظهرها عليكم احدا فاموا اليهم عهدهم الى
مدتهم﴾ ففرق بين حكم هؤلاء الذين ثبتوا على عهدهم ولم يعصوه ولم يماؤوا اعداءهم
عليهم وامر امام عهدهم الى مدتهم وامر بالذ الى الاولين وهم احد فريقين من غادر فاصدا
اليه اولم يكن بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد خاص في سائر احواله بل في دخول مكة
للحج والامان في الاشهر الحرم الذي كان تأم فيه جميع الناس وقوله تعالى ﴿ولم يظهرها
عليكم احدا﴾ يدل على ان المعاهد متى طأنت علينا عدوا لنا فقد شقص عهدهم ثم قال تعالى ﴿فادا
الاستلح الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين﴾ فرفع بعد انقضاء اشهر الحرم عذر كل ذي عهد
من خاص ومن عام ثم قال تعالى ﴿كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله﴾ لانهم عدوا
ولم يستقيموا ثم استثنى منهم الذين عاهدوهم عند المسجد الحرام قالوا اسحقهم قوم منى كعبه
وقال ابراهيم من هم من قريش وقال محمدا هم خزاعة فامر المسلمين بالوفاء لمعهدهم ستموا اهم
في الوفاءه وجاز ان تكون مدة هؤلاء في العهد دون مضي اشهر الحرم لانه لو رعدا اساح لاسير
الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وعومهم تقتضي رفع سائر المعهود التي كانت بين المسلمين
والكفار وجاز ان تكون مدة عهدهم بعد انقضاء الاشهر الحرم وكانوا محبوسين عن امر
بشلهم بعد اسلاخ الاشهر الحرم وان ذلك انما كان خاصا في قوم منهم كانوا اهل عذر وحاجة
لان قال ﴿فاستقاموا لكم فاستقيموا لهم﴾ ولم يحصره بمدة وقوله تعالى ﴿فان ابوا فاموا اصلوا﴾

وَأَن تَأْتُوا الرُّكُوعَ فَأَخَذْتُكُمْ فِي الدِّينِ بِكُمْ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ مِنْ أَظْهَرْنَا الْإِيمَانَ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ صَلَاتَنَا
 مَوْلَانَا فِي الدِّينِ عَلَى ظَهْرِهِمْ مَعَ وَجُودِ أَنْ يَكُونَ اعْتِقَادُهُ فِي الْمَغِيبِ خِلَافَهُ ۖ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَإِنْ
 نَكُنْشُوا إِيَّاهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَتَمَّةَ الْكُفْرِ﴾ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْعَهْدِ
 مَعَ خِلَافِهِمْ أَيْ مَعَ وَجْهِهِ عَلَيْهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِنَا فَقَدْ تَقَضَوْا الْعَهْدَ وَذَلِكَ لِأَنَّ نَكْثَ الْإِيمَانِ يَكُونُ
 بِمُخَالَفَةِ نَهْيِ الْحَلُوفِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَتْ الْبَيْعُ فِيهِ عَلَى وَجْهِ الَّذِي كَقَوْلِهِ وَاللَّهُ لَا كَلْتَ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا
 وَلَا دَخَلْتَ هَذِهِ الدَّارَ وَلَا هَذِهِ الْبَيْتَ فَلَمَّا حُثَّ وَنَكْثَ بَيْنَهُ ثُمَّ لَازَمَ إِلَى ذَلِكَ الطَّعْنُ فِي الدِّينِ
 دَلِيلًا عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْعَهْدِ مِنْ شُرُوطِ بَقَايَا عَهْدِهِمْ تَرْكُهُمْ لِلطَّعْنِ فِي دِينِنَا وَإِنَّ أَهْلَ الدِّمَةِ
 مَمْنُونُونَ مِنْ أَظْهَارِ الطَّعْنِ فِي دِينِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ يَشْهَدُ لِقَوْلِ مَنْ يَقُولُ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَنَّ مِنْ أَظْهَرِ
 شَيْءٍ أَنَّ صِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ الدِّمَةِ فَقَدْ تَقَضِيَ عَهْدَهُ وَوَجِبَ قِتْلُهُ ۖ وَقَدْ اخْتَلَفَ
 الْفُقَهَاءُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ
 فِيمَنْ سَمِيَ إِلَى صِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْيَهُودِ وَالصَّارِيِّ قَتْلَ الْإِيمَانِ بِسَلْمٍ وَرَوَى الْوَلِيدُ بْنُ سَلْمٍ
 عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكٍ فِي مَنْ سَبَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَالْأَمْرُ رَدُّهُ يُسْتَبَاحُ فَإِنْ تَأَنَّى نَكَلَ
 وَإِنْ لَمْ يَتَبَقَّرْ قَتْلُ الْيَهُودِ مِائَةً تَبَيَّرَكَ حَقُّ إِدَاوِهِ رَضِيَ عَنْهُ مِائَةً وَلَمْ يَذْكُرْ فَرَقًا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالذِّمِّيِّ
 وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمُسْلِمِ يَسْبُ إِلَى صِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاهُ لَا يَنْظُرُ وَلَا يَسْتَبَاحُ وَيَقْتُلُ مَكَانَهُ وَكَذَلِكَ
 الْيَهُودِيُّ وَالصَّارِيُّ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَيَشْتَرِطُ عَلَى الْمَصَالِحِينَ مِنَ الْكُفَرَاءِ أَنْ مِنْ ذَكَرَ كِتَابَ اللَّهِ وَالْعَهْدَ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْإِيمَانِ أَوْزَنَ بِمُسْلِمَةٍ أَوْ أَصَابَهَا بِاسْمِ نِكَاحٍ أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا عَنْ
 دَنِهِ أَوْ قَطَعَ غَايَةَ طَرَفًا أَوْ أَعَانَ أَهْلَ الْحَرْبِ بِدَلَالَةٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَوْ أَوَى عَيْنَالَهُمْ فَقَدْ تَقَضِيَ
 عَهْدَهُ وَأَحْلَدَهُ وَبَرَّغَمَتْهُ دِمَةُ اللَّهِ وَدِمَةُ رَسُولِهِ وَظَاهِرُ الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مِنْ أَظْهَرِ سَبَبِ التَّيْبِ
 صِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ فَقَدْ تَقَضِيَ عَهْدَهُ لِأَنَّ تَعَالَى ﴿وَإِنْ نَكُنْشُوا إِيَّاهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ
 وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَتَمَّةَ الْكُفْرِ﴾ فَجَعَلَ الطَّعْنُ فِي دِينِنَا نَكْثَ الْإِيمَانِ أَدْمَعْلُومٌ أَنَّهُ
 لَمْ يَرَدْ أَنْ يَجْعَلَ نَكْثَ الْإِيمَانِ وَالطَّعْنُ فِي الدِّينِ مَجْمُوعَهُمَا شَرْطًا فِي تَقْضِي الْعَهْدِ لِأَنَّهُمْ لَوْ نَكُنْشُوا
 الْإِيمَانَ بِقَتْلِ الْمَسَامِينِ وَلَمْ يَظْهَرُوا الطَّعْنُ فِي الدِّينِ لَكَانُوا نَاقِضِينَ لِلْعَهْدِ وَقَدْ جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَاوَةَ فَرِيضِي يَكْرَى عَلَى خِزَاعَةٍ وَهُمْ حُلَفَاءُ التَّيْبِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقْضَى
 لِلْعَهْدِ وَكَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ سِرًّا وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ أَطْيَارُ طَعْنٍ فِي الدِّينِ ثَبَتَ ذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى الْآيَةِ
 وَإِنْ نَكُنْشُوا إِيَّاهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَتَمَّةَ الْكُفْرِ فَذَا بَيَّنَّا ذَلِكَ كَانَ
 مِنْ أَظْهَرِ سَبَبِ إِلَى صِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ نَاقِضًا لِلْعَهْدِ أَنْ سَبَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَكْثَرِ الطَّعْنِ فِي الدِّينِ فَهَذَا وَجْهُ حُجَّتِهِ بِالْقَاتِلُونَ بِمَا وَصَفْنَا وَنَحْنُ نَحْتِجُ بِذَلِكَ مَا رَوَى
 أَبُو يَسْفَعٍ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَمْرَانَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِي سَمِعْتُ رَاهِبًا سَبَّ التَّيْبِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَوْ سَمِعْتَهُ لَقَتَلْتُهُ أَنَا لَمْ يُعْطِهِمُ الْعَهْدَ عَلَى هَذَا وَهُوَ اسْتَدْرَاجِيٌّ وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ
 قَدْ شَرِطَ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَظْهَرُوا سَبَّ التَّيْبِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ رَوَى سَعِيدُ بْنُ قَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ
 هُرَيْثٍ أَنَّ رَجُلًا سَبَّ التَّيْبِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ السَّامُ عَلَيْكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَدْرُونَ

مطلب
 في حكم من شتم النبي
 صلى الله عليه وسلم

[illegible]

طلب
هل يجوز دخول
المسجد

المتأقين (سبحلوفن بالله لكم اذا اقلبتهم اليهم تعرضوا عنهم لما امرضوا منهم ايمهم وجس) فسيهم
وجسا كما سى المشركين نجسا وقد افاد قوله (اما المشركون نجس) منهم عن دخول
المسجد الا لغيره اذ كان علينا تطهير المساجد من الانجاس * وقوله تعالى (فلا يقربوا المسجد
الحرام بعد طهاتهم هذا) قد تنازع علماء العلم فقال مالك والشافعي لا يدخل المشرك المسجد
الحرام قال مالك ولا غيره من المساجد الا الحاجة من نحو القدس يدخل الى الحاكم في المسجد لاختصاصه
وقال الشافعي يدخل كل مسجد الا المسجد الحرام خاصة وقال اصحابنا يجوز للذمي دخول
سائر المساجد وانما معنى الآية على احد وجهين اما ان يكون النهي خاصا في المشركين الذين
كانوا ممنوعين من دخول مكة وسائر المساجد لانهم لم تكن لهم ذمة وكان لا يقبل منهم
الا الاسلام او السيف وهم مشركو العرب او ان يكون المراد منهم من دخول مكة
للحج ولذلك امر النبي صلى الله عليه وسلم بالثناء يوم النحر في السنة التي حج فيها
ابوبكر فيما روى الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان ابا بكر لما فيه
يؤذن يوم النحر بنى ان لا يحج بعد العام مشرك فبذ ابوبكر الى الناس فلم يحج في العام
الذي حج فيه النبي صلى الله عليه وسلم مشرك فانزل الله تعالى في العام الذي سب فيه ابوبكر الى
المشركين (يا ايها الذين آمنوا اعدوا للمشركون نجس) الآية وفي حديث على حين امره الى صلى الله عليه
وسلم بان يبلغ عنه سورة براءة نادى ولا يحج العام مشرك وفي ذلك دليل على المراد بقوله (فلا يقربوا
المسجد الحرام) ويدل عليه قوله تعالى في نسق التلاوة (وان خفتم عيلة فسوف يسكن الله من
فضله ان شاء) وانما كانت خشية العيلة لا شطاع تلك المواسم بمنعهم من الحج لاسمهم كانوا يتفزعون
بالتجارات التي كانت تكون في مواسم الحج فدل ذلك على ان مراد الآية الحج وبدل عليه اتفاق
المسلمين على منع المشركين من الحج والوقوف بعرفة والمزدلفة وسائر اعمال الحج وان لم
يكن في المسجد ولم يكن اهل الذمة ممنوعين من هذه المواضع ثبت ان مراد الآية هو الحج
دون قرب المسجد لغير الحج لانه اذا حمل على ذلك كان عموما في سائر المشركين واداهم
على دخول المسجد كان خاصا في ذلك دون قرب المسجد والذي في الآية الهى عن قرب
المسجد فغير جائز تخصيص المسجد به دون ما يقرب منه وقد روى حماد بن سلمة عن حميد
عن الحسن بن عثمان بن ابي العاص ان وفد ثقيف لما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم
ضرب لهم قبة في المسجد فقالوا يا رسول الله قوم انجاس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ليس على
الارض من انجاس الناس شئ انما انجاس الناس على انفسهم وروى يونس عن الزهري عن سبدين
السيدي ان ابا سفيان كان يدخل مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهو كافر غير ان ذلك لا يحمل في
المسجد الحرام لقول الله تعالى (فلا يقربوا المسجد الحرام) فلا قال ابوبكر فاما وقد ثقيف فانهم
جاؤا بعد فتح مكة الى النبي صلى الله عليه وسلم والآية نزلت في السنة التي حج فيها ابوبكر
وهي ستة تسع فانزلهم النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد واخبر ان كونهم انجاسا لا يمنع
دخولهم المسجد وفي ذلك دلالة على ان نجاسة الكفر لا يمنع الكافر من دخول المسجد

واما ابوسفیان فانه جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم لتجديد الهدنة وذلك قبل الفتح وكان ابو
سفيان مشركا حينئذ والآية وان كان نزولها بعد ذلك فانما اقتضت النهي عن قرب المسجد
الحرام ولم تقتض المنع من دخول الكفار - سائر المساجد - فان قيل لا يجوز للكافر دخول
الحرم الا ان يكون عبدا اوصيا او نحو ذلك لقوله تعالى (فلا يقربوا المسجد الحرام) ولما روى
زيد بن يثيع عن علي رضي الله عنه انه نادى بامر النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخل الحرم مشرك
- قيل له ان صح هذا اللفظ فالمراد ان لا يدخله للحج وقد روى في اخبار عن علي انه نادى
ان لا يحج بعد العام مشرك وكذلك في حديث ابي هريرة ثبت ان المراد دخول الحرم للحج
وقد روى شريك عن اشعث عن الحسن عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا يقرب المشركون المسجد الحرام بعد عامهم هذا الا ان يكون عبدا او امة يدخله لحاجة فاباح
دخول العبد والامة للحاجة لا للحج وهذا يدل على ان الحر الذي له دخوله لحاجة اذ لم
يفرق احد بين العبد والحر وانما خص العبد والامة والله اعلم بالذكر لانها لا يدخلانه في الاغاب
الاعم للحج وقد حدثنا عبد الله بن محمد بن اسحاق المروزي قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع
الجرجاني قال اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جريج اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله
يقول في قوله تعالى (انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام) الا ان يكون عبدا او واحدا
من اهل الذمة فوقه ابو الزبير على جابر وجاز ان يكونا محججين فيكون جابر قد رفسه
نارة وافق بها اخرى وروى ابن جريج عن عطاء قال لا يدخل المسجد مشرك وتلا قوله
تعالى (فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) قال عطاء المسجد الحرام الحرم كله قال
ابن جريج وقال لي عمرو بن دينار مثل ذلك - قال ابو بكر والحرم كله يعبر عنه بالمسجد
اذ كانت حرمة متعلقة بالمسجد وقال الله تعالى (والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس
سواء العاكف فيه والباد) والحرم كله مراد به وكذلك قوله تعالى (ثم جعلها الى البيت
العتيق) قد اريد به الحرم كله لانه في اى الحرم نحر البدن اجزاء فجاز على هذا ان يكون
المراد بقوله تعالى (فلا يقربوا المسجد الحرام) الحرم كله للحج اذ كان اكثر افعال الناس
متعلقة بالحرم والحرم كله في حكم المسجد لما وصفنا قبر عن الحرم بالمسجد وعبر عن الحج بالحرم وبدل
على ان المراد بالمسجد هنا الحرم قوله تعالى (الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام فاستقاموا لكم
فاستقيموا لهم) ومعلوم ان ذلك كان بالحدبية وهي على شفير الحرم وذكر المسورين بنحرمة
ومروان بن الحكم ان بعضها من الحل وبعضها من الحرم فاطلق الله تعالى عليها انها عند
المسجد الحرام وانما هي عند الحرم * واطلاقه تعالى اسم التمس على المشركين يقتضي اجتنابهم
وترك مخالطتهم اذ كنا مأمورين باجتناب الانجاس * وقوله تعالى (بعد عامهم هذا) فان قتادة
ذكر ان المراد العام الذي حج فيه ابو بكر الصديق فلا على سورة براءة وهو لتسع مضين من
الهجرة وكان بعد حجة الوداع سنة عشر - قوله تعالى (وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله
من فضله ان شاء) فان العيلة الفقير يقال عال يعيل اذا افتقر قال الشاعر

الشافعي لا تقبل الجزية الا من اهل الكتاب عدا كانوا او عجماء قال ابو بكر قوله تعالى ﴿فاقتلوا
 المشركين حيث وجدتموهم﴾ يقتضى قتل سائر المشركين فمن الناس من يقول ان عمومهم مقصور
 على عبدة الاوثان دون اهل الكتاب والمجوس لان الله تعالى قد فرق في اللفظ بين المشركين وبين اهل
 الكتاب والمجوس فوله تعالى ﴿ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والتصارى والمجوس والذين
 اشركوا﴾ فمقطع بالمشركين على هذه الاصناف فذلك على ان اطلاق هذا اللفظ يختص بعبدة
 الاوثان وان كان الجميع من التصارى والمجوس والصابئين مشركين وذلك لان التصارى قد اشركت
 بعبادة الله عبادة المسيح والمجوس مشركون من حيث جعلوا لله ندا مغالبا والصابئون فريقان
 احدهما عبدة الاوثان والآخر لا يعبدون الاوثان ولكنهم مشركون في وجوه اخر الا ان
 اطلاق لفظ المشرك يتناول عبدة الالهة فان فلم يوجب قوله تعالى ﴿فاقتلوا المشركين﴾ الاقل عبدة
 الاوثان دون غيرهم وقال آخرون لما كان معنى الشرك موجودا في مقالات هذه الفرق من التصارى
 والمجوس والصابئين فقد انتظمهم اللفظ ولولا ورود آية التخصيص في اهل الكتاب خصوصا من الجملة
 ومن عداهم محمولون على حكم الآية عدا كانوا او عجماء * ولم يختلفوا في جواز اقرار المجوس بالجزية
 وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك اخبار وروى سفيان بن عيينة عن عمرو
 انه سمع مجالدا يقول لم يكن عمر بن الخطاب يأخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبدالرحمن
 ابن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس هجر وروى
 مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه ان عمر ذكر المجوس فقال ما ادرى كيف اصنع في امرهم
 فقال عبدالرحمن بن عوف اشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 سنوهم سنة اهل الكتاب وروى يحيى بن آدم عن المسعودي عن قتادة عن ابي مجاز قال
 كتب النبي صلى الله عليه وسلم الى المنذر انه من استقبل قبلتنا وصلى صلاتنا واكل ذبيحتنا
 فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله ومن احب ذلك من المجوس فهو آمن ومن ابي فعليه
 الجزية وروى قيس بن مسام عن الحسن بن محمد ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى مجوس
 البحرين يدعهم الى الاسلام فناسلهم منهم قبل منه ومن ابي ضربت عليه الجزية ولا تؤكل لهم
 ذبيحة ولا تنكح لهم امرأة وروى الطحاوي عن بكار بن قتيبة قال حدثنا عبدالرحمن بن عمران
 حدثنا عوف قال كتب عمر بن عبدالعزيز الى عدى بن اوطاة اما بعد فاسئل الحسن مامنع
 من قبائنا من الائمة ان يحولوا بين المجوس وبين ما يجمعون من النساء الثلاث لا يجمعهن احد غيرهم
 فساءله فاخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل من مجوس البحرين الجزية واقربهم على
 محوسيتهم وعامل رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ على البحرين العلاء بن الحضرمي وفعله
 بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر وعثمان وروى معمر عن الزهري ان النبي صلى الله عليه
 وسلم صالح اهل الاوثان على الجزية الا من كان منهم من العرب وروى الزهري عن سعيد بن المسيب
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس هجر وان عمر بن الخطاب اخذها من مجوس
 السواد وان عثمان اخذها من بربر وفي هذه الاخبار ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من المجوس

وفي بعضها انه اخذها من عبدة الاوثان من غير العرب ولا تعلم خلافا بين الفقهاء في جواز اخذ الجزية من الجيوس وقد نقلت الامة اخذ عمر بن الخطاب الجزية من جيوس السواد فمن الناس من يقول انما اخذها لان الجيوس اهل كتاب وبحجج في ذلك. يماري سفان بن عينة عن ابي سعيد عن نصر بن عاصم عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر وعثمان اخذوا الجزية من الجيوس وقال علي انا اعلم الناس بهم كانوا اهل كتاب يقرؤونه واهل علم يدرسونه فززع ذلك من صدورهم وقد ذكرنا فيما تقدم من الدلالة على انهم ليسوا اهل كتاب من جهة الكتاب والسنة واما ما روى عن علي في ذلك انهم كانوا اهل كتاب فانه ان صححت الرواية فان المراد ان اسلافهم كانوا اهل كتاب لآخاره بن ذلك نزاع من صدورهم فاذا ليسوا اهل كتاب في هذا الكتاب ويدل على انهم ليسوا اهل كتاب ما روى في حديث الحسن بن محمد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في جيوس البحرين ان من ابى منهم الاسلام ضربت عليه الجزية ولا تؤكل لهم ذبيحة ولا تنكح لهم امرأة ولو كانوا اهل كتاب لجاز اكل ذبايحهم ومناكحة نسائهم لان الله تعالى قد اباح ذلك من اهل الكتاب ولما ثبت اخذ النبي صلى الله عليه وسلم الجزية من الجيوس وليسوا اهل كتاب ثبت جواز اخذها من سائر الكفار اهل كتاب كانوا او غير اهل كتاب الاعداء الاوثان من العرب لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقبل منهم الا الاسلام والسيوف وبقوله تعالى ﴿قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ وهذا في عبدة الاوثان من العرب ويدل على جواز اخذ الجزية من سائر المشركين سوى مشركي العرب حديث علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا بعث سرية قال اذا لقيتم عدوكم من المشركين فادعوهم الى شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله فان ابوا فادعوهم الى اعطاء الجزية وذلك عام في سائر المشركين وخصوصا منهم مشركي العرب بالآية وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم فيهم

باب حكم نصارى بنى تغلب

قال الله تعالى ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر﴾ الى قوله ﴿من الذين اتوا الكتاب﴾ ونصارى بنى تغلب منهم لانهم يتحلون نحلهم وان لم يكونوا متمسكين بجميع شرائعهم وقال الله تعالى ﴿ومن يتولهم منكم فانه منهم﴾ فجعل الله تعالى من يتولى قوما منهم في حكمهم ولذلك قال ابن عباس في نصارى بنى تغلب انهم لو لم يكونوا منهم الا بالولاية لكانوا منهم لقوله تعالى ﴿ومن يتولهم منكم فانه منهم﴾ وذلك حين قال علي رضي الله عنه انهم لم يتعاقوا من النصرانية الا بشرط الحجر قال ابن عباس ذلك وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعدى بن حاتم حين جاءه فقال له اما تقول الا ان يقال لا اله الا الله فقال ان لي ديننا فقال النبي صلى الله عليه وسلم انا علم به منك أأنت ركوسيا قال نعم قال أأنت تأخذ المربع قال نعم قال فان ذلك لا يحل لك في دينك ففسبه الى صف من النصارى مع اخباره بانه غير متمسك به باخذ المربع وهو ربع الغنمية والغنمية غير مباحة في دين النصارى فثبت بذلك ان انحال بنى تغلب لدين النصارى يوجب ان يكون حكمهم حكمهم

وان يكونوا اهل كتاب واذا كانوا من اهل الكتاب وجب اخذ الجزية منهم * والجزية والجزاء
واحد وهو اخذ المال منهم عقوبة وجزاء على اقامتهم على الكفر ولم يذكر في الآية لها مقدار
معلوما ومهما اخذ منهم على هذا الوجه فان اسم الجزية تتناوله وقد وردت اخبار متواترة عن
ائمة السلف في تحيف الصدقة في اموالهم على ما يؤخذ من المسامين وهو قول اهل العرف
وابن حنيفة واصحابه والوردى وهو قول الشافعى وقال مالك في الضرائى ادا عاقبه المسلم
فلا جزية عليه ولو جمعت عليه الجزية لكان التثق قد انزربا ولم ينع سبأ ولا يحفظ عن مالك
في نفي ثلث شيأ وروى يحيى بن آدم قال حدثنا عبد السلام عن ابى اسحاق الشيبانى عن السامح
عن داود بن كردوس عن عمارة بن النعمان انه قال لعمر بن الخطاب يا امير المؤمنين ان نبي نيات
قد علمت شوكتهم وانهم بازاء العدو فان ظاهروا عليك العدو استندت مؤنتهم فان رأيت
ان تعطيهم شيأ فاعل فصالحهم على ان لا يقيموا اولادهم في التصارية وتضاعف عليهم الصدقة
قال وكان عمارة يقول قد فعلوا فلا عهد لهم وهذا خبر مستفيض عند اهل الكوفة قد وردت به
الرواية والتقل الشائع عملا وهو مثل اخذ الجزية من اهل السواد على الطبقات الثلاث
ووضع الخراج على الارضين ونحوها من العقود التي عقدها على كافة الامة فلم يختلفوا في نفاذها
وجوازها وقد روى عن علي انه قال للنبيت نصارى نى تعاب لاقان المقاتلة ولا سبن الدرية
وذلك انى كتبت الكتاب بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يصيروا اولادهم ولم يخالف
عمر في ذلك احد من الصحابة فلم يقبده اجاعهم وتبته اتفاقهم وقال الهى صلى الله عليه وسلم
في حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده المسلمون شكافا دماؤهم ويسعى بدمتهم اذناهم
ويعتقد عليهم اولهم ومعتساء والله اعلم حواز عقود ائمة العدل على الامة فان قيل امر الله
باخذ الجزية منهم فلا يجوز لنا الاقصارهم على اخذ الصدقة منهم واعفاؤهم من الجزية قيل له
الجزية ليس لها مقدار معلوم بما تقصيره شمر انظلمها واماش حزاء وعقوبة على اقامتهم
على الكفر والجزاء لا يختص بمقدار دون غيره ولا بنوع من المال دون ما سواه والمأخوذ
من نى ثلث هو عندنا حزية ليست لصدقة ووضع مواضع الهى لانا لاصدقة لهم اذ كان
سبيل الصدقة وقوعها على وجه القرية ولا قرية لهم وقد قال بنو عاب يودى الصدقة
مضاعفة ولا قبل اداء الجزية فقال عمر هو عندنا جزية وسدوها اتم ما ستم ثامر عمر
اها جزية وان كانت حفا مأخوذا من مواشهم وزرعهم فان قبل او كات جرة لما اخذت
من سائرهم لان النساء لا حزية عليهن قيل لا يجوز اخذ الحرية من النساء على وجه الصالح
كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بعض امرائه على امض بلدان اليمن ان يأخذ من كل حالم
او حائمة دينار او عدله من المعاف وهال اصحابا تؤخذ من هوالى نى تعاب اذ كانوا اكفارا الجزية
ولا تضاعف عليهم الحقوق وفي اموالهم لان عمر اتم الصالح نى ثلث على ذلك ولم يذكر فيه
الموالى فواللهيم باقون على حكم سائر اهل الذمة في اخذ حزية الرؤس منهم على الطبقات
المعلومة وليس بواجب ان يكونوا نى حكم موالىهم كما ان المسلم اذا اعتق عبدا نصرانيا لا يكون

الرق إنما تم نلزمه الجزية لأن ماله لمولاه والمولى المسلم لا يجوز أخذ الجزية منه والجزية إنما تؤخذ من مال الكفار عقوبة لهم على إقامتهم على الكفر والعبد لا مال له فتؤخذ منه فإذا عتق وملاك المال وجبت الجزية وأخذنا الجزية منه لم يسلبه منافع العتق في جواز التصرف على نفسه وزوال ملك المولى وأمره عنه وتخليكه سائر أمواله وأما الجزية جزء يسير من ماله قد حقق بهادمه شفعة العتق حاصلة له

باب من تؤخذ منه الجزية

قال الله تعالى ﴿فانلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله﴾ إلى قوله ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾ فكان معقولا من فحوى الآية ومضمونها أن الجزية مأخوذة ممن كان منهم من أهل القتال لاستحالة الخطاب بالأمر بقتال من ليس من أهل القتال إذا القتال لا يكون إلا بين اثنين ويكون كل واحد منهما مقاتلا لصاحبه وإذا كان كذلك ثبت أن الجزية مأخوذة ممن كان من أهل القتال ومن يمكنه أداءه من المحترفين ولذلك قال أصحابنا إن من لم يكن من أهل القتال فلا جزية عليه فقالوا من كان أعمر أو زمنا أو مقلوجا أو شيخا كبيرا قانيا وهو موسر فلا جزية عليه وهو قولهم جميعا في الرواية المشهورة وروى عن أبي يوسف في الأعمر والضعف والشيخ الكبير أن عليهم الجزية إذا كانوا موسرين وروى عنه مثل قول أبي حنيفة وروى ابن رستم عن محمد بن نوح أنه قال قلت لأبي عبد الله ما الجزية من بني تغلب وغيرهم ليس لهم حرقة ولا مال ولا يقدرون على شيء قال لا شيء عليهم قال محمد وأما موضع الحراج على الفتي والمتمتع منهم وقال محمد في التصرف أن يكسب ولا يفضل له شيء عن عياله أنه لا يؤخذ بخراج رأسه وقالوا في أصحاب الصوامع والسياحين إذا كانوا لا يخالطون الناس فلا جزية عليهم وإن كانوا يخالطون الناس فعليهم الجزية وكذلك النساء والصبيان لا جزية عليهم إذا ليسوا من أهل القتال وروى أيوب وغيره عن نافع عن أسلم قال كتب عمر إلى أمراء الجيوش أن لا يقتالوا الأمن قاتلهم ولا يقتلوا النساء والصبيان ولا يقتلوا الأمن جرت عليه المواسي وكتب إلى أمراء الأجناد أن يضربوا الجزية ولا يضربوها على النساء والصبيان ولا يضربوها إلا على من جرت عليه المواسي وروى عاصم عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن وأمرني أن أخذ من كل حالم دينار أو عدله من المعافر * وأما مقدار الجزية قال الله تعالى ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾ فلم تكن في ظاهر الآية دلالة على مقدار منها بينه * وقد اختلف الفقهاء في مقدارها فقال أصحابنا على الموسر منهم ثمانية وأربعون درهما وعلى الوسط أربعة وعشرون درهما وعلى الفقير المتمتع ثمانية عشر درهما وهو قول الحسن بن صالح وقال مالك أربعة دنانير على أهل الذهب وأربعون درهما على أهل الورق الفتي والفقير سواء لا يزداد ولا ينقص وقال الشافعي دينار على الفتي والفقير وروى أبو اسحاق عن حازمة بن مضرب قال بعث عمر

مطلب
في مقدار الجزية

ابن الخطاب عثمان بن حنيف فوضع على اهل السواد الحراج ثمانية واربعين درهما واربعة وعشرين درهما واثنى عشر درهما وروى الاعمش عن ابراهيم بن مهاجر عن عمرو بن ميمون قال بعث عمر بن الخطاب حذيفة بن اليمان على ما وراء دجلة وبعث عثمان بن حنيف على مادون دجلة فأتياه فسالهما كيف وضعتا على اهل الارض قالوا وضعتا على كل رجل اربعة دراهم في كل شهر قال ومن يطبق هذا قال ان لهم فضولا فذكر عمرو بن ميمون ثمانية واربعين درهما ولم يفصل الطبقات وذكر حازنة بن مضرب تفصيل الطبقات الثلاث قالوا يجب ان يحمل ما في حديث عمرو بن ميمون على ان مراده أكثر ما وضع من الجزية وهو ما على الطبقة العليا دون الوسطى والسفلى وروى مالك عن نافع عن اسم ان عمر ضرب الجزية على اهل الذهب اربعة ذنانير وعلى اهل الورق اربعين درهما مع ارزاق المسلمين وضيفة ثلاثة ايام وهذا بخبر رواية عمرو بن ميمون لان ارزاق المسلمين وضيفة ثلاثة ايام مع الاربعين في ثمانية واربعين درهما فكان الخبر الذي فيه تفصيل الطبقات الثلاث اولى بالاستعمال لما فيه من الزيادة وبيان حكم كل طبقة ولان من وضعها على الطبقات فهو قائل بنجر الثمانية والاربعين ومن اقتصر على الثمانية والاربعين فهو تارك للخبر الذي فيه ذكر مميزات الطبقات وتخصيص كل واحد بمقدار منها * واحتج من قال بدinar على الغنى والفقير بما روى عن معاذ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثه الى اليمن امره ان يأخذ من كل حالم دينار او عدله من المعاف وهذا عندنا فيما كان منه على وجه الصالح او يكون ذلك جزية الفقراء منهم وذلك عندنا جائز والدليل عليه ما روى في بعض اخبار معاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يأخذ من كل حالم او حاملة دينار ولا خلاف ان المرأة لا تؤخذ منها الجزية الا ان بقع الصلح عليه وروى ابو عبيد عن جرير عن منصور عن الحكم قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى معاذ وهو باليمن ان في الحالم والحاملة دينارا او عدله من المعاف قال ابو عبيد وحدثنا عثمان بن صالح عن عبد الله بن لهيعة عن ابي الاسود عن عروة بن الزبير قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اهل اليمن انه من كان على يهودية او نصرانية فانه لا ينقل عنها وعياه الجزية وعلى كل حالم ذكر او أنثى عبد او امة دينار او قيمته من المعاف * ويدل على ان الجزية على الطبقات الثلاث ان خراج الارضين جمل على مقدار الطاقة واختلف بحسب اختلافها في الارض وغلتها فجعل على بعضها قنبرا ودرهما وعلى بعضها خمسة دراهم وعلى بعضها عشرة دراهم فوجب على ذلك ان يكون كذلك حكم خراج الرؤس على قدر الامكان والطاقة وبدل على ذلك قول عمر لحذيفة وعثمان بن حنيف لعلكما حملتا اهل الارض ما لا يطيقون فقالا بل تركنا لهم فضلا وهذا يدل على ان الاعتبار بمقدار الطاقة وذلك يوجب اعتبار حالى الاعسار والبسار وذكر يحيى بن آدم ان الجزية على مقدار الاحتمال لا يغير توقيت وهو خلاف الاجماع وحكى عن الحسن بن صالح انه لا تجوز الزيادة في الجزية على وظيفة عمر ويجوز التقصان وقال غيره يجوز الزيادة والتقصان على حسب الطاقة وقد روى الحكم عن عمر بن ميمون انه شهد عمر يقول لعثمان بن حنيف والله لئن وضعت على كل جريب

من الارض فقيرا ودرهما وعلى كل رأس درهمين لا يشق ذلك عليهم ولا يجهدهم قال وكانت ثمانية واربعين فيلها خنين * واحتج من قال بجواز الزيادة بهذا الحديث وهذا ليس بمشهور ولم تثبت به رواية واحتجوا ايضا بما روى ابو الهيثم عن صفوان بن عمرو عن عمر بن عبد العزيز انه فرض على رهبان الديارات على كل راهب دينارين وهذا عندنا على انه ذاهب من الطبقة الوسطى فوجب ذلك عليهم على ما رأى من احتمالهم له كما روى سفيان بن عيينة عن ابن ابي نعيم قال سألت مجاهدا لم يضع عمر على اهل الشام من الجزية أكثر مما وضع على اهل اليمن قال لليسار

معرفة في تمييز الطبقات

قال ابو يوسف في كتاب الخراج تؤخذ منهم على الطبقات على ما وصفت ثمانية واربعين على الموسر مثل الصيرفي والزاز وصاحب الصنعة والتاجر والمعالج والطبيب وكل من كان في يده منهم صنعة وتجارة يحترف بها اخذ من اهل كل صناعة وتجارة على قدر صناعتهم وتجارتهم ثمانية واربعين على الموخر وأربعة وعشرون من المتوسط من احتملت صناعته ثمانية واربعين اخذ منه ذلك ومن احتملت اربعة وعشرين اخذ ذلك منه وأثنا عشر على العامل بيده مثل الخياط والصباغ والجزار والاسكاف ومن اشبههم فلم يعتبر الملك واعتبر الصناعات والتجارات على ما جرت به عادة الناس في الموسر والمعسر منهم وذكر على بن موسى القتي من غير ان حصى ذلك الى احد من اصحابنا ان الطبقة الاولى من يحترف وليس له ما يجب في مثله الزكاة على المسلمين وهم الفقراء المحترفون فمن كان له اقل من مائتي درهم فهم من اهل هذه الطبقة قال والطبقة الثانية ان يبلغ مال الرجل مائتي درهم فازاد الى اربعة آلاف درهم لان من له مائتا درهم غنى يجب عليه الزكاة لو كان مسلما فهو خارج عن طبقة الفقراء قال وانما اخذنا اعتبار الاربعة آلاف من قول على رضي الله عنه وابن عمر اربعة آلاف فادونها فافقه ووافق ذلك فهو كثير قال وقد يجوز ان يجعل الطبقة الثانية من ملك مائتي درهم الى عشرة آلاف درهم وما زاد على ذلك فهو من الطبقة الثالثة لما روى حماد بن سلمة عن طلحة بن عبد الله بن كرز عن ابي الضيف عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك عشرة آلاف درهم جعلت صفائح يعذب بها يوم القيامة وهذا الذي ذكره على بن موسى القتي هو اجتهاد يسوغ القول به لمن غاب في ظنه صوابه وقوله تعالى (عن يد) قال قتادة عن قهر كانه ذهب في اليد الى القوة والقدرة والاستعلاء فكأنه قال على استعلاء منكم عليهم وقهرهم وقيل (عن يد) يعني عن يد الكافر وانما ذكر اليد ليفارق حال الغضب لانه يعطيها بيده راضيا بها حاقا بها دمه فكأنه قال حتى يعطيها وهو راض بها ويحتمل (عن يد) عن رخصة فيكون تقديره حتى يعطوا الجزية عن اعتراف منهم بالنعمة فيها عليهم قبولها منهم وقال بعضهم (عن يد) يعني عن يد من قولهم يد بيد وقال ابو عبيدة معمر بن المثنى كل من اطاع تقاهر بشئ اعطاه عن طيب نفس وقهر له من يد في يده فقد اعطاه عن يد قال والصاغر البذل

قوله (وقال سلمان)
هو سلمان الفارسي
رضي الله عنه صرح به
ابو حيان الاندلسي
في البحر المحيط
(لمصححه)

الحقير وقوله (وهم صاغرون) قال ابن عباس يمشون بها مابين وقال سلمان مدمومين
غير محمودين وقيل انما كان صفارا لانها مستحقة عليهم يؤخذون بها ولا يثابون عليها وقال
عكرمة الصغار اعطاء الجزية قائما والآخر جالس وقيل الصغار الذل ومحجوز ان يكون المراد
به الذلة التي ضربها الله عليهم بقوله (ضربت الذلة انما تقموا الا بحيل من الله وحبل
من الناس) والحبل الذمة التي عهداها الله لهم وامر المسلمين بها فيهم وروى عبد الكريم
الجزري عن سعيد بن المسيب انه كان يستحب ان يتعب الابطاط في الجزية اذا اخذت منهم وقال
ابوبكر ولم يرد بذلك تعذيبهم ولا تكليفهم فوق طاقتهم وانما اراد الاستخفاف بهم واذلالهم
وحديثنا عبد الباقي بن نافع قال حدثنا اسحاق بن الحسن حدثنا ابو حذيفة قال حدثنا سفيان
عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لقيتم المشركين في الطريق
فلا تبذوهم بالسلام واضطروهم الى ضيقه وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا مطير قال حدثنا
يوسف الصمار قال حدثنا ابوبكر بن عباس عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا تصافحوا اليهود والنصارى فهذا كله من الصغار الذي البس الله
الكفار بكفرهم ونحوه قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تخذلوا بطانة من دونكم) الآية
وقال (لا تخذلوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء بعض ومن يتولهم منهم فانه منهم)
ففي هذه الآيات عن موالاته الكفار وكرامتهم وامر باهانتهم واذلالهم ونهي عن الاستعانة
بهم في امور المسلمين لما فيه من العزو علو اليد وكذلك كتب عمر الى ابي موسى ينهيه ان يستعين
باحد من اهل النرك في كتابته وتلا قوله تعالى (لا تخذلوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا)
وقال لا ردوهم الى النار بعد اذلالهم الله وقوله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم
صاغرون) تدافضي وجوب قتلهم الى ان تؤخذ منهم الجزية على وجه الصغار والذلة فقير
جائر على هذه القضية ان تكون لهم دمة اذا تسلطوا على المسلمين بالولايات ونفاذ الامر
والنهي اذ كان الله انما جعل لهم الذمة وحسن دماهم باعطاء الجزية وكونهم صاغرين فواجب
على هذا قتل من تسلط على المسلمين بالغصب واخذ الضرائب والظلم سواء كان السلطان
ولاء ذلك اودله بغير امر السلطان وهذا يدل على ان هؤلاء النصارى الذين يتولون اعمال
السلطان وظهر منهم ظلم واستعلاء على المسلمين واخذ الضرائب لازمة لهم وان دماهم
مباحة وان كان اخذوا الضرائب عن فتح الاسلام والقعود على المارصد لاخذ اموال الناس
بوجب دماهم اذ كانوا بمنزلة قطاع الطريق ومن قصد اسنانا لاخذ ماله فلا خلاف بين
الفقهاء ان له قتله وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم من طلب ماله فقاتل فقل وهو شهيد
وفي خبر آخر من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد ومن قتل دون دمه
فهو سيد فاذا كان هذا حكم من طاب اخذ مال غيره غصبا وهو ممن يتحل الاسلام
فالذي اذا فعل ذلك استحق القتل من وجهين احدهما ما اقضاه ظاهر الآية من وجوب قتله
والآخر قصده المسام باخذ ماله ظلما

باب وقت وجوب الجزية

قال الله تعالى ﴿فَالُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ إلى قوله ﴿حَتَّى يَعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾
 فأوجب قتالهم وجعل إعطاء الجزية غاية لرفضهم عنهم لأن حتى غاية هذا حقيقة اللفظ والمفهوم
 من طاهره إلا ترى أن قوله ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ قد حظر اباحة قربهن إلا بعد
 وجود طهرهن وكذلك المفهوم من قول الفائل لا يعط زيدا شيئاً حتى يدخل الدار منع الإعطاء
 إلا بعد دخوله فثبت بذلك أن الآية موجبة امتثال أهل الكتاب منزلة ذلك عنهم بإعطاء
 الجزية وهذا يدل على أن الجزية فدية بعقد الذمة وكذلك كان يقول أبو الحسن الكرخي
 وذكر ابن سبابة عن أبي يوسف قال لا تؤخذ من الذمي الجزية حتى تدخل السنة ويمضي شهران
 منها بعض ما عاين بهر بن ونحو ذلك يعامل في الجزية بمنزلة الصربية كلما كان يمضي شهران
 أو نحو ذلك أخذت منه ٥٠٠ قال أبو بكر يعني بالضربة الأجرة في الأجازات قال أبو يوسف
 ولا يؤخذ ذلك منه حين تدخل السنة ولا يؤخذ ذلك منه حتى تم السنة ولكن يعامل ذلك
 في سنة ٥٠٠ قال أبو بكر ذكره للشهرين إنما هو توفية وهي واجبة بأقرارنا إياه على الذمة لما
 تضمنه ظاهر الآية وذكر ابن سبابة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال في الذمي يؤخذ
 منه خراج رأسه في سنته مادام فيها فإذا انقضت السنة لم يؤخذ منه وهذا يدل من قول أبي
 حنيفة على أنه رأى واجبة بعقد الذمة لهم وإن تأخيرها بعض السنة إنما هو توفية للواجب
 ونسعة إلا ترى أنه قال فإذا انقضت السنة لم تؤخذ منه لأن دخول السنة الثانية يوجب جزية
 أخرى فإذا اجتمعتا سقطت أحدهما وعن أبي يوسف ومحمد اجتماعهما لا يسقط أحدهما
 وجه قول أبي حنيفة أن الجزية واجبة على وجه العقوبة لا فاتهم على الكفر مع كونهم من
 أهل القتال وحق الأخذ فيها إلى الإمام فأنهت الحدود إذا كانت مستحقة في الأصل على وجه
 العقوبة وحق الأخذ إلى الإمام فلما كان اجتماع الحدود من جنس واحد يوجب الاقتصاد
 على واحد منهما دل أن زني مرارا أو يسرق مرارا ثم برع إلى الإمام فلا يجب إلا واحد
 بجميع الأفعال كذلك حكم الجزية إذا كانت مستحقة على وجه العقوبة بل هي أخف أمرا
 وأضعف حالا من الحدود لأنه لا خلاف بين أصحابنا أن إسلامه يسقطها ولا تسقط الحدود
 بالإسلام ٥٠٠ فإن قيل لما كان ذلك دينا وحقا في مال المسلمين لم يسقطه اجتماعه كالدينون وخراج
 الأرضين ٥٠٠ قيل له خراج الأرضين ليس بصغار ولا عقوبة والدليل عليه أنه يؤخذ من المسلمين
 والجزية لا تؤخذ من مسلم وقد روي نحو قول أبي حنيفة عن طاوس وروى ابن جريج
 عن سليمان الأحول عن طاوس قال إذا تداركت صدقات فلا تؤخذ الأولى كالجزية ٥٠٠ وقد
 اختلف الفقهاء في الذمي إذا سام وقد وجبت عليه جزية هل يؤخذ بها فقال أصحابنا لا يؤخذ وهو
 قول مالك وعبد الله بن الحسن وقال ابن سبابة والشافعي إذا سام في بعض السنة أخذ منه بحساب ذلك
 والدليل على أن الإسلام يسقط ما وجب من الجزية قوله تعالى ﴿فَالُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ إلى

قوله (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فانتظمت هذه الآية الدلالة من وجهين على صحة ما قلنا احدها الامر بأخذ الجزية ممن يجب قتاله لافاته على الكفر ان لم يؤدها ومتى اسلم لم يجب قتاله فلا جزية عليه والوجه الثاني قوله تعالى (عن يد وهم صاغرون) فامر باخذها منهم على وجه الصغار والمذلة وهذا المعنى معدوم بعد الاسلام اذ غير ممكن اخذها على هذا الوجه ومتى اخذناها على غير هذا الوجه لم تكن جزية لان الجزية هي ما اخذ على وجه الصغار وقد روى الثوري عن قابوس بن ابي ظبيان عن ابيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على مسلم جزية فنفى صلى الله عليه وسلم اخذها من المسلم ولم يفرق بين ما وجب عليه في حال الكفر وبين ما لم يجب بعد الاسلام فوجب بظاهر ذلك اسقاط الجزية عنه بالاسلام ويدل على سقوطها ان الجزية والجزاء واحد ومعناه جزاء الاقامة على الكفر ممن كان من اهل القتال فنفى اسلم سقط عنه بالاسلام المجازاة على الكفر اذ غير جائز عقاب التائب في حال المهلة وبقاء التكليف ولهذا الاعتبار اسقطها اصحابنا بالموت لفوات اخذها منه على وجه الصغار بعد موته فلا يكون ما يأخذ جزية وعلى هذا قالوا فيمن وجبت عليه زكاة ماله ومواشيه فمات انها تسقط ولا يأخذها الامام منه لان سبيل اخذها وموضوعها في الاصل سبيل العبادات يسقطها الموت وقالوا فيمن وجبت عليه نفقة امرأته بفرض الفاضى فمات او ماتت انها تسقط لان موضوعها عندهم موضوع الصلاة اذ ليست بدلا عن شيء ومعنى الصلة لا يتأتى بعد الموت فاسقطوها لهذه العلة ؎ فان قيل الحدود واجبة على وجه العقوبة والتوبة لا تسقطها وكذلك لو ان ذميا اسلم وقد زنى او سرق في حال كفره لم يكن اسلامه وتوبته مسقطين لحده وان كان وجوب الحد في الاصل على وجه العقوبة والتائب لا يستحق العقاب على فعل قد صحت منه توبته ؎ قيل له اما الحد الذي كان واجبا على وجه العقوبة فقد سقط بالتوبة ومانوجه بعدها ليس هو الحد المستحق على وجه العقوبة بل هو حد واجب على وجه الحجة بدلالة قامت لنا على وجوبه غير الدلالة الموجبة للحد الاول على وجه العقوبة فان قامت دلالة على وجوب اخذ المال منه بعد اسلامه لاعلى وجه الجزية والعقوبة لم تأب ايجابه الا انه لا يكون جزية لان اسم الجزية يتضمن كونها عقوبة وانت فانما تزعم انه تؤخذ منه الجزية بعد اسلامه فان اعترفت بان المأخوذ منه غير جزية وان الجزية التي كانت واجبة قد سقطت وانما يجب مال آخر غير الجزية فانما انت رجل سمعنا ايجاب مال على مسلم من غير سبب يقتضي ايجابه وهذا لا نسلم لك الا بدلالة وقد روى المسعودي عن محمد بن عبد الله التقي انه ذهبا ما اسلم فقام الى على رضى الله عنه فقال له على اما انت فلا جزية عليك واما ارضك فلتاوفي لفظ آخر ان تحولت عنها فنحن احق بها وروى معمر عن ايوب عن محمد قال اسلم رجل فاخذ بالخراج وقيل له انك متمتع بالاسلام فقال ان في الاسلام لماعذا ان فعلت فقال عمر اجل والله ان في الاسلام لماعذا ان فعل فرقع عنه الجزية وروى حماد بن سلمة عن حميد قال كتب عمر بن عبد العزيز من شهد شهادتنا واستقبل قبلتنا واختان فلا تأخذوا منه الجزية فلم يفرق هؤلاء السلف بين الجزية

الواجبة قبل الاسلام وبين حاله بعد الاسلام في نفيها عن كل مسلم وقد كان آل مروان يأخذون الجزية ممن اسلم من اهل الذمة ودهبون الى ان الجزية بمنزلة ضريبة العبد فلا يسقط اسلام العبد ضريبة وهذا خلل في جنب ما ارتكبه من المسلمين ونقض الاسلام عروة عروة الى ان ولي عمر بن عبدالعزيز فكتب الى عامله بالعراق عبد الحميد بن عبد الرحمن امامه فان الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم داعيا ولم يبعه جابيا فاذا انك كذابا هذا فارع الجزية عن اسام من اهل الذمة فلدوا الى هتاف بن عبد الملك اعادها على المسلمين وكان احد الاسباب التي لها استجاز اقراء والفقهاء قال عبد الملك بن مروان والحجاج لئن الله اخذهم الجزية من المسلمين ثم صار ذلك ايضا احد اسباب ذوال دولهم وسب نعمهم وروى عبد الله بن صالح قال حدثنا حرملة بن عمران عن يزيد بن ابي حبيب قال اعظم ما انت هذه الامة بعد نبيها ثلاث خصال فلهم عثمان واحراقهم الكعبة واخذهم الجزية من المسلمين واما قولهم ان الجزية بمنزلة ضريبة العبد فليس بدع هذا من جهلهم اذ قد جهلوا من امور الاسلام ما هو اعظم منه وذلك لان اهل الذمة ليسوا عبيدا ولو كانوا عبيدا لما زال عنهم الرق باسلامهم لان اسلام العبد لا يزيل رقه واما الجزية عقوبة عوقبوا بها لافانهم على الكفر فتى اسلموا لم يحجزان يعاقبوا باخذها منهم الا ترى ان العبد التصري لا تؤخذ منه الجزية فلو كان اهل الذمة عبيدا لما اخذ منهم الجزية

مطلب
كان آل مروان
يأخذون الجزية ممن
اسلم من اهل الذمة

في خراج الارض هل هو جزية

قال ابو بكر اختلف اهل العلم في خراج الارضين هل هو صغار وهل يكره للمسلم ان يملك ارض الحراج فروى عن ابن عباس وابن عمر وجماعة من التابعين كراهه ورواه داحلا في آية الجزية وهو قول الحسن بن يحيى وسيرك وقال آخرون الجزية اسمها خراج الرؤس ولا يكره للمسلم ان يشتري ارض حراج وليس ذلك بصغار وعوقول اصحاحا وابن ابي ليلى وروى عن عبد الله بن مسعود ما يدل على انه لم يكرهه وهو ما روى سبعة عن لامعش عن شعير ابن عطية عن رجل من طي عن ابيه عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأخذوا الضعة فترعوا في الدنيا قال عبد الله وبراذان ما راذان والمدة ما ملدته يعني ان له صبة براذان وضعية المدة ومعلوم ان راذان من ارض الحراج فلم يكرهه عبد الله ملك ارض الحراج وروى عن عمر بن الخطاب في دهانة نهر الملك حين اساءت ان اذمت على ارضها اخذنا منها الحراج وروى ابن الربيع اسلم فقال مل ذلك وعس على في رجل من اهل الارض اسام فقال ان اقتت على ارضك اخذنا منك الحراج والافحن اولى بها وروى عن سعد بن ابي وقاص وسعيد بن زيد مثل ذلك وروى سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال منعت العراق فقبضها ودرهمها ومنعت الشام مداها وديارها ومنعت مصر ارضها وعديم كما بدأتم ثلاث ممرات يشهد على ذلك الحما ابي هريرة ودمه وهذا يدل على ان خراج الارض ليس بصغار من وجهين احدهما انه لم يكره لهم ملك ارض الحراج

التي عليهما قبض ودرهم ولو كان ذلك مكروها لذكره والثاني انه اخبر عن منهم لحق الله
المفترض عليهم بالاسلام وهو معنى قوله عدتم كما بدأت في منع حق الله فدل على انه كسائر
الحقوق اللازمة لله تعالى مثل الزكوات والكفارات لاعلى وجه الصغار والذلة وايضا لم
يختلفوا ان الاسلام يسقط جزية الرؤس ولا يسقط عن الارض فلو كان صفارا لاسقطه الاسلام
فان قيل لما كان خراج الارضين فياً وكذلك جزية الرؤس دل على انه صفار فقط قيل له
ليس كذلك لان من الفى ما يصرف الى الغائبين ومنه ما يصرف الى الفقراء والمساكين وهو الخمس
وهذا كلام فى الوجه الذى يصرف فيه وليس يوجب ذلك ان يكون صفارا لان الصغار فى
الفى هو ما يتبدأ به الذى يجب عليه فاما ما قد وجب فى الارض من الحق ثم ملكها مسلم
فان ملك المسلم لا يزيله اذ كان وجوبه فيها متقدما للملك وهو حق لكافة المسلمين ولم تكن
الجزية صفارا من حيث كانت فياً وانما كانت صفارا من حيث كانت عقوبة وليس خراج الارضين
على وجه العقوبة الا ترى ان ارض الصبي والمعتوه يجب فيها الخراج ولا تؤخذ منهما الجزية
لان الجزية عقوبة وخراج الارضين ليس كذلك

فصل في الجزية

ان قال قائل من المأخذين كيف جاز اقرار الكفار على كفرهم بداء الجزية بدلا من الاسلام فقط
قيل له ليس اخذ الجزية منهم رضا بكفرهم ولا اباحة لبقائهم على شركهم وانما الجزية
عقوبة لهم لافاتهم على الكفر وبتقيتهم على كفرهم بالجزية كهمى لوركتناهم بغير جزية
تؤخذ منهم اذ ليس فى العقل ايجاب قتالهم لانه لو كان كذلك لما جاز ان يبقى الله كافرا
طرفة عين فاذا بقاهم لعقوبة يعاقبهم بها مع التبقية استدعاء لهم الى التوبة من كفرهم
واسئلة لهم الى الايمان لم يكن منعا امهاله اياهم اذ كان فى علم الله ان منهم من يؤمن ومنهم
من يكون من نسله من يؤمن بالله فكان فى ذلك اعظم المصاحبة مع ما للمسلمين فيها من
المرفق والمنفعة فليس اذا فى اقرارهم على الكفر وترك قتالهم بغير جزية ما يوجب الرضا
بكفرهم ولا الاباحة لاعتقادهم وشركهم وكذلك امهالهم بالجزية جائز فى الفل اذ ليس
فيه اكثر من تعجيل بعض عقابهم المستحق بكفرهم وهو ما يباحقهم من الذل والصغار بادائها فقط
قوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله فقط قيل انه اراد
فرقة من اليهود قالت ذلك والدليل على ذلك ان اليهود قد سمعت ذلك فى عهد النبي صلى الله
عليه وسلم فلم تنكره وهو كقول القائل الحوارج ترى الاستعراض وقتل الاطفال والمراد
فرقة منهم لاجمعهم وكقولك جاني بنوهم والمراد بعضهم قال ابن عباس قال ذلك جماعة
من اليهود جاؤا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا ذلك وهم سلام بن مشكم ونعمان بن
أوفى وشاس بن قيس ومالك بن الصنف فانزل الله تعالى هذه الآية وليس فى اليهود من يقول
ذلك الآن فبانعم وانما كانت فرقة منهم قالت ذلك فافترض فقط قوله تعالى ينقضهاون قول الذين

كفروا من قبل يعني يشابهونهم ومنه امرأة ضيئة للتي لا تحيض لأنها اشبهت الرجال من هذا الوجه
فساوى المشركين الذين جعلوا الاصنام شركاء لله سبحانه وتعالى لأن هؤلاء جعلوا المسيح وعزير
الذين هما خلقان لله ولدين له وشريكين كما جعل اولئك الاصنام المحلوة شركاء لله تعالى قال ابن عباس
«الذين كفروا من قبل» يعني به عبدة الاوثان الذين عبدوا الالات والعزى ومناة الثالثة الاخرى
وقيل انهم يضاهونهم لأن اولئك قالوا الملائكة بنات الله وقال هؤلاء عزير ومسيح ابنا لله
وقيل يضاهونهم في تقليد اسلافهم وقوله تعالى ذلك قولهم بافواههم يعني انه لا يرجع
الى معنى صحيح ولا حقيقة له ولا محصل أكثر من وجوده في افواههم وقوله قاتلهم الله قال
ابن عباس لعنهم الله وقيل ان معناه قتلهم الله كقولهم عاقب الله اى اغفاه الله من النسوة وقيل انه
جعل كالقائل لغيره في عداوة الله عز وجل وقوله تعالى اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا
من دون الله والمسيح ابن مريم قيل ان الخبر العالم الذى صناعته تيجير المعاني بحسن البيان عنها
يقال فيه حبر وحير والراهب الخاشى الذى يظهر عليه لباس الحشية يقال راهب وراهبان
وقد صار مسعياً في منسكى الصارى وقوله (اربابا من دون الله) قيل فيه وجهان احدهما
انهم كانوا اذ حرموا عليهم سبأ حرموه واذا احلوا لهم سبأ استحلوه وروى في حديث عدى
ابن حاتم لما اتى النبي صلى الله عليه وسلم قال فتلا التى صلى الله عليه وسلم (اتخذوا احبارهم
ورهبانهم اربابا من دون الله) قال قلت يا رسول الله انهم لم يكونوا يعبدونهم قال ليس كانوا
اذا حرموا عليهم سبأ حرموه واذا احلوا لهم سبأ احلوه قال قلت نعم قال فذلك عبادتهم
ايهم ولما كان التحليل والتحريم لا يجوز الا من جهة العالم بالمصالح ثم قلدوا هؤلاء احبارهم
ورهبانهم في التحليل والتحريم وقبلوه منهم وتركوا امر الله تعالى فبا حرم وحلل صاروا
متخذين لهم اربابا اذ نزلهم في قبول ذلك منهم منزلة الارباب وقيل ان معناه انهم عظموهم
كتعظيم الرب لانهم يسجدون لهم ادا رؤوهم وهذا الضرب من التعظيم لا يستحقه غير الله
تعالى فاما فعلوا ذلك فهم كانوا متخذين لهم اربابا وقوله تعالى هو الذى ارسل رسوله
بالمهدى ودين الحق ل يظهره على الدين كله فيه بشارة للنبي صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين
بنصرهم واطهار دينهم على سائر الاديان وهو علاؤه بالحجة والعبادة وقهر امته لسائر الامم
وقد وجد مخبره على ما خبر به بظهور امته وعلوها على سائر الامم الخالفة لدين الاسلام
وفيه الدلالة على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ان القرآن كلام الله ومن عنده
وذلك لان مثله لا يتفق للمتخربين والكذابين مع كثرة ما في القرآن من الاخبار عن الغيوب
ادلايما الغيب الا الله فهو اذا كلامه وخبره ولا يزل الله كلامه الا على رسوله وقوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا ان كثيرا من الاحبار والرهبان ليأكلون اموال الناس بالباطل اكل المال
بالباطل هو تملكه من الجهة المحطورة وروى عن الحسن انهم كانوا يأخذون الرشى في الحكم
وذكر الاكل والمراد سائر وجوه المنافع والتصرف اذ كان اعظم منافع الاكل والشرب وهو
كقوله تعالى (لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل) والمراد سائر وجوه المنافع وكقوله تعالى

﴿ولأنكأموالهم﴾ و﴿أن الذين يأكلون أموال اليتامى﴾ بقوله تعالى ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله﴾ الآية يقتضى ظاهره إيجاب اتفاق جميع المال لان الوعيد لاحق بترك اتفاق الجميع لقوله ﴿ولا ينفقونها﴾ ولم يقل ولا ينفقون منها ﴿فان قيل لو كان المراد الجميع لقال ولا ينفقونها﴾ قيل له لان الكلام رجع الى مدلول عليه كانه قال ولا ينفقون الكنوز والآخرا ان يكفى باحدهما عن الآخر لا يجاز كقوله تعالى ﴿واذا رأوا تجارة أولهوا أنفصوا إليها﴾ قال الشاعر

نحن بما عندنا وانت بما * عندك راض والرأى مختلف

والمعنى راضون والدليل على أنه راجع اليهما جميعا انه لو رجع الى احدهما دون الآخر لبقى احدهما عاريا من خبره فيكون كلاما منقطعاً لامعنى له اذ كان قوله ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة﴾ مفتقراً الى خبر الاخرى انه لا يجوز الاقتصار عليه وقد روى في معنى ظاهر الآية اخبار * روى موسى بن عبيدة قال حدثني عمران بن ابي انس عن مالك بن اوس بن الحدان عن ابي ذر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في الابل صدقتها من جمع دينارا او درهما او تبراً او فضة لا يعمده لغريم ولا ينفقه في سبيل الله فهي كى يكوى بها يوم القيامة قال قلت انظر ما يجيئني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان هذه الاموال قد فشت في الناس فقال اما اقرأ القرآن ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة﴾ الآية فاقضى ظاهره ان في الابل صدقتها لا جمعها وهي الصدقة المفروضة وفي الذهب والفضة اخراج جميعهما وكذلك كان مذهب ابي ذر رحمة الله عليه انه لا يجوز ادخار الذهب والفضة * وروى محمد ابن عمر عن ابي سلمة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما أحب ان لي مثل احد ذهبا يمر على ثلاثة وعندي منه شيء الا ان لا اجد احدا يقبله منى صدقة الا ان ارسده لدين على فذكر في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحب ذلك لنفسه واختار انفاقه ولم يذكر وعيد تارك افاقه * وروى قتادة عن شهر بن حوشب عن ابي امامة قال توفي رجل من اهل الهفة فوجد معه دينار فقال النبي صلى الله عليه وسلم وجائز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم علم انه اخذ الدينار من غير حله او منعه من حقه او سأل غير باظهار الفاقة مع غناه عنه كما روى عنه صلى الله عليه وسلم من سأل عن ظهر غنى فأنما يستكن من جرحهم قتلنا وما غناه يارسول الله قال ان يكون عنداه لم يفيدهم ويعيشهم وكان ذلك في وقت سدة الحاجة وضيق العيش ووجوب الواساة من بعضهم لبعض * وقد روى عن عمر بن عبد العزيز انها منسوخة بقوله تعالى ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم﴾ * قال ابو بكر قد تبنت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنقل المستفيض ايجابه في ماتى درهم خمسة دراهم وفي عشرين دينارا نصف دينار كما اوجب فرائض المواشى ولم يوجب الكل فلو كان اخراج الكل واجبا من الذهب والفضة لما كان للتقدير وجه وايضا فقد كان في الصحابة قوم ذوو يسار ظاهر واموال حجة مثل عثمان وعبد الرحمن بن عوف وعام النبي صلى الله عليه وسلم ذلك منهم فامرهم باخراج الجميع فبنت ان اخراج جميع الذهب

والفضة غير واجب وان المفروض اخراجه هو الزكاة الا ان تحدث امور توجب المواساة والاعطاء نحو الجائع المضطر والعارى المضطر او ميت ليس له من يكفنه او يواريه وقد روى شريك عن ابي حنزة عن عامر عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المال حق سوى الزكاة وتلا قوله تعالى (ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب) الآية * وقوله تعالى (ولا ينفقونها في سبيل الله) يحتمل ان يرده ولا ينفقون منها فحذف من وهو يريد بها وقدينه بقوله (خذ من اموالهم صدقة) فاسم باخذ بعض المال لاجيئه وليس في ذلك ما يوجب نسخ الاول اذ جائز ان يكون مراده ولا ينفقون منها * واما الكنز فهو في اللغة كبس الشيء بمضه على بعض قال الهذلي

لادردردى ان اطعمت نازلکم * قرف الحق وعندي البر مكنوز

وبقال كنزت القر اذا كبست في القوصرة وهو في الشرع لما يؤد زكاته وروى عن عمر وابن عباس وابن عمر والحسن وعامر والسدي قولوا ما لم يؤد زكاته فهو كنز فنهى من قال وان كان ظاهرا وما دى زكاته فليس بكنز وان كان مدفونا ومعلوم ان اسماء الشرع لاتؤخذ الا توقيفا فبنت ان الكنز اسم لما لم يؤد زكاته المفروضة واذا كان كذلك كان تقدير قوله (والذين يكتزون الذهب والفضة) الذين لا يؤدون زكاة الذهب والفضة (ولا ينفقونها) يعنى الزكاة في سبيل الله فلم تقتض الآية الا وجوب الزكاة فحسب * وقد حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عثمان بن ابي شيبة حدثنا يحيى بن يعلى المحاربي حدثنا ابي حنيفة غيلان عن جعفر بن اياس عن مجاهد عن ابن عباس قال لما نزلت هذه الآية (والذين يكتزون الذهب والفضة) كبر ذلك على المسلمين فقال عمرانا افرج عنكم فالطلق فقال يا حي الله انه كبر على اصحابك هذه الآية فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله لم يفرض الزكاة الا ليطيب ما بيني من اموالكم واما فرض المواريث لانه لم يعدم قال فكبر عمر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا اخبركم بخير ما كنز المرء المرأة الصالحة اذا نظر اليها سره واذا امرها اطاعته واذا غاب عنها حفظته فاخبر في هذا الحديث ان المراز اتفق بعض المال لاجيئه وان قوله (والذين يكتزون) المراد به منع الزكاة * وروى ابن لهيعة قال حدثنا دراج عن ابي الهيثم عن ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دأبت ركة مالك فقد قضيت الحق الذي يجب عليك فاخبر في هذا الحديث ايضا ان الحق الواجب في المال هو الزكاة * وروى سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب كنز لا يؤدى زكاة كنزه الا جئ به يوم القيامة وبكنزه فيحرق بها جنبه وجبينه حتى يحكم الله بين عباده فاخبر في هذا الحديث ان الحق الواجب في الكنز هو الزكاة دون غيره وانه لا يجب جيمه وقوله فيحرق بها جنبه وجهته بدل على انه اراد معنى قوله (والذين يكتزون الذهب والفضة) الى قوله (فكنوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لافسكم) يعنى لم تؤدوا زكاته * وحدثنا عبد الباقي حدثنا بنسرين بن موسى حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا

عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذي لا يؤدي زكاته بمثل له شجاع اقرع له زيتان يلزمه او يطوقه فيقول انا كنزك انا كنزك فاخبر ان المال الذي لا تؤدي زكاته هو الكنز ولما ثبت بما وصفت ان قوله «والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله» مراده منع الزكاة اوجب عمومها ايجاب الزكاة في سائر الذهب والفضة اذ كان الله انما علق الحكم فيها بالاسم فاقضى ايجاب الزكاة فيها بوجود الاسم دون الصنعة فمن كان عنده ذهب مصوغ او مضروب او نير او فضة كذلك فعليه ركاته بعموم اللفظ وبدل ايضا على وجوب ضم الذهب الى الفضة لا يجابه الحق فيها مجموعين في قوله «والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله» وقداختلف الفقهاء في زكاة الحلي فاجب اصحابنا فيه الزكاة وروى مثله عن عمر وابن مسعود ورواه سفيان الثوري عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود وروى عن جابر وابن عمر وعائشة لارزكاة في الحلي وهو قول مالك والشافعي وروى عن انس بن مالك ان الحلي تركي مرة واحدة ولا تركي بعد ذلك وقد ذكرنا وجه دلالة الآية على وجوبها في الحلي لشمول الاسم له وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم آثار في ايجاب زكاة الحلي منها حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأتين في ايديهما سواران من ذهب فقال أنعطين زكاة هذا قالت لا قال أيسرك ان يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار فاجب الزكاة في السوار * وحدثننا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن عيسى قال حدثنا عتاب عن ثابت بن مجلان عن عطاء عن ام سلمة قالت كنت البس اوضاحا من ذهب فقلت يا رسول الله أكنز هو فقال ما بلغ ان تؤدي زكاته فزكي فايس بكنز وقد حوى هذا الخبر معنيين احدهما وجوب زكاة الحلي والآخر ان الكنز ما لم تؤد زكاته * وحدثننا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن ادريس الرازي حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق حدثنا يحيى بن ايوب عن عبيد الله بن أبي جعفر ان محمد بن عمرو بن عطاء اخبره عن عبد الله بن شداد ابن الهادي قال دخلنا على عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدي فختان من ورق فقال ما هذا يا عائشة فقالت صنعتين اترين لك يا رسول الله قال أتودين زكتهن قال لا او مات الله قال هو حسبك من التار فانتظم هذا الخبر معنيين احدهما وجوب زكاة الحلي والآخر ان المصوغ يسمى ورقا لانها قالت فختان من ورق فاقضى ظاهر قوله في الرقة ربع النسر ايجاب الزكاة في الحلي لان الرقة والورق واحد * وبدل عليه من جهة النظر ان الذهب والفضة يتعلق وحب الزكاة فيهما باغنيهما في ملك من كان من اهل الزكاة لا بمعنى ينضم اليهما والدليل عليه ان النقر والسائك تجب فيهما الزكاة وان لم تكن مرصدة للئام وفارقا بهذا غيرها من الاموال لان غيرها لا تجب الزكاة فيها بوجود الملك الا ان تكون مرصدة للئام فوجب ان لا يختلف حكم المصوغ والمضروب * وايضا لم يختلفوا ان الحلي اذا كان في ملك الرجل تجب فيه الزكاة فكذلك اذا كان في ملك المرأة كالدرهم والدينار *

مطلب
في زكاة الحلي

وايضاً لا يختلف حكم الرجل والمرأة فيما يلزمهما من الزكاة فوجب ان لا يختلفا في الحلي: فان قيل الحلي كالنقر الموامل وشباب البذلة: قيل له قدينا ان ماعداها يتعلق وجوب الزكاة فيها بان يكون مرصدا للنساء فالج يوجب هذا المعنى لم نجيب والذهب والفضة لا يعاينهما بدلالة الدرهم والدنانير والنقر والسباك اذا اراد بهما القبة والتبقة لا طلب الماء وايضاً لما لم يكن للصنعة تأثير فيها ولم يغير حكمهما في حال وجب ان لا يختلف الحكم بوجود الصنعة وعدمها: فان قيل زكاة الحلي عاريتة: قيل له هذا غلط لان العارية غير واجبة والزكاة واجبة فبطل ان تكون العارية زكاة واما قول انس بن مالك ان الزكاة نجب في الحلي مرة واحدة فلا وجه له لانه اذا كان من جنس ما تجب فيه الزكاة وجبت في كل حول

فصل في زكاة الذهب والفضة

وقد دلت الآية على وجوب الزكاة في الذهب والفضة بمجموعهما فاقضى ذلك وجوب ضم بعضهما الى بعض وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال اصحابنا يضم احدهما الى الآخر فاذا كمل التصاب بها زكى واختلف اصحابنا في كفيته فقال ابو حنيفة يضم بالقيمة كالعروض وقال ابو يوسف ومحمد يضم بالاجزاء وقال ابن ابي ليلى والشافعي لا يضمان وروى الضم عن الحسن وبكير بن عبدالله بن الاشج وقنادة: والدليل على وجوب الزكاة فيهما مجموعين قوله تعالى ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله﴾ فوجب الله تعالى فيهما الزكاة مجموعين لان قوله ﴿ولا ينفقونها﴾ قد اراد به اتفاقهما جميعاً وبطل على وجوب الضم انهما متفقان في وجوب الحق فيهما وهو ربع العشر فكانا بمنزلة العروض المختلفة اذا كانت للتجارة لما كان الواجب في اربع العشر ضم بعضها الى بعض مع اختلاف اجناسها وقد قال الشافعي فيمن له مائة درهم وعرض للتجارة يساوي مائة درهم ان الزكاة واجبة عليه فضم العرض الى المائة منع اختلاف الجاهدين لافاقهما في وجوب ربع العشر: وليس الذهب والفضة كالجنسين من الابل والغنم لان زكتهما مخالفة: فان قيل زكاة خمس من الابل مثل زكاة اربعين شاة ولم يكن اتفاقهما في الحق الواجب موجبا لضم احدهما الى الآخر: قيل له لم نقل ان اتفاقهما في المقدار الواجب بوجب ضم احدهما الى الآخر وانما قلنا ان اتفاقهما في وجوب ربع العشر فيهما هو المعنى الموجب للضم كعروض التجاره عند اتفاقهما في وجوب ربع العشر وقت الضم والابل والغنم ليس الواجب فيهما ربع العشر لان الشاة ليست ربع العشر من خمس من الابل ولا ربع العشر من اربعين شاة ايضا لانه جائز ان يكون الغنم خباراً ويكون الواجب فيها سائة وسطاً فيكون اقل من ربع عسرها فهذا التزام ساقط: فان احتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس اواق صدقة وذلك بوجب الزكاة فيها سواء كان معها ذهب او لم يكن: قيل له كما لم يمنع قوله ليس فيما دون خمس اواق صدقة وجوب ضم المائة الى العروض وكان معناه عندك اذا لم يكن معه غيره من العروض كذلك نقول نحن في ضمه الى الذهب: قوله تعالى ﴿وان عدة الشهور عند الله

اشاعسر شهر^{الحج} الى قوله (حرم) لما قال تعالى في مواضع اخر (الحج اشهر معلومات) وقال (يسئلك عن الالهة قل هي موافقة للناس والحج) فعلق بالشهور كثيرا من مصالح الدنيا والدين وبين في هذه الآية هذه الشهور وانما تجرى على منهاج واحد لا يقدم المؤخر منها ولا يؤخر المقدم وقال (ان عدة الشهور عند الله) وذلك يحتدل وجهين احدهما ان الله وضع هذه الشهور وسماها باسمائها على ما رتبها عليه يوم خلق السموات والارض وازل ذلك على اياته في كتابه المنزلة وهو معنى قوله (ان عدة الشهور عند الله) وحكمها باق على ما كانت عليه لم يزلها عن رتبها تغير المسلمين لاسماها وتقديم المؤخر وتأخير المقدم في الاسماء منها وذكر ذلك لنا لتتبع امر الله فيها ونرفض ما كان عليه امر الجاهلية من تأخير اسماء الشهور وتقديمها وتعليق الاحكام على الاسماء التي رتبها عليها ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ما رواه ابن عمر وابوبكرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته بالعبقة ايها الناس ان الزمان قد استدار قال ابن عمر فهو اليوم كهيمته يوم خلق الله السموات والارض وقال ابوبكرة قد استدار كهيمته يوم خلق الله السموات والارض وان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا منها اربعة حرم ثلاث متواليات ذوالقعدة وذوالحجة والمحرم ورجب مضر الذي بين جدادى وشعبان وان النسي زيادة في الكفر الآية قال ابن عمر وذلك انهم كانوا يعملون صفراما حراما وعاما حلالا ويعملون المحرم طاماحلالا وعاما حراما وكان النسي من الشيطان فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان الزمان يعني زمان اشهور قد استدار كهيمته يوم خلق الله السموات والارض وان كل شهر قعداد الى الموضوع الذي وضعه الله به على رتبته ونظامه * وقد ذكر لي بعض اولاد بني المنجم ان جده وهو احسب محمد بن موسى المنجم الذي يبنون اليه حسب شهور الالهة منذ ابتداء خلق الله السموات والارض فوجدوها قعدادات في موقع الشمس والقمر الى الوقت الذي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم انه قعداد اليه يوم التحر من حجة الوداع لان خطبته هذه كانت بمضى يوم التحر عند العقبة وانه حسب ذلك في ثمانين سنين فكان ذلك اليوم العاشر من ذي الحجة على ما كان عليه يوم ابتداء الشهور والشمس والقمر في ذلك اليوم في الموضوع الذي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم انه قعداد الزمان اليه مع النسي بالذي قد كان اهل الجاهلية ينسئون وتغير اسماء الشهور ولذلك لم تكن السنة التي حج فيها ابوبكر الصديق هي الوقت الذي وضع الحج فيه * وانما قال رجب مضر بين جدادى وشعبان دون رمضان الذي يسميه ربعة رجب * واما الوجه الآخر في معنى قوله (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله) فهو ان الله قسم الزمان اثني عشر قسما فجعل نزول الشمس في كل برج من البروج الاثني عشر قسما منها فيكون قطعا للفلك في ثلثمائة وخمسة وستين يوما وربع يوم فيجئ نصيب كل قسم منها بالايام ثلاثين يوما وكسر وقسم الازمنة ايضا على مسير القمر فصار القمر يقطع للفلك في تسعة وعشرين يوما ونصف يوم وجعل السنة القمرية ثمانمائة واربع وخمسين يوما وربع يوم فكان قطع الشمس للبرج مقاربا لقطع القمر للفلك كله وهذا معنى قوله تعالى (الشمس

مطلب

قد اجتهد محمد بن موسى المنجم في كشف حقيقة قول النبي صلى الله عليه وسلم (ان الزمان قد استدار كهيمته) الخ ثمانين سنين

والقمر بحسبان) وقال تعالى (وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة لتبتغوا فضلا من ربكم ولتعلموا عدد السنين والحساب) فلما كانت السنة مقسومة على نزول الشمس في البروج الاثني عشر وكان شهورها اثني عشر واختلفت السنة الشمسية والقمرية في البروج الاثني عشر وكانت شهورها اثني عشر واختلفت السنة الشمسية والقمرية في الكسر الذي بينهما وهو واحد عشر يوما بالتقريب وكانت شهور القمر ثلاثين وتسعة وعشرين فيها يتعلق بها من احكام الشرع ولم يكن لتصف اليوم الذي هو زيادة على تسعة وعشرين يوما حكم فكان ذلك هو الفسمة التي قسم الله تعالى عليها السنة في ابتداء وضع الحلق * ثم غيرت الاعم العاذلة عن كثير من شرائع الانبياء هذا الترتيب فكانت شهور الروم بعضها ثمانية وعشرين وبعضها ثمانية وعشرين ونصفا وبعضها واحدا وثلاثين وذلك على خلاف ما امر الله تعالى من اعتبار الشهور في الاحكام التي تتعلق بها * ثم كانت الفرس شهورها ثلاثين الاسهرا واحدا وهو بادامه فانه خمسة وثلاثون ثم كانت تكبس في كل مائة وعشرين سنة سهرا كاملا قصير السنة ثلاثة عشر * اخبر الله تعالى ان عدة شهور السنة اثنا عشر شهرا لازيادة فيها ولا نقصان وهي المشهور القمرية التي اما ان تكون تسعة وعشرين واما ان تكون ثلاثين ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم الشهر تسع وعشرون والشهر ثلاثون وقال صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان عم عليكم فدوا ثلاثين فجعل الشهر برؤية الهلال فان استب لعمام او قرة فثلاثون فاعلمنا الله بقوله (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والارض) يعنى ان عدة شهور السنة اثنا عشر شهرا لازيادة عليها والطلبه الكيسية التي كانت تكبسها الفرس فتجعلها ثلاثة عشر شهرا في بعض السنة واخير النبي صلى الله عليه وسلم ان انقضاء الشهور برؤية الهلال فتارة تسعة وعشرون وتارة ثلاثون فاعلمنا الله في هذه الآية انه كذلك وضع الشهور والسنين في ابتداء الخلق واخير النبي صلى الله عليه وسلم عود الزمان الى ما كان عليه وباطل به ما غيره المشركون من ريب السهود ونظامها وما زاده في السنين والسهود وان الامر قد استقر على ما وضعه الله تعالى في الاصل لنا علم تبارك وتعالى من تعلق مصالح الناس في عباداتهم وشرائعهم بكون الشهور والسنين على هذا الوجه فيكون الصوم تارة في الربيع وتارة في الصيف واخرى في الخريف واخرى في الشتاء وكذلك الحج لعامة بالمصاحبة في ذلك * وقد روى في الخبر ان صوم التصاري كان كذلك فلما رأوه يدور في بعض السنين الى الصيف اجتمعوا الى ان تقولوا الى زمان الربيع وزادوا في العدد وتركوا ما تميدوا به من اعتبار شهور القمر مطلقة على ما يتفق من وقوعها في الازمان وهذا ونحوه مما ذمهم الله تعالى به واخير انهم اتخذوا اخبارهم ورجالهم اربابا من دون الله في اتباعهم اوامرهم واعتقادهم وجوبها دون اوامر الله تعالى فضلوا واخلوا * وقوله تعالى (منها اربعة حرم) وهي التي يبيح الله تعالى عليه وسلم بانها ذو الفعدة ودوالجة والمحرم ورجب والعرب تقول ثلاثة سرد وواحد فرد وانما سهاها حرما لمعين احدها تحريم القتال فيها وقد كان اهل الجاهلية ايضا يعتقدون تحريم القتال فيها وقال الله تعالى

﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير﴾ والثاني تعظيم انتهاك المحارم فيها بأشد من تعظيمه في غيرها وتعظيم الطاعات فيها أيضا وإنما فعل الله تعالى ذلك لما فيه من المصلحة في ترك الظلم فيها لعظم منزلها في حكم الله والمبادرة إلى الطاعات من الاعتار والصلاة والصوم وغيرها كما فرض صلاة الجمعة في يوم بيته وصوم رمضان في وقت معين وجعل بعض الأماكن في حكم الطاعات ومواقعة المحظورات أعظم من حرمة غيره نحو بيت الله الحرام ومسجد المدينة فيكون ترك الظلم والقبائح في هذه الشهور والمواضع داعيا إلى تركها في غيره ويصير فعل الطاعات والمواظبة عليها في هذه الشهور وهذه المواضع الشريفة داعيا إلى فعل أمثالها في غيرها للمرور والاعتاد وما يصحب الله العبد من توفيقه عند إقباله إلى طاعته وما يلحق العبد من الإذلال عند أكابيه على المعاصي واستناره وإنسه بها فكان في تعظيم بعض الشهور وبعض الأماكن أعظم المصالح في الاستدعاء إلى الطاعات وترك القبائح ولأن الاستياء تجر إلى اسكاتها وتباعد من اضدادها فالاستكثار من الطاعة يدعو إلى أمثالها والاستكثار من المعصية يدعو إلى أمثالها

﴿قوله تعالى ﴿فلا تظلموا فيه أنفسكم﴾﴾ الضمير في قوله ﴿فبهن﴾ عند ابن عباس راجع إلى الشهور وقال قتادة هو عائذ إلى الأربعة الحرم ﴿وقوله ﴿وفاولوا المشركين كافة﴾﴾ يحتمل وجهين أحدهما الأمر بقتال سائر اصناف أهل الشرك الأمن اعتصم منهم بالذمة واداء الجزية على ما بينه في غير هذه الآية والآخـر الأمر بأن قاتلهم مجتمعين متعاضدين غير متفرقين ولما احتمل الوجهين كان عليهما أذليسا متافيين فضمن ذلك الأمر بالقتال لجميع المشركين وإن يكونوا مجتمعين متعاضدين على القتال ﴿وقوله ﴿كاقانلونكم كافة﴾﴾ يعني أن جماعهم يرون ذلك فيكم ويعتقدونه ويحتمل كما يقانلونكم مجتمعين وهذه الآية في معنى قوله ﴿فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ منضمة لرفع العهود والذم التي كانت بين النبي صلى الله عليه وآله وآله عليه وسلم وبين المشركين وفيها زيادة معنى وهو الأمر بأن يكون مجتمعين في حال قتالنا إياهم ﴿قوله تعالى ﴿إنما النسي زيادة في الكفر﴾﴾ فالنسي الأخير ومنه البيع بنسيئة وأسأت البيع آخره و﴿مانسخ من آية أو نساها﴾ أي نزعها وبسئت المرأة إذا حلت لأخر حيضا وبسأت الناقة إذا دفعتها في السب لأنك زجرها عن الأخير والنسأة العصاة التي نسا بها الأذى وزجر ويساق بها فيمنع من التأخر ومراد الله تعالى ذكره النسي في هذا الموضع ما كانت العرب تفعله من تأخير الشهور فكان يقع الحج في غير وقته واعتقاد حرمة الشهور في غير زمانه فقال ابن عباس كانوا يجعلون الحرم صفرا وقال ابن أبي نجيح وغيره كانت قريش يدخل في كل سنة أشهر إياما يوافقون ذال الحجة في كل ثلاث عشرة سنة فوقق الله تعالى لرسوله في حجة استدارة زمانهم كهئته يوم خلق الله السموات والأرض فاستقام الإسلام على عدد الشهور ووقف الحج على ذى الحجة * وقال ابن إسحاق كان ملك من العرب يقال له القلس واسمه حذيفة أول من نسأ النسي نسأ الحرم فكان يحله عاما وبحرمه عاما فكان إذا حرمه كانت ثلاث حرمرات متواليات وهي العدة التي حرم الله في عهد إبراهيم صلوات الله عليه فإذا أحله دخل مكانه صفر

في الحرم لثواطى* المدة يقول قد اكملت الاربعة كما كانت لاني لم احل شهرا الا قد حرمت مكانه شهرا
فحج النبي صلى الله عليه وسلم وقعداد الحرم الى ما كان عليه في الاصل فانزل الله تعالى (ان عدة
الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) فآخبر الله ان النسي الذي كانوا يفعلونه كفر لان الزيادة في الكفر
لا تكون الا اكفر الاستحلال لهم ما حرم الله وتحريمهم ما احل الله فكان القوم كفارا باعتقادهم الشرك
ثم ازدادوا كفرا بالنسي*

باب فرض النفير والجهاد

قال الله تعالى ﴿ يا ايها الذين آمنوا ما لكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله انما قلتم الى الارض ﴾
الى قوله (الانفروا يعذبكم عذابا عظيما ويستبدل قوما غيركم) اقتضى ظاهر الآية وجوب
النفير على من لم يستنفر وقال في آية بعدها (انفروا خفايا وثقالا) فاوجب النفير مطلقا غير
مقيد بشرط الاستنفا فاقضى ظاهره وجوب الجهاد على كل مستطيع له * وحدثننا جعفر
ابن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن البيان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا ابو اليان وحجاج
كلاهما عن جابر بن عثمان عن عبد الرحمن بن ميسرة وابن ابي لال عن ابي راشد الجبلي انه
واقي المقداد بن الاسود وهو يجهز قل فقات يا ايها الاسود قدا عذر الله اليك اوقال قد عذر الله
يعني في القعود عن الغزو فقال انت عابنا سورة براءة انفروا خفايا وثقالا * قال ابو عبيد
وحدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن ايوب عن ابن سيرين ان ابابوب شهد بدرا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم لم يخف عن غزاة المسلمين الا عاما واحدا فانه استعمل على الجيش
رجل ساب ثم قال بعد ذلك وما على من استعمل على فكان يقول قال الله (انفروا خفايا
وثقالا) فلا جدني الا خفيما او ثقلا * وبأسناده قال ابو عبيد حدثنا يزيد عن حماد بن سلمة
عن علي بن زيد عن انس بن مالك ان اباطلحة قرأ هذه الآية (انفروا خفايا وثقالا) قال
ما رى الله الا يستنفرنا سبانا وسيوخا جهزوني فحزناه فركب البحر ومات في غزاه تلك فاما
وجدنا له جزيرة ندفته فيها اوقال يدقون فيها الا بعد سابعه * قال ابو عبيد حدثنا حجاج
عن ابن جريج عن مجاهد في هذه الآية قال قالوا فينا الثقل وذو الحاجة والصناعة والمتمتع
عليه امره قال الله تعالى (انفروا خفايا وثقالا) * فتأول هؤلاء هذه الآية على فرض النفير
ابتداء وان لم يستنفر والآية الاولى يقضى ظاهرها وجوب فرض النفير اذا استنفر وقد
ذكر في تأويله وجوه احدها ان ذلك كان في غزوة تبوك لما نذبه اليه النبي صلى الله عليه
وسلم الناس اليها فكان النفير مع رسول الله فرضا على من استنفر وهو مثل قوله (ما كان
لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يخافوا عن رسول الله ولا يرغبوا بانفسهم
عن نفسه) قالوا وليس كذلك حكم النفير مع غيره * وقيل ان هذه الآية منسوخة حدثنا
محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن محمد المروزي قال حدثنا علي بن الحسين
عن ابيه عن يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال (الانفروا يعذبكم عذابا

قوله (الاعد سابعه)
هكذا في نسخة
وفي جامع احكام
الفرآن للقرطبي (الا
بعد سبعة ايام
ولم ينير رضى الله
عنه). فالجملة الزائدة
مفيدة جدا
(لمصححه)

البا ويستبدل قوما غيركم) و (ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يخلفوا عن رسول الله) نسختها الآية التي تليها (وما كان المؤمنون لينفروا كافة) * وقال آخرون ليس في واحدة منهما نسخ وحكمهما ثابت في حالين ففي لم يقام اهل الثغور العدو واستنفروا ففرض على الناس الفجر اليهم حتى يستجوا الثغور وان استغنى عنهم بالكفاية بمن هنالك سواء استنفروا او لم يستنفروا ومتى قام الذين في وجه العدو بفرض الجهاد واستنفوا بانفسهم عن وراءهم فليس على من وراءهم فرض الجهاد الا ان يشاء من شاء منهم الخروج للقتال فيكون فاعلا للفرض وان كان مذكورا في القمود بديا لان الجهاد فرض على الكفاية ومتى قام به بعضهم سقط عن الباقي * وقد حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عثمان بن ابي شبة قال حدثنا جرير عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح فتح مكة لا هجرة ولكن جهاد ونية وان استغفرت فافسروا فافسروا بالنفير عند الاستغفار وهو موافق لظاهر قوله تعالى (يا ايها الذين امنوا ما لكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله ان اقلتم الى الارض) وهو محمول على ما ذكرنا من الاستغفار للحاجة اليهم لان اهل الثغور متى اكفوا بانفسهم ولم تكن لهم حاجة الى غيرهم فليس يكادون يستنفرون ولكن لو استغفروهم الامام مع كفاية من في وجه العدو من اهل الثغور وجيوش المسلمين لانه يريد ان يغزو اهل الحرب ويطاد يارهم فعلى من استغفر من المسلمين ان ينفروا * وهذا هو موضع الخلاف بين الفقهاء في فرض الجهاد فحكى عن ابن شبرمة والثوري في آخرين ان الجهاد تطوع وليس بفرض وقالوا (كتب عليكم القتال) ليس على الوجوب بل على الندب كقوله تعالى (كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرين) * وقد روى فيه عن ابن عمر نحو ذلك وان كان مختلفا في صحة الرواية عنه وهو ما حدثنا جعفر بن محمد بن الحكم قال حدثنا جعفر بن محمد بن الهيثم قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا علي بن معبد عن ابي المليلح الرقي عن عيمون بن مهران قال كنت عبدا بن عمر فجاء رجل الى عبدالله بن عمرو بن العاص فسأله عن الفرائض وابن عمر جالس حيث يسمع كلامه فقال الفرائض شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وابتاء الزكاة وحج البيت وصيام رمضان والجهاد في سبيل الله قال فكان ابن عمر غضب من ذلك ثم قال الفرائض شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وابتاء الزكاة وحج البيت وصيام رمضان قال وترك الجهاد * وروى عن عطاء وعمر بن دينار نحوه حدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا جعفر بن الهيثم قال حدثنا ابو عبيد حدثنا حجاج عن ابن جريج قال قلت لعطاء أو اوجب الغزو على الناس فقال هو وعمر وبن دينار ما علمنا * وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد ومالك وسائر فقهاء الامصار ان الجهاد فرض الى يوم القيامة الا انه فرض على الكفاية اذا قام به بعضهم كان الباقيون في سعة من تركه * وقد ذكر ابو عبيد ان سفيان الثوري كان يقول ليس بفرض ولكن لا يسع الناس ان يجمعوا على تركه ويجزى فيه بعضهم على بعض فان كان هذا قول سفيان فان مذهبه ان فرض على الكفاية وهو موافق لمذهب اصحابنا الذي ذكرناه *

ومعلوم في اعتقاد جميع المسلمين انه اذا خاف اهل التور من العدو ولم تكن فيهم مقاومة لهم
فخافوا على بلادهم وانفسهم وذرايرهم ان الفرض على كافة الامة ان يضر اليهم من يكف
عاديته عن المسلمين وهذا لا خلاف فيه بين الامة اذ ليس من قول احد من المسلمين اباحة
القيود عنهم حتى يستباحوا دماء المسلمين وسي ذرايرهم ولكن موضع الخلاف بينهم انه متى كان
نازاه العدو مقاومين له ولا يخافون غلبة العدو عليهم هل يجوز للمسلمين ترك جهادهم حتى
يسلموا او يؤدوا الجزية فكان من قول ابن عمر وعطاء وعمر بن دينار وابن - برمة انه جائز للامام
والمسلمين ان لا يفزروهم وان يقدوا عنهم وقال آخرون على الامام والمسلمين ان يفزروهم ابدا
حتى يسلموا او يؤدوا الجزية وهو مذهب اصحابنا ومن ذكرنا من السلف المقداد بن الاسود
وابو طلحة في آخرين من الصحابة والتابعين وقال حذيفة بن اليمان الاسلام ثمانية اسمهم
وذكر سهما منها الجهاد * وحدنا جعفر بن محمد حدثنا جعفر بن اليمان قال حدثنا ابو عبيد
قال حدثنا حجاج عن ابن جريج قال قال معمر كان مكحول يستقبل القبلة ثم يحلف عشرا يمان ان
الغزو واجب ثم يقول ان شئتم زدتكم * وحدنا جعفر قال حدثنا جعفر حدثنا ابو عبيد حدثنا
عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث او غيره عن ابن سهاب قال كتب الله
الجهاد على الناس غزوا او قعدوا فمن قد فهو عدة ان استعين به اعان وان استغفر فغفر وان
استغنى عنه قعد وهذا مثل قول من رآه فرضا على الكفاية وجائز ان يكون قول ابن عمر
وعطاء وعمر بن دينار في ان الجهاد ليس بفرض يمتنونه انه ليس فرضه متعينا على كل احد
كاصلاة والصوم وانه فرض على الكفاية * والآيات الموجبة لفرض الجهاد كثيرة فمنها قوله تعالى
(**وقاتلوهم حتى لا يكون فتنة ويكون الدين لله**) فاقضى ذلك وجوب قتالهم حتى يجيبوا
الى الاسلام وقال (**قاتلوهم يذهبهم الله بايديكم ويخزهم**) الآية وقال (**قاتلوا الذين لا يؤمنون**
بالله ولا باليوم الآخر) الآية وقال (**فلا تنهوا وندعوا الى السلم واتم الاعلون والله معكم**)
وقال (**فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم**) و (**وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة**)
وقال (**انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا باموالكم وانفسكم في سبيل الله**) وقال (**الا ننفروا**
يغذيكم عذابا البها ويستبدل قوما غيركم) وقال (**فاقتلوا نساء ما انفروا جميعا**) وقال
(**يا ايها الذين آمنوا اهل ذلكم على تجارة تحيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون**
في سبيل الله باموالكم وانفسكم) فاخبر ان النجاة من عذابه اتماما بالايان بالله ورسوله والجهاد
في سبيله بالنفس والمال فتضمنت الآية الدلالة على فرض الجهاد من وجهين احدهما انه قرنه
الى فرض الايمان والآخر الاخبار بان النجاة من عذاب الله وبالايمان والعذاب لا يستحق
الا بترك الواجبات وقال (**كتب عليكم القتال وهو كره لكم**) ومعناه فرض كقوله (**كتب**
عليكم الصيام) فان قيل هو كقوله (**كتب عليكم**) اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا
الوصية للوالدين والاقرنين) وانما هي ندب ليست فرض قيل له قد كانت الوصية واجبة
بهذه الآية وذلك قبل فرض الله المواريث ثم نسخت بعد الميراث ومع ذلك فان حكم اللفظ

الايجاب الا ان تقوم دلالة للتدب ولم تقم الدلالة في الجهاد انه تدب * قال ابو بكر فاكد الله تعالى فرض الجهاد على سائر المكلفين بهذه الآية وبيعها على حسب الامكان فقال لبيد صلى الله عليه وسلم (قتال في سبيل الله لا تكلف الا نفسك وحرص المؤمنين) فاوجب عليه فرض الجهاد من وجهين احدهما بنفسه ومباشرة القتال وحضوره والاخر بالتحرير والحث والبيان لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن له مال فلم يذكر فيما فرضه عليه اتفاق المال وقال لبيد (انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا باموالكم وانفسكم) فالزم من كان من اهل القتال وله مال فرض الجهاد بنفسه وماله ثم قال في آية اخرى (وجاء المعذرون من الاعراب ليؤذن لهم وقعد الذين كذبوا الله ورسوله سرحيب الذين كفروا منهم عذاب اليم ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج اذ انصحوهم الله ورسوله) فلم يخل من اسقط عنه فرض الجهاد بنفسه وماله للعجز والعدم من الجباب فرضه بالصح لله ورسوله فليس احد من المكلفين الا وعليه فرض الجهاد على مراتبه التي وصفنا * وقد روى في تأكيد فرضه اخبار كثيرة فمنها ما حدثنا عن عمرو بن حفص السديسي قال حدثنا عاصم بن علي قال حدثنا قيس بن الربيع عن جلة بن سحيم عن مؤثر بن عفارة عن بشير بن الحصاصية قال انبت النبي صلى الله عليه وسلم ابايته فقلت له علام تبايني يا رسول الله قد رسول الله يده فقال على ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وتصلى الصلوات الخمس المكتوبات وتؤدى الزكاة المفروضة وتوصوم رمضان وتحج البيت وتجاهد في سبيل الله فقلت يا رسول الله كلا لا اطيق الاثنتين ابتداء الزكاة فالى الاحولة اهلى وما يقولون به واما الجهاد فاني رجل جبان فاخاف ان تخشع نفسي قافر فابوء بغضب من الله فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم يده وقال يا بشير لاجهاد ولا صدقة فيم تدخل الجنة فقلت يا رسول الله ابسط يدك فبسط يده فبايعته عليهن * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابراهيم بن عبدالله قال حدثنا حجاج قال حدثنا حماد اخبرنا حميد عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جاهدوا المشركين باموالكم وانفسكم والسنتكم فاوجب الجهاد بكل ما يمكن الجهاد به وليس بعد الايمان بالله ورسوله فرض آكد ولا اولى بالايجاب من الجهاد وذلك انه بالجهاد يمكن اظهار الاسلام واداء الفرائض وفي ترك الجهاد غلبة العدو ودروس الدين وذهاب الاسلام الا ان فرضه على الكفاية على ما يتا * فان احتج محتج بما روى عاصم بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر عن واقد بن محمد عن ابيه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس فذكر الشهادتين والصلاة والزكاة والحج وصوم رمضان فذكر هذه الخمس ولم يذكر فيه الجهاد وهذا يدل على انه ليس بفرض * قال ابو بكر وهذا حديث في الاصل موقوف على ابن عمر رواه وهب عن عمر بن محمد عن زيد عن ابيه عن ابن عمر انه قال وجدت الاسلام بنى على خمس وقوله وجدت دليل على انما قاله من رأيه وجائز ان يجد غيره ما هو اكثر منه وقول حذيفة بن الاسلام على ثمانية اسهم احدها الجهاد يعارض قول ابن عمر * فان قيل فقد روى

عبيد الله بن موسى قال اخبرنا حنظلة بن ابي سفيان قال سمعت عكرمة بن خالد يحدث طائوسا قال جاء رجل الى ابن عمر فقال يا ابا عبد الرحمن لا تقزو فقال اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بنى الاسلام على خمسة فهذا حديث مستقيم السند مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم **قد قيل له جاز ان يكون انما اقتصر على خمسة لانه قصد الى ذكر ما يلزم الانسان في نفسه دون ما يكون منه فرضا على الكفاية الا ترى ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وائمة الحدود ونظم علوم الدين وغسل الموتى وتكفينهم ودفنهم كلها فروض ولم يذكرها النبي صلى الله عليه وسلم فيما بنى عليه الاسلام ولم يحجره ترك ذكره من ان يكون فرضا لانه صلى الله عليه وسلم انما قصد الى بيان ذكر الفروض اللازمة للانسان في خاصة نفسه في اوقات مرتبة ولا تنوب غيره عنها فيه والجهاد فرض على الكفاية على الحد الذي ينافي لذلك لم يذكره * وقد روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على وجوبه وهو ما حدثنا عن عبد الله بن شيرويه قال حدثني اسحاق بن راهويه قال اخبرنا جرير بن عريش عن ابن ابي سليم عن عطاء عن ابن عمر قال لقد اتى علينا زمان وما نرى ان احدا منا حق بالدنار والدرهم من اخيه المسلم حتى ان الديار والدرهم اليوم احب الى احدا من اخيه المسلم وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا ضن الناس بالدنار والدرهم وتبايعوا بالينة واسبعوا اذنا البقر وتركوا الجهاد دخل الله عليهم ذلا لا يزيغهم حتى يرجعوا دينهم * وحدثنا عن خاب بن عمرو العكبري قال حدثنا المعلى بن مهدي حدثنا عبد الوارث حدثنا ليث عن عبد الملك بن ابي سايان عن عطاء عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ففدا قضى هذا اللفظ وجوب الجهاد لا تخاره بادخال الله الذل عليهم بذكر عذوبة على الجهاد والغفوات لانستحق الا على ترك الواجبات وهذا يدل على ان مذهب ابن عمر في الجهاد فرض على الكفاية وان الرواية التي رويت عنه في نفي فرض الجهاد انما هي على الوجه الذي ذكرنا من انه غير متعين على كل حال في كل زمان * ويدل على انه فرض على الكفاية قوله تعالى (وما كان المؤمنون لبفروا كافة) وقوله (فانفروا ثبات او انفروا جميعا) وقوله (لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله باموالهم وانفسهم فضل الله المجاهدين باموالهم وانفسهم على القاعدن درجة وكلا وعد الله الحسنى) فلو كان الجهاد فرضا على كل واحد في نفسه لما كان القاعدون موعودين بالحسنى بل كانوا يكونون مذمومين مستحقين للعقاب بتركه * وحدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا جعفر بن محمد بن البيان حدثنا ابو عبيد حدثنا شجاع عن ابن جرير وعنان بن عطاء عن عطاء الخراساني عن ابن عباس في قوله عز وجل (فانفروا ثبات او انفروا جميعا) وفي قوله (انفروا حفاقا ونقالا) قال نسخها * وما كان المؤمنون لبفروا كافة فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذ رجعوا اليهم لعلهم يحذرون * قال تنفر طائفة وتمكث طائفة مع النبي صلى الله عليه وسلم فان قالوا كثر من الذين يفقهون في الدين وينذرون اخوانهم اذ رجعوا اليهم من الغزو بما نزل من قضاء الله وكتابه وحدوده * وحدثنا جعفر بن محمد قال اخبرنا**

جعفر بن الجان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبدالله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابي
 طلحة عن ابن عباس في هذه الآية قال يعني من السرايا كانت ترجع وقد نزل بعدهم قرآن تلاءمه
 القاعدون من النبي صلى الله عليه وسلم فتمكث السرايا يتعلمون ما نزل الله على النبي صلى الله
 عليه وسلم بعدهم ويبعث سرايا اخر قال فلنك قوله ﴿ لتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم
 اذا رجعوا اليهم ﴾ فثبت بما قدمنا لزوم فرض الجهاد وانه فرض على الكفاية وليس بلازم
 لكل احد في خاصة نفسه وماله اذا كفاه ذلك غيره ﴿ وقوله تعالى ﴿ انظروا خفافا وثقالا وجاهدوا
 باموالكم ﴾ الآية روى عن الحسن ومجاهد والضحاك شبانا وشيوخا وعن ابي صالح اغنياء
 وفقراء وعن الحسن مشاغيل وغير مشاغيل وعن ابن عباس وقادة نشاطا وغير نشاطا وعن ابن
 عمر ركبانا ومشاة وقيل ذاصعة وغير ذى صنعة ﴿ قال ابو بكر كل هذه الوجوه يحتملها اللفظ
 فالواجب ان يعمها اذ لم يقم دلالة التخصيص * وقوله ﴿ وجاهدوا باموالكم وانفسكم في سبيل الله ﴾
 فواجب فرض الجهاد بالمال والنفس جميعا فمن كان له مال وهو مريض او مقعد او ضعيف لا يصلح
 للقتال فعليه الجهاد بماله بان يعطيه غيره فينزوبه كما ان من له قوة وجلد وامكنه الجهاد بنفسه
 كان عليه الجهاد بنفسه وان لم يكن دامال ويسار بعد ان يجهد ما يبلغه ومن قوى على القتال
 وله مال فعليه الجهاد بالنفس والمال ومن كان عاجزا بنفسه معدهما فعليه الجهاد بالصحة لله
 ولرسوله بقوله ﴿ ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون ما ينفقون
 حرج اذا نصحوا لله ورسوله ﴾ وقوله تعالى ﴿ ذلكم خير لكم ﴾ معناه لاخير في ترك الجهاد
 قيل فيه وجهان احدهما خير من تركه الى المباح في الحال التي لا يتعين عليه فرض الجهاد
 والآخر ان الخير فيه لا في تركه ﴿ وان كنتم تعلمون ﴾ قيل فيه ان كنتم تعلمون الخير
 في الجملة فاعلموا ان هذا خير وقيل ان كنتم تعلمون صدق الله فيما وعده من ثوابه وجنته ﴿
 وقوله تعالى ﴿ وسيحلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم ﴾ الآية لما كذبهم الله في قوله ﴿ لو استطعنا
 لخرجنا معكم ﴾ دل على انهم كانوا مستطيعين ولم يخرجوا وهذا يدل على بطلان مذهب الجبر في
 ان المكلفين غير مستطيعين لما كلفوا في حال التكليف قبل وقوع الفعل منهم لان الله تعالى قد اكذبهم
 في نفهم الاستطاعة عن انفسهم قبل الخروج وفيه دلالة على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم
 لانه اخبر انهم سيحلفون بخافوا كما اخبر انه سيكون منهم ﴿ وقوله تعالى ﴿ عفا الله عنك
 لم اذن لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا ﴾ العفو ينصرف على وجوه احدها التسهيل والتوسعة
 كقوله صلى الله عليه وسلم اول الوقت رضوان الله واخره عفاؤه والعفو الترك كقوله صلى الله عليه
 وسلم احفوا الشوارب واعفوا اللحي والعفو الكثرة كقوله تعالى ﴿ حتى عفوا ﴾ يعني كثروا
 واعفيت فلانا من كذا وكذا اذا سهلت له تركه والعفو الصفح عن الذنب وهو عفاؤه من تبعته
 وترك العقاب عليه وهو مثل الغفران في هذا الموضع وجاز ان يكون اصله التسهيل فاذا عفا
 عن ذنبه فلم يتقص عليه وسهل عليه الامر وكذلك سائر الوجوه التي تصرف عليها هذه
 الكلمة يجوز ان يكون اصلها الترك والتوسعة * ومن الناس من يقول انه قد كان من النبي صلى الله

عليه وسلم ذنب صغير في اذنانهم ولهذا قال تعالى ﴿عفالة عنك لم اذنت لهم﴾ اذلا يجوز ان تقول لم فعلت ما جعلت لك فعله كالأجور ان تقول لم فعلت ما امرتك بفعله فالوا فغير جائز اطلاق المعومما قد جعل له فعله كالأجور ان يقول لم فعلت ما امرته وقيل انه جائز ان لا تكون منه معصية في الاذن لهم لاصغيرة ولا كبيرة وانما عابه بان قال لم فعلت ما جعلت لك فعله بما غيره اولى منه اذ جائز ان يكون تخيرا بين فمابين واحدهما اولى من الآخر قال الله تعالى ﴿فليس عليهن جناح ان يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة وان يستنصفن خيرا هن﴾ فاح الامر من وجعل احدهما اولى وقد روى سبعة عن قتادة في قوله ﴿عفالة عنك لم اذنت لهم﴾ كانت كما تسمعون ثم انزل الله في سورة النور ﴿واذا كانوا معه على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه﴾ الى قوله ﴿فأذن لمن شئت منهم﴾ فجعله الله تعالى رخصة في ذلك وروى عن ابن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿انما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله﴾ الى قوله ﴿يرددون﴾ هذا يعني للعائفين حين استأذنه للفقود عن الجهاد من غير عذر وعذر الله المؤمنين فقال ﴿واذا كانوا معه على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه﴾ وروى عطاء الخراساني عن ابن عباس قوله ﴿انما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله﴾ قال نسخها قوله ﴿واذا كانوا معه على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه﴾ الى قوله ﴿فأذن لمن شئت منهم﴾ فجعل الله تعالى رسوله اعلى المظنن والاكبر حائزا ان يكون قوله تعالى ﴿عفالة عنك لم اذنت لهم﴾ في قوم من المنافقين لحملهم همة فكان تمكن النبي صلى الله عليه وسلم استبرأ امرهم بترك الاذن لهم فيظهر تقافهم اذ لم يخرجوا بعد الامر بالخروج ويكون ذلك حكما ثانيا واواك وبدل عليه قوله ﴿حتى بينك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين﴾ ويكون قوله ﴿واذا كانوا معه على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه﴾ وقوله ﴿فأذن لمن شئت منهم﴾ في المؤمنين الذين لو لم ياذن لهم لم يذهبوا فلا تكون احدي الآيتين ناسخة للآخرى في قوله تعالى ﴿ولا يستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر﴾ الى قوله ﴿واموالهم﴾ الآية يعني لا يستأذنك المؤمنون في السحاب عن الجهاد لان لم يجاهدوا واضمحرا في قوله ﴿ان يجاهدوا﴾ لدلالة الكلام عليه وهذا بدل على ان الاستيذان في التحلف كان مخطورا عامهم وبدل على محبة تأويل قوله ﴿عفالة عنك﴾ على انه عفو عن ذنب وان كان صعبا وروى عن الحسن في قوله ﴿ان يجاهدوا﴾ انه على قدر كراهة ان يجاهدوا وهو يؤول الى المعنى الاول لان اضمار لابه واضمار الكراهة سواء وهذه الآية ايضا بدل على وجوب فرض الجهاد بالمال والنفس جمعا لانه قال تعالى ﴿ان يجاهدوا باموالهم وانفسهم﴾ فذهبهم على الاستيذان في ترك الجهاد بهما والجهاد بالمال يكون على وجهين احدهما اتفاق المال في اعداد الكراع والسلاح والآلة والراحلة والراد وما جرى مجراه مما يحتاج اليه نفسه والثاني اتفاق المال على غيره مما يجاهد ومعونه الزاد والمدة ونحوها والجهاد بالنفس على ضرب من منها الخروج بنفسه ومباشرة القتال معها بيان ما افترض الله من الجهاد وذكر الثواب الجزيل لمن قام به والمعاب لمن قعد عنه ومنها التحريض والامر ومنها الاحبار لعورات العدو وما يعامله من مكاييد الحرب وسداد الرأي وارساد المسلمين الى الاولى والاصح في امر الحروب كما قال الحجاب

مطلب
في الجهاد بالمال

مطلب
في الجهاد بالنفس

ابن المذخر حين نزل النبي صلى الله عليه وسلم ببدر فقال يا رسول الله أهدأ رأى رأيت أم وحى فقال بل رأى رأيت قال غافى أرى أن تنزل على الماء وتجعله خلف ظهرك وتغمر الآبار التي في ناحية المدو فتفعل التي صلى الله عليه وسلم ذلك ونحو ذلك من كل قول بقوى امر المسلمين وبوهن امر المدو * فان قيل فإى الجهادين افضل أجهاد النفس والمال أم جهاد العلم * قيل له الجهاد بالسيف مبنى على جهاد العالم وفرع عليه لانه غير جائز أن يعدوا في جهاد السيف ما يوجه العلم فجهاد العلم اصل وجهاد النفس فرع والاصل اولى بالفضل من الفرع * فان قيل تعام العلم افضل أم جهاد المشركين * قيل له اذا خيف معرفة العدو واقدامهم على المسلمين ولم يكن بإزاءه من يدفعه فقد تعين فرض الجهاد على كل احد فالاشتغال في هذه الحال بالجهاد افضل من تعلم العالم لان ضرر المدو اذا وقع بالمسلمين لم يمكن تلافيه وتعلم العلم يمكن في سائر الاحوال ولان تعلم العلم فرض على الكفاية لا على كل احد في خاصة نفسه ومتى لم يكن بإزاء المدو من يدفعه عن المسلمين فقد تعين فرض الجهاد على كل احد وما كان فرضا معينا على الانسان غير موسع عليه في التأخير فهو اولى من الفرض الذى فام به غيره وسقط عنه بعينه وذلك مثل الاشتغال بصلاة الظهر في آخر وقتها هو اولى من تعلم عام الدين في تلك الحال اذ كان الفرض قد تعين عليه في هذا الوقت فان قام بفرض الجهاد من فيه كفاية وغنى فقد عاهد فرض الجهاد الى حكم الكفاية كتعلم العالم الا ان الاشتغال بالعالم في هذه الحال اولى وافضل من الجهاد لما قدما من علو مرتبة العلم على مرتبة الجهاد فان تبات الجهاد بإثبات العلم وانه فرع له ومبنى عليه * فان قيل هل يجوز الجهاد مع الفساق * قيل له ان كل احد من المجاهدين فأنما يقوم بفرض نفسه فجائز له ان يجاهد الكفار وان كان امير الجيش وجنوده وسافا وقد كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يغزون بعد الحلفاء الاربعة مع الامراء الفساق وغزا ابواب الانصارى مع يزيد اللين وقد ذكرنا حديث ابى ايوب انه لم يخاف عن غزاة للمسلمين الا عاما واحدا فانه استعمل على الجيش رجل ساب ثم قال بعد ذلك وما على من استعمل على فكان يقول قال الله تعالى ﴿انفروا خفافا وثقالا﴾ فلا اجدى الاخفيا او ثقلا فدل على ان الجهاد واجب مع الفساق كوجوبه مع العدول وسائر الآى الموجبة لفرض الجهاد لم يفرق بين فعله مع الفساق ومع العدول الصالحين وايضا فان الفساق اذا حادوا فهم مطيعون في ذلك كما هم مطيعون لله في الصلاة والصيام وغير ذلك من شرائع الاسلام وايضا فان الجهاد ضرب من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولورأنا فاسقا يأمر بمعروف وينهى عن منكر كان علينا ما وئته على ذلك فكذلك الجهاد فانه تعالى لم يخص بفرض الجهاد العدول دون الفساق فاذا كان الفرض عليهم واحدا لم يخفف حكم الجهاد مع العدول ومع الفساق * قوله تعالى ﴿ولو ارادوا الخروج لاعدوا له عدة﴾ العدة ما يعدة الانسان وبهية لما يفعل في المستقبل وهو نظير الاهبة وهذا يدل على وجوب الاستعداد للجهاد قبل وقت وقوعه

مطلب
في جهاد العلم

مطلب
في ان تعلم العلم افضل
ام الجهاد

مطلب
يجوز الجهاد وان كان
امير الجيش فاسقا

مطلب
في وجوب الاستعداد
للجهاد

وهو كقوله ﴿واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل﴾ وقوله تعالى ﴿ولكن كرم الله
انبياءهم﴾ يعني خروجهم لان خروجهم كان يقع على وجه الفساد وتخذيّل المسلمين
وتخويفهم من العدو والتضريب بينهم والخروج على هذا الوجه معصية وكفر فكرم الله تعالى
وشبطهم عنه اذ كان معصية والله لا يحب الفساد وقوله تعالى ﴿وقيل اقدوا مع القاعدین﴾ اى
مع النساء والصبيان وجائز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم اقدوا مع القاعدین
وجائز ان يكون قاله بعضهم لبعض وقوله تعالى ﴿لو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا﴾ الآية
فيه بيان وجه خروجهم لو خرجوا واخبار ان المصاحبة للمسلمين كانت في تخلفهم وهذا يدل
على ان معاتبه الله لنبيه صلى الله عليه وسلم في قوله ﴿لم اذنت لهم﴾ ان الله علم انه لو لم ياذن لهم
لم يخرجوا ايضا فيظهر للمسلمين كذبهم ونفاقهم وقد اخبر الله تعالى ان خروجهم لو خرجوا
على هذا الوجه كان يكون معصية وفسادا على المؤمنين * وقوله ﴿ما زادوكم الا خبالا﴾ والخبال
الاضطراب في الرأي فاخبر الله تعالى انهم لو خرجوا لسعوا بين المؤمنين في التضريب وافساد
القلوب والتخذيّل عن العدو فكان ذلك يوجب اضطراب اراهم فان قال قائل لم قول ﴿ما زادوكم
الا خبالا﴾ ولم يكونوا على خبال يزاد فيه وقيل له يحتمل وجهين احدهما انه استثناء منقطع تقديره
ما زادوكم قوة لكن طلبوا لكم الخبال والاخر انه يحتمل ان يكون قوم منهم قد كانوا على
خبال في الرأي لما يمرض في النفوس من التلون الى ان استقر على الصواب فيقويه هؤلاء حتى
يصير خبالا معدولا به عن صواب الرأي وقوله تعالى ﴿ولا وضعوا خلالكم﴾ قال الحسن
﴿ولا وضعوا خلالكم بالتمه لافساد ذات بينكم﴾ وقوله تعالى ﴿فيغنونكم الفتنة﴾ فان الفتنة ههنا
الحجة باختلاف الكلمة والفرقة ويجوز ان يريد به الكفر لانه يسمى بهذا الاسم لقوله تعالى
﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة﴾ وقوله ﴿والفتنة اشد من القتل﴾ وقوله ﴿وفيكم سماعون
لهم﴾ قال الحسن ومجاهد عيون منهم يتقلون اليهم ما يسمعون منكم وقال قتادة وابن اسحاق
قيلون منهم عند سماع قولهم وقوله تعالى ﴿لقد ابتعوا الفتنة من قبل﴾ يعني طلبوا الفتنة
وهي ههنا الاختلاف الموجب للفرقة بعد الالة وقوله تعالى ﴿وملبوا لك الامور﴾ يعني به تصريف
الامور وتقليبها ظهرا لبطن طلبا لوجه الحيلة والمكيدة في اطفاء نوره وابطال امره فاقى الله تعالى الا
اظهار دينه واعزاز نبيه وعصمه من كيدهم وحيلهم ؟؟ وقوله تعالى ﴿ومنهم من يقول ائذن لي
ولا تقنني﴾ قال ابن عباس ومجاهد تزات في الجدل بن قيس قال ائذن لي ولا تقنني بنات بنى
الاصفر فاقى منهن بالساء وكان ذلك حين دحاهم النبي صلى الله عليه وسلم الى غزاة تبوك
وقال الحسن و قتادة وابو عبيدة لا تؤثني بالمصيان في المخالفة التي توجب الفرقة ؟؟ وقوله تعالى
﴿قل ان يصيبنا الا ما كتب الله لنا هو مولينا﴾ دوى عن الحسن كل ما يصيبنا من خير وشر
فهو مما كتبه الله في اللوح المحفوظ فليس على ما بتوهمه الكفار من امالنا من غير ان يرجع
امرنا الى ندير ربنا وقيل ان يصيبنا في عاقبة امرنا الا ما كتب الله لنا من النصر الذي
وعدها ؟؟ وقوله تعالى ﴿قل اتفقوا طوعا او كرها لن يتقبل منكم﴾ صيغته صيغة الامر والمراد

اليان عن التكنين من الطاعة والمعصية كقوله (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) وقيل
معناه الخبر الذي يدخل فيه ان للجزء كما قال كثير

استثنى بنا واحسن لاملومة * لدينا ولا مقلية ان قلت

ومعناه ان احسنت او اسأت لم تلاشى * قوله تعالى ﴿ فلا تمجك اموالهم ولا اولادهم انا
يربده الله ليعذبهم بها في الحياة الدنيا ﴾ قيل فيه ثلاثة اوجه قال ابن عباس وقادة فلا تمجك
اموالهم ولا اولادهم في الحياة الدنيا انا يربده الله ليعذبهم بها في الآخرة فكان ذلك عندها
على تقديم الكلام وتأخيرها وقال الحسن ليعذبهم في الزكاة بالاتفاق في سبيل الله وقال
آخرون يعذبهم بها بالمصائب وقيل قد يكون صفة الكفار بالسبي وغنيمة الاموال وهذه
اللام التي في قوله (ليعذبهم) هي لام العاقبة كقوله تعالى (ليكون لهم عدا وحزنا) * قوله
تعالى ﴿ ومحافظون بالله انهم لمنكم ﴾ الحلف تأكيد لخبر بذكر المعظم على مناجاة الله وبالله
والحروف الموضوع للقسمة وكذلك القسم واليمين الا ان الحلف من اضافة الخبر الى المعظم
وقوله (ومحافظون بالله) اخبار عنهم باليمين بالله وجائز ان يكون اراد الخبر عن المستقبل
في انهم سيحلفون بالله وقول القائل احلف بالله هو عين بمنزلة لو حذف ذكر الحلف وقال بالله
لا به بمنزلة قوله انا حلف بالله الا ان يربده له المدة فلا يكون يميناً فهو يصرف على المعنى والظاهر
منه ايحاق الحلف بهذا القول كقولك انا اعتقد الاسلام ويحتمل العدة واما قوله بالله فهو
ايحاق لليمين وان كان فيه اشهار احلف بالله او قد حلفت بالله وقيل انا حذف ذكر الحلف
ليدل على وقوع الحلف ويزول احوال العدة كما حذف في والله لافعلن ليدل ان المائل حالف
لا واعد * وقوله تعالى (انهم لمنكم) معناه في الايمان والطاعة والدين والملة فاكذبهم الله تعالى
والاضافة منهم جائزة اذا كان على دسهم كما قال (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولى ببعض) (المنافقون
والمنافات بعضهم من بعض) فنسب بعضهم الى بعض لاتفاقهم في الدين والملة * قوله تعالى
﴿ ومنهم من لئلك في الصدقات ﴾ قال الحسن يمينك وقيل للمزاليب سرا والمهمز الغيب
بكسر الين وقال قتادة يطلع عليك ويقال ان هؤلاء كانوا قوما منافقين ارادوا ان يعطيهم
رسول الله من الصدقات ولم يكن جائزاً ان يعطيهم منها لانهم ليسوا من اهلها فخطبوا على
رسول الله صلى الله عليه وسلم في قسمة الصدقات وقالوا يؤثر بها اقرباء واهل مودته ويدل
عليه قوله تعالى ﴿ فان اعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذاهم يسخطون ﴾ واخبر انه
لاحظ لهؤلاء في الصدقات واما هي للفقراء والمساكين ومن ذكر * قوله تعالى ﴿ ولو انهم
رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله ﴾ فيه ضمير جواب
لو قد يره ولو انهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله لكان خيرا لهم واوعود عليهم وحذف الجواب
في مثله المبلغ لانه لتأكيد الخبر به استغنى عن ذكره مع ان النفس تذهب الى كل نوع منه
والذكر يقصره على المذكور منه دون غيره وفيه اخبار على ان الرضا بفعل الله يوجب المزيد
من الخير جزاء للراضى على فعله * قوله تعالى ﴿ انا الصدقات للفقراء والمساكين ﴾ الآية قال الزهرى

مطلب

في بيان معنى الفقير
والمساكين

الفقر الذي لا يسئل والمسكين الذي يسئل وروى ابن سبعة عن ابي يوسف عن ابي حنيفة في حد
 الفقير والمسكين مثل هذا وهذا يدل على انه رأى المسكين اضعف حالا وابلغ في جهل الفقر والعدم
 من الفقير وروى عن ابن عباس والحسن وجابر بن زيد والزهري ومجاهد قالوا الفقير المتسفف الذي
 لا يسأل والمسكين الذي يسأل فكان قول ابي حنيفة موافقا لقول هؤلاء السلف وبدل على هذا
 قوله تعالى ﴿ للفقراء الذين احصروا في سبل الله لا يستطيعون ضربا في الارض يحسبهم الجاهل
 اغنياء من التسفف تعرفهم بسيماهم لا يسئلون الناس الخافا ﴾ فسيماهم فقراء ووصفهم بالتسفف
 وترك المسئلة وروى عن قتادة قال الفقير ذو الزمانة من اهل الحاجة والمسكين الصحيح منهم
 وقيل ان الفقير هو المسكين الا انه ذكر بالصفين لنا كيد امره في استحقاق الصدقة وكان
 شيخنا ابو الحسن الكرخي رحمه الله يقول المسكين هو الذي لا شيء له والفقير هو الذي له ادى
 بلفظ ويحك ذلك عن ابي العباس نعاي قال وقال ابو العباس حكى عن بعضهم انه قال قاتل اعرابي
 اقدر انت قال لا بل مسكين وانشد عن ابن الاعرابي

اما الفقير الذي كانت حلوبته * وفق العيال فلم يترك له سبد

فساء فقيرا مع وجود الحلوبة قال وحكى محمد بن سلام الجمحي عن نونس التحوي انه قال
 الفقير يكون له بعض ما يغنيه والمسكين الذي لا شيء له قال ابو بكر قوله تعالى ﴿ يحسبهم
 الجاهل اغنياء من التسفف ﴾ يدل على ان الفقير قد يملك بعض ما يغنيه لانه لا يحسه الجاهل
 بحاله غيا الا واه ظاهر جميل وبزة حسنة فدل على ان ملكه لبعض ما يغنيه لاسبابه صفة الفقر
 وكان ابو الحسن يستدل على ما قال في صفة المسكين بحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال ان المسكين ليس بالطواف الذي ترده النمرة والتمران والاكلة والاكتان ولكن
 المسكين الذي لا يجد ما يغنيه قال فلما نفي المبالغة في المسكنة عن ترده النمرة والتمران وانبتها
 لمن لا يجد ذلك وساء مسكنا دل ذلك على ان المسكين اضعف حالا من الفقير قال ويدل
 عليه قوله تعالى ﴿ اومسكينا ذامرتي ﴾ روى في التفسير انه الذي قد ترقى بالتراب وهو جائع عار
 لا يواريه عن التراب شيء فدل ذلك على ان المسكين في غاية الحاجة والعدم قال قيل قال الله
 تعالى ﴿ اما السفينة فكانت لمساكين يعماون في البحر ﴾ فثبت لهم ملك السفينة وسماهم مساكين
 قال قيل له قد روى انهم كانوا اجراء فيها وانهم لم يكونوا ملاكها وانما نسبها اليهم بالتصرف
 والكون فيها كما قال الله تعالى ﴿ لا تدخلوا بيوت النبي ﴾ وقال في موضع آخر ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾
 فاضاف البيوت تارة الى النبي صلى الله عليه وسلم وتارة الى ازواجه ومعلوم انها لم تخل من ان
 تكون ملكا له اولهن لانه لا يجوز ان تكون لهن وله في حال واحدة لاستحالة كونها ملكا
 لكل واحد منهم على حدة فثبت ان الاضافة اما صحت لاجل التصرف والسكنى كما يقال هذا
 منزل فلان وان كان ساكنا فيه غير مالك له وهذا مسجد فلان ولا يراد به الملك وكذلك
 قوله ﴿ اما السفينة فكانت لمساكين ﴾ هو على هذا المعنى * ويقال ان الفقير انما يسمى بذلك لانه
 من ذوي الحاجة منزلة من قد كسرت فقاره يقال منه فقر الرجل فقرا وافقره الله افتقارا

وتفاقر تفاقرا والمساكين الذي قد اسكنته الحاجة وروى عن ابراهيم التخي والضحاك في الفرق بين الفقير والمساكين ان الفقراء المهاجرون والمساكين من غير المهاجرين كانهما ذهابا الى قوله تعالى ﴿ للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم ﴾ وروى سعيد عن قتادة قال الفقير الذي به زمانة وهو فقير الى بعض جسده وبه حاجة والمساكين المحتاج الذي لازمانته به وروى معمر عن ابوب عن ابن سيرين ان عمر بن الخطاب قال ليس المسكين بالذي لامال له ولكن المسكين الذي لا يصيب المكسب وهذا الذي قدما يدل على ان الفقير احسن حالا من المسكين وان المسكين اضعف حالا منه وقد روى ابو يوسف عن ابي خنيفة فيمن قال ثلث مالي للفقراء والمساكين ولفلان ان لفلان الثلث والثلثان للفقراء والمساكين فهذا موافق لما روى عنه في الفرق بين الفقير والمساكين وانهما صنفان وروى عن ابي يوسف في هذه المسئلة ان نصف الثلث لفلان ونصفه للفقراء والمساكين فهذا يدل على انه جعل الفقراء والمساكين خفيا واحداً وقوله تعالى ﴿ والماملين عليها ﴾ فانهم السعاة لجباية الصدقة روى عن عبدالله بن عمر انهم يعطون بقدر عملهم وعن عمر بن عبد العزيز مثله ولا نعلم خلافا بين الفقهاء انهم لا يعطون الثمن وانهم يستحقون منها بقدر عملهم وهذا يدل على بطلان قول من اوجب قسمة الصدقات على ثمانية ويدل ايضا على ان اخذ الصدقات الى الامام وانه لا يجزى ان يعطى رب الماشية صدقتها الفقراء فان فعل اخذها الامام تأنيبا ولم يحتسب له بما ادى وذلك لانه لو جاز لارباب الاموال اداؤها الى الفقراء لما احتيج الى عامل لجبايتها فيض بالفقراء والمساكين فدل ذلك على ان اخذها الى الامام وانه لا يجوز له اعطاؤها الفقراء ﴿ قوله تعالى ﴿ والمؤلفة قلوبهم ﴾ فانهم كانوا قوميا تلعون على الاسلام ما يعطون من الصدقات وكانوا يتألفون بجهات ثلاث احداها للكفار لدفع معرفتهم وكف اذيتهم عن المسلمين والاستعانة بهم على غيرهم من المشركين والثانية لاستئالة قلوبهم وقلوب غيرهم من الكفار الى الدخول في الاسلام ولثلا يمتنعوا من اسلم من قومهم من النبات على الاسلام ونحو ذلك من الامور والاثلة اعطاء قوم من المسلمين حديثي العهد بالكفر لئلا يرجعوا الى الكفر ﴿ وقد روى الثوري عن ابيه عن ابي نعم عن ابي سعيد الخدري قال بعث على بن ابي طالب بدخية في اديم مقروظ فمسها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين زيد الخير والاقرع بن حابس وعيينة بن حصن وعلقمة بن علاثة فضضيت قريش والانصار وقالوا يعطى صايد اهل نجد قال انما األفهم ﴿ وروى ابن ابي ذئب عن الزهري عن عامر بن سعد عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لاعطى الرجل العطاء وغيره احب الى منه وما فعل ذلك الا تخافة ان يكبه الله في ارجعهم على وجهه ﴿ وروى عبد الرزاق اخبرنا معمر عن الزهري قال اخبرني اس بن مالك ان ناسا من الانصار قالوا يوم خيبر حين افاء الله على رسوله اموال هوازن وطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى رجلا من قريش المائة من الابل كل رجل منهم فذكر حديثا فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لاعطى رجلا حديثي عهد بكفر انا لفهم اصالتهم افلا ترضون ان يذهب الناس بالاموال

مطلد

في المؤلفة القلوب

وترجمون رسول الله الى رحالكم وهذا يدل على انه قد كان يتألف بما يعطى قوم من المسلمين
حديثي عهد بالاسلام لثلاث رجوعوا كفارا * وروى الزهري عن سعيد بن المسيب عن صفوان
ابن امية قال اعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه لا يفيض الناس الى فازال يعطيني حتى
انه لا حب الخلق الى * وروى محمود بن لبيد عن ابي سعيد الخدري قال لما اصاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم الفئام بحنين وقسم للثألفين من قريش وفي سائر العرب ما قسم وجدهذا
الحى من الانصار في انفسهم وذكر الحديث وقال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم اوجدتم
في انفسكم يا معشر الانصار في لعاة من الدنيا تألفت بها اقواما ليسلموا وواكتنكم الى ما قسم الله
لكم من الاسلام في هذا الحديث انه تألفهم ليسلموا وفي الاول اتي لاعطى رجلا حديثي
عهد بكفر فدل على انه قد كان يتألف بذلك المسلمين والكفار جميعا * وقد اختلف
في المؤلفة قلوبهم فقال اصحابنا انما كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول الاسلام في حال
قلة عدد المسلمين وكثرة عدوهم وقد اعز الله الاسلام واهله واستغنى بهم عن تألف الكفار
فان احتاجوا الى ذلك فانما ذلك لتركهم الجهاد ومتى اجتمعوا وتعاوضوا لم يحتاجوا الى تألف
غيرهم بل يعطونهم من اموال المسلمين * وقد روى نحو قول اصحابنا عن جماعة من السلف
روى عبدالرحمن بن محمد المحاربى عن حجاج بن دينار عن ابن سيرين عن عبيدة قال جاء
عينة بن حصن والاقربع بن حابس الى ابي بكر فقالا يا خليفة رسول الله ان عندنا ارضا
سبخة ليس فيها كلاء ولا منقعة فان رأيت ان نعطيناها فاقطعها اياها وكتبنا عليها كتابا واشهد
وليس في القوم عمر فاطلقا الى عمر ليشهد لهما فلما سمع عمر ما في الكتاب نناوله من ابديهما
ثم قل في فمحاء فذمرا وفالا مقالة سيئة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتألفكما
والاسلام يومئذ قليل وان الله قداغى الاسلام اذها فاجهدا جهدا لا يرعى الله عليكما ان
رعينا * قال ابو بكر رحمه الله فترك ابي بكر الصديق رضى الله عنه التكبير على عمر فيها فعله بعد
امضاء الحكم يدل على انه عرف مذهب عمر فيه حين نهى عليه وان سهم المؤلفة قلوبهم
كان مقصورا على الحال التي كان عليها اهل الاسلام من قلة العدد وكثرة عدد الكفار وانه
لم ير الاجهاد سائما في ذلك لانه لو سوغ الاجتهاد فيه لما اجاز فسخ الحكم الذي امضاء فلما اجاز له
ذلك دل على انه عرف بفتنيه عمر اياه على ذلك اذ منع جواز الاجتهاد في مثله * وروى اسراييل عن جابر
عن ابي جعفر قال ليس اليوم مؤلفة قلوبهم وروى اسراييل ايضا عن جابر بن طامر في المؤلفة
قلوبهم قال كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما استخاف ابو بكر انقطع الرسا *
وروى ابن ابى زائدة عن مبارك عن الحسن قال ليس مؤلفة قلوبهم كانوا على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم * وروى معقل بن عبيد الله قال سألت الزهري عن المؤلفة قلوبهم قال من اسلم
من يهودى او نصرانى قلت وان كان غنيا فالوان كان غنيا * قوله تعالى ﴿ وفي الرهاب ﴾ فان اهل
العلم يخافون فيه فقال ابراهيم التخى والشعبي وسعيد بن جبير ومحمد بن سيرين لا يجزى ان
تنتق من الزكاة رقة وهو قول اصحابنا والشافعي وقال ابن عباس اعتق من زكائك وكان

سعيد بن جبير لا يعتق من الزكاة مخافة جر الولاء. وقال مالك في الرقاب انها رقاب يتاعون من الزكاة ويعتقون فيكون ولاؤهم للجماعة المسلمين دون المعتقين قال مالك والاوزاعي لا يعطى المكاتب من الزكاة شيئا ولا عبدا موسرا كان مولاه او موعبرا ولا يعطون من الكفارات ايضا قال مالك لا يعتق من الزكاة الارقية مؤمنة ع قال ابو بكر لانعلم خلافا بين السلف في جواز اعطاء المكاتب من الزكاة ثبت ان اعطاه مراد بالآية والدفع اليه صدقة صحيحة وقال الله تعالى ﴿أما الصدقات للفقراء﴾ الى قوله ﴿وفي الرقاب﴾ وعق الرقية لا يسبى صدقة وما يعطى في ثمن الرقية فليس بصدقة لان بائعها اخذه ثمنا لم يده فلم تحصل بعتق الرقية صدقة والله تعالى انما جعل الصدقات في الرقاب فليس بصدقة فهو غير مجزئ ع وايضا فان الصدقة تقتضى تملكها والمبد لم يملك شيئا بالعتق وانما سقط عن رقبته وهو ملك للمولى ولم يحصل ذلك الرق للعبد لانه لو حصل له لوجب ان يقوم في مقام المولى فيتصرف في رقبته كما يتصرف المولى فثبت ان الذي حصل للعبد انما هو سقوط ملك المولى وانه لم يملك بذلك شيئا فلا يجوز ان يكون ذلك مجزيا من الصدقة اذ شرط الصدقة وقوع الملك للمتصدق عليه وايضا فان العتق واقع في ملك المولى غير منتقل الى الغير ولذلك ثبت ولاؤه منه فغير جائز وقوعه عن الصدقة ولما فامت الحاجة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الولاء لمن اعتق وجب ان لا يكون الولاء لغيره فاذا انتفى ان يكون الولاء الا لمن اعتق ثبت ان المراد به المكاتبون ع وايضا روى عبد الرحمن بن سهل ابن حنيف عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعان مكاتبا في رقبته او غازيا في عسرتة او مجاهدا في سبيل الله اظله الله في ظله يوم لا ظل الا ظله فثبت بذلك ان الصدقة على المكاتبين معونة لهم في رقابهم حتى يعتقوا وذلك موافق لقوله تعالى ﴿وفي الرقاب﴾ ع وروى طلحة البجلي عن عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء بن عازب قال قال ابي النضر صلى الله عليه وسلم علمني عملا يدخلني الجنة قال لئن كنت اقصرت الخطبة لقد عرضت المسئلة اعتق النسمة وفك الرقية قال اوليسا سواء قال لا اعتق النسمة ان تفوز بعتقها وفك الرقية ان تعين في ثمنها والمنحة الركوب والنفق على ذى الرحم الظالم فان لم تطلق ذلك فاطم الجائع واسق الظمان وأمر بالمعروف وانه عن المنكر فان لم تطلق ذلك فكف لسائك الامن خير فحصل عتق النسمة غير فك الرقية فلما قال ﴿وفي الرقاب﴾ كان الاولى ان يكون في معونتها بان يعطى المكاتب حتى يفك العبد رقبته من الرق وليس هو ابتاعها وعتقها لان الثمن حينئذ يأخذه البائع وليس في ذلك قرينة وانما القرينة في ان يعطى العبد نفسه حتى يفك رقبته وذلك لا يكون الا بعد الكتابة لانه قبها يحصل للمولى واذا كان مكاتبا فمأخذه لا يملكه المولى وانما يحصل للمكاتب فيجزى من الزكاة وايضا فان عتق الرقية يسقط حق المولى عن رقبته من غير تملك ولا يحتاج فيه الى اذن المولى فيكون بمنزلة من قضى دين رجل بغير امره فلا يجزى من ركاته وان دفعه الى الغارم فقضى به دين نفسه جاز كذلك اذا دفعه الى المكاتب فلكه اجزاء عن الزكاة واذا اعتقه لم يجزه لانه لم يملكه وحصل العتق بغير قبوله ولا اذنه ع قوله تعالى

والغارمين قال أبو بكر لم يختلفوا أنهم المدينون وفي هذا دليل على أنه إذا لم يملك فضلا عنه ما نفي درهم فانه فقير لتحل له الصدقة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت أن أخذ الصدقة من أغنيائكم وأردها في فقرائكم فحصل لنا مجموع الآية والخبر أن الغارم فقير إذا كانت الصدقة لا تغطي إلا الفقراء بقضية قوله صلى الله عليه وسلم وأردها في فقرائكم وهذا يدل أيضا على أنه إذا كان عليه دين يحيط بما له وله مال كثير أنه لا زكاة عليه إذا كان فقيرا يجوز له أخذ الصدقة * والآية خاصة في بعض الغارمين دون بعض وذلك لأنه لو كان له الف درهم وعليه دين مائة درهم لم تحل له الزكاة ولم يحز معطيه إياها وإن كان غارما فثبت أن المراد الغريم الذي لا يفضل له عما في يده بعد قضاء دينه مقدار ما نفي درهم أو ما يساويها فيجعل المقدار المستحق بالدين بما في يده كأنه في غير ملكه وما فضل عنه فهو فيه بمنزلة من لا دين عليه * وفي جملة الصدقة للغارمين دليل أيضا على أن الغارم إذا كان قويا مكتسبا فإن الصدقة تحل له إذا لم تفرق بين القادر على الكسب والعاجز عنه * وزعم الشافعي أن من تحمل حمالة عشرة آلاف درهم وله مائة ألف درهم أن الصدقة تحل له وإن كان عليه دين من غير الحمالة لم تحل له واحتج فيه بحديث قبيصة بن الحارث أنه تحمل حمالة فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فيها فقال إن المسئلة لا تحل إلا لثلاثة رجل تحمل حمالة فيسئل فيها حتى يؤديها ورجل أصابته جائحة فاجتاحت ماله فيسئل حتى يصيب قواما من عيش ورجل أصابته فاقة وحاجة حتى يشهد ثلاثة من ذوى الحسنى من قومه أن فلانا أصابته فاقة فحللت له المسئلة حتى يصيب سدادا من عيش ثم يمسك وماسوى ذلك فهو سحت ومعلوم أن الحمالة وسائر الديون سواء لأن الحمالة هي الكفالة والحمل هو الكفيل فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم أجاز له المسئلة لأجل ما عليه من دين الكفالة وقد عام مساواة دين الكفالة لسائر الديون فلا فرق بين شيء منها فينبغي أن تكون الباحة المسئلة لأجل الحمالة محمولة على أنه لم يقدّر على إداؤها وكان الغرم الذي لزمه بإزاء ما في يده من ماله كما نقول في سائر الديون * وروى إسرائيل عن جابر بن أبي جعفر في قوله تعالى ﴿والغارمين﴾ قال المستدين في شئ سرف حق على الإمام أن يقضى عنه وقال سعيد في قوله ﴿والغارمين﴾ قال ناس عالمهم دين من غير فساد ولا إلف ولا نذير فجعل الله لهم وبها سهما وأما ذكر هؤلاء في الدين من غير سرف ولا فساد لأنه إذا كان مبدرا مفسدا لم يؤمن إذا قضى دينه أن يستدين مثله فيصرفه في الفساد فكروهوا قضاء دين مثله لئلا يجعله ذريعة إلى السرف والفساد ولا خلاف في جواز قضاء دين مثله ودفع الزكاة إليه وأما ذكر هؤلاء عدم الفساد والتبذير فما أسدان على وجه الكراهة لأعلى جهة الانحباب وروى عبد الله بن موسى عن عثمان بن الأسود عن محمّد في قوله ﴿والغارمين﴾ قال الغارم من ذهب السيل بماله وأصابه حريق فأذهب ماله أو رجله عال لا يجد ما سقى عالمهم فيستدين قال أبو بكر أما من ذهب ماله وليس عليه دين فلا يسمى غريما لأن الغرم هو اللزوم وانطالبة قن لزمه الدين يسمى غريما ومن له الدين أيضا يسمى غريما لأن له اللزوم والمطالبة فأما من ذهب ماله فليس بغريم وأما

يسمى فقيراً أو مسكيناً وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعذ بالله من المأثم والمهرم
فقبل له في ذلك فقال إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف وأما أراد إذا ثرمه الدين
وبجوز أن يكون مجاهد أراد من ذهب ماله وعليه دين لانه إذا كان له مال وعليه دين أقل
من ماله بمقدار مائتي درهم فليس هو من الغارمين المراد من الآية وروى أبو يوسف عن عبد الله
ابن سميط عن أبي بكر الحنفي عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن المسألة
لأنحل ولا تصاح إلا لأحد ثلاثة لذي فقر مدقع أو لذي عزم مقطع أو لذي دم موضح ومعلوم
أن مراده بالغرم الدين ﴿وفي سبيل الله﴾ روى ابن أبي ليلى عن عطية العوفي
عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأنحل الصدقة لغني إلا في سبيل الله
أو ابن السبيل أو رجل له جار مسكين تصدق عليه فأعدى له * واختلف الفقهاء في ذلك فقال
فائلون هي للمجاهدين الأغنياء منهم والفقراء وهو قول الشافعي وقال الشافعي لا يعطى منها
إلا الفقراء مهم ولا يعطى الأغنياء من المجاهدين فإن أعطوا ما كوهوا وأجزأ المعطى وإن
لم يصرفه في سبيل الله لأن شرطها تملكه وقد حصل لمن هذه صفته فأجزأ وقد روى أن عمر
تصدق بفرس في سبيل الله فوجده سباع بعد ذلك فأراد أن يشتريه فقال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم لانه في صدقك فلم يمنع النبي صلى الله عليه وسلم المحمول على الفرس
في سبيل الله من بيعها وإن أعطى حاجاً متقطعا به أجزأ أيضاً وقد روى عن ابن عمر إن رجلاً
أوصى بملكه في سبيل الله فقال ابن عمر إن الحج في سبيل الله فأجعله فيه * وقال محمد بن
الحسن في السير الكبير في رجل أوصى بثلث ماله في سبيل الله أنه يجوز أن يجعل في الحاج
المنقطع به وهذا يدل على أن قوله تعالى ﴿وفي سبيل الله﴾ قد أريد به عند محمد الحاج المنقطع به
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الحج والعمرة من سبيل الله وروى عن أبي
يوسف فيمن أوصى بنات ماله في سبيل الله أنه لفقراء الغزاة ﴿فإن قيل فقد أجاز النبي صلى الله عليه وسلم لأغنياء الغزاة أخذ الصدقة بقوله لأنحل لغني إلا في سبيل الله﴾ قيل له فديكون الرجل
غنياً في أهله وبلده بدار يسكنها وأثاث يتأث به في بيته وخادم بخدمة وفرس بركبه وله
فضل مائتي درهم أو قيمتها فلا أنحل له الصدقة فإذا عزم على الخروج في سفر غزو احتاج من
آلات السفر والسلاح والعدة إلى ما لم يكن محتاجاً إليه في حال إقامته فيفق الفضل عن
أثاثه وما يحتاج إليه في مصمره على السلاح والآلة والعدة فتجوز له الصدقة وجائر أن يكون
الفضل عما يحتاج إليه دابة أو سلاحاً أو شيئاً من آلات السفر لا يحتاج إليه في المصر فيمنع
ذلك جوازاً أعطاه الصدقة إذا كان ذلك يساوي مائتي درهم وإن هو خرج للغزو فاحتاج
إلى ذلك جائر أن يعطى من الصدقة وهو غني في هذا الوجه فهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم
و سلم الصدقة أنحل للغزاة ﴿وفي سبيل الله﴾ وابن السبيل ﴿وفي سبيل الله﴾ هو المسافر المنقطع به يأخذ من
الصدقة وإن كان له مال في بلده وكذلك روى عن مجاهد وقادة وأبي جعفر وقال بعض
التأخرين هو من يعزم على السفر وليس له ما يتحمل به وهذا خطأ لأن السبيل هو الطريق

فمن لم يحصل في الطريق لا يكون ابن السبيل ولا يصير كذلك بالزينة كما لا يكون مسافرا بالزينة وقال تعالى (ولا جنبا الا عابري سبل حتى تغتسلوا) قال ابن عباس هو المسافر لا يجبد الماء فيقيم فكذلك ابن السبيل هو المسافر * وجميع من يأخذ الصدقة من هذه الاصناف فاما يأخذها صدقة بالفقر والمؤلفة قلوبهم والعاملون عليها لا يأخذونها صدقة وانما تحصل الصدقة في يد الامام للفقراء ثم يعطى الامام المؤلفة منها لدفع اذيتهم عن الفقراء وسائر المسلمين ويعطيها العامين عوضا من اعمالهم لاعلى انها صدقة عليهم وانما قلنا ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان آخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم فيمن ان الصدقة مصروفة الى الفقراء فدل ذلك على ان احدا لا يأخذها صدقة الا بالفقر وان الاصناف المذكورين انما ذكروا بيانا لاسباب الفقر

باب الفقير الذي يجوز ان يعطى من الصدقة

مطلب

في بيان حد الغنا

قال ابو بكر رحمه الله اخلف اهل العلم في المقدار الذي اذا ملكه الرجل دخل به في حد الغنى وخرج به من حد الفقر وحرمت عليه الصدقة * فقال قوم اذا كان عند اهله ما ينفقهم ويمشيهم حرمت عليه الصدقة بذلك ومن كان عنده دون ذلك حلت له الصدقة واحتجوا بما رواه عبد الرحمن عن يزيد بن جابر قال حدثني ربيعة بن يزيد عن ابى كبشة السلولي قال حدثني سهل بن الحنظلة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سأل الناس عن ظهر غنى فاما يستكثر من جر ههم قلت يا رسول الله ما ظهر غنى قال ان يعلم ان عند اهله ما ينفقهم ويمشيهم * وقال آخرون حتى يملك اربعين درهما او عدلها من الذهب واحتجوا بما روى مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني اسد قال انبت النبي صلى الله عليه وسلم فسمعت بقول لرجل من سأل منكم وعنده اوقية ولو عدلها فعد سأل الحافا والاوقية يومئذ اربعون درهما * وقالت طائفة حتى يملك خمسين درهما او عدلها من الذهب واحتجوا في ذلك بما روى التوري عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن ابيه عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسئل عبد مسألة وله ما يفيقه الا جاءت سينا او كدوحا او خدوشا في وجهه يوم القيامة قبل يا رسول الله وما غناء قال خمسون درهما وحسابها من الذهب * وروى الحجاج عن الحسن بن سعد عن ابيه عن علي وعبد الله قال لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهما او عوضها من الذهب وعن الشعبي قال لا يأخذ الصدقة من له خمسون درهما ولا تعطى منها خمسين درهما * وقال آخرون حتى يملك مائتي درهم او عدلها من عرض او غيره فاضلا عما يحتاج اليه من مسكن وناث وفرس وهو قول اصحابنا والديلم على ذلك ما روى ابو بكر الحنفي قال حدثنا عبد الله بن جعفر قال حدثني ابى عن رجل من مزينة انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول من سأل وله عدل خمس اواق سأل الحافا * وبديل عليه ما روى الليث بن سعد قال حدثني سعيد بن ابى

سعد المقبري عن شريك بن عبدالله بن أبي نمران سمع انس بن مالك يقول ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم الله امرك ان تأخذ هذه الصدقة من اغنيائنا فتقسمها على فقرائنا فقال اللهم نعم * وروى يحيى بن عبدالله بن صبيح عن ابي معبد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم حين بعث معاذ الى اليمن قال له اخبرهم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم وترد على الفقراء * وروى الاشعث عن ابن ابي جحيفة عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث ساعيا على الصدقة فامر ان يأخذ الصدقة من اغنيائنا فيقسمها في فقرائنا * فلما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الناس صنفين فقراء واغنياء واوجب اخذ الصدقة من صنف الاغنياء وردھا في الفقراء لم يتبق ههنا واسطة بينهما ولما كان النبي هو الذي ملك مائتي درهم ومادونھا لم يكن مالکھا غنيا وجب ان يكون داخلا في الفقراء فيجوز له اخذھا ولما اتفق الجميع على ان من كان له دون الغداء والعشاء لتحل له الصدقة علمنا انها ليست باحتيا موقوفة على الضرورة التي تحل معها الميتة فوجب اعتبار ما يدخله في حد الغنى وهو ان يملك فضلا عما يحتاج اليه مما وصفنا مائتي درهم وامثالها من عرض وغيره وامامك الاربعة درهما والخمسين الدرهم على ما روى في الاخبار التي قدما فان هذه الاخبار واردة في كراهة المسئلة لافي تحريمھا وقد تكره المسئلة لمن عنده ما ينفيه في الوقت لاسبا في اول ما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة مع كثرة فقراء المسلمين وقلة ذات ايديهم فاستحب النبي صلى الله عليه وسلم لمن عنده ما يكفيه ترك المسئلة ليأخذھا من هو اولي مته من لا يجيد شيئا وهو نحو قوله صلى الله عليه وسلم من استغنى اغناؤه الله ومن استغنى اعفاه الله ومن لا يسئلنا احب الينا ممن يسئلنا وقوله صلى الله عليه وسلم لان يأخذ احدكم حلا فيحطبل خيره من ان يسئل الناس اعطوه او منعوه وقد روى عن فاطمة بنت الحسين عن الحسين ابن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للسائل حق وان جاء على فرس فامر النبي صلى الله عليه وسلم باعطاء السائل مع ملكة للفرس والفرس في أكثر الحال تساوى أكثر من اربعين درهما واخمين درهما وقد روى يحيى بن آدم قال حدثنا علي بن هاشم عن ابراهيم بن يزيد المكي عن الوليد بن عبيد الله عن ابن عباس قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لي اربعين درهما افسكين انا قال نعم وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا يعقوب بن يوسف المطوعي قال حدثنا ابو موسى الهروي قال حدثنا المعافي قال حدثنا ابراهيم بن يزيد الجوزي قال حدثنا الوليد بن عبيد الله بن ابي مغيث عن ابن عباس قال قال رجل يا رسول الله عندي اربعون درهما امسكين انا قال نعم فاباح له الصدقة مع ملكة لاربعة درهما حين ساء مسكينا اذ كان الله قد جعل الصدقة للمساكين وروى ابو يوسف عن غالب بن عبيد الله عن الحسن قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل احدھم الصدقة وله من السلاح والكرع والعقار قيمة عشرة آلاف درهم وروى الاعمش عن ابراهيم قال كانوا لا يمنون الزكاة من له اليد والحظام وروى شعبة عن قتادة عن الحسن قال من له مسكن وخادم اعطى من الزكاة وروى جعفر ابن ابي المغيرة عن سعيد بن جبير قال يعطى من له دار وخادم وفرس وسلاح يعطى من اذالم يكن له

ذلك الشيء احتاج اليه * وقد اختلف في ذلك من وجه آخر فقال قائلون من كان قويا مكتسبا لم تحل له الصدقة - وان لم يملك شيئا واحتجوا بما روى ابوبكر بن عياش عن ابي حصين عن سالم بن ابي الجعد عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى ورواه ابوبكر بن عياش ايضا عن ابي جعفر عن ابي صالح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وروى سعد بن ابراهيم عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني ولا لقوي مكتسب وهذا عندنا على وجه الكراهة لا على جهة التحريم على النحو الذي ذكرنا في كراهة المسئلة * فان قيل قوله لا تحل الصدقة لغني على وجه التحريم وامتناع جواز اعطائه الزكاة كذلك القوي المكتسب * قيل له يجوز ان يريد الغني الذي يستغنى به عن المسئلة وهو ان يكون له اقل من مائتي درهم لا الغني الذي يحمله في حيز من مملك ما تنجب في مثله الزكاة اذ قد يجوز ان يسمى غنيا لاستغنائه بما يملكه عن المسئلة ولم يرد به الغني الذي يتعلق بملك مثله وجوب الغني فكان قوله لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى على وجه الكراهة للمسئلة لمن كان في مثل حاله وعلى ان حديث ابي هريرة في قوله لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى مختلف في رفعه فرواه ابوبكر بن عياش مرفوعا على ما قدما ورواه ابو يوسف عن حصين عن ابي حاتم عن ابي هريرة من قوله غير مرفوع وحديث عبد الله بن عمرو رواه سعة والحسن بن صالح عن سعد بن ابراهيم عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو موقوفا عليه من قوله وقال لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى ورواه سميان عن سعد بن ابراهيم عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني ولا لقوي مكتسب فاختلفا في رفعه وظاهر قوله تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين) عام في سائرهم من قدر منهم على الكسب ومن لم يقدر وكذلك قوله تعالى (في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) يقتضي وجوب الحق للسائل القوي المكتسب اذ لم تفرق الآية بينه وبين غيره ويدل ايضا قوله تعالى (للفقراء الذين احصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الارض يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف) ولم يفرق بين القوي المكتسب وبين من لا يكتسب من الضعفاء فهذه الآيات كلها قاضية بطلان قول القائل بان الزكاة لا تعطى الفقير اذا كان قويا مكتسبا ولا يجوز تخصيصها بخبر ابي هريرة وعبد الله بن عمرو اللذين ذكرنا لاختلافهم في رفعه واضطراب مثله لان بعضهم يقول قوي مكتسب وبعضهم لذي مرة سوى * وقد رويت اخبار هي اشد استفاضة واصح طرقا من هذين الحديثين معارضة لهما منها حديث انس وقيصة بن المخارق ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الصدقة لا تحل الا في احدى ثلاث فذكر احداهن ففر مدقع وقال او رجل اصابته فاقة او رجل اصابته جائحة ولم يشترط في شيء منها عدم القوة والعجز عن الاكتساب ومنها حديث سايان انه حمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة فقال لا صحابه كلوا ولم يأكل ومعلوم ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا اقويا.

مكتسبين ولم يخص النبي صلى الله عليه وسلم بها من كان منهم زمنا او اجزا عن الاكتساب ومنها حديث عروة بن الزبير عن عبيد الله بن عدى بن الحياران رجلين من العرب حدثا انهما اتيا النبي صلى الله عليه وسلم فسألاه من الصدقة فصعد فيهما البصر وصوبه فرأهما جليدين فقال ان شئكما اعطيتكما ولا احفظ فيها لغني ولا لقوى مكتسب فلما قال لهما ان شئكما اعطيتكما ولو كان محرما ما اعطاهما مع ما ظهر له من جلداهما وقوتهما واخبر مع ذلك انه لاحظ فيها لغني ولا لقوى مكتسب فدل على انه اراد بذلك كراهة المسئلة ومحبة النزاهة لمن كان منه ما يغنيه او قدر على الكسب فيستغنى به عنها * وقد يطلق مثل هذا على وجه التغليظ لا على وجه تحقيق المعنى كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس بمؤمن من سبت سبعانا وجاره جائع وقال لادين لنا لامانة له وقال ليس المسكين بالطواف الذي تردده للقمة واللحمتان ولم يرد به نفى المسكنة عنه رأسا حتى تحرم عليه الصدقة وانما اراد ليس حكمه حكمم الذي لا يسئل وكذلك قوله ولا حق فيها لغني ولا لقوى مكتسب على معنى انه ليس حقه فيها كحق الزمن العاجز عن الكسب ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان آخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم فم سائر الفقراء الزمنى منهم والاصحاء وايضا قد كانت الصدقات والزكوات تحمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيعطىها فقراء الصحابة من المهاجرين والانصار واهل الحفة وكانوا اقوياء مكتسبين ولم يكن يخص بها الزمنى دون الاصحاء وعلى هذا امر الناس من لدن النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا يخرجون صدقاتهم الى الفقراء الاقوياء والضعفاء منهم لا يعتبرون منها ذوي العاهات والزمانة دون الاقوياء الاصحاء ولو كانت الصدقة محرمة وغير جائزة على الاقوياء المكتسبين لفروض منها والوفاء لكان من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف للكافة عليه لعموم الحاجة اليه فلما لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف للكافة على حظر دفع الزكوات الى الاقوياء من الفقراء والمكتسبين من اهل الحاجة لانه لو كان منه توقيف للكافة لورد النقل به مستقيضا دل ذلك على جواز اعطائها الاقوياء المكتسبين من الفقراء كجواز اعطائها الزمنى والعاجزين عن الاكتساب

سورة النجم باب ذوى القربى الذين تحرم عليهم الصدقة

قال اصحابنا من يحرم عليهم الصدقة منهم آل العباس وآل علي وآل جعفر وآل عقيق وولد الحارث بن عبد المطلب جعبا وحكى الطحاوى عنهم وولد عبد المطلب ولم يجد ذلك عنهم رواية والذي يحرم عليهم من ذلك الصدقات المفروضة واما التطوع فلا بأس به وذكر الطحاوى انه روى عن ابي حنيفة وليس بالمشهور ان يصرأ بنى هاشم بدخولهم في آية الصدقات ذكره في احكام القرآن قال وقال ابو يوسف ومحمد لا يدخلون في آية الصدقات قال ابو بكر المشهور عن اصحابنا جعبا من قدمنا ذكره من آل العباس وآل علي وآل جعفر وآل عقيق وولد الحارث بن عبد المطلب وان يحرم الصدقة عليهم خاص في المفروض منه دون التطوع وروى ابن ساعدة عن ابي يوسف ان الزكاة

من بنى هاشم تحل لبنى هاشم ولا يحل ذلك من غيرهم لهم وقال مالك لا تحل الزكاة لآل محمد والتطوع يحل وقال الثوري لا تحل الصدقة لبنى هاشم ولم يذكر فرقا بين النقل والغرض وقال الشافعي تحرم صدقة الغرض على بنى هاشم وبنى عبدالمطلب ويجوز صدقة التطوع على كل أحد الا رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه كان لا يأخذها * والدليل على ان الصدقة المفروضة محرمة على بنى هاشم حديث ابن عباس قال ما خصنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ دون الناس الا بثلاث اسباغ الوضوء وان لا نأكل الصدقة وان لا ننزى الخمر على الخيل وروى ان الحسن بن علي اخذ ثمرة من الصدقة فجعلها في فيه فاخرجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال انا آل محمد لا تحل لنا الصدقة * وحدثننا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا نصر بن علي قال حدثنا ابي عن خالد بن قيس عن قتادة عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم وجد ثمرة فقال لولا اني اخاف ان تكون صدقة لا كتبتها وروى بهز بن حكيم عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم في الابل السائمة من كل اربعين ابنة لبون من اعطاها مؤمخرا فله اجرها ومن منعها فانا آخذوها وشطر ماله لا يحل لآل محمد منها شئ * وروى من وجوه كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لا تحل لآل محمد انما هي اوساخ الناس ثبتت بهذه الاخبار تحريم الصدقات المفروضة عليهم * قال قيل روى شريك عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال قدم عبد المدينة فاشتري منها النبي صلى الله عليه وسلم متاعا فباعه بربح اواق فضة قصدق بها على ارامل بنى عبدالمطلب ثم قال لا اعود ان استري بعدها شئ وليس ثمنه عندي فقد تصدق على هؤلاء وهن هاشميات * قيل له ليس في الخبر انهن كن هاشميات وجائر ان لا يكن هاشميات بل زوجات بنى عبدالمطلب من غير بنى عبدالمطلب بل عريبات من غيرهم وكن ازواجا لبنى عبدالمطلب فتاوا عنهن وايضا فان ذلك كان صدقة تطوع وجائر ان يتصدق عليهم بصدقة التطوع وايضا فان حديث عكرمة الذي ذكرناه اولى لان حديث ابن عباس اخبر فيه بحكمه فيهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فالحظر متأخر للإباحة فهذا اولى واما بنو المطالب فليسوا من اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم لان قرابتهم منه كقرابة بنى امية ولا خلاف ان بنى امية ليسوا من اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك بنو المطالب * قال قيل لما اعطاهم النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس سهم ذوى القربى كما عطي بنى هاشم ولم يعط بنى امية دل ذلك على انهم بمنزلة بنى هاشم في تحريم الصدقة * قيل له ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعطهم للقرابة فحسب لانه لما قال عثمان بن عفان وجير بن مطعم يا رسول الله اما بنو هاشم فلانكر فضلهم لقربهم منك واما بنو المطالب فتحن وهم في النسب شئ واحد فاعطيتهم ولم تعطينا فقال صلى الله عليه وسلم ان بنى المطالب لم تفارقني في جاهلية ولا اسلام فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يعطهم بالقرابة فحسب بل بالصرة والقرابة ولو كانت اجابهم اياه ونصرتهم له في الجاهلية والاسلام اصلا لتحريم الصدقة لوجب ان يخرج منها آل ابي لوب وبعض آل الحارث بن عبدالمطلب من اهل بيته لانهم لم يحيوه وينبئ ان لا تحرم على من ولد في الاسلام من بنى امية لانهم

لم يخالفوه وهذا ساقط وايضاً فان سهم الخمس انما يستحقه خاص منهم وهو موكول الى اجتباها الامام ورأيه ولم يثبت خصوص تحريم الصدقة في بعض آل النبي صلى الله عليه وسلم وايضاً فليس استحقاق سهم من الخمس اصلاً لتحريم الصدقة لان المتأخر والمساكين وابن السبيل يستحقون سهماً من الخمس ولم تحرم عليهم الصدقة فدل على ان استحقاق سهم من الخمس ليس باصل في تحريم الصدقة * واختلف في الصدقة على موالى بنى هاشم وهل اريدوا بأية الصدقة فقال اصحابنا والثوري موالاهم بمنزلتهم في تحريم الصدقات المفروشات عليهم وقال مالك بن انس لا بأس بان يعطى موالاهم والذي يدل على القول الاول حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم استعمل ارقم بن ارقم الزهري على الصدقة فاستبغ ابارافع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصدقة حرام على محمد وآل محمد وان مولى القوم من انفسهم وروى عن عطاء ابن السائب عن ام كلثوم بنت علي عن مولى لهم يقال له هرمزان وكيسان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له يا ابا فلان انا اهل بيت لا تأكل الصدقة وان مولى القوم من انفسهم فلا تأكل الصدقة وايضاً لما قال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لحمه كالحمه النسب وكانت الصدقة محرمة على من قرب نسب من النبي صلى الله عليه وسلم وهم بنو هاشم وجب ان يكون موالاهم بمنزلة اذن كان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعله لحمه كالنسب * واختلف في جواز اخذ بنى هاشم للعمالة من الصدقة اذا عملوا عليها فقال ابو يوسف ومحمد من غير خلاف ذكرنا عن ابي حنيفة لا يجوز ان يعمل على الصدقة احد من بنى هاشم ولا يأخذ عمالته منها قال محمد وانما يصنع ما كان يأخذه على بن ابي طالب رضي الله عنه في خروجه الى اليمن على ان كان يأخذ من غير الصدقة * فقال ابو بكر يعني بقوله لا يعمل على الصدقة على معنى انه يعملها يأخذ عمالته اذ عمل عليها متبرعا على ان لا يأخذ شيئاً فهذا لا خلاف بين اهل العلم في جوازه وقال آخرون لا بأس بالعمالة لهم من الصدقة * والدليل على صحة القول الاول ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا علي بن محمد قال حدثنا مسدد قال حدثنا معمر قال سمعت ابي يحدث عن جبير عن عكرمة عن ابن عباس قال بعث نوفل بن الحارث ابنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انطلقا الى عكمما لعله يستعملكما على الصدقة فجاءا فحدثنا بنى الله صلى الله عليه وسلم بحاجتهما فقال لهما بنى الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لكم اهل البيت من الصدقات شيء لانها غسالة الايدي ان لكم في خمس الخمس ما يتيكما ويكفيكما وروى عن علي انه قال للعباس سل النبي صلى الله عليه وسلم ان يستعملك على الصدقة فساله فقال ما كنت لاستعملك على غسالة ذنوب الناس وروى الفضل ابن العباس وعبد المطلب بن ربيعة بن الحارث سألا النبي صلى الله عليه وسلم ان يستعملهما على الصدقة لصبيا منها فقال ان الصدقة لا تحل لآل محمد فتعصم اخذ العمالة ومنع ابارافع ذلك ايضاً وقال مولى القوم منهم * واحتج الميحيون لذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم بعث علياً الى اليمن على الصدقة رواه جابر وابوسعيد جميعاً ومعلوم انه قد كانت ولايته على الصدقات وغيرها ولا حاجة في هذا لهم لانه لم يذكر ان علياً اخذ عمالته منها وقد قال الله تعالى لئيه صلى الله عليه

دفع الزكاة اليه وعموم الآية يقتضى جواز دفعها اليه باسم الفقر ولم تقم الدلالة على تخصيصه فام يجز اخراجها لاجل النفقة من عمومها وايضا قال النبي صلى الله عليه وسلم خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وابدأ بمن تعول وذلك عموم في جواز دفع سائر الصدقات الى من يعول وخرج الولد والوالد والزوجان بدلالة ﴿﴾ فان قيل انما لم يجز اعطاء الوالد والولد لانه تلزمه نفقته ﴿﴾ قيل له هذا غلط لانه لو كان الولد والوالد مستغنيين بقدر الكفاف ولم تكن على صاحب المال نفقتهم لما جاز ان يعطيهما من الزكاة لانهما ممنوعان منها مع لزوم النفقة وسقوطها فدل على ان المانع من دفعها اليهما ان كل واحد منهما منسوب الى الآخر بالولادة وان واحدا منهما لا يجوز شهادته للآخر وكل واحد من المعين علة في منع دفع الزكاة * واختلفوا في اعطاء المرأة زوجها من زكاة المال قال ابو حنيفة ومالك لا تعطيه وقال ابو يوسف ومحمد والنسوري والشافعي تعطيه واخيه بنول الاول انه قد ثبت ان شهادة كل واحد من الزوجين لصاحبه غير جائزة فوجب ان لا يعطى واحد منهما صاحبه من زكاته لوجود العلة المانعة من دفعها في كل واحد منهما ﴿﴾ واحتج المجيزون لدفع زكاتها اليه بحديث زينب امرأة عبدالله حين سألت انبي صلى الله عليه وسلم عن الصدقة على زوجها عبدالله وعلى ايتام لاختها في حجرها فقال لك اجران اجر الصدقة واجر القرابة ﴿﴾ قيل له كانت صدقة تطوع والفاظ الحديث يدل عليه وذلك لانه ذكر فيه انها قالت لما حدث النبي صلى الله عليه وسلم النساء على الصدقة وقال تصدقن ولو بحليكن جمعت حلبى وادرت ان تصدق فسأت النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على انها كانت صدقة تطوع ﴿﴾ فان احتجوا بما حدثنا عبد الباقي بن فانع قال حدثنا ابن ناجية قال حدثنا احمد بن حاتم قال حدثنا على بن ثابت قال حدثني يحيى بن ابي انيسة الجزري عن حماد بن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله ان زينب الثقفية امرأة عبدالله سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان لى طوقا فيه عشرون مثقالا فاؤدى زكاته قال نعم نصف مثقال قالت فان في حجرى بنى اخلى ايتاما فأجمله واخضمه فيهم قال نعم فبين في هذا الحديث انها كانت من زكاتها ﴿﴾ قيل له ليس في هذا الحديث ذكر اعطاء الزوج وانما ذكر فيه اعطاء بنى اخيه ونحن نجيز ذلك وجائز ان تكون سألته عن صدقة التطوع على زوجها ونهى اخيهما فاجازها وسألته في وقت آخر عن زكاة الحلى ودفعها الى بنى اخيهما فاجازها ونحن نجيز دفع الزكاة الى بنى الاخ * واختلف في اعطاء الذمى من الزكاة فقال اصحابنا ومالك والنسوري وابن شبرمة والشافعي لا يعطى الذمى من الزكاة وقال عبيد الله بن الحسن اذا لم يجد مسلما اعطى الذمى ففيل له فانه ليس بالمكاف الذى هو بمسلم وفي موضع آخر مسلم فكانه ذهب الى اعطائها للذى هو بين ظهراتهم والحجة للقول الاول قول النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم فاقضى ذلك ان يكون كل صدقة اخذها الى الامام مقصورة على فقراء المسلمين ولا يجوز اعطاؤها للكفار ولما اتفقوا على انه اذا كان هناك مسلمون لم يعط الكفار ثبت ان الكفار لا حظ لهم في الزكاة

اذ لو جاز اعطاؤها اياهم بحال لجاز في كل حال لوجود الفقر كسائر فقراء المسلمين *
 واختلفوا في دفع الزكاة الى رجل واحد فقال اصحابنا يجوز ان يعطى جميع زكاته مسكينا
 واحدا وقال مالك لا بأس ان يعطى الرجل زكاة الفطر عن نفسه وعياله مسكينا واحدا وقال
 المزني عن الشافعي واقل ما يعطى اهل السهم من سهام الزكاة ثلاثة فان اعطى اثنين وهو
 يجحد الثالث ضمن ثلث سهم * قال ابو بكر قوله تعالى ﴿ ائتما الصدقات للفقراء ﴾ اسم للجنس في
 المدفوع والمدفوع اليهم واسماء الاجناس اذا اطلقت فانها تتناول المسميات بايجاب الحكم
 فيها على احد معين اما الكل واما ادناه ولا تختص بعدد دون عدد لا بدلالة اذ ليس فيها
 ذكر العدد الا ترى الى قوله تعالى ﴿ والسارق والسارقة ﴾ وقوله ﴿ الرانية والزاني ﴾ وقوله
 ﴿ وخلق الانسان ضعيفا ﴾ ونحوها من اسماء الاجناس انها تتناول كل واحد من آحادها على
 حياله لا على طريق الجمع ولذلك قال اصحابنا فيمن قال ان تزوجت النساء واشترت العبدان
 على الواحد منهم ولو قال ان شربت الماء واكلت الطعام كان على الجزء منها لا على استيعاب جميع
 ما تحته وقالوا لو اراد بيئته استيعاب الجنس كان مصدقا ولم يحنث ابدا اذ كان مقتضى اللفظ احد
 معين اما استيعاب الجميع او ادنى ما يقع عليه الاسم منه وليس للجميع حظ في ذلك فلا معنى
 لاعتبار العدد فيه واذا ثبت ما وصفنا واتفق الجميع على انه لم يرد بآية الصدقات استيعاب
 الجنس كله حتى لا يحرم واحد منهم سقط اعتبار العدد فيه فبطل قول من اعتبر ثلاثة منهم
 وايضا لما يكن ذلك حقا لانسان بيئته وانما هو حق الله تعالى يصرف في هذا الوجه وجب
 ان لا يختلف حكم الواحد والجماعة في جواز الاعطاء ولانه لو وجب اعتبار العدد لم يكن بعض
 الاعداد اولى بالاعتبار من بعض اذ لا يختص الاسم بعدد دون عدد وايضا لما وجب اعتبار
 العدد وقد علمنا تعذر استيفائه لانهم لا يحصون دل على سقوط اعتباره اذ كان في اعتباره
 ما يؤديه الى اسقاطه وقد اختلف ابو يوسف ومحمد فيمن اوصى بثلث ماله للفقراء فقال ابو يوسف
 يجزئه وضعه في فقير واحد وقال محمد لا يجزى الا في اثنين فصاعدا شبهه ابو يوسف بالصدقات
 وهو اقيس * واختلف في موضع اداء الزكاة فقال اصحابنا ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد
 تقسم صدقة كل بلد في فقرائه ولا يخرجها الى غيره وان اخرجها الى غيره فاعطاها الفقراء
 جاز ويكره وروى على الرازي عن ابي سليمان عن ابن المبارك عن ابي حنيفة قال لا بأس
 بان يبعث الزكاة من بلد الى بلد آخر الى ذى قرابته قال ابو سليمان فحدثت به محمد بن الحسن
 فقال هذا حسن وليس لنا في هذا سماع عن ابي حنيفة قال ابو سليمان فكتبته محمد بن الحسن
 عن ابن المبارك عن ابي حنيفة وذكر الطحاوي عن ابن ابي عمران قال اخبرنا اصحابنا عن محمد
 ابن الحسن عن ابي سليمان عن عبدالله بن المبارك عن ابي حنيفة قال لا يخرج الرجل زكاته
 من مدينة الى مدينة الا لذى قرابته وقال ابو حنيفة في زكاة الفطر يؤديها حيث هو وعن
 اولاده الصغار حيث هم وزكاة المال حيث المال وقال مالك لا تنقل صدقة المال من بلد
 الى بلد الا ان تفصل فتنتقل الى اقرب البلدان اليهم قال ولو ان رجلا من اهل مصر حلت

زكاته عليه وماله بمصر وهو بالمدينة فانه بقسم زكاته بالمدينة ويؤدى صدقة الفطر حيث هو وقال النورى لاقل من بلد الى بلد الا ان لايجد من يعطيه وكره الحسن بن صالح نقلها من بلد الى بلد وقال الليث فيمن وجبت عليه زكاة ماله وهو ببلد غير بلده انه ان كانت رجسته الى بلده قربة فانه يؤخر ذلك حتى يقدم بلده فيخرجها ولوادها حيث هو رجوت ان يحزى وان كانت غيبة طويلة واراد المنام بها فانه يؤدى زكاته حيث هو وفال الشافعى ان اخرجها الى غير بلده لم يبين لى ان عليه الاعادة عنه قال ابو بكر ظاهر قوله تعالى ﴿ انما الصدقات للفقراء والمساكين ﴾ يقتضى حواز اعطائها في غير البلد الذى فيه المال وفى اى موضع شاء ولذلك قال اصحابنا اى موضع ادى فيه اجزاء وبدل عليه انما لمز فى الاصول صدقة مخصوصة بموضع حتى لايجوز اداؤها في غيره الا ترى ان كفارات الايمان والتذور وسائر الصدقات لا تختص جوازها بادائها في مكان دون غيره وروى عن طائوس ان معاذا قال لاهل البين استوفى بخميس اوليس اخذه منكم فى الصدقة مكان الذرة والشعر فانه يسر عليكم وخير لمن بالمدينة من المهاجرين والانصار فهذا بدل على ان كان يتفاه من البين الى المدينة وذلك لان اهل المدينة كانوا احوج اليها من اهل البين وروى عدى بن حاتم انه نقل صدقة طى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلادهم بالبعد من المدينة ونقل ايضا عدى ابن حاتم والزبير بن بدر صدقات قومهما الى ابي بكر الصديق رضى الله عنه من بلاد طى وبلاد بنى تميم فاستعان بها على قتال اهل الردة وانما كرهوا نقلها الى بلد غيره اذا ساوى اهل المدن فى الحاجة لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ حين بعثه الى اليمن اعلمهم ان الله قد فرض عليهم حما فى اموالهم يؤخذ من اغنيائهم ويرد فى فقرائهم وذلك يقتضى ردها فى فمراء المأخوذ من منهم عنه واما مال ابو خيفة انه يجوز له نقلها الى ذى قرابته فى بلد آخر لما حدثنا عبد الباقي بن وائع قال حدثنا علي بن محمد قال حدثنا ابو سامة قال حدثنا حماد بن سلمة عن ابوب وهشام وحييب عن محمد بن سيرين عن سامان بن عامر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صدقة الرجل على قرابته صدقة وصلة عنه وحدثنا عبد الباقي بن وائع قال حدثنا موسى بن زكريا قال حدثنا احمد بن منصور قال حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن لهيعة عن عطاء عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الصدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصدقة على ذى القرابة تضاعف مرتين عنه وقال النبي صلى الله عليه وسلم فى حديث زينب امرأة عبدالله حين سألته عن صدقتها على عبدالله وابنته بنى اخ لها فى حجرها فقال لك اجران اجر الصدقة واجر القرابة عنه وحدثنا عبد الباقي بن وائع قال حدثنا علي بن الحسين بن يزيد الصدفى قال حدثنا ابي قال حدثنا ابن نمير عن حجاج عن الزهرى عن ابوب بن بشير عن حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله اى الصدقة افضل قال على ذى الرحم الكاشح عنه فبنت بهذه الاخبار ان الصدقة على ذى الرحم المحرم وان بعدت داره افضل منها على الاجنبى ولذلك قال يجوز نقلها الى بلد آخر اذا عطاها ذاقربته وانما مال اصحابنا فى صدقة الفطر انه يؤدها عن نفسه حيث هو وعن رفيقه

وولده حيث هم لانها مؤداة عنهم فكما تؤدي زكاة المال حيث المال كذلك تؤدي صدقة الفطر حيث المؤداة عنه

فيما يعطى مسكين واحد من الزكاة

كان ابو حنيفة يكره ان يعطى انسان من الزكاة مائى درهم وان اعطيته اجزائه ولا بأس بان تعطيه اقل من مائى درهم قال وان يغنى بها انسانا احب الى وروى هشام عن ابي يوسف في رجل له مائة وتسعة وتسعون درهما فصدق عليه بدرهمين انه يقبل واحدا ويرد واحدا فقد اجاز له ان يقبل تمام المائتين وكره ان يقبل ما فوقها وامام مالك بن انس فانه برد الامر فيه الى الاجتهاد من غير توقف وقول ابن شبرمة فيه كقول ابي حنيفة وقال الثوري لا يعطى من الزكاة اكثر من خمسين درهما الا ان يكون غارما وهو قول الحسن بن صالح وقال الليث يعطى مقدار ما يبتاع به خادما اذا كان ذاعبال والزكاة كثيرة ولم يجد الشافعي شيئا واعتبر ما يرفع الحاجة لله قال ابو بكر قوله تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين) ليس فيه تحديد مقدار ما يعطى كل واحد منهم وقد علمنا انه لم يرد به تقريبها على الفقراء على عدد الرؤس لامتناع ذلك وتعدده ثبت ان المراد دفعها الى بعض اى بعض كان واقلهم واحد ومعلوم ان كل واحد من ارباب الاموال مخاطب بذلك فاقضى ذلك جواز دفع كل واحد منهم جميع صدقته الى فقير واحد قل المدفوع او كثر فوجب بظاهر الآية جواز دفع المال الكثير من الزكاة الى واحد من الفقراء من غير تحديد لمعداده وايضا فان الدفع والتملك يصادفانه وهو فقير فلا فرق بين دفع المال الكثير والحصول التملك في الحالتين للفقير وانما كره ابو حنيفة ان يعطى انسانا مائى درهم لان المائتين هي النصاب الكامل فيكون غنيا مع تمام ملك الصدقة ومعلوم ان الله تعالى انما امر بدفع الزكوات الى الفقراء لينتفعوا بها وتملكوها فلا يحصل له التمكن من الانتفاع الا وهو غنى فكره من اجل ذلك دفع نصاب كامل ومضى دفعه اليه اقل من النصاب فانه يملكه ويحصل له الانتفاع بها وهو فقير فلم يكرهه اذا القليل والكثير سواء في هذا الوجه اذا لم يصير غنيا فالنصاب عند وقوع التملك والتمكين من الانتفاع واما قول ابي حنيفة وان يغنى بها انسانا احب الى فانه لم يرد به النفي الذي تجب عليه به الزكاة وانما اراد ان يعطيه ما يستغنى به عن المسئلة ويكف به وجهه ويتصرف به في ضرب من الماش * واختلف فيمن اعطى زكاته رجلا ظاهره الفقر فاعطاء على ذلك ثم تبين انه غنى فقال ابو حنيفة ومحمد يحزبه وكذلك ان دفعها الى ابنه او الى ذمي وهو لا يعلم ثم علم انه يحزبه وقال ابو يوسف لا يحزبه ذهب ابو حنيفة في ذلك الى ما روى في حديث معن بن بزبد ان اياه اخرج صدقة فدفعها اليه ليلا وهو لا يعرفه فلما اصبح وقف عليه فقال ما اياك اردت واختصا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له لك مانوت بازيد وقال لمن لك ما اخذت ولم يسئله ثبوتها من الزكاة او غيرها بل قال لك مانوت فدل على جوازها ان نواها زكاة وايضا فان الصدقة على هؤلاء قد تكون صدقة صحيحة من وجه في غير حال الضرورة

وهو ان تصدق عليهم صدقة التطوع فاشبهت من هذا الوجه الصلاة الى الكعبة اذا اداها باجتهاد صحيح ثم بين انه اخطأها كانت صلاته ماضية اذ كانت الصلاة الى غير جهة الكعبة قد تكون صلاة صحيحة من غير ضرورة وهو المصلي تطوعا على الراحة فكان اعطاء الزكاة باجتهاد مشبها لاداء الصلاة باجتهاد على النحو الذي ذكرنا ❦ فان قيل اما يشبه مسألة الزكاة من توضأ بماء يظنه طاهرا ثم علم انه كان مجسما فلا تجزئه صلاته لانه صار من اجتهاد الى يقين كذلك مؤدى الزكاة الى غنى او اسه اودى اداءه فمد صار من اجتهاد الى يقين فبطل حكم اجتهاده ووحث عليه الاعادة ❦ قيل له ليس كذلك لان الوضوء بالماء النجس لا يكون طهارة بحال فلم يكن للاجتهاد تأثير في حوازه وتركه القلة جائز في احوال ففسدنا بما ذكرناه اسببه ❦ فان قيل الصلاة قد يجوز في الثوب النجس في حال ومع ذلك ولو اداها باجتهاد منه في طهارة الثوب ثم نين النجاسة بطلت صلاته ووجبت عليه الاعادة ولم يكن جواز الصلاة في الثوب النجس بحال موجبا لجواز اداها بالاجتهاد متى صار الى يقين النجاسة ❦ قيل له اغفأت معنى اعتلاتنا لانا قلنا ان ترك القلة حائز من غير ضرورة كجواز اعطاء هؤلاء من صدقة التطوع من غير ضرورة فكما منساوين من هذا الوجه لا يرى انه لاضرورة للمصلي على الراحة في فعل التطوع كما لاضرورة بالتصدق صدقة التطوع على ما ذكرنا فلما استويا من هذا الوجه اسبها في الحكم واما الصلاة في الثوب النجس فغير حائزة الا في حال الضرورة ويسوى فيه حكم مصلي الفرض او منعل فلذلك اخلفا

باب دفع الصدقات الى صنف واحد ❦

قال الله تعالى ﴿انما الصدقات للفقراء والمساكين﴾ الآية فروى ابو داود الطائلي قال حدثنا سمعت ابن سعيد عن عطاء عن سعد بن جبير عن علي وابن عباس قال اذا اعطى الرجل الصدقة صنفا واحدا من الاصناف الاربعة حرأه وروى مثل ذلك عن عمر بن الخطاب وحذيفة عن سعد بن جبير وابراهيم وعمر بن عبد العزيز واى امالة ولا يروى عن الصحابة خلافة فصار احما من السلف لا يسع احدا خلافة لظهوره وسفاهته فهم من غير خلاف طهر من احد من لطرائهم عليهم وروى النورى عن ابراهيم بن ميسرة عن طاوس عن معاذ بن جبل انه كان يأخذ من اهل اليمن العروض في الزكاة ويجمعها في صنف واحد من الماس وهذا قول ابي حنيفة واى يوسف ومحمد وزفر ومالك بن ادس وقال الشافعي تقدم على ثمانية اصناف الا ان يفقد صنف فقم في الباقي لا يجزى غيره وهذا قول مخالف لقول من قدمنا ذكره من السلف ومخالف للآثار والسنن ونظام الكتاب قال الله تعالى ﴿ان تبدوا الصدقات فتنهاى وان تحموها ونؤنها الفقراء فهو خير لكم﴾ وذلك عموم في جميع الصدقات لانه اسم للجاس لدخول الالف واللام عليه فاقضت الآية دفع جميع الصدقات الى صنف واحد من المذكورين وهم الفقراء فدل على ان مراد الله تعالى في ذكر الاصناف انما هو بيان اسباب الفقر لا قسمها على ثمانية

ويدل عليه أيضا قوله تعالى ﴿ في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ﴾ وذلك يقتضى جواز اعطاء الصدقة هذين دون غيرها وذلك بنى وجوب قسمتها على ثمانية وإيضاً فإن قوله تعالى ﴿ أما الصدقات للفقراء ﴾ عموم في سائر الصدقات وما يحصل منها في كل زمان وقوله تعالى ﴿ للفقراء ﴾ إلى آخره عموم أيضاً في سائر المذكورين من الموجودين ومن يحدث منهم ومعلوم أنه لم يرد قسمة كل ما يحصل من الصدقة في الموجودين ومن يحدث منهم لاستحالة إمكان ذلك إلى أن يقوم الساعة فوجب أن يجزى إعطاء صدقة عام واحد لصنف واحد وإعطاء صدقة عام ثانٍ لصنف آخر ثم كذلك صدقة كل عام لصنف من الأصناف على ما يرى الامم قسمته فثبت بذلك أن صدقة عام واحد أو رجل واحد غير مقسومة على ثمانية وإيضاً لاختلاف أن الفقراء لا يستحقونها بالشركة وأنه جائز أن يحرم البعض منهم ويعطى البعض فثبت أن المقصد صرفها في بعض المذكورين فوجب أن يجوز إعطاؤها بعض الأصناف كما جاز إعطاؤها بعض الفقراء لأن ذلك لو كان حلالاً لجميعاً لما جاز حرمان البعض وإعطاء البعض ۞ قال أبو بكر ويدل عليه ما روى في حديث سامة بن صخر حين ظاهر من أمراته ولم يجد ما يطعم فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتطابق إلى صاحب صدقة بنى زريق ليدفع إليه صدقاتهم فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم دفع صدقاتهم إلى سلمة وإنما هو من صنف واحد وفي حديث عبيد الله بن عدي بن الحارث في الرجاءين اللذين سألا النبي صلى الله عليه وسلم من الصدقة فرأها جليدين فقال إن سئما أعطيتكما ولم يسئلهما من أي الأصناف ليجسبهما من الصنف ويدل على أنها مستحقة بالفقر قوله صلى الله عليه وسلم امرت أن أخذ الصدقة من أغنيائكم وأردتها في فقرائكم وقال لما ذ حين بعثه إلى اليمن أعلمهم أن الله تعالى فرض عليهم حقاً في أموالهم يؤخذ من أغنيائهم ويرد في فقرائهم فأخبر أن المعنى الذي به يستحق جميع الأصناف هو الفقر لأنه عم جميع الصدقة وأخبر أنها مصروفة إلى الفقراء وهذا اللفظ مع ما تضمن من الدلالة يدل على أن المعنى المستحق به الصدقة هو الفقر وإن عمومه يقتضى جواز دفع جميع الصدقات إلى الفقراء حتى لا يعطى غيرهم بل ظاهر اللفظ يقتضى إيجاب ذلك لفعله صلى الله عليه وسلم امرت ۞ فإن قيل العامل يستحقه لا بالفقر ۞ قيل له لم يكونوا يأخذونها صدقة وإنما تحصل الصدقة للفقراء ثم يأخذها العامل عوضاً من عمله لا لصدقة كفقير تصدق عليه فاعطاها عوضاً عن عمل له وكما كان يتصدق على بررة فنهذه للنبي صلى الله عليه وسلم هدية للنبي وصدقة لبررة ۞ فإن قيل فإن المؤلفلة قلوبهم قد كانوا يأخذونها صدقة لا بالفقر ۞ قيل له لم يكونوا يأخذونها صدقة وإنما كانت تحصل صدقة للفقراء في دفع بعضها إلى المؤلفلة قلوبهم لدفع أذيتهم عن فقراء المسلمين وبسملوا فيكونوا قوة لهم فلم يكونوا يأخذونها صدقة بل كانت تحصل صدقة فتصرف في مصالح المسلمين إذ كان مال الفقراء جائزاً صرفه في بعض مصالحهم إذ كان الإمام يلى عليهم ويتصرف في مصالحهم * فاما ذكر الأصناف فأتى بما جاء به لبيان أسباب الفقر على ما بينا والدليل عليه أن

الفسارم وابن السبيل والغزاي لا يستحقونها الا بالحاجة والفقر دون غيرها فدل على
 ان المعنى الذى به يستحقونها هو الفقر ﷺ فان قيل روى عبد الرحمن بن زياد بن ابي
 زياد بن نعيم انه سمع زياد بن الحارث الصدائي يقول امرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم على قوم
 فقلت اعطى من صدقاتهم ففضل وكتبلى بذلك كتابا فانا رجل فقال اعطى من الصدقة فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل لم يرض بحكم نبى ولا غيره حتى حكم فيها
 من السماء فجزأها ثمانية اجزاء فان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك منها ﷺ قيل له هذا يدل
 على صحة ما قلنا لانه قال ان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك فبان انها مستحقة لمن كان من اهل هذه
 الاجزاء وذكر فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب للصدائي بشئ من صدقة قومه ولم يسئله
 من اى الاصناف هو فدل ذلك على ان قوله ان الله تعالى جزأها ثمانية اجزاء معنا يوضع
 فى كل جزء منها جميعا ان رأى ذلك الامام ولا يخرجها عن جميعهم وايضا فليس تخلو الصدقة من
 ان تكون مستحقة بالاسم او بالحاجة او بهما جميعا وفلس ان يقال هى مستحقة بمجرد الاسم
 لوجهين احدهما انه يوجب ان يستحقها كل غارم وكل ابن سبيل وان كان غنيا وهذا باطل والوجه
 الثانى انه كان يجب ان يكون لواجتمع له الفقر وابن السبيل ان يستحق سهمين فلما بطل هذان
 الوجهان صح انها مستحقة بالحاجة ﷺ فان قيل قوله تعالى ﴿اعمال الصدقات للفقراء والمساكين﴾
 الآية يقتضى ايجاب النمرة فلا يجوز اخراج صنف منها كالأوصى بثلث ماله تزيد وعمره
 وخالد لم يحرم واحد منهم ﷺ قيل له هذا مقتضى اللفظ فى جميع الصدقات وكذلك تقول
 يعطى صدقة العام صفا واحدا ويعطى صدقة نام آخر صفا آخر على قدر اجتهاد الامام
 ويجرى المصلحة فيه وانما الخلاف بيننا وبينكم فى صدقة واحدة هل يستحقها الاصناف كلها
 وليس فى الآية بيان حكم صدقة واحدة وانما فيها حكم الصدقات كلها فنقسم الصدقات
 كلها على ما ذكرنا فتكون قدوفينا الآية حقها من مئة ضاها واستعملنا سائر الآى التى قدما
 ذكرها والآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وقول السلف فذلك اولى من ايجاب قسمة صدقة
 واحدة على ثمانية ورد احكام سائر الآى والمنع التى قدما وبهذا المعنى الذى ذكرنا انفصلت
 الصدقات من الوصية بالثلث لايان لان المسلمين لهم محصورون وكذلك الثلث فى مال معين
 فلا بد من ان يستحقوه بالنمرة وايضا فلا خلاف ان الصدقات غير مستحقة على وجه النمرة
 للمسلمين لانفاقهم على جواز اعطاء بعض الفقراء دون بعض ولا جائز اخراج بعض الموصى
 لهم وايضا لما جاز الفضيل فى الصدقات لبعض على بعض ولم تجز ذلك فى الوصايا المطلقة كذلك
 جاز حرمان بعض الاصناف كما جاز حرمان بعض الفقراء ففارق الوصايا من هذا الوجه وايضا
 لما كانت الصدقة حقا لله تعالى لا آدمى بدلالة انه لا مطالبة لا آدمى يستحقها لنفسه فإى صنف
 اعطى فقد وضعها موضعها والوصية لايان حق لا آدمى لا مطالبة لغريم بها فاستحقوها
 كلهم كسائر الحقوق التى للآدميين ويدل على ذلك ان الله اوجب فى الكفاية اطعام مساكين
 ولو اعطى الفقراء حاز فكذلك جائز ان يعطى ماسى للمساكين فى آية الصدقات للفقراء

والوصية مخالفة لذلك لانه لو اوصى لزيد لم يعط عمرو * قوله تعالى ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ ذُنَّ قَدْ آذَنَ خَيْرٌ لَكُمْ يَوْمَئِذٍ يَوْمُنَا لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ قال ابن عباس وقادة ومجاهد والضحاك يقولون هو صاحب اذن يصنى الى كل احد وقيل ان اصله من اذن يأذن اذا سمع قال الشاعر

في سماع يأذن الشيخ له * وحديث مثل ماذى مشار

ومعناه اذن صلاح لكم لا اذن شر * وقوله ﴿يَوْمُنَا لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ قال ابن عباس يصدق المؤمنين ودخول اللام ههنا كدخوله في قوله ﴿فَلْيَعِشْ أَنْ يَكُونَ رَدْفٌ لَكُمْ﴾ ومعناه ردفكم وقيل انما دخلت اللام للفرق بين ايمان التصديق و ايمان لا مان فاذا قيل ويؤمن للمؤمنين لم يعقل به غير الصديق وهو كقوله تعالى ﴿فَلَا تَعْتَدُوا أَنْ تَكُونَ لَكُمْ﴾ اى ان تصدقكم وكفوله ﴿وَمَا تَنْتَظِرُونَ لَنَا﴾ ومن الناس من يحتج بذلك في قبول خبر الواحد لاخبار الله تعالى عن نبيه انه يصدق المؤمنين فيها خبرونه به وهذا لعمرى يدل على قوله في اخبار المذمومات فاما اخبار الديانات واحكام الشرع فامكن ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم محتاجا الى ان يسمعهام احد اذ كان الجميع عنه يأخذون وبه يقتدون وبها * قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْسَدَ﴾ قيل انه انما رد ضمير الواحد في قوله ﴿رَسُولُهُ﴾ لان رضا الله ينظم رضا الرسول ادكل ما رضى الله فعد رضىه لرسول فترك ذكر ضمير الرسول لدلالة الحال عليه وقيل ان اسم الله تعالى لا يجمع مع اسم غيره في الكنية تعظما بافراد الذكر وقد روى ان رجلا خطب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يطع الله ورسوله فقد ردد ومن يعصهما فقد غوى فقال النبي صلى الله عليه وسلم قم فأس الحطيط انت فانكر الجمع بين اسم الله وبين اسمه في الكنية وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم النبي عن جمع اسم غير الله الى اسمه محرف الجمع فقال لا تقولوا ان ساء الله وساء فلان ولكن قولوا ان شاء الله ثم شاء فلان * قوله الى ﴿يُحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْهِمْ﴾ قال الحسن ومجاهد كانوا يحذرون فحمله على معنى الاخبار عنهم فانهم يحذرون وقال غيرهما صودنا صورة الخير ومعناه الامر تقديره ليحذر المنافقون * وقوله تعالى ﴿أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُمْ﴾ اخبار من الله باخراج اضرار السوء واطهاره وهك صاحبه مما يحذره الله به وفضحه وذلك اجار عن المنافقين وتحذير لعلمهم من سائر مضمري السوء وكأني به وهو في معنى قوله ﴿وَاللَّهُ يَخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ * قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ لَهُمْ لِفُؤَادَانِ﴾ كما نخوض ونالمب * الى قوله ﴿وَأَنْ يَفْجُرَ﴾ فيه الدلالة على ان الاعاب والجاد سواء في اطهار كلمة الكفر على غير وجه الاكراه لان هؤلاء المنافقين ذكروا انهم قالوا ما قالوه لمبا فاخبر الله عن كفرهم باللمب ذلك وروى عن الحسن وقادة انهم قالوا في غزوة نبوك أرجو هذا الرجل ان يفتح قصور الشام وحصونها بهيات بهيات فاطلع الله نبيه على ذلك فاخبر ان هذا العول كفر منهم على اى وجه قالوه من حد او هزل فدل ذلك على استواء حكم الجاد والهازل في اطهار كلمة الكفر ودل ايضا على ان الاستهزاء بآيات الله وبشيء من شرائع دبه كفر من فاعله * وقوله تعالى ﴿يُحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ اضاف بعضهم

الى بعض اجتماعهم على النفاق فهم متشاكلون متشابهون في تعاضدهم على النفاق والامر بالنكر
والنهي عن المعروف كما يضاف ببعض الشيء اليه لمشاكلته للجملة قوله تعالى ﴿وَيَقْبِضُونَ
اَيْدِيَهُمْ﴾ فانه روى عن الحسن ومجاهد عن الاتفاق في سبيل الله وقال قتادة عن كل خير
وقال غيره عن الجهاد في سبيل الله وجائز ان يكونوا قبضوا ايديهم عن جميع ذلك فيكون
المراد جميع ما حمله اللفظ منه ﴿وقوله﴾ نسوا الله فانسيهم ﴿فان معناه انهم تركوا
امره والقيام بطاعته حتى صار ذلك عندهم بمنزلة المنسى اذ لم يستعملوا منه شيئا كما لا يعمل بالنسي
وقوله ﴿فانسيهم﴾ معناه انه تركهم من رحمته وسماه باسم الذنب لمقابلته لانه عقوبة وجزاء
على الفعل وهو مجاز كقولهم الجزاء بالجزاء وقوله ﴿وجزاء سبعة سبعة مائة﴾ ونحو ذلك
قوله تعالى ﴿يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغظ عليهم﴾ روى عبدالله بن مسعود
قال جاهدهم بيدك فان لم تستطع فبلسانك وقابل فان لم تستطع فاكفهم في وجوههم وقال
ابن عباس جاهد الكفار بالسيف والمنافقين باللسان وقال الحسن وقادة جاهد الكفار
بالسيف والمنافقين باقامة الحدود وكانوا اكثر من يصيب الحدود ﴿وقوله تعالى﴾ يحلفون بالله ما قالوا
ولقد قالوا لكفر وكفروا بعد اسلامهم ﴿فيه اخبار عن كفار المنافقين وكلمة الكفر كل كلمة فيها
جحد لنعمة الله اوبلت منزلتها في العظم وكانوا يطنون في التوبة والاسلام ويقال ان العائل
لكلمة الكفر الجللاس بن سويد بن الصامت قال ان كان مجابه به محمد حقا لحن شر من
الحجر ثم حلف بالله ما قال روى ذلك عن مجاهد وعروة وابن اسحاق وقال قتادة نزلت في عبدالله
ابن ابي بن سلول حين قال ﴿لنرجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل﴾ وقال الحسن
كان جماعة من المنافقين قالوا ذلك وفيها قصص الله علينا من شأن المنافقين واخبارهم باعتقاد الكفر وقوله
ثم تبقيته اياهم واستحيواهم لما كانوا يظهرون للنبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين من الاسلام دلالة
على قبول توبة الزنديق المسر للكفر والمظهر للايمان ﴿وقوله تعالى﴾ ومنهم من طاه الله
لئن آتانا من فضله لنصدقن ﴿الى آخر الآيتين فيه الدلالة على ان من نذر نذرا فيه قرينة
لزمه الوفاء لان العهد هو النذر والايحباب نحو قوله ان رزقني الله الف درهم فعلى ان اصدق
منها بخمسة مائة ونحو ذلك فانتمطت هذه الآية احكاما منها ان من نذر نذرا لزمه الوفاء بنفس
المنذور لقوله تعالى ﴿فلما آتاهم من فضله تخلوا به﴾ فنعمهم على ترك الوفاء بالمنذور بعينه
وهذا يدل على بطلان قول من اوجب في شيء بعينه كفارة يمين وابطل ايحباب اخراج المنذور
بعينه ويدل ايضا على جواز تعليق النذر بشرط مثل ان يقول ان قدم فلان لله على صدقة
او صيام ويدل ايضا على ان النذر المضاف الى الملك ايحباب في الملك وان لم يكن الملك
موجودا في الحال وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا نذر فيما لا يملك ابن آدم وجعله الله تعالى
نذرا في الملك والزمه الوفاء به فثبت بذلك ان النذر في غير ملك ان يقول لله على ان اصدق
بشوب زيد او نحو وهو بدل على ان من قال لاجنية ان تزوجت فانت طالق انا مطلق في
سكاح لا قبل النكاح كما كان المضيف للنذر الى الملك ناذرا في الملك ونظير ذلك في ايحباب نفس

المنذور على موجه قوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون﴾ فاقضى ذلك فعل المقول بعينه واخراج كفارة بين ليس هو المقول بعينه وبحو قوله تعالى ﴿واوفوا بعهدهم﴾ والوفاء بالعهدة أو ما عهدوا فعمل المعهود بعينه لا غير وقوله ﴿واوفوا بعهدي أوف بعهديكم﴾ وقوله ﴿يوفون بالتذر﴾ فمدحهم على فعل المنذور بعينه ومن نظر آثاره قوله تعالى ﴿وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله فادعوا حتى رعائنها﴾ والابتداع قديكون بالقول وبالفعل فاقضى ذلك الإيجاب كل ما ابتدعه الإنسان من قربة قولاً أو فعلاً لدم الله تعالى نارك ما ابتدع من القربة وقدروى نحو ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في التذر وهو قوله من نذر نذراً وسماً فعليه الوفاء به ومن نذر ندراً ولم يسمه فعليه كفارة عمن قوله تعالى ﴿فاعقبهم نفاقاً في قلوبهم﴾ قال الحسن بن مجاهد بما نذروا أعقبهم النفاق وقال مجاهد أعقبهم الله ذلك بحرمان النوبة كما حرم إبليس ومعه نصيب الدلالة على أنه لا يتوب أبداً ذمالة على ما كتبته يده قوله ﴿إلى يوم يلقونه﴾ قيل فيه يلقون جزاء مجملهم ومن ذهب إلى أن الله أعقبهم رد الضمير إلى اسم الله تعالى قوله تعالى ﴿استغفر لهم أريد استغفر لهم أن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم﴾ فيه أخبار بأن استغفار النبي صلى الله عليه وسلم لهم لا يوجب لهم المغفرة ثم قال ﴿أن تستغفر لهم سبعين مرة فإن يغفر الله لهم﴾ ذكر السبعين على وجه المبالغة في اليأس من المغفرة وقدروى في بعض الأخبار أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزلت هذه الآية قال لا يزيدن على السبعين وهذا خطأ من رواه لأن الله تعالى قداخبر أنهم كفروا بالله ورسوله فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليستل الله مغفرة الكفار مع علمه بأنه لا يغفر لهم وأما الرواية الصحيحة فيه ما روى أنا قال لو علمت أني لو زدت على السبعين غفر لهم لزدت عليها وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم استغفر لقوم منهم على ظاهر إسلامهم من غير علم منه بنفاقهم فكانوا إذا مات الميت منهم يستلون رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسام الدعاء والاستغفار له فكان يستغفر لهم على أنهم مسامحون فاعلمه الله تعالى أنهم ماتوا منافقين واخبر مع ذلك أن استغفار النبي صلى الله عليه وسلم لهم لا ينفعهم قوله تعالى ﴿ولا تنصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره﴾ فيه الدلالة على معان أحدها فعل الصلاة على موتى المسلمين وحظرها على موتى الكفار وبدل أيضاً على القيام على القبر إلى أن يدفن وعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسام قد كان يفعله وقدروى وكيع عن قيس بن مسام عن عمير بن سعد أن علياً قام على قبر حتى دفن وروى سفيان الثوري عن أبي قيس قال شهدت علقمة قام على قبر حتى دفن وروى جرير بن حازم عن عبد الله بن عبيد بن عمير أن ابن الزبير كان إذا مات له ميت لم يزل قائماً حتى تدفنه فهذا يدل على أن السنة لمن حضر عند القبر أن يقوم عليه حتى يدفن * ومن الناس من يستدل بذلك على جواز الصلاة على القبر وجعل قوله ﴿ولا تقم على قبره﴾ قيام الصلاة على القبر وهذا خطأ من التأويل لأنه تعالى قال ﴿ولا تنصل على أحد

منهم مات ابدا ولا تقم على قبره ﴿ فنبه عن القيام على القبر كنبه عن الصلاة على الميت عطفاً عليه فينبغي جازئاً ان يكون المعطوف هو المعطوف عليه بعينه وايضاً ان القيام ليس هو عبارة عن الصلاة وأما يريد هذا القائل ان يجعله كناية عنها وغير جازئ ان تذكر الصلاة بصريح اسمها ثم يعطف عليها القيام فيجعل كناية عنها فثبت بذلك ان القيام على القبر غير الصلاة وايضاً روى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال سمعت عمر بن الخطاب يقول لما توفي عبد الله بن ابي جاء ابنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذا ابي يا رسول الله قد وضعتاه على شفير قبره فقم فصل عليه فوثب رسول الله صلى الله عليه وسلم ووثبت معه فلما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وقام الناس خلفه تحولت وقت في صدره وقلت يا رسول الله على عبد الله بن ابي عدوا الله القائل يوم كذا كذا وكذا اعد ايامه الخبيثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولتدعى يا عمر ان الله خيرني فاخترت فقال ﴿ استغفر لهم اولاً استغفر لهم ﴾ الآية فوالله لو اعلم يا عمر اني لو زدت على سبعين مرة ان يضره لزدت ثم مثني رسول الله صلى الله عليه وسلم معه وقام على قبره حتى دفن ثم يلبث الايام الى ان ازل الله ﴿ ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره ﴾ فوالله ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على احد من المنافقين ولا قام على قبره بعده فذكر عمر في هذا الحديث الصلاة والقيام على القبر جميعاً فدل على ما وصفنا وروى عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد ان يصلي على عبد الله بن ابي فاخذ جبريل بشوبه فقال ﴿ لا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره ﴾ بقوله تعالى ﴿ ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج اذا نصحوا لله ورسوله ﴾ هذا عطف على ما تقدم من ذكر الجهاد في قوله ﴿ لكن الرسول والذين آمنوا معه جاهدوا باموالهم وانفسهم ﴾ ثم عطف عليه قوله ﴿ وجاء المعذرون من الاعراب ليؤذن لهم ﴾ فذمهم على الاستيذان في التخلف عن الجهاد من غير عذر ثم ذكر المعذرين من المؤمنين فذكر الضعفاء وهم الذين يضعفون عن الجهاد بانفسهم لزماته او عجزهم او ضعف في الجسم وذكر المرضى وهم الذين بهم اعلال مانعة من النهوض والخروج للقتال وعذر الفقراء الذين لا يجدون ما ينفقون وكان عذر هؤلاء ومدحهم بشريطة النصح لله ورسوله لان من تخلف منهم وهو غير ناصح لله ورسوله بل يريد التضريب السعي في افساد قلوب من بالمدينة لكان مذموماً مستحقاً للعقاب ومن النصح لله تعالى حث المسلمين على الجهاد وترغيبهم فيه والسعي في اصلاح ذات بينهم ونحوه مما يعود بالنفع على الدين ويكون مع ذلك مخلصاً لعمله من الغش لان ذلك هو النصح ومنه النوبة التصوح ﴿ قوله تعالى ﴿ ما على المحسنين من سبيل ﴾ عموم في ان كل من كان محسناً في شيء فلا سبيل عليه فيه ويحتج به في مسائل مما قد اختلف فيه نحو من استعار ثوباً ليصلي فيه اودابة ليحج عليها فتهلك فلا سبيل عليه في تضمينه لانه محسن وقد نفى الله تعالى السبيل عليه نفياً عاماً ونظائر ذلك مما يختلف في وجوب الضمان عليه بعد حصول صفة الاحسان له فيحتج به نافي الضمان ويحتج مخالفنا في اسقاط ضمان الجمل الصبور اذا قبله من خشي ان يقتله بأنه محسن في قتله للجمل

وقال الله تعالى ﴿ماعلى المحسنين من سيل﴾ ونظائر كثيرة ﴿وقوله تعالى﴾ ﴿فاعرضوا عنهم انهم رجس﴾ هو كقوله ﴿انما الشركون نجس﴾ لان الرجس يعبر به عن التجس ويقال رجس نجس على الاتباع وهذا يدل على وجوب مجازية الكفار وترك موالاتهم ومخالفتهم وايضا بهم ونقوبتهم ﴿وقوله تعالى﴾ ﴿يخلفون لكم﴾ لترضوا عنهم فان رضوا عنهم فان الله لا يرضى عن القوم الفاسقين ﴿يدل على ان الحلف على الاعتذار ممن كان متهمالا يوجب الرضا عنه وقبول عذره لان الآية قد اقتضت النهي عن الرضا عن هؤلاء مع ايمانهم﴾ وقال في هذه الآية ﴿يخلفون﴾ ولم يقل بالله وقال في الآية الاولى ﴿سيخلفون بالله﴾ فذكر اسم الله في الحلف في الاولى واقتصر في الآية الثانية على ذكر الحلف فدل على انهما سواء وقال في موضع آخر ﴿يخلفون على الكذب وهم يعلمون﴾ وكذلك قال الله تعالى في القسم فقال في موضع ﴿واقسموا بالله جهد ايمانهم﴾ وقال في موضع آخر ﴿اذا قسموا ليصر منها مصبحين﴾ فاكفى بذكر الحلف عن ذكر اسم الله تعالى وفي هذا دليل على انه لا فرق بين قول القائل احلف وبين قوله احلف بالله وكذلك قوله اقسم واقسم بالله ﴿وقوله تعالى﴾ ﴿الاعراب اسد كفرا وفاقا واجدر اليعلموا حدود ما نزل الله على رسوله﴾ اطلق هذا الخبر عن الاعراب ومراده الاعمم الاكثر منهم وهم الذين كانوا يواطنون المنافقين على الكفر والفاق واخبر انهم اجدر ان يعلموا حدود ما نزل الله على رسوله وذلك لقلة سماعهم للقرآن ومجالستهم للنبي صلى الله عليه وسلم فيهم اجهل من المنافقين الذين كانوا بمحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لانهم قد كانوا يسمعون القرآن والاحكام فكان الاعراب اجهل بمحدود الشرائع من اولئك وكذلك هم الآن في الجهل بالاحكام والسنن وفي سائر الاعصار وان كانوا مسلمين لان من بعد من الامصار وناء عن حضرة العلماء كان اجهل بالاحكام والسنن ممن جالسهم وسمع منهم ولذلك كرمنا محابنا امامة الاعراب في الصلاة ﴿ويدل على ان اطلاق اسم الكفر والتفاق على الاعراب خاص في بعضهم دون بعض قوله تعالى في نسق التلاوة ﴿ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما ينفق قربات عند الله وصلوات الرسول﴾ الآية قال ابن عباس والحسن صلوات الرسول استغفاره لهم وقال قتادة دعاؤه لهم بالخير والبركة ﴿وقوله تعالى﴾ ﴿والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان﴾ فيه الدلالة على تفضيل السابق الى الخير على التالى لانه داع اليه بسبقه والتالى تابع له فهو امام له وله مثل اجره كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من سن سنة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها الى يوم القيامة ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة وكذلك السابق الى الشر اسوأ حالا من التابع له لانه في معنى من سته وقال الله تعالى ﴿وليحملن اثقالهم واثقالا مع اثقالهم﴾ يعنى اثقال من اقتدى بهم في الشر وقال الله تعالى ﴿من اجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل انه من قتل نفسا بغير نفس اوفساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم مامن قتيل ظلما الا وعلى ابن آدم القاتل كقتل من دمه لانه اول من سن القتل ﴿وقد

اخلف فيمن نزلت الآية فروى عن ابي موسى وسعيد بن المسيب وابن سيرين وقادة انها
 نزلت في الذين صلوا الى القبلتين وقال الشعبي فيمن بايع بيعة الرضوان وقال غيرهم فيمن اسلم
 قبل الهجرة وقوله تعالى ﴿وَمَنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ﴾ الآية الى قوله ﴿سَنُذَنِّبُهُمْ
 مَرَّتَيْنِ﴾ قال الحسن وقادة في الدنيا وفي القبر ﴿نَمُ يَرُدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ وهو عذاب جهنم
 وقال ابن عباس في الدنيا بالنفسيجة لان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر رجالا منهم باعياهم
 والاخرى في القبر وقال مجاهد بالعتل والسبي والجوع ﴿وقوله تعالى﴾ وآخرون اعترفوا
 بذنوبهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا عسى الله ان يتوب عليهم ﴿والاعتراف بالاقرار بالشيء
 عن معرفة لان الاقرار من قرالشيء اذابت والاعتراف من المعرفة وانما ذكر الاعتراف بالخطيئة
 عند التوبة لان تذكر قبح الذنب ادعى الى اخلاص التوبة منه وابعد من حال من بدعى الى
 التوبة ممن لا يدري ماهو ولا يعرف موقعه من الضرر فاصح ما يكون من التوبة ان تقع مع
 الاعتراف بالذنب ولذلك حكى الله تعالى عن آدم وحواء عند توبتهما ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنَّا
 لَمُتَّفِرُونَ﴾ وترحمنا لتكون من الخاسرين ﴿عسى الله ان يتوب عليهم﴾ ليكونوا بين
 الطمع والاشفاق فيكونوا ابعد من الائتكال والاهمال وقال الحسن عسى من الله واجب وفي
 هذه الآية دلالة على ان المذنب لا يجوز له اليأس من التوبة وانما يعرض مادام يعمل مع
 الشر خير لقوله تعالى ﴿خَلُوطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخِرُ سَيِّئًا﴾ وانه متى كان للمذنب رجوع الى
 الله في فعل الخير وان كان مقبلا على الذنب انه مرجو الصلاح مأمون خيرا لعاقبة وقال الله تعالى
 ﴿وَلَا يَأْسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ يَرْجُوا الصَّالِحِينَ﴾ والاعتراف بالذنب وان عظمت
 ذنوبه فغير جائز له الانصراف عن الخير يائسا من قبول توبته لان التوبة مقبولة ما بقى في
 حال التكليف فاما من عظمت ذنوبه وكثرت مظالمه ومواقفه فاعرض عن فعل الخير والرجوع
 الى الله تعالى يائسا من قبول توبته فانه يوستك ان يكون ممن قال الله عز وجل ﴿كَلَّا لَإِنْ رَانَ عَلَى
 قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ وروى ان الحسن بن علي قال لحبيب بن مسلمة الفهرى وكان من اصحاب
 معاوية رب مسيرك في غير طاعة الله فقال امام سبى الى ابيك فلا فقال الحسن بلى ولكنك
 انبعت معاوية على عرض من الدنيا يسير والله لئن فام بك معاوية في دينك لقد قدبك في دينك
 ولو كنت اذعلت شرا قلت خيرا كنت ممن قال الله ﴿خَلُوطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخِرُ سَيِّئًا﴾ عسى الله
 ان يتوب عليهم ﴿ولكنك انت ممن قال الله﴾ كلابل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون ﴿
 وهذا الآية نزلت في نفر تخافوا عن تبوك قال ابن عباس كانوا عشرة فهم ابولابة بن عبد المذر
 فربط سبعة منهم انفسهم بسواى المسجد الى ان نزلت توبتهم وقيل كانوا سبعة فيهم ابولابة
 وقوله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ ظاهره رجوع الكناية
 الى المذكورين قبله وهم الذين اعترفوا بذنوبهم لان الكناية لا تستغنى عن فظهر مدكور قد تقدم
 ذكره في الخطاب فهذا هو ظاهر الكلام ومقتضى اللفظ وجائز ان يرده جمع المؤمنين ونكون
 الكناية عنهم جميعا لدلالة الحال عليه كقوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ يعنى القرآن

مطلب

في محاوراة الحسن بن
 على رضى الله عنهما
 مع حبيب بن مسلمة
 الفهرى من اصحاب
 معاوية

وقوله (ماترك على ظهرها من دابة) وهو يعنى الارض وقوله (حتى توارت بالحجاب) يعنى الشمس فكفى عن هذه الامور من غير ذكرها مظهرة فى الخطاب لدلالة الحال عليها كذلك قوله (خذ من اموالهم صدقة) يحتمل ان يريد به اموال المؤمنين وقوله (تطهرهم وتزكهم بها) يدل على ذلك فان كانت الكفاية عن المذكورين فى الخطاب من المعترفين بذنوبهم فان دلالة ظاهرة على وجوب الاخذ من سائر المسلمين لاستواء الجميع فى احكام الدين الا ما خصه الدليل وذلك لان كل حكم حكم الله ورسوله به فى شخص او على شخص من عاده او غيرها فذلك الحكم لازم فى سائر الاشخاص الاما قام دليل التخصيص فيه ، وقوله تعالى (تطهرهم) يعنى ازالة نجس الذنوب بما يعطى من الصدقة وذلك لانه لما اطلق اسم التجسس على الكفر تشبيها له بنجاسة الاعيان اطلق فى مقابله وازاله اسم التطهير كتطهير نجاسة الاعيان بازالتها وكذلك حكم الذنوب فى اطلاق اسم التجسس عليها واطلق اسم التطهير على ازالتها بفعل ما يوجب تكفيرها فاطلق اسم التطهير عليهم بما يأخذه النبي صلى الله عليه وسلم من صدقاتهم ومعناه انهم يستحقون ذلك بادائها الى النبي صلى الله عليه وسلم لانه لو لم يكن الافضل النبي صلى الله عليه وسلم فى الاخذ لما استحقوا التطهير لان ذلك ثواب لهم على طاعتهم واعطائهم الصدقة وهم لا يستحقون التطهير ولا يصيرون زكيا بعمل غيرهم فلعلمنا ان فى مضمونه اعطاء هؤلاء الصدقة الى النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك صاروا بها ازكيا متطهرين وقد اختلف فى مراد الآية هل هى الزكاة المفروضة او هى كفارة الذنوب التى اصابوها فقولهم فروى عن الحسن انها ليست بالزكاة المفروضة واعماهى كفارة الذنوب التى اصابوها وقال غيره هى الزكاة المفروضة والصحيح انها الزكوات المفروضة دلت ان هؤلاء القوم اوجب الله عليهم صدقة دون سائر الناس سوى زكوات الاموال وادلت بذلك خبر فالظاهر انهم وسائر الناس سواء فى الاحكام والعبادات وانهم غير مخصوصين بها دون غيرهم من الناس ولانه اذا كان مقتضى الآية وحوب هذه الصدقة على سائر الناس استوى الناس فى الاحكام الا من خصه دليل فالواجب ان يكون هذه الصدقة واجبة على جميع الناس غير مخصوص بها قوم دون قوم وادلت ذلك كانت هى الزكاة المفروضة وليس فى اموال سائر الناس حق سوى الصدقات المفروضة وقوله (تطهرهم وتزكهم بها) دلالة على انها صدقة مكفرة للذنوب غير الزكاة المفروضة لان الزكاة المفروضة ايضا تطهر وتزكى مؤديها وسائر الناس من المكلفين محتاجون الى ما يطهرهم وتزكهم ، وقوله (خذ من اموالهم) عموم فى سائر اصناف الاموال ومقتضى الاخذ البعض منها اذ كانت من مقتضى النسيء وقد دخلت على عموم الاموال فاقضت الحجاب لاخذ من سائر اصناف الاموال بعضها ومن الناس من يقول انه متى اخذ من صف واحد فقد قضى عهدة الآية والصحيح عندنا هو الاول وكذلك كان يقول شيخنا ابو الحسن الكرخي ، قال ابو بكر وقد ذكر الله تعالى ايجاب فرض الزكاة فى مواضع من كتابه بافظ مجمل مفتقر الى البيان فى المأخوذ

والمأخوذ منه ومقادير الواجب والموجب فيه ووقته وما يستحقه وما ينصرف فيه فكان لفظ الزكاة مجحلا في هذه الوجوه كلها وقال تعالى ﴿خذ من أموالهم صدقة﴾ فكان الاجمال في لفظ الصدقة دون لفظ الاموال لان الاموال اسم عموم في مسمياته الا انه قد ثبت ان المراد خاص في بعض الاموال دون جميعها والوجوب في وقت من الزمان دون سائرته ونظيره قوله تعالى ﴿في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾ وكان مراد الله تعالى في جميع ذلك موكولا الى بيان الرسول صلى الله عليه وسلم وقال تعالى ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثني محمد بن عبد الله الانصاري قال حدثنا صرد بن ابي المنازل قال سمعت حبيبا الملقى قال قال رجل لعمران بن حصين يا ابا عبد انكم لتحدثونا باحاديث ما يجدها اصلا في القرآن فغضب عمران وقال للرجل اوجدتم في كل اربعين درهما درهما ومن كل كذا وكذا شاة ساءة ومن كذا وكذا بعيرا كذا وكذا اوجدتم هذا في القرآن قال لا قال فمن اخذتم هذا اخذتموه عنا واخذناه عن نبي الله صلى الله عليه وسلم وذكر اشياء نحو هذا * فمأخذ الله تعالى عليه من اصناف الاموال التي تجب فيها الزكاة الذهب والفضة بقوله ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشرهم بمذاب اليم﴾ فنص على وجوب الحق فيهما باخص اسميهما تأكيدا ونيينا ومأخذ على زكاة الزرع والثمار في قوله ﴿وهو الذي انشا جنات معروشات﴾ الى قوله ﴿كلوا من ثمره اذا نمر وآثروا حقه يوم حصاده﴾ فالاموال التي تجب فيها الزكاة الذهب والفضة وعروض التجارة والابل والبقر والغنم السائمة والزرع والثمار على اختلاف من الفقهاء في بعض ذلك وقد ذكر بعض صدقة الزرع والثمار في سورة الانعام * واما المقدار فان نصاب الورق ما تادهم ونصاب الذهب عشرون دينارا وقد روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم واما الابل فان نصابها خمس منها ونصاب الغنم اربعون شاة ونصاب البقر ثلاثون * واما المقدار الواجب في الذهب والفضة وعروض التجارة ربع العشر اذا باغ النصاب وفي خمس من الابل شاة وفي اربعين شاة وفي ثلاثين بقرة نبيع وقد اختلف في صدقة الخيل وسنذكره بعد هذا ان شاء الله * واما الوقت فهو حول الحول على المال مع كمال النصاب في ابتداء الحول وآخره * واما من تجب عليه فهو ان يكون المالك حرا بالغا عاقلا مسلما صحيح الملك لادين عليه يحيط بماله او بما لا فضل عنه ما تادهم * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا القتيبي قال قرأت على مالك بن انس عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه قال سمعت ابا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذود صدقة وليس فيما دون خمس اواق صدقة وليس فيما دون خمسة اوسق صدقة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا سليمان بن داود المهري قال اخبرنا ابن وهب قال اخبرني جرير بن حازم عن ابي اسحاق عن عاصم بن ضمرة والحارث الاعور عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فاذا كانت لك ما تادهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء في الذهب حتى يكون لك عشرون دينارا فاذا كانت لك عشرون

دينارا وحال عليها الحول فقها نصف دينار وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول * وهذا الخبر في الحول وإن كان من اخبار الآحاد فإن الفقهاء قد تلقته بالقبول واستعملوه فصار في حيز المتواتر الموجب للعلم وقد روى عن ابن عباس في رجل ملك نصبا أنه زكاه حين يستمده وقال ابوبكر وعلى وعمر وابن عمر وعائشة لأزكاة فيه حتى يحول عليه الحول ولما اتفقوا على أنه لأزكاة عليه بعد الاداء حتى يحول عليه الحول علمنا أن وجوب الزكاة لم يتعلق بالمال دون الحول وأنه بهما جعلا يجب وقد استعمل ابن عباس خبر الحول بعد الاداء ولم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينه قبل الاداء وبعده بل نفى إيجاب الزكاة في سائر الاموال نفيا عاما لا بعد حول الحول فوجب استعماله في كل نصاب قبل الاداء وبعده ومع ذلك يحتمل أن لا يكون ابن عباس اراد إيجاب الاداء بوجود ملك النصاب وأنه اراد جواز تعجيل الزكاة لأنه ليس في الخبر ذكر الوجوب * واختلف فيما راد على المائتين من الورق فروى عن علي وابن عمر فيأزاد على المائتين بحسابه وهو قول أبي يوسف ومحمد ومالك والشافعي وروى عن عمر أنه لا شيء في الزيادة حتى تبلغ أربعين درهما وهو قول أبي حنيفة ويحتج من اعتبر الزيادة أربعين بما روى عبدالرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس فيأزاد على المائتي درهم شيء حتى يبلغ أربعين درهما وحديث علي عن النبي صلى الله عليه وسلم هاتوا زكاة الرقة من كل أربعين درهما درهما وليس فيها دون خمس اواق صدقة فوجب استعمال قوله في كل أربعين درهما درهم على أنه جعله مقدار الواجب فيه كقوله صلى الله عليه وسلم وإذا كثرت الغنم ففي كل مائة مائة مائة وبدل عليه من جهة النظر أن هذا مال له نصاب في الأصل فوجب أن يكون له عفو بعد النصاب كالسوائم ولا يلزم إباحة ذلك في زكاة الثمار لأنه لا نصاب له في الأصل عنده وأبو يوسف ومحمد لما كان عندهما أن زكاة الثمار نصبا في الأصل ثم لم يجب اعتبار مقدار بعده بل الواجب في العليل والكثير كذلك الدراهم والدينانير ولو سلم لهما ذلك كان قياسه على السوائم أولى منه على الثمار لأن السوائم يتكرر وجوب الحق فيها بتكرر السنين ومانتخرج الارض لا يجب فيها الحق الامرة واحدة ومرور الاحوال لا يوجب تكرار وجوب الحق فيه * فإن قيل فواجب أن يكون ما يتكرر وجوب الحق فيه أولى بوجوبه في قليل ما زاد على النصاب وكثيره مما لا يتكرر وجوب الحق فيه * قيل له هذا منتقض بالسوائم لأن الحق يتكرر وجوبه فيها ولم يمنع ذلك اعتبار العفو بعد النصاب ومما يدل على أن قياسه على السوائم أولى من قياسه على ما تخرج الارض أن الدين لا يسقط العشر وكذلك موت رب الارض ويسقط زكاة الدراهم والسوائم فكان قياسها عليها أولى منه على ما تخرج الارض * واختلف فيما زاد من البقر على أربعين فقال أبو حنيفة فيما زاد بحسابه وقال أبو يوسف ومحمد لا شيء فيه حتى يبلغ ستين وروى اسد بن عمر عن أبي حنيفة مثل قولهما وقال ابن أبي ليلى ومالك والثوري والاوزاعي والليث والشافعي كقول أبي يوسف ومحمد ويحتج لأبي حنيفة بقوله تعالى (خذ من اموالهم صدقة) وذلك عموم

في سائر الاموال لاسيا وقد اتفق الجميع على ان هذا المال داخل في حكم الآية مرادها فوجب في القليل والكثير بحق العموم وقد روى عنه الحسن بن زياد انه لاشئ في الزيادة حتى تبلغ خمسين فتكون فيها مسنة وربيع مسنة ويحتج لقوله المشهور انه لا يخلو من اثبات الوقص تسعا فينتقل اليه بالكسر وليس ذلك في فروض الصدقات او بجعل الوقص تسعة عشر فيكون خلاف او فاص البقر فلما بطل هذا وحذا ثبت القول الثالث وهو ايجابه في القليل والكثير من الزيادة وروى عن سعيد بن المسيب وابي قلابة والزهري وقادة انهم كانوا يقولون في خمس من البقر شاة وهو قول ساذ لا تفاق اهل العلم على خلافه وورود الآثار الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم بطلانه * وروى عاصم بن ضمرة عن علي في خمس وعشرين من الابل خمس سياء وقد انكره سفيان الثوري وقال على عام من ان قول هذا هذا من غلط الرجال وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالآثار المتواترة ان فيها ابنة مخاض ويجوز ان يكون على بن ابي طالب اخذ خمس شياء عن قيمة بنت مخاض فظن الراوي ان ذلك فرضها عنده * واختلف في الزيادة على العشرين ومائة من الابل فقال اصحابنا جميعا تستقبل الفريضة وهو قول الثوري وقال ابن القاسم عن مالك اذا زادت على عشرين ومائة واحدة فالمصدق بالخيار ان شاء اخذ ثلاث بنات لبون وان شاء حقتين وقال ابن شهاب اذا زادت واحدة ففيها ثلاث بنات لبون الى ان تبلغ ثلاثين ومائة فتكون فيها حقة وابنة لبون يتفق قول ابن شهاب ومالك في هذا ويختلفان فيما بين واحد وعشرين ومائة الى تسع وعشرين ومائة وقال الاوزاعي والشافعي ما زاد على العشرين والمائة ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة * قال ابو بكر قد ثبت عن علي رضي الله عنه من مذهبه استيناف الفريضة بعد المائة والعشرين بحيث لا يخلف فيه وقد ثبت عنه ايضا انه اخذ اسنان الابل عن النبي صلى الله عليه وسلم حين سئل فليل له هل عندكم شئ من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما عندنا الا ما عند الناس وهذه الصحيفة فليل له وما فيها فقال فيها اسنان الابل اخذتها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولما ثبت قول علي باستيناف الفريضة وثبت انه اخذ اسنان الابل عن النبي صلى الله عليه وسلم صار ذلك توقيفا لا لا يخالف النبي صلى الله عليه وسلم وايضا قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكتاب الذي كتبه لعمر بن حزم استيناف الفريضة بعد المائة والعشرين وايضا غير جائز اثبات هذا الضرب من المقادير الا سن طريق التوقيف والالاتفاق فلما اتفقوا على وجوب الحقتين في المائة والعشرين واختلفوا عند الزيادة لم يجز لنا اسقاط الحقتين لانهما فرض قد ثبت بالنقل المتواتر واتفاق الامة الاتوقيف واتفاق * فان قيل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في آثار كثيرة واذا زادت الابل على مائة وعشرين ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين ابنة لبون * قيل له قد اختلفت الفاطلة فقال في بعضها واذا كثرت الابل ومعلوم ان الابل لا تكثر بزيادة الواحدة فلم انه لم يرد بقوله واذا زادت الابل الا زيادة كثيرة يطلق على مثلها ان الابل قد كثرت بها ونحن قد نوجب ذلك عند ضرب من الزيادة الكثيرة وهو ان تكون الابل مائة وتسعين فتكون فيها ثلاث حقائق

وبنت لبون وايضا فوجب تغيير القرض بزيادة الواحد لايخلو من ان يغيره بالواحدة الزائدة فوجب فيها وفي الاصل او يغيره فيوجب في المائة والعشرين ولا يوجب في الواحدة الزائدة شيئا فان اوجب في الزيادة مع الاصل ثلاث بنات لبون فهو لم يوجب في الاربعين ابنة لبون وانما اوجها في اربعين وفي الواحدة وذلك خلاف قوله صلى الله عليه وسلم وان كان انما يوجب تغيير المرض بالواحدة فيجمل ثلاث بنات لبون في المائة والعشرين والواحدة عفو فقد خالف الاصول اذ كان العفو لا يغير القرض * واختلف في فرائض الغنم فقال اصحابنا ومالك والثوري والاوزاعي والليث والشافعي في مائتين وشاة ثلاث شياه الى اربعمائة فنكون فيها اربع شياه وقال الحسن بن صالح اذا كانت الغنم ثلثمائة شاة وشاة ففيها اربع شياه واذا كانت اربعمائة شاة وشاة ففيها خمس شياه وروى ابراهيم نحو ذلك وقد ثبت آثار مستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم بالقول الاول دون قول الحسن بن صالح * واختلف في صدقة العوالم من الابل والبقر فقال اصحابنا والثوري والاوزاعي والحسن بن صالح والشافعي ليس فيها شيء وقال مالك والليث فيها صدقة والحجة للقول الاول ما حدثنا عبد الباقي بن فافع قال حدثنا حسن بن اسحاق التستري قال حدثنا حمويه قال حدثنا سوار بن مصعب عن ليث عن طاوس عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في البقر العوالم صدقة ووحدنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا عبدالله بن محمد القيلي قال حدثنا زهير قال حدثنا ابواسحاق عن عاصم بن ضمرة وعن الحارث الاعور عن علي رضي الله عنه قال زهير احسبه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وفي البقر في كل ثلاثين نبيع وفي الاربعين مسنة وليس على العوالم شيء * وايضا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس في النخلة ولا في الكسعة ولا في الجبهة صدقة وقال اهل اللغة النخلة البقر العوالم والكسعة الحمير والجبهة الخيل وايضا فان وجوب الصدقة فيها عدا لذهب والفضة متعلق بكونه مرصدا للئام من نسلها او من انفسها والسائمة يطالب بماؤها امامن نسلها او من انفسها والعاملة غير مرصدة للئام وهي بمنزلة دور الغلة وثياب البذلة ونحوها وايضا الحاجة الى علم وجوب الصدقة في العوالم كهي الى السائمة فلو كان من النبي صلى الله عليه وسلم وتوفيق في ايجابها في العاملة لورد الثقل به متوازرا في وزن وروده في السائمة فلما لم يرد بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وسام ولا عن الصحابة نقل مستفيض علمنا انه لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم وتوفيق في ايجابها بل قد وردت آثار عن النبي صلى الله عليه وسلم في نفق الصدقة عنها منها ما قدمناه ومنها ما روى يحيى بن ايوب عن الثني بن الصباح عن عمرو ابن دينار انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في ثور الميرة صدقة وروى عن علي وجابر بن عبدالله وابراهيم ومجاهد وعمر بن عبدالعزيز والزهرى نفق صدقة البقر العوالم وبديل عليه حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب لابي بكر الصديق كتابا في الصدقات هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين فن سئلها من المؤمنين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعطه صدقة الغنم في سائمها اذا كانت اربعين فيها شاة فنفي

بذلك الصدقة عن غير السائمة لا ذكر السائمة ونفى الصدقة عما عداها ؑ فان قل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في خمس من الابل ساة وذلك عموم يوجب في السائمة وغيرها ؑ قيل له محصه ما ذكرنا ولم يقل بقول مالك في ايجاب الصدقة في البئر العوامل احدى

فصل في حكم النصاب

قال اصحابنا وعامة اهل العلم في اربعين ساة مسان وصغار مسة وقال الشافعي لاني فها حتى تكون المسان اربعين ثم يتعدد ذلك بالصغار ولم يسبقه الى هذا القول احد وقد روى حاصم بن ضمرة عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم صدقات المواسي فقال فيه ويعد صغيرها وكبيرها ولم يفرق بين النصاب وما زاد وايضا الا تار المتوارة عن النبي صلى الله عليه وسلم في اربعين ساة شاة ومضى اجتمع الصغار والكبار اطلق على الجميع الاسم وقال عنه اربعون ساة فاقضى ذلك وجوبها في الصغار والكبار اذا اجتمعت وايضا لم يخافوا في الاعداد بالصغار بعد النصاب لوجود الكبار معها فكذلك حكم النصاب * واختاف في الحيل السائمة فاجب ابو حنيفة فيها اذا كانت امانا اودكورا واما في كل فرس دينار وان ساء قومها واعطى عن كل مائى درهم خمسة دراهم وقال ابو يوسف ومحمد ومالك والثوري والشافعي لاصدقها فيها وروى عمرو المسمى عن حمزة بن محمد عن ابيه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحيل السائمة في كل فرس دينار وحديث مالك عن زيد بن اسلم عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الحيل وقال هي لالة لرجل اجر ولا آخر ستر وعلى رجل وزر فاما الذي هي له ستر فالرجل خذها نكرما ونجلا ولا نسي حق الله في رقابها ولا في ظهورها فاثبت في الحيل حما وقد نفقوا على سقوط سائر الحقوق سوى صدقات السوائم فوجب ان تكون هي المرادة ؑ فان قيل يجوز ان يرد زكاة التجارة ؑ قيل له قد سئل عن الحمير بعد ذكره الحيل فقال ما ازل الله على فيها الا لالة الجامعة د من يعمل بمال درة خيرا برة ومن يعمل بمال ذرة شرا برة فام يوجب فيها شيئا ولو اراد زكاة التجارة لاجبها في الحمير ؑ فان قيل في المال حقوق سوى الزكاة فيجوز ان يكون اراد حما غيرها والدليل عليه حديث الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المال حق سوى الزكاة ولا قوله لعالي (ليس البر ان تولوا وجوهكم) وروى سفيان عن ابي الزبير عن حار عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الابل فقال ان فيها حما فستل عن ذلك فقال اطراق وحما واعادة دولها ومنبحة سمينها جائز ان يكون الح المذكور في الحيل مثل ذلك ؑ قيل له لو كان كذلك لما اخاف حكم الحمير والحيل لان هذا الحق لا يخلفان فيه فلما فرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما دل على انه لم يرد به ذلك وانه اما اراد الزكاة وعلى انه قد روى ان الزكاة تسخت كل حق كان واجبا * حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا حسن بن اسحاق التستري قال حدثنا علي بن سعيد قال حدثنا المسيب بن شريك عن عبيد المكشيب عن عامر عن مسروق عن علي قال تسخت الزكاة كل صدقة ؑ وايضا

قد روى ان اهل الشام سألوا عمر ان يأخذ الصدقة من خيلهم فشاور اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال له على لابس ما لم تكن جزية عليهم فاخذها منهم وهذا يدل على اتفاقهم على الصدقة فيها
 لانه شاور الصحابة ومعلوم انه لم يشاورهم في صدقة التطوع فدل على انه اخذها واجبة بمشاورة
 الصحابة واما قال على لابس ما لم تكن جزية عليهم لانه لا يؤخذ على وجه الصناد بل على
 وجه الصدقة * واحتج من لم يوجبها بحديث على رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عفوت لكم عن صدقة الخيل والريق وحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس
 على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة وهذا عند ابي حنيفة على خيل الركوب الا ترى انه
 لم ينف صدقتها اذا كانت للتجارة بهذا الخبر * واختلف في زكاة العسل فقال ابو حنيفة وابو
 يوسف ومحمد والاوزاعي اذا كان في ارض العشر ففيه العشر وقال مالك والثوري والحسن
 ابن صالح والشافعي لاشي فيه وروى عن عمر بن عبدالعزيز مثله وروى عنه الرجوع عن ذلك
 وانه اخذ منه العشر حين كشف عن ذلك وثبت عنده ما روى فيه وروى ابن وهب عن
 يونس عن ابن شهاب انه قال بل تني ان في العسل العشر قال ابن وهب واخبرني عمرو بن الحارث
 عن يحيى بن سعيد وربيعه بذلك وقال يحيى انه سمع من يقول فيه العشر في كل عام
 بذلك مضت السنة * قال ابو بكر ظاهر قوله تعالى (خذ من اموالهم صدقة) يوجب الصدقة
 في العسل اذ هو من ماله والصدقة ان كانت بحملة فان الآية قد اقتضت ايجاب صدقة ما واذ اوجب
 الصدقة كانت العشر ادلا يوجب احد غيره * ويدل عليه من جهة السنة ما حدثنا محمد بن بكر
 قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن ابي شبيب الحراني قال حدثنا موسى بن ايعين عن عمرو
 ابن الحارث المصري عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده قال جاء هلال احد بني متعان الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشور نخل له وسأله ان يحمي واديا له يقال له سلية فحمي له
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الوادي فلما ولي عمر بن الخطاب كتب سفيان بن وهب
 الى عمر بن الخطاب يسئله عن ذلك فكتب عمر ان ادى اليك ما كان يؤدي الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من عشور نخله فاحمله سلية والا فاماهو ذباب غيث يأكله من يشاء * وحدثنا عبد الباقي
 ابن قانع قال حدثنا عبد الله بن احمد قال حدثنا ابي قال حدثنا وكيع عن سعيد بن عبدالعزيز عن سلمان
 ابن موسى عن ابي سيار المتني قال قلت لارسول الله ان لي نخلا قال اد العشر قال فقلت يا رسول الله احمالي
 فحمها لي * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا محمد بن شاذان قال حدثنا معلى قال اخبرني عبد الله
 ابن عمرو عن عبد الكريم عن عمرو بن شبيب قال كتب الينا عمر بن عبدالعزيز بأمرنا ان نعطي
 زكاة العسل ونحن بالطواف العشر يسند ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم * وحدثنا عبد الباقي
 ابن قانع قال حدثنا محمد بن يعقوب امام مسجد الاهواز قال حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني قال
 حدثنا ابو حفص البدي قال حدثنا صدقة عن موسى بن يسار عن نافع عن ابن عمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل عشرة اذقاق من العسل زق ولما اوجب النبي صلى الله عليه
 وسلم في العسل العشر دل ذلك على انه اجراء مجرى الثمر وما يخرج من الارض مما يجب فيه

العشر فقال أصحابنا اذا كان في ارض العشر فيه العشر واذا كان في ارض الحراج فلا شيء فيه لان الثمرة في ارض الحراج لا يجب فيها شيء واذا كان في ارض العشر يجب فيها العشر فكذلك العسل وقد استقصينا القول في هذه المسائل ونظائرهما من مسائل الزكاة في شرح مختصر ابي جعفر الطحاوي واما ذكرنا هنا جملا منها بما يتعلق بالحكم فيه بظاهر الآية * وقوله تعالى (خذ من اموالهم صدقة) يدل على ان اخذ الصدقات الى الامام واما متى اداها من وجبت عليه الى المساكين لم يجز له لان حق الامام قائم في اخذها فلا سبيل له الى اسقاطه وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يوجه العمال على صدقات المواشي ويأمرهم بان يأخذوها على المياه في مواضعها وهذا معنى ما شرطه النبي صلى الله عليه وسلم لوفد ثقيف بان لا يحشروا ولا يمشروا يعني لا يكلفون احضار المواشي الى المصدق ولكن المصدق يدور عليهم في مياههم ومطامن مواشيهم فيأخذها منهم وكذلك صدقة الثمار واما زكوات الاموال فقد كانت تحمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان ثم خطب عثمان فقال هذا شهر زكواتكم فمن كان عليه دين فليؤده ثم ليترك بقية ماله فجعل لهم اداها الى المساكين وسقط من اجل ذلك حق الامام في اخذها لانه عقد عقده امام من ائمة العدل فهو نافذ على الامة لقوله صلى الله عليه وسلم ويعقد عليهم اولهم ولم يلعبنا انه يموت سعة على زكوات الاموال كما يموتهم على صدقات المواشي والثمار في ذلك لان سائر الاموال غير ظاهرة للامام واما تكون مخبوءة في الدور والحوانيت والمواضع الخفية ولم يكن جائزا للساعة دخول احرارهم ولم يجز ان يكلفوهم احضارها كما يكلفوا احضار المواشي الى العامل بل كان على العامل حضور موضع المال في مواضعه واخذ صدقته هنالك فذلك لم يثبت على زكوات الاموال الساعة فكانوا يحملونها الى الامام وكان قولهم مقبولا فيها ولما ظهرت هذه الاموال غدا لتصرف بها في البلدان اشبهت المواشي فنصب عليها عمال يأخذون منها ما وجب من الزكاة ولذلك كتب عمر بن عبدالعزيز الى عماله ان يأخذوا مما يمر به المسلم من التجارات من كل عشرين دينارا نصف دينارا وما يمر به الذمي يؤخذ منه من كل عشرين دينارا دينارا ثم لا يؤخذ منه شيء الا بعد حول اخبرني بذلك من سمع النبي صلى الله عليه وسلم وكتب عمر بن الخطاب الى عماله ان يأخذوا من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر ومن الحربي العشر وما يؤخذ من المسلم من ذلك فهو الزكاة الواجبة تعتبر فيها شرائط وجوبها من حول وصاب وصحة ملك فان لم تكن الزكاة قد وجبت عليه لم تؤخذ منه فاحتذى عمر بن الخطاب في ذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم في صدقات المواشي وعشور الثمار والزروع اذ قد صارت اموالا ظاهرة يختلف بها في دار الاسلام كظهور المواشي السائمة والزروع والثمار ولم ينكر عليه احد من الصحابة ولا خلفه فصار اجبا مع ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عمر بن عبدالعزيز الذي ذكرناه * فان قيل روى عطاء بن السائب عن جرير بن عبدالله عن جده ابي امه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلمين عشور انما العشور على اهل الذمة وروى حيد عن الحسن بن عثمان بن ابي العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو قد ثقيف لا تحشروا

ولا تمشروا وروى اسرائيل عن ابراهيم بن المهاجر عن عمر بن حريث عن سعيد بن زبد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر العرب احمدا الله اذ دفع عنكم العشور وروى ان مسلم بن يسار قال لابن عمر اكان عمر يعشر المسلمين قال لا في قيل له ليس المراد بذكر هذه العشور الزكاة وانما هو ما كان يأخذه اهل الجاهلية من المكس وهو الذي ارى في حديث محمد بن اسحاق عن يزيد بن ابي حبيب عن عبد الرحمن بن شماس عن عتبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدخل الجنة صاحب مكس يعنى عاشرا واياه عنى الشاعر بقوله وفي كل اموال العراق اناوة * وفي كل ما باع امرؤ مكس درهم

فالذى نفاه التى صلى الله عليه وسلم من العشر هو المكس الذى كان يأخذه اهل الجاهلية فاما الزكاة فليست بمكس وانما هو حق وجب في ماله يأخذه الامام فيضعه في اهله كما يأخذ صدقات المواشى وعشور الارضين والحراج وايضا يجوز ان يكون الذى نفى اخذه من المسلمين ما يكون مأخوذا على وجه الصغار والخزبة ولذلك قال انما العشور على اهل الذمة يعنى ما يؤخذ على وجه الجزية ومن الناس من يحتج للفرق بين صدقات المواشى والزروع وبين زكوات الاموال انه قال في الزكاة (واو الزكاة) ولم يشرط فيها اخذ الامام لها وقال في الصدقات (خذ من اموالهم صدقة تطهرهم) وقال (انما الصدقات للفقراء والمساكين) الى قوله (والعالمين عابها) ونصب العامل عليها بدل على انه غير جائز له اسقاط حق الامام في اخذها وقال صلى الله عليه وسلم امرت ان اخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم فانما شرط اخذها في الصدقات ولم يذكر مثله في الزكوات ومن يقول هذا يذهب الى ان الزكاة وان كانت صدقة فان اسم الزكاة اخص بها والصدقة اسم مختص بالمواشى ونحوها فلما خص الزكاة بالامر بالايتاء دون اخذ الامام وامر في الصدقة بان يأخذها الامام وجب ان يكون اداء الزكوات موكولا الى ارباب الاموال الاما عمر بن عبد الله العائش فانه يأخذها باتفاق السلف ويكون اخذ الصدقات الى الائمة في قوله تعالى في وصل عليهم ان صلاكم سكن لهم في روى سعة عن عمرو بن مرة عن ابن ابي اوفى قال كان التى صلى الله عليه وسلم اذا اناه رحل بصدقة ماله صلى الله عليه قال فايته بصدقة مال ابي فقال اللهم صل على آل ابي اوفى * وروى ثابت بن قيس عن خارجة بن اسحاق عن عبد الرحمن بن جابر عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ايكم ركب مغضون فان جاؤكم فرحبوا بهم وخلوا بينهم وبين ما يغنون فان عدلوا فلا تفنمهم وان ظلموا فاعلمهم وارضوهم فان نام زكاتكم رصاهم وليدعوا لكم * وروى سلمة ابن بشير قال حدثنا البخترى قال اخبرني ابي انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعطيت الزكاة فلا تنسوا ثوابها قالوا وما ثوابها قال يقول اللهم اجعلها مغنا ولا نجعلها مغرما وهذه الاخبار تدل على ان المراد بقوله تعالى (وصل عليهم) هو الدعاء * وقوله (سكن لهم) يعنى والله اعلم مما تسكن قلوبهم اليه وتطيب به نفوسهم فيسارعون الى اداء الصدقات الواجبة رغبة في ثواب الله وقها يتناولونه من بركة دعا التى صلى الله عليه

وسلم لهم وكذلك بنى لعامل الصدقة اذا قبضها ان يدعو لصاحبها اقتداء بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ﴿ قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا ﴾ الآية روى عن جماعة من السلف أنهم كانوا اتى عشر رجلا من الاوس والخزرج قد سموا استأذنوا النبي صلى الله عليه وسلم في بناء مسجد لليلة الشأية والمطر والحر ولم يكن ذلك قصدهم وانما كان مرادهم التفريق بين المؤمنين وان تحزبوا فيصلى حزب في مسجد وحزب في مسجد آخر لتختلف الكلمة وينتقل الالفة والحال الجامعة وارادوا به ايضا ليكفروا فيه بالظن على النبي صلى الله عليه وسلم والاسلام فيفاوضون فيما بينهم من غير خوف من المسلمين لانهم كانوا يحلون فيه فلا يخالطهم فيه غيرهم ﴿ قوله تعالى ﴿ وارصادا لمن حارب الله ورسوله من قبل ﴾ قال ابن عباس ومجاهد اراد به انما عاصر الفاسق وكان يقال له ابو عاصم الراهب قبل وكان شديد العداوة للنبي صلى الله عليه وسلم عنادا وحسدا لذهاب رياسته التي كانت في الاوس قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة فقال للمنافقين سيأتى قيصر وأنيكم بجند فاخرج به محمدا واصحابه فبنوا المسجد ارصادا له يعنى مترقين له * وقد دلت هذه الآية على ترتيب الفعل في الحسن او القبح بالارادة وان الارادة هي التي تعلق الفعل بالمعنى التي ندعو الحكمة الى تعليقه او تترجى عنها لانهم لو ارادوا ببناء اقامة الصلوات فيه لكان طاعة لله عز وجل ولما ارادوا به ما خبر الله تعالى به عنهم من قصدهم وارادتهم كانوا مذمومين كفارا ﴿ قوله تعالى ﴿ لا تقم فيه ابدا لمسجد اسس على التقوى من اول يوم احق ان تقوم فيه ﴾ في الدلالة على ان المسجد المبني لضرار المؤمنين والمعاصي لا يجوز القيام فيه وانه يجب هدمه لان الله نهي نبيه صلى الله عليه وسلم عن القيام في هذا المسجد المبني على الضرار والفساد وحرم على اهله قيام النبي صلى الله عليه وسلم فيه اهانة لهم واستخفافا بهم على خلاف المسجد الذي اسس على التقوى * وهذا يدل على ان بعض الاماكن قديكون اولى بفعل الصلاة فيه من بعض وان الصلاة قد تكون منبهة عنها في بعضها ويدل على فضيلة الصلاة في المسجد بحسب ما بنى عليه في الاصل ويدل على فضيلتها في المسجد السابق لغيره لقوله ﴿ اسس على التقوى من اول يوم ﴾ وهو معنى قوله تعالى ﴿ احق ان تقوم فيه ﴾ لان معناه ان القيام في هذا المسجد لو كان من الحق الذي يجوز ان كان هذا المسجد الذي اسس على التقوى احق بالقيام فيه من غيره وذلك ان مسجد الضرار لم يكن مما يجوز القيام فيه لى الله تعالى نيه عن ذلك فلو لم يكن المعنى ما ذكرنا لكان تقديره لمسجد اسس على التقوى احق ان تقوم فيه من مسجد لا يجوز القيام فيه ويكون بمنزلة قوله فعل الفرض اصلح من تركه وهذا قد يسوغ الا ان المعنى الاول هو وجه الكلام * وقد اختلف في المسجد الذي اسس على التقوى ما هو فروى عن ابن عمر وسعيد بن المسيب انه مسجد المدينة وروى عن ابي بن كعب وابى سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال هو مسجدى هذا وروى عن ابن عباس والحسن وعطية انه مسجد قباء ﴿ قوله تعالى ﴿ وفيه رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المطهرين ﴾ في دلالة على ان فضيلة اهل المسجد فضيلة

للمسجد وللصلاة فيه وقوله (يحبون ان يتطهروا) روى عن الحسن قال يتطهرون من الذنوب وقيل فيه التطهر بالماء * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن الملاء قال حدثنا معاوية بن هشام عن بونس بن الحارث عن ابراهيم بن ابي ميمونة عن ابي صالح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نزلت هذه الآية في اهل قباء (فيه) رجال يحبون ان يتطهروا قال كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية * وقد حوى هذا الخبر معنيين احدهما ان المسجد الذي اسس على التقوى هو مسجد قباء والثاني ان الاستنجاء بالماء افضل منه بالاحجار وقد نواترت الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم بالاستنجاء بالاحجار قولاً وفعلًا وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه استنجد بالماء * قوله تعالى ﴿ ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم ﴾ اطلق النثرى فيه على طريق المجاز لان المشتري في الحقيقة هو الذي يشترى مالا يملك والله تعالى مالك انفسنا واموالنا ولكنه كقوله تعالى ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً ﴾ فبهاء شري كاسى الصدقة قرضاً لضمان البواب فهماءه فاجرى لفظه مجرى مالا يملكه المعامل فيه استدعاء اليه وترغيفه * قوله تعالى ﴿ السائحون ﴾ قيل انهم الصائعون روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سياحة امي الصوم وروى عن عبد الله بن مسعود وابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد انه الصوم * وقوله تعالى ﴿ والحافظون لحدود الله ﴾ هوانم ما يكون من المبالغة في الوصف بطاعة الله والقيام باوامره والانتباه عن زواجره وذلك لان الله تعالى حدوداً في اوامره وزواجره وامندب اليه ورغب فيه او امح واماخير فيه وما هو الاولي في تحرى موافقة امر الله وكل هذه حدود الله فوصف تعالى هؤلاء العموم بهذا الوصف ومن كان كذلك فقد ادى جميع فرائضه وقام بسائر ما اراده منه وقدين في الآية التي قبلها المرادين بها وهم الصماعة الذين يابعون تحت الشجرة وهي بيعة الرضوان بقوله تعالى ﴿ فاستسروا ببيعكم الذي بايعتم به ﴾ * ثم عطف عليه ﴿ التائبون ﴾ فدينيت هذه الآية منزلة هؤلاء رضى الله عنهم من الدين والاسلام ومحملهم عند الله تعالى ولا يجوز ان يكون في وصف المييد بالقيام بطاعة الله كلام ابلغ ولا فاضح من قوله تعالى ﴿ والحافظون لحدود الله ﴾ * قوله تعالى ﴿ لقد اب الله على النبي والمهاجرين والانصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة ﴾ والعسرة هي شدة الامر وضيقه وصعوبته وكان ذلك في غزوة تبوك لان النبي صلى الله عليه وسلم خرج في شدة الحر وقلة من الماء والزراد والظهر فحضر الذين اتبعوه في ساعة العسرة بذكر التوبة لعظم منزلة الانبياء في مثلها وجزيل الثواب الذي يستحقها لما لحقهم من المشقة مع الصبر عليها وحسن الصبر واليقين منهم في تلك الحال اذ لم تغيرهم عنها صعوبة الامر وسدة الزمان * واخير تعالى عن فريق منهم بمقاربة ميل القلب عن الحق بقوله ﴿ من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ﴾ والزيغ هو ميل القلب عن الحق فقارب ذلك فريق منهم ولما فعلوا ولم يؤاخذهم الله به وقيل توبتهم وبمثل الحال التي فضل بها متبعيه في حال العسرة على غيرهم فضل بها المهاجرين على الانصار وبمثلها فضل السابقين على الناس لما لحقهم من المشقة ولما

ظهر منهم من شدة البصرة ومحنة اليقين بالاتباع في حال قلة عدد من المؤمنين واستعلاء امر
 الكفار وما كان يلحقهم من قبلهم من الاذى والتعذيب ❦ قوله تعالى ﴿وَعَلَى النِّكَةِ الَّذِينَ
 خَلَفُوا﴾ قال ابن عباس وجابر ومجاهد وقتادة هم كعب بن مالك وهلال بن امية ومرارة ابن الربيع
 قال مجاهد خلفوا عن التوبة وقال قتادة خلفوا عن غزوة تبوك وقد كان هؤلاء الثلاثة مخلفوا
 عن غزوة تبوك فمن خلف وكافوا بحبيي الاسلام فلما رجع النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك
 جاء المنافقون فاعذروا وحلفوا بالباطل وهم الذين اخبر الله عنهم ﴿سَيَحْلُمُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ اِذَا هَلَلْتُمْ
 إِلَيْهِمْ لَنَعْرَضُوهُمْ عَنْهُمْ فَاصْرَضُوا عَنْهُمْ﴾ وقال ﴿مُخَلَّفُونَ لَكُمْ لَتَرْضُوا عَنْهُمْ فَان رَضُوا عَنْهُمْ فَان الله
 لا يرضى عن القوم الفاسقين﴾ فامر تعالى بالاعراض عنهم ونهى عن الرضا عنهم اذ كانوا كاذبين
 في اعتذارهم مظهرين لغير ما يبطنون ❦ واما الثلاثة فانهم كانوا مسلمين صدقوا عن انفسهم
 وقالوا للنبي صلى الله عليه وسلم انا تخلفنا من غير عذر واطهروا التوبة والندم فقال لهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم قد صدقتم عن انفسكم فامضوا حتى انظر ما يرثي الله تعالى
 فيكم فانزل الله في امرهم التشديد عليهم وامر نبيه صلى الله عليه وسلم ان لا يكلمهم وان يأمر
 المسلمين ان لا يكلموهم فافاموا على ذلك نحو خمسين ليلة ولم يكن ذلك على معنى رد بوبتهم
 لانهم قد كانوا مأمورين بالتوبة وغير حائز في الحكمة ان لا تقبل توبة من يتوب في وقت التوبة
 اذ فعلها على الوجه المأمور به ولكنه تعالى اراد تشديدا لمحنتهم في تأخير انزال توبتهم ونهى الناس
 عن كلامهم وادابهم استصلاحهم واستصلاح غيرهم من المسلمين لئلا يوددوا ولا غيرهم من المسلمين
 الى مثله لعلم الله فيهم بموضع الاستصلاح واما المنافقون الذين اعتذروا فلم يكن فيهم موضع
 استصلاح بذلك فلذلك امر بالاعراض عنهم فبت بذلك ان امر الناس بترك كلامهم وتأخير
 انزال توبتهم لم يكن عقوبة وانما كان محنة وتشديدا في امر التكليف والتمدد وهو مثل ما نقله
 في ايجاب الحد الواجب على الثالث بمقارب انه ليس بعقوبة وانما هو محنة وتمدد وان كان الحد
 الواجب بالفعل بديا كان يكون عقوبة لواقم عليه قبل التوبة ❦ قوله تعالى ﴿وَحَتَّى اِذَا ضَاقَتْ
 عَلَيْهِمُ الْاَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ يعنى معسرتها ❦ وضائق عليهم انفسهم ❦ يعنى ضاقت صدورهم
 بالهم الذى حصل فيها من تأخير نزول توبتهم ومن ترك النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين
 كلامهم ومعاملتهم وامرازا واجهم باعترالهم ❦ قوله تعالى ﴿وَنَظَنُّوا اَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ اِلَّا بِهِ﴾
 يعنى اهم اقتنوا ان لا مخلص لهم ولا معصم في طلب المرجع مما هم فيه الا الى الله وان لا يملك ذلك غيره
 ولا يجوز لهم ان يطبوا ذلك الا من قبله العباد له والرعية اليه في حينئذ انزل الله تعالى على نبيه قول توبتهم
 وكذلك عادة الله تعالى فيمن انقطع اليه وعلم انه لا كشف لهمه غيره انه سينجي ويكشف عنه غمه
 وكذلك حتى جل وعلا عن لوط عليه السلام في قوله ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رِسَالُونا نَسُوا اللَّهَ وَرِضا بِيهم ضَاقَتْ بِهِمُ ذُرُعا
 وَقَالَ هَدايُومُ عَصِيبُ﴾ الى ان قال ﴿لَوانِ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ اَوْ اَوْى اِلَى رُكنٍ تَدْبِدُ﴾ فتراهم من الحول والقوة
 من قبل نفسه ومن قبل الخلقين وعلا به لا يقدر على كشف ما هو فيه الا الله تعالى حينئذ جاءه الفرج
 فقالوا ﴿اِنَّا رسل ربك لن يصلوا اليك﴾ وقال تعالى ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ ومن سوا الانقطاع

اليه وقطع العلائق دونه فتي صار له بهذه المنزلة فقد جعل الله له نخرجا لعلمه بأنه لا ينفك من احدي
 منزلاته اما ان يخلصه ما هو فيه ونجيه كما حكى عن الانبياء عند بلواهم مثل قول ايوب ﴿ انى منى
 الشيطان ينصب وعذاب ﴾ فالتجأ الى الله في الخلاص مما كان يوسوس اليه الشيطان بأنه لو كان له
 عند الله منزلة لما ابتلاه بما ابتلاه به ولم يكن صلوات الله عليه قابلا لو ساءه الا انه كان يشغل خاطره
 وفكره عن التفكير فيما هو اولى به فقال الله له عند ذلك ﴿ اركض برجلك هذا مغتسل بارد
 وشراب ﴾ فكذلك كل من اتقى الله بان التجأ اليه وعام انه العادر على كشف ضره دون
 المخلوقين كان على احدي الحسينين من فرج عاجل اوسكون قلب الى وعد الله وثوابه الذي
 هو خير له من الدنيا وما فيها ﴿ قوله تعالى ﴿ ثم تاب عليهم ليتوبوا ﴾ يعنى والله اعلم تاب على
 هؤلاء الثلاثة وانزل توبتهم على نبيه صلى الله عليه وسلم ليتوب المؤمنون من ذنوبهم لعامهم بان الله
 تعالى قابل لتوبتهم ﴿ قوله تعالى ﴿ يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ﴾ روى ابن مسعود
 قال يعنى لازم الصدق ولا تعدل عنه اذ ليس في الكذب رخصة وقال نافع والضحاك مع
 النبيين والصدديقين بالعمل الصالح في الدنيا وقال تعالى في سورة البقرة ﴿ ايس البر ان تولوا
 وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر ﴾ الى قوله ﴿ اولئك
 الذين صدقوا ﴾ وهذه صفة اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المهاجرين والانصار ثم قال في هذه
 الآية ﴿ وكونوا مع الصادقين ﴾ فدل على لزوم اتباعهم والاقداء بهم لآخباره فان من فعل ما ذكر
 في الآية فهم الذين صدقوا وقال في هذه الآية ﴿ وكونوا مع الصادقين ﴾ فدل على قيام الحجة علينا
 باجماعهم وانه غير حائر لنا تخالفهم لامر الله ايانا تابعهم ﴿ وقوله تعالى ﴿ لقد تاب الله على النبي
 والمهاجرين والانصار الذين ابعوه في ساعة العسرة ﴾ فيه مدح لاصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين
 غزوا معه من المهاجرين والانصار واخبار بصحة بواطن ضائرهم وطهارتهم لان الله تعالى لا يخبر
 ما قد تاب عليهم الا ودرضى عنهم ورضى افعالهم وهذا نص في رد قول الطاعنين عليهم والناسيين
 بهم الى غير ما نسبهم الله اليه من الطهارة ووصفهم به من محبة الضائر وصلاح السرائر رضى الله
 عنهم ﴿ قوله تعالى ﴿ ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يخافوا عن رسول الله ﴾
 قد بينت هذه الآية وجوب الخروج على اهل المدينة مع رسول الله في غزواته الامم المعذوبين ومن اذله
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في القعود ولذلك ذم المنافقين الذين كانوا يستأذنون رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في القعود في الآيات المقدمة ﴿ وقوله ﴿ ولا يرغبوا بانفسهم عن نعمة ﴾ اى يطالبون المنفعة
 بتوقية انفسهم دون نعمة بل كان المرض عليهم ان بقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بانفسهم وقد كان
 من المهاجرين والانصار من فعل ذلك وبدل نفسه للقتل ليقى بهار رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ قوله
 تعالى ﴿ ولا يطؤون موطأ يغيظ الكفار ولا يبالون من عدو نيلا ﴾ فيه الدلالة على ان وطء
 ديارهم بمنزلة التيل منهم وهو قتلهم او اخذ اموالهم او اخراجهم عن ديارهم هذا كله نيل
 منهم وقد سوى بين وطء موضع يغيظ الكفار وبين التيل منهم فدل ذلك على ان وطء ديارهم
 وهو الذى يغيظهم ويدخل الذل عليهم هو بمنزلة نيل الغيبة والقتل والاسر وفي ذلك دليل

على ان الاعتبار فيما يستحقه الفارس والراجل من سهمهما بدخول ارض الحرب لانحيازهما الفئسة والقتال اذ كان الدخول بمنزلة حيازة الفاتح وقتلهم واسرهم ونظيره في الدلالة على ما ذكرنا قوله تعالى ﴿ وما افاء الله على رسوله منهم فإا اوجفتم عليه من خيل ولأركاب ﴾ فاقضى ذلك اعتبار إيجاب الخيل والركاب في دار الحرب ولذلك قال على رضي الله عنه ما وطئ قوم في عقر دارهم الا ذلوا ﴿ قوله تعالى ﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ﴾ روى عن ابن عباس انه نسخ قوله ﴿ انفروا ثبات او انفروا جميعا ﴾ وقوله ﴿ انفروا خفافا وثقالا ﴾ فقال تعالى ما كان لهم ان ينفروا في السرايا ويتركوا النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وحده ولكن تبقى بقية لتتفقه ثم تنذر النافرة اذ رجعوا اليهم ﴿ وقال الحسن لتتفقه الطائفة النافرة ثم تنذر اذ رجعت الى قومها المتخلفة وهذا التأويل اشبه بظاهر الآية لانه قال تعالى ﴿ لولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ﴾ فظاهر الكلام يقتضي ان تكون الطائفة النافرة هي التي تتفقه وتنذر قومها اذ رجعت اليهم وعلى التأويل الاول الفرقة التي نفرت منها الطائفة هي التي تتفقه وتنذر الطائفة اذ رجعت اليها وهو بعيد من وجهين احدهما ان حكيم المطف ان يتعلق بما يليه دون ما يتقدمه فوجب على هذا ان يكون قوله ﴿ منهم طائفة ليتفقهوا ﴾ ان تكون الطائفة هي التي تتفقه وتنذر ولا يكون معناه من كل فرقة تتفقه في الدين تنفر منهم طائفة لانه يقتضي ازالة ترتيب الكلام عن ظاهره وثبات التقديم والتأخير فيه والوجه الثاني ان قوله ﴿ ليتفقهوا في الدين ﴾ الطائفة الاولى منه بالفرقة النافرة منها الطائفة وذلك لان نافر الطائفة لتتفقه معنى مفهوم يقع النفر من اجله والفرقة التي منها الطائفة ليس متفقهها لاجل خروج الطائفة منها لانهما تتفقه بمشاهدة النبي صلى الله عليه وسلم ولزوم حضرته لان الطائفة نفرت منها فحصل الكلام على ذلك بطل فائدة قوله تعالى ﴿ ليتفقهوا في الدين ﴾ ثبت ازالة تفقه هي الطائفة النافرة من الفرقة المقيمة في بلادها وتنذر قومها اذ رجعت اليها ﴿ وفي هذه الآية دلالة على وجوب طاب العلم وانه مع ذلك فرض على الكفاية لما تضمنت من الامر بنفر الطائفة من الفرقة لتتفقه وامر الباقيين بالعمود لقوله ﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة ﴾ ﴿ وقد روى زياد بن ميمون عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلب العلم فريضة على كل مسلم وهذا عندنا ينصرف على معنيين احدهما طلب العلم فيما يتلى به الانسان من امور دينه فعليه ان يتعلمه مثل من لا يعرف حدود الصلاة وفروضها وحضور وقتها فعليه ان يتعلمها ومثل من ملك مائتي درهم فعليه ان يتعلم ما يجب عليه فيها وكذلك الصوم والحج وسائر القروض والمعنى الآخر انه فرض على كل مسلم الا انه على الكفاية اذ اقام به بعضهم سقط عن الباقيين ﴿ وفيه دلالة على لزوم خبر الواحد في امور الديانات التي لا تلزم الكافة ولا تتم الحاجة اليها وذلك لان الطائفة لما كانت مأمورة بالانذار انتظم فحواه الدلالة عليه من وجهين احدهما ان الانذار يقتضي فعل المأمور به والا لم يكن انذارا والثاني

امره ايانا بالحذر عند انذار الطائفة لان قوله تعالى (لعلهم يحذرون) معناه ليحذروا واذلك يتضمن لزوم العمل بخبر الواحد لان الطائفة اسم يقع على الواحد وقد روى في تأويل قوله تعالى (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) انه اراد واحدا وقال تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) ولا خلاف ان الاثنين اذا قتلا كانا مرادين بحكم الآية ولان الطائفة في اللغة كقولك البعض والقطعة من الشيء وذلك موجود في الواحد فكان قوله (من كل فرقة منهم طائفة) بمنزلة لوقال بعضها اوشئ منها فدلالة الآية ظاهرة في وجوب قبول الخبر المفصّر عن ايجاب العلم * وان كان البأويل ماروى عن ابن عباس ان الطائفة النافرة اما تنفر من المدينة والتي تنفقه انما هي القاعدة بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فدلالتها ايضا قائمة في لزوم قبول خبر الواحد لان النافرة اذا رجعت انذرتها التي لم تنفر واخبرها بما نزل من الاحكام وهي تدل ايضا على لزوم قبول خبر الواحد بالمدينة مع كون النبي صلى الله عليه وسلم بها لاجبابها الحذر على السامعين بنذارة المعادين * قوله تعالى ﴿ يا ايها الذين آمنوا فاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة ﴾ خص الامر بالقتال للذين يلونهم من الكفار وقال في اول السورة ﴿ فاتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ وقال في موضع آخر ﴿ وقاتلوا المشركين كافة ﴾ فواجب قتال جميع الكفار ولكنه خص بالذكر الذين يلوننا من الكفار اذ كان معلومانه لا يمكننا قتال جميع الكفار في وقت واحد وان الممكن منه هو قتال طائفة فكان من قرب منهم اولى بالقتال مما بعد لان الاستغال يقال من بعد منهم مع ترك قتال من قرب لا يؤمن معه هجم من قرب على درارى المسلمين ونسائهم وبلادهم اذ اخلت من المجاهدين فلذلك امر بقتال من قرب قبل قتال من بعد وايضا لا يصح تكليف قتال الابد اذ لا احد لا يبعد يتبدأ منه القتال كمالا قرب وايضا فغير ممكن الوصول الى قتال الابد الا بعد قتال من قرب وقهرهم واذلالهم فهذه الوجوه كلها تقتضى تخصيص الامر بقتال الاقرب * وقوله تعالى (وليجدوا فيكم غلظة) فيه امر بالغلظة على الكفار الذين امرنا بقتالهم في القول والمناظرة والرسالة اذ كان ذلك بوقع المهابة لنا في صدورهم والرعب في قلوبهم ويستشعرون منا به شدة الاستبصار في الدين والجد في قتال المشركين ومق اظهروا لهم الدين في القول والمحاورة استجروا عليهم وطمعوا فبهم فهذا حذما امر الله به المؤمنين من السيرة في عدوهم . آخر سورة التوبة

سورة يونس

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿ قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا او بدله قل ما يكون لى ان ابدله من تلقاء نفسى ان اتبع الا ما يوحى الى ﴾ قيل في قوله تعالى (لا يرجون لقاءنا) وجهان احدهما لا يخافون عقابنا لان الرجاء يقام مقام الخوف ومثله قوله (ما لكم لا ترجون لله وقارا) قيل معناه لا تخافون الله عظمة والوجه الآخر لا تطعمون في ثوابنا كقولهم تاب رجاء لثواب الله وخوفا

من عقابهم والفرق بين الاتيان بغيره وبين تبديله ان الاتيان بغيره لا يقتضى رفعه بل يجوز بقاؤه معه وتبديله لا يكون الا برفعه ووضع آخر مكانه اوشئ منه وكان سؤالهم لذلك على وجه النعت والتحكم اذ لم يجدوا سببا آخر بتعلقون به ولم يجوز ان يكون الامر موقوفاً على اختيارهم وتحكمهم لانهم غير طليين بالمصالح ولوجاز ان يأتي بغيره او يبدله بقولهم لقولوا في الثاني مثله في الاول وفي الثالث مثله في الثاني فكان يصير دلائل الله تعالى تابعة لمقاصد السفهاء وقد قامت الحجة عليهم بهذا القرآن فان لم يكن يقتضيه ذلك مع محزهم فالثاني والثالث مثله وربما حجج بهذه الآية بعض من يأتي جواز نسخ القرآن بالسنة لانه قال (قل ما يكون لى ان ابدله من تلقاء نفسه) ويجوز نسخ القرآن السنة بجز تبديله من تلقاء نفسه وليس هذا كتحفظوا وذلك لانه ليس في وسع النبي صلى الله عليه وسلم تبديل القرآن بقرآن مثله ولا الاتيان بقرآن غيره وهذا الذي سأله المشركون ولم يسئلوه تبديل الحكم دون اللفظ والمستدل بمثله في هذا الباب مغفل وايضاً فان نسخ القرآن لا يجوز عندنا الابسته هي وحى من قبل الله تعالى قال الله عز وجل (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى بوحي) فنسخ حكم القرآن بالسنة انما هو نسخ بوحي الله لا من قبل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله تعالى (قل ارايت ما ازل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله اذن لكم) الآية ربما احتج بعض الاغبياء من نفاة القياس بهذه الآية في ابطاله لانه زعم ان القائل يحرم بقياسه ويحل وهذا جهل من قائله لانه القياس دليل الله تعالى كما ان حجة النقل دليل الله تعالى وكانصوص والسنة كل هذه دلائل الله تعالى فالقائل انما يتبع موضع الدلالة على الحكم فيكون الله هو المحلل والمحرر بنصه الدليل عليه فان خالف في ان القياس دليل الله عز وجل فليكن كلامه معنا في اثباته فاذا ثبت ذلك سقط سؤاله وان لم يقم الدليل على اثباته فقد اكتفى في انجباب بطلانه بعدم دلالة محضه فلا يعتقد احد صحة القياس الا وهو يرى انه دليل الله تعالى وقد قامت بصحته ضروب من الشواهد ولا تعلق للآية في نفى القياس ولا انبياءهم وربما احتجوا ايضا في نفيه بقوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وهذا سيده بما قبله لان الناس حين يقولون القول بالقياس مما آتانا الرسول به واقام الله الحجة عليهم من دلائل الكتاب والسنة واجماع الامة فليس لهذه الآية تعلق بنفى القياس بقوله تعالى (ربنا ايضوا عن سبيلك) قيل فيه وجهان احدهما انها لام العاقبة كقوله تعالى (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا) والآخر لثلاث ايضوا عن سبيلك فحذفت لا كقوله تعالى (من ترضون من الشهداء ان تفضل احديهما) اي لثلاث فضل وقوله (ان تقولوا يوم القيمة انا كنا عن هذا غافلين) اي لثلاث قولوا وقوله (بين الله لكم ان تضلوا) معناه ان لا تضلوا بقوله تعالى (قد اجبت دعوتكما) اضافة الدعاء اليهما وقال ابو العالمة وعكرمة ومحمد بن كعب والريح بن موسى كان موسى يدعو وهرون يؤمن قسما بالله داعيين وهذا يدل على ان آمين دعاء واذا ثبت انه دعاء فاخفاؤه افضل من الجهر به لقوله تعالى (ادعوا ربكم تضرعا وخفية).

آخر سورة يونس عليه السلام

سورة هود
ومن سورة هود
بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم اعمالهم فيها وهم فيها لا ينجون اولئك الذين ليس لهم في الآخرة الا النار﴾ فيه اخبار ان من عمل عملا للدنيا لم يكن له به في الآخرة نصيب وهو مثل قوله ﴿من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤنه منها وماله في الآخرة من نصيب﴾ ومثله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بشر امتي بالسوء والتمكين في الارض فمن عمل منهم عملا للدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب وهذا يدل على ان ماسيله ان لا يفضل الاعلى وجه القربة لا يجوز اخذ الاجرة عليه لان الاجرة من حظوظ الدنيا فتأخذ عليه الاجرة فقد خرج من ان يكون قربة بمقتضى الكتاب والسنة * وقيل في قوله ﴿نوف اليهم اعمالهم﴾ فيها وجهان احدهما ان يصل الكافر رجلا ويعطى سائلا او يرحم مضطرا وانحوا ذلك من اعمال البر فيجعل الله له جزاء عمله في الدنيا بتوسعة الرزق وقرة العين فيما خول ودفع مكاره الدنيا روى ذلك عن مجاهد والضحاك والوجه الثاني من كان يريد الحياة الدنيا بالغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم وللقيمة دون ثواب الآخرة فانه يستحق نصيبه وسهمه من المغانم وهذا من صفة المنافقين فان كان التأويل هو الثاني فانه يدل على ان الكافر اذا شهد القتال مع المسلمين استحق من القيمة نصيبا وهذا يدل ايضا على انه جائز الاستعانة بالكفار في قتال غيرهم من الكفار وكذلك قال المحماني اذا كانوا متى غلبوا كان حكم الاسلام هو الجارى عليهم دون حكم الكفر ومتى حضروا رضخ لهم وليس في الآية دلالة على ان الذي يستحقه الكافر بحضور القتال هو السهم او لرضخه قوله تعالى ﴿ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم﴾ يحتاج به في ان الشرط المتعترض حكمه ان يكون مقدما على ما قبله في المعنى وهو قول القائل ان دخلت الدار ان كنت زيدا فبعدى حرانه لا ينجح حتى يكلم ثم يدخل لان قوله ان كنت شرط معتز على الشرط الاول قبل استتمام جوابه كقوله ﴿ان كان الله يريد ان يغويكم﴾ شرط اعترض على قوله ﴿ان اردت ان انصح لكم﴾ قبل استتمام الجواب فصار تقديره ولا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم ان اردت ان انصح لكم وهذا المعنى فيه خلاف بين ابى يوسف ومحمد والفرأ في مسائل قد ذكرناها في شرح الجامع الكبير * وقوله ﴿يريد ان يغويكم﴾ اى يخيككم من رحمة يقال غوى يغوى غيا ومنه ﴿فسوف بلقون غيا﴾ وقال الشافعي

فمن بلق خيرا يحمدا الناس امره * ومن يغوا لا يعدم على الهى لا ثما

وحدثنا ابو عمر غلام نعلب عن نعلب عن ابن الاعرابي قال يقال غوى الرجل يغوى غيا اذا فسد عليه امره او فسده هو في نفسه قال ومنه قوله تعالى في قصة آدم ﴿وعصى آدم ربه فغوى﴾ اى فسد عليه عيشه في الجنة قال ابوبكر وهذا يؤول الى المعنى الاول وذلك ان الحية فيها

فساد العيش فقوله (يقويكم) فسد عليكم عيشكم وامركم بان يخيبكم من رحمة الله بقوله تعالى (واضع
 الفلك باعيننا ووحينا) يعني بحيث نراها فكأنها ترى باعين على طريق البلاغة والمعنى يحفظنا ياك
 حفظ من براك وبملك دفع السوء عنك وقيل باعين اوليائنا من الملائكة المؤمنين بك وقوله
 (ووحينا) يعني على ما لوحيك من صفها وحالها ويجوز وحيك ان اصنعها الله بقوله تعالى
 (فانا نسخر منكم كما نسخر منكم) مجاز وانما اطلق ذلك لان جزاء القوم على السخرية بالمفاد المستحق
 كقوله تعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وقوله تعالى (قالوا انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم)
 وقال بعضهم معناه فانا نستجهلكم كما تستجهلون الله قوله تعالى (ونادى روح ربه فقال رب
 ان ابني من اهلي) تسمى ابنة من اهله وهذا يدل على ان من اوصى لاهله بثلك ماله انه
 على من هو في عياله ابنا كان اوزوجة او اخا او اجنيا وكذلك قال اصحابنا والقياس ان
 يكون لازوجة خاصة ولكن استحسن فجعله لجميع من تضمنه منزله وهو في عياله وقول
 نوح عليه السلام يدل على ذلك وقال الله تعالى في آية اخرى (ولقد نادانا نوح فلنم
 الحيين ونحيناه واهله من الكرب العظيم) فسي جميع من ضمنه منزله وسفينته من اهله وقول
 نوح عليه السلام ان ابني من اهلي يعني من اهلي الذي وعدتني ان تحبهم فاحب الله تعالى انه ليس
 من اهلك الذين وعدت ان تحبهم بقوله تعالى (انه عمل غير صالح) قيل فيه معناه ذو عمل غير صالح
 فجاء على المبالغة في الصفة كما قالت الحنساء

ترتفع مارتعت حتى اذا ذكرت * فأنما هي اقبال وادبار

تعني ذات اقبال وادبار او مقبل ومدير وروى عن ابن عباس ومجاهد وابراهيم قال سؤلك
 هذا عمل غير صالح وقرأ الكسائي انه (عمل غير صالح) على الفعل ونصبه وروى عن ابن عباس
 وسعيد بن جبير والضحاك انه كان ابنه لصلبه لانه قال تعالى (ونادى نوح ابنه) وقال (انه
 ليس من اهلي) يعني ليس من اهل دينك وروى عن الحسن ومجاهد انه لم يكن ابنه لصلبه وكان لغير
 رشدة وقال الحسن وكان منافقا يظهر الايمان ويسر الكفر وقيل انه كان ابن امرأته * وانما كان
 نوح يدعو الى الركوب مع نبي الله عز وجل اياه ان يركب فيها كافر لانه كان يتناقض باظهار الايمان
 وقيل انه دعاه على شريطة الايمان كانه قال آمن واركب معا بقوله تعالى (هوانشأكم
 من الارض واستعمركم فيها) نسبهم الى الارض لان اصلهم وهو آدم خلق من تراب الارض
 والباس كلهم من آدم عليه السلام وقيل ان معناه انه خلقكم في الارض * وقوله (واستعمركم فيها) يعني
 امركم من محاربتها بما تحتاجون اليه وفيه الدلالة على وجوب عمارة الارض للزراعة والغراس
 والابنية وروى عن مجاهد معناه امركم بان جعلها لكم طول اعماركم وهذا كقول الفائل اعمر بك
 داري هذه يعني ملكتك طول عمرك وقال النبي صلى الله عليه وسلم من عمر عمرى فعلى
 ولورثته من بعده والعمرى هي العطية الا ان معناه راجع الى تملكه طول عمره فاجاز ان صلى الله
 عليه وسلم العمرى والهبة وبطل الشرط في تملكه عمره لانهم كانوا يعتقدون ذلك على انه بدموته
 يرجع الى الواهب بقوله تعالى (قالوا اسلاما قال سلام) معنى الاول سلمت سلاما ولذلك نصبه

مطلب

تعب سارة الارض
 راحة والفراس
 الابنية

والثاني جوابه عليكم سلام ولذلك رفعه ومعناها واحد الا انه خولف بينهما لئلا يتوهم متوهم
الحكاية وفيه الدلالة على ان السلام قد كان تحية اهل الاسلام وانه تحية الملائكة ﴿وقوله تعالى﴾ قالت
يا وياي والد واما عجوز وهذا بل شيعان هذا لشيء عجيب ﴿فأتاهم علمها بان ذلك في مقدور الله
تمجبت بطبع البشرية قبل الفكر والروية كما زل موسى عليه السلام مدبرا حين صارت
عصا حية حتى قيل له ﴿اقبل ولا تخف﴾ لك من الآمنين ﴿واتما تمجبت لان ابراهيم عليه السلام قال
انه كان له في ذلك الوقت مائة وعشرون سنة ولسادة تسعون سنة ﴿وقوله تعالى﴾ أتدعيني من امر الله
رحمة الله وبركاته عليكم اهل البيت ﴿يدك على ان ازواج النبي صلى الله عليه وسلم من اهل بيته لان
الملائكة قد سميت امرأة ابراهيم من اهل بيته وكذلك قال الله تعالى في محاسبة ازواج النبي صلى الله عليه
وسلم في قوله ﴿ومن يقتل منكرا﴾ الله ورسوله ويعمل صالحا ﴿الى قوله﴾ واطمن الله ورسوله
انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت فدخل فيه ازواج النبي صلى الله عليه وسلم لان ابتداء
الخطاب لهن ﴿وقوله تعالى﴾ فلما ذهب عن ابراهيم الررع وجاءته البشرى بمجادل في قوم لوط ﴿يعنى
لما ذهب عنه الفرع حاد الملائكة حتى قالوا انا ارسلنا الى قوم لوط لتهلكهم فقال ان فيها
لوطا قالوا نحن اعلم بمن فيها لتنجيه واهله يروى ذلك عن الحسن وقيل انه سألهم فقال
أهلكوهم ان كان فيها خمسة من المؤمنين فالوا لا تملهم الى عشرة فقالوا لا يروى ذلك عن قتادة
ويقال جادلهم ليعلم باى شيء استحقوا عذاب الاستيصال وهل ذلك واقع بهم لاحالة ام على
سبيل الاخافة ليقبلوا الى الطاعة * ومن الناس من يحتج بذلك في جواز تأخير اليان لان الملائكة
اخرت انها تهلك قوم لوط ولم يبين المتجين منهم ومع ذلك فان ابراهيم عاىه السلام جادلهم
وقال لهم أهلكوهم وفيهم كذا رجلا فيستدلون بذلك على جواز تأخير اليان وهذا ليس
بشيء لان ابراهيم سألهم عن الوجه الذي استحقوا عذاب الاستيصال وهل ذلك واقع بهم لاحالة
او على سبيل التخويف ليرجعوا الى الطاعة ﴿وقوله تعالى﴾ أصلوكم تأمرك ان تترك ما يعبد آباؤا
او ان تفعل في اموالنا ما نشاء ﴿واتما قبل أصلوكم تأمرك لانها تنزلة الامر بالحير والنهي
عن الشر كما قال تعالى ﴿ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمكر﴾ وجاز ان يكون اخبرهم
بذلك في حال الصلاة فقال أصلوكم تأمرك بما ذكرت وعن الحسن أدبتك يأمرك اى فيه
الامر بهذا ﴿وقوله تعالى﴾ ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار ﴿والركون الى الشيء
هو السكنون اليه بالانس والحنة فاقضى ذلك الهى عن مجانبة الظالمين وموانستهم والانصات
اليهم وهو مثل قوله تعالى ﴿فلا تعمدن الى الذين ظلموا﴾ وقوله تعالى ﴿وما كان
ربك ليهلك القرى بظلم واهلها مصاحون﴾ قبل فيه لايهلكهم بظلم صغير يكون
مهم وقيل بظلم كبير يكون من قليل منهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله لايهلك
العامة بذنوب الخاصة وقيل لايهلكهم وهو ظالم لهم كقوله ﴿ان الله لا يظلم الناس شيئا﴾
وفيه اخبار بانه لايهلك القرى واهلها مصلحون وقال تعالى في آية اخرى ﴿وان من قرية
الا نحن مهلكوها قبل يوم القيمة﴾ فدل ذلك على ان الناس يصيرون الى غاية الفساد عند

عليه قوله ﴿وتكونوا من بعده قوما صالحين﴾ فرجوا التوبة بعد هذا الفعل وهو نحو قوله تعالى
 ﴿بل يريد الإنسان ليفجر أمامه﴾ قيل في التفسير أنه يئزم على المصيبة رجاء للتوبة بعدها
 فيقول أفل ثم اتوب وفي ذلك دليل على أن توبة القاتل مقبولة لأنهم قالوا وتكونوا من بعده
 قوما صالحين وحكام الله عنهم ولم يتكره عليهم ﴿قوله تعالى﴾ قال قائل منهم لا تقتلوا يوسف
 والقوة في غيابة الجب ﴿لما تأمروا على أحد شيئين من قتل أو إبعاد عن أبيه أشار عليهم هذا
 القاتل حين قالوا لا بد من أحد هذين بأقصر الشرين وهو الطرح في جب قليل الماء ليأخذه
 بعض السيارة وهم المسافرون فلما أبرموا التدبير وعزموا عليه تابوا للتلطف في الوصول إلى
 إلى ما أرادوا فقالوا ﴿يا أبا نمالك لأنا معلى يوسف﴾ إلى آخر الآيتين ﴿قوله تعالى﴾ أرسله متاعدا
 يرتع وبلبل ﴿قيل في يرتع زعى وقيل إن الرتع الاتساع في البلاد ويقال يرتع في المال أي هو يتسع
 به في البلاد واللعب هو الفعل المقصود به التفرج والراحة من غير عاقلة محمودة ولا قصد فيه لفاعله
 الإحصون للهو والتفرح فنه ما يكون مباحا وهو ما لاثم فيه كنحو ملاعبة الرجل أهله وركوبه
 فرسه للتطرب والتفرج ونحو ذلك ومنه ما يكون محظورا وفي الآية دلالة على أن اللعب الذي ذكره
 كان مباحا لذلك لا يتكره يعقوب عليه السلام عليهم فلما سألوه إرساله معهم قال ﴿أني لاحتزان
 بذهبا بهواخاف أن يأكله الذئب واتم عنه غافلون﴾ فذكر لهم حزنه لأذهابهم به لبعده عن مشاهدته
 وأنه خائف مع ذلك أن يأكله الذئب فاجتمع عليه في هذه الحالى شيان الحزن والخوف فاجابوه بأنه
 يمنع أن يأكله الذئب وهم جماعة وإن ذلك لو وقع لكانوا خاسرين ﴿قوله تعالى﴾ واوحننا
 إليه لتنبئهم بأمرهم هذا وهم لا يشعرون ﴿قال ابن عباس لا يشعرون بأنه يوسف في وقت ينبئهم
 وكذلك قال الحسن أوحى الله إليه وهو في الحب فاعطاه النبوة وأخبره أنه ينبئهم بأمرهم
 هذا ﴿قوله تعالى﴾ وجاؤا إياهم عشاء يبكون ﴿روى أن الشعبي كان جالسا للقضاء فجاءه
 رجل يبكي ويدعى أن رجلا ظلمه فقال رجل بحضرته يوشك أن يكون هذا مظلوما
 فقال الشعبي أخوة يوسف خاتوا وظلموا وكذبوا وجاؤا إياهم عشاء يبكون فاطهر والبكاء
 لفقد يوسف نبرثوا أنفسهم من الحيانة وأوهموه أنهم مشاركون له في المصيبة ويلقنوا ما كان
 أظهره يعقوب عليه السلام لهم من خوفه على يوسف أن يأكله الذئب فقالوا ﴿أنا ذهبنا نسقي﴾
 يقال ننضل من السباق في الرمي وقيل نستبق بالعدو على الرجل ﴿وتركنا يوسف عند
 متاعنا فأكله الذئب وما أنت بمؤمن لنا﴾ يعني بمصدق وجاؤا قميص عليه دم فزعموا أنه
 دم يوسف ﴿قوله تعالى﴾ بدم كذب ﴿يعني مكذوب فيه قال ابن عباس ومجاهد قال
 لو كان أكله الذئب لحرقه فكانت علامة الكذب ظاهرة فيه وهو حجة القميص من غير تخريق
 وقال الشعبي كان في قميص يوسف ثلاث آيات الدم والشق والقائمة على وجهه بيه فارتد بصيرا
 وقال الحسن نارأى القميص صحيحا قال يا بني والله ما عهدت الذئب حليا ﴿قوله تعالى﴾ وقال
 بل سولت لكم أنفسكم أمرا ﴿يدل على أن يعقوب عليه السلام قطع بخيانتهم وظلمهم
 وإن يوسف لم يأكله الذئب لما استدل عليه من حجة القميص من غير تخريق وهذا يدل على أن

الحكم بما يظهر من العلامة في مثله في التكذيب والتصديق جائز لانه عليه السلام قطع بان الذئب لم يأكله بظهور علامة كذبهم * قوله تعالى ﴿فصبر جميل﴾ يقال انه صبر لاشكوى فيه وفيه البيان عما تقتضيه المصيبة من الصبر الجليل والاستعانة بالله عندما يعرض من الامور القطعية المجزية فحكى لنا حاله يعقوب عليه السلام عندما ابتلى بفقد ولده العزيز عنده وحسن عزاءه ورجوعه الى الله تعالى والاستعانة به وهو مثل قوله تعالى ﴿الذين اذا اصابهم مصيبة قالوا ان الله وانا اليه راجعون اولئك اعطيتهم صلوات من ربهم ورحمة﴾ الآية ليقنتى به عند نزول المصائب * قوله تعالى ﴿قال يا بشرى هذا غلام واسروه بضاعة﴾ قال قتادة والسدى لما رسل دلوه تعلق بهايوسف فقال المدلى يا بشرى هذا غلام قال قتادة بشر اصحابه بانه وجد عبدا وقال السدى كان اسم الرجل الذي ناداه بشرى * وقوله ﴿واسروه بضاعة﴾ قال مجاهد والسدى اسره المدلى ومن معه من باقى التجار اثلا يستلومهم الشركة فيه برخص ثمنه وقال ابن عباس اسره اخوته وكنتموا انه اخوهم وابيهم على ذلك لثلا يقتلوه * والبضاعة الملعقة من المال تعمل للتجارة وقيل في معنى ﴿اسروه بضاعة﴾ انهم اعتقدوا فيه التجارة وروى شعبة عن يونس عن عبيد عن الحسن عن علي انه فقى بالقيط انه حر وقرأ ﴿وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين﴾ * وروى الزهرى عن سنان بن جحيلة قال وجدت منبوا على عهد عمر فقال عمر عسى الغوير ابؤسا فقيل انه لايتهم فقال هو حر ولك ولاؤه وعلينا رضاعه ففنى قوله عسى الغوير ابؤسا الغوير نصفير غار وهو مثل معناه عسى ان يكون جاء البأس من قبل الغار فانهم عمر الرجل وقال عسى ان يكون الامر جاء من قبلك في هذا الصبي اللقيط بان يكون من مائك فاما شهدوا له بالستر اسره بامساكه وقال ولاؤه لك وجائز ان يريد بالولاء ههنا امساكه والولاية عليه واثبات هذا الحق له كما لو كان عبدا له فاعتقه لانه تبرع باخذه واحياه واحسان اليه وقد اخبر عمر انه حر فلا يخلو من ان يكون ذلك على وجه الاخبار بانه حر الاصل ولا رق عليه او ايقاع حرية عليه من قبله ومعلوم ان عمر لم يملكه ولم يكن عبدا له فيعتقه فعملنا انه اراد الاخبار بانه حر لا يجرى عليه رق واذا كان حرا الاصل لم يحجز ان يثبت ولاؤه لانسان فعملنا انه اراد بقوله لك ولاؤه اى لك ولايته في الامساك والحفظ * وما روى عن عمر وعائشة انها قالا في اولاد الزنا اعقوهم واحسنوا اليهم فانما معناه احكموا بانهم احرار وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يجزى ولد والده الا ان يجده بموكة فيشتريه فيعتقه وذلك اخار منه بوقوع العناق بالملك لا يحتاج الى استينافه وقد روى المغيرة عن ابراهيم في اللقيط يجمده الرجل قال ان نوى ان يستره كان رقيقا وان نوى الحسية عليه كان عتيا وهذا لا معنى له لانه ان كان حرا لم يصير رقيقا بنية الملتقط وان كان عبدا لم يصير عتيا بنية ايضا وايضا ان الاصل في الناس الحرية وهو الظاهر الا ترى ان من وجدناه يتصرف في دار الاسلام انا محكم بحريته ولا نجعله عبدا الابنية تشهد بذلك او باقراره وايضا فان اللقيط لا يدلو من ان يكون ولا حرة او امة فان كان ولد حرة فهو حر وغير جائز استرقاقه

وان كان ولد امة فهو غيب لغير الملقط فلا يجوز لنا ان نملكه في الوجوه كلها لا يجوز ان يكون
الغيب عبد الملقط وايضا فان الرق طارى والاصل الحرية كشيء علمناه ملكا لانسان وادعى
غيره زواله اليه فلا صدقة لانه يدعى معنى طارئا كذلك حكم الملقط فيما ثبت له من رقب الملقط
وايضا لا تكن لقطه المال لا يوجب للملقط ملكا فيها مع العلم بانه ملك في الاصل كان القاط
اللقط الذي لا يعلم رقه اخرى ان لا يوجب للملقط ملكا وقد روى حماد بن سلمة عن عطاء
الحراسقي عن سعد بن المسيب ان رجلا تزوج امرأة فولدت لاربعة اشهر فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لها صدقها بما استحل من فرجها وولدها مملوك له وهو حديث شاذ غير
معمول عليه لان اكثر ما فيه انه ولد زنا اذا كان من حرة فهو حر ولا خلاف بين الفقهاء
في ان ولد الزنا واللقط حران قوله تعالى ﴿وشروه بنحوي﴾ بخس درهم معدودة ﴿قال القرطبي﴾
ما ثبت في الذمة بدلا من اليباعات من الدرهم والدنانير قال ابو بكر ظاهر الكلام يدل عليه
لانه سمي الدرهم عنا بقوله ﴿وشروه بنحوي﴾ وقول الرءاء مقبول من طريق اللغة فاذا اخبر
ان النحو اسم لما ثبت في الذمة من الوجه الذي ذكرنا ثم سعى الله تعالى الدرهم ثمنا اقتضى ذلك
ثبوتها في الذمة متى جملت بدلا في عقود اليباعات سواء عتبا او اطلقا ولم يعينها لانها لو تعينت
بالتعيين لخرجت من ان تكون ثمنا اذ كانت الاعيان لا تكون اثمانا في الحقيقة الا ان يجزها
الانسان مجزى الابدال ويسمونها ثمنا على معنى البدل تشبيها بالنحو واذا ثبت ذلك وجب ان لا
تعين الدرهم والدنانير لان تعيينها سبب الصفة التي وصفها الله بها من كونها ثمنا اذ الاعيان
لا تكون اثمانا والبعض القص يقال بخس حقه اذ انقصه * وقوله ﴿درهم معدودة﴾ روى عن
ابن مسعود وابن عباس وقادة قالوا كانت عشرين درهما وعن مجاهد اثنان وعشرون درهما
وقيل ثمنا ساجها معدودة لقتلها وقيل عدوها ولم يزوها وقيل كانوا لا يزنون الدرهم حتى
تبلغ اوقية واوقيتهم اربعون درهما وقال ابن عباس ومجاهد اخوته كانوا حضورا فقالوا هذا
عبدنا ابق فاشتروه منهم وقال قتادة باه السيارة قوله تعالى ﴿وكانوا فيه من الزاهدن﴾
قبل ان اخوته كانوا في الثمن من الزاهدين وانما كان غرضهم ان يفيوه عن وجه ابيهم قوله تعالى
﴿وقال الذي اشتراه من مصر لامرأته اكرمي مثواه عني ان بغضا﴾ روى عن عبد الله قال احسن
الناس فراسة ثلاثة العز حين قال لاسرائة اكرمي مثواه عني ان بغضا وابنة شعيب
حين قالت في موسى يا ابت استأجره وابوبكر الصديق حين ولي عمر قوله تعالى ﴿ولما بلغ
اشده آنيته حكما وعلماء﴾ قيل في معنى الاشدة انها القوة من ثمان عشرة الى ستين سنة وقال
ابن عباس الاشدة ابن عشرين سنة وقال مجاهد ابن ثلاث وثلاثين سنة قوله تعالى ﴿ولقد همت به
ومهم بها﴾ روى عن الحسن همت به بالزمية ومهمها من جهة الشهوة ولم يلزم وقيل هما جميعا بالشهوة
لان الله بالشيء مقاربتة من غير موازنة والدليل على انه هم يوسف بها لم يكن من جهة الزمية
وانما كان من جهة دواعي الشهوة قوله ﴿معاذ الله اني احسن مثواي﴾ وقوله ﴿كنتك لتصرف
عنه السوء والفحشاء انه من عبادنا المخلصين﴾ فكان ذلك اخبارا ببراءة مساحته من الزمية على

المقصية وقيل ان ذلك على التقديم والتأخير ومعناه لولا ان رأى برهان ربه هم بها وذلك لان جواب لولا لا يجوز ان تقدمه لاسم لا يجوزون ان تقول قد انيتك لولا زد وجاز ان يكون على تقدير تقدم لولا **يؤد** قوله تعالى **﴿** لولا ان رأى برهان ربه **﴾** قال ابن عباس والحسن وسعيد بن جبير ومجاهد رأى صورة يعقوب عاضا على اامله وقال قتادة نودى يا يوسف انت مكتوب في الانبياء وتعمل عمل السفهاء وروى عن ابن عباس انه رأى الملك وقال محمد بن كعب هو ما علمه من الدلالة على عتاب الزا **يؤد** قوله تعالى **﴿** وشهد شاهد من اهله ان كان قيصة قد من قبل **﴾** الآية روى عن ابن عباس وابى هريرة وسعيد بن جبير وهلال ابن يسار انه سبي في المهدي وروى عن ابن عباس ايضا والحسن وابن ابي مايكة وعكرمة قالوا هو رجل وقال عكرمة ان الملك لما رأى وسف مشقوق القميص على الباب قال ذلك لابن عمه فقال ان كان قيصة قد من قبل فانه طلبها فامتنعت منه وان كان من دبر فانه فرمها وطلبت ومن الناس من يحتج بهذه الآية في الحكم بالعلامة في اللقطة اذا ادعاها مدعى ووصفها * وقد اختلف الفقهاء في مدعى اللقطة اذا وصف علامات فيها فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد والشافعي لا يستحقها بالعلامة حتى يقيم البينة ولا يجبر الملقط على دفعها اليه بالعلامة ويسمى ان يدفعها وان لم يجبر عليه في القضاء وقال ابن القاسم في قياس قول مالك يستحقها بالعلامة ويجبر على دفعها اليه فان جاء مستحق فاستحقها بينة لم يضمن الملقط سبأ وقال مالك وكذلك اللصوص اذا وجد معهم امتعة فجاء قوم فادعوا وليست لهم بينة ان السلطان تلوم في ذلك فان لم يأت غيرهم دفعه اليهم وكذلك الا بقى وقال الحسن بن يحيى يدفعها اليه بالعلامة وقال اصحابنا في اللقيط اذا ادعاها رجلان ووصف احدها علامة في جسده انه اولى من الآخر **﴿** وقال ابو حنيفة ومحمد في متاع البيت اذا اختلف فيه الرجل والمرأة ان ما يكون للرجال فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجل والمرأة فهو للرجل فحكموا فيه بطاهرية المتاع وقالوا في المستأجر والمؤاجر اذا اختلفا في مصراع باب موضوع في الدار انه ان كان لمصراع معلق في البناء فالقول قول رب الدار وان لم يكن فماله فالقول قول المستأجر وكذلك ان كان جذع مطروح في دار وعليه نقوش وتصاوير موافقة لنقوش جذوع السعف ووفالها فالقول قول رب الدار وان كانت مخالفة لها فالقول قول المستأجر وهذه مسائل قد حكموا في بعضها بالعلامة ولم يحكموا بها في بعض ولا خلاف بين اصحابنا ان رحاين لوسارعا على قرية وهما متعلقان بها واحدهما سقاء والاخر عطارانه بينهما نصيفين ولا نقضى للسقاء بذلك على العطار * فاما قولهم في اللقطة فان الملقط له مدعيه والى المدعي لها بر دالة **﴿** وقال البيهقي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه وكون الذي في يد مملوطة لا يخرج المدعي من ان يكون مدعيها فلا يصدر على دعواه الابينة اذ ليست له يد والعلامة ليست بينة لان رجلا لو ادعى مالا في يد رجل واعطى علامته والذي في يده غير ملتقط لم يكن ذكر العلامة بينة يستحقها شيئا * واما قول اصحابنا في الرجلين بدعيان لقيط كل واحد يدعى انه ابنه ووصف احدهما علامة في جسده فاما جماعه اولى استحسانا من قبل ان مدعى اللقيط يستحقه بدعواه من غير علامة ويثبت النسب منه بقوله وتزول يد من هو في يده فلما تنازعه اثنان صار كانه

في ايدهما لاهما قد استحقان بقضى بالنسب لهما لولم يصف احدهما علامة في جسده فلما زالت يد
 من هو في يده صار بمنزلة لو كان في ايدهما من طريق الحكم جميعه في يد هذا وجميعه في يد هذا
 فيجوز حينئذ اعتبار العلامة * ونظيره الزوجان اذا اختلفا في متنازعت لما كان لكل واحد يد
 في الجميع اعتبارا ظهرها تصرفا وآكدها يدا وكذلك المستأجر له يد في الدار والمؤاجر ايضا له يد
 في جميع الدار فلما استويا في اليد في الجميع كان الذي تشهد له العلامة الموافقة لصحة دعواه اولى وكان
 ذلك رجحان الحكم بده لانه يستحق به الحكم له بالملك كما يستحق باليدين فهذه المواضع التي
 اعتبروا فيها العلامة انما اعتبروها مع ثبوت اليد لكل واحد من المدعين في الجميع فصارت
 العلامة من جهة اليد دون استحقاق الملك بالعلامة * واما المدعيان اذا كان في ايدهما شيء من
 المتاع واحدهما عن يمالج مثله وهو من آتته التي يستعملها في صناعته فانه معلوم ان في يد
 كل واحد منهما النصف وان ما في يد هذا ليس في يد الآخر منه شيء فلو حكمنا لاحدهما
 بظاهر صناعته او بالعلامة معه لكننا قد استحقنا عليه يدا هي له دونه فهما في بمنزلة رجل اسكاف
 ادعى قالب خف في يد صير في فلا يستحق بد الصير في لاجل ان ذلك من صناعته ومسئلة اللقطة
 هي هذه بعينها لان المدعى لا يملكه وانما يريد استحقاق يد الملتقط بالعلامة ومعلوم انه لا يستحقها
 بالدعوى اذا لم يكن منه علامة فكذلك العلامة لا يجوز ان يستحقها يد الغير * واما ما روى
 في حديث زيد بن خالد ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال احرف عفاصها
 ووطاها ووكاها ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها والا فشاك بها فانه لادلالة فيه على ان مدعيها
 يستحقها بالعلامة لانه محتمل ان يكون انما امره بمعرفة العفاص والوطاء والوكاء لئلا يختلط بآله
 وليعلم انها لقطة وقد يكون يستدل به على صدق المدعى فيسعه دفعها اليه وان لم يلزم في الحكم
 وقد يكون لذكر العلامة ولما يظهر من الحال تأني في العلب يغلب في الظن صدقه ولكنه
 لا يعمل عليه في الحكم * وقد استدلل يعقوب عليه السلام على كذب اخوة يوسف بانه لو اكله
 الذئب لحرق قبضه وقد روى عن شرح واپاس بن معاوية اشياء نحو هذا * روى ابن ابي نجیح
 عن مجاهد قال اختمتم الى شرح امرأتان في ولد هرة فقالت احدهما هذه ولد هرة وقالت الاخرى
 هذه ولد هرة فقال القوها مع هذه فان درت وقرت واسطرت فهي لها وان هرت وفرت
 وازارت فليس لها * وروى حماد بن سلمة قال اخبرني بخبر عن واپاس بن معاوية ان امرأتين ادعتا
 كة غنزل فخلا باحدهما وقال علام كبيت غنزل فقالت على جوزة وخلا بالآخرى فقالت على
 كسرة خبز فتقصوا الغنزل فدعوه الى اني اصاب وهذا الذي كان يفعل شرح واپاس من نحو
 هذا لم يكن على وجه امضاء الحكم به والزام الخصم اليه وانما كان على جهة الاستدلال بما يغلب
 في الظن منه فيقرر بعد ذلك المسئل منهما وقد يستحق الانسان اذا ظهر مثل هذا من الالقاة
 على الدعوى فيقر فيحكم عليه بالاقرار * قوله تعالى ﴿ قال احدهما اني اراني اعصر خمرا ﴾
 قيل فيه اضرار عصير العنب للحمر وذلك لان الخمر المائنة لا تأتي فيها العصير وقيل معناه
 اعصر ما يؤول الى الخمر فسماء باسم الخمر وان لم يكن خمرا على وجه التجار وحاشا ان يعصر من العنب

خبراً بان يطرح العنب في الحاية ويترك حتى ينش ويغلى فيكون مافى العنب خيراً فيكون المعصر للخمير على وجه الحقيقة وقال الضحاك في لغة تسمى العنب خيراً ﴿قوله تعالى﴾ ﴿بَنَاتًا بِتَأْوِيلِهِ﴾ انا ترك من الحسنين ﴿قال قتادة﴾ كان مداوى مريضهم وبمضى حزبنهم ومجنه في عبادة ربه وقيل كان يعين المظلوم وينصر الضعيف ويعود المريض وقيل من الحسنين في عبارة الرؤيا لانه كان يبر لتغيرها ﴿قوله تعالى﴾ ﴿فَالْأَيُّهَا لَيْتَكُمْ أَطْعَامُ تَرْزُقَانَهُ الْإِسْبَاتِكُمْ تَأْوِيلُهُ﴾ الآية قال ابن جرير عدل عن تأويل الرؤيا الى الاخبار بهذا لما رأى على احد هافيه من المكروه فلم بدعاه حتى اخبرها به وقيل انما قدم هذا ليعلم ما خصه الله تعالى به من النبوة وبقبل الى طاعة الله وقد كان يوسف عليه السلام فبا بينهم قبل ذلك زماناً فلم يحك الله عنه انا ذكر لهم شيئاً من الدعاء الى الله وكانوا قوماً يبدون الاوثان وذلك لانه لم يطمع منهم في الاستماع والقبول فلما راىهم مقبلين اليه عارفين احسانه امل منهم القبول والاستماع فقال (يا صاحبي السجن انا رباب متفرقون خير ام الله الواحد الفهار) الآية وهو من قوله تعالى (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة) وترقب وقت الاستماع والقبول من الدعاء الى سبيل الله بالحكمة واما حكى الله ذلك لنا لنعلم به فيه ﴿قوله تعالى﴾ وقال للذي ظن انه ناج منهما اذكرني عند ربك فانساه الشيطان ذكر ربه ﴿الظن ههنا بمعنى اليقين لانه علم بقاء وقوع ماعبر عليه الرؤيا وهو كقوله تعالى﴾ (اني ظننت اني ملاق حسابه) ومعناه ايقنت * وقوله ﴿فانساه الشيطان﴾ هذه الهاء تعود على يوسف على ما روى عن ابن عباس وقال الحسن وان اسحاق على الساق وفيه بيان ان لبثه في السجن بضع سنين انا كان لانه سأل الذي نجا منهما ان يذكره عند الملك وكان ذلك منه على جهة الغفلة فان كان التأويل على ما قال ابن عباس ان الشيطان انسى يوسف عليه السلام ذكر ربه يعني ذكر الله تعالى وان الاول كان في ملك الحال ان يذكر الله ولا يشتغل بمسألة الناجي منهما ان يذكره عند صاحبه فصار استغاله عن الله تعالى في ذلك الوقت سبباً لبقائه في السجن بضع سنين وان كان التأويل ان الشيطان انسى المساق فلان يوسف لما سأل الساق ذلك لم يكن من الله توفيق للساق وخلاء وسواس الشيطان وخواطره حتى انساه ذكر ربه امر يوسف * واما البضع فقال ابن عباس هو من الثلاث الى العشر وقال مجاهد وقتادة الى التسع وقال وهب لبث سبع سنين ﴿قوله تعالى﴾ ﴿قَالُوا اضْغَاثَ احْلَامٍ﴾ نحن بتأويل الاحلام بـالميلين ﴿قانا قد عدلنا ان الرؤيا كانت محيية ولم تكن اضغاث احلام لان يوسف عليه السلام عبرها على سنى الحصب والجذب وهو ببطل قول من يقول ان الرؤيا على اول ماتعبر لان القوم قالوا هي اضغاث احلام ولم تقع كذلك وبدل على فساد الرواية بان الرؤيا على رجل طائر فاذاعت وبقت ﴿قوله تعالى﴾ ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ اسْتَوْفِي بِهِ﴾ فاما جاءه الرسول قال ارجع الى ربك ﴿الآية﴾ يقال ان يوسف عليه السلام اتاهم بمجيهم الى الذهاب الى الملك حتى رد الرسول اليه بان يسئل عن السوء الالافى قطعن ايديهن لتظهر برامة سخته فيكون اجل في صدره عند حضوره واقرب الى قبول ما بدعوه اليه من التوحيد وقبول ما يشير به عليه ﴿قوله تعالى﴾ ﴿وَلَا يَخْشَى الْفِتْنَةَ﴾ قال الحسن ومجاهد وقتادة

والضحك هذا من قول يوسف يقول اني انما رددت الرسول اليه في سؤال النسوة ليعلم
 المزني ان لم اخنه بالتيب وان كان ابتداء الحكاية عن المرأة فانه رد الكلام الى الحكاية عن
 قول يوسف لظهور الدلالة على المعنى وذلك نحو قوله (وكذلك يفعلون) وقوله حكاية
 عن المرأة (وجعلوا اعززة اهلها ذلة) وكقوله (فاذا تأمرون) وقوله حكاية قول الملا (يريد
 ان يخرجكم من ارضكم بسحره) * قوله تعالى (وان النفس لامارة بالسوء) يعني ان النفس
 كثيرة النزاع الى السوء فلا يرى نفسه وان كان لا يطاوعها وقد اختلف الناس في قائل هذا
 القول فقال قائلون هو من قول يوسف وقال آخرون هو من قول المرأة * الامارة الكثيرة
 الامر بالشيء والنفس بهذه الصفة لكثرة ما تشتهيه وتنازع اليه بما يقع الفعل من اجله وقد
 كانت اضافة الامر بالسوء الى النفس مجازا في اول استعماله ثم كثرت حتى سقط عنه اسم
 المجاز وصار حقيقة فيقال نفسي تأمرني بكذا وتدعوني الى كذا من جهة شهوتي له وانما
 لم يصح ان يأمر الانسان نفسه في الحقيقة لان في الامر ترغيبا للأموال بتبليكه ما لا يملك
 ومحال ان يملك الانسان نفسه ما لا يملكه لان من ملك شيئا فاما بملك ماهو ملكه * قوله
 تعالى (وقال الملك استوفى به استخاضه لنفسي فلما كلفه قال انك اليوم لدينا مكين امين) *
 هذا الملك لما كان من اهل العقل والدراية لم يرعه من يوسف منظره الرائع البهيج كما راع
 النساء لقلة عهولهن وضعف احلامهن وانهن انما نظرن الى ظاهر حسن وجهه دون علمه
 وعقله وان الملك لم يعبأ بذلك ولكنه لما كلفه ووقف على كاله ببيان وعلمه قال (انك
 اليوم لدينا مكين امين) فقال يوسف (اجماني على خزائن الارض اني حفيظ علم) فوصف
 نفسه بالعلم والحفظ * وفي هذا دلالة على انه جازل لانسان ان يصف نفسه بالفضل عند من لا
 يعرفه وانه ليس من المخطور من تزكية النفس في قوله تعالى (فلا تزكوا انفسكم) * قوله
 تعالى (ثنوني باخ لكم من ابيكم) الى قوله (فان لم تأتوني به فلا كيل لكم عندي) *
 يقال ان الذي اقتضى طلبه للاخ من ابيهم مفاوضته لهم بالسؤال عن اخبارهم فلما ذكروا
 اشار ابيهم له عليهم بمحبته اياه مع حكمته اظهر انه يحب ان يراه وان نفسه متطلعة الى علم
 السبب في ذلك وكان غرضه في ذلك التوصل الى حصوله عنده وكان قد خاف ان يكتسبوا
 ايا امره ان ظهر لهم انه يوسف وان شتولوا الى ان يحولوا بيته وبين الاجتماع معه ومع اخيه
 فاجرى تدييره على تدرج للا يهجم عليهم ما يشتد اضطرابهم معه * قوله تعالى (يا بني لا
 تدخلوا من باب واحد وادخلوا من ابواب متفرقة) * قال ابن عباس والحسن وقادة والضحك
 والسدى كانوا ذوي صورة وجمال فخاف عليهم العين وقال غيرهم خاف عليهم حسد الناس
 لهم وان يبلغ الملك قوتهم ويطشهم فيقتلهم خوفا على ملكه وما قاله الجماعة يدل على ان العين
 حق وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال العين حق * قوله تعالى (جبل السقاية
 في رحل اخيه ثم ادن مؤذني ايتها العيرانكم لاسارقون) * قيل امر يوسف بعض اصحابه بان يحمل
 الصاع في رحل اخيه ثم قال قائل من الموكلين بالعيران وقد فقدوه ولم يدروا من اخذه ايتها

مطلب

يجوز للانسان ان
 يصف نفسه بالفضل
 عند من لا يعرفه

مطلب

العين حق

المير انكم لسارقون على ظن منهم انهم كذلك ولم يأمرهم يوسف بذلك فلم يكن قول هذا المقاتل كذبا اذ كان مرجعه الى غالب ظنه وما هو عنده وقيامه بوصول يوسف عليه السلام به الى اخذ اخيه دلالة على انه جائر للانسان الموصول الى اخذ حقه من غيره بما يمكنه الوصول اليه بنير رضا من عليه الحق ﴿وقوله تعالى﴾ ولمن جاء به حمل بعير ﴿روى عن يحيى بن ثمان عن زيد بن ربيع عن عطاه الخراساني﴾ (وانا به زعيم) قال كميل ﴿قال ابو بكر ظن بعض الناس ان ذلك كماله عن انسان وليس كذلك لان فائل ذلك حمل حمل بعير اجرة لمن جاء بالصاع واكد به بقوله انا به زعيم يعني ضامن قال الشاعر

واني زعيم ان رجعت مسلما * بسيرى منه العرائق ازورا

اي ضامن لذلك فهذا العائل لم يضمن عن انسان شيئا وانما ائتم نفسه ضمان الاجرة لرد الصاع وهذا اصل في جواز قول العائل من حمل هذا المتاع الى موضع كذا فله درهم وان هذه اجارة جائزة وان لم يكن يشارط على ذلك رجلا بعينه وكذلك قال محمد بن الحسن في السير الكبير اذا قال امير الجيش من ساق هذه الدواب الى موضع كذا او قال من حمل هذا المتاع الى موضع كذا فله كذا ان هذا جائر ومن حمله استحق الاجر وهذا معنى ما ذكر في هذه الآية وقد ذكر هشام عن محمد ايضا فيمن كانت في يده دار لرجل يسكنها فقال ان اقت فيها بدينوك هذا فاجره كل يوم عشرة دراهم عليك ان هذا جائر وان اقام فيها بعد هذا القول لزمه لكل يوم ماسى فجعل سكناه بعد ذلك رضا وكان ذلك اجارة وان لم يقاوله بالانسان وفي الآية دلالة على ذلك لانه قد اخبر ان من رد الصاع استحق الاخر وان لم يكن بينهما عقد اجارة بل فعله لذلك بمنزلة قبول الاجارة وعلى هذا فالآخر قد استأجرته على حمل هذا المتاع الى موضع كذا بدرهم انه ان حمله استحق الدرهم وان لم يتكلم بقبولها ﴿فان قيل ان هذا لم يكن اجارة لان الاجارة لاتصح على حمل بعير وان كانت اجارة فهي منسوخة لان الاجارة لانه يجوز في شريعتنا صلى الله عليه وسلم الا باجر معلوم ﴿وقيل له هو اجر معلوم لان حمل بعير اسم لمقدار ما من الكيل والوزن كقولهم كارة ووقر ووسق ونحو ذلك ولما لم ينكر يوسف عليه السلام ذلك دل على صحته وشرائعه من قبلنا من الانبياء حكمها ثابت عندنا ما لم ينسخ ﴿وقوله تعالى﴾ قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه ﴿فانما الحسن وابو اسحاق ومعمرو والسدي كان من عادتهم ان يسترقوا السارق فكان تقديره جزاؤه اخذ من وجد في رحله رقيقا فهو جزاؤه عندنا كجرانه عندكم فلما وجد في رحل اخيه اخذه على ما شرط انه جزاء سرقة فقالوا اخذ احدا مكانه عبدا روى ذلك عن الحسن وهذا يدل على انه قد كان يجوز في ذلك الوقت استرقاق الحر بالمرقة وكان يجوز للانسان ان يرق نفسه لغيره لان اخوة يوسف عليه السلام بذلوا واحدا منهم ليكون عبدا بدل اخي يوسف وقد روى عن عبد سرق ان النبي صلى الله عليه وسلم باعه في دين عليه وكان حرا فجاء ان يكون هذا الحكم قد كان ثابتا الى ان نسخ

مطلب
يجوز للانسان الوصول
الى اخذ حقه بما يمكنه
الوصول اليه

على لسان نبينا صلى الله عليه وسلم: وفيما قص الله تعالى علينا من قصة يوسف وحفظه للاطمعة في سبي
الحدب وقسمته على الناس بقدر الحاجة دلالة على أن الله تعالى في كل عصر ان يرفعوا مثل ذلك اذا
خافوا هلاك الناس من القحط * قوله تعالى: ﴿ارجعوا الى ابيكم فقولوا يا اباي ان ابنك سرق
وما شهدنا الا بما علمنا﴾ انما اخبروا عن ظاهر الحال لا عن باطنها اذ لم يكونوا عاينين باطنها
ولذلك قالوا: ﴿وما كنا للغيب حافظين﴾ فكان في الظاهر لما وجد الصاع في رحله انه هو الاخذله
فقالوا: ﴿وما شهدنا الا بما علمنا﴾ يعني من الامر الظاهر لا من الحقيقة وهذا يدل على جواز اطلاق
اسم العلم من طريق الظاهر وان لم يعلم حقيقة وهو كقوله: ﴿وان علمتوهن مؤمنات فلا ترجعوهن
الى الكفار﴾ ومعلوم اننا لم نحيط بضائرهن علما وانما هو على ما يظهر من ايمانهن * وقد قيل في قوله
﴿وما كنا للغيب حافظين﴾ معناه احدهما ما روى عن الحسن ومجاهد وقادة ما كنا نشعر ان ابنك
يسرق والآخر ما قدما وهو ان لا ندري باطن الامر في السرقة * فان قيل لم يجازله استخراج
الصاع من رحل اخيه على حاله يوجب تهمة عند الناس مع براءة ساحته وعمامة واخوته به * قيل له
لانه كان في ذلك ضرر من الصلاح وقد كان ذلك عن مواطاة من اخيه له على ذلك وتلف في اعلام
ابيه يسلمتهما ولم يكن لاحد ان تهمة بالسرقة مع امكان ان يكون غيره جعله في رحله ولان الله تعالى
امره بذلك تعريضا ليعقوب عليه السلام للولي يفقده ايضا ليصرف تضاعف ليعقوب عليه السلام
الثواب الجزيل بصبره على فقد ما * وفيما حكى الله تعالى من امر يوسف وما عامل به اخوته في قوله
﴿فلما جهزهم بجهازهم﴾ الى قوله: ﴿كذلك كذا ليوسف﴾ دلالة على اجارة الحيلة في التوصل
الى المباح واستخراج الحقوق وذلك لان الله تعالى رضى ذلك من فعله ولم ينكره وقال في آخر
الصة: ﴿كذلك كذا ليوسف﴾ ومن نحو ذلك قوله تعالى: ﴿وخذ بيدك ضثا فاضرب به ولا تحثث﴾
وكان حلف ان يضربها عددا فامر الله تعالى باخذ الضفث وضربها به ليرى بينه من غير اتصال
المكبير اليها ومن نحوه الهى عن التصريح بالخطبة وابطاحة التوصل الى اعلامها ورغبة بالتعريض
ومن جهة اسنة حديث ابى سعيد الخدرى وابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه استعمل
رجلا على خير فاما بخر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل تمر خير هكذا فقال لا والله انما اخذ
الصاع بالصاعين والها عيين بالثلاثة قال فلا تقل بيع الجميع بالدرهم ثم اشتر بالدرهم ثم اكذا روى ذلك
مالك بن انس عن عبد المجيد بن سميل عن سعيد بن المسيب عن ابى سعيد وابى هريرة فحضر عليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم التفاضل في التمر وعلمه كيف يحتال في التوصل الى اخذ هذا التمر وبدل
عليه قوله صلى الله عليه وسلم لهند خذى من مال ابى سفيان ما يكفيك وولدك بالمعروف فامرها بالتوصل
الى اخيه حقهما وحق ولدها وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد سفرا ورى بغيره
وروى يونس ومعمر عن الزهري قال ارسلت بنو قريظة الى ابى سفيان بن حرب ان اتونا
فاناستخير على رضى المسلمين من ورائهم فسمع ذلك نعم بن مسعود وكان موافقا للنبي صلى الله عليه
وسلم وكان عند عينة حين ارسلت بذلك بنو قريظة الى الاحزاب ابى سفيان واحبابه فاقبل نعم
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره خبرها وما ارسلت بنو قريظة الى الاحزاب فقال رسول الله

مطلب
يجب على الامام ان
يفعل مثل ما فعله
يوسف عليه السلام
اذا خاف هلاك الناس
من القحط

مطلب
يجوز الاحتيال في
التوصل الى المباح

صلى الله عليه وسلم لعلنا امرنا بذلك فقام نعم بكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكان نعم رجلا لا يكتم الحديث فلما ولى من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاهبا الى غطمان قال عمر يا رسول الله ما هذا الذى قلت ان كان امرنا من امر الله فافضه وان كان هذا رأيا رأيت من قبل نفسك فان شأننى قريظة اھون من ان يقول شياً يؤثر عك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هذا رأى ان الحرب خدعة وروى ابو عثمان النهدي عن عمر قال ان فى معارض الكلام لندوة عن الكذب وروى الحسن بن عمار عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس قال ما يرسى بمعارض الكلام امر التعم وقال ابراهيم صلوات الله عليه للملك حين آله عن سارة فقال من هم منك قال هم اخوتي الا بأخذها وأما اراد اخوتي في آله بن وقال للكفار انى سقم حين تحلف بكسر آلهتهم وكان مناه انى أسفم يعنى اموت كما قال الله تعالى (انك ميت) فمارس بكلامه محملاً لآله عنه الى غيره على وجه لا يصدق فيه الكذب بهذه وجوه امرنا صلى الله عليه وسلم فيها بالاحتيال فى الوصول الى المباح وقد كان لولا هذه الحيلة فيه محظورا وقد حرم الله الوطء بالزنا وامرنا بالتوصل اليه بغد الكاح وحظر عابثا اكل المال بالباطل وادعى بالشرى ولبه ومحوها فمن انكر التوصل الى استباحة ما كان محظورا من الجهة التى احبته السريعة فالتامر اصول الدين وما قد ثبت به الشريعة فان قيل حظر الله تعالى على اليهود صيد السمك يوم السبت فحبسوا السمك يوم السبت واخذوه يوم الاحد ففاهم الله عليه .. قيل له قد اخبر الله تعالى انهم اعتدوا فى السبت وهذا يوحى ان يكون حبسها فى السبت قد كان محظورا عليهم ولولم يكن حبسها فى السبت محرما لما دل (اعدوا فى السبت) بآية قوله تعالى ﴿يا ايها العزيز مسنا واھلنا الضر﴾ الى قوله (وتصدق علينا) لما ترك يوسف عليه السلام الكبير عليهم فى قوله ﴿مسنا واھلنا الضر﴾ ذلك على حواز اظهار مثل ذلك عند الحاجة اليه وانه لا يجزى مجرى الشكوى من الله تعالى * وقوله ﴿فاوف لنا الكيل﴾ بدل على ان اجرة الكيل على البائع لان عليه تعيين الميع للمشتري ولا يمين الا الكيل وقد قالوا له ﴿فاوف لنا الكيل﴾ فدل على ان الكيل قد كان عليه بآية فان قيل نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجزى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري وهذا بدل على ان الكيل على المشتري لان مراده الصاع الذى اکتال به البائع من ثمنه وصاع المشتري هو ما اکتاله المشتري الثانى من البائع بآية قيل له قوله صاع البائع لادلالة فيه على ان البائع هو الذى اکتال وجاز ان يرد به الصاع الذى كالت البائع به ثمنه وصاع المشتري الذى كاله له ثمنه فلا دلالة فيه على الاكتيال على المشتري واذا صبح ذلك فيما وصفنا من الكيل فواجب ان يكون اجرة وزان الثمن على المشتري لان عليه تعيين الثمن للبائع ولا يمين الا يوزنه فعليه اجرة الوزان * واما اجرة الناقد فان محمد بن سباعه روى عن محمد انه قيل ان يستوفى البائع فهو على المشتري لان عليه تسليم الثمن اليه محميا وان كان قد قبضه البائع فاجرة الناقد على البائع لانه قد قبضه وملكه فعليه ان يبين ان شياً منه معيب يجب رده بآية قوله تعالى ﴿وتصدق علينا﴾ قال سعيد بن جبير

مطلب
تحوز لاسان اظهار
ضر منه عند الحاجة
اليه

انما سألوا الفضل بالتقصان في السر ولم يسألوا الصدقة وقال سفيان بن عيينة سألوا الصدقة
 وهم انبياء وكانت حلالا وانما حرمت على النبي صلى الله عليه وسلم وكره مجاهد ان يقول في
 دعائه اللهم تصدق على لان الصدقة انما هي ممن يتنى الثواب * قوله تعالى * وقال هل علمتم
 ما فعلتم بيوسف واخيه اذا تم جاهلون * فيه اخبار انهم كانوا جاهلين عند وقوع الفعل منهم وانهم
 لم يكونوا جاهلين في هذا الوقت فمن الناس من يستدل بذلك على انهم فعلوا ذلك قبل البلوغ لانهم
 لو فعلوا بعد البلوغ مع انهم لم تظهر منهم توبة لكانوا جاهلين في الحال وانما اراد جهالة الصالحيين
 المعاصي وقول يوسف * لا تنزيب عليكم اليوم يغفر الله لكم * يدل على انهم فعلوه بعد البلوغ وان ذلك
 كان ذنباً منهم محبب عليهم الاستغفار منه وظاهر الكلام يدل على اسم ابوا بقولهم * لقد اترك الله علينا
 وان كنا لحاططين * وبديل عليه قولهم * يا ابانا استغفر لنا ذنوبنا انا كنا خاطئين * ولا يقول مثله من فعل
 شيئاً في حال الصغر قبل ان يجري عليه القلم * وقوله * يا ابانا استغفر لنا ذنوبنا * انما جاز لهم مسألة
 الاستغفار مع حصول التوبة لاجل المظلمة المعلقة بمقو المظلوم وسؤال ربه ان لا يأخذ بما عمل به
 ويجوز ان يكون انما سأل ان يبلغه بدعائه منزلة من لم يكن في جناية * قوله تعالى * يوسف استغفر لكم
 ربي * روى عن ابن مسعود وابراهيم التيمي وابن جريج وعمر بن قيس انه اخر الاستغفار لهم
 الى السحر لانه اقرب الى اجابة الدعاء وروى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 اخر ذلك الى ليلة الجمعة وقيل انما سألوه ان يستغفر لهم دائماً في دعائه * قوله تعالى * وخروا
 له سجداً * يقال ان التعبد للملوك كانت السجود وقيل انهم سجدوا لله سكران له على ما انهم
 به عليهم من الاجتماع مع يوسف على الحال السارة وارادوا بذلك العظم ليوسف قاضف
 السجود الى يوسف مجازاً كما يقال صلى لليلة وصلى الى غير القبلة يعني الى تلك الجهة *
 وقول يوسف * (هذا تأويل رؤياي من قبل) يعني سجود الشمس والقمر والكواكب
 فكان السجود في الرؤيا هو السجود في اليقظة وكان الشمس والقمر والكواكب
 ابوه واخوته * ويقال في قوله * (ورفع ابويه على العرش) ان امه كانت ماتت وتزوج خاله
 روى ذلك عن السدي وقال الحسن وابن اسحاق كانت امه باقية وروى عن سليمان وعبد الله
 ابن سداد كانت المدة بين الرؤيا وبين تأويلها اربعين سنة وعن الحسن كانت ثمانين سنة وقال
 ابن اسحاق ثمانى عشرة سنة * فان قيل اذا كانت رؤيا الانبياء صادقة فعلا تسلي يعقوب
 بعلمه بوقوع تأويل رؤيا يوسف * قيل له لانه رآها وهو صبي وقيل لان طول النية
 عن الحبيب يوجب الحزن كما يوجب مع الثقة بالالتقاء في الآخرة * قوله تعالى * وكان من آية
 في السموات والارض يرون عليها وهم عنها معرضون * يعني وكمن آية فيهما لا يفكرون فيها
 ولا يستدلون بها على توحيد الله وفيه حث على الاستدلال على الله تعالى بآياته ودلائله والفكر
 فيما يقتضيه من تدبير مدبرها العالم بها القادر عليها وانه لا يشبهها وذلك في تدبير الشمس
 والقمر والنجوم والرياح والاشجار والنبات والتاج والحيوان وغير ذلك مما هو ظاهر
 للحواس ومدرك بالبيان * قوله تعالى * وما يؤمن اكثرهم بالله الا وهم مشركون * روى

عن ابن عباس ومجاهد وقنادة وما يؤمن أكثرهم بالله في إقراره بأن الله خلقه وخلق السموات والأرض إلا وهو مشرك بعبادة الوثن وقال الحسن هم أهل الكتاب معهم شرك وإيمان وقيل ما يصدقون بعبادة الله إلا وهم يشركون الأوثان في العبادة * وقد دلت الآية على أن مع اليهودي إيماناً بموسى وكفراً بمحمد صلى الله عليه وسلم لأنها قد دلت على أن الكفر والإيمان لا يتألفان من وجهين مختلفين فيكون فيه كفر من وجه وإيمان من وجه إلا أنه لا يحصل اجتماعهما على جهة إطلاق اسم المؤمن واستحقاق ثواب الإيمان لأن ذلك بإفائه الكفر وكذلك قوله (اتقوا منون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض) قد أثبت لهم الإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعض آخر فثبت بذلك جواز أن يكون معه كفر من وجه وإيمان من وجه آخر وغير جائز أن يجتمع له صفة مؤمن وكافر لأن صفة مؤمن على الإطلاق صفة مدح وصفة كافر صفة مذم وبتأني استحقاق الصفتين مما على الإطلاق في حال واحدة * قوله تعالى ﴿قل هذه سبيلي ادعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني﴾ في بيان أنه مبعوث بدعاء الناس إلى الله عز وجل على بصيرة من أمره كأنه يبصره بينه وإن من اتبعه فذلك سبيله في الدعاء إلى الله عز وجل وفيه الدلالة على أن على المسلمين دعاء الناس إلى الله تعالى كما كان على النبي صلى الله عليه وسلم ذلك * قوله تعالى ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم من أهل القرى﴾ قيل من أهل الأمصار دون البوادي لأن أهل الأمصار أعلم واحكم وأحرى بقبول الناس منهم وقال الحسن لم يبعث الله نبياً من أهل البادية قط ولا من الجن ولا من النساء * قوله تعالى ﴿حتى إذا استيئس الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا جاءهم نصرنا﴾ اليأس انقطاع الطمع وقوله (كذبوا) قرئ بالتخفيف والتثنية فإذا قرئ بالتخفيف كان معناه ما روى عن ابن عباس وابن مسعود وسعيد بن جبيرة ومجاهد والضحاك قالوا ظن الأمم أن الرسل كذبوهم فما أخبروهم به من نصر الله تعالى لهم وأهلك أعدائهم وروى عن حماد بن زيد عن سعيد بن الحجاب قال حدثني إبراهيم بن أبي حرة الجزري قال صنعت طعاماً فدعوت ناساً من أصحابنا فهم سعيد بن جبيرة وأرسلت إلى الضحاك بن مزاحم فأبى أن يجيئ فأتيته فلم أدعه حتى ساء قال فسأل فقي من قرين سعيد بن جبيرة فقال له يا أبا عبد الله كيف قرأ هذا الحرف فأبى إذا أتيت عليه تخمين أبى لا أقرأ هذه السورة (حتى إذا استيئس الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا) قال نعم حتى إذا استيئس الرسل من قومهم أن يصدقوهم وظن المرسل إليهم أن الرسل كذبوا مخففة فقال الضحاك ما رأيت كاليوم قط رجلاً يدعى إلى عام فيتلکاً لو رحت في هذا إلى أين كان قليلاً وفي رواية أخرى أن مسلماً بن يسار سأل سعيداً عنه فاجابه بذلك فقام إليه مسلماً فاعتقه وقال فرج الله عنك كافرحت عني * ومن قرأ (كذبوا) بالتشديد كان معناه أيقنوا أن الأمم قد كذبوهم فكذبنا عنهم حتى لا يملج أحد منهم روى ذلك عن عائشة والحسن وقنادة. آخر سورة يوسف

سورة الرعد

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وَفِي الْأَرْضِ قُطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ﴾ قال ابن عباس ومجاهد والضحاك الأرض السبعة والأرض العذبة ﴿وَنَخِيلٌ صَنَوَانٌ﴾ قال ابن عباس والبراء بن مارب ومجاهد وقادة النخلات أصلها واحد ﴿قَوْلُهُ تَعَالَى﴾ يسقى بماء واحد وتفضل بعضها على بعض في الأكل ﴿فِيهِ أَوْضَحُ دَلَالَةٍ عَلَى بَطْلَانِ مَذْهَبِ أَصْحَابِ الطَّبَائِعِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَدُوثُ مَا يَحْدُثُ مِنَ الثَّارِ بِطَبِيعِ الْأَرْضِ وَالْهَوَاءِ وَالْمَاءِ لَوَجِبَ أَنْ تَقُومَ مَا يَحْدُثُ مِنْ ذَلِكَ لِاتِّفَاقِ مَا يَوْجِبُ حَدُوثَهُ أَذْكَاتُ الطَّبِيعَةِ الْوَاحِدَةِ تَوْجِبُ عِنْدَهُمْ اتِّفَاقَ مَا يَحْدُثُ مِنْهَا وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَوْجِبَ فَعْلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ فَلَوْ كَانَ حَدُوثُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ الْأَلْوَانِ وَالطُّعُومِ وَالْأَرَابِيعِ وَالْأَشْكَالِ مِنَ الْحِجَابِ الطَّبِيعَةِ لِاسْتِحْوَاحِ اخْتِلَافِهَا وَتَضَادِّهَا مَعَ اتِّفَاقِ الْمَوْجِبِ لَهَا قَبْتِ أَنْ تُحْدِثَ لَهَا قَادِرٌ مُخْتَارٌ حَكِيمٌ قَدْ أَحْدَثَهَا عَلَى اخْتِلَافِهَا عَلَى عِلْمٍ مِنْهَا بِهَا وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَأَتَمَّ أَنْتَ مِنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ روى عن ابن عباس وسعيد ومجاهد والضحاك الهادي هو الله تعالى وروى عن مجاهد أيضا وقادة الهادي نبي كل أمة وعن ابن عباس أيضا الهادي الداعي إلى الحق وعن الحسن وقادة وإبي الضحى وعكرمة الهادي محمد صلى الله عليه وسلم وهذا هو الصحيح لأن تقديره أتم أنتم منذر وها لكل قوم والمنذر هو الهادي والهادي أيضا هو المنذر ﴿قَوْلُهُ تَعَالَى﴾ وما تفيض الأرحام وما تزداد ﴿قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالضُّحَّاكُ وَمَا تَنْقُصُ مِنَ الْأَشْهُرِ التَّسْعَةُ وَمَا تَزْدَادُ فَإِنَّ الْوَلَدَ يُولَدُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَيَعِيشُ وَيُولَدُ لِسِتِّينَ فَيَعِيشُ وَقَالَ الْحَسَنُ وَمَا تَنْقُصُ بِالسَّقَطِ وَمَا تَزْدَادُ بِالْإِنْفَامِ وَقَالَ الْفَرَّاءُ الْعِيْضُ النَّفْصَانُ أَنْزَاهُمْ قَوْلُونَ غَاثَتِ الْمِيَاهُ إِذَا غَسَّتْ وَقَالَ عَكْرِمَةُ إِذَا غَاثَتْ وَقَالَ مَا غَاثَتِ الرَّحِمُ بِالْدَمِ يَوْمَا الْأَزَادِ فِي الْحَمْلِ وَقَالَ مُجَاهِدُ الْغُبُضُ مَا رَأَتْ الْحَامِلُ مِنَ الدَّمِ فِي حَمْلِهَا وَهُوَ نَقْصَانُ مِنَ الْوَلَدِ وَالزِّيَادَةُ مَا زَادَ عَلَى تِسْعَةِ أَشْهُرٍ وَهُوَ تِمَامُ النَّفْصَانِ وَهُوَ الزِّيَادَةُ * وَزَعَمَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ أَنَّ التَّفْسِيرَ أَنَّ كَانَ عَلَى مَارُوى عَنْ مُجَاهِدٍ وَعَكْرِمَةَ فَهُوَ حُجَّةٌ مِنْهُ فَإِنَّ الْحَامِلَ تَحِيضٌ قَالَ لِأَنَّ كُلَّ دَمٍ تَخْرُجُ مِنَ الرَّحِمِ فَلَيْسَ يَحِلُّ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا أَوْ نَفْسًا وَمَا دَمُ الْإِسْتِحَاضَةِ فَهُوَ مِنْ عَرَقٍ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ الدَّمَ الْخَارِجَ مِنَ الرَّحِمِ قَدِيكُونَ حَيْضًا وَنَفْسًا وَقَدِيكُونَ غَيْرَهَا وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دَمِ الْإِسْتِحَاضَةِ أَنَّهُ دَمٌ عَرَقٌ غَيْرُ مَا نَعْنِي أَنْ يَكُونَ بَعْضُ مَا يَخْرُجُ مِنَ الرَّحِمِ مِنَ الدَّمِ قَدِيكُونَ دَمًا اسْتِحَاضَةً لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَمَّا هُوَ عَرَقٌ اقْطَعْ أَوْدَاءَ عَرَضَ فَافْخَرِ أَنَّ دَمَ الْإِسْتِحَاضَةِ قَدْ يَكُونُ مِنْ دَاءٍ عَرَضَ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ عَرَقٍ وَلَيْسَ فَاذَلِكَ يَحِلُّ أَنْ يَكُونَ دَمُ الْعَرَقِ خَارِجًا مِنَ الرَّحِمِ بَأَنْ يَقْطَعَ الْعَرَقُ فَيَسِيلُ الدَّمَ إِلَيْهَا ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يَكُونُ حَيْضًا وَلَا نَفْسًا * ثُمَّ قَالَ فَلَا يَقَالُ أَنَّ الْحَامِلَ لَا تَحِيضُ الْإِبْرَاهِيمُ عَنْ اللَّهِ أَوْ عَنْ رَسُولِهِ لِأَنَّهُ حِكَايَةٌ عَنْ غَيْبٍ وَسَيِّئٌ أَنْ قُضِيَتْهُ تَوْجِبُ أَنْ لَا يَقَالُ أَنَّهَا تَحِيضُ الْإِبْرَاهِيمُ عَنْ اللَّهِ وَعَنْ الرَّسُولِ لِأَنَّهُ حِكَايَةٌ عَنْ غَيْبٍ عَلَى حَسَبِ مَوْضُوعِهِ وَقَاعِدَتُهُ بَلْ قَدِيسُوعُ لَمْ تَفِ الْحَيْضُ عَنِ الْحَامِلِ مَا لِيَسُوعُ لَمْ يَنْتَبِهْ لَأَنَّا قَدْ عَدْنَا أَنَّهَا كَانَتْ غَيْرَ حَالِضٍ

فأذارت الدم واختلوا أنه حيض أو غير حيض وفي إثبات الحيض أثبات احكام فقير جائز
 اثباته حيضا بالتوقيف وواجب ان تكون نافية على ما كانت عليه من عدم الحيض حتى ثبت
 الحيض بتوقيف أو اتفاق اذ كان في إثبات الدم حيضا أثبات حكم لاسيلا الى علمه الامن طريق
 التوقيف وايضا فان قولنا حيض هو حكم لدم خارج من الرحم وقد يوجد الدم خارجا
 من الرحم على هيئة واحدة فتحكم لما رأته في أيامها بحكم الحيض ولما رأته في غير أيامها بحكم
 الاستحاضة وكذلك النفس فإذا كان الحيض ليس أكثر من اثبات احكام لدم يوجد في اوقات
 ولم يكن الحيض عبارة عن الدم فحسب دون ما يتعلق به من الحكم واثبات الحكم مخروج دم
 لا يعلم الامن طريق التوقيف فلم يجوز ان يجعل هذا الحكم ثابت لدم الحامل اذ لم يرد به توقيف
 ولا حصل عليه اتفاق ثم قال اسماعيل عطفنا على قوله لا يقال ان الحامل لا ينحس الا بغير عن الله
 او عن رسوله لانه حكاية عن غيب ولا يلزم ذلك من قال انها ينحس لان الله تعالى قد قال
 ﴿ ويسئلونك عن المحيض قل هو اذى فاعزلوا النساء في المحيض ﴾ فلما قبل النساء لزم في ذلك
 العموم لان ما اذا خرج من فرجها فالحيض اولى به حتى يعام غيرهن قالوا ركب قوله ﴿ ويسئلونك
 عن المحيض ﴾ ليس فيه بيان صفة الحيض بمعنى يتميز به عن غيره وقوله تعالى ﴿ قل هو اذى ﴾ انما هو
 اخبار عما يتعلق بالمحيض من ترك الصلاة والصوم واجتناب الرجل جماعها واخبار عن نجاسة
 دم الحيض ولزوم احتياؤه ولادلالة فيه على وجوده في حال الحمل وعدمه وقوله لما قبل النساء
 لزم في ذلك العموم لامتني له لانه قال ﴿ فاعزلوا النساء في المحيض ﴾ وقوله في المحيض ليس فيه
 بيان ان الحيض ما هو ومتى ثبت الحيض وجب الاعزال وانما اختلفا في ان الدم الخارج في وقت
 الحمل هل هو جبرام لا وقول الحصة لا يكون حجة لصدقه وقوله ان الدم اذا خرج من فرجها
 فالحيض اولى به دعوى مجردة من البرهان ولخصمه ان يقول ان الدم اذا خرج من فرجها فغير
 الحيض اولى به حتى تقوم الدليل على انه حيض لوجوده ما خارجا من الرحم غير حش فام
 يحصل من جميع هذا الكلام الادعوى مبنة بعضها على بعض وجميعها مقنن الى دلائل بعضها
 وقد روى مطر الوراق عن عطاء عن عائشة انها قالت في الحامل ترى الدم انها لا بدع الصلاة
 وروى حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال لا يختلف فيه عندنا عن عائشة انها كانت تقول في
 الحامل ترى الدم انها تمسك عن الصلاة حتى تطهر وهذا بخلاف ان يرد به الحامل التي في
 بطنها ولدان فولدت احدهما ان القاس من الاول وانها بدع الصلاة حتى تطهر على ما يقول
 ابو حنيفة وابو يوسف في ذلك حتى يصحح الخبرين جميعا عنها وعندنا بان ان الحامل لا ينحس
 وان ما رأته من دم وهو استحاضة وعند مالك والشافعي ينحس * فالجحة لقولنا ما روى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم في سبيلها او طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ
 بحيضة والاستبراء هو معرفة براءة الرحم فلما جعل الشارع وجود الحيض علما لبراءة الرحم
 لم يجوز وجوده مع الجبل لانه لو جاز وجوده معه لم يكن وجود الحيض علما لبراءة الرحم وبدل
 عليه ايضا قوله صلى الله عليه وسلم في طلاق السنة فليطلقها طاهرا من غير جماع او حاملا

قد استبان خلعها فلو كانت الحامل تحيض لفصل بين جماعها وطلاقها بحضة كثير الحامل
وفي إباحته صلى الله عليه وسلم إيقاع الطلاق على الحامل بعد الجماع من غير فصل بينه وبين
الطلاق بحضة دلالة على أنها لا تحيض . آخر سورة الرعد

ومن سورة إبراهيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿تَوَفَّىٰ أَكْلَهُمُ الْحَيْنُ بِأَذْنِ رَبِّهِمْ﴾ روى ابو طيخان عن ابن عباس قال غدوة
وعشية وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال هي النخلة تعلم في كل ستة اشهر وكذلك
روى عن مجاهد وعاصم وعكرمة وروى الليث بن سعد وسليمان بن ابى كثير عن علي قال ادى
الحين ستة وكذلك روى عن الحكم وحماد من قولهما وكذلك روى عن عكرمة في رواية
من قوله وقال سعيد بن المسيب الحين شهران من حين تصرم البخل الى ان تطلع وروى عنه
ان النخلة لا تكون فيها اكلا الا شهرين وروى عنه ان الحين ستة اشهر وروى القاسم بن عبد الله
عن ابي حازم عن ابن عباس انه سئل عن الحين فقال ﴿تَوَفَّىٰ أَكْلَهُمُ الْحَيْنُ﴾ ستة اشهر (ليس جنة حتى
حين) ثلاث عشرة سنة (تسلمن بآء بعد حين) يوم القيامة وروى هشام بن حسان عن عكرمة
ان رجلا قال ان فصلت كذا وكذا الى حين فغلامه حر فأتى عمر بن عبد العزيز فسأله فسأني عنها
فقلت ان من الحين حين لا يدرك قوله (وان ادى لعله فتنة لكم ومتاع الى حين) فارى
ان يسلك ما بين صرام النخل الى حملها فكانه اعجبه وروى عبد الرزاق عن ثمر عن الحسن
﴿تَوَفَّىٰ أَكْلَهُمُ الْحَيْنُ﴾ قال ما بين ستة الاشهر او السبعة ^ب قال ابو بكر الحارثي اسم يقع على وقت
مبهم وجائز ان يراد به وقت مقدر قال الله تعالى ﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾
ثم قال (وحيث نظهرون) فهذا على وقت صلاة الفجر ووقت الظهر ووقت المغرب على اختلاف
فيه لانه قد اريد به فعل الصلاة المفروضة في هذه الاوقات فصار حين في هذا الموضع اسما
لاوقات هذه الصلوات وبشبه ان يكون ابن عباس في الرواية التي رويت عنه في الحين انه
غدوة وعشية ذهب الى معنى قوله تعالى ﴿حين تمسون وحين تصبحون﴾ ويطلق ويراد به اقصر
الاوقات كقوله تعالى ﴿وسوف يعلمون حين يرون العذاب﴾ وهذا على وقت الرؤية وهو
وقت قصير غير محدد ويطلق ويراد به اربعون سنة لانه روى في تاويل قوله تعالى ﴿هل اتي على
الانسان حين من الدهر﴾ انه اراد اربعين سنة والسنة والستة الاشهر والثلاث عشرة سنة
والشهرار على ما ذكرنا من تاويل السلف للآية كله محتمل فلما كان ذلك كذلك ثبت ان الحين
اسم يقع على وقت مبهم وعلى اقصر الاوقات وعلى مدد معلومة بحسب قصد المتكلم ثم قال
اصحابنا فيمن حلف ان لا يكلم فلان حيننا انه على ستة اشهر وذلك لانه معلوم انه لم يرد به
اقصر الاوقات اذ كان هذا القدر من الاوقات لا يخلف عليه في العادة ومعلوم انه لم يرد به
اربعين سنة لان من اراد الحلف على اربعين سنة حلف على التأييد من خير توقيت ثم كان قوله

تعالى (تؤتى اكملها كل حين باذن ربها) لما اختلف الساف فيه على ما وصفنا كان اقصر الاوقات فيه ستة اشهر لان من حين الصرام الى وقت اوان الطلع ستة اشهر وهو اولى من اعتبار السنة لان وقت الثمرة لا يمتد ستة بل ينقطع حتى لا يكون فيه شيء واذا اعتبرنا ستة اشهر كان موافقا لظاهر اللفظ في انها تطعم ستة اشهر وتنقطع ستة اشهر واما الشهران فلامعنى لا اعتبار من اعتبارهما لانا معلوم ان من وقت الصرام الى وقت خروج الطلع اكثر من شهرين فان اعتبر بقاء الثمرة شهرين فالما قد علمنا ان من وقت خروج الطلع الى وقت الصرام اكثر من شهرين ايضا فلما بطل اعتبار السنة واعتبار الشهرين بما وصفنا ثبت ان اعتبار السنة الاشهر اولى . آخر سورة ابراهيم عليه السلام

ومن سورة النحل ﴿١٨٣﴾ بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿١٨٣﴾ والالعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ثم روى عن ابن عباس قال الدفء اللباس وقال الحسن الدفء ما استدفئ به من اوارها واصوافها واشعارها ﴿١٨٤﴾ قال ابو بكر وذلك يقتضى جواز الانتفاع واصوافها واوارها في سائر الانحوال من حياة او موت ﴿١٨٥﴾ قوله تعالى ﴿والحليل والبعال والحجير لتزكوها﴾ روى هشام الدستوائي عن يحيى بن ابي كثير عن نافع عن علفمة ان ابن عباس كان يكره لحوم الحليل والخال والحجير وكان يقول في ﴿والالعام خلقها لكم﴾ ان هذه للاكل وهذه للركوب ﴿والحليل والبعال والحجير لتزكوها﴾ وروى ابو خزيمة عن الهيثم عن عكرمة عن ابن عباس انه كره لحوم الحليل وأول ﴿والحليل والبعال والحجير لتزكوها وزنة﴾ ﴿١٨٦﴾ قال ابو بكر فهذا دليل طاهر على حظر لحومها وذلك لان الله تعالى ذكر الالعام وعظم منافعها فذكر منها الاكل عوله تعالى ﴿والالعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها ما يكون﴾ ثم ذكر الحليل والبعال والحجير وذكر منافعها الركوب والزينة فلو كان الاكل من منافعها وهو من اعظم المنافع لذكره كذا ذكره من منافع الالعام ﴿١٨٧﴾ وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في اجاب متصادة في الاحاء والحظر فروى عكرمة بن عمار عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلة عن جابر قال لما كان يوم خير اصاب الناس مجاعة فذهبوا فحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الجحر الاسية ولحوم الحليل والبعال وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير وحرم الحلسه والله وروى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال اطعمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الحليل ونهاها عن لحوم الجحر ولم يسمع عمرو بن دينار هذا الحديث من جابر وذلك لان ابن جرير روى عن عمرو بن دينار عن جابر ولم يشهد جابر خبير لان محمد بن اسحاق روى عن سلام بن كركرة عن عمرو بن دينار عن جابر ولم يشهد جابر خبير وان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الجحر واذن لهم في لحوم الحليل فوردت اخبار جابر في ذلك متعارضة فجاءت حينئذ ان قال فيها وجهان احدهما انه اذا ورد خبران احدهما حافظ

والآخر مبيح فالحظر اولى فحاشا ان يكون الشاذع اباحه في وقت ثم حظره وذلك لان الاصل كان الاباحة والحظر طارئ عليها لا محالة ولا نعلم اباحة بعد الحظر فحكم الحظر ثابت لا محالة اذ لم يثبت اباحة بعد الحظر وقد روى عن جماعة من السلف هذا المعنى وذلك لان ابن وهب روى عن الليث بن سعد قال خسفت الشمس بعد العصر ونحن بمكة سنة ثلاث عشرة ومائة وبها يومئذ رجال من اهل العلم كثير منهم ابن شهاب وابوبكر بن حزم وقادة وعمر بن شبيب قال فقمنا قياما بعد العصر ندعو الله فقات لا يوب بن موسى الفرثي مالهم لا يصلون وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال انتهى قد جاء في الصلاة بعد العصر ان لا تنصلي فلذلك لا يصلون وان النبي يقطع الامر بهذا احد الوجهين في حديث جابر * والوجه الآخر ان يتعارض خبرا جابر فيسقطا كأنهما لم ردا وقد روى اسراييل بن مونس عن عبد الكريم الجزري عن عطاء بن ابى رباح عن جابر قال كنا نأكل لحوم الحيل قال عطاء فقات له قال البغال قال اما البغال فلا * وروى هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن اسماء امه اني بكر فالت بحرا فرسا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكلناه وهذا لا حجة فيه للمخالف لانه لا يس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم علم به واقربهم عليه ولو ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم علم به واقربهم عليه كان محمولا على انه كان قبل الحظر وقد روى بنية بن الوليد عن ثور بن يزيد عن صالح بن يحيى بن المقدم عن ابيه عن جده عن خالد بن الوليد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحيل وقال الزهري ما علمنا الحيل الا في حصار * وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي لا بأس بلحوم الحيل وروى نحوه عن الاسود بن يزيد والحسن البصري وشرحه وابو حنيفة لا يطلق فيه التحريم وليس هو عدله كالحمار الاهل وانما بكرهه لعارض الاخبار الحاطرة والمبيحة فيه وبحسب له من طريق الطبري انه ذو جوار اهلى فاشه الحمار والبغل ومن جهة اخرى اتفاق الجميع على ان لحم البغل لا يؤكل وهو من الفرس فلو كانت امه حلالا لكان حكمه حكم امه لان حكم الولد حكم الام اذ هو كبعضها الا ترى ان حمارة اهلية لو ولدت من حمار وحتى لم يؤكل ولدها ولو ولدت حمارة وحشية من حمار اهلى اكل ولدها فكان الولد تابعا لامه دون ابيه فلما كان لحم البغل غير مأكول وان كانت امه فرسا دل ذلك على ان الحيل غير مأكولة * قوله تعالى ﴿ وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حُلِيًّا تَلْبَسُونَهَا ﴾ * يحتاج به ابو يوسف ومحمد فيمن حلف لا يلبس حليا فلبس لؤلؤا انه لم يحنث لتسمية الله اياه حليا وابو حنيفة يقول لا يحنث لان الابمان محمولة على التعارف وليس في العرف تسمية اللؤلؤ وحده حليا الا ترى ان يائه لا يسمى بالحنث حليا واما الآية فان فيها ايضا ﴿ لتأكلوا منه لحما طريا ﴾ ولا خلاف بينهم انه لو حلف لا يأكل لحما فاكل سمكا انه لا يحنث مع تسمية الله تعالى اياه لحما طريا

باب السكر

قال الله تعالى ﴿ ومن ثمرات التخييل والاعتاب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا ﴾ اختلاف

السابع في تأييد السكر فروى عن الحسن وسعيد بن جبير انهما قالا السكر ما حرم منه
والرزق الحسن ما حل منه وروى عن ابراهيم والشعبي وابي رزين قالوا السكر خمر وروى
جرير عن مغيرة عن ابراهيم عن عبدالله قال السكر خمر وروى ابن سبرمة عن ابي زرعة
ابن عمرو بن جرير قال السكر خمر الا انه من التمر وقال هؤلاء انه منسوخ بتحريم الخمر
وحدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن محمد بن النبان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا
عبد الرحمن بن سفيان عن الاسود بن قيس عن عمرو بن سفيان عن ابن عباس قال هو ما حرم
من ثمرينهما وما حل من ثمرينهما قال ابو بكر هذا نحو قول الاولين وحدثنا جعفر بن محمد
قال حدثنا جعفر بن محمد بن النبان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا حجاج عن ابن جريج وعثمان بن عطاء
الحراساني عن ابن عباس «تخذون منه سكرا» قال السكر التبيذ والرزق الحسن الترييب قال
ابو بكر لما نأوله السلف على الخمر وعلى التبيذ وعلى الحرام منه ثبت ان الاسم يقع على الجميع
وقولهم انه منسوخ بتحريم الخمر يدل على ان الآية اقتضت اباحة السكر وهو الخمر والتبيذ
والذي ثبت نسخه من ذلك انما هو الخمر ولم يثبت تحريم التبيذ فوجب تحليله بظاهر الآية
اذ لم يثبت نسخه ومن ادعى انه منسوخ بتحريم الخمر لم يصح له ذلك الا بدلالة اذ كان اسم
الخمر لا يتناول التبيذ وروى سعيد بن قتادة قال السكر خمر الاعاجم والرزق الحسن
ما يبيذن ويخللون ويأكلون انزلت هذه الآية ولم تحرم الخمر وأما جاء تحريمها في سورة المائدة
وقد روى ابو يوسف قال حدثنا ابو بن جابر الحنفي عن اشعث بن سليان عن ابيه عن معاذ بن
جبيل قال لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن امره ان ينهاهم عن السكر قال ابو بكر
وهذا السكر المحرم عندنا هو تنقيع التمر قوله تعالى ﴿نسيكم بما في بطونهم من بين فرث ودم
لبننا خالصا ساغنا للشاربين﴾ فيه الدلالة على طهارة اللبن المحلوب من الشاة الميتة من وجهين احدهما
عموم اللفظ في اباحة اللبن من غير فرق بين ما يؤخذ منه حيا او ميتا والثاني اخاؤه تعالى انه خارج من
بين فرث ودم وحكمه بطهارته مع ذلك اذ كان موضع الخلقة قبيح ان اللبن لا يجس
نجاسة موضع الخلقة وهو ضرع الميتة كما لم يجس بمجاورته للفرث والدم قوله تعالى ﴿يخرج
من بطونها شراب مخفف الا انه فيه سقاء للناس﴾ فيه بيان طهارة العسل ومعلوم انه لا يتخلو
من التحل الميت وفراخه فيه وحكم الله تعالى مع ذلك طهارته فاخبر عما فيه من الشفاء للناس
فدل ذلك على ان ما لادم له لا يفسد ما يموت فيه قوله تعالى ﴿والله فضل بعضكم على بعض
في الرزق فاما الذين فضلوا برأت رزقهم على ما ملكتم ابائهم﴾ روى عن ابن عباس وبجهد
وقتادة انهم لا يشركون عبيدهم في اموالهم حتى يكونوا فيه سواء وهم لا يرضون بذلك لانفسهم
وهم يشركون عبيد في ملكي وساطاتي وقيل معناه انهم سواء في اني رزقت الجميع وانه لا يمكن
احد ان يرزق عبده الا يرزق اياه قال ابو بكر قد تضمنت الآية استواء المساواة بين المولى وبين
عبده في الملك وفي ذلك دليل على ان العبد لا يملك من وجهين احدهما انه لو جاز ان يملك
العبد ما يملكه المولى اياه لجاز ان يملكه ماله فيملكه حتى يكون مساوياه ويكون ملك العبد مثل

ملك المولى بل كان يجوز ان يكون العبد افضل في باب الملك واكثر ملكا وفي ذلك دليل على ان العبد لا يملك وان ملكه المولى اياه لان الآية قد اقتضت نفي المساواة له في الملك وايضا لما جعله مثلا للمشركين في عبادتهم الاوثان وكان معلوما ان الاوثان لا يملك شيئا دل على ان العبد لا يملك ثلثه الشركة بينه وبين الحر كما في الشركة بين الله وبين الاوثان ﴿قوله تعالى ﴿وجعل لكم من ازواجكم بنين وحفدة﴾ روى عن ابن عباس ان الحفدة الخدم والاعوان وقال الحسن من اعانك فقد حذرك وقال مجاهد وقادة وطاوس الحفدة الخدم وروى عن عبدالله وابي الضحى وابراهيم وسعيد بن جبير قالوا الحفدة الاختان ويقال ان اصل الحفد الاسراع في العمل ومنه واليك نسي ونحشد والحفدة جمع حافد كقولك كامل وكلة ﴿قال ابو بكر لما ناوله السلف على هذين المعين من الخدم والاعوان ومن الاختان وجب ان يكون عليهما وفيه دلالة على ان الاب يستحق على ابنه الخدمة والمعونة لقوله تعالى ﴿وجعل لكم من ازواجكم بنين وحفدة﴾ ولذلك قال اصحابنا ان الاب اذا استأجر ابنه لخدمته انه لا يستحق الاجر ان خدمه لانها مستحقة عليه بغير الاجارة ﴿قوله تعالى ﴿ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء﴾ روى عن ابن عباس وقادة انه مثل ضرب للكافرين الذي لاخير عنده والمؤمن الذي يكتسب الخير وقال الحسن ومجاهد هو مثل ضرب لمباذهم الاوثان التي لا يملك شيئا والمدول عن عبادة الله الذي يملك كل شيء ﴿قال ابو بكر قد حوت هذه الآية ضروبا من الدلالة على ان العبد لا يملك احدها قوله ﴿عبدا مملوكا﴾ نكرة فهو شائع في جنس العبد كقول القائل لا تكلم عبدا واعط هذا عبدا ان ذلك ينتظم كل من يسمى بهذا الاسم وكذلك قوله ﴿تبا ذامرربة او مسكينا ذامرربة﴾ فكل من لحقه هذا الاسم قد انتظمه الحكم اذ كان لفظا منكورا كذلك قوله ﴿عبدا مملوكا﴾ قد انتظم سائر العبد ثم قال ﴿لا يقدر على شيء﴾ لا يخولون ان يكون المراد نفي القدرة او نفي الملك او نفيهما ومعلوم انه لم يرد به نفي القدرة اذ كان العبد والحر لا يختلفان في القدرة من حيث اختلافهما في الرق والحرية لان العبد قد يكون اقدر من الحر فعلما انه لم يرد به نفي القدرة فثبت انه اراد اني الملك فدل على ان العبد لا يملك ووجه آخر وهو انه تعالى جعله مثلا للاصنام فثبتها بالعبد الملوكون في نفي الملك ومعلوم ان الاصنام لا يملك شيئا فوجب ان يكون من ضرب المثل به لا يملك شيئا والا زالت فائدة ضرب المثل به وكان يكون حينئذ ضرب المثل بالعبد والحر سواء وايضا لو اراد عبدا بعينه لا يملك شيئا وجاز ان يكون من العبد من يملك لقال ضرب الله مثلا رجلا لا يقدر على شيء فلما خص العبد بذلك دل على ان وجه تخصيصه انه ليس بمن يملك ﴿قوله تعالى ﴿قيل روى ابراهيم عن عكرمة عن يعلى بن مية عن ابن عباس في هذه الآية انها نزلت في رجل من قريش وعبدته ثم اسلما فنزلت الاخرى في رجلين احدهما ابكم لا يقدر على شيء الى قوله ﴿صراط مستقيم﴾ قال كان مولى لعثمان كان عثمان يكفله وينفق عليه فعثمان الذي ينفق بالعدل وهو على صراط مستقيم والاخر ابكم وهذا يوجب ان يكون في عبد بينه وبينه وقد يجوز ان يكون في العبد من لا يملك

شيئاً كما يكون في الاحرار من لا يملك * قيل له هذه الرواية ضعيفة عن ابن عباس وظاهر اللفظ
 يفيد لانه لو اراد عبداً بيعته لعرفه بالالف واللام ولم يذكره بلفظ منكور وايضاً معلوم ان
 الخطاب في ذكر عبدة الاوثان والاحتجاج عليهم الاترى الى قوله « ويعبدون من دون الله
 ما لا يملك لهم رزقاً من السموات والارض شيئاً ولا يستطيعون فلا تضربوا الله الامثال » ثم قال
 (ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء) فاخبر ان مثل ما يعبدون مثل العبيد المماليك
 الذين لا يملكون شيئاً ولا يستطيعون ان يملكوا تأكيذاً لثبوت املاكهم ولو كان المراد عبداً بينه
 وكان ذلك العبد ممن يجوز ان يملك ما كان بينه وبين الحر فرق وكان محصيه العبد بالذکر
 لنفاً فثبت ان المعنى فيه نفى ملك العبيد رأساً * فان قيل فقد قال « وضرب الله مثلاً رجلين
 احدهما ابيكم لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه » ولم يدل على ان ابيكم لا يملك شيئاً *
 قيل له انما اراد به عبداً ابيكم الا ترى الى قوله « وهو كل على مولاه » ايما بوجه لا بات بخير
 فذكر المولى وتوجيه يدل على ان المراد العبد كانه ذكر اول عبداً غير ابيكم وجعله مثلاً للصنم
 في نفى الملك ثم زاده نقصاً بقوله « ابيكم لا يقدر على شيء » وهو كل على مولاه ايما بوجه لا بات
 بخير) فدل على انه اراد عبداً ابيكم مبالغة في وصف الاصنام بالنقص وقلة الخير وانه مملوك
 متصرف فيه * فان قيل اراد بقوله « وهو كل على مولاه » ابن عمه لان ابن العم يسمى مولى *
 قيل له هذا خطأ لان ابن العم لا يلزمه نفقة ابن عمه ولا ان يكون كلا عليه وليس له توجهه في
 اموره فلما ذكر الله تعالى هذين المصنين للابيكم علمنا انه لم يرد به الحر الذي له ابن عم وانه
 اراد عبداً مملوكاً ابيكم وعلى انه لا معنى لذكر ابن العم ههنا لان الاب والاخ والم اقرب اليه
 من ابن العم واولى به فحمل على ابن العم بزيادة فائدة وايضاً فان المولى اذا اطلق يقتضى مولى
 الرق او مولى العمة ولا يصرف الى ابن العم الا بدلالة * فان قيل لا يجوز ان يكون المراد الاصنام
 لانه قال عبداً مملوكاً ولا يقال ذلك للصنم * قيل له قساعات مؤضع الدلالة لانه انما ذكر
 عبداً مملوكاً وجعله مثلاً للاصنام التي كانوا يعبدونها واخبر انها بمنزلة ممالك الذين لا يملكون
 شيئاً فكما ان الصنم لا يملك بحال كذلك العبد وعلى ان الله تعالى قد سمى الاصنام عباداً بقوله
 « ان الذين يدعون من دون الله عباداً امثالكم » * وقد اختلف الفقهاء في ملك العبد فقال اصحابنا
 والشافعية العبد لا يملك ولا يتسرى وقال مالك يملك ويتسرى وقد روى ابو حنيفة قال حدثنا
 اسماعيل بن امية المكي عن سعيد بن ابى سعيد المقبري عن ابن عمر قال لا محل لفرج المملوك الا
 لمن ان باع او وهب او تصدق او اعتق جاز يعنى بذلك المملوك وكذلك روى يحيى بن سعيد
 عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر وروى عن ابراهيم وابن سيرين والحكم ان العبد لا يتسرى
 وروى عن ابن عباس ان العبد يتسرى وروى يعمر عن نافع عن ابن عمر انه كان يرى بعض رقيقه
 يتخذ السرية فلا يتكرر عليه وقال الحسن والشمسي يتسرى العبد باذن سيده وروى ابو يوسف
 عن العلاء بن كثير عن مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العبد لا يتسرى وهذا يدل
 على انه لا يملك لانه لو ملك لجاز له التسرى بقوله « والذين هم لقروجهم حافظون الا على

ازواجهم او ما ملكت ابائهم) ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال فإله البائع الا ان يشترطه المبتاع وذلك لانه لما ان جعله للبائع وللمشتري اخرج العبد منه صبرا بلا شيء ويدل عليه ان للمولى اخذ ما في يده وهو اولى به منه لاجل ملكه لرقبته فلو كان العبد بمن يملك لما كان له اخذ ما في يده لان ما بان به العبد عن مولاه فلا سبيل للمولى عليه فيه الا ترى ان العبد لما ملك طلاق امرأته ووطء زوجته فهي امة للمولى لم يملكه المولى وكذلك سائر ما ملكه العبد من نفسه لم يملكه المولى منه فلو ملك العبد المال لما كان للمولى اخذه منه لاجل ملكه له كما لم يملك طلاق امرأته لاجل ملكه منه فان قيل جواز اخذ المولى ماله لا بد على انه غير مالك لان للعريم ان يأخذ ما في يد المدين بدنه ولم يدل على ان المدين غير مالك - قيل له لانه يأخذه لانه ماله للمدين بل لاجل دينه الذي عليه والمولى يستحقه لاجل ملكه لرقبته فلو كان العبد مالكا لم يستحق المولى لاجل ملكه لرقبته كما لم يملك طلاق امرأته لاجل ملكه لرقبته وفي ذلك دليل على ان العبد لا يملك * ودليل آخر وهو انه لا خلاف ان من كاتب عبدا على مال فاداه انه يعتق ويكون الولاء للمولى وانه معتق على ملك مولاه فلو كان بمن يملك لملك رقبته بالمال الذي اداه ولا يتنقل اليه كما ينتقل الى غيره لو امره بان يعتقه عنه على مال ولو ملك رقبته لعتق على نفسه لكان لا يكون الولاء للمولى بل كان يكون ولاؤه لنفسه فلما لم يصبح انتعال ملك رقبته اليه بالمال وعتق على ملك المولى دل ذلك على انه لا يملك لانه لو كان بمن يملك لكان يملك رقبته اولى اذا كانت رقبته معاجوز فيه التملك به فان قيل قوله صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال فإله البائع يدل على ان العبد يملك لضافته المال اليه * قيل له قد اثبت النبي صلى الله عليه وسلم المال للبائع في حال البيع ومعلوم انه لا يجوز ان يكون مالكا للمولى وملكا للعبد لاستحالة ان يملك والا لكان لكل واحد جميع المال ففي هذا الخبر بعينه اثبات ما اضاف الى العبد ملكا للبائع فتب ان اضافته الى العبد على وجه اليد كما تقول هذه دار فلان وهو ساكن فيها وليس بمالك وكقوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك لابيک ولم يرد اثبات ملك الاب * فان قيل قد روى عبيد الله بن ابي جعفر عن بكير بن عبد الله بن الاشج عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعق عبدا فإله الا ان يشترط السيد ماله فيكون له وهذا يدل على ان العبد يملك لانه لو لم يملكه قبل العتق لم يملكه بعده * قيل له لا دلالة في هذا على ان العبد يملك لانه جائز ان يكون جريان العادة بان ماعل العبد من الثياب ونحو ذلك لا يؤخذ منه عند العتق جعله كالمطوق به وجعل ترك المولى لاخذه منه دلالة على انه قد رضى منه بتخليكه اياه بعد العتق وايضا فقد روى عن جماعة من اهل النقل تضعيفه وقد قيل ان عبيد الله بن ابي جعفر غلط في رفع هذا الحديث وفي منته وان اصله ما رواه ابوب نافع عن ابن عمر انه كان اذا اعق عبدا لم يعرض لماله فهذا هو اصل الحديث فاخطأ عبيد الله في رفعه وفي لفظه * وقد روى خلاف ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما رواه ابو مسلم الكجي قال حدثنا محمد بن عبد الله الانصاري قال حدثنا عبد الاعلى

ابن أبي السوار عن عمران بن حمير عن أبيه قال وكان مملوكا لعبد الله بن مسعود قال له عبد الله
 يا عمير ين لي مالك فاني اريد ان اعطيك اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 من اعق عقدا فله الذي اعق وكذلك رواه يونس بن اسحاق عن عمران بن حمير عن ابن
 مسعود مرفوعا وقد بلغنا ان المسعودي رواه موقوفا على ابن مسعود وذلك لا يفسده عندنا
 فان احتج محتج بقوله تعالى ﴿وانكحوا الاياني منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ان يكونوا
 فقراء يغنيهم الله من فضله﴾ وذلك عائد على جميع المذكورين من الايامي والعبيد والاماء فثبت
 للعبد الفتي والفقير فدل على انه يملك اذ لو لم يملك لكان ايدا فقيرا ^١ قبله لا يخلو قوله ﴿ان
 يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله﴾ من ان يكون المراد به الفتي بالوطء الحلال عن الحرام او الفتي
 بالمال فلما وجدنا كثيرا من المتزوجين لا يستغنون بالمال ومعلوم ان يخبر اخبار الله بالماله كائن
 على ما اخبره علمنا انه لم يرد به الفتي بالمال وانما اراد الفتي بالوطء الحلال عن الحرام وايضا
 فانه ان اراد الفتي بالمال فانه مقصور على الايامي والاحرار المذكورين في الآية دون العبيد
 الذين لا يملكون بما ذكرنا من الدليل وايضا فان العبد لا يستغني بالمال عند مخالفتنا لان المولى
 اولى بجميع ماله منه فاني غني في مال يحصل له وغيره اولى به منه فالغني في هذا الموضع انما
 يحصل للمولى دون العبد والدليل على ان العبد لا يكون غنيا بالمال قول النبي صلى الله عليه وسلم
 امرت ان اخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم وعند مخالفتنا انه لا يؤخذ من مال
 العبد فلو كان غنيا لوجب في ماله الزكاة اذ هو مسلم غني من اهل التكليف ^٢ فان قيل لما كان العبد يملك
 الطلاق وجب ان يملك المال كالحرة ^٣ قبله لانما ملك الدد الطلاق لان المولى لا يملكه منه فلو ملك
 العبد المال وجب ان لا يملك المولى منه وان لا يجوز له اخذه منه لان كل ما يملكه المولى من عبه
 فان العبد لا يملكه منه الا ترى ان العبد المحجور عليه لواقر بدين لم يلزمه في الرق ولواقر المولى
 عليه به لزمه وكذلك للمولى ان يزوج عبده وليس للعبد ان يزوج نفسه لما كان ذلك معنى تملكه المولى
 منه ولواقر المولى عليه بقصاص واحد لم يلزمه لان العبد يملك ذلك من نفسه وفي ذلك
 دليل على ان العبد لا يملك اذ لو ملكه لما جاز للمولى ان يتصرف عليه في ماله كما لا يتصرف
 عليه في الطلاق حين كان العبد يملكه ^٤ قوله تعالى ﴿ومن اصوافها واوبارها واشعارها
 اناثا ومتاعا الى حين﴾ فيه الدلالة على حواز الانتفاع بما يؤخذ منها من ذلك بعد الموت
 اذ لم يفرق بين اخذها بعد الموت وقوله تعالى ﴿وتزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل
 شئ﴾ يعني به والله اعلم تبيان كل شئ من امور الدين بالنص والدلالة فما من حادثة جليلة
 ولا دقيقة الا والله فيها حكم قد بينه في الكتاب نصا او دليلا فما بينه النبي صلى الله عليه وسلم
 فانما صدر عن الكتاب بقوله تعالى ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾
 وقوله تعالى ﴿وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله﴾ وقوله ﴿من يطع الرسول فقد اطاع الله﴾
 فابينة الرسول فهو عن الله عز وجل وهو من تبيان الكتاب له لامر الله ايانا بطاعته واتباع امره
 وما حصل عليه الاجماع فصدره ايضا عن الكتاب لان الكتاب قد دل على صحة حجة الاجماع وانهم

مطلب
 مامن حكم من احكام
 الدين الا وفي الكتاب
 تبيانه

لا يجتمعون على ضلال وما لوجه القياس واجتهاد الرأي وسائر ضروب الاستدلال من الاستحصان وقبول خبر الواحد جميع ذلك من تبيان الكتاب لانه قد دل على ذلك اجمع فسا من حكم من احكام الدين الا في الكتاب تبيانه من الوجوه التي ذكرنا وهذه الآية دالة على صحة القول بالقياس وذلك لانا اذا لم نجد للحادثة حكما متصوفا في الكتاب ولا في السنة ولا في الاجماع وقد اخبر الله تعالى ان في الكتاب تبيان كل شيء من امور الدين ثبت ان طريقه النظر والاستدلال بالقياس على حكمه اذ لم يبق هناك وجه يوصل الى حكمها من غير هذه الجهة ومن قال بنص خفي او بالاستدلال فانما خالف في العبارة وهو موافق في المعنى ولا يفتك من استعمال اجتهاد الرأي والنظر والقياس من حيث لا يشعر بقوله تعالى ﴿ان الله يأمر بالعدل والاحسان وابتأ ذى القربى وبهى عن الفحشاء والمكر والبنى﴾ اما العدل فهو الانصاف وهو واجب في نظر العقول قبل ورود السمع وانما ورد السمع بتأكيد وجوه والاحسان في هذا الموضع الفضل وهو نذب والاول فرض وابتأ ذى القربى فيه الامر بصلة الرحم * وقوله تعالى ﴿ياأمر بالعدل﴾ قد انتظم العدل في الفعل والفعل قال الله تعالى ﴿واذا قلتم فاعدلوا﴾ فامر بالعدل في القول وهذه الآية تنظم الامرين * واما قوله تعالى ﴿وبهى عن الفحشاء والمكر والبنى﴾ فانه قد انتظم سائر القبايح والافعال والاقوال والضاير المتبى عنها * والفحشاء قد تكون بما يفعله الانسان في نفسه مما لا يظهر امره وهو مما يعظم قبحه وقد تكون مما يظهر من الفواحش وقد تكون لسوء العقيدة والنحل لان العرب تسمى الخيل فاحشا * والمكر ما يظهر للناس مما يجب انكاره ويكون ايضا في الاعتقادات والضاير وهو ما تستكره العقول وتأمأ * والبنى ما يتناول به من الظلم لغيره فكل واحد من هذه الامور الثلاثة له في نفسه معان خاصة تفصل بها من غيره

سورة الفاتحة في الوفاء بالمعهد

قال الله تعالى ﴿واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها﴾ قال ابو بكر الهمد يصرف على وجوه فنحن الامر قال الله تعالى ﴿ولقد عهدنا الى آدم من قبل﴾ وقال (الم اعهد اليكم يا بني آدم) والمراد الامر وقد يكون العهد مينا ودلالة الآية على ان المراد في هذا الموضع العين طاهرة لانه قال ﴿ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها﴾ ولذلك قال المحاسبان من قال على عهد الله ان فعلت كذا انه حالف وقد روى في حديث حذيفة حين اخذ المشركون واباء فاخذوا منه عهد الله ان لا يقابلوا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما قدما المدينة ذكرا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال تنق لهم بمعهدهم وتستعين الله عليهم وروى عن عطاء والحسن وابن سيرين وعامر وابراهيم التيمي ومجاهد اذا قال على عهد الله ان فعلت كذا فهو يمين بقوله تعالى ﴿ولا تكونوا كالتى نقضت عزلهما من بعد قوة انكنا﴾ شبه الله تعالى من عقد على نفسه شيئا لله تعالى فيه قربة ثم فسخره

مطلب
هذه الآية دالة على
صحة القول بالقياس

ولم يجه المرأة التي تغزل شعرا او ما شبهه ثم نقضت ذلك بعد ان قتله قتلا شديدا وهو معنى قوله (من بعد قوة) لان العرب تسمى شدة القتل قوة فمن عقد على نفسه عقدا او اوجب قرابة او دخل فيها ان لاجتها فيكون بمنزلة التي نقضت غزلها بعد قوة وهذا يوجب ان كل من دخل في صلاة تطوع او صوم نفل او غير ذلك من القرب ان لا يجوز له الخروج منه قبل انماه فيكون بمنزلة من نقضت غزلها من بعد قوة اسكتا

باب الاستعاذة

قال الله تعالى ﴿فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ روى عمرو بن مرة عن عباد بن عاصم عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابيه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم حين افتتح الصلاة قال اللهم اعوذ بك من الشيطان من همزه ونفخه ونفثه وروى ابو سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتموز في صلاه قبل القراءة وروى عن عمر وابن عمر الاستعاذة قبل القراءة في الصلاة وروى ابن جريح عن عطاه قال الاستعاذة واجبة لكل قراءة في الصلاة وغيرها وقال محمد بن سيرين اذا تموزت مرة او قرأت مرة بسم الله الرحمن الرحيم اجزا عنك وكذلك روى عن ابراهيم التيمي وكان الحسن يستعذ في الصلاة حين يستفتح قبل ان يقرأ ام القرآن وروى عن ابن سيرين رواية اخرى قال كلما قرأت فاتحة الكتاب حين يقول آمين فاستعذ وقال المحمدا بن النوردي والاوزاعي والشافعي يتموز قبل القراءة وقال مالك لا يتموز في المكتوبة قبل القراءة ويتموز في قيام رمضان اذا قرأ ﴿قال ابو بكر قوله﴾ (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) يقتضى ظاهره ان تكون الاستعاذة بعد القراءة كقوله (فاذا قضيت الصلوة فاذكر الله قياما وقعودا) ولكنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن السلف الذين ذكرناهم الاستعاذة قبل القراءة وقد جرت العادة باطلاق مثله والمراد اذا اردت ذلك كعموله تعالى ﴿واذا قلتم فاعدلوا﴾ وقوله ﴿فاذا سألتهم من متاعا فاسألهم من وراء حجاب﴾ وليس المراد ان تسألهم من وراء حجاب بعد سؤال مقدم وكقوله تعالى ﴿ذا جاءتهم الرسول فبدموعهم يسئلونهم﴾ وكذلك قوله (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) معناه اذا قرأت فقدم الاستعاذة قبل القراءة وحقيقة معناه اذا اردت القراءة فاستعذ وكقول الماعلى اذا قلت فاصدق واذا حرمت فاعتزل بمعنى قبل الاحرام والمعنى في جميع ذلك اذا اردت ذلك كذلك قوله (فاذا قرأت القرآن) معناه اذا اردت قراءته وقول من قال الاستعاذة بعد الفراغ من القراءة شاذ وانما الاستعاذة قبل القراءة لنفي وساوس الشيطان عند القراءة قال الله تعالى ﴿وما ارسلنا من رسول ولا نبى الا اذا تمنى انى الشيطان في اميته فينسخ الله ما يلقي الشيطان﴾ فانما امر الله بتقديم الاستعاذة قبل القراءة لهذه اللة والاستعاذة ليست بفرض لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمها الا هراى حين علمه الصلاة ولو كانت فرضا لم يخله من تعليمها ﴿من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وقلبه مطمئن﴾ روى معمر عن عبد الكريم عن ابي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر الا من اكره وقلبه

مطمئن بالايمان قال اخذ المشركون عمارا وجماعة معه فعدبوه حتى قاربوهم في بعض ما رادوا فشكا ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كيف كان قلبك قال نطمئن بالايمان قال فان عادوا فعد **ب** قال ابو بكر هذا اصل في جواز اظهار كلمة الكفر في حال الاكراه والاكراه الميسر لذلك هو ان يخاف على نفسه او بعض اعضائه اللب ان لم يفعل ما امر به فابيح له في هذه الحال ان يظهر كلمة الكفر ويمارض بها غيره اذا خطر ذلك بباله فان لم يفعل ذلك مع خطوره بباله كان كافرا قال محمد بن الحسن اذا اكرهه الكفار على ان يشتم محمدا صلى الله عليه وسلم فخطر بباله ان يشتم محمدا آخر غيره فلم يفعل وقد شتم النبي صلى الله عليه وسلم كان كافرا وكذلك لو قيل له اتسجدن لهذا الصليب فخطر بباله ان يجعل السجود لله فام بفعل وسجد للصليب كان كافرا فان اعجموه عن الروية ولم يخطر بباله شيء وقال ما اكره عليه او فعل لم يكن كافرا اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان **ب** قال ابو بكر وذلك لانه اذا خطر بباله ما ذكرنا فقدامكنا ان يفعل الشيعة لنبي الله صلى الله عليه وسلم اذ لم يكن مكرها على الضمير وانما كان مكرها على القول وقدامكنا صرف الضمير الى غيره فمضى لم يفعله فقد اختار اظهار الكفر من غير اكراه فازمه حكم الكفر * وقوله صلى الله عليه وسلم لعمار ان عادوا فعد انما هو على وجه الاباحة لاعلى جهة الايجاب ولا على التدب وقال اصحابنا الافضل ان لا يعطى الثقة ولا يظهر الكفر حتى يقتل وان كان غير ذلك مباحا له وذلك لان خيب بن عدى لما اراد اهل مكة ان يقتلوه لم يعطهم الثقة حتى قتل فكان عند النبي صلى الله عليه وسلم وعند المسلمين افضل من عمار في اعطائه الثقة ولان في ترك اعطائه الثقة اعزازا للدين وغيظا للمشركين فهو بمنزلة من قاتل العدو حتى قتل فحفظ الاكراه في هذا الموضع اسقاط المأثم عن قاتل هذا القول حتى يكون بمنزلة من لم يقتل وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رفع عن امي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ففعل المكروه كالناسي والخطي في اسقاط المأثم عنه فلان رجلا نسي او اخطأ فسبق لسانه بكلمة الكفر لم يكن عليه فيها مأثم ولا تعلق بها حكم * وقد اختلف الفقهاء في طلاق المكروه وعاقبه ونكاحه وابطائه فقال اصحابنا ذلك كله لازم وقال مالك والشافعي لا يلزمه شيء من ذلك والذي يدل على لزوم حكم هذه الاشياء ظاهر قوله تعالى ﴿ فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ﴾ ولم يفرق بين طلاق المكروه والطائع وقال تعالى ﴿ وافرأوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تقضوا الايمان بعد توكيدها ﴾ ولم يفرق بين عهد المكروه وغيره وقال ﴿ ذلك كفارة ايمانكم اذا حقتم ﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه وبدل عليه ايضا ما روى يونس بن بكير عن الوليد بن جميع الزهري عن ابي الطليل عن حذيفة قال اقبلت انا وابي ونحن نريد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد توجه الى بدر فاخذنا كفار قريش فقال انكم تريدون محمدا فقلنا لا نريده انما نريد المدينة قال فاعطونا عهد الله وميثاقه لتصرفن الى المدينة ولا تقالنون معه فاعطيناهم عهد الله فقررنا برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يريد بدرا فاخبرناه بما كان منا وقلنا ما تأمر يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم

قفى لهم بعدهم وتسمين الله عليهم فانصرفنا الى المدنة فذلك منعنا من الحضور معهم فالتبت
 التي صلى الله عليه وسلم اخلاف المنكرين اليهم على وجه الاكراه وجعلها كيمين الطوع فاذا ثبت
 ذلك في الميكن فالطلاق والعتاق والنكاح مثلها لان احدا لم يفرق بينهما * ويدل عليه حديث
 عبد الرحمن بن حبيب عن عطاء بن ابي رباح عن يوسف بن مالهك عن ابي هريرة ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال ثلاث جد من جد وهزل من جد النكاح والطلاق والرجعة فلما سوى النبي
 صلى الله عليه وسلم فهن بين الجاد والهازل ولان الفرق بين الجاد والهزل ان الجاد فاصدا الى
 اللفظ والى ابقاع حكمه والهازل قاصد الى اللفظ غير مرید لابقاع حكمه علمنا انه لاحظ
 للارادة في نفي الطلاق وانهما جميعا من حيث كانا فاصدين للقول ان ثبت حكمه عليهما وكذلك
 المكره قاصد لا تقول غير مرید لابقاع حكمه فهو كالهازل سواء * فان قيل لما كان المكره على
 الكفر لا تبين منه امرأته واختاف حكم الطوع والاكراه فيه وكان الكفر يوجب الفرة
 كالطلاق وجب ان يختلف حكم طلاق المكره والطائع * قيل له ليس لفظ الكفر من الفاظ
 الفرة لا كناية ولا تصرفا وانما يقع به الفرة اذ حصل كافرا والمكره على الكفر لا يكون
 كافرا فلما لم يصير كافرا باظهاره كحة الكفر على وجه الاكراه لم تقع الفرة واما الطلاق فهو
 من الفاظ الفرة واليئونة وقد وجد ابقاعه في لفظ مكلف فوجب ان لا يختلف حكمه في حال
 الاكراه والطوع * فان قال قائل تساوى حال الجاد والهزل في الطلاق لا يوجب تساوى حال
 الاكراه والطوع فيه لان الكفر يستوى حكم جده وهزله ولم يستوى حال الاكراه والطوع
 فيه * قيل له نحن لم نقل ان كل ما يستوى جده وهزله يستوى حال الاكراه والطوع فيه
 وانما قلنا انه لما سوى النبي صلى الله عليه وسلم بين الجاد والهازل في الطلاق علمنا انه لا اعتبار فيه بالقصد
 للابقاع بعد وجود القصد منه الى القول فاستدلنا بذلك على انه لا اعتبار فيه للقصد
 للابقاع بعد وجود لفظ الابقاع من مكلف واما الكفر فانما يتعلق حكمه بالفصد لا بالقول
 الا ترى ان من قصد الى الجاد بالكفر او الهزل ان يكفر بذلك قبل ان يلفظه وان القاصد
 الى ابقاع الطلاق لا يقع طلاقه الا باللفظ وبين لك الفرق بينهما ان الناس اذا تالفت بالطلاق
 وقع طلاقه ولا يصير كافرا بلفظ الكفر على وجه السيان وكذلك من غلط بسبق لسانه
 بالكفر لم يكفر ولوسبق لسانه بالطلاق طاعت امرأته فهذا بين الفرق بين الامرين * وقد روى
 عن علي بن عمر وسعيد بن المسيب وشريح وابراهيم التميمي والزهرى وقناة قالوا طلاق المكره
 جائز وروى عن ابن عباس وابن عمر وابن الزبير والحسن وعطاء وعكرمة وطاوس وجابر بن زيد
 قالوا طلاق المكره لا يجوز وروى سفيان عن حصين عن الشعبي قال اذا اكرهه السلطان
 على الطلاق فهو جائز وان اكرهه غيره لم يجوز وقال اصحابنا فيمن اكره بالقتل وتلف بعض الاعضاء
 على شرب الخمر او اكل الميتة لم يسهه ان لا يأكل ولا يشرب وان لم يفعل حتى قتل كان آثما
 لان الله تعالى قد اداح ذلك في حال الضرورة عند الخوف على النفس فقال لا الا ما اضطررتم
 اليه ومن لم يأكل الميتة عند الضرورة حتى مات جوعا كان آثما بمنزلة تارك اكل الخبز حتى

يموت وليس ذلك بمنزلة الإكراه على الكفر في أن ترك إعطاء الثقة فيه أفضل لأن أكل الميتة وشرب الخمر محرمة من طريق السمع فحق إباحه السمع فقد زال الحظر وعاد إلى حكم سائر المباحات وإظهار الكفر محظور من طريق العقل لا يجوز استباحته للضرورات وإنما يجوز له إظهار اللفظ على معنى المادى والتورية باللفظ إلى غير معنى الكفر من غير اعتقاد لمعنى ما أكره عليه فيصير اللفظ بمنزلة لفظ الناسى والذي يسفه لسانه بالكفر فكان ترك إظهاره أولى وأفضل وإن كان موسما عليه إظهاره عند الخوف وقالوا فمن أكره على قتل رجل أو على الزنا مأمرا لا يسهه الإقدام عليه لأن ذلك من حقوق الناس وهما متساويان في الحقوق فلا يجوز إحياء نفسه بقتل غيره بغير استحقاق وكذلك الزنا والمرأة فيه انتهاك حرمتها بمعنى لانتهاجه الضرورة والحاقها بالثين والمعار وليس كذلك عندهم الإكراه على القذف فيجوز له أن يقتل من قبل أن العذف الواقع على وجه الإكراه لا يؤثر في المقدور ولا يندفع به شيء فاحكام الإكراه مختلفة على الوجوه التي ذكرنا منها ما هو واجب فيه إعطاء الثقة وهو الإكراه على شرب الخمر وأكل الميتة وبحو ذلك مما طريق حظره السمع ومنها ما لا يجوز فيه إعطاء الثقة وهو الإكراه على قتل من لا يستحق القتل ويجوز الزنا وبحو ذلك مما فيه مظلمة لا دعى ولا يمكن استدواكه ومنها ما هو حائر له فعل ما أكره عليه والأفضل تركه كالأكراه على الكفر وشبهه قوله تعالى ﴿وإن عاقبتم فاعقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين﴾ روى عن الشعبي وقادة وعطاء بن يسار أن المشركين لما ملأوا بقتل أحد قال المستسلمون لننظرنا الله عليهم لئن قتلنا بهم أعظم مما ملأوا فازل الله تعالى هذه الآية وهال مجاهد وابن سيرين هو في كل من ظلم بغضب أو حوّه فأما يجازى بمثل ما عمل ﴿فإن قال أبو بكر تزول الآية على سبب لا يمنع عندنا اعتبار عمومها في جميع ما استظلم الاسم فوجب استعمالها في جميع ما تطوى تحتها بمقتضى ذلك أن من قتل رجلا قتل به ومن جرح جرحا جرح به جرحا مثلها وإن قطع يدا رجل ثم قتله أن للولى قطع يده ثم قتله واقتضى أيضا أن من قتل رجلا برضخ رأسه بالحجر أو بصبه غرضا فرماه حتى قتله أنه يقتل بالسيف إذ لا يمكن المعاقبة بمثل ما فعله لأننا لا نحيط علما بمقدار الضرب وعدده ومقداراله وقد يمكن المعاقبة بمثله في باب اتلاف نفسه قتلا بالسيف فوجب استعمال حكم الآية فيه من هذا الوجه دون الوجه الأول وقد دللت أيضا على أن من استهلك لرجل مالا فعليه مثله وإذا عصبه ساجة فادخلها في بنائه أو عصبه حنطة فطحنها أن عليه المثل فيهما جميعا لأن المثل في الحنطة بمقدار كيلها من جسدها وفي الساجة قيمتها لدلالة قد دلت عليه وقد دلت على أن العفو عن القاتل والجاني أفضل من استيفاء القصاص بقوله تعالى ﴿ولئن صبرتم لهو خير للصابرين﴾ . آخر سورة الحل

سورة بني إسرائيل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿وسبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام﴾ روى عن أم هانئ أن النبي

صلى الله عليه وسلم اسرى به من بيته تلك الليلة فقال تعالى ﴿ من المسجد الحرام ﴾ لان الحرم كله
 مسجد وقد تقدم ذكر ذلك فباسلف وقال الحسن وقادة معناه كان في المسجد معه فاسرى به قوله
 عز وجل ﴿ وان اسأمت فلها ﴾ قيل معناه فاليها كما قال احسن الى نفسه واساء الى نفسه وحر ورف الاضافة
 يقع بعضها موضع بعض اذا تقاربت وقال تعالى ﴿ ان ربك اوحى اليها ﴾ والمعنى اوحى اليها قوله تعالى
 ﴿ فمحمدا آية الليل ﴾ يعني حملناها لا يصير بها كالا يصير بما معنى من الكتاب وهو في نهاية البلاغة
 وقال ابن عباس محمونا آية الليل السواد الذي في القمر قوله تعالى ﴿ وكل انسان الزمنا طائر
 في عنقه ﴾ قيل اما اراد به عمله من حير اوشر على عادة العرب في الطائر الذي يحشى من ذات
 العين فيتبركه به والطائر الذي يحشى من ذات الشمال فيتشأم به فجعل الطائر اسما للخير والشر
 جميعا فاقصر على ذكره دون ذكر كل واحد منهما على حياله لدلالته على المعنيين واخبرانه
 في غنقه كالطوق الذي يحيط به ويلزمه مالملة في الوعظ والتحذير واستدعاء الى الصلاح
 وازجرا عن الفساد قوله تعالى ﴿ وما كنا معذيين حتى سمع رسول ﴾ قيل فيه وجهان
 احدهما انه لا يعذب بما كان طريقه السمع دون العقل الا بقيام حجة السمع فيه من جهة
 الرسول وهذا يدل على ان من اسلم من اهل الحرب ولم يسمع بالصلاة والزكاة ونحوها من
 الشرائع السمعية انه لا يلزمه قضاء شيء منها اذا علم لا لم يكن لازما له الا بعد قيام حجة
 السمع عليه وبذلك وردت السنة في قصة اهل قباحين الا هم آت ان القلة قد حولت وهم
 في الصلاة فاستداروا الى الكعبة ولم يستأنفوا انعقد قيام الحجة عليهم نسخ القبلة وكذلك
 قال اصحابنا فممن اسلم في دار الحرب ولم يعلم بوجوب الصلاة عليه انه لا قضاء عليه فبارك
 فالوا ولو اسلم في دار الاسلام ولم يعلم بمرص الصلاة عليه فعليه القضاء استحسانا
 والقياس ان يكون مثل الاول اعدم قيام حجة السمع عليه وحجة الاستحسان انه قد رأى
 الناس يصلون في المساجد اذان واقامة وذلك دعاء اليها فكان ذلك بمنزلة قيام الحجة
 عليه ومخاطبة المسامحين اياه بلزوم فرضها فلا يسقطها عنه تضييعه اياها * والوجه الثاني انه
 لا يعذب عذاب الاستيصال الا بعد قيام حجة السمع الرسول وان مخالفة موجبات احكام المقول
 قل ورود السمع من جهة الرسول لا يوجب في حكم الله عذاب الاستيصال قوله تعالى
 ﴿ واذا اردنا ان نهلك قرية امرنا مترها ﴾ قال سعد امرها بالطاعة فقصوا وعن عبد الله قال
 كما نقول للهي اذا كثروا في الجاهلية قد امر بنو فلان وعن الحسن وابن سيرين وابي العالية
 وعكرمة ومجاهد (امرنا) اكثرنا ومعناه على هذا انا اذا كان في معلومنا اهلاك قرية اكثرنا مترها
 وليس المعنى وجود الارادة منه لاهلاكهم قيل المصيبة لان الاهلاك عذوبة والله تعالى
 لا يجوز ان يعاقب من لم يمس وهو كقوله تعالى ﴿ حداروا ان ينقض ﴾ ليس المعنى وجود
 الارادة منه وانما هو انه في المعلوم انه سينقض * وخص المترين بالذكر لاهم الرؤساء ومن عداهم
 مع لهم وكما امر فرعون وقومه بعبادتهم وكما كتب النبي صلى الله عليه وسلم الى قيسر اسام
 والا فليكن اسم الاريسين وكتب الى كسرى فان لم تسلم فليكن اسم الاكارين قوله تعالى

من القرون روى عن عبد الله بن أبي أوفى أن القرن مائة وعشرون سنة وقال محمد بن القاسم المازني مائة سنة وقيل القرن اربعون سنة ﴿قوله تعالى ﴿من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد﴾ العاجلة الدنيا كقوله ﴿كلا بل تحبون العاجلة وتذرون الآخرة﴾ اخبر الله تعالى ان من كان همه مقصورا على طامب الدنيا دون الآخرة عجل له منها ما يريد فعلق مايؤتيه منها بمعينين احدهما قوله ﴿عجلنا له فيها ما نشاء﴾ فلذلك استثنى في المعطى وذلك يتضمن مقداره وجنسه وادامته واوقفه ثم ادخل عليه استثناء آخر فقال ﴿لمن نريد﴾ فلذلك استثنى في المعطى وان لا يعطى الجميع ممن يسعى للدنيا بل يعطى من شاء منهم ويحرم من شاء فادخل على ارادة العاجلة في اعطاء المرید منها استثنائين ليلا يشق الطالبون للدنيا بانهم لا محالة سينالون بسعيهم ما يريدون * ثم قال تعالى ﴿ومن اراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن﴾ فاولئك كان سعيهم مشكورا فلم يستثن شيئا بل وقع السعي منهم على الوجه المأمور به وشرط في السعي للآخرة ان يكون مؤمنا ومريدا لتوابعها * قال محمد بن عجلان من لم يكن فيه ثلاث خلال لم يدخل الجنة صحبة وایمان صادق وعمل مصيب قال فقلت عن هذا فقال عن كتاب الله قال الله تعالى ﴿ومن اراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن﴾ فعلق سعي الآخرة في استحقاق التواب له باوصاف ولم يستثن في المقصود شيئا ولم يخص ارادة العاجلة بوصف بل اطلقها واستثنى في العلية والمعطى ما قدما ﴿قوله تعالى ﴿كلا عند هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك﴾ قد تقدم ذكر مرید العاجلة والساعي للآخرة وحكم ما يناله كل واحد منهما بقصده وادارته ثم اخبر ان نعمه جل وتعالى مبسطة على البر والفاجر في الدنيا وانها خاصة للمتقين في الآخرة الانزى ان سائر نعم الله تعالى من الشمس والقمر والسماء والارض بما فيها من المنافع والهواء والماء والنبات والحيوانات المأكولة والاغذية والادوية وصحة الجسم والعافية الى ما لا يحصى من النعم شاملة للبر والفاجر والله الموفق

باب بر الوالدين ﴿وذكر﴾

قال الله تعالى ﴿وقضى ربك الاتعبوا الاياه وبالوالدين احسانا﴾ (وقضى ربك) معناه امر ربك وامر بالوالدين احسانا وقيل معناه واوصى بالوالدين احسانا والمعنى واحد لان الوصية امر وقد اوصى الله تعالى ببر الوالدين والاحسان اليهما في غيره موضع من كتابه وقال ﴿ووصينا الانسان بوالديه احسانا﴾ وقال ﴿ان اشكر لى ولوالدك الى المصير وان جاهدك على ان تشرك بى ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا﴾ فامر بمصاحبة الوالدين المشركين بالمعروف مع النهى عن طاعتهم في الشرك لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من الكباثر عقوق الوالدين ﴿قوله تعالى ﴿اما يبلغن عندك الكبير احدهما او كلاهما﴾ قبل فيه ان بلغت حال الكبير وهو حال التكليف وقد بقي معك ابوك او احدهما فلا تغفل لهما اف وذكر ليث عن مجاهد قال لا تغفل لهما اف اذا بلغا من الكبر ما كانا بليان منك في الصخر فلا تغفل لهما اف ﴿قال ابو بكر اللفظ محتمل للمعنيين فهو عليهما ولا محالة ان يبلوغ الولد شرط

في الامر اذ يصح تكليف غير البالغ فاذا بلغ حال التكليف وقد بلغاها حال الكبر والضعف
اولم يبلغا فعله الاحسان اليهما وهو من جور ان يقول لهما اف وهي كلمة تدل على الضجر
والتريم بمن يخاطب بها ﴿قوله تعالى﴾ ولا تنهراهما ﴿معناه لا تزجرهما على وجه الاستخفاف
بهما والاعلاظ لهما﴾ قال قتادة في قوله ﴿وقل لهما قولا كريما﴾ قال لنا سهلا وقال هشام بن
عروة عن ابيه ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة﴾ قال لا تمنعهما شيئا يريدانه وروى هشام
عن الحسن انه سئل ما بر الوالدین قال ان تبذل لهما ماملكت واطعهما فيما امراك ما لم يكن معصية
وروى عمرو بن عثمان عن واصل بن السائب ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة﴾ قال لا تنفض يدك
عليهما وقال عروة بن الزبير ما بر والده من احد النظر اليه * وعن ابى الهياج قال سألت سعيد
ابن المسيب عن قوله ﴿قولا كريما﴾ قال قول العبد الذليل للسيد اللفظ الغليظ وعن عبد الله الرصافي
قال حدثني عطاء في قوله تعالى ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة﴾ قال يدك لا ترفعهما على
ابوك ولا تحب بصرك اليهما اجلالا وتعظيما ﴿قال ابو بكر قوله تعالى﴾ واخفض لهما جناح
الذل من الرحمة ﴿هو مجاز لان الذل ليس له جناح ولا يوصف بذلك ولكنه اراد المبالغة
في التذلل والتواضع لهما وهو كقول امرئ القيس في وصف الليل

فقلت له لما عظمى بصلبه * واردف اعجازا وناء بكلكل

وليس ليل صاب ولا اعجاز ولا كلكل وهو مجاز وانما اراد به تكامله واستواءه ﴿قوله تعالى﴾
وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا ﴿فيه الامر بالدعاء لهما بالرحمة والمغفرة اذا كانا مسلمين
لانه قال في موضع آخر ﴿ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى﴾
فعلما ان مراده بالدعاء للوالدين خاص في المؤمنين وبين الله تعالى هذه الآية تأكيد حتى لا يوبن
فقرن الامر بالاحسان اليهما الى الامر بالنوحيد فقال ﴿وقضى ربك الاتعدوا الايام والوالدين
احسانا﴾ ثم بين صفة الاحسان اليهما بالقول والفعل والمخاطبة الجميلة على وجه التذلل
والخضوع ونهى عن التريم والنضجر بهما بقوله ﴿ولا تقل لهما اف﴾ ونهى عن الاعلاظ والزجر
لهما بقوله ﴿ولا تنهراهما﴾ فامر بين القول والاستجابة لهما الى ما امرانه به ما لم يكن معصية ثم
عنه بالامر بالدعاء لهما في الحياة وبعد الوفاة * وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه عظم
حق الام على الاب وروى ابو زرعة بن عمرو بن جرير عن ابى هريرة قال جاء رجل الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله من احق الناس بحسن صحابي قال امك قال ثم من قال ثم امك قال
ثم من قال ثم امك قال ثم من قال ثم ابوك ﴿قوله تعالى﴾ فانه كان للاواوين غفورا ﴿قال سعيد بن
المسيب الاواب الذي يتوب مرة بعد مرة كذا الذنب بادر بالتوبة وقال سعيد بن جبير ومجاهد هو الناجع
عن ذنبه بالتوبة منه وروى منصور عن مجاهد قال الاواب الذي يذكر ذنوبه في الحلال ويستغفر الله
منها وروى قتادة عن القاسم بن عوف الشيباني عن زيد بن ارقم قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم على
اهل فاما وهم يصلون الضحى فقال ان صلاة الاواوين اذا مضت الفصل من الضحى ﴿قوله تعالى﴾
﴿وأت ذا القرنين﴾ قال ابو بكر الحق المذكور في هذه الآية مجمل مفتقر الى البيان وهو مثل

قوله تعالى ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ وقول النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واماوالمهم الابحثة فهذا الحق غير ظاهر المعنى في الآية بل هو موقوف على البيان فحائز ان يكون هذا الحق هو حقهم من الخمس ان كان المراد قرابة الرسول صلى الله عليه وسلم وجائز ان يكون مالمهم من الحق في صلة درجهم * وقد اختلف في ذوى القربى المذكورين في هذه الآية فقال ابن عباس والحسن هو قرابة الانسان وروى عن علي بن الحسين انه قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل ان التأويل هو الاول لانه متصل بذكر الوالدين ومعلوم ان الامر بالا حسان الى الوالدين عام في جميع الناس فكذلك ما عطف عليه من ابناء ذى القربى حتى * قوله تعالى ﴿وَالْمَسْكِينُ وَابْنُ السَّبِيلِ﴾ يجوز ان يكون مراده الصدقات الواجبة في قوله تعالى ﴿اِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ الآية وجائز ان يكون الحق الذى يلزمه اعطاؤه عند الضرورة اليه وقد روى ابن حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المال حق سوى الزكاة وتلا ﴿لَيْسَ الْبِرَّانَ تَوَلَّوْا وَجْهَكُمْ﴾ الآية وروى سفيان عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الابل فقال ان فيها حتما فسل عن ذلك فقال اطراق فحلها واعارة دلوها ومنيحة سمنها * قوله تعالى ﴿وَلَا تَنْذِرُ تَنْذِيرًا﴾ روى عن عبدالله بن مسعود وابن عباس وقنادة قالوا التذير انفاق المال في غير حقه وقال مجاهد لو اتفق مدا في باطل كان تذكيرا * قال ابو بكر من يري الحجر للتذكير يحتج بهذه الآية اذ كان التذكير منهاه عنه فالواجب على الامام منهه منه بالحجر والحيلة بينه وبين ماله لا بمقدار نفقة مثله وابوحيفة لا يرى الحجر وان كان من اهل البذر لانه من اهل التكليف فهو جائز التصرف على نفسه فيجوز اقراده وبياعانه كما يجوز اقراره بما يوجب الحد والخصاص وذلك مما تسقطه الشبهة فاقراده وعفوده بالجواز اولى اذ كانت مما لا تسقطه الشبهة وقد بينا ذلك في سورة البقرة عند قوله تعالى ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا﴾ * قوله تعالى ﴿وَإِنْ الْمُبْذَرُونَ كَانُوا أَخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ قيل فيه وجهان احدهما انهم اخوانهم بانياعهم آثارهم وجريمهم على سنهم والثاني انهم بقربون بالشياطين في النار * قوله تعالى ﴿وَمَا تَرْضَيْنَ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا﴾ الآية قيل فيه وجهان احدهما انه علمنا ما يفعله عنده مسئلة السائلين لنا من المسلمين وابن السبيل وذى القربى مع عوز ما يعطى وقلة ذات ايدينا فقال ان اعرضت عنهم لاني لا اتجد ما لتعطيهم وكنت منتظر الرزق ورحمة ترجوها من الله لتعطيهم منه فقل لهم عند ذلك قولاً حسناً تسهلاً فتقول لهم يرزق الله وقد روى ذلك عن الحسن ومجاهد وابراهيم وغيرهم * قوله تعالى ﴿وَلَا تَحْمِلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ يعنى والله اعلم لا تتجمل بالمنع من حقوقهم الواجبة لهم وهذا مجاز ومراده ترك الاتفاق فيكون بمنزلة من يده مغلولة الى عنقه فلا يعطى من ماله شيئاً وذلك لان العرب تصف البخيل بضيق اليد فتقول فلان جمد الكفين اذا كان بخيلاً وقصير الباع ويقولون في ضده فلان رحب الذراع وطويل الدين وقال النبي صلى الله عليه وسلم لنسائه اسرعكن بي لحاقاً اطولكن يداً وانما اراد كثرة

الصدقة فكانت زينب بنت جحش لانهما كانت أكثرهم صدقة وقال الشاعر

وما ان كان أكثرهم سواما * ولكن كان ارجهم ذراعا

قوله تعالى (ولا تبسطها كل البسط) يعنى ولا تخرج جميع ما في يدك مع حاجتك وحاجة عيالك اليه فتقدم ملوما محسورا يعنى ذا حسرة على ماخرج من يدك * وهذا الخطاب لغير النبي صلى الله عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يدخر شيئا لعدو وكان بجوع حتى يشد الحجر على بطنه وقد كان كثير من فضلاء الصحابة يتفقون في سبيل الله جميع املاكهم فلم يعنفهم النبي صلى الله عليه وسلم لصحة يقينهم وشدة بصائرهم وانما نهى الله تعالى عن الافراط في الانفاق واخراج جميع ماحوته يده من المال من خيف عليه الحسرة على ماخرج عن يده فاما من وثق بموعد الله وجزيل ثوابه فيا انفق فغير مراد بالآية * وقد روى ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم بمثل بيضة من ذهب فقال يا رسول الله اصبت هذه من معدن والله ما املك غيرها فاعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم فعاد ثانيا فاعرض عنه فعاد ثالثا فاخذها النبي صلى الله عليه وسلم فرمى بها فلواصابته لعقره فقال يأبى احدثهم بجميع ما املك ثم يقعد يتكفف الناس * وروى ان رجلا دخل المسجد وعليه هيئة رثة والنبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فامر الرجل بان يقوم فقام فطرح الناس ثيابا للصدقة فاعطاه النبي صلى الله عليه وسلم منها ثوبين ثم حث النبي صلى الله عليه وسلم الناس على الصدقة فطرح احد ثوبيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم انظروا الى هذا امرته ان يقوم ليقطن له فيتصدق عليه فاعطينه ثوبين ثم قد طرح احدهما ثم قال له خذ ثوبك فانما منع امثال هؤلاء من اخراج جميع اموالهم * فاما اهل البصائر فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يلتمهم من ذلك وقد كان ابو بكر الصديق رضى الله عنه ذامال كثير فانفق جميع ماله على النبي صلى الله عليه وسلم وفي سبيل الله حتى بقى في عبادة فلم يعنفه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتكر ذلك عليه * والدليل على ان ذلك ليس بمخاطبة للنبي صلى الله عليه وسلم وانما خوطب به غيره قوله تعالى (فتقدم ملوما محسورا) ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ممن يحسر على انفاق ماحوته يده في سبيل الله فنبت أن المراد غير النبي صلى الله عليه وسلم وهو نحو قوله تعالى (لتن اشركت ليحبطن عملك) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد غيره و قوله تعالى (فان كنت في شك مما انزلنا اليك) لم يرد به النبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يشك قط * فاقضت هذه الآيات من قوله (وقضى ربك الاتعبدوا الاياه) الامر بتوحيده الله والاحسان الى الوالدين والتذلل لهما وطاعتهما واعطاء ذى القربى والمساكين وابن السبيل حقوقهم والنهي عن تبذير المال وانفاقه في معصية الله والامر بالاقتصاد في الانفاق والنهي عن الافراط والتقصير في الاعطاء والمنع وتعلم ما يجب به السائل والمسكين عند تعذر ما يعطى * قوله تعالى (ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق) هو كلام يتضمن ذكر السبب الخارج عليه وذلك لان من العرب من كان يقتل بناته خشية الفقر لثلا يحتاج الى النفقة عاينهم ولتوفر ما يريد

اتفاقا عليهم على نفسه وعلى بيته وكان ذلك مستقيضا شائعا فيهم وهي المؤودة التي ذكرها الله في قوله (واذ المؤودة سلت باى ذنب قتلت) والمؤودة هي المدفونة حيا وكانوا يدفنون بآبائهم احياء وقال عبدالله بن مسعود سئل النبي صلى الله عليه وسلم فليل ما اعظم الذنوب قال ان تحمل لله ندا وهو خلقك وان تقتل ولدك خشية ان تأكل ماله وان ترزق بحليلة جارك **﴿** قوله تعالى **﴿** نحن نرزقهم واياكم **﴾** فيه اخبار بان رزق الجميع على الله تعالى والله سيسبب لهم ما ينتفون على الاولاد وعلى انفسهم وفيه بيان ان الله تعالى سيرزق كل حيوان خلفه مادامت حياته باقية وانه انما يقطع رزقه بالموت وبين الله تعالى ذلك للالتفات بتدبيره على بعض ولا يتناول مال غيره اذ كان الله قد سبب له من الرزق ما يغنيه عن مال غيره **﴿** قوله تعالى **﴿** ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا **﴾** فيه الاخبار بتحريم الزنا وانه قبيح لان الفاحشة هي التي قد تفتش قبحه وعظم وفيه دليل على ان الزنا قبيح في العقل قبل ورود السمع لان الله سبحانه فاحشة ولم يخص به حاله قبل ورود السمع او بعده ومن الدليل على ان الزنا قبيح في العقل ان الزانية لانسب لولدها من قبل الاب اذ ليس بعض الزناة اولى به لحاقه به من بعض ففقه قطع الانساب ومنع ما يتعلق بها من الحرمات في الموارث والمناكحات وصلة الارحام وابطال حق الوالد على الولد وما جرى مجرى ذلك من الحقوق التي تبطل مع الزنا وذلك قبيح في العقول مستنكر في العادات ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر لانه لو لم يكن النسب مقصورا على الفراش وما هو في حكم الفراش لما كان صاحب الفراش باولى بالنسب من الزاني وكان ذلك يؤدي الى ابطال الانساب واسقاط ما يتعلق بها من الحقوق والحرمات **﴿** قوله تعالى **﴿** ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الابالحق **﴾** اما قال تعالى (الابالحق) لان قتل النفس قد يصير حفا بمذنب ان لم يكن حفا وذلك قتله على وجه الموت وبالردة والرحم للمحصن والحاربة ونحو ذلك **﴿** قوله تعالى **﴿** ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا **﴾** روى عن ابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد في قوله (سلطانا) قالوا حجة كقوله (اوليا تني بسلطان مين) وقال الضحاك السلطان انه مخير بين الفل وبين اخذ الدية وعلى السلطان ان يطلب القاتل حتى يدفعه اليه **﴿** قال ابو بكر السلطان لفظ مجمل غير مكتف بنفسه في الابانة عن المراد لانه لفظ مشترك يقع على معان مختلفة فمنها الحجة ومنها السلطان الذي يلي الامر والنهي وغير ذلك الا ان الجميع مجمعون انه قد اريد به القود فصار القود كالنطق به في الآية وتقديره فقد جعلنا لوليه سلطانا اي قودا ولم يثبت ان الدية مرادة فلم يثبتها ولما ثبت ان المراد القود دل ظاهره على انه اذا كانت الورة صفارا وكبارا ان للكبار ان يقتصوا قبل بلوغ الصغار لان كل واحد منهم ولي والصغير ليس بولي الا ترى انه لا يجوز عقوه وهذا قول ابى حنيفة وعبد بن يوسف ومحمد لا يقتص الكبار حتى يبلغ الصغار فيقتصوا معهم او يعفوا وروى عن محمد الرجوع الى قول ابى حنيفة **﴿** قوله تعالى **﴿** فلا يسرف في القتل **﴾** روى عن عطاء والحسن ومجاهد وسعيد

مطلب
الزنا قبيح في العقل قبل
ورود السمع

ابن جبير والضحاك وطلق بن حبيب لا يقتل غير دأله ولا يعتد به وذلك لأن العرب كانت تعدى إلى غير المائل من الحرم والعرب ملما حمل الله له سلطانا نهاء ان تعدى وعلى هذا المعنى قوله تعالى ﴿كتب عليكم الفصاح في القتل الحر المالح والعبد الملعود والاثنى بالاثني﴾ لأنه كان لبعض الفائل طبول على الاخرى فكان اذا قتل منهم العبد لا يرضون الا ان يسلوا الحر منهم وقال في هذه الآية لا يسرف في الضل فان تعدى إلى غير القاتل به وقال ابو عسدة لا يسرف في القتل جرمه بعضهم على السبي ورفعهم بعضهم على مجاز الحبر نقول ليس في قتله سرف لان قتله مسحق به قوله تعالى ﴿انه كان منصورا﴾ قال قتادة هو عائد على الولي وقال مجاهد على المعتول وقتل هو منصور اما في الدنيا واما في الآخرة ونصره هو حكم الله له بذلك اعنى للولي وقبل نصره امر النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين ان نصره . وقوله تعالى ﴿فعد جعلنا لوليه سلطانا﴾ قد اقصى اثبات القصاص لئلا ياء لان الولي هاهو الوارث كما قال ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض﴾ وقال ﴿ان الذين آمنوا﴾ الى قوله ﴿بعضهم اولياء بعض﴾ وقال ﴿والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شئ حتى يهاجروا﴾ ففي بلك اثبات التوارث بينهم الا بعد الهجرة ثم قال ﴿واهلوا الارحام بعضهم اولى ببعض﴾ في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين ﴿فأثبت الميراث بان جعل بعضهم اولياء بعض وقال﴾ (والذين كفروا بعضهم اولياء بعض) فأثبت التوارث بينهم بذكر الولاية فلما قال ﴿فعد جعلنا لوليه سلطانا﴾ اقصى ذلك اثبات القود لاسائر الورثة وبدل على ان الدم موروث عن المقتول ان الية التي هي بدل من القصاص موروثه عنه للرجال والنساء ولولم تكن النساء قد ورثن الفصاح لما ورثن بدله الذي هو المال وكيف يجوز ان يرث بعض الورثة من بعض ميراث الميت ولا يرث من البعض الآخر هذا القول مع مخالفته لظاهر الكتاب مخالف الاصول * وقوله مالك ان النساء ليس الين من الفصاح شئ وإنما القصاص للرجال فاذا تحول ما تورث النساء مع الرجال وروى عن سعيد بن المسيب والحسن وقادة والحكم ليس الى النساء شئ من الغفو والدم ومن قول اصحابنا ان الفصاح واجب لكل وارث من الرجال والنساء والصبيان بقدر موازينهم به قوله تعالى ﴿ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشده﴾ قال مجاهد (التي هي احسن) التجارة وقال الضحاك معنى من فضل الله ولا يكون للذي بدنى فيه شئ به قال ابو بكر انما خص اليتيم بالذكر وان كان ذلك واجبا في اموال سائر الناس لان اليتيم الى ذلك احوج والطبع في مثله اكثر وقد استعمل قوله (الا نالقي هي احسن) جوار التصرف في مال اليتيم للوالي عابه من جد ابوصى ابلسائر ما ابود فغعه عليه لان الاحسن ما اثار به حفظ ماله وغيره تجاثر على ذلك ان باع وشترى اليتيم الاضرر على اليتيم فيه ويمثل الفضة واقل منها مما ستاين الناس فيه لان الناس قد يرون ذلك خطأ لما رجون فيه من الربح والزيادة ولان هذا القدر من القصصان مما يخاف المقومون فيه فلم ثبت هناك حططة في الحفيظة ولا يجوز ان يشتري باكثر من القيمة بالابتعاين الناس فيه لان فيه ضررا على اليتيم وذلك ظاهر متيقن وقد نبه

الله ان يقرب مال اليتيم الا بالتي هي احسن وقد دلت الآية على جواز اجارة مال اليتيم والعمل به مضاربة لان الربح الذي يستحقه اليتيم انما يحصل له بعمل المضارب فذلك احسن من تركه وقد روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ابتعوا باموال الايتام خيرا لانها الصلوة قبل معناه الصدقة لان الصدقة تسمى صدقة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما تفق الرجل على نفسه وعياله فهو له صدقة وقد روى عن عمر وابن عمر وعائشة وجماعة من التابعين ان اللوصى ان يخرج بمال اليتيم وان يدفعه مضاربة وبدل على ان للاب ان يشتري مال الصغير لنفسه ويبيع منه وعلى ان اللوصى ان يشتري مال اليتيم لنفسه اذا كان ذلك خيرا لليتيم وهو قول ابي حنيفة قال وان اشترى بمثل القيمة لم يجز حتى يكون ما يأخذه اليتيم اكثر قيمة لقوله تعالى (الا بالتي هي احسن) وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز ذلك بحال * وقوله (حتى يبلغ اشد) قال زبد بن اسلم وربيعة الحلم : قال ابو بكر وقال في موضع آخر (ولانما كلوها اسرافا وبدارا ان يكبروا) فذكر الكبر ههنا وذكر الاشد في هذه الآية وقال (وابتلوا التامى حتى اذا بلغوا النكاح فان اسمهم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم) فذكر في احدى الآيات الكبر مطلقا وفي الاخرى الاسد وفي الاخرى بلوغ النكاح مع استئناس الرشد وروى عبدالله بن عثمان بن خثيم عن مجاهد عن ابن عباس (حتى اذا بلغ اشد) ثلاث وثلاثون سنة (واستوى) اربعون سنة (اولم نمركم) قال العمر الذي اعذر الله فيه الى ابن آدم ستون سنة وقال تعالى (حتى اذا بلغ اشد وبلغ اربعين سنة قال رب اوزعني) فذكر في قصة موسى بلوغ الاسد والاستواء وذكر في هذه الآية بلوغ الاشد وفي الاخرى بلوغ الاسد وبلوغ اربعين سنة وجائز ان يكون المراد ببلوغ الاشد قبل اربعين سنة وقيل الاسواء واذا كان كذلك فالاشد ليس له مقدار معلوم في المادة لا يريد عايه ولا تنقص منه وقد يخاف احوال الناس فيه فيبلغ بعضهم الاسد في مدة لا يبلغه غيره في مثاليه لانه ان كان بلوغ الاسد هو اجماع الراى واللب بعد الحالم فذلك يختلف في العادة وان كان بلوغه اجماع الفوى وكال الجسم فهو يخاف ايضا وكل ما كان حكمه مبنا على العادات فيغير يمكن القطع به على وقت لا يتجاوز ولا يتعصر عنه الا بتوقف او اجماع فلما قال في آية (ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشد) اقتضى ذلك دفع المال اليه عند بلوغ الاسد من غير شرط استئناس الرشد ولما قال في آية اخرى (حتى اذا بلغوا النكاح فان اسمهم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم) شرط فيها بعد بلوغ النكاح استئناس الرشد ولم يشترط ذلك في بلوغ الاشد ولا بلوغ حد الكبر في قوله (ولانما كلوها اسرافا وبدارا ان يكبروا) فقال ابو حنيفة لا يدفع اليه ماله بعد البلوغ حتى يؤنس منهم رشدا وبكر وبلغ الاسد وهو خمس وعشرون سنة ثم يدفع اليه ماله بعد ان يكون عاقلا فجاز ان تكون هذه مدة بلوغ الاسد عنده * وقوله تعالى (واوفوا بالعقود) يعنى والله اعلم بالحق بالوفاء بما عاهد الله على نفسه من النذور والدخول في القرب فالزمه الله تعالى اتمامها وهو كقوله تعالى (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا

من فضله لتصدقن وتكونن من الصالحين فلما آتاهم من فضله بخلواه ونولوا وهم معرضون فاعقبهم نفاقا في قلوبهم) وقيل اوفوا بالمهد في حفظ مال الينم مع قيام الحجة عليكم بوجود حفظه وكل ما فامت به الحجة من اوامر الله وزواجره فهو عهد به وقوله تعالى ﴿ان المهد كان مسؤولا﴾ معناه مسؤولا عنه للخبراء فحذف اكفاء بدلالة الحال وعلم المخاطب بالمراد وقبل ان المهد يستل فيقال لم تقضت كالتسل المؤودة نأى ذنب قتلت وذلك يرجع الى معنى الاول لانه توقف وقرر لتفص المهد كما ان سؤال المؤودة توقيف وتقرر لهما انها قتلتها بغير ذنب به قوله تعالى ﴿واوفوا النكل اذا كلم وزنوا بالفسطاس المستقيم﴾ فيه دلالة على ان المشتري شيئا من المكيلات مكابلة او من الموزونات موازنة واجب عليه ان لا يأخذ المشتري كيلا الا بكل ولا المشتري وزنا الا بوزن وانه غير جائز له ان يأخذ مجازفة وفي ذلك دليل على ان الاعتبار في تحريم الغاقل هو بالكيل والوزن اذ لم يخص الجاب الكيل في المكيل ويجاب الوزن في الموزون بل ما كؤل منه دون غيره فوجب ان يكون سائر المكيلات والموزونات اذا اشترى بعضها ببعض من جنس واحد انه غير جائز اخذه مجازفة الا بكل سواء كان مأكولا او غير مأكول نحو الجص والثورة وفي الموزون نحو الحديد والرصاص وسائر الموزونات * وفيه الدلالة على جواز الاجتهاد وان كل يجتهد مصيب لان اهاد الكيل والوزن لا سبل لئلا اله الى الله من طريق الاجتهاد وغلبة الظن الانرى انه لا يمكن احدا ان يدعى اذا كان بغيره الفعل بانه لا يزيد حجة ولا ينقص وانما مرجعه في انشاء حقه الى غايه ظنه ولما كان الكائل والوازن معصيا لحكم الله تعالى اذا فعل ذلك ولم يكلف اصابة حقيقة المندار عدالله تعالى كان كذلك حكم مسائل الاجتهاد * وقيل في القسطاس انه الميزان صغر او كبر وقال الحسن هو الميزان لما ذكرنا من المعنى في المكيل والموزون فالأصح اننا قيم له على آخر شيء من المكيل او الموزون انه غير جائز له ان يقبض مجازفة وان تراخيا وظاهر الامر بالكيل والوزن - يوجب ان لا يجوز تركهما بتراضهما وكذلك لا يجوز قسمهما اذا كان بين شركتين مجازفة لاملة التي ذكرنا ولو كانت شيئا او عرضا من غير المكيل والموزون جاز ان يقبض مجازفة بتراضهما وجاز ان يقبضا مجازفة اذ لم يوجد علينا فيه ايهاء الكيل والوزن به قوله تعالى ﴿ولا تقبلوا منكم خيرا واحسا بأويله﴾ معناه ان ذلك خبر لكم واحسن عاقبة في الدنيا والآخرة والتأويل هو الذي اليه مرجع النفي وخسيرة من قولهم آل يؤل اولا اذا رجع به قوله تعالى ﴿ولا تقبلوا منكم خيرا واحسا بأويله﴾ الفوق اتباع الاثر من غير بصيرة ولا علم بما يصير اليه ومنه العاقبة وكانت السرب فيها من نقاب الار وفها من نقاب النسب وقد كان هذا الاسم موضوعا عندهم لما يحبره الانسان عن غير حقيقة يقولون نقوف الرجل اذا قال الباطل * قال جرير

وطال حذاوى خيفة البين والتوى * واحدوة من كسح منقوف

فال اهل اللغة اراد بقوله الباطل * وقال آخر

ومثل الدمي شم العراين ساكن * بهن الحياء لا يشعن التفابا

اى التصادف وانما سمي التصادف بهذا الاسم لان اكثره يكون عن غير حقيقة
 وقد حكم الله بكذب التصادف اذا لم يأت بالشهود بقوله ﴿لولا اذ سمعتموه ظن
 المؤمنون والمؤمنات بانفسهم خيرا وقالوا هذا افك مبين﴾ * قال قتادة في قوله تعالى
 ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ لا تقل سمعت ولم تسمع ولا رأيت ولم تره ولا علمت ولم تعلم
 وقد اقتضى ذلك نهى الانسان عن ان يقول في احكام الله مالا علم به على جهة الظن والحسبان
 وان لا يقول في الناس من السوء مالا يعلم محنته ودل على انه اذا اخبر عن غير علم فهو آثم في خبره
 كذا كان خبره او صدقا لانه قائل بغير علم وقد نهى الله عن ذلك * قوله تعالى ﴿وان السمع
 والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا﴾ فيه بيان ان الله علينا حفا في السمع والبصر والفؤاد
 والمرء مسؤول عما يفعله بهذه الجوارح من الاستماع بما لا يحل والتطلع الى ما لا يجوز والارادة
 لما يقيح * ومن الناس من يحتج بقوله ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ في نفى القياس في فروع الشريعة
 وابطل خبر الواحد لانهما لا يفزيان بنا الى العلم والتأمل بهما قائل بغير علم * وهذا غلط
 من قائله وذلك لان ما قامت دلالة القول به فليس قولنا بغير علم والقياس واخبار الآحاد
 قد قامت دلائل موجبة للعلم بصحة خبرهما وان كنا غير عالين بصديق الخبر وعدم العلم بصديق الخبر
 غير مانع جواز قبوله ووجوب العمل به كما ان شهادة الشاهدين يجب قبولها اذا كان ظاهرهما
 العدالة وان لم يقع لنا العلم بصحة خبرهما وكذلك اخبار المعاملات مقبولة عند جميع اهل
 العلم مع فناء العلم بصحة الخبر * وقوله تعالى ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ غير موجب لرد
 اخبار الآحاد كما لم يوجب رد الشهادات واما القياس الشرعي فان ما كان منه من خبر الاجتهاد
 فكل قائل نعى من الاقوال التي يسوغ فيها الاجتهاد فهو قائل بتمام اذ كان حكم الله عايه
 ماداه اجتهاده اليه ووجه آخر وهو ان العلم على ضربين علم حقيق وعلم ظاهري والذى
 تمسكنا به من ذلك هو العلم الظاهر الا ترى الى قوله تعالى ﴿فان علمتموه من مؤمنات فلا ترجعوهن
 الى الكفار﴾ وانما هو العلم الظاهر لا معرفة مغيب ضارتهن وهن اخوة يوسف ﴿وما شهدنا الا
 بما علمنا وما كنا للنبي حافطين﴾ فابروا انهم شهدوا بالنام انما هو الظاهر * قوله تعالى ﴿واذا قرأت
 القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا﴾ قيل انه على معنى التشبيه
 اهم بين بينه وبين ما يأتى به من الحكمة في القرآن فكان بينه وبينهم حجابا عن ان يدركوه
 فينضموا به وروى نحوه عن قتادة وقال غيره نزل في قوم كانوا يؤذونه بالليل اذا تلا القرآن
 فحال الله تعالى بينهم وبينه حتى لا يؤذوه وقال الحسن منزلهم فيما عرضوا عنه منزلة من بينك
 وبينه حجاب * قوله تعالى ﴿وجعلنا على قلوبهم اكنة ان يفقهوه﴾ قيل فيه انه منهم من ذلك
 لبلا في وقت مخصوص لئلا يؤدوا التي صلى الله عليه وسلم وقيل جعلناها بالحكم انهم بهذه
 المنزلة ذما هم على الامتناع من فهم الحق والاستماع اليه مع اعراضهم وتقورهم عنه * قوله
 تعالى ﴿ونظن ان لنبشتم الاقبيالا﴾ قال الحسن ان لباشم الاقبالا في الدنيا لطول لبشكم في الآخرة
 كما قيل كأنك بالدنيا لم تكن وكأنك بالآخرة لم نزل وقال قتادة اراد به احتصار امر الدنيا

حين عاينوا يوم القيامة ﴿١﴾ قوله تعالى ﴿٢﴾ وما جعلنا الرؤيا التي اريناك الا فتنة للناس ﴿٣﴾ روى
عن ابن عباس رواية سعيد بن جبير والحسن وقادة وابراهيم ومجاهد والضحاك قالوا رؤيا
غير ليلية الاسراء الى بيت المقدس فلما اخبر المشركين بما رأى كذبوا به وروى عن ابن عباس
ايضا انه اراد برؤياه انه سيدخل مكة ﴿٤﴾ قوله تعالى ﴿٥﴾ والشجرة الملعونة في القرآن ﴿٦﴾ روى
عن ابن عباس والحسن والسدي وابراهيم وسعيد بن جبير ومجاهد وقادة والضحاك انه اراد شجرة
الزقوم التي ذكرها في قوله ﴿٧﴾ ان شجرة الزقوم طعام الاثيم ﴿٨﴾ فاراد بقوله ﴿٩﴾ ملعونة ﴿١٠﴾ انه
ملعون اكلها وكانت فتنهم بها قول ابى جهل لانه الله ودونه النار تأكل الشجر فكيف
تنت فيها ﴿١١﴾ قوله تعالى ﴿١٢﴾ واستغفر من استطعت منهم بصوتك ﴿١٣﴾ هذا نهدي واستهانة
بفعل المقول له ذلك وانه لا يفوته الجزاء عليه والانتقام منه وهو مثل قول القائل اجهد
جهدك فستري ما ينزل بك ومعنى استغفر استغفره واسئله بمعنى * وقوله ﴿١٤﴾ بصوتك ﴿١٥﴾
روى عن مجاهد انه الفناء والهو وما محظوران وانما من صوت الشيطان وقال ابن عباس
هو الصوت الذي يدعو به الى مصيبة الله وكل صوت دعى به الى الفساد فهو من صوت
الشيطان ﴿١٦﴾ قوله تعالى ﴿١٧﴾ واجلب عليهم ﴿١٨﴾ فان الاجلاب هو السوق بجلبة من السائق والجلبة
الصوت الشديد * وقوله تعالى ﴿١٩﴾ تحريك ورجلك ﴿٢٠﴾ روى عن ابن عباس ومجاهد وقادة كل راجل
اوماش الى مصيبة الله من الانس والجن فهو من رجل الشيطان وخيله والرجل جمع راجل
كالنجر جمع تاجر والركب جمع راك ﴿٢١﴾ قوله تعالى ﴿٢٢﴾ واراكم في الاموال والاولاد ﴿٢٣﴾ قيل
معناه كن شريكا في ذلك فان من ما يطلبونه بشهوههم ومنه ما يطلبونه لاعتنائك بهم وقال مجاهد
والضحاك وشاركهم في الاولاد يعني الزنا وقال ابن عباس المؤودة وقال الحسن وقادة من
هودوا ونصروا وقال ابن عباس رواية تسميتهم عبد الحارث وعبد سمس ﴿٢٤﴾ قال ابو بكر
لما احتمل هذه الوجوه كان محمولا عليها وكان جميعها مرادا اذ كان ذلك مما للشيطان نصيب
في الاغراء به والدعاء اليه ﴿٢٥﴾ قوله تعالى ﴿٢٦﴾ ولقد كرمنا نى آدم ﴿٢٧﴾ اطلق ذلك على الجنس
وفهم الكافر المهان على وجهين احدهما انه كرمهم بالانعام عليهم وعاملهم معاملة المكرم بالنعمة
على وجه المبالغة في الصفة والوجه الآخر انه لما كان فهم من على هذا المعنى اجرى الصفة
على جماعتهم كقوله ﴿٢٨﴾ كنتم خير امة اخرجت للناس ﴿٢٩﴾ لما كان فهم من هو كذلك اجرى
الصفة على الجماعة ﴿٣٠﴾ قوله تعالى ﴿٣١﴾ يوم ندعو كل اناس باسمهم ﴿٣٢﴾ قيل انه يقال هاتوا متبى
ابراهيم هاتوا متبى موسى هاتوا متبى محمد صلى الله عليه وسلم فبقوم الذين اتبعوا الانبياء
واحدا واحدا فأخذون كنهم باسمهم ثم بدعوا بنبى اثمة الضلال على هذا المهاج قال
مجاهد وقادة امامه * وقال ابن عباس والحسن والضحاك امامه ككتاب عمله وقال ابو عبيدة
بن كعب بن لؤي * وقيل باسمهم بكنابهم الذي ازل الله عليهم فيه الحلال والحرام
والفرائض ﴿٣٣﴾ قوله تعالى ﴿٣٤﴾ ومن كان في هذه اعمى ﴿٣٥﴾ روى عن ابن عباس ومجاهد وقادة
من كان في امر هذه الدنيا وهي ساعدة له من يديرها وتصرفها وتقلب النعم فيها اعمى

عن اعتقاد الحق الذي هو مقتضاها وهو في الآخرة التي هي غائبة عنه اعمى واضل سبيلا *
 قوله تعالى ﴿ اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل ﴾ روى عن ابن مسعود وابي
 عبد الرحمن السلمي قالوا دلوكها غروبها وعن ابن عباس وابي برزة الاسلمي وجابر وابن
 عمر دلوك الشمس ميلها وكذلك روى عن جماعة من التابعين * قال ابو بكر - هؤلاء الصحابة
 قالوا ان الدلوك الميل وقولهم مقبول فيه لاهم من اهل اللغة واذا كان كذلك جاز ان يراد به
 الميل للزوال والميل للغروب فان كان المراد الزوال فقد انتظم صلاة الظهر والعصر والمغرب
 والمشاء الآخرة اذ كانت هذه اوقات متصلة بهذه الفروض مجاز ان يكون غسق الليل غاية
 لفعل هذه الصلوات في مواقينها وقد روى عن ابي جعفر ان غسق الليل انتصافه فيدل
 ذلك على انه آخر الوقت المستحب لصلاة المشاء الآخرة وان تأخيرها الى ما بعده مكروه
 ويحتمل ان يريد به غروب الشمس فيكون المراد بيان وقت المغرب انه من غروب الشمس
 الى غسق الليل * وقد اختلف في غسق الليل فروى مالك عن داود بن الحصين قال اخبرني
 مخير عن ابن عباس انه كان يقول غسق الليل اجتماع الليل وظلمته وروى ليث عن مجاهد
 عن ابن عباس انه كان يقول دلوك الشمس حين تزول الشمس الى غسق الليل حين تحجب الشمس
 قال وقال ابن مسعود دلوك الشمس حين تحجب الشمس الى غسق الليل حين يغيب الشفق
 وعن عبدالله ايضا انه لما غربت الشمس قال هذا غسق الليل وعن ابي هريرة غسق الليل
 غيوبة الشمس وعن الحسن غسق الليل صلاة المغرب والمشاء وعن ابراهيم غسق الليل
 المشاء الآخرة وقال ابو جعفر غسق الليل انتصافه * قال ابو بكر من تأول دلوك الشمس على
 غروبها فغير جائز ان يكون تأويل غسق الليل عنده غروبها ايضا لانه جعل الابتداء بالدلوك
 وغسق الليل غاية له وغير جائز ان يكون الشيء غاية لنفسه فيكون هو الابتداء وهو العاية فان كان
 المراد بالدلوك غروبها فعسق الليل هو اما الشفق الذي هو آخر وقت المغرب او اجتماع الظلمة
 وهو ايضا عيبوبة الشفق لانه لا يجمع الا بغيبوبة البياض واما ان يكون آخر وقت المشاء
 الآخرة المسحب وهو انتصاف الليل فينتظم اللفظ حيثند المغرب والمشاء الآخرة * قوله
 تعالى ﴿ وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا ﴾ قال ابو بكر هو معطوف على قوله
 ﴿ اقم الصلوة لدلوك الشمس ﴾ وتقديره اقم قرآن الفجر وفيه الدلالة على وجوب القراءة
 في صلاة الفجر لان الامر على الوجوب ولا قراءة في ذلك الوقت واجبة الا في الصلاة *
 فان قيل معناه صلاة الفجر ثم قبل له هذا غلط من وجهين احدهما انه غير جائز ان يحمل
 القراءة عبارة عن الصلاة لانه صرف للكلام عن حقيقة الى المجاز بغير دليل والثاني قوله
 في لسق التلاوة ﴿ ومن الليل فتهجد به نافلة لك ﴾ ويستحيل التهجد بصلاة الفجر ليلا والهاء
 في قوله ﴿ به ﴾ كناية عن قرآن الفجر المذكور قبله فثبت ان المراد حقيقة القراءة لامكان
 التهجد بالقرآن المقروء في صلاة الفجر واستحالة التهجد بصلاة الفجر وعلى انه لو صح ان
 الماد ما ذكرت لكاته دلالة فائمة على وجوب القراءة في الصلاة وذلك لانه لم يجعل القراءة

عبارة عن الصلاة الاولى من اركانها وفروضها **ب** قوله تعالى **﴿ ومن الليل فتهجد به نافلة ﴾** روى عن حجاج بن عمرو الانصاري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بحسب احكام اذ اقام اول الليل الى آخره انه قد تهجد لاولكن التهجد للصلاة بعد رقدته ثم الصلاة بعد رقدته ثم الصلاة بعد رقدته وكذلك كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الاسود وعلمة فالأتهجد بعد التوم والتهجد في لغة السهر للصلاة اول ذكر الله والهجود التوم وقيل التهجد التقط بنافعي التوم * وقوله **﴿ نافلة لك ﴾** قال مجاهد وانما كانت نافلة للنبي صلى الله عليه وسلم لانه قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فكانت طاعانه نافلة اي زيادة في التواب ولغيره كفارة لذنبه وقال قتادة نافلة تطوعا وفضيلة * وروى سليمان بن حيان قال حدثنا ابو غالب قال حدثنا ابو امامة قال اذا وضعت الطهور مواضعه فعدت منقورا وان قتت تسلي كانت لك فضيلة واجرا فقال له رجل يا امامة ارايت ان قام يصلي بكون له نافلة قال لا انما النافلة للنبي صلى الله عليه وسلم كيف يكون ذلك نافلة وهو يسعى في الذنوب والخطايا يكون لك فضيلة واجرا فنع ابو امامة ان تكون النافلة لغير النبي صلى الله عليه وسلم * وقد روى عبد الله ابن الصامت عن ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف انت اذا كنت عليك امرء يؤخرون الصلاة قال قلت فانا امرئي قال صل الصلاة لوقتها فان ادركتهم فصلها معهم لك نافلة * وروى قتادة عن شهر بن حوشب عن ابي امامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الوضوء يكفر ما قبله ثم يصير الصلاة نافلة قيل له انت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم غير مرة ولا مرتين ولا ثلاث ولا اربع ولا خمس فاثبت النبي صلى الله عليه وسلم هذين الخبرين النافلة لغيره والنافلة هي الزيادة بعد الواجب وهي التطوع والنافلة ومنه النفل في الغنيمة وهو ما يجمله الامام لبعض الجيش زيادة على ما يستحقه من سهايا بان يقول من قتل قتيلا فله سابه ومن اخذ نبيئا فهو له **ب** قوله تعالى **﴿ كل قل يعمل على شاكله ﴾** قال مجاهد على طبعته وقيل على عادته التي افها وفيه تحذير من الف القواد والمساكنة اليه فيستمر عليه وقيل على اخلاقه **ب** قال ابو بكر شاكلته ما يشاكله ويليقه وبشبهه فالذي يشاكل الخير من الناس الخير والصلاح والذي يشاكل الشرر السر والفساد وهو كقولهم **﴿ الحيات للحيات ﴾** يعني الحيات من الكلام للحياتين من الناس **﴿ والطيات للطيات ﴾** يعني الطيات من الكلام للطيات من الناس وروى ان عيسى عليه السلام مر بقوم فكلوه بكلام قبيح ورد عليهم ردا حسنا فليله في ذلك فقال انما يتفق كل انسان معنده **ب** قوله تعالى **﴿ ويستأثرونك عن الروح قل الروح من امر ربي ﴾** اخلف في الروح الذي سألوا عنه فروى عن ابن عباس انه جبريل وروى عن علي انه ملك من الملائكة له سبعون الف وجه لكل وجه سبعون الف لسان يسبح الله بجميع ذلك وقيل انما ازاد روح الحيوان وهو ظاهر الكلام * قال قتادة الذي سأل عن ذلك قوم من اليهود * وروح الحيوان جسم رقيق على بنية حيوانية في كل جزء منه حياة وفيه خلاف بين اهل العلم وكل حيوان فهو روح الا

ان منهم من الاغلب عليه الروح ومنهم من الاغلب عليه البدن وقيل انه لم يجبههم لان المصلحة
 في ان يوكلوا الى ما في عقولهم من الدلالة عليها للارتياض باستخراج الفائدة وروى في كتابهم
 انه ان اجاب عن الروح فليس بنبي فلم يجبههم الله عز وجل مصداقا لما في كتابهم * والروح
 قديسي به اتيها منها القرآن قال الله تعالى (وكذلك اوحينا اليك روحا من امرنا) سماء
 روحا تشيها بروح الحيوان الذي به يحيي والروح الامين جبريل وعيسى بن مريم سمي
 روحا على نحو ماسي به من القرآن * وقوله (قل الروح من امر ربي) اي من الامر
 الذي يعلمه ربي وقوله تعالى (وما اوتيتم من العلم الا قليلا) يعني ما عظيم من العلم المتخصص
 عليه الا قليلا من كثير بحسب حاجتكم اليه فالروح من المتروك الذي لا يصالح النص عليه للمصلحة
 * وقد دلت هذه الآية على جواز ترك جواب السائل عن بعض ما يستل عنه لما فيه من
 المصلحة في استعمال الفكر والتدبر والاستخراج وهذا في السائل الذي يكون من اهل النظر
 واستخراج المعاني فاما ان كان مستفتيا قد بلى بمحادثة احتاج الى معرفة حكمها وليس من اهل
 النظر فعلى العالم بحكمها ان يجيب عنها بما هو حكم الله عنده . قوله تعالى (قل لتراجمتم الانس
 والجن على ان ياتوا بمثل هذا القرآن) الآية فيه الدلالة على اعجاز القرآن فن الناس من قول اعجازه
 في النظم على حياله وفي المعاني وترتيبها على حياله ويستدل على ذلك بحديث في هذه الآية العرب والعجم
 والجن والانسان ومعلوم ان العجم لا يحدون به من طريق النظم فوجب ان يكون التحدي اهم من جهة
 المعاني وترتيبها على هذا النظام دون نظم الالفاظ ومنهم من ياتي ان يكون اعجازه الامن جهة نظم
 الالفاظ والبلاغة في العبارة فانه يقول ان اعجاز القرآن من وجوه كثيرة منها حسن النظم وجودة
 البلاغة في اللفظ والاختصار وجمع المعاني الكثيرة في الالفاظ اليسيرة مع تعريه من ان يكون فيه لفظ
 مسخوط او معنى مدخول ولا تناقض ولا اختلاف تضاد وجميعه في هذه الوجوه جار على منهاج واحد
 وكلام العبادة لا يخلو اذا طالع من ان يكون فيه الالفاظ الناقطة والمعاني الفاسدة والتناقض في المعاني
 وهذه المعاني التي ذكرنا من عيوب الكلام موجودة في كلام الناس من اهل سائر اللغات لا
 يختص باللغة العربية دون غيرها فحائر ان يكون التحدي واقعا للعجم بمثل هذه المعاني في
 الانبياء بها عادية مما يعيها وبهجتها من الوجوه التي ذكرناها ومن جهة ان الصراحة لا تختص
 بها لغة العرب دون سائر اللغات وان كانت لغة العرب اوضحها وقد علمنا ان القرآن في اعلى
 طبقات البلاغة فحائر ان يكون التحدي للعجم واقعا بان ياتوا بكلام في اعلى طبقات البلاغة
 باهم التي يتكلمون بها . قوله تعالى (وقرآنا فرقاه لفراء على الباس على مكث) قوله (فرقاه)
 يعني فرقاه بالبيان عن الحق من الباطل . وقوله (لفراء على الناس على مكث) يعني على بيت ونوقف
 ليفهموه بالتأمل ويعلموا ما فيه بالتفكر ويتفهموا باستخراج ما ضمن من الحكم والعلوم
 الشريفة وقد قيل انه كمال ينزل منه شيء يمكن شئ ما شاء الله ثم ينزل شئ آخر وهو في معنى قوله
 (ورتل القرآن زنيلا) وروى سفيان عن عبيد المكثب قال سئل مجاهد عن رجلين قرأ أحدهما
 البقرة وآل عمران ورجل قرأ البقرة جلوسهما وسجودهما وركوعهما سواء اهما افضل قال

الذي قرأ البقرة ثم قرأ ﴿وقرآنًا فرقاء﴾ انقرأه على الناس على مكث) وروى معاوية بن قرة عن عبد الله بن المغفل قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وهو على ناقته وهو يقرأ سورة الفتح او من سورة الفتح قراءة بيته وروى حماد بن سلمة عن ابي حنيفة الضبي قال قال ابن عباس لان اقرأ القرآن فادبرها احب الى من ان اقرأ القرآن ههنا وروى الاعمش عن عمارة عن ابي الاحوص عن عبد الله قال لا تقرأ القرآن في اقل من ثلاث واقراء في سبع وروى الاعمش عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد انه كان يقرأ في سبع والاسود في ست وعاشمة في خمس وروى عن عثمان بن عفان انه قرأ القرآن في ليلة وروى ابن ابي ابي عن صدقة عن ابن عمر قال بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم سقف في المسجد واعكف فيه في آخر رمضان وكان يصلي فيه فاخرج رأسه فرأى الناس يصلون فقال ان المصلي اذا صلى يناجي ربه فليعلم احدكم بما يناجي وفي ذلك دليل على ان المستحب الترنيل لانه يعلم ما يناجي ربه به وبفهم عن نفسه ما يقرأه

باب السجود على الوجه

قال الله تعالى ﴿ان الذين اتوا العالم من قبله اذا تبلى عليهم يخرون للاذقان سجدا﴾ روى عن ابن عباس قال للوجوه وروى معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿يخرون للاذقان سجدا﴾ وقال معمر وقال الحسن المكي وسئل بن سيرين عن السجود على الانف فقال ﴿يخرون للاذقان سجدا﴾ وروى طاووس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت ان اسجد على سبعة اعظم ولا أكف شعرا ولا توبايا قال طاووس وانشأ الى الجبهة والانفها عظم واحد وروى عامر بن سعد عن العباس بن عبد المطلب انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سجد العبد سجد معه سبعة آراب وجهه وكفاه وركباه وقدماه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا سجدت فكن جبهتك واثمك من الارض وروى وائل بن حجر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع جبهته واثمه على الارض وروى ابو سلمة بن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري انه رأى الطين في انف رسول الله صلى الله عليه وسلم واربته من اثر السجود وكانوا مطروا من الليل وروى عاصم الاحول عن عكرمة قال رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا ساجدا فقال ابي صلى الله عليه وسلم لا تقبل صلاة الا بمس الانف منها بممس الجبين وهذه الاخبار تدل على ان موضع السجود هو الانف والجبهة جميعا وروى عبدالعزيز ابن عبد الله قال قالت لوهب بن كيسان يا ابا نعم مالك لا يمكن جبهتك واثمك من الارض قال ذلك لاني سمعت جابر بن عبد الله يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على جبهته على قصاص الشعر وروى ابو الشعثاء قال رأيت ابن عمر سجد فلم يضع اثفه على الارض فقل له في ذلك فقال ان انفي من حروجهي وانا اكره ان اسنني وجهي وروى عن القاسم وسلم انهما كانا يسجدان على جباههما ولتأمس انوفهما الارض واما حديث جابر فجائر ان يكون رأى

التي صلى الله عليه وسلم يسجد على قصاص شعره لمدر كان ما به تمدر معه السجود عليه وتأويل
من تأوله على الوحوه على الالحى يدل على حواز الاقصاء بالسجود على الالف دون الحيه
وان كان المستحب فعل السجود عليهما لانه معلوم انه لم يرد السجود على الذقن لان احدا من اهل
العلم لا يقول ذلك فثبت ان المراد الالف انما هو من الذقن ومن مذهب ابي حنيفة انه ان
سجد على الالف دون الحيه احرأه وقال ابو يوسف ومحمد لا يحرأه وان سجد على الحيه
دون الالف احرأه عدهم حميما وروى العطار بن خالد عن بايع عن اس عمر قال اذ وقع اهل
على الارض فقد سجدت وروى سفيان عن حنظلة عن طاوس قال الحيه و الالف من السجده
في الصلاة واحد وروى ابراهيم بن ميسره عن طاوس قال ان الالف من الحين وقال هو حيره

باب ما يقال في السجود

قال الله عز وجل **وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبُّنَا رَبُّ الْعَالَمِينَ** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا السجود
السجود فدل على ان المسنون في السجود من الذكر هو تسبيح وى موسى بن ابيوب
عنه عن عمة بن عامر قال لما رآه **سبح اسم ربك العظيم** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
احملوها في ركوعكم فلما رآه **سبح اسم ربك الاعلى** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
احملوها في سجودكم وروى ابو ليلى عن اشعث عن صلة بن زور عن حذيفة بن اليمان عن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يقول في ركوعه **سبحان ربى العظيم** وفي سجوده **سبحان ربى الاعلى** بلالا وروى
قتادة عن مطرف بن عذالة بن الشخير عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه
وسجوده **سبح قدوس رب الملائكة والروح** وروى اس ابى دث عن اسحاق بن زيد عن
عون بن عذالة عن اس مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذ اركع احدكم فقل في ركوعه
سبحان ربى العظيم بلالا فاذا فعل ذلك فقدم ركوعه وذكر في سجوده **سبحان ربى الاعلى**
بلالا وروى عن اس عاص عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اما الركوع فاعلموا فيه الرب
واما السجود فاكبروا **الله اعلم** فانه من ان يسبح احكم وروى عن علي بن ابي طالب
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده انهم لك سجدت ولك آمنت في كلام كثير وحدث
ان يكون ما رواه علي بن اس عاص اما كان قوله قبل **سبح اسم ربك الاعلى** **سبح**
لما رآه ذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجعل في السجود كما رواه عمة بن عامر
وقال اسحاق بن اسورى والشافعي يقول في الركوع **سبحان ربى العظيم** بلالا وفي السجود **سبحان**
ربى الاعلى بلالا وقال الورى يسحب للإمام ان يقولها حسنا في الركوع وفي السجود حتى
يدرك الدس حامله ثلاث تسبيحات وقال اس انما اسم عن مالك في الركوع والسجود اذا امكن
ولم يسبح فهو يحرى عنه وكان لا يوقت اسبحا وقال مالك في السجود والركوع قول
الناس في الركوع **سبحان ربى العظيم** وفي السجود **سبحان ربى الاعلى** لا يعرفه فأكبره ولم يحد
فه دعاء موقت قال ولكن يمكن منه من ركبيه في الركوع ويمكن حبه من الارض في السجود
وليس فيه عده حد

باب البكاء في الصلاة

قال الله تعالى ﴿وَيُحَرِّقُونَ لِلادِّهَانِ يُكُونُ وَيُرْدَمُ حَشْوَعًا﴾ ومثله قوله تعالى ﴿حَرُّوا سَحْدًا وَبُكْيَا﴾ وفيه الدلالة على أن البكاء في الصلاة من خوف الله لا قطع الصلاة لأن الله تعالى قدم مدحهم بالبكاء في السجود ولم يفرق بين سجود الصلاة وسجود اللأوة وسجدة الشكر وروى سفيان بن عيينة قال حدثنا اسماعيل بن محمد بن سعد قال سمعت عبد الله بن سداد قال سمعت شريح عمر رضي الله عنه واني لبي آخر الصلوة وقرأ في صلاة الصبح سورة يوسف حتى اذا بلغ ﴿إِنَّمَا اسْکَوتُوْنِی وَحَرِّیْ اِلَیَّ اللّٰهَ﴾ شبح ولم یسکر علیه احد من الصحابة وقد كانوا حاضره فصار احماهم وروى عن ابی صلی الله علیه وسلم انه کان یصلی ولصدرة ادر کارر المرحل من البكاء وفيه الدلالة على ان محامده الله تعالى حتى تؤدبهم الى البكاء داعية الى طاعة الله واحلاص العادة على ما يحب من القيام بحق نعمه والله الموفق

باب الجهر بالقراءة في الصلاة والدعاء

قال الله تعالى ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُهَا﴾ واسع بين ذلك سيلان روى عن ابن عباس رواية وعائشة ومجاهد وعطاء ولا تخاف ولا تخاف به وروى عن ابن عباس ايضا وقادة ان المسركين كانوا يؤدون رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جهر ولا يسمع من حاله اذا خافت وذلك بمكة فامر الله تعالى ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾ واوراده المراء في الصلاة وقال الحسن لا تجهر بالصلاة اساعها عند من يؤدبك ولا تخافها عند من لم يسمعها فكان عند الحسن انه اذا رآه لم يجهر في حال ورك الخافة في اخرى وقل ولا تجهر بصلواتك كلها ولا تخاف منه وما واسع بين ذلك سائلا فان مجهر بصلوة الليل وتخاف صلاة النهار على ما امر الله به وروى عن عباد بن اسحق عن عصف بن الحارث قال سألت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بالقرآن او يخف فالتبما جهر وروما خافت وروى ابو جابر الوالبي عن ابی هريرة ان كان اذا قام من الليل لم يسمع صوتا ورفع طورا وقال هكذا كان صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عمر ان ابی صلی الله علیه وسلم سام راي الناس یصلون في آخر رمضان فقال ان المصلي اذا صلى سحر به فليعلم احذكم ما ساجيه ولا تجهر مصكم على بعض وروى ابو اسحق عن الحارث عن ابی قال سمی رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رفع الرجل صوته بالقرآن الى العشاء وبعد ما عايط اصحابه في الصلاة ودوب احار في الجهر بالمرء في صلاة الليل روى كرت عن ابن عباس قال كان ابی صلی الله علیه وسلم يرا في بعض حجره فسمع قرءه من كان حارحا وروى اراهه عن عائمة قال صلب مع عبد الله انه كان يرفع صوته بالمرء فسمع اهل الدار وروى ان اناكر كان اذا صلى خفض صوته وان عمر كان اذا صلى رفع صوته فقال ابی صلی الله علیه وسلم لاني كرت فعل عدا وان ابی ربي فمدعاه حتى فقال ابی صلی الله علیه وسلم احسب وقال

لعمر لم تفعل هذا فقال اوقظ الوسنان واطرد الشيطان فقال احسنت فلما نزل (ولاحبر بصلانك) الآية قال لابي بكر ارفع سيا وقال لعمر اخضع سبأ وروى الزهري عن عمرو عن عائشة قالت سمع النبي صلى الله عليه وسلم صوت ابي موسى فقال لدافقي ابو موسى من امير آل داود فهذا يدل على ان رفع الصوت لم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم وروى عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رنوا السرايا اصواتكم وروى حماد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب انه كان يقول حسنوا اصواتكم بالمرآن وروى ابن جريج عن طاوس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم من احسن الناس قراة قال الذي اذا سمعت قراءته رأيت انه يخشى الله . آخر سورة نى اسرائيل

سورة الكهف

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿واناجعلنا ما على الارض زينة ايها لنبلوهم ايهم احسن عملا واناجعلنا ما عليها صعيدا جرزا﴾ فبهان ان ماجعله رنة لها من النبات والحيوان وغير ذلك سبحانه صعدا حرزا والصعيد الارض والصعيد التراب وما ذكره الله تعالى من اجائه ما عليها مما هو زينة لها صعيدا هو مشاهد معلوم من طبع الارض اذ كل ما يحصل فيها من نبات او حيوان او حديد او رصاص او نحوه من الجواهر يستحيل انما فاذا كان الله جل وعلا قد اخبرنا ما علمنا يصير صيدا جرزا وابع مع ذلك التيمم بالصعيد وحسب لعموم ذلك جواز التيمم بالصعيد الذي كان نينا او حيوانا او حديدا او رصاصا او غير ذلك لاطلاقه تعالى الامر بالتيمم بالصعيد وفي ذلك دليل على صحة قول اصحابنا في التجاسات اذا استحالت ارضا انها طاهرة لانها في هذه الحال ارض ليست نجاسة وكذلك قالوا في نجاسة احرقت فصارت رمادا انه طاهر لان الرماد في نفسه طاهر وليس نجاسة ولا فرق بين رماد النجاسة وبين رماد الحطب الطاهر اذا التحسنت هي التي توجد على ضرب من الاسحالة وقد زال ذلك عنها بالاحراق وصارت الى صبر الاستحالة التي لا يوجب النجس وكذلك الحمر اذا استحالت خلا فهو طاهر لانه في الحال ليس بغير نزال والاستحالة الموجبة لكونها حراما قوله تعالى ﴿واذا رى الفينة الى الكهف فدلوا رسائنا من لدنك رحمة وهي لنا امرنا رسائنا﴾ فيه الدلالة على ان على الانسان ان يهرب بدنه اذا خاف الفتنة فيه وان عليه ان لا يتعرض لاطهار كل الكفر وان كان على وجه التوبة ويدل على انه اذا اراد الهرب بدنه خوف الفتنة ان يدعو بالدعاء الذي حكاه الله عنهم لان الله قد رضى ذلك من فعلهم واجاب دعاءهم وحكاه لنا على جهة الاستحسان لما كان منهم قوله تعالى ﴿لنلتم اي الحزين احصى لما لبثوا امدا﴾ معناه ليظهر المعلوم في اختلاف الحزين في مدة تبهم لما في ذلك من العبرة قوله تعالى ﴿واطلعت عليهم اوليت منهم فرارا وملت منهم رجبا﴾ قبل

فيه وجوه احدها ما لبسهم الله تعالى من الهية لثلاث يصل اليهم احدث حتى يبلغ الكتاب اجله فيهم وينتبهوا من رقدتهم وذلك وصفهم في حال نومهم لابعد اليقظة والثاني انهم كانوا في مكان موحش من الكهف اعينهم مفتوحة يتفكرون ولا يتكلمون والثالث ان اظفارهم وشعورهم طالت فلذلك يأخذ الرب منهم ﴿ قوله تعالى ﴿ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا اَوْ بَعْضُ يَوْمٍ ﴾ لما حكى الله ذلك عنهم غير منكر لقولهم علمنا انهم كانوا مصبيين في اطلاق ذلك لان مصدره الى ما كان عندهم من مقدار البت وفي اعتقادهم لا عن حقيقة البت في الميغيب وكذلك هذا في قوله ﴿ فاما الله مائة عام ﴾ ثم بعثه قال كم لبثت قال لبثت يوما اَوْ بَعْضُ يَوْمٍ ﴾ ولم ينكر الله ذلك لانه اخبر عما عنده وفي اعتقاده لاعتن غيب امره وكذلك قول موسى عليه السلام للخضر ﴿ اَقْبَلْتُ نَفْسًا ذَكِيَّةً بِغَيْرِ مَعْنٍ لَقَدْ جِئْتُ شَيْئًا نَكِرًا ﴾ و ﴿ لَقَدْ جِئْتُ شَيْئًا اَمْرًا ﴾ يعنى عندى كذلك ونحوه قول النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن حين قال ذواليد بن اقصرت الصلاة ام نسيت ﴿ قوله تعالى ﴿ فَابْعَثُوا اَحَدَكُمْ بِوَرْقِكُمْ هَذِهِ اِلَى الْمَدِينَةِ ﴾ الآية يدل على جواز خلط دراهم الجماعة والشري بها والاكل من الطعام الذى بينهم بالشركة وان كان بعضهم قديماً كل أكثر مما يأكل غيره وهذا الذى يسميه الناس المناهدة وبفعولوه في الاسفار وذلك لانهم قالوا فابعثوا احدثكم بورقكم هذه الى المدينة فاضاف الورق الى الجماعة ونحوه قوله تعالى ﴿ وان تخالطوهم فاخوانكم ﴾ فايح لهم بذلك خلط طعام اليتيم بطعامهم وان تكون يدهم مع ايديهم مع جواز ان يكون بعضهم أكثر اكلا من غيره وفي هذه الآية دلالة على جواز الوكالة بالشري لان الذى بموايه كان وكلا لهم

باب الاستثناء في اليمين

قال الله تعالى ﴿ ولا تقولن لئن انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله ﴾ قال ابو بكر هذا الضرب من الاستثناء بدخل لرفع حكم الكلام حتى يكون وجوده وعدمه سواء وذلك لان الله تعالى نذبه الى الاستثناء بمشية الله تعالى لثلاث يصير كاذبا بالحلف فدل على ان حكمه ما وصفتنا ويدل عليه ايضا قوله عز وجل حاكيا عن موسى عليه السلام ﴿ ستجدنى ان شاء الله صابرا ﴾ فلم يصبر ولم يك كاذبا لوجود الاستثناء في كلامه فدل على ان معناه ما وصفتنا من دخوله في الكلام لرفع حكمه فوجب ان لا يخالف حكمه في دخوله على اليمين او على ايقاع الطلاق او على العتاق وقد روى ابو يوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فقال ان شاء الله فلا حنث عليه وفي بعض الالفاظ هذا استثنى فقال ابو بكر ولم يفرق بين نى من الايمان فهو على جميعها وعن عبدالله بن مسعود من قوله منه وعى عطاء وطاوس ومجاهد وابراهيم قالوا الاستثناء في كل نى وقد روى اسماعيل بن عباس عن حميد بن مالك اللخمي عن مكحول عن معاذ بن جبل قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا هال الرجل لعبدك انت حر ان شاء الله فهو حر واذا قال لا مبرأه انت طالق ان شاء الله فليست بطالق وهذا حديث شاذ واهى السند غير معمول عليه عند اهل العلم

وقد اختلف اهل العلم بعد اتفاقهم على صحة الاستثناء في الوقت الذي يصح فيه الاستثناء على ثلاثة أنحاء فقال ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير وابوالمالية اذا استثنى بعد سنة صح استثناءه وقال الحسن وطاوس يجوز الاستثناء مادام في المجلس وقال ابراهيم وعطاء والشعبي لا يصح الاستثناء الا موصولا بالكلام وروى عن ابراهيم في الرجل يحلف ويستثنى في نفسه قال لاحق بجهر بالاستثناء كما جهر بينه وهذا محمول عندنا على انه لا يصدق في القضاء اذا ادعى انه كان استثنى ولم يسمع منه وقد سمع منه العيين وقال أصحابنا وسائر الفقهاء لا يصح الاستثناء الا موصولا بالكلام وذلك لان الاستثناء بمنزلة الشرط والشرط لا يصح ولا يثبت حكمه الا موصولا بالكلام من غير فصل مثل قوله انت طالق ان دخلت الدار فلو قال انت طالق ثم قال ان دخلت الدار بعد ما سكنت لم يوجب ذلك تعلق الطلاق بالدخول ولوجاز هذا الجواز ان يقول لامرأته انت طالق نلانا ثم يقول بعد سنة ان شاء الله فيبطل الطلاق ولا يحتاج الى زوج ثان في اناختها للاول وفي تحريم الله تعالى ايها عليه بالطلاق الثلاث الا بعد زوج دلالة على بطلان الاستثناء بعد السكوت ولما صح ذلك في الايقاع فانه لا يصح الاستثناء الا موصولا بالكلام كان كذلك حكم العيين وايضا قال الله تعالى في شأن ايوب حين حلف على امرأته انه ان برأ ضرها فامر الله تعالى ان ياخذ بيده وضعا ويضربه ولا يحنث ولو صح الاستثناء متراخيا عن العيين لامرأته بالاستثناء فيستغنى به عن ضرها بالضغف وغيره ويدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم من حلف على بين فرائى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه ولوجاز الاستثناء متراخيا عن العيين لامرأته بالاستثناء واستغنى عن الكفارة وقال صلى الله عليه وسلم اني ان شاء الله لا احلف على بين فارى غيرها خيرا منها الا نيت الذي هو خير وكفرت عن يميني ولم يقل الا قلت ان شاء الله * فان قيل روى قيس عن سماك عن عكرمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال والله لا اغزون قريشا والله لا اغزون قريشا ثم سكنت ساعة فقال ان شاء الله فقد استثنى بعد السكوت * قيل له رواه سربك عن سماك عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال والله لا اغزون قريشا نلانا ثم قال في آخره ان شاء الله فاخبرناه استثنى في آخره وذلك يقتضى انصالة العيين وهو اولى لما ذكرنا وفي هذا الخبر دلالة ايضا على انه اذا حلف بايمان كثيرة ثم استثنى في آخره كان الاستثناء راجعا الى الجميع * واحتج ابن عباس ومن تابعه في اجازة الاستثناء متراخيا عن العيين بقوله تعالى (ولا تقولن لشيء انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله واذكر ربك اذا نسيت) فأولوا قوله (واذكر ربك اذا نسيت) على الاستثناء وهذا غير واجب لان قوله تعالى (واذكر ربك اذا نسيت) يصح ان يكون كلاما مبتدأ مستقلا بنفسه من غير تضمين له بما قبله وغير جائز فيما كان هذا سبيله تضمينه بغيره وقد روى ثابت عن عكرمة في قوله تعالى (واذكر ربك اذا نسيت) قال اذا غضبت فثبت بذلك انه انما اراد الامر بذكر الله تعالى وان يفرغ اليه عند السهو والغفلة وقد روى في التفسير ان قوله تعالى (ولا تقولن لشيء انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله) انما نزل فيها لت قريش عن قصة أصحاب الكهف وذى القرنين فقال سأخبركم

فأطاعه جبريل عليهما السلام إياما ثم أتاه بخبرهم وامر الله تعالى بعد ذلك بأن لا يطلق القول على فعل يفعل في المستقبل الامقرونا بذكر مشيئة الله تعالى وفي نحو ذلك ماروى هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سليمان بن داود والله لا طوفن الليلة على مائة امرأة فتلد كل امرأة منهن غلاما يضرب بالسيف في سبيل الله ولم يقل ان شاء الله فلم تلد منهم الا واحدة ولدت نصف انسان ﴿قوله تعالى﴾ ﴿وليثوا﴾ كقوله تعالى ﴿وليثوا﴾ وازدادوا تسعا ﴿روى عن قتادة ان هذا حكاية عن قول اليهود لانه قال﴾ ﴿قل الله اعلم بالثبوت﴾ وقال مجاهد والضحاك وعبيد بن عمير انه اخبر من الله تعالى بان هذا كانت مدة لبثهم ثم قال لبيته صلى الله عليه وسلم قل ان حاجك اهل الكتاب الله اعلم بالثبوت وقيل فيه الله اعلم بالثبوت الى الوقت الذي نزل فيه القرآن بهذا وقيل قل الله اعلم بالثبوت الى ان ماتوا فانما قول قتادة فليس بظاهر لانه لا يجوز صرف اخبار الله الى انه حكاية عن غيره الابدلي ولانه يوجب ان يكون بيان مدة لبثهم غير مذكور في الكتاب مع العلم بان الله قداردنا منا الاعتبار والاستدلال به على عجيب قدرة الله تعالى ونفاذ مشيئته ﴿قوله تعالى﴾ ﴿ولولا ذلك دخلت جنتك قلت ماذا شاء الله لا قوة الا بالله﴾ قيل في (ما شاء الله) وجهان احدهما ما شاء الله كان فحذف كقوله تعالى (فان استطعت ان تبقي نقفا في الارض اوسلما في السماء) فحذف منه فاعمل والثاني هو ما شاء الله وقد افاد ان قول القائل منا ما شاء الله ينظم رد الدين وارتباط النعمة وترك الكبر لانه في اخبارنا لو قال ذلك لم يصبها ما صاب ﴿قوله تعالى﴾ ﴿الا ابليس كان من الجن﴾ فيه بيان انه ليس من الملائكة لانه اخبر انه من الجن وقال الله تعالى ﴿والجن خلقناه من قبل من نار السموم﴾ فهو جنس غير جنس الملائكة كان الانس جنس غير جنس الجن وروى ان الملائكة اسلمهم من الربح كان اصل بني آدم من الارض واصل الجن من النار ﴿قوله تعالى﴾ ﴿فانسيا حوتهما﴾ والتابع له كان يوشع بن نون فاضاف النسيان اليهما كما يقال نسي القوم زادهم وانما نسيه احدهم وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم لما لك بن الحورث ولا بن عمر له اذا سافرتما فاذا نوا قبا وليؤمكما احديكما وانما يؤذن ويقم احدهما وقال (يا معشر الجن والانسان الميانكم وسل منكم) وانما هم من الانس ﴿قوله تعالى﴾ ﴿لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا﴾ يدل على اباحه اظهار مثل هذا القول عند ما يلحق الانسان نصب او تعب في سعي في قربة وان ذلك ليس بشكاية مكروهة وما ذكره الله تعالى في قصة موسى عليه السلام مع الخضر فيه بيان ان فعل الحكيم للضرر لا يجوز ان يستنكر اذا كان فيه تجويز فعله على وجه الحكمة المؤدية الى المصاحبة وان ما يقع من الحكيم من ذلك بخلاف ما يقع من السفه وهو منل العصبى الذي اذا هجم اوسقى الدواء استنكر ظاهره وهو غير عالم بحقيقة معنى النفع والحكمة فيه فكذلك ما يفعل الله من الضرر او ما يأمربه غير جائز استنكاره بعد قيام الدلالة انه لا يفعل الا ما هو صواب وحكمة وهذا اصل كبير في هذا الباب والخضر عليه السلام لم يحتمل موسى اكثر من ثلاث مررات فدل على انه جائز للعالم احتمال من يتعلم منه المرتين والثلاث على مخالفة امره وانه جائز له بعد الثلاث ترك احتماله

مطلب

فصل الحكيم للضرر
لا يجوز ان يستنكر

في الكنز ماهو

قال الله تعالى ﴿وكان تحته كنز لهما﴾ قال سعيد بن خبير علم وقال عكرمة مال وقال ابن عباس ما كان بذهب ولا فضة وإنما كان علما محمداً وقال مجاهد صحف من علم وقد روى عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله ﴿وكان تحته كنز لهما﴾ قال ذهب وفضة ولما نألولوه على الصحف وعلى العلم وعلى الذهب وعلى الفضة دل على أن اسم الكنز يقع على الجميع لولاه لم نألولوه عليه * وقال الله تعالى ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقوها في سبيل الله﴾ فخص الذهب والفضة بالذكر لأن سائر الأشياء إذا كثرت لا تنجب فيها الزكاة وإنما تنجب فيها الزكاة إذا كانت مرصدة لنساء والذهب والفضة تنجب فيهما وإن كانا مكنوزين غير مرصدين للنساء؛ قوله تعالى ﴿وكان أبوهما صالحاً﴾ أراد أن يباا سندهما الآية فيه دلالة على أن الله يحفظ الأولاد لصلاح الآباء وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله ليحفظ المؤمن في أهله وولده وفي الدواب حوله ومحوه قوله تعالى ﴿ولو لأرجال مؤمنون وساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطؤهم فتصيكم منهم معرفة بغير علم ليدخل الله في رحمته من يشاء لوتربوا لعذنا الذين كبروا منهم عذنا بما﴾ فأخبر بدفع العذاب عن الكفار ليكون المؤمنين بهم ومحوه قوله تعالى ﴿وما كان الله ليعذبهم وانت بهم﴾ أخره سورة الكهف

ومن سورة مريم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿إذا نادى ربه بداء خفياً﴾ فمدحه باخفاء الدعاء وفيه الدليل على أن إخفاءه أفضل من الجهر به ونظيره قوله تعالى ﴿ادعوا ربكم تضرعاً وخفية﴾ وروى سعد بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم خير الذكر الخفي وخير الرزق ما يكتفي وعن الحسن أنه كان يرى أن يدعو الإمام في القنوت ويؤمن من خلفه وكان لا يمجبه رفع الأصوات وروى أبو موسى الأشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في سمر فرأى قومًا قد رفعوا أصواتهم بالدعاء فقال انكم لا تدعون أصماً ولا غائباً إن الذي تدعون أقرب إليكم من جبل الورد يدعوه قوله تعالى ﴿وإني خفت الموالي من ورائي﴾ روى عن مجاهد وقادة وأبي صالح والسدي أن الموالي العصبة وهم بنو أعمامهم خافهم على الدين لأنهم كانوا شرار بني إسرائيل * قوله تعالى ﴿فهب لي من لدنك ولياً﴾ روى ابن عباس أن علياً كان يبول له ولد فسأل ربه الولد فقال ربي وبرت من آل يعقوب النبوة وعن أبي صالح مثله فذكر ابن عباس أنه يرث المال ويرث من آل يعقوب النبوة فقد أجاز إطلاق اسم الميراث على النبوة فكذلك يجوز أن يعني بقوله ﴿برتي﴾ يرث علمي وقال النبي صلى الله عليه وسلم

العلماء ورنه الانبياء وان الانبياء لم يورثوا دنارا ولا درهما وانما وورثوا العلم وقال النبي صلى الله عليه وسلم كونوا على مشاعركم بمعنى بصرات فانكم على ارث من ارث ابراهيم وروى الزهري عن عمرو بن عاتشة ان ابا بكر الصديق قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا نورث ما تركنا صدقة * وروى الزهري عن مالك بن اوس بن الحذان قال سمعت عمر بن عبد العزيز يقول انما مات النبي صلى الله عليه وسلم فيهم عثمان وعبد الرحمن بن عوف والزيبر وطلحة انشدكم بالله الذي به تقوم السموات والارض العالمون ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يورث ما تركنا صدقة قالوا نعم فقد ثبت برواية هذه الجماعة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الانبياء لا يورثون المال ويدل على ان ذكرنا لم يرد بقوله يرثي المال ان يحل الله لا يجوز ان يأسف على مصير ما له بعد موته الى مستحقه وانه اتمخاف ان يستولى بنوا عمه على علومه وكتابه فيحرقونها ويستأكلون بها فيفسدون دينه ويصدون الناس عنه * قوله تعالى ﴿ اِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنِ اَكُمُ الْيَوْمَ انْسِيًّا ﴾ فيه الدلالة على ان ترك الكلام واستعمال الصمت قد كان قرينة لولا ذلك لما نذرت صريح عليها السلام ولما فعلته بعد التذير وقد روى معمر بن قتادة في قوله ﴿ اِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا ﴾ قال في بعض الحروف صمتا ويدل على ان مرادها الصمت قولها ﴿ فلن اكل اليوم انسيا ﴾ وهذا منسوخ بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن صمت يوم الى الليل وقال السدي كان من صام في ذلك الزمان لا يكلم الناس فاذن لها في هذا المقدار من الكلام وقد كان الله تعالى حبس ذكرنا عن الكلام فلا نأوجمل ذلك آية له على الوقت الذي خلق له فيه الولد فكان ممنوعا من الكلام من غير آفة ولا خرس * قوله تعالى ﴿ فخرج على قومه من المحراب ﴾ قال ابو عبيدة المحراب صدر الجالس ومنه محراب المسجد وقيل ان المحراب الفرفة ومنه قوله تعالى ﴿ اذ تسوروا المحراب ﴾ وقيل المحراب المصلي * وقوله تعالى ﴿ فاوحى اليهم ﴾ قيل فيه انه اسار اليهم واومأ بيده فقامت الاشارة في هذا الموضع مقام القول لانها افادت ما يفيد القول وهذا يدل على ان اسارة الخرس معمول عليها فائمة فيما يلزمه مقام القول ولم يختلف الفقهاء ان اشارة الصحيح لا تقوم مقام قوله وانما كان في الخرس كذلك لانه بالعادة والمران والضرورة الداعية اليها قد علم بهما يعلم بالقول وليس للصحيح في ذلك عادة معروفة فيعمل عليها ولذلك قال اصحابنا فيمن اعتقل لسانه فاومأ و اشار بوصية او غيرها انه لا يعمل على ذلك لانه ليس له عادة جارية بذلك حتى يكون في معنى الخرس * قوله تعالى ﴿ قالت يا ليتني مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا ﴾ قال قائلون انما تمت الموت للحال التي دفعت اليها من الولادة من غير ذكر وهذا خطأ لان هذه حال كان الله تعالى قد ابتلاها بها وصيرها اليها وقد كانت هي راضية بقضاء الله تعالى لها بذلك مطبعة لله وتسخط فعل الله وقضائه معصية لان الله تعالى لا يفعل الا ما هو صواب وحكمة فلمنما انها لم تمت الموت لهذا المعنى وانما تمته لعلها بان الناس سيرمونها بالفاحشة فيأثمون بسببها فتمت ان تكون قد ماتت قبل ان يعصى الناس الله بسببها * قوله تعالى ﴿ فتاداه من تحتها ﴾ قال ابن عباس و قتادة والضحاك والسدي جبريل عليه السلام وقال مجاهد والحسن وسعيد بن جبير

ووهب بن منبه الذي ناداه عيسى عليه السلام : ﴿وقوله تعالى ﴿ووجعلني مباركاً أينما كنت﴾ قال مجاهد
 مبعثاً للخير وقال غيره جعلني نقاعاً ﴿وقوله تعالى ﴿واوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً﴾ قيل
 انه عن زكاة المال وقيل اراد التطهير من الذنوب ﴿وقوله تعالى ﴿وبرا بالديني﴾ الى قوله
 ﴿والسلام على يوم ولدت ويوم اموت ويوم ابعث حياً﴾ يدل على انه يجوز للانسان ان يصف نفسه
 بصفات الحمد والخير اذا اراد تمرفها الى غيره لاعلى جهة الافتخار وهو ايضا مثل قول يوسف عليه
 السلام ﴿اجئني على خزان الارض اني حفيظ عليم﴾ فوصف نفسه بذلك تمرفاً للملك بحاله ﴿وقوله
 تعالى ﴿واخرجني ملياً﴾ روى عن الحسن ومجاهد وسعيد بن جبير والسدي قالوا دهرها
 طويلاً وعن ابن عباس وقادة والضحاك ملياً سؤياً سلباً من عفوتى ﴿وقال ابو بكر هذا من
 قولهم فلان ملي بهذا الامر اذا كان كامل الامر فيه مضطرباً به ﴿وقوله تعالى ﴿اضاعوا الصلوة﴾
 قال عمر بن عبد العزيز اضاعوها بتأخيرها عن مواقيها وبدل على هذا التأويل قول النبي صلى الله
 عليه وسلم ليس التفريط في النوم انما التفريط ان يدعها حتى يدخل وقت الاخرى وقال محمد بن كعب
 اضاعوها بتركها ﴿وقوله تعالى ﴿هل تعلم له سمياً﴾ قال ابن عباس ومجاهد وابن جريج مثلاً
 وشيهاً ﴿وقوله تعالى ﴿لم نجعل له من قبل سمياً﴾ قال ابن عباس لم نل مثله العواقر وقال مجاهد
 لم نجعل له من قبل مثلاً وقال قتادة وغيره لم يسم احد قبله باسمه وقيل في معنى قوله ﴿هل تعلم له
 سمياً﴾ ان احدا لا يستحق ان يسمى لها غيره ﴿وقوله تعالى ﴿اذا تلى عليهم آيات الرحمن خروا
 سجداً وبكياً﴾ فيه الدلالة على ان سامع السجدة وتالياها سواء في حكمها وانهم جميعاً يسجدون
 لانه مدح السامعين لها اذا سجدوا وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه تلا سجدة يوم
 الجمعة على المنبر فزل وسجدها وسجد المسلمون معه وروى عطية عن ابن عمر وسعيد بن جبير
 وسعيد بن المسيب قالوا السجدة على من سمعها وروى ابواسحاق عن سلمان بن حفظة الشيباني
 قال قرأت عند ابن مسعود سجدة فقال انما السجدة على من جالس لها وروى سعيد بن المسيب
 عن عثمان مثله ﴿وقال ابو بكر قد اوجبا السجدة على من جلس لها ولا فرق بين ان يجلس
 للسجدة بعد ان يكون قد سمعها اذ كان السبب الموجب لها هو السماع ثم لا يختلف حكمها
 في الوجوب بالنية وفي هذه الآية دلالة ايضا على ان البكاء في الصلاة من خوف الله لا يفسدها ﴿وقوله
 تعالى ﴿وما ينبغي للرحمن ان يتخذ ولداً ان كل من في السموات والارض الا آتى الرحمن عبداً﴾
 فيه الدلالة على ان ملك الوالد لا يبقى على ولده فيكون عبداً له يتصرف فيه كيف شاء وانه
 يعتق عليه اذا ملكه وذلك لانه تعالى فرق بين الولد والعبد فنفى ثباته المودية النبوة
 وقدرى ابوهريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجزى ولد والده الا ان يحمله بمولوكا
 فيشتريه فيعتقه بالثمنى وهو كقوله صلى الله عليه وسلم الناس غاديان فبائع نفسه فوقها ومشتري
 نفسه فمشتها ولم يرد بذلك ان يتدنى نفسه عتقا بعد الثمنى وانما مضاه معتقها بالثمنى فكذلك
 قوله فيشتره فيعتقه وهو كقوله فيشتره فيملكه وليس المراد منه استيفاء ملك آخر بعد
 الثمنى بل يملكه بالثمنى وبدل على انه يعتق عليه بنفس الثمنى ان ولد الحر من امته

حر الأصل ولا يحتاج الى استيناف عتق وكذلك المشتري لابنه لانه لو احتاج المشتري لابنه الى استيناف عتق لاحتاج اليه ايضا الابن المولود من امته اذ كانت الامة مملوكة ؎ فان قيل ان ولد امته منه حر الاصل فلم يحتاج من اجل ذلك الى استيناف عتق والولد المشتري مملوك فلا يفتق بالنسبة حتى يستأنف عتقا ؎ قيل له اختلافهما من هذا الوجه لا يمنع وجه الاستدلال منه على ما وصفتنا في ان الانسان لا يبقى له ملك على ولده وانه واجب ان يعتق عليه اذا ملكه وذلك لانه لو جاز له ان يبقى له ملك على ولده لوجب ان يكون ولده من امته رقيقا الى ان يعتقه وانما اختلف الولد المولود من امته والولد المشتري في كون الاول حر الاصل وكون الآخر ممتقا عليه ثابت الولاء منه من قبل ان الولد المشتري قد كان ملكا لغيره فلا بد اذا اشتراه من وقوع العتاق عليه حتى يستقر ملكه اذ غير جائز ايقاع العتق في ملك بائمه لانه لو وقع العتاق في ملكه لبطل البيع لانه بعد العتق ولا يصح ايضا وقوعه في حال البيع لان حصول العتق ينفي صحة البيع في الحال التي يقع فيها فوجب ان يعتق في الثاني من ملكه ولا يصح ايضا وقوع العتاق في حال الملك لانه يكون ايقاع عتق لافي ملك فلذلك وجب ان يعتق في الثاني من ملكه واما الولد المولود في ملكه من جاريته فانا لو اثبتنا له ملكا فيه كان هو المستحق للعتق في حال الملك فلا جائز ان يثبت ملكه مع وجود ما ينافيه وهو استحقاق العتاق في تلك الحال فكان حر الاصل ولم يثبت له ملك فيه ولو ثبت ملكه ابتداء فيه لكان مستحقا للعتق في حال ما يريد اثباته لوجود سببه الموجب له وهو ملكه للام وغير جائز اثبات ملك ينتق في حال وجوده واختلافهما من هذا الوجه لا ينفي ان يكون ملكه لولده في الحالين موجبا لعتقه وحرية ؎ قوله تعالى ﴿وان الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا﴾ قيل فيه وجهان احدهما في الآخرة يجب بعضهم بعضا كمعجبة الوالد للولد وقال ابن عباس ومجاهد ودا في الدنيا . آخر سورة مريم

ومن سورة طه

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ قال الحسن استوى بلفظه ونديره وقيل استولى ؎ وقوله تعالى ﴿انه يعلم السر واخفى﴾ قال ابن عباس السر ما حدث به العبد غيره في خفي واخفى منه ما ضميره في نفسه ما لم يحدث به غيره وقال سعيد بن جبير وقادة السر ما ضميره العبد في نفسه واخفى منه ما لم يكن ولا ضميره احد ؎ قوله تعالى ﴿فاخلم نمليك﴾ قال الحسن وابن جرير امره بخلع نعليه ليلاشر بقدمه بركة الوادي المقدس ؎ قال ابوبكر يدل عليه قوله عقيب ذلك (انك بالوادي المقدس طوى) فتقدمه اخلع نمليك لانك بالوادي المقدس وقال كعب وعكرمة كانت من جلد حمار ميت فلذلك امر بخلعها * قال ابوبكر ليس في الآية دلالة على كراهة الصلاة والطواف في النمل وذلك لان التأويل ان كان هو الاول فاللعن فيه مباشرة الوادي بقدمه تبركاه كاستلام الحجر وتقبيله تبركاه فيكون الامر بخلع النمل مقصودا على تلك الحال في ذلك الوادي المقدس بعينه

ثم ذكر صلوات صلى مانسى فاذا فرغ اعداد الصبح مادام في الوقت فاذا قات الوقت لم يعد * وقال الثوري
بوجوب الترتيب الا انه لم يروعه الفرق بين القليل والكثير لانه سئل عن صلى ركة من
المصر ثم ذكر انه صلى الظهر على غير وضوء انه يشفع بركة ثم يسلم فيستقبل الظهر ثم العصر *
وروى عن الاوزاعي روايتان في احداها اسقاط الترتيب وفي الاخرى ايجابه * وقال الليث اذا ذكرها
وهو في صلاة وقضى ركة فان كان مع امام فليصل معه حتى اذا سلم صلى التي نسي ثم اعاد
الصلاة التي صلاحها منه * وقال الحسن بن صالح اذا صلى صلوات بغير وضوء او نام عنهن قضى
الاولى فالاولى فان جاء وقت صلاة تركها وصلى ما قبلها وان فات وقتها حتى بلغها * وقال الشافعي
الاختيار ان يبدأ بالفائتة فان لم يفعل وبدأ بصلاة الوقت اجزاء ولا فرق بين القليل والكثير * قال
ابو بكر وروى مالك عن نافع عن ابن عمر قال من نسي صلاة وذكرها وهو خلف
امام فليصل مع الامام فاذا فرغ صلى التي نسي ثم يصلي الاخرى وروى عباد بن العوام عن
هشام عن محمد بن سيرين عن كثير بن افلح قال اقلنا حتى دوننا من المدينة وقد غابت الشمس
وكان اهل المدينة يؤخرون المغرب فرجوت ان ادرك معهم الصلاة فآتيتهم وهم في صلاة
العشاء فدخلت معهم وانا احسبها المغرب فلما صلى الامام قمت فصليت المغرب ثم صابت العشاء
فلما اصبحت سألت عن الذي فعلت فكلهم اخبروني بالذي صنعت وكان اصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم يهايمون ثم توافرن * وقال سعيد بن المسيب والحسن وعطاء وجوب الترتيب فهو لا السلف
فدروى عنهم ايجاب الترتيب ولم يرو عن احد من نظرهم خلاف قصار ذلك اجماعا من السلف *
وبدل على وجوب الترتيب في الفوائت ما روى يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن جابر قال جاء عمر
يوم الحندق فجعل يسب كفار فريش ويقول يا رسول الله ما صليت العصر حتى كادت الشمس ان تغيب
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا والله ما صليت بعد فترز وتوضاً ثم صلى العصر بعد ما هربت
الشمس ثم صلى المغرب بعد ما صلى العصر وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه فائتته اربع صلوات حتى كان
هوى من الليل فصلى الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء وهذا الخبر يدل من وجهين على وجوب
الترتيب احدهما قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما راى تجوزى اصله فلما صلاهن على الترتيب اقتضى ذلك
ايجابه والوجه الآخر ان فرض الصلاة يجمل في الكتاب والترتيب وصف من اوصاف الصلاة وفعل
النبي صلى الله عليه وسلم اذا ورد على وجه اليان فهو على الوجوب فلما اقتضى الفوائت على الترتيب
كان فعله ذلك بياناً للفرض الجميل فوجب ان يكون على الوجوب * وبدل على وجوبه ايضا انهما
صلاتان فرضان قد جمعهما وقت واحد في اليوم واليلة فانسبها صلاتي عرفة والمزدلفة فاما
لم يميز اسقاط الترتيب فيهما وجب ان يكون ذلك حكم الفوائت فيما دون اليوم واليلة وقال
عمر للنبي صلى الله عليه وسلم اني ما صليت العصر حتى كادت الشمس ان تغيب فلم بتكره
النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأمره بالاعادة فيه الدلالة على ان من صلى العصر عند غروب الشمس
فلا اعادة عليه * قوله تعالى ﴿والقي عليك محبة مني﴾ يعني اني جعلت من رآك احبك
حتى احبك فرعون فسلمت من شره واحتبكت امرأته آسية بنت مزاحم فحببتك * قوله تعالى

﴿وَلَتَصْنَعُ عَلَى عَيْنِي﴾ قَالَ قَتَادَةُ لَتُعْدِي عَلَى حَبْقِي وَارَادَنِي ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَفَتَّاكَ فُتُونًا﴾
 قَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَفَتَّاكَ فُتُونًا﴾ فَقَالَ اسْتَأْنَفَ لَهَا نَهَارًا
 يَأْتِي جَبْرٌ ثُمَّ ذَكَرَ فِي مَعْنَاهُ وَقَوَعَهُ فِي حَنَّةٍ بَعْدَ حَنَّةٍ خَلَصَتْهُ اللَّهُ مِنْهَا أَوَّلَهَا أَنَهَا حَمَاتِهِ فِي السَّنَةِ الَّتِي
 كَانَ فَرْعَوْنُ يَذْبَحُ الْأَطْفَالَ ثُمَّ النَّفَاةُ فِي الْمَاءِ ثُمَّ مَنَعَهُ الرِّضَاعَ إِلَّا مِنْ ثَدْيِ امَةِ ثُمَّ جَرَّهُ لِحْيَةً
 فَرَعَوْنُ حَتَّى هَمَّ بِقَتْلِهِ ثُمَّ سَاوَلَهُ الْجُرَّةَ بِدَلِّ الدَّرَةِ فَدْرَأَ ذَلِكَ عَنْهُ قَتْلَ فَرْعَوْنُ ثُمَّ جَعَلَ رَجُلٌ
 مِنْ سَيِّمَتِهِ يَسْمِي لِيُخْبِرَهُ عَمَّا عَزَمُوا عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِهِ وَقَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَفَتَّاكَ فُتُونًا﴾
 مَعْنَاهُ خَلَصْنَاكَ خِلَاصًا ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَاصْطَلَعْتَ لَعْنِي﴾ فَإِنَّ الْاصْطِلَاعَ الْإِخْلَاصَ بِاللِّطَافِ
 وَمَعْنَى ﴿لَعْنِي﴾ لَتَصْرِفَ عَلَى إِرَادَتِي وَمُحِبَّتِي ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَمَالِكَ يَمِينِكَ﴾ يَامُوسَى قَالَ هِيَ عَصَايَ
 أَبُوكَ عَلَيْهَا ﴿قِيلَ فِي وَجْهِ سُؤَالِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّا فِي يَدِهِ أَنَّهُ عَلَى وَجْهِ التَّقْرِيرِ لَهُ عَلَى
 أَنَّ الْإِثْمَ فِي يَدِهِ عَصَا لِيَقَعَ الْمُعْجِزُ بِهَا بَعْدَ الثَّبَتِ فِيهَا وَالتَّوَكُّلُ لَهَا فَإِذَا أَجَابَ مُوسَى بِأَنَّهُ عَصَا
 يَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْإِعْيَاءِ وَبَغْضِهَا الْوَرَقَ لَعْنَهُ وَإِنَّ لَهُ فِيهَا مَنَافِعَ أُخْرَى فِيهَا وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ
 لَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ أَعْلَامُ اللَّهِ تَعَالَى ذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَانَ أَعْلَمَ بِذَلِكَ مِنْهُ وَلَكِنَّهُ لَمَّا اقْتَضَى السُّؤَالُ
 مِنْهُ جَوَابًا لَمْ يَكُنْ لَهُ بَدٌّ مِنَ الْجَابَةِ بِذِكْرِ مَنَافِعِ الْعَصَا أَقْرَابَتِهِ بِالنِّعْمَةِ فِيهَا وَاعْتِدَادًا بِمَافِعِهَا
 وَالزَّيْمَا لِمَا يُجِبُّ عَلَيْهِ مِنَ الشُّكْرِ * وَمِنْ أَهْلِ الْجَهْلِ مَنْ يَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ فَيَعُولُ أَعْمَالُ اللَّهِ
 ﴿وَمَالِكَ يَمِينِكَ﴾ يَامُوسَى فَأَمَّا وَقَعَتِ الْمَسْئَلَةُ عَنْ مَا هِيَ وَمَا تَقَعُ عَنْ مَنَافِعِهَا وَمَا تَصَاحُ لَهُ فَلَمَّا أَجَابَ
 عَمَّا لَمْ يَسْتَلْ مِنْهُ وَوَجْهَ ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَا وَهُوَ أَنَّهُ أَجَابَ عَنِ الْمَسْئَلَةِ بِدْيَا بِقَوْلِهِ هِيَ عَصَايَ ثُمَّ أَخْبَرَ
 عَمَّا جَلَّ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مِنَ الْمَنَافِعِ فَهَذَا عَلَى وَجْهِ الْإِعْتِرَافِ بِالنِّعْمَةِ وَإِظْهَارِ الشُّكْرِ عَلَى مَا مَنَحَهُ اللَّهُ
 مِنْهَا وَكَذَلِكَ سَبِيلُ أَنْبِيََاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْمُؤْمِنِينَ عِنْدَ مِثْلِهِ فِي الْإِعْتِدَادِ بِالنِّعْمَةِ وَسُرِّهَا وَإِظْهَارِ
 الشُّكْرِ عَلَيْهَا وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَأَمَّا سَمْعَةُ رَبِّكَ فَحَدَّثَ﴾

﴿وَمِنْ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَتْ فِيهِ غَمُّ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ
 فَفَهَّمْنَا هَاسِلِيَانِ وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُرُوزِي قَالَ حَدَّثَنَا
 الْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي الرَّبِيعِ الْحَرَّانِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ ﴿نَفِثَتْ فِيهِ غَمُّ الْقَوْمِ﴾
 قَالَ فِي حَرْثٍ قَوْمٌ وَقَالَ مَعْمَرٌ قَالَ الزَّهْرِيُّ النَّفْثُ لَا يَكُونُ إِلَّا اللَّائِلُ وَالْهَلَلُ بِالنَّهَارِ وَقَالَ
 قَتَادَةُ فَفَضَى إِنْ يَأْخُذُوا النِّعَمَ فَفَهَّمَهَا اللَّهُ سُلَيْمَانَ فَلَمَّا أَخْبَرَ بِقَضَاءِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِأَوَّلِكُمْ
 خَذُوا النِّعَمَ فَالِكُمْ مَا خَرَجَ مِنْ رَسَائِلِهَا وَأَوْلَادُهَا وَأَصْوَابُهَا إِلَى الْحَوْلِ * وَرَوَى أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ مَرَّةٍ
 عَنْ مَسْرُوقٍ ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ﴾ قَالَ كَانَ الْحَرْثُ كَمَا قَفِثَتْ فِيهِ لَيْلًا فَاجْتَمَعُوا إِلَى دَاوُدَ فَفَضَى بِالنِّعَمِ
 لِأَسْحَابِ الْحَرْثِ فَرَوَا سُلَيْمَانَ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ أَوَلَا تَدْفَعُ النِّعَمَ إِلَى هَؤُلَاءِ فَيَصْبِيحُونَ مِنْهَا وَيَقُومُ
 هَؤُلَاءِ عَلَى حَرْثِهِمْ حَتَّى إِذَا عَادَ كَمَا كَانَ رَدُّوا عَلَيْهِمْ فَزَلَتْ ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾ وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ

ابن زيد عن الحسن عن الاخنف عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه في قصة داود وسليمان ؑ قال
ابوبكر فمن الناس من يقول اذا نكشت ليلا في زرع رجل فافسده ان على صاحب الغنم ضمان ما
افسدت وان كان نهارا لم يضمن شيئا وامحسنا لايرون في ذلك ضمانا ليلا ولا نهارا اذا لم يكن صاحب
الغنم هو الذي ارسلها فيها واحتج الاولون بقضية داود وسليمان عليهما السلام واجتماعهما
على الجواب الضمان وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما حدثنا ابو داود قال حدثنا
احمد بن محمد بن ثابت المروزي قال حدثنا عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن الزهري عن حرام
ابن محينة عن ابيه ان اناقة لابرا بن عازب دخلت حائط رجل فافسده ففضى رسول الله صلى الله عليه
وسلم على اهل الاموال حفظها بالهار وعلى اهل المواشي حفظها بالليل ؑ وحدثنا محمد بن بكر
قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمود بن خالد قال حدثنا الصرياني عن الازاعي عن الزهري
عن حرام بن محينة الانصاري عن البراء بن عازب قال كانت له اناقة ضاربة فدخلت حائطا
فافسدت فيه فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ففضى ان يحفظ الحوايط بالنهار على
اهلها وان يحفظ الماشية بالليل على اهلها وان على اهل الماشية ما اصاب ماشيتهم بالليل ؑ قال
ابوبكر ذكر في الحديث الاول حرام بن محينة عن ابيه ان اناقة للبراء وذكر في هذا الحديث
حرام بن محينة عن البراء بن عازب ولم يذكر في الحديث الاول ضمان ما اصاب الماشية ليلا وانما
ذكر الحفظ فقط وهذا يدل على اضطراب الحديث بمثته وسنده وذكر سفيان بن حسين عن
الزهري عن حرام بن محينة فقال ولم يحمل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئا ثم قرأ
رسول الله صلى الله عليه وسلم (وداود وسليمان اذ يحكما في الحرت) ولا خلاف بين اهل العلم
ان حكم داود وسليمان بما حكما به من ذلك منسوخ وذلك لان داود عليه السلام حكم بدفع
الغنم الى صاحب الحرت وحكم سليمان له بالادها واصوافها ولا خلاف بين المسلمين ان من نكشت
غنمه في حرت رجل انه لا يجب عليه تسليم الغنم ولا نساجم اولادها والبانها واصوافها اليه فثبت
ان الحكمين جميعا منسوخان بشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم ؑ فان قيل قد تضمنت القصة
معاني منها وجوب الضمان على صاحب الغنم ومنها كيفية الضمان وانما المنسوخ منه كيفية الضمان
ولم يثبت ان الضمان نفسه منسوخ ؑ قيل له قد ثبت نسخ ذلك ايضا على لسان النبي صلى الله
عليه وسلم بخبر قد انما الناس بالقبول واستعملوه روى ابو هريرة وهزيل بن شرحبيل عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال العجماء جبار وفي بعض الالفاظ جرح العجماء جبار ولا خلاف بين
الفقهاء في استعمال هذا الخبر في البهيمة المتقلبة اذا اصاب انسانا او مالا انه لا ضمان على
صاحبها اذا لم يرسلها هو عليه فلما كان هذا الخبر مستعملا عند الجميع وكان عمومه ينفي ضمان
ما تصيبه ليلا او نهارا ثبت بذلك نسخ ما ذكر في قصة داود وسليمان عليهما السلام ونسخ ما ذكر
في قصة البراء ان فيها ايجاب الضمان ليلا وايضا سائر الاسباب الموجبة للضمان لا يختلف فيها الحكم
بالتأثير والليل في ايجاب الضمان اوفيه فلما اتفق الجميع على نفي ضمان ما اصاب الماشية نهارا
وجب ان يكون ذلك حكما ليلا وجاز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم انما اوجب الضمان

في حديث البراء اذا كان صاحبها هو الذي ارسلها فيه ويكون فائدة الخبر انه معلوم ان السائق لها بالليل بين الزروع والحوائط لا يخلو من نقش بعض غنمه في زروع الناس وان لم يعلم بذلك فابان النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمها اذا اصاب زرعاً ويكون فائدة الخبر ايجاب الضمان بسوقه وارسله في الزروع وان لم يعلم بذلك وبين تساوى حكم العلم والحمل فيه وجائز ايضا ان تكون قصة داود وسليمان كانت على هذا الوجه بان يكون صاحبها ارسلها ليلاً وساقها وهو عبر عالم فحشها في حرث القوم فاوجبا عليه الضمان واذا كان ذلك محتتملاً لم تثبت فيه دلالة على موضع الخلاف * وقد تنازع الفريقان من المختلفين في حكم المجتهد في الحادثة الغائبة منهم بان الحق واحد والعالمون بان الحق في جميع اقوال المختلفين فاستدل كل منهم بالآية على قوله وذلك لان الذين قالوا بان الحق في واحد زعموا انه لما قال تعالى ﴿ففهمنها سليمان﴾ فخص سليمان بالفهم دل ذلك على انه كان المصيب للحق عند الله دون داود اذ لو كان الحق في قوليهما لما كان لتخصيص سليمان بالفهم دون داود معنى وقال القائلون بان كل مجتهد مصيب لما لم يعنف داود على مقاتله ولم يحكم بخطئه دل على انها جبا كانا مصيبين وتخصيصه لسليمان بالفهم لا يدل على ان داود كان مخطئاً وذلك لانه جائز ان يكون سليمان اصاب حقيقة المطلوب فذلك خص بالتفهم ولم يصب داود عين المطلوب وان كان مصيباً لما كلف * ومن الناس من يقول ان حكم داود وسليمان جميعاً كان من طريق النص لا من جهة الاجتهاد ولكن داود لم يكن قديراً بالحكم ولا امضى القضية بما قال او ان يكون قوله ذلك على وجه الفتيا لا على حجة انفاذاً للقضاء بما اقر به او كانت قضية معاقبة بشرطة لم يفصل بعد فلو حى الله تعالى الى سليمان بالحكم الذي حكم به ونسخه بالحكم الذي كان داود اراد ان يفذه فلو لا دلالة الآية على انها قال ذلك من جهة الرأي قالوا وقوله ﴿ففهمنها سليمان﴾ يعنى به تفهيمه الحكم الناسخ وهذا قول من لا يميز ان يكون حكم النبي صلى الله عليه وسلم من طريق الاجتهاد والرأى وانما يقوله من طريق النص . آخر سورة الانبياء

ومن سورة الحج

سم الله الرحمن الرحيم

قال ابو بكر لم يختلف السلف وفقهاء الامصار في السجدة الاولى من الحج انها موضع سجود واختلفوا في الثانية منها وفي المفصل فقال اصحابنا سجود القرآن اربع عشرة سجدة منها الاولى من الحج وسجود المفصل في ثلاث مواضع وهو قول النورى وقال مالك اجمع الناس على ان عزائم سجود القرآن احدى عشرة سجدة ليس في المفصل منها شئ وقال الايب استحب ان يسجد في سجود القرآن كله وسجود المفصل وموضع السجود من حم ﴿ان كنتم اياه تعبدون﴾ وقال الشافعى سجود القرآن اربع عشرة سجدة سوى سجدة صفاها سجدة شكر * قال ابو بكر فاعتد بآخر الحج سجوداً وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سجد في ص وقال ابن عباس

في سجدة حم اسجد بأحر الآيتين كما قال إمامنا وروى زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في التجم وقال عبدالله بن مسعود سجد النبي صلى الله عليه وسلم في التجم قال ابو بكر ليس فماروى زيد بن ثابت من ترك النبي صلى الله عليه وسلم السجود في التجم دلالة على انه غير واجب فيه ذلك لانه حائز ان لا يكون سجدة لانه صادف عند تلاوته بعض الاوقات النهي عن السجود فيها فاخره الى وقت يجوز فعله فيه وجائز ايضا ان يكون عند التلاوة على غير طهارة فاخره ليسجد وهو طاهر وروى ابو هريرة قال سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في (اذا السماء انشقت) و(اقرأ باسم ربك الذي خلق) * واختلف السلف في الثانية من الحج فروى عن عمر وابن عباس وابن عمر وابي الدرداء وعمار وابي موسى انهم قالوا في الحج سجدة واحدة وقالوا ان هذه السورة فضلت على غيرها من السور بسجدين وروى خارجة بن مصعب عن ابي حمزة عن ابن عباس قال في الحج سجدة وروى سفيان بن عيينة عن عبد الاعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال الاولى عزمة والآخرة تعليم وروى منصور عن الحسن عن ابن عباس قال في الحج سجدة واحدة وروى عن الحسن وابراهيم وسعيد بن جبير وسعيد ابن المسيب وجابر بن زيد ان في الحج سجدة واحدة وقد روي عن ابن عباس فيما تقدم ان في الحج سجدين وبين في حديث سعيد بن جبير ان الاولى عزمة والثانية تعليم والمعنى فيه والله اعلم ان الاولى هي السجدة التي بحجب فعلها عند التلاوة وان الثانية وان كان فيها ذكر السجود فانما هو تعليم للصلاة التي فيها الركوع والسجود وهو مثل ما روى سفيان عن عبد الكريم عن مجاهد قال السجدة التي في آخر الحج انما هي موعظة وليست بسجدة قال الله تعالى (اركعوا واسجدوا) فحين ترك وسجد فقول ابن عباس هو على معنى قول مجاهد ويشبه ان يكون من روى عنه من السلف ان في الحج سجدين اما ارادوا ان فيه ذكر السجود في موضعين وان الواجبة هي الاولى دون الثانية على معنى قول ابن عباس ويدل على انه ليس بموضع سجودانه ذكر معه الركوع والجمع بين الركوع والسجود مخصوص به الصلاة فهو اذا امر بالصلاة والامر بالصلاة مع انتظامها للسجود ليس بموضع سجود الا ترى ان قوله (اقموا الصلوة) ليس بموضع للسجود وقال تعالى (يا مريم اتقي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين) وليس ذلك سجدة وقال (فسبح بحمد ربك وكن من الساجدين) وليس بموضع سجود لانه امر بالصلاة كقوله تعالى (واركعوا مع الراكعين) * قوله تعالى (مخلفة وغير مخلفة) قال قتادة تامة الحلق وغير تامة الحلق وقال مجاهد مصورة وغير مصورة وقال ابن مسعود اذا وقت التلطة في الرحم اخذها ملك بكفه فشق ارباب مخلفة او غير مخلفة فان كانت غير مخلفة قذفها الارحام دما وان كانت مخلفة كتب رزقه واجله ذكر او اثنى شق او سجد وقال ابو العالية غير مخلفة السقط * قال ابو بصير قوله تعالى (من مضغة مخلفة) ظاهره يقتضي ان لا تكون المضغة انسانا كما يقتضي ذلك في العلقة والتلطة والتراب وانما نبهنا بذلك على تمام قدرته وفاعليته حين خلق انسانا سويا معدلا باحسن التعديل من غير انسان وهي المضغة والعلقة والتلطة التي

لا تخطيط فيها ولا تركيب ولا تعديل الاعضاء فاقضى ان لا تكون المضة انسانا كان النطفة والعلقة ليستا بانسان واذ لم تكن انسانا لم تكن حملا فلا تنقض بها العدة اذ لم تظهر فيها الصورة الانسانية وتكون حينئذ بمنزلة النطفة والعلقة اذ هما ليستا بحمل ولا تنقض بهما العدة بخروجهما من الرحم وقول ابن مسعود الذي قدمنا يدرك على ذلك لانه قال اذا وقعت النطفة في الرحم اخذها ملك يكفه فقال يارب مخلقة او غير مخلقة فان كانت غير مخلقة قدفتها الارحام دما فاحبر ان الدم الذي نقذه الرحم ليس بحمل ولم يفرض منه بين ما كان مجتمعا علة او سائلا وفي ذلك دليل على ان ما لم يظهر فيه شيء من خلق الانسان فليس بحمل وان العدة لا تنقض به اذ ليس هو بولد كما ان العلة والنطفة لما لم تكونا ولدا لم تنقض بهما العدة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن كثير قال حدثنا سفيان عن الاعمش قال حدثنا زيد بن وهب قال حدثنا عبد الله بن مسعود قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق ان خلق احدكم يجمع في بطن امه اربعين يوما نطفة ثم يكون علقة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يبعث اليه ملك فيؤمر باربعة كلمات فيكتب رزقه واجله وعمله ثم يكتب شقى او سعيد ثم ينفخ فيه الروح فاخبر صلى الله عليه وسلم انه يكون اربعين يوما نطفة واربعين يوما علقة واربعين يوما مضغة ومعلوم انها لو الفت علة لم يتدب ولم تنفض به العدة وان كانت العلة مستحيلة من النطفة اذ لم تكن له صورة الانسانية وكذلك المضغة اذ لم تكن لها صورة الانسانية فلا اعتبار بها وهي بمنزلة العلقة والنطفة وبدل على ذلك ايضا ان المعنى الذي به يتبين الانسان من الحمار وسائر الحيوان وجوده على هذا الضرب من البنية والشكل والتصوير فحق لم يكن للسقط شيء من صورة الانسان فليس ذلك بولد وهو بمنزلة العلقة والنطفة سواء فلا تنقض به العدة لعدم كونه ولدا وايضا لحاجتنا ان يكون ما سقطته مما لا يتبين له صورة الانسان دما مجتمعا او داء او مدة فغير جائز ان نجعله ولدا فنقض به العدة واكثر احواله احتماله لان يكون مما كان يجوز ان يكون ولدا ويجوز ان لا يكون ولدا فلا نجعلها منقضية العدة به بالشك وعلى ان اعتبار ما يجوز ان يكون منه ولدا او لا يكون منه ولدا ساقط لا معنى له اذ لم يكن ولدا بنفسه في الحال لان العلة قد يجوز ان يكون منها ولد وكذلك النطفة وقد تشمل الرحم عليهما وتضمهما وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان النطفة تمكث اربعين يوما نطفة ثم اربعين يوما علقة ومع ذلك لم يعتبر احد العلة في انقضاء العدة * وزعم اسماعيل بن اسحاق ان قوما ذهبوا الى ان السقط لا تنقض به العدة ولا تنقبض به ام الولد حتى يتبين شيء من خلقه يدا او رجلا او غير ذلك وزعم ان هذا غلط لان الله اعلمنا ان المضغة التي هي غير مخلقة قد دخلت فيها ذكر من خلق الناس كما ذكر المخلقة فدل ذلك على ان كل شيء يكون من ذلك الى ان يخرج الولد من بطن امه فهو حمل وقال تعالى ﴿واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن﴾ * والذي ذكره اسماعيل اغفال منه لمقتضى الآية وذلك لان الله لم يخبر ان العلة والمضغة ولدا ولا حمل وانما ذكر انه خلقنا من المضغة والعلقة كما اخبر انه خلقنا من النطفة ومن التراب ومعلوم

انه حين اخبرنا انه خلقنا من المضة والعلقة فقد اقتضى ذلك ان لا يكون الولد نطفة ولا علقة ولا مضغة لانه لو كانت العلقة والمضغة والنطفة ولدا لما كان الولد مخلوقا منها اذا ما حصل ولدا لا يجوز ان يقال قد خلق منه ولد وهو نفسه ذلك الولد فثبت بذلك ان المضغة التي لم يستثن فيها خلق الانسان ليس بولد * وقوله ان الله اعلمنا ان المضغة التي هي غير مخلقة قد دخلت فيها ذكر من خلق الانسان كما ذكر المخلقة فانه ان كان هذا استدلالا صحيحا فانه يلزمه ان يقول مثله في النطفة لان الله قد ذكرها فيما ذكر من خلق الناس كما ذكر المضغة فينبغي ان تكون النطفة حملا ولذا لذكر الله لها فيما خلق الناس منه * فان قيل قد ذكر الله انه خا من مضغة مخلقة وغير مخلقة والمخلقة هي المصورة وغير المخلقة غير المصورة فاذا جاز ان يقول خلقكم من مضغة مصورة مع كون المصورة ولدا لم يمنع ان يكون غير المصورة ولدا مع قوله (خلقكم من مضغة غير مخلقة) * قيل له جاز ان يكون معنى المخلقة مظهر فيه بعض صورة الانسان فاراد بقوله خلقكم منها تمام الحلق وتكميله فاما ما ليس بمخلقة فلا فرق بينه وبين النطفة لعدم الصورة فيها فيكون معنى قوله خلقكم منها انه انشأ الولد منها وان لم يكن ولدا قبل ذلك هذا هو حقيقة اللفظ وظاهره * واما قوله (واولات الاحمال اجلهن ان يضمن حملن) فانه معلوم ان مراده وضع الولد فاليس بولد فليس بمراد وهذا لا يشكل على احده اذنى تأمل * وقال اسماعيل ايضا لانه لو هذه المضغة وما قبلها من العلقة من ان تكون ولدا او غير ولد فان كانت ولدا قبل ان يخلق فحكمها قبل ان يخلق وبعدها واحدا وان كانت ليست بولد الى ان يخلق فلا ينفى ان يرث الولد اباه اذا مات حين تحمل به امه قبل ان يخلق * قال ابوبكر وهذا اغفال ثان وكلام متعص باجماع الفقهاء وذلك لانه معلوم انه اذا مات عن امرأته وحامت بولد لستين على قول من يجعل اكثر مدة الحمل سنتين او اربع سنين على قول من يجعل اكثر الحمل اربع سنين ان الولد يرثه ومعلوم انه انما كان نطفة وقت وفاة الاب وقد ورثه ومع ذلك فلا خلاف ان النطفة ليست بحمل ولا ولد وانه لا ينقض بها العدة ولا تنق بها ام الولد فان بذلك فساد اعتلاله وانتقاض قوله وليست علة الميراث كونه ولدا لان الولد الميت هو ولد تنقض به العدة وثبت به الاستيلاء في الام وقد لا يكون من مائه فيرثه اذا كان منسوباً اليه بالعراس الا ترى انها لو حامت بولد من الزنا لم يلحق نسبته بالزاني وكان ابنه لصاحب العراس فالمراث انما يتعلق حكمه بقبول النسب منه لا بانه من مائه الا ترى ان ولد الزنا لا يرث الزاني لعدم ثبوت النسب وان كان من مائه فقلنا بذلك ان ثبوت الميراث ليس بمنعلق بكونه ولدا من مائه دون حصول النسبة اليه من الوجه الذي ذكرنا * قال اسماعيل * فان قيل انما ورث اباه لانه من ذلك الاصل حين صار حيا يرث ويورث * قيل له فلا ينفى ان تنقض به العدة وان تم خلقه حتى يخرج حيا * قال ابوبكر وهذا تخليط وكلام في المسئلة من غير وجه وذلك لان خصمه لم يجعل وجوب الميراث علة لا لقضاء العدة وكون الام به ام ولد وهذا لا خلاف فيه بين المسامحين لان الولد الميت عندهم جميعا تنقض به العدة ولا يرث وقد برث الولد ولا تنقض به العدة اذا كان في بطنها ولذا ان فوضعت احدها ورث هذا الولد من ابيه

ولا تنقض به المدة حتى تضع الولد الآخر فان وضعته ميتا لم يرثه وانقضت المدة به فلما كان الميراث قد ثبت للولد ولا تنقض المدة بوضعه وقد تنقض به المدة ولا يرث علمنا ان احدها ليس باصل للآخر ولا يصح اعتباره به * ثم قال اسماعيل * فان قيل انما حمل ولكننا لانعلم ذلك * قيل له لا يجوز ان يتعد الله بحكم لاسيلى الى علمه والنساء يعرفن ذلك ويفرقن بين لحم اودم سقط من بدنها اورحها وبين العلقه التى يكون منها الولد ولا يلنس على جميع النساء لحم المرأة ودمها من العاقبة بل لابد من ان يكون فيهن من يعرف فاذا شهدت امرأتان انها علقه قبلت شهادتهما وقد قال الشافى ايضا انها اذا سقطت علقه او مضغة لم يستين شئ من خاقه فانه يرى النساء فان قلن كان يحيى * منها الولد لوبقيت انقضت به المدة وثبت بها الاستيلاء وان قلن لا يحيى * من مثلها ولد لم تنقض به المدة ولم يثبت به الاستيلاء * وعسى ان يكون اسماعيل انما اخذ ما قال من ذلك عن الشافى وهو من اظهر الكلام استحالة وفسادا وذلك لانه لا يعلم احد الفرق بين العلقه التى يكون منها الولد وبين ما لا يكون منها الولد الا ان يكون قد شاهد علقا كان منه الولد وعلقا لم يكن منه الولد فيعرف بالعادة الفرق بين ما كان منه ولد وما لم يكن منه ولد بعلامة توجد في احدها دون الآخر في مجرى العادة واكثر الظن كما يعرف كثير من الاصحاب السحابة التى يكون منها المطر والسحابة التى لا يكون منها المطر وذلك بما قد صرّفوه من العلامات التى لا تكاد تخلف في الاعم الاكثر فاما العلقه التى كان منها الولد فستحيل ان يشاهدها انسان قبل كون الولد منها متميزة من العلقه التى لم يكن منها ولد وذلك شئ قد اسنا ترأه لعلمه الامن اطلع عاه من ملائكته حين يأمره بكتب رزقه واجله وعمله وسقى اوسعيد قال الله تعالى (الله يعام ما يحمل كل شئ) ومانفيض الارحام وما زرداد وقال (ويعام ما فى الارحام) وهو عالم بكل شئ جل وتعالى ولكنه خص نفسه بالعام، لارحام فى هذا الموضع اعلاما ان احدا غيره لا يعام ذلك وانه من علم الغيب الذى لا يعلمه الا الله ومن ارتضى من رسول قال الله تعالى (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه احدا الا من ارتضى من رسول) والله اعلم

باب بيع اراضى مكة واجارة بيوتها

قال الله تعالى ﴿ والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ﴾ روى اسماعيل بن مهاجر عن ابيه عن عبدالله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة مناخ لاتباع رباها ولا تواجر بيوتها وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كانوا يرون الحرم كله مسجدا سواء العاكف فيه والبادى وروى يزيد بن ابى زياد عن عبدالرحمن بن سابط (سواء العاكف فيه والباد) قال من يحيى من الحاج والمعتد من سواء فى المنازل يتزلون حيث ساؤا غير ان لا يخرج من بيته ساكنه قال وقال ابن عباس فى قوله (سواء العاكف فيه والباد) قال (العاكف فيه) اهله (والباد) من يأويه

من ارض اخرى واهله في المنزل سواء وليس ينبغي لهم ان يأخذوا من البادى اجارة المنزل *
وروى جعفر بن عون عن الاعمش عن ابراهيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
مكة حرمها الله لالحل بيع رعاها ولا اجارة بيوتها وروى ابو معاوية عن الاعمش عن مجاهد
عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وروى عيسى بن بونس عن عمر بن سعيد بن ابي حسين عن عثمان بن
ابي سليمان عن علفمة بن فضالة قال كانت رباة مكة في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم و زمان ابي بكر
وعمر وعثمان تسمى السواحب من احاج سكن ومن استغنى سكن وروى الثوري عن منصور
عن مجاهد قال قال عمر يا اهل مكة لا تحذوا لدوركم ابوا بلزل البادى حيث شاء وروى
عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان عمر هبى اهل مكة ان يعافوا ابواب دورهم دون الحجاج
وروى ابن ابي حبيج عن عبدالله بن عمر قال من اكل كراء بيوت مكة فاما اكل نارا في بطنه وروى
عثمان بن الاسود عن عطية قال يكره بيع بيوت مكة وكراؤها وروى بلث عن القاسم قال من اكل
كراء بيوت مكة فاما يأكل نارا وروى معمر بن عيسى عن ليث عن عطية وطاوس ومجاهد كانوا
يكرهون ان يبيعوا سيات من رباة مكة * قال ابو بكر قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
ما ذكرنا وروى عن الصحابة والتابعين ما وصفا من كراهة بيع بيوت مكة وان الناس كلهم
فيها سواء وهذا يدل على ان نأويلهم لموله تعالى ﴿ والمسجد الحرام ﴾ للحرمة كله وقد روى
عن قوم اباحة بيع بيوت مكة وكراؤها وروى ابن جريج عن هشام بن حجير قال كان لى
بيت بمكة فكنت اكرهه فسألت طاوسا فامرني باكله وروى ابن ابي حبيج عن مجاهد
وعطية وسواء العاكف فيه والبادى فلا سواء في تعظيم البلد وتحريمه وروى عمرو بن دينار
عن عبدالرحمن بن فروج قال استرى نافع بن عبد الحارث دار السجن لعمر بن
الخطاب من صموان بن امية بأربعة آلاف درهم فان رضى عمر فابيع له وان لم يرض عمر فلصنوان
اربع مائة درهم راد عبدالرحمن عن معمر فاخذها عمر * وقال ابو حنيفة لا بأس ببيع بناء
بيوت مكة وآكره بيع اراضها وروى سابقان عن محمد بن ابي حنيفة قال آكره اجارة بيوت
مكة في الموسم وفي الرجل يقيم في الحج فاما المقيم والمجاور فلا يرى لخذ ذلك منهم بأسا
وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ان بيع دور مكة جائز * قال ابو بكر لم يتأول هؤلاء
السلف المسجد الحرام على الحرم كله الا والاسم شامل له من طريق الثوري
ادعير حائر ان يسأل الآية على معنى لا يحمله اللفظ وفي ذلك دليل على انهم قد علموا
وقوع اسم المسجد على الحرم من طريق الوصف وبدل عليه قوله تعالى ﴿ الا الذين عاهدتم
عند المسجد الحرام ﴾ والمراد فيما روى الحديثية وهي بعيدة من المسجد قريبة من الحرم
وروى ابيها على غير الحرم وروى المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان مصره في الحل ومصلاه في الحرم وهذا يدل على انه اراد بالمسجد الحرم
هنا الحرم كله وبدل عليه قوله تعالى ﴿ يستلوك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه
كبير وصد عن سبيل الله وكفرا بالمسجد الحرام واخراج اهله منه اكبر عداء الله ﴾ والمراد

اخراج المسلمين من مكة حين هاجروا الى المدينة فجعل المسجد الحرام عبارة عن الحرم
 ويدل على ان المراد جميع الحرم كله قوله تعالى ﴿ومن رد فيه بالحد بظلم نذقه من عذاب
 اليم﴾ والمراد به من انتهك حرمة الحرم بالظلم فيه واذا ثبت ذلك اقتضى قوله ﴿سواء
 العاكف فيه والباد﴾ تساوى الناس كلهم في سكناء والمقام به فان قيل يحتمل ان يرده انهم
 متساوون في وجوب اعتقاد تعظيمه وحرمة به قيل له هو على الامرين جميعا من اعتقاد
 تعظيمه وحرمة ومن تساوبهم في سكناء والمقام به واذا ثبت ذلك وجب ان لا يجوز بيعه
 لان لغير المشتري سكناء كما للمشتري فلا يصح للمشتري تسلمه والانتفاع به حسب
 الانتفاع بالاملاك وهذا يدل على انه غير مملوك واما اجارة البيوت فانما اجازها ابو حنيفة
 اذا كان البناء ملكا للمؤاجر فيأخذ اجرة ملكه فانما اجرة الارض فلا يجوز وهو مثل
 بناء الرجل في ارض لا آخر يكون لصاحب البناء اجارة النساء * وقوله ﴿العاكف فيه والباد﴾
 روى عن جماعة من السلف ان العاكف اهله والبادى من غير اهله به قوله تعالى
 ﴿ومن رد فيه بالحد بظلم﴾ فان الاحاد هو الميل عن الحق الى الباطل وانما سعى الواحد
 في القبر لانه مائل الى سقى القبر قال الله تعالى ﴿وذروا الذين يلحدون في اسبابه﴾ وقال ﴿اسان
 الذى يلحدون اليه اعجمي﴾ اى لسان الذى يومتون اليه والباء في قوله ﴿بالحد﴾ زائدة كقوله
 ﴿تبت بالدهن﴾ اى تبت بالدهن وقوله تعالى ﴿فبارحمة من الله تلت لهم﴾ وروى عن ابن عمر انه قال
 ظلم الخادم فيما فوقه بمكة الحاد وقال عمر احتكار الطعام بمكة الحاد وقال غيره الاحاد
 بمكة الذنوب وقال الحسن اراد بالاحاد الاشتراك بالله به قال ابو بكر الاحاد مذموم لانه اسم للميل
 عن الحق ولا يطلق في الميل عن الباطل الى الحق فالاحاد اسم مذموم وخص الله تعالى الحرم
 بالوعيد في المحدث فيه تعظيما لحرمة ولم يختلف المأولون الآية ان الوعيد في الاحاد مراد به من
 الحد في الحرم كله وانه غير مخصوص به المسجد وفي ذلك دليل على ان قوله ﴿والمسجد الحرام
 الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد﴾ قد اريد الحرم لان قوله ﴿ومن رد فيه
 بالحد﴾ هذه الهاء كناية عن الحرم وليس للحرم ذكر منقدم الاقوله ﴿والمسجد الحرام﴾
 فثبت ان المراد بالمسجد هنا الحرم كله وقد روى عمارة بن توبان قال اخبرني موسى
 ابن زياد قال سمعت يعلى بن امية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احسار الطعام بمكة
 الحاد وروى عثمان بن الاسود عن مجاهد قال بيع الطعام بمكة الحاد وليس الحجاب كالمفم
 وليس يمنع ان يكون جميع الذنوب مرادا بقوله ﴿الحاد بظلم﴾ فيكون الاحتكار من ذلك
 وكذلك الظلم والشرك وهذا يدل على ان الذنب في الحرم اعظم منه في غيره ويشبه ان يكون
 من كره الحوار بمكة ذهب الى انه لما كانت الذنوب بها تتضاعف عقوبتها آروا السلامة في ترك
 الحوار بها تخافة مقاومة الذنوب التى تتضاعف عقوبتها وروى عن ابي صلى الله عليه وسلم انه
 قال بلحد بمكة رجل عليه مثل نصف عذاب اهل الارض وروى عن ابي صلى الله عليه وسلم انه
 وسلم انه قال اعنى الناس على الله رجل قتل في الحرم ورجل قتل غير قاتله ورجل قتل

بذحول الجاهلية ﴿ قوله تعالى ﴿ واذن في الناس بالحج ﴾ روى ممتعر عن ليث عن مجاهد
 في قوله تعالى ﴿ واذن في الناس بالحج ﴾ قال ابراهيم عليه السلام وكبف أؤذنه قال تقول ياها الناس
 اجيبوا ياها الناس اجيبوا قال فقال ياها الناس اجيبوا فصارت التلية ليك اللهم ليك ﴿ وروى
 عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس لما ابني ابراهيم عليه السلام البيت قال اوحى الله اليه
 ان اذن في الناس بالحج فقال ابراهيم عليه السلام ان ربكم قد اتخذ بيانا وامرکم ان تمحجوه فاستجاب
 له ما سمعه من صخر او شجر او اكمة او تراب واتى ﴿ ليك اللهم ليك ﴾ وهذه الآية تدل على
 ان فرض الحج كان في ذلك الوقت لان الله تعالى امر ابراهيم ببدء الناس الى الحج وامره كان على
 الوجوب وجائز ان يكون وجوب الحج باقيا الى ان بعث النبي صلى الله عليه وسلم وجائز
 ان يكون نسخ على لسان بعض الانبياء الا انه قد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم حج قبل
 الهجرة محجتين وحج بعد الهجرة حجة الوداع وقد كان اهل الجاهلية يحجون على مخالط
 واسياء قد ادخلوها في الحج ويلبسون تلبية الشرك فان كان فرض الحج الذي امر الله به
 ابراهيم في زمن ابراهيم باقيا حتى بعث النبي صلى الله عليه وسلم فقد حج النبي صلى الله
 عليه وسلم محجتين بعدما بعثه قبل الهجرة والاولى فيهما هي الفرض وان كان فرض
 الحج منسوخا على لسان بعض الانبياء فان الله تعالى قد فرضه في التنزيل بقوله ﴿ والله على
 الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ﴾ وقيل انها نزلت في سنة تسع وروى انها
 نزلت في سنة عشر وهي السنة التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم وهذا اسبه
 بالصحة لانا لانظن بالنبي صلى الله عليه وسلم تأخير الحج المفروض عن وقته المأمور فيه
 اذ كان النبي صلى الله عليه وسلم من اسند الناس مسارعة الى امر الله واسبقهم الى اداء فروضه
 ووصف الله تعالى الانبياء السابقين فأتى عليهم بمسابقهم الى الخيرات بقوله تعالى ﴿ كانوا يسارعون
 الى الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا وكانوا ناخسعين ﴾ فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليتخلف
 عن منزلة الانبياء المتقدمين في المسابقة الى الخيرات بل كان حظه منها اوفى من حظ
 كل احد لفضله عليهم وعلو منزلته في درجات النبوة فغير جائز ان يظن به تأخير
 الحج عن وقت وجوبه لاسباب وقد امر غيره بتجيله فيما روى ابن عباس عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال من اراد الحج فليتمجل فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم
 ليأمر غيره بتجيل الحج ويؤخره عن وقت وجوبه فثبت بذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يؤخر الحج عن وقت وجوبه فان كان فرض الحج لم يقوله تعالى ﴿ والله على الناس حج البيت ﴾
 لانه لم يخل تاريخ نزوله من ان يكون في سنة تسع او سنة عشر فان كان نزوله في سنة تسع فان
 النبي صلى الله عليه وسلم انما اخره لمذروها وان وقت الحج اتفق على ما كانت العرب تحجه من
 ادخال النسئ فيه فلم يكن واقعا في وقت الحج الذي فرضه الله تعالى فيه فذلك اخر الحج عن
 تلك السنة ليكون حجه في الوقت الذي فرض الله فيه الحج ليحضر الناس فيقتدوا به وان كان
 نزوله في سنة عشر فهو الوقت الذي حج فيه النبي صلى الله عليه وسلم وان كان فرض الحج باقيا

منذ زمن إبراهيم عليه السلام الى زمن النبي صلى الله عليه وسلم فان الحج الذي فعله قبل الهجرة كان هو الفرض وما عداه فقل فلم يثبت في الوحيين جميعا ان النبي صلى الله عليه وسلم اخراج الحج بعد وجوبه عن اول احوال الامكان

باب الحج ماشيا

روى موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب عن ابن عباس قال ما سمى على شيء الا انى وددت انى كنت حجت ماشيا لان الله تعالى يقول ﴿أَتُوكِرْجَالًا﴾ وروى ابن ابي نجيح عن مجاهد ان ابراهيم واسماعيل عليهما السلام حجاجا مشيين وروى القاسم بن الحكم العري عن عبيد الله الرصافي عن عبد الله بن عتبة ابن عمر قال قال ابن عباس ما ندمت على شيء فاني في شيبتي الا انى لم احج رجلا ولقد حج الحسن ابن علي خسا وعشرين حجة ماشيا من المدينة الى مكة وان التجاب لثقاده ولقد قاسم الله عز وجل ماله ثلاث مرات انه يعطى الثعل ويمسك الثعل ويعطى الخف ويمسك الخف وروى عبد الرزاق عن عمرو بن زر عن مجاهد قال كانوا يحجون ولا يركبون فانزل الله تعالى ﴿رجلا وعلى كل صامر يأتين من كل فج عميق﴾ وروى ابن حريج قال اخبرني العلماء قال سمعت محمد بن علي يقول كان الحسن بن علي يمشي وتقاد دوابه قال ابو بكر قوله تعالى ﴿أَتُوكِرْجَالًا﴾ وعلى كل صامر يأتين من كل فج عميق ماشيا وراكبا ولا ذلة فيه على الافضل منهما ومارواه عن السائب في احبائهم الحج ماشيا وتأويل الآية عليه بدل على ان الحج ماسا افضل وقد روى عن ابي صلى الله عليه وسلم ما يفسح عن ذلك وهو ان ام عتبة بن عامر تذر ان تسمى الى بيت الله تعالى فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تركب وتهدى وهذا يدل على ان المشى فريضة قد لزمت النذر لولا ذل لما اوحى النبي صلى الله عليه وسلم عليها هذا عند تركها المشى ففعله تعالى ﴿يأتين من كل فج عميق﴾ وروى حبيب عن الخشاحك ﴿من كل فج عميق﴾ قال بلد بعيد وقال قتادة مكان بعد ٢٠٠ قال ابو بكر الفج الطريق فكأنه قال من طريق بعيد وقال بعض اهل اللغة العمق الذهاب على وجه الارض والعمق الذهاب في الارض * قال رؤبة

وفام الاعماق خاوى المحترق

فاراد بالعمق هذا الذهاب على وجه الارض فالعميق البعيد لذهابه على وجه الارض * قال الشاعر

يقطع نور النازح العميق

يعني البعيد وقد وردت ام حكم بث امية عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من اهل بالمسجد الاقصى لعمرة او بحجة غفرا ما قدم من ذنبه وروى ابو اسحاق عن الاسود ان ابن مسعود احرم من الكوفة بعمرة وعن ابن عباس انه احرم من الشام في الشتاء واحرم ابن عمر من بيت المقدس وسمران بن حصين احرم من البصرة وروى عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال سئل على عن قوله تعالى ﴿وأتموا الحج والمعرفة لله﴾ قال ان تحرم بهما من ديرة اهلك وقال علي وعمر ما ارى ان يعسر الامن حيث استدا وروى

قوله (نور النازح)

هكذا في اكثر النسخ.

وفي بعضها (بعد

النازح) فليحرم

(لصحة)

عن مكحول قال قيل لابن عمر الرجل يحرم من سمرقند او من خراسان او البصرة او الكوفة فقال يا ليتنا نسلم من وقتنا الذي وقت لنا مكانه كرهه في هذا الحديث لما يخاف من مواقة ما يحظره الاحرام لابلعد المسافة

باب التجارة في الحج

قال الله تعالى ﴿ليشهدوا منافع لهم﴾ روى ابن ابي نعيم عن مجاهد قال التجارة وما يرضى الله من امر الدنيا والآخرة وروى عاصم بن ابي النجود عن ابي رزين عن ابن عباس قال اسواق كانت ما ذكر المنافع الا للدنيا وعن ابي جعفر المغيرة قال ابو بكر ظاهره يوجب ان يكون قد اريد به منافع الدين وان كانت التجارة جائزة ان راد وذلك لانه قال ﴿واذن في الناس بالحج ياتوك رحالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم﴾ فاقضى ذلك انهم دعوا وامسروا بالحج ليشهدوا منافع لهم ومحال ان يكون المراد منافع الدنيا خاصة لانه لو كان كذلك كان الدعاء الى الحج واقعا لمنافع الدنيا واما الحج الطواف والسعى والوقوف بعرفة والمزدلفة ونحر الهدي وسائر مناسك الحج ويدخل فيها منافع الدنيا على وجه النفع والرخصة فيها دون ان تكون هي المقصودة بالحج وقد قال الله تعالى ﴿ليس عليكم جناح ان يتبنوا فضلا من ربكم﴾ فجعل ذلك رخصة في التجارة في الحج وقد ذكرنا ما روى فيه في سورة البقرة

باب الايام المعلومات

قال الله عز وجل ﴿وذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام﴾ فروى عن علي وابن عمر ان المعلومات يوم النحر ويومان بعده وادب في ايها سنت قال ابن عمر المعلومات ايام النحر والمعدودات ايام التشريق وذكر الطحاوي عن شيبه احمد بن ابي عمران عن بشر بن الوليد الكندي القاضي قال كتب ابو العباس الطوسي الى ابي يوسف يسئله عن الايام المعلومات فاعلى على ابو يوسف جواب كتابه اختلف اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فروى عن علي وابن عمر انها ايام النحر والى ذلك اذهب لانه قال ﴿على ما رزقهم من بهيمة الانعام﴾ وذلك في ايام النحر وعن ابن عباس والحسن وابراهيم ان المعلومات ايام العشر والمعدودات ايام التشريق وروى معمر عن قتادة مثل ذلك وروى ابن ابي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿واذكروا الله في ايام معلومات﴾ يوم النحر وثلاثة ايام بعده وذكر ابو الحسن الكرخي ان احدا القاري روى عن محمد عن ابي حنيفة ان المعلومات العشر وعن محمد انها ايام النحر الثلاثة يوم الاضحية ويومان بعده وذكر الطحاوي ان من قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ان المعلومات العشر والمعدودات ايام التشريق والذي رواه ابو الحسن عنهم اصح وقد قيل انها ما قبل الايام التشريق معدودات لانها قايمة كما قال تعالى ﴿وشروه بمن نجس دراهم معدودة﴾ وانه سهاها معدودة لقلتها وقيل لايام العشر معلومات حثا على علمها وحسابها من اجل ان وقت الحج في آخرها فكانه

امرنا بمعرفة اول الشهر وطالب الهلال فيه حتى نعد عشرة ويكون آخرهن يوم النحر ويحتج
 لابي خيفة بذلك في ان تكبير التشريق مقصور على ايام العشر مفعول في يوم عرفة ويوم
 النحر وهما من ايام العشر فان قيل لما قال (على ما رزقهم من بهيمة الانعام) دل على ان المراد ايام
 النحر كروى عن علي عليه السلام انه قال لا يجوز ان يرد لما رزقهم من بهيمة الانعام كما قال لا تكبروا
 الله على ما هداكم ومعنا ما هداكم وكما تقول اشكر الله على نعمه ومعنا لنعمه وايضا فيحتمل ان يرد
 به يوم النحر ويكون قوله تعالى (على ما رزقهم) يربط به يوم النحر وبتكرار السنين عليه تصيرا ما
 وهذه الآية تدل على ان ذبح سائر الهدايا في ايام النحر افضل منه في غيرها وان كانت من تلوع او جزاء
 صيد او غيره * واختلف اهل العلم في ايام النحر فقال اصحابنا والثوري هو يوم النحر ويومان بعده
 وقال الشافعي ثلاثة ايام بعده وهي ايام التشريق قال ابو بكر وروى نحو قولنا عن علي وابن عباس
 وابن عمر وانس بن مالك وابي هريرة وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب وروى مثل قول الشافعي عن
 الحسن وعطاء وروى عن ابراهيم النخعي ان النحر يومان وقال ابن سيرين النحر يوم واحد وروى
 يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة وسليمان بن يسار قالوا الاضحية الى هلال الحرم عليه السلام قال ابو بكر قد ثبت
 عن ذكرنا من الصحابة انها ثلاثة واستفاض ذلك عنهم وغير حائر لمن بعدهم خلافهم اذ لم يرو عن
 احد من نظرهم خلافة فثبت حجة وايضا فان سبيل تقدير ايام النحر التوقيف او الاتفاق
 اذ لا سبيل اليها من طريق المعاييس فاما قال من ذكرنا قوله من الصحابة باللاثة صاد ذلك توقفا كما قلنا
 في مقدار مدة الحيض وتقدير المهر ومقدار التشهد في اكل فرض الصلاة وما جرى مجراها
 من المفادير الى طريق اثباتها التوقيف او الاتفاق اذ قال به فائول من الصحابة ثبتت حجة وكان ذلك
 توقفا وايضا قد ثبت الفرق بين ايام النحر وايام التشريق لانه لو كانت ايام النحر ايام التشريق
 لما كان بينهما فرق وكان ذكر احدا لعدد ينوب عن الآخر فاما وجدنا الرمي في يوم النحر
 وايام التشريق ووجدنا النحر في يوم النحر وقال فائولون الى آخر ايام التشريق وقلنا نحن
 يومان بعده وجب ان نوجب فرقا بينهما لاثبات فائدة كل واحد من اللفظين وهو ان يكون
 من ايام التشريق ما ليس من ايام النحر وهو آخر ايامها عليه واحتج من جعل النحر الى آخر ايام
 التشريق بما روى سليمان بن موسى عن ابي حنيفة عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال كل عرافات موقف وارتفعوا عن عرفة وكل مزدلفة موقف وارتفعوا عن محسر
 وكل فجاج مكة منحر وكل ايام التشريق ذبح وهذا حديث قد ذكر عن احمد بن حنبل ان سئل
 عن هذا الحديث فقال لم يسمعه ابن ابي حنيفة عن جبير بن مطعم واكثر روايته عن سهو وقد قيل
 ان اصله ما رواه مخزومة بن بكير بن عبد الله بن الاشج عن ابيه قال سمعت اسامة بن زيد يقول
 سمعت عبد الله بن ابي حنيفة بن جبير عن عطاء بن ابي رباح وعطاء يسمع قال سمعت جابر بن عبد الله
 يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عرفة موقف وكل منى منحر وكل فجاج مكة طريق
 ومنحر فهذا اصل الحديث ولم يذكر فيه وكل ايام التشريق ذبح ويضبط ان يكون الحديث الذي
 ذكر فيه هذا اللفظ انما هو من كلام جبير بن مطعم او من دونه لانه لم يذكره وايضا لما ثبت ان النحر فيما يقع

عليه اسم الايام وكان اقل ما يتناول اسم الايام ثلاثة وجب ان ثبت الثلاثة وما زاد لم يسم عليه الدلالة فام ثبت

في التسمية على الذبيحة

قال الله تعالى ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ فان كان المراد بهذا الذكر التسمية على الذبيحة فقد دل ذلك على ان ذلك من شرائط الذكاة لان الآية تقتضي وجوبها وذلك لانه قال ﴿وَإِذَا فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ الى قوله ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ فكانت المنافع هي اعمال المناسك التي تقتضي الاحرام ايجابها فوجب ان تكون التسمية واجبة اذ كان الدعاء الى الحج وقولها كوقوعها اسائر مناسك الحج وان كان المراد بالتسمية هي الذكر المفعول عند رمي الجمار او تكبير التبريق فقد دلت الآية على وجوب هذا الذكر وليس يمنع ان يكون المراد جميع ذلك وهو التسمية على الهدايا الموجبة بالاحرام للقران او التمتع وما تعلق وجوبها بالاحرام وبرد بهاتيكير التبريق والذكر المفعول عند رمي الجمار اذ لم تكن ارادة جميع ذلك محتمة بالآية وروى معمر عن ايوب عن نافع قال كان ابن عمر يقول حين يحر لاله الا الله والله اكبر وروى الاعمش عن ابي ظبيان عن ابن عباس قال قلت كيف نقول اذا انحرت قال اقول الله اكبر لاله الا الله وروى سفيان عن ابي بكر الزبيدي عن عاصم بن شريف ان عليا رضي يوم النحر بكبش فقال بسم الله والله اكبر اللهم منك ولك ومن على لك

باب في اكل لحوم الهدايا

قال الله عز وجل ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا﴾ قال ابو بكر ظاهره يقتضي ايجاب الاكل لان السلف متفقون على أن الاكل منها ليس على الوجوب وذلك لان قوله ﴿عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ لا يخلو من ان يكون المراد به الاضاحي وهدى المتعة والقران والتطوع او الهدايا التي تحجب من جنايات تقع من المحرم في الاحرام نحو جزاء الصيد وما يجب على اللابس والتطيل وفدية الاذى وهدى الاحصار ونحوها فاما دماء الجنايات فمحظور عليه الاكل منها واماد للقران والمتعة والتطوع فلا خلاف ايضا ان الاكل منها ليس بواجب لان الناس في دم القران والمتعة على قولين منهم من لا يبيح الاكل منه ومنهم من يبيح الاكل منه ولا يوجب ولا خلاف بين السلف ومن بعدهم من الفقهاء ان قوله ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ ليس على الوجوب وقد روى عن عطاء والحسن وابرهم ومجاهد قالوا ان شاء اكل وان شاء لم يأكل قال مجاهد انما هو بمنزلة قوله تعالى ﴿وَإِذَا حُلِلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ وقال ابراهيم كان المشركون لياً كلون من البدن حتى نزلت ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ فان شاء اكل وان شاء لم يأكل وروى بنون بن بكير عن ابي بكر الهذلي عن الحسن قال كان الناس في الجاهلية اذا ذبحوا لطلبوا بالدم وجه الكعبة وشرحوا اللحم ووضعوه على الحجارة وقالوا لا يحمل لنا ان تأكل شيئاً جعلناه لله حتى تأكله السباع والطير فلما جاء الاسلام جاء الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا شيئاً كنا

نصنعه في الجاهلية ألانصنعه الآن فأما هؤلاء فانزل الله تعالى ﴿ فكلوا منها واطعموها ﴾ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنقلوا فان ذلك ليس لله وقال الحسن فلم يعزم عليهم الأكل فان شئت فكل وان شئت فدع وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اكل من لحم الاضحية ﴿ قال ابوبكر وظاهر الآية يقتضي ان يكون المذكور في هذه الآية من بهيمة الانعام التي امرنا بالتسمية عليها هي دم القران والمنعة واكل احوالها ان تكون شاملة لدم القران والمنعة وسائر الدماء وان كان الذي يقتضيه ظاهره دم المنعة والقران والدليل على ذلك قوله تعالى في نسق التلاوة ﴿ فكلوا منها واطعموها البائس الفقير ثم ليقتضوا تقنهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ ولادم ترتب عليه هذه الافعال ادم المنعة والقران اذ كان سائر الدماء جائز له فعلها قبل هذه الافعال وبمدها ثبت ان المراد بها دم القران والمنعة وزعم الشافعي ان دم المنعة والقران لا يؤكل منهما وظاهر الآية يقتضي بطلان قوله وقد روى جابر وانس وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا في حجة الوداع وروى جابر ايضا وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اهدى في حجة الوداع مائة بدنة نحري بده منها ستين وامر ببقيتها فحترت واخذ من كل بدنة بضعة فجمعت في قدر وطبخت واكل منها ونحس من المرققة فاكل صلى الله عليه وسلم من دم القران وايضا لما ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا وانه لم يكن ليختار من الاعمال الافضلها ثبت ان القران افضل من الافراد وان الدم الواجب به انما هو نسك وليس بجبران لنقص ادخله في الاحرام ولما كان نسكا جاز الأكل منه كما يأكل من الاضاحي والتطوع وبدل على انه كان قارنا ان حفصة قالت يا رسول الله ما بال الناس حلوا ولحمحل انت من عمرتك فقال انى سقت الهدى فلا احل الا يوم النحر ولو استقيت من امرى ما اسند برته ما سقت الهدى ولجعلتها عمره فلو كان هديه تطوعا لما منعه الاحلال لان هدى التطوع لا يمنع الاحلال ﴿ فان قيل ان كان النبي صلى الله عليه وسلم قارنا فقد كان احرام الحج يمنع الاحلال فلا تأثير للهدى في ذلك ﴿ قيل له لم يكن احرام الحج مانعا في ذلك الوقت من الاحلال قبل يوم النحر لان فسخ الحج كان جائزا وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم امرامحابه الذين احرموا بالحج ان يتحللوا بعمل عمرة فكانوا في ذلك الوقت بمنزلة المتمتع الذي يحرم بالعمرة مفردا بها فلم يكن يتمتع الاحلال فيما بينهما وبين احرام الحج الا ان يسوق الهدى فيمنعه ذلك من الاحلال وهذه كانت حال النبي صلى الله عليه وسلم في قرانه وكان المانع له من الاحلال سوق الهدى دون احرام الحج وفي ذلك دليل على صحة ما ذكرنا من ان هدى النبي صلى الله عليه وسلم كان هدى القران لا التطوع اذ لا تأثير للهدى التطوع في المنع من الاحلال بحال وبدل على انه كان قارنا قوله صلى الله عليه وسلم اتانى آت من ربى في هذا الوادى المبارك وقال قل حجة وعمرة ويمتنع ان يخالف ما امره به ربه ورواية ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم افرد الحج لا يعارض رواية من روى القران وذلك لان راوى القران قد علم زيادة احرام لم يعلمه الآخر فهو اولى وجائز ان يكون راوى الافراد سمع النبي صلى الله عليه

وسلم يقول ليك اللهم ليك ولم يسمعه بذكر العمرة اوسمه ذكر الحج دون العمرة وظن انه مفرد اذا جازئ للغان ان يقول ليك بحجة دون العمرة وحائر ان يقول ليك بعمرة وحائر ان يلبيهما معا فلما كان ذلك سائفا وسمعه بعضهم يلبي بالحج وبعضهم سمه يلبي بحج وعمرة كانت رواية من روى الزيادة اولى وايضا فانه يحتمل ان يريد بقوله افرد الحج افعال الحج وافادته افرد افعال الحج وافرد افعال العمرة ولم يقتصر للآخرين على فعل الحج دون العمرة وابطل بذلك قول من يجزئ لهما طوافا واحدا وسعيوا واحدا * وقدرى عن جماعة من الصحابة والتابعين الاكل من هدى القران والمتعة وروى عطاء عن ابن عباس قال من كل الهدى يؤكل الا ما كان من فداء او جزاء او نذر وروى عبيد الله بن عمر قال لا يؤكل من الهدى كله الصيد والنذر ويؤكل ماسوى ذلك وروى هشام عن الحسن وعطاء قال لا يؤكل من الهدى كله الاجزاء فهو لاء الصحابة والتابعون قد اجازوا الاكل من دم القران والتمتع ولا تعلم احدا من السلف حظره * قوله تعالى ﴿ واطعموا البائس الفقير ﴾ روى طلحة بن عمرو عن عطاء (واطعموا البائس الفقير) قال من سأل وروى ابن ابي نجيح عن مجاهد قال البائس الذى يسأل بيده اذا سأل وانما سعى من كانت هذه حاله نائسا لظهور اثر البؤس عليه بان يمد يده للمسئلة وهذا على جهة المبالغة في الوصف له بالفقر وهو في معنى المسكين لان المسكين من هو في نهاية الحاجة والفقر هو الذى قد ظهر عليه السكون للحاجة وسوء الحال وهو الذى لا يمجّد شيئا وقيل هو الذى يسئل وهذه الآية قد انتظمت سائر الاهدايا والاضاحى وحى مقتضية لباحة الاكل منها والتدب الى الصدقة بعضها وقد راحبنا في الصدقة ثالث وذلك لقوله تعالى ﴿ فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم في لحوم الاضاحى فكلوا وادخروا فكلوا لثالث لاكل ولثالث الادخار ولثالث للبائس الفقير * وفي قوله تعالى ﴿ فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ﴾ دلالة على حظر بيعها ويدر عليه قوله صلى الله عليه وسلم فكلوا وادخروا وفي ذلك منع البيع ويدر عليه ما روى سفيان عن عبد الكريم الجزري عن مجاهد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن علي قال امرني النبي صلى الله عليه وسلم ان اقوم على بدنه وقال اقم جلودها وجلالها ولا تخط الجازر منها شيئا فانا نعطيه من عندنا فنع النبي صلى الله عليه وسلم ان يعطى منها اجرة الجازر وفي ذلك مع من البيع لان اعطاء الجازر ذلك من اجرتة هو على وجه البيع ولما جاز الاكل منها دل على جواز الانتفاع بجلودها من غير جهة البيع ولذلك قال اصحابنا يجوز الانتفاع بجلد الاضحية وروى ذلك عن عمر وابن عباس وعائشة وقال الشعبي كان مسروق تحذ مسك اضحيته مصلى فيصلى عليه وعن ابراهيم وعطاء وطاوس والشعبي انه يتنفع به * قال ابو بكر ولما منع النبي صلى الله عليه وسلم ان يعطى الجازر من الهدى شيئا في جزائها وقال ان اعطيه من عندنا دل ذلك على معين احدها ان المحظور من ذلك ان يعطيه منها على وجه الاجرة لان في بعض الفاظ حديث علي وامرني ان لاعطى اجر الجزار منها وفي بعضها ان لاعطيه في جزائها منها شيئا فدل على انه جائز ان يعطى الجزار من غير اجرتة كما يعطى سائر الناس وفيه دليل على

جواز الاجارة على نحر البدن لان النبي صلى الله عليه وسلم قال نحن نعطيه من عندنا وهو اصل في جواز الاجارة على كل عمل معلوم واجاز اصحابنا الاجارة على ذبح شاة ومنع ابو حنيفة الاجارة على قتل رجل بقصاص والفرق بينهما ان الذبح عمل معلوم والقتل مبهم غير معلوم ولا يدري أبقته بضربة او بضربتين واكثر * قوله تعالى ﴿ثم ليقتضوا قتلهم وليوفوا نذورهم﴾ روى عبد الملك عن عطاء عن ابن عباس قال الفث الذبح والحلق والتقصير وقص الاظفار والشارب ونتف الابط وروى عثمان بن الاسود عن مجاهد مثله وكذلك عن الحسن وابي عبيدة وقال ابن عمر وسعيد بن جبير في قوله ﴿قتلهم﴾ قال المناسك وروى اشعث عن الحسن قال نسكهم وروى حماد بن سلمة عن قيس عن عطاء ﴿ثم ليقتضوا قتلهم﴾ قال الشعر والاظفار وقيل الفث قصف الاحرام وقضاؤه بحلق الرأس والغتسال ونحوه * قال ابو بكر لما تأول السلف قضاء الفث على ما ذكرنا دل ذلك على ان من قضاه حاق الرأس لانهم تأولوه عليه ولو لا ان ذلك اسم له لما تأولوه عليه اذ لا يسوغ التأويل على ما ليس اللفظ عبارة عنه وذلك دليل على وجوب الحلق لان الامر على الوجوب فيطل قول من قال ان الحلق ليس بنسك في الاحرام ومن الناس من يزعم انه اطلاق من حظر اذ كانت هذه الاشياء محظورة قبل الاحلال لقوله تعالى ﴿واذ احللتهم فاصطادوا﴾ وقوله ﴿فاذا قضيت الصلوة فانتهسوا في الارض﴾ والاول اصح لان امره بقضاء الفث قد انتظم سائر المناسك على ما روى عن ابن عمر ومن ذكرنا قوله من السلف ومعلوم ان فعل سائر المناسك ليس على وجه الااحة بل على وجه الايجاب فكذلك الحلق لانه قد ثبت انه قد اريد بالامر بقضاء الفث الايجاب في غير الحلق فكذلك الحلق * وقوله ﴿وليوفوا نذورهم﴾ قال ابن عباس نحر ما نذروا من البدن وقال مجاهد كل ما نذر في الحج * قال ابو بكر ان كان التأويل نحر البدن المنذورة فان قوله تعالى ﴿على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها﴾ لم يرد به ما نذر نحره من البدن والهدايا لانه لو كان مرادا لما ذكره بعد ذكره الذبح بهيمة الانعام وامره ايانا بالاكل منها فيكون قوله ﴿على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها﴾ في غير المنذورة وهو دم التطوع والتمتع والقران ويدل على انه لم يرد الهدى المنذور ان دم النذر لا يؤكل منه وقد امر الله تعالى بالاكل من بهيمة الانعام المذكور في الآية فدل على انه لم يرد النذر واستأنف ذكر النذر واغادبه معاني احدها انه لا يؤكل منه والثاني ان ذبح النذر في هذه الايام افضل منه في غيرها والثالث ايجاب الوفاء بنفس المنذور دون كفارة يمين وجائز ان يكون المراد سائر النذور في الحج من صدقة او طواف ونحوه وقد روى عن ابن عباس ايضا انه قال هو كل نذر الى اجل * قال ابو بكر وفيه الدلالة على لزوم الوفاء بالنذر لقوله تعالى ﴿وليوفوا نذورهم﴾ والامر على الوجوب وهو يدل على لطلان قول الشافعي فيمن نذر حجا او عمرة او بدنة او نحوها ان عليه كفارة يمين لان الله امرنا بالوفاء بنفس المنذور

باب طواف الزيارة

قال الله تعالى ﴿وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ فروى عن الحسن انه قال ﴿وليطوفوا﴾ طواف الزيارة وقال مجاهد الطواف الواجب قال ابو بكر ظاهره يقتضي الوجوب لانه امر والاوامر على الوجوب وبدل عليه انه امر به معطوفا على الامر بقضاء التفت ولا طواف مفعول في ذلك الوقت وهو يوم النحر بعد الذبح الا طواف الزيارة فدل على انه اراد طواف الزيارة فإنه قيل يحتمل ان يريد به طواف القدوم الذي فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه حين قدموا مكة وحلوا به من احرام الحج وجعلوه عمرة الارسل الله صلى الله عليه وسلم فانه قد كان ساق الهدى فمنعه ذلك من الاحلال ومضى على حجة فإنه قيل له لا يجوز ان يكون المراد به طواف القدوم من وجوه احدها انه مأمور به عقب الذبح وذبح الهدى انما يكون يوم النحر لانه قال ﴿وبذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم ليقضوا نفثهم وليوقوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق﴾ وحقيقة ثم للترتيب والتراتبى وطواف القدوم مفعول قبل يوم النحر ثبت انه لم يرد به طواف القدوم والوجه الثاني ان قوله ﴿وليطوفوا بالبيت العتيق﴾ هو امر والاوامر على الوجوب حتى تقوم دلالة التدب وطواف القدوم غير واجب وفي صرف المعنى اليه صرف للكلام عن حقيقة والثالث انه لو كان المراد الطواف الذي امر به اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدموا مكة لكان منسوخا لان ذلك الطواف انما امروا به لفسخ الحج وذلك منسوخ بقوله تعالى ﴿واتموا الحج والعمرة لله﴾ وبما روى ربيعة عن الحارث بن بلال بن الحارث المزني عن ابيه قال قلت يا رسول الله ارأيت فسخ حجتنا لنا خاصة ام للناس عامة قال بل لكم خاصة وروى عن عمر وعثمان وابي ذر وغيرهم مثل ذلك وقال ابن عباس لا يطوف الحاج للقدوم وانه ان طاف قبل عرفة صارت حجة عمره وكان محتج بقوله ﴿ثم محلها الى البيت العتيق﴾ فذهب الى انه محل بالطواف فله قبل عرفة او بعده فكان ابن عباس يذهب الى ان هذا الحكم باق لم ينسخ وان فسخ الحج قبل تمامه جائز بان يطوف قبل الوقوف بعرفة فيصير حجه عمرة وقد ثبت بظاهر قوله تعالى ﴿واتموا الحج والعمرة لله﴾ نسخه وهذا معنى ما اراده عمر بن الخطاب بقوله متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم انا انتهى عنهما واضرب عليهما متعة النساء ومتعة الحج وذهب فيه الى ظاهر هذه الآية والى ما علمه من توقيف رسول الله صلى الله عليه وسلم اياهم على ان فسخ الحج كان لهم خاصة واذا ثبت ان ذلك منسوخ لم يجوز تأويل قوله تعالى ﴿وليطوفوا بالبيت العتيق﴾ عليه ثبت بما وصفا ان المراد طواف الزيارة * وفيه الدلالة على وجوب تقديته قبل مضى ايام النحر اذ كان الامر على الفور حتى تقوم الدلالة على جواز التأخير ولا خلاف في اباحة تأخيرها الى آخر ايام النحر وقد روى سفيان الثوري وغيره عن اقلح بن حديد عن ابيه انه حج مع ناس من اصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم قيمه ابو ايوب فلما كان يوم النحر لم يزر احد منهم البيت الى يوم النفر الا رجالا كانت معهم نساء فتعجلوا وانما اراد بذلك عندنا النفر الاول وهو اليوم الثالث من يوم النحر فلو خليا وظاهر الآية لما جاز تأخير الطواف عن يوم النحر الا انه لما اتفق السلف وفقهاء الامصار على اباحة تأخيرها الى ان يوم الثالث من ايام النحر اخرناه ولم يجوز تأخيرها الى آخر ايام التشريق ولذلك قال ابو حنيفة من اخره الى ايام التشريق فعليه دم وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه * فان قيل لما كانت ثم تقتضى التراخي وجب جواز تأخيرها الى اى وقت شاء الطائف * قيل له لا خلاف انه ليس بواجب عليه التأخير وظاهر اللفظ يقتضى ايجاب تأخيرها اذا حمل على حقيقته فلما لم يكن التأخير واجبا وكان فعله واجبا لا محالة اقتضى ذلك لزوم فعله يوم النحر من غير تأخير وهو الوقت الذى امر فيه بقضاء التثت فاستدلالك بظاهر اللفظ على جواز تأخيرها ابدا غير صحيح مع كون ثم فى هذا الموضوع غير مراد بها حقيقة معناها من وجوب فعله على التراخي ولهذا قال ابو حنيفة فمن اخر الحلق الى آخر ايام التشريق ان عليه دما لان قوله تعالى (ثم ليقيموا تقمهم) قد اقتضى فعل الحلق على الفور فى يوم النحر وابع تأخيرها الى آخر ايام النحر بالاتفاق ولم يحكم اكثر من ذلك * وما يحتاج به لابي حنيفة فى ذلك ان الله تعالى قد اباح النفر فى اليوم الثانى من ايام التشريق وهو الثالث من النحر بقوله تعالى (واذكروا الله فى ايام معدودات فمن تمجل فى يومين فلا اثم عليه) ويمتنع اباحة النفر قبل تقديم طواف الزيارة ثبت انه مأمور به قبل النفر الاول وهو اليوم الثالث من النحر فاذا تضمن ذلك فقد تم الطواف فهو لا محالة منتهى عن تأخيرها فاذا اخره لزمه جبرانه بدم * وقوله تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق) لما كان لفظا ظاهرا المعنى بين المراد اقتضى جواز الطواف على اى وجه اوقعه من حدث او جنابة او عريان او منكوسا او زحفا اذ ليس فيه دلالة على كون الطهارة وما ذكرنا شرطا فيه ولو شرطنا فيه الطهارة وما ذكرنا كتنا زائدين فى النص ما ليس فيه والزيادة فى النص غير جائزة الا بمثل ما يجوز به النسخ فقد دلت الآية على وقوع الطواف موقع الجواز وان فعله على هذه الوجوه المنهى عنها * وقوله (ثم ليقيموا تقمهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق) يقتضى جواز اى ذلك فعله من غير ترتيب اذ ليس فى اللفظ دلالة على الترتيب فان فعل الطواف قبل قضاء التثت او قضى التثت ثم طاف فان مقتضى الآية ان يجزى جميع ذلك اذ لا واولا توجب الترتيب ولم يختلف الفقهاء فى اباحة الحلق واللبس قبل طواف الزيارة ولم يختلفوا ايضا فى حظر الجماع قبله * واختلفوا فى الطيب والصيد فقال قائلون ها مباحان قبل الطواف وهو قول اصحابنا وعامة الفقهاء وهو قول عائشة فى آخرين من الساف وقال عمر بن الخطاب وابن عمر لا تحل له النساء والطيب والصيد حتى يطوف للزيارة وقال قوم لا تحل له النساء والطيب والصيد حتى يطوف وروى سفيان بن عيينة عن عبيد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة قالت طيبت رسول الله لحرمه حين احرم وحله قبل ان يطوف

بالبيت ويدل عليه من طريق النظر اتفاق الجميع على اباحة اللبس والحلق قبل الطواف وليس لهما تأثير في افساد الاحرام فوجب ان يكون الطيب والصيد مثلهما * وقوله تعالى (البيت العتيق) قال معمر عن الزهري قال قال ابن الزبير انما سمي البيت العتيق لان الله اعتقه من الجابرة وقال مجاهد اعتق من ان يملكه الجابرة وقيل انه اول بيت وضع للناس بناء آدم عليه السلام . ده ابراهيم عليه السلام فهو اقدم بيت فسمى لذلك عتيقا * قوله تعالى ذلك ومن يعظم حرمات الله * يعنى به والله اعلم اجتناب ما حرم الله عليه في وقت الاحرام تعظيما لله عز وجل واستعظاما لمواقفة ما نهى الله عنه في احرامه صيانة لحجه واحرامه فهو خير له عند ربه من ترك استعظامه والتهاون به * قوله تعالى واحلت لكم الانعام الا ما يتلى عليكم * قيل فيه وجهان احدهما الا ما يتلى عليكم في كتاب الله من الميتة والدم والحمل الخنزير والموقوذة والمتردة والطليحة وما اكل السبع وما ذبح على النصب والثاني واحلت لكم بهيمة الانعام من الابل والبقر والغنم في حال احرامكم الا ما يتلى عليكم من الصيد فانه محرم على المحرم * قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان * يعنى اجتنبوا تعظيم الاوثان فلا تعظموها واجتنبوا الذبايح لها على ما كان يفعله المشركون وسماها رجسا استقذارا لها واستخفافا بها وانما امرهم باستقذارها لان المشركين كانوا يخرون عليها هدايا * يصوبون عليها الدماء وكانوا مع هذه التجاسات يعظمونها فنهى الله المسلمين عن تعظيمها وعبادتها وسماها رجسا لعدائتها ومجاساتها من الوجوه التي ذكرنا ويحتمل ان يكون سماها رجسا للزوم اجتنابها كاجتناب الاقدار والانجاس

باب شهادة الزور

قال الله عز وجل فاجتنبوا قول الزور * والزور الكذب وذلك عام في سائر وجوه الكذب واعظمها الكفر بالله والكذب على الله عز وجل وقد دخل فيه شهادة الزور حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا عبد الله بن احمد بن حنبل قال حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال حدثنا محمد ويلى ابا عبيد عن سفيان المصفرى عن ابيه عن حبيب بن التعمان عن خريم بن فانك قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح ثم قال عدلت شهادة الزور بالاشراك بالله ثم تلا هذه الآية (فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور خفاء لله غير مشركين به) * وروى وائل بن ربيعة عن عبد الله بن مسعود قال عدلت شهادة الزور بالشرك بالله ثم قرأ (فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور) * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا محمد بن العباس المؤدب قال حدثنا عاصم بن علي قال حدثنا محمد بن العرات النخعي قال سمعت محارب بن دثار يقول اخبرني عبد الله بن عمر انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ساهد الزور لا تزول قدماء حتى توجب له النار * وقد اختلف في حكم شاهد الزور فقال ابو حنيفة لا يعزر وهذا عندنا على انه ان جاء نائبا فاما ان كان مصرا

فانه لاختلاف عندى بينهم في انه يمزر وقال ابو يوسف ومحمد يضرب ويسخم وجهه ويشهر ويحبس وقد روى عبدالله بن عامر عن ابيه قال اتى عمر بن الخطاب بشاهد زور فخرده وواقفه للناس يوما وقال هذا فلان بن فلان قاصرقوه ثم حبسه * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا العباس بن الوليد البزاز قال حدثنا خلف بن هشام قال حدثنا حماد بن زيد عن الحجاج عن مكحول ان عمر بن الخطاب قال في الشاهد الزور يصرب ظهره ويحاق رأسه ويسخم وجهه ويطل حبسه * قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ وَمِنْ عَظَمِ شَعَائِرِهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ قال اهل اللغة الشعائر جمع شعيرة وهى العلامة التى تشعر بها جملة له واشعار البدن هو ان تعلمها بما يشعر انها هدى فليل على هذا ان الشعائر علامات مناسك الحج كلها منها رمى الحجار والسعى بين الصفا والمروة وروى حبيب المعلم عن عطاء انه سئل عن شعائر الله فقال حرمان الله اتباع طاعته واجتناب معصيته فذلك شعائر الله وروى شريك عن جابر عن عطاء (ومن يعظم شعائر الله) قال استسماها واستعظماها وروى ابن ابي نجیح عن مجاهد عن ابن عباس (ومن يعظم شعائر الله) قال فى الاستحسان والاستسما والاستعظام وعن عكرمة مثله وكذلك قول مجاهد وقال الحسن شعائر الله دين الله * قال ابو بكر يجوز ان تكون هذه الوجوه كلها مرادة بالآية لاحتياها لها

باب فى ركوب البدنة

قال الله عز وجل ﴿ لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ قال ابن عباس وابن عمر ومجاهد وقائدة لكم فيها منافع فى البانها وظهورها واصوافها الى ان تسمى بدنا ثم يحملها الى البيت العتيق وعن محمد بن كعب القرظى مثله وقال عطاء انه يدفع بها الى ان تحر وهو قول عروة بن الزبير * قال ابو بكر فافق ابن عباس ومن ناله على ان قوله (الى اجل مسمى) اردبه الى ان تصير بدنا فذلك هو الاحل المسمى وكرهوا بعد ذلك ان تركب وقال عطاء ومن وافقه تركبها بعد ان تصير بدنة وقال عروة بن الزبير يركبها غير فادح لها ويحملها عن فصل ولدها وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فى ذلك اخبار يحتج بها من اباح ركوبها فروى ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسوق بدنة فقال له ويحك اركبها فقال انها بدنة فقال ويحك اركبها وروى سعة عن قتادة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم يحوز ذلك وهذا عندنا انما اباحه ضرورة علمه من حاجة الرجل اليها وقدين ذلك فى اخبار اخرتها ماروى اسمعيل بن جعفر عن حميد عن انس قال مرالى صلى الله عليه وسلم برجل يسوق بدنة وهو مشى وقد بلغ منه فقال اركبها قال انها بدنة قال اركبها وسئل جابر عن ركوب الهدى فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اركبها بالمعروف اذا ألجئت اليها حتى تجد ظهرا وقد روى ابن حزم عن ابن الزبير عن جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ركوب الهدى قال اركب بالمعروف اذا احتجت اليها حتى تجد ظهرا فبين فى هذه الاخبار

ان اباحه ركوبها معقودة بشريعة الضرورة اليها ويدل على انه لا يملك منافعتها لانه لا يجوز له ان
يؤجرها للركوب فلو كان مالكا لمنافعتها للملك عقد الاجارة عليها كمنافع سائر المملوكات

باب محل الهدى

قال الله تعالى ﴿واحل لكم الانعام الا ما يتلى عليكم﴾ الى قوله ﴿لكم فيها منافع الى اجل مسمى
ثم يحلها الى اليات العتيق﴾ ومعلوم ان مراده تعالى فيما جعل هديا او بدنة او فها وجب ان تجعل هديا
من واجب في دمه فاخبر تعالى ان محل ما كان هذا وصفه الى اليات العتيق والمراد باليات ههنا الحرم
كله اذ معلوم انها لا تذبح عند اليات ولا في المسجد فدل على انها الحرم كله فمعيته بذكر اليات اذ كانت
حرمة الحرم كله متعلقة باليات وهو كقوله تعالى في جزاء الصيد ﴿هديا مانع الكعة﴾ ولا خلاف
ان المراد الحرم كله وقد روى اسامة بن زيد عن عطية عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم عرفة كلها موقف وكلها منحر وكل نجاش مكة طريق ومنحر
وعوم الآية يقتضي ان يكون محل سائر الهدايا الحرم ولا يجزى في غيره اذ لم يفرق بين
شيء منها * وقد اختلف في هدى الاحصار فقال اصحابنا محله ذبحه في الحرم وذلك لانه قال
﴿ولا تحلوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله﴾ وكان المحل مجعلا في هذه الآية فلما قال
﴿ثم يحلها الى اليات العتيق﴾ بين فيه ما اجل ذكره في الآية الاولى فوجب ان يكون محل
هدى الاحصار الحرم ولم يختلفوا في سائر الهدايا التي يتعلق وجوبها بالاحرام مثل جزاء
الصيد وفدية الاذى ودم التمتع ان يحلها الحرم فكذلك هدى الاحصار لما يتعلق وجوبه بالاحرام
وجب ان يكون في الحرم * قوله تعالى ﴿والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير﴾ قيل ان
البدن الابل المبدنة بالسن قال بدنت الناقة اذ اسمنها وقال بدن الرجل اذا سمن وانما قيل لها بدنة من
هذه الجهة ثم سميت الابل بدنا مهزولة كانت اوسمية فالبدنة اسم يختص بالبعير في اللغة الا ان البقرة لما
صارت في حكم البدنة فامت مقامها وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل البدنة عن سمة
والبقرة عن سبعة فصار البعير في حكم البدن ولذلك كان تقليد البقرة كتقليد البدنة في باب
وقوع الاحرام بها لسانتها ولا يقلد غيرها فهذان المعنيان اللذان يختص بهما البدن دون
سائر الهدايا وروى عن جابر بن عبد الله قال البقرة من البدن * واختلف اصحابنا فمن
قال الله على بدنة هل يجوز له نحرها فنحر مكة فقال ابو حنيفة ومحمد يجوز له ذلك وقال ابو يوسف
لا يجوز له نحره الا بمكة ولم يختلفوا فيمن بدر هديا ان عليه ذبحه بمكة وان من قال الله على جزور
انه بدنه حيث شاء وروى عن ابن عمر انه قال من نذر جزورا نحرها حيث شاء واذا نذر بدنة
نحرها بمكة وكذا روى عن الحسن وعطاء وكذا روى عن عبد الله بن محمد بن علي وسالم وسعيد
ابن المسيب وروى عن الحسن ايضا وسعيد بن المسيب قال اذا جعل على نفسه هديا فمكة وانما
قال بدنة في حيث نوى وقال مجاهد ليست البدن الا بمكة وذهب ابو حنيفة الى ان البدنة بمنزلة
الجزور ولا يقتضي اهداءها الى موضع فكان بمنزلة ناذر الجزور والشاة ونحوها واما الهدى فانه

يقتضى اهداءه الى موضع وقال الله تعالى ﴿هديا بالغ الكعبة﴾ فجعل بلوغ الكعبة من صفة الهدى ويحتاج لابي يوسف بقوله تعالى ﴿والبدن جعلنا هالكاً من شعائر الله لكم فيها خير﴾ فكان اسم البدنة مفيداً لكونها قرية كالهدي اذ كان اسم الهدى يقتضى كونه قرية مجعولة فلما لم يجز الهدى الا بمكة كان كذلك حكم البدنة ﴿قال ابو بكر وهذا لا يلزم من قبل انه ليس كل ما كان ذبحه قرية فهو مختص بالحرم لان الاضحية قرية وهي جائزة في سائر الاماكن فوصفه للبدن بانها من شعائر الله لا يوجب تخصيصها بالحرم ﴿وقوله تعالى ﴿فاذكروا اسم الله عليها صواف﴾ روى يونس عن زياد قال رأيت ابن عمر اتي على رجل قد اناخ راحلته فتحرها وهي باركة فقال انحرها قياماً مقيدة سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم وروى ايمن بن نابل عن طاوس قال في قوله تعالى ﴿فاذكروا اسم الله عليها صواف﴾ قياماً وروى سفيان عن منصور عن مجاهد قال من قرأ صواف فهي قائمة مضومة يداها ومن قرأ صوافن قيام معقولة وروى الاعمش عن ابي خنيس عن ابن عباس قال قرأها صوافن قال معقولة يقول بسم الله والله اكبر وروى الاعمش عن ابي الضحى قال سمعت ابن عباس وسئل عن هذه الآية صواف قال قياماً معقولة وروى جوير عن الضحاك قال كان ابن مسعود يقرأها صوافن وصوافن ان يعقل احدي يديها فتقوم على ثلاث وروى قتادة عن الحسن انه قرأها صوافي قال خالصة من الشرك وعن ابن عمر وعروة بن الزبير انها تحرر مستقبل القلة ﴿قال ابو بكر خصلت قراءة السالف لذلك على ثلاثة أنحاء احدها صواف بمعنى مصطفة قياماً وصوافي بمعنى خالصة لله تعالى وصوافن بمعنى معقولة في قيامها ﴿وقوله تعالى ﴿فاذا وجبت جنوبها﴾ روى عن ابن عباس ومجاهد والضحاك وغيرهم اذا سقطت وقال اهل اللغة الوجوب هو السقوط ومنه وجبت الشمس اذا سقطت للمغيب ﴿قال قيس بن الخطيم -

اطاعت بنوعوف اميراً نهامهم * عن السلم حتى كان اول واجب

يعنى اول مقتول سقط على الارض وكذلك البدن اذا نحررت قياماً سقطت لجنوبها وهذا يدل على انه قد اريد بقوله صواف قياماً لانها اذا كانت باركة لا تقل انها تسقط الا بالاضافة فيقال سقطت لجنوبها واذا كانت قائمة ثم نحررت فلا محالة يطابق عليها اسم السقوط وقد يقال للاركة اذا ماتت فانقلب على الجانب انها سقطت لجنوبها فاللفظ محتمل للامر من الان اطهرها ان تكون قائمة فتسقط لجنوبها عند النحر ﴿وقوله تعالى ﴿فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها﴾ يدل على انه قد اريد بوجوبها لجنوبها موتها فهذا يدل على انه ليس المراد سقوطها فحسب وانه انما اراد سقوطها للموت فجعل وجوبها عبارة عن الموت وهذا يدل على انه لا يجوز الاكل منها الا بعد موتها وبدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم ما بان من البهيمة وهي حية فهو ميتة ﴿وقوله تعالى ﴿فكلوا منها﴾ يقتضى ان الجواب الاكل منها الا ان اهل العلم متفقون على ان الاكل منها غير واجب وحادث ان يكون مستحباً مندوباً اليه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اكل من البدن التي ساقها في حجة الوداع وكان لا يأكل يوم الاضحية حتى يصلي صلاة العيد ثم يأكل من لحم اضحيته وقال صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن لحوم الاضاحي فوق ثلث فكلوا وادخروا وروى ابو بكر بن عياش عن ابي اسحاق

عن علفمة قال لعث معى عبءالله بهءة فقلت له ماذا تأمرنى ان اصنع به قال اذا كان يوم عرفة فمرف به واذا كان يوم البحر فاحمره صواف فاذا وجب لحنه فكل ثلثا وتصدق ثلث وايمث الى اهل اخى ثلثا وروى نافع عن ابن عمر كان بقى فى النسك والاصحمة ثلثك ولاهلك وثلث فى جيرانك وثلث للمساكين وقال عبءالمك عن عطاء مثله قال وكل شئ من البءن واجبا كان او تطوعا فهو بهءة المئزلة الاما كان من جزاء صيد او فءة من صيام او صءة او نسك او نذر مسمى للمساكين وقءروى طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن مسعود قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نتصدق بثلثنا ونأكل ثلثنا ونعطى الجازر ثلثنا والجازر غلط لان النبى صلى الله عليه وسلم قال لملى لا نمط الجازر منها شئ وجازر ان يكون الجازر محببا وانما امرنا باعطائه من غير اجرة الجزارة وانما نهى ان يعطى الجازر منها من اجرته ولما ثبت جواز الاكل منها دل ذلك على جواز اعطائه الاغناء لان كل ما يجوز له اكله يجوز ان يعطى مه الفئ كسائر امواله * وانما قءروا الثلث للصدقة على وجه الاستجاب لانه لما جازله ان يأكل بعضه ويتصدق ببعضه ويهءى بعضه على غير وجه الصدقة كان الذى حصل للصدقة الثلث وقد قءمنا قبل ذلك انه لما قال صلى الله عليه وسلم فى لحوم الاضاحى فكلوا وادخروا وقال الله تعالى (فكلوا منها واطعموا الناس الفقير) حصل الثلث للصدقة * وقوله تعالى (فكلوا منها) عطا على البءن يقتضى عمومه جوار الاكل من بءن القران والتمتع لشمول اللفظ لها * قوله تعالى (و اطعموا القانع والمعتر) قال ابو بكر القانع قءىكون الراضى بما رزق والقانع السائل اخبرا ابو عمر غلام يعلب قال اخبرنا حاب عن ابن الاعرابى قال القناعة الرضا بما رزقه الله تعالى ويقال من القناعة رجل فانع وقع ومن الفئوع رجل فانع لاغير * قال ابو بكر وقال التماخ فى الفئوع

لما المرء يصلحه فنعنى * مفارقة اعف من الفئوع

واختاف السامع فى المراد بالآبة فروى عن ابن عباس ومجاهء وقءاءه هالوا القانع الذى لايسئل والمعتر الذى يسئل وروى عن الحسن وسعء بن جبىر قال القانع الذى يسئل وروى عن الحسن قال المعتر يتعرض ولايسئل وقال محاهء القانع حارك الزنى والمعتر الذى يعزبك من الناس * قال ابو بكر ان كان القانع هو العنى فقد اقتضت الآية ان يكون المسنحب الصدقة بالثلث لان فيها الامر بالاكل واعطاء العنى واعطاء الفقير الذى يسئل * قوله تعالى (لن يبال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله القوى منكم) قيل فى مقام لن يتقبل الله اللحوم ولا الدماء ولكن يتقبل القوى منها وقيل ان يبيع رضا الله لحومها ولا دماءها ولكن يبلغه القوى منكم وانما قال ذلك بيانا اهم اما يستحقون الثواب باعمالهم اذ كانت اللحوم والدماء فعل الله فلا يجوز ان يستحقوا بها الثواب وانما يستحقونه فعلهم الذى هو التصوى وبعزى موافقه امر الله تعالى بذبحها * قوله تعالى (كذلك سحرها لكم) يعنى ذلها لتصريف العباد ففى يريدون منها خلاف السباع المشمة بما اعطيت من العوة والآلة * قوله تعالى (ولو لادفع الله

الناس بعضهم بعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد ﴿﴾ قال مجاهد صوامع الرهبان والبيع كنائس اليهود وقال الضحاك صلوات كنائس اليهود ويسمونها صلواتا وقيل ان الصلوات مواضع صلوات المسلمين مما في منازلهم وقال بعضهم لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع في ايام شريعة عيسى عليه السلام وبيع في ايام شريعة موسى عليه السلام ومساجد في ايام شريعة محمد صلى الله عليه وسلم وقال الحسن يدفع عن هدم مصليات اهل الذمة بالمؤمنين ﴿﴾ قال ابو بكر في الآية دليل على ان هذه المواضع المذكورة لا يجوز ان تهدم على من كان له ذمة او عهد من الكفار واماني دار الحرب فحازلهم ان يهدموا كما يهدمون سائر دورهم وقال محمد بن الحسن في ارض الصلح اذا صارت مصرا للمسلمين لم يهدم ما كان فيها من بيعة او كنيسة او بيت نار واماما فتح عتوة وقرأها لها عليها بالجزية فانه ما صار منها مصرا للمسلمين فانهم ينعون فيها من الصلاة في بيعهم وكنائسهم ولا تهدم عليهم ويؤمرون بان يجعلوها انشاؤا بيوتا مسكونة ﴿﴾ قوله تعالى ﴿﴾ الذين ان مكناهم في الارض اقاموا الصلوة وآتوا الزكاة ﴿﴾ قال ابو بكر هذه صفة الذين اذن لهم في القتال بقوله تعالى ﴿﴾ اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا ﴿﴾ الى قوله ﴿﴾ الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق ﴿﴾ الى قوله ﴿﴾ الذين ان مكناهم في الارض اقاموا الصلوة وآتوا الزكاة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ﴿﴾ وهذه صفة المهاجرين لانهم الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق فاخير تعالى انه ان مكناهم في الارض اقاموا الصلوة وآتوا الزكاة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر وهو صفة الخلفاء الراشدين الذين مكناهم الله في الارض وهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وفيه الدلالة الواضحة على صحة امامتهم لاخبار الله تعالى بانهم اذامكوا في الارض فاموا بفروض الله عليهم وقد مكناهم في الارض فوجب ان يكونوا ائمة فائمين باوامر الله منهم عن رواجهم ونواهيهم ولا يدخل معاوية في هؤلاء لان الله اتما وصف بذلك المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم وليس معاوية من المهاجرين بل هو من الطلقاء ﴿﴾ قوله تعالى ﴿﴾ وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا نعى الى الشيطان في امنيه ﴿﴾ الآية روى عن ابن عباس وسعيد بن جبير والضحاك ومحمد بن كعب ومحمد بن قيس ان السبب في نزول هذه الآية انه لما تلا النبي صلى الله عليه وسلم ﴿﴾ افرأيت اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى ﴿﴾ التي للشيطان في تلاوته ﴿﴾ تلك الغرائق العلى ﴿﴾ وان سفاهن لزيحني ﴿﴾ وقد اختلف في معنى التي الشيطان فقال قائلون لما تلا النبي صلى الله عليه وسلم هذه السورة وذكر فيها الاصنام علم الكفار انه يذكرها بالذم والعيب فقال فائل منهم حين باع النبي صلى الله عليه وسلم الى قوله تعالى ﴿﴾ افرأيت اللات والعزى ﴿﴾ تلك الغرائق العلى وذلك بحضرة الجمع الكثير من قريش في المسجد الحرام فقال سائر الكفار الذين كانوا بالبعد منه ان محمدا قدم مدح آلهتنا وظنوا ان ذلك كان في تلاوته فاطل الله ذلك من قولهم وبين ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبتله واعا تلاه بعض المشركين وسعى الذي التي ذلك في حال تلاوة النبي صلى الله عليه وسلم شيطانا لانه كان من شياطين الانس كما قال تعالى ﴿﴾ شياطين الانس والجن ﴿﴾ والشيطان اسم لكل متمرد

مطلب

في صحة امامه الخلفاء
الراشدين رضي الله
عنهم

مطلب

في تلك الغرائق
التي الى اخره

عات من الجن والانس * وقيل انه جائر ان يكون شيطانا من شياطين الجن وقال ذلك عند تلاوة النبي صلى الله عليه وسلم ومثل ذلك جائر في ازمان الانبياء عليهم السلام كما حكى الله تعالى عنه قوله (واذرين لهم الشيطان اعمالهم) وقال (لا غالب لكم اليوم من الناس واني جار لكم فلما تراءت الفئتان نكص على عقبيه وقال اني بريء منكم اني ارى ما لا ارون) واما قال ذلك ابليس حين تصور في صورة سراققة بن مالك لقريش وهم يردون الخروج الى بدر وكما تصور في صورة الشيخ النجدي حين تشاورت قريش في دار الندوة في امر النبي صلى الله عليه وسلم وكان مثل ذلك جائرا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لضرب من الديبر فجاء ان يكون الذي قال ذلك سيطانا فظن القوم ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله * وقال بعضهم جائر ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد نكلهم بذلك على سبيل السهول الذي لا يصرى منه بشر فلا يلبث ان ينه الله عليه * وانكر بعض العلماء ذلك وذهب الى ان المعنى ان الشيطان كان يلقى وساوسه في صدر النبي صلى الله عليه وسلم ما يشغله عن بعض ما يقول فيقرأ غلطا في القصص المشابهة نحو قصة موسى عليه السلام وفرعون في مواضع من القرآن مختلفة الالفاظ فكان المتأفقون والمشركون ربما قالوا قدر جمع عن بعض ما قرأ وكان ذلك يكون منه على طريق السهو فنه الله تعالى عليه فاما الغلط في قراءة تلك الفرائق فانه غير جائر وقوعه من النبي صلى الله عليه وسلم كالايجوز وقوع الغلط على بعض القرآن بانشاد شعر في اضعاف التلاوة على ائمة القرآن * وروى عن الحسن انه لما تلا ما فيه ذكر الاصنام قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم انا ما هي عنكم كالغرائب التي وان شغافهن لنرتجي في قولكم على جهة التكرير عليهم * قوله تعالى (ولكل امة جعلنا منسكا م ناسكوه) فلا تنازعك في الامر قيل ان المنسك الموضع المضاع لعمد خير او شر وهو المؤلف لذلك ومتاسك الحجج مواضع العبادات فيه فهي متعددة الحج وقال ابن عباس منسكا عبدا وقال مجاهد وقادة متعبدا في اراقلة الدم بغيره وقال عطاء ومجاهد ايضا وعكرمة ذبايحهم من ذابحوه وقيل ان المنسك جميع العبادات التي امر الله بها * قال ابو بكر قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث البراء بن هازب ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم الاضحى فقال ان اول نسكنا في يومنا هذا الصلاة ثم الذبح فجعل الصلاة والذبح جميعا نسكا وهذا يدل على ان اسم النسك يقع على جميع العبادات الا ان الاظهر الاغلب في العادة عند الاطلاق الذبح على وجه القرية قال الله تعالى (فقدية من صيام او صدقة او نسك) وليس يمتنع ان يكون المراد جميع العبادات ويكون الذبح احدا اراد بالآية فيوجب ذلك ان يكونوا مأمورين بالذبح لقوله تعالى (فلا تنازعك في الامر) واذ كنا مأمورين بالذبح ساغ الاحتجاج به في ايجاب الاضحية لوقوعها عامة في الموسرين كالزكاة ولوجعلها على الذبح الواجب في الحج كان خاصا في دم القران والتمعة اذ كانا نسكين في الحج دون غيرها من الدماء اذ كانت سائر الدماء في الحج انما يجيب على جهة جبران قصص وجانية فلا يكون ايجابا على وجه ابتداء العبادة به وقوله تعالى (جعلنا منسكا م ناسكوه) يقتضي ظاهرا ابتداء ايجاب العبادة به * واختلف السلف وفقهاء الامصار في وجوب الاضحية فروى

الشعي عن ابي سريحة قال رأيت ابا بكر وعمر وما يضحيان وقال عكرمة كان ابن عباس يبعثني يوم الاضحى بدر هجين استريحى له لحما ويقول من لقيت فقل هذه اضحية ابن عباس وقال ابن عمر ليست بحتم ولكن سنة ومعروف وقال ابو مسعود الانصاري اني لادع الاضحى وأنا موسر مخافة ان يرى جبراني انه حنم على وقال ابراهيم التخني الاضحية واجبة الاعلى مسافر وروى عنه انه قال كانوا اذا شهدوا ضحوا واذا سافروا لم يضحوا وروى يحيى بن يمان عن سعيد بن عبد العزيز عن مكحول قال الاضحية واجبة وقال ابو حنيفة ومحمد وزفر الاضحية واجبة على اهل اليسار من اهل الامصار والقرى المقيمين دون المسافرين ولا اضحية على المسافرين وان كان موسرا وحد اليسار في ذلك ماتجب فيه صدقة الفطر وروى عن ابي يوسف مثل ذلك وروى عنه انها ليست بواجبة وهي سنة وقال مالك بن انس على الناس كلهم اضحية المسافر والمقيم ومن تركها من غير عذر فبئس ماصنع وقال الثوري والشافعي ليست بواجبة وقال الثوري لا بأس بتركها وقال عبدالله بن الحسن يؤثر بها اياه احب الى من ان يضحي * قال ابو بكر ومن بوجيها محتج له بهذه الآية ويحتج له بقوله ﴿قل ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت﴾ قد اقتضى الامر بالاضحية لان النسك في هذا الموضع المراد به الاضحية ويدل عليه ما روى سعيد بن جبير عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا فاطمة اشهدي اضحيتك فانه ينفرك باول قطرة من دمها كل ذنب عمتاه وقولي ﴿ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين﴾ وروى ابن عسلى رضى الله عنه كان يقول عبد ذبح الاضحية ﴿ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله﴾ الآية وقال ابو بردة بن نيار يوم الاضحى يا رسول الله اني عجلت بنسكي وقال صلى الله عليه وسلم ان اول يسكننا في يومنا هذا الصلاة ثم الذبح فدل ذلك على ان هذا النسك قد اربده الاضحية واخبرناه ما موربه بقوله ﴿وبذلك امرت﴾ والامر يقتضى الوجوب ويحتج فيه بقوله ﴿فصل لربك وانحر﴾ قد روى انه اراد صلاة العيد وبالبحر الاضحية والامر يقتضى الاحباب واذا وجب على النبي صلى الله عليه وسلم فهو واجب علينا لقوله تعالى ﴿فانعموا﴾ وقوله ﴿لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة﴾ * ويحتج للقائين بما يجاهها من جهة الاثر بما رواه زيد بن الحباب عن عبدالله بن عياش قال حدثني الاعرج عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له يسار فلم يضح فلا يقربن مصلانا * وقد رواه غير زيد بن الحباب مرفوعا جماعة منهم يحيى بن سعيد حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا عباس بن الوليد بن المبارك قال حدثنا المهيم بن خارجة قال حدثنا يحيى بن سعيد عن عبدالله بن عياش عن الاعرج عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قدر على سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا * ورواه يحيى بن يعلى ايضا مرفوعا حدثنا عبد الباقي قال حدثنا حسين بن اسحاق قال حدثنا احمد بن النعمان الفراء قال حدثنا يحيى بن يعلى عن عبدالله بن عياش او عباس عن الاعرج عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مسجدنا * ورواه عبيد الله بن ابي جعفر عن الاعرج عن ابي هريرة قال من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا ويقال ان عبيد الله بن ابي جعفر فوق

ابن عباس في الضبط والجلالة فوقه على ابي هريرة ولم يرفعه ويقال ان الصحيح انه موقوف عليه غير مرفوع * ويحتج لاجبائها ايضا بحديث ابي رملة الخنفي عن مختف بن سلم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال على كل اهل بيت في عام اضحية وعنترة قال ابو بكر والخيرة منسوخة بالاتفاق وهي انهم كانوا يصومون رجب ثم يعتزون وهي الرجبية وقد كان ابن سيرين وابن عون يعقلانه ولم يعم الدلالة على نسخ الاضحية فهي واجبة بمنقضي الخبر الا انه ذكر في هذا الحديث على كل اهل بيت اضحية ومعلوم ان الواجب من الاضحية لاجتزى عن اهل البيت وانما يجزى عن واحد فبدل ذلك على انه لم يرد الإيجاب * وما يحتج لموجبها ما حدثنا عبد الباقي قال حدثنا احمد بن ابي عون البزوري قال حدثنا ابو معمر اسماعيل ابن ابراهيم قال حدثنا ابواسماعيل المؤدب عن مجالد عن الشعبي عن جابر والبراء بن عازب قال قال النبي صلى الله عليه وسلم على منبره يوم الاضحية فقال من صلى معنا هذه الصلاة فليذبح بعد الصلاة فقام ابو بردة بن يار فقال يا رسول الله اني ذبحت لياكل معنا اصحابنا اذا رحنا قال ليس بنسك قال عندى جذعة من الممزر قال تجزى عنك ولا تجزى عن غيرك فيستبدل من هذا الخبر بوجوه على الوجوب احدها قوله صلى الله عليه وسلم من صلى معنا هذه الصلاة وشهد معنا فليذبح بعد الصلاة وهو امر بالذبح يقتضى ظاهره الوجوب والوجه الثاني قوله صلى الله عليه وسلم تجزى عنك ولا تجزى عن غيرك ومثله مقتضى عنك لانه يقال جزى عنى كذا بمعنى قضى عني والقضاء لا يكون الا عن واجب فقد اقتضى ذلك الوجوب ومن جهة اخرى ان في بعض الفاظ هذا الحديث فن ذبح قبل الصلاة فليعد بخصته وفي بعضها انه قال لاني بردة اعد اضحيتك ومن باى ذلك يقول ان قوله صلى الله عليه وسلم من صلى معنا هذه الصلاة وشهد معنا فليذبح يدل على انه لم يرد الايجاب لان وجوبها لا يتعلق بشهود الصلاة عند الجميع ولما عم الجميع ولم يخص بالاعتناء دل على انه اراد التذبح واما قوله تجزى عنك فانما اراد به جواز قرابة والجواز والقضاء على ضربين احدهما جواز قرابة والآخر جواز فوض فليس في ظاهره اطلاق لفظ الجواز والقضاء دلالة على الوجوب وايضا يحتمل ان يكون ابو بردة قد كان اوجب الاضحية نذرا فامرهم بالاعادة فاذا ليس فيها مخاطبة ايا بردة دلالة على الوجوب لانه حكم في شخص معين ليس بعموم لفظ في اجباها على كل احد قال فان قيل لو اراد القضاء عن واجب لسأله عن قيمته ليوجب عليه مثله قال له قد قال ابو بردة ان عندى جذعة خير من شاتي لم فكانت الجذعة خيرا من الاولى * وما يحتج به على الوجوب من طريق النظر اتفاق الجميع على لزومها بالنذر فلولا ان لها اصلا في الوجوب لما لزمت بالنذر كسائر الانبياء التي ليس لها اصل في الوجوب فلا تلزم بالنذر * وما يحتج به للوجوب ماروي جابر الجعفي عن ابي حمفر قال نسخت الاضحية كل ذبح كان قبلها ونسخت الزكاة كل زكاة كانت قبلها ونسخ صوم رمضان كل صوم كان قبله ونسخ غسل الجنابة كل غسل كان قبله قالوا فهذا يدل على وجوب الاضحية لانه نسخ به ما كان قبله ولا يكون المنسوخ به الا واجبا الا ترى ان كل ما

ذكره انه ناسخ لما قبله فهو فرض او واجب بجاء قال ابو بكر وهذا عندى لا يدل على الوجوب لان نسخ الواجب هو بيان مدة الوجوب فاذا بين بالنسخ ان مدة الابطال كانت الى هذا الوقت لم يكن في ذلك ما يقتضى ابطال شئ آخر الا ترى انه لو قال قد نسخت عنكم العترة والعترة وسائر الذامع التى كانت فعل لم تكن فيه دلالة على وجوب ذبيحة اخرى فليس اذا في قوله نسخت الاضحية كل ذبيحة كانت قبلها دلالة على وجوب الاضحية وانما فائدة ذكر النسخ في هذا الموضع بالاضحية انه بعد ما ندبنا الى الاضحية لم يكن هناك ذبيحة اخرى واجبة * ومما يحتاج به من نفي وجوبها ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابراهيم بن عبدالله قال حدثنا عبدالعزيز بن الحطاب قال حدثنا مندل بن علي عن ابي حباب عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاضحية على فريضة وهو عليكم سنة * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا سعيد بن محمد ابو عثمان الانجذاني قال حدثنا الحسن بن حماد قال حدثنا عبد الرحمن بن سلم عن عبد الله بن محرز عن قتادة عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت بالاضحية والوتر ولم تعزم على * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا محمد بن علي بن العباس القتيبي قال حدثنا عبد الله بن عمر قال حدثنا محمد بن عبد الوارث قال حدثنا ابان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث هن على فريضة ولكم تطوع الاضحية والوتر والضحى ففي هذه الاخبار انها ليست بواجبة علينا الا ان الاخبار لو تعارضت لكانت الاخبار المقتضية للإيجاب اولى بالاستعمال من وجهين احدهما ان الابطال طاموئى على اباحة الترك والثاني ان فيه حظر الترك. وفي نفيه اباحة الترك والحظر اولى من الاباحة * ومما يحتاج به في نفي الوجوب ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا هارون بن عبدالله قال حدثنا عبدالله بن زيد قال حدثني سعيد بن ايوب قال حدثني عياش القتيبي عن عيسى بن هلال الصديقي عن عبدالله بن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت بيوم الاضحية عبدا جعله الله لهذه الامة فقال رجل ارايت ان لم اجد الامنيحة انى افاضى بها قال لا ولكن تأخذ من شعرك واظفارك وتقص شاربك وتخلق عاتك فتلك تمام اضحتك عند الله عز وجل فلما جعل هذه الاشياء بمنزلة الاضحية دل على ان الاضحية غير واجبة اذ كان فعل هذه الاشياء غير واجب * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابراهيم بن موسى الرازي قال حدثنا عيسى قال حدثنا محمد بن اسحاق عن ريد بن ابي حبيب عن ابي عياش عن حابر بن عبدالله قال ذبح النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر كبشين اقرنين املحين موجئين فلما وجههما قال انى وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض على ملة ابراهيم خنيفسا وما انا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لاشركك له وبذلك امرت وانا من المسلمين اللهم منك ولك عن محمد وامنة باسم الله والله اكبر ثم ذبح قالوا ففي ذبحه عن الامة دلالة على انها غير واجبة

لانها لو كانت واجبة لم تحجز ساة عن جميع الامة * قال ابو بكر وهذا لابن الجواب لانه
 تطوع بذلك وجائز ان تطوع عمر قد وجب عليه كما يتطوع الرجل عن نفسه ولا يسقط
 ذلك عنه وجوب ما يلزمه * وما يخرج من نفي الوجوب ما قدمنا روايته عن السلف من نفي المحاب وفيه
 الدلالة من وجهين على ذلك احدهما انه لم يظهر من احد من نظرائهم من السلف خلافة وقد استفاض
 عمرنا ذكرنا قولهم من السلف نفي المحاب والثاني انه لو كان واجبا مع عموم الحاجة اليه لوجب ان
 يكون من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف لا محاباة على وجوبه ولو كان كذلك لورد النقل به مستقبضا
 متواترا وكان لا يقل من ان يكون وروده في وزن ورود اجاب صدقة الفطر لمعوم الحاجة اليه
 وفي عدم النقل المستفيض فيه دلالة على نفي الوجوب * واحتج فيه بانه لو كان واجبا وهو حق في
 مال لما اختلف حكم المقيم والمسافر فيه كصدقة الفطر فلما لم يوجه ابو حنيفة على المسافر دل على
 انه غير واجب * ويحتج فيه ايضا بانه لو كان واجبا وهو حق في مال لما سقطه مضي الوقت فلما
 اتفق الجميع على انه يسقط بمضي ايام التحرر دل على انه غير واجب اذ كانت سائر الحنوق
 الواجبة في الاموال نحو الزكاة وصدقة الفطر والعشر ونحوها لا يسقطها مضي الاوقات
 * قوله تعالى **وجاهدوا في الله حق جهاده** الى قوله **﴿ملة ابيكم ابراهيم﴾** قيل معناه
 جاهدوا في الله حق جهاده واسمعوا ملة ابيكم ابراهيم ولذلك نصب وقال بعضهم نصب لانه
 اراد كلمة ابيكم الانا لانه لما حذف الجار اتصل الاسم بالفعل فنصب * قال ابو بكر وفي هذه الآية
 دلالة على ان علنا اتباع شريعة ابراهيم الاما ثبت نسجه على اسان نبينا صلى الله عليه وسلم وقبله
 انما قال ملة ابيكم ابراهيم لانها داخله في ملة نبينا صلى الله عليه وسلم وان كان المعنى ان كلمة ابيكم ابراهيم
 فانه يعني ان الجهاد في الله حق جهاده كلمة ابيكم ابراهيم عليه السلام لانه جاهد في الله حق
 جهاده وقال ابن عباس **﴿وجاهدوا في الله حق جهاده﴾** جاهدوا المسلمين وروى عن
 ابن عباس ايضا لا تخافوا في الله لومة لائم وهو الجهاد في الله حق جهاده وقال الضحاك يعني
 اعملوا الحق لله عز وجل * قوله تعالى **﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾** قال ابن عباس
 من ضيق وكذلك قال مجاهد ويخرج به في كل ما اختلف فيه من الحوادث ان ما ادى الى
 الضيق فهو مني وما اوجب الوسوسة فهو اولى وقد قيل **﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾**
 انه من ضيق لا يخرج منه وذلك لان منه ما يخص منه بالتوبة ومنه ما زوده الطاعة فليس في دين
 الاسلام ما لا سبيل الى الخلاص من عقوبته * وقوله **﴿ملة ابيكم ابراهيم﴾** الخطاب لجميع
 المسلمين وليس كلهم راجعا بنسبه الى اولاد ابراهيم فروى عن الحسن انه اراد ان حرمة
 ابراهيم على المسلمين كحرمة الوالد على الولد كما قال تعالى **﴿واذواجه امهاتهم﴾** وفي بعض
 المرات وهو اب لهم * قوله تعالى **﴿هو سماكم المسلمين من قبل﴾** قال ابن عباس ومجاهد
 يعني ان الله سماكم المسلمين وقيل ان ابراهيم سماكم المسلمين لعوله تعالى حاكيا عن ابراهيم
﴿ومن ذربنا امة مسلمة لك﴾ * وقوله تعالى **﴿من قبل وفي هذا﴾** قال مجاهد من قبل
 القرآن وفي القرآن * وقوله تعالى **﴿هو اجتباكم﴾** يدل على انهم عدول مرضيون وفي ذلك

بطلان طعن الطاعنين عليهم اذ كان الله لا يجتبي الا اهل طاعته واتباع مرضاته وفي ذلك مدح للصحابه المخاطبين بذلك ودليل على طهارتهم * قوله تعالى ﴿ليكون الرسول شهيدا عليكم وتكونوا شهداء على الناس﴾ فيه الدلالة على صحة اجماعهم لان معناه ليكون الرسول شهيدا عليكم بطاعة من اطاع في تبليغه وعصيان من عصى وتكونوا شهداء على الناس باعمالهم فيها بالتموم من كتاب ربهم وحسنه ونبيهم وهذه الآية نظير قوله تعالى ﴿وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا﴾ فبدأ بمدحهم ووصفهم بالمدالة ثم اخبر انهم شهداء ونجدة على من بعدهم كما قال هنا ﴿هو اجتباكم﴾ الى قوله ﴿وتكونوا شهداء على الناس﴾ * قوله تعالى ﴿واقلوا الخير﴾ ربما يحتاج به المحتج في ايجاب قرينة مختلفة في وجوبها وهذا عندنا لا يصح الاحتجاج به في ايجاب شيء ولا يصح اعتقاد العموم فيه . آخر سورة الحج

ومن سورة المؤمنين ﴿﴾ بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ روى ابن عون عن محمد بن سيرين قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سلى رفع رأسه الى السماء فلما نزلت ﴿الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ نكس رأسه وروى هشام عن محمد قال لما نزلت ﴿الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ خضوا ابصارهم فكان الرجل يحب ان لا يجاوز بصره موضع سجوده وروى عن جماعة الخشوع في الصلاة ان لا يجاوز بصره موضع سجوده وروى عن ابراهيم ومجاهد والزهرى الخشوع السكون وروى المسعودي عن ابي سنان عن رجل منهم قال سئل على عن قوله ﴿الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ قال الخشوع في القلب وان تلين ككتفك للامرء المسام ولا تلتفت في صلاتك وقال الحسن خاشعون خائفون * قال ابو بكر الخشوع يتظم هذا المعاني كلها من السكون في الصلاة والتذلل وترك الالتفات والحركة والخوف من الله تعالى وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اسكنوا في الصلاة وكفوا ايديكم في الصلاة وقال امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وان لا اكف شعرا ولا ثوبا وانه نهى عن مس الحصى في الصلاة وقال اذا قام الرجل يصلي فان الرحمة تواجهه فاذا التفت انصرفت عنه وروى الزهرى عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلمح في الصلاة ولا ياتفت * وحدثننا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابو توبة قال حدثنا معاوية بن سلام عن زيد بن سلام انه سمع ابا سلام قال حدثني السلولي انه حدثني سهل بن الحظلية انه ساروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين وذكر الحديث الى قوله من بحرسنا الليلة قال اس بن ابي مرثد الغنوي انا يا رسول الله قال فاركب فركب فرسالة فجاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله

عليه وسلم استقبال هذا الشعب حتى تكون في اعلاء ولا يغرن من قلبك الليلة فلما اصبحنا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مصلاه فركع ركعتين ثم قال هل احسستم فارسكم قالوا يا رسول الله ما احسنا فتوب بالصلاة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو يلتفت الى الشعب حتى اذا قضى صلاته وسلم قال ابشروا فقد جاءكم فارسكم فاخبر في هذا الحديث انه كان يلتفت الى الشعب وهو في الصلاة وهذا عندنا كان عذرا من وجهين احدهما انه لم يأمن من مجيئ العدو من تلك الناحية والثاني انتغال قلبه بالفارس الى ان طلع * وروى عن ابراهيم النخعي انه كان يلحظ في الصلاة يمينا وشمالا وروى حماد بن سلمة عن حميد عن معاوية بن قرة قال قيل لان عمر ابن الزبير اذا صلى لم يقل هكذا ولا هكذا قال لكننا نقول هكذا وهكذا ونكون مثل الناس وروى عن ابن عمر انه كان لا يلتفت في الصلاة فعلمنا ان الالتفات المنهي عنه ان يولي وجهه بمكة ويسره فاما ان يلحظ يمينا ويسره فانه غير منهي عنه * وروى سفيان عن الاعمش قال كان ابن مسعود اذا قام الى الصلاة كانه ثوب ماني وروى ابو مجاز عن ابي عبيدة قال كان ابن مسعود اذا قام الى الصلاة خفض فيها صوته وبدنه وبصره وروى علي بن صالح عن زبير الباسي قال كان اراد ان يصلي كانه خشية * قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ﴾ عن اللغو معرضون * واللغو هو العمل الذي لا فائدة فيه وما كان هذا وصعه من القول والعمل فهو محظور وقال ابن عباس اللغو الباطل والقول الذي لا فائدة فيه هو الباطل وان كان الباطل قد يبتغي به فوائد عاجلة * قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ﴾ لفروجهم حافظون * يجوز ان يكون المراد عاما في الرجال والنساء لان المذكور والمؤنث اذا اجتمعا غاب المذكور كقوله ﴿فدافح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاسعون﴾ قد اريد به الرجال والنساء * من الناس من يقول ان قوله ﴿وَالَّذِينَ هُمْ﴾ لفروجهم حافظون خاص في الرجال بدلالة قوله تعالى ﴿الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم﴾ وذلك لاحالة اريد به الرجال * قال ابو بكر وليس يمنع ان يكون اللفظ الاول عاما في الجميع والاستثناء خاص في الرجال كقوله ﴿ووصينا الانسان بوالديه حسنا﴾ ثم قال ﴿وانجاهداك لتشركني﴾ فالاول عموم في الجميع والعطف في بعض ما انتظمه اللفظ وقوله ﴿والذين هم لفروجهم حافظون﴾ عام لدلالة الحال عليه وهو حفظها من موافقة المحظور بها * قوله تعالى ﴿فمن ابتنى وراء ذلك فاولئك هم العادون﴾ تنفي تحريم نكاح المتعة اذ ليست بزوجة ولا مملوكة عين وقد بينا ذلك في سورة النساء في قوله ﴿وراء ذلك﴾ معناه غير ذلك وقوله ﴿العادون﴾ يعني من يتعدى الحلال الى الحرام فاما قوله ﴿الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم﴾ استثناء من الجملة المذكورة لحفظ الفروج واخبار عن اباحة وطء الزوجة وملك اليمين فاقتضت الآية حظر ما عدا هذين الصنفين في الزوجات وملك الايمان ودل بذلك على اباحة وطء الزوجات وملك اليمين لعموم اللفظ فيهن * فان قيل لو كان ذلك عاما في اباحة وطئهن لوجب ان يجوز وطئهن في حال الحيض وطء الامة ذات الزوجة والمعتدة من وطء بشبهة ونحو ذلك * قيل له قد اقتضى عموم اللفظ اباحة وطئهن في سائر الاحوال

الا ان الدلالة قد قامت على تخصيص من ذكرت كسائر العموم اذا خص منه شيء لم يمنع ذلك بقاء حكم العموم فيها لم يخص ملك العيين متى اطلق عقله بالامة والعبد المملوكان ولا يكاد يطلق ملك العيين في غير بني آدم لا يقال للدار والداراة ملك العيين وذلك لان ملك العبد والامة اخص من ملك غيرها الا ترى انه يملك التصرف في الدار بالنقض والبناء ولا يملك ذلك في بني آدم ويجوز عارية الدار وغيرها من العروض ولا يجوز عارية العروج ﴿قوله تعالى ﴿والذين هم على صلوهم يحافظون﴾ روى عن جماعة من السلف في قوله تعالى ﴿يحافظون﴾ قالوا فملها في الوقت وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس الفريط في النوم انما الفريط ان يترك الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى وقال مسروق الحفاظ على الصلاة فعلمها لوقتها وقال ابراهيم التخي يحافظون دائمون وقال قتادة يحافظون على وضوئها ومواقيتها وركوعها وسجودها ﴿قال ابو بكر الحافظه عليها مراعاتها للتأدية في وقتها على استكمال شرائطها وجميع المعاني التي تأول عليها السلف الحافظه هي مرادة بالآية واداء ذكر الصلاة لانه مأمور بالحفاظه عليها كما هو مأمور بالخشوع فيها ﴿قوله تعالى ﴿والذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجله﴾ الآية روى وكيع عن مالك بن مغول عن عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن عائشة قالت قلت يا رسول الله الذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجله اهل الرجل يشرب الخمر ويسرق قال لا يا عائشة ولكنه الرجل يصوم ويصلي ويتصدق ويحاف ان لا يقبل منه وروى حرير عن ليث عن حماد عن عائشة وعن ابن عمر يؤتون ما آتوا فال الزكاة ويروى عن الحسن قال لقد ادركت اقواما كانوا من حسناتهم ان ترد عليهم اسفق منكم على سبائككم ان تمذبوا عليها ﴿قوله تعالى ﴿والئك يسارعون في الحيرات وهم لها سابقون﴾ الحيرات هنا الطاعات يسارع اليها اهل الايمان بالله وبجهنم في السبق بها رغبة فيها وعلما بما لهم بها من حسن الجزاء وقوله ﴿وهم لها سابقون﴾ قال ابن عباس سبقت لهم السعادة وقال غيره وهم من اهل الحيرات سابقون الى الجنة وقال اخرون وهم الى الحيرات سابقون ﴿قوله تعالى ﴿وهم اعمالهم من دون ذلك﴾ قال قتادة وابو العالاية خطايا من دون الحق وعن الحسن ومجاهد اعمالهم من دون ما هم عليه لا بد من ان يعملوها ﴿وقوله تعالى ﴿مستكبرين به سامرا نهجرون﴾ قرى بفتح التاء وضم الجيم وقرى بضم التاء وكسر الجيم فويل في نهجرون قولان احدهما قول ابن عباس نهجرون الحق بالاعراض عنه وقال مجاهد وسعيد بن جبير يقولون الهجر وهو الهوى من الفول ومن قرأ نهجرون فليس الامس الهجر عن ابن عباس وغيره قال اهر المريض اذا هذا ووجد سامرا وان كان المراد السيار لانه في موضع المصدر كما يقال قوموا قياما وقيل انما وجد لانه في موضع الوقت بتقدير لئلا تهجرون وكانوا يسمرون بالليل حول الكعبة * وقد اختلف في السمر فروى سبعة عن ابي المنهال عن ابي برزة الاسلمي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يكره التوم قبلها والحديث بعدها وروى سبعة عن منصور عن خثيمة عن عبدالله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لاسمر الا لرجلين مصل او مسافر وعن ابن عمر انه كان ينهى عن السمر

مطلب
في السمر

بعد المشاء واما الرخصة فيه فاروى الاعمش عن ابراهيم عن علقمة قال قال عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال يسمر الليلة عند ابي بكر في الامر من امور المسلمين وكان ابن عباس يسمر بعد المشاء وكذلك عمر وبن دينار وايوب السخيتاني الى نصف الليل . آخر سورة المؤمنين .

ومن سورة التور

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ قال ابو بكر لم يختلف السلف في ان حد الزانين في اول الاسلام ما قال الله تعالى ﴿ واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم ﴾ الى قوله ﴿ واللذان يأتياها منكم فاذهما ﴾ فكان حد المرأة الحبس والاذى بالتمير وكان حد الرجل التعمير ثم نسخ ذلك عن غير المحسن بقوله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ ونسخ عن المحسن بالرجم وذلك لان في حديث عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام واليب باليب الجلد والرجم فكان ذلك عقيب الحبس والاذى المذكورين في قوله ﴿ واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم ﴾ الى قوله ﴿ او يجعل الله لهن سبيلا ﴾ وذلك لتنبيه النبي صلى الله عليه وسلم ايانا على ان ما ذكره من ذلك هو السبيل المراد بالآية ومعلوم انه لم تكن بينهما واسطة حكم آخر لانه لو كان كذلك لكان السبيل المجهول لهن مقدما لقوله صلى الله عليه وسلم بحديث عباد ان المراد بالسبيل هو ما ذكره دون غيره واذا كان كذلك كان الاذى والحبس منسوخين عن غير المحسن بالآية وعن المحسن بالسنة وهو الرجم * واختلف اهل العلم في حد المحسن وغير المحسن في الزنا فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد يرمي المحسن ولا يجلد ويجلد غير المحسن وليس فيه بحد وانما هو موكول الى رأى الامام ان رأى فيه للدعارة فعل كما يجوز حبسه حتى يحدث بوبة وقال ابن ابي ليلى ومالك والاوزاعي والثوري والحسن بن صالح لا يجتمع الجلد والرجم مثل قول اصحابنا واختلفوا في النفي بعد الجلد فقال ابن ابي ليلى ينفي البكر بعد الجلد وقال مالك ينفي الرجل ولا تنفي المرأة ولا العبد ومن نفي حبس في الموضع الذي ينفي اليه وقال الثوري والاوزاعي والحسن بن صالح والشافعي ينفي الزاني وقال الاوزاعي ولا تنفي المرأة وقال الشافعي نفي العبد نصف سنة * والدليل على ان نفي البكر الزاني ليس بحد ان قوله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ بوجب ان يكون هذا هو الحد المستحق بالزنا فانه كمال الحد فلو جمعنا النفي حدا معه لكان الجلد بعض الحد وفي ذلك إيجاب نسخ الآية فبت ان النفي انما هو تعزير وليس بحد ومن جهة اخرى ان الزيادة في النص غير جائزة الا بمثل ما يجوز به النسخ وايضا لو كان النفي حدا مع الجلد لكان

من النبي صلى الله عليه وسلم عند تلاوته توقيف للصحابة عليه ثلاثا يمتدوا عند سماع التلاوة ان الجلد هو جميع حده ولو كان كذلك لكان وروده في وزن ورود نقل الآية فلما لم يكن خبر النبي بهذه المنزلة بل كان وروده من طريق الأحاديث انه ليس بحد * وقد روى عن عمر انه غرب ربيعة بن أمية بن خلف في الحمر الى خيبر فلقح بهرقل فقال عمر لا غرب بعدها احدا ولم يستثن الزنا وروى عن علي انه قال في البكر ان اذا زنيا يجلدان ولا ينفيان وان نفيهما من الفتنة وروى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان امثلة زنت فجلدها ولم ينفها وقال ابراهيم النخعي كفي بالنفي فتنة فلو كان النفي ثابتا مع الجلد على انهما حدان لكان النفي على كبراء الصحابة ويدل على ذلك ما روى ابو هريرة وشبل وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الامة اذا زنت فليجلدها فان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم يبعوها ولو بضعير وقد حوى هذا الخبر البيهقي من وجهين على صحة قولنا احدهما انه لو كان النفي ثابتا لذكره مع الجلد والثاني ان الله تعالى قال (فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) فاذا كان جلد الامة نصف حد الحرة واخبر صلى الله عليه وسلم في حدها بالجلد دون النفي دل ذلك على ان حد الحرة هو الجلد ولا نفي فيه * فان قيل انما اراد بذلك التأديب دون الحد وقد روى عن ابن عباس ان الامة اذا زنت قبل ان تحصن انه لاحد عليها لقوله تعالى (فاذا احصن فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) * قيل له قد روى سعيد المقبري عن ابنه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا زنت امه احدىكم فليجلدها الحد ولا يثر عليها قال ذلك ثلاث غمرات ثم قال في الثالثة او الرابعة ثم ليجمعها ولو بضعير وقوله صلى الله عليه وسلم اعها ولو بضعير يدل على انها لا تنفى لانه لو وجب نفيها لما حازيها اذ لا يمكن المشتري تسليمها لان حكمها ان تنفى * فان قيل في حديث شعبة عن قتادة عن الحسن بن حطان بن عبدالله عن عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر والثيب بالثيب البكر بجلد وسنن والثيب بجلد ورجم وروى الحسن بن قيس عن ذؤيب عن سلمة بن المحبق عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وحديث الزهري عن عبيد الله بن عبدالله عن ابي هريرة وزيد بن خالد ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته فاقتديته منه بوليدة ومائة شاة ثم اخبرني اهل العلم ان على ابني جلد مائة وتغريب عام وان على امرأة هذا الرجم فاقتضى بيننا بكتاب الله تعالى فقال النبي صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله اما العنم والوليدة فرد عليك واما ابنتك فان عليه جلد مائة وتغريب عام ثم قال لرجل من اسلم اغد يا انيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها * قيل له غير جائز ان تزيد في حكم الآية ياخيارا لاحد لانه يوجب النسخ لاسيما مع امكان استعمالها على وجه لا يوجب النسخ فالواجب اذا كان هكذا حمل على وجه التعزير لانه لا حد مع الجلد فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت نفي البكر لانهم كانوا حديثي عهد بالجاهلية

فراى ردعهم بالنفى بعد الجلد كما امر بشق روائا الخمر وكسر الاوانى لانه ابلغ في الزجر واحرى بقطع العادة وايضا فان حديث عبادة وارد لا محالة قبل آية الجلد وذلك لانه قال خذوا عنى قد جعل الله لهن سبيلا فلو كانت الآية قد نزلت قبل ذلك لكان السبيل مجمولا قبل ذلك ولما كان الحكم مأخوذا عنه بل عن الآية ثبت بذلك ان آية الجلد انما نزلت بعد ذلك وليس فيها ذكر النفى فوجب ان يكون ناسخا لما في حديث عبادة من النفى ان كان اسنى حدا * وما يدل على ان النفى على وجه التنزير وليس بمحد ان الحدود معلومة المقادير والهيات ولذلك سميت حدودا لا يجوز الزيادة عليها ولا التقصان منها فلما لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم للنفى مكانا معلوما ولا مقدارا من المسافة والبعد علمنا انه ليس بمحدوانه موكول الى اجتهاد الامام كالتنزير لما لم يكن له مقدار معلوم كان تقديره موكولا الى رأى الامام ولو كان ذلك حدا لذكر النبي صلى الله عليه وسلم مسافة الموضع الذى ينفى اليه كما ذكر توقيت السنة لمدة النفى * واما الجمع بين الجلد والرجم للمحصن فان فقهاء الامصار متفقون على ان المحسن يرمم ولا يجلد والدليل على صحة ذلك حديث ابى هريرة وزيد بن خالد في قصة السيف وان ابا الزانى قال سألت رجلا من اهل البلم فقالوا على امرأة هذا الرجم فلم يقل النبي صلى الله عليه وسلم بل عليها الرجم والجلد وقال لانيس اغد على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ولم يذكر جلدا ولو وجب الجلد مع الرجم لذكره كما ذكر الرجم وقد وردت قصة ماعز من جهات مختلفة ولم يذكر في شئ منها مع الرجم جلد ولو كان الجلد حدا مع الرجم لجلده النبي صلى الله عليه وسلم ولو جلده لثقل كالثقل الرجم اذ ليس احدهما باولى بالثقل من الآخر وكذلك في قصة العامدية حين اقرت بالزنا فرجمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ان وضعت ولم يذكر جلدا ولو كانت جلدت لثقل وفي حديث الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال قال عمر قد خشيت ان يطول بالناس زمان حتى يقول فائق لانجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة انزلها الله وقد قرأنا الشيخ والشيخة اذ انبأ فارجموها البتة ورمم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا بعده فاخبر ان الذى فرضه الله هو الرجم وان النبي صلى الله عليه وسلم رجم ولو كان الجلد واجبا مع الرجم لذكره * واحتج من جمع بينهما بحديث عبادة الذى قدمناه وقوله التيب بالتيب والجلد والرجم وما روى ابن جريج عن ابى الزبير عن جابر ان رجلا زنى بامرأة فامر به النبي صلى الله عليه وسلم فجلد ثم اخبرانه قد كان احصن فامر به فرجم وبما روى ان عليا جلد سراحة الهمدانية ثم رجمها وقال جلدها بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم * فاما حديث عبادة فانا قد علمنا انه وارد عقيب كون حد الزنا بين الحبس والاذى ناسخا له لا واسطة بينهما بقوله صلى الله عليه وسلم خذوا عنى قد جعل الله لهن سبيلا ثم كان رجم ماعز والعامدية وقوله واغديا انيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها بعد حديث عبادة فلو كان ما ذكر في حديث عبادة من الجمع بين الجلد والرجم ثابتا لاستعمله النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الوجوه * واما حديث

جابر فإثر أن يكون جلده بعض الحدلانه لم يعلم باحصانه ثم لما ثبت احصانه رجعه وكذلك قول
 اصحابنا ويحتمل حديث على رضي الله عنه في جلده شراحة ثم رجعا ان يكون على هذا الوجه *
 واختلف الفقهاء في الذميين هل يحدان اذ انيا فقال اصحابنا والشافعي يحدان الا انها لا يرجعان
 عندنا وعند الشافعي يرجعان اذا كانا محصنين وقد بينا ذلك في اسلف وقال مالك لا يحد الذميان
 اذ انيا قال ابو بكر وظاهر قوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)
 يوجب الحد على الذميين ويدل عليه حديث زيد بن خالد وابي هريرة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم اذ اذنت امة احدكم فليجلدها وقوله صلى الله عليه وسلم اقيموا الحدود على ما ملكت
 ايمانكم ولم يفرق بين الذمي والمسلم وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين فلا يخلو
 ذلك من ان يكون محكم التوراة او حكما مبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم فان كان رجمهما
 بحكم التوراة فقد صار شرعية للنبي صلى الله عليه وسلم لان ما كان من شرائع الانبياء المتقدمين
 مبقى الى وقت النبي صلى الله عليه وسلم فهو شرعية لتبينا صلى الله عليه وسلم ما لم ينسخ وان كان
 رجمهما على انه حكم مبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم فهو ثابت اذ لم يرد ما يوجب نسخه
 * والصحيح عندنا انه رجمهما على انه شرعية مبتدأة من النبي صلى الله عليه وسلم لاعلى بقية
 حكم التوراة والدليل عليه ان احد الزانيين في اول الاسلام كان الحبس والاذى المحسن وغير
 المحسن فيه سواء فدل ذلك على ان الرجم الذي اوجبه الله في التوراة قد كان منسوخا فان
 قيل فان النبي صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين وانت لا ترجهما فقد خالفت الخبر الذي
 احتججت به في آيات حد الزنا على الذميين * قيل له استدلالنا من خبر رجم اليهوديين على ما ذكرنا
 صحيح وذلك لانه لما ثبت انه رجمهما صح انهما في حكم المسلمين في ايجاب الحدود عليهما وانما
 رجمهما التبع صلى الله عليه وسلم لانه لم يكن من شرط الرجم الاحصان فلما شرط الاحصان فيه
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم من اشرك بالله فليس محصن صار حدها الجلد * فان قيل انما رجم
 النبي صلى الله عليه وسلم اليهوديين من قبل انه لم تكن لليهوديين ذمة ونحاكموا اليه * قيل له لو لم يكن
 الحد واجبا عليهم لما قامه النبي صلى الله عليه وسلم عليهما ومع ذلك فدلالة قائمة على ما ذكرنا
 لانه اذا كان من لادتمله قد حده النبي صلى الله عليه وسلم في الزنا فن له ذمة وتجري عليه
 احكام المسلمين احرى بذلك ويدل عليه انهم لا يخلفون ان الذمي يقطع في السرقة فكذلك في الزنا
 اذ كان فعلا لا يتبع عليه فوجب ان زجر عنه بالحد كما وجب زجر المسلم به وليس هو كالمسلم في شرب
 الخمر لانهم مقرون على التخليفة بينهم وبين شرها وليسوا مقربين على السرقة ولا على الزنا *
 واختلف فيمن اكره على الزنا فقال ابو حنيفة ان اكرهه غير سلطان حد وان اكرهه سلطان
 لم يحد وقال ابو يوسف ومحمد لا يحد في الوجهين جميعا وهو قول الحسن بن صالح والشافعي
 وقال زفران اكرهه سلطان حد ايضا واما المسكرة فلا يحد في قولهم جميعا فاما ايجاب الحد
 عليه في حال الاكراه فان اباحيفه قال القياس ان يحد سواء اكرهه سلطان او غيره ولكنه ترك
 القياس في اكراه السلطان ويحتمل قوله في اكراه السلطان معنيين احدهما ان يريد به

الخليفة فان كان قداراد هذا فانما اسقط الحد لانه قد فسق والنزل عن الخلافة باكره اياه على الزنا فلم يبق هناك من يقيم الحد عليه والحد انما يقيم السلطان فاذا لم يكن هناك سلطان لم يقيم الحد كمن زنى في دار الحرب ويحتمل ان يرد به من دون الخليفة فان كان اراد ذلك فوجهه ان السلطان مأمور بالتوصل الى درء الحد فاذا اكرهه على الزنا فانما اراد التوصل الى ايجابه فلا يجوز له اقامته الا انما باكرهه اراد التوصل الى ايجابه فلا يجوز له ذلك ويسقط الحد واما اذا اكرهه غير سلطان فان الحد واجب وذلك لانه معلوم ان الاكره ينافي الرضا وما وقع عن طوع ورضا فغير مكره عليه فلما كانت الحال شاهدة بوجود الرضا منه بالفعل دل ذلك على انه لم يفعله مكرها ودلالة الحال على ما وصفنا انه معلوم ان حال الاكره هي حال خوف وبلف النفس والانتشار والشهوة ينافيها الخوف والوجل فلما وجد منه الانتشار والشهوة في هذه الحال علم انه فعله غير مكره لانه لو كان مكرها خافا لما كان منه انتشار ولا غلبته الشهوة وفي ذلك دليل على ان فعله ذلك لم يقع على وجه الاكره فوجب الحد ^١ فان قيل ان وجود الانتشار لا ينافي ترك الفعل فعلنا حين فعل مع ظهور الاكره انه فعله مكرها كشرب الخمر والغذف ونحوه ^٢ قيل له هذا لمدى هكذا ولكنه لما كان في العادة ان الخوف على النفس نافي الانتشار دل ذلك على انه فعله طائعا لا انري من اكره على الكفر فاقر انه فعله طائعا كما كفر مع وجود الاكره في الظاهر كذلك الحال الشاهدة بالطوع هي بمنزلة الاقرار منه بذلك فيجد

باب صفة الضرب في الزنا ^١

قال الله تعالى ^٢ ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ^٣ روى عن الحسن وعطاء ومجاهد وابي مجاز قالوا في تعطيل الحدود لا في شدة الضرب وروى ابن ابي مليكة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ان جارية لابن عمر زنت فضرب رجلها واحسبه مال وظهرها قال فقات لا تأخذكم بهما رأفة في دين الله قال يا بني ورايتني اخذتني بهما رأفة ان الله تعالى لم يأمرني ان اقتلها ولان اجعل جلدها في رأسها وقد اوجمت حيث ضربت وروى عن سعيد بن جبير وابراهيم والشعبي قالوا في الضرب ^٤ واختاف الفقهاء في شدة الضرب في الحدود فقال اصحابنا ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وزفر التعزير اشد الضرب وضرب الزنا شدة من ضرب الشارب وضرب الشارب اسد من ضرب القاذف وقال مالك والبيث الضرب في الحدود كلها سواء غير مبرح بين الضربين وقال الثوري صرب الزنا شدة من ضرب القذف وضرب الغذف اسد من ضرب الشرب وقال الحسن من صالح ضرب الزنا شدة من ضرب الشرب والقذف وروى عن عطاء قال حد الزنية اسد من حد الفرية وحد الفرية والجر واحد وعن الحسن قال ضرب الزنا اسد من القذف والقذف اسد من الشرب وضرب الشرب اسد من ضرب التعزير وروى عن علي انه ضرب رجلا قاعدا وعليه كساء قسطلاني ^٥ قال ابو بكر قوله تعالى ^٦ ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ^٧ لما كان محذرا للمتا أوله الساف عليه من تعطيل الحد ومن تخفيف الضرب اقتضى ظاهره ان يكون عليهما جميعا فان لا يعطل الحد في تشديد الضرب وذلك

يقتضى ان يكون اشد من ضرب القاذف والشارب وأما قالوا ان التعزير اشد الضرب و ارادوا بذلك انه جائز للامام ان يزيد في شدة الضرب للايام على جهة الزجر والردع اذ لا يمكنه فيه بلوغ الحد ولم ينعوا بذلك انه لا محالة اشد الضرب لانه موكل الى رأى الامام واجتهاده ولو رأى ان يقتصر من الضرب في التعزير على المجلس اذا كان ذا مروءة وكان ذلك القفل منه زلة جازله ان يتجافى عنه ولا يعزره فعلت ان مرادهم بقولهم التعزير اشد الضرب انما هو اذا رأى الامام ذلك للزجر والردع فعل وقدروى شريك عن جامع بن ابي راشد عن ابي وائل قال كان لرجل على ابن اخ لام سلمة رضى الله عنهما دين فقات فقضت عنه فكاتب اليها يهرج عليها فيه فرفعت ذلك الى عمر فكتب عمر الى عامله اضربه ثلاثين ضربة كلها تبضع اللحم كوتحدرا لم فهذا من ضرب التعزير وروى شعبة عن واصل عن المعرور بن سويد قال اتى عمر بن الخطاب بامرأة زنت فقال افسدت حسنها اضربوها ولا تحرقوا عليها جلدها فهذا يدل على انه كان يرى ضرب الزاني اخف من التعزير ع قال ابو بكر قد دل قوله ع ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ع على شدة ضرب الزاني على ما بينا وانه اشد من ضرب الشارب والقاذف لدلالة الآية على سدة الضرب فيه ولان ضرب الشارب كان من النبي صلى الله عليه وسلم بالجريد والتعال وضرب الزاني اما يكون بالسوط وهذا يوجب ان يكون ضرب الزاني اشد من ضرب الشارب وأما جعلوا ضرب القاذف اخف الضرب لان القاذف جائز ان يكون صادقا في قذفه وانه شهودا على ذلك والنهود مندوبون الى الستر على الزاني فانما وجب عايه الحد لقمعود الشهود عن الشهادة وذلك بوجب تخفيف الضرب * ومن جهة اخرى ان القاذف قد غلظت عليه العقوبة في ابطال شهادته فعير جائز التغايط عليه من جهة شدة الضرب ع فان قيل روى سفيان بن عيينة قال سمعت سعد بن ابراهيم يقول للزهري ان اهل العراق يقولون ان القاذف لا يضرب ضربا شديدا ولقد حدثني ابي ان امه ام كلثوم امرت بشاة فسلخت حين جلد ابو بكره فالبست مسكها فهل كان ذلك الامس ضرب سديدا ع قيل له هذا لا يدل على سدة الضرب لانه جائز ان يؤثر في البدن الضرب الخفيف على حسب ما يصادف من رقة البشرة ففعلت ذلك استفاقا عليه

باب ما يضرب من اعضاء المحدود ع

قال الله سبحانه وتعالى ع فاجلدوا كل واحد منهم مائة جلدة ع ولم يذكر ما يضرب منه وظاهره يقتضى جواز ضرب جميع الاعضاء وقد اختلف السلف وفقهاء الامصار فيه فروى ابن ابي ليلى عن عدى بن ثابت عن المهاجر بن عمية عن علي رضى الله عنه انه اتى رجل سكران او في حد فقال اضرب واعط كل عضو حقه واتق الوجه والمذاكير وروى سفيان بن عيينة عن ابي عامر عن عدى بن ثابت عن مهاجر بن عمية عن علي رضى الله عنه انه قال اجنب رأسه ومذاكيره واعط كل عضو حقه فذكر في هذا الحديث الرأس وفي الحديث الاول الوجه وجائز ان يكون

قد استئأها جميعا وروى عن عمر انه امر بالضرب في حد فقال اعط كل عضو حقه ولم يستثن شيئا وروى المسعودي عن القاسم قال أتى أبو بكر رجل انتقى من ابنه فقال أبو بكر اضرب الرأس فان الشيطان في الرأس وقد روى عن عمر انه ضرب صبيغ بن عسيل على رأسه حين سأل عن الذاريات ذروا على وجه التعنت وروى عن ابن عمر انه لا يصيب الرأس * وقال أبو حنيفة ومحمد يضرب في الحدود الاعضاء كلها الا الفرج والرأس والوجه وقال أبو يوسف يضرب الرأس ايضا وذكر الطحاوي عن احمد بن أبي عمران عن اصحاب أبي يوسف ان الذي يضرب به الرأس من الحد سوط واحد وقال مالك لا يضرب الا في الظهر وذكر ابن سبعة عن محمد في التعزير انه يضرب الظهر بغير خلاف وفي الحدود يضرب الاعضاء الا ما ذكرنا وقال الحسن بن صالح يضرب في الحد والتعزير الاعضاء كلها ولا يضرب الوجه ولا المذاكير وقال الشافعي يتنق الوجه والفرج * قال أبو بكر انفق الجميع على ترك ضرب الوجه والفرج وروى عن علي استئأ الرأس ايضا وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا ضرب احدكم فليترك الوجه واذا لم يضرب الوجه فالرأس مثله لان الشين الذي يلحق الرأس بتأثير الضرب كالذي يلحق اوجه واعا امر باجنباب الوجه لهذه العلة ولئلا ياحفه أثر يشبهه اكثر مما هو مستحق بالفعل الموجب للحد * والدليل على ان ما يلحق الرأس من ذلك هو كماله في الوجه ان الموصحة وسائر الشجاج حكما في الرأس والوجه سواء وفارقا سائر البدن من هذا الوجه لان الموصحة فبا سوى الرأس والوجه انما تجب فيه حكومة ولا تجب فيها ارس الموصحة الواقعة في الرأس والوجه فوجب من اجل ذلك استواء حكم الرأس والوجه في اجنباب ضربهما ووجه آخر وهو انه ممنوع من ضرب الوجه لما يخاف فيه من الجناية على البصر وذلك موجود في الرأس لان ضرب الرأس يظلم منه البصر وربما حدث منه الماء في العين وربما حدث منه ايضا اختلاط في العقل فهذه الوجوه كلها تمنع ضرب الرأس * واما اجنباب الفرج فتمنع عليه وهو ايضا مقل فلا يؤمن ان يحدث اكبر مما هو مستحق بالفعل وقال أبو حنيفة واصحابه والليث والشافعي والضرب في الحدود كلها وفي التعزير مجردا فأما غير ممدود الا حد القذف فانه يضرب وعليه ثبانه وينزع عنه الحشو والفرو وقال بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة يضرب التعزير في ازار ولا يضرق في التعزير خاصة في الاعضاء وقال أبو يوسف ضرب ابن أبي ليلى المرأة القاذفة فأثمه فخطأه أبو حنيفة وقال الوري لا يجرد الرجل ولا يمد ونضرب المرأة قاعدة والرجل فأثمه * قال أبو بكر في حديث رجم النبي صلى الله عليه وسلم اليهوديين قال رأيت الرجل يحنى على المرأة يقبها الحجارة وهذا يدل على ان الرجل كان فأثمه والمرأة قاعدة وروى عاصم الاحول عن أبي عثمان التهمدي قال أتى عمر بسوط فيه سدة فقال اريد الين من هذا فأنى بسوط فيه لين فقال اريد اشد من هذا فأنى بسوط بين السوطين فقال اضرب ولا يرى ابطك واعط كل عضو حقه وعن ابن مسعود انه ضرب رجلا حدا فدعا بسوط فامر فدق بين حجرين حتى لان ثم قال اضرب ولا تخرج ابطك واعط كل عضو حقه وعن علي انه

قال للجلاد اعط كل عضو حقه وروى حفظة السدوسي عن انس بن مالك قال كان يؤمر بالسوط فقطع ثمرة ثم يدق بين حجرين ثم يضرب به وذلك في زمن عمر بن الخطاب وروى عن ابي هريرة انه جلد رجلا قائما في القذف قال ابو بكر هذه الاخبار تدل على معاني منها اتفاقهم على ان ضرب الحدود بالسوط ومنها انه يضرب قائما اذ لا يمكن اعطاء كل عضو حقه الا وهو قائم ومنها انه يضرب بسوط بين سوطين وانما قالوا انه يضرب مجردا ليصل الالم اليه ويضرب القاذف وعليه ثيابه لان ضربه اخف وانما قالوا لا يمد لان فيه زيادة في الالام غير مستحق بالفعل ولا هو من الحد وروى يزيد بن هارون عن الحجاج عن الوليد بن ابي مالك ان ابا عبيدة بن الجراح اتى برجل في حد فذهب الرجل ينزع قميصه وقال ما ينبغي لجسدي هذا المذنب ان يضرب وعليه قميص فقال ابو عبيدة لا تدعوه ينزع قميصه فضربه عليه وروى ليث عن مجاهد ومغيرة عن ابراهيم قال لا يجلد القاذف وعليه ثيابه وعن الحسن قال اذا قذف الرجل في الشتاء لم يلبس ثياب الصيف ولكن يضرب في ثيابه التي قذف فيها الا ان يكون عليه فرو او حشو يمنعه من ان يجرد وجع الضرب فينزع ذلك عنه وقال مطرف عن الشعبي مثل ذلك وروى شعبة عن عدى بن ثابت عن شهد عليا رضي الله عنه انه قام على رجل الحد فضربه على قبا او قرطق ومذهب اصحابنا موافق لما روى عن السلف في هذه الاخبار ويدل على صحته ان من عليه حشو او فرو فلم يصل الالم ان المفاعل لذلك غير ضارب في العادة الا ترى انه لو حلف ان يضرب فلانا فضربه وعليه حشو او فرو فلم يصل اليه الالم انه لا يكون ضاربا ولم ير في ميمته ولو وصل اليه الالم كان ضاربا

في اقامه الحدود في المسجد

قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد والشافعي لا تقام الحدود في المساجد وهو قول الحسن بن صالح قال ابو يوسف واقام ابن ابي ليلى حدا في المسجد فخطاه ابو حنيفة وقال مالك لا بأس بالتأديب في المسجد خمسة اسواط ونحوها واما الضرب الموجه والحد فلا يقام في المسجد قال ابو بكر روى اسماعيل بن مسلم المكي عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقام الحدود في المساجد ولا تقتل بالولد الوالد وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال جنبوا مساجدكم صيانكم ومجانيتكم ورفع اصواتكم وشراكم ويبيعكم واقامة حدودكم وجروها في جمعكم وضعوا على ابوابها المطاهر ومن جهة النظر انه لا يؤمن ان يكون من المحدود بالمسجد من خروج النجاسة ماسيئله ان يتره المسجد عنه

في الذي يعمل عمل قوم لوط

قال ابو حنيفة يعزر ولا يجرد وقال مالك والليث يرجان احصنا ولم يخصنا وقال عمار بن القتيب والحسن بن صالح وابو يوسف ومحمد والشافعي هو بمنزلة الزنا وهو قول الحسن وابراهيم وعطاء

قال ابو بكر قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث زنا بعد احصان وكفر بعد ايمان وقتل نفس بغير نفس فحصر صلى الله عليه وسلم قتل المسلم الا باحدى هذه الثلاث وفعل ذلك خارج عن ذلك لانه لا يسمى زنا فان احتجوا بما روى عاصم بن عمرو عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الذي يعمل عمل قوم لوط فارجموا الاعلى والاسفل وارجموها جميعا وبما روى الدراوردي عن عمرو بن ابي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به قيل له عاصم بن عمرو وعمرو بن ابي عمرو ضعيفان لا تقوم بروايتهما حجة ولا يجوز بهما اثبات حد وجاز ان يكون لو ثبت اذا فعلاه مستحلين له وكذلك نقول فيمن استحل ذلك انه يستحق القتل وقوله فاقتلوا الفاعل والمفعول به يدل على انه ليس بحد وانه بمنزلة قوله من بدل دينه فاقتلوه لان حد فاعل ذلك ليس هو قتلا على الاطلاق واما هو الرجم عند من جملة كلزنا اذا كان محصنا وعند من لا يجعل بمنزلة الزنا بمن يوجب قتله فأما يقتله رجما فقتله على الاطلاق ليس هو. قولنا لاحد ولو كان بمنزلة الزنا لفرق فيمن المحصن وغير المحصن وفي تركه صلى الله عليه وسلم الفرق بينهما دليل على انه لم يوجه على وجه الحد

في الذي يأتي البهيمة

قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ومالك وعثمان بن ابي الاحد عليه ويعزر وروى مثله عن ابن عمر وقال الاوزاعي عليه الحد قال ابو بكر قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث زنا بعد احصان وكفر بعد ايمان وقتل نفس بغير نفس يعني قتل فاعل ذلك اذ ليس ذلك زنا في اللغة ولا يجوز اثبات الحدود الا من طريق التوقيف او الاتفاق وذلك معدوم في مسئلتنا ولا يجوز اثباته من طريق المقابيس وقد روى عمرو بن ابي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجدتموه على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة وعمرو هذا ضيف لاثبت به حجة ومع ذلك فقد روى شعبة وسفيان وابو عوانة عن عاصم عن ابي رزين عن ابن عباس فيمن اتى بهيمة انه لاحد عليه وكذلك رواه اسرايل وابو بكر بن عياش وابو الاحوص وشريك كلهم عن عاصم عن ابي رزين عن ابن عباس مثله ولو كان حديث عمرو بن ابي عمرو ثابتا لما خالفه ابن عباس وهو راويه الى غيره وان صح الخبر كان محمولا على من استحل

فصل

قال ابو بكر وقد انكرت طائفة شاذة لا تعد خلافا الرجم وهم الخوارج وقد ثبت الرجم عن النبي صلى الله عليه وسلم بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وبفعل الكافة والخبر الشائع المستفيض الذي لا مسامح للشك فيه واجمعت الامة عليه فروى الرجم ابو بكر وعمرو بن ابي جابر بن عبد الله وابو سعيد الخدري وابو هريرة

وريدة الاسلمى وزيد بن خالد في آخرين من الصحابة وخطب عمر فقال لولان يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لآيته في المصحف وبعض هؤلاء الرواة يروى خبر رجم ماعز وبعضهم خبر الجهمية والغامدية وخبر ماعز يشتمل على احكام منها انه ردده ثلاث مرات ثم لما قرعده الرابعة سأل عن صحة عقله فقال هل بركة فقالوا لا وانه استنكهه ثم قال له لعلك لمست لعلك قبلت فلما ابى الا التصم على الاقرار بصريح الزنا سأل عن احصائه ثم لما هرب حين ادركته الحسجارة قال هلا تركتموه وفي ترديده ثلاث مرات ثم المسئلة عن عقله بعد الرابعة دلالة على ان الحد لا يجب الا بعد اقراره اربعا لان النبي صلى الله عليه وسلم قال تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب فلو كان الحد واجبا باقراره مرة واحدة لسأل عنه في اول اقراره ومسلته جيرانه واهله عن عقله بدل على ان على الامام الاستنبات والاحتياط في الحد ومسلته عن الزنا كيف هو وما هو وقوله لعلك لمست لعلك قبلت يفيد حكيمين احدهما انه لا يقتصر على اقراره بالزنا دون استنباته في معنى الزنا حتى يبينه بصفة لا يختلف فيه انه زنا وقوله لعلك لمست لعلك قبلت تلقين له الرجوع عن الزنا وانه انما اراد اللبس كما روى انه قال للسارق ما اخاله سرق ونظيره ما روى عن عمراته جي بامرأة جلي بالموسم وهي نبكي فقالوا زنت فقال عمر ما بيكيك فان امرأة ربما استكرهت على نفسها باقتها ذلك فاخبرت ان رجلا ركبها وهي نائمة فقال عمر لو قتلت هذه لحشيت ان تدخل ما بين هذين الاخشين النار فخلى سبيلها وروى ان عليا قال للنسراحة حين اقرت عنده بالزنا لعلك عصيت نفسك قالت آتيت طائفة غير مكرهة فرجها به وقوله صلى الله عليه وسلم هلا تركتموه يدل على جواز الرجوع عنه عن اقراره لانها لما متت بما بذل نفسه له بدايقا لهلا تركتموه * ولما لم يجله دل على ان الرجم والجلد لا يجتمعان * قوله تعالى * وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين * روى ابن ابي نجيح عن مجاهد قال الطائفة الرجل الى الالف وقرأ * وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا * وقال عطاء رجلان فصاعدا وقال الحسن وابو بريدة الطائفة عشرة وقال محمد بن كعب الفرغى في قوله * ان نف من طائفة منكم * قال كان رجلا وقال الزهري * وليشهد عذابهما طائفة * ثلاثة فصاعدا وقال قتادة ليكون عظة وعبرة لهم وحكى عن مالك والليث اربعة لان الشهود اربعة * قال ابو بكر يشبه ان المعنى في حضور الطائفة ما قاله قتادة انه عظة وعبرة لهم فيكون زجرا له عن العود الى مثله وردعا لغيره عن اتيان مثله والاولى ان تكون الطائفة جماعة يستفيض الخبر بها ويشيع فيردع الناس عن مثله لان الحدود موضوعة للزجر والردع وبالله التوفيق

باب تزويج الزانية

قال الله تعالى * لا ينكح الا زانية او مشركة والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك ولو حرم ذلك على المؤمنين * قال ابو بكر روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال كان رجل يقال له مرثد بن ابي مرثد وكان يحمل الاسرى من مكة حتى يأتي بهم المدينة وكان بمكة بنى يقال لها عناق

وكانت صديقة له وكان وعد رجلا ان يحمله من اسرى مكة وان غناقا رأته فقات له اقم الليلة عندي قال يا غناق قد حرم الله الزنا فقالت يا اهل الحياء هذا الذي يحمل اسراكم فلما قدمت المدينة أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقات يارسول الله اتزوج غناق فلم يرد على حتى نزلت هذه الآية (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة) فقات رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكحها فبين عمرو بن سعيب في هذا الحديث ان الآية نزلت في الزانية المشركة انها لا ينكحها الا زان او مشرك وان تزوج المسلم المشركة زنا اذ كانت لا محل له وقد اختلف السلف في تأويل الآية وحكمها فحدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا حمفر بن محمد بن الهبان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا يحيى بن سعيد وزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة) قد نسختها الآية التي بعدها وانكحوا الايامي منكم قال كان يقال هي من ايامي المسلمين فاخبر سعيد بن المسيب ان الآية منسوخة قال ابو عبيد وحدثنا حجاج عن ابن جريح عن مجاهد في قوله (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة) قال كان رجال يردون الزنا ينساء زوان نعايا معانات كن كذلك في الجاهلية فقبل لهم هذا حرام فارادوا نكاحهن فذكر مجاهد ان ذلك كان في نساء محبوسات على الوصف الذي ذكرناه وروى عن عبد الله بن عمر في قوله (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة) انه نزل في رجل تزوج امرأة لبعة على ان تنفق عليه فاخبر عبد الله بن عمر ان النبي خرج على هذا الوجه وهو ابن تزوجها على ان يتخلها والزنا وروى جيب بن ابي عمرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال يعني بالنكاح جماعها وروى ابن سيرين عن عكرمة (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة) قال لا زنى حين يزنى الا بزانية مثله وقال نعية مولى ابن عباس عن ابن عباس بغايا كن في الجاهلية بمحلمن على ابوابهن رايات كرايات الليطارة بأيهن ناس يعرفن بذلك وروى مفيرة عن ابراهيم التيمي (الزاني لا ينكح الا زانية) يعني به الجماع حين يزنى وعن عروة بن الزبير مثله قال ابو بكر فذهب هؤلاء الى ان معنى الآية الاخبار باشتراكهما في الزنا وان المرأة كالرجل في ذلك فاذا كان الرجل زانيا فالمرأة مثله اذا طوعته واذا زنت المرأة فالرجل مثلهما فحكم تعالى في ذلك بمساواتهما في الزنا وبقيد ذلك مساواتهما في استحقاق الحد وعقاب الآخرة وقطع الموالاة وما جرى مجرى ذلك وروى فيه قول آخر وهو ما روى عاصم الاحول عن الحسن في هذه الآية قال الحدود لا يزوج الا محدودة واختلف السلف في زواج الزانية فروى عن ابي بكر وعمر وابن عباس وابن مسعود وابن عمر ومجاهد وسليمان بن يسار وسعيد بن جبير في آخرين من التابعين ان من رضى بامرأة او زنى بها غير ما نزل به ان يزوجها وروى عن علي وعائشة والبراء واحدى الروايتين عن ابن مسعود انها لا زان زانين ما اجتماعا وعن علي اذا زنى الرجل فرق بينه وبين امرأته وكذلك هي اذا زنت قال ابو بكر فن حظر نكاح الزانية تأويل في هذه الآية وقهها الماصار متفقون على جواز النكاح وان الزنا لا يوجب تحرهما على الزوج ولا يوجب الفرقة بينهما

ولا يحلو قوله تعالى (الزاني لا ينكح الا زانية) من احد وجهين اما ان يكون خيرا وذلك حقيقته اونها وتحريرها لم يخلو من ان يكون المراد بذكر النكاح هنا الوطء او العقد ويمتنع ان يحل على معنى الخبر وان كان ذلك حقيقة اللفظ لانا وجدنا زانيا يتزوج غير زانية وزانية تزوج غير الزاني فعلمنا انه لم يرد مورد الخبر فثبت ان اراد الحكم والهي فاذا كان كذلك فليس يخلو من ان يكون المراد الوطء او العقد وحقيقة النكاح هو الوطء في اللغة لما قد بيناه في مواضع فوجب ان يكون محمولا عليه على ما روى عن ابن عباس ومن تابعه في ان المراد الجماع ولا يصرف الى العقد الا بدلالة لانه مجاز ولانه اذا ثبت انه قد اريد به الحقيقة انتفى دخول المجاز فيه وايضا فلو كان المراد العقد لم يكن زنا المرأة او الرجل موجبا للفرقة اذ كانا جميعا موصوفين بانهما زانيان لان الآية قد اقتضت اباحة نكاح الزاني للزانية فكان يجب ان يجوز للمرأة ان تزوج الذي زنى بها قبل ان يتوبا وان لا يكون زناها في حال الزوجية يوجب الفرقة ولا نعلم احدا يقول ذلك وكان يجب ان يجوز للزاني ان يتزوج مشركة وللزانية ان تزوج مشركا ولا خلاف في ان ذلك غير جائز وان نكاح المشركات وتزوج المشركين محرم منسوخ فدل ذلك على احد معنيين اما ان يكون المراد الجماع على ما روى عن ابن عباس ومن تابعه او ان يكون حكم الآية منسوخا على ما روى عن سعيد بن المسيب * ومن الناس من يحتج في ان الرنا لا يبطل النكاح بما روى هارون بن رباب عن عبيد الله بن عبيد ورويه عبد الكريم الجزري عن ابي الزبير وكلاهما يرسله ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم ان امرأتى لا تمنع يد لاس فامر به النبي صلى الله عليه وسلم بالاستمتاع منها فيحمل ذلك على انها لا تمنع احدا ممن يريد بها على الزنا * وقد انكر اهل العلم هذا التأويل قالوا لو صح هذا الحديث كان معناه ان الرجل وصف امرأه بالحرق وضعف الرأي وتضييع ماله فهي لا تمنع من طالب ولا تحفظه من سارق قالوا وهذا اولى لانه حقيقة اللفظ وحمله على الوطء كناية ومجاز وحمله على ما ذكرنا اولى واشبه بالنبي صلى الله عليه وسلم كما قال على وعبد الله اذا جاءكم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فظنوا به الذي هو اهدى والذي هو اهان والذي هو اتقى * فان قيل قال الله تعالى (اولستم النساء) فجعل الجماع لسا * قيل له ان الرجل لم يقل للنبي صلى الله عليه وسلم انها لا تمنع لاسا وانما قال يد لاس ولم يقل فرج لاس وقال الله تعالى (ولولولنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم) ومعلوم ان المراد حقيقة اللبس باليد وقال جرير الخطفي يعاتب قوما

قوله (اولستم النساء)
هكذا في النسخ التي
بأيدينا . وهي قراءة
حزرة والكسائي
كما صرح به البيضاوي
في سورة النساء

(لمصحة)
قوله (لم تمنعوا)
هكذا في النسخ .
والذي في ديوانه
المطبوع (لم تدفوا)
(لمصحة)

السم لثاما اذ ترومون جارهم * ولولا هو لم تمنعوا كيف لاس
ومعلوم انه لم يرد به الوطء وانما اراد انكم لا تدفون عن انفسكم الضم ومنع اموالكم هؤلاء
القوم فكيف ترومون جارهم بالظلم * ومن الناس من يقول ان تزوج الزانية وامساكها على النكاح
محظور منهى عنه مادامت مقيمة على الزنا وان لم يؤثر ذلك في افساد النكاح لان الله تعالى
انما اباح نكاح المحصنات من المؤمنات ومن اهل الكتاب بقوله (والمحصنات من المؤمنات والمحصنات
من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم) يعني العفاف منهن ولانها اذا كانت كذلك لا يؤمن

ان تأتى بولد من الزنا فتلقه به وتورثه ماله وانما يحمل قول من رخص في ذلك على انها تأتية غير مقيمة على الزنا * ومن الدليل على ان زناها لا يوجب الفرقة ان الله تعالى حكم في القاذف لزوجه باللعان ثم بالتفريق بينهما فلو كان وجود الزنا منها يوجب الفرقة لوجب ايضاع الفرقة بقذف ايها لا عترافه بما يوجب الفرقة الا ترى انه لو اقرانها اخته من الرضاة او ابنه قذفه او اباه قذفه او طمها لوقعت الفرقة بهذا القول * فان قيل لما حكم الله تعالى بإيقاع الفرقة بعد اللعان دل ذلك على ان الزنا يوجب التحريم لولا ذلك لما وجبت الفرقة باللعان * قيل له لو كان كما ذكرت لوجب الفرقة بنفس القذف دون اللعان فلما لم تقع بالقذف دل على فساد ما ذكرت * فان قيل انما وقعت الفرقة باللعان لانه صار بمنزلة الشهادة عليها بالزنا فلما حكم عايبها بذلك حكم بوقوع الفرقة لاجل الزنا * قيل له وهذا غلط ايضا لان شهادة الزوج وحده عليها بالزنا لا توجب كونها زانية كان شهادتها عليه بالاكاذب لا توجب عليه الحكم بالكذب في قذفه ايها اذ ليست احدي الشهادتين باولى من الاخرى ولو كان الزوج محكوما به بقبول سهادته عليها بالزنا لوجب ان تحدد الزنا فلما لم تحدد بذلك دل على انه غير محكوم عليها بالزنا بقول الزوج والله اعلم بالصواب

باب حد القذف

قال الله عز وجل ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة قال ابوبكر الاحصان على ضربين احدهما ما يتعلق به وجوب الرجم على الزاني وهوان يكون حرا بالغا عاقلا مسلما قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا ودخل بها وها كذا وكذا والآخر الاحصان الذي يوجب الحد على قاذفه وهوان يكون حرا بالغا عاقلا مسلما عفيفا ولا تعلم خلافا بين الفقهاء في هذا المعنى * قال ابوبكر قد خص الله تعالى المحصنات بالذكر ولا خلاف بين المسلمين ان المحصنين مرادون بالآية وان الحد واجب على قاذف الرجل المحصن كوجوبه على قاذف المحصنة وانفق الفقهاء على ان قوله ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ قد اريد به الرمي بالزنا وان كان في فحوى اللفظ دلالة عليه من غير نص وذلك لانه لما ذكر المحصنات وهن العائفات دل على ان المراد بالرمي رميها بضد العفاف وهو الزنا ووجه آخر من دلالة فحوى اللفظ وهو قوله تعالى ﴿ثم لم يأتوا بأربعة شهداء﴾ يعنى على صحة ما رموه به ومعلوم ان هذا العدد من الشهود انما هو مشروط في الزنا فدل على ان قوله ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ مناه رموهن بالزنا وبدل ذلك على معنى آخر وهوان القذف الذي يجب به الحد انما هو القذف بصرح الزنا وهو الذي اذ جاء بالشهود عليه حد المشهود عليه ولولا ما في فحوى اللفظ من الدلالة عليه لم يكن ذكر الرمي مخصوصا بالزنا دون غيره من الامور التي يقع الرمي بها اذ قد رميها بسرقة وشرب خمر وكفر وسائر الافعال المحظورة ولم يكن اللفظ حيثئذ مكتفيا بنفسه في ايجاب حكمه بل كان يكون مجعلا موقوف الحكم على اليسان الا انه كيفما تصرفت الحال فقد حصل الاتفاق

على أن الرمي بالزنا مراد ولما كان كذلك صار بمنزلة قوله والذين يرمون المحصنات بالزنا
 إذ حصول الإجماع على أن الزنا مراد بمنزلة ذكره في اللفظ فوجب بذلك أن يكون وجوب
 حد القذف مقصورا على القذف بالزنا دون غيره * وقد اختلف السلف والفقهاء في التعريض بالزنا
 فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد وابن نزيمة والثوري والحسن بن صالح والشافعي لاحد
 في التعريض بالقذف وقال مالك عليه فيه الحد وروى الاوزاعي عن الزهري عن سالم عن ابن عمر
 قال كان عمر يضرب الحد في التعريض وروى ابن وهب عن مالك عن ابي الرحال عن امه عمرة
 ان رجلين استبيا في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال احدهما للآخر والله ما في بزنا ولا في
 بزانية فاستشار في ذلك عمر الناس فقال فائل مدح اباه وامه وقال آخرون قد كان لابي
 وامه مدح غير هذا ترى ان يجلد الحد فجلده عمر الحد ثمانين ومعلوم ان عمر لم يشاور في ذلك
 الا اصحابه الذين اذا خالفوا قل خلافتهم ثبت بذلك حصول الخلاف بين السلف ثم لما ثبت
 ان المراد بقوله (والذين يرمون المحصنات) هو الرمي بالزنا لم يجزلنا بحساب الحد على غيره
 ادلاسل الى اثبات الحدود من طريق المفاهيس واما طريقها الاتفاق او التوقيف وذلك معدوم
 في التعريض وفي مشاورة عمر الصحابة في حكم التعريض دلالة على انه لم يكن عندهم فيه توقيف
 وانه فاه اجتهادا ورأيا وايضا فان التعريض بمنزلة الكسابة المحتملة للمعاني وغير جائز المحاب
 الحد بالاحتمال لوجهين احدهما ان الاصل ان القاتل يرى الظاهر من اجله فلا يجلده بالشك
 والمحمتمل مشكوك فيه الا ترى ان يزيد بن دكان لما طلق امرأته البتة استحلطه النبي صلى الله
 عليه وسلم بالله ما اردت الا واحدة فلم يلزمه الثلاث بالاحتمال ولذلك قال الفقهاء في كتابات
 الطلاق انها لا يجلد طلاقا بالبدلالة والوجه الآخر ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ادروا
 الحدود بالشبهات واقل احوال العريض حين كان محتملا للقذف وغيره ان يكون
 شبهة في سقوطه وايضا قد فرق الله تعالى بين التعريض بالنكاح في العدة وبين التصريح
 فقال ﴿ ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء او اكنتم في انفسكم علم الله
 انكم ستذكروهن ولكن لا تواعدوهن سرا ﴾ يعنى نكاحا فجعل التعريض بمنزلة
 الاضمار في النفس فوجب ان يكون كذلك حكم التعريض بالقذف والمعنى الجامع بينهما
 ان التعريض لما كان فيه احتمال كان في حكم الضمير لوجود الاحتمال فيه * واختلف الفقهاء
 في حد العبد في القذف فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ومالك وعثمان بن عطاء والثوري
 والشافعي اذا قذف العبد حرا فعليه اربعون جلدة وقال الاوزاعي يجلد ثمانين وروى الثوري
 عن حمفر بن محمد عن ابيه ان عليا بن يجلد العبد في القرية اربعين وروى الثوري عن ابن ذكوان
 عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال ادركت المايكر وعمر وعثمان ومن بعدهم من الخلفاء
 فلم ارمهم يضربون المملوك في القذف الا اربعين * قال ابو بكر وهو مذهب ابن عباس وسالم
 وسعيد بن المسيب وعطاء وروى لبت بن ابي سليم عن القاسم بن عبد الرحمن ان عبد الله بن مسعود
 قال في عبد قذف حرا انه يجلد ثمانين وقال ابو الزناد جلد عمر بن عبد العزيز عبا في القرية ثمانين

ولم يختلفوا في ان حد العبد في الزنا خمسون على النصف من حد الحر لاجل الرق وقال الله تعالى
 ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ فَاِنَّ اَتَيْنِ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِمْ نَصْفَ مَا عَلَى الْحِصْنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ قصص على حد
 الامة وانه نصف حد الحره واتفق الجميع على ان العبد بمنزلتها لوجود الرق فيه كذلك
 يجب ان يكون حده في القذف على النصف من حد الحر لوجود الرق فيه واختلفوا في قاذف
 الجنون والصبي فقال ابو حنيفة واصحابه والحسن بن صالح والشافعي لاحد على قاذف
 الجنون والصبي وقال مالك لا يحد قاذف الصبي وان كان مثله يجامع اذا لم يبلغ ويحد قاذف
 الصبية اذا كان مثله يجامع وان لم تحسن ويحد قاذف الجنون وقال الليث يحد قاذف الجنون
 قال ابو بكر الجنون والصبي والصبية لا يقع من واحد منهم زنا لان الوطء منهم لا يكون
 زنا اذ كان الزنا فعلا مذموما يستحق عليه العقاب وهؤلاء لا يستحقون العقاب على افعالهم
 فقاذفهم بمنزلة قاذف الجنون لوقوع العلم بكذب القاذف ولانهم لا يلحقهم شين بذلك الفعل
 لو وقع منهم فكذلك لا يشينهم قذف القاذف لهم بذلك ومن جهة اخرى ان المطالبة
 بالحد الى المقذوف ولا يجوز ان يقوم غيره مقامه فيه الا ترى ان الوكالة غير مقبولة فيه واذا كان
 كذلك لم تجب المطالبة لاحد وقت القذف فلم يجب الحد لان الحد اذا وجب فاما يجب
 بالقذف لا غير * فان قيل فللرجل ان يأخذ بحد ابيه اذا قذف وهو ميت فقد ساء ان يطالب
 عن الغير بحد القذف * قيل له اما يطالب عن نفسه لما حصل به من اقدح في نفسه ولا
 يطالب عن الاب وايضا لما اتفقوا على ان قاذف الصبي لا يحد كاذن كذلك قاذف الصبية
 لانهما جميعا من غير اهل التكليف ولا يصح وقوع الزنا منهما فكذلك الجنون لهذه العلة
 * واختلفوا فيمن قذف جماعة فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ومالك والثوري
 والليث اذا قذفهم بقول واحد فعليه حد واحد وقال ابن ابي ليلى اذا قال لهم يا زناة فعليه
 حد واحد وان قال لكل انسان يا زاني فلكل انسان حد وهو قول الشافعي وقال
 عثمان البقي اذا قذف جماعة فعليه لكل واحد حد وان قال لرجل زينت بفلاة فعليه حد واحد
 لان عمر ضرب ابابكرة واصحابه حدوا واحدا ولم يحد لهم للمرأة وقال الاوزاعي اذا قال يا زاني بن زان
 فعليه حدان وان قال لجماعة انكم زناة فحد واحد وقال الحسن بن صالح اذا قال من كان داخل هذه
 الدار فهو زان ضرب لمن كان داخلها اذا عرفوا وقال الشافعي فما حكاه المزي عن اذاقنف
 جماعة بكلمة واحدة فلكل واحد حد وان قال لرجل واحد يا ابن الزانية فعليه حدان وقال
 في احكام القرآن اذا قذف امرأته برجل لاعن ولم يحد للرجل * قال ابو بكر قال الله تعالى
 ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ ومعلوم ان مراده
 جلد كل واحد من القاذفين ثمانين جلدة فكان تقدير الآية ومن رمى محصنا فعليه ثمانون
 جلدة وهذا يقتضي ان قاذف جماعة من المحصنات لا يجلد أكثر من ثمانين ومن اوجب على
 قاذف جماعة المحصنات أكثر من حد واحد فهو مخالف لحكم الآية * ويدل عليه من جهة
 السنة ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا ابن

ابي عدي قال انبأنا هشام بن حسان قال حدثني عكرمة عن ابن عباس ان هلال بن امية
 قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم لشريك بن سحماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 البيئة اوحده في طهرك فقال يا رسول الله اذا رأى احدنا رجلا على امرأته يلتبس البيئة فحمل
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول البيئة والافحده في طهرك فقال هلال والذي بعثك بالحق اني
 لصادق ولينزلن الله في امرى ما يبرئ ظهري من الحد فنزلت (والذين يرمون اذواجهم)
 وذكر الحديث * وروى محمد بن كثير قال حدثنا محمد بن الحسين عن هشام عن ابن سيرين
 عن انس ان هلال بن امية قذف شريك بن سحماء بامرأته فرفع ذلك الى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال اثبت باربعة شهداء والافحده في طهرك قال ذلك مرارا فنزلت آية اللعان * وقال
 ابو بكر قد ثبت بهذا الخبر ان قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات) الآية كان حكما عاما
 في الزوجات كهو في الاحبيات لعوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية اثبت باربعة شهداء والا
 فحد في طهرك ولان عموم الآية قد اقتضى ذلك ثم لم يوجب النبي صلى الله عليه وسلم على
 هلال الاحدا واحدا مع قذفه لامرأته ولشريك بن سحماء الى ان نزلت آية اللعان فاقم
 اللعان في الزوجات مقام الحد في الاجنبات ولم ينسخ موجب الخبر من وجوب الاقتصار على
 حد واحد اذا قذف جماعة فثبت بذلك انه لا يجب على فاذف الجماعة الاحد واحد وبدل عليه
 من جهة النظر ان سائر ما يوجب الحد اذا وجد منه مرارا لا يوجب الاحدا واحدا كمن زنى مرارا
 او سرق مرارا او شرب مرارا لم يحد الاحدا واحدا فكان اجماع هذه الحدود التي هي من جاس
 واحد موجبا لسقوط بعضها والاقتصار على واحد منها والمعنى الجامع بينهما انها حد وان سئلت
 قلت انه مما يسقط بالشبهة * فان قيل حد القذف حق لا دمي فاذا قذف جماعة وجب ان يكون
 لكل واحد منهم استيفاء حده على حياله والدليل على انه حق لا دمي انه لا يحد بالامطالبة
 المقذوف * قيل له الحد هو حقه تعالى كسائر الحدود في الزنا والسرقة وشرب الخمر وانما
 المطالبة به حق لا دمي لا الحد نفسه وليس كونه موقوفا على مطالبة الآدمي مما وجب ان يكون
 الحد نفسه حقا لا دمي الا ترى ان حد السرقة لست بالامطالبة الآدمي ولم يوجب ذلك
 ان يكون القطع حقا لا دمي وكذلك حد القذف ولذلك لا يجزى اصحابنا العفو عنه ولا يورث
 وبدل على انه حق لله تعالى افشاق الجميع على ان العبد يجلد في القذف اربعين ولو كان حقا
 لا دمي لما اختلف الحر والعبد فيه اذ كان الجلد مما يتصف الا ترى ان العبد والحر يستويان
 فيما ثبت عليهما من الجسايات على الآدميين فاذا قتل العبد ثبت الدم في عنقه فاذا كان عمدا
 قتل وان كان خطأ كانت الدية في رقبته كالوقته حرو جبت الدية ولو كان حد القذف حقا لا دمي
 لما اختلف مع امكان تنصيفه الحر والعبد وكذلك العبد والحر لا يختلفان في استهلاك الاموال
 اذ ما ثبت على الحر قتله ثبت على العبد * وقد اختلف في اقامة حد القذف من غير مطالبة
 المقذوف فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزمر ومحمد والاوزاعي والشافعي لا يحد بالامطالبة
 المقذوف وقال ابن ابي ليلى لم يحد الامام وان لم يطالب المقذوف وقال مالك لا يحد الامام حتى يطالب

المقذوف الا ان يكون الامام سمعه بقذف فيحده اذا كان مع الامام شهود عدول عنه قال ابو بكر حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا سليمان بن داود المهرى قال اخبرنا ابن وهب قال سمعت ابن جريح يحدث عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعافوا الحدود فيما بينكم فابلغني من حد فقد وجب ثبت بذلك ان ما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم من حد لم يكن به له ولا قسمة فلما قال لهلال بن امية حين قذف امرأته بشريك ابن سحمان ما تثنى باربعة يشهدون والافحد في ظهرك ولم يحضر شهودا ولم يحده حين لم يطلب المقذوف بالحد بل ذلك على ان حد القذف لا يقام الا بمطالبة المقذوف عنه و بدل عليه ايضا ما روى في حديث زيد بن خالد الواسعي في قصة المسيف وان ابا الزنادي قال ان ابني زني با امرأة هذا فام بحده النبي صلى الله عليه وسلم بقذفها وقال اغديا انيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ولما كان حد القذف واجبا لما انتك من عرضه بقذفه مع احصائه وجب ان تكون المطالبة به حثاله دون الامام كان حد السرقة لا مكان واجبا لما انتك من حرز المسروق واخذ ماله لم يثبت الا بمطالبة المسروق منه واما فرق مالك بين ان يسمعه الامام او يشهده الشهود فلا معنى له لان هذا ان كان محال للامام اقامته من غير مطالبة المقذوف فواجب ان لا يختلف فيه حكم سماع الامام وشهادة الشهود من غير سماعه

باب شهادة القاذف

قال الله عز وجل عنه ولا تقبلوا لهم شهادة ابداء اولئك هم الفاسقون عنه قال ابو بكر حكم الله تعالى في القاذف اذا لم يأت باربعة شهداء على ما قذفه بثلاثة احكام احدها جلد ثمانين والثاني بطلان الشهادة والثالث الحكم بتسفيقه الى ان يتوب عنه واخاف اهل العلم في لزوم هذه الاحكام له وتوبها عليه بالقذف بعد اتفاقهم على وجوب الحد عليه بنفس القذف عند مجزئه عن اقامة البيعة على الزنا فقال قائلون قد بطلت شهادته ولزمته سمة الفسق قبل اقامة الحد عليه وهو قول المالكي ابن سعد والشافعي وقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ومالك شهادته مقبولة ما لم يحد وهذا يقتضي من قولهم انه غير موسوم بسمة الفسق ما لم يقع به الحد لانه لو لزمته سمة الفسق لما جازت شهادته اذ كانت سمة الفسق مبطلة لشهادة من وسم بها اذا كان فسقه من طريق الفعل لان جهة التدين والاعتقاد والدليل على صحة ذلك قوله تعالى عنه والذين رمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابداء عنه فواجب بطلان شهادته عند مجزئه عن اقامة البيعة على صحة قذفه وفي ذلك ضربان من الدلالة على جواز بسعادته وقاء حكم عدلته ما لم يقع الحد به احدهما قوله عنه ثم لم يأتوا باربعة شهداء عنه وثم للتراخي في حقيقة اللغة فاقتضى ذلك انهم متى اتوا باربعة شهداء متراخيا عن حال القذف ان يكونوا غير فاسق بالقذف لانه قال عنه ثم لم يأتوا باربعة شهداء الآية فكان تقديره ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاولئك هم الفاسقون فاما حكم بفسقهم متراخيا عن حال القذف في حال المعجز عن اقامة الشهود فمن

حكم بفسقهم بنفس القذف فقد خالف حكم الآية ووجب ذلك ان تكون شهادة القاذف غير مردودة لاجل القذف ثبت بذلك ان بنفس القذف لم تبطل شهادته وايضا فلو كانت شهادته تبطل بنفس القذف لما كان تركه اقامة البيئة على زنا المقدوف مبطلا لشهادته وحى قد بطلت قبل ذلك والوجه الآخر ان المعقول من هذا اللفظ انه لا تبطل شهادة مادامت اقامة البيئة على زناه ممكنة الا ترى انه لو قال رجل لاسرائته انت طالق ان كنت فلانا ثم لم تدخل الدار انها ان كنت فلانا لم تطلق حتى تترك دخول الدار الى ان تموت فطلق حينئذ قبل موتها بلا فصل وكذلك لو قال انت طالق ان كنت فلانا ولم تدخل الدار كان بهذه المنزلة وكان الكلام وترك الدخول الى ان تموت شرطا لوقوع الطلاق ولا فرق بين قوله انت طالق ان كنت فلانا ثم دخلت الدار وبين قوله ان كنت فلانا ثم لم تدخلها وان افترقا من جهة ان شرط اليمين في احدهما وجود الدخول وفي الآخر نفيه ولما كان ذلك كذلك وكان قوله تعالى ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء﴾ مقتضيا لشرطين في طلال شهادة القاذف احدهما الرمي والآخر عدم الشهود على زنا المقدوف متراخيا عن القذف وفوات الشهادة عليه به فادامت اقامة الشهادة عليه بالزنا ممكنة بخصومة القاذف فقد اقتضى لفظ الآية بقاءه على ما كان عليه غير محكوم بطلان شهادته وايضا لا يخلو القاذف من ان يكون محكوما بكذبه وبطلان شهادته بنفس القذف او ان يكون محكوما بكذبه باقامة الحد عليه فلو كان محكوما بكذبه بنفس القذف ولذلك بطلت شهادته فوجب ان لا تقبل بعد ذلك بيته على الزنا اذ وقع الحكم بكذبه بالحكم بكذبه في قذفه حكم بطلان شهادة من شهد بصدقه في كون المقدوف زانيا فلما لم يختلفوا في حكم قبول بيته على المقدوف بالزنا وان ذلك يسقط عنه الحد ثبت ان قذفه لم يوجب ان يكون كاذبا فوجب ان لا تبطل شهادته اذ لم يحكم بكذبه لان من سمعناه بخبر يخبر لان علم فيه صدقه من كذبه لم تبطل به شهادته الا ترى ان اذاف امرأته بالزنا لا يبطل شهادته بنفس القذف ولا يكون محكوما بكذبه بنفس قذفه ولو كان كذلك لما جاز ايجاب اللعان بينه وبين امرأته ولما امر ان يشهد اربع شهادات بالله انه لصادق فيما رواها به من الزنا مع الحكم بكذبه ولما وعظ في ترك اللعان الكاذب منهما ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما لعن بين الزوجين الله يعلم ان احدا كاذب فهل منكما تائب فاخير ان احدهما يغير عنه هو الكاذب ولم يحكم بكذب القاذف دون الزوجة وفي ذلك دليل على ان نفس القذف لا يوجب تفسيقه ولا الحكم بتكذيبه ويدل عليه قوله عز وجل ﴿ولو اجاؤا عليه بأربعة شهداء فاذلم ايتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون﴾ فلم يحكم بكذبهم بنفس القذف فقط بل اذا لم يأتوا بالسهاء ومعلوم ان المراد اذا لم يأتوا بالشهداء عند الخصومة في القذف فغير جائز ابطال شهادته قبل وجود هذه الشريعة وهو محجز عن اقامة البيئة بعد الخصومة في حد القذف عند الامام اذ كان الشهاد انما يقيمون الشهادة عند الامام فن حكم بتفسيقه وبطلان شهادته بنفس القذف فقد خالف الآية ﴿فان قيل لما قال تعالى ﴿لولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بانفسهم خيرا وقالوا هذا افك مبين﴾ دل ذلك على ان على الناس اذا سمعوا من يقدف

آخر ان يحكموا بكذبه ورد شهادته الى ان يأتي بالشهداء * قبله معلوم ان الآية نزلت في شأن عائشة رضي الله عنها وقذفها لانه قال تعالى (ان الذين جاؤا بالافك عضة منكم) الى قوله (لولا اذ سمعتموه) وقد كانت برينة الساحة غير متهمة بذلك وفادقوها ايضا لم يقذفوها برؤية منهم لذلك واما قذفوها ظنا منهم وحسبانا حين تخافت ولم يدع احد منهم انه رأى ذلك ومن اخبر عن ظن في مثله فعلىنا أكذابه والنكير عليه وايضا لما قال في نسق التلاوة (فاذلم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون) فحكم بكذبهم عند عجزهم عن اقامة البينة علمنا انه لم يرد بقوله (وقالوا هذا افك ميين) ايجاب الحكم بكذبهم بنفس القذف وان معناه وقالوا هذا افك ميين اذ سمعوه ولم يأت القاذف بالسهود * والشافعي يزعم ان شهود القذف اذا جاؤا متفرقين قبلت شهادتهم فان كان القذف قد ابطال شهادته فوجب ان لا يقبلها بعد ذلك وان شهد معه ثلاثة لانه قد فسق بقذفه فوجب الحكم بتكذيبه وفي قبول شهادتهم اذا جاؤا متفرقين ما يلزمه ان لا تبطل شهادتهم بنفس القذف * ويدل على صحة قولنا من جهة المسنة ما روى الحجاج بن ارسطاة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدودا في قذف فاخبر صلى الله عليه وسلم ببقاء عدالة القاذف ما لم يحد * وبدل عليه ايضا حديث عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس في قصة هلال بن امية لما قذف امرأه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعجلد هلال وتبطل شهادته في المسلمين فاخبر ان بطران شهادته معلق بوقوع الجلبده ودل بذلك ان القذف لم يبطل شهادته * واختلف الفقهاء في شهادة المحدود في القذف بعد النوبة فقال ابو حنيفة وذرير وابو يوسف ومحمد والنوري والحسن بن صالح لا تقبل شهادته اذا ناب وتقبل شهادة المحدود في غير القذف اذا ناب وقال مالك وعثمان البتي والليث والشافعي تقبل شهادة المحدود في القذف اذا ناب وقال الاوزاعي لا تقبل شهادة محدود في الاسلام * قال ابو بكر. روى الحجاج عن ابن جريج وعثمان بن عطاء عن عطاء الخراساني عن ابن عباس في قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون) ثم استثنى فقال (الا الذين تابوا) قتاد عليهم من الفسق واما الشهادة فلا تجوز * حدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن محمد بن النيمان قال حدثنا حجاج وقد ورد عن ابن عباس ايضا ما حدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا ابن النيمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى (ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون) قال ثم قال (الا الذين تابوا) قال فناب واصاح فتشاهدته في كتاب الله مقبولة * قال ابو بكر ويحتمل ان لا يكون ذلك مخالفا لما روى عنه في الحديث الاول بان يكون اراد بان شهادته مقبولة اذا لم يجلد وناب والاول على ما جلد فلا يقبل شهادته وان ناب وروى عن شرح وسعيد بن المسيب والحسن وارايم وسعيد بن جبير قالوا لا تجوز شهادته وان تاب انما

توبته فيما بينه وبين الله وقال ابراهيم رفع عنهم بالتوبة اسم الفسق فاما الشهادة فلا تجوز ابدًا وروى عن عطاء وطاوس ومجاهد والشعي والفاسم بن محمد وسالم والزهرى ان شهادته تقبل اذا تاب وروى عن عمر بن الخطاب من وجه مطعون فيه انه قال لا يبي بكرة ان ثبت قبلت شهادتك وذلك انه روى ابن عيينة عن الزهرى قال سفيان عن سعيد بن المسيب ثم شك وقال هو عمر بن قيس ان عمر قال لا يبي بكرة ان ثبت قبلت شهادتك فابى ان يتوب فشك سفيان بن عيينة في سعيد ابن المسيب وعمر بن قيس ويقال ان عمر بن قيس مطعون فيه فلم يثبت عن عمر بهذا الاسناد هذا القول ورواه الليث عن ابن شهاب انه بلغه ان عمر قال ذلك لا يبي بكرة وهذا بلاغ لا يعمل عليه على مذهب المخالف وقد روى عن سعيد بن المسيب ان شهادته غير مقبولة بعد التوبة فان صح عنه حديث عمر فلم يخالفه الا الى ما هو اقوى منه ومع ذلك فليس في حديث عمر انه قال ذلك لا يبي بكرة بعدما جلده وجاز ان يكون قاله قبل الجلد ❦ قال ابو بكر وما ذكرنا من اختلاف السلف وفقهاء الامصار في حكم القاذف اذ تاب فانما صدر عن اختلافهم في رجوع الاستثناء الى الفسق اوالى ابطال الشهادة وسمة الفسق جميعا فيرفعهما والدليل على ان الاستثناء مقصور الحكم على ما يليه من زوال سمة الفسق به دون جواز الشهادة ان حكم الاستثناء في اللغة رجوعه الى ما يليه ولا يرجع الى ما تقدمه الا بدلالة والدليل عليه قوله تعالى ﴿الآل لوط انا لمنجوهم اجمعين الامر انه﴾ فكانت المرأة مستثناة من المنجيين لانها تليهم ولوقال رجل لفلان على عشرة دراهم الاثلاثة دراهم الا درهم كان عليه ثمانية دراهم وكان الدرهم مستثنى من الثلاثة واذا كان ذلك حكم الاستثناء وجب الاقتصاد به على ما يليه وبدل عليه ايضا ان قوله ﴿فان لم تكونوا دخلتم بهن﴾ في معنى الاستثناء وهو راجع الى الرائب دون امهات النساء لانه يليهن ثبت بما وصفنا محقة ما ذكرنا من الاقتصاد بحكم الاستثناء على ما يليه دون ما تقدمه وايضا فان الاستثناء اذا كان في معنى التخصيص وكانت الجملة الداخل عليها الاستثناء عموما وجب ان يكون حكم العموم ثابتا وان لا يرفعه باستثناء قد ثبت حكمه فيما يليه الا ان تقوم الدلالة على رجوعه اليها ❦ فان قيل قال الله تعالى ﴿انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا﴾ الى قوله ﴿الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم﴾ فكان الاستثناء راجعا الى جميع المذكور لكونه معطوفا بضمة على بعض وقال تعالى ﴿لا تقربوا الصلوة واتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا﴾ ثم قال ﴿وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا﴾ فكان التيمم لمن لزمه الاغتسال كلزومه لمن لزمه الوضوء بالحدث فكذلك حكم الاستثناء الداخل على كلام معطوف بضمة على بعض يجب ان ينتظم الجميع ويرجع اليه ❦ قيل له قد بينا ان حكم الاستثناء في اللغة رجوعه الى ما يليه ولا يرجع الى ما تقدمه الا بدلالة وقد قامت الدلالة فيما ذكر على رجوعه الى جميع المذكور ولم تقم الدلالة فيما اختلفنا فيه على رجوعه الى الجميع المذكور ❦ فان قيل اذا كنا قد وجدنا الاستثناء تارة رجوع الى بعض المذكور وتارة الى جميعه وكان ذلك متعلما مشهورا في اللغة فالله الدلالة على وجوب الاقتصاد به على بعض الجملة وهو الذي يليه دون رجوعه

الى الجميع $\text{قيل له لو سلمنا لك ما دعيت من جواز رجوعه الى الجميع لكان سبيله ان يقف}$
 موقف الاحتمال في رجوعه الى ما يليه او الى جميع المذكور واذا كان كذلك وكان اللفظ الاول عموما
 مقتضيا للحكم في سائر الاحوال لم يجز رد الاستثناء اليه بالاحتمال اذ غير جائز تخصيص العموم
 بالاحتمال ووجب استعمال حكمه في المتيقن وهو ما يليه دون ما تقدمه قيل ما انكرت ان
 لا يكون اللفظ الاول عموما مع دخول الاستثناء على آخر الكلام بل يصير في حيز الاحتمال
 ويبطل اعتبار العموم فيه اذ ليس اعتبار عمومه باولى من اعتبار عموم الاستثناء في عوده الى
 الجميع واذا بطل فيه اعتبار العموم وقفت موقف الاحتمال في ايجاب حكمه فسقط اعتبار
 عموم اللفظ فيه $\text{قيل له هذا غلط من قبل ان صيغة اللفظ الاول صيغة العموم لا تدافع بينا}$
 فيه وليس للاستثناء صيغة عموم يقتضى رفع الجميع فوجب ان يكون حكم الصيغة الموجبة للعموم
 مستعملا فيه وان لا تزيلها عنه اللفظ يقتضى صيغته رفع العموم وليس ذلك بموجود في لفظ
 الاستثناء $\text{قيل لو قال رجل عبده حر وامرأه طالق ان شاء الله رجع الاستثناء الى الجميع وكذلك}$
 قال النبي صلى الله عليه وسلم والله لا غزون قريشا والله لا غزون قريشا ان شاء الله
 فكان استثناءه راجعا الى جميع الايمان اذ كانت معطوفة بعضها على بعض قيل له ليس هذا
 مما نحن في شئ لان هذا الضرب من الاستثناء مخالف للاستثناء الداخلة على الجملة بحروف الاستثناء
 التي هي الاوغير وسوى ونحو ذلك لان قوله ان شاء الله يدخل لرفع حكم الكلام حتى لا يثبت
 منه شئ والاستثناء المذكور بحرف الاستثناء لا يجوز دخوله الالرفع حكم الكلام رأسا الا ترى
 انه يجوز ان يقول انت طالق ان شاء الله فلا يقع شئ ولو قال انت طالق الاطاني كان الطلاق
 واقعا والاستثناء باطلا لاستحالة دخوله لرفع حكم الكلام ولذلك جاز ان يكون قوله
 ان شاء الله راجعا الى جميع المذكور المعطوف بعضها على بعض ولم يجب مثله فياوصفا قيل
 فلو كان قال انت طالق وعبدى حرا لان يقدم فلان كان الاستثناء راجعا الى الجميع فان لم يقدم
 فلان حتى مات طلقت امرأه وعق عبده وكان ذلك بمنزلة قوله ان شاء الله قيل له ليس ذلك
 على ما ظننت من قبل ان قوله الا ان يقدم فلان وان كانت صيغته صيغة الاستثناء فانه في معنى
 الشرط كقوله ان لم يقدم فلان وحكم الشرط ان يتعلق به جميع المذكور اذا كان بعضه معطوفا
 على بعض وذلك لان الشرط يشبه الاستثناء الذي هو مشية الله عز وجل من حيث كان وجوده تاملا
 في رفع الكلام حتى لا يثبت منه شئ الا ترى انه ما لم يوجد الشرط لم يقع شئ وجاز ان لا يوجد
 الشرط ابدا فيبطل حكم الكلام رأسا ولا يثبت من الجزاء شئ فلذلك جاز رجوع الشرط
 الى جميع المذكور كما جاز رجوع الاستثناء بمشية الله تعالى $\text{قيل ابو بكر وقوله الا ان يقدم فلان}$
 هو شرط وان دخل عليه حرف الاستثناء واما الاستثناء المحض الذي هو قوله (الا الذي تابوا)
 (والآل لوط) وما جرى مجراه فانه لا يجوز دخوله لرفع حكم الكلام رأسا حتى لا يثبت منه شئ
 الا ترى ان قوله $\text{(ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا)}$ لا بد من ان يكون حكمه تابنا في وقت ما وان من رد
 الاستثناء اليه فاما يرفع حكمه في بعض الاوقات بعد ثبات حكمه في بعضها وكذلك قوله

(الآل لوط) غير جائز ان يكون رافعا لحكم النجاة عن الاولين وانما عمل في بعض ما انتظمه لفظ العموم * ويستدل بما ذكرنا على ان حقيقة هذا الضرب من الاستثناء رجوعه الى ما يليه دون ما تقدمه وان لا يرد الى ما تقدمه الا بدلالة وذلك لانه لما استحال دخول هذا الاستثناء لرفع حكم الكلام رأسا حتى لا يثبت منه شيء وجب ان يكون مستعملا في البعض دون الكل فاذا وجب ذلك كان ذلك البعض الذي عمل فيه هو المتيقن دون غيره بمنزلة لفظ لا يصح اعتقاد العموم فيه فيكون حكمه مقصورا على الاقل المتيقن دون اعتبار لفظ العموم كذلك الاستثناء ولما جاز دخول شرط مشية الله تعالى وسائر شروط الايمان لرفع حكم اللفظ رأسا وجب استعماله في جميع المذكور وان لا يخرج منه شيء الا بدلالة * ويدل على ان الاستثناء في قوله (الا الذين تابوا) مقصور على ما يليه دون ما تقدمه ان قوله (فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) كل واحد منهما امر وقوله (واولئك هم الفاسقون) خبر والاستثناء داخل عليه فوجب ان يكون موقوفا عليه دون رجوعه الى الامر وذلك لان الواو في قوله (واولئك هم الفاسقون) للاستقبال اذ غير جائز ان يكون للجميع لانه غير جائز ان ينظم لفظ واحد الامر والخبر الا ترى انه لا يصح جمعهما في كناية ولا في لفظ واحد ويدل عليه انه لم يرجع الى الحد اذا كان امرا ونظيره قول القائل اعطز بذا درهما ولا يدخل الدار وفلان خارج ان شاء الله ان مفهوم هذا الكلام رجوع الاستثناء الى الخروج دون ما تقدم من ذكر الامر كذلك يجب ان يكون حكم الاستثناء في الآية لا فرق بينهما فان قيل قال الله تعالى (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسمون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا) الى قوله (ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم) ثم قال (الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم) ومعلوم ان ما تقدم في اول الآية امر وقوله (ذلك لهم خزي في الدنيا) خبر فرجع الاستثناء الى الجميع ولم يخلف حكم الخبر والامر * قبل له انما جاز ذلك لان قوله (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) وان كان امرا في الحقيقة فان صورته صورة الخبر فاما كان الجميع في صورة الخبر حاز رجوع الاستثناء الى الجمع ولما كان قوله تعالى (فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) امرا على الحقيقة تم عطف عليه الخبر وجب ان لا يرجع الى الجميع ومع ذلك فانا نقول متى اختلفت صيغ المعطوف بعضه على بعض لم يرجع الا الى ما يليه ولا يرجع الى ما قدم مما ليس في مثل صيغته الا بدلالة فان قامت الدلالة جازده اليه وقد قامت الدلالة في آية المحادين ولم تهم الدلالة فيها اختلفا فيه فهو متى على حكمه في الاصل * فان قيل لما كانت الواو للجميع ثم قال (فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) واولئك هم الفاسقون * صار للجميع كانه مذكور معا لا تقدم لواحد منهما على الآخر فلما ادخل عليه الاستثناء لم يكن رجوع الاستثناء الى شيء من المذكور باولى من رجوعه الى الآخر اذ لم يكن لتقدم بعضها على بعض حكم في الترتيب فكان الجميع في المعنى بمنزلة المذكور معا فليس رجوع الاستثناء الى سمة الفسق باولى من رجوعه الى بطلان الشهادة والحد ولولا قيام الدلالة على انه لم يرجع الى الحد لاقتضى ذلك رجوعه ايضا وزواله عنه بالتوبة

* قيل له ان الواو قد تكون للجمع على ما ذكرت وقد تكون للاستيناف وهي في قوله (واولئك هم الفاسقون) للاستيناف لانها اما تكون للجمع فيها لا يختلف معناه وينتظمه جملة واحدة فيصير الكل كالمدكور معا وذلك في نحو قوله تعالى (اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم) الى آخر الآية لان الجميع امر كانه قال فاغسلوا هذه الاعضاء لان الجميع قد تضمنه لفظ الامر فصارت كاجملة الواحدة المنتظمة لهذه الاوامر واما آية القذف فان ابتداءها امر وآخرها خبر ولا يجوز ان ينتظمها جملة واحدة فلذلك كانت الواو للاستيناف اذ غير جائز دخول معنى الخبر في لفظ الامر وقوله (اماجزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الاستثناء فيه عائد الى الامر بالقتل وما ذكر معه وغير عائد الى الخبر الذي يليه لان قوله (الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم) لا يجوز ان يكون عائدا الى قوله (ولهم في الآخرة عذاب عظيم) لان التوبة تزيل عذاب الآخرة قبل القدرة عليهم وبعدها فعلنا ان هذه التوبة مشروطة للحد دون عذاب الآخرة * ودليل آخر وهو ان قوله تعالى (ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) لا يحل من ان يكون بطلان هذه الشهادة متعلقا بالفسق او يكون حكما على حياله تقتضي الآية تأييده فلما كان حمله على بطلانها بلزوم سمة الفسق يبطل فائدة ذكره اذ كان ذكر الفسق مقتضيا لبطلانها الابزواله والتوبة منه وجب حمله على انه حكم برأيه غير متعلق بسمة الفسق ولا بترك التوبة * وايضا فان كل كلام فحكمه قائم بنفسه وغير جائز تضمينه بغيره الا بدلالة وفي جملة على ما ادهاه المخالف تضمينه بغيره وابطال حكمه بنفسه وذلك خلاف مقتضى اللفظ * وايضا فان حمله على ما ادعى بوجوب ان يكون الفسق المذكور في الآية علة لما ذكر من ابطال الشهادة فيكون تقديره ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا لانهم فاسقون وفي ذلك ازالة للفظ عن حقيقته وصرفه الى مجاز لا دلالة عليه لان حكم اللفظ ان يكون قائما بنفسه في ايجاب حكمه وان لا يجعل علة لغيره مما هو مذكور معه ومطوف عليه ثبت بذلك ان بطلان الشهادة بعد الجلد حكم قائم بنفسه على وجه التأيد المذكور في الآية غير موقوف على التوبة * فان قيل رجوع الاستثناء الى الشهادة اولى منه الى الفسق لانه معلوم ان التوبة تزيل الفسق بغير هذه الآية فلا يكون رده الى الفسق مقيدا ورده الى الشهادة يفيد جوازها بالتوبة اذ كان جائزا ان تكون الشهادة مردودة مع وجود التوبة فاما بقاء سمة الفسق مع وجود التوبة فغير جائز في عقل ولا سمع اذ كانت سمة الفسق ذما وعقوبة وغير جائز ان يستحق النائب الدم وليس كذلك بطلان الشهادة الا ترى ان العبد والاعمى غير جائزى الشهادة لاعلى وجه الدم والتنظيف لكن عبادة فكان رجوع الاستثناء الى الشهادة اولى باثبات فائدة الآية منه الى الفسق * قيل له ان التوبة المذكورة في هذه الآية اتمهاى التوبة من القذف واكذاب نفسه فيه لانه استحق سمة الفسق وقد كان جائزا ان تبقى سمة الفسق عليه اذا تاب من سائر الذنوب ولم يكذب نفسه فاخبر الله تعالى بزوال سمة الفسق عنه اذا اكدب نفسه * وجه آخر وهو ان سمة الفسق اتمهاى التوبة بوقوع الجلبه ولم يكن يمتنع عند اظهار التوبة ان لا تكون مقبولة في ظاهرها الحال وان كانت مقبولة عند الله لانا لا نتقف على حقيقة توبته فكان جائزا ان يشهد بانان لا تصدقه على توبته وان تركه على الجملة ولا تتولاه على حسب ما تتولى سائر اهل التوبة

فلما كان ذلك جائزا ورود العبادة بإفادتنا الآية قبول توبته ووجوب موالاته وتصديقه على ما ظهر من توبته * فان قيل لما اقتضينا على ان الذمي المحدود في القذف قبل شهادته ادا السلم وتاب دل ذلك من وجهين على قبول شهادة المسلم المحدود في القذف احدهما انه قد ثبت ان الاستثناء راجع الى بطلان الشهادة اذ كان الذمي مرادا بالآية وقد اريد به كون بطلان الشهادة موقوفا على التوبة والثاني انه لما رعت التوبة الحكم بطلان شهادته كان المسلم في حكمه لوجود التوبة منه * قيل له ليس الامر به على ما ظننت وذلك لان الذمي لم يدخل في الآية وذلك لان الآية انما اقتضت بطلان شهادة من جلد وحكم نفسه من جهة القذف والذمي قد تقدمت له سمة الفسق فلما لم ينسحق هذا السمة بالجلد لم يدخل في الآية واما جلدناه بالاتفاق ولم يحصل الاتفاق على بطلان شهادته بعد اسلامه بالجلد الواقع في حال كفره فاجزناها كما يجزى شهادة سائر الكفار اذا سلموا * فان قيل فيجب على هذا ان لا يكون الفاسق من اهل الملة مرادا بالآية اذ لم يستحدث سمة الفسق بوقوع الحد به * قيل له هو كذلك واما داخل في حكمها بالمعنى لا باللفظ واما اجاز اصحابنا شهادة الذمي المحدود في القذف بعد اسلامه ونوبته من قبل ان الحد في القذف يبطل العدالة من وجهين احدهما عدالة الاسلام والاخر عدالة الفعل والذمي لم يكن مسلما حين حد فيكون وقوع الحد به مبطلا لعدالة اسلامه واما بطلت عدالته من جهة الفعل فاذا اسلم فحدث توبة فقد حصلت له عدالة من جهة الاسلام ومن طريق الفعل ايضا بالتوبة فلذلك قبلت شهادته واما المسلم فان الحد قد اسقط عدالته من طريق الدين ولم يستحدث بالتوبة عدالة اخرى من جهة الدين اذ لم يستحدث ديناً بتوبته واما استحدثت عدالة من طريق الفعل فلذلك لم تقبل شهادته اذ كان شرط قبول الشهادة وجود العدالة من جهة الدين والفعل جميعا * فان قيل لما اقتضينا على قبول شهادته اذ اناب قبل وقوع الحد به دل ذلك على ان الاستثناء راجع الى الشهادة كرجوعه الى التفسير فوجب على هذا ان يكون مقتضيا لقبولها بعد الحد كقوله * قيل له ان شهادته لم تبطل بالقذف قبل وقوع الحد به ولا وجب الحكم بتضييقه لما بيناه في المسئلة المقدمة ولولم يتب واقام على قذفه كانت شهادته مقبولة واما بطلان الشهادة ولزومه سمة الفسق مرتب على وقوع الحد به فالاستثناء انما رفع عنه سمة الفسق التي لزمته بعد وقوع الحد فاما قبل ذلك فغير محتاج الى الاستثناء في الشهادة ولا في الحكم بالتفسير * ودليل آخر على صحة قولنا وهو انما قد اقتضينا على ان التوبة لا تسقط الحد ولم يرجع الاستثناء اليه فوجب ان يكون بطلان الشهادة مثله لانهما جميعا امران قد تعلقا بالقذف فن حيث لم يرجع الاستثناء الى الحد وجب ان لا يرجع الى الشهادة واما التفسير فهو خبر ليس بامر فلا يلزم على ما وضعنا * ومن جهة اخرى ان المطالبة بالحد حق لا دمي فكذلك بطلان الشهادة حق لا دمي الا ترى ان الشهادات انما هي حق المشهود له ومطلوبه يصح اداؤها واقامتها كما تصح اقامة حد القذف بمطالبة، لمقدوف هو حب ان يكونا سواء في ان التوبة لا ترفعهما واما لزوم سمة الفسق فلا حق فيه لاحد فكان الاستثناء راجعا اليه ومقصودا عليه * فان قيل اذا كان التائب من الكفر مقبول الشهادة فالتائب من القذف اخرى به *

قبل له التائب من الكفر نزول عنه القتل ولا يزول عن التائب من القذف حد القذف فكما جازان تزيل
 التوبة من الكفر القتل عن الكافر جازان تقبل توبته ولا يلزم عليه التائب من القذف لان توبته لا تزيل
 الجلد عنه وايضا فان عقوبات الدنيا غير موضوعة على مقادير الاجرام الا ترى ان القاذف بالكفر
 لا يجب عليه الحد والقاذف بالزنا يجب عليه الحد فلفظ امر القذف من هذا الوجه بما لم يغفل به
 امر القذف في احكام الدنيا وان كانت عقوبة الكفر في الآخرة اعظم * فان قيل فاذا تاب واصبح
 فهو عدل ولي لله تعالى وقد كان بطلان شهادته بداعي وجه العقوبة والتوبة تزيل العقوبة
 وبحسب العدالة والولاية فغير جائز بطلان شهادته بعد توبته * قيل له لا يكون بطلان شهادته
 بعد توبته على وجه العقوبة بل على جهة المحنة لا تكون إقامة الحد عليه بعد التوبة على جهة العقوبة بل على
 جهة المحنة ولله ان يتجن عباد ما شاء على وجه المصلحة الا ترى ان البعد قد يكون عدلا مريضيا عند الله
 ولله تعالى وهو غير مقبول الشهادة وكذلك الاعمي وشهادته الوالد لولده ومن جرى مجراه فليس
 بطلان الشهادة في الاصول موقوفا على الفسق وعلى وجه العقوبة حتى يعارض فيه ما ذكرت * وبما يدل
 على ان توبة القاذف لا توجب جواز نفيه ان شهادته انما بطلت بحكم الحاكم عليه الجلد وجلد الاية ولم
 تبطل بقذفه لما قد بينا في سالف فلما يتعلق بطلان شهادته بحكم الحاكم لم يجز اجازتها الا بحكم الحاكم يجوزها
 لان في الاصول ان كل ما يتعلق بثبوت بحكم الحاكم لم يزل ذلك الحكم عنه الا بما يجوز ثبوتها من طريق الحكم
 كالاملاك والعناق والطلاق وسائر الحقوق فلما لم تكن توبته ممانصح المحصومة فيه ولا يحكم بها
 الحاكم لم يجوزنا ابطال ما قد ثبت بحكم الحاكم * فان قيل فرقة اللعان والعين وما جرى مجراها
 متعلقة بحكم الحاكم وقد يجوز ان يزوجهما فيعود النكاح فكذلك بطلان شهادته القاذف
 وان كان متعلقا بحكم الحاكم فان ذلك لا يمنع اطلاق شهادته عند توبته ويكون حكم الحاكم بدئا
 ببطلانها مقصورا على الحال التي لم تحدث فيها توبة كان الفرقه الواقعة بحكم الحاكم انما هي مقصورة
 على الحال التي لم يكن منهما فيها عقد مستقبلي * قيل له لان النكاح الثاني بما يجوز وقوع الحكم به فجاز
 ان تبطل به الفرقه الواقعة بحكم الحاكم والتوبة ليست مما يحكم به الحاكم فلا تثبت فيه المحصومات
 فلم يجوز ان يبطل به حكم الحاكم ببطلان شهادته ولكنه لو شهد القاذف بشهادة عند حاكم
 برى قبول شهادة المحدود في القذف بعد التوبة فحكم بجواز شهادته بعد حكمه جازت شهادته
 * فان قيل فلان رجالا زنى فحده الحاكم ثم تاب جازت شهادته بعد التوبة ولم يكن حكم الحاكم
 مانعا من قبولها بعد التوبة * قيل له الزاني لم يتعلق ببطلان شهادته بحكم الحاكم وانما بطلت زنا قبل
 ان يحده الحاكم لظهور فسقه فلما لم يتعلق ببطلان شهادته بحكم الحاكم بل بفعله جازت عند ظهور
 توبته وشهادته القاذف لم تبطل بقذفه لما بينا في سالف لانه جاز ان يكون صادقا وانما يحكم
 بكذبه وفسقه عند جلد الحاكم اياه فاما قبل ذلك فهو في حكم من لم يقذف * ويدل على ذلك من
 جهة السنة حديث عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس في قصة هلال بن امية حين قذف امرأته
 بشريك بن سحماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجلد هلال وتبطل شهادته في المسلمين
 وذكر الحديث فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وقوع الجلد به يبطل شهادته من غير شرط

التوبة في قبولها * وقد روى الحجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدودا في قذف * قال ابو بكر ولم يستثن فيه وجود التوبة منه * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا حامد بن محمد قال حدثنا شريح قال حدثنا مروان عن يزيد بن ابي خالد عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحبوز في الاسلام شهادة مجرب عليه شهادة زور ولا خائن ولا خائنة ولا مجلود حدا ولا ذى غمراخيه ولا الصانع لاهل البيت ولا طنين ولا قرابة فابطل عليه الصلاة والسلام القول بابطال شهادة المحدود فظالمه يقتضى بطلان شهادة سائر المحدودين في حد قذف او غيره الا ان الدلالة قد قامت على جواز قبول شهادة المحدود في غير القذف اذا تاب بمحذوفه ولم تقم الدلالة في المحدود في القذف فهو على عموم لفظه تاب ولم يتب واما قبلنا شهادة المحدود في غير القذف اذا تاب لان بطلان شهادته متعلق بالفسق فتى زالت عنه سمة الفسق كانت شهادته مقبولة والدليل على ذلك ان الفعل الذى استحق به الحد من زنا او سرقة او شرب خمر قد اوجب تفسيقه قبل وقوع الحد به فلما لم يتعلق بطلان شهادته بالحد كان بمنزلة سائر الفساق اذا تابوا فتقبل شهادتهم واما المحدود في القذف فلم يوجب القذف بطلان شهادته قبل وقوع الحد به لانه جائز ان يكون صادقا في قذفه واما بطلت شهادته بوقوع الحد به فلم تزل ذلك عنه بتوبته * قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) قال ابو بكر قد اقتضت هذه الآية ان يكون شهود الزنا اربعة كما اوجب قوله (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) وقوله (واشهدوا ذوى عدل منكم) قبول شهادة العدد المذكور فيه وامتناع جواز الاقتصار على اقل منه وقال تعالى في سياق التلاوة عند ذكر اصحاب الافك (لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فادلم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون) فجعل عدل الشهود المبرى للقاذف من الحد اربعة وحكم بكذبه عند محجزه عن اقامة اربعة شهداء وقدين تعالى عدد شهود الزنا في قوله تعالى (واللاتى يأتين الفاحشه من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم) الآية واعاد ذكر الشهود الاربعة عند القذف اعلاما لنا ان القاذف لا تبرئه من الجلد الا بشهادة اربعة * واختلف الفقهاء في القاذف اذا جاء بأربعة شهداء فساق فشهدوا على المقذوف بالزنا فقال اصحابنا وعثمان والبيه والليث بن سعد لاحد على الشهود وان كانوا فساقا وروى الحسن ابن زياد عن ابي يوسف في رجل قذف رجلا بالزنا ثم جاء بأربعة فساق يشهدون انه زان انه يحد القاذف ويدراً عن الشهود وقال زفر يدرأ عن القاذف وعن الشهود وقال مالك وعبيد الله بن الحسن يحد الشهود * قال ابو بكر ولم يختلف اصحابنا لوجاء بأربعة كفار او محدودين في قذف او عييد او عيمان ان القاذف والشهود جميعا محدون للقذف فاما اذا كانوا فساقا فان ظاهر قوله (ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) قد تناولهم اذ لم يشرط في سقوط الحد عن القاذف المدول دون الفساق فوجب بمقتضى الآية زوال الحد عن القاذف اذ جعل شرط وجوب الحد ان لا يأتى بأربعة شهداء وهو قد اتى بأربعة شهداء اذ كان الشهداء اسما لمن اقام الشهادة

۞ فان قيل يلزمك مثله في الكفار والمحدودين في القذف ونحوهم ۞ قيل له قد اقضى الظاهر ذلك
 وأما خصصناه بدلالة وإيضاح فان الفساق إنما ردت شهادتهم للثمة وكان ذلك سببه في ردّها
 فغير جائز إيجاب الحد عليهم بالشبهة التي ردت من أجلها شهادتهم ووجب سقوط الحد
 عن القاذف أيضاً بهذه الشهادة كما سقطت عنها اذ كان سبيل الشبهة ان يسقط بها الحد
 ولا يجب بها الحد وأما المحدود في القذف والكافر والعبد والاعمى فلم ترد شهادتهم للثمة
 وللشبهة فيها وإنما رددناها لمعان متيقنة فيهم تبطل الشهادة وهي الحد والكفر والرق والعمى
 فلذلك حددناهم ولم يكن لشهادتهم تأثير في إسقاط الحد عنهم وعن الماذف ۞ وجه آخر وهو
 ان الفساق من اهل الشهادة وإنما رددناها اجتهدا وقد يسوغ الاجتهاد لغيرنا في قبول
 شهادتهم اذا كان مانعهم نحن بانه فسق يوجب رد الشهادة قد يجوز ان يراه غيرنا غير مانع
 من قبول الشهادة فلما كان كذلك لم يكن لنا إيجاب الحد على الشهود ولا على القاذف بالاجتهاد وأما
 الحد في القذف والكفر ونظرهما فليس طريق اتباعها الاجتهاد بل الحقيقة فلذلك حاز ان
 يحدوا ولم يكن لشهادتهم تأثير في إسقاط الحد عن الماذف وإيضاح فان الفاسق غير محكوم ببطلان
 شهادته اذ الفسق ليس بمعنى يحكم به الحاكم ولا يصح عليه البيّنات فلما لم يحكم ببطلان
 شهادتهم ولا كان الفسق مما يقوم به البيّنات وبحكم به الحاكم لم يجز الحكم ببطلان شهادتهم
 في إيجاب الحد عليهم ولما كان حد القذف والكفر والرق والعمى مما يقع الحكم به ويقوم عليه
 البيّنات كان محكوماً ببطلان شهادتهم وخرجوا بذلك من ان يكونوا من اهل الشهادة فوجب ان يحدوا
 لو وقع الحكم بالسبب الموجب لموجبه من ان يكونوا من اهل الشهادة وإيضاح ان الفسق من الشاهد
 غير متيقن في حال الشهادة اذ جائز ان يكون عدلاً بثبوته في الحال فباينه وبين الله وأما الكفر والحد
 والعمى والرق فقد علمنا انه غير زائل وهو المانع له من كونه ساعداً فلذلك اختلفا ۞ فان قيل جائز
 ان يكون الكافر قد اسلم أيضاً فباينه وبين الله ۞ قيل له لا يكون مسلماً باعتقاده الاسلام دون
 اظهاره في الموضع الذي يمكنه اظهاره فاذا لم يظهره فهو باق على كفره فعول زفر في هذه
 المسئلة اطهر لانه ان جاز ان يكون فسق الشهود غير مخرج لهم من ان يكونوا من اهل الشهادة
 في باب سقوط الحد عنهم فكذلك حكمهم في سقوطه عن القاذف ۞ قال ابو بكر اخاف الفقهاء في
 شهود الزنا اذا جاؤا متفرقين فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ومالك والاوزاعي
 والحسن بن صالح يحدون وقال عثمان التي والشافعي لا يحدون وتقبل شهادتهم ثم قال الشافعي
 اذا كان الزنا واحداً ۞ قال ابو بكر لما شهد الاول وحده كان فاذا بظاهر قوله تعالى ﴿والذين يرمون
 المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء﴾ فاقتضى ان يكون الاربعة غيره اذ غير جائز ان يكون المعقول
 منه دخوله في الاربعة لانه لا يقال ائت بنفسك بعد الشهادة او القذف كالا يجوز ان يقال ائت باربعة
 سواك ولاهم لم يختلفوا انه اذا قال لها انت زانية انه مكلف لان يأني باربعة غيره يشهدون بالزنا
 وليس هو منهم فكذلك قوله اشهدك زانية واذا كان كذلك فقد اقضى ظاهر الآية إيجاب
 الحد على كل قاذف سواء كان قذفه بلفظ الشهادة او بغير لفظ الشهادة فلما كان ذلك حكم الاول

كان كذلك حكم الثاني والثالث والرابع اذ كان كل واحد منهم قاذف محصنة قدا وجب الله عليه الحد ولم يبرئه منه الا بشهادة اربعة غيره ۞ فان قيل انما وجب الله عليه الحد اذا كان قاذفا ولم يحجى الشهادة فاما اذا جاء بحجى الشهادة بان يقول اشهد ان فلانا زنى فليس هذا قاذف ۞ قيل له قذفه ياها بلفظ الشهادة لا يخرج من حكم القاذفين الا ترى انه لو لم يشهد معه غيره لكان قاذفا وكان الحد له لازما قلما كان كذلك علمنا ان ايراده القذف بافظ الشهادة لا يخرج من ان يكون قاذفا بعد ان يكون واحدا وايضا فقد سألوه عموم قوله ((والذين يرمون المحصنات)) اذ كان رايها وانما بنفصل حكم الرامى من حكم الشاهد اذا جاء اربعة مجتمعين وهم العدد المشروط في قبول الشهادة فلا يكونون مكلفين لان يأتوا بغيرهم فاما من دون الاربعة اذ جاءوا قاذفين بلفظ الشهادة او بغير لفظها فانهم قذفة اذ هم مكلفون للايمان بغيرهم في صحة قذفهم ۞ فان قيل قد روى ان نافع بن الحارث كتب الى عمر رضى الله عنه ان اربعة جاءوا يشهدون على رجل وامرأة بالزنا فشهد الثلاثة ولم يكمل في المحكلة ولم يشهد الرابع بمثل ذلك فكتب اليه عمران شهد الرابع على مثل ما شهد عليه الثلاثة فاجلدهما وان كانا محصنين فارجهما وان لم يشهدا ابما كتبت به الى فاجلده الثلاثة واخل سبيل الرجل والمرأة وهذا يدل على انه لو شهد مع الثلاثة آخرانهم لا يحدون وقبلت شهادتهم مع كون الثلاثة بديا منفردين ۞ قيل له ليس في ذلك دلالة على ما ذكرت وذلك لان الرجل الذى لم يشهد بمشهد به الآخرون لم ينفرد عنهم بل جاءوا مجتمعين بحجى الشهادة وجاز ان يكون الجميع شهدوا بالزنا فلما استتبوا بالرجل ان يصرح بما صرح به الثلاثة فامرهم بان يوقف الرجل فان اثنى بالفسير على ما اثنى به القوم حد المشهود عليهم وان هو لم يأت بالتفسير ابطل شهادته وجعل الثلاثة منفردين فحدهم ولم يقل عمران جاء رابع فشهد معهم فاقبل شهادتهم فيكون قابلا للشهادة الثلاثة المنفردين مع واحد جاء بهداهم وقد جلدوا بالبركة واصحابه لما نكل زياد عن الشهادة ولم يقل لهم ائتوا بشاهد آخر يشهد بمثل شهادتكم وكان ذلك بحضرة الصحابة فلم ينكره عليه احد منهم ولو كان قبول شهادة شاهد واحد منهم لو شهد معهم جائزا لوقف الامر واستتبهم وقال هل يشهد بمثل شهادتكم ساهدا آخر واذ لم يقل ذلك ولم يوقف امرهم بما عزم عليه من حدهم دل على أنهم قد صاروا قذفة قدر لهم الحد وان لم يكن يبرئهم من الحد الا لشهادة اربعة آخرين ۞ فان قيل فهو لم يقل لهم هل معكم اربعة يشهدون بمثل شهادتكم ولم يوقف امر الحد عليهم لجواز ذلك فكذلك في الشاهد الواحد لو شهد بمثل شهادتهم ۞ قيل له لانه لم يكن يحجى عليهم انهم لو جاءوا بأربعة آخرين يشهدون لهم بذلك لكنت شهادتهم مقبولة وكان الحد عنهم زائلا فلو كانوا قد علموا ان هناك شهودا اربعة يشهدون بذلك أسألوه التوقيف فلذلك لم يحتج ان يعلمهم ذلك واما الشاهد الواحد لو شهد معهم فانه جائز ان يحجى حكمه عليهم في جواز شهادته معهم او بطلانها فلو كان ذلك مقبولا لوقفهم عليه واعلمهم اياه حتى يأتوا به ان كان

فيمن يقيم الحد على المملوك ۞

قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد بقيه الامام دون المولى وذلك في سائر

الحدود وهو قول الحسن بن صالح وقال مالك يحده المولى في الزنا وشرب الخمر والقذف
 اذا شهد عنده الشهود ولا يقطعه في السرقة وانما يقطعه الامام وهو قول الليث بن
 سعد وقال الشافعي يحده المولى ويقطعه وقال الثوري يحده المولى في الزنا رواية الاشجعي
 وذكر عنه القريابي ان المولى اذا حد عبده ثم اعتقه جازت شهادته وقال الاوزاعي يحده
 المولى وروى عن الحسن قال ضمن هؤلاء اربعا الصلاة والصدقة والحدود والحكم ورواه
 عنه ابن عوف وروى عنه بدل الصلاة الجمعة وقال عبدالله بن محيّر الحدود والنفي والجمعة
 والزكاة الى السلطان وقد روى حماد بن سلمة عن يحيى البكاء عن مسلم بن يسار عن ابي عبدالله
 رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر يأمرنا ان نأخذ عنه وهو عالم فخذوا
 عنه فسمعه يقول الزكاة والحدود والنفي والجمعة الى السلطان وقد قيل ان ابا عبدالله هذا يظن
 انها خواتم بكرة واسمه نافع فهو لاء السلف قد روى عنهم ذلك ولا تعلم عن احد من الصحابة
 خلافه وقد روى عن الاعمش انه ذكر اقامة عبدالله بن مسعود حدا بالشام وقال الاعمش هم
 امرء حيث كانوا وجاز ان يكون عبدالله بن مسعود قد كان ولي ذلك لانه لم يذكر ان
 الحدود كان عبده * فان قيل روى عن ابن ابي ليلى انه قال ادركت بقايا الانصار يضربون
 الوليدة من ولادتهم اذا زنت في مجالسهم * قيل له يجوز ان يكونوا فعلوا ذلك على وجه التزير
 لاعلى وجه اقامة الحدود لهم لم يكونوا مأمورين برفعها الى الامام بل كانوا مأمورين بالستر عليها
 وترك رفعها الى الامام والدليل على ان اقامة الحد على الملوك الى الامام دون المولى قوله تعالى
 ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء مما كسبا﴾ وقال ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
 منهما مائة جلدة﴾ وقال في آية اخرى ﴿فاذا احصن فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على
 المحصنات من العذاب﴾ وقد علم من قرع سمعه هذا الخطاب من اهل العلم ان المخاطبين بذلك
 هم الائمة دون عامة الناس فكان تقديره فليقطع الائمة والحكام ايديهما وليجلدها الائمة
 والحكام ولما ثبت باتفاق الجميع ان المأمورين باقامة هذه الحدود على الاحرار هم الائمة
 ولم تفرق هذه الآيات بين المحدودين من الاحرار والعبيد وجب ان يكون فيهم جميعا وان يكون
 الائمة هم المخاطبون باقامة الحدود على الاحرار والعبيد دون المولى ويدل على ذلك ايضا انه
 لو جاز للمولى ان يسمع شهادة الشهود على عبده بالسرقة فيقطعه ثم يرجع الشهود عن شهادتهم
 ان يكون له تضمين الشهود ومعلوم ان تضمين الشهود يتعلق بحكم الحاكم بالشهادة لانه لو
 لم يحكم بشهادتهم لم يضمنوا شيئا فكان يصير كما نلنفسه بايجاب الضمان عليهم ومعلوم ان احدا
 من الناس لا يجوز له ان يحكم لنفسه فقلنا ان المولى لا يملك استماع البيعة على عبده بذلك
 ولا قطعه وايضا فان المولى والاجنبى سواء في حد العبد والامة بدلالة ان اقراره به عليه غير مقبول
 وان اقرار العبد على نفسه بذلك مقبول وان جحد المولى فلما كانا في ذلك في حكم الاجنبيين
 وجب ان يكون المولى بمنزلة الاجنبى في اقامة الحد عليه وانما جاز للحاكم ان يسمع البيعة ويقم
 الحد لان قوله مقبول في ثبوت ما يوجب الحد عنده فلذلك سمع البيعة وحكم بالحد * فان قيل

يجوز اقرار الانسان على نفسه بما يوجب الحد ولا يملك مع ذلك اقامة الحد على نفسه ❦ قيل له اذا كان من يجوز اقراره على نفسه ولا يقيم الحد على نفسه فمن لا يجوز اقراره على عبده اخرى بان لا يقيم الحد عليه ❦ فان قيل فلا نجعل قول الحاكم عليه علة جواز اقامة الحد عليه ❦ قيل له ان قول الحاكم قد ثبت عندى لا يوجب عليه الحد وليس باقرار منه وانما هو حكم وكذلك البينة اذا قامت عنده فانه يقيم الحد من طريق الحكم فمن لا يقبل قوله في الحكم فهو لا يملك سماع البينة ولا اقامة الحد ❦ فان قيل انما باحضة وابا يوسف لا يقبلان قول الحاكم بما يوجب الحد لانهما يقولان لا يحكم بعلمه في الحدود ❦ قيل له ليس معنى ذلك ان قول الحاكم غير مقبول اذا قال ثبت ذلك عندى بينة او باقرار لان من قولهما ان ذلك مقبول وانما معنى قولهما انه لا يحكم بعلمه في الحدود انه لو شاهد رجلا على زنا او سرقة او شرب خمر لم يقيم عليه الحد بعلمه فاما اذا قال قد شهد عندى شهود بذلك او قال اقر عندى بذلك فان قوله مقبول منه في ذلك ويسع من امره الحاكم بالرجم والقطع ان يرمي ويقطع ❦ واحتج المخالف لنا بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اقيموا الحدود على ما ملكتم ايمانكم وقوله اذا زنت امة احكم فليجلدها وان عادت فليجلدها ولا يثرب عليها فان عادت فليعمرها ولو بغيره وقدروى في بعض الفاظ هذا الحديث فليقم عليها الحد ❦ قال ابو بكر لا دلالة في هذه الاخبار على ما ذهبوا اليه وذلك لان قوله اقيموا الحدود على ما ملكتم ايمانكم هو كقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما) وقوله (الرانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) ومعلوم ان المراد رفعه الى الامام لا اقامة الحد فالخاطبون باقامة الحد هم الائمة وسائر الناس مخاطبون برفعهم اليهم حتى يقيموا عليهم الحدود وكذلك قوله عليه السلام اقيموا الحدود على ما ملكتم ايمانكم هو على هذا المعنى واما قوله عليه السلام اذا زنت امة احكم فليجلدها فانه ليس كل جلد حدا لان الجلد قد يكون على وجه التعزير فاذا عذرناها فقد قضينا عهدة الحرج ولا يجوز ان نجدها بعد ذلك ويدل على انه اراد التعزير قوله لا يثرب عليها يعنى ولا يعيرها ومن شأن اقامة الحد ان يكون بحضور الناس ليكون ابلغ في الجزع والتشكيل فلما قال ولا يثرب عليها دل ذلك على انه اراد التعزير لا الحد ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في الرابعة فليعمرها ولو بغيره ولم يأمر بجلدها ولو كان ذلك حدا لذكره وامره كما امر به في الاول والثاني والثالث لانه لا يجوز تعطيل الحدود بعد ثبوتها عند من يقيمها وقد يجوز ترك التعزير على حسب ما يرى الامام فيه من المصلحة ❦ فان قيل لو اراد التعزير لوجب ان يكون لعزرها المولى ثم رفع الى الامام بعد التعزير ان يقيم عليها الحد لان التعزير لا يسقط الحد فيكون قد اجتمع عليها الحد والتعزير ❦ قيل له لا ينبغي لمولاها ان يرفعها الى الامام بعد ذلك بل هو مأمور بالستر عليها لقول النبي صلى الله عليه وسلم له زال حين اشار على ماعز بالاقرار بالزنا لوستره بتوبك كان خيرا لك وقال صلى الله عليه وسلم من اتى شيئا من هذه الفاذورات فليستتر بستر الله فان من ابدى لنا صفحته

اقتنا عليه كتاب الله وايضا فليس يمتنع اجتماع الحد والتعزير وقد يجب التقي عندنا مع الجلد على وجه التعزير وروى ان التجاشي الشاعر شرب الخمر في رمضان فضره على كرم الله وجهه ثمانين وقال هذا لشربك الخمر ثم جلد عشرين وقال هذا لافطارك في رمضان فجمع عليه الحد والتعزير فلما كان ذلك جائزا لم يمتنع لورفعت هذه الامة بعد تعزير المولى الى الامام ان يحدها حدنا

باب اللعان

قال الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يَمُونُ مِنْكُمْ لَوْ كَانَ بَيْنَهُمْ نِسَاءٌ لَافْتَرَسَتْ أُنُفُسُ الْفُجُورِ لِمَ لَا يُرَوِّجُونَ نِسَاءَهُمْ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ قال ابو بكر كان حد قاذف الاجنيات والزوجات الجلد والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية حين قذف امرأته بشريك بن سحماء اتنى باربعة يشهدون والا فحد في ظهرك وقال الانصار ايجلد هلال بن امية وتبطل شهادته في المسلمين ثبت بذلك ان حد قاذف الزوجات كان كحد قاذف الاجنيات وانه نسخ عن الازوج الجلد باللعان لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهلال بن امية حين نزلت آية اللعان اتنى بصاحبتك فقد انزل الله فيك وفيها قرآنا ولاعن بينهما وروى نحو ذلك في حديث عبدالله بن مسعود في الرجل الذي قال ارايتم لو ان رجلا وجد مع امرأته رجلا فان تكلم جلدتموه وان قتل قتلتموه وان سكنت سكنت على غيظ فدلّت هذه الاخبار على ان حد قاذف الزوجة كان الجلد وان الله تعالى نسخه باللعان ومن اجل ذلك قال اصحابنا ان الزوج اذا كان عبدا او محدودا في قذف فلم يحجب اللعان بينهما مان عليه الحد كمانه اذا كذب نفسه فسقط اللعان من قبله كان عليه الحد وقالوا لو كانت المرأة هي المحدودة في القذف او كانت امة او ذمية انه لا حد على الزوج لانه قد سقط اللعان من قبلها فكان بمنزلة تصديقها الزوج بالقذف لما سقط اللعان من جهتها لم يحجب على الزوج الحد * واختلاف الفقهاء فيمن يجب بينهما اللعان من الزوجين فقال اصحابنا جميعا ابو حنيفة وزفر وابو يوسف ومحمد يسقط اللعان باحد معينيهما وجد لم يحجب معه اللعان وهو ان يكون الزوجة بمن لا يجب على قاذفها الحد اذا كان اجنيا نحو ان تكون الزوجة مملوكة او ذمية او قد وطئت وطأ حراما في غير ملك والثاني ان يكون احدهما من غير اهل الشهادة بان يكون محدودا في قذف او كافرا او عبدا فاما اذا كان احدهما اعمى او فاسقا فانه يجب اللعان وقال ابن شيرمة يلاعن المسلم زوجته اليهودية اذا قذفها وقال ابن وهب عن مالك الامة المسلمة والحرة والتصرانية واليهودية تلاعن الحر المسلم وكذلك العبد يلاعن زوجته اليهودية وقال ابن القاسم عن مالك ليس بين المسلم والكافر لعان اذا قذفها الا ان يقول رأيتها تزني فتلاعن سواء ظهر الحمل او لم يظهر لانه بقول اخاف ان اموت فيلحق نسب ولدها بي وانما يلاعن المسلم الكافر في دفع الحمل ولا يلاعنها فيما سوى ذلك وكذلك لا يلاعن زوجته الامة الا في نفى الحمل قال والمحدود في القذف يلاعن وان كان الزوجان جميعا كافرين

فلا لعان بينهما والمملوكان المسلمان بينهما لعان اذا اراد ان ينفى الولد وقال الثورى
والحسن بن صالح لا يجب اللعان اذا كان احدا الزوجين مملوكا وكافرا ويجب اذا كان محدودا
في قذف وقال الاوزاعي لا لعان بين اهل الكتاب ولا بين المحدود في القذف وامرأته وقال
الليث في العبد اذا قذف امرأته الحرة وادعى انه رأى عليها رجلا يلاعنها لانه يحدها اذا
كان اجنبيا فان كانت امة او نصرانية لاعنها في نفى الولد اذا ظهر بها حمل ولا يلاعنها في الرؤبة
لانه لا يحدها والمحدود في القذف يلاعن امرأته وقال الشافعي كل زوج جاز طلاقه وخرمه القرض
يلاعن اذا كانت ممن يلزمها القرض عنه قال ابو بكر فاما الوجه الاول من الوجهين اللذين يسقطان
اللعان فاما وجب ذلك به من قبل ان اللعان في الازواج اقيم مقام الحد في الاجنبيات وقد كان
الواجب على قاذف الزوجة والاجنبية جميعا الجلد بقوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم
يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) ثم نسخ ذلك عن الازواج واقام اللعان مقامه
والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية حين قذف امرأته بشريك بن سحماء
اثنتي باربعة يشهدون والافحد في ظهرك وقول الرجل الذي قال ارايتم لوان رجلا وجد
مع امرأته رجلا فكلتم جلدتموه وان قتل قتلتموه وان سكنت سكنت عن غيظ فانزلت آية اللعان
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية قد انزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا فأتني بها
فلما كان اللعان في الازواج فاما مقام الحد في الاجنبيات لم يجب اللعان على قاذف من لا يجب
عليه الحد لو قذفها اجنبيا وايضا فقد سعى النبي صلى الله عليه وسلم اللعان حداد عنه حدثنا عبد الباقي
ابن فافع قال حدثنا محمد بن احمد بن نصر الخراساني قال حدثنا عبد الرحمن بن موسى قال
حدثنا روح بن دراج عن ابن ابي ليلى عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال
لما لاعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المرأة وزوجها فرق بينهما وقال ان جاءت به
ارب القدمين يشبه فلانا فهو منه قال فجاءت به يشبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لولا ما مضى من الحد لرجعتها فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان اللعان حد ولما كان حدا لم يحز
ايحياه على الزوج اذا كانت المرأة مملوكة اذ كان حدا مثل حد الجلد ولما كان حدا لم يجب على
قاذف المملوك عنه فان قيل لو كان حدا لما وجب على الزوج اذا قذف امرأته الحرة الجلد اذا
اكذب نفسه بعد اللعان اذ غير جائز ان يجتمع حدان بقذف واحد وفي الجواب حد القذف
عليه عند اكذابه نفسه دليل على ان اللعان ليس بحد عنه قيل له قد ساء النبي صلى الله عليه
وسلم حدا وغير جائز استعمال النظر في دفع الاثرو مع ذلك فاما يتمتع اجتماع الحدين عليه
اذا كان جلدا فاما اذا كان احدهما جلدا والآخر لعنا فانا لم نجد في الاصول خلافه
وايضا فان اللعان اما هو حد من طريق الحكم فتى اكذب نفسه وجلد الحد خرج
اللعان من ان يكون حدا اذ كان ما يصير حدا من طريق الحكم فجائز ان يكون تارة
حدا وتارة ليس بحد فكذلك كل ما تعلق بالنفي من طريق الحكم فجائز ان يكون تارة
على وصف واخرى على وصف آخر وانما قلنا ان من شرط اللعان ان يكون الزوجان جميعا

جميعا من اهل الشهادة لقوله تعالى ﴿والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادة
 احدهم اربع شهادات بالله﴾ الى آخر القصة فلما سمى الله لعاتهما شهادة ثم قال في المحدثود
 في القذف ﴿ولا تقولوا لهم شهادة ابدا﴾ وجب بضمون الآيتين انتفاء اللعان عن المحدثود في القذف
 واذ ثبت ذلك في المحدثود ثبت في سائر من خرج من ان يكون من اهل الشهادة مثل العبد والكافر
 ونحوها ومن جهة اخرى انه اذا ثبت ان المحدثود في القذف لا يلاعن وحب مثله في سائر
 من ليس هو من اهل الشهادة ادلم بفرق احد بينهما لان كل من لا يوجب اللعان على المحدثود
 لا يوجب على من ذكرنا ووجه آخر من دلالة الآية وهو قوله تعالى ﴿ولم يكن لهم شهداء
 الا انفسهم﴾ فلا يخلو المراد به من ان يكون الايمان فحسب من غير اعتبار معنى الشهادة فيه
 او ان يكون ايمانا ليعتبر فيها معنى الشهادة على ما قوله فلما قال تعالى ﴿ولم يكن لهم شهداء
 الا انفسهم﴾ علمنا انه اراد ان يكون الملاحن من اهل الشهادة اذ غير جائز ان يكون المراد
 ولم يكن لهم حالفون الا انفسهم اذ كل واحد لا يحلف الا عن نفسه ولا يجوز احلاف الانسان
 عن غيره ولو كان المعنى ولم يكن لهم حالفون الا انفسهم لاستحال وزالت فائدة ثبت ان المراد
 ان يكون الشاهد في ذلك من اهل الشهادة وان كان ذلك مبينا ويدل على ذلك قوله تعالى
 ﴿فشهادة احدهم اربع شهادات بالله﴾ فام يخل المراد من ان يكون الايمان بافظ الشهادة
 في هذه الايمان او الحلف من كل واحد منهما سواء كان بافظ الشهادة
 او بغيرها بعد ان يكون حافيا فلما كان قول المائل بجواز قول البين منهما على اى وجه
 كانت كان مخالفا للآية وللسنة لان الله تعالى قال ﴿فشهادة احدهم اربع شهادات بالله﴾ كما قال تعالى
 ﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم﴾ وقال ﴿فلا تشهدوا عليهن اربعة منكم﴾ ولم يحجز
 الاقتصار على الاخبار دون ابراده بلفظ الشهادة وكذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم حين
 لاعن بين الزوجين امرها بالامان بلفظ الشهادة ولم يقصر على لفظ البين دوسها ولما كان
 ذلك كذلك علمنا ان شرط هذه الايمان ان يكون الحالف بها من اهل الشهادة ويلاعن الله
 فان قيل الفاسق والاعمى ليسا من اهل الشهادة ويلاعن الله قيل له الفاسق من اهل الشهادة من وجوه
 احدها ان الفسق الموجب لرد الشهادة قديكون طريقه الاجتهاد في الرد والقبول والثاني انه
 غير محكوم ببطلان شهادته اذا فسق لا يجوز ان يحكم به الحاكم فلما لم ينبتل شهادته من طريق
 الحكم لم يخرج من ان يكون من اهل الشهادة والثالث ان فسقه في حال لعانه غير متيقن اذ حاز ان
 يكون نائبا فباينه وبين الله تعالى فيكون عدلا مرضا عند الله وليس هذا الشهادة يستحق بها على الغير
 فترد من اجل ما علم من ظهور فسقه بديا فلم يمنع فسقه من قبول لعانه وان كان من شرطه كونه
 من اهل الشهادة وليس كذلك الكفر لان الكافر لو اعتقد الاسلام لم يكن مسلما الاظهاره
 اذا امكنه ذلك فكان حكم كفره باقيا مع اعتقاده لغيره ما لم يظهر الاسلام وايضا فان العدالة
 انما تعتبر في الشهادة التي يستحق بها على الغير فلا يحكم بها للهمة والفاسق اما ردت شهادته
 في الحقوق للهمة واللعان لا ينبتله التهمة فلم يجب اعتبار الفسق في سقوطه واما الاعمى فانه

من اهل الشهادة كالصير لافرق بينهما الا ان شهادته غير مقبولة في الحثوق لان بينه وبين
المشهدود عليه حائلا وليس شرط شهادة اللعان ان يقول رأيتها تزني اذ لو قال هي زانية
ولم اذ ذلك لاعتن فلما لم يحتاج الى الاخبار عن معابنة المشهدود لم يبطل لعانه لاجل عمامه وقدروى
في معنى مذهب اصحابنا عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبار منها ما حدثنا عبد الباقي بن قانع
قال حدثنا احمد بن داود السراج قال حدثنا الحكم بن موسى قال حدثنا عتاب بن ابراهيم
عن عثمان بن عطاء عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال اربع من النساء ليس بينهن وبين ازواجهن ملاعنة اليهودية والنصرانية تحت المسلم والحرة
تحت المملوك والمملوك تحت الحر وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا احمد بن حمويه بن سيار قال حدثنا
ابو سيار التستري قال حدثنا الحسن بن اساعيل عن مجاهد المصيصي قال اخبرنا حماد بن خالد عن
معاوية بن صالح عن صدقة ابى توبة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال اربع ليس بينهن ملاعنة اليهودية والنصرانية تحت المسلم والمملوك
تحت الحر والحرة تحت المملوك ❦ فان قيل اللعان انما يجب في نفى الولد لثلاث يلحق به نسب
ليس منه وذلك موجود في الامة وفي الحرة ❦ قيل له ما دخل في نكاح الامة لزمه حكمه ومن حكمه
ان لا يتنق منه نسب ولدها كما لزمه حكمه في رق ولده

باب القذف الذي يوجب اللعان

قال الله تعالى ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأثروا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ الآية
ولا خلاف بين الفقهاء ان المراد به قذف الاجنبيات المحصنات بالزنا سواء قال زنت رأيتك
تزني ثم قال تعالى ﴿والذين يرمون ازواجهن﴾ ولا خلاف ايضا انه قد اريد به رميها بالزنا ثم اختلف
الفقهاء في صفة القذف الموجب للعان فقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وزفر والشافعي
اذا قال لها يا زانية وجب اللعان وقال مالك بن انس لا يلاعن الا ان يقول رأيتك تزني او بنى
حملها او ولد منها والاعمى يلاعن اذا قذف امرأته وقال الليث لانكون ملاعنة الا ان يقول
رأيت عليها رجلا او يقول قد كنت استبرأت رجعا وليس هذا الحمل مني ومحلف بالله على ما قال
وقال عثمان البتي اذا قال رأيتها تزني لاعنها وان قذفها وهي بخراسان وانما تزوجها قبل ذلك بيوم
لم يلاعن ولا كرامة ❦ قال ابو بكر ظاهر الآية يقتضي احباب اللعان بالقذف سواء قال رأيتك
تزني او لم يقل لانه اذا قذفها بالزنا فهو رام لها سواء ادعى معابنة ذلك او اطاعه ولم يذكر العيان
وايضا لم يختلفوا ان فاذا قذف الاجنبية لا يختلف حكمه في وجوب الحد عليه بين ان يدعى المعابنة
او يطعمه كذلك يجب ان يكون حكم الزوج في قذفه ايها اذ كان اللعان متعلما بالقذف كالجلد
ولان اللعان في قذف الزوجات اقيم مقام الجلد في قذف الاجنبيات فوجب ان يستويا فيما يتعلقان
به من لفظ القذف وايضا فقد قال مالك ان الاعمى يلاعن وهو لا يقول رأيت فاعلمنا انه ليس
بشرط اللعان رميها برؤية الزنا منها وايضا قد اوجب مالك اللعان في نفى الحمل من غير ذكر
رؤية فكذلك نفى غير الحمل يلزمه ان لا يشترط فيه الرؤية

باب كيفية اللعان

قال الله تعالى ﴿ فشهادة احدى اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ﴾ واختلف اهل العلم في صفة اللعان اذ لم يكن ولد فقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد والثوري يشهد الزوج اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين فيارماها به من الزنا والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيارماها به من الزنا وتشهده اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين فيارماها به من الزنا والخامسة ان عصب الله عليها ان كان من الصادقين فيارماها به من الزنا فان كان هناك ولد نفاه يشهد اربع شهادات بالله انه لصادق فيارماها به من نفى هذا الولد وذكر ابو الحسن المكنى ان الحاكم بأمر الزوج ان يقول اشهد بالله اني لمن الصادقين فيارميتك به من نفى ولدك هذا فيقول ذلك اربع مرات ثم يقول في الخامسة لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيما رميتك به من نفى ولدك هذا ثم بأمرها القاضي فتقول اشهد بالله انك لمن الكاذبين فيما رميتك به من نفى ولدى هذا فتقول ذلك اربع مرات ثم تقول في الخامسة وغضب الله على ان كنت من الصادقين فيارميتك به من نفى ولدى هذا وروى حيان بن بشر عن ابي يوسف قال اذا كان اللعان بولد فرق بينهما فقال قد ائتمته امه واخرجته من نسب الاب قال ابو الحسن ولم اجد ذكر نفى الحاكم الولد بالقول فيأمره ان لا يقرأه الا في رواية حيان بن بشر قال ابو الحسن وهو الوجه عندي وروى الحسن ابن زياد في سياق روايته عن ابي حنيفة قال لا يضره ان بلا عن بينهما وهما قائمان او جالسان فيقول الرجل اشهد بالله اني لمن الصادقين فيارميتك به من الزنا يقبل بوجهه عليها فيواجهها في ذلك كله وتواجهه ايضا وروى عن زفر مثل ذلك في المواجهة وقال مالك فيأذركه ابن القاسم عنه انه يحل اربع شهادات بالله يقول اشهد بالله اني رأيتها تزني والخامسة لعنة الله على ان كنت من الكاذبين وتقول هي اشهد بالله ما رأي اربع فتقول ذلك اربع مرات والخامسة ان عصب الله عليها ان كان من الصادقين وقال الليث يشهد المرأة اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وتشهد المرأة اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان عصب الله عليها ان كان من الصادقين وقال الشافعي يقول اشهد بالله اني لمن الصادقين فيارميت به زوجتي فلانة بنت فلان ويشير اليها ان كانت حاضرة فيقول ذلك اربع مرات ثم يقعد الامام يذكره الله ويقول اني اخاف ان لم تكن صدقت ان تبوء بلعنة الله فان رآه يرد ان يمضي امره يضع يده على فيه ويقول ان قولك على لعنة الله ان كنت من الكاذبين موجه ان كنت كاذبا فان ابى تركه فيقول لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيارميت به زوجتي فلانة من الزنا فان قد فيها احد يسميه بعينه واجدا كان او اثنين وقال مع كل شهادة ابى لمن الصادقين فيما رميها به من الزنا وفلان وفلان وان نفى ولدها قال مع كل شهادة اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميها به من الزنا وان هذا الولد ولد زنا ماهو مني فاذا قال هذا فقد فرغ من الاتيان وقال ابو بكر قوله تعالى ﴿ فشهادة احدى اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ﴾ يقتضى ظاهره جواز الاقتصار عليه في شهادات اللعان الا انه لما كان معلوما من دلالة الحال

ان التلاعن واقع على قذفه اباها الزنا علمان المراد فشادة احداهما بالله انى لمن الصادقين فيا رمية به من الزنا وكذلك شهادة المرأة واقعة في نفى ما رماها به وكذلك اللعن والنضب والصدق والكذب راجع الى اخبار الزوج عنها بالزنا فدل على ان المراد بالآية وقوع الاتعان والشهادات على ما وقع به رمى الزوج فاكنتي بدلالة الحال على المراد عن قوله فيا رمية به من الزنا واقصر على قوله «انى لمن الصادقين» وهذا نحو قوله تعالى «والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات» والمراد والحافظات فروجهن والذاكرات الله ولكنه حذف لدلالة الحال عليه وفي حديث عبدالله بن مسعود وابن عباس في قصة المتلاعنين عند النبي صلى الله عليه وسلم فشده الرجل اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ولم يذكر فيا رماها به من الزنا * واما قول مالك انه يشهد اربع شهادات بالله انه رآها تزني فيخالف لظاهر لفظ الكتاب والسنة لان في الكتاب «فشادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين» وكذلك لاعن النبي صلى الله عليه وسلم بين الزوجين * واما قول الشافعي انه يذكرها باسمها ونسبها ويشير اليها بعينها فلامعنى له لان الاشارة تفنى عن ذكر الاسم والنسب فذكر الاسم والنسب لغو في هذا الموضع الا ترى ان الشهود لو شهدوا على رجل بحق وهو حاضر كانت شهادتهم انا لشهدان لهذا الرجل على هذا الرجل الف درهم ولا يحتاجون الى اسمه ونسبه

في نفى الولد

قال ابو حنيفة اذا ولدت المرأة فتى ولدا حين يولد او بعده بيوم او يومين لاعن وانتنى الولد وان لم ينقه حين يولد حتى مضت سنة اوستان ثم نفاء لاعن ولزمه الولد ولم يوقت ابو حنيفة لذلك وقتا ووقت ابو يوسف ومحمد مقدار النفاس اربعين ليلة وقال ابو يوسف ان كان غائبا فقدم فله ان ينفيه فيما بينه وبين مقدار النفاس منذ قدم ما كان في الحولين فان قدم بعد خروجه من الحولين لم ينشف ابدا * وقال هشام سألت محمدا عن ام ولد لرجل جاءت بولد والمولى شاهد فلم يدعه ولم ينكره فقال اذا مضى اربعون يوما من يوم ولده فانه يلزمه وهي بمنزلة الحرة قال قلت فان كان المولى غائبا فقدم وقدمت له سنون فقال محمد ان كان الابن نسب اليه حتى صرف به فانه يلزمه وقال محمد وان لم ينسب اليه وقال هذا لم اعلم بولاده فان سكوت اربعين يوما من يوم قدم لزمه الولد * وقال مالك اذا رأى الحمل فلم ينقه حين وصته لم ينشف بعد ذلك وان نفاء حرة كانت اوامة فان انتفى منه حين ولده وقدرها حاملا فلم ينشف منه فانه يحل الحد لاسها حرة مسلمة ففساد قاذفا لها وان كان غائبا عن الحمل وقدم ثم ولده فله ان ينفيه * وقال الليث فيمن اقر بحمل امرأته ثم قال بعد ذلك رأيتها تزني لاعن في الرؤية ويلزمه الحمل * وقال الشافعي اذا عام الزوج بالولد فامكنه الحاكم امكانا بينا فترك اللعان لم يكن له ان ينفيه كالمسقة وقال في القديم ان لم ينقه في يوم او يومين لم يكن له ان ينفيه وقال ابو بكر ليس في كتاب الله عز وجل ذكر نفى الولد الا انه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم نفى الولد باللعان اذا قذفها بنفى

الولد * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عبدالله بن مسلمة القضي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان رجلا لاعن امرأته في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانثى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا الحسن بن علي قال حدثنا يزيد بن هارون قال اخبرنا عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس قال جاء هلال بن امية من ارضه عثيا فوجد عند اهله رجلا وذكر الحديث الى آخر ذكر اللعان قال ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقضى ان لا يدعى ولدها لاب * قال ابو بكر وقد اتفق الفقهاء على انه اذا نفى ولدها انه يلاعن ويلزم الولد امه ويتنفي نسب من ابيه الا انهم اختلفوا في وقت نفى الولد على ما ذكرنا وفي خبر ابن عمر الذي ذكرنا في ان رجلا اتنى من ولدها فلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالام دليل على ان نفى ولد زوجته من قذف لها لولا ذلك لما لاعن بينهما اذ كان اللعان لا يجب الا بالقذف واما توقيت نفى الولد فان طريقه الاجتهاد وغالب الظن فاذا مضت مدة قد كان يمكنه فيها نفى الولد وكان منه قبول للتهمة او ظهر منه ما يدل على انه غير نافله لم يكن له بعد ذلك ان ينفيه عند ابى خيفة وتجديد الوقت ليس عليه دلالة فلم يثبت واعتبر ما ذكرنا من ظهور الرضا بالولد ونحوه * فان قيل لما لم يكن سكونه في سائر الحقوق رضا باسقاطها كان كذلك نفى الولد * قيل له قد اتفق الجميع على ان السكوت في ذلك اذا مضت مدة من الزمان بمنزلة الرضا بالقول الا انهم اختلفوا فيها واكثر من وقت فيها ريعين بوما وذلك لادليل عليه وليس اعتبار هذه المدة بالولي من اعتبار ما هو اقل منها وذهب ابو يوسف ومحمد الى ان الاربعين هي مدة اكثر النقاس وحال النقاس هي حال الولادة فادامت على حال الولادة قبل نفيه وهذا ليس بشئ لان نفى الولد لا يتعلق بالنقاس * واما قول مالك انه اذا رآها حاملا فلم يثبت منه ثم نقاه بعد الولادة فانه يجلد الحد فانه قول واه لا وجه له من وجوه احدها ان الحمل غير متيقن فيعتبر نفيه والثاني انه ليس بآكد ممن وادت امرأته ولم يعلم بالحمل فعلم به وسكت زمانا يلزمه الولد وان نقاه بعد ذلك لاعن ولم يثبت نسب الولد منه اذ لم تكن بحجة اللعان منعقة بنفى الولد ولم يكن منه اكذاب لنفسه بعد النفي فكيف يجوز ان يجلد وايضا قوله تعالى (والذين يرمون ازواجهم) الآية فاجوب اللعان بعموم الآية على سائر الازواج فلا يخص منه شئ الا بدليل ولم تقم الدلالة فيها باختلافه فيه من ذلك على وجوب الحد وسقوط اللعان

باب الرجل يطلق امرأته طلاقا بانثا ثم يقذفها

قال اصحابنا فيمن طلق امرأته ثلاثا ثم قذفها فعليه الحد وكذلك ان ولدت ولدا قبل انقضاء عدتها نفى ولدها فعليه الحد والولد ولده وقال ابن وهب عن مالك اذا بانث منه ثم انكر حملها لاعنها ان كان حملها يشبه ان يكون منه وان قذفها بعد الطلاق

الثلاث وهي حامل مقر بحملها ثم زعم انه رآها تزني قبل ان قاذفها حد ولم يلاعن وان انكر حملها بعد ان يطلقها ثلاثا لاعنها وقال الليث اذا انكر حملها بعد البيئونة لاعن ولو قذفها بالزنا بعد ان باتت منه وذكر انه رأى عليها رجلا قبل فراقه اياها جلد الحد ولم يلاعن وقال ابن شبرمة اذا ادعت المرأة حلا في عدها وانكر الذي يعتد منه لاعنها وان كانت في غير عدة جلد والحق به الولد وقال الشافعي وان كانت امرأة مغلوبة على عقلها فزوجهها ولدها الثمن ووقعت الفرقة وانثى الولد وان ماتت المرأة قبل اللعان فطالب ابوها وامها زوجها كان عليه ان يلتصق وان ماتت ثم قذفها حد ولللعان الا ان ينثى به ولدا او حملا فيتصقن وروى قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس في الرجل يطلق امرأته تطليقة او تطليقتين ثم يقذفها قال يحد وقال ابن عمر يلاعن وروى الشيباني عن الشعبي قال انطلقا طلاقا باثنا فادعت حملا فانثى منه يلاعنها انما قرمن اللعان وروى اشعث عن الحسن مثله ولم يذكر الفرار وان لم تكن حاملا جلد وقال ابراهيم التيمي وعطاء والزهرى اذا قذفها بعد ما باتت منه جلد الحد قال عطاء والولد ولده ع قال ابو بكر قال الله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) وكان ذلك حكما عاما في قاذف الزوجات والاجنبات على ما بينا فيها سلف ثم نسخ منه قاذف الزوجات بقوله تعالى (والذين يرمون ازواجهم) والباثة ليست بزوجة فعلى الذي كان زوجها الحد اذا قذفها بظاهر قوله (والذين يرمون المحصنات) ومن اوجب اللعان بعد البيئونة وارتقاع الزوجة فقد نسخ من هذه الآية ما لم يرد نوقف بنسخته وغير جائد نسخ القرآن الابتوقيف يوجب العلم ومن جهة اخرى انه لا مدخل للقياس في اثبات اللعان اذ كان اللعان حدا على ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا سبيل الى اثبات الحدود من طريق المقابيس وانما طريقها التوقيف او الاتفاق وايضا لم يختلفوا انه لو قذفها بغير ولد ان عليه الحد ولا لعان ثبت انه غير داخل في الآية ولا مراد اذ ليس في الآية نفي الولد وانما فيها ذكر القذف ونفي الولد مأخوذ من السنة ولم يرد السنة بايجاب اللعان لنفي الولد بعد البيئونة ع فان قيل انما يلاعن بينهما لنفي الولد لان ذلك حق للزوج ولا ينثى منه الا باللعان قياسا على حال بقاء الزوجية ع قيل له هذا استعمال القياس في نسخ حكم الآية وهو قوله (والذين يرمون المحصنات) فلا يجوز نسخ الآية بالقياس وايضا لوجاز ايجاب اللعان لنفي الولد مع ارتفاع الزوجية لجواز ايجابه لزوال الحد عن الزوج بعد ارتفاع الزوجية فلما كان لو قذفها بغير ولد حد ولم يجب اللعان ليزول الحد لعدم الزوجية كذلك لا يجب اللعان لنفي الولد مع ارتفاع الزوجية ع فان قيل قال الله تعالى (يا ايها النبي اذا طلقتم النساء) وقال (واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن) فحكم تعالى بطلاق النساء ولم يمنع ذلك عندك من طلاقها بعد البيئونة مادامت في العدة فما انكرت مثله في اللعان ع قيل له هذا سؤال ساقط من وجوه واحد هان الله تعالى حين حكم بوقوع الطلاق على ساء المطلق لم ينف بذلك وقوعه على من ليست من نسائه بل ماعدا نسائه فحكمه موقوف على الدليل في وقوع طلاقه او نفيه وقد قامت الدلالة على وقوعه في العدة

ولما لعان فانه مخصوص بالزوجات ولان من عدا الزوجات فالواجب فيهن الحد بقوله ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ فكان موجب هذا الآية نافيا للعان ومن اوجبه واسطة حكم الآية فقد نسخها بنير توقيف وذلك باطل ولذلك فنيه الامع بقاء الزوجية وايضا فان الله تعالى من حيث حكم بطلاق النساء فقد حكم بطلاقهن بعد اليئونة بقوله ﴿فلا جناح عليهما فيها افتدت به﴾ ثم عطف عليه قوله ﴿فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره﴾ فحكم بوقوع الطلاق بعد الفدية لان الفاء للتعقيب وليس معلق آية ولا سنة في ايجاب اللعان بعد اليئونة وايضا فجاز اثبات الطلاق من طريق المفائيس بعد اليئونة ولا يجوز اثبات اللعان بعد اليئونة من طريق القياس لانه حد لا مدخل للقياس في اثباته وايضا فان اللعان بوجوب اليئونة ولا يصح اثباتها بعد وقوع اليئونة فلامعنى لايجاب لعان لا يتعلق به يئونة اذ كان موضوع اللعان لقطع الفرائش وايجاب اليئونة فاذا لم يتعلق به ذلك فلا حكم له لغيرى اللعان عندنا في هذا الوجه بحرى الكنايات الموضوعه لليئونة فلا يقع بها طلاق بعد ارتفاع الزوجية مثل قوله انت خلية وبأن وبنة ونحوها فلما لم يجز ان ياحقها حكم هذه الكنايات بعد اليئونة وجب ان يكون ذلك حكم اللعان في انتفا حكمه بعد وقوع الفرقه وارتفاع الزوجية وليس كذلك حكم صريح الطلاق اذ ليس شرطه ارتفاع اليئونة الا ترى ان الطلاق ثابت معه الرجعة في العدة ولو طلق الثانية بعد الاولى في العدة لم يكن في الثانية تأثير في يئونة ولا تحريم وانما اوجب نقصان العدد فلذلك جاز ان ياحقها الطلاق في العدة بعد اليئونة لنقصان العدد لا يوجب نحرص ولا يئونة وايضا فليس يجوز ان يكون وقوع الطلاق اصلا لوجوب اللعان لان الصغيرة والمجنونة ياحضهما الطلاق ولا لعان بينهما وبين ازواجهما * واختاف اهل العلم فيمن قذف امرأته ثم طاقها بلانا فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد اذا بانته منه بعد القذف بطلاق او غيره فلا حد عليه ولا لعان وهو قول الثوري وقال الاوزاعي واللبث والشافعي بلا عني وقال الحسن بن صالح اذا قذفها وهي حامل ثم ولدت ولدا قبل ان يلاعنها فانت لزمه الولد وضرب الحدوان لاعن الزوج ولم يلبس المرأة حتى تحوت ضرب الحد وتوارثا وان طاقها وهي حامل وقد قذفها فوضعت حملها قبل ان يلاعنها لم يلاعن وضرب الحد * قال ابو بكر قد بينا امتناع وجوب اللعان بعد اليئونة ثم لا يخلو اذا لم يجز اللعان من ان لا يجز الحد على ما قال اصحابنا وان يجز الحد على ما قال الحسن بن صالح وغير جاز ايجاب الحد اذا لم يكن من الزوج اكداب لنفسه وانما سقط الاعان عنه من طريق الحكم وصار بمنزلة الصدقة على القذف لما سقط اللعان من جهة الحكم لا باكداب من الزوج لنفسه لم يجز الحد * فان قيل لو قذفها وهي اجنية ثم تزوجها لم تنتقل الى اللعان كذلك اذا قذفها وهي زوجة ثم بات لم يبطل اللعان * قيل له حال النكاح قد يجز بها اللعان وقد يجز فيه الحد الا ترى انه لو اكدب نفسه وجب الحد في حال النكاح وغير حال النكاح لا يجز فيه اللعان بحال * واختاف اهل العلم في الرجل يتخى حمل امرأته فقال ابو حنيفة اذا قال ليس هذا الحمل منى لم يكن قاذفا لها فان ولدت بعد يوم لم يلاعن حتى يفي به بعد الولادة وهو قول زفر وقال ابو يوسف ومحمد ان

جاءت به بعد هذا القول لاقل من ستة اشهر لاعن وقد روى عن ابي يوسف انه يلاعنها
 قبل الولادة وقال مالك والشافعي يلاعن بالحمل وذكر عنه الربيع انه لا يلاعن حتى تلد وانما
 يوجب ابو حنيفة اللعان بنى الحمل لان الحمل غير متيقن وجائز ان يكون رجلا ودا وادا كان
 كذلك لم يجز ان نجمله قذفا لان القذف لا يثبت بالاحتمال الا ترى ان التعريض المحتمل للقذف
 ولغيره لا يجوز ايجاب اللعان ولا الحذب فلما كان محتملا ان يكون منافاه ولدا واحتمل غيره
 لم يجز ان يوجب اللعان به قبل الوضع ثم اذا وضعت لاقل من ستة اشهر تيقنا انه كان حملا
 في وقت النفي لم يجب اللعان ايضا لانه يوجب ان يكون القذف معلقا على شرط والقذف لا يجوز
 ان يعلق على شرط الا ترى انه لو قال لها اذا ولدت فانت زانية لم يكن قاذفا لها بالولادة * واحتج
 من لاعن بالحمل بما روى الاعمش عن ابراهيم عن علفمة عن عبدالله ان النبي صلى الله عليه
 وسلم لاعن بالحمل وانما اصل هذا الحديث مارواه عيسى بن يونس وجريير جميعا عن الاعمش
 عن ابراهيم عن علفمة عن ابن مسعود ان رجلا قال ادأتم ان وجد رجل مع امرأته رجلا
 فان هو قتله قتلتموه وان تكلم جلدتموه وان سكست سككت على غيظ فانزلت آية اللعان فاقبل به
 فجاه الى النبي صلى الله عليه وسلم فلاعن امرأته فلم يذكر في هذا الحديث الحمل ولانه لاعن
 بالحمل وروى ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن ابن عباس ان رجلا جاء
 وقال وجدت مع امرأة في رجلا ثم لاعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقال ان جاءت به كذا
 وحدنا سمحنا بن بكر قال حدثنا اوداد قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا ابن ابي عدي قال انبا
 هشام بن حسان قال حدثني عكرمة عن ابن عباس ان هلال بن امية قذف امرأته عند النبي
 صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماء فقال النبي عليه السلام البينة اوجد في ظهرك وذكر
 الحديث الى قوله ابصر وهافان جاءت به كذا فهو لشريك بن سحماء وكذلك رواء عباد بن منصور
 عن عكرمة عن ابن عباس فذكر في هذه الاخبار انه قذفها وابو حنيفة يوجب اللعان بالقذف
 وان كانت حاملا وانما لا يوجبها اذا نفي الحمل من غير قذف فان قيل قال الله تعالى ﴿ وان كن
 اولات حمل فانتفقوا عليهن حتى يوضن حملهن ﴾ وقد تردد الجارية بيب الحمل اذا قال النساء
 هي حبل وقال النبي صلى الله عليه وسلم في دية شبه العمد منها اربعون خلفة في بطونها اولادها
 * قيل له اما نفقة الحامل فلا يجب لاجل الحمل وانما وجبت للعدة فما لم تنقض عدتها
 فنفتها واجبة الا ترى ان غير الحامل نفقتها واجبة وانما ذكر الحمل لان وضعه تنقض به العدة
 وتنقطع به النفقة واما الرد باليب فانه جائز كونه مع الشبهة كسائر الحقوق التي لا تسقطها
 الشبهة والحذ لا يجوز اثباته بالشبهة فلذلك اختلفا وكذلك من يوجب في الدية اربعين
 خلقة في بطونها اولادها فانه يوجبها على غالب الظن ومثله لا يجوز ايجاب الحذب وهذا كما يحكم
 بظاهر وجود الدم انه حصة ولا يجوز القطع به حتى يتم بلاية ايام وكذلك من كان ظاهرا امرها
 الحمل لا تكون رؤيتها الدم حيصا فان تبين بعد انها لم تكن حاملا كان ذلك الدم حيصا وقوله
 صلى الله عليه وسلم في قصة هلال بن امية ان جاءت به على صفة كيت وكيت فهو لشريك بن

سحما فانه فيما اضافته الى هلال محمول على حقيقة اثبات النسب منه وهذا يدل على انه لم ينف الولد منه بلسانه اياها في حال حملها وقوله فهو لشريك بن سحما لا يجوز ان يكون مراده الحاق النسب به وانما اراد انه من مائه في غالب الرأي لان اثراني لا يلحق به النسب لقوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللماهر الحجر * فان قيل في حديث عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في امرأة هلال بن امية حين لاعن بينهما ان لا يدعى ولدها لاب * قيل له هذا بما ذكره عباد بن منصور عن عكرمة وهو ضعيف واه لا يشك اهل العلم بالحديث ان في حديث عباد بن منصور هذا شيئا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم مدرجة فيه ولم يذكر ذلك غير عباد بن منصور * ويدل على انه غير جائز نفى النسب ولا اثبات القذف بالشبهة حديث ابى هريرة قال ان اعرابيا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى ولدت غلاما اسود واني انكرته فقال له هل لك من ابل قال نعم قال مالوانها قال حر قال هل فيها من اورك قال نعم قال فاني ترى ذلك جاءها قال عرق نزعها قال فلعل هذا عرق نزعها فلم يرخص له رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه عنه ليعد شبهة منه ويدل ايضا على انه لا يجوز نفى النسب بالشبهة

فصل في

وقال اصحابنا اذا نفى نسب ولد زوجته فعليه اللعان وقال الشافعي لا يجب اللعان حتى يقول انها جاءت به من الزنا * قال ابو بكر حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود وقال حدثنا القعني عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان رجلا لاعن امرأته في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانفى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة فاخبرناه لاعن بينهما نفية الولد ثبت ان نفى ولدها قذف يوجب اللعان

اربعة شهدوا على امرأة بالزنا احدهم زوجها

قال اصحابنا شهادتهم جائزة ويقام الحد على المرأة وقال مالك والشافعي يلاعن الزوج ويحد الثلاثة وروى نحو قولهما عن الحسن والشمسي وروى عن ابن عباس ان الزوج يلاعن ويحد الثلاثة * قال ابو بكر قال الله تعالى ﴿ واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكنم فاستنهدوا عليهن اربعة منكنم ﴾ ولم يفرق بين كون الزوج فيهم وبين ان يكونوا جميعا اجنيين وقال ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ فاذا قذف الاجنبي امرأة وجاء باربعة احدهم الزوج اقتضى الظاهر جواز شهادتهم وسقوط الحد عن القاذف وإيجابه عليها وايضا لاختلاف ان شهادة الزوج جائزة على امرأته في سائر الحقوق وفي القصاص وفي سائر الحدود من السرقة والقذف والشرب فكذلك يجب ان تكون في الزنا * فان قيل الزوج يجب عليه اللعان اذا قذف امرأته فلا يجوز ان يكون شاهدا * قيل له اذ جاء بجي الشهود مع ثلاثة غيره فليس بقاذف وللعان عليه وانما يجب اللعان عليه اذا قذفها ثم لم يأت باربعة شهداء كالاجنبي اذا قذف وجب عليه الحد الا ان يأتي باربعة

غيره يشهدون بالزنا ولو جاء مع ثلاثة فشهدوا بالزنا لم يكن قاذفا وكان شاهدا فكذلك الزوج

في إباء أحد الزوجين اللعان

قال ابو خيفة وزفر وابو يوسف ومحمد ايهما نكل عن اللعان حبس حتى يلاعن وقال مالك والحسن بن صالح والليث والشافعي ايهما نكل حد ان نكل الرجل حد للقدف وان نكلت هي حدت للزنا وروى معاذ بن معاذ عن اشعث عن الحسن في الرجل يلاعن وتأتي المرأة قال تجبس وعن مكحول والضحاك والشعبي اذا لاعن وابت ان تلاعن رجعت قال ابو بكر قال الله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشه من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم) وقال (ثم لم يأتوا ياربعة شهداء) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية حين قذف امرأته بشريك بن سحماء اثنتي ياربعة شهداء والا فحد في ظهرك ورد النبي صلى الله عليه وسلم معازا والغامدية كل واحد منهما حتى اقرار اربع مرات بالزنا ثم رجعهما فثبت انه لا يجوز ايجاب الحد عليها بترك اللعان لانه ليس بينة ولا اقرار وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث زنا بعد احصان وكفر بعد ايمان وقتل نفس بغير نفس فني وجوب القتل الا بما ذكره والتكول عن اللعان خارج عن ذلك فلا يجب رجها واذا لم يجب الرج اذا كانت محصنة لم يجب الجلد في غير المحصن لان احدا لم يهرق بينهما فان قيل قوله امرئ مسلم انما يتناول الرجل دون المرأة قيل له ليس كذلك لانه لا خلاف ان المرأة مرادة بذلك وان هذا الحكم عام فيهما جميعا وايضا فان ذلك للجنس كقوله (ان امرؤ هلك ليس له ولد) وقوله (يوم يفر المرء من اخيه) وايضا لا خلاف ان الدم لا يستحق بالتكول في سائر الدعاوى وكذلك سائر الحدود فكان في اللعان اولي ان لا يستحق ان يلاعن لما قال تعالى (وليشهد عذابها طائفة من المؤمنين) وهو يعني حد الزنا ثم قال (ويدرؤ عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله) فمعرفة بالالف واللام علمنا ان المراد هو العذاب المذكور في قوله (وليشهد عذابها طائفة من المؤمنين) قيل له ليست هذه قصة واحدة ولا حكما واحدا حتى يلزم فيه ما قلت لان اول السورة اعماهي في بيان حكم الزانيين ثم حكم القاذف وقد كان ذلك حكما ثابتا في قاذف الزوجات والاجنبيات جاريا على عمومته الى ان نسخ عن قاذف الزوجات باللعان وليس في ذكره العذاب وهو يريد به حد الزنا في موضع ثم ذكر العذاب بالالف واللام في غيره ما يوجب ان العذاب المذكور في لعان الزوجين هو المذكور في الزانيين اذ ليس يختص العذاب بالحد دون غيره وقد قال الله تعالى (الا ان يسجن او عذاب اليم) ولم يرد به الحد وقال (لا عذبه عذابا شديدا الا ولا يجنه) ولم يرد الحد وقال (ومن يظلم منكم نذقه عذابا كبيرا) ولم يرد به الحد وقال عيدين الابصر والمرء ما عاش في تكذيب * طول الحياة له تعذيب

وقال النبي صلى الله عليه وسلم السفرة قطعة من العذاب فاذا كان اسم العذاب لا يختص بنوع من الايلام دون غيره ومعلوم انه لم يرد به جميع سائر ضروب العذاب عليه لم يخل اللفظ من احد

معين امان يريد به الجنس فيكون على ادنى مايسعى عذابا اى ضرب منه كان او مجحلا مقترا الى اليان اذ غير جائز ان يكون المراد معهودا لان المعهود هو ما تقدم ذكره في الخطاب فيرجع الكلام اليه اذ كان معناه مقتررا عند المخاطبين وان المراد عوده اليه فلما لم يكن في ذكر قذف الزوج واجباب اللعان ما يوجب استحفاق الحد على المرأة لم يجز ان يكون هو المراد بالعذاب وادان ذلك كذلك وكانت الايمان قد تكون حقا للمدعى حتى يجبس من اجل التناول عنها وهي القسامة متى تناولوا عن الايمان فيها حبسوا كذلك حبس الناكل عن اللعان اولى من اجباب الحد عليه لانه ليس في الاصول اجباب الحد بالتناول وفيها اجباب الحبس به وايضا فان التناول ينقسم الى احد معنيين اما بدل لما استحقاق عليه واما قائم مقام الاقرار وبدل الحدود لا يصح وما قام مقام الغير لا يجوز اجباب الحد به كالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي وشهادة النساء مع الرجال وايضا فان التناول للممكن صريح الاقرار لم يجز اثبات الحد به كالتعريض وكاللفظ المحتمل للزنا وغيره فلا يجز به الحد على المقرولا على الفاذق % فان قيل في حديث ابن عباس وغيره في قصة هلال بن امية ان النبي صلى الله عليه وسلم لما لعن بينهما وعظ المرأة وذكرها واخبرها ان عذاب الدنيا هو ان عذاب الآخرة وكذلك الرجل ومعلوم انه اراد بعذاب الدنيا حد الزنا واذا قذف % قيل له هذا غلط لانه لا يخلو من ان يكون مراده بعذاب الدنيا الحبس او الحد اذا اقر فان كان المراد الحبس فهو عند التناول وان اراد الحد فهو عند اقرارها بما يوجب الحدوا كذاب الزوج لنفسه فلا دلالة له فيه على ان التناول يوجب الحدود الحبس % فان قيل انما يجز عليها الحد بالتناول واما الزوج وكذلك يجب عليه بتناوله واما المرأة % قيل له التناول والايمان لا يجوز ان يستحق به الحد الا ترى ان من ادعى على رجل قذافه لا يستحق ولا يستحق المدعى الحد بتناول المدعى عليه ولا يمينه وكذلك سائر الحدود ولا يستحق فيها ولا يحكم فيها بالتناول ولا برد البين

باب تصديق الزوجين ان الولد ليس منه

قال ابو حنيفة وزفر وابو يوسف ومحمد والشافعي لا ينفى الولد منه الا باللعان وقال اصحابنا تصديقها اياه بان ولدها من الزنا يبطل اللعان فلا ينفى النسب به ايدا وقال مالك والليث اذا تصادق الزوجان على انها ولدته وانه ليس منه لم يلزمه الولد ومحد المرأة وذكر ابن القاسم عن مالك قال لو شهد اربعة على امرأة انها زنت منذ اربعة اشهر وهي حامل وقد غاب زوجها منذ اربعة اشهر فاحرها الامام حتى وضعت ثم رجها فقدم زوجها بعد ما رجعت فاتى من ولده وقال قد كنت استبرأته فانه يلزمه وبنتي الولد عن نفسه ولا ينفى عنها الا باللعان % قال ابو بكر قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر وظاهره يقتضى ان لا ينفى ايدا عن صاحب الفراش غير انه لما وردت السنة في الحاق الولد بالام وقطع نسبه من الأب باللعان واستعمل ذلك فقهاء الامصار سلمنا ذلك وما عدا ذلك مما لم ترد به سنة فهو

لازم للزوج بظاهر قوله الولد للفراس : وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا مهدي بن ميمون ابو يحيى قال حدثنا محمد بن عبدالله ابن ابي يعقوب عن الحسن بن سعد مولى الحسن بن علي بن ابي طالب عن رباح قال زوجني اهلى امه لهم رومية فوقت عليها فولدت لى غلاما اسود مثلى فسميته عبدالله ثم طبن لها علام من اهلى رومى يقال له يوحنه فراطنها بلسانه فولدت غلاما كانه وزغة من الوزغات فقلت لها ماهذا فقالت هذا يوحنه فرفعتالى عثمان فالفسألها فاعترفا فقال لهما أرضيان ان اقضى بينكما بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد للفراس فجلدها وجلده وكانا مملوكين

باب الفرقة باللعان

قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد لا تقع الفرقة بعد فراغها من اللعان حتى يفرق الحاكم وقال مالك وزفر بن الهذيل والليث اذا فرغا من اللعان وقعت الفرقة وان لم يفرق بينهما الحاكم وعن الثوري والاوزاعي لا تقع الفرقة بلعان الزوج وحده وقال عثمان البتي لا ارى ملاعة الزوج امرأته تنقص شيأ واحب الى ان يطلق وقال الشافى اذا اكل الزوج الشهادة والالنعان فقد زال فراس امرأه ولا تحل له ابدا اتعنت ولم تلتن : قال ابو بكر اما قول عثمان البتي فى انه لا يفرق بينهما فانه قول تفرد به ولانعام احدا قال به غيره وكذلك قول الشافى فى ايقاعه الفرقة بلعان الزوج خارج عن افاويل سائر انفهاء وايسله فيه سلف * والدليل على ان فرقة اللعان لا تقع ~~للمبتدريق~~ الحاكم ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا القعني عن مالك عن ابن شهاب ان سهل بن سعد الساعدي اخبره ان عويمر المصلاقي اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ادرأت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فقتلونه ام كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد انزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا فاذهب فأت بها قال سهل ففلاعا وانامع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغنا قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها ففى طالق ثلاثا فطاعتها عويمر ثلاثا قبل ان يأمره النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب فكانت سنة امتلعتين * وفى هذا الخبر دلالة على ان اللعان لم يوجب الفرقة لقوله كذبت عليها ان امسكتها وذلك لان فيه اخبارا منه بانه ممسك لها بعد اللعان على ما كان عليه من النكاح اذ لو كانت الفرقة قد وقعت قبل ذلك لاستحال قوله كذبت عليها ان امسكتها وهو غير ممسك لها فلما اخبر بعد اللعان بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم انه ممسك لها ولم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم دل ذلك على ان الفرقة لم تقع بنفس اللعان اذ غير جائز ان يقار النبي صلى الله عليه وسلم احدا على الكذب ولا على استباحة نكاح قد بطلت فثبت ان الفرقة لم تقع بنفس اللعان * ويدل عليه ايضا ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا احمد بن ابراهيم بن ملحان قال حدثنا يحيى بن عبدالله بن بكير قال حدثنا الليث عن يزيد

ابن ابي حبيب ان ابن شهاب كتب يذكر عن سهل بن سعد انه اخبره ان عويمرا قال يا رسول الله ارأيت ان وجدت عند اهلي رجلا أقتله قال انت يا صرأثك فانه قد نزل فيكما فحياها فلا عنها ثم قال اني قد افترت عليها ان لم افارقها فاخبر في هذا الحديث انه لم يكن فارقتها باللعان وامره النبي صلى الله عليه وسلم ولما طلقها ثلاثا بعد اللعان ولم ينكره صلى الله عليه وسلم دل ذلك على ان الطلاق قد وقع موقه وعلى قول الشافعي انها قد بانت منه بلعان الزوج ولا يلحقها طلاق بعد البتة فقد خالف الخبر من هذا الوجه ايضا * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن عمرو بن السرح قال حدثنا ابن وهب عن عياض بن عبد الله القهري وغيره عن ابن شهاب عن سهل بن سعد في هذا الخبر اعني قصة عويمر قال فطلقها ثلاث تطليقات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فانقذه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ما صنع عند النبي صلى الله عليه وسلم قال سهل حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضت السنة بعد في المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا فاخبر في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم انقذ طلاق العجلا في بعد اللعان * ويدل عليه ايضا قول ابن شهاب قضت السنة بعد في المتلاعنين ان يفرق بينهما ولو كانت الفرقة واقعة باللعان لاستحال التفريق بعدها * ويدل عليه ايضا ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مسدد ووهب بن بيان وغيرهما قالوا حدثنا سفيان عن الزهري عن سهل بن سعد قال مسدد قال شهدت المتلاعنين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وايا بن خمس عشرة سنة ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما حين تلاعنا فقال الرجل كذبت عليا يا رسول الله ان امسكتها فاخبر في هذا الحديث ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما بعد اللعان * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا اسماعيل قال حدثنا ايوب عن سعد بن جبير قال قال ابن عمر رجل قذف امرأته قال فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اخوي في العجلان فقال والله يعلم ان احداكما كاذب فهل منكما نائب رددها ثلاث مرات فايها ففرق بينهما فقص في هذا الحديث ايضا على انه فرق بينهما بعد الامان * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا القعني عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان رجلا لاعن امرأته في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ونامت عن نافع عن ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة وهذا ايضا فيه نص على ان التفريق كان بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وايضا لو كانت الفرقة واقعة بلعان الزوج لبيها رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقع هاهنا من النحرص وتعلق بهما من الاحكام فلما لم يحجر عليه السلام بوقوع الفرقة باللعان الزوج ثبت انها لم تقع * وايضا قول الشافعي خلاف الآية لان الله تعالى قال ﴿والذين رمون ازواجهن﴾ ثم قال ﴿فشهادة احدهم﴾ ثم قال ﴿وبدروا عنها العذاب﴾ وهو يعني الزوجة فلو وقعت الفرقة بلعان الزوج للاغت وهي اجنبية وذلك خلاف ظاهر الآية لان الله تعالى انما اوجب اللعان بين الزوجين وايضا لا خلاف ان الزوج اذا قذف امرأته بغير ولد بعد البتة اوقد فها هم ابائها انه لا يلاعن فلما لم يحزان بلاء وهو اجنبى كذلك لا يجوز ان يلاعن وهي اجنبية لان اللعان في هذه الحال انما هو لقطع الفرائض ولا فرائض حد البتة

فامتنع لئلا يغير زوجة ۞ فان قيل في الاخبار التي فيها ذكر تفريق التي صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين انما معناه ان الفرقة وقعت باللعان فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم انها لا تحل له بقوله لا سبيل عليها ۞ قيل له هذا صرف الكلام عن حقيقته ومعناه لان قوله لا تحل لك لا سبيل لك عليها ان لم تقع به فرقة فليس بتفريق من التي صلى الله عليه وسلم بينهما وانما هو اخبار بالحكم والتحريم بالحكم لا يكون مفارقة بينهما ۞ فان قيل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المتلاعنان لا يجتمعان ابدا وذلك اخباره بوقوع الفرقة لان النكاح لو كان باقيا الى ان يفرق لكانا مجتمعين ۞ قيل له هذا لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما روى عن عمرو بن لوط قال يفرق بينهما ولا يجتمعان فانما مراده انهما اذا فرق بينهما لا يجتمعان ماداما على حال التلاعن فينبغي ان تثبت الفرقة حتى يحكم بانهما لا يجتمعان ولو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم كان معناه ما وصفنا وايضا يضم اليه ما قدمنا من الاخبار الدالة على بقاء النكاح بعد اللعان وان الفرقة انما تقع بتفريق الحاكم فاذا جمعا بينهما وبين الخبر تضمن ان يكون معناه المتلاعنان لا يجتمعان بعد التفريق * ويدل على ما ذكرنا ان اللعان شهادة لا تثبت حكمها الا عند الحاكم فان ثبت حكمها الا عند الحاكم فواجب على هذا ان لا تقع موجبة للفرقة الا بحكم الحاكم ۞ فان قيل الايمان على الدعاوى لا يثبت بها حكم الا عند الحاكم كومتى استخلف الحاكم رجلا يرى من الخصومة ولا يحتاج الى استئناف حكم آخر في برأته منها وهذا يوجب انتقاض اعتلاك ما ذكرت ۞ قيل له هذا لا يلزم على ما ذكرنا وذلك لاننا قلنا ان اللعان شهادة تتعلق بحتم الحاكم كالشهادات على الحقوق وليست الايمان على الحقوق شهادات بذلك على هذا ان اللعان لا يصح الا بلفظ الشهادة كالشهادات على الحقوق وليس كذلك الاستحلاف على الدعاوى وايضا فان اللعان تستحق به المرأة نفسها كما يستحق المدعى بيئته فلما لم يجز ان يستحق المدعى مادامه الا بحكم الحاكم وجب حكمه في استحقاق المرأة نفسها باللعان واما الاستحلاف على الحقوق فانه لا يستحق به شيء وانما تقطع الخصومة في الحال ويبقى المدعى عليه على ما كان عليه من براءة الذمة فكانت فرقة اللعان بالشهادات على الحقوق اشبه منها بالاستحلاف عليها وايضا لما كان اللعان سببا للفرقة متعلقا بحكم الحاكم انبه تأجيل المنين في كونه سببا للفرقة في تعلفه بحكم الحاكم فلما لم تقع الفرقة بعد التأجيل مضى المدة دون تفريق الحاكم وجب مثله في فرقة اللعان لما وصفنا وايضا لما لم يكن اللعان كناية عن الفرقة ولا تنصيحها بها وجب ان لا تقع به الفرقة كسائر الالفاظ التي ليست كناية عن الفرقة ولا تنصيحها بها ۞ فان قيل الالباء ليس بكناية عن الطلاق ولا صريح وفدا وقعت به الفرقة عند مضى المدة ۞ قيل له ان الالباء يصلح ان يكون كناية عن الطلاق الا انه اضعف من سائر الكنايات فلا تقع الفرقة فيه بنفس الالباء الا بانضمام معنى آخر اليه وهو نزل الجماع في المدة الا ترى ان قوله والله لا اقربك قديدا على التحريم اذ كان التحريم يمنع القرب واما اللعان فليس يصلح ان يكون دالا على التحريم بحال لان أكثر ما فيه ان يكون الزوج صادقا في قذفه

فلا يوجب ذلك تحريما الا ترى انه لو فاعت الينة عليها بالزنا لم يوجب ذلك تحريما وان كان كاذبا والمرأة صادقة فذلك ابعد ثبت بذلك انه لا دلالة فيه على التحريم قال فلذلك لم يحز وقوع الفرقة دون احدث فريق امام قبل الزوج او من قبل الحاكم وايضا انه لما لم يصح ابتداء اللعان الا بحكم الحاكم كان كذلك ما تعلق به من الفرقة ولم يصح ابتداء الابلاء من غير حاكم لم يحتج في وقوع الفرقة الى حكم الحاكم * فان قيل لما اعتقنا على انهما لو تراضيا على البقاء على النكاح لم يخيا وذلك وهرق بينهما دل ذلك على ان اللعان قد اوجب الفرقة فواجب ان تقع الفرقة فيه بنفس اللعان دون سبب آخر غيره * قبل له هدام متعاض على اصل الشافعي لانه يزعم ان ارادة المرأة لا يوجب الفرقة الا بحدوث سبب آخر وهو مضى ثلاث حيض فاذا مضت ثلاث حيض وقمت الفرقة ولو تراضيا على البقاء على النكاح لم يحلها وذلك ولم يوجب الردة بنفسها الفرقة دون حدوث معنى آخر وعندنا لو تزوجت امرأة زوجها غير كف وطالب الاولياء بالهبة لم يعمل تراضى الزوجين في بقية النكاح ولم يوجب ذلك وقوع الفرقة بخصوصية الاولياء حتى يفرق الحاكم فهذا الاستدلال فاسد على اصل الجميع وايضا فانك لم ترد الى اصل وانما حصلت على دعوى عارية من البرهان وايضا جازت عندنا البقاء على النكاح بعد اللعان لانه لو كذب نفسه قبل الفرقة لجلد الحدود لم يفرق بينهما * فان قيل هو مل الطلاق الثلاث والرضاع ونحوهما من الاسباب الموجبة للفرقة فانفسها لا يحتاج في صحة وقوعها الى حكم الحاكم واللعان ليس بسبب موجب للفرقة بنفسه لانه لو كان كذلك وجب ان تقع به الفرقة اذا نالعا عند غير الحاكم وايضا ليس كل سبب يتعلق به فسخ يوجب بنفسه من الاسباب ما يوجب ذلك بنفسه ومنها ما لا يوجب الا بحدوث معنى آخر الا ترى ان بيع نصيب من الدار يوجب الشفعة للشرى ولا يتنقل اليه بنفس الطلب والخصومة دون ان يحكم بها الحاكم وكذلك الرد بالحيث بعد القبيض وخيار الصغير اذا باع ونحو ذلك هذه كلها اسباب يتعلق بها فسخ العقود ثم لا يقع الفسخ بوجودها حسب دون حكم الحاكم فهو على من يوجب الفرقة باللعان دون فريق الحاكم * واما عثمان التي فانه ذهب في قوله ان اللعان لا يوجب الفرقة بحال لان اللعان ليس بصريح ولا كتابة عن الفرقة ولولا نالعا في يهما لم يوجب فرقة فكذلك عند الحاكم ولان اللعان في الازواج قائم مقام الحد على قاذف الاجنبيات ولو حد الزوج في قذفه ايها بان كذب نفسه او كان عبدا لم يوجب ذلك وفرقه وكذلك اذا لعاى وذهب في فريق النبي صلى الله عليه وسلم بين الملاعين ان ذلك انما كان في قصة العجلاني وكان طرفها ثلاثا بعد اللعان فلذلك فرق بينهما وروى ابن سهاب ان سهل بن سعد قال قطعها العجلاني ثلاث تطلعات بعد فراغهما من اللعان فاعذه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث ابن عمر ايضا انما هو في قصة العجلاني * قال ابو بكر في حديث سهل بن سعد انه قال لحضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني قصة العجلاني فقتل السنة في الملاعين ان هرق يهما ثم لا يجتمعان اذا فخر سهل وهو راوى هذه القصة ان السنة مضت بالخريف وان لم يطلع الزوج وفي حديث ابن عباس في قصة هلال

ابن امية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بينهما * قال ابو بكر وهلال لم يطلق امرأته فثبت ان التفريق بينهما بعد اللعان واجب وايضا في حديث ابن عمرو وغيره في قصة الجاحلي ان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما وجاز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما ثم طلقها هو ثلاثا فافذه رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه انه قال لا سيل لك عليها

باب نكاح الملاعن للملاعة

قال ابو حنيفة ومحمد اذا اكذب الملاعن نفسه وجلد الحد او جلد حد القذف في غير ذلك وصارت المرأة بحال لا يجب بينها وبين زوجها اذا قذفها لعان فله ان يتزوجها وروى نحو ذلك عن سعيد بن المسيب وابراهيم والشعبي وسعيد بن جبير وقال ابو يوسف والشافعي لا يجتمعان ابدا وروى عن علي وعمر وابن مسعود مثل ذلك وهذا محمول عندنا على انها لا يجتمعان ماداما على حال التلاعن وروى عن سعيد بن جبير ان فرقة اللعان لا ينيها منه وانه اذا اكذب نفسه في العدة ردت اليه امرأته وهو قول شاذ لم يقل به احد غيره وقد مضت السنة بطلانه حين فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين والفرقة لا تكون الا مع البينة * ويحتاج للقول الاول بعموم الا لا الميحة لمقدور المناكحات نحو قوله (واحل لكم ما وراء ذلكم) وقوله (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وقوله (فانكحوا الاياشي منكم) ومن جهة النظر انا قد بينا ان هذه الفرقة متعلقة بحكم الحاكم وكل فرقة تملقت بحكم الحاكم فانها لا توجب تحريما مؤبدا والدليل على ذلك ان سائر الفرق التي تملقت بحكم الحاكم لا توجب تحريما مؤبدا مثل فرقة العتق وخيار الصغيرين وفرقة الابلاء عند مخالفنا وكذلك سائر الفرق المتعلقة بحكم الحاكم في الاصول هذه سبيلها * فان قيل سائر الفرق التي ذكرت لا يمنع التزويج في الحال وان تملقت بحكم الحاكم وهذه الفرقة تحظر تزويجها في الحال عند الجميع فكما جاز ان يفارق سائر الفرق المتعلقة بحكم الحاكم من هذا الوجه جاز ان يخالفها في انحائها الحرص مؤبدا * قيل له من الفرق المتعلقة بحكم الحاكم ما يمنع التزويج في الحال ولا توجب مع ذلك تحريما مؤبدا مثل فرقة العتق اذا لم تكن نفي من طلاقها الا واحدة قد اوجبت تحريما حائرا لعدت النكاح في الحال ولم توجب مع ذلك تحريما مؤبدا وكذلك الزوج الذي اذا ابى الاسلام وقد اسلمت امرأته ففرق الحاكم بينهما منع ذلك من نكاحها بعد الفرقة ولا توجب تحريما مؤبدا فلم يجب من حيث حظرنا تزويجها بعد الفرقة ان توجب به تحريما مؤبدا وايضا لو كان اللعان يوجب تحريما مؤبدا لوجب ان يوجه اذا تلاحنا عند غير الحاكم لانا وجدنا سائر الاسباب الموجبة للتحريم المؤبد فانها توجب بوجدها غير مقترة في الحال حاكم مثل عقد النكاح الموجب لتحريم الام والوطء الموجب للتحريم والرضاع والنسب كل هذه الاسباب لما تعلق بها تحريم مؤبد لم تقتصر الى كونها عند الحاكم فلم لم يتعلق تحريم اللعان الا بحكم الحاكم وهو ان يتلاحنا باصره بحضرته ثبت انه لا يوجب تحريما مؤبدا وايضا لو اكذب نفسه قبل الفرقة بعد اللعان

للحد الحدم ولم يفرق بينهما أبو يوسف لا يخالفنا في ذلك لزوال حال التلاع وبطلان حكمه
 بالحد الواقع به وجب مثله بعد الفقرة لزوال المعنى الذي من أجله وجبت الفقرة وهو حكم اللعان
 فان قيل لو كان كذلك لوجب انه اذا اكذب نفسه بعد الفقرة و جلد الحد ان يعود النكاح
 وبطل الفقرة لزوال المعنى الموجب لها كما لا يفرق بينهما اذا اكذب نفسه بعد اللعان قبل الفقرة
 قيل له لا يجب ذلك لاننا جعنا زوال حكم اللعان علة لارتفاع التحريم الذي تعلق به
 لالبقاء النكاح ولا يعود النكاح قطي اي وجه بطل لم يعد الابعده مستقبل الان الفقرة قد تعلق
 بها تحريم غير اليقونة وذلك التحريم انما يقع بارتفاع حكم اللعان كما ان الطلاق الثلاث توجب
 اليقونة وتوجب ايضا مع ذلك تحريما لا يزول الا بزواج ثان يدخل بها فاذا دخل بها الزوج
 الثاني ارفع التحريم الذي اوجبه الطلاق الثلاث ولم يعد نكاح الزوج الاول الا بعد فراق
 الزوج الثاني وانقضاء العدة وإيقاع عقد مستقبل ودليل آخر وهو ان التحريم الواقع بالفقرة
 لما كان معالما بحكم اللعان وجب ان يرفع بزوال حكمه والدليل على ارتفاع حكم اللعان اذا
 اكذب نفسه وجلد الحد انه معلوم ان اللعان - حد على ما بينا في اسانف وبمثلة الحد في هاف
 الاجابات وممنع من اجتماع عليه حدان في قذف واحد وإيقاع جلد لذلك المذهب مخرج لللعان
 من ان يكون حدا وضرب لحكمه في المحراب التحريم لزوال السبب الموجب له فان قيل فهذا
 الذي ذكرت يبطل حكم اللعان لامتناع اجتماع الحدن عليه بقذف واحد فوجب اذا جلد
 الزوج حدا في قذفه اغيها ان لا يبطل حكم اللعان فيما بينهما فلا يزوج بها - قبله اذا صار
 محدودا في قذف فقد خرج من ان يكون من اهل اللعان الا ترى انه لو قذف امرأة له اخرى
 لم يلاع وكان عليه الحد عدما فالعلة التي ذكرنا في اكذابه نفسه فيما لاع عليه امرأه وان كانت
 غير موجودة في هذه حائز قياسها عابها بمعنى آخر وهو حروجه من ان يكون من اهل اللعان
 فان احتجوا بما روى محمد بن اسحاق عن الزهري عن سهل بن سعد في قصة الملاعين قال
 الزهري قضت السنة انهما اذا نالعا فرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا وبما حدثنا محمد بن
 بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن عمرو بن المرح قال حدثنا ابن وهب عن عياض
 ابن عبد الله الفهري وغيره عن ابن سهاب عن سهل بن سعد في هذه القصة قال فطلقها
 ثلاث تطلقات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتته رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكان ماضع عند النبي صلى الله عليه وسلم قال سهل حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قضت السنة بعد في الملاعين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا وبحديث ابن عمر
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سبيل لك عليها فانها لو كانت تحل له بحال لين كما بين الله تعالى
 حكم المطلقة ثلاثا في اباحتها بعد زوج غيره - قيل له اما حديث الزهري الاول فانه قول الزهري
 وقوله مضت السنة ليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم سنها ولانه حكم بها واما قول سهل بن سعد
 قضت السنة من بعد في الملاعين انهما لا يجتمعان ابدا ليس فيه ايضا ان سنة النبي صلى الله عليه وسلم
 مضت بذلك والسنة قد تكون من النبي صلى الله عليه وسلم وقد تكون من غيره فلا حجة في هذا وايضا فانه

قال في المتلاعنين وهذا يصفه حكم يتعلق به وهو بقاؤه على حكم التلاعن وكونهما من اهل اللعان فتى زالت الصفة بخروجهما من ان يكونا من اهل اللعان زال الحكم كقوله تعالى ﴿ما على المحسنين من سبيل﴾ وقوله ﴿لا ينال عهدى الظالمين﴾ ونحو ذلك من الاحكام المعلقة بالصفات ومضى زالت الصفة زال الحكم فبان قيل قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المتلاعنان لا يجتمعان ادا يحد قيل له ما تعلم احدا روى ذلك بهذا اللفظ وانما روى ما ذكرنا في حديث سهل بن سعد وهو اصل الحديث فان صح هذا اللفظ فاما اخذه الراوى من حديث سهل وظن ان هذه العبارة مبنية على حديث سهل ولو صح ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفتنى التكاح بعد زوال حكم اللعان على النحو الذى بينا واما قوله لاسيلاك عليها فانه لا يفيد تحريم التكاح وانما هو اخبار بوقوع القرقة لانه لا يصح اطلاق القول بانه لاسيلاك واحد على الاجنيات ولا يفيد ذلك تحريم العقد فبان قيل قوله لاسيلاك عليها بنى جواز العقد اذ كان جوازه بوجوب ان يكون له عليها سبيل فبان قوله ليس كذلك لانا قد نقول لاسيلاك على الاجنية ولا يزيد به انه لا يجوز له تزويجها فبصر لك عليها سبيل بالتزويج وانما نريد انه لا يملك بضمها في الحال فاذا تزوجها فاما صار له عليها سبيل برضاها وعقدها الا ترى ان قوله ﴿ما على المحسنين من سبيل﴾ لم يمنع ان يصير عليهم سبيل في العقود المقتضية لاثبات الحقوق والسبيل عليه برضاها فكذلك قوله لاسيلاك عليها انما افاد انه لاسيلاك عليها الا برضاها

فصل في

قال ابو بكر واتفق اهل العلم ان الولد قد ينفى من الزوج باللعان وقد ذكرنا حديث ابن عمر وابن عباس في الحاق الولد بالام وقطع نسبه من الاب باللعان نصا عن النبي صلى الله عليه وسلم وحكى عن بعض من ثذاه للزوج ولا ينفى نسبه باللعان واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش والنسب للزواج والذى قال الولد للفراش هو الذى حكم بقطع النسب من الزوج باللعان وليست الاخبار المروية في ذلك بدون ما روى في ان الولد للفراش ثبت ان معنى قوله الولد للفراش انه لم ينفى باللعان وايضا فلما نزل ما كان اهل الجاهلية عليه من استلحاق النسب بالزنا كما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن صالح قال حدثنا عنبسة بن خالد قال حدثني يونس ابن يزيد قال قال محمد بن مسلم بن شهاب اخبرني عمرو بن الزبير ان عائشة رضى الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان التكاح كان في الجاهلية على اربعة انحاء فكناح منها نكاح الناس اليوم يخطب الرجل الى الرجل وليته فيصدقها ثم ينكحها ونكاح آخر كان الرجل يقول لامرأته اذا طهرت من طهرتها ارسلني الى فلان فاستبضي منه ويعتزلها زوجها ولا يمسها ابدا حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذى يستبضع منه فاذا تبين حملها اصحابها زوجها ان احب واما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد فكان هذا الكاح يسمى نكاح الاستبضاع ونكاح آخر يجتمع الرهط دون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم يصيبها فاذا حملت ووضعت

ومرئيل بعد ان تضع حملها ارسات الهم فلم يستطع رجل منهم ان يمتنع حتى يجتمعوا عندها
فقول لهم قد عرفتم الذي كان من امركم وقد ولدت وهو ابنتك يا فلان فتسمى من اجبت منهم
باسمه فيلحق به ولدها ونكاح رابع يجمع الناس الكثير فيدخلون على المرأة لا تمتنع من جاءها
وهن البغايا كن ينصبن رايات على ابوابهن يكن علما فن ارادهن دخل عليهن فاذا حلت
فوضعت حملها جمعوا لها ودعوا لهم الناقة ثم الحقوا ولدها بالذي يرون فالباطل ودعا انه
لا يمتنع من ذلك فلما بعث الله النبي محمد صلى الله عليه وسلم هدم نكاح اهل الجاهلية كله
الانكاح اهل الاسلام اليوم فعنى قوله عليه السلام الولد للفراش ان الانساب قد كانت تلحق بالنطف في
الجاهلية بغير فراش فالحقها النبي صلى الله عليه وسلم بالفراش وكذلك ما روى في قصة زمعة حين قال
النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر فام يلحقه بالزاني وقال هو للفراش اخباره
انه لا ولد للزاني ورده الى عبد اذ كان ابن امة ابيه ثم قال لسودة احتجى منه اذ كان سببها بالمديعة
لانه في ظاهره من ماء اخي سعد وهذا يدل على انه لم يقض في نسله بشيء ولو كان قضى بالنسب
لما امرها بالاحتجاب بل كان امرها بصلته وسهاها عن الاحتجاب عنه كما نهى عائشة عن
الاحتجاب عن عمها من الرضاة وهو اقلح اخواني القعيس وبذل على انه لم يقض في نسله
بشيء مارواه سفيان الثوري وجري عن منصور عن مجاهد عن يوسف بن الزبير عن عبد الله
ابن الزبير قال كانت لزمعة جارية تبطنها وكانت تظن برجل آخر فأت زمة وهي حلي فولدت
غلاما كان يشبه الرجل الذي يظن بها فذكره سودة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اما
الميراث له واما انت فاحتجى منه فانه ليس لك باخ فصرح في هذا الخبر بنسب من زمة
واعطاء الميراث باقرار عبد انه اخوه * وقد روى هذا الحديث على غير هذا الوجه وهو ما حدثنا
محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابن منصور ومسدد بن مسهر قال حدثنا
سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت اختصم سعد بن ابى وقاص وعبد بن زمة الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابن امة زمة فقال سعد اوصاني اخي عنة اذا قدمت مكة ان انظر
الى ابن امة زمة فاقبضه فانه ابنه وقال عبد بن زمة اخي ابن امة ابى ولد على فراش ابى فرأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا يشبهه بينا بنة فقال الولد للفراش واحتجى منه يا سودة زاد مسدد
فقال هو اخوك يا عبد * قال ابو بكر الصحيح مارواه مسدد بن منصور وروايه التي زادها مسدد
ما نعلم احدا وافقه عليها وقد روى في بعض الالفاظ انه قال هو لك يا عبد ولا يدل ذلك على
انه اثبت النسب لانه جائز ان يريد به اثبات ليدله اذ كان من يستحق يدا في شيء جاز ان
يضاف اليه ويقال هو له وقد قال عبد الله بن رواحة لليهود حين خرس عليهم نمر خيران
سئتم فلکم وان سئتم قل ولم يرد به الملك ومعلوم ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد
بقوله هو لك يا عبد اثبات الملك فادعى خصمنا انه اراد اثبات النسب وذلك لا يوجب اضافته
اليه في الحقيقة على هذا الوجه لان قوله هو لك اضافة الملك والاخ ليس بملك فاذا لم يرد به
الحقيقة فليس حمله على اثبات النسب باولى من حمله على اثبات اليد ويحتمل لو صححت الرواية

انه قال هو اخوك ان يريد به اخوة الدين وانه ليس بعبد لاقارده بانه حر ومحمّل ان يكون اصل الحديث ما ذكر بعض الرواة انه قال هو لك وطن الراوى ان معناه انه اخوه في النسب فحمله على المعنى عنده في خبر سفيان وجري الذي يرويه عبدالله بن الزبير انه قال ليس لك باخ وهذا الاحتمال فيه فوجب حمل خبر الزهري الذي رويناه على الوجوه التي ذكرنا قال ابو بكر وقوله الولد للفراش قد اقتضى معنيين احدهما اثبات النسب لصاحب الفراش والثاني ان من لا فراش له فلا نسب له لان قوله الولد اسم للجنس وكذلك قوله الفراش للجنس لدخول الالف واللام عليه فلم يبق ولد الا وهو مراد بهذا الخبر فكانه قال لولد الالف فراش وفيما حكم الله تعالى به من اية اللعان دلالة على ان الزنا والقذف ليسا بكفر من فاعلها لانهما لو كانا كفر لوجب ان يكون احد الزوجين مرتدا لانه ان كان الزوج كاذبا في قذفه فواجب ان يكون كافرا وان كان صادقا فواجب ان تكون المرأة كافرة بزناها وكان يجب ان تدين منه امرأته قبل اللعان قلما حكم الله تعالى فيهما باللعان ولم يحكم بينوتهما منه قبل اللعان ثبت ان الزنا والقذف ليسا بكفر ودل على بطلان مذهب الخوارج في قولهم ان ذلك كفر وتدل الآية ايضا على ان القاذف مستحق للعن من الله تعالى اذا كان في قذفه كاذبا وان الزنا يستحق به العصب من الله لولا ذلك لما جاز ان يأمرها الله بذلك اذ غير جائز ان يؤمر بان يدعوا على انفسهما بما لا يستحقانه الا ترى انه لا يجوز ان يدعوا على نفسه بان يظلمه الله ويعاقبه بما لا يستحقه وقوله تعالى **ان الذين جاؤا بالافك عصبه منكم لا تحسبوه شرا لكم بل هو خير لكم** نزلت في الذين قد قوا عائشة رضي الله عنها فاخبر الله ان ذلك كذب والافك هو الكذب ونال النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وجماعة المسلمين عم شديد واذى وحزن فصرول على ذلك فكان ذلك خيرا لهم ولم يكن صبرهم واعتمادهم بذلك شرا لهم بل كان خيرا لهم لما نالوا به من الثواب ولما قطعهم ايضا من السرور بيان الله براءة عائشة وطهارتها ولما صرفوا من الحكم في القاذف وقوله تعالى **ولكل امرئ منهم ما اكتسب من الاثم** يعني والله اعلم عقاب ما اكتسب من الاثم على قدر ما اكتسبه وقوله تعالى **والذي تولى كبره** روى انه عبدالله بن ابي بن السلول وكان منافقا وكبره هو عظمه وان عظم ما كان فيه لانهم كانوا يجتمعون عنده وبراياه وامره كانوا يشيعون ذلك ويظهرونه وكان هو يقصد بذلك اذى رسول الله صلى الله عليه وسلم واذى ابي بكر والطمع عليهما وقوله تعالى **ولولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بانفسهم خيرا** وقالوا هذا افك مين هو امر المؤمنين بان يظنوا خيرا بمن كان ظاهره العدالة وبراءة الساحة وان لا يقضوا عليهم بالظن وذلك لان الذين قذفوا عائشة لم يخبروا عن معاينة وانما قذفوها تظنا وحسبانا لما رأوها متخلفة عن الجيش قد ركبت جبل صفوان بن المسطل يقوده وهذا يدل على ان الواجب لمن كان ظاهره العدالة ان يظن به خيرا ولا يظن به شرا وهو يوجب ان يكون امور المسلمين في عقودهم واقفالهم وسائر تصرفهم محمولة على الصحة والجواز وانه غير

حائز حملها على الفساد وعلى المالبجوز فملء بالظن والحسبان ولذلك قال اصحابنا فيمن وجد مع امرأة اجبية رجلا فاعترا بالزواج انه لا يجوز تكذيبها بل يجب تصديقها وزعم مالك بن اسر انه يحددها ان لم يقم بينة على السكاح ومن ذلك ايضا ما قال اصحابنا فيمن باع درهما ودينارا بدرهمين ودينارين انا نخالف بينهما لانا قد امرنا بحسن الظن بالمؤمنين وحمل امورهم على ما يجوز فوجب حملهم على ما يجوز وهو الخافعة بينهما وكذلك اذا باعه سيفا محلى فيه مائة درهم بماضى درهم انا نجعل المائة بالمائة والفضل بالسيف فتحمل امرهما على انهما تعاقدتا عقدا جائزا ولا نحمله على الفسادو مالا يجوز وهذا يدل ايضا على صحة قول ابى حنيفة في ان المسلمين عدول ما لم تظهر مهم ربة لانا اذا كنا مأمورين بحسن الظن بالمسلمين وتكذيب من قذفهم على جهة الظن والتخمين بما يسقط العدالة فقد امرنا بتوالياتهم والحكم لهم بالعدالة بظاهر حالهم وذلك يوجب التزكية وقبول الشهادة ما لم تظهر منهم ربة توجب التوقف عنها اوردها وقال تعالى (ان الظن لا يغني من الحق شيئا) وقال النبي صلى الله عليه وسلم اياكم والظن فانه اكذب الحديث * وقوله (ظن المؤمنون والمؤمنات بانفسهن خيرا) فانه يحتمل معنيين احدهما ان يظن بعضهم ببعض خيرا كقوله (فاذا دخلتم بيوتا فاساموا على اهلكم) والمغنى فليسلم بعضهم على بعض وكقوله (لا تقتلوا انفسكم) يعنى لا يقتل بعضهم بعضا والثاني انه جعل المؤمنين كلهم كالنفس الواحدة فيما يجري عليها من الامور فاذا جرى على احدهم مكروه فكانه قد جرى على جميعهم كما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابو عبد الله احمد بن دوست قال حدثنا جعفر بن حميد قال حدثنا الوليد بن ابى تور قال حدثنا عبد الملك بن عمير عن النعمان بن بشير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل المسلمين في نواصمهم وتراحمهم والذي حمل الله بينهم كمثل الجسد اذا اوجع بعضه وجع كله بالسهر والحمى * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا عبد الله بن محمد بن ناجية قال حدثنا محمد بن عبد الملك بن زنجويه قال حدثنا عبد الله بن ناصح قال حدثنا ابو مسلم عبد الله بن سعيد عن مالك بن مغول عن ابى بردة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمنون للمؤمنين كلبيان يشد بعضه بعضا * قوله تعالى (ولولا حازا عليه باربعة شهداء فاذ لم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون) قد ابانت هذه الآية عن معنيين احدهما ان الحد واجب على القادف ما لم يأت باربعة شهداء والثاني انه لا يقبل في ابواب الثرنا اقل من اربعة شهداء * وقوله (فاذا لم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون) قال ابو بكر قد حوى ذلك معنيين احدهما انهم متى لم يقيموا اربعة من الشهداء فهم محكومون بكذبهم عند الله في ايجاب الحد عليهم فيكون معناه فاولئك في حكم الله هم الكاذبون فيقتضى ذلك الامر بالحكم بكذبهم فان كان جائزا ان يكونوا صادقين في المعجب عدالة وذلك حائز سائق كما قد تعبدنا بان نحكم لمن ظهر منه عمل الخيرات ونحب السيئات بالعدالة وان كان جائزا ان يكون فاسقا في المعجب عند الله تعالى والوجه الثاني ان الآية زلت في نأن عائشة رضى الله تعالى عنها وفي قذفها فاخبر بقوله (فاولئك عند الله هم الكاذبون) بمغيب خبرهم وانه كذب في الحقيقة

لم يرجعوا فيه الى محبة فمن جوز صدق هؤلاء فهو راد لحبر الله ﷺ قوله تعالى ﴿وَإِذَا تَلَقَّوْهُ﴾ بالسُّنْمِ وتقولون يا فواهمك ما ليس لكم به علم ﴿فَرَىٰ تَلَقَّوْهُ﴾ بالتشديد قال مجاهد يرويه بعضهم عن بعض ليشبهه وعن عائشة تلقونه من ولق الكذب وهو الاستمرار عليه ومنه ولق قلان في السير اذا استمر عليه ففهمهم تعالى على الاقدام على القول بما لا علم لهم به وذلك قوله ﴿تَقُولُونَ بِأَفْوَهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ وهو نحو قوله ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْقَوَادِرُ كُلُّهَا لَكَ عَنْهُ مَسْئُولٌ﴾ فاخبر ان ذلك وان كان يقينا في ظنهم وحسابهم فهو عظيم الاتم عندئذ ليرتدعوا عن مثله عند علمهم بموقع المآثم فيه ثم قال ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ تعليما لنا بما نقوله عند سماع مثله فيمن كان ظاهر حاله العدالة وبرائة الساحة * قوله تعالى ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ اي تزيفها لك من ان نفضلك بسماع مثل هذا القول في تصديق قائله وهو كذب وبهتان في ظاهر الحكم * وقوله تعالى ﴿يُعْظَمُ لَكَ اللَّهُ أَنْ تَعْبُدُوا لِلْأَلْهَاءِ أَبَدًا﴾ فانه تعالى يعظا ويرجنا بهذه الزواجر وعقاب الدنيا بالحد مع ما نستحق من عقاب الآخرة لئلا نمود الى مثل هذا الفعل ابدا ﴿أَنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ بالله مصدقين لرسوله ﷺ قوله تعالى ﴿أَنْ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ابان الله بهذه الآية وجوب حسن الاعتقاد في المؤمنين ومحبة الخير والصلاح لهم فاخبر فيها بوعيد من احب اظهار الفاحشة والقذف والقول الفحيح للمؤمنين وجعل ذلك من الكيثر التي يستحق عليها العقاب وذلك يدل على وجوب سلامة القلب للمؤمنين كوجوب كف الجوارح والقول عما يضرهم * وروى عبدالله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المؤمن من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه وقال ليس بمؤمن من لا يأمن جاره بوائعه * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا الحسن بن العباس الرازي قال حدثنا سهل بن عثمان قال حدثنا زياد بن عبدالله عن ليث عن طلحة عن خيشمة عن عبدالله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من سره ان يزحرج عن النار ويدخل الجنة فلتا له منيته وهو يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ويحب ان يأتي الى الناس ما يحب ان يأووا اليه * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا ابراهيم بن هاشم قال حدثنا هدية قال حدثنا همام قال حدثنا قتادة عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن العبد حتى يحب لآخيه ما يحب لنفسه من الخير * وقوله تعالى ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾ روى عن ابن عباس وعائشة نزلت في ابي بكر الصديق رضي الله عنه ويقيم كنانا في حجره ينفق عليهما احدهما مسطح بن اثانة وكانا ممن خاض في امر عائشة فلما نزلت برأتهما حلف ابي بكر ان لا ينفعهما ينفع ابدا فلما نزلت هذه الآية عتقه له وقال بلى والله اني لاحب ان يغفر الله لي والله لا ازعمها عنهما ابدا وكان مسطح ابن خالة ابي بكر مسكينا ومهاجرا من مكة الى المدينة من البدرين وفي هذا دليل على ان من حلف على بين فرأى غيرها خيرا منها انه ينبغي له ان يأتي الذي هو خير وروى

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه ومن الناس من يقول انه يأتي الذي هو خير وذلك كفارته وقد روى ايضا في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ويحتج من يقول ذلك بظاهر هذه الآية وان الله تعالى امر ابا بكر بالحنث ولم يوجب عليه كفارة وليس فيها ذكر وادلالة على سقوط الكفارة لان الله قد بين الحجاب الكفارة في قوله ﴿ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته﴾ وقوله ﴿ذلك كفارة ايماكم اذا حلفتم﴾ وذلك عموم فيمن حنث فيها هو خير وفي غيره وقال الله تعالى في شأن ابوب حنن حلف على امرأته ان يضربها ﴿واخذ سيدك ضغتنا فاضرب به ولا تحنث﴾ وقد علمنا ان الحنث كان خيرا من تركه وامر الله تعالى بضرب لايبلغ منها ولو كان الحنث فيها كفارتها لما امر بضربها بل كان نحث بالكفارة واما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وذلك كفارته فان معناه يكفر الذنب لا الكفارة المذكورة في الكتاب وذلك لانه منهى عن ان يحلف على ترك طاعة الله وامر الله صلى الله عليه وسلم بالحنث والتوبة واخبر ان ذلك يكفر ذنبه الذي اقترعه الحلف ^{في} قوله تعالى ﴿والحيثيات للحيثيين والحيثيون للحيثيات﴾ روى عن ابن عباس والحسن ومجاهد والصحاح قالوا الحيثيات من الكلام للحيثيين من الرجال وروى عن ابن عباس ايضا انه قال الحيثيات من النساء للحيثيين من الرجال وهو قريب من الاول وهو نحو قوله ﴿قل كل يعمل على سلكه﴾ وويل الحيثيات من النساء للحيثيين من الرجال على نحو قوله ﴿الزاني لا سكج الاراسة او مشركة والزانية لا تسكجها الاران او مشرك وحرم ذلك على المؤمنين﴾ وان ذلك مسوخ بما ثبت في موضعه

باب الاستئذان

قال الله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأذوا وتسلموا على اهليها﴾ روى عن ابن عباس واس مسمود وابراهيم وقتادة قالوا الاستئناس الاستئذان فيكون معناه حتى تستأذوا بالاذن وروى شعبة عن ابي بشر عن سعد بن جبير عن ابن عباس انه كان يقرأ هذا الحرق حتى تستأذوا وقال عطاء الكاتب وروى النخعي عن نافع عن مجاهد حتى تستأذوا قال هو الصحيح والصحيح وفي نسخة التلاوة ما دل على انه اداء الاستئذان وهو قوله ﴿واذا باع الاضالة منكم اللحم فليستأذوا كما استأذن الذين من فاعم﴾ والاسياس فديكون للحديث كقوله تعالى ﴿لا تأسأسين لحديث﴾ وكما روى عن عمر في حديثه الذي ذكر فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم انقرض في مسيرة له حين يمر بساء فاستأذنت عليه فقال الاذن قد سمع كلامكم ثم اذن له فذكر اساء وفيه قال فقلت استأسأ يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم وانما اراد به الاستئناس للحديث وذلك كان بعد الدحول * والاستئناس المذكور في قوله ﴿حتى تستأذوا﴾ لا يجوز ان يكون المراد به الحديث لانه لا يصل الى الحديث الا بعد الاذن وانما المراد الاستئذان للدخول وانما

سمى الاستيذان استيناسا لانهم اذا استأذنوا او سلموا انس اهل البيوت بذلك ولودخلوا عليهم
 بغير اذن لاستوحشوا وشق عليهم وامر مع الاستيذان بالسلام اذ هو من سنة المسلمين التي
 امروا بها ولان السلام امان من اهلهم وهو تحية اهل الجنة ومجلبة للمودة وناف للحقد والضغينة *
 حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا يوسف بن يعقوب قال حدثنا محمد بن ابي بكر قال
 حدثنا صفوان بن عيسى قال حدثنا الحارث بن عبد الرحمن بن ابي رباب عن سعيد بن ابي
 سعيد عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما خلق الله آدم فنفخ فيه الروح
 عطس فقال الحمد لله فحمد الله باذن الله فقال له ربه رحك ربك آدم اذهب الى هؤلاء
 الملائكة ملائمتهم جلوس فقل السلام عليكم فقال سلام عليكم ورحمة الله ثم رجع الى ربه
 فقال هذه تحيتك وتحية ذريتك بينهم * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا علي بن اسحاق
 ابن راطبة قال حدثنا ابراهيم بن سعيد قال حدثنا يحيى بن نصر بن حبيب قال حدثنا هلال بن حماد
 عن زاذان عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حق المسلم على المسلم ست يسلم عليه
 اذا لقاه ويحييه اذا دعاه وينصحه له بالغيب ويشتمه اذا عطس ويعوده اذا مرض ويشهده
 جنازته اذا مات * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا ابراهيم بن اسحاق الحرابي قال حدثنا ابو غسان
 التهدي قال حدثنا زهير قال حدثنا الاعمش عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال والذي نفسي بيده لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنون حتى تحابوا افلا ادلكم على
 امر اذا فلتتموه تحابيتهم افشوا السلام بينكم * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا اسماعيل بن الفضل
 قال حدثنا محمد بن حميد قال حدثنا محمد بن معلى قال حدثنا زياد بن خزيمة عن ابي يحيى
 الققات عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان سرکم ان يخرج الغل
 من صدوركم فافشوا السلام بينكم

في عدد الاستيذان وكيفيته

روى دهم بن قران عن يحيى بن ابي كثير عن عمرو بن عثمان عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الاستيذان ثلاث فالاولى يستتصون والثانية يستصاحون والثالثة يأذنون او يردون
 وروى يونس بن عبيد عن الوليد بن مسلم عن جندب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 اذا استأذن احدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد
 ابن عتبة قال اخبرنا سفيان عن يزيد بن خصيفة عن لسر بن سعيد عن ابي سعيد الخدري
 قال كنت جالسا في مجلس من مجالس الانصار فجاء ابو موسى فزعا فقلنا له ما فزعك قال امرني
 عمر ان آتيه فانته فاستأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت فقال مامتك ان تأتيني قلت قد جئت
 فاستأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا استأذن احدكم ثلاثا
 فلم يؤذن له فليرجع قال لثلاثين على هذا بالينة قال فقال ابو سعيد لا يقوم معك الا صغر
 القوم قال فقام ابو سعيد معه فشهد له وفي بعض الاخبار ان عمر قال لابي موسى

اني لم انهمك ولكن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد وفي بعضها ولكن خشيت ان يتقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم ﷺ قال ابو بكر انما لم يقبل عمر خبره حتى استفاض عنده لان امر الاستيذان مما بالناس اليه حاجة عامة فاستكران تكون سنة الاستيذان ثلاثا مع عموم الحاجة اليها ثم لاجلها الا افراد وهذا اصل في ان ما بالناس اليه حاجة عامة لا قبل فيه الاخير الاستفاضة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا هارون بن عبد الله قال حدثنا ابوداود الحفري عن سفيان عن الاعمش عن طلحة بن مصرف عن رجل عن سعد قال وقف رجل على باب النبي صلى الله عليه وسلم يستأذن فقام مستقبل الباب فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هكذا عنك او هكذا فانما جعل الاستيذان من النظر * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا ابن بشار قال حدثنا ابو عاصم قال اخبرنا ابن جريج قال اخبرني عمرو بن ابي سفيان ان عمرو بن عبد الله بن صفوان اخبره عن كعدة ان صفوان ابن امية بعثه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلبن وجدابة وضغائيس والنبي صلى الله عليه وسلم باعلى مكة فدخلت ولم اسلم فقال ارجع فقل السلام عليكم وذاك بعدما اسلم صفوان * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال حدثنا ابو الاحوص عن منصور عن ربعي قال حدثنا رجل من بني عامر استأذن على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيت فقال الج فقال النبي صلى الله عليه وسلم لحادمه اخرج الى هذا فعلمه الاستيذان فقال له قل السلام عليكم اُدخل فسمعه الرجل فقال السلام عليكم اُدخل فاذن له النبي صلى الله عليه وسلم فدخل * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا مؤمل بن فضل الحراني في آخرين قالوا حدثنا بقية قال حدثنا محمد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن بسر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا في باب قوم لا يستقل الباب من تلقاء وجهه ولكن من ركنه اليمين واليسر فيقول السلام عليكم وذلك ان الدور لم تكن يومئذ عليها ستور ﷺ قال ابو بكر فظاهر قوله ﷺ لا يدخلوا بيوتا غير بيتكم حتى تستأنسوا يقتضي جواز الدخول بعد الاستيذان وان لم يكن من صاحب البيت اذن ولذلك قال مجاهد الاستيئناس التضيغ والتضيغ فكأنه انما اراد ان يعلمهم بدخوله وهذا الحكم ثابت فيمن جرت عاداته بالدخول بغير اذن الا انه معلوم انه قد اريد به الاذن في الدخول فحذفه لعم الخطاطين بالمراد * وقد حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا حماد عن حبيب وهشام عن محمد بن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الرجل الى الرجل اذنه * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا حسين بن معاذ قال حدثنا عبد الله بن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى احدكم الى طعام فجاء مع الرسول فان ذلك له اذن فدل هذا الخبر على معنيين احدهما ان الاذن محذوف من قوله ﷺ حتى تستأنسوا وهو مراد به والثاني ان الدعاء اذن اذا جاء مع الرسول وانه لا يحتاج الى استيذان ثان وهو يدل ايضا على ان من قد جرت العادة له باباحة الدخول انه غير محتاج الى الاستيذان ﷺ فان قيل قد روى ابو نعيم عن عمر

ابن ذر عن مجاهد ان ابا هريرة كان يقول والله اني كنت لاعتمد بكبدي على الارض من الجوع اني كنت لاشد الحاجر على بطني من الجوع ولقد قدمت يوما على طريقهم الذي يخرجون منه فرا بوبكر فسألته عن آية من كتاب الله مأسأته الا ليشعني فر ولم يفعل فمرى عمر فضلت مثل ذلك فر ولم يفعل فمرى النبي صلى الله عليه وسلم فقبسم حين رآني وعرف ما في نفسي ثم قال يا ابا هريرة قلت ليك يا رسول الله قال الحق ومضى واتبعته فدخل واستأذنت فاذن لي فدخلت فوجدت لبنا في قدح فقال من اين هذا قالوا اهدى لك فلان او فلانة قال يا ابا هريرة قلت ليك يا رسول الله قال الحق اهل الصفة فادعهم لي قال واهل الصفة اضياف اهل الاسلام لا يلوون على اهل ولا مال اذا آتته صدقة يث بها اليهم لم يتناول منها شيئا واذا آتته هدية ارسل اليهم فاصاب منها واشركهم فيها فسادني ذلك فقلت وما هذا اللبن في اهل الصفة كنت ارجو ان اصيب من هذا شربة اتقوى بها فاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا جاؤا فامرني فكنت انا اعطهم فاعسى ان يبلغ من هذا اللبن فانيهم فدعوتهم فاقبلوا حتى استأذنوا فاذن لهم فاخذوا بحالهم من البيت فقال يا ابا هريرة قلت ليك يا رسول الله قال خذ فاعطهم فاخذت المدح فعملت اعطى الرجل فيشرب حتى يروى ثم يرد على القدح فاعطيه آخر فيسرب حتى يروى ثم رد على القدح حتى انتهيت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد روى القوم كلهم فاخذ القدح ووضعه على بده ونظر الى قبسم وقال يا ابا هريرة قلت ليك يا رسول الله قال بقيت انا وانت قلت صدقت يا رسول الله قال فاقعد واشرب فنسرت فما زال يقول اشرب فاشرب حتى قلت والذي بئتك بالحق ما اجدله مسلكا قال فارني فاعطيته المدح فحمد الله وسرب الفضل قال فقد استأذن اهل الصفة وقد جاؤا مع الرسول ولم ينكر ذلك عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا مخالف لحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الرجل الى الرجل اذنه يذيل له ليسا مختلفين لان قوله صلى الله عليه وسلم اماحة للدخول مع الرسول وليس فيه كراهية الاستئذان بل هو مخير حيثنوا اذا لم يكن مع الرسول وجب حيثنوا الاستئذان والذي يدل على ان الاذن مشروط في قوله (حتى تستأمنوا) قوله في نسق التلاوة (فان لم تجدوا فيها احدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم) فحظر الدخول الا بالاذن فدل على ان الاذن مشروط في اماحة الدخول في الآية الاولى وايضا فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الاخبار التي قد ماها انما جعل الاستئذان من اجل النظر فدل على انه لا يجوز النظر في دار احد الا باذنه * وقد روى في ذلك ضروب من التغليب وهو ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن عبيد قال حدثنا حماد عن عبيد الله بن ابي بكر عن انس بن مالك ان رجلا اطلع من بعض حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقص او بمشاقص قال فكأن انظر الى رسول الله ليحتله ليطمنه * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا الربيع بن سليمان المؤذن قال حدثنا ابن وهب عن سليمان بن بلال عن كثير عن الوليد عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل البصر فلا اذن * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا موسى بن

اسماعيل قال حدثنا حماد عن سهيل عن ابيه قال حدثنا ابو هريرة انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اطلع في دار قوم بغير اذنه ففقأ عينه فقد هدرت عينه عنه قال ابو بكر والفقهاء على خلاف ظاهره لانهم يقولون انه ضامن اذا فعل ذلك وهذا من احاديث ابي هريرة التي ترد لخالفها الاصول مثل ما روى ان ولد الزنا شر الثلاثة وان ولد الزنا لا يدخل الجنة ولا وصوه لمن لم يذكر اسم الله عليه ومن غسل ميتاً فليغتسل ومن حمله فليتوضأ هذه كلها اخبار شاذة قد اتفق الفقهاء على خلاف ظواهرها عنه وزعم الشافعي ان من اطلع في دار غيره فقفاً عينه وهو هدر وذهب الى ظاهر هذا الخبر ولا خلاف انه لو دخل داره بغير اذنه فقفاً عينه كان ضامناً وكان عليه القصاص ان كان حامداً والارض ان كان مخطئاً ومعلوم ان الداخل قد اطلع وزاد على الاطلاع الدخول وظاهر الحديث مخالف لما حصل عليه الاتفاق فان صح الحديث فضاء عندنا فمن اطلع في دار قوم ناظر الى حرمهم ونسأهم فوقع فلم يتبع فذهبت عنه في حال الممانعة فهذا هدر وكذلك من دخل دار قوم او اراد دخولها فناموه فذهبت عنه او شيء من اعضائه فهو هدر ولا يختلف فيه حكم الداخل والمطلع بها من غير دخول فاما اذا لم يكن الا النظر ولم تقع فيه ممانعة ولا نهى ثم جاء انسان فقفاً عينه فهذا جان يلزمه حكم جنائته بظاهر قوله تعالى (والعين بالعين) الى قوله (والجروح قصاص) عنه قوله تعالى (فان لم يجدوا فيها احدًا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم) قد تضمن ذلك معنيين احدهما انه لا تدخل بيوت غيرنا الا باذنه والثاني انه اذا اذن لنا جاز لنا الدخول واقتضى ذلك جواز قبول الاذن ممن اذن صبياً كان او امرأة او عبداً او ذمياً اذ لم يفرق الآية بين شيء من ذلك وهذا اصل في قبول اخبار المعاملات من هؤلاء وانه لا تعتبر فيها العدالة ولا تسوفي فيها صفات الشهادة ولذلك قبلوا اخبار هؤلاء في الهدايا والوكالات ونحوها

باب في الاستيذان على المحارم

روى شعبة عن ابي اسحاق عن مسلم بن يزيد قال سألت رجلاً حذيفة أستاذن على اخي قال ان لم تستأذن عليها رأيت ما يسوءك وروى عن ابن عينة عن عمرو بن عطاء قال سألت ابن عباس أستاذن على اخي قال نعم قال قلت انها معي في البيت وانا اتفق عليها قال أستاذن عليها وروى سفيان بن عمار عن طارق قال قال رجل لابن مسعود أستاذن على امي قال نعم وروى سفيان عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال أستاذن على امي قال نعم اتحب ان تراها عريانة وقال عمرو بن عطاء سألت ابن عباس أستاذن على اخي وانا اتفق عليها قال نعم اتحب ان تراها عريانة ان الله يقول (يا ايها الذين آمنوا) ليستأذنكم الذين ملكتم ايمانكم فلم يؤمروا بالاستيذان الا في العورات الثلاث ثم قال (واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم) ولم يفرق بين من كان منهم اجنبياً او فارحاً محرم الا ان امر ذوى المحارم اليسر لجوا اذا نظر الى شعرها وصدرها وواسقها ونحوها

من الاعضاء : قوله تعالى ﴿وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو اذكى لكم﴾ بعد قوله ﴿فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم﴾ يدل على ان الرجل ان ينهى من لا يجوز له دخول داره عن الوقوف على باب داره او القعود عليه لقوله تعالى ﴿وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو اذكى لكم﴾ ويتمتع ان يكون المراد بذلك حظر الدخول الابد الاذن لان هذا المعنى قد تقدم ذكره مصرح به في الآية فواجب ان يكون لقوله ﴿وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا﴾ فائدة مجددة وهوانه متى امره بالرجوع عن باب داره فواجب عليه التمسك به ثلاثاً حتى يسه صاحب الدار في دخول حرمة وخروجهم وفيما يصرف عليه اموره في داره مما لا يجب ان يطاع عليه غيره : قوله تعالى ﴿ليس عليكم جناح ان تدخلوا بيوتاً غير مسكونة فيها متاع لكم﴾ قال محمد بن الحنفية هي بيوت الخانات التي تكون في الطرق وبيوت الاسواق وعن الضحاك مثله وقال الحسن و ابراهيم التيمي كانوا يأتون حوايت السوف لا يستأذنون وقال مجاهد كانت بيوتاً يضمون فيها امعتهم فامروا ان يدخلوها بغير اذن وروى عنه ايضا انه قال هي البيوت التي تنزلها السفرة وروى عن ابى عبيد المحاربي قال رأيت علياً رضي الله عنه اصابته الساء وهو في السوق فاستظل بجيمعة فارسي فجعل الفارسي يدفعه عن خيمته وعلى يقول انما استظل من المطر فجعل الفارسي يدفعه ثم اخبر الفارسي انه على فضرب بصدره * وقال عكرمة (بيوتاً غير مسكونة) هي البيوت الحربة لكم فيها حاجة وقال ابن جريج عن عطاء (فيها متاع لكم) الحلاء والبول وحائز ان يكون المراد جميع ذلك اذ كان الاستيذان في البيوت المسكونة لتلاهم على ما لا يجب من المودة ولان العادة قد جرت في مثله باطلاق الدخول فصار المعتاد المتعارف كالمنطوق به والدليل على ان معنى اطلاق ذلك لجريان العادة في الاذن ان اصحابها لومنعوا الناس من دخول هذه البيوت كان لهم ذلك ولم يكن لاحد ان يدخلها بغير اذن ونظير ذلك فيما جرت العادة باباحته وقام ذلك مقام الاذن فيه ما يطرحه الناس من النوى وقامات البيوت والحرى في الطرق ان لكل احد ان يأخذ ذلك ويتمتع به وهو ايضا يدل على صحة اعتبار اصحابنا هذا المعنى في سائر ما يكون في معناه ما قد جرت العادة به وتعارفوه انه بمنزلة النطق كنعو قولهم فيما يلحقونه برأس المال من طعام الرقيق وكسوتهم وفي حولة المتاع انه يلحقه برأس المال وبيعه مراحمه فيقول قام على بكذا وما لم يجز العادة به لا يلحقه برأس المال فقامت العادة في ذلك مقام النطق وفي نحوه قول محمد فيمن اسلم الى خياط او قصار ثوبا ليخيطه او يقصره ولم يشترط له اجرا ان الاجر قد وجب له اذا كان قد نصب نفسه لذلك وقامت العادة في مثله مقام النطق في انه فعله على وجه الاجارة وقد روى سفيان عن عبد الله بن دينار قال كان ابن عمر يستأذن في حوايت السوق فذكر ذلك لعكرمة فقال ومن يطيق ما كان ابن عمر يطيق وليس في فعله ذلك دلالة على انه رأى دخولها بغير اذن محظورا ولكنه احتاط لنفسه وذلك مباح لكل احد

باب ما يجب من غض البصر عن المحرمات

قال الله تعالى ﴿قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم﴾ قال ابو بكر

معمول من ظاهره انه امر بغض البصر عما حرم علينا النظر اليه فحذف ذكر ذلك اكتفاء
 بعلم المخاططين بالمراد وقد روى محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم عن سلمة بن ابي الطفيل
 عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي انك كثير في الجنة وانك ذوو فرمها فلا تتبع
 النظرة النظرة فان لك الاولى وليست لك الثانية وروى الربيع بن صبيح عن الحسن عن انس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان آدم لك اول نظرة واياك والثانية وروى ابو ذرعة عن جرير انه سأل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجاءة فامرني ان اصرف بصري عنه قال ابو بكر انما اراد
 صلى الله عليه وسلم بقوله لك النظرة الاولى اذ لم تكن عن قصد فاما اذا كانت عن قصد فهي
 والثانية سواء وهو على ما سأل عنه جرير من نظرة الفجاءة وهو مثل قوله (ان السبع والبصر والعواد
 كل اولئك كان عنه مسئولا) عنه وقوله (وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن) عنه هو على معنى مانى
 الرجال عنه من النظر الى ما حرم عليه النظر اليه (وقوله تعالى ويحفظوا فروجهم) وقوله (ويحفظن
 فروجهن) فانه روى عن ابي العالمة انه قال كل آية في القرآن يحفظوا فروجهم ويحفظن فروجهن من
 الزنا الا التي في التور (يحفظوا فروجهم) (ويحفظن فروجهن) ان لا ينظر اليها احد عنه قال
 ابو بكر هذا تخصيص بلا دلالة والذي يقتضيه الظاهر ان يكون المعنى حفظها عن سائر ما حرم
 عليه من الزنا واللمس والنظر وكذلك سائر الآي المذكورة في غير هذا الموضع في حفظ
 الفروج هي على جميع ذلك ما لم يتم الدلالة على ان المراد بعض ذلك دون بعض وعسى ان يكون
 ابو العالمة ذهب في الجواب التخصيص في النظر لما تقدم من الامر بغض البصر وما ذكره لا يوجب
 ذلك لانه لا يمتنع ان يكون مأثورا بغض البصر وحفظ الفرج من النظر ومن الزنا وغيره من الامور
 المحظورة وعلى انه ان كان المراد حطرت النظر فلا محالة ان اللبس والوطء مرادان بالآية اذها اغلظ
 من النظر فلو نعم الله على النظر لكان في مفهوم الخطاب ما يوجب حظر الوطء واللمس كان
 قوله (فلا تقل لهما اف ولا تنههما) قد اقتضى حظر ما فوق ذلك من السب والضرب عنه
 قوله تعالى (ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها) روى عن ابن عباس ومجاهد وعطاء في
 قوله (الا ما ظهر منها) قال ما كان في الوجه والكف والحضاب والكحل وعن ابن عمر
 مثله وكذلك عن انس وروى عن ابن عباس ايضا انها الكف والوجه والحاتم وقالت عائشة
 الزينة الظاهرة القلب والفتحة وقال ابو عبيدة الفتحة الحاتم وقال الحسن وجهها وما
 ظهر من ثيابها وقال سعيد بن المسيب وجهها مما ظهر منها وروى ابو الاحوص
 عن عبدالله قال الزينة زنتان زينة باطنة لا يراها الا الزوج الاكليل والسوار والحاتم
 واما الظاهرة فالثياب وقال ابراهيم الزينة الظاهرة الثياب عنه قال ابو بكر قوله تعالى
(ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها) انما اراده الاجنبيين دون الزوج وذوى المحارم
 لانه قد بين في نسق التلاوة حكم دوى المحارم في ذلك وقال اصحابنا المراد الوجه
 والكفان لان الكحل زينة الوجه والحضاب والحاتم زينة الكف فاذا قد اباح النظر الى زينة
 الوجه والكف فقد اقتضى ذلك لا محالة اباحة النظر الى الوجه والكفين ويدل على ان

الوجه والكفين من المرأة لبسا بمودة أيضا أنها تصلى مكشوفة الوجه واليدين فلو كانا عودة
 لكان عليها سترها كما عليها سترما هو عودة وإذا كان كذلك جاز للاجنبي ان ينظر من المرأة
 الى وجهها ويديها بغير شهوة فان كان يشتهيها اذا نظر اليها جاز ان ينظر لعذر مثل ان يريد
 تزويجها او الشهادة عليها وحاكم يريد ان يسمع اقرارها ويدل على انه لا يجوز له النظر الى الوجه
 لشهوة قوله صلى الله عليه وسلم لعل لا تتبع النظرة النظرة فان لك الاولى وليس لك الآخرة وسأل
 جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجاءة فقال اصرف بصرك ولم يفرق بين الوجه
 وغيره فدل على انه اراد النظرة بشهوة وإنما قال لك الاولى لانها ضرورة وليس لك الآخرة
 لانها اختيار وإنما اباحوا النظر الى الوجه والكفين وان خاف ان يشتهي لما ذكرنا من الاعذار
 للآثار الواردة في ذلك منها ما روى ابو هريرة ان رجلا اراد ان يتزوج امرأة من الانصار
 فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر اليها فان في عين الانصار شيئا يعنى الصغر وروى جابر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا خطب احدكم فقد ر على ان يرى منها ما يعجبه ويدعوها اليها فيفعل
 وروى موسى بن عبد الله بن يزيد عن ابي حنيفة وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا خطب احدكم المرأة فلا جناح عليه ان ينظر اليها اذا كان انما ينظر اليها للخطبة
 وروى سليمان بن ابي حنيفة عن محمد بن سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وروى عاصم الاحول عن
 بكير بن عبد الله عن المغيرة بن سبعة قال خطبنا امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم نظرت اليها فقلت لا
 فقال انظر فانه لا جدران يؤدم بينكما فهذا كله يدل على جواز النظر الى وجهها وكفها بشهوة
 اذا اراد ان يتزوجها ويدل عليه ايضا قوله ﴿ لا يحمل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن من
 ازواج ولو عجبيك حسنهن ﴾ ولا يعجبه حسنهن الا بعد رؤيته وجوههن ويدل على ان
 النظر الى وجهها بسهوة محظور قوله صلى الله عليه وسلم العيان زيان واليدان زنيان
 والرجلان زنيان ويصدق ذلك كله الفرج وبكذب * وقول ابن مسعود في ان مظهر منها هو الثياب
 لامعنى له لانه معلوم انه ذكر الزينة والمراد العضو الذي عليه الزينة الا ترى ان سائر ما تزين به من الحلى
 والقباب والحناخال والقلادة مجوز ان تظهرها للرجال اذا لم تكن هي لابستها فلعلمنا ان المراد موضع
 الزينة كما قال في نسق التلاوة بعد هذا ﴿ ولا يبدن زينتهن الا لبعولهن ﴾ والمراد موضع الزينة
 فتأويلها على الثياب لامعنى له اذ كان ماري الثياب عليها دون نى من بدنها كما راها اذا لم تكن
 لابستها * قوله تعالى ﴿ وليضرن بحمرهن على جيوبهن ﴾ روت صفية بنت شيبة عن عائشة انها قالت
 نعم النساء لساء الانصار لم يكن يمنعهن الحياء ان يتفقهن في الدين وان يشئلهن عنه لما تزلت سورة
 النور عمدن الى حجوز مناطقهن فشققته فاخترن به * قال ابو بكر قديلا انه اراد جيب الدروع
 لان النساء كن يلبسن الدروع ولها جيب مثل جيب الدراعة فتكون المرأة مكشوفة الصدر
 والنحر اذا لبسها فامرهن الله بستر ذلك الموضع بقوله ﴿ وليضرن بحمرهن على جيوبهن ﴾
 وفي ذلك دليل على ان صدر المرأة ونحرها عودة لا يجوز للاجنبي النظر اليهما منها * قوله تعالى
 ﴿ ولا يبدن زينتهن الا لبعولهن ﴾ الآية * قال ابو بكر ظاهره يقتضى اباحة بدء الزينة للزوج

ولن ذكر معه من الآباء وغيرهم ومعلوم ان المراد موضع الزينة وهو الوجه واليد والذراع لان فيها السوار والقلب والمضد وهو موضع الدمليج والحر والصدر موضع القلادة والساق موضع الخللخال فاقضى ذلك اباحة النظر للمذكورين في الآية الى هذه المواضع وهي مواضع الزينة الباطنة لانه خص في اول الآية اباحة الزينة الظاهرة للاجنيين واباح للزوج وذوى المحارم النظر الى الزينة الباطنة وروى عن ابن مسعود والزيير القرط والقلادة والسوار والخللخال وروى سفيان عن منصور عن ابراهيم «اوابناء يعولنهن» قال ينظر الى ما فوق الذراع من الاذن والرأس ❦ قال ابوبكر لا معنى لتخصيص الاذن والرأس بذلك اذ لم يخص الله شيئا من مواضع الزينة دون شيء وقد سوى في ذلك بين الزوج وبين من ذكر معه فاقضى عموم اباحة النظر الى مواضع الزينة لهؤلاء المذكورين كما اقتضى اباحتها للزوج ولما ذكر الله تعالى مع الآباء ذوى المحارم الذين يحرم عليهم نكاحهم تحريما مؤكدا دل ذلك على ان من كان في التحريم بمثابة حكمه حكمهم مثل زوج الابنة وام المرأة والحرمات من الرضاع ونحوهن وروى عن سعيد ابن جبير انه سئل عن الرجل ينظر الى شعر اجنبية فكرهه وقال ليس في الآية ❦ قال ابوبكر انه وان لم يكن في الآية فهو في معنى ما ذكر فيها من الوجه الذي ذكرنا وهذا الذي ذكر من تحريم النظر في هذه الآية الا ما خص منه انما هو مقصور على الحرائر دون الاماء وذلك لان الاماء لسائر الاجنيين بمنزلة الحرائر لذوى محارمهن فيما يحل النظر اليه فيجوز للاجنبي النظر الى شعر الامة وذراعها وساقها وصدرها ونديها كما يجوز لذوى المحرم النظر الى ذات محرمه لانه لا خلاف ان للاجنبي النظر الى شعر الامة وروى ان عمر كان يضرب الاماء ويقول اكشفن رؤسكن ولا تشبهين بالحرائر فدل على انهن بمنزلة ذوات المحارم ولا خلاف ايضا انه يجوز للامة ان تسافر بغير محرم فكان سائر الناس لها كذوى المحارم للحرائر حين جاز لهم السفر بهن الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفرا فوق ثلاث الاعم ذى محرم او روج فلما جاز للامة ان تسافر بغير محرم علمنا انها بمنزلة الحرة لذوى محرمها فيما يستباح النظر اليه منها وقوله لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفرا فوق ثلاث الاعم ذى محرم او زوج دال على اختصاص ذى المحرم باستباحة النظر منها الى كل ما لا يحل للاجنبي وهو ما وصفا بديا وروى منذر الثوري ان محمد بن الحنفية كان يمشطه وروى ابو البختري ان الحسن والحسين كانا يدخلان على اختهما ام كلثوم وهي تمشط وعن ابن الزبير مثله في ذات محرم منه وروى عن ابراهيم انه لا بأس ان ينظر الرجل الى شعر امه واخيه وخاتمه وعمته وكره السابقين ❦ قال ابوبكر لا فرق بينهما في مقتضى الآية وروى هشام عن الحسن في المرأة تضع خمارها عند اخيها قال والله مالها ذلك وروى سفيان عن ليث عن طاوس انه كره ان ينظر الى شعر ابنته واخيه وروى جرير عن مغيرة عن الشعبي انه كره ان يسدد الرجل النظر الى شعر ابنته واخيه ❦ قال ابوبكر وهذا عندنا محمول على الحال التي يخاف فيها ان تضنى لانه لو حمل على الحال التي يأمن فيها الشهوة لكان خلاف الآية والسنة ولكان ذو محرمها والاجنيون

سواء * والآية ايضا مخصوصة في نظر الرجال دون النساء لان المرأة يجوز لها ان تنظر من المرأة الى ما يجوز للرجل ان ينظر من الرجل وهو السرة فما فوقها وماتحت الركبة والمحظور عليهن من بعضهن بعض ماتحت السرة الى الركبة * وقوله تعالى ﴿ اونسأتهن ﴾ روى انه اراد نساء المؤمنات * وقوله ﴿ او ما ملكت ايمانهن ﴾ تأوله ابن عباس وام سلمة وعائشة ان للعبد ان ينظر الى شعر مولاه قال عائشة والى شعر غير مولاه روى انها كانت تبتشط والعبد ينظر اليها وقال ابن مسعود ومجاهد والحسن وابن سيرين وابن المسيب ان العبد لا ينظر الى شعر مولاه وهو مذهب اصحابنا الا ان يكون ذاهم وتأولوا قوله ﴿ او ما ملكت ايمانهن ﴾ على الاماء لان العبد والحرة في التحريم سواء فهي وان لم يجز لها ان يتزوجها وهو عيها فان ذلك تحريم عارض كمن تحته امرأة اختها محرمة عليه ولا يبيح له ذلك النظر الى شعراختها وكمن عنده اربع نسوة سائر النساء محرمات عليه في الحال ولا يجوز له ان يستنسخ النظر الى شعورهن فلما لم يكن تحريمها على عيها في الحال تحريما مؤبدا كان العبد بمنزلة سائر الاجنبيين وايضا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفرا فوق ثلاث الا مع ذي محرم والعبد ليس بذى محرم منها فلا يجوز ان تسافر بها واذا لم يجزله السفر بها لم يجز له النظر الى شعرها كالحر الاجنبي * فان قيل هذا يؤدي الى ابطال فائدة ذكر ملك العبد في هذا الموضع * قيل له ليس كذلك لانه قد ذكر النساء في الآية بقوله ﴿ او نساءهن ﴾ واراد بهن الحرائر المسلمات فجاز ان يظن ظان ان الاماء لا يجوز لهن النظر الى شعر مولانهن والى ما يجوز للحررة النظر اليه منها فايان تعالى ان الامه والحرة في ذلك سواء وانما خص نساءهم بالذكر في هذا الموضع لان جميع من ذكر قبلهم هم الرجال بقوله ﴿ ولا يبدن ذبتهن الا لبعولهن ﴾ الى آخر ما ذكر فكان جائزا ان يظن ظان ان الرجال مخصوصون بذلك ادا كانوا ذوى محارم فايان تعالى اباحة النظر الى هذه المواضع من نساءهن سواء كن ذوات محارم او غير ذوات محارم ثم عطف على ذلك الاماء بقوله ﴿ او ما ملكت ايمانهن ﴾ لثلا يظن ظان ان الاباحة مقصورة على الحرائر من النساء اذ كان ظاهر قوله ﴿ اونسأتهن ﴾ يقتضي الحرائر دون الاماء كما كان قوله ﴿ وانكحوا الايامى منكم ﴾ على الحرائر دون المباليك وقوله ﴿ شهيد من رجالكم ﴾ الاحرار لاضافتهم اليها كذلك قوله ﴿ اونسأتهن ﴾ على الحرائر ثم عطف عليهن الاماء فايان محرم مثل ما يباح في الحرائر * وقوله تعالى ﴿ او اتابعين غير اولى الاربة من الرجال ﴾ روى عن ابن عباس وقائدة ومجاهد قالوا الذى يتبعك ليصيب من طعامك ولا حاجة له في النساء وقال عكرمة هو العتير وقال مجاهد وطاوس وعطاء والحسن هو الاله وقال بعضهم هو الاحق الذى لا اربله في النساء وروى الزهري عن عروة عن عائشة قالت كان يدخل على ازواج النبي صلى الله عليه وسلم فكانوا يعدونه من غير اولى الاربة قالت قد حل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وهو ينعت امرأة فقال لا ارى هذا يعلم ما هنا لا يدخلن عليك فحجوه وروى هشام بن عروة عن ابيه عن زنب بنت ام سلمة ان

التي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها خنت فاقبل على اخي ام سلمة فقال يا عبد الله لو فتح الله لك
غدا الطائف دللتك على بنت غيلان فانها قبل يارب ويدر بجان فقال لا اري هذا يعرف ما ههنا
لا يدخل عليكم فاباح النبي صلى الله عليه وسلم دخول الخنث علهين حين ظنن من غير اولى الارب
فلما علم انه يعرف احوال النساء واصافهن علم انه من اولى الارب فحجبه ووقوله تعالى
﴿او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء﴾ قال مجاهد هم الذين لا يدرون ما هن من الصفر
وقال قتادة الذين لم يلبثوا الحلم منكم ﴿قال ابو بكر قول مجاهد اظهر لان معنى اسم لم يظهروا
على عورات النساء انهم لا يميزون بين عورات النساء والرجال لعصرهم وقلة معرفتهم بذلك
وقد امر الله تعالى الطفل الذي قد عرف عورات النساء بالاستيذان في الاوقات الثلاثة بقوله
﴿ليست اذنكم الذين ملكت ايمانكم والذين لم يلبثوا الحلم منكم﴾ واراد به الذي عرف ذلك
واطاع على عورات النساء والذي لا يؤمر بالاستيذان اصغر من ذلك وقد روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع فلم يأمر
بالتفرقة قبل العشر وامر بها في العشر لانه قد عرف ذلك في الاكثر الاعم ولا يعرفه قبل ذلك
في الاغلب ووقوله تعالى ﴿ولا يضربن رجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن﴾ روى ابو الاحوص
عن عبد الله قال هو الخلع والى وكذلك قال مجاهد انما نهيت ان تضرب رجاءها لسمع صوت الخلع والى
وذلك قوله ﴿ليعلم ما يخفين من زينتهن﴾ قال ابو بكر قد عقل من معنى اللفظ النهي عن ابداء
الزينة واظهارها لورود النص في النهي عن اسماع صوفا اذ كان اظهار الزينة اولى بالنهي
بما يعلم به الزينة فادام محزبا حتى الوحي لم يحز باظهارها وهذا يدل على صحة القول بالنهي على المعافاة
قد علق الاحكام بها وقد تكون تلك المعافاة تارة جلية بدلالة فجوى الخطاب عليها وتارة خفية
بححتاج الى الاستدلال عليها باصول اخرتها وفيه دلالة على ان المرأة مبهنة عن رفع صوتها بالكلام
بحيث يسمع ذلك الا جانب اذ كان صوتها اقرب الى الفتنة من صوت خلعها ولذلك كره
اصحابنا اذان النساء لانه يحتاج فيه الى رفع الصوت والمرأة منهية عن ذلك وهو يدل ايضا على
حظر النظر الى وجهها للشهوة اذ كان ذلك اقرب الى الرية واولى بالفتنة

باب الترغيب في النكاح

قال الله عز وجل ﴿وأنكحوا الايامى منكم والعالمين من عبادكم وامائكم﴾ الآية قال ابو بكر
ظاهره تنصى الايجاب لانه قد قامت الدلالة من اجماع السلف وفصحاء الامصار على انه لم يرد بها
الايجاب وانما هو استحباب ولو كان ذلك واجبا لورد النقل بفعله من النبي صلى الله عليه وسلم
ومن السلف مستقيضا شائما لعدم الحاجة اليه فلما وجدنا عصر النبي صلى الله عليه وسلم وسائر
الاعصار بعده قد كان في الناس الايامى من الرجال والنساء فلم ينكر وانترك تزويجهم ثبتت انه لم يرد
الايجاب ويدل على انه لم يرد الايجاب ان الامم التي ابوت الزوج لم يكن للولى اجارها عليه ولا تزويجها
بغير امرها وايضا ما يدل على انه على التدب اتفاق الجميع على انه لا يجبر على تزويج عبده وامته وهو

معلوف على الايامى فدل على انه مندوب في الجميع ولكن دلالة الآية واضحة في وقوع العقد الموقوف
 اذ لم يخص بذلك الاولياء دون غيرهم وكل واحد من الناس مندوب الى تزويج الايامى المحتاجين
 الى التكاح فان تقدم من العقود عليهم امر فهو نافذ وكذلك ان كانوا ممن يجوز عقدهم عليهم
 مثل الجنون والصغير فهو نافذ ايضا وان لم يكن لهم ولاية ولا امر فعقدهم موقوف على اجازة
 من يملك ذلك العقد فقد اقتضت الآية جواز التكاح على اجازة من يملكها ۞ فان قيل هذا
 يدل على ان عقد التكاح انما يليه الاولياء دون النساء وان عقودهن على انفسهن غير جائزة ۞
 قيل له ليس كذلك لان الآية لم تخص الاولياء بهذا الامر دون غيرهم وعمومه يقتضى ترغيب
 سائر الناس في العقد على الايامى الا ترى ان اسم الايامى ينظم الرجال والنساء وهو في الرجال
 لم يرد به الاولياء دون غيرهم كذلك في النساء ۞ وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبار كثيرة
 في الترغيب في التكاح منها ما رواه ابن محلان عن المقبرى عن ابي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثلاثة حق على الله عونهم المجاهد في سبيل الله والمكاتب الذى يريد الاداء
 والنكاح الذى يريد المغاف وروى ابراهيم عن علقمة عن عبدالله قال قال لارسول الله صلى الله
 عليه وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم. فانه له وجاء
 وقال اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه الا تفعلوا تكن فتنة في الارض وفساد كبير
 وعن شداد بن اوس انه قال لاهله زوجوني فان النبي صلى الله عليه وسلم اوصانى ان لا اتى الله
 اعزب وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا خلاد عن سفيان عن عبد الرحمن
 ابن زياد عن عبد الله بن يزيد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدنيا متاع وخير
 متاعها المرأة الصالحة وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا بشر قال حدثنا سعيد بن منصور قال حدثنا
 سفيان عن ابراهيم بن ميسرة عن عبيد بن سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اجب
 فطرته فليست بمتنى ومن سنى التكاح قال ابراهيم بن ميسرة ولا اقول لك الا ما قال
 عمر لابن الزوائد ما يمنعك من التكاح الا عجز او جور ۞ فان قيل قوله تعالى (وانكحوا
 الايامى منكم) عمومه يقتضى تزويج الاب ابنته البكر الكبيرة ولولا قيام الدلالة على انه
 لا يزوج البنت الكبيرة بفير رضاها لكان جائز له تزويجها بغير رضاها لمعوم الآية ۞ قيل له معلوم
 ان قوله (وانكحوا الايامى منكم) لا يختص بالنساء دون الرجال لان الرجل يقال له ايم
 والمرأة يقال لها ايمة وهو اسم للمرأة التى لا زوج لها والرجل الذى لا امرأة له قال الشاعر
 فان تنكحى انكح وان تنأى ۞ وان كنت افق منكم اتأيم

وقال آخر

ذرني على ايم منكم ونكح

وقال عمر بن الخطاب ما رأيت مثل من يجلس اياما بعد هذه الآية (وانكحوا الايامى منكم)
 القميصا الغناقي الباء فلما كان هذا الاسم شاملا للرجال والنساء وقد اضمحل في الرجال تزويجهم
 باذنهم فوجب استعمال ذلك الضمير في النساء ايضا وايضا فقد امر النبي صلى الله عليه وسلم

بإستئثار البكر بقوله البكر تستأمر في نفسها واذنها صلتها وذلك امر وان كان في صورة
 الخبر وذلك على الوجوب فلا يجوز تزويجها الا باذنها وايضا فان حديث محمد بن عمرو
 عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح البتيمة
 الا باذنها فان سكنت فهو اذنها وان ابت فلا جواز عليها وانما اراد به البكر لان البكر هي
 التي يكون سكوتها رضا وحديث ابن عباس في قتاة بكر زوجها ابوها بغير امرها فاختصموا
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجزى ماضع ابوك وقد بينا هذه المسئلة
 فيما سلف **﴿** قوله تعالى **﴿** والصالحين من عبادكم وامانتكم **﴾** فيه دلالة على ان للمولى ان
 يزوج عبده وامته بغير رضاها وايضا لاختلاف انه غير جائز للعبد والامة ان يتزوجا بغير
 اذن وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ايما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عامر
 فبنت ان العبد والامة لا يملكان ذلك فوجب ان يملك المولى منهما ذلك كسائر العقود
 التي لا يملكها ويملكها المولى عليهما **﴿** وقوله تعالى **﴿** ان يكونوا قراء يفهم الله من فضله **﴾** خير
 ونخبر الله تعالى لأمحالة على ما يخبره فلا يخلو ذلك من احد وجهين اما ان يكون خاصا في بعض
 المذكورين دون بعض اذ قد وجدنا من يتزوج ولا يستغنى بالمال واما ان يكون المراد الغنى
 بالعنف فان كان المراد خاصا فهو في الايامي الاحرار الذين يملكون فيستقنون بما يملكون
 او يكون عاما فيكون المعنى وقوع الغنى بملك البضع والاستغناء عن تعديه الى المحظور فلا دلالة
 فيه اذ اعلى ان العبد يملك وقد بينا مسئلة ملك العبد في سورة النحل

باب المكاتب

قال الله تعالى **﴿** والذين يبتغون الكتاب بما ملكت ايماكم فكتبوهم ان علمتم فيهم خيرا **﴾**
 روى عن عطاء قال ما اراه الا واجبا وهو قول عمرو بن دينار وروى عن عمر انه امر انسا
 بان يكتب سيرين اباحمد بن سيرين فابى فرفع عليه الدرة وضربه وقال فكتبوهم ان علمتم
 فيهم خيرا وحلف عليه لكتابته وقال الضحاك ان كان للمملوك مال فزعمة على مولاه ان
 يكتبه وروى الحجاج عن عطاء قال ان شاء كاتب وان شاء لم يكتب انما هو تعليم وكذلك قول
 الشعبي **﴿** قال ابو بكر هذا ترغيب عند طاعة اهل العلم وليس باجباب وقال النبي صلى الله عليه
 وسلم لا يخل مال امرئ مسام الا بطيبة من نفسه وما روى عن عمر في قصة سيرين يدل على
 ذلك ايضا لانها لو كانت واجبة لحكم بها عمر عليه ولم يكن يحتاج ان يحلف على انس لم كتابته
 ولم يكن انس ايضا يتمتع من شيء واجب عليه **﴿** فان قيل لو لم يكن يراها واجبة لما رفع عليه
 الدرة ولم يضربه **﴿** قيل لان عمر رضي الله عنه كان كالوالد المشفق للرعية فكان يأمرهم بمالهم فيه
 الحظ في الدين وان لم يكن واجبا على وجه التأديب والمصلحة ويدل على انها ليست على الوجوب
 انه موكل الى غالب ظن المولى ان فيهم خيرا فلما كان المرجع فيه للمولى لم يلزمه الاجبار
 عليه **﴿** وقوله **﴿** ان علمتم فيهم خيرا **﴾** روى عكرمة بن عمار عن يحيى بن ابي كثير عن النبي

صلى الله عليه وسلم (فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا) ان علمتم لهم حرفة ولا تدعوهم
 كلا على الناس وذكر ابن جريج عن عطاء ان علمتم فيهم خيرا قال ما نراه الا المال ثم تلا قوله تعالى
 (كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا) قال الخير المال فيها ترى قال وبلغني عن
 ابن عباس يعني بالخير المال وروى ابن سيرين عن عبيدة ان علمتم فيهم خيرا قال اذا صلى
 وعن ابراهيم وفاء وصدقا وقال مجاهد مالا وقال الحسن صلاحا في الدين ❦ قال ابو بكر الاظهر
 انه اراد الصلاح فينتظم ذلك الوفاء والصدق واداء الامانة لان المفهوم من كلام الناس اذا
 قالوا فلان فيه خير انما يريدون به الصلاح في الدين ولو اراد المال لقال ان علمتم لهم خيرا
 لانه انما يقال لفلان مال ولا يقال فيه مال وايضا فان العبد لاماله فلا يجوز ان يتأول
 عليه وما روى عن عبيدة اذا صلى فلامعنى له لانه جائز مكاتبة اليهودى والنصراني بالآية وان
 لم تكن لهم صلاة * وقوله تعالى (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) اختلف اهل العلم في المكاتب
 هل يستحق على مولاه ان يضع عنه شيئا من كتابته فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد
 ومالك والثوري ان وضع عنه شيئا فهو حسن مندوب اليه وان لم يفعل لم يجز عليه وقال
 الشافعي هو على الوجوب وروى عن ابن سيرين في قوله (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم)
 قال كان يصحبه ان تدعوه طائفة من مكاتبته ❦ قال ابو بكر ظاهر قوله كان يصحبه انه اراد به
 الصحابة وكذلك قول ابراهيم كانوا يكرهون وكانوا يقولون الظاهر من قول التابعي اذا
 قال ذلك انه اراد به الصحابة فقول ابن سيرين يدل على ان ذلك كان عند الصحابة على
 الندب لا على الايجاب لانه لا يجوز ان يقال في الايجاب كان يصحبه وروى بنس عن الحسن
 وابراهيم (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) قال حث عليه مولاه وغيره وروى مسام بن ابي
 صريم عن غلام عثمان بن عفان قال كاتبني عثمان ولم يحط عني شيئا ❦ قال ابو بكر ويحتمل
 ان يريد بقوله (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) ما ذكره في آية الصدقات من
 قوله (وفي الرقاب) وقد روى ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم علمني عملا
 يدخلني الجنة قال اعتق البسة وفك الرقة قال اليسا واحدا قال عتق النسيمة ان تنفرد
 بتمتھا وفك الرقة ان تعين في ثمنها وهذا يدل على ان قوله (وفي الرقاب) قد اقتضى اعطاء المكاتب
 فاحتمل ان يكون قوله (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) دفع الصدقات الواجبات
 واذا ذلك جواز دفع الصدقة الى المكاتب وان كان مولاه غنيا وبدل عليه انه امر باعطائه
 من مال الله وما اطلق عليه هذه الاضافة فهو ما كان سبيله الصدقة وصرفه في وجوه القرب
 وهذا يدل على انه اراد مالا هو ملك لمن امر بايتائه وان سبيله الصدقة وذلك الصدقات
 الواجبة في الاموال ويدل عليه قوله (من مال الله الذي آتاكم) وهو الذي قد صح
 ملكه للمالك وامر باخراج بعضه ومال الكتابة ليس بدين صحيح لانه على عبده
 والمولى لا يثبت له على عبده دين صحيح وعلى قول من يوجب حط بعض الكتابة يثبت ان
 يسقط بعد عقد الكتابة وذلك خلافا لموجب الآية من وجوه احدها انه اذا سقط لم يحصل

مالا الله قد آتاه المولى والثاني ان ما آتاه فهو الذي يحصل في يده وبمكته التصرف فيه وما سقط
 غيب العقد لا يمكنه التصرف فيه ولم يحصل له عليه بل لا يستحق الصفة بانه من مال الله الذي
 آتاه اياه وايضا لو كان الايتاء واجبا لكان وجوبه متعلقا بالعقد فيكون العقد هو الموجب له
 وهو المسقط وذلك مستحيل لانه اذا كان العقد يوجه وهو بعينه مسقط استحالة وجوبه
 لتنافي الايجاب والاسقاط فانه قل ليس يتنع ذلك في الاصول لان الرجل اذا زوج امته
 من عبده يجب عليه المهر بالعقد ثم يسقط في الثاني فانه قل ليس كذلك لانه ليس الموجب له
 هو المسقط له اذ كان الذي يوجه هو العقد والذي يسقطه هو حصول ملكة للمولى في الثاني
 فالموجب له غير المسقط وكذلك من استرى اياه يعتق عليه فال موجب للملك هو الشرى والموجب
 للعناق حصول الملك مع النسب ولم يكن امواجبه هو المسقط وقد حكي عن الشافعي ان الكتابة ليست
 بواجبة وان يضع عنه بعد الكتابة واحب اقل ما يقع عليه اسم شئ ولو مات المولى قبل ان يضع عنه
 وضع الحاكم عنه اقل ما يقع عليه اسم شئ فانه قال ابو بكر فلو كان الخط واجبا لما احتاج ان يضع
 عنه بل يسقط القدر المستحق كمن له من انسان دين ثم صار للمدين عليه مثله انه يصير قصاصا
 ولو كان كذلك لحصلت الكتابة مجهولة لان الباقي بعد الخط مجهول فيصير بمنزلة من كاتب
 عبده على الف درهم الاتي وذلك غير جائز وجلة ذلك ان الايتاء لو كان فرضا لسقط ثملا
 يحل من ان يكون ذلك العدر معلوما او مجهولا فان كان معلوما فالواجب ان تكون الكتابة بما
 بقي فعتق اذا دى ثلاثة آلاف درهم والكتابة اربعة آلاف درهم وذلك فاسد من وجهين احدهما
 انه لا يصح الاشهاد على الكتابة باربعة آلاف درهم ومع ذلك فلا معنى لذكر شئ لا يثبت
 وايضا فانه يعتق باقل مما شرط وهذا فاسد لان اداء جميعها مسروط فلا يعتق باداء بعضها
 وايضا فان الشافعي قال المكاتب عبد ما بقى عليه درهم فالواجب اذا ان لا يسقط شئ ولو كان
 الايتاء مستحقا لسقط وان كان الايتاء مجهولا فالواجب ان يسقط ذلك القدر فتبقى الكتابة
 على مال مجهول فانه قيل روى عطاء بن السائب عن ابي عبد الرحمن انه كاتب غلاما له
 فترك له ربيع مكاتبته وقال ان عليا كان يأمرنا بذلك ويقول هو قول الله ﴿وَأَنوهم من مال
 الله الذي آتاكم﴾ وروى عن مجاهد انه قال تعطيه ربما من جميع مكاتبته تمجيلة من مالك فانه
 قيل له هذا بدل على انهم لم يروا ذلك واجبا وانه على وجه التدب لانه لو كان واجبا عندهم
 لسقط بعد عقد الكتابة هذا القدر اذ كان المكاتب مستحقا له ولم يكن المولى يحتاج الى ان
 يعطيه شئاً فانه قيل قد يجوز ان يجب عليه مال الكتابة مؤجلا ويستحق هو على المولى
 ان يعطيه من ماله مقدرا الربع فلا يصير قصاصا بل يستحق على المولى تمجيلة فيكون مال
 الكتابة الى اجله كمن له على رجل دين مؤجل فيصير للمدين على الطالب دين حال فلا يصير
 قصاصا له فانه قيل له ان الله تعالى لم يفرق بين الكتابة الحالية والمؤجلة وكذلك من روى عنه
 من السلف الخط لم يفرقوا بين الحالية والمؤجلة ولم يفرق ايضا بين ان يحل مال الكتابة المؤجل
 وبين ان لا يحل فإذ ذكرنا من الخط والايتاء فعلمانه لم يرد به الايجاب اذ لم يجعله قصاصا اذ كانت

حالة او كانت مؤجلة فحلت و اوجب الایاء فی الحالین والایاء هو الاعطاء وما یصر فصاحا لا یطلق
 فیہ الاعطاء * و یمایدل من جهة السنة علی ما وصفنا ماروی یونس واللیث عن الزهری عن عمرو
 عن عائشة قالت حاتی بررة فقالت یا عائشة انی قد کاتبته اهلی علی تسع اواق فی کل عام
 اوقیة فاعیننی ولم تکن قضت من کتابتها شیاً فقالت لها عائشة ارجی الی اهلك فان احبوا ان
 اعطیهم ذلك جمیعا ویکون ولاؤک لی فعات فابوا واولوا ان ساءت ان نحتسب علیک فلتعمل
 ویکون ولاؤک لنا فذکرت ذلك لرسول الله صلی الله علیه وسلم فقال لا یمنع منها ابتاعی واعتق فانما
 الولاء لمن اعتق و ذکر الحدیث وروی مالک عن هشام بن عمرو عن ایه عن عائشة بنحوه فلما
 لم تکن قضت من کتابتها شیاً و ارادت عائشة ان تؤدی عنها کتابتها کلها و ذکرته لرسول الله
 صلی الله علیه وسلم وترك رسول الله صلی الله علیه وسلم التکبر علیها ولم یقل انها یتستحق ان یحط عنها
 بعض کتابتها و ان یعطیها المولی شیاً من ماله ثبت ان الحط من الکتابۃ علی التذبل علی الاجاب
 لانه لو کان واجبا لانکره النبی صلی الله علیه وسلم و المال لها ولم یدفع الیهم مالا یجب لهم
 علیها * و یدل علیه ایضا ماروی محمد بن اسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبیر عن عمرو
 عن عائشة ان جوریه جاءت الی النبی صلی الله علیه وسلم فقالت انی وقعت فی سهم ثابت بن قیس
 بن شماس اول ابن عمر له فکاتبته فجئت الی رسول الله صلی الله علیه وسلم استعینت علی کتابتی فقال
 فهل لک فی خیر من ذلك فقالت وما هو یا رسول الله فقال اقضی عنک کتابتک و اتزوجک قالت نعم
 قال قد فعلت فی هذا الحدیث انه بذل لجوریه اداء جمیع کتابتها عنها الی مولایها ولو کان الحط
 واجبا لکان الذی بقصد الیه رسول الله صلی الله علیه وسلم بالاداء عنها باقی کتابتها و قد روی عن عمر
 و عثمان والزبیر ومن قدما قولهم من السلف انهم لم یکنوا یرون الحط واجبا ولا یروی عن
 نظر انهم خلافه و ماروی عن علی فیہ فقد بیناه بدل علی انه رآه ندالا ابجا * و بدل علیه ما حدثنا
 محمد بن بکر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا محمد بن المنی قال حدثنی عبدالصمد قال حدثنا
 همام قال حدثنا عباس الجری عن عمرو بن شعب عن ایه عن جده ان النبی صلی الله
 علیه وسلم قال اما عبد کاتب علی مائة اوقیة فاداه الا عبر اواق فهو عبد و اما عبد کاتب
 علی مائة دینار فاداه الا عشرة دنانیر فهو عبد فلو کان الحط واجبا لاسقط عنه بقدره و فی
 ذلك دلالة علی انه غیر مستحق والله اعلم

باب الکتابۃ الحاله

قال الله تعالی ﴿ فکاتبوهم ان علمتم فیهم خیرا ﴾ فاقضی ذلك جوازها حاله و مؤجله
 لا طلاقه ذلك من غیر شرط الاجل والاسم یتاولیها فی حال التعمیل والتأجل کالیع
 والاجارة و سائر العقود فواجب جوازها حاله لمعوم اللفظ * وقد اختلف الفقهاء فی ذلك فقال
 ابو حنیفة وزفر و ابو یوسف ومحمد تجوز الکتابۃ الحاله فان اداها حین طلبها المولی منه
 والارد فی الرق وقال ابن القاسم عن مالک فی رجل قال کاتبوا عبدی علی الف ولم یضرب لها

اجلا انها تختم على المكاتب على قدر ما يرى من كتابة مثله وقدر قوته قال والكتابة عند الناس منجمة ولا تكون حالة ان ابي ذلك السيد وقال الليث انما جعل التنجيم على المكاتب رفقا بالمكاتب ولم يجعل ذلك رفقا بالسيد وقال المزني عن الشافعي لا تجوز الكتابة على اقل من نجمين * قال ابوبكر قد ذكرنا دلالة الآية على جوازها حالة وايضالما كان مال الكتابة بدلا عن الرقبة كان بمنزلة اثمان الاعيان المبيعة فتجوز عاجلة وآجلة وايضا لا يختلفون في جواز العتق على مال حال فوجب ان تكون الكتابة مثله لانه بدل عن العتق في الحالين الا ان في احدها العتق معلق على شرط الاداء وفي الآخر معتجل فوجب ان لا يختلف حكمهما في جوازهما على بدل عاجل * فان قيل العبد لا يملك فيحتاج بعد الكتابة الى مدة يمكنه الكسب فيها فوجب ان لا تجوز الا مؤجلة اذ كانت تقتضي الاداء ومضى امتنع الاداء لم تصح الكتابة * قيل له هذا غلط لان عقد الكتابة يوجب ثبوت المال في ذمته للمولى ويصير به المكاتب في يد نفسه ويملك اكسابه وتصرفه وهو بمنزلة سائر الديون الثابتة في الذمم التي يجوز العقد عليها ولو كانت هذه علة صحيحة لوجب ان لا يجوز العتق على مال حال لانه لم يكن مالكا لشيء قبل العقد وان جاز ذلك لانه يملك في المستقبل بعد العتق فكذلك المكاتب يملك اكسابه بعقد الكتابة ولوجب ايضا ان لا يجوز شري الفقير لا به بنحو حال لانه لا يملك شيئا وان يعتق عليه اذا ملكه فلا يقدر على الاداء * فان قلت انه يملك ان يستقرض * قلنا في المكاتب مثله

باب الكتابة من غير ذكر الحرية

قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومالك بن انس اذا كاتبه على الف درهم ولم يقل ان ادبت فانت حر فهو جائز ويعتق بالاداء وقال المزني عن الشافعي اذا كاتبه على مائة دينار الى عشر سنين كذا كذا نجما فهو جائز ولا يعتق حتى يقول في الكتابة اذا ادبت فانت حر ويقول بعد ذلك ان قولي قد كاتبك كان معقودا على انك اذا ادبت فانت حر * قال ابوبكر قوله تعالى (فكاتبوهم ان علمتم فبهم خيرا) يقتضي جوازها من غير شرط الحرية ويتضمن الحرية لان الله تعالى لم يقل فكاتبوهم على شرط الحرية فدل على ان اللفظ يتضمنها كلفظ الخلع في تضمنه للطلاق ولفظ البيع فيما يتضمن من التمليك والاجارة فيما يقتضيه من تمليك المنافع والنكاح في اقتضائه تمليك منافع البضع ويدل عليه ايضا حديث عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ايماعبد كاتب على مائة اوقية فاذا اداها الا عشر اواق فهو رقيق فاجاز الكتابة مطلقة على هذا الوجه من غير شرط حرية فيها واذا صححت الكتابة مطلقة من غير شرط حرية وجب ان يعتق بالاداء لان صحة الكتابة تقتضي وقوع العتق بالاداء

باب المكاتب متى يعتق

قال ابوبكر حكى ابو جعفر الطحاوي عن بعض اهل العلم انه حكى عن ابن عباس ان المكاتب

يعتق بعقد الكتابة وتكون الكتابة ديناعليه قال ابو جعفر لم نجد لذلك اسنادا ولم يقل به احد نعلمه قال وقد روى ابوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يؤدى المكاتب بحصة مادية حر وما بق عليه عذ ورواه ايضا يحيى بن ابي كثير عن عكرمة عن ابن عباس وقال ابن عمر وزيد بن ثابت وعائشة وام سلمة واحدى الروایتين عن عمر ان المكاتب عبد ما بق عليه درهم وروى عن عمر انه اذا دى النصف فهو غريم ولا رق عليه وقال ابن مسعود اذا دى ثلثا او ربعا فهو غريم وهو قول شريح وروى ابراهيم عن عبدالله انه اذا دى قيمة رقبته فهو غريم ع قال ابوبكر حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا هارون بن عبدالله قال حدثنا ابوبكر قال حدثنا سليمان بن سليم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المكاتب عبدا ما بق عليه من مكاتبه درهم ومن جهة النظر ان الاداء لما كان مشروطا في العتق وجب ان لا يعتق الا بقاء الجميع كالعق المعلق على شرط لا يقع الا بوجود كمال الشرط الا ترى انه اذا قال اذا كنت فلانا وفلانا فانت حر ان العتق لا يقع الا بكلامهما ويدل عليه انه لما كان مال الكتابة بدلا من العتق لم يخل ذلك من احد وجهين اما ان يقع العتق بنفس العقد وذلك خلاف السنة والنظر على ما بينا وان يوقعه بعد الاداء فيكون بمنزلة البياعات التي لا يستحق تسليمها الا بقاء جميع الثمن فثبت حين لم يقع بالعقد انه لا يقع الا بقاء الجميع ع وأختلفوا في المكاتب اذا مات وترك وفاق فقال على بن ابي طالب وزيد بن ثابت وابن الزبير تؤدى كتابته بعد موته ويعتق وهو قول ابي حنيفة وزفر وابي يوسف ومحمد وابن ابي ليلى وابن سيرين وعثمان بن الهيثم والثوري والحسين بن صالح وقالوا ان فضل شيء فهو ميراث لورثته فان لم يترك وفاق وترك ولدا ولدا في كتابته سعوا فبا على ابيهم من النجوم وقال مالك والليث ان ترك ولدا قد دخلوا في كتابته سعوا فيها على النجوم وعتق المكاتب وولده وان لم يترك من دخل في كتابته فقدمت عبدا لا تؤدى كتابته من ماله وجميع ماله للمولى وقال الشافعي اذا مات وقد بق عليه درهم فقدمت عبدا لا يلحقه عتق بعد ذلك وروى عن ابن عمر ان جميع ماله لسيده ولا تؤدى منه كتابته ع قال ابوبكر لا تخلو الكتابة من ان تكون في معنى الايمان المعقودة على شروط يبطلها موت المولى او العبد اهم اكان مثل ان يقول ان دخلت الدار فانت حر ثم يموت المولى او العبد فيبطل البين ولا يعتق بالشرط او ان تكون في معنى عقود البياعات التي لا تبطلها الشروط فلما كان موت المولى لا يبطل الكتابة ويعتق بالاداء الى الورثة وجب ان لا يبطله موت العبد ايضا مادام الاداء ممكنا وهو ان يترك وفاق فتؤدى كتابته من ماله وبحكم بعقه قبل الموت بلا فصل ع فان قيل لا يصح عتق الميت وقد علمنا انه مات عبدا لان المكاتب عبد ما بق عليه درهم ع قيل له اذا مات وترك وفاق فحكمه موقوف مراعى فان اديت كتابته حكمنا به انه كان حرا قبل الموت بلا فصل كما ان الميت لا يصح منه ايقاع يعتق بعد الموت ثم اذا مات المولى فادى المكاتب الكتابة حكمنا بتق موقع من جهة البيت ويكون الولاء له وليس يتمتع في الاصول نظائر ذلك من كون الشيء مراعى على معنى

مق وجده حكم بوقوعه بحال متقدمة مثل من جرح رجلا فيكون حكم جراحته مراعى فلو مات الجراح ثم مات المجرع من الجراحة حكما بأنه كان قاتلا يوم الجراحة مع استحالة وقوع القتل منه بعد موته وكما ان رجلا لوحضر بئرا في طريق المسلمين ثم مات فوقت فيها دابة لانسان لحقه ضامنا وصار بمنزلة جانيته قبل الموت من بعض الوجوه فلو كان ترك عبدا فاعتقه الوارث ثم وقعت فيها دابة ضمن الوارث قيمة العبد وحكمتنا في باب الضمان بان الحناية كانت موجودة يوم الموت ولو ان رجلا مات وترك حملا فوضعه لاقل من سنتين ويوم ورثه وان كان معلوما انه كان نطفة وقت موته ولم يكن ولدا ثم قد حكمنا له بحكم الولد حين وضعته ولو ان رجلا مات وترك ابين والف درهم وعليه دين الف درهم انهما لا يرثانه فان مات احد الابين عن ابن ثم ابرا الغريم من الدين اخذ ابن الميت منها حصته ميراثا عن ابيه ومعلوم ان الابن لم يكن مالكا له يوم الموت ولكنه جعل في حكم المالك لتقدم سبه كذلك المكاتب يحكم بمقتقه عند الاداء قبل الموت بلا فصل الا ترى ان المقتول خطأ لا تحب ديتة الا بعد الموت وهو لا يملك بعد الموت شيئا فجعلت الدية في حكم ما هو مالكة في باب كونها ميراثا لورثته وانه يقضى منه ديتته ونفذ منها وصاياه ﴿قوله تعالى ﴿ولا تتركوها قياتكم على البناء ان اردن تحصنا﴾ روى الاعمش عن ابي سفيان عن جابر قال كان عبدالله بن ابي يقول لجارسته اذهبي فابغينا شيئا فاتزل الله تعالى ﴿ولا تتركوها قياتكم على البناء﴾ الآية وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس ﴿ومن يكرههن﴾ الآية قال لهن غفور رحيم ﴿قال ابو بكر اخبر تعالى ان المكروهة على الزنا مغفور لهما ما فعلته على وجه الاكراه كايين تعالى في آية اخرى ان الاكراه على الكفر يزيل حكمه اذا ظهره المكروه عليه بلسانه وانما قال ﴿ان اردن تحصنا﴾ لانها لو ارادت الزنا ولم ترد التحصن ثم فعلته على مظهر من الاكراه وهي مريدة له كانت آمنة بهذه الارادة وكان حكم الاكراه زائلا عنها في الباطن وان كان ثابتا في الظاهر وكذلك من اكراه على الكفر وهو باءاء في الظاهر الا انه فعله مريدا له لا على وجه الاكراه كان كافرا وكذلك قال اصحابنا فيمن اكراه على ان يقول الله ثالث ثلاثة او على ان يشتم النبي صلى الله عليه وسلم فخطر بباله ان يقوله على وجه الحكاية عن الكفار او ان يعتقدهم محمد اخر غير النبي صلى الله عليه وسلم فلم يصرف قصده ونيتته الى ذلك واعتقدا بقوله على الوجه الذي اكراه عليه كان كافرا ﴿قوله تعالى ﴿الله نور السموات والارض﴾ روى عن ابن عباس في احدي الروايتين وعن انس هادي اهل السموات والارض وعن ابن عباس ايضا وابي العالية والحسن متورا السموات والارض بنجومها وشمسها وقرها ﴿قوله تعالى ﴿يرمى مثل نوره﴾ قال ابي بن كعب والضحاك الضمير عائد على المؤمن في قوله ﴿نوره﴾ بمعنى مثل النور الذي في قلبه هدية الله تعالى وقال ابن عباس عائد على اسم الله بمعنى مثل نور الله الذي هدى به المؤمن وعن ابن عباس ايضا مثل نوره وهو طاعته وقال ابن عباس وابن جريج المشكاة الكوة التي لا منفذ لها وقيل ان المشكاة عمود القنديل الذي فيه الفتيلة وهو مثل الكوة وعن ابي بن كعب قال هو مثل ضرب به الله تعالى لقلب المؤمن فالمشكاة صدره والمصباح القرآن والزجاجة قلبه قال فهو بين اربع خلال ان اعطى شكر وان ابتلى صبر

وان حكم عدل وان قال صدق وقال (تور على نور) فهو يتقلب على خمسة انوار فكلامه نور وعمله نور
ومدخله نور ومخرجه نور ومصيره الى التور يوم القيامة الى الجنة وقيل (نور على نور) اي نور
الهدى الى توحيد على نور الهدى والقرآن الذي اتى به من عنده وقال زيد بن اسلم (تور على نور) يعنى
بعضه بعضاً وقوله تعالى ﴿فِي بُيُوتٍ أَذْنُ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيَذْكُرَ فِيهَا اسْمَهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ الآية قيل ان معناه
ان المصاييح المقدم ذكرها في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو وقيل
توقد في بيوت اذن الله ان ترفع وقال ابن عباس هذه البيوت هي المساجد وكذلك قال الحسن
ومجاهد وقال مجاهد ان ترفع معناه ترفع بالبناء كما قال (واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت)
وقال ان ترفع ان تعظم بذكره لانها مواضع الصلوات والذكر وروى ابن ابي مليكة عن ابن
عباس انه سئل عن صلاة الصبح فقال انها في كتاب الله وما يفتنوس عليها الاغواس ثم قرأ
(فِي بُيُوتٍ أَذْنُ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ) قال ابو بكر يجرى ان يكون المراد الامرين جميعاً من رفعها بالبناء
ومن تعظيمها جميعاً لانها مينة لذكر الله والصلاة وهذا يدل على انه يجب تنزيها من القعود
فيها لأمور الدنيا مثل البيع والشراء وعمل الصناعات ولغو الحديث الذي لا فائدة فيه والسفه
وما جرى مجرى ذلك وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال جنوا مساجدكم صبايئكم
ومجانينكم ورفع اصواتكم وبيعكم وشراكم واقامة حدودكم وجروها في جمعكم وضموا على ابوابها
المطامير وقوله تعالى ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ قال ابن عباس والضحاك يصلون فيها بالغداة
والعصر وقال ابن عباس كل تسبيح في القرآن صلاة وقوله تعالى ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِمُهُمُ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ
عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ روى عن الحسن في هذه الآية والله لقد كانوا يتبايعون في الاسواق فاذا حضر حق
من حقوق الله بدؤا بحقوق الله حتى يقضوه ثم عادوا الى تجارتهم وعن عطاء قال سهود الصلاة
المكتوبة وقال مجاهد (عن ذكر الله) قال عن مواقيت الصلاة ورأى ابن مسعود اقواما يجرون
فلما حضرت الصلاة قاموا اليها قال هذا من الذين قال الله تعالى فيهم ﴿لَا تُلْهِمُهُمُ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾
وقوله تعالى ﴿الْمُزْنُ أَنَّ اللَّهَ يَسْخَرُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فان التسبيح هو التزب به لله تعالى عما
لا يجوز عليه من الصفات فجميع ما خلقه الله منزله من جهة الدلالة عليه والعقلاء المطيعون ينزهونه
من جهة الاعتقاد والوصف بما يليق به وتنزيهه عما لا يجوز عليه وقوله تعالى ﴿كُلُّ قَدْعٍ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ
وَتَسْبِيحُهُ﴾ يعنى صلاة من يصلي منهم فالله يعلمها وقال مجاهد الصلاة للانسان والتسبيح لكل شئ
وقوله تعالى ﴿وَيُنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَنَ الْجِبَالِ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيَصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ﴾ قيل
ان من الاولى لابتداء الغاية لان ابتداء الانزال من السماء والثانية للتبعض لان البرد بعض الجبال التي
في السماء والثالثة لتبيين الجنس اذ كان جنس تلك الجبال جنس البرد وقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ دَابَّةٍ
مِنْ مَاءٍ﴾ قيل ان اصل الخلق من ماء ثم قلب الى النار فخلق منه الجن ثم الى الريح فخلقت الملائكة منها
ثم الى الطين فخلق آدم منه وذكر الذي يمشى على رجليه والذي يمشى على اربع ولم يذكر ما يمشى على
اكثر من اربع لانه كالذي يمشى على اربع في رأى العين فترك ذكره لان العبرة تكفي بذكر الاربع

لث بن ابي سليم عن نافع عن ابن عمر وسفيان عن ابي حصين عن ابي عبد الرحمن (ليس تأذنكم الذين
 ملكت ايمانكم) فلا هو في النساء خاصة والرجال يستأذنون على كل حال بالليل والنهار * قال ابو بكر
 انكر بعضهم هذا التأويل قال لان النساء لا يطلق فيهن الذين اذا افردن وانما يقال الاثني كما قال تعالى
 (واللائي يئسن من المحيض) * قال ابو بكر هذا مجوز اذا عبر بلفظ المالك كان النساء اذا عبر عنهن
 بالاستخاض وكذلك جائز ان يذكر الاناث اذا عبرت عنهن بلفظ المالك دون النساء ودون
 الاماء لان التذكير والتأنيث يتبعان اللفظ كما تقول ثلاث ملاحف فاذا عبرت بالآزر ذكرت فقلت
 ثلاثة ازر فالظاهر ان المراد الذكور والاناث من الممالك وليس العبيد لان العبيد مأمورون بالاستيذان
 في كل وقت ماوجب الاقتصار بالامر في العورات الثلاث على الاماء ودونهم اذ كانوا مأمورين في سائر
 الاوقات ففي هذه الاوقات الثلاثة اولى ان يكونوا مأمورين به * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا
 ابو داود قال حدثنا ابن السرح والصباح بن سفيان وابن عتبة وهذا حديثه قال اخبرنا
 سفيان عن عبيد الله بن ابي زبد عن ابن عباس قال سمعته يقول لم يؤمر بها اكثر الناس
 آية الاذن واني لآمر جاري هذه تستأذن على * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال
 حدثنا النعبي قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن ابي عمرو عن عكرمة ان نفرا
 من اهل العراق قالوا يا ابن عباس كيف نرى هذه الآية التي امرنا فيها بما امرنا ولا يعمل بها
 احد قول الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا ليس تأذنكم الذين ملكت ايمانكم والذين لم يبلغوا
 الحلم منكم ثلاث مرات) الآية الى قوله (عليم حكم) قال ابن عباس ان الله حليم رحيم
 بالمؤمنين يحب السر والستر وكان الناس ليس ليونهم ستر ولا حجاب فربما دخل الخادم او الولد او بئمة
 الرجل والرجل على اهله فامرهم الله بالاستيذان في تلك العورات فحاهم الله بالسور والحير فلم
 ار احدا يعمل بذلك بعد * قال ابو بكر وفي بعض الفاظ حديث ابن عباس هذا وهو حديث
 سلمان بن بلال عن عمرو بن ابي عمرو فلما اتى الله الحير واتخذوا السور والحجاب رأى الناس
 ان ذلك قد كفاهم من الاستيذان الذي امروا به فاخبر ابن عباس ان الامر بالاستيذان في هذه
 الآية كان متعاقبا بسبب فلما زال السبب زال الحكم وهذا يدل على انه لم يزل الآية منسوخة وان منل
 ذلك السبب لوعاد لعاد الحكم وقال الشعبي ايضا انها ليست بمنسوخة وهذا نحو ما فرض الله
 تعالى من الميراث بالموالاة بقوله تعالى (والذين عاقدت ايمانكم فآتوهم نصيبهم) فكانوا
 شوارثون بذلك فلما اوجب النوارث بالنسب جعل ذوى الانساب اولى من مولى الموالاة
 ومتى فقد النسب عاد ميراث المعاقدة والولاء وقال جابر بن زبد في قوله (ليس تأذنكم الذين
 ملكت ايمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم) ابناؤهم الذين عقلوا ولم يبلغوا الحلم من العلمان
 والجوارى يستأذنون على آباءهم قبل صلاة الفجر وحين يقولون ويخلون وبعد صلاة العشاء
 وهي التمتة فاذا بلغوا الحلم استأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم اخوانهم اذا كانوا رجالا ونساء
 لا يدخلون على آباءهم الا باذن ساعة يدخلون اى ساعة كانت وروى ابن جريح عن مجاهد (ليس تأذنكم
 الذين ملكت ايمانكم) قال عبيدكم (والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات) قال من احراركم

وروى عن عطاء مثله وانكر بعضهم هذا التأويل لان العبد البالغ بمنزلة الحر البالغ في تحريم النظر الى مولاه فكيف يجمع الى الصبيان الذين هم غير مكلفين قال فالظاهر ان يكون المراد العبد الصغار والاماء وصغارنا الذين لم يبلغوا الحلم وقد روى عن ابن عباس انه كان يقرأ ليستأذنكم الذين لم يبلغوا الحلم مما ملكت ايمانكم وقال سعيد بن جبير والشعبي هذا مما تهاون به الناس ومانسخت وقال ابو قتادة ليس بواجب وهو كقوله تعالى (واشهدوا اذا تبايعتم) وقال القاسم بن محمد يستأذن عند كل عودة ثم هو طواف بعدها يعني انه يستأذن عند اوقات الحلوة والتفضل في الثياب وطرحها وهو طواف بعدها لانها اوقات السر ولا يستطيع الخادم والغلام والصبي الامتناع من الدخول كما قال صلى الله عليه وسلم في الهرة انها من الطوافين عليكم والطوافات يعني انه لا يستطاع الامتناع منها وروى ان رجلا قال لعمر استأذن على امي قال نعم وكذلك قال ابن عباس وابن مسعود

فصل في

قوله تعالى (والذين لم يبلغوا الحلم منكم) يدل على بطلان قول من جعل حدا بلوغ خمس عشرة سنة اذ لم يحتلم قبل ذلك لان الله تعالى لم يفرق بين من بلغها وبين من فصر عنها بعد ان لا يكون قد بلغ الحلم وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهات كثيرة رفع القلم عن ثلاثة عن التام حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يحتلم ولم يفرق بين من بلغ خمس عشرة سنة وبين من لم يبلغها واما حديث ابن عمر انه عرض على النبي صلى الله عليه وسلم بوم احد وله اربع عشرة سنة فلم يجز وعرض عليه بوم الحندق وله خمس عشرة سنة فاجازه فانه مضطرب لان الحندق كان في سنة خمس واحد في ستة ثلاث فكيف يكون بينهما سنة ثم مع ذلك فان الاجازة في القتال لتعلق لها بالبلوغ لانه قد رد البالغ اضعفه ويجاز غير البالغ لقونه على القتال وطاقته لحمل السلاح كما جاز رافع بن خديج ورد سمرة بن جندب فلما قيل لانه يصبره امرها فتصارعا فصرعه سمرة فاجازه ولم يسئل عن سنه وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسئل ابن عمر عن مبلغ سنه في الاول ولا في الثاني وانما اعتبر حاله في قوته وضعفه فاعتبار السن لان النبي صلى الله عليه وسلم اجازه في وقت ورد في وقت ساقط * وقد اتفق الفقهاء على ان الاحتلام بلوغ واختلفوا اذا بلغ خمس عشرة سنة ولم يحتلم فقال ابو حنيفة لا يكون الغلام بالغاً حتى يبلغ ثمان عشرة سنة وليستكملها وفي الجارية سبع عشرة سنة وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي في الغلام والجارية خمس عشرة سنة وذهبوا فيه الى حديث ابن عمر وقد بينا انه لا دلالة فيه على انها جداولوغ ويدل عليه انه لم يسئل عن الاحتلام ولا عن السن ولما ثبت بما وصفتنا ان الخمس عشرة ليست ببلوغ وظاهر قوله (والذين لم يبلغوا الحلم منكم) ينفي ايضا ان تكون الخمس عشرة بلوغا على الحد الذي بينا صارت طريق اثبات حدا بلوغ بعد ذلك الاجتهاد لانه حديثان الضعف والكبر الذين قد عرقنا طريقهما وهو واسطة بينهما فكان طريقه الاجتهاد وليس يتوجه على القائل

بما وصفا سؤال الجتهد في تقويم المستهلكات وادوش الجنائيات التي لا توقيف في مقدارها ومهور الامثال ونحوها * فان قيل فلا بد من ان يكون اعتباره لهذا المقدار دون غيره لضرب من الترجيح على غيره يوجب تغليب ذلك في رأيه دون ما عدا من المقادير * قيل له قد علمنا ان العادة في البلوغ خمس عشرة سنة وكل ما كان طريقه العادات فقد تجاوز الزيادة فيه والنقصان منه وقد وجدنا من بلغ في اثنتي عشرة سنة وقد بينا ان الزيادة على المعتاد من الخمس عشرة جائزة كالتقصان عنه لجعل ابو حنيفة الزيادة على المعتاد كالتقصان عنه وهي ثلاث سنين كما ان النبي صلى الله عليه وسلم لما جعل المعتاد من حيض النساء ستا واربعا بقوله لحنمة بنت جحش نحيضين في علم الله ستا او سبعا كتحيض النساء في كل شهر اقتضى ذلك ان يكون العادة ستا ونصفالانه جعل السابيع مشكوكا فيه لقوله ستا او سبعا ثم قد ثبت عندنا ان التقصان عن المعتاد ثلاث ونصف لان اقل الحض عندما ثلاث واكثره عشرة فكانت الزيادة على المعتاد بازاء التقصان منه وحب ان يكون كذلك استنار الزيادة على المعتاد فيما وصفا وقد حكى عن ابي حنيفة سبع عشرة سنة لافلام وهو محمول على استكمال ثمانى عشرة والدخول في التاسع عشرة * خالف في لاسات هل يكون بلوغا فلم يجعله احماسا بلوغا والشافعي يجعله بلوغا وظاهر قوله * والذين لم ينفقوا الحكم منكم * بنى ان يكون الانبات بلوغا اذا لم يحتمل كافي كون خمس عشرة * بلوغا وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم وعن الصبي حتى يحتمل وهذا خبر منقول من طريق الاستقضة قد رتب السابيع والخالف في رفع حكم القلم عن الجنون والائمة والصبي واحتج من جعله بلوغا لمحمد بن عبد الله عن عطاء بن رباح عن النبي صلى الله عليه وسلم امر بقتل من ابنت منى وربطه وسجى من لم يمسك فافظروا الى فام آكن ابنت فاستقاني وهذا حديث لا يجوز امدت التمرع بمنه اذ كان عطية هذا مجهولا لا يعرف الا من هذا الخبر لاسما مع اعتراضه على الآفة والخبر في ان البلوغ الابلا احتلام ومع ذلك فهو مختلف الالفاظ ففي بعضها امر بقتل من جرت عليه المواسى وفي بعضها من اخضر اراره ومعلوم ان لا يبلغ هذه الحال الا وقد قدم بلوغه ولا يكون قد حذرت على المواسى الا وهو رجل كبير جعل الانبات وجرى المواسى على كناية عن بلوغ الفدر الذي ذكرنا في الس و هي ثمان عشرة واكثر وروى عن عقبه بن عامر وابي بصرة الغفاري انهما قسما في الضيمة لم ابنت وهذا لا دلالة فيه على اسمها رأيا الانبات بلوغا لان القسمة جائزة لاصبيان على وجه الرضخ وقد روى عن قوم من السلف شئ في اعتبار طول الانسان لم يأخذ به احد من الفقهاء وروى محمد بن سيرين عن انس قال اتى ابو بكر بسلام قد سرق فامر به فشر فقتل اثملة فخطى عنه وروى قتادة عن خلاص عن علي قال اذا بلغ الغلام خمسة اشبار فقد وقعت عليه الحدود ويقتصر به ويقتصر منه وادا استعاه رجل بغير اذن اهله لم يبلغ خمسة اشبار فهو ضامن وروى ابن جريج عن ابن ابي مليكة ان ابن الزبير اتى بوصيف لعمر بن ابي ربيعة قد سرق فقطعه ثم حدث ان عمر كتب اليه في غلام من اهل العراق فكتب اليه ان اشتره فشره فنقص اثملة فمضى بميلة * *

قال ابو بكر وهذه اقاويل شاذة باسناد ضعيفة تبعد ان تكون من اقاويل السلف اذ الطول والقصر لا يدلان على بلوغ ولا نفيه لانه قد يكون قصيرا وله عشرون سنة وقد يكون طويلا ولا يبلغ خمس عشرة سنة ولم يحتلم وقوله ﴿والذين لم يبلغوا الحلم منكم﴾ يدل على ان من لم يبلغ وقد عقل يؤمر بفعل الشرائع وينهى عن ارتكاب القبائح وان لم يكن من اهل التكليف على جهة التعليم كما امرهم الله تعالى بالاستيذان في هذه الاوقات وقد روى عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهمي عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ بلغ الغلام سبع سنين فروه بالصلاة واذ بلغ عشرة فاصبروه عليها وروى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروا صبيانكم بالصلاة اذ بلغوا سبعا واضربوهم عابها اذ بلغوا عشرة وفرقوا بينهم في المضاجع وعن ابن مسعود قال حافظوا على ابنائكم في الصلاة وروى نافع عن ابن عمر قال يعلم الصبي الصلاة اذا عرف بينه من شماله وروى حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن ابيه قال كان على بن الحسين بأمر الصبيان ان يصلوا الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا فيقال له يصلون الصلاة اعيروها فيقول هذا خير من ان يتأهوا عنها وروى هشام بن عروة انه كان يأمر بنيه بالصلاة اذ اعقلوها وبالصوم اذ اطاقوه وروى ابو اسحاق عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود قال اذ بلغ الصبي عشر سنين كتبت له الحسنة ولا تكتب عليه السيئات حتى يحتلم قال ابو بكر انما يؤمر بذلك على وجه التعليم والاعتادة ويحرم عليه فيكون اسهل عليه بعد البلوغ واقل نفورا منه وكذلك يجب شرب الخمر واكل لحم الخنزير وينهى عن سائر المحظورات لانه لو لم يؤمر بذلك في الصغر وخلى وسائر سهوانه وما يؤثره ويختاره يصعب عليه بعد البلوغ الاقلاع عنه وقال الله تعالى ﴿قوا انفسكم واهليكم نارا﴾ روى في التفسير اذ بهم وعلموهم وكاينهى عن اعتقاد الكفر والشرك واطهاره وان لم يكن مكلفا كذلك حكم الشارع * وقوله تعالى ﴿واذ بلغ الاطفال منكم الحلم﴾ الآية بمعنى ان الاطفال اذ بلغوا الحلم فعاينهم الاستيذان في سائر الاوقات كما استأذن الذين من قبلهم وهم المذكورون في قوله تعالى ﴿لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تسألوا على اهلها﴾ وفيه دلالة على ان الاحتلام بلوغ * وقوله ﴿ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم بعضهم على بعض﴾ يعني بعد هذه العورات الثلاث جائز للاماء والذين لم يبلغوا الحلم ان يدخلوا بغير استئذان اذ كانت الاوقات الثلاث هو حال الكشف والحلوة وما بعدها حال البستر والتأهب لدخول هؤلاء الذين يشق عليهم الاستيذان في كل وقت لكنزة دخولهم وخروجهم وهو معنى طوافون عليكم بعضهم على بعض

في اسم صلاة العشاء

قوله تعالى ﴿ومن بعد صلاة العشاء﴾ روى عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم فان الله تعالى قال ﴿ومن بعد صلاة العشاء﴾ وان الاعراب يسمونها العتمة واما العتمة عتمة الليل للحلاب * وقوله تعالى ﴿والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون

نكاحاً الآية قال ابن مسعود ومجاهد والقواعد اللاتي لا يرجون نكاحهن اللاتي لا يرذن
وثيابهن جلابيهن وقال ابراهيم وابن جبير الرداء وقال الحسن الجلباب والمنطق وعص جابر بن
زيد يضمن الحمار والرداء * قال ابو بكر لا خلاف في ان شعر المعجوز عودة لا يجوز للاجنبي
النظر اليه كشعر الشابة وانما ان صلت مكشوفة الرأس كانت كالشابة في فساد صلتها فغير
جائز ان يكون المراد وضع الحمار بحضرة الاجنبي * فان قيل انما اباح الله تعالى لها بهذه الآية
ان تضع خمارها في الخلوة بحيث لا يراها احد * قيل له فاذا لا معنى لتخصيص القواعد بذلك
اذ كان للشابة ان تقفل ذلك في خلوة وفي ذلك دليل على انه انما اباح للمعجوز وضع رداؤها بين
يدى الرجال بعد ان تكون مغطاة الرأس واباح لها بذلك كشف وجهها ويدها لانها لا تشبه
وقال تعالى (وان يستعففن خير لهن) فاباح لها وضع الجلباب واخبر ان الاستعفاف بان
لا تضع ثيابها ايضا بين يدي الرجال خير لها * وقوله تعالى (ليس على الاعمى حرج)
الآية قال ابو بكر قد اختلف السلف في تأويله وسبب نزوله فحدثنا جعفر بن محمد بن
الحكم قال حدثنا جعفر بن محمد بن العيمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الله
ابن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله (ليس على الاعمى
حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج) قال لما نزلت (ولانما كانوا اموالكم بينكم
بالباطل) قال المسلمون ان الله تعالى قد نهانا ان تأكل اموالنا بيننا بالباطل وان الطعام من
افضل اموالنا ولا يلح لاحد ان يأكل عند احد فكف الناس عن ذلك فانزل الله تعالى
(ليس على الاعمى حرج) الآية فهذا احد التأويلات وحدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا
جعفر بن محمد قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا حجاج عن ابن جريج عن مجاهد في هذه
الآية قال كان رجال زمني وعيمان وعرجان واولو حاجة يستتبعهم رجال الى بيوتهم فان لم
يجدوا لهم طعاما ذهبوا بهم الى بيوت آبائهم ومن معهم فكثر المستتبعون ذلك فنزلت (لا خناح
عليكم) الآية واحل لهم الطعام حبث وجدوه من ذلك فهذا تأويل ثان وحدثنا جعفر بن
محمد قال حدثنا جعفر بن محمد بن العيمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا ابن مهدي عن ابن المبارك عن
معمر قال قلت للزهري ما بال الاعمى والاعرج والمريض ذكروا ههنا فقال اخبرني عبيد الله بن عبد الله
ابن عتبة ان المسلمين كانوا اذا غزوا خلفوا زمناهم في بيوتهم وصوروا اليهم المفاتيح وقالوا قد احلنا لكم
ان تأكلوا منها فكانوا يتخرجون من ذلك ويقولون لاندخلها وهم غيب فنزلت هذه الآية
رخصة لهم فهذا تأويل ثالث وروى فيه تأويل رابع وهو ما روى سفيان عن قيس بن مسلم
عن مقسم قال كانوا يمتنعون ان يأكلوا مع الاعمى والمريض والاعرج لانه لا يبال ما سال
الصحيح فنزلت هذه الآية وقد انكر بعض اهل العلم هذا التأويل لانه لم يقل الله عليكم حرج
في مؤاكله الاعمى وانما ازال الحرج عن الاعمى ومن ذكر معه في الاكل فهذا في الاعمى اذا
اكل من مال غيره على احد الوجوه المذكورة عن السلف وان كان تأويل مقسم محتملا على
بعض الكلام وتأويل ابن عباس ظاهر لان قوله تعالى (لانما كانوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان

يكون تجارة عن نراض منكم) ولم يكن هذا تجارة وامتنعوا من الاكل فانزل الله اباحة ذلك
واما تأويل مجاهد فهو سائح من وجهين احدهما انه قد كانت العادة عندهم بذي الطعام
لاقربائهم ومن معهم فكان جريان العادة به كالنطق به فاباح الله للاعشى ومن ذكر معه اذا
استتبعوا ان يأكلوا من بيوت من انبعمهم وبيوت آبائهم والثاني ان ذلك فيمن كان به
ضرورة الى الطعام وقد كانت الضيافة واجبة في ذلك الزمان لامثالهم فكان ذلك القدر مستحقا
من مالهم لهؤلاء فلذلك اسيح لهم ان يأكلوا منه مقدار الحاجة بغير اذن وقال قتادة ان اكلت
من بيت صديقك بغير اذنه فلا بأس لقوله (او صدقكم) وروى ان اعرابيا دخل على الحسن
فراى سفرة معلقة فاخذها وجعل يأكل منها فبكى الحسن فقيل له ما بك فبكى فقال ذكرت
بما صنع هذا اخوانا لي مضوا يعني انهم كانوا ينسبون في مثل ذلك ولا يستأذنون وهذا ايضا
على ما كانت العادة قد جرت به منهم في مثله وقوله تعالى (ولا على انفسكم ان تأكلوا من بيوتكم) يعني
يعني والله اعلم من البيوت التي هم سكانها وهم عيال غيرهم فيها مثل اهل الرجل وولده
وخادمه ومن يشتمل عليه منزله فكل من بيته ونسبها لهم لانهم سكانها وان كانوا في عيال غيرهم وهو
صاحب المنزل لانه لا يجوز ان يكون المراد الاباحة للرجل ان يأكل من مال نفسه اذ كان ظاهر
الخطاب وابتداءه في اباحة الاكل للانسان من مال غيره وقال الله (اوبيوت آبائكم اوبيوت
امهاتكم اوبيوت اخوانكم اوبيوت امهاتكم اوبيوت اخوانكم اوبيوت اخواتكم) فاباح
الاكل من بيوت هؤلاء الاقرباء ذوى المحارم بحريان العادة ببذل الطعام لامثالهم وقصد التامع
في امثاله ولم يذكر الاكل في بيوت الاولاد لان قوله تعالى (ولا على انفسكم ان تأكلوا من
بيوتكم) قد افادته لان مال الرجل منسوب الى ابيه قال النبي صلى الله عليه وسلم انت وما لك
لا يبك وقال ان اطيب ما اكل الرجل من نسبه وان ولده من نسبه فكلوا من كسب اولادكم
فاكتفى بذكر بيوت انفسكم عن ذكر بيوت الاولاد اذ كانت منسوبة الى الاباء وقوله تعالى
(اوما ملككم مفاتيحه او صدقكم) روى عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس اوما ملككم مفاتيحه قال
هو الرجل يؤكل الرجل بصنته رخص له ان يأكل من ذلك الطعام والخمر ويشرب من ذلك اللبن وعن
عكرمة في قوله (اوما ملككم مفاتيحه) قال اذا ملك المفتاح فهو جائز ولا بأس ان يعلم
الشيء اليسير وروى سعيد عن قتادة في قوله (ليس على الاعشى حرج ولا على الاخر حرج)
قال كان الرجل لا يضيف احدا ولا يأكل من بيت غيره تأمنا من ذلك وكان اول من رخص الله
له في ذلك ثم رخص للناس عامة فقال (ولا على انفسكم ان تأكلوا من بيوتكم) الى قوله
(اوما ملككم مفاتيحه) فاعلم ان آدم او صدقكم ولودخلت على صديق فاكلت من طعامه
بغير اذنه كان ذلك حلالا وقوله (او صدقكم) يعني ان تأكل من بيت زوجها بالكسرة ونحوها من غير
استئذانها الياء لانه متعارفانهم لا يمتنعون من مثله كالعبد المأذون والمكاتب بدعوان الى طعامهما
ويتصدقان باليسير مما في ايديهما فيجوز بغير اذن المولى وقوله (او صدقكم) روى

الاعمش عن نافع عن ابن عمر قال لقد رأتني وما الرجل المسلم باحق بدنياره ودرهمه من اخيه المسلم وروى عبدالله الرصافي عن محمد بن علي قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرى احدهم انه احق بالدينار والدرهم من اخيه وروى اسحاق بن كثير قال قال حدثنا الرصافي قال كنا عند ابي جعفر يوما فقال هل يدخل احدكم يده في كم اخيه او كيسه فيأخذ ماله قلنا لا قال ماتم باخوان ﴿ قال ابو بكر قد دلت هذه الآية على ان من سرق من ذى رحم بحرم منه لا يقطع لباحة الله لهم بهذه الآية الا كل من بيوتهم ودخولها من غير اذنهم فلا يكون ماله محرزا منهم ﴿ فان قيل فينبغي ان لا يقطع اذا سرق من صديقه لان في الآية اباحة الاكل من طعامه ﴿ قيل له من اراد سرقة ماله لا يكون صديقا له وقد قيل ان هذه الآية منسوخة بقوله ﴿ لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا ﴾ وبقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه ﴿ قال ابو بكر ليس في ذلك ما يوجب نسخه لان هذه الآية فيمن ذكر فيها وقوله ﴿ لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم ﴾ في سائر الناس غيرهم وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه ﴿ وقوله تعالى ﴿ ليس عليكم جناح ان تأكلوا جميعا واشتاتا ﴾ روى سعيد عن قتادة قال كان هذا الحلي من كنانة بن خزيمة يرى احدهم انه محرم عليه ان يأكل وحده في الجاهلية حتى ان الرجل ليسوق الذود الحفل وهو جائع حتى يجد من يؤاكله ويشاد به فانزل الله ﴿ ليس عليكم جناح ان تأكلوا جميعا واشتاتا ﴾ وروى الوليد بن مسام قال حدثنا وحنى بن حرب عن ابيه عن جده وحشى ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا اننا ناكل ولا نشبع فان فعلكم تفترقون قالوا نعم قال فاجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله عليه يبارك لكم فيه وقال ابن عباس ﴿ جميعا واشتاتا ﴾ المعنى يأكل مع القمير في به وقال ابو صالح كان اذا نزل بهم صيف نخرجوا ان يأكلوا الامعة وقيل ان الرجل كان يخاف ان اس مع غيره ان يزد اكله على اكل صاحبه فامتنعوا لاجل ذلك من الاجتماع على الطعام : قال ابو بكر هذا تأويل محتمل وقد دل على هذا المعنى قوله ﴿ ويستلونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تخاطبهم فاخوانكم ﴾ فاباح لهم ان ينفطوا طعام اليتيم لطعامهم فيأكلوه جميعا ونحوه قوله ﴿ فابشوا احدكم بورقكم هذه الى المدينة فلينظر اها ادى طعاما فايتمكم رزق منه ﴾ فكان الورق لهم جميعا والطعام بينهم فاستجازوا اكله فكذلك قوله ليس عليكم جناح ان تأكلوا جميعا ﴿ يجوز ان يكون مراده ان يأكلوا جميعا طعاما بينهم وهي المناهضة التي بقاها الناس في الاسفار ﴿ وقوله تعالى ﴿ فاذا دخلتم بيوتا فسلطوا على انفسكم نحية ﴾ روى معمر عن الحسن فسلطوا على انفسكم يسلم بعضكم على بعض كقوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا انفسكم ﴾ وروى معمر عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال هو المسجد اذا دخلته فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وقال نافع عن ابن عمر انه كان اذا دخل بيتا ليس فيه احد قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين واذا كان فيه احد قال السلام عليكم واذا دخل المسجد قال بسم الله السلام على

رسول الله وقال الزمري ﴿فسلموا على أنفسكم﴾ إذا دخلت بيتك فسلم على اهلك فهم احق من سلمت عليه وإذا دخلت بيتا لا احد فيه فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فإنه كان يؤمر بذلك حدثنا ان الملائكة ترد عليه ﴿قال ابو بكر لما كان اللفظ محتملا لساير الوجوه تأوله السلف عليها وجب ان يكون الجميع مرادا بعموم اللفظ ﴿وقوله تعالى ﴿تحية من عند الله مباركة طيبة﴾ يعني ان السلام تحية من الله لان الله امر به وهي مباركة طيبة لانه دعاء بالسلامة فيبقى اثره ومنفعته وفيه الدلالة على ان قوله ﴿واذا حيم تحية فحيوا باحسن منها اوردها﴾ قد اريد به السلام ﴿وقوله تعالى ﴿واذا كانوا معكم على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه﴾ قال الحسن وسعيد بن جبير في الجهاد وقال عامر بن جهم وقال مكحول في الجمعة والقتال وقال الزمري الجمعة وقال قتادة كل امر هو طاعة لله ﴿قال ابو بكر هو في جميع ذلك لعموم اللفظ وقال سعيد بن قتادة ﴿اذا كانوا معكم على امر جامع﴾ الآية قال كان الله انزل قبل ذلك في سورة براءة ﴿عفا الله عنك لما دنت لهم﴾ فرخص له في هذه السورة ﴿فأذن لمن شئت منهم﴾ فنسخت هذه الآية التي في سورة براءة وقديل انه لا معنى للاستيذان للمحدث في الجمعة لانه لا وجه لمقامه ولا يجوز للامام منعه فلامعنى للاستيذان فيه وانما هو فيها محتاج الامام فيه الى معونتهم في القتال او الرأي ﴿وقوله تعالى ﴿لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا﴾ روى عن ابن عباس قال يعني احذروا اذا اسخطتموه دعاء عليكم فان دعاءه محباب ليس كدعاء غيره وقال مجاهد وقتادة ادعوه بالخضوع والتعظيم نحو يا رسول الله يا بني الله ولا تقولوا يا محمد كما يقول بعضكم بعض ﴿قال ابو بكر هو على الامرين جميعا لاحتمال اللفظ لهما ﴿وقوله تعالى ﴿قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا﴾ يعني به المنافقين الذين كانوا ينصرفون عن امر جامع من غير استيذان يولد بعضهم بعض ويستتره للابراء النبي صلى الله عليه وسلم منصرفا ﴿وقوله تعالى ﴿فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتة او يصيبهم عذاب اليم﴾ معناه فليحذر الذين يخالفون امره ودخل عليه حرف الجر لجواز ذلك في اللغة كقوله ﴿فيا بعضهم ميثاقهم﴾ معناه فبقضهم ميثاقهم والماء ﴿في امره﴾ يحتمل ان يكون ضميرا للنبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون ضميرا لله تعالى والظاهر انه الله لانه يليه وحكم الكناية رجوعها الى ما يليها دون ما تقدمها وفيه دلالة على ان اوامر الله على الوجوب لانه الزم اللوم والمقاب للخالفة الامر وذلك يكون على وجهين احدهما ان لا يقبله فيخالفه بالردله والثاني ان لا يفعل المأمور به وان كان مقرا بوجوبه عليه ومعقدا للزومه فهو على الامرين جميعا ومن قصره على احد الوجهين دون الآخر خصه بغير دلالة ومن الناس من يحتج به فان افعال النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب وذلك انه جعل الضمير في ﴿امر﴾ للنبي صلى الله عليه وسلم وفعله يسمى امره كما قال تعالى ﴿وما امر فرعون برشيد﴾ يعني افعاله واقواله وهذا ليس كذلك عندنا لان اسم الله تعالى فيه بعد اسم النبي صلى الله عليه وسلم في قوله ﴿قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا﴾ وهو الذي تليه الكناية فينبغي ان يكون راجعا اليه دون غيره . آخر سورة التور

ومن سورة القرقان
بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿ واترنا من السماء ماء طهورا ﴾ الطهور على وجه المبالغة في الوصف له بالطهارة وتطهير غيره فهو طاهر مطهر كما يقال رجل ضروب وقول اى يضرب ويقتل وهو مبالغة في الوصف له بذلك والوضوء يسمى طهورا لانه يطهر من الحدث المانع من الصلاة وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور اى بما يطهر وقال النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لى الارض مسجدا وطهورا فسماء طهورا من حيث استباح به الصلاة وفام مقام الماء فيه * وقد اختلف في حكم الماء على ثلاثة انحاء احدها اذا خالط الماء غيره من الاشياء الطاهرة والثانى اذا خالطه نجاسة والثالث الماء المستعمل فقال اصحابنا اذا لم يخالطه نجاسة ولم يعلب عليه غيره حتى يزيل عنه اسم الماء لاجل الغلبة ولم يستعمل لطهارة البدن فالوضوء به جائز فان غلب عليه غيره حتى يزيل عنه اسم الماء مثل المرق وما بالقاء والحل ومحوه فان الوضوء به غير جائز وما طبخ بالماء ليكون انقى له نحو الاسنان والصابون فالوضوء به جائز الا ان يكون مثل السويق المحلول فلا يجزى وكذلك ان وقع فيه زعفران او شئ مما يصنع بصبغه وغير لونه فالوضوء به جائز لاجل غلبة الماء وقال مالك لا يتوضأ بالماء الذى يبيل فيه الحمر وقال الحسن بن صالح اذا نوضأ بزردج او تشابستج او بخل اجزاء وكذلك كل شئ غير لونه وقال الشافعى اذا بل فيه خبزا وغير ذلك مما لا يقع عليه اسم ماء مطلق حتى يضاف الى ماخالطه وخرج منه فلا يجوز التطهر به وكذلك الماء الذى غلب عليه الزعفران او الاسنان وكثير من اصحابه يسطر فيه ان يكون بغض الفسل بغير الماء

وقال ابو بكر الاصل فيه قوله تعالى ﴿ فاغسلوا وجوهكم وابدبكم الى المرافق ﴾ الى قوله ﴿ فلم يجدوا ماء ﴾ فيه الدلالة من وجهين على قولنا احدهما ان قوله ﴿ فاغسلوا ﴾ عموم في سائر المنامات بجواز اطلاق اسم الغسل فيها والثانى قوله تعالى ﴿ فلم يجدوا ماء ﴾ ولا يمنع احد من اطلاق القول بان هذا ماء وان خالطه غيره وانما اباح الله تعالى التيمم عند عدم كل جزء من ماء لان قوله ماء اسم متكرر تناول كل جزء منه وقال النبي صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطهور ماءه الحل ميتته وظاهره يقتضى جواز الطهارة به وان خالطه غيره لا لطلاق النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فيه واباح الوضوء بسؤر الهرة وسؤر الحائض وان خالطهما شئ من لهما وما ايضا لا خلاف في جواز الوضوء بماء المد والسيل مع تغير لونه بمخالطة الطين له وما يكون في الصحارى من الحشيش والنبات ومن اجل مخالطة ذلك له برى متغير الى السواد نارة والى الحمرة والصفرة اخرى فصار ذلك اصلا في جميع ماخالطه الماء اذا لم يقب عليه فيسلبه اسم الماء

فان قيل اذا كان الماء المنفرد عن غيره لو استعمله للطهارة ولم يكفه ثم اختلط به غيره فكفاه بالذى خالطه نحو ماء الورد والزعفران فقد حصل بعض وضوءه بما لا يجوز الطهارة به مما لو فرد لم يطهر فلا فرق بين اختلاطه بالماء وبين افراده بالنسل

وقيل له هذا غلط من وجوه احدها ان ماخالطه من هذا الاشياء الطاهرة التى يجوز استعماله لغير الطهارة اذا كان قليلا سقط حكمه

وكان الحكم لما غلب الازرى ان اللبن الذى خالطه ماء يسير لا يزول عنه اسم اللبن وان من شرب من حب قد وقعت فيه قطرة من خمر لا يقال له شارب خمر ولم يجب عليه الحد لان ذلك الجزء قد صار مستهلكا فيه فسقط حكمه كذلك الماء اذا كان هو الغالب والجزء الذى خالطه اذا كان يسيرا سقط حكمه ومن جهة اخرى انه ان كانت العلة ما ذكرت فينبى ان يجوز اذا كان الماء الذى استعمله لو انفرد عما خالطه كان كافيا لطهارته اذ لا فرق بين انفرد الماء فى الاستعمال وبين اختلاطه بما لا يوجب نجس فيه فاذا كان لو استعمل الماء منفردا عما خالطه من اللبن وماء الورد ونحوه وكان طهورا وجب ان يكون ذلك حكمه اذا خالطه غيره لان مخالطة غيره له لا تخرجه من ان يكون مستعملا للماء المفروض به الطهارة فهذا الذى ذكرته يدل على بطلان قولك وهدم اصلك وايضا فينبى ان تميزه اذا اكثر غسل اعضائه بذلك الماء لانه قد استعمل من الماء فى اعضاء الوضوء ما لو انفرد بنفسه كان كافيا ❦ فان قيل قال الله تعالى (وانزلنا من السماء ماء طهورا) فيجعل الماء المنزل من السماء طهورا فاذا خالطه غيره فليس هو المنزل من السماء بعينه فلا يكون طهورا ❦ قيل له مخالطة غيره له لا تخرجه من ان يكون الماء هو المنزل من السماء الا ترى ان اختلاط الطين بماء السيل لم يخرجه من ان يكون الماء الذى فيه هو المنزل بعينه وان لم يكن وقت نزوله من السماء مخالطاً للطين وكذلك ماء البحر لم يزل من السماء على هذه الهيئة والوضوء به جائز لان الغالب عليه هو الماء المنزل من السماء فهو اذا مع اختلاط غيره به متطهر بالماء الذى انزله الله من السماء وسماه طهورا ❦ فان قيل فيجب على هذا جوار الوضوء بالماء الذى خالطه نجاسة يسيرة لانه لم يخرج بمخالطه النجاسة اياه من ان يكون هذا الماء هو المنزل من السماء ❦ قيل له الماء المخالط للنجاسة هو باق بحاله لم يصير نجس الدين فلو لم يكن هناك الا مخالطة غيره له لما منعنا الوضوء به ولكننا منعنا الطهارة به مع كونه ماء منزلاً من السماء من قبل انه لا ينصل الى استعماله الا باستعمال جزء من النجاسة واستعمال النجاسة محذور فاما منعنا استعمال النجاسة وليس بمحذور علينا استعمال الاشیاء الطاهرة وان خالطت الماء فاذا حصل معه استعمال الماء للطهارة جاز كمى نوضاً بماء القراح ثم مسح وجهه بماء الورد او بماء الزعفران فلا يبطل ذلك طهارته وقد اجاز الشافى الوضوء بما التى فيه كافور او غيره وهو يوجد منه ربحه وبما خالطه ورد يسير وان وقع مثله من النجاسة فى اقل من قلتين لم يجز استعماله فليس قياس النجاسة قياس الاشیاء الطاهرة اذا خالطت الماء ❦ فان قيل يلزم ان تميز الوضوء بالماء الذى يحالطه ما يغلب عليه شئ من الاشیاء الطاهرة اذا كان الماء لو انفرد كفاء لوضوءه لانه لو انفرد جاز ولانه هو المنزل من السماء فى حال المخالطة وان غلب عليه غيره حتى سلبه اطلاق اسم الماء ❦ قيل له لا يجب ذلك من قبل ان علة غيره عليه بنقله الى حكمه ويسقط حكم القليل معه بدلالة ان قطرة من خمر لو وقعت فى حب ماء فشرب منه انسان لم يقل انه شارب خمر ولا يجب عليه الحد ولو ان خمر صب فيها ماء فزجرت به فكان الخمر هو الغالب لاطلاق الناس عليه انه شارب خمر وكان حكمه فى وجوب الحد عليه حكم شاربها صرفا غير ممزوجة واما ماء الورد

وماء الزعفران وعصارة الریحان والشجر فلم يمنع الوضوء به من اجل مخالطة غيره ولكن لانه ليس بالماء المفروض به الطهارة ولا يتاوله الاسم الابتیید كما سمي الله تعالى المني ماء بقوله ﴿الم تخلقكم من ماء مهين﴾ وقال ﴿والله خلق كل دابة من ماء﴾ وليس هو من الماء المفروض به الطهارة في شيء. واما مذهب الحسن بن صالح في اجازته الوضوء بالحل والحجو فانه يلزمه اجازته بالمرق وبصير الغيب لوخالطه شيء يسير من ماء ولو جاز ذلك لجاز الوضوء بسائر المائعات من الادهان وغيرها وهذا خلاف الاجماع ولو جاز ذلك لجاز النيم بالدقيق والاشنان قياسا على التراب

فصل في

واما الماء الذي خالطته نجاسة فان مذهب اصحابنا فيه ان كل ما تقنا فيه جزء من النجاسة او غلب في الظن ذلك لم يحجز استعماله ولا يختلف على هذا الحد ماء البحر وما البئر والغدير والماء الراكد والجاري لان ماء البحر لو وقعت فيه نجاسة لم يحجز استعمال الماء الذي فيه النجاسة وكذلك الماء الجاري واما اعتبار اصحابنا للغدير الذي اذا حرك احد طرفيه لم تحرك الطرف الآخر فاما هو كلام في جهة تغليب الظن في بلوغ النجاسة الواقعة في احد طرفيه الى الطرف الآخر وليس هذا كلاما في ان بعض المياه الذي فيه النجاسة قد يجوز استعماله وبعضها لا يجوز استعماله ولذلك قالوا لا يجوز استعمال الماء الذي في الناحية التي فيها النجاسة وقد اختلف السلف وفقهاء الامصار في الماء الذي حلت فيه نجاسة فروى عن حذيفة انه سئل عن عذير يطرح فيه الميتة والحیض فقال بوضأ فان الماء لا ينجس وقال ابن عباس في الجنب يدخل الحمام ان الماء لا ينجس وقال ابو هريرة رواية في الماء رده السباع والكلاب قتال الماء لا ينجس وقال ابن المسيب انزل الله الماء طهورا لا ينجسه شيء وقال الحسن والزهری في البول في الماء لا نجس ما لم يعيره بریح او لون او طعم وقال عطاء وسعيد بن جبیر وابن ابي ليلى الماء لا ينجسه شيء وكذلك روى عن القاسم وسالم وابی العابة وهو قول ربيعة وقال ابو هريرة رواية لا ينجس اربعين دلو شيء وهو قول سعيد بن جبیر في رواية وقال عبدالله بن عمر اذا كان الماء اربعين قلة لم ينجسه شيء وروى عن ابن عباس انه قال الحوض لا يقتل فيه جنب الا ان يكون فيه اربعمون غربا وهو قول محمد بن كعب القرظي وقال مسروق والتخني وابن سيرين اذا كان الماء كرا لم ينجسه شيء وقال سعيد بن جبیر رواية الماء الراكد لا ينجسه شيء اذا كان قدر ثلاث قلال وقال مجاهد اذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء وقال عبيد بن عمير لو ان قطرة من مسكر قطرت في قربة من الماء لحرم ذلك الماء على اهله وقال مالك والاوزاعي لا يفسد الماء بالنجاسة الا ان يتغير طعمه او ريحه وقد ذكر عن مالك مسائل في موت الدجاجة في البئر انها تنزه الا ان تغلبهم وبعد الصلاة من توضأ به مادام في الوقت وهذا عنده استحباب وكذلك بقول اصحابه ان كل موضع يقول فيه مالك انه يعبد في الوقت هو استحباب ليس باحباب وقال في الحوض اذا اغتسل فيه جنب اقصده وهذا ايضا عنده استحباب لترك استعماله وان

توضأ به اجزاء وكراهة اللث للجنب ان يقتل في البئر وقال الحسن بن صالح لا بأس ان يقتل
الجنب في الماء الراكد الكثير القائم في النهر والسبخة وكراهة الوضوء بالماء الفلاة اذا كان اقل من
قدرا الكبر وروى نحوه عن علقمة وابن سيرين والكر عندهم ثلاثة آلاف رطل ومائتا رطل
وقال الشافعي اذا كان الماء قلتين بقليل هجر لم نحسه الا ما غير طمعه اولونه وان كان اقل يتجسس
بوقوع النجاسة اليسيرة والذي يحتج به لقول اصحابنا قوله تعالى (ويحرم عليهم الخبائث)
والتجاسات لا يحال من الخبائث وقال (انما حرم عليكم الميتة والدم) وقال في الحر (رجس من
عمل الشيطان فاجتنبوه) ومراثنى صلى الله عليه وسلم بشيرين فقال انهما لعذبان وما
يعذبان في كبير اما احدهما كان لا يستبرى من البول والاخر كان يمشى بالنميمة فحرم
الله هذه الانشاء تحريما مهما ولم يفرق بين حال افرادها واختلاطها بالماء فوجب تحريم استعمال
كل ما يتقنا فيه جزءا من النجاسة ويكون جهة الخطر من طريق النجاسة اولى من جهة الاباحة
من طريق الماء المباح في الاصل لانه متى اجتمع في شئ جهة الخطر وجهة الاباحة فجهة الخطر اولى
الا ترى ان الجارية بين رجلين لو كان لاحدهما فيها مائة جزء وللآخر جزء واحد ان جهة
الخطر فيها اولى من جهة الاباحة وانه غير جائز لواحد منهما وطؤها فاذ قيل لم غلبت
جهة الخطر في النجاسة على جهة الايجاب في استعمال الماء الذي قد حلت نجاسة اذا لم يجد
ماء غيره ومعلوم ان استعماله في هذه الحال واجب اذا لزمه فرض اداء الصلاة وانما
اجتمع ههنا جهة الخطر وجهة الايجاب فاذ قيل له قولك انه قد اجتمع فيه جهة الخطر وجهة
الايجاب خطأ لانه انما يجب استعمال الماء الذي لا نجاسة فيه فاما ما فيه نجاسة
فلم يلزمه استعماله فاذ قيل انما يلزمه اجتناب النجاسة اذا كانت متجردة بنفسها فاما
اذا كانت مخالطة للماء فليس عليه اجتنابها فاذ قيل له عموم ما ذكرنا من الآي والسنن
قاص بلزوم اجتنابها في حاله الافراد والاختلاط ومن ادعى تخصيص شئ منه لم يجز له
ذلك الا بدلالة وايضا فاذا كان واجدا لماء غيره لم تخالطه نجاسة فليس بواجب عليه
استعمال الماء الذي فيه النجاسة واكثر ما فيه عند مخالفتنا جواز استعماله على وجه الاباحة
وما ذكرناه من لزوم اجتناب النجاسة يوجب الخطر والاحاة والخطر متى اجتمعا فالحكم
للخطر على ما بينا وادا صح ذلك وكان واجدا لماء غيره وجب ان يكون ذلك حكمه اذ لم
يجد غيره لوجهين احدهما لزوم استعمال الآي الحاضرة لاستعمال التجاسات ثبت بذلك
ان الخطر قد تساوى في حال اختلاطها به كمو في حال افرادها والثاني ان احدا لم يفرق
بين حال وجود ماء غيره وبينه اذ لم يجد غيره فاذا صح لنا ذلك في حال وجود ماء غيره كانت
الحال الاخرى مثله لاتفاق الجميع على امتناع الفصل بينهما ووجه آخر بوجوب ان يكون
لزوم اجتناب النجاسة اولى من وجوب استعمال الماء الذي هي فيه لعموم قوله (فاغسلوا)
اذ لم يجد ماء غيره وهو ان تحريم استعمال النجاسة متعلق بعينها الا ترى انه ما من نجاسة الا
وعليها اجتنابها وترك استعمالها اذا كانت منفردة والماء الذي لا نجد غيره لم يتعين فيه لزوم

الاستعمال الا ترى انه لو اعطاء انسان ماء غيره او غصبه فتوضأ به كانت طهارته صحيحة فلما لم يتعين فرض طهارته بذلك وتعين عليه حظر استعمال نجاسة صار للزوم اجتناب النجاسة مربية على وجوب استعمال الماء الذى لا ينجس غيره اذا كانت فيه نجاسة فوجب ان يكون العموم الموجب لاجتنابها اولى وايضا لا نعلم خلافا بين الفقهاء فى سائر المائات اذا خالطه اليسير من النجاسات كاللبن والادهان والحل ونحوه ان حكم اليسير فى ذلك كحكم الكثير وانه محظور عليه اكل ذلك وشربه والدلالة من هذا الاصل على ما ذكرناه من وجهين احدهما لزوم اجتناب النجاسات بالعموم الذى قدمنا فى حالى المخالطة والافتراء والاخر ان حكم الحظر وهو النجاسة كان اغلب من حكم الاباحة وهو الذى خالطه من الاشياء الطاهرة ولا فرق فى ذلك بين ان يكون الذى خالطه من ذلك ماء او غيره اذ كان عموم الآتى والسنة شاملة له واذا كان المعنى وجود النجاسة فيه حظر استعماله ويدل على صحة قولنا من جهة السنة قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل فيه من جنابة وفى لفظ آخر ولا يغتسل فيه من جنابة ومعلوم ان البول القليل فى الماء الكثير لا يغير طعمه ولاولونه ولا رائحته ومنع التى صلى الله عليه وسلم منه فانه قيل اما منع البول القليل لانه لو ايسح لكل احد لكثر حتى يتغير طعمه اولونه اورائحته فيفسد فقل له ظاهر نية يقضى ان يكون القليل منه باعثا لتعسه لا لغيره وفى حمله على انه ليس بمنهى عنه لتعسه وانه انما منع لئلا يفسد لغيره اثبات معنى غير مذكور فى اللفظ ولا دالة عليه واسقاط حكم المذكور فى نفسه وعلى انه متى حمل على ذلك زالت فائدته وسقط حكمه لعلمنا بان ما غير من النجاسات طعم الماء اولونه اورائحته محظور استعماله بغير هذا الخبر من النصوص والاجماع فيؤدى ذلك الى اسقاط حكمه رأسا وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدا في الماء الدائم ثم يغتسل فيه من جنابة فنع البائل الاغتسال فيه بعد بول قبل ان يصير الى حال التغير ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من منامه فليغتسل يديه ثلاثا قبل ان يدخلها الى اناقاه لا يدري اين باتت مدهقا من غسل اليد احتياطا من نجاسة اصابته من موضع الاستنجاء ومعلوم ان ماها اذا حلت الماء لم يغيره ولولا انما هسد لما كان للامر بالاحتياط منها معنى وبحكم التى صلى الله عليه وسلم نجاسة ولوغ الكلب بقوله طهور انا احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسل سعا وهو لا يغيره فانه قيل قوله تعالى ﴿فاغسلوا وجوهكم﴾ الى قوله تعالى ﴿فلم نجدوا ماء﴾ وقوله تعالى ﴿ولا جنبوا الاعابرى سبيل حتى تغتسلوا﴾ يدل من وجهين على جواز استعماله وان كانت فيه نجاسة احدها عموم قوله تعالى ﴿حتى تغتسلوا﴾ ان ذلك يقتضى جواره بماء حله والوجه الآخر قوله تعالى ﴿فلم نجدوا ماء﴾ ولا يمنع احد من اطلاق القول بان هذا ماء اذا كانت فيه نجاسة يسيرة لم يغيره وهذا يعارض ما استدللنا به من عموم الآتى والاحار فى حظر استعماله ما خالطه نجاسة فقل له لو تعارض العمومان لكان ما ذكرنا اولى من تضمه من لخطر والاباحة والحظر متى اجتماعا كان الحكم

للحظر وعلى ان ماذكرنا من حظر استعمال النجاسة قاض على ماذكرت من الموم فوجب ان يكون
 النفس مأمورا باماء لالنجاسة فيه الا ترى انه اذا غيرنه كان محظورا وعموم ايجاب الحظر مستعمل فيه دون
 عموم الامر بالنفس وكما قضى حظره لاستعمال النجاسات على قوله ﴿لينا سائلا للشاربين﴾ فان كان
 ماحله منها يسيرا كذلك واجب ان يقضى على قوله تعالى ﴿فاغسلوا﴾ وقوله ﴿فلم ينجدوا ماء﴾
 * واحتج من اباح ذلك بقوله تعالى ﴿وانزلنا من السماء ماء طهورا﴾ وقوله ﴿ونزل عليكم من السماء
 ماء ليطهركم به﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه والحل ميتته وصفه اياه بالتطهير يقتضى
 تطهير ما لا فاء * فيقال له معنى قوله طهور ايعتوره معيان احدهما رفع الحدث واباحة الصلاة به
 والآخر ازالة الانجاس فاما نجاسة موجودة فيه لم يزلها عن نفسه فكيف يكون مطهرا لها
 وعلى هذا القول ينبغي ان يكون معنى قوله طهورا انه يجعل النجاسة غير نجاسة وهذا
 محال لان ماحله من اجزاء الدم والحمى وسائر الحيات لا يخرج من ان يكون انجاسا كما انها اذا
 طهرت فيه لم يخرج من ان يكون اعيانها نجاسة ولم يكن لجواردة الماء اياها حكم في تطهيرها
 * فان قيل اذا كان الماء غالبا فلم يظهر فيه فالحكم للماء كالوقت فيه قطرة من لبن او غيره من المائعات
 لم يزل عنه حكم الماء لوجود الغلبة لان تلك الاجزاء مغمورة مسهلة فحكم النجاسة اذا حلت الماء حكم
 سائر المائعات اذا خالطته * قيل له هذا خطأ لان المائعات كلها لا يختلف حكمها فيما خلطها من الانشاء
 الطاهرة وان الحكم للغالب منها دون المسهكات المغمورة مما خلطها وقد اتفقا على ان مخالطة
 النجاسة اليسيرة لسائر المائعات غير الماء تفسدها ولم يكن للغلبة معها حكم بل كان الحكم لها دون
 الغالب عليها من غيرها فكذلك الماء فان كان الماء ما يكون مطهرا للنجاسة لجواردة لها فوجب
 ان يطهرها بالمجاورة وان لم يكن غامرا لها وان كان اما يصير مطهرا لها من اجل غمورها لها وغلبته
 عليها فقد يكون سائر المائعات اذا خلطها بنجاسة غامرة لها وغالبة عاها وكان الحكم مع ذلك
 للنجاسة دون ما غيرها * وبدل على صحة قولنا ما انفقوا عليه من تحريم استعماله عند ظهور
 النجاسة فيه فالعنى انه لا ينصل الى استعماله الا باستعمال جزء من النجاسة وايضا العلم بوجود
 النجاسة فيه كشاهدتنا لها كما ان علمنا بوجودها في سائر المائعات كشاهدتنا لها بظهورها وكالنجاسة
 في الثوب والبدن العلم بوجودها كشاهدتها * واحتج من خالف في ذلك بحديث ابي سعيد الخدري
 ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بئر بضعاء وهي بئر تطرح فيه عذرة الناس ومخاض النساء
 ولحوم الكلاب فقال ان الماء طهور لا نجسه نهي * وحديث ابي بصرة عن جابر وابي سعيد الخدري
 فلا كناعم رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فأتتهما الى غدير فيه جيفة فكفنا وكف
 الناس حتى أتى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرناه فقال اتبعوا الماء لا نجسه شيء فاستقينا وارتويونا
 وباروى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الماء طهور لا نجسه شيء والمجواب عن ذلك
 انه قد حكى عن الواقدي ان بئر بضعاء كانت طريقا للماء الى البساتين فهذا يدل على انه كان جاريا
 حاملا لما يقع فيه من الانجاس وينفله وجائر ان يكون سئل عنها بعدما نظمت من الاخبار فاخبر
 بطهارتها بعد الترح واما قصة الغدير فاجر ان تكون الجيفة كانت في جانب منه فاباح صلى الله

عليه وسلم الوضوء من الجانب الآخر وهذا يدل على صحة قول أصحابنا في اعتبار الغدير وما
 حديث ابن عباس فان اصله ما رواه سالك عن عكرمة عن ابن عباس قال اغتسل بعض ازواج
 النبي صلى الله عليه وسلم في جفة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم ليتوضأ منها ويغتسل فقالت له اني كنت
 جنباً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الماء لا يجنب والمراد ان ادخال الجنب يده فيه
 لا ينحسه فإثر ان يكون الراوى سمع ذلك فقل المعنى عنده دون اللفظ ويدل على ان معناه
 ما وصفتنا ان من مذهب ابن عباس الحكم بتنجيس الماء بوقوع النجاسة فيه وان لم يغيره وقد روى
 عطاء وابن سيرين ان زنجيمات في بئر زمزم فامر ابن عباس بترجها وروى حماد عن ابراهيم عن
 ابن عباس قال انما ينحس الخوض ان تقع فيه فتغتسل وانت جنب فاما اذا اخذت بيدك فتغتسل
 فلا بأس ولو صح ايضا هذا اللفظ احتمل ان يكون في قصة بئر بضاعة فيحذف ذكر السبب ونقل
 لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وايضا فان قوله الماء طهور لا ينحسه شيء لا دلالة فيه على جواز
 استعماله وانما كلامنا في جواز استعماله بعد حلول النجاسة فيه فليس يجوز الاعتراض به
 على موضع الخلاف لانا نقول ان الماء طهور لا ينحسه شيء ومع ذلك لا يجوز استعماله
 اذا حلته نجاسة ولم نقل النبي صلى الله عليه وسلم ان الماء اذا وقعت فيه نجاسة فاستعملوه حتى
 تحتاج به لقوله فان قيل هذا الذي ذكرت يؤدي الى ابطال فائده قيل له قد سقط استدلالك
 بالظاهر اذا وصرت الى ان تستدل بغيره وهو ان حمله على غير مذهبك تحلية من الفائدة ونحن
 نبين ان فيه ضروريا من القوائد غير ما ادعيت من جواز استعماله بعد حلول النجاسة فيه فنقول
 انه افاد ان الماء لا ينحس بمجاورته للنجاسة ولا يصير في حكم اعيان النجاسات واستفدنا به ان الثوب
 والبدن اذا صابتهما نجاسة فازيات بموالة صاب الماء عليهما ان الباقي من الماء الذي في الثوب ليس هو
 في حكم الماء الذي جاوره عين النجاسة فيلحقه حكمها لانه انما جاور ما ليس بنحس في نفسه وانما يلحقه
 حكم النجاسة بمجاورته لها ولولا قوله صلى الله عليه وسلم لكان جائزا ان يظن طان ان الماء
 المجاور للنجاسة قد صار في حكم عين النجاسة فينجس ما جاوره فلا يختلف حيث حكم الماء
 الثاني والثالث الى العاشر واكثر من ذلك في كون جميعه نجسا فابطل النبي صلى الله عليه وسلم
 هذا الظن وافاد ان الماء الذي لحقه حكم النجاسة من جهة المجاورة لا يكون في معنى
 اعيان النجاسات وافادنا ايضا ان البئر اذا ماتت فيه فارة فاخرجت ان حكم النجاسة انما يلحق
 ما جاور الفارة دون ما جاور هذا الماء وان الفارة لم تحمله بمنزلة اعيان النجاسات فلذلك حكمنا
 بتطهير بعض ما بها فان قيل لو كان الامر على ما ذكرت لم يكن لقوله صلى الله عليه وسلم الماء
 طهور لا ينحسه شيء الا ما غير طعمه اولونه معنى لان الماء المجاور للنجاسة ليس بنحس في نفسه
 مع ظهور النجاسة فيه فان قيل هذا ايضا معنى صحيح غير ما ادعيت واستفدنا به فائدة اخرى
 غير ما استفدنا بالخبر الذي اقتصر فيه على قوله الماء طهور لا ينحسه شيء عاريا من ذكر الاستثناء
 وذلك لانه اخبار عن حال غلبة النجاسة وسقوط حكم الماء معها فيصير الجميع في حكم اعيان
 النجاسات وافاد بذلك ان الحكم للغالب كما تقول في الماء اذا مزجه اللبن او الخل ان الحكم للغالب
 منهما وقد تكلمنا في هذه المسئلة وفي مسئلة الفلتين في مواضع فافهم عن اعادته ههنا

فصل في

واما الماء المستعمل فان اصحابنا والشافعي لا يميزون الوضوء به على اختلاف منهم في الماء المستعمل ما هو وقال مالك والتوري يجوز الوضوء به على كراهة من مالك له والدليل على صحة القول الاول ما روى ابو عوانة عن داود بن عبد الله الاودي عن حميد بن عبد الرحمن عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغتسل الرجل بفضل وضوء المرأة وتغتسل المرأة بفضل وضوء الرجل وليفترقا بفضل الطهور تتناول شيئين ما يسيل من اعضاءا يغتسل والاخر ما يبقى في الاناء بعد الغسل وعمومه ينتظمهما فاقضى ذلك التهي عن وضوء الماء المستعمل لانه فضل طهور وايضا قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنابة وروى بكير بن عبد الله بن الاسج عن ابي السائب مولى هشام بن زهرة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنب وبدل عليه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يا بني عبد المطلب ان الله كره لكم غسالة ابدى الناس وعن عمر انه قال لاسلم جين اكل من تمر الصدقة ارايت لو توضأ انسان بماء اُكنت شارب به فدل تشبيه الصدقة حين حرمتها عليهم بغسالة ابدى الناس ان غسالة ابدى الناس لا يجوز استعمالها ومن جهة النظر ان الماء اذا ازيل به الحدث مشبه للماء الذي ازيل به النجاسة من حيث استباح الصلاة بهما فلما لم تجز الطهارة بالماء الذي ازيل به النجاسة كذلك ما ازيل به الحدث ومن جهة اخرى وهي ان الاستعمال قد اكسبه اضافة سلبه بها الحلاق الاسم فصار بمنزلة الماء الذي امتنع فيه اطلاق اسم الماء بمخالطة غيره له والمستعمل اولى بذلك من جهة ما تعلق به من الحكم في زوال الحدث او حصول قربته بجدة فان قيل فلو استعمله للتبرد لم يمنع ذلك جواز استعماله للطهارة كذلك اذا استعمله للطهارة بجدة قيل له استعماله للتبرد لم يمنع اطلاق الاسم فيه اذ لم يتعلق به حكم فهو كاستعماله في غسل ثوب طاهر بجدة واحتج من اجاز ذلك بقوله تعالى ﴿ واترنا من السماء ماء طهورا ﴾ وقوله ﴿ وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ﴾ قال فذلك يقتضي جواز الوضوء به من وجهين احدهما انه الملم يكن نجسا ولم يجاوره نجاسة وجب بقاؤه على الحال الاولى والثاني ان قوله ﴿ طهورا ﴾ يقتضي جواز التطهير به مرة بعد اخرى بجدة فيقال له ان بقاءه على الحالة الاولى بعد الطهارة هو موضع الخلاف وما ذكرت من العموم فانما هو فيما لم يستعمل فيبقى على اطلاقه فاما ما يتناوله الاسم مقيدا فلم يتناوله المصوم وبما قولك ان كونه طهورا يقتضي جواز الطهارة به مرة بعد اخرى فليس كذلك لان ذلك انما يذكر على جهة المبالغة في الوصف له بالطهارة او التطهير ولا دلالة فيه على التكرار كما يقال رجل ضروب بالسيف ويراد المبالغة في الوصف بالضرب وليس المقصود فيه تكرار الفعل ويقال رجل اكل اذا كان يأكل كثيرا وان كان كله في مجلس واحد ولا يراد به تكرار الاكل وقد بينا ذلك في مواضع ايضا بجدة وقوله تعالى ﴿ وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله

نسباً وصهرًا) يجوز ان يريد به الماء الذى خلق منه اصل الحيوان في قوله (وجعلنا من الماء كل شئ حى) وقوله (والله خلق كل دابة من ماء) ويجوز ان يريد به النطفة التى خلق منها ولد آدم. وقوله (فجعله نسباً وصهرًا) قال طائوس الرضاعة من الصهر وقال الضحاك رواية النسب الرضاع والصهر الحثوتة * وقال القراء النسب الذى لا يحل نكاحه والصهر النسب الذى يحل نكاحه كبنات الم وقيل ان النسب مارجع الى ولادة قريبة والصهر خلطة تشبه القرابة وقال الضحاك النسب سبعة اصناف ذكروا في قوله (حرمت عليكم امهاتكم) الى قوله (وبنات الاخت) والصهر خمسة اصناف ذكروا في قوله (وامهاتكم الا فى ارضعتكم) الى قوله (وحلائل ابنايتكم الذين من اصلايتكم) * قال ابو بكر والتعارف فى الاصهار انهم كل ذى رحم محرم من نساء من اضيف اليه ذلك ولذلك قال اصحابنا فيمن اوصى لاصهار فلان انه لكل ذى رحم محرم لنساء فلان وهو المتعارف من مفهوم كلام الناس قال والاختان ازواج البنات وكل ذات محرم من المضاف اليه الحذر وكل ذى رحم محرم من الازواج ايضا وقد يستعمل الصهر فى موضع الحث فيسمون الحثن صهرا قال الشاعر

سميتها اذ ولدت تموت * والقبر صهر ضامن زميت

فاقام الصهر مقام الحثن وهو محمول على المتعارف من ذلك * وقوله تعالى ﴿ وهو الذى جعل الليل والنهار خلفة ﴾ الآية روى شمر بن عطية عن ابن سلمة قال جاء رجل الى عمر بن الخطاب فقال يا امير المؤمنين فاتنى الصلاة فقال ابدل مافاتك من ليك فى نهارك فان الله جعل الليل والنهار خلفه لمن اراد ان يذكر او اراد شكورا * وروى يونس عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد وعبد الله بن عتبة انهما اخبرا عن عبد الرحمن بن عبد القارى قال سمعت عمر بن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام عن جزئه او عن شئ منه فقرأه فيما بين صلاة الفجر الى صلاة الظهر كتب له كأنه قرأه من الليل وقال الحسن (جعل الليل والنهار خلفه) جعل احدهما خلفه للآخر ان فات من النهار شئ ادركه بالليل وكذلك لوفات من الليل * قال ابو بكر هذا فى نحو قوله (واقم الصلوة لذكرى) وقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقها وقد روى عن مجاهد في قوله (خلفه) احدهما اسود والاخر ابيض وقيل يذهب احدهما ويحيى الآخر * وقوله تعالى ﴿ وعبد الرحمن الذين يمشون على الارض هونا ﴾ روى ابن ابي نجيح عن مجاهد (هونا) قال بالوفار والسكينة (واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما) قال سدادا وعن الحسن ايضا (يمشون على الارض هونا) حلماء لا يجهلون على احد وان جهل عليهم حلموا قد برأهم الخوف كانتهم القنداح هذا نهارهم ينتشرون به فى الناس (والذين يبتون لرهبهم سجداً وقياما) قال هذا ليلهم اذا دخل يراو حون بين اطرافهم فهم بينهم وبين ربهم وعن ابن عباس يمشون على الارض هونا قال بالتواضع لا تكبرون * وقوله تعالى ﴿ والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا ﴾ روى ابن ابي نجيح عن مجاهد (والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا) فالمن انفق درهما فى معصية الله فهو مسرف (ولم يقتروا) البخل منع حق الله (وكان بين ذلك

قواما) قال القصد والاتفاق في طاعة الله عز وجل وقال ابن سيرين السرف اتفاقه في غير حق وقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ الآية روى الاعمش عن ابى وائل عن عبد الله قال جاء رجل فقال يا رسول الله اى الذنب اكبر قال ان تجعل لله ندا وهو خلقك قال ثم اى قال ان تقتل ولدك خشية ان يطعم منك قال ثم اى قال ان ترانى بحليلة جارك قال فانزل الله تصديق ذلك في كتابه ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ الى قوله ﴿اِنَّمَا﴾ قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ عن ابى حنيفة الزور الفنا وعن ابن عباس في قوله تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ قال يشتري الغيبة وعن عبد الله بن مسعود مثله وعن مجاهد قال ومن الناس من يشتري لهو الحديث قال الفناء وكل لمب ولهو وروى ابن ابى لى عن عطاء عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نيت عن صوتين احقين فاجر بن صوت عند مصيبة فخش وجوه وشق جيوب ورنه شيطان وصوت عند نعمة لهو ولعب ومزامير سيطان و روى عبيد الله بن زحر عن بكر بن سوادة عن قيس بن سعد بن عبادة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم على الخمر والكوبة والفناء قال محمد بن الحنفية ايضا في قوله ﴿لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ ان لا تقب ماليس لك به علم ان السميع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا قال ابوبكر يحتمل ان يريد به الفنا على ماتا لوه عليه ويحتمل ايضا القول بما لا علم للقائل به وهو على الامرين لمصوم اللفظ قوله تعالى ﴿وَإِذَا سُرُوا بِاللُّغُو مَرُّوا كِرَامًا﴾ قال سعيد بن جبير ومجاهد اذا اودوا مروا كراما صفحوا وروى ابو مخزوم عن سنان اذا مروا باللغو مروا كراما قال اذا مروا بالرفث كنوا وقال الحسن اللؤلؤة المعاصي قال السدى هى مكبة قال ابوبكر يعنى انه قبل الامر بقتال المشركين قوله تعالى ﴿وَإِنْ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ قيل لازما ملحا دائما ومنه انفرسهم لالملازمة والحاحه وانه لغرم بالنساء اى ملازم لهن لا يصبر عنهن وقال الاعشى ان يعاقب يكن غراما وان يعسقط جزى لا فاته لا يسالى وقال بشر بن ابى حازم

يوم النصار ويوم الجفا * ركانا عذابا وكانا غراما

قال لنا ابو عمر غلام نعلب اصل الغرم اللزوم في اللغة وذكر نحوا مما قدمنا ويسمى الدين عرما ومغرما لانه يقتضى اللزوم والمطالبة فيقال للطلاب الغرم لان له اللزوم وللمطلوب عرسم لانه يثبت عليه اللزوم وعلى هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا يفتق الرهن لصاحبه غمه وعليه غرمه يعنى دينه الذى هو مرهون به وزعم الشافعى ان الغرم الهلاك قال ابو عمر وهذا خطأ فى اللغة وروى عن الحسن انه قال ليس غريم الا مفارقا غرمه غير جهنم فانها لا تفتارق غريمها قوله تعالى ﴿قُرَّةَ عَيْنٍ﴾ قال الحسن قررة العين فى الدنيا وهوان رى المبد من زوجته ومن اخيه طاعة الله تعالى وقال والله ماشى اقر لعين المسام من ان برى ولده او والده او ولد ولده او اخاه او حميا مطيعا لله تعالى وعن سلمة بن كهيل اقربهم عينا ان يطيعوك وروى ابو اسامة عن الاحوص بن حكيم عن ابى الزاهرية عن جبير بن نفير

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من رزق ايمانا وحسن خلق فذاك امام المتقين وقال مجاهد والحسن (واجعلنا للمتقين اماما) نأتم بمن قبلنا حتى يأتم بنا من بعدنا **وقوله تعالى** ﴿قُلْ مَا يَسْؤُوكُمْ رَبِّي لَوْلَا دَعَاؤُكُمْ﴾ قال مجاهد ما يصنع بكم ربى وهو لا يحتاج اليكم لولا دعاؤه اياكم الى طاعته لتتبعوا انتم بذلك . آخر سورة الفرقان

بسم الله الرحمن الرحيم ومن سورة الشعراء

قوله تعالى ﴿واجعلنا لى لسان صدق فى الآخرين﴾ قال الثناء الحسن فاليهود تقر بنبوته وكذلك النصرارى واكثر الامم وقيل اجعل من ولدى من يقوم بالحق ويدعو اليه وهو محمد صلى الله عليه وسلم والمؤمنون به **وقوله تعالى** ﴿الامن ائى الله بقلبي سام﴾ قيل انما سأل سلامة القلب لانه اذا سلم القلب سلم سائر الجوارح من الفساد اذا الفساد بالجوارح لا يكون الا عن قصد فاسد بالقلب فان اجتمع مع ذلك جهل فقد عدم السلامة من وجهين وروى النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ائى لى لاعلم مضغة اذا صلحت صلح البدن كله واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهى القلب **وقوله تعالى** ﴿وانه لتنزىل رب العالمين﴾ الى قوله ﴿وانه لى زبر الاولين﴾ اخبر عن القرآن انه تنزىل رب العالمين ثم اخبر انه فى زبر الاولين ومعلوم انه لم يكن فى زبر الاولين بهذه اللغة فهذا مما يحتج به فى ان نقله الى لغة اخرى لا يخرجها من ان يكون قرآنا لاطلاق الله للفظ بانه فى زبر الاولين مع كونه فيها بغير اللغة العربية **وقوله تعالى** ﴿والشعراء يتبعهم الغاؤون﴾ روى سفيان عن سلمة بن كهيل عن مجاهد فى قوله (والشعراء يتبعهم الغاؤون) قال عصاة الجن وروى خفيف عن مجاهد (والشعراء يتبعهم الغاؤون) قال الشاعران يتهاجان فيكون لهذا اتباع ولهذا اتباع من الغواة فذم الله الشعراء الذين صنفهم ما ذكر وهم الذين فى كل واد يهيمون ويقولون ما لا يفعلون ونسبهم بالمهائم على وجهه فى كل واد يعن له لما يغلب عليه من الهوى غير مفكر فى محبة ماقول ولا فساد ولا فى عاقبة امره . وقال ابن عباس وقادة (فى كل واد يهيمون) فى كل لغو يخوضون مدحون ويدمون يبنون الا باطيل وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لان يمتلى جوف احدكم قبيحا حتى يربه خير له من ان يمتلى سورا ومعناه الشعر المذموم الذى ذم الله فائده فى هذه الآية لانه قد استثنى المؤمنين منهم بقوله (الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيرا وانتصروا من بعد ما ظلموا) وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لحسان اهجمهم ومملك روح القدس وذلك موافق لقوله (وانتصروا من بعد ما ظلموا) كقوله تعالى ﴿ولمن انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل﴾ وقوله (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم) وروى ابى بن كعب وعبدالله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان من الشعر لحكمة . آخر سورة الشعراء

ومن سورة القصص

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿إِنِّي أَرِيدُ أَنْ نَمُنَّكَ بِأَحَدٍ ابْنِي هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حُجُجًا﴾ من الناس من يحتج بذلك في جواز عقد النكاح على منافع الحر وليس فيه دلالة على ما ذكروا لأنه شرط منافعه لشعيب عليه السلام ولم يشترط لها مهرًا فهو بمنزلة من تزوج امرأة بغير مهر مسمى وشرط لوليها منافع الزوج مدة معلومة فهذا اعتماد على جواز عقد النكاح من غير تسمية مهر وشرطه للمولى ذلك يدل على أن عقد النكاح لا يفسد الشروط التي لا يوجبها العقد وجائز أن يكون قد كان النكاح جائزًا في تلك الشريعة بغير بدل تستحقه المرأة فإن كان كذلك فهذا منسوخ بشريعة النبي صلى الله عليه وسلم ويدل على أنه قد كان جائزًا في تلك الشريعة أن يشترط للمولى منفعة ويحتج به في جواز الزيادة في العقود لقوله تعالى ﴿فَإِنْ تَمَتَّ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ﴾ قال ابن عباس قضى موسى أمّ الاجلين وأوفاهما ﴿قوله تعالى﴾ وإذا سمعوا اللغو اعرضوا عنه الآية قال مجاهد كان ناس من أهل الكتاب أسلموا فأذا هم المشركون فصفعوا عنهم يقولون سلام عليكم لا نبني الجاهلين ﴿قوله﴾ قال أبو بكر هذا سلام متاركة وليس بخية وهو نحو قوله ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ وقوله ﴿وَإِخْرَجْنِي مِنْهَا﴾ وقال إبراهيم ﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُكَ رَبِّي﴾ ومن الناس من يظن أن هذا يجوز على حواز ابتداء الكافر بالسلام وليس كذلك لما وصفتنا من أن السلام ينصرف على معنيين أحدهما المسألة التي هي المتاركة والثاني الحق التي هي دعاء السلامة والأمن نحو تسليم المسلمين بعضهم على بعض وقوله صلى الله عليه وسلم للمؤمن على المؤمن ست أحدها أن يسلم عليه إذا لقيه وقوله تعالى ﴿وَإِذَا جِئْتُمْ بِهِ فَمَحْضُوا بِحَسَنٍ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهُ﴾ وقوله ﴿تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾ وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه في الكفار لا ندوهم بالسلام وأنه إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم ﴿قوله تعالى﴾ ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ وقال تعالى ﴿وَقَتَلْتَ نَفْسًا﴾ فأخبر أن قتله بوكزه ثم قال ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ فقال بعضهم هذا يدل على أن القتل بالظمة عمد لولا ذلك لم يقل أني ظلمت نفسي على الإطلاق وهذا خطأ لأنه يجوز أن يقول ظلمت نفسي بإقدامي على الوكز من غير بوقف ولا دلالة فيه على أن القتل عمد إذا ظلم لا يختص بالقتل دون الظلم وكان صعيقة ﴿وقوله تعالى﴾ ﴿فَمَا قَضَىٰ مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ﴾ يستدل به بعضهم على أن للزوج أن يسافر بأمراته وخفائها إلى بلد آخر وبصرف بينهما وبين أوصياءه ولا دلالة فيه عندى على ذلك لأنه جائز أن يكون فعل رضاعاً. آخر سورة القصص

ومن سورة العنكبوت

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَسَنًا﴾ روى أبو عبيدة عن عبدالله قال قالت يا رسول الله

أى الأعمال أفضل قال الصلوات لو قهرن قلت ثم قال الجهاد فى سبيل الله قلت ثم قال روى أبو سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يدخل الجنة عاق ولا مدمن خمر والآية والخبر يدلان معا على أنه لا يجوز للرجل أن يقتل أباه وإن كان مشركا ونهى النبي صلى الله عليه وسلم حفظة بن أبى عامر عن قتل أبيه وكان مشركا وبذل على أنه لا يقتص للولد من الوالدية قوله تعالى ﴿فإن الصلوة نهى عن الفحشاء والمنكر﴾ روى ابن مسعود وابن عباس تأمر بالمعروف ونهى عن المنكر وقال ابن مسعود الصلاة لا تنفع الامن اطاعها قال أبو بكر يعنى القيام بموجبات الصلاة من الاقبال عليها بالقلب والجوارح وانما قيل تنهى عن الفحشاء والمنكر لانها تشتمل على افعال واذكار لا تخللها غيرها من امور الدنيا وليس شئ من المروض بهذه المنزلة فى تنهى عن المنكر وتدعو الى المعروف معنى ان ذلك مقتضاها وموجبها لمن قام بحققها وعن الحسن قال من لم ينهه صلاه عن الفحشاء والمنكر لم يزد من الله الا بعدا وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له ان فلانا يصلى بالليل ويسرق بالنتهار فقال لعل صلاته تنهاه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال حبيب الى من دنياكم الثلاث النساء والطيب وجعلت قرعة عني فى الصلاة وروى عن بعض السلف قال لم تكن الصلاة قرعة عني ولكنه كان اذا دخل الصلاة برى فيها ما تقرع به قوله تعالى ﴿ولذكر الله أكبر﴾ قال ابن عباس وابن مسعود وسلمان ومجاهد ذكر الله اياكم رحمة أكبر من ذكركم اياه بطاعته وروى عن سلمان ايضا وام الدرداء وقنادة ذكر العبد لربه افضل من جميع عمله وقال السدى ذكر الله فى الصلاة أكبر من الصلاة وقوله تعالى ﴿ولا تتجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن﴾ قال قنادة هي منسوخة بقوله ﴿وفاتلوا المشركين﴾ ولا مجادلة اشدهم بالسيف قوله أبو بكر يعنى ان ذلك كان قبل الامر بالقتال وقوله تعالى ﴿والا الذين ظلموا منهم﴾ يعنى والله اعلم الا الذين ظلموكم فى مجادلهم او غيرهم بما يقتضى الاغلاظ لهم وهو محو قوله ﴿ولا تقاتلواهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلواكم فيه فان قاتلواكم فاقتلواهم﴾ وقال مجاهد الا الذين ظلموا منهم بمنع الحزبة وقيل الا الذين ظلموا منهم بالاقامة على كفرهم بمدايق الحجة عليهم .
آخر سورة التنبؤ

ومن سورة الروم بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وما آتيتهم من رزق ليبرو في اموال الناس فلا يبرو عند الله﴾ روى عن ابن عباس ومجاهد فى قوله ﴿وما آتيتهم من رزق ليبرو في اموال الناس﴾ هو الرجل يهب الشئ ردا ان شاب افضل منه فذلك الذى لا يبرو عند الله ولا يؤجر صاحبه فيه ولا اثم عليه ﴿وما آتيتهم من زكاة تردون وجه الله﴾ وعن سعيد بن جبير قال هو الرجل يعطى ليناك عليه وروى عبد الوهاب عن خالد عن عكرمة ﴿وما آتيتهم من رزق ليبرو في اموال الناس﴾ قال الربا ربوان قربا حلال وربا حرام فاما الربا الحلال فهو الذى يهدى يلتسم به ما هو افضل منه وروى زكريا عن الشعبي ﴿وما آتيتهم من رزق ليبرو في اموال الناس﴾ قال كان الرجل يسافر مع الرجل فيحمله ويخدمه فيجمل له

من ربح ماله ليحزبه بذلك وروى عبدالعزيز بن ابي رواد عن الضحاك (وما آتيتكم من ربا ليربو في اموال الناس) قال هو الربا الحلال الرجل يهدي لثياب افضل منه فذلك لاله ولا عليه ليس فيه اجر وليس عليه فيه ثم وروى منصور عن ابراهيم (ولا تمنن تستكثر) قال لا تمنع لزداد يزداد قال ابو بكر يجوز ان يكون ذلك خاصا للنبي صلى الله عليه وسلم لانما كان في اعلى مراتب مكاتب الاخلاق كاحرم عليه الصدقة وقدروى عن الحسن في قوله تعالى (ولا تمنن تستكثر) لا تستكثر عملك فتمن به على ربك ووقوله تعالى بوالله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يعني انه خلقكم ضعفاء حملا في بطون الامهات ثم اطفالا لا يملكون لانفسكم نفعا ولا ضررا ثم جعلكم اقوياء ثم اعطاكم من الاستطاعة والعقل والدراية للتصرف في اختلاف المنافع ودفع المضار ثم جعلكم ضعفاء في حال الشجوخة كقوله تعالى (ومن نعمة ننسكه في الخلق) وقوله (ومنكم من يرد الى اذل العمر لكيلا يعلم بعد علم شيئا) فيبقى مطلوب القوى والفهم كالصبي بل حاله دون حال الصبي لان الصبي في زيادة من القوى والفهم من حين البلوغ وكال حال الانسانية وهذا زداد على البقاء ضمما وجهلا ولذلك ساء الله تعالى اذل العمر وجعل الشيب قرنا للضعف بقوله (ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة) وهو كقوله تعالى حاكيا عن نبيه زكريا عليه السلام (رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا) آخر سورة الروم

ومن سورة لقمان

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (حملته امه وهنا على وهن) قال الضحاك ضعفا على ضعف يعني ضعف الولد على ضعف الام وقيل بل المعنى فيه شدة الجهد (وفصاله في عامين) يعني في انقضاء عامين وفي آية اخرى (وحمله وفصاله ثلثون شهرا) فصل بجموع الآيتين ان اقل مدة الحمل ستا شهر وبه استدلال ابن عباس على مدة اقل الحمل واتفق اهل العلم عليه ووقوله تعالى (يا بني اقم الصلوة وأمر بالمعروف وأمر عن المنكر واصبر على ماصابك) يعني والله اعلم اصبر على ماصابك من الناس في الامر بالمعروف ونظامه بقتضى وجوب الصبر وان خاف على النفس الا ان الله تعالى قد اباح اعطاء التبعة في حال الخوف في آية غيرهما قديناها وقد اقتضت الآية وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ووقوله تعالى (ولا تصغر خدك للناس) قال ابن عباس ومجاهد معناه لا تعرض بوجهك عن الناس تكبرا وقال ابراهيم هو النشعق ومعناه رجع الى الاول لان المنداحق في الكلام متكبر وقيل ان اصل الصغر ذا ماخذ الابل في اعتاقها ورؤسها حتى يلوى وجوها واعناقها فيشبه بها الرجل الذي يلوى عنقه عن الناس قال الشاعر

وكنا اذا الجار صغر خده * اقتاله من مبله ففوموا

قوله تعالى (ووصيناك بالانسان بوالده حملته امه) الى قوله (وان جاهدك على ان تشرك بي ما ليس لك به

علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا ﴿١﴾ وإن تعالَى بذلك أن امرءه بالإحسان إلى الوالدين
عام في الوالدين المسلمين والكفار لقوله تعالَى ﴿٢﴾ وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم ﴿٣﴾
وأكد به قوله ﴿٤﴾ وصاحبهما في الدنيا معروفا ﴿٥﴾ وفي ذلك دليل على أنه لا يستحق الفود على أبيه
وأنه لا يحمله إذا قده ولا يحبس له بدن عليه وإن عليه نفعهما إذا احتاجا إليه إذا كان جميع ذلك
من الصحة بالمعروف وفعل ضده ساقى مصاحبهما بالمعروف ولذلك قال أصحابنا أن الأب لا يحبس
بدن ابنه وروى عن أبي يوسف أنه بحسبه إذا كان متمردا ﴿٦﴾ وقوله تعالَى ﴿٧﴾ وأنسج سبيل من أناب إلى ﴿٨﴾
بدل على صحة إجماع المسلمين لا أمر الله تعالى إياها بأبائهم وهو مثل قوله ﴿٩﴾ ويتبع غير سبيل المؤمنين ﴿١٠﴾
وقوله تعالَى ﴿١١﴾ ولا تمش في الأرض مراً ﴿١٢﴾ والمرح الطر والمجانب المرء بنفسه وازدراء الناس والاستهانة
بهم فهي الله عنه إذا يقل ذلك الأحول بنفسه وأحواله وأبداء امرءه ومسها قال الحسن أن لابن آدم
الكر وقد خرج من سبيل البول مريئاً ﴿١٣﴾ وقوله تعالَى ﴿١٤﴾ إن الله لا يحب كل مختال فخور ﴿١٥﴾ قال مجاهد
هو المكبر والمتفخور الذي يحير بنم الله تعالى على الناس استصغاراً لهم وذلك مذموم
لأنه إنما يستحق عليه الشكر لله على نعمه لا التوصل بها إلى معاصيه وقال النبي
صلى الله عليه وسلم حين ذكر نعم الله أنه سيد ولد آدم ولا فخر فأخبر أنه إنما ذكرها شكراً
لا افتخاراً على نحو قوله تعالَى ﴿١٦﴾ وأما بنعمة ربك فحدث ﴿١٧﴾ قوله تعالَى ﴿١٨﴾ وأصدق في مشبك ﴿١٩﴾ قال
يزيد بن أبي حبيب هو السرعة ﴿٢٠﴾ قال أبو بكر يجوز أن يكون تأوله على ذلك لأن المختال في
مشيته لا يسرع فيها فسرعة المسمى ساقى الحياء والتكبر ﴿٢١﴾ وقوله تعالَى ﴿٢٢﴾ وأغضض من صونك أنكر
الاصوات أصوات الخمر ﴿٢٣﴾ فيه أمر بغضض الصوت لأنه اقرب إلى التواضع كقوله تعالَى ﴿٢٤﴾ إن الذين
يفضون أصواتهم عند رسول الله ﴿٢٥﴾ ورفع الصوت على وجه استهزاء بالناس وإظهار الاستخفاف
بهم مذموم فإن عن قبح هذا الفعل وأنه لا فضيلة فيه لأن الخمر ترفع أصواتها وهو أنكر
الاصوات قال مجاهد في قوله ﴿٢٦﴾ أنكر الاصوات ﴿٢٧﴾ أقبحها كما يقال هذا وجه منكرف ذكر الله
تعالى ذلك وأدب البعاد زهداً لهم في رفع الصوت ﴿٢٨﴾ وقوله تعالَى ﴿٢٩﴾ إن الله عنده علم الساعة وينزل
الميث ويعلم ما في الأرحام ﴿٣٠﴾ مفهوم هذا الخطاب الأخبار بما يعلمه هودون خلقه وإن احداً لا
يعلمه إلا بأعلامه أي وفي ذلك دليل على أن حقيقة وجود الحمل غير معلومة عندنا وإن كانت
قد يغلب على الظن وجوده وهذا يوجب أن يكون نافي حمل امرأته من نفسه غير قاذف
لها وقد بينا ذلك قبل سلف ﴿٣١﴾ قوله تعالَى ﴿٣٢﴾ واخشوا يوماً لا يجزى والد عن ولده ولا مولود
هو جاز عن والده شيئاً ﴿٣٣﴾ بدل على أن احداً لا يستحق عند الله فضيلة بشرف أبيه ولا ينسبه
لأنه لم يخص احداً بذلك دون أحد وبذلك ورد الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
في قوله من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه وقال يابن عبد المطلب لا يأتي الناس بأعمالهم وأنا توفى
بأسبابكم فأقول أني لا أغني عنكم من الله شيئاً ﴿٣٤﴾ وقوله ﴿٣٥﴾ لا يجزى والد عن ولده ﴿٣٦﴾ معناه
لا يغني بقال جزيت عنك إذا غنيت عنك . آخر سورة لقمان

ومن سورة السجدة ﴿١٢٧﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿تخاف حوبهم عن المضاجع﴾ حدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابى الربيع الجرجاني قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن عاصم بن ابى النحود عن ابي وائل عن معاذ بن جبل في قوله ﴿تخاف حوبهم عن المضاجع﴾ قال كنت مع ابي صلى الله عليه وسلم في سفر فاصبحت يوما قريبا منه ونحن نسير فقلت يا ابا الله اخبرني بعمل يدخلني الجنة ويباعدني من النار قال لقد سألت عن عظم واه ليسير على من يسره الله عليه تعبد الله ولا تشرك به شيا وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ثم قال الا ادلك على ابواب من الخير الصوم جنة والصدقة تطفى الحطية وصلاة الرجل في جوف الليل ثم قرأ ﴿تخاف حوبهم عن المضاجع﴾ حتى بلغ ﴿خزاما كانوا يمشون﴾ ثم قال الا اخبرك رأس الامر وعموده وذروة سنامه قلت بلى يا رسول الله قال رأسه الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله ثم قال الا اخبرك تلاك ذلك كله قلت بلى يا رسول الله فاخذ بلسانه فقال اكفف عليك هذا قلت يا رسول الله انما اؤخذون بما سلككم به قال نكثت املك ايماعا وهل يكب الناس على وجوههم او على مناخرهم الا حصائد السننهم * وحدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابى الربيع قال حدثنا عبد الرزاق عن معمر قال تلا قتادة ﴿فلا تعلم نفس ما اخفى لهم من قرة اعين﴾ قال قال الله تعالى اعددت لمبداي الصالحين مالا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وروى ابو اسحاق عن ابى عبيدة عن عبدالله قال للذين يخاف حوبهم عن المضاجع ما لاعين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ثم تلا ﴿فلا تعلم نفس ما اخفى لهم من قرة اعين﴾ وروى عن مجاهد وعطاء ﴿تخاف حوبهم عن المضاجع﴾ قالوا المشاء الآخرة وقال الحسن ﴿حبا في حوبهم عن المضاجع﴾ كانوا يتغلبون بين المغرب والعشاء وقال الضحاك في قوله ﴿يدعون ربه خوفا وطعما﴾ انهم يدعون الله بالدعاء والتعظيم قال قتادة خوفا من عذاب الله وطعما في رحمة الله ومما رزقاهم ينفقون في طاعة الله . آخر سورة السجدة

ومن سورة الاحزاب ﴿١٢٧﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ما جعل الله لرجل من قليلين في جوفه﴾ روى عن ابن عباس رواية انه كان رجلا من قريش يدعى ذا الفلين من دهائه وعن مجاهد وقادة مثله وعن ابن عباس ايضا كان المنافقون يقولون لمحمد صلى الله عليه وسلم قلبان فاكتبهما الله تعالى وقال الحسن كان رجلا يقول لي نفس تأمرني ونفس تنهاني فآزر الله فيه هذا وروى عن مجاهد ايضا ان رجلا من بني فهر

قال في جوف قلبان اعقل بكل واحد منهما افضل من عقل محمد فكذب الله عز وجل وذكر ابو جعفر الطحاوي انه لم يرو في تفسيرها غير ما ذكرنا قال وحكي الشافعي عن بعض اهل التفسير بمن لم يسمه في احتجاجه على محمد في نفي ان يكون الولد من رجلين انه ارد بها ما جعل الله لرجل من ابوين في الاسلام ﴿﴾ قال ابو بكر اللفظ غير محتمل لما ذكر لان الملب لا يعبر به عن الاب لا بما جازا ولا حقيقة ولا ذلك اسم له في الشريعة فتاويل الآية على هذا المعنى خطأ من وجوه وقد روى ابو سعيد الحدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى جارية يجحها فقال لمن هذه الجارية فقالوا فلان فقال أيطاؤها قالوا نعم قال لقد هممت ان المنة لئلا تدخل معه في قبره كيف يورثه وهو لا يحمل له ام كيف يسترقه وقد غدا في سمعه وبصره فبقوله قد غدا في سمعه وبصره بدل على ان الولد يكون من ماء رجلين وقد روى عن علي وعمر اثبات نسب الولد من رجلين ولا يعرف عن غيرهما من الصحابة خلافة ﴿﴾ وقوله تعالى ﴿﴾ وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن امهاتكنكم ﴿﴾ قال ابو بكر كانوا يظاهرون من نسائهم فيقولون انت على كظهر امي فاخبر الله تعالى انها لا تصير بمنزلة امه في التحريم وجعل هذا القول منكرا من القول وزورا بقوله تعالى ﴿﴾ وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا ﴿﴾ والزمه بذلك نحرما نرفعه الكفارة وبطل ما اوجه المظاهر من جمله اياها كلام لان نحرما نحرسم مؤيد ﴿﴾ وقوله تعالى ﴿﴾ وما جعل ادعياءكم ابناكم ﴿﴾ قيل انه نزل في زيد بن حارثة وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد نبأه فكان يقال له زيد بن محمد وروى ذلك عن مجاهد وقادة وغيرهما ﴿﴾ قال ابو بكر هذا حوحد نسج السنة بالقرآن لان الحكم الاول كان تابعا تغير القرآن ونسخه بالقرآن ﴿﴾ وقوله تعالى ﴿﴾ ذلكم قولكم بافوا حكمكم ﴿﴾ يعني انه لاحكم له وانما هو قول لامعنه ولا حقيقة ﴿﴾ وقوله تعالى ﴿﴾ ادعواهم لآئتهم هو اقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فآخوانكم في الدين ومواليكم ﴿﴾ فيه امسحة اطلاق اسم الاخوة وحظر اطلاق اسم الابوة من غير جهة النسب ولذلك قال اصحابنا فبمن قال لبعده هو اخي لم يعق اذا قال لم ادر به الاخوة من النسب لان ذلك يطلق في الدين ولو قال هو اخي عتق لان اطلاقه ممنوع الا من جهة النسب وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادعى الى غير ابيه وهو يعلم انه غير ابيه فالجنة عليه حرام ﴿﴾ وقوله تعالى ﴿﴾ وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ﴿﴾ روى ابن ابي نجيح عن مجاهد ﴿﴾ وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ﴿﴾ قال قيل هذا انتهى في هذا اوفى غيره ﴿﴾ ولكن ما تعددت قلوبكم ﴿﴾ والمعد ما أثرته بعد البيان في انتهى في هذا اوفى غيره وحدثننا عبدالله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرجاني قال اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿﴾ وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ﴿﴾ قال قتادة لودعوت رجلا لغير ابيه وانت ترى انه ابوه ليس عليك بأس وسمع عمر بن الخطاب رجلا وهو يقول اللهم اغفر لي خطيأي فقال استغفر الله في الصمد فاما الخطأ فقد تجاوز عنك قال وكان يقول ما اخاف عليكم الخطأ ولكني اخاف عليكم الصمد وما اخاف عليكم المقاتلة ولكني اخاف عليكم التكاثر وما اخاف عليكم ان تزدروا

اعمالكم ولكفى اخاف عليكم ان تستكثروها ❦ وقوله تعالى ﴿التي اولى بالمؤمنين من انفسهم﴾
حدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق المروزي قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرحاني قال
اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في قوله ﴿التي اولى بالمؤمنين من انفسهم﴾ قال
اخبرني ابوسلمة عن جابر بن عبدالله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انا اولى بكل مؤمن
من نفسه فاما رجل مات ورك دناءة قلبي وان ترك ما لافهو لورثته وقل في معنى ﴿التي اولى
بالمؤمنين من انفسهم﴾ انه احق بان يحار مادعا اليه من غيره وماتدعو اليه انفسهم وقيل ان
التي صلى الله عليه وسلم احوان يحكم في الانسان بما لا يحكم به في نفسه لوجوب طاعته لانهما مقرونة
بطاعة الله تعالى ❦ قال ابو بكر الخبر الذي قدمنا لابن ابي ماعقبا به من المعنى ولا يوجب
الاقتصار بمعناه على قضاء الدس المذكور فيه وذلك لانه جائز ان يكون مراده انه اولى بالمؤمنين
من انفسهم في ان يختاروا ما ادعوا اليه دون ما تدعوا اليه انفسهم اليه واولى بهم في الحكم
عليهم ولزومهم اتباعه وطاعته ثم اخبر بعد ذلك بقضاء دينهم ❦ وقوله تعالى ﴿وازواجه
امهاتهم﴾ قيل فيه وجهان احدهما انهن كاهناتهن في وجوب الاحلال والتعظيم والثاني
محريم نكاحهن وليس المراد انهن كالامهات في كل شيء لانه لو كان كذلك لما جاز لاحد من الناس
ان يتزوج بنتهن لانهن يكن اخوات للناس وقد زوج النبي صلى الله عليه وسلم بنته ولو كن
امهات في الحقيقة وورث المؤمنين وقد روي في حرف عبدالله ﴿وهو اب لهم﴾ ولوصف ذلك كان معناه
انه كالاب لهم في الاسفاق عليهم ونجرت مصالحهم كما قال تعالى ﴿اهداهم رسول من انفسكم عزيز
عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم﴾ ❦ وقوله تعالى ﴿الا ان تفعلوا الى اوليائكم معروف﴾
روي عن محمد بن الحنفية انها نزلت في حواري وصبة المسلم لليهودي والتصرافي وعن الحسن
ان تصلوا ارحامكم وقال عطاء هو المؤمن والكافر بينهما قرابة اعطاء له ايام حياته ووصيته له وحدثنا
عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرحاني قال حدثنا عبد الرزاق قال اخبرنا
معمر عن قتادة في قوله ﴿الا ان تفعلوا الى اوليائكم معروف﴾ قال الا ان يكون لك ذوق قرابة
ليس على ذلك فوصي له بشيء هو وليك في السب وايس وليك في الدين ❦ وقوله تعالى ﴿لقد كان لكم
في رسول الله اسوة حسنة﴾ من الناس من يحججه في وحو افعال النبي صلى الله عليه وسلم
ولزوم التأسي به فيها ومحالوه هذه العرفة تحججون به ايضا في بقى الاحباب افعاله فاما الاولون
فانهم ذهبوا الى ان التأسي به هو الافداء به وذلك عموم في القول والعمل جميعا ❦ وقوله تعالى ﴿ان كان
برحوا الله واليوم الآخر﴾ دل على انه واجب اذ جعله سرطا للامان كقوله تعالى ﴿واستقوا الله ان كنتم
مؤمنين﴾ ومحو من الالفاظ المفروقة الى الامان فبدل على الوجوب ❦ واحتج الآخرون بان قوله له
﴿لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة﴾ يقتضي طاهره ائدب دون الاحباب افعاله تعالى
﴿لكم﴾ مثل قول العاتك ان يصلي ولك ان تصدق لادلالة به على الوجوب بل يدل ظاهره
على ان له فعله وبركه وامكان يدل على الاحباب لواله عليكم التأسي بالنبي صلى الله عليه وسلم عليه وسام ❦
قال ابو بكر والصحيح انه لادلالة به على الوجوب بل دلالة على التدب اطهر منها على الاحباب

لما ذكرنا ومع ذلك لوورد بصيغة الامر لمادل على الوجوب في افعاله صلى الله عليه وسلم لان التأني به هو ان تفعل مثل ما فعل ومتى خالفناه في اعتقاد الفعل او في معناه لم يكن ذلك تأسيابه الا ترى انه اذا فعله على التدب وفعله على الوجوب كنا غير متأسين به واذا فعل صلى الله عليه وسلم فعلا لم يجز لنا ان نفعله على اعتقاد الوجوب فيه حتى نعلم انه فعله على ذلك فاذا علمنا انه فعله على الوجوب لزما فعله على ذلك الوجه لان جهة هذه الآية اذ ليس فيها دلالة على الوجوب لكن من جهة ما امرنا الله تعالى اتباعه في غير هذه الآية * وقوله تعالى ﴿ولما رأى المؤمنون الاحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله﴾ قيل انه وعدهم انهم اذا القوا المشركين طغفروا بهم واستملوا عليهم كقوله تعالى ﴿يظهره على الدين كله﴾ وقال قتادة الذي وعدهم في قوله ﴿ام حسين ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم﴾ الآية * وقوله تعالى ﴿وما زادهم الا ايمانا وتسليما﴾ اخبار عن صفتهم في حال المحنة وانهم ازدادوا عند هاتين وبصيرة وذلك صفة اهل البصائر في الايمان بالله * وقوله تعالى ﴿فذهب من قضى نجيحه﴾ قيل ان التحب التذرى قضى نذره الذى ندره فيما عاهد الله عليه وقال الحسن قضى نجيحه مات على ما عاهد عليه وقال ان التحب الموت والتحب المدفى السير يوم اولية وقال مجاهد قضى نجيحه عهده * قال ابوبكر لما كان التحب قد يجوز ان يكون المراد به العهد والنذر وقدم مدحهم الله على الوفاء به بعينه دون ذلك على ان من نذر قرابة فليته الوفاء به بعينه دون كفارة النبيين * وقوله تعالى ﴿وازل الذين ظاهروهم من اهل الكتاب من صاصيهم﴾ قيل في الصاصى انها الحصون التى كانوا يتمتعون بها واصل الصبغة قرن البقرة وبها تمتع وتسى بها سوكة الدنك لانه بها تمتع فسميت الحصون صصاصى على هذا المعنى وروى ان المراد بها سو فريضة كانوا نفصوا العهد وعاونوا الاحزاب وقال الحسن هم بسوا النصير وسائر الرواة على انهم سو قريظة وظاهر الآية يدل عليه لانه قال تعالى ﴿فرقا يقتلون ونأسرون فرقا﴾ ولم يقتل النبي صلى الله عليه وسلم بنى النصير ولا أسرهم وانما احلهم عن بلادهم * وقوله تعالى ﴿واورسكم ارضهم وديارهم واموالهم وارضاً لم تطأوها﴾ يعنى به ارض بنى قريظة وعلى تأويل من تأوله على بنى النصير فالمراد ارض بنى النصير * وقوله تعالى ﴿وارضاً لم تطأوها﴾ فان الحس ارض فارس والروم وقال قتادة مكة وقال يزيد بن رومان خير * قال ابوبكر من الناس من يحتج به فان الارضين العنوبة التى يظهر عليها الامام ملكها الغامون ولا يجوز للامام ان يقر اهلها عليها على انها ملك لهم لقوله ﴿واورسكم ارضهم وديارهم واموالهم وارضاً لم تطأوها﴾ وطاهره بقضى احباب الملك لهم ولا دلالة فيه على ما ذكرنا لان ظاهر قوله ﴿واورسكم﴾ لا يخص باحباب الملك دون الظهور والغلبة وثبوت البدومى وجد احد هذه الاشياء فقد صح معنى اللفظ قال الله تعالى ﴿ثم اورسنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا﴾ ولم يرد بذلك الملك وايضا فلو صح ان المراد الملك كان ذلك فى ارض بنى قريظة فى قوله ﴿واورسكم ارضهم﴾ واما قوله ﴿وارضاً لم تطأوها﴾ فانه يقتضى ارضا واحدة لاجمع الارضين فان كان المراد حير فقد ملكها المسلمون وان كان المراد ارض فارس والروم لقد ملك المسلمون بعض ارض فارس والروم فقد وجد مقتضى الآية ولا دلالة فيه على

ان سيديهم ان يملكو جميعها اذ كان قوله (وارضالم تطأوها) لم يتناول الارضا واحدة فلا دلالة فيه على قول الخالف * وقوله تعالى ﴿ يا ايها النبي قل لازواجك ان كنتن تردن الحيوة الدنيا وزينتها ﴾ الآية حدثنا عبدالله بن محمد المرزوي قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرجاني قال اخبرنا معمر عن الزهري عن عمرو عن عائشة قالت لما نزلت ﴿ وان كنتن تردن الله ورسوله ﴾ دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فبدأ يقول يا عائشة اني اذا كررك امرافلا عليك ان لا تعجلي فيه حتى تستأمرى ابوك قالت قد علم الله تعالى ان ابوى لم يكونا بأمراتي بفراقه قالت فقرأ على ﴿ يا ايها النبي قل لازواجك ﴾ الآية فقلت اى هذا استأمر ابوى فانى اريد الله ورسوله والدار الآخرة * وروى غير الجرجاني عن عبدالرزاق قال معمر قال خبرنى ابوب ان عائشة قالت يا رسول الله لا تخبر ازواجك اني اختارك قال انما بشت معلما ولم ابمت متعتا * قال ابوبكر اختلف الناس فى معنى تخيير الآية فقال قائلون وهم الحسن وقادة انما خبرهن بين الدنيا والآخرة لانه قال ﴿ ان كنتن تردن الحيوة الدنيا وزينتها ﴾ الى قوله ﴿ وان كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة ﴾ وقال آخرون بل كان تخييرا للطلاق على شريطة انهن اذا اخترن الدنيا وزينتها كن مختارات للطلاق لانه تعالى قال ﴿ ان كنتن تردن الحيوة الدنيا وزينتها فمتعالن امتعن واسرحكن سراحا جميلا ﴾ فجعل اختيارهن لدنيا اختيارا للطلاق ويستدلون عليه ايضا بما روى مسروق عن عائشة انها سئلت عن الرجل يخير امرأته فقالت قد خبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كان طلاقا وفى بعض الاخبار فاخترناه فلم يعده طلاقا * قالوا ولم يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم خيرهن الاحيار المأمورة فى الآية وبدل عليه ما قدمناه من حديث عمرو عن عائشة انها لما نزلت الآية قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اذا كررك امرافلا عليك ان لا تعجلي فيه حتى تستأمرى ابوك قالت قد علم الله ان ابوى لم يكونا بأمراتي بفراقه ثم تلا عليها الآية قالت انى اريد الله ورسوله والدار الآخرة فقالوا هذا الخبر ايضا قد حوى الدلالة من وجوه على انه خيرهن بين الدنيا والآخرة وبين اختيارهن الطلاق او البقاء على النكاح لانه قال لها اعليك ان لا تعجلي حتى تستأمرى ابوك ومعلوم ان الاستأثار لا يقع فى اختيار الدنيا على الآخرة فثبت ان الاستأثار اعما ريد به فى الفرقة او الطلاق او النكاح وقولها ان ابوى لم يكونا بأمراتي بفراقه وقولها انى اريد الله ورسوله فهذه الوجوه كلها تدل على ان الآية قد اقتضت التحير بين الطلاق والنكاح * واحتج من قال لم يكن تخيير طلاق بقوله تعالى ﴿ ان كنتن تردن الحيوة الدنيا وزينتها فمتعالن امتعن واسرحكن سراحا جميلا ﴾ فانما امر الله نسه صلى الله عليه وسلم ان يطلقهن اذا اخترن الدنيا ولم يوجب ذلك وقوع طلاق باختيارهن كما يقول القائل لا مرأته ان اخترت كذا طلقك يريد به استيفاء ايقاع بعد اختيارها لما ذكره * قال ابوبكر قد اقتضت الآية لاحالة تحييرهن بين الفراق وبين النبي صلى الله عليه وسلم لان قوله ﴿ وان كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة ﴾ قد دل على إضمار اختيارهن فراق النبي صلى الله عليه وسلم فى قوله ﴿ ان كنتن تردن الحيوة الدنيا وزينتها ﴾ اذ كان النسق الآخر من الاختيار هو اختيار النبي صلى الله عليه وسلم والدار الآخرة فثبت ان الاختيار الآخر انما هو اختيار فراقه وبدل عليه قوله ﴿ فمتعالن ﴾

امتنعن) والمتعة انما هي بمداختيارهن للطلاق * وقوله (واسرحكن) انما المراد اخراجهن من بيتهن بعد الطلاق كما قال تعالى (اذا كنحكم المؤمنات ثم طلقتموهن) الى قوله (سراحا جيلا) فذكر المتعة بعد الطلاق واراد بالتسريح اخراجها من بيته * وقد اختلف السلف فيمن خيرا امرأته فقال على رضي الله عنه ان اختارت زوجها فواحدة رجعية وان اختارت نفسها فواحدة بائنة وذلك في رواية زاذان عنه وروى ابو جعفر عن علي انها اذا اختارت زوجها فلاشيء وان اختارت نفسها فواحدة بائنة وقال عمر وعبد الله رضي الله عنهما في الخيار وامرك بيدك ان اختارت نفسها فواحدة رجعية وان اختارت زوجها فلاشيء وقال زيد بن ثابت في الخيار ان اختارت زوجها فلاشيء وان اختارت نفسها ثلاث وقال في امرك بيدك ان اختارت نفسها فواحدة رجعية * واختلف فقهاء الامصار في ذلك ايضا فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ان اختارت زوجها فلاشيء وان اختارت نفسها فواحدة بائنة اذا اراد الزوج الطلاق ولا يكون ثلاثا وان نوى وقالوا في امرك بيدك مثل ذلك الا ان نوى ثلاثا فيكون ثلاثا وقال ابن ابي ليلى والثوري والاوزاعي في الخيار ان اختارت زوجها فلاشيء وان اختارت نفسها فواحدة بملكها الرجعة وقال مالك في الخيار انه ثلاث اذا اختارت نفسها وان طلقت نفسها واحدة لم يقع شيء وقال في امرك بيدك اذا قالت اردت واحدة فهي واحدة بملك الرجعة ولا يصدق في الخيار انه اراد واحدة ولو قال اختاري تطليقة فطلقت نفسها فهي واحدة رجعية وقال الليث في الخيار ان اختارت زوجها فلاشيء وان اختارت نفسها فهي بائنة وقال الشافعي في اختاري وامرك بيدك ليس بطلاق الا ان يرد الزوج ولو اراد طلاقها فقالت قد اخترت نفسي فان ارادت طلاقا فهو طلاق وان لم ترده فليس بطلاق * قال ابو بكر التخيير في نفسه ليس بطلاق لاصريح ولا كناية ولذلك قال اصحابنا انه لا يكون ثلاثا وان ارادهن وبدل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم خبر نساء فاخترته فلم يكن ذلك طلاقا ولان الخيار لا يختص بالطلاق دون غيره فلا دلالة فيه عليه وليس هو عندكم كقوله اعتدى انه يكون طلاقا اذ انوى لان المدة من موجب الطلاق فالطلاق مدلول عليه باللفظ وانما جعلوا الخيار طلاقا اذا اختارت نفسها بالاتفاق وبانه معلوم ان تحيير النبي صلى الله عليه وسلم نساء لما كان بين الفراق والبقاء على النكاح انهن لو اخترن انفسهن لوقعت الفرقة لولا ذلك لم يكن للتخيير معنى وتشبهاله ايضا بسائر الخيارات التي نحدث في النكاح كخيار امرأة العنين والحبوب فيقع به الطلاق اذا اختارت الفرقة ومن اجل ذلك لم يجعلوه ثلاثا لان الخيارات الحادثة في الاصول لا تقع بها ثلاث

فصل في

قال ابو بكر ومن الناس من يحتج بهذه الآية في احباب الخيار وفي التفريق لامرأة العاجز عن النفقة لان النبي صلى الله عليه وسلم لما خير بين الدنيا والآخرة فاختر الفقر والآخرة امرأته الله بخير نساءه فقال تعالى (يا ايها النبي قل لازواجك ان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها) الآية * قال ابو بكر لا دلالة فيها على ما ذكرنا وذلك لان الله خلق اختيار النبي صلى الله عليه وسلم

واعتمدت ثم امرني الله ان اقر في بيتي فوالله لا اخرج فما خرجت حتى اخرجوا جنازتها
وقيل ان معنى ﴿وقرن في بيوتكن﴾ كن اهل وفار وحدوء وسكينة يقال وقرفلان في منزله
بقرف وقورا اذا هدا فيه واطمأن به وفيه الدلالة على ان النساء مأمورات بلزوم البيوت مبهات
عن الخروج ﴿وقوله تعالى﴾ ولا تبرحن تبرج الجاهلية الاولى ﴿روى ابن ابي نجيح عن مجاهد﴾ ولا
تبرجس تبرج الجاهلية الاولى قال كانت المرأة تمشي بين ايدي الصوم فذلك تبرج الجاهلية
وقال سعيد عن قتادة ﴿ولا تبرحن تبرج الجاهلية الاولى﴾ يعني اذا خرجتن من بيوتكن فال
كانت لهن مشية وتكسر ونميج فهاهن الله عن ذلك وقيل هو اظهار المحاسن للرجال وقيل
في الجاهلية الاولى ما قبل الاسلام والجاهلية الثانية حال من عمل في الاسلام بعمل اولئك فهذه الامور
كلها محمداً بالله تعالى به ساء النبي صلى الله عليه وسلم صيانة لهن وسائر نساء المؤمنين مرادات بها
وقوله تعالى ﴿وانما يريد الله ليزهد عكم الرجز اهل البيت﴾ روى عن ابي سعيد الخدري انها
نزلت في علي وفاطمة والحسن والحسين وقال عكرمة في ازواج النبي صلى الله عليه وسلم
خاصة ومن قال بذلك بتحج بان استدام الآية ونسقتها في ذكر ازواج النبي صلى الله عليه وسلم الا ترى الى
قوله ﴿وادكرن ما تنلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة﴾ وقال بعضهم في اهل بيت النبي صلى الله عليه
وسلم وفي ارواحه لاحمال اللفظ للجميع ﴿وقوله تعالى﴾ وما كان المؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله
امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم ﴿فهذه الدلالة على ان اوامر الله تعالى واوامر رسوله على الوجوب
لانه قد نفي بالآية ان تكون لنا الخيرة في ترك اوامر الله واوامر الرسول صلى الله عليه وسلم ولو
لم يكن على الوجوب لكننا نخير بين الترك والفعل وقد نفت الآية النخير ﴿وقوله تعالى﴾
﴿ومن يعص الله ورسوله﴾ في نسق ذكر الاوامر يدل على ذلك ايضا وان نارك الامر عاص الله تعالى
ولرسوله صلى الله عليه وسلم فعدا انتظمت الآية بالدلالة على وجوب اوامر الله واوامر الرسول صلى الله
عليه وسلم من وجهين احدهما انها نفت التحجير معهما والثاني ان نارك الامر عاص الله ورسوله ﴿وقوله
تعالى﴾ واذا قول للذي اتم الله عليه وانعمت عليه ﴿الآية روى سفيان بن عيينة عن علي بن زيد قال
قال لي علي بن الحسين ما كان الحسين يقول في قوله تعالى﴾ ﴿وتخفي في نفسك ما الله مبديه﴾ قال قلت
كان يقول انها كانت تحجبه وانه قال لزيد اتق الله وامسك عليك زوجك قال لا ولكن الله اعلم نية
ان زنيبت ستكون من ازواجه فلما جاءه زيد يشكونها قال له اتق الله وامسك عليك زوجك
قال الله ﴿وتخفي في نفسك ما الله مبديه﴾ وقيل ان زيدا قد كان يحاصم امرأته الى النبي صلى الله
عليه وسلم ودام الشر بينهما حتى ظن النبي صلى الله عليه وسلم انها لا ستغفان وانه سيقارقها
فاضمر النبي صلى الله عليه وسلم انه ان طلعا زيد زوجها * وهي زنيبت بنت جحش وكانت
بت عممة النبي صلى الله عليه وسلم فاراد ان يضمها اليه صلة لرحمها واسقاها عليها فمأناه الله
على اضرار ذلك واخفاها وقوله لزيد اتق الله وامسك عليك زوجك واراد ان يكون باطنه وظاهره
عند الناس سواء كما قال في قصة عبدالله بن سعد حين قيل له هلا او ماتت لنا بقتله فقال ما ينبغي لني
ان يكون له خاتمة الاعين وايضا فان ذلك لم يكن مما يجب اخفاؤه لانه مباح جائز والله تعالى

عالم به وهو احق بان يخفى من الناس وقد اباحه الله تعالى فالناس الى ان لا يخشوا في اظهاره
واعلانه وهذه القصة نزلت في زيد بن حارثة وكان ممن اباحه الله عليه بالاسلام وابع الى صلى الله عليه
وسلم عليه بالعتق ولذلك قيل للمعتق مولى نعمه ﴿وقوله تعالى ﴿فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكم﴾
لكيلا يكون على المؤمنين حرج في ازواج ادعيائهم﴾ الآية قد حوت هذه الآية احكاما
احدها الامانة عن علة الحكم في اباحة ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وان ذلك قد اقضى
اباحته للمؤمنين فدل على اثبات القياس في الاحكام واعتبار المعاني في مجابها والثاني ان البنوة
من جهة النبي لا تمنع حوازل النكاح والثالث ان الامة مساوية للنبي صلى الله عليه وسلم في الحكم
الامامه الله تعالى لانه اخبر به احل ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ليكون المؤمنون مساوين له
﴿قوله عز وجل ﴿هو الذي يصلي عليكم وملائكته﴾ فان الصلاة من الله هي الرحمة ومن العباد
الدعاء فال الاعنى

عليك مثل الذي صليت فاغتمضي * نوما فان لجلب المرء مضطحما

وروى معمر عن الحسن في قوله ﴿هو الذي يصلي عليكم وملائكته﴾ قال ان نوحا اسرائيل سألوا
موسى عليه السلام هل يصلي ربك فكان ذلك كبر في صدره فساله فاحي الله عليه ان اخبرهم اني اصلي
وان صلاتي رحمتي سبقت غضيي فان قيل من اصالحكم انه لا يجوز ان يراد باللفظ الواحد معنيين محتافان
وقد جاء في القرآن اسماء لفظ الصلاة على معنى الرحمة والدعاء جميعا ﴿قيل له هذا يجوز عندنا و
الانفاظ الجملة والصلاة اسم مجمل مقتصر الى البيان فلا يمنع ارادة المعاني المختلفة فيها كان هذا سبيله﴾ قال
قتادة في قوله ﴿وسبحوه بكرة واصيلا﴾ صلاة الضحى وصلاة العصر ﴿وقوله تعالى ﴿ودعابا الى الله
باذنه وسراجا منيرا﴾ سمي النبي صلى الله عليه وسلم سراجا منيرا تشبها به بالسراج الذي يستتار
الاشياء في الظلمة لانه تمت صلى الله عليه وسلم وقد طبعت الارض طامة النترك فكان
كالسراج الذي يظهر في الظلمة وكسمى القرآن نورا وهدى وروحا وسمى حبريل عليه السلام
روحا لان الروح بها يحيى الحيوان وذلك كله مجاز واستعارة وتشبيه ﴿وقوله تعالى ﴿يحيمهم
يوم يملونه سلام﴾ قال قتادة محبة اهل الحنة السلام ﴿قال ابو بكر هو مثل قوله ﴿دعواهم فيها
سبحانك اللهم وحيمهم فيها سلام﴾

باب الطلاق قبل النكاح

قال الله تعالى ﴿يا ايها الذين امنوا اذ انكمحكم المؤمنات ثم طلعتموهن من قبل ان تنسوهن فما لكم
عليهن من عدة تعدوهن فنسوهن وسرحوهن سراحا جميلا﴾ قال ابو بكر قد نازع اهل العلم
في دلالة هذه الآية في صحة اطلاق المرأة بشرط الزوج وهو ان يقول ان زوجت امرأة
فهي طالق صال فاثبتون قد اقصت الآية العلاء هذا القول واسقاط حكمه اذا كانت موجبة لصحة
الطلاق بعد النكاح وهذا القائل مطلق قبل النكاح وقال آخرون دلالتها ظاهرها في صحة
هذا القول من قائله ولزوم حكمه عند وجود النكاح لانه حكمت بصحة وقوع الطلاق

قوله (عليك) الى
آخره حكدا في اكثر
النسخ وفي بعضها
(صلى عليك الذي
صليت فاعتمضي)
(لمصححه)

بعدمالكاح ومن قال لاجنية اذا تزوجتك فانت طالق فهو مطلق بمالكاح فوجب بظاهر الآية ايقاع طلاقه وانبات حكم لفظه وهذا القول هو الصحيح وذلك لانه لا يخلو العاقد لهذا القول من ان يكون مطلقا في حال العقد او في حال الاضافة ووجود الشرط فلما اتفق الجميع على ان من قال لامرأته اذابت مني وصرت اجنية فانت طالق انه موقع للطلاق في حال الاضافة لا في حال القول وانه بمنزلة من ابان امرأته ثم قال لها انت طالق فسقط حكم لفظه ولم يعتبر حال العقد مع وجود الكاح فيها صح ان الاعتبار بحال الاضافة دون حال العقد فان القائل للاجنية اذا تزوجتك فانت طالق موقع للطلاق بعدمالكاح وقد اقتضت الآية ايقاع الطلاق لمن طلق بعدمالكاح * وقد اختلف الفقهاء في ذلك على ضروب من الاقوال فقال ابو حنيفة وابو يوسف ورفر ومحمد اذا قال كل امرأة تزوجها فهي طالق او قال كل مملوك املكه فهو حر ان من تزوج تطلق ومن ملك من الممالك يمتق ولم يفرقوا بين من عم او خص وقال ابن ابي ليلى اذا عم لم يقع وان سمي شيئا منه او جاعة الى اجل وقع وكذلك قول مالك وذكر عن مالك ايضا انه اذا ضرب لذلك اجلا يعلم انه لا يبلغه فقال ان تزوجت امرأة الى كذا وكذا سنة لم يلزمه شي ثم قال مالك ولو قال كل عبد اشتريه فهو حر فلا شيء عليه وقال الثوري اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق لزمه ما قال وهو قول عثمان بن ابي وقال الاوزاعي فيمن قال لامرأته كل جارية اتسرى بها عليك فهي حرة فتسرى عليها جارية فانها تعتق وقال الحسن بن صالح اذا قال كل مملوك املكه فهو حر فليس بشيء ولو قال اشتريه وارثه او نحو ذلك عتق اذا ملكه بذلك الوجه لانه خص ولو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق فليس بشيء ولو قال من بني فلان او من اهل الكوفة او آل كذا لزمه قال الحسن لانهم احدا منذ وضعت الكوفة ابقى بغير هذا وقال الليث فيما خص انه يلزمه في الطلاق والعق وقال الشافعي لا يلزمه من ذلك شيء لا اذا خص ولا اذا عم * وقد اختلف السلف ايضا في ذلك روى عن ياسين الزيات عن عطاء الخراساني عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ان عمر بن الخطاب قال في رجل قال كل امرأة تزوجها فهي طالق قال هو كاقال وروى مالك عن سعيد بن عمرو بن سليم الزرقى انه سأل القاسم ابن محمد عن رجل طلق امرأته قبل ان يتزوجها فقال القاسم ان رجلا خطب امرأة فقال هي على كذا فها هي ان تزوجها فامر عمر بن الخطاب ان يتزوجها ولا يقربها حتى يكفر كفادة الظهار وروى الثوري عن محمد بن قيس عن ابراهيم عن الاسود انه قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها فاسيا فاق ابن مسعود فذكر ذلك له فآلزمه الطلاق وهو قول النخعي والشعبي وبجاهد وعمر بن عبدالعزيز وقال الشعبي اذا سمي امرأة بغيرها او قال ان تزوجت من بني فلان فهو كما قال واذا قال كل امرأة تزوجها فليس بشيء وقال سعيد بن المسيب اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فليس بشيء وقال القاسم بن سالم وعمر بن عبدالعزيز هو جائز عليه وروى عن ابن عباس في رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق انه ليس بشيء وروى عن عائشة وجابر في آخرين من التابعين قالوا لا طلاق قبل نكاح ولا دلالة في هذا اللفظ على مخالفة قول اصحابنا لان عندنا

ان من قال ان تزوجت امرأة فهي طالق انما مطلق بعد النكاح وما قدمنا من دلالة الآية على صحة قولنا كاف في الاحتجاج على الخالف وتصحيح المقالة * ويدل عليه قوله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود﴾ اقتضى ظاهره الزام كل عاقد موجب عقده ومقتضاه فلما كان هذا القائل عاقدا على نفسه ايقاع طلاق بعد النكاح وجب ان يلزمه حكمه ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم اوجب ذلك ان كل من شرط على نفسه شرطا الرم حكمه عند وجود شرطه ويدل عليه من طريق النظر اتفاق الجميع على ان النذر لا يصح الا في ملك وان من قال ان رزقني الله الف درهم فله على ان تصدق بمائة منها. انه ناذر في ملكه من حيث اضافته اليه وان لم يكن مالكا في الحال فكذلك الطلاق والعق اذا اضافتهما الى الملك كان مطلقا ومعقافا في الملك ويدل عليه ان من قال لجارسته ان ولدت ولدا فهو حر فحملت بعد ذلك وولدت انه يعتق وان لم يكن مالكا في حال القول لان الولد مضاف الى الام التي هو مالكتها كذلك اذا اضاف العتق الى الملك فهو معتق في الملك وان لم يكن له ملك موجود في الحال وايضا قد اتفق الجميع على انه اذا قال لامرأته ان دخات الدار فانت طالق فدخلتها مع بقاء النكاح انها تطلق ويكون بمنزلة ما لو قال لها في تلك الحال انت طالق ولو ابانها ثم دخلها كان بمنزلة ما لو قال لها في تلك الحال انت طالق فلا تطلق فدل ذلك على ان الخالف يصير كالمتكلم بالجواب في ذلك الوقت فوجب ان يكون القائل ~~مكلا~~ امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج بمنزلة من تزوج ثم قال لها انت طالق * فان قيل لو كان هذا صحيحا لوجب انه لو حلف ثم جن فوجد شرط البين ان لا ينجث لانه بمنزلة المتكلم بالجواب في ذلك الوقت * قيل له لا يجب ذلك لان الجنون لا يقول له وقوله وسكوته بمنزلة فلما يصح قوله لم يصح ايقاعه ابتداء ولما كان قوله قبل الجنون صحيحا لزمه حكمه في حال الجنون ومع ذلك فان الجنون قد يصح طلاق امرأته وعق عبده لانه لو كان مجنونا اوعيتنا لفرق بينه وبينها وكان طلاقا ولو ورت اياه عتق عليه كالتائم لا يصح منه ابتداء الايقاع ويلزمه حكمه بسبب بوجهه مثل ان يكون قد وكل بعق عبده او طلاق امرأته فطلق وهو تائم * فان قيل قد روى عن علي ومعاذ بن جبل وجابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق قبل نكاح * قيل له اسانيدها مضطربة لا يصح من جهة النقل ولوصح من جهة النقل لم يدل على موضع الخلاف لان من ذكرنا مطلق بعد النكاح وايضا فانه بلى بذلك ايقاع طلاق قبل النكاح ولم ينف المقدم فلما كان قوله لا طلاق قبل نكاح حقيقة نفي الايقاع والعقد على الطلاق ليس بطلاق لم يتناوله اللفظ من وجهين احدهما ان اطلاق ذلك في المقدم مجاز لاحقيقة لان من عقد يميننا على طلاق لا يقال انه قد طلق ما لم يقطع وحكم اللفظ حمله على الحقيقة حتى تقوم دلالة المجاز والثاني انهم لم يختلفوا انه مستعمل في الحقيقة فغير جائز ان يراد به المجاز لان لفظا واحدا لا يجوز ان يراد به الحقيقة والمجاز * وقد روى عن الزمري في قوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق قبل نكاح انما هو ان يذكر للرجل امرأة فيقال له

تروحها فيقول هي طالق التة فهذا ليس بشئ فاما من قال ان رويحت فلانة فهي طالق
 التة فاما طلقها حين زواجها وكذلك في الحره وقد قل فيه انه ان اراد العقد فهو
 الرحل قول لاحيه ان دخلت الدار فانت طالق ثم يروحها فتدخل الدار فلا تطلق
 وان كان الدحول في حال السكاح بـ قال ابوبكر لا فرق بين من حص او عم لانه ان كان
 ادا حص فهو مطلق في الملك وكذلك حكمه ادا عم وان كان ادا عم غير مطلق في ملك
 فكذلك في حال الخصوص بـ فان قل ادا عم فقد حرم جميع النساء على نفسه كالمطاهر لما حرم
 امرأه محرما منها لم يثبت حكمه بـ قيل له هذا عاط من وجوه اخذها ان المطاهر اما قصد
 محرم امرأة بعينها ومن اصل الخالف انه اذا عين وحص وقع طلاقه وانما لا يوقعه ادا عم فواحب
 على اصله ان لا يقع طلاقه وان حص كالمحرم المطاهر منها محرما منها وايضا ان الخالف بطلاق من يروح
 طهاره ومحرمة بل حرمها عليه بالعلو وانت عليه حكم طهار. وايضا ان الخالف بطلاق من يروح
 من النساء غير محرم للنساء على نفسه لانه لم يوجب ذلك محرم السكاح وانما الواجب طلاقا بعد صحة السكاح
 ووقوع اسباحة الصنع وايضا انه اذا قال كل امرأه اروحها فهي طالق متى الرماء ما ععد عليه من
 الطلاق لم يكن محرم المرأة معها بل انما تطلق واحدة ومحرور له ان يروحها نائيا ولا يقع شئ فهد
 الوجوه كلها بـ عن افعال هذا السائل في سؤاله ذلك وانه لا تعلوله بالمسألة بـ قال ابوبكر ومن
 الناس من يقول اذا قال ان رويحها فهي طالق وان استترته فهو حر انه لا يقع الا ان يقول ادا صح
 بكاحي لك فانت طالق بعد ذلك وادام ملكك السرى فانت حر وذهب الى انه اذا حمل السكاح
 والسرى شرطا للطلاق والماق فبطل ذلك الصنع وملك الرقة ان قضا بعد العمد وهذه هي حال
 اقناع الطلاق والعق فيرد الملك والماق معا فلا يعمل لان الطلاق والتاوق لا يقعان
 الا في ملك مسبر قبل ذلك بـ قال ابوبكر وهذا لا معنى له لان المائل ادا رويحك فانت
 طالق واداسترنتك فانت حر معلوم من فحوى كلامه انه اراد ان اقناع الطلاق بعد صحة السكاح
 واقناع العدا بعد صحة الملك فكأن بمرة المائل ادا ملكك بالسكاح او ملكك بالسرى
 فاما كان الملك السكاح والسرى في مصبون اللفظ صاردك كالطبقه بـ فان قل لو كان ذلك
 كذلك لوجب ان يكون المائل ان اسریت عدا فامرأى طالق فاسترى عبد العيره ان لا يطلق
 امرأته لان في مصبون لفظه الملك كانه قال ان ملكك السرى بـ قيل له لا يحب ذلك لان اللفظ
 انما يصح للملك فيما وقع طلاقه او عتقه فاما في غيرها فهو محمول على حكم اللفظ من غير نص
 له بوقوع ملك ولا غيره * وقوله تعالى ﴿من قل ان ممسوه﴾ قديما في سورة البقرة ان الحلو
 سرادة بالميسر وان بنى العدة معلق سقى الحلو والجماع جميعا وفيما قد سامي عن الاعداد *
 وقوله تعالى ﴿تتموهن﴾ ان كان المراد من لم يسلم لها مهرها فهو على الوجوه كموله تعالى
 ﴿اوهرصوا لهن فريضه ومعهن﴾ وان كان المراد المدحول به فهو يد غير واجب بـ وقد حدثنا
 عبد الله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر
 عن قتاده في قوله تعالى ﴿فالمك عاين من عدة تعتدونها﴾ الآية قال التي تكحت ولم يبين لها

ولم يصر لها فليس لها صداق وليس عليها عدة وقال قتادة عن سعد بن مسعود قوله في النمرة (فصم ما فرصم) وقوله تعالى (وسرحوهن) بعد ذكر الطلاق قل الدحول يشه ان يكون المراد به احرارها من يده او من حاله لانه مذكور بعد الطلاق فلا يطهر ان هذا التفسير ليس بطلاق ولكنه بيان انه لا سيل له عليها وان عله محلها من يده وحاله والله التوفيق

باب ما حل الله تعالى لرسوله من النساء

قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ مِنَ النِّسَاءِ فَارْكَبْ لَهَا سَوْكَةً وَلَا تَقْرَبْ سَوْكَةَ الْمَرْءِ الَّتِي لَا يَنْكِحُكَ اللَّهُ حَتَّى يُبَيِّنَ لَكَ وَحْيَهُ بِذَلِكَ تَعْلَمُونَ﴾ والآية قال ابو بكر قد انصمت الآية صروب الكاح الذي اناحل الله تعالى ليه صلى الله عليه وسلم ثم قال قوله ﴿الَّتِي لَا يَنْكِحُكَ اللَّهُ﴾ اي من روح مهن ثمهر مسمى واعطاهن ومنها ما ملكك النبي قوله ﴿وما ملكك يملك مما افاء الله عليك﴾ مثل ربحانة وصفيه وحوربه سماعفها وروحها وذلك مما افاء الله عليه من الصمة وذكر تعالى بعد ذلك ما حل له من افاربه فقال ﴿وَسِتْ عَمَلِكُ﴾ عمارك ثم ذكر ما حل له من النساء بغير مهر فقال ﴿واصراء مؤمنات وهت عسها للنبي﴾ واحبر انه مخصوص بذلك دون امه وابنه وامه سواء فيمن تقدم ذكرهن وقوله تعالى ﴿الَّتِي لَا يَنْكِحُكَ اللَّهُ﴾ قال ابو يوسف لادلالة فيه على ان النبي لم ياحرن كن محرمات عليه وهذا يدل على انه لم يكن يرى ان المحصوص الذكر يدل على ان ما عداه بخلافه وروى دود بن ابي هذ عن محمد بن ابي موسى عن زياد بن ابي سكت قال قال لارا سلو هلاك ما رسول الله صلى الله عليه وسلم اكان له ان سكت قال وما به احل الله له صروا من النساء فكان بروح مهن ماسا ملاذ ما بها الى ااحل الله اارواحك والآية وهذا يدل على ان خصص الله تعالى لا المذكورات بالا حقه ثم يوجب عليه حظر من سواهن عداى سكت لا باحراهن لوهاكن لكان له ان يروح غيرهن وقد روى عن ام هاني خلاف ذلك روى اسرائيل عن السدي عن ابي صالح عن ام هاني قالت حصني رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعدت اليه بعد فارتل الله اناحل الله اارواحك الى قوله ﴿الَّتِي لَا يَنْكِحُكَ اللَّهُ﴾ حرس مبعث قال فلم اكن احل له لاني لم ااحر معه كست مع الطامان فان صح هذا الحديث فان مذهبهم هاني ان يخصصه للنساء احرار منهن مد اوح حظر من لم ياحر ويحرم ان يكون قد عابت حظرهن بغير دلالة الآية وان الآية انما فيها احة من ااحرت منهن ولم يصر من لم ياحر يحظر ولا اناحة لا انها قد عابت من جهة اخرى حظرهن وقوله تعالى ﴿وامراء مؤمنات او هت نفسها للنبي﴾ والآية فيها نص على اناحه عقد الكاح بلفظ الهة للنبي صلى الله عليه وسلم واحباب اهل العلم في عقد الكاح بلفظ الهة غير النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابو حنيفة وابو يوسف وروى محمد والودى والحسن بن صالح بلفظ الكاح اعطاهم واما ماسيها وان لم يسم سياً فاما ماهرلها وذكر ابن القاسم عن مالك قال الهة لا يحل لاحد اعداى صلى الله عليه وسلم وان كانت هه اياها ليس على كاح وانما وهاله اعصها او كنهها ما ادى بذلك

بأسا وقال الشافعي لا يصح النكاح بلفظ الهبة * وقد تنازع اهل العلم حكم هذه الآية فقال
قائلون كان عقد النكاح بلفظ الهبة مخصوصا به التي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى في نسق
التلاوة (خالصة لك من دون المؤمنين) * وقال آخرون بل كان النبي صلى الله عليه وسلم وامته
في عقد النكاح بلفظ الهبة سواءا واما خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم كانت في جواز استباحة
البضع بغير بدل وقد روى نحو ذلك عن محمّد وسعيد بن المسيّب وعطاء بن رباح وهذا
هو الصحيح لدلالة الآية والاصول عليه * فامادلالة الآية على ذلك فن وجود احدها قوله
(وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد التي ان يستنكحها خالصة لك من دون
المؤمنين) فلما اخبر في هذه الآية ان ذلك كان خالصا لدون المؤمنين مع اضافة لفظ الهبة
الى المرأة دل ذلك على ان ما خص به النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك اعماهو استباحة البضع
بغير بدل لانه لو كان المراد اللفظ لما ساركة فيه غيره لان ما كان مخصوصا به وخالصا له فغير
جائز ان تقع بينه وبين غيره في شركة حتى يساويه فيه اذ كانت مساواتهما في الشركة تزيد
معنى الخلو والتخصيص فلما اضاف لفظ الهبة الى المرأة فقال (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها
لنبي) فاحاز العقد منها بلفظ الهبة عامنا ان التخصيص لم يقع في اللفظ واما كان في المهر *
فان قيل قد شاركه في جواز تملك البضع بغير بدل ولم يمنع ذلك خلوصه له فكذلك في لفظ
العقد * قيل له هذا غلط لان الله اخبر انها خالصة له واما جعل الخلو فيما هو له واسقاط
المرأة المهر في العقد ليس هو لها ولكنه عليها فلم يخرجها ذلك من ان يكون ما جعل له خالصا لم
تشاركه فيه المرأة ولا غيره * والوجه الثاني من دلالة الآية قوله تعالى (ان اراد التي ان
يستنكحها) فمضى العقد بلفظ الهبة نكاحا فوجب ان يجوز لكل احد لقوله تعالى (فانكحوا
ما طاب لكم من النساء) وايضا لما جاز هذا العقد للنبي صلى الله عليه وسلم وقد امرنا بانباعه والاقتداء به
وجب ان يجوز لنا فعل مثله الا ان تقوم الدلالة على انه كان مخصوصا باللفظ دون امته وقد
حصل له معنى الخلو المذكور في الآية من جهة اسقاط المهر فوجب ان يكون ذلك
مقصورا عليه وما عداه فغير محمول على حكمه الا ان تقوم الدلالة على انه مخصوص به * وبما بدل
على ان خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم كانت في الصداق ما حدثنا عن عبد الله بن احمد بن حنبل
قال حدثني ابي قال حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة انها كانت تعير
النساء اللاتي وهبن انفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم قالت الاتستحي ان تعرض نفسها
غير صداق فارتد الله تعالى (ترجي من تشاء ومنهن وتؤوي اليك من تشاء) الى قوله (فلا جناح عليك)
قالت عائشة رضي الله تعالى عنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني اري ربك يسارع في هواك * ويدل
على جوازه بلفظ الهبة ما حدثنا عن محمد بن علي بن زيد الصائغ قال حدثنا سعيد بن منصور
قال حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن قال حدثنا ابو حازم عن سهل بن سعد ان امرأة
جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله جئت لاهب نفسي لك فظفر
اليها فصعد البصر وصوبه ثم طأأ رأسه فقام رجل من الصحابة فقال يا رسول الله ان لم تك لك

بها حاجة فزوجنيها وذكر الحديث الى قوله فقال منى سورة كذا وسورة كذا فقال اذهب
فقد ملكتها بتمامك من القرآن في هذا الحديث انه عقده السكاح بلفظ التملك والهبة من
الفاظ التملك فوجب ان يجوز بها عقد النكاح ولانه اذا ثبت بلفظ التملك بالسنة ثبت
بلفظ الهبة اذ لم يفرق احد بينهما * فان قيل قدروى انه قال قد زوجتك بتمامك من القرآن
* قيل له يجوز ان يكون ذكر مرة التزوج ثم ذكر لفظ التملك ليبين انها سواء في جواز عقد
النكاح بهما وايضا لما شبه عقد السكاح عقود التملك في اطلاقه من غير ذكر الوقت وكان
التوقيت يفسده وجب ان يجوز بلفظ التملك والهبة كجواز سائر الاشياء المملوكة
وهذا اصل في جواز سائر افاظ التملك * ولا يجوز بلفظ الاباحة لان لذلك اصلا آخر يمنع
جوازه وهو المتعة التي حرمها النبي صلى الله عليه وسلم ومعنى المتعة الاباحة التمتع بها فكل
ما كان من افاظ الاباحة لم يتعد به عقد النكاح قياسا على المتعة وكل ما كان من افاظ التملك
لم يتعد به النكاح قياسا على سائر عقود التملك لشبهها من الوجوه التي ذكرنا * وقد اختلف
في المرأة التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فروى عن ابن عباس رواية وعكرمة
انها ميمونة بنت الحارث وقال علي بن الحسن هي ام شريك الدوسية وعن الشعبي انها امرأة
من الانصار وقيل انها زينب بنت خزيمة الا نصارية * قوله تعالى ﴿وقد علمنا ما فرضا عليهم
في ازواجهم﴾ قال قتادة فرض ان لا ينكح امرأة الا بولي وشاهدين وصدق ولا ينكح الرجل
الا اربعا وقال مجاهد وسعيد بن جبير اربع * قال ابو بكر وقوله ﴿وما ملكك ايمانهم﴾ يعني
ما اناح لهم بملك البين كما باحه للنبي صلى الله عليه وسلم وقوله ﴿لكيلا يكون عليك حرج﴾
يرجع والله اعلم الى قوله ﴿انا احلنا لك ازواجك﴾ وما ذكر بعده فيما اباحه للنبي صلى الله
عليه وسلم لئلا يضيق عليه لان الحرج الضيق فاخبر تعالى بتوسعته على النبي صلى الله عليه
وسلم فيما اباحه وعلى المؤمنين فيما اطلقه لهم * قوله تعالى ﴿ترجي من تشاء منهم وتؤوى
اليك من تشاء﴾ حدثنا عبد الله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا
عبدالرزاق عن معمر عن منصور عن ابي رزين في قوله تعالى ﴿ترجي من تشاء منهم﴾ المراجعات
ميمونة وسودة وصفية وجويرية وام حبيبة وكانت عائشة وحفصة ولم سلمة وزينب سواء في القسم
وكان النبي صلى الله عليه وسلم يساوي بينهم * وحدثنا عبد الله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن
بن ابي الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن الزهري في قوله تعالى ﴿ترجي من تشاء منهم﴾
قال كان ذلك حين انزل الله ان يخبرهن قال الزهري واما علمنا رسول الله ارضى منهم احدا ولقد
آواهن كلهن حتى مات صلى الله عليه وسلم قال معمر وقال قتادة جعله الله في حل ان يدع من شاء
منهن ويؤوى اليه من شاء يعني قسما وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم قال معمر واخبرنا من سمع
الحسن يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خطب امرأة فليس لاجد ان يخطبها حتى تزوجها رسول
الله صلى الله عليه وسلم او يدعها في ذلك نزلت ﴿ترجي من تشاء منهم﴾ * قال ابو بكر وروى ذكريا
عن الشعبي ﴿ترجي من تشاء منهم﴾ قال نساء كن وهن انفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم فارضى

بعضهم ودخل بعض منهن ام شريك لم يتزوج بعده وقال مجاهد (ترجى من نشأ منهن) قال ترجين
 من غير طلاق ولا تأتيهن وروى عاصم الاحول عن معاذة العدوية عن عائشة قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يستأذننا في يوم احدانا بعد ما نزل (ترجى من نشأ منهن) فقالت لهما معاذة فما
 كنت تقولين لرسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استأذن قالت كنت اقول ان كان ذلك الى ما وثر على نفسى
 احدا **ع** قال ابو بكر و قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقسم بين نسائه ولم يذكر فيه تخصيص
 واحدة منهن باخر اجهما من القسم **ع** حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا موسى بن اسماعيل
 قال حدثنا حماد عن ابى ايوب عن ابي قلابة عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن عائشة قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقسم فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تني فيما تملك ولا املك قال ابو داود
 يعنى القاب **ع** وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن يونس قال حدثنا عبد الرحمن
 يعنى اس ابى الزناد عن هشام بن عمرو عن ابيه قال قالت عائشة يا ابن احمى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يفضل امسا على بعض في القسم من مكثه عندها وكان قل يوم الا وهو يطوف علينا جميعا فيدنو من
 كل امرأة من غير ميس حتى يبلغ الى التي هو يومها فيبيت عندها واتفقت سودة بنت زمعة حين
 است وفرفت ان يفارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم يارسول الله بومى لعائشة فقتل ذلك رسول الله
 صلى الله عليه وسلم منها قالت تقول في ذلك انزل الله تعالى وفي اتسائها اراء قال (وان امرأة
 خافت من بعلها اشورا **ع** وروى عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم استأذن لسهاء في مرضه
 ان يكون عند عائشة فاذن له وهذا يدل على انه قد كان قسم لجمعهم وهو اصح من حديث
 ابى رزن الذي ذكر فيه انه ارعى جماعة من نسائه ثم لم يقسم لهن وظاهر الآية يقتضى تغيير
 النبي صلى الله عليه وسلم في ارجاء من ساء منهن وابواء من ساء فليس ينتج ان يختار ابواء
 الجمع الاسوددة فانها رخصت بان يحل يومها لعائشة **ع** قوله تعالى **ع** ومن استغيت بمن
 عزبل فلا جناح عليك **ع** يعنى والله اعلم في ابواء من ارجى منهن اناح له بذلك ان يعتزل
 من ساء منهن ويؤوى من شاء وان يؤوى منهن من شاء بعد الاعتزال **ع** وقوله تعالى **ع** ذلك
 ادنى ان تقر اعينهن **ع** يعنى والله اعلم اذا علمن بعد الارحاء انك ان تؤوى وترد الى
 القسم وهذه الآية تدل على ان القسم بينهما لم يكن واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم
 وانه كان مخيرا في القسم لمن شاء منهن وترك من شاء منهن **ع** قوله تعالى **ع** لا يحل لك النساء
 من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواج **ع** روى ليث عن مجاهد قال يعنى من بعد ما سى لك
 من مسلمة ولا يهودية ولا نصرانية ولا كافرة وعن مجاهد ايضا في قوله (الاماملك بمكك) قال
 لا بأس ان تتسرى اليهودية والنصرانية وروى سعد بن قتادة (لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل
 بهن من ازواج) قال لما خيرهن فاتح بن الله ورسوله قصره عليهن من التسع الماني اخترن الله ورسوله
 والدار الآخرة وهو قول الحسن وروى غير ذلك وهو ما روى سرييل عن السدي عن عبد الله بن
 شداد (لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواج) قال ذلك لو طاقهن لم يحل له ان يتبدل
 قال وكان يتكهن ماشاء بعد ما نزلت هذه الآية قال فزات هذه الآية وعنده تسع نسوة ثم تزوج ام حبية

بنت ابي سفيان وجورية بنت الحارث * قال ابو بكر ظاهر الآية يفيد تحريم سائر النساء على النبي صلى الله عليه وسلم سوى من كن تحته وقت زوالها وقدروى ابن جرير عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة قالت مامات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى حل له النساء * قال ابو بكر وهذا يوجب ان تكون الآية منسوخة وليس في القرآن ما يوجب نسخها فهي اذا منسوخة بالسنة ويحتج به في جواز نسخ القرآن بالسنة * فان قيل قوله (لا يحل لك النساء من بعد) خبر والخبر لا يجوز النسخ في تحريمه * قيل له انه وان كان في صورة الخبر فهو مسمى بجواز ورود النسخ عليه وهو بمنزلة ما لو قال لا تتزوج بعدهم النساء فيجوز نسخه * قوله تعالى * ولو اعجبك حسنه * يدل على جواز النظر الى وجه المرأة الاجنبية اذ لا يعجبه حسنها الا وقد نظر اليها

باب ذكر حجاب النساء

قال الله تعالى * يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه * حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن ابي عثمان واسمه الجعد بن دينار عن انس قال لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب اهدت اليه ام سليم حيسا في تور من حجارة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذهب فادع من لقيت من المسلمين فدعوت له من لقيت فجعلوا يدخلون فيأكلون ويخرجون فوضع النبي صلى الله عليه وسلم يده على الطعام فدعا فيه وقال فيه ما ساء الله ان يقول ولم ادع احدا لقيته الا دعوته فاكلوا حتى شبعوا وخرجوا وبقي طائفة منهم فاطالوا عليه الحديث فانزل الله تعالى * يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه * الى قوله (وقلوبهن) * وروى بشر بن المفضل عن حميد الطويل عن انس ذكر حديث بناء النبي صلى الله عليه وسلم بزينب ووليمته فلما طعم القوم وكان بما يفعل اذا اصبح ليلة بناءه دنا من حجر امهات المؤمنين فسلم عليهن وسلمن عليه ودعا لهن ودعوهن له فلما انصرف وانا معه الى بيته بصر برجلين قد جرى بينهما الحديث من ناحية البيت فانصرف عن بيته فلما رأى الرجلان انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيته وثبا خارجين فاخبر انهما قد خرجا فرجع حتى دخل بيته فارخى الستر بيني وبينه وانزلت آية الحجاب * وروى حماد بن زيد عن اسلم العلوي عن انس قال لما نزلت آية الحجاب جئت لادخل كما كنت ادخل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ورائك يا انس * قال ابو بكر فانتظمت الآية احكاما منها التي عن دخول بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا باذن وانهم اذا اذن لهم لا يقدمون انتظارا بلوغ الطعام ونضجه واذا اكلوا لا يقدمون للحديث وروى عن مجاهد (غير ناظرين اناه) قال متحيزين حين نفضجه ولا مستأنسين للحديث بعد ان يأكلوا وقال الضحاك (غير ناظرين اناه) قال نفضحه * قوله تعالى * واذا سألتوهن متاعا فسألوهن من وراء حجاب * قد تضمن

حطر رؤية ارواح النبي صلى الله عليه وسلم وبينه ان ذلك اظهر لقلوبهم وقلوبهم لان
 نظر انهم الى بعض رما حدث عنه المثل والشهوة ففعل الله بالحجاب الذي اوجبه هذا
 السبب في قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُدْرُوا رَسُولَ اللَّهِ﴾ يعني يتبين في هذه الآية من احباب
 الاستيذان ورك الاطالة للحديث عنه والحجاب بهم وبين آياته وهذا الحجب
 وانزل خاص في النبي صلى الله عليه وسلم وارواحها فاعني نام فيه وفي غيره ادكيا
 مأمورين باسمه والاقتداء به الا ما حصه الله بآدوان امته وقد روى معمر عن فادة ان رجلا
 قال لوقع النبي صلى الله عليه وسلم ارواحه فاشبهه فارتل الله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُدْرُوا﴾
 رسول الله في قوله ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُدْرُوا﴾ فاداه هو احد ما اسقطه الآية وروى عيسى بن يوسف
 عن ابي اسحاق عن صلة بن رزير عن حذيفة بن اليمان عن ابي هريرة عن ابي بصير عن ابي
 في الحجة ان جميع الله يسا فيها فلا يروى بعدى فان المراء لا حر ارواحها ولذلك حرم الله على
 ارواح النبي صلى الله عليه وسلم ان يروى عنه. وروى محمد الطويل عن اسحق قال سألت ابا حمزة
 روح النبي صلى الله عليه وسلم المراء ما يكون لها روحا فموت فدخل الجنة هي وروحها لهما
 يكون فالنام حية لاجسهما فاما كان معهما في الدنيا فكان روحه في الجنة فاما حية بهب حسن
 الخلق بخير الدنيا والآخرة في قوله ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُدْرُوا﴾ ولا اساس في الآية قال
 قدامة رحص لهؤلاء لان لا يحسن مهم في قوله ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُدْرُوا﴾ ودوى المحام من وكرساءه والبعي
 والله اعلم الحرائر ﴿وَلَا مَأْمَلَكَبَ آتَانَهُ﴾ يعني الامم لان البدو والحلم لا يحسن فيما سألهم
 من النظر الى النساء في قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُدْرُوا﴾ ان الله وملائكته يصوبون على النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلموا بساكن الصلاة من الله هي الرحمة من الله عليه الصلاة والسلام وقد عده ذكره وروى عن
 ابي الهيثم ان الله وملائكته يصوبون على النبي صلى الله عليه وسلم عليه الصلاة والسلام
 عليه الصلاة والسلام. قال ابو بكر يعني والله اعلم اذ الله الملائكة رحمة الله صلى الله عليه وسلم وتمام
 اسمه عليه فهو معنى قوله صلاة عبد الملائكة وروى عن الحسن هو الذي يصلي عليكم وملائكته
 ان بني اسرائيل سألوا موسى عليه السلام هل يصلي ربك فكان ذلك كبر في صدره فواحي
 الله اليه ان احبرهم اني اصلي وان صلاتي ان رحمتي سمعت عصي به وقوله ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُدْرُوا﴾
 ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُدْرُوا﴾ قد تضمن الامر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وطاهره نقصى
 الوجوب وهو فرض عبادتي فعلها الانسان مرة واحدة في صلاة او غير صلاة فتدادي فرضه
 وهو مثل كلمة الواحد والصديق فالي صلى الله عليه وسلم في فعلها الانسان مرة واحدة في عمره
 فتدادي فرضه ورغم الشافعي ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في الصلاة وهذا قول
 لم يسبقه اليه احد من اهل العلم فيا تعلمه وهو حلاق الآيات الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 لفرضها في الصلاة بها حديث اس مسعود حين علمه التشهد فقال اداومات هذا اوقات هذا فقد
 تمت صلاتك فان سئلت ان تقوم فقم وقوله ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُدْرُوا﴾ من اطيب الكلام ما سئلت وحديث اس عمر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم اذ رفع الرجل رأسه من آخر سجده وقعد فحدث فلان يسلم فقد تمت صلاته

وحديث معاوية بن الحكم السلمي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان صلاته اهدى لاصلاح قبايتي من كلام الناس اعماهى التسبيح والتهيل وقراءة القرآن ولم يذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقد استقصينا الكلام في هذه المسئلة في شرح محضر الطحاوى * وقوله (وساموا سلبا) يحتاج به أصحاب الشافعى في الخاف فرض السلام في آخر الصلاة ولادلالة فيه على ماذكروا لانه لم يذكر الصلاة فهو على نحو ما ذكرنا في الصلاة عليه ويحتجون به ايضا في فرض الشهادتان في السلام على النبي صلى الله عليه وسلم ولادلالة فيه على ما دعوا اليه اذ لم يذكر السلام على النبي صلى الله عليه وسلم ويحمل ان رده نأكد الفرض في الصلاة عليه تسليمهم لامر الله اليهم بها كمواله (ثم لا يحدوا في اههم حرجا بما قضيت ويساموا تسليبا) * قال ابو بكر قد ذكر الله تعالى في كتابه اسمه وذكر نبيه صلى الله عليه وسلم فافرد نفسه بالذكر ولم يجمع الاسمين تحت كتابة واحدة نحو قوله (والله ورسوله احق ان يرسوه) ولم يقل ترصوها لان اسم الله واسم غيره لا يجمعان في كتابه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وسلم انه خط بين يديه رجل فقال من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد عوى فقال النبي صلى الله عليه وسلم قم فثب حطيط القوم ات لعله ومن يعصهما * قال قيل فمدف الله تعالى (ان الله وملائكته يصلون على النبي) فجمع اسمه واسم ملائكته في الصير * قل لعلنا انكرنا جمعهما في كتابة يكون اسمهما محو اليها التي هي كتابه عن الاسم فاما الفعل الذي ليس باسم ولا كتابه عه وانما فيه الصير فلا يجمع ذلك فيه وقد قل ايضا في هذا الموضع ان قوله (يصلون) صير الملائكة دون اسم الله تعالى وصلاه الله على النبي مفهومه من آية من جهة المعنى كمواله (اعصوا لها) رد الكرامة الى الحارة دون الله ولا مفهوم من جهة المعنى وكذلك قوله (والذين كبروا الذهب والفضة ولا يسمعونها في سبل الله المذكور في صير اسمه هو الفضة والذهب مفهوم من جهة المعنى * قوله تعالى (وان الذين يؤدوا لله ورسوله) * انى يؤدوا اولنا الله ورسوله وذلك لان الله لا يجوز ان يلحقه الادنى فاطلق ذلك محار لان المعنى مفهوم عند المخاطبين كما قال (واسل الصير) والمعنى اهل الامر * وقوله تعالى (والذين يؤدوا المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا) * قد قل ان اراد من اصمير ذكره في الآية الاولى من اداء الله فاطهر ذكرهم بعد الصير ومن اسمهم المرادون بالصير واخر عن احكامهم الهان واسم الذين هم استحقوا ما ذكر في الآية الاولى من الحسن والعباد * قوله تعالى (يا ايها النبي قل لا رواحك وسلك وساء المؤمنين بدين عامين من حال بينهم) * روى عن عبد الله بن الحارث الرداء وقال ابن ابي عمير عن مجاهد بن عبيد انهم من حال بينهم فاشق وروى محمد بن سيرين عن عبيد بن عاصم عن عامر بن حلابين قال شق عبيد واخرج حدى * وحديث عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال احبنا عبد الرزاق و احبنا معمر عن الحسن بن ابي عمير قال سمعته يقول قال لعن كذا وكذا خرج من عرسه * يؤدوا من وكاب مراد اخره خرج * وحديثهم اهلهم * * * * * مؤدوا من حال بينهم * * * * * مؤدوا من حال بينهم * * * * *

ان يعرفن انهن حرائر فلا يؤذين وقال ابن عباس وبجاهد تغطي الحرة اذا خرجت جبينها ورأسها خلاف حال الاماء وحدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر عن ابي خيثم عن صفية بنت شيبة عن ام سلمة قالت لما زلت هذه الآية (بدين عليهن من جلابيبهن) خرج نساء من الانصار كان على رؤوسهن الغرابان من اكسية سود يلبسهنها قال ابو بكر في هذه الآية دلالة على ان المرأة الشاة مأمورة بستر وجهها عن الاجنبيين واظهار الستر والعفاف عند الخروج لئلا يطلع اهل الريب فيها. وفيها دلالة على ان الاماء ليس عليهن ستر وجهها وشعرها لان قوله تعالى ﴿ونساء المؤمنين﴾ ظاهره انه اراد الحرائر وكذا روى في التفسير لئلا يطلع مثل الاماء اللاتي هن غير مأمورات بستر الرأس والوجه فجعل الستر فراق يعرف به الحرائر من الاماء وقدروى عن عمرانه كان يضرب الاماء ويقول اكشفن رؤسكن ولا شبهن بالحرائر في قوله تعالى ﴿لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرحومون في المدينة﴾ الآية حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن قتادة ان ناسا من المنافقين ارادوا ان يظهرها نساءهم فزات ﴿لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لتغريك بهم﴾ اي لتحرسك وقال ابن عباس لتغريك بهم لسلطتك عليهم ثم لا يحاورك فيها الا قليلا بالنبي عنها في قوله تعالى ﴿والا بكر في هذه الآية دلالة على ان الارجاف بالمؤمنين والانساء بما يغمهم ويؤذينهم يسحقونه الحزير والتقى اذا اصر عليه ولم ينته عنه وكان قوم من المنافقين وآخرون ممن لا بصيرة له في الدين وهم الذين في قلوبهم مرض وهو وصف اليقين يرفضون باجتماع الكفار والمنكرين وتماضهم ومسيرهم الى المؤمنين فيعظمون شأن الكفار بذلك عندهم وبخوفونهم فانزل الله تعالى ذلك فيهم واخبر تعالى باستحقاقهم النفي والقتل اذا لم ينتهوا عن ذلك فاخبر تعالى ان ذلك سق الله وهو الطريقة المأمور بلزومها واتباعها في قوله تعالى ﴿ولن نجد لسنة الله تبديلا﴾ يعنى والله اعلم ان احدا لا يقدر على تغيير سنة الله وابطالها . آخر سورة الاحزاب

سورة سبا

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿اعملوا آل داود شكرا﴾ روى عن عطاء بن يسار قال تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر ﴿اعملوا آل داود شكرا وقليل من عبادى الشكور﴾ ثم قال ثلاث من اوتيهن فقد اوتى مثل ما اوتى آل داود العدل في الغضب والرضا والقصد في النفي والفقر وخشية الله في السر والعلانية في قوله تعالى ﴿يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل﴾ يدل على ان عمل التصاوير كان مباحا وهو محظور في شريعة النبي صلى الله عليه وسلم لما روى عنه انه قال لا يدخل الملائكة بيتا فيه صورة وقال من صور صورة كلف يوم القيامة

ان يحياها والا فالتار وقال لعن الله المصورين وقد قيل فيه ان المراد من شبه الله تعالى بخلقهم
آخر سورة سبأ

ومن سورة فاطر ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

روى عكرمة قال ذكر عند ابن عباس بقطع الصلاة الكلب والحمار فقرأ ﴿ياله يصعد
الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾ فالذى يقطع هذا وروى سالم عن سعيد بن جبير الكلم
الطيب يرفعه العمل الصالح ﴿وقوله تعالى ﴿ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية
تلبسونها﴾ الحلية ههنا اللؤلؤ وما يتحلى به مما يخرج من البحر واختلف الفقهاء في المرأة
تحلف ان لا تلبس حلياً فقال ابو خنيفة اللؤلؤ وحده ليس بحلى الا ان يكون معه ذهب
لقوله تعالى ﴿وما يوقدون عليه في النار ابتغاء حلية او متاع﴾ وهذا في الذهب دون اللؤلؤ
اذ لا توقد عليه * وقوله ﴿حلية تلبسونها﴾ اما ساء حلية في حال اللبس وهو لا يلبس وحده
في العادة اما يلبس مع الذهب ومع ذلك فان اطلاق لفظ الحلية عليه في القرآن لا يوجب
حمل اليمين عليه والدليل عليه قوله ﴿تأكلون لحما طريا﴾ واراد به السمك ولو حلف ان
لا يأكل لحماً فأكلم سمكاً لم يحنث وكذلك قوله ﴿وجعل الشمس سراجاً﴾ ومن حلف لا يقدر في
سراج وقعد في الشمس لا يحنث ﴿وقوله تعالى ﴿اما يخشى الله من عباده العلماء﴾ فيه الابانة
عن فضيلة العلم وان به يتوصل الى خشية الله وتقواه لان من عرف توحيد الله وعدله بدلائله واصله
ذلك الى خشية الله وتقواه اذ كان من لا يعرف الله ولا يعرف عدله وما قصد له بخلق لا يخشى
عقابه ولا يتقيه وقوله في آية اخرى ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات﴾
وقال تعالى ﴿ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية﴾ الى قوله ﴿ذلك لمن خشى
ربه﴾ فاخبر ان خير البرية من خشى ربه واخبر في الآية ان العلماء بالله هم الذين يخشوه
فحصل مجموع الآيتين ان اهل العلم بالله هم خير البرية وان كانوا على طبقات في ذلك ثم
وصف اهل العلم بالله الموصوفين بالخشية منه فقال ﴿ان الذين يتلون كتاب الله واغاموا
الصلوة وافقوا مما رزقناهم سرا وعلانية يرجون تجارة لن تبور﴾ فكان ذلك في صفة
الحاسنين لله العاملين يعلمهم وقد ذكر في آية اخرى المعرض عن موجب علمه فقال ﴿واتل
عليهم نبال الذي آتينا آياتنا فانساخ منها فاتبعه الشيطان فكان من الغاوين ولو سئنا
لرفعناهم ولكنهم اخذوا الى الارض واتبع هواه﴾ الى آخر القصة فهذه صفة العالم غير
العامل والاول صفة العالم المتق لله واخبر عن الاولين بأنهم واتقوا بوعده الله وثوابه على اعمالهم
بقوله تعالى ﴿يرجون تجارة لن تبور﴾ ﴿وقوله تعالى ﴿الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن﴾ روى
بعض السلف قال من شأن المؤمن الحزن في الدنيا لانهم حين يدخلون الجنة يقولون الحمد لله الذي
اذهب عنا الحزن وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الدنيا سجن المؤمن قيل لبعض

النسك ما بال أكثر النسك محتاجين الى ما في يد غيرهم قال لان الدنيا سجن المؤمن وهل يأكل المسجون الامن بد المطلق ﴿قوله تعالى﴾ وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره الا في كتاب ﴿روى عن الحسن والضحاك قالاما يعمر من معمر ولا ينقص من عمر معمر آخر وقال الشعبي لا ينقص من عمره لا ينقص ما ينقص منه وقتا بعد وقت وساعة بعد ساعة والعمر هومدة الاجل التي كتبها الله خلقه فهو عالم بما ينقص منها بعض الاوقات والازمان ﴿قوله تعالى﴾ اولم نعلمكم ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير ﴿روى عن ابن عباس ومسروق ان العمر الذي ذكره الله باربعون سنة وعن ابن عباس رواية عن علي بن سنان سنة وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر قال اخبرني رجل من غفار عن سعيد المقبري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لقد اعذر الله عبد الاحياء حتى بلغ ستين او سبعين سنة لقد اعذر الله آله لقد اعذر الله آله ﴿وحدثنا عبد الله قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن ابي خيثم عن مجاهد عن ابن عباس قال العمر الذي اعذر الله فيه الى ابن آدم سون سنة وباسناده عن مجاهد مثله من قوله ﴿قوله تعالى﴾ (وجاءكم النذير) روى عن بعض اهل التفسير ان النذير محمد صلى الله عليه وسلم وروى انه الشيب ﴿قال ابو بكر ويجوز ان يكون المراد النبي صلى الله عليه وسلم وسائر ما اقام الله من الدلائل على توحيده وتصديق رسله ووعدده ووعيده وما يحدث في الانسان من حين بلوغه الى آخر عمره من التغير والانتقال من حال الى حال من غير صنع له فيه ولا اختيار منه له فيكون حدثا سابا ثم كمالا ثم شيئا وما يفلب فيه بين ذلك من مرض وهمة وفقر وغناء وفرح وحزن ثم ما يراه في غيره وفي سائر الانبياء من حوادث الدهر التي لا صنع للمخلوقين فيها وكل ذلك داع له الى الله ونذير له اليه كما قال ﴿اولم ينظروا في ملكوت السموات والارض وما خلق الله من شيء﴾ فاخبر ان في جميع ما خلق دلالة عليه ورادا للعباد اليه. آخر سورة فاطر

ومن سورة يس

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿والشمس تجري لمستقر لها﴾ حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا معمر عن ابي اسحاق عن وهب بن جابر عن عبد الله بن عمر في قوله ﴿والشمس تجري لمستقر لها﴾ قال الشمس تطلع فيراها سنو آدم حتى اذا كان يوم غربت فنحسب مساء الله ثم يقال اطلعي من حيث غربت فهو يوم لا ينفع نفسا ايمانها الاية قال معمر وبلغني عن ابي موسى الاشعري انه قال اذا كانت الليلة التي تطلع فيها الشمس من حيث تقرب قام المتهمجدون لصلاتهم فصلوا حتى علموا ثم يمدودون الى مضاجعهم يفعلون ذلك ثلاث مرات والليل كما هو والجموم واقفة لا تسرى حتى يخرج الرجل الى اخيه ويخرج الناس بعضهم الى بعض ﴿قال ابو بكر فكان معنى قوله﴾ (للمستقر لها) على هذا التأويل وقوفها عن السير في تلك الليلة الى ان تطلع

من مغربها قال معمر وبلغني ان بين اولا الآيات وآخرها ستة اشهر قيل له وما الآيات قال زعم
 قتادة قال التي صلى الله عليه وسلم ما دروا بالاعمال ستا طلوع الشمس من مغربها والدجال
 والدخان ودابة الارض وخويصة احدكم وامر العامة قيل له هل بلغك اى الآيات اول قال
 طلوع الشمس من مغربها وقدي بلغني ان رجلا يقولون الدجال وحدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا
 الحسن قال اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر عن ثابت البناني عن انس بن مالك قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة على احد قول لاله الا الله وروى قتادة لمستقرها
 قال لوقت واحد لها لا تعدو به قال ابو بكر يعنى انها استقرت على سير واحد وعلى مقدار واحد
 لا تختلف وقيل مستقرها لا تعد منازلها في الغروب به قوله تعالى لا الشمس ينبغي لها ان
 تدرك القمر به حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد
 الرزاق قال اخبرنا معمر عن الحسن في قوله ﴿ لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ﴾ قال
 ذلك ابله الهلال به قال ابو بكر يعنى والله اعلم انها لا تدركه ففسره لشعاعها حتى تمنع من رؤيته
 لانها مسحران مفسوران على ما ربهما الله عليه لا يمكن واحدا منهما ان يتغير عن ذلك
 وقال ابو صالح لا تدرك احدهما ضوء الآخر وقيل ﴿ لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ﴾ حتى
 يكون نقصان ضوئها كقصره وقيل لا تدركه في سرعة السير به وحدثنا عبدالله بن محمد
 قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر قال وباعى ان عكرمة
 قال لكل واحد منهما سلطان للقمر سلطان الليل وللشمس النهار فلا ينبغي للشمس ان تطلع
 بالليل ولا الليل سابق النهار يقول لا ينبغي اذا كان الليل ان يكون ايل آخر حتى يكون
 نهارا به فان قيل هذا بدل على ان ابتداء الشهر نهار لا ليل لانه قال ولا الليل سابق
 النهار فاذا لم يسبق الليل النهار واستحل اجتماعهما معا وجب ان يكون النهار سابقا لليل
 فيكون ابتداء الشهر من النهار لا من الليل به قيل له بس تأويل الآية ما ذهبت اليه وانما
 معناها احد الوجوه التي تقدم ذكرها عن الساف ولم يقل احد منهم ان ماها ان ابتداء السهور من النهار
 فهذا تأويل ساقط بالاجماع وايضا فلما كانت الشهور الى تعلقها احكام النسخ هي شهور
 الالهة والهلال اول ما يظهر قائما يظهر ليلا ولا يظهر ابتداء النهار وجب ان يكون ابتداءها
 من الليل ولا خلاف بين اهل العلم ان اول ليلة من شهر رمضان هي من رمضان وان اول
 ليلة من شوال هي من شوال فبت بذلك ان ابتداء الشهور من الليل الا ترى انهم يتدوّن
 صلاة الزواجر في اول ليلة منه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا كان
 اول ليلة من رمضان صعدت فيه الشياطين وجميع ذلك بدل على ان ابتداء الشهور من اول
 الليل وفد قال اصحابنا فمن قال الله على اعتكاف شهر انه يندى به من الليل لان ابتداء
 الشهور من الليل به قوله تعالى ﴿ وآياتهم انا حملنا ذريهم في الفلك المشحون ﴾ روى
 عن الضحاك وقاتدة انه اراد سمعة نوح به قال ابو بكر فنسب الذرية الى المخاطبين لانهم من
 حسمهم كانه قال ذرية الناس به وقوله تعالى ﴿ وخلقناهم من مله مايركبون ﴾ قال ابن عباس

السمن بعد سفينة نوح وروى عن ابن عباس رواية اخرى وعن مجاهد ان الابل سفن البر
 ﴿وقوله تعالى﴾ ومن نعلمه ننكسه في الخلق ﴿﴾ قال قتادة بصيره الى حال الهرم التي تشبه حال الصبي
 في عروب العلم وضعف القوى وقال غيره نصيره بعد القوة الى الضعف وبعد زيادة الجسم الى نقصان
 وبعد الجدة والطراوة الى البلى ﴿﴾ قال ابو بكر ومثله قوله تعالى ﴿ ومنكم من يرد الى اذل
 العمر ﴾ وسماه اذل العمر لانه لا يرجى له بعده عود من النقصان الى الزيادة ومن الجهل
 الى العلم كما يرجى مصير الصبي من الضعف الى القوة ومن الجبل الى العلم ونظيره قوله
 تعالى ﴿ ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة ﴾ ﴿وقوله تعالى﴾ وما علمناه الشعر وما ينبغي له ﴿﴾
 حدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبدالرزاق
 عن معمر في قوله ﴿ وما علمناه الشعر وما ينبغي له ﴾ قال بلغني ان عائشة سئلت هل كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يتنمل بشيء من الشعر فقالت لا الا بيت اخي بني قيس بن طرفة
 متبدى لك الايام ما كنت جاهلا * ويأتيك بالاخبار من لم تزود

قال فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول يأنيك من لم تزود بالاخبار فقال ابو بكر ليس هكذا
 يا رسول الله قال اني است بشاعر ولا ينبغي لي ﴿﴾ قال ابو بكر لم يعط الله نبيه صلى الله
 عليه وسلم العلم بانشاء الشعر لم يكن قد علمه الشعر لانه الذي يعطى فطنة ذلك من يشاء
 من عباده وانما لم يعط ذلك لئلا ندخل به الشهة على قوم فبا آت به من القرآن انه قوى
 على ذلك بما في طبعه من العطة للشعر وادا كان التأويل انه لم يعطه العطة انقول الشعر
 لم يمتنع على ذلك ان نبشده شعرا لغيره الا انه لم يأت من وجه صحيح انه تنمل اشعر لغيره
 وان كان قدروى انه قال

هل انت الا صنع دميت * وفي سبيل الله ما تقب

وفدروى ان المائل لذلك بعض الصحابة وايضا قال من انشد شعرا لغيره اوفال ينابونين
 لم يسم شاعرا ولا يطلق عليه انه قد علم الشعر او قد تعلمه الا ترى ان من لا يحسن الرمي قد يصيب
 في بعض الاوقات رميته ولا يستحق بذلك ان يسمى راميا ولانه تعلم الرمي فكذلك من انشد
 شعرا لغيره وانشأ بيتا ونحوه لم يسم شاعرا ﴿وقوله تعالى﴾ قال من يحى العظام وهي رميم
 قل يحياها الذي انشأها اول مرة ﴿﴾ فيه من اوضح الدليل على ان من قدر على الابتداء كان اقدر على
 الاعادة اذ كان في ظاهر الامر ان اعادة الشيء ليس من ابتداءه من قدر على الانشاء ابتداء فهو على
 الاعادة اقدر فما يجوز عليه البقاء وفيه الدلالة على وجوب القياس والاعتبار لانه الزمهم قياس النشأة
 الثانية على الاولى * وربما احتج بعضهم بقوله تعالى ﴿قال من يحى العظام وهي رميم﴾ على ان العظم
 فيه حياة فيجعله حكم الموت بموت الاصل ويكون ميتة وليس كذلك لانه انما سماه حيا مجازا
 اذ كان عضوا يحى كما قال تعالى ﴿يحى الارض بعد موتها﴾ ومعلوم انه لاحياة فيها . آخر سورة يس

ومن سورة الصافات

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾ قال يا ابت افعلى ما تؤمر به الى قوله ﴿وفديناه بذبح عظيم﴾ قال ابوبكر ظاهره يدل على انه كان مأمورا بذبحه فجائز ان يكون الامر انما تضمن معالجة الذبح لاذبحا فوجب الموت وجائز ان يكون الامر حصل على شريطة التضحية والتكئين منه وعلى ان لا يفديه بشئ وانه ان فدى منه بشئ كان قائما مقامه والدليل على ان ظاهره قد اقتضى الامر قوله ﴿افعل ما تؤمر﴾ وقوله ﴿وفديناه بذبح عظيم﴾ فلو لم يكن ظاهره قد اقتضى الامر بالذبح لما قال افعل ما تؤمر ولم يكن الذبح فداء عن ذبح متوقع وروى ان ابراهيم عليه السلام كان نذرا نذر الله ولذا ذكرنا ان يجعله ذبيحة فاسر بالوفاء به وروى ان الله تعالى ابتدأ بالامر بالذبح على نحو ما قدمنا وجائز ان يكون الامر ورد بذبح ابنه وذبحه فوصل الله اوداجه قبل خروج الروح وكانت الفدية لبقاء حياته قال ابوبكر وعلى اى وجه تصرف تأويل الآية قد تضمن الامر بذبح الولد ايجاب شاة فى العاقبة فلما صار موجب هذا اللفظ ايجاب شاة فى المتعقب فى شريعة ابراهيم عليه السلام وقد امر الله بتابعه بقوله تعالى ﴿ثم اوحينا اليك ان اتبع معك ابراهيم خنيفا﴾ وقال ﴿اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾ وجب على من نذر ذبح ولده شاة وقد اختلف السالف وفقهاء الامصار بعدهم فى ذلك فروى عكرمة عن ابن عباس فى الرجل يقول هو نحر ابنه قال كبش كافدى ابراهيم اسحاق وروى سفيان عن منصور عن الحكم عن على فى رجل نذر ان يحرقه قال يهدى بدنة اوديته شك الراوى وعن مسروق مثل قول ابن عباس وروى سبعة عن الحكم عن ابراهيم قال يحج ويهدى بدنة وروى داود بن ابى هند عن عامر فى رجل حلف ان نحر ابنه قال قال بعضهم مائة من الابل وقال بعضهم كبش كافدى اسحاق قال ابوبكر قال ابو حنيفة ومحمد عليه ذبح شاة وقال ابو يوسف لاشئ عليه وقال ابو حنيفة لو نذر ذبح عبده لم يكن عليه شئ وقال محمد عليه ذبح شاة وظاهر الآية يدل على قول ابى حنيفة فى ذبح الولد لان هذا اللفظ قد صار عبارة عن ايجاب شاة فى شريعة ابراهيم عليه السلام فوجب بقاء حكمه ما لم يثبت نسخه وذهب ابو يوسف الى حديث ابى قلابة عن ابى المهلب عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وفاء لنذر فى معصية الله ولا فى اى لملك ابن آدم وروى الحسن عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نذر فى معصية وكفارته كفارة يمين قال ابوبكر لا يلزم القتالين بالقول الاول وذلك لان قوله على ذبح ولدى للمصار عبارة عن ايجاب ذبح شاة صار بمنزلة ما لو قال على ذبح شاة ولم يكن ذلك معصية وانما لم يوجب ابو حنيفة على التاخر ذبح عبده شيا لان هذا اللفظ ظاهره معصية ولم يثبت فى الشرع عبارة عن ذبح شاة فكان نذر معصية وقد قالوا جميعا فيمن قال الله على ان اقتل ولدى انه لاشئ عليه لان هذا اللفظ ظاهره معصية ولم يثبت فى الشرع عبارة عن ذبح شاة

وقد روى يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال كنت عند ابن عباس فجاءته امرأة فقالت اني نذرت ان انحرأني قال لا تحري ابنك وكفري عن يمينك فقال رجل عند ابن عباس انه لا وفاء لنذر في معصية فقال ابن عباس مه قال الله تعالى في الظهار ما سمعت واوجب فيه ما ذكره فقال ابوبكر وليس ذلك بمخالف لما قدمنا من قول ابن عباس في ابجائه كشاً لانه جائز ان يكون من مذهبه ابجاءهما جميعاً اذا اراد بالنذر العين كما قال ابو حنيفة ومحمد فيمن قال لله على ان اصوم غدا فام بفعله واراد العين ان عليه كفارة العين والقضاء جميعاً وقد اختلف في الذبيح من ولدي ابراهيم عليهم السلام فروى عن علي وابن مسعود وكمب والحسن وقادة انه اسحاق وعن ابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب ومحمد بن كعب القرظي انه اسماعيل وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم الولدان جميعاً ومن قال هو اسماعيل يحتج بقوله عقيب ذكر الذبح (وسمنا به اسحاق نبياً) فلما كانت البشارة بعد الذبح دل على انه اسماعيل واحتج الآخرون بانه ليس بشارة بولادته وانما هي بشارته بنبوه لانه قال (وسمنا به اسحاق نبياً) وقوله تعالى مؤسفاًهم وكان من المدحفين احتج به بعض الاعمار في ابجاء الفرعة في العيد يعنفهم المربص وذلك اغفال منه وذلك لانه عليه السلام ساهم في طرحه في البحر وذلك لاجبوز عند احد من الفقهاء كما لاجبوز الفرعة في قتل من خرجت عليه وفي اخذ ماله فدل على انه خاص به عليه السلام دون غيره وقوله تعالى (وارسلناه الى مائة الف او يزيدون) قال ابن عباس بل يزيدون قيل ان معنى او ههنا الاهام كانه قال ارسلناه الى احد العددين وقبل هو على سلك المخاطبين اذ كان الله تعالى لاجبوز عليه الشك . آخِر سورة والصفات

ومن سورة ص

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (ويسبحن بالنعني والاشراق) روى معمر بن عطاء الخراساني عن ابن عباس قال لم يزل في نفسي من صلاة الضحى حتى قرأت (وانا سحرنا الجبال معه يسبحن بالنعني والاشراق) وروى القاسم بن زيد بن ارقم قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على اهل قباوم يصلون الضحى فقال ان صلاة الاوابين اذا رمضت المصال من الضحى وروى شريك عن زيد بن ابي زياد عن مجاهد عن ابي هريرة قال اوصاني خليلي بلال وهاني عن بلال اوصاني بصلاة الضحى والوز قبل النوم وسيام ثلاثة ايام من كل شهر وهاني عن ثركنقر الدبك والتفات كالمعات النعاب واقعاء كاقعاء الكلب وروى عطية عن ابي سعيد الخدري قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى حتى تقول لا يدعها ويدعها حتى تقول لا يصليها وروى عن عائشة واه هاني ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصليها وقال ابن عمر هي من احب ما حدثت الناس الى وروى ابن ابي مليكة عن ابن عباس انه سئل عن صلاة الضحى فقال انها في كتاب الله وما يعوص عليها الاعواس ثم قرأ (في بيوت الله

على ان العادة في أكثر الشركاء الظلم والى يدل عليه النص قوله ﴿الالذين آمنوا وعملوا
 الصالحات ولقيل ما هم﴾ قوله تعالى ﴿وطئ داود اما قناه﴾ يدل على انه عليه السلام
 لم يقصد المعصية بديوان كلام الملك اوقع له الظن انه قد اتى بمعصية وان الله تعالى قد سد
 عليه الخطة به لان الفتنة في هذا الموضع تشديد التعدد والمخبة فحدثت عام ان ما اتاه كان معصية
 واستعمر بها وقوله تعالى ﴿وحرر اكما واناب﴾ روى ابو عن عكرمة عن اس عاص قال رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد في ص وليست من العرائم وروى سعيد بن جابر عن اس
 عاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سجده من سجدها داود نوبة ومحس اسجدها سكرا
 وروى الزهري عن السائب بن زيد انه رأى عمر سجد في ص وروى عثمان بن عمار عن عمر بن
 وهاب محاهد قلت لاس عاص من اس احدث سجده من قال فلا على ﴿اولئك الذين هدى الله
 فبهم اقتد﴾ فكان داود سجد فيها فذلك سجد فيها النبي صلى الله عليه وسلم وروى
 مسروق عن اس مسعود انه كان لا يسجد فيها ويقول هي نوبة هي وقول اس عاص في روايه سعد بن
 جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها اعداء داود لموله في وهداهم اقتده يدل على انه رأى فعلها
 واحا لان الامر على الوجوه وهو خلاف روايه عكرمة عهها للنب من عرائم السجود
 ولما سجد النبي صلى الله عليه وسلم فيها كما سجد في غيرها من مواضع السجود دل على انه لا فرق
 بينها وبين سائر مواضع السجود واما قول عدالة انها ليس لسجدة لانها نوبة في فان كثير من
 مواضع السجود اعماها حكايات عن قوم مدحوا بالسجود محو قوله تعالى ﴿ان الذين عذرك
 لا يستكبرون عن عبادتي ويسبحونه وله يسجدون﴾ وهو موضع السجود للاس بالافاق
 وقوله تعالى ﴿ان الذين امنوا وادخلوا في عهدنا وادخلوا في عهدنا﴾ وخوها من
 الآي الى فيها حكاية سجود قوم فكانت مواضع السجود وقوله ﴿وادفعني﴾ عليهم السلام
 لا يسجدون يقتضى لزوم فعله عند سماع المراء فلو حاسا والطاهر اوحى في ثر المراء
 فقي احدا في موضع مة فان الطاهر فعلى وجوب فعله الا ان بقوة الدلالة على غير واحا
 اصح ما الركوع من سجود الملاوه وذكر محمد بن الحسن انه قد روى في تأويل قوله تعالى
 ﴿وحرر اكما ان معناه حر ساجدا فمما الركوع عن السجود تحار ان وجوب عه ادسار
 عارة عه وقوله تعالى ﴿وآياته الحكمة وفصل الخطاب﴾ روى سمع عن اخس قال اعلم
 بالمصاء ومن سرخ قال اليهود والامان وعن اس حصص عن اس عبد الرحمن السلمي قال
 فصل الخطاب فاب الحصوم في فال ابوكر الفصل بين الحصوم والحق وهذا يدل على ان فصل
 المصاء واجب على الحاكم اذا حوصم اليه وانه عبر حثله اهل الحكم وهو سطل قول من يقول
 ان الماكل عن الذين يحس حقن او يحلف لان فيه اهل الحكم وترك الفصل وروى الشعي
 عن زياد ان فصل الخطاب امانه وليس زياد ممن بعده في الا فاول ولكنه قد روى وعسى
 ان يكون ذهب الى انه فصل بين الدعاء في صدر الكتاب وبين الخطاب المقصوده الكتاب :
 قوله تعالى ﴿ياد داود اما حملك حلقة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى﴾

حدثنا عبد الباقي بن رافع قال حدثنا الحارث بن ابي اسامة قال حدثنا ابو عبيد القاسم بن سلام
 قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن قال قال الله افاخذ على الحكم ثلاثا
 ان لا يتبعوا الهوى وان لا يحشوه ولا يحشوا الناس وان لا يشقروا ما يانه تمننا قليلا ثم قرأ (يا داود
 اما جعلناك خليفة في الارض فاحكم بمر الناس بالحق ولا تتبع الهوى) الآية وقرأ (انا انزلنا
 التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبون الذين اسلموا) الى قوله (فلا تحشوا الناس واحشون)
 وروى سليمان بن حرب عن حماد بن ابي سلمة عن حميد قال لما استقصى اياس بن معاوية امام الحسن
 فبكى اياس فقال له الحسن ما سببك يا ابا وائلة قال بلغني ان القصاة ثلاثة اثنان في النار وواحد
 في الجنة رجل احبده فاحطأ فهو في النار ورجل ماله به الهوى فهو في النار ورجل اجتهد
 فاصاب فهو في الجنة قال الحسن ان فيما قص الله من نساء داود وسليمان اذ عجزا في الحث
 الى قوله (وكلا آتينا حكما وعلما) فأتى على سليمان ولم يدم داود ثم قال الحسن ان الله اخذ على
 الحكم ثلاثا وكرر نحو الحديث الاول عنه قال ابو بكر قديس في حديث ابي بن مزة معي
 ما ذكر في الحديث الذي رواه اياس بن معاوية ان القاضي اذا احطأ فهو في النار وهو ما حدثنا
 محمد بن بكر المصري قال حدثنا ابو داود السجستاني قال حدثنا محمد بن حبان السلمي قال
 حدثنا حلف بن حليمة عن ابي هاشم عن اس ريدة عن ابيه عن ابي عبد الله عليه وسلم
 قال القصاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فاما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقصى به
 ورجل عرف الحق فحار في الحكم فهو في النار ورجل قصى للناس على جهل فهو في النار فاحذران
 الذي في النار من الخطيئين هو الذي تقدم على القضاء جهل عنه قوله تعالى عنه اذ عرض عليه بالشئ
 الصافات الحيات عنه الى قوله عنه بالسوق والاعاق عنه قال مجاهد صفون المرس رفع احدى يده
 حتى تكون على طرف الحافر وذاك من عادة الخيل والحياد السراع من الخيل فقال فرس حواد
 اذا حاد نال كعب عنه قوله تعالى عنه اى احببت حب الخير عن ذكر ربي عنه تحمّل وجهين احدهما في
 احب حب الخير الذي سأل بهذا الحل فشعلبه من ذكر ربي وهو الصلاة التي كان يعملها
 في ذلك الوقت وتحمل اى احب حب الخير وهو ربه الخيل نفسها فبما حارها لما سألها
 من الخير بالخهاد في سبيل الله وقال اعدائه ويكون قوله (عن ذكر ربي) معناه ان ذلك من ذكرى
 لربي وقبائى محبة في اتحاد هذا الخيل * قوله تعالى عنه حتى يورات الخيل عنه روى عن اس مسعود
 حتى يورات الشمس بالخيل عنه قال ابو بكر وهو كقول لبيد

حتى اذا لقف بدا في كافر * واحس عورات الثور طلماها

وكسول حام

اماوى ما معنى التراء عن القى * اذا حشرت يوما وصابها الصدر
 فاصبر النفس في قوله حشرت وقال غير اس مسعود حتى يورات الخيل بالخيل عنه
 وقوله تعالى عنه رددوها على فطعن مسح بالدوق والاعاق عنه روى عن اس عباس انه حمل
 بمسح اصراف الخيل وعراقها حاليها عنه وهذا كما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا

ابوداود قال حدثنا هارون بن عبدالله قال حدثنا هشام بن سعيد الطالقاني قال اخبرنا محمد بن المهاجر قال حدثني عقيل بن سبيب عن ابي وهب الجشمي وكانت له حبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اربطوا الخيل وامسحوا بنواصها واعجازها او قال اكفلها وقلدوها ولا تقلدوها الا نازا فحائر ان يكون سامان انما مسح اعراقها وعراقها على نحو ما ندب اليه نينا صلى الله عليه وسلم وقد روى عن الحسن انه كشف عراقيها وضرب اعناقها وقال لا تشغلي عن عبادة ربى مرة اخرى والتأويل الاول اصح والثاني جائز ومن تأوله على الوجه الثاني يستدل به على اباحة لحوم الخيل اذ لم يكن يتلها بلا نفع وليس كذلك لانه جائز ان يكون محرم الاكل وتعبده بالانلافه ويكون المتفعة في تنفيذ الامر دون غيره الا ترى انه كان جائزا ان يمتنه الله تعالى ويمنع الناس من الانتفاع باكله فكان جائزا ان يتعبد بالانلافه وبحظر الانتفاع باكله بعده **وقوله تعالى** ﴿ وَخَذَ بِيَدِكَ ضَغَطًا فاضرب به ولا تحنث ﴾ روى عن ابن عباس ان امرأة ايوب قال لها ابليس ان شقته تقولين لى انت شقته فاحبرت بذلك ايوب فقال ان شقاي الله ضربتك مائة سوط فاخذ ثمار خ قدر مائة فضربها ضربة واحدة قال عطاء وهى للناس عامة **وقد حدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر بن قنادة في قوله** ﴿ وَخَذَ بِيَدِكَ ضَغَطًا فاضرب به ولا تحنث ﴾ فاخذ عودا فيه تسعة وتسعون عودا والاصل تمام المائة فضربه امرأته وذلك ان امرأته ارادها الشيطان على بعض الامر فقال لها قولى لزوجك يقول كذا وكذا فقالت له قل كذا وكذا فحلف حينئذ ان يضربها فضربها تحلة ليمينه وتخفيفا على امرأته **وقد قال ابو بكر** وفى هذه الآية دلالة على ان من حلف ان يضرب عبده عشرة اسواط فجمعها كلها وضربه ضربة واحدة انه يبر في يمينه اذا اصابه جميعها لقوله تعالى ﴿ وَخَذَ بِيَدِكَ ضَغَطًا فاضرب به ولا تحنث ﴾ والضعف هو ملء الكف من الحشب او السياط او الشماريح ونحو ذلك فاخبر الله تعالى انه اذا فعل ذلك فقد بر في يمينه لقوله **ولا تحنث** وقد اختلف العلماء في ذلك فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد اذا صربه ضربة واحدة بعد ان يصيبه كل واحدة منه فقد بر في يمينه وقال مالك والليث لا يبر وهذا القول خلاف الكتاب لان الله تعالى قد اخبر ان فاعل ذلك لا يحنث وقد روى عن مجاهد انه قال هو لا يوب خاصة وقال عطاء للناس عامة **وقد قال ابو بكر** دلالة الآية ظاهرة على صحة القول الاول من وجهين احدهما ان فاعل ذلك يسمى ضاربا لما شرط من العدد وذلك يقتضى البر في يمينه والثاني انه لا يحنث لقوله ﴿ ولا تحنث ﴾ * وزعم بعض من يحتج لمذهب مالك ان ذلك لا يوب خاصة لانه قال ﴿ فاضرب به ولا تحنث ﴾ فلما اسقط عنه الحنث كان بمنزلة من جعلت عليه الكفارة فاداه او بمنزلة من لم يحلف على شئ وهذا حجاج ظاهر السقوط لا يحتج بمثله من يعقل ذلك انتفاضة واستحالة ومخالفة لظاهر الكتاب وذلك لان الله تعالى اخبر انه اذا فعل ذلك لم يحنث واليمين تتضمن شيئين حثا اوبرا فاذا اخبر الله انه لا يحنث فقد اخبر بوجود البر اذ ليس بينهما واسطة فتناقصه

واستحالة من جهة ان قوله هذا موجب ان كل من بر في يمينه بان يفعل المحلوف عليه كان بمنزلة من جعلت عليه الكفارة على قضيتها لسقوط الحنث ولو كان لا بوب خاصة وكان عبادة تعبد بها دون غيره كان الله ان يسقط عنه الحنث ولا يلزمه شيئاً وان لم يضربها بالضرب فلا معنى على قوله لضربها بالضرب اذ لم يحصل له بر في الجين * وزعم هذا القائل ان الله تعالى ان تعبد بما يشاء في الاوقات وفيما تعبدنا به ضرب الزاني قال ولو ضرب به ضربة واحدة بشمارخ لم يكن حدا * قال ابو بكر اما ضرب الزاني بشمارخ فلا يجوز اذا كان صحيحاً سليماً وقد يجوز اذا كان عليلًا بخاف عليه لانه لو افرد كل ضربة لم يجز اذا كان صحيحاً ولو جمع اسواطاً فضربه بها واصابه كل واحد منها اعيد عليه مارتع عليه من الاسواط وان كانت مخمعة فلا فرق بين حال الجمع والتفريق واما في المرض لجأ ان يقتصر من الضرب على شمارخ او درة او نحو ذلك فيجوز ان يجمعه ايضاً فيضربه به ضربة * وقد روى في ذلك ما حدثنا محمد ابن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن سعيد الهمداني قال حدثنا ابن وهب قال اخبرني بونس عن ابن شهاب قال اخبرني ابو امامة بن سهل بن حنيف انه اخبره بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الانصار انه اسكن رجل منهم حتى اضنى فعاد جلدة على عظم فدخلت عليه جارية لبعضهم ففش لها فوق عايقها فلما دخل عليه رجال قومه يعودونه اخبرهم بذلك وقال استفتوا الى التي صلى الله عليه وسلم فاني قد وقعت على جارية دخلت على فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا ما رأينا احداً به من الضر مثل الذي هو به لو حملناه اليك انفسخت عظامه ما هو الا جلدة على عظم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يأخذوا له شمارخ مائة سمرخ فيضربوه بها ضربة واحدة ورواه بكير بن عبد الله بن الاسج عن ابي امامة بن سهل عن سعيد بن سعد وقال فيه فخذوا عنكالا فيه مائة سمرخ فاضربوه بها ضربة واحدة ففعلوا وهو سعيد بن سعد بن عبادة وقد ادرك النبي صلى الله عليه وسلم وابو امامة بن سهل بن حنيف هذا ولد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم

فصل في تأديب نساء المؤمنين

وفي هذه الآية دلالة على ان للزوج ان يضرب امرأته تأديباً لولا ذلك لم يكن ابو يعلى يحلف عليه ويضربها ولما امر الله تعالى بضربها بعد حلفه والذي ذكره الله في القرآن واما به من ضرب النساء اذا كانت ناشزاً بقوله ﴿ واللاتي تخافون نشوزهن ﴾ الى قوله ﴿ واضربوهن ﴾ وقد دلت قصة ابوب على ان الله يضربها تأديباً لغير نشوز وقوله تعالى ﴿ الرجال قوامون على النساء ﴾ شاروى من القصة فيه بدل على مثل دلالة قصة ابوب لانه روى ان رجلاً لطم امرأته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاراد اهائها انتصاص فانزل الله ﴿ الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم ﴾ وفي الآية

دليل على ان للرجل ان يحلف ولا يستثنى لان ابوب حلف ولم يستثن ونظيره من سنة النبي صلى الله عليه وسلم قوله في قصة الاشعرين حين استحملوه فقال والله للاحكمكم ولم يستثن ثم حملهم وقال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فلبأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه * وفيها دليل على ان من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ثم فعل المحلوف عليه ان عليه الكفارة لانه لو لم يجب كفارة لترك ابوب ماحلف عليه ولم يحتج الى ان يضربها بالضفت وهو خلاف قول من قال لا كفارة عليه اذا فعل ما هو خير وقدرى فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فلبأت الذي هو خير وذلك كفارته * وفيها دليل على ان التعزير يجاوز به الحد لان في الخبر انه حلف ان يضربها مائة فأمره الله تعالى بالوفاء به الا انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين * وفيها دليل على ان البين اذا كانت مطلقة فهي على المهلة وليس على الفور لانه معلوم ان ابوب لم يضرب امرأته في فور حننه ويدل على ان من حلف على ضرب عده انه لا يبر الا ان يضربه بيده اقلوه (وخذ بيدك ضفتا) الا ان اصحابنا قالوا فيمن لاحتلى الصرب بيده ان امر غيره بضربه لاحتى للعرف * وفيها دليل على ان الاستثناء لا يصح الا ان يكون متصلا باليمين لانه لو صح الاستثناء متاخيا عنها لصر بالاستثناء ولم يؤمر بالصرب * وفيها دليل على حواز الحيلة في التوصل الى ما يجوز فعله ودفع المكروه بها عن نفسه وعن غيره لان الله تعالى امره بضربها بالضفت ليخرج به من اليمين ولا يصل اليها كثير ضرر . آخر سورة ص

بسم الله الرحمن الرحيم
ومن سورة الزمر

قوله تعالى ﴿ وخلقكم من نفس واحدة ﴾ تم جعل منها زوجها ﴿ ثم راجعة الى صلة الكلام ﴾ كانه قال خلقكم من نفس واحدة ثم اخبركم انه جعل منها زوجها لانه لا يصح رجوعها الى المخلوقين من الاولاد على معنى الترتيب لان الوالد قبل الولد وهو مثل قوله ﴿ ثم الله ﴾ شهيد على ما يفعلون ﴿ وقوله ﴾ ﴿ ثم آتينا موسى الكتاب تماما ﴾ ونحو ذلك . آخر سورة الزمر

بسم الله الرحمن الرحيم
ومن سورة المؤمن

قوله تعالى ﴿ ياها مان ابنى صرحا ﴾ روى سفيان عن منصور عن ابراهيم في قوله ﴿ ياها مان ابنى صرحا ﴾ قال بنى بالآخر وكانوا يكرهون ان يبنوا بالآخر ومجملونه في قبورهم ﴿ وقوله تعالى ﴾ ﴿ وقال ربكم ادعوني استجب لكم ﴾ روى الثوري عن الاعمش ومنصور عن سبيع الكندي عن الثعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الدعاء هو العبادة ثم قرأ ﴿ ادعوني ﴾

ومن سورة حم عسق
بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ومن كان يرد حرث الدنيا نؤنه بها وماله في الآخرة من نصيب﴾ وهذا دلالة على بطلان الاستيحاء على ما سئل أن لا يعمل الأعلى وجه العرب لا حاربه تعالى نأمن من يرد حرث الدنيا فلا حطله في الآخرة فيخرج ذلك من أن يكون فيه فلا يقع موقع الحوار وقوله تعالى ﴿وقل لا استألكم عليه أجرة إلا أن تودوني لغرض منكم فالواكل قرش كات منه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم قراءة وقال علي بن الحسين وسعد بن حير إلا أن يودوا قرأى وقال الحسن (إلا المودة في القرى) أي إلا التصبر إلى الله والودد بالعمل الصالح وقوله تعالى ﴿والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلوة وامرهم سوري بهم﴾ يدل على خلافة موقع المشورة لذكره لهما في الاعان وإقامة الصلاة ويدل على أن الأمور من جهة قوله تعالى ﴿والذين استجابوا لربهم يصرون﴾ روى عن إبراهيم الحنفي في معنى الآية قال كانوا يصرون للمؤمنين أن يدلوا أنفسهم فحترقوا عليهم الفساق وقال السدي (هم يصرون معاد من لبي عنهم من غير أن يعلموا عنهم) قال أبو بكر قد بدا لله في مواضع من كتابه إلى المعو عن حقوقا قل الله قوله ﴿واستمعوا أقرب للمعوى﴾ وقوله تعالى في شأن القصص (من صدق فهو كفا له وقوله ﴿ولمعوا وليصفيحوا إلا نحن﴾ والله أعلم) واحكام هذه الآية ناس غير منسوخة به وقوله ﴿والذين استجابوا لربهم يصرون﴾ يدل ظاهره على أن الانصار في هذا الموضع افضل الا ترى ان قدره الى ذكر الانصار له تعالى وادامه الصلاة وهو محمول على ما ذكره إبراهيم الحنفي أنهم كانوا يكرهون للمؤمنين أن يدلوا أنفسهم فحترقوا الفساق عليهم فهذا فمن مدى وبني واصر على ذلك والموضع المأمور فيه بالمعو اذا كان الحاني نادما معانا وقد قال غيب هذه الآية ٦ ولن انصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سئل : ومقتضى ذلك ان احاد الانصار لا الامر به وقد عهده بقوله ولن انصر وعقر ذلك لمن عزم الامور) فهو محمول على المعمرين من غير المصر فاما المصر على النبي واظمم فلا فصل الا انصار منه بدلالة الآية التي قبلها وحديثا عن عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن قال احبنا عبد انراق عن معمر عن قتاده قوله تعالى (ولن انصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سئل) قال هذا فيما يكون بين الناس من الخصاص فاما لو ظلمك رجل لم تحل لك ان تظلمه. آخر سورة حم عسق

ومن سورة الرحرف
بسم الله الرحمن الرحيم
في التسمية عند الركوب

قوله تعالى ﴿انسوا على ظهوره ثم يدرككم الله انساوتم عنه﴾ هذا عند الله

ان المرأة ادلم برس لروحها صلب عده فقال ما يمكن ان يحمل قرطين من قصة تصمره
 نعيم اورعمران فاداهو كالذهب ثم قال انوكرك الاحبار الواردة في اباحتها للنساء عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والصحة اطهر واسهر من احبار الخطر ودلالة الآية ايضا طاهرة في اباحتها
 للنساء وقد استعاض ابن الحلي للنساء مدلدن النبي صلى الله عليه وسلم والصحة الى يومنا
 هذا من غير تكبير من احد عليهن ومثل ذلك لا يعترض عليه باحد والآحاد في قوله تعالى
 ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَدْنَاهُم مَّا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ يعني ان الكفار
 قالوا لو شاء الله ما عدنا الاضام ولا الملائكة وانما عدناهم لان الله قد شاء مدالك فأكذبهم
 الله في قلوبهم هذا واحذر انهم يخرصون ويكذبون بهذا القول في ان الله تعالى لم ينشأ كفرهم
 وبطيره قوله ﴿سَعَوْا لِدِينِ سِرْكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَشَرَكُوا وَلَا تَأْتُوا وَلَا حَرَمَ مِنْ سِمْ كَذَلِكَ
 كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَالَهُمْ﴾ احذروه انهم يكذبون لله ورسوله يقولون لو شاء الله ما شركا وانما
 ان الله قد شاء ان لا تشرکوا وهذا كله سطل مذهب الخبر الجهة في قوله تعالى ﴿يَخْلُفُوا
 انا وحدها انا على امه﴾ الى قوله ﴿يَقُولُ اُولُو حُشْكُمَ نَاهِدِي مَوَاجِدَ عَلَيْهِ آتَاهُمْ﴾ في الدلالة
 على اتصال المبدأ لدمه انهم على ع- آتاهم وتركهم المطر فيما دعاهم اليه الرسول صلى الله
 عليه وسلم في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ فَسَيَمْسُوكُمْ وَأَعْيُنُهُمْ كَالْحِجَابِ وَإِنَّهُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾
 ناخو غير نافعهم لامع العلم وان المبدأ لا يمتنع مع عدم العلم بصحة المبدأ والى ان شرط سائر الشهادات
 في الحقوق وغيرها ان كون الشاهد عالما بها ويخبره ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اذ اربى من
 الشمس فاسهوا والافدع في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ فَسَيَمْسُوكُمْ وَأَعْيُنُهُمْ كَالْحِجَابِ وَإِنَّهُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾
 قال احذروا عند الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ فَسَيَمْسُوكُمْ وَأَعْيُنُهُمْ كَالْحِجَابِ وَإِنَّهُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾
 مرر عليه السلام عام للساعة وناس عولون المرآة علم للساعة . آخر سورة لرحرف

سورة الجاثية

سم الله الرحمن الرحيم

حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا حسن قال احذروا عند الرزاق قال احذروا معمر عن قتادة في
 قوله تعالى ﴿يَقُولُ لَنْ يَكُونَ لِلنَّاسِ لَكَ عِلْمٌ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ قال سبحانه قوله تعالى ﴿يَقُولُ لَنْ يَكُونَ لِلنَّاسِ لَكَ عِلْمٌ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾
 حدث وحدهم في قوله تعالى ﴿يَقُولُ لَنْ يَكُونَ لِلنَّاسِ لَكَ عِلْمٌ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ من المحدثات هوام حدثنا عبد الله بن محمد قال
 احذروا عند الرزاق قال احذروا معمر عن قتادة في قوله ﴿يَقُولُ لَنْ يَكُونَ لِلنَّاسِ لَكَ عِلْمٌ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ من المحدثات هوام قال
 لا هووى ساء الاركة لا يخاف الله في قال انوكرك وقد روى في بعض الاحبار ان الهوى الى بعد
 وبلا قوله تعالى ﴿يَقُولُ لَنْ يَكُونَ لِلنَّاسِ لَكَ عِلْمٌ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ يعني يطعمه كطاعة الاله وعن سعد بن حبر قال كانوا
 يعدون العرى وهو حجر ابيض حسان الدهر فادوا وحدها ما هو احسن منه طرحوه الاول وعدوا
 الآخر وقال الحسن المحدثات هوام يعنى لا يعرف اليه محبة عمله وانما يعرفه هوام في قوله
 تعالى ﴿يَقُولُ لَنْ يَكُونَ لِلنَّاسِ لَكَ عِلْمٌ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ وماها كذا الا الدهر قيل هو على المقدم


والتأخير اى تحيا وموت من غير رجوع وقل بموت ونحيا اولادنا كما قال ما مات
من حلف اما مثل فلان * وقوله (وماهلكنا الا الدهر) فانه حدثنا عدالله بن محمد
قال حدثنا الحسن قال احبنا عبدالرزاق قال احبنا معمر عن قتاده عن قوله (وماهلكنا
الا الدهر) قال قال ذلك مشركو قرش قالوا ماهلكنا الا الدهر يقولون الا امير * قال
ابونكر هذا قول رادقة قرشي الدس كانوا يكرهون الصانع الحكيم وان الرمان ومضى
الاوقات هو الذى يحدث هذه الحوادث والدهر اسم يقع على رمان العمر كما قال قتادة فقال
فلان يصوم الدهر يعون عمره كله ولذلك قال محمد بن حنفية لا يتكلم فلان الدهر ايه
على عمره كله وكان ذلك عذمه بمثلة قوله والله لا تكلم الا بد واما قوله لا اكلمك دهرا فان ذلك
عند ابي يوسف ومحمد على ستة اشهر وعمره اوسع معى دهرا فلم يحرفه عنى *
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في بعض الفاظه لانسوا الدهر فان الله هو الدهر
فتأوله اهل العلم على ان اهل الحاشية كانوا يسمون الحوادث المحضة والايام الباردة والمصائب
المتاعية الى الدهر فمقولون فعل الدهر ما وضع - ويستنون الدهر كما قد حدرت عادة كثير من الناس
ان يقولوا اسما الدهر ومجود ذلك فعلى صلى الله عليه وسلم لانسوا فاعل هذه الامور
فان الله هو فاعلها ومحدثها * واصل هذا الحديث ما حدثنا محمد بن كز قال حدثنا اوداد
قال حدثنا محمد بن الصباح قال حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد عن ابي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تعالى يؤدى ابن آدم سب الدهر واما الدهر بيدي الامر
اقلب الليل والنهار قال ابن السرح عن ابن المسيب مكان سجد فعوله واما الدهر مصوب
فانه طرف للفعل كعوله تعالى اما انى بيدي الامر اقلب الليل والنهار وكقول ابن ابي
النوم بيدي الامر فعل كذا وكذا ولو كان مر فوعا كان الدهر اسم الله تعالى وليس كذلك لان احدا
من المسلمين لا يسمي الله بهذا الاسم * وحدثنا عدالله بن محمد قال حدثنا الحسن قال احبنا
عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله
يعول لا تقول احدة يا حسه الدهر فانى الدهر فان لله وهار فاداشت فصتهما فهدنهما
اصل الحديث في ذلك والمعنى ما ذكرنا واما عنده من الرواه فمضى المعنى عدد فقال لانسوا
الدهر فان الله هو الدهر واما قوله في الحديث الاول يؤدى ابن آدم سب الدهر فان الله تعالى
لا يلحقه الاذى ولا المنافع والمعدر واما هو محار معناه يؤدى او انانى لانهم يعاملون الله
هو الفاعل لهذه الامور التى تسمى الحلال الى الدهر فنادون بذلك كاستدعون سماع سائر
صروب الجهل والكفر وهو كقولهم (ان الدس يؤدون الله ورسوله) ومعناه يؤدون
اولياء الله . آخر سورة حم الحاشية

سورة الاحقاف

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى يؤدى ابن آدم سب الدهر روى ابن عثمان امر رجلا امرأه قد ولدت اسنة

أشهر فقال له على قال الله تعالى ﴿ وحملة وفصالة ثلاثون شهرا ﴾ وقال ﴿ وفصالة في عامين ﴾
 وروى ان عثمان سأل الناس عن ذلك فقال له ابن عباس مثل ذلك وان عثمان رجع الى قول
 على وابن عباس وروى عن ابن عباس ان كل ما زاد في الحمل نقص من الرضاع فاذا كان الحمل تسعة اشهر
 فالرضاع واحد وعشرون شهرا وعلى هذا القياس جميع ذلك وروى عن ابن عباس ان الرضاع
 حولان في جميع الناس ولم يهرقوا بين من زاد حملا ونقص وهو مخالف للقول الاول وقال بمخايد
 في قوله ﴿ وما تفيض الارحام وما تزداد ﴾ ما نقص عن تسعة اشهر اوزاد عنها ٢٠ قوله تعالى
 ﴿ حتى اذا بلغ اشده ﴾ روى عن ابن عباس وقتادة اسدته ثلاث وثلاثون سنة وقال الشعبي
 هو بلوغ الحلم وقال الحسن اشده قيام الحجة عليه ٢٠ وقوله تعالى ﴿ اذهبتم طياتكم في حياتكم
 الدنيا واستمتعتم بها ﴾ روى الزهري عن ابن عباس قال قال عمر فقلت يا رسول الله ادع الله ان يوسع
 على امتك فقد وسع على فارس والروم وهم لا يعبدون الله فاستوى جالسا وقال أف شكت انت يا ابن
 الخطاب اولئك قوم نجحت لهم طياتهم في الحياة الدنيا ٢٠ وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الجراحاني قال
 اخبرنا عبد الرزاق عن معمر في قوله ﴿ اذهبتم طياتكم في حياتكم الدنيا ﴾ قال ان عمر بن الخطاب قال
 لو شئت ان اذهب طياتي في حياتي لامرت بجدي سمين يطبخ بالان وقال معمر قال فاذة قال عمر لو سئلت
 ان اكون اطيحكم طعاما والينكم ثيابا لعلت ونكتي استبق طياني وعن عبد الرحمن بن ابي ليلى
 قال قدم على عمر بن الخطاب ناس من اهل العراق فصر اليهم طعاما فراءهم كأنهم يتذرون
 في الاكل فقال يا اهل العراق لو شئت ان يدهمق لي كما يدهمق لكم لعلت ولكن لسنبقي
 من دنياي لا آخرتنا اما سمعتم الله يقول ﴿ اذهبتم طياتكم في حياتكم الدنيا ﴾ ٢٠ قال ابو بكر
 هذا محمول على انه رأى ذلك افضل لاعلى انه لا يجوز غيره لان الله قد اباح ذلك فلا يكون
 آكله فاعلا محظورا قال الله تعالى ﴿ قل من حرم زينة الله التي اخرج اعادها والطيات من الرزق ﴾.
 آخر سورة الاحقاف

ومن سورة محمد صلى الله عليه وسلم  وبسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿ فاذا القيم الذين كفروا فصرب الرقاب ﴾ قال ابو بكر قد اقصى طاهره وجوب الفضل
 لا غير الابد الاثنان وهو نظير قوله تعالى ﴿ ما كان لني ان يكون له اسرى حتى نخ في الارض ﴾ ٢٠
 حدثنا جعفر بن محمد بن الحكم قال حدثنا حمزة بن محمد بن الهيثم قال حدثنا ابو عبد الله قال حدثنا عبد الله
 ابن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ ما كان لني ان يكون
 له اسرى حتى نخ في الارض ﴾ قال ذلك يوم بدر والمسلمون يومئذ قليل فلما كثروا
 واشتد سلطانهم انزل الله تعالى بعد هذا في الاسارى ﴿ اما منا بعد واما فداء ﴾ فجعل الله الي
 والمؤمنين في الاسارى بالخيار ان شاؤا قتلهم وان شاؤا استبدوهم وان شاؤا فادوهم سك
 ابو عبيد في وان شاؤا استبدوهم ٢٠ وحدثنا حمزة بن محمد قال حدثنا جعفر بن محمد قال

حدثنا ابو عبيد قال حدثنا ابو مهدي وحجاج كلاهما عن سفيان قال سمعت السدي يقول في قوله ﴿ فاما منا بعد واما فداء ﴾ قال هي منسوخة نسخها قوله ﴿ فاقولوا للمشركين حيث وجدتموهم ﴾ قال ابو بكر اما قوله ﴿ فاذا القيم الذين كفروا ف ضرب الرقاب ﴾ وقوله ﴿ ما كان لني ان يكون له اسرى حتى يخن في الارض ﴾ وقوله ﴿ فاما تشقنهم في الحرب فشردهم من خلفهم ﴾ فانه جائز ان يكون حكما ثابتا غير منسوخ وذلك لان الله تعالى امر نبيه صلى الله عليه وسلم بالاثخان بالقتل وحظر عليه الاسر الا بعد اذلال المشركين وقمعهم وكان ذلك في وقت قلة عدد المسلمين وكثرة عدد عدوهم من المشركين فخن انخن المشركون واذلوا بالقتل والتشريد جاز الاستبقاء فالواجب ان يكون هذا حكما ثابتا اذا وجد مثل الحال التي كان عليها المسلمون في اول الاسلام واما قوله ﴿ فاما منا بعد واما فداء ﴾ ظاهره يقتضي احد شيئين من من اوفداء وذلك ينفى جواز القتل * وقد اختلف السلف في ذلك حدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا جعفر بن محمد بن النيمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا حجاج عن مبارك بن فضالة عن الحسن انه كره قتل الاسير وقال من عليه اوفاده * وحدثنا جعفر قال حدثنا جعفر قال حدثنا ابو عبيد قال اخبرنا هشيم قال اخبرنا اشعث قال سألت عطاء عن قتل الاسير فقال من عليه اوفاده قال وسألت الحسن قال يضع به ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم باسارى بدر يمن عليه او يفادي به وروى عن ابن عمر انه دفع اليه عظيم من عظماء اصطخر ليقتله فاني ان يقتله وتلا قوله ﴿ فاما منا بعد واما فداء ﴾ وروى ايضا عن مجاهد ومحمد بن سيرين كراهة قتل الاسير وقد روي عن السدي ان قوله ﴿ فاما منا بعد واما فداء ﴾ منسوخ بقوله ﴿ فاقولوا للمشركين حيث وجدتموهم ﴾ وروى مثله عن ابن جريج * وحدثنا جعفر قال حدثنا جعفر قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا حجاج عن ابن جريج قال هي منسوخة وقال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم عقبة بن ابى معيط يوم بدر صبرا * قال ابو بكر اتفق فقهاء الامصار على جواز قتل الاسير لانهم بينهم خلافا فيه وقد نوارت الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في قتله الاسير منها قتله عقبة ابن ابى معيط والنضر بن الحارث بعد الاسر يوم بدر وقتل يوم احد باعزة الشاعر بعدما اسر وقتل بى قريظة بعد نزولهم على حكم سعد بن معاذ فحكم فيهم بالقتل وسبى الذرية ومن على الزبير بن باطا من بينهم وفتح خير بعضها صلحا وبعضها عنوة وشرط على ابن ابى الحقيق ان لا يكم شيئا فلما ظهر على خيانتة وكتانته قتله وفتح مكة وامر بقتل هلال ابن خطل ومقيس بن حابة وعبد الله بن سعد بن ابى سرح وآخرين وقال اقولهم وان وجدتموهم متعلقين باستار الكعبة ومن على اهل مكة ولم يغنم اموالهم * وروى عن صالح بن كيسان عن محمد بن عبد الرحمن عن ابيه عبد الرحمن بن عوف انه سمع ابا بكر الصديق يقول وددت اني يوم انيت بالفجاءة لم اكن احرقته وكنت قتله سريحا او اطلقته نجيحا وعن ابى موسى انه قتل دهقان السوس بعدما اعطاه الامان على قوم سباهم ونسى نفسه فلم يدخلها في الامان فقتله فهذه آثار متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة في جواز قتل

الاسير وفي استتقائه واتفق فقهاء الامصار على ذلك واما احتافوا في فداؤه فقال اصحابنا
 جميعا يفادى الاسير بالمال ولا يباع السبي من اهل الحزب فبدوا حربا وقال ابو حنيفة
 لا يفادون بأسرى المسلمين ايضا ولا يردون حربا ابدا وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس ان يفادى
 اسرى المسلمين بأسرى المشركين وهو قول الثوري والاوزاعي وقال الاوزاعي لا بأس ببيع
 السبي من اهل الحرب ولا يباع الرجال الا ان يفادى بهم المسلمون وقال المزني عن الشافعي
 للامام ان يمن على الرجال الذين ظهر عليهم او يفادى بهم * فاما المجزون للفداء بأسرى المسلمين
 وبالمال فانهم احتجوا بقوله «فاما منا بعد واما فداء» وظاهره يقتضى جوازه بالمال وبالمسلمين
 وبان النبي صلى الله عليه وسلم فدى اسارى بدر بالمال ويحتجون للفداء بالمسلمين بما روى ابن
 المبارك عن معمر عن ايوب عن ابي قلابة عن ابي المهلب عن عمران بن حصين قال اسرت
 ثقيف رجلاين من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واسرا اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من بني
 عامر بن صعصعة فمر على النبي صلى الله عليه وسلم وهو موقوف فاقبل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال علام احبس قال بجزيرة حلفاءك فقال الاسير اى مسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو قلتها
 وانت تملك امرك لا فلتحت كل الفلاح ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاداه ايضا فاقبل فقال
 انى جئت فاطمعي فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذه حاجتك ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم فداء الرجلين
 اللذين كانت ثقيف اسرتهم واروى ابن علية عن ايوب عن ابي قلابة عن ابي المهلب عن عمران
 بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم فدى رجلاين من المسلمين برجل من المشركين من بني
 عقيل ولم يذكر اسلام الاسير وذكره في الحديث الاول ولا خلاف انه لا يفادى الا على هذا الوجه
 لان المسلم لا يرد الى اهل الحرب وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم شرط في صاحبه الحد بنية
 لقريش ان من حاه منهم مسامارده عليهم ثم نسح ذلك وهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
 الائمة بين اظهر المشركين وقال انا برى من كل مسام مع منترك وقال من اقام بين
 اظهر المشركين فقد برئت منه الذمة واما ما في الآية من ذكر المن او الفداء
 وما روى في اسارى بدر فان ذلك منسوح بقوله «قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم
 واخذوهم واحصوهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا واعاموا بالصلوة وآتوا الزكاة فخلوا
 سبيلهم» وقد روينا ذلك عن السدى وابن جريج وقوله تعالى «قاتلوا الذين لا يؤمنون
 بالله ولا باليوم الآخر» الى قوله تعالى «حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون» تضمنت
 الايتان وجوب القتال للكفار حتى يسلموا او يؤدوا الجزية والفداء بالمال او بغيره ينافى
 ذلك ولم يخالف اهل التفسير ونقله الآثار ان سورة براءة بعد سورة محمد صلى الله عليه
 وسلم فوجب ان يكون الحكم المذكور فيها ناسحا للفداء المذكور في غيرها ففادى قوله تعالى
 «حتى تضع الحرب اوزارها» قال الحسن حتى يعبد الله ولا يشرك به غيره وقال سعيد بن جبير
 خروج عيسى بن مريم عليه السلام فيكسر الصليب ويقتل الحزير ويلقى الذئب الشاة فلا يعرض
 لها ولا تكون عداوة بين اثنين وقال الفراء آثامها وشركها حتى لا يكون الامسام او مسام

قال ابوبكر فكان معنى الآية على هذا التأويل الجواب القتال الى ان لا يبقى من يقاتل
وقوله تعالى ﴿فلا تنهوا﴾ وتدعوا الى السلم واتم الاعلون والله معكم روى عن معاهد
لاتضعفوا عن القتال وتدعوا الى الصلح وحدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن
الجرجاني قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿فلا تنهوا﴾ وبدعوا الى
السلم قال لا تكونوا اول الطائفتين صرعت الى صاحبها ﴿واتم الاعلون﴾ قال اتهم اولي
الله منهم قال ابوبكر فيه الدلالة على امتناع جواز طاب الصالح من المشركين وهو بيان
لما كد فرضه من قال مشركي العرب حتى يسلموا وقال اهل الكتاب ومشركي المعجم
حتى يسلموا او يعطوا الجزية والصلح على غير اعطاء الجزية خارج عن مقتضى الآيات
الموجبة لما وصفنا فاكد التهي عن اصحاب بالنص عليه في هذه الآية وفيه الدلالة على ان النبي
صلى الله عليه وسلم لم يدخل مكة صاحبا وانما فتحها عنوة لان الله قدباه عن الصالح في
هذه الآية واخير ان المسلمين هم الاعلون الغالبون ومضى دخاها صاحبا رضاهم فهم
متساوون اذ كان حكم ما يقع بترضى الفريقين فهما منساويان فيه ليس احدهما باولى من
يكون غالبا على صاحبه من الآخر وقوله تعالى ﴿ولا تبطلوا اعمالكم﴾ يحتاج به في ان كل
من دخل في قربة لا يجوز له الخروج منها قل امامها لمفيه من ابطال عمله نحو الصلاة واصومه
والحج وغيره . آخر سورة محمد صلى الله عليه وسلم

سورة الفتح

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿انا فتحناك فتحا مبينا﴾ روى انه اراد فتح مكة وقال قتادة قضيناك قضاء
مينا والظاهر انه فتح مكة بالغلبة والقهر لان القضاء لا يتاوله الاطلاق واذا كان المراد فتح
مكة فانه يدل على انه فتحها عنوة اذ كان الصالح لا يطلق عليه اسم الفتح وان كان قد عبر
مقيدا لان من قال فتح بلد كذا عقله الغلبة والقهر دون الصالح ويدل عليه قوله في انسق
التلاوة ﴿ويصترك الله نصرا عزيزا﴾ وفيه الدلالة على ان المراد فتح مكة وانه دخلها
عنوة ويدل عليه قوله تعالى ﴿اذا جاء نصر الله والفتح﴾ لم يختلفوا ان المراد فتح مكة
ويدل عليه قوله تعالى ﴿انا فتحناك﴾ وقوله تعالى ﴿هو الذي ازل السكينة في قلوب المؤمنين﴾
وذكره ذلك في سياق الفصة يدل على ذلك لان المعنى سيكون النفس الى الايمان بالباطر التي
بها قاتلوا عن دين الله حتى فتحوا مكة وقوله تعالى ﴿قل للمخلفين من الاعراب استدعون
الى قوم اولي بأس شديد﴾ روى ان المراد فارس والروم وروى اهم بنو خنيفة فهو دليل
على صحة امامة ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم لان ابكر الصديق دعاهم الى قتال بني خنيفة
ودعاهم عمر الى قتال فارس والروم وقد الزمهم الله اتباع طاعة من يدعوهم اليه بقوله
﴿قاتلواهم او يسلمون فان طيعوا يؤتكم الله اجرا حسنا وان تولوا كما نوليتم من قبل يمدكم

عذابا الجا) فاعدهم الله على التخلف عن دعاهم الى قتال هؤلاء فدل على صحة امامتهما
 اذ كان التولى عن طاعتها مستحقا للعقاب ﴿ فان قيل قد روى قتادة انهم هوازن وثقيف
 يوم حنين ﴿ قيل له لا يجوز ان يكون الدأى لهم النبي صلى الله عليه وسلم لانه قال ﴿ فدل
 لن تخرجوا مئى ايدا ولن تقائلوا مئى عدوا ﴾ ويدل على ان المراد بالدعاء لهم عبر النبي
 صلى الله عليه وسلم ومعلوم انه لم يدع هؤلاء القوم بعد النبي صلى الله عليه وسلم
 الا ابوبكر وعمر رضى الله عنهما ﴿ وقوله تعالى ﴿ لقد رضى الله عن المؤمنين اذ بايعوك
 تحت الشجرة ﴾ فيه الدلالة على صحة ايمان الذين بايعوا النبي صلى الله عليه وسلم بيعة الرضوان
 بالحديبية وصدق بصائرهم فهم قوم باعياهم قال ابن عباس كانوا القين وخس مائة وقال جابر
 الفا وخس مائة فدل على انهم كانوا مؤمنين على الحقيقة اولياء الله اذ غير جائز ان يخبر الله
 برساء عن قوم باعياهم الا وباطنهم كظاهرهم في صحة الصورة وصدق الايمان وقد اكد ذلك
 بقوله ﴿ فقام مافى قلوبهم فانزل السكينة عليهم ﴾ احبانه عام من قلوبهم صحة البصيرة وصدق
 التيقن ما بطنوه مثل ما اظهره ﴿ وقوله تعالى ﴿ فانزل السكينة عليهم ﴾ يعنى انصبر بصدقياتهم
 وهذا يدل على ان التوفيق يصحب صدق النية وهو مثل قوله ﴿ ان يريدوا اصلاحا يوفق الله
 بينهما ﴾ ﴿ وقوله تعالى ﴿ وهو الذى كف ايديهم عنكم وايديكم عنهم ﴾ الآية روى عن ابن عباس انها
 نزلت في قصة الحديبية وذلك ان المشركين قد كانوا نعتوا اربعين رجلا ليصيبوا من المسلمين
 فأتى بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرى فخلى سبيلهم وروى انها نزلت في فتح مكة
 حين دخلها النبي صلى الله عليه وسلم غوة فان كانت نزلت في فتح مكة فدلالتها ظاهرة
 على انها فتحت غوة لقوله تعالى ﴿ من بعد ان اطفركم عليهم ﴾ ومصالحتهم لا تطرفها للمسلمين فاقتضى
 ذلك ان يكون فتحها غوة ﴿ وقوله تعالى ﴿ والهدى معكوفان يبلغ محله ﴾ بحجته من يجزئ هدى
 الا حصاره في غير الحرم لا خار. بكونه محبوسا عن بلوغ محله ولو كان قد بلغ الحرم وفتح فيه لما كان محبوسا
 عن بلوغ المحل وليس هذا كما ظنوا لانه قد كان ممنوعا بدئا عن بلوغ المحل ثم لما وقع الصلح
 زال المنع فبلغ محله وفتح في الحرم وذلك لانه اذا حصل المنع في ادنى وقت لجائز ان يقال قد منع
 كما قال تعالى ﴿ قالوا يا ابا ناس ما منع ما الكيل ﴾ وانما منع في وقت واطلق في وقت آخر في الآية
 دلالة على ان المحل هو الحرم لانه قال ﴿ والهدى معكوفان يبلغ محله ﴾ فلو كان محله غير الحرم لما كان
 معكوفاً عن بلوغه فوجب ان يكون المحل في قوله ﴿ ولا تخلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى
 محله ﴾ هو الحرم

باب رضى المشركين مع العلم بان فيهم اطفال المسلمين واسراهم

قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد و الثوري لا بأس رضى حصون المشركين
 وان كان فيها انسادى واطفال من المسلمين ولا بأس بان يجرقوا الحصون ويقصدوا
 به المشركين وكذلك ان تترس الكفار باطفال المسلمين رضى المشركون وان اصابوا احدا

من المسلمين في ذلك فلابدة ولا كفارة وقال الثوري في الكفارة ولادية فيه وقال مالك لا تحرق سينة الكفار اذا كان فيها اسارى من المسلمين لقوله تعالى ﴿ لوتزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذابا عظيما ﴾ انما صرف النبي صلى الله عليه وسلم عنهم لما كان فيهم من المسلمين ولوتزيل الكفار عن المسلمين لعذب الكفار وقال الاوزاعي اذا تترس الكفار باطفال المسلمين لم يرموا لقوله ﴿ ولولا رجال مؤمنون ﴾ الآية قال ولا يحرق المركب فيه اسارى المسلمين ويرمى الحصن بالمتحقيق وان كان فيه اسارى مسلمون فان اصاب احدا من المسلمين فهو خطأ وان حاربا شترسون بهم رمى وفصد العدو وهو قول الليث بن سعد وقال الشافعي لا بأس بان يرمى الحصن وفيه اسارى او اطفال ومن اصاب فلا شيء فيه ولو تترسوا بميه قولان احدهما يرمون والاخر لا يرمون الا ان يكونوا ملتجئين فصرى المنكر ويستوفى المسلم جهده فان اصاب في هذه الحال مسلما فان غلبه مسلما فالدية مع الرقبة وان لم يعلمه مسلما فالرقبة وحدها قال ابو بكر بنقل اهل السير ان النبي صلى الله عليه وسلم حاصر اهل الطائف ورامهم بالمتحقيق مع بهى صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والولاء وقد علم صلى الله عليه وسلم انهم ابد قديريهم وهو لا يجوز نعمدهم بالقتل فدل على ان كون المسلمين فيهم اهل الحرب لا يمنع رجمهم اذ كان القصد به المنكرين دونهم وروى الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب ان جنادة قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن اهل الديار من المشركين يستون ويصاب من درارهم وسأئهم فقال هم منهم ولعن النبي صلى الله عليه وسلم اسامه بن زيد فقال امر على ابي صاحا وحرق وكان يأمر السرايا بان يتطروا بين يديهم فان ادنوا الصلاة اسكوا عنهم وان لم يسمعوا اذا نازلوا وعلى ذلك مضى الخفاء الراشدون ومعلوم ان من اغار على هؤلاء لاحتلوا من ان يصيب من درارهم وسأئهم المحطور قتلهم فكذلك اذا كان منهم مسلمون وحب ان لا يمنع ذلك من شناعة عليهم ورميهم بالشاب وغيره وان خيف عليه اصابة المسلم به فان قبل اما جاء ذلك لان درارى المشركين منهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الصعب بن جنادة في قوله قيل له لا يجوز ان يكون مراد صلى الله عليه وسلم في درارهم اسمهم في الكفر لان الصغار لا يجوز ان يكونوا كفارا في الحقيقة ولا يستحقون الثمن ولا العوبة لعل آئتهم في ناسقو طالدية والكفارة واما احتجاج من يحتج بقوله ﴿ ولولا رجال مؤمنون وساء مؤمنات ﴾ الآية في معرمى الكفار لاجل من هم من المسلمين فان الآية لا دلالة فيها على موضع الخلاف وذلك لان اكثر ما فيها ان الله كف المسلمين عنهم لانه كان منهم قوم مسلمون لم يأمن المحارب النبي صلى الله عليه وسلم لودخلوا مكة بالسيف ان يصيبوهم وذلك انما يدل على ااحة ترك رميهم والاقدام عليهم فلا دلالة على حظر الاقدام عليهم مع العلم بان فيهم مسلمين لانه حازر ان يبيع الكف عنهم لاجل المسلمين وحازر ايضا ااحة الاقدام على وجه التحجير فاذا لا دلالة فيها على حظر الاقدام به فان قيل في وجوى الآية ما يدل على الحظر وهو قوله ﴿ لم تعلموهم ﴾ ان تطوهم فتصديكم منهم مرة بغير علم ﴿ فلولا الحظر ما اصابهم مرة من قتلهم باصليهم

قوله (ابي)
الهمز هو اسكا
المؤخره ثم
الف مصورة
بال ساء في
اللفظ انتهى
ابو ساه
تخرج من
لا من زماني
(ع)

إياهم * قيل له قد احتلف اهل التأويل في معنى المعرة هما فروى عن ابن اسحاق انه عزم
 المدي وقال غيره الكفارة وقال غيرها الم ناهق قتل المسلم على يده لان المؤمن نعم لذلك
 وان لم يقصد وقال آخرون العيب وحكي عن بعضهم انه قال المعرة الاثم وهذا باطل لانه
 تعالى قد اجر ان ذلك لو وقع كان لعير علم بما لقوله تعالى ﴿ لم تعلموهم ان تطؤمهم
 فتصليكم منهم مرة لعير علم ﴾ ولأما ثم عليه فيما لم يعلمه ولم يصح الله عنه دنبا قال الله تعالى
 ﴿ وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم ﴾ فعلمنا انه لم رد المأثم
 ويحتمل ان يكون ذلك كان خاصا في اهل مكة لحزمة الحرم الا ترى ان المسحوق للقتل ادخلنا
 اليها لم يقتل عدنا وكذلك الكافر الحربي اذا لحا الى الحرم لم يهل واما يقتل من اسك
 حرمة الحرم والحماية فيه فتح المسلمين من الاقدام عليهم خصوصاً لحزمة الحرم وتحمل ان
 يريد ولولا رجال مؤمنون وبسا مؤمنات قد علم انهم سيكونون من اولاد هؤلاء الكفار
 اذا لم يقتلوا جميعا قتالهم لما في معلومه من حدوث اولادهم مسلمين وادراك في علم الله انه
 اذا اقامهم كان لهم اولاد مسلمون اعاهم ولم يأمر عليهم وقوله ﴿ لو ربلوا ﴾ على هذا التأويل
 لو كان هؤلاء المؤمنون الذين في اصلهم قد ولدوهم ورايلوهم بعد كان امر نقلهم واد
 ثبت مادكرنا من حوار الاقدام على الكفار مع العلم بكون المسلمين بين اطهرهم وحب
 حوار مثله اذا برسوا للمسلمين لان الفصد في الحالين رمى المشركين دونهم ومن اصاب منهم
 فلا دية فيه ولا كفارة كما ان من اصاب رمى حصون الكفار من المسلمين الدس في الحصن
 لم تكن فيه دية ولا كفارة ولانه قد اسبح لنا الرمي مع العلم بكون المسلمين في تلك الجهة
 فصاروا في الحكم بمنزلة من اسبح فله فلا يجب له شيء وليس المعرة المذكورة دية ولا
 كفارة اذ لا دلالة عنه من لعنه ولا من غيره والا طهر منه ما نصبه من العلم والخرج ناهق
 قتل المؤمن على يده على ما حرت به العادة ممن شفق على يده ذلك وقول من تأوله على
 العيب يحتمل ايضا لان الانسان قديما في العادة ناهق قتل الخطأ على يده وان لم يكن ذلك
 على وجه العمدة قوله تعالى ﴿ ادخل الدس كفروا في قلوبهم الحية ﴾ قيل انه لما رد
 النبي صلى الله عليه وسلم ان نكت صلح الخدمة امر على راي طالب رضى الله عنه فكتبه واملى عليه
 بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اصطلاح عليه محمد رسول الله وسهيل بن عمرو فات فريش
 ان نكتوا بسم الله الرحمن الرحيم ومحمد رسول الله وقالوا نكتب باسمك اللهم ومحمد بن عبد الله
 ومعوه دجوله مكة فكانت اسهم من الاقارب ذلك من حية الحاهلية وقوله تعالى ﴿ والرمهم
 كلمة التقوى ﴾ روى عن ابن عباس قال لا اله الا الله وعن قتاده مثله وقال مجاهد كلمة الاحلاس
 وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن قال احبنا عبد الرزاق عن معمر بن الزهرى
 في قوله ﴿ والرمهم كلمة التقوى ﴾ قال بسم الله الرحمن الرحيم قوله تعالى ﴿ ولقد احسن المسجد
 الحرام ان ساء الله آمين مخلفين رؤسكم ومقصرين ﴾ قال ابو بكر المفسد احازهم ما هم بدخلون
 المسجد الحرام آمين متمرين بالا حرام فلما ذكر معه الخلق والمقصير دل على اهمها

قربة في الاحرام وان الاحلال هما يقع لولا ذلك ما كان للذكر ههما وجه وروى حار
وانو مره ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل المحاقين ثلاثا وللمقص من مرة وهذا ايضا يدل
على اهمية قربة وسك عدالا للاحلال من الاحرام . آخر سورة المصح

ومن سورة الحجرات

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل لا تعدوا بين بني الله ورسوله حديثا عند الله ن محمد قال حدثنا الحسن قال
اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله
ورسوله وان اناسا كانوا يقولون لولا انزل في كذا قال معمر وكان الحسن
يقول هم قوم دنخوا قبل ان يصلى الى النبي صلى الله عليه وسلم فامرهم ان يعيدوا الدخ . قال
ابو بكر وروى عن معمر في ان يدخل على عائشة فامرته الحاربه ان تسبه فقال اني صائم وهو اليوم الذي
نشك فيه فصارت قدسي عن هدي وتلت يا ايها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله في صام
ولا غيره . قال ابو بكر اعبرت عموم الآية في المني عن محامدة امي صلى الله عليه وسلم في قول
او فعل وقال ابو عبيد معمر بن المثنى لا تدخلوا الامر والمهي دوني . قال ابو بكر يحجب هذه
الآية في امساع حوار محامدة التي صلى الله عليه وسلم في عدم الفروض على اوقاتها وتأخيرها
عنها وفي تركها وقد حجبها من نوحا فصل الى صلى الله عليه وسلم لان في ترك ما فعله
عندما بين يديه كان في ترك امره عندما بين يديه وانس ذلك كما طوى لان اعلمه بين يديه
انما هو فيما اراد ما فعله مع ما عير . فاما ما لم يتركه فانه مراد منه فليس في تركه قدس
بين يديه وحجب به فانه اساس ليصير ذلك على حجب المحجب به لان ما قامت دلالة
فليس في فعله عدم بين يديه وقد قامت دلالة الكتاب واسموا الاحرام على وجوب البول بالقباس
في فروع السرج فليس فيه اذا عدم بين يديه . قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا رفعوا
اصواتكم فوق صوت النبي فيه مرسله الى صلى الله عليه وسلم وتوفيره وهو نظير
قوله تعالى لا تؤموا بالله ورسوله ويعزروه . وروى ابا راب في قوم كانوا
اذا سئل الى صلى الله عليه وسلم عن شيء قالوا في صلى الله عليه وسلم وايضا
ما كان في رفع الصوت على الانسان في كلامه صر من ركة للماء والحراة هي الله عنه
اذك اما مورس معطيه وتوفيره وسبه . وقوله تعالى لا تحموا والبول كحجر بعضكم لبعض
راده على رفع الصوت وذلك انه هي عن ان تكون محاطة كحاطة لبعضها بعض
لي على صر من العظم محاطة محاطات الناس فيما بينهم وهو كقوله لا تحموا دعا
الرسول بكم كدعاء بعضكم بعضا . وقوله يا ايها الذين آمنوا من وراء الحجرات كدعهم
لا يفعلوا . وروى ابا راب في قوم من بني نعيم انوا الى صلى الله عليه وسلم فادوه من
حارج الحجرة وقالوا اخرج لنا محمد فدمهم الله تعالى بذلك . وهذه الآيات وان كانت نازلة

في تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم وإيجاب الفرق بينه وبين الامة فيه فانه تأديب لما فيمن يلزمنا تعظيمه من والد وطام وناسك وقائم بامر الدين وذى سن وصلاح ونحو ذلك اذ تعظيمه بهذا الضرب من التعظيم في ترك رفع الصوت عليه وترك الجهر عليه والتمييز بينه وبين غيره من ليس في مثل حاله وفي انتهى عن ندائه من وراء الباب والمحاطة به بلفظ الامر لان الله قد ذم هؤلاء اليوم بندايم اياه من وراء الحجرة وبمحاطته بلفظ الامر في قولهم اخرج النبي حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن الجرجاني قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ان ثابت بن قيس قال يا رسول الله لقد خشيت ان اكون قد هلكت لما نزلت هذه الآية ﴿الارفعوا اصواتكم فوق صوت النبي﴾ فهنا الله ان نرفع اصواتنا فوق صوتك وانا امرؤ جبير الصوت ونهى الله المرء ان يحب ان يحمده بآلم يفعل واجدى احب الحمد ونهانا الله عن الخلاء واجدى احب الجمال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ثابت اما ترى ان نعيش حمدا وقتل شهيدا وندخل الجنة قعاس حمدا وقتل شهيدا يوم مسبله الكذاب

باب حكم خبر الفاسق

قال الله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة﴾ الآية حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم الوليد بن عتبة الى بنى المصطلق فاتاهم الوليد فخرجوا يلتقونه ففرق ورجع الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارتدوا فبعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فلما دنا منهم بعث عبونا ابلا فاداهم يؤذنون ويصلون فاداهم خالد فام برمنهم الاطاعة وخيرا فرجع الى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره قال وقال معمر فلا قتادة ﴿لو يطيعكم في كبر من الامر لعنتم﴾ قال فانه اسخف رأيا واطيش احلاما فانه رجل رأى وانتصح كتاب الله وروى عن الحسن قال والله لن كانت زلت في رجل يعني قوله ﴿ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ ايها المرسل الى يوم القيامة ما نسخها سوى ﴿قال ابو بكر مقتضى الآية ابجاب التثبت في خبر الفاسق والهي عن الاقدام على قبوله والعمل به الا بعد التبين والعلام بصحة خبره وذلك لان قراءة هذه الآية على وجهين ﴿فتبينوا﴾ من التثبت و﴿فتبينوا﴾ كانها مقتضى التبي عن قول خبره الا بعد العلم بصحته لان قوله فتبينوا فيه امر بالتثبت لئلا يصيب قوما بجهالة فاقضى ذلك النبي عن الاقدام الا بعد العلم لئلا يصيب قوما بجهالة واما قوله ﴿فتبينوا﴾ فان التبين هو العلم فاقضى ان لا يقدم بخبره الا بعد العلم فاقضى ذلك النبي عن قول شهادة الفاسق مطلقا اذ كان كل شهادة خيرا وكذلك سائر اخباره فذلك وانا شهادة الفاسق غير مقبولة في شيء من الحقوق وكذلك اخباره في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وكل ما كان من امر الدين يتعلق به من آيات سرع او حكم او اثبات حق على

انسان* واتفق اهل العلم على جواز قبول خبر الفاسق في انشاء فتنها امور المعاملات بقبل فيها خبر الفاسق ودعت نحو الهدية اذا قال ان فلانا اهدى اليك هذا يجوز له قبوله وقبضه ونحو قوله وكافى فلان بيع عبده هذا فيجوز شراؤه منه ونحو الاذن في الدخول اذا قال له قائل ادخل لا اعتبار به العدالة وكذلك جميع اخبار المعاملات* وقبل في جميع ذلك خبر الصبي والمبد والذمي وقبل النبي صلى الله عليه وسلم خبر ريرة فيما احدث الى النبي صلى الله عليه وسلم وكان يتصدق عابها فقال النبي صلى الله عليه وسلم هي لها صدقة ولنا هدية وقبل قولها في انه تصدق به عابها وان ملك المصدق قد زال اليها وقبل قول الفاسق وشهادته من وجه آخر وهو من كان فسمه من جهة الدين باعتقاد مذهب وهم اهل الاهواء فساق وشهادتهم مقبولة وعلى ذلك جرى امر السلف في قبول اخبار اهل الاهواء في رواية الاحاديث وشهادتهم ولم يكن فسقهم من جهة الدين مانعا من قبول شهادتهم* وقبل ايضا شهادة اهل الذمة لبعضهم على بعض وقد بينا فيما سلف من هذا الكتاب فهذه الوجوه الثلاثة قبل فيها خبر الفاسق وهو مستثنى من جملة قوله تعالى ﴿ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ لدلائل قد قامت عليه فثبت ان مراد الآية في الشهادات والزمان الحقوق او اثبات احكام الدين والمسك التي ليست من جهة الدين والاعتقاد* وفي هذه الآية دلالة على ان خبر الواحد لا يوجب العلم اذ لو كان يوجب العلم بحال لما احتيج فيه الى التثبت ومن الناس من يحتج به في حواجز قبول خبر الواحد العدل ويحمل تخصيصه الفاسق بالتثبت في خبره دليلا على ان التثبت في خبر العدل غير حائز وهذا غلط لان تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على ان ما عداه فحكمه بخلافه

باب قتال اهل البنى

قال الله تعالى ﴿وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصالحوا بينهما﴾ حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الزبيع قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن الحسن ان قوما من المسلمين كان بينهم نزاع حتى اضطربوا بالنعال والابدى فاتزل الله فيهم ﴿وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصالحوا بينهما﴾ قال معمر قال قادة وكان رجلا ن بينهما حتى تدارما فيه فقال احدهما لا اخذه عنوة لكثرة عشيرته وقال الاخرينى وبينك رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنازعا حتى كان بينهما ضرب بالنعال والابدى وروى عن سعيد بن جبير والشعبي قال كان قتالهم بالصبي والنعال وقال مجاهد هم الاوس والخزرج كان بينهم قتال بالصبي* قال ابو بكر قد اقتضى ظاهر الآية الامر بقتال الفئة الباغية حتى ترجع الى امر الله وهو عموم في سائر ضروب القتال فان قامت الى الحق بالقتال بالصبي والنعال لم يتجاوز به الى غيره وان لم يبق بذلك قوتات بالسيف على ما تضمنته ظاهر الآية وغير حائز لاحد الاقتصار على القتال بالصبي دون السلاح مع الاقامة على البنى وترك الرجوع الى الحق وذلك احد ضروب الامر بالمعروف والنهي

عن المتكر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فليسهه فإن لم يستطع فليقله وذلك أضعف الإيمان فأمر بأزالة المنكر باليد ولم يفرق بين السلاح ومادونه فظاهره يقتضي وجوب ازالته بأي شيء ممكن * وذهب قوم من الحشوي إلى أن قتال أهل البغي إنما يكون بالعصى والتعال ومادون السلاح وانهم لا يقتالون بالسيف واحتجوا بما روينا من سبب نزول الآية وقتال القوم الذين قاتلوا بالعصى والتعال وهذا لادلالة فيه على ما ذكرنا لأن القوم قاتلوا بما دون السلاح فأمر الله تعالى بقتال الباغي منهما ولم يخص قتالنا إياه بما دون السلاح وكذلك نقول متى ظهر لنا قتال من فئة على وجه البغي فابتناء بالسلاح وبما دونه حتى ترجع إلى الحق وليس في نزول الآية على حال قتال الباغي لنا بغير سلاح ما يوجب أن يكون الأمر شتالنا إياهم مقصوداً على ما دون السلاح مع اقتضاء عموم المصطلح للقتال بسلاح وغيره ألا ترى أنه لو قال من قاتلكم بالعصى فقاتلوه بالسلاح لم يتناقض القول به فكذلك أمره إيانا بقتالهم إذا كان عمومهم يقتضي القتال بسلاح وغيره وجب أن يجري على عمومهم * وأيضاً قاتل على بن أبي طالب رضي الله عنه الفئة الباغية بالسيف ومعه من كراه الصحابة وأهل بدر من قد علم مكانهم وكان محققاً في قتاله لهم لم يخالف فيه أحد إلا الفئة الباغية التي فأنه وأتباعها وقال النبي صلى الله عليه وسلم وسام لعمار تقتلك الفئة الباغية وهذا خبر مقبول من طريق النوار حتى أن معاوية لم يقدر على جرحه لما قال له عبدالله بن عمر فقال إنما قتله من حابه فطرحه بين استنار رواء أهل الكوفة وأهل البصرة وأهل الحجاز وأهل الشام وهو علم من أعلام النبوة لأنه خبر عن غيب لا يعلم إلا من جهة علام الغيوب * وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في إيجاب قتال الجوارح وقتلهم أخبار كثيرة متواترة منها حديث أنس وأبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سيكون في أمي اختلاف وفرقة قوم يحسنون القول ويسبون العمل بمرقون من الدين كما يبرق السهم من الرمية لا يرجعون حتى يرتد على فوقه هم سر الخلق والحليقة طوبى لمن قتلهم أو قتلوه بدعوى إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء من قتلهم كان أولى بالله منهم قالوا يا رسول الله ما سبهم قال التحليق * وروى الأعمش عن خيثمة عن سويد بن غفلة قال سمعت علياً يقول إذا حدثتكم بشيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تأخذوا من السباء فتخططنى الطير أحب إلى من أن أكذب عليه وإذا حدثتكم فيما بيننا فإن الحرب حدة وأبى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان سفهاء الأحلام بقونون من خير قول البرية لا يجاوز إيمانهم حناجرهم بمرقون من الدس كما يبرق السهم من الرمية فإن اتقيتموهم فاقتلوهم فإن قتلهم أجبركم قتلهم يوم القيامة ولم تختلف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجوب قتال الفئة الناعية بالسيف إذا لم يردعها غيره إلا نرى أنهم كلهم رأوا قتال الجوارح ولولم يروا قتال الجوارح وفعدوا عنهم لقتلوهم وسبوا ديارهم ونساءهم وأصلطوهم * فإن قيل قد جلس عن علي جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم سعد ومحمد بن مسلمة وإسماعيل بن زيد وابن عمر

﴿ قيل له لم يسعدوا عنه لانهم لم يروا قتال الفئة الباغية وجاز ان يكون قومهم عنه لانهم زاوا الامام مكتفيا بمن معه مستغنيا عنهم باصحابه فاستجازوا القمود عنه لذلك لا ترى انهم قد قعدوا عن قتال الحوارج لاعلى انهم لم يروا قتالهم واجبا لكنه لما وجدوا من كفاهم قتل الحوارج استغنوا عن مباشرة قتالهم ﴾ فان احتجوا بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ستكون فتنة القائم فيها خير من الماشي والقاعد فيها خير من القائم ﴿ قيل له انما اراد به الفتنة التي يقتل الناس فيها على طلب الدنيا وعلى جهة العصبية والحية من غير قتال مع امام يجب طاعته فاما اذا ثبت ان احدي الفتنين باغية والاخرى عادلة مع الامام فان قتال الباغية واجب مع الامام ومع من قاتلهم محتسبا في قتالهم ﴾ فان قالوا قال النبي صلى الله عليه وسلم لاسامة بن زيد قتانه وهو قد قال لاله الا الله بما ردد ذلك مرارا فوجب ان لا يقاتل من قال لاله الا الله ولا يقتل ﴿ قيل له لانهم كانوا يقاتلون وهم مشركون حتى يقولوا لاله الا الله كما قال صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لاله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها فكانوا اذا اعطوا كلمة التوحيد اجابوا الى المادعوا اليه من خلع الاصنام واعتقاد التوحيد وظلير ذلك ان يرجع البغاة الى الحق فيزول عنهم القتال لانهم انما يقاتلون على اقامتهم على قتال اهل العدل فتي كفوا عن القتال ترك قتالهم كما يقاتل المشركون على اظهار الاسلام فتي اظهروه زال عنهم الا ترى ان قطاع الطريق والمحاربين يقاتلون ويقتلون مع قولهم لاله الا الله

باب ما يبدا به اهل البغي

قال الله تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلا فاصالحوا بينهما) قال ابو بكر امر الله عند ظهور القتال منهم بالاصلاح بينهما وهوان بدعوا الى الصلاح والحق وما يوجب الكتاب والسنة والرجوع عن البغي ﴿ وقوله تعالى ﴿ فان من احداها على الاخرى ﴾ يعنى والله اعلم ان رجعت احداها الى الحق وادارت الصلاح واقامت الاخرى على بغيا وامتنعت من الرجوع فقاتلوا التي تبغى حتى تقي الى امر الله فامر تعالى بالدعاء الى الحق قبل القتال ثم ان است الرجوع قونات وكذا فعل علي بن ابي طالب كرم الله وجهه بدأ بدعاء الفتنة الباغية الى الحق واحتج عليهم فلما ابوا القبول قاتلهم ﴿ وفي هذه الآية دلالة على ان اعتقاد مذاهب اهل البغي لا يوجب قتالهم ما لم يقاتلوا لانه قال ﴿ فان بغت احداها على الاخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تقي الى امر الله ﴾ فلما امر بقتالهم اذا بغوا على غيرهم بالقتال وكذلك مل على بن ابي طالب رضى الله عنه مع الحوارج وذلك لانهم حين اعزوا عسكرهم بعث اليهم سيد الله بن عذس فداسهم فلما ابوا الرجوع ذهب اليهم فحاجهم فرجعت منهم طائفة واقامت طائفة على امرها فلما دخلوا الكوفة خطب فحكمت الحوارج من نواحي المسجد واثت لاحكام الله فقال على رضى الله عنه كلمة حق يراد بها باطل اما ان انهم ثلاثا ان لا نتمهم مساحدا لله ان ذكروا فيها اسمه وان لا نتمهم حقهم من البغي مادامت ابدبهم مع ايدينا وان لا ﴾ حتى يقاتلونا

باب الامر فيما يؤخذ من اموال البغاة

قال ابو بكر احلف اهل العلم في ذلك فقال محمد في الاصل لا يكون عسمة ويسمان نكراعهم
وسلاحهم على حرسهم فاداو صفت الحرب اورا وهاد المال عليهم ويرد الكراع انصاعلهم ادا لم سق
من العاه احد وما اسهلك فلا شيء منه وذكر ابراهيم بن الحجاج عن ابي يوسف قال ما وجد
في احدى اهل الهى من كراع او سلاح فهو في قسم وخمس واذا نالوا لم يؤخذوا بدم ولا
مال اسهلكوه وقال مالك ما اسهلكه الخوارج من دم او مال ثم نالوا لم يؤخذوا به وما كان
فائدا لغيره - وهو قول الاوراجي والشافعي وقال الحسن بن صالح اذا قوتل اللصوص
المخاربون قتلوا واحدا معهم فهو عسمة لمن فاتهم بعد اخراج الحسن الا ان يكون شيء
يعلمهم سرفوه من الناس قال ابو بكر واحلف لرواه عن علي كرم الله وجهه في ذلك فروى فطر
اس حليفه عن مندر بن علي عن محمد بن الحنفية قال قسم امير المؤمنين على رضى الله عنه يوم الجمل فيأثم
بين اصحابه ما قول له من الكراع والسلاح فاحج من حمله عسمة هذا الحديث وهذا ليس به دلالة
على انه عسمة لانه اثر ان يكون قسم ما حصل في يده من كراع او سلاح اما متوانه قل ان تصع
الحرب اوراها ولم يملكهم ذلك على ما قال محمد في الاصل وقد روى عنك من عن عمار بن ابي رمل عن
عبد الله بن ابي رمل عن ابي اس بن سنان الخوارج قتلوا علي رضى الله عنه لم يسب ولم يعم فاحجهم بان
قال لهم افسدوا اكمه ما تشاء من سبلوا بها ما تشاء تجلوا من غيرها فقتل عمارا لهد كبر ثم
وروى ابو حازم عن ابي عبد الله بن سهرام عن ابي ابي صالح عن ابي الحسن عليه السلام قال اهل الجمل
قال لا واهل الزمى واهل الفد واهل الحارثى الى اهل الفد واهل الفد واهل الفد واهل الفد واهل الفد
عن وجه الاول او مال سبها عن وجه الاول الا ما يشاء ويدل على انهم اموالهم التي ليست
بهم بما تركوه في دارهم لا هم انهم ارا كدلا - نامهم من الا ترى اهل الحرب لا تخاف فيما يميم
من اموالهم ما منهم وما تركوه منها في دارهم ارا حصل في يدنا منهم وما به لا خلاف
به لانسى - اراهم وسلاحهم ولا تملك رفاهم فكذلك دمه اموالهم فانه قيل مسركو
العرب لا تملك رفاهم وهم اموالهم ثم قل له لاهم يقولون اذا اسروا ان لم يسلموا وسق
دارهم واهلهم فذلك اموالهم والخوارج ادا لم سقهم من اموالهم فقتل ابراهيم ولا نسى
دارهم بل فلك لاهم اموالهم

باب الحكم في اسرى اهل الهى وجرحهم

روى كثر بن حكيم عن نافع عن اس بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا اس ام
عد كيف حكم الله ممن نبي من هذه الامة قال الله ورسوله اعلم قال لا تمحروا على جرحها
ولا تقتل اسرها ولا تعذب هارما وروى عطاء بن السائب عن ابي الحسن عطاء بن السائب عطاء بن السائب عطاء بن السائب
على رضى الله عنه على اهل الجمل قال لا تدعوا مدرا ولا تدعوا على جرحه وروى شريك عن السدي

هو ان يكون القاضي عدلا في نفسه ويمكنه تنفيذ قضائه وحمل الناس عليه بيد قوة سواء كان المولى له عدلا او باغيا الا ترى انه لو لم يكن ببلد سلطان فاتفق اهله على ان ولوا رجلا منهم القضاء كان جائزا وكانت احكامه نافذة عليهم فكذلك الذي ولاه البغاة القضاء اذا كان هو في نفسه عدلا نفذت احكامه * ويحتج من يميز بجائزة الحد بالتعزير بقوله تعالى (فان بنت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله) فامر بقتالهم الى ان يرجعوا الى الحق فدل على ان التعزير يجب الى ان يعلم اقلاعه عنه وتوبته اذا كان التعزير للزجر او الردع وليس له مقدار معلوم في العادة كما ان قتال البغاة لما كان للردع وجب فعله ان يرتدعوا وينزجروا * قال ابو بكر انما اقتصر من لم يبلغ بالتعزير الحد على ذلك بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من بلغ حدافي غير حد فهو من المتعدين * وقوله تعالى (انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم) يعني انهم اخوة في الدين كقوله تعالى (فان لم تعلموا آباءهم فاعوانكم في الدين ومواليكم) وفي ذلك دليل على جواز اطلاق لفظ الاخوة بين المؤمنين من جهة الدين * وقوله تعالى (فاصلحوا بين اخويكم) يدل على ان من رجا صلاح ما بين متعادين من المؤمنين ان عليه الاصلاح بينهما * وقوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم) نهي الله بهذه الآية عن عيب من لا يستحق ان يعاب على وجه الاحتقار له لان ذلك هو معنى السخرية واخبر انه وان كان ارفع حاله في الدنيا فمضى ان يكون المسخور منه خيرا عند الله * وقوله تعالى (ولا تنزلوا انفسكم) روى عن ابن عباس وقائدة لا يطس بعضكم على بعض * قال ابو بكر هو كقوله (ولا تقتلوا انفسكم) لان المؤمنين كنفس واحدة فكأنه قتل احدهم قاتل نفسه وكقوله (فساموا على انفسكم) يعني يسلم بعضكم على بعض * واللمز العيب يقال لمزه اذا عابه وطعن عليه قال الله تعالى (ومنهم من يلزك في الصدقات) * قال زياد الاعمى .

اذا لقيتك تبدي لي مكاشرة * وان تعييت كنت الهامس اللمز

ما كنت اخشى وان كان الزمان به * حيف على الناس ان يقتاتى عنزه

وانما نهى بذلك عن عيب من لا يستحق وليس بمعيب فان من كان معيا فاجرا فعيه بما فيه جائز * وروى انه لما مات الحجاج قال الحسن اللهم انت امته فاقطع عنايته فانه اتانا خيفش اعيمش يمد بيد قصيرة البنان والله ما عرق فيها عنان في سبيل الله . رجل جته ويخطر في مشيته ويصعد المنبر فيهدر حتى تفوته الصلاة لامن الله يتقى ولا من الناس يستحق فوقة الله وتحتة مائة الف او يزيدون لا يقول له فائق الصلاة ايها الرجل ثم قال الحسن هيئات والله حال دون ذلك السيف والسوط * وقوله تعالى (ولا تنابزوا بالالقاب) روى حماد بن سلمة عن يونس عن الحسن ان ابا ذر كان عند النبي صلى الله عليه وسلم وكان بينه وبين رجل منازعة فقال له ابو ذر يا ابن اليهودية فقال النبي صلى الله عليه وسلم امارى ماهنا ماشى احمر ولا اسود وما انت افضل منه الا بالتقوى قال وزلت هذه الآية (ولا تنابزوا بالالقاب) وقال قتادة في قوله تعالى (ولا تنابزوا بالالقاب) قال لا تقل لا خيلك المسلم يا فاسق يا منافق * حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا

عبدالرزاق عن معمر عن الحسن قال كان اليهودي والنصراني يسلم فيقال له يا يهودي يا نصراني قهوا
عن ذلك ﷺ حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا
وهيب عن داود عن عامر قال حدثني ابو جيرة بن الضحاك قال فينا نزلت هذه الآية في
سلمة (ولاننا بزوا بالالقاء بس الاسم القسوق بعد الايمان) قال قدم علينا رسول الله
صلى الله عليه وسلم وليس منا رجل الا وله اسمان او ثلاثة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا فلان
فيقولون مه يا رسول الله انه يغضب من هذا الاسم فانزلت هذه الآية (ولاننا بزوا بالالقاء) وهذا يدل
على ان اللقب المكروه هو ما يكرهه مساحه ويقدما للموصوف به لانه بمنزلة السباب
والشتمه فاما الاسماء والالفاظ الجارية غير هذا الجري فغير مكروهه لم يتاولها النبي لانهما
بمنزلة اسماء الاشخاص والاسماء المشتقة من افعال * وقد روى محمد بن اسحاق عن محمد بن
يزيد بن خنيس عن محمد بن كعب قال حدثني محمد بن حنبل الحارثي عن عمار بن ياسر قال
كنت انا وعلى بن ابي طالب رفيقين في غزوة العشرة من لطن بنع فلما رزلهما رسول الله
صلى الله عليه وسلم اقامهما شهرا وصالح فيهما في مدخل وحلفاءهم من بني ضمرة ووادعهم
فقال لي على رضي الله عنه هل لك ان تأتي هؤلاء مني مدخل يعملون في غير لهم ننظر كيف يعملون
فايتاهم فظفروا بهم ساعة ثم عشيئنا اليوم فعمدنا الى صور من النخل في دقها من الارض فمنا
فانبتها الارض رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدمه فجلسنا وقد تترنا من تلك الدقعا فيومئذ قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لعل يا انا تراب لماعلي من الرباب فاحبرناه عما كان من امرنا فقال الاخيركم
باشق رحلين قننا من هاهنا رسول الله قال احمر ثم والذى عفر الناقة والذى يضرك باعلى على هذا
ووضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على رأسي حتى تبل منه هذذ ووضع يده على خيئه وقال سهل ابن
سعد ما كان اسم احد الى على رضي الله عنه ان يدعى به من ابي تراب فقل هذا لا يكره اذ ليس به ذم
ولا يكرهه صاحبه ﷺ وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابراهيم بن مهدي قال حدثنا
شريك عن عاصم عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا الاذنين وقد غير النبي صلى الله
عليه وسلم اسماء قوم فسعى العاصم عبدالله وسعى شهابا هشاما وسعى حربا سلما وفي جميع ذلك
دليل على ان المنهى من الالقاء ما ذكرنا دون غيره وقد روى ان رجلا اراد ان يتزوج
امراة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر اليها فان في عين الانصار شيئا يعي النصر ﷺ
قال او تكره فلم يكن ذلك غنة لانه لم يرد به ذم المذكور ولا عيبه ﷺ وقوله تعالى اجنبوا كثيرا
من الظن ان بعض الظن اثم ﷺ اقتضت الآية الهى عن بعض الظن لاعتن جبهه لان قوله (كثيرا)
من الظن ﷻ يقتضى العصى وعنه قوله (ان بعض الظن اثم) فدل انه لمسه عن جميعه وقال
في آيه اخرى (ان الظن لافى من الحق سبأ) وقال (وطمن ظن السوء وكنتم قوما بورا)
فالظن على اربعة اصبر محطور ومأمور به ومدوب اليه به باح * فاما الظن المحطود فهو سوء الظن
بالله تعالى ﷺ حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا معاذ بن المعنى ومحمد بن محمد بن حبان النخعي
قالا حدثنا محمد بن كثير قال حدثنا سفيان عن الاعمش عن ابي سفيان عن جابر قال سمعت رسول الله

الحاك بما يكره قيل ان رأت ان كان في اخي ما قول قال ان كان فيه ما قول فقد اغتبتته وان لم يكن فيه ما قول فقد بهته **✽** وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مسدد قال حدثنا سفيان عن علي بن الاقرع عن ابي حذيفة عن عائشة قالت قلت للنبي صلى الله عليه وسلم حسبك من صفية كيت وكيت قال غير مسدد تعنى قصيرة فقال لقد قاتت ككلاً ولم تزج بئاء البحر لمزجته قالت وحكيت له انسانا آخر فقال ما احب اتي حكيت انسانا وان لي كذا وكذا **✽** وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا الحسن بن علي قال حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال اخبرني ابو الزبير ان عبد الرحمن بن الصامت ابن عم ابي هريرة اخبرناه سمع ابا هريرة يقول جاء الاسلمي الى نبي الله صلى الله عليه وسلم فشهد على نفسه اربع مرات انه اصاب امرأة حراما وذكر الحديث الى قوله فانريد بهذا القول قال اريد ان تطهرني فامر به فرجهم فسمع نبي الله صلى الله عليه وسلم رجلين من اصحابه يقول احدهما لصاحبه انظر الى هذا الذي ستر الله عليه فلم تدعه نفسه حتى رجم رجم الكلب فسكت عنهما ثم سار ساعة حتى مر بحديقة حمار سائل برجله فقال اين فلان وفلان فقالا نحن ذان يا رسول الله قال انزلا فكلنا من جيفة هذا الحمار فقالا ياي الله من يأكل من هذا قال فانتلما من عرض اخيكما آتفا اسد من الاكل منه والذي نفسى بيده انه الآن لي انهار الحنة تنفسم فيها **✽** وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابراهيم بن عبد الله قال حدثنا يزيد بن مرة سنة ثلاث عشرة ومائتين قال حدثنا ابن عون ان ناسا اتوا ابن سيرين فقالوا انسال منك فاجملنا في حل فقال لا احل لكم ما حرم الله عليكم **✽** وروى الربيع بن صبيح ان رجلا قال للحسن يا ابا سعيد ابي ارى امرا اكرهه قال وما ذاك يا ابن اخي قال ارى اقواما محضرون مجلسك يحفظون عليك سقط كلامك ثم يحكونك ويعيونك فقال يا ابن اخي لا يكبرن هذا عليك اخبرك بما هو اعجب قال وما ذاك يا عم قال اطعمت نفسى في جوار الرحمن وحلول الجنان والنجاة من النيران ومرافقة الانبياء ولم اطعم نفسى في السلامة من الناس انه لو سلم من الناس احد لسام منهم خالفهم الذي خلقهم فاذا لم يسلم خالفهم فالحلوق اجدر ان لا يسام **✽** وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال اخبرنا الحارث بن ابي اسامة قال حدثنا داود بن الحجير قال حدثنا غيبة بن عبد الرحمن قال حدثني خالد بن يزيد اليمامي عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كفارة الاغتياب ان تستغفر لمن اغتبهته **✽** وقوله تعالى **﴿**ايحب احداكم ان يأكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه **﴾** تأكيد لتقبيح الغيبة والزجر عنه من وجوه احدها ان لحم الانسان محرم الاكل فكذلك الغيبة والثاني ان النفوس تماثل اكل لحم الانسان من جهة الطبع فلنكن الغيبة عندكم بمنزلة في السكراة والزوم اجتنابه من جهة موجب العقل اذ كانت دواعي العقل احق بالاتباع من دواعي الطبع ولم يقتصر على ذكر الانسان الميت حتى جعله اخاه وهذا بلغ ما يكون في التقيس والزجر فهذا كله اما هو في المسلم الذي ظاهره العدالة ولم يظهر منه ما يوجب نفسه كما يجب علينا تكذيبه فاذهبه بذلك فان كان المذوف بذلك مهتوكا فاسقا فان ذكر ما

فيه من الافعال القبيحة غير محظور كما لا يجب على سامعه التكثير على قائله * ووصفه بما يكرهه على ضربين احدهما ذكر افعاله القبيحة والاخر وصف خلقته وان كان مشينا على جهة الاحتقار له وتصغيره لاعلى جهة ذمه بها ولا عيب صانها على نحو ما روي عن الحسن في وصفه الحجاج بقبح الخلقة وقد يجوز وصف قوم في الجملة ببعض ما اذا وصف به انسان بعينه كان غيبة محظورة ثم لا يكون غيبة اذا وصف به الجملة على وجه التعريف كما روى ابو حازم عن ابي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى زوجت امرأة قال هل نظرت اليها فان في عين الانصار شيئا فانه لم يكن غيبة وجعل وصف عائشة الرجل بالقصر في الحديث الذي قدمنا غيبة لان ذلك كان من النبي صلى الله عليه وسلم على وجه التعريف لاعلى جهة اليب وهو كما روى عنه انه قال لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما عراض الوجوه صغار العيون فطس الانوف كان وجوههم الحان المطرقة فلم يكن ذلك غيبة وانما كان عريضا لهم صفة القوم في قوله تعالى ﴿ انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ﴾ روى عن مجاهد وقادة الشعوب النسب الابد والقبائل الاقرب فيقال بنى فلان وفلان في قوله تعالى ﴿ ان اكرمكم عند الله اتقاكم ﴾ بدأ بذكر الخلق من ذكر وانثى وما آده وحواء ثم جعلهم شعوبا بمعنى متشعبين متفرقين في الاسباب كلاء المعرفة نحو العرب وفارس والروم والهند ونحوهم ثم جعلهم قبائل وهم اخص من الشعوب نحو قبائل العرب وبنو النجم ليعارفوا بالنسبة كما خالف بين خلقهم وصورهم ليعرف بعضهم بعضا ودل بذلك على انه لا فضل لبعضهم على بعض من جهة النسب اذ كانوا جميعا من اب وام واحدة ولان الفضل لا يستحق بعمل غيره فينبى الله تعالى ذلك لنا للاعتراف ببعضنا بعضا والنسب واكد ذلك بقوله تعالى ﴿ ان اكرمكم عند الله اتقاكم ﴾ فان ان الفضلة والرفعة اما يستحق بتقوى الله وطاعته وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في خطبته انه قال ان الله قد اذهب نحوه الجاهلية وتعلمها بالآباء الناس من آدم وادم من تراب اكرمكم عند الله اتقاكم لا فضل امرئ على محمى الا بالتقوى وقال ابن عباس وعطاء ان اكرمكم عند الله اتقاكم لا اعظمكم بيتا . آخر سورة الحجرات

ومن سورة ق ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴾
بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ بل كذبوا بالحق لما جاءهم ﴾ فهم في امر مرجح ﴿ حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرجاني قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ فهم في امر مرجح ﴾ قال من ركب الحق مرجح عليه رايه والتس عليه دينه ﴿ وقوله تعالى ﴿ وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ﴾ روى جرير بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان استطعتم ان لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا

ثم قرأ (فسبح محمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) وروى عن ابن عباس وقادة ان المراد صلاة العجر وصلاة العصر **﴿ ومن الليل فسبحه ﴾** قال معاهد صلاة الليل **﴿ قال ابو بكر يجوز ان يريد صلاة المغرب والعتمة ﴾** وقوله تعالى **﴿ وادبار السجود ﴾** قال علي وعمر والحسن بن علي وابن عباس والحسن البصري ومجاهد والنخعي والشعبي **﴿ وادبار السجود ﴾** ركعتان بعد المغرب **﴿ وادبار التجموع ﴾** ركعتان قبل الفجر وعن ابن عباس مثله وعن مجاهد عن ابن عباس **﴿ وادبار السجود ﴾** اذا وضعت جبهتك على الارض ان تسبح ثلاثا **﴿ قال ابو بكر اتفق من ذكرنا قوله بدا ان قوله ﴾** فسبح محمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب **﴿ اراد به الصلاة وكذلك ﴾** ومن الليل فسبحه **﴿ هو صلاة الليل وهي العتمة والمغرب فوجب ان يكون قوله ﴾** وادبار السجود **﴿ هو الصلاة لان فيه ضمير فسيحه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم التسبيح في دبر كل صلاة ولم يذكر انه تفسير الآية وروى محمد بن سيرين عن كثير ابن اقلح عن زيد بن ثابت قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نسبح في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين ونحمد ثلاثا وثلاثين وتكبر اربعا وثلاثين فاتي رجل من الانصار في المنام فقال امركم محمد صلى الله عليه وسلم ان تسبحوا في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وتحمدوا ثلاثا وثلاثين وتكبروا اربعا وثلاثين فلو جعلتموها خمسا وعشرين وخمسين فاجعلوا فيها التهليل فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اقلعوا وروى سمي عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قالوا يا رسول الله ذهب اهل الدثور بالدرجات والنعيم المقيم قال كيف ذاك قالوا صلوا كما صلينا وجاهدوا كما جاهدنا وانفقوا من فضول اموالهم وليس لنا اموال فقال نا اخبركم باسم تدركون به من كان قبلكم وتسبقون به من بعدكم لا يا ابي احد يمثل ما جئتم به الامن جاء بمثلته تسبحون الله في دبر كل صلاة عشرا وتحمدون الله عشرا وتكبرون عشرا وروى نحوه عن ابي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم الا انه قال تسبح في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وتحمد ثلاثا وثلاثين وتكبر اربعا وثلاثين وروى كعب بن عجرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال وتكبر اربعا وثلاثين وروى ابو هادون المدي عن ابي عبد الحدرى قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في آخر صلاته عند انصرافه سبحانه ربك رب النزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين **﴿ قال ابو بكر فان حمل معنى الآية على الوجوب كان قوله ﴾** فسبح محمد ربك قبل طلوع الشمس **﴿ على صلاة العجر ﴾** وقبل الغروب **﴿ على صلاة الظهر والعصر وكذلك روى عن الحسن ﴾** ومن الليل فسيحه **﴿ صلاة العتمة والمغرب فتكون الآية منتظمة للصلوات الخمس وعبر عن الصلاة بالتسبيح لان التسبيح تنزيه لله عملا يليق به والصلاة تشتمل على قراءة القرآن واذا كان هي تنزيه لله تعالى . آخر سورة ق****

ومن سورة الذاريات

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى **﴿ كانوا قليلا من الليل ما يهجعون ﴾** قال ابن عباس وابراهيم والضحاك الهجوع

النوم وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كانوا اقل ليلة تمر عليهم الاصلوا فيها وقال قتادة عن الحسن لا ينامون فيها الا قليلا وقال مطرف بن عبد الله قليلا ثانيا عليهم لا يصلون فيها اما من اوامها واما من اوسطها وقال مجاهد كانوا لا ينامون كل الليل وروى قتادة عن انس قال كانوا يتفلقون بين المغرب والمشاء * وروى ابو حيوة عن الحسن قال كانوا يطيلون الصلاة بالليل واذا سجدوا استمعروا * وروى عن قتادة قال كانوا لا ينامون عن العتمة ينتظرونها لوقتها كانه جعل مجوعهم قليلا في جنب قنظهم اصابه العتمة * قال ابو بكر قد كانت صلاة الليل فرضا ففسخ فرضها بما نزل في سورة المزمل ورغب فيها في هذه السورة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبار في فضلها والترغيب فيها وروى الاعمش عن ابي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان في الليل ساعة لا يوافها عد مسام يدعو الله فيها بخير الدنيا والآخرة الاعطاء الله اياه وذلك في كل ليلة وقال ابو مسام قاتلاني ذراى صلاة الليل افضل قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نصف الليل وقليل فاعله * وروى عمرو بن دينار عن عمرو بن اوس عن عبد الله بن عمرو عن ابي سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال احب الصلاة الى الله تعالى صلاة داود كان ينام نصف الليل ويصلي ثلث الليل وينام سدس الليل * وروى عن الحسن (كانوا قليلا من الليل ما يهجمون) قال ما يرقدون * (وبالاسحار هم يستغفرون) قال مدوا الصلاة الى السحر ثم جلسوا في الدعاء والاستكانة والاستغفار * وقوله تعالى * وفي اموالهم حق * قال ابو بكر اختلف السلف في اؤبله فقال ابن عمر والحسن والشعبي ومجاهد هو حق سوى الزكاة واجب في المال وقال ابن عباس من ادى زكاة ماله فلا جناح عليه ان لا يصدق وقال ابن سيرين (وفي اموالهم حق معلوم) قال الصدقة حق معلوم * وروى حجاج عن الحكم عن ابن عباس قال نسحت الزكاة كل صدقة والحجاج عن ابي حمزة مثله واختلف الرواة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فروى عنه ما يحتاج به كل واحد من الفريطين فروى طلحة بن عبيد الله قصة الرجل الذي سأله النبي صلى الله عليه وسلم عمار عليه فذكر الصلاة والزكاة والصيام فقال هل على شيء غير هذا قال لا وروى عمرو بن الحارث عن دراج عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ادريت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك فيه * وروى دراج عن ابي الهيثم عن ابي سعد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ادريت زكاة مالك فقد قضيت الحق الذي يجب عليك فهذه الاخبار تخرج هاهنا بأول حكا معلوما على الزكاة وانه لاحق على صاحب المال غيرها واحتج ابن سيرين بان الزكاة حق معلوم وسائر الحقوق التي يوجبها تخاموه ليست بمعلومة * واحتج من اوجب فيه حقا سوى الزكاة بما روى الشعبي عن فاطمة بنت قيس قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أفى المال حتى سوى الزكاة قتلا (ليس الا ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب) الآية وذكر الزكاة في نسق التلاوة بعد قوله (وأفنى المال على وجه) ويحتجون ايضا بحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من صاحب ابل لا يؤدى

حقها في عسرها ويسرها الا برز لها بقاع قرقر تطأ باخفافها وذكر البقر والغنم فقال امرأتي يا باهريرة وماحقها قال تمنح الغزيرة وتمطي الكريمة وتحمل على الظهر وتسقي اللبن وفي حديث ابى الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قالوا يا رسول الله وماحقها قال اطراق قحلها واعادة دلوها ومنحها وحلبها على الماء وحمل عليها في سبيل الله * وروى الاعمش عن المعمر بن ابى سوبد عن ابى درة قال انتهت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو حالس في ظل الكعبة فلما راى مقبلا قال هم الاخسرون ورب الكعبة فقلت يا رسول الله من هم قال هم الاكثرون اموالا الامن قال هكذا وهكذا خنا عن يمنة وعن شمالة وبين يديه مامن رجل يموت ويترك ابلا لم يؤد ركاتها الاجاه يوم القيامة تنطحه بقرونها ويطأ باخفافها كما بعدت اخرها عابدت عليه اولاهها حتى قصى بن الناس * قال ابو بكر هذه الاخبار كلها مسعولة وفي المال حق سوى الزكاة اتفق المسلمون منه ما يلزم من التفقه على والده اذ كما مبرن وعلى دوى ارحامه وما يلزم من اطعام المضطر وحمل المقطوع وما جرى مجرى ذلك من الحقوق اللازمة عندما يعرض من هذه الاحوال * وقوله تعالى * للساائل والمحروم * قال اس عاص رواية وعائشة وابى المسيب ومجاهد رواية وعطاء وابو العالة والتعبي وعكرمة المحروم الحرف وقال الحسن المحروم الذى يطالب فلا يرق وقال اس عاص رواية ومجاهد المحروم الذى لبس له في الاسلام سهم وفي امط آخر الذى ليس له في العنتمة شئ وقال عكرمة الذى لا يموله مال وقال الزهري وقادة المحروم المسكين المعفف وقال عمر بن عبد العزيز المحروم الكلب * قال ابو بكر من اؤله على الكلب فانه لا يجوز ان يكون المراد عنه نحو معلوم الزكاة لان اطعام الكلب لا يحزى من الزكاة فسمى ان يكون المراد عنه حمارا غير لركاه فيكون في اطعام الكلب قربة كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان في كل ذى كد حري اجرا وان رجلا سقى كلبا ففصر الله له والاظهر في قوله حق معلوم انه الركاه لان الزكاة واجبه لاحالة وهي حق معلوم فوجب ان يكون مرادا بالآية ادحار ان سطوى محبا ويكون اللفظ عبادة عنها ثم جائز ان يكون جميع ما تناول السلف عليه المحروم مرادا بالآية في جواز اعطائه الزكاة وهو يدل على ان الزكاة اذا وضعت في صنف واحد احزأ لانه امصر على السائل والمحروم دون الاصناف المذكورة في آية الصدقات ووفق الله تعالى في الآية بين السائل والمحروم لان الفقير قد يحرم نفسه بتركه المسئلة وقد يحرمه الناس بترك اعطائه فاذا لم يستل فقد حرم نفسه بترك المسئلة فسمى محروما من هذا الوجه لانه يصير محروما من وجهين من قبل نفسه ومن قبل الناس وقد روى عن الشعبي انه قال اعيانى ان اعلم ما لمحروم . آخر سورة الذاريات

ومن سورة الطور

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى * وسبح بحمد ربك حين تقوم * قال ابن مسعود وابو الاحوص ومجاهد حين تقوم

من كل مكان سبحانه وبحمده لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك * وروى علي بن هاشم قال سئل الاعمش أكان ابراهيم يستحب اذ قام من مجلسه ان يقول سبحانه اللهم وبحمده لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك قال ما كان يستحب ان يجعل ذلك سنة وقال الضحاك عن عمر يعني به افتتاح الصلاة * قال ابو بكر يعني به قوله سبحانه الله وبحمده وتبارك اسمك الى آخره وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول ذلك بعد التكبير وقال ابو الجوزاء حين تقوم من منامك * قال ابو بكر يجوز ان يكون عمودا في جميع ما روى من هذه التأويلات * قوله تعالى ﴿وادنا النجوم﴾ روى عن جماعة من الصحابة والتابعين انه ركعا الفجر وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبار في ركعتي الفجر منها حديث سعد بن هشام عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعا الفجر خير من الدنيا وما فيها وروى عبيد بن عمير عن عائشة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرع الى شيء من النوافل اسراعه الى ركعتي الفجر ولا الى غيبة * وروى ابوب عن عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الركعتان قبل صلاة الفجر واجبتان على كل مسلم وروى عنه انه قال لا تدعوها فان فيها الرغائب وقال لا تدعوها وان طرقتكم الحيل . آخر سورة الطور

سورة النجم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وما خلق عن الهوى﴾ صحيح به من لا يجوز ان يقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحوادث من جهة احتياد الرأي قوله ﴿ان هو الا وحى نوحى﴾ وليس كاطوا لان اجماع الرأى اذا صدر عن الوحى حاران بسبب موجبه وما دى اليه انه عن وحى * وقوله تعالى ﴿وقال له انزل﴾ اخرى عند سدره المنتهى * روى عن ابن مسعود وعائشة ومجاهد والربيع قالوا رأى جبريل في صورته اتى خافه الله عليها سريين * وروى عن ابن عباس انه رأى ربه بقلبه وهذا يرجع الى معنى العلم وعن ابن مسعود والضحاك سدره المنتهى في السماء السادسة والها بنهى ما يصرح الى السماء . وقيل سميت سدره المنتهى لانه ينهى بها ارواح الشهداء وقال الحسن خة المأوى هي التي يصير اليها اهل الجنة وفي هذه الآية دلالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم قد صعد الى السماء والى الجنة بقوله تعالى ﴿انزل﴾ رآه عند سدره المنتهى وان عند هاجنه المأوى * وقوله تعالى ﴿الا للهم﴾ قال ابن عباس رواة لم يراسه بالهم ما حال ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى كتب على ابن آدم حفظه من الزنا ادرك ذلك لا بحالة فزما العنين التطر وزنا اللسان المنطق والنفس معنى ونشهى والفرج يصدق ذلك كله * وكسده وروى عن ابن مسعود واني هريرة انه الطرء والعمرة والجملة والمباشره فادامس الختان الختان فهو الرابا ووجب الفصل وعن ابي هريرة ايضا ان الهم السكاح رعه ايضا ان الله من الزنا ثم تنوب فلا يعود وقال ابن عباس رواة الهم ما بين الحدين حد الدنيا وحد الآخرة وقال ابن

عباس ايضا رواية هو الذي يام بالمرأة وقال عطاء اللهم مادون الجماع وقال مجاهد ان تصيب الذنب ثم تتوب وروى عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول اللهم ان تغفر تغفر جماعي عبد لك لا اله الا انت وقال ان اللهم هو اللهم بالخطيئة من جهة حديث النفس بها من غير عزم عليها وقيل ان اللهم مقاربة الشيء من غير دخول فيه يقال الم بالشيء الماما اذا قارب وقيل ان اللهم الصغير من الذنوب لقوله تعالى (ان تحتبوا كباثر ماتنونه عنه تكفر عنكم سيئاتكم) وقوله تعالى لا تزر وازرة وزر اخرى هو كقوله (ومن يكسب اثما فاثما يكسبه على نفسه) وكقوله (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وقوله تعالى (وان ليس للانسان الاحاسى) في معنى ذلك ويحتاج به في امتناع جواز تصرف الانسان على غيره في ابطال الحجة على الحر العاقل البالغ وقوله تعالى (وانه خلق الزوجين الذكر والانثى من نطفة اذ منى) قال ابو بكر لما كان قوله (الذكر والانثى) اسما للجنس استوعب الجميع وهذا يدل على انه لا يخلو من ان يكون ذكرا او انثى وان الخنثى وان اشابه علينا امره لا يخلو من احدهما وقد قال محمد بن الحسن ان الخنثى المشكل انما يكون مادام صغيرا فاذا بلغ فلا بد من ان تظهر فيه علامة ذكر او انثى وهذه الآية تدل على صحة قوله . آخر سورة النجم

ومن سورة القمر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (واقتربت الساعة وانشق القمر) دلالة على حجة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم لان الله لا يقلب الماديات بمثله الا ليجعله دلالة على حجة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم وروى انشقاق القمر عنبرة من الصحابة منهم عبد الله بن مسعود وابن عمر وانس وابن عباس وحذيفة وجبير بن مطعم في آخرين كرهت ذكر اسانيدنا للاطالة فان قيل معناه سينشق في المستقبل عند قيام الساعة لانه لو كان قد انشق في زمان النبي صلى الله عليه وسلم لما خفي على اهل الآفاق قيل له هذا فاسد من وجهين احدهما انه خلاف ظاهر اللفظ وحقيقته والاخر انه قد توارى الخبر عنه عن الصحابة ولم يدفه مهم احد واما قوله انه لو كان ذلك قد وقع لما خفي على اهل الآفاق فانه جائز ان يستره الله عنهم بغير اوتيشلهم عن رؤيته ببعض الامور لضرب من التدبير ولئلا يدعي بعض المنتسبين في الآفاق لنفسه فاطهره للحاصر عند دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اياهم واحتجاجه عليهم وقوله تعالى (وبئسهم ان الماء قسمة بينهم) الآية يدل على جواز المهايأة على الماء لانهم جعلوا انسرب الماء وبما للثاقه وبما لهم ويدل ايضا على ان المهايأة قسمة المنافع لان الله تعالى قدسمى ذلك قسمة وانما هي مهايأة على الماء لا قسمة الاصل واحتج محمد بن الحسن بذلك في جواز المهايأة على الماء على هذا الوجه وهذا يدل من قوله على انه كان يرى شرائع من كان قبلنا من الانبياء ثابتة مالم يثبت نسخها . آخر سورة القمر

ومن سورة الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿والحب ذو العصف والريحان﴾ روى عن ابن عباس وقتادة والضحاك ان العصف النبت وعن ابن عباس ومجاهد والضحاك الريحان الورق وعن ابن عباس ايضا ان الريحان الحب وقال الحسن هو الريحان الذي يشم ﴿قال ابو بكر لا يمتنع ان يكون جميع ذلك مراداً لوقوع الاسم عليه والظاهر من الريحان انه المشعوم ولما عطف الريحان على الحب ذى العصف والعصف هوساقه دل على ان الريحان ما يخرج من الارض وله رائحة مستلذة قبل ان يصير له ساق وذلك نحو الضيمران والناقم والآس الذى يخرج ورقة ريحانا قبل ان يصير ذاساق لان العطف يقتضى ظاهره ان المعطوف غير المعطوف عليه ﴿وقوله تعالى ﴿يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾ مراده من احدهما لانه انما يخرج من الملح دون العذب وهو كقوله ﴿يا معشر الجن والاناس اهل بانكم رسل منكم﴾ وانما ارسل من لانس وقال ابن عباس والحسن وقتادة والضحاك المرجان صغار اللؤلؤ وقيل المرجان المختلط من الجواهر من مرجات اى خلطت وقيل انه ضرب من الجواهر كالذهب ان يخرج من البحر وقيل انما قال ﴿يخرج منهما﴾ لان العذب والملح يلتقيان فيكون العذب لقاحا للملح كما يقال يخرج الولد من الذكر والانثى وانما تلهه الانثى وقال ابن عباس اذا جاء القطر من السماء فتحت الاصداف فكان من ذلك اللؤلؤ ﴿وقوله تعالى ﴿فاذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان﴾ روى انها تحمر وتذوب كالدهن روى ان سما الدنيا من حديد فاذا كان يوم القيامة صارت من الحاضرة الى الاحرار من حر نار جهنم كالحديد اذا احى بالنار ﴿وقوله تعالى ﴿فيومئذ لا يسئل عن ذنبه انس ولا جان﴾ قيل فيه لا يسئل سؤال استفهام لكن سؤال تقرير وتوقيف وقيل فيه لا يسأل في اول احوال حضورهم يوم القيامة لما يلحقهم من الدهش والذهول ثم يسئلون في وقت آخر ﴿وقوله تعالى ﴿فيهما فاكهة ونخل ورمان﴾ يحتج به لابي حنيفة في ان الرطب والرمان ليسا من الفاكهة لان الشئ لا يعطف على نفسه انما يعطف على غيره هذا هو ظاهر الكلام ومفهومه الا ان تقوم الدلالة على انه انفرد بالذكر وان كان من جنسه لضرب من التعظيم وغيره كقوله تعالى ﴿من كان عدوا لله وملائكته ورسوله وجبريل وميكال﴾. آخر سورة الرحمن

ومن سورة الواقعة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وانه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يسمعه الا المطهرون﴾ روى عن سلمان انه قال لا يسم القرآن الا المطهرون فقرأ القرآن ولم يسم المصحف حين لم يكن على وضوء وعن انس ابن مالك في حديث اسلام عمر قال فقال لاخته اعطوني الكتاب الذى كنتم تقرأون فقالت انك رجس وانه لا يسمه الا المطهرون فقم فاعتسل وتوضأ فتوضأ ثم اخذ الكتاب فقرأه

وذكر الحديث وعن سمد انه امر ابنه بالوضوء لمس المصحف وعن ابن عمر مثله وكره الحسن والنخعي لمس المصحف على غير وضوء * وروى عن حماد ان المراد القرآن الذي في اللوح المحفوظ (لا يمس الا المطهرون) يعني الملائكة وقال ابوالمعالية في قوله (لا يمس الا المطهرون) قال هو في كتاب مكنون ليس اتم من احصاء الذنوب وقال سعيد بن جبير وابن عباس المطهرون الملائكة وقال قتادة لا يمس عند الله الا المطهرون فاما في الدنيا فانه يمس المجوسى والنجس والمتافق * قال ابوبكر ان حمل اللفظ على حقيقة الخبر فالاولى ان يكون المراد القرآن الذى عند الله والمطهرون الملائكة وان حمل على التهى وان كان فى صورة الخبر كان عموما فانا وهذا اولى لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فى اخبار متظاهرة انه كتب فى كتابه لعمر بن حزم ولا يمس القرآن الا طاهر فوجب ان يكون نهي ذلك بالآية اذها احتمال . آخر سورة الواقعة

ومن سورة الحديد

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (لا يستوى منكم من افق من قبل الفتح) الآية روى عن الشعبي قال فصل ما بين المهرتين فتح الحديدية وفيه ازلت هذه الآية قالوا يا رسول الله فتح هو قال نعم عظيم وقال سعيد عن قتادة هو فتح مكة * قال ابوبكر ابان عن فضيلة الاتفاق قبل الفتح على ما بعد اعظم عناء الفقة فيه وكثرة الانتفاع به ولان الاتفاق فى ذلك الوقت كان اشد على النفس لفة المسلمين وكثرة الكفار مع شدة المحنة والبلاء وللسبق الى الطاعة الا ترى الى قوله (الذين اتبعوه فى ساعة العسرة) وقوله (والسابقون الاولون) فهذه الوجود كلها تقتضى تفضيلها * وقوله تعالى (فطال عليهم الامد) الآية يدل على ان كثرة المعاصى ومساكنتها والفها نفسى القلب ونبعد من النوبة وهو نحو قوله (كلا بل دان على قلوبهم ما كانوا بكسبون) * وقوله تعالى (والذين آمنوا بالله ورسوله اولئك هم الصديقون والشهداء عند ربهم) روى البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كل مؤمن شهيد لهذه الآية وجعل قوله (والشهداء) صفة لمن تقدم ذكره من المؤمنين وهو قووس عبدالله ومجاهد وقال ابن عباس ومسروق وابوالضحى والضحاك هو ابتداء كلام وخبره (لهم اجرهم ونورهم) * وقوله تعالى (وجعلنا فى قلوب الذين اتبعوه رافة ورحمة ورهبانية ابتدعوها) الآية قال ابوبكر اخبر عما ابتدعوه من القرب والرهبانية ثم ذمهم على ترك رعايتها بقوله (فأرعوها حق ربايتها) والابتداع قد يكون بالقول وهو ما ابتدروه وبوجه على نفسه وقد يكون بالفعل بالدخول فيه وعمومه يتضمن الامرين فاقضى ذلك ان كل من ابتدع فربة قول او فعلا فعليه رعايتها واتمامها فوجب على ذلك ان من دخل فى صلاة او صوم او حج او غيرهما من القرب فعليه اتمامها ولا يلزمه اتمامها الا وهى واجبة عليه فيجب عليه القضاء اذا افسدها وروى عن ابى امامة الباهلى قال كان ناس من بني اسرائيل

ابتدعوا بدعا لم يكتسبها الله عليهم ابتغوا بهارضوان الله فلم يرعوها حق رعايتها فهاهم الله بتركها فقال (ورهبانية استدعوها) الآية. آخر سورة الحديد

ومن سورة المجادلة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها﴾ الى قوله ﴿وان الله لغفور غفور﴾
 روى سفيان عن خالد عن ابي قلابة قال كان طلاقهم في الحاحية الايلاء والظهار فلما جاء الاسلام جعل الله في الظهار ما جعل فيه وجعل في الايلاء ما جعل فيه وقال عكرمة كانت النساء تحرم بالظهار حتى انزل الله ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها﴾ الآية واما المجادلة التي كانت في المرأة فان عبدالله بن محمد حدثنا قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن ابي اسحاق في قوله ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها﴾ في امرأة يقال لها خويلة وقال عكرمة بنت تعله وزوجها اوس بن الصامت قالت ان زوجها جعلها عليه كظهر امه فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما اراك الا قد حرمت عليه وهو يومئذ يغسل رأسه فقالت انظر جعلني الله فداك يا نبي الله قال ما اراك الا قد حرمت عليه فاعادت ذلك مرارا فانزل الله ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها﴾ الى قوله ﴿ثم يعودون لما قالوا﴾ قال قتادة حرمتها ثم يريد ان يعود لها فبطأ ففتح برقة من فدان ثوبا فقال ابو بكر قوله عليه السلام ما اراك الا قد حرمت سله فحمل ان يريد به تحريم الطلاق على ما كان عليه حكم الظهار وبمحتمل ان يريد به تحريم الظاهر والاولى ان يكون المراد تحريم الطلاق لان حكم الظهار مأخوذ من الآية والآية نزلت بعد هذا القول فثبت ان مراده تحريم الطلاق ورفع النكاح وهذا يوجب ان يكون هذا الحكم فذاك تابعا في اشرعية قبل نزول آية الظهار وان كان قبل ذلك من حكم اهل الاحلية فان قيل ان كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حكم فيها بالطلاق بقوله ما اراك الا قد حرمت فكيف حكم فيها بعينها بالظهار بعد حكمه بالطلاق بذلك القول بعينه في شخص بعينه واما النسخ فوجب الحكم في المستقبل بخلاف الاول في الماضي فبقوله لم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم بالطلاق وانما علق القول فيه فقال ما اراك الا قد حرمت فلم يقطع بالتحريم وحائز ان يكون الله تعالى قد اعلمه قبل ذلك انه سيسخ هذا الحكم وينقله من الطلاق الى تحريم الظهار الآن فجوز النبي صلى الله عليه وسلم ان ينزل الله الآية فلم يثبت الحكم فيه فلما نزلت الآية حكم فيها بموجبها وقوله تعالى ﴿وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا﴾ يعنى والله اعلم في تشبيهها بظهور الام لان الاستمتاع بالام محرم تحريما مؤبدا وهي لا تحرم عليه بهذا القول تحريما مؤبدا فكان ذلك منكرا من القول وزورا وقوله تعالى ﴿والذين يظاهرون منكم من نسائهم﴾ وذلك خطاب للمؤمنين يدل على ان الظهار محصور به المؤمنون دون اهل الذمة فان قيل فقد قال الله ﴿والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا﴾ ولم يخص

المذكورين في الثانية بمؤيد له المذكورون في الآية الثانية هم المذكورون في الآية الاولى فوجب ان
 يكون خاصا للمسلمين دون غيرهم * واما قوله (ثم يعودون لما قالوا) فقد اختلف الناس فيه فروي
 معمر عن طاوس عن ابيه (ثم يعودون لما قالوا) قال الوطء فادا حث فعليه الكفارة وهذا
 تأويل مخالف للآية لانه قال (فحزر رقة من قبل ان تناسا) وقد روى سفيان عن اس ان
 يحيى عن طاوس قال اذا نكحتم بالطهار لرمه وروى عن اس عاص انه اذا قال انت على كظهر
 امي لم يحل له حتى يكفر وروى عن اس شهاب وقتادة اذا اراد محاسنهم فبرها حتى يكفر *
 وقد اختلف فقهاء الامصار في معنى العود فقال أصحابنا والليث بن سعد الطهار يوجب
 تحريرا لا رقة الا الكفارة ومعنى العود عندهم استباحة وطئها فلا فعله
 الا نكاحه فقد منها ودكر بشر بن الوليد عن ابي يوسف لو وطئها ثم مات
 لم يكن عليه كفارة وقال الثوري اذا صاهر منها لم يحل له الا بعد الكفارة وان
 طامها ثم روجها لم يوطئها حتى يكفر وهذا موافق لقول أصحابنا وقال اس وهب عن مالك
 اذا جمع بعد الطهار على امسكها واستأجرها فقد وجب عليه الكفارة فان طلقها بعد الطهار
 ولم يجمع على امسكها وصداها فلا كفارة عليه وان روجها بعد ذلك لم يوطئها حتى يكفر كفارة
 الطهار وذكر بن النسيم عنه انه اذا طهر منها ثم وطئها ثم مات فلا بد من الكفارة لانه وطئ
 بعد الطهار وقال اشهب عن مالك اذا جمع بعد الطهار على امسكها واستأجرها وطاب الكفارة
 فمات امرأه فعليه الكفارة وقال الحسن اذا جمع رأى امسكها حتى ان شامع مرأته فذكرته
 الكفارة وان اراد تركها بعد ذلك لا يعود هو الا جماع على محاسنها وقال عثمان بن قيس
 طاهر من امرأته ثم طامها قبل ان يطهر قال ارى عليه الكفارة رجب او لم رجبها وان مات
 لم يصل الى ميراثها حتى يكفر وقال اشهب في امسكها واستأجرها بعد الطهار فلم يطاق فقد
 وجب الكفارة ماب وعاص وحكي عن بعض من لا يحد خلافا ان العود ان يعيد المول
 مريثا قال ابو بكر بن عاتشه وابوالعلاء ان آية الطهار رأت في شأن حولة حين طهر
 منها زوجها ورس الغصب فامر الى صلى الله عليه وسلم اعق رقه فقال لا احد فقال صم
 شهر من مساعين قال بولم آكل في اليوم ثلاث مرات كاذن لعصى على نصري فامر به الا طعام وهذا
 بدل على بطلان قول من اعبر العرم على امسكها ووطئها لان لم يسئل عن ذلك وبطلان قول
 من عتبر اراده الجماع لان لم يسئل وبطلان قول من اعبر الطلاق لان لم يقل هل طلقها وبطلان
 قول من اعبر عاده بولم لان لم يسئل هل اعدت المول مريثا فاب قول أصحابنا وهو ان
 لفظة الطهار يوجب حرما رقة الكفارة ومعنى قوله تعالى (ثم يعودون لما قالوا) تحتل وحسين
 احدهما ذكر الحال الذي حرج عليه لخطاب وهو انه قد كان من طهرهم في الحالة الطهار
 فقال (الذين يطهرونكم من لسانهم) فل هذا الحال (ثم يعودون لما قالوا) والمعنى ويعودون
 بعد الاسلام الى ذلك كما قال تعالى (فاني امرهم ثم الله شهد) ومعناه والله شهيد فيكون
 نفس المول عودا الى العادة التي كانت لهم في ذلك كما قال (حتى فادكا ارجون السدم) والمعنى
 حتى صار كبدك وكما قال امية بن ابي الصلت

هدى المكالم لأقسام من لبن * سبا عاء فدادا بعد احوالا

معاء سارا كذلك لاسها في الثدي لم تكونا كذلك وكافال ليد

وما المرء الا كالشهاب وصوته * نحور رمادا بعد ادهو ساطع

ونحور رجع وانما معاه ههنا يصير رمادا كذلك (ثم يمودون لما قالوا) اهم يصيرون الى حال الطهار
الذي كان يكون مثله مهم في الجاهلية والوجه الآخر انه معلوم ان حكم الله في الطهار المحب
محرم الوطء مؤقتا بالكفارة فاداك الطهار محسوسا محرم الوطء دون غيره ولا تأثير له
في رفع الكفاح وحب ان يكون اعود هو اعود الى استباحة ما حرمه بالطهار فكون معاه
يمودون للممول فيه كموله عليه السلام العائد في ههنا كالكذب يمود في قتله وانما هو عائد في الموهوب
وكفولنا اللهم بت رحاؤنا اى من رحونا وهل تعالى (واعد ربك حتى أيك اليقين)
يعنى الموقن به وقال الشاعر

احبر من لا قيت ان قد وقع * ولوست قال المسأون اسأوا

وانى لراحكم على لطف سعيكم * كما في نصوص الحملات رحاء

يعنى مرحوا وكذلك قوله (ثم يمودون لما قالوا) معاه لما حرموا ويستدجونه فاهم الكفارة
قل الاستباحة وسطل قول من اعتبر القاء على الكفاح من وجهين احدهما ان الطهار لا يوجب
محرم العقد والامساك فكون اعود امس كما على الكفاح لان اعود لا محالة قد اقتضى عودا
الى حكم معنى قد تقدم المحام فلا نخور ان يكون الامساك على الكفاح فيه تأخير والثاني به قال
(ثم يمودون) ونه فتضى التراخي ومن جعل اعود القاء على الكفاح فقد جعله عائدا عقيب
القول بالارواح وذلك خلاف مقصي الآية وان جعل اعود العزيمة على الوطء فلا معنى
لقوله ايص لان موجب القول هو محرم الوطء لا محرم العزيمة والعزيمة على المحطور
وان كانت محطوره فانما تعاق حركتها بوطء فالعزيمة على الاسراء لاحكم بها وايضالا
حط للعزيمة في سائر الاصول ولا يتعلق بها لاحكام الا ترى ان سائر العبودية لا تحرم لا يتعلق
بالعزيمة فلا اعتاد بها وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله عفا عما مضى فاعفوا عنه
شكلموا له انما عفا عنه فاعفوا عنه فاعفوا عنه فاعفوا عنه فاعفوا عنه فاعفوا عنه فاعفوا عنه
يكون عفا عنه كما قال الله تعالى (وردوا دوا ما بهوا عنه) ومعهم فعلوا مثل ما بهوا
عنه فاعفوا عنه فاعفوا عنه فاعفوا عنه فاعفوا عنه فاعفوا عنه فاعفوا عنه فاعفوا عنه فاعفوا عنه
فمراد فقائه خارج عن طرق الاحكام والى انما جعل قوله (ثم يمودون لما قالوا) سارا
لقول واللفظ مريب والله تعالى لم يقل ثم كبروا و اقور مريب فمع است معنى
لا تقتضيه اللفظ لا نخور ان يكون عفا عنه وحمله على ما عدت اللفظ فمع صارت مثل
ذلك القول وديث لا نخور الا بدلالة ما عدت ذلك خارج عن الاحكام ومحرم حكم الآيه
ومع صاهات: ونقول ان اذا حرم الوطء وان قدم القاء به لا بدحة بوطء
فقد رلت عن الطهار: فيل له اذا كان الطهار قد وحب تحريم الوطء فالى يستباحه مع

هو الذي حرمه ما تقول حار ان يكون ذلك عودا لما قال ادهو مستحب لذلك الوطء الذي حرمه بعينه وكان عودا لما قال من ايجاب التحريم ومن جهة اخرى ان الوطء اذا كان مستحقا بمقدار الكاح وحكم الوطء الثاني كالاول في انه مستحق بسبب واحد ثم حرمه بالطهار حار ان يكون الاقدام على استباحه عودا لما حرم فكان هذا المعنى مطافا للمعنى فان قيل ان كانت الاستباحة هي الموحاة للكفارة فليس محلول ذلك من ان يكون العزيمة على الاستباحة وعلى الاقدام على الوطء او ايقاع الوطء فان كان المراد الاول بهذا لمركب ايجاب الكفارة بمسح العزيمة قبل الوطء كما قال مالك والحسن بن صالح وان كان المراد ايقاع الوطء فواجب ان لا تلزمه الكفارة لان العد الوطء وهذا خلاف الآية وليس هو قولك ايضا قيل للمعنى في ذلك هو ما قد بينا من الاقدام على استباحة الوطء فقيل له اذا اردت الوطء وعدت لاستباحة ما حرمته فلا تطأ حتى تكفرا لان الكفارة واحدة ولكنها شرط في دفع التحريم كقوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستمعوا له من الشيطان الرجيم) يعنى فعدم الاستعادة قبل المرأة ووقوله (اذا قمتم الى الصلاة فاعسلوا) والمعنى اذا اردتم القيام واتمجدون فقدموا العسل وقوله (اذا بايعم الرسول فقدموا بين يدي عموكم صدقة) وكفوله (اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدنهن) والمعنى اذا اردتم ذلك فقدموا ان الطهار لا يوجب كفارة وانما يوجب محرم الوطء ولا ريب الا بالكفارة فاذا لم يرد وطأها فلا كفارة عليه وان مات وعاش فلا شيء عليه اذا كان حكم الطهار ايجاب التحريم فقط موقتا ناداء الكفارة وانه متى لم يكفر فالوطء محطوب عنه وان وطئ سمط الطهار والكفارة وذلك لانه علق حكم الطهار وما اوجب به من الكفارة مادامها قبل الوطء لقوله (من قبل ان تناس) فحق وقع المسيس بعد فوات الشرط فلا يجب الكفارة بالآية لان كل فرض محصور بوقت او معلق على شرط فانه متى فوات الوقت وعدم الشئ لم يجب باللفظ الاول واصلح الى دلالة اخرى في ايجاب مثله في الوقت الثاني بعد حكم الطهار اذا وقع المسيس قبل التكفير لانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا طاهر من امرأته فوطئها قبل لتكفيره بها حتى صلى الله عليه وسلم فقال له استمعوا لله ولا تعد حتى يكفر فصار الجرحم الذي بعد الوطء واحدا منه * وهذا احتلاف الساب فيمن وطئ ما لا الذي يجب عليه من الكفارة بعده فقال الحسن وحار بن زيد وارايم واسماعيل بن لس عليه الا كفارة واحدة وكذلك قول مجاهد وطاوس واس سيرة في آخره وقد روى عن عمرو بن العاص وقبيصة بن ذؤيب واليهري وقادة عليه كفارة ان قال وروى عن اس عاص ان رجلا قال يا رسول الله طهرت من امرأتى فاحمها قبل ان اكفر فقال استمعوا لله ولا تعد حتى تكفر فلو يوجب عليه كفارة بعد الوطء * واحلف الفقهاء في بوبت الطهار فقال اصحابنا والثوري والشافعي اذا قال اس على كضهر احمي اليوم نطل الطهار معي اليوم وقال اس اني ليلي ومالك والحسن بن صالح هو مطاهر اذا انكر ان يكره محرم الطهار لا يقع الا موقتا ناداء الكفارة فاذا وقته المطاهر وجب بوقته لانه لو كان عمالا سوقا لما انحل ذلك

التحريم بالتكبير كالطلاق فاشبه الطهارة التي يحلها الحيض فوجب بوقه كانتوقت الحيض
وليس كالطلاق لانه لا يحل شيء * فان قيل تحريم الطلاق الثلاث يقع موقتا بالروح الثاني ولا
يتوقت تنقيت الروح ادا قال امت طالق اليوم * فدلله ان الطلاق لا يتوقت بالروح الثاني
واما يستعيد الروح الاول بالروح الثاني ادا روجها بعد ثلاث تطلقات مسقطات والثلاث
الاول واقعة على ما كانت واما اسعاد طلاقا غيرها فليس في الطلاق بوجوب محال والطهارة
موقت لا محالة بالتكبير بخلاف بوقته بالسرط * واحتلوا في الطهارة هل يدخل عليه ايلاء فقال
احمسا والحسن بن صالح والثوري في احدى الروايتين والاورامي لا يدخل الا بلاء على
المطهر وان طال تركه اياها وروى ابن وهب عن مالك لا يدخل على حرايلاء في طهارة الا
ان يكون مضارا لا يرد ان يبي من طهارة واما المد فلا يدخل على طهارة ايلاء وقال ابن
القاسم عنه يدخل الايلاء على الطهارة اذا كان مضارا وما يعلم به صراحه ان قد روى الكفاية
فلا يكفر فانه اذا علم ذلك وقف مثل المولى فاما كفر واما طلب عليه امرأته وروى عن
الثوري ان الايلاء يدخل على الطهارة * قال ابو بكر ليس الطهارة كسنة عن الطلاق ولا صرخا
فلا يحدوث اثبات الطلاق به الا تنقيت وقال الى صلى الله عليه وسلم من ادخل في امرأته
ليس منه فهو رد ومن ادخل الايلاء على المطهر فقد ادخل عليه ما ليس منه وايضا نص الله
على حكم المولى بالحي * او صرعة الطلاق ونص على حكم المطهر بالحي كفاية والاسس
فيحكم كل واحد منهما منصوب عليه فمحرر حرر احدهما على الآخر ا- من حكم الموصوبات
ان لا تقاس بنصها على بعض وان كل واحد منها يحرر على بانه ومحمول على معناه دون غيره
وانما فان معنى الايلاء وقوع الحيض ووجوب الكفارة الوطء في المدة ولا يتعلق بكفارة الطهارة
بالوطء فليس هو ادا في معنى الايلاء ولا في حكمه وانما فان المولى سواء قصد الصرار او لم يقصد
لاختلص حكمه وقد اتفقا انه متى لم يقصد الصرار بالطهارة لم يلزمه حكم الايلاء نصي المدة
فوجب ان لا يلزمه وان قصد الصرار * فان قيل لم نعت ذلك في الايلاء لان من الايلاء
بني عن قصد الصرار اذ هو حاكم على الامتناع من الوطء في المدة * قل له الطهر
قصد الى الصرار من حيث حرره * انه لا يماره عدده عليه فلا وفي بينهما فمقتضيه
من المصاهرة * واختلاف السلف ومن امدح ومنه ما امدح في طهارة من لاه وروى عن مالك
عن مجاهد عن ابن عباس قال من اياه * انيس من طهارة وهذا قول ابراهيم وشعبي
وان المسيب وهو قول احمسا واشافه وروى عن ابن وهب والاحمسي وعطاء وطاوس وسائر
ان يسار قالوا هو صهار وهو قول مالك والثوري والاورامي * للث والحسن بن صالح
وقالوا يكون مطهرا من امه كما هو من روحه وقال الحسن ان كان نطأها فهو مصهر
وان كان لا يطأها فليس بطهارة * قال ابو بكر قال الله تعالى (والذين يطهرون من نسائهم) وهذا المعط
نصرف من الطهارة الى الحرائر دون الاما * يدل عليه قوله (ايه) سائهم * ما ملكك انماهم
فكان المجهوم من قوله (ايه) سائهم الحرائر لولا ذلك لما صح عطف قوله (ايه) ما ملكك انماهم

عليه لان الشيء لا يعطف على نفسه وقال تعالى ﴿ وامهات نسائكم ﴾ فكان على الزوجات دون ملك اليمين فلما كان حكم الظهار مأخوذاً من الآية وكان مقتضاها مقصوراً على الزوجات دون ملك اليمين لم يحز ايجابه في ملك اليمين اذ لا مدخل للقياس في اثبات ظهار في غير ماورد فيه ووجه آخر وهو ما بينا فيما سلف انهم قد كانوا يطلقون بلفظ الظهار فابدل الله تعالى به تحريماً ترفعه الكفارة فلما لم يصح طلاق الامة لم يصح الظهار منها ووجه آخر وهو ان الظهار يوجب تحريماً من جهة القول بوجوب الكفارة والامة لا يصح تحريمها من جهة القول فاشبه سائر المملوكات من الطعام والشراب متى حرمها بالقول لم تحرم الا ترى انه لو حرم على نفسه طعاماً او شراباً لم يحرم ذلك عليه وانما يلزمه اذا اكل او شرب كفارة يمين فكذلك ملك اليمين وجب ان لا يصح الظهار منها اذ لا يصح تحريمها من جهة القول

في الظهار بغير الام

واختلفوا فيمن قال لامرأته ان علي كظهر اختي او ذات محرم منه فقال امهاتنا هو مظاهر وان قال كظهر فلانة وليست بمحرم منه لم يكن مظاهراً وهو قول الثوري والحسن بن صالح والاوزاعي وقال مالك وعثمان ان البقي يصح الظهار بالمحرم والاجنية وللشافعي قولان احدهما ان الظهار لا يصح الا بالام والآخر انه يصح بذوات المحارم ع قال ابو بكر لما صحح الظهار بالام وكانت ذوات المحارم كالام في التحريم وجب ان يصح الظهار بين الاذافر فيبينهن في جهة التحريم الا ترى ان الظهار بالام من الرضاة صحيح مع عدم النسب لوجود التحريم فكذلك سائر ذوات المحارم وروى نحو قول امهاتنا عن جابر بن زيد والحسن وابراهيم وعطاء وقال الشعبي ان الله تعالى لم يشأ ان يذكر البنات والاخوات والعمت اما الظهار من الام وايضاً لما قال تعالى ﴿ والذين يظاهرون من نسائهم ﴾ اقتضى ظاهره الظهار بكل ذات محرم اذ لم يخص الام دون غيرها ومن قصره على الام فقد خص بلا دليل ع فان قيل لما قال تعالى ﴿ ما هن امهاتهن ان امهاتهن الا اللاتي ولدنهن ﴾ دل على انه اراد الظهار بالام ع قيل له انما ذكر الامهات لانهن مما اشتمل عليهن حد الآية وذلك لا ينفي ان يكون قوله ﴿ والذين يظاهرون من نسائهم ﴾ عموماً في سائر من اوقع التشبيه بظهورها من سائر ذوات المحارم وايضاً فان ذلك يدل على صحة الظهار من سائر ذوات المحارم لانه قد نفي عن المعنى الذي من اجله الزمه حكم الظهار وهو قوله ﴿ ما هن امهاتهن ان امهاتهن الا اللاتي ولدنهن ﴾ وانهم ليقولون منكراً من القول وزوراً ع فاخبر انه الزمهم هذا الحكم لانهم لسن بامهاتهن وان قولهم هذا منكر من القول وزور فاقضى ذلك ايجاب هذا الحكم في الظهار بسائر ذوات المحارم لانه اذا ظاهر باجنية فليست هي اخته ولا ذات محرم منه وهذا القول منكر من القول وزور لانه يملك بضع امرأته وهي مباحة له وذوات المحارم محرمات عليه تحريماً مؤكداً ع فان قيل يلزمك على هذا ايجاب الظهار الاجنية مضموم الآية ولدلالة فحواها على جواز الظهار بسائر ذوات المحارم اذ لم تفرق الآية بين شيء

منهن ولان تشبيها بالاجنية مكر من القول وزور * قيل له لا يجب ذلك لان الاجنية لما كانت قد تحل له بحال لم يكن قوله انت على كظهر الاجنية مفيدا للتحريم في سائر الاوقات لجواز ان يملك بضع الاجنية فتكون مثلها وفي حكمها وايضا لا خلاف ان التحريم بالامتعة وسائر الاموال لا يصح بان يقول انت على كتمان فلان او كمال فلان لان ذلك قد يتلك محال ويستتبعه * واختلفوا في الظهار بغير الظهر فقال أصحابنا اذا قال انت على كيد امي او كراستها او ذكر شأ يحل له النظر اليه منها لم يكن مظاهرا وان قال كبطنها او كفخذها ونحو ذلك كان مظاهرا لانه لا يحل له النظر اليه كالظهر وقال ابن القاسم قياس قول مالك ان يكون مظاهرا بكل شيء من الام وقال الثوري والشافعي اذا قال انت على كراست امي او كيدها فهو مظاهر لان اللذذ بذلك منها محرم * قال ابو بكر نص الله تعالى على حكم الظهار وهو ان يقول انت على كظهر امي والظهر بما لا يستتبع النظر اليه فوجب ان يكون سائر ما لا يستتبع النظر اليه في حكمه وما يجوز له ان يستتبع النظر اليه فليس فيه دلالة على تحريم الزوجة بتشبهها به اذ ليس تحريمها من الام مطلقا فوجب ان لا يصح الظهار به اذ كان الظهار يوجب تحريما وايضا لما جازله استباحة النظر الى هذه الاعضاء شبه سائر الاشياء التي يجوز ان يستتبع النظر اليها مثل الاموال والاملاك * واختلفوا فيما يحرمه الظهار فقال الحسن لا مظاهر ان يجمع فيما دون الفرج وقال عطاء يجوز ان يقبل او يباشر لانه قال (من قبل ان يتجاسا) وقال الزهري وتباد (من قبل ان يتجاسا) الوقوع نفسه وقال أصحابنا لا يقرب المظهر ولا يمس ولا يقبل ولا ينظر الى فرجها لشهوة حتى يكفر وقال مالك مثل ذلك وقال لا ينظر الى شعرها ولا صدرها حتى يكفر لان ذلك لا يدعوه الى خير وقال الثوري بأنها فيما دون الفرج وانما سبى عن الجماع وقال الاوزاعي يحل له فوق الازار كالحائض وقال الشافعي يمنع القبله واللذذ احتياطاً * قال ابو بكر لما قال تعالى (من قبل ان يتجاسا) كان ذلك عموماً في حضر جميع صروب المنسب من لس بيد او غيرها وايضا لما قال (والذين يظاهرون من نسائهم) فالزمه حكم التحريم لتشبيهه بظهرها وجب ان يكون ذلك التحريم عاماً في المباشرة والجماع كان مباشرة ظهر الام ومسه محرم عليه * وايضا حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا زياد بن ابوب قال حدثنا اسماعيل قال حدثنا الحكم بن ابان عن عكرمة ان رجلاً طاهر من امرأته ثم واقمها قبل ان يكفر فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فاحبره قال فاعتزلها حتى تكفر ورواه معمر عن الحكم بن ابان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال لا تقربها حتى تكفر وذلك منع المسيس والميلة

في ظهار المرأة من زوجها

قال أصحابنا لا يصح ظهار المرأة من زوجها وهو قول مالك والثوري والشافعي وذكر

الطحاوي عن ابن أبي عمران عن علي بن صالح عن الحسن بن زياد أنها إذا قالت تزوجها أنت علي كظهر أمي أو كظهر أخي كانت مظاهرة من زوجها قال علي فسلت محمد بن الحسن فقال ليس عليها شيء فأتيت أبا يوسف فذكرت له قوليهما فقال هذان شيخان الغمعة خطأ هو محرم عليها كفارة يمين كقولها أنت علي حرام وقال الأوزاعي هي يمين تكفرها وقال الحسن بن صالح تمتق رقبة وتكفر بكفارة الظهار فإن لم فعل وكفرت يميناً رجونا أن يحزمها وروى مغيرة عن إبراهيم قال حطبت مصعب بن الزبير عائشة بنت طلحة فقالت هو عليها كظهر أبيها أن تزوجه فلما ولي الإمارة أرسل إليها فأسلت تسئل والفقهاء يومئذ بالمدينة كثير فأتوها أن تمتق رقبة وتزوجه وقال إبراهيم لو كانت عنده يعني عند زوجها يوم قالت ذلك ما كان عليها عتق رقبة ولكنها كانت تملك نفسها حين قالت ما قالت وروى عن الأوزاعي أنها إذا قالت أن تزوجه فهو علي كظهر أبي كانت مظاهرة ولو قالت وهي تحت زوج كان عليها كفارة يمين * قال أبو بكر لا يجوز أن تكون عليها كفارة يمين لأن الرجل لا يلزمه بذلك كفارة يمين وهو الأصل فكيف يلزمها ذلك كما أن قول الرجل أنت طالق لا يكون غير طالق كذلك ظهارها لا يلزمه شيء ولا يصح منها ظهار بهذا القول لأن الظهار يوجب تحريماً بالقول وهي لا تملك ذلك كما لا تملك الطلاق إذا كان موضوعاً لتحريم يقع بالقول * واختلوا فبينما أنت علي كظهر أبي فقال أصحابنا والأوزاعي والشافعي ليس شيء * وقال مالك هو مظاهر * قال أبو بكر إنما حكم الله تعالى بالظهار ومن شبهها بظهار الأم ومن حرى محرماً من دوات المحارم التي لا يجوز له أن يسبح النظر إلى ظهرها محال وهو يجوز له النظر إلى ظهر أبيه والاب والاختلاف بين ظاهراً فقال أصحابنا والشافعي عليه لكل ظهار كفارة إلا أن يكون في مجلس واحد وأراد التكرار فتكون عليه كفارة واحدة وقال مالك من ظاهر من أمرائه في مجالس متفرقة فليس عليه إلا كفارة واحدة وإن ظاهر ثم كفر ثم ظاهر فعليه الكفارة أيضاً وقال الأوزاعي عليه كفارة واحدة وإن كان في مقاعد شتى * قال أبو بكر الأصل أن الظهار لما كان سبباً لتحريم ترفعه الكفارة أن يجب بكل ظهار كفارة إلا أنهم قالوا إذا أراد التكرار في مجلس واحد فعليه كفارة واحدة لأحمال اللفظ لما أراد من التكرار * قال قيل قوله (والذين يظاهرون من نسائهم) يقتضي إيجاب كفارة واحدة وإن ظاهر مراداً لأن اللفظ لا يخص بالمرة الواحدة دون المراد الأخيرة * قيل له لما كانت الكفارة في رفع التحريم متعلقة بحمرة اللفظ شبه اليمين فتجوز حلف مراداً لزمته لكل يمين كفارة إذا حثت ولم يكن قوله (فكفارته) إطلاماً عشرة مساكين * موجبا للاقتصار بالإيمان الكثيرة على كفارة واحدة * واختلوا في المظاهر هل يجبر على التكفير فقال أصحابنا لا يبنى للمرأة أن تدعه يقرها حتى يكفر وذكر الطحاوي عن عباد بن العوام عن سفيان بن حسين قال سألت الحسن وابن سيرين عن رجل ظاهر من أمرائه فلم يكفر تهانوا قال تستعدي عليه قال وسألت أبا حنيفة فقال تستعدي

عليه وقال مالك عليها ان تمتنع نفسها ويحول الامام بينه وبينها وقول الشافعي يدل على انه يحكم عليه بالتكفير * قال ابوبكر قال اصحابنا يجزى على جماع المرأة فان ابى ضربه رواء هشام وهذا يدل على انه يجزى على التكفير ليوقيها حقها من الجماع * واختلماوا في الرقة الكافرة عن الظهار فقال عطاء ومجاهد وابراهيم واحدى الروايتين عن الحسن يجزى الكافر وهو قول اصحابنا والثوري والحسن بن صالح وروى عن الحسن انه لا يجزى في شيء من الكفارات الا الرقة المؤتمنة وهو قول مالك والشافعي * قال ابوبكر ظاهر قوله (فتحرر رقة) يقتضى جواز الكافرة وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم للمظاهر اعتق رقة ولم يشترط الايمان ولا يجوز قياسها على كفارة المتل لامتناع جواز قياس المتصوص بعصه على بعض ولائ فيه ايجاب زيادة في النص وذلك عندنا بوجوب النسخ * واختلماوا في جواز الصوم مع وجود رقة للخدمة فقال اصحابنا اذا كانت عند رقة للخدمة ولا شيء له غيرها او كان عنده دراهم ثمن رقة ليس له غيرها لم يجزه الصوم وهو قول مالك والثوري والاوزاعي وقال الليث والشافعي من له خادم لا يملك غيره فله ان يصوم قال الله (فتحرر رقة) لا قس لم يجز فصيام شهرين متتابعين) فاوجب الرقة بديا على واجدها ونقله الى الصوم عند عدمها فلما كان هذا واجدا لها لم يجزه غيره * فان قيل هو بمنزلة من معه ماء يخاف على نفسه العطش فيجوز له التيمم * قيل له لانه مأمور في هذه الحال باستبقاء الماء وهو محظور عليه استعماله وليس بمحظور عليه عند الجميع عتق هذه الرقة معامنا انه واجد * واختلماوا في عتق ام الولد والمدر والمكاتب ونحوهم في الكفارة فقال اصحابنا لا يجوز عتق ام الولد والمدر والمكاتب اذا كان قد ادى شيئا عن الكتابة ولا المدر فان لم يكن ادى شيئا اجزاء وان اشترى اياه ينوبه عن كفارته جاز وكذلك كل ذى رحم محرم ولو قال كل عبد اشترته فهو حر ثم اشترى عبد ينوبه عن كفارته لم يجزه وقال زفر لا يجزى المكاتب وان لم يكن ادى شيئا وقال مالك لا يجزى المكاتب ولا المدر ولا ام الولد ولا معتق الى سنين عن الكفارة ولا الولد والوالد وقال الاوزاعي لا يجزى المكاتب ولا المدر ولا ام الولد وقال عثمان بن عطاء لا يجزى المدر وام الولد في كفارة الظهار واليمين وقال الليث يجزى ان يشتري اياه فيعتقه بالكفارة التي عليه وقال الشافعي لا يجزى من اذا اشتراه عتق عليه ويجزى المدر ولا يجزى المكاتب وان لم يؤد شيئا ويجزى المعتق الى سنين ولا يجزى ام الولد * قال ابوبكر اما ام الولد والمدر فانهما لا يجزيان من قبل انهما قد استحقا العتق من غير جهة الكفارة الا ترى ان ما ثبت لهما من حق العتاق يمنع بيعهما ولا يصح فسخ ذلك عنهما فحق اعتقهما فاما عجل عتقا مستحقا وليس كذلك من قال له المولى انت حر بعد شهر او سنة لانه لم يثبت له حق بهذا القول منع بيعه الا ترى انه يجوز له ان يبيعه واما المكاتب فانه وان لم يجز بيعه فان الكتابة ياحقها الفسخ وانما لا يجوز بيعه كما لا يجوز بيع الآبق والعبد المرهون والمستأجر فلا يمنع ذلك جواز عتقه عن الكفارة فاذا اعتق المكاتب قبل ان يؤدي شيئا فقد اسقط المال فصار كمن اعتق عبدا

غير مكانت وان كان قدامى شيئاً لم يحز من قبل ان الاداء لاسمىح لعقته فقد حصل له عن عتقه بدل فلا يحزى عن الكفارة واما اذا اشترى اناه فانه يحزى ادا بوى لان قوله للشرى بمرة قوله ات حر والدليل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحزى ولد وولد له الا ان يحده بمالوكا فيشتهر به فيعتقه ومعلوم ان مصاه يمتعه بشرائه اياه لحمل شراء بمرة قوله انت حر فاجراً بمرة من مال لعده انت حر* واحتلموا في مقدار الطعام فقال احساسا والثورى لكل مسكين نصف صاع ر او صاع تمر او شعير وقال مالك مد بمد هشام وهو مدان الاثنتا بمد النبي صلى الله عليه وسلم وذلك من الحنطة واما الشعير فان كان طعام اهل بلده فهو مثل الحنطة وكذلك التمر وان لم يكونا طعام اهل البلد اطعمهم من كل واحد منهما وسطاً من شبع الشعير والتمر وقال الشافعى لكل مسكين مد من طعام بلده الذى يقتات حنطة او شعير او ادر او تمر او اقط وذلك عند النبي صلى الله عليه وسلم ولا يمتد ما حدث بعدة* حديثاً محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عثمان بن ابي شيبة ومحمد بن سليمان الاسوى فالاحدثنا بن ادريس عن محمد بن اسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان بن يسار عن سلمة بن صححر قال كنت امرأ أصيب من النساء وذكر قصة طهاره من امرأته وانه جامع امرأته وسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال حر رقية فقلت والذى بعثك الخلق ممالك رقه غيرها وصرت صفحة رقتى قال فقص شهرين متتابعين قال وهل اصبت الذى اصبت الامن الصيام قال فاطم وسما من عمر بن سبين مسكياً قلت والذى بعثك الخلق بيا القدنتا وحشين ومالنا طعام قال فانطلق الى صاحب صدقة بن زريق فليدفعها اليك فاطم سبين مسكياً وسما من عمر وكل انت وعيالك فقيتها* فان قيل روى اسماعيل بن حمير عن محمد بن ابي حرملة عن عطاء بن يسار ان حولة بنت مالك بن حله طاهره بمهاروحها اوس بن الصامت فقال النبي صلى الله عليه وسلم مره فليذهب الى فلان فان عده شطر وسق فليأخذه صدقة عله ثم يتصدق به على سبين مسكياً وروى عبدالله بن ادريس عن محمد بن اسحاق عن معمر بن عبدالله بن حنطة عن يوسف بن عبدالله بن سلام عن حولة بن زوحها طاهره ما فذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم فامر ان يتصدق بمحمسة عشر صاعاً على سبين مسكياً* قيل له قد روى حديث محمد بن اسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء وانه امره ان يعطى وسما من عمر سبين مسكياً وهذا الى لانه رائد على حر كوايضا فحاضر ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم لم اعانه هذا العدرو لادلالة فيه على ان ذلك جمع الكفارة وقد بين ذلك في حديث اسرائيل عن ابي اسحاق عن زيد بن ريدان روج حولة طاهره ما وذكر الحديث فاعانه رسول الله صلى الله عليه وسلم بمحمسة عشر صاعاً وهذا يدل على اعانه بعض الكفارة وقد روى ذلك ايضا في حديث يوسف بن عبدالله بن سلام رواه يحيى بن زكريا عن محمد بن اسحاق عن معمر بن عبدالله عن يوسف بن عبدالله بن سلام قال حدثني حولة بنت مالك بن حله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعان روحها حين طاهره ما بعدق من تمر واعانه حتى بعدق آخر وذلك ستون صاعاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق* واحتلموا في المطاهر هل يحامع قبل ان يعطى فقال احساسا ومالك والنشافى

لا يجتمع حتى يطعم اذا كان فرسه الطعام روى زيد بن ابي الرقاء عن الثوري انه اذا اراد ان يطأها
 قل ان يطعم لم يكن انما وروى المعافى والاسجى عن الثوري انه لا يقرها حتى يطعم قال
 صلى الله عليه وسلم للطاهر بعد ما ذكر عمره عن الصيام ثم لا يقرها حتى يكمر وايضا لما هق
 الخيل على ان الجماع محطور عليه قل عني الرقة وحب نقاء حطره اذا عجز اذا حذر ان يحد
 الرقة قل الاطعام فكون الوطء واقعا قل العنق

باب كيف يحيى اهل الكتاب

قال الله تعالى ﴿وَادْخُلُواْ ذِكْرِكُمْ مَا لَمْ يَحْكَمْ بِهِ اللّهُ﴾ روى سعيد عن قتادة عن الحسن ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يباهيهم بالسلم مع اصحابه اذ انى عليهم يهودى وسلم عليهم فردوا عليه قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هل يدرون ما قالوا قالوا سألوا صلى الله عليه وسلم ان يقرهم انهم يقرهم وقال صلى الله
 عليه وسلم اذ سلم عليكم احد من اهل الكتاب فقولوا عليك اى علك ما قلت به وحديثا
 عداا قى من فاع قال حديثا اسحاق بن الحسن قال حديثا ابو حذيفة قال حديثا سفيان عن سهيل
 عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لقيم المسكين في الطريق فلا تدؤهم
 بالسلم واصطروهم الى اصدمة قال ابو بكر قد روى في حديث اس عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم
 يريدون نقولهم السلام انكم تسأمون دكم ووى انهم يريدون به الموت لان السلام اسم من
 اسماء الموت قال ابو بكر ذكر هشام عن محمد عن ابي حنيفة قال يرى ان ترد على المشرک السلام
 ولا ترى ان تدأوه قال محمد وهو قول امة من مهاجرة وحديثا عبد الباقي قال حديثا معاذ بن المنذر
 قال حديثا عمرو بن ميمون قال حديثا سمع عن مصور عن ابراهيم عن علفه قال حديثا
 عبد الله بن مسعود قال سمع من الدهاقين قال واحد طريقا عبر طريقا فسلم عليهم فبالبعد الله
 اليس هذا تكره قال انه حق الصحة قال ابو بكر طاهره بدل على ان عبد الله بدأهم بالسلام
 لان الرد لا يكره عدا حد وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذ سلم عليكم فقولوا وعليكم
 قال ابو بكر وانما تكره الاسداء لان اسلام من تحت اهل الحقة فكره ان بدأه الكفار ايس
 من اهلها ولا تكره الرد على وجه المدح فله الله مالى لا واد اديم يحبه وجها بحس
 منه اوردها قال حديثا عبد الباقي قال حديثا الحسن بن المنذر قال حديثا سمع قال حديثا
 عبد الواحد قال حديثا سامان الاعشى قال قلت لاراهيم احتفل الى صلب بعد انى سام
 عليه السلام اذ اذ كانت لك اله حاحه فسلم عا قال عليه السلام وقله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْعُوا إِلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ حَقُّهُ﴾
 في المجلس فاسجوا قال فاهه كاه يتافسور في مجلس لى على الله عنه سام فسلم بهم فسجوا
 وقال اس عا هو مجلس السال فاهه (وادا قلى السرا) قال داء اس حيه ولى سمه و
 اى ارضعوا في المجلس ولهذا ذكر اهل العلم لهم حق بالرفعه وهذا على لى صلى الله عليه
 وسلم قد كان روى مجلس اهل العلم على غيرهم لى للسن فصاعهم ومهم عند كند لك
 محبان لعل بعد النبي صلى الله عليه وسلم وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَلِدْنُوا لَكُمْ

درجات) وكذلك قال النبي عليه السلام ليكن منكم اولوا الاحلام والنهى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم
 فرتب اولى الاحلام والنهى في اعلى المراتب اذ جعلهم في المرتبة التي تلى النبوة وهو قوله تعالى (واذا ناجيتم
 الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة) روى ليث عن مجاهد قال قال عن ان في كتاب الله لا يما عمل
 بها احد قبلي ولا يعمل بها احد بعدى كان عندى دينار فصرفته فكنت اذا ناجيت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم تصدقت بدرهم ثم نسخت وروى على بن ابي طلحة عن ابن عباس قال ان المسلمين اكثروا
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل حتى شقوا عليه فاراد الله ان يحفف عن نبيه فلمازلت (اذا
 ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة) كف كثير من المسلمين عن المسئلة فانزل الله (أشفقتم
 ان تقدموا بين يدي نجواكم صدقات) الآية فوسع لهم يقول ابو بكر قد دلت الآية على احكام ثلاثة احدها
 تقديم الصدقة امام مناجاتهم للنبي صلى الله عليه وسلم لمن يجد والثاني الرخصة في المناجاة لمن لا يجد
 الصدقة بقوله (فان لم تجدوا فان الله غفور رحيم) فهذا يدل على ان المسئلة كانت مباحة لمن
 لم يجد الصدقة والثالث وجوب الصدقة امام المسئلة بقوله (أشفقتم ان تقدموا بين يدي
 نجواكم صدقات فاذ لم تفعلوا وبالله عليكم) ويحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن
 ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر بن ابيوب عن مجاهد في قوله (اذا ناجيتم الرسول
 فقدموا بين يدي نجواكم صدقة) الآية قال على رضى الله عنه ما عمل بها احد غيرى حتى سحت وما كانت
 الاساعة وهو قوله تعالى (ولا تحذقوا ما يؤمنون بالله واليوم الآخر بوا دون من حاد الله ورسوله) يقول
 ابو بكر المحادة ان يكون كل واحد منهما في حد وحز غير حد صاحبه وحيره فظاهره يقتضى
 ان يكون المراد اهل الحرب لانهم في حد غير حدنا فهو يدل على كراهة مناجاة اهل الحرب
 وان كانوا من اهل الكتاب لان المناجاة توجب المودة قال الله تعالى (ومن آياته ان خلق لكم من
 انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة) . آخر سورة المجادلة

ومن سورة الحشر بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (هو الذى اخرج الذين كفروا من اهل الكتاب من ديارهم لاول الحشر) قال
 مجاهد وقادة اول الحشر جلاء في البضير من اليهود فهم من خرج الى خيبر ومهم من خرج
 الى الشام وقال الزهري فانهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صالحهم على الجلاء فابلاهم الى الشام
 وعلى ان لهم ما اقات الابل من شئ الا الحاقنة والحاقنة السلاح قال ابو بكر قد استظلم ذلك معنيين احدهما
 مصالحة اهل الحرب على الجلاء عن ديارهم من غير سبي ولا استرقاق ولا دخول في الذمة ولا اخذ
 جزية وهذا الحكم منسوخ عندنا اذا كان بالمسلمين قوة على قتالهم على الاسلام او اداء الجزية
 وذلك لان الله قد امر بقتال الكفار حتى يسلموا او يؤذوا الجزية قال الله تعالى (فانزلوا الذين
 لا يؤمنون بالله) الى قوله (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) وقال (فاقتلوا المشركين
 حيث وجدتموهم) غير جائز اذا كان بالمسلمين قوة على قتالهم وادخالهم في الذمة او الاسلام

غير مكاتب وان كان قدادى شيئاً لم يجز من قبل ان الاداء لا يفسخ بعتقه فقد حصل له عن عتقه بدل فلا يجزى عن الكفارة واما اذا اشترى اياه فانه يجزى اذا تولى لان قبوله للشري بمنزلة قوله انت حر والدليل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يجزى ولد والد الا ان يجده بمولوك فيشتريه فيعتقه ومعلوم ان معناه يعتقه بشرائه اياه فجعل شراء بمنزلة قوله انت حر فاجزاً بمنزلة من قال لبيد انت حر * واختلفوا في مقدار الطعام فقال أصحابنا والتورى لكل مسكين نصف صاع بر او صاع تمر او شعير وقال مالك مد بمد هشام وهو مدان الاثنا بمد النبي صلى الله عليه وسلم وذلك من الحنطة واما الشعير فان كان طعام اهل بلده فهو مثل الحنطة وكذلك التمر وان لم يكونا طعام اهل البلد اطعمهم من كل واحد منهما وسطاً من شبع الشعير والتمر وقال الشافعي لكل مسكين مد من طعام بلده الذى يقات حنطة او شعير او اوزر او تمر او اقط وذلك بمد النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعتبر مد أحدث بعده * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عثمان بن ابي شيبة ومحمد بن سليمان الانباري قال حدثنا ابن انديس عن محمد بن اسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سايان بن يسار عن - لمة بن صحر قال كنت امرأ أصيب من النساء وذكر قصة ظهاره من امرأته وانه جامع امرأته وسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال حرر رقبة فقلت والذى يمكك بالحق ما ملك رقبة غيرها وضربت صفحة رقبتي قال قسم شهرين متتابعين قال وهل اجبت الذى اجبت الا من الصيام قال فاطم وسقا من تمرين ستين مسكيناً قلت والذى يمكك بالحق تيمناً قد يتى وحشين ومالنا طعام قال فانطلق الى صاحب صدقة بنى زريق فليدفعها اليك فاطم ستين مسكيناً وسقا من تمر وكل انت وعيالك بقيتها * فان قيل روى اسماعيل بن جعفر عن محمد بن ابي حرملة عن عطاء بن يسار ان خولة بنت مالك بن ثعلبة ظاهرها من زوجها اوس بن الصامت فقال النبي صلى الله عليه وسلم مريه فليذهب الى فلان فان عنده شطر وسق فليأخذ صدقة عليه ثم يتصدق به على ستين مسكيناً وروى عبدالله بن ادريس عن محمد بن اسحاق عن معمر بن عبدالله بن حنظلة عن يوسف بن عبدالله بن سلام عن خولة ان زوجها ظاهرها فذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم فامر ان تصدق بخمسة عشر صاعاً على ستين مسكيناً * قيل له قد رويناه حديث محمد بن اسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء وانه امره بان يعطى وسقا من تمر ستين مسكيناً وهذا الى لانه زائد على خبرك وايضاً جائز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم اعانه بهذا القدر ولا لالة فيه على ان ذلك جميع الكفارة وقدين ذلك في حديث اسرايل عن ابي اسحاق عن يزيد بن زيدان زوج خولة ظاهرها وذكر الحديث فاعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بخمسة عشر صاعاً وهذا يدل على انه اعانه ببعض الكفارة وقد روى ذلك ايضا في حديث يوسف بن عبدالله بن سلام رواه يحيى بن زكريا عن محمد بن اسحاق عن معمر بن عبدالله عن يوسف بن عبدالله بن سلام قال حدثتني خولة بنت مالك بن ثعلبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعان زوجها حين ظاهرها بمذق من تمر واعانته هي بمذق اخر وذلك ستون صاعاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق * * واختلفوا في المظاهر هل يجامع قبل ان يعطى فقال أصحابنا ومالك والشافعي

لما بينه الله في كتابه وهو ان المسلمين لم يوحوا عليه محيل ولا ركاب ولم يأخذوه عوة واما
احدوه صلحا وكذلك كان حكم فلك وقرى عرصة فيما ذكره الزهري، وقد كان للنبي صلى الله عليه
وسلم من العيمة الصبي وهو ما كان يصطفه من حمله العيمة قبل ان يسم المال وكان له انصا
سهم من الحسن فكان للنبي صلى الله عليه وسلم من النبي هده الحقيق لفرمها في هغه عاله والميق في
نواب المسلمين ولم يكن لاحد من احد الامن بخارجه صلى الله عليه وسلم ان يملكه وفي هذه الآية دلالة
على ان كل مال من اموال اهل البيت لم يبع عليه الامون عوه واما احدهم لما جاءه لاء صرع في بيت
مال المسلمين ويصرف على الوحو التي تصرف فيها الخراج والحرة لانه مكرلة مصادرة للنبي صلى الله عليه
وسلم من اموال بني الصريح لم يوحف المسامون عليه بخدوه وله على ما قاله الله على رسوله من اهل
البرى لله وللرسول والآية قال ابو بكر بن الله حكم ما لم يوحف عليه المسامون من النبي فجعله
لنبي صلى الله عليه وسلم على ما قدما من بيانه ثم ذكر حكم النبي الذي اوحف المسامون عليه فجعله
لهؤلاء الاصناف وهم الاصناف الخمس المذكورون في غيره وطاهره يقتضي ان لا يكون
للعامة شيء من الامن كان منهم من هذه الاصناف وقال قادة كتاب الصماء في صدر الاسلام
لهؤلاء الاصناف ثم سلب قوله «واعلموا اما علمهم من شيء فان لله حصة» الآية ابو بكر لم يوحف
عمر رضي الله عنه العراق سألته قوم من السجاعة فسمعه بين العامة من الربير وبلال وغيرهما فقال
قسمتها بينهم بقي آخر الناس لاشي ائهم واحج غاهم هذه الآية الى قوله «والذين حاؤا
من بعدهم» وشاور علنا وجماعة من الصحابة في ذلك فاساروا عاه بترك القسمة وان
نقرا عليها عليها ويضع سائها الخراج ففعل ذلك ورافته الجماعة عند احتجاجة الآية وهذا
بدل على ان هذه الآية غير منسوخة واما مصبومه الى آية العسمة في الارض بالمسحاة فان
رأى قسمتها اصلح للمسلمين رد غاهم فهم وان رأى رار اهاها عليها واحد الخراج
مهم فيها فعل لانه لو لم تكن هذه الآية ثامة الحكمة في حوار احد الخراج مما حتى اسوى
الآخر ولاول وفي المذكور له واحد مصبها فاما لم يحاجوه بالنسج دل على ثمت
حكمها عدمه ونحج دلائلها اهم على ما استدله سابه فكون بقدر الآية من محمدها
واعلموا ان ماءهم من شيء فارد حصة في الاموال سوى الارضين وفي الارضين اذا احدر
الامام ذلك وما قاله الله على رسوله من الارضين قبله ولا رسول ان احار تركه على
ملك اهاها ويكون ذكر الرسول بها فويص الامر على في صفة الى من رأى واستند
عمر رضي الله عنه من الآية بقوله «كذلك يكون دولة بين الاغنياء منكم» وقوله «والذين حاؤا من
بعدهم» وقال لو قسمها بينهم لصدت دولة بين الاعية منكم ولم يكن من حده بعدهم من
المسلمين شيء وقد جعل ائهم فيه الحق بقوله «والذين حاؤا من بعدهم» فلما اسر
عده حكم دلالة الآية وموافقه كل الصحابة على امرار اهاها سابه وصدية الخراج ث
سها من حده وحده من ائها فمسحا الارضين ووصد الخراج على لا وصاح ملومة
ووصد الحرة على الزفاف وجملاهم ان طفت شيء من وارعه سجرين وثمانية

واربعين ثم لم يتعقب فله هذا احد من ساء لعدده من الائمة بالفسخ فصار ذلك اتفاقا واختلف
 اهل العلم في احكام الارضين المفتحة عوة فقال اصحابنا والثوري اذا افتتحها الامام عوة
 فهو بالخيار ان شاء قسمها واهلها واموالهم بين العامين بعد اخراج الحس وان شاء
 اقر اهلها عليها وحمل عليها وعلهم الحراج ويكون ملكا لهم ويحور بينهم وشراؤهم لها
 وقال مالك مانع اهل الصلح من ارضهم فهو حائر وما افتتح عوة فانه لا يشتري منهم احد
 لان اهل الصلح من اسلم منهم كان احق بارضه وماله واما اهل العوة الدس احدوا عوة من
 اسلم منهم احررله اسلامه نفسه وارضه للمسلمين لان بلادهم قد صارت في المسلمين وقال
 الشافعي ما كان عوة فحسمها لاهله وارثه احاسبا للعامين من طاب حسا عن حقه للامام
 ان جعلها وقفا عليهم ومن لم يطلب حسا فهو احق بماله * قال ابو بكر لا تحلوا الارض المفتحة
 عوة من ان تكون للعامين لا يحور للامام صرفها عنهم محال الا بطعة من اصهم او ان
 يكون الامام مخيرا بين اقرار اهلها على املاكهم بها ووضع الحراج عليها وعلى رفاة اهلها على
 ما فعله عمر رضي الله عنه في ارض السواد فلما اتفق الجميع من الصحابة على تصويب عمر فقامه في ارض
 السواد بعد خلاف من بعضهم عليه على اسقاط حق العامين عن رفاها دل ذلك على ان العامين
 لا يستحقون ملك الارضين ولا رفاة اهلها الا ان يختار الامام ذلك لهم لان ذلك لو كان ملكا
 لهم لماعدل عنهم بها الى غيرهم ولدارعوه في احتجاجة بالآية في قوله (كيلا يكون دولة بين
 الاعياء مكم) وقوله (والدس حاوا من بعدهم) فلما سلم له الجميع رآه عند احتجاجة
 الآية دل على ان العامين لا يستحقون ملك الارضين الا باحسان الامام ذلك لهم وايصالا لاحتلوا
 ان للامام ان يقتل الاسرى من المشركين ولا يستقيم ولو كان ملكا للعامين قد ثبت فيهم لما كان له
 ان يلافه عليهم كما لا تلغ عليهم سائر اموالهم فلما كان له ان يقتل الاسرى وله ان يستقيم
 فيفسدهم بينهم ثبت ان الملك لا يحصل للعامين احرار العبيد في الرفاة والارضين الا ان جعلها
 الامام لهم * وبدل على ذلك ايضا ما روى الثوري عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل
 بن ابي حمزة قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم حيرلصين صفالواته وحاحه وبعصا بين المسلمين
 قسمها بينهم على ثمانية عشر سهما فلو كان الجميع ملكا للعامين لما حمل نصيبه لبوائه وحاحه
 وقد فصح عوه وبدل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم فتح مكة عوة ومن على اهلها فاقروهم على
 املاكهم فقد حصل بدلالة الآية واجماع السلف والسنة بخير الامام في قسمه الارضين او
 تركها ملكا لاهلها ووضع الحراج عليها * وبدل على حديث سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي
 هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمقتضى العراق فخرها ودرهمها ومب الشام مداها ودارها ومعت
 مصر ارضها وداره وعدم * لا يشهد على ذلك الحماني هريرة ودمه فاحر عليه السلام عن مع الناس
 لهذه الحقوق الواحة لله تعالى في الارضين واهم يهودون الى حال اهل الحاهلية في معها وذلك
 بدل على صحه قول عمر رضي الله عنه في السواد وان ما وصحه هو من حقوق الله تعالى التي تحب اداؤها *
 فان قيل ليس فيها ذكرت من فعل عمر في السواد اجماع لان حبيب بن ابي ثابت وعبيدة قد رويوا

عن أمية بن زيد الجاني قال دخلنا على علي رضي الله عنه بالرحبة فقال لولان يضرب بعضكم وجوه بعض
لقسمت السواد بينكم ب قيل له الصحيح عن علي رضي الله عنه انه اشار على عمر رضي الله عنه بترك قسمة
السواد وافرار اهله عليه ومع ذلك فانه لا يجوز ان يصح عن علي ما ذكرناه لانه لا يخلو من خاطبهم على
بذلك من ان يكونوا هم الذين فتحوا السواد فاستحقوا ملكه وقسمته بينهم من غير خيار
للامام فيه او ان يكون الخاطبون به غير الذين فتحوه او خاطب به الجيش وهم اخلاط منهم
من شهد فتح السواد ومنهم من لم يشهد وغير جائز ان يكون الخطاب لمن لم يشهد فتحه لان احدا
لا يقول ان الغنيمة تصرف الى غير الغانمين ويخرج منها الغانمون وان يكونوا اخلاط فيهم من
شهد الفتح واستحق الغنيمة وفيهم من لم يشهد وهذا مثل الاول لان من لم يشهد الفتح لا يجوز
ان يسهم له وقسم الغنيمة بينه وبين الذين شهدوه او ان يكون خاطب به من شهد الفتح دون
غيره فان كان كذلك وكانوا هم المستحقين له دون غيرهم من غير حيار للامام فيه فغير جائز
ان يجعل حفهم لغيرهم لان بعضهم يضرب وجوه بعض اذ كان اتقى الله من ان يترك حقا يجب
عليه القيام به الى غيره لما وصفت وعلى انه لم يخص بهذا الخطاب الذين فتحوه دون غيرهم
وفي ذلك دليل على فساد هذه الرواية ب وقد اختلف الناس بعد ثبوت هذا الاصل الذي ذكرناه
ومحة الرواية عن عمر في كافة الصحابة على ترك قسمة السواد واقرار اهله عليه فقال قائلون
اقرهم على املاكهم وترك اموالهم في ايديهم ولم يسترقهم وهو الذي ذكرناه من مذهب اصحابنا
وقال آخرون انما اقرهم على ارضهم على انهم وارضهم في الاسلام وارضهم غير ملاك لها وقال
آخرون اقرهم على انهم احرار والارضون موقوفة على مصالح المسلمين ب قال ابو بكر ولم
تختلفوا ان من اسلم من اهل السواد كان حرا وانه ليس لاحد ان يسترقه وقد روى عن علي رضي الله عنه
ان دهقنا اسلم على عهده فقال له ان اقب في ارضك رفعنا الحربة عن رأسك واخذناها من
ارضك وان نحواب عنها فحقن احق بها وكذلك روى عن عمر رضي الله عنه في دهقنا نهر الملك حين
اسلمت فلو كانوا عبدا لما زال عنهم الرق بالاسلام ب فان قيل فقد قال ان تحولت عنها فحقن
احق بها ب قيل له انما اراد بذلك انك ان عجزت عن عمادتها عمرناها نحن وررعناها لئلا ينطل
الحنوق التي قد وجبت للمسلمين في رقابها وهو الحراج وكذلك يفعل الامام عندنا باراضى
العاجز عن عمادتها ولما ثبت ما وصفنا ان من اسلم من اهل السواد فهو حر ثبت ان
ارضهم على املاكهم كما كانت رقابهم مبقاة على اصل الحرية ومن حيث حاز للامام عند مخالفتنا
ان يقطع حق الغانمين عن رقابها ويجعلها موقوفة على المسلمين بصرف خراجها اليهم جاز
اقرارها على املاك اهله او يصرف خراجها الى المسلمين ادلاحق للمسلمين في نفق ملك ملاكها
عنها بعد ان لا يحصل للمسلمين ملكها واما حفهم في الحاليين في خراجها لا في رقابها
بان يتملكوها ب وذكر يحيى بن آدم عن الحسن بن صالح قال سمعنا ان الغنيمة ما غلب
عليه المسلمون حتى يأخذوه غنوة بالقتال وان النبي ماصو لحوا عليه قال الحسن
فاما سوادنا هذا فانا سمعنا انه كان في ابدى التبط فظهر عليهم اهل فارس فكانوا يؤدون

اليهم الحراج فلما ظهر المسلمون على اهل فارس تركوا السواد ومن لمقاتلهم من الدهاقين على حالهم ووضعوا الجزية على رؤس الرجال ومسحوا ما كان في ايديهم من الارضين ووضعوا عليهم الحراج وقبضوا على كل ارض ليست في يد احد فكانت صساقى للامام ع قال ابوبكر كان ذهاب الى ان التبط لما كانوا احرارا في مملكة اهل فارس فكانت املاكهم ثابتة في اراضيهم ثم ظهر المسلمون على اهل فارس وهم الذين قاتلوا المسلمين ولم يقاتلهم التبط كانت اراضيهم ورقابهم على ما كانت عليه في ايام الفرس لانهم لم يقاتلوا المسلمين فكانت ارضهم ورقابهم في معنى ماصولح عليه وانهم انما كانوا يملكون اراضيهم ورقابهم لو قاتلوهم وهذا وجه كان يحتمله الحال لولا ان حجة عمر لاصحابه الذين سألوه قصة السواد كانت من غير هذا الوجه وانما احتج بدلالة الكتاب دون ما ذكره الحسن ع فان قيل انما دفع عمر السواد الى اهله بطيبة من نفوس الغنمين على وجه الاحارة والاجرة تسمى خراجا قال النبي صلى الله عليه وسلم الحراج بالضم ع مراده 'جرة العبد المشرى اذا رد بالعيب ع قال ابوبكر هذا غلط من وجوه احدها ان عمر لم يستعقب نفوس القوم في وضع الحراج وترك القسمة وانما شاور الصحابة وحاج من طلب القسمة بما اوضح به قوله ولو كان قد استطاب نفوسهم لنقل كما نقل ما كان بينه وبينهم من المراجعة والحجة ع فان قيل قد نقل ذلك وذكر ما رواه اسماعيل بن ابي خالد عن قيس بن ابي حازم قال كنا ربيع الناس فاعطانا عمر ربيع السواد فاخذناه ثلاث سنين ثم وفد جرير الى عمر بعد ذلك فقال عمر والله لولا اني قاسم مسؤل لكنتم على ما قسم لكم فارى ان تردوه على المسلمين ففعل فاجازه عمر بجاين ديناراً فأنته امرأة فقالت يا امير المؤمنين ان قومي صالحوك على امر ولست ارضى حتى تملأ كفي ذهباً وتحملني على حمل ذلول وتعلمني قتيقة حرأ قال ففعل ع قال ابوبكر ليس فيه دليل على انه كان ملكهم رقاب الارضين وجائز ان يكون اعطاهم ربيع الحراج ثم رأى بعد ذلك ان يقتصر بهم على اعطياتهم دون الحراج ليكونوا اسوة لسائر الناس وكيف يكون ذلك باستطاعة منه لنفوسهم وقد اخبر عمر انه رأى رده على المسلمين واظهر انه لا يسمع غيره لما كان عنده انه الاصلح للمسلمين واما امر المرأة فانه اعطاها من بيت المال لانه قد كان جائزاً له ان يفعله من غير اخذ ما كان في ايديهم من السواد واما قوله ان الحراج اجرة ففسد من وجوه احدها انه لا خلاف ان الاجارات لا تجوز الا على مدة معلومة اذا وقعت على المدة وايضاً فان اهالهم لم يخلوا من ان يكونوا عبيداً او احرارا فان كانوا عبيداً فان اجارة المولى من عبده لا تجوز وان كانوا احرارا فكيف جاز ان تترك رقابهم على اصل الحرية ولا تترك اراضيهم على املاكهم وايضاً لو كانوا عبيداً لم يجز اخذ الجزية من رقابهم لانه لا خلاف ان العبيد لا جزية عليهم وايضاً لا خلاف ان اجارة النخل والشجر غير جائزة وقد اخذ عمر الحراج من النخل والشجر فدل على انه ليس باجرة ع وقد اختلف الفقهاء في شري ارض الحراج واستيجارها فقال اصحابنا لا بأس بذلك وهو قول الاوزاعي وقال مالك اكراه استيجار ارض الحراج

وكره شريك شري أرض الحراج وقال لا تجعل في عنقك صغارا وذكر الطحاوي عن ابن
 ابي عمران عن سليمان بن بكار قال سألت رجل المعافى بن عمران عن الزرع في أرض الحراج
 فنهأ عن ذلك فقال له قائل فانك تزرع انت فيها فقال يا ابن اخي ايس في المشرق قدوة وقال
 الشافعي لا بأس بان يكتري المسام أرض خراج كما يكتري دواهم قال والحديث الذي جاء
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لمسلم ان يؤدى الحراج ولا لمشرك ان يدخل المسجد الحرام
 انما هو خراج الجزيرة ع قال ابو بكر روى عن عبد الله بن مسعود انه استترى أرض خراج وروى عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تخذوا الضيقة فترغبوا في الدنيا قال عبد الله وراذان ما براذان
 وبالمدينة ما بالمدينة وذلك انه كانت له ضيعة براذان وراذان من أرض الحراج وروى ان
 الحسن والحسين ابني علي رضي الله عنهم استروا من أرض السواد فهذا يدل على معين احدهما انها
 املاك لاهلها والثاني انه غير مكروه للمسلم شراها وروى عن علي وعمر رضي الله عنهما من اسلم من
 اهل الحراج انه ان اقام على أرضه اخذ منه الحراج وروى عن ابن عباس انه كره شري
 أرض اهل الذمة وقال لا تجعل ما جعل الله في عنق هذا الكافر في عنقك وقال ابن عمر مثل
 ذلك وقال لا تجعل في عنقك الصغار ع قال ابو بكر وخراج الأرض ليس بصغار لانه لانعام
 خلافا بين الساف ان الذي اذا كانت له أرض خراج فاسلم انه يؤخذ الحراج من أرضه
 ويسقط عن رأسه فلو كان صغارا لسقط بالاسلام وقول النبي صلى الله عليه وسلم منعت العراق قفيزها
 ودرهمها بدل على انه واجب على المؤمنين لانه اخبر عما يمنع المسلمون من حق الله في
 المستقبل الا ترى انه قال وعدتم كما بدأتم والصغار لا يجب على المسلمين وانما يجب على
 الكفار للمسلمين ع وقوله تعالى ع والذين يبيعون الدار والايمان من قبلهم بغير حق من هاجر
 اليهم ع يعنى والله اعلم ان ما افاد الله على رسوله من اهل القرى فله وللرسول وللاذين
 تبؤوا الدار والايمان من قبلهم يعنى الانصار وقد كان اسلام المهاجرين قبل اسلام
 الانصار ولكنه اراد الذين تبؤوا الدار والايمان من قبل هجرة المهاجرين ع وقوله تعالى
ع ولا يجدون في صدورهم حاجة مما اوتوا ع قال الحسن يعنى انهم لا يجدون المهاجرين
 على فضل آناهم الله تعالى وقيل لا يجدون في انفسهم شيئا لما تقوه عليهم ع وقوله تعالى ع ويؤثرون
 على انفسهم ولو كان بهم خصاصة ع الخصاصة الحاجة فأتى الله عليهم باسارهم المهاجرين
 على انفسهم فيما ينفقونه عليهم وان كانوا هم محتاجين اليه ع فان قيل روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ان رجلا قال له معي دينار فقال افقه على نفسك فقل معي دينار آخر فقال
 افقه على عيالك فقال معي دينار آخر قال تصدقه وان رجلا جاء ببيضة من ذهب
 فقال يا رسول الله تصدق بهذه فاني ما املك غيرها فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه من
 الشق الآخر فاعرض عنه الى ان اعاد القول فاخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم ورماها فلو اصابته
 لعقرته ثم قال يا بني احدهم بجميع ما املك فيصدق به ثم يصدق به الناس اما ان تصدق على ظهر
 غنى وان رجلا دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم يحطب والرحل بحال بدادة فحث النبي

صلى الله عليه وسلم على الصدقة فطرح قوم ثيابا ودرهما فاعطاهم ثوبين ثم حثهم على الصدقة فطرح الرجل احد ثوبيه فانكره النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الاخبار كراهة الايثار على النفس والامر بالانفاق على النفس ثم الصدقة بالفضل **وقال** له انما كره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لاننا لم يشق منه بالصبر على الفقر وخشى ان يتعرض للمسئلة اذا فقد ما ينقذه الا ترى انه قال يا بني احدهم بجميع ما بمالك فيتصدق به ثم يقعد يتكفف الناس فانما كره الايثار لمن كانت هذه حاله فاما الانصار الذين اثنى الله عليهم بالايتار على النفس فلم يكونوا بهذه الصفة بل كانوا كما قال الله تعالى (والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس) فكان الايتار منهم افضل من الامساك والامساك ممن لا يصبر ويتعرض للمسئلة اولى من الايتار **وقد** روى محارب بن دثار عن ابن عمر قال اهدى لرجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رأس شاة فقال ان فلانا وعياله احوج الى هذا منا فبعث به اليه فلم يزل يبعث به واحد الى آخر حتى نداولها تسعة اهل ابيات حتى رجعت الى الاول فتركت **ومن** يوق شح نفسه **الآية** وروى الاعمش عن جامع بن شداد عن الاسود بن هلال قال جاء رجل الى عبدالله فقال يا ابا عبد الرحمن قد خفت ان تصيبني هذه الآية (ومن يوق شح نفسه) فوالله ما قدر على ان اعطى شأ اطيق منه فقال عبدالله هذا الخلل وبشئ الشئ الخلل ولكن الشح ان تأخذ مال اخيك بغير حق وروى عن سعد بن جبير في قوله تعالى (ومن يوق شح نفسه) قال ادخار الحرام ومنع الزكاة . آخر سورة الحنتر

سورة الممتحنة ومن سورة الممتحنة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تخذوا عدوى وعدوكم اواباءنعمون اللهم بالمودة **وقد** روى انها نزلت في حاطب بن ابي بلنتة حين كتب الى كفار قريش بأنصح لهم فيه فاطاع الله نبيه على ذلك فدعاه اليه صلى الله عليه وسلم فقال انت كتبت هذا الكتاب قال نعم قال ومهلكك على ذلك قال اما والله ما اريد في الله منذ اسلمت واكنى كنت امرا غريبا في قريش وكان لي بمكة مال وخون فاردت ان ادفع بذلك عنهم فقال عمر ائذن لي يا رسول الله فاضرب عنقه فقال النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسام مهلا يا ابن الخطاب انه قد شهد بدرا وما يدريك لعل الله قد اطاع على اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فاني غافر لكم **وقد** حدثنا بذلك عبدالله بن محمد قال حدثني الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن الزهري في قوله (يا ايها الذين آمنوا لا تخذوا عدوى وعدوكم اولياء) عن عمرو بن الزبير بمعنى ما قدمناه قال ابو بكر ظاهر ما فعله حاطب لا بوجوب الردة وذلك لانه ظن ان ذلك جائز له ليدفع بعن ولده وماله كما يدفع عن نفسه بمنزلة عند النفية ويستيسح اظهار كلمة الكفر ومثل هذا الغل اذا صدر عنه الكتاب الذي كتبه فانه لا يوجب الاكفار ولو كان ذلك يوجب الاكفار لاستتابه النبي صلى الله عليه وسلم فاما ما لم يمتبه

وصدقه على ما قال علم ما كان مرتدوا عما قال عمر ان تدن لي فاصبر عقه لانه طن انه فعله عن غير تأويل
 فان قيل قد احبر لى صلى الله عليه وسلم انه اتامع عمر من قتله لانه شهد بدرا وقال ما يدريك
 لعل الله قد اطلع على اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد عرفت لكم جعل الملة المانة من قتله
 كونه من اهل بدر ﴿﴾ قل له ليس كما طلب لان كونه من اهل بدر لا يمنع ان يكون كافرا
 مستحقا للاراد اكفر وانما معاه ما يدريك لعل الله قد علم ان اهل بدر وان ادسوا لا يموتون
 الا على التوبة ومن علم الله منه وجود الويه اذا مهله غير حائر ان امر قتله او فعل ما قطع له
 به عن التوبة فيجوز ان يكون مراده ان في معلوم الله ان اهل بدر وان ادسوا فاصبرهم الى
 التوبة والامانة ﴿﴾ وفي هذا الآت دلالة على ان الخوف على المال والولد لا ينج القه في اظهار
 الكفر وانه لا يكون بمرلة الخوف على نفسه لان الله سبي المؤمنين عن مثل ما فعل حاطب مع
 خوفه على اهله وماله وكذلك قال سبحانه انه لو قال لرحل لاقبل و لك اولئك كفرون انه
 لا يسمعهم اظهار الكفر ومن الناس من يقول ومن له على رجل مال فقال لا افر لك حتى
 يحط عني نصفه فحط عنه نصفه لا يصح الحط عنه وحمل خوفه على دهر له تبرله الاكر وعلى
 الحط وهو ما اطن مذهب ابن ابي وماد كبرياء يد على محبة قوا ويد على خوف
 على المال والاهل لا ينج البسة ان الله فرض الهجره على المؤمنين ولم يدرهم في حلف لرحل
 اموالهم واهلهم فقال ﴿﴾ قل ان كان آؤكم واسؤكم واحوكم و حكم وعشركم
 الآت وقال ﴿﴾ فالوا كما مستصعب في الارض قال الم من ارض الله سمه فاحره فيها
 ﴿﴾ وقوله تعالى ﴿﴾ فذلك انكم اسود حسبه في ابراهيم الدس معه ﴿﴾ الآت قوله ﴿﴾ الدس معه
 قل فيه الامانة وقيل الدس آمو معه فامر الله الدس اناسي بهم في اظهار مدهد الكفار
 وقصع الموالاة بينا وبهم قوله انا آء مكم ومم من دون الله كراما له ود يسا
 وبكم العداوة والعصا ادا ﴿﴾ فهذا حكمه قد بعد المؤون بدوقه له ﴿﴾ لا قول ابراهيم لانه
 يعني في ان لا تسووا به في الذماء الاب كافر وتما فعل ابراهيم ساك لانه طن له الامان
 ووعد اظهاره فاحتر الله تعالى انه مافق فلما بين له انه عدو له ﴿﴾ فامر الله تعالى
 بالأسى ناراهم في كل امور الا في الاستعارة ان الكافر وقوله تعالى ﴿﴾ ما لا يحطنا
 به للدس كمر وا ﴿﴾ وال مده اعني اظهارهم علانا فبرو ابيه على حق وول عباس
 لا ساطهم عليه فهو

باب صلة الرحم المشهرك

قال الله تعالى لا يسألكم له من الدس لمع لوكم في الا ﴿﴾ الآت روى هشام بن عروة عن
 اسه عن عائشة ان اسألت الى صلى الله عليه وسلم عن ام لها منه كنهه عن اصحابها قال نعم
 صابها ﴿﴾ قالوا ﴿﴾ وقوله ﴿﴾ وان يروهم ﴿﴾ مضموا اليهم ﴿﴾ مضموم في حوار دفع اصداف الى هل
 الذمة ادليس هم من اهل قالنا وفيه الامني من الصدقة على اهل الحرب قوله ﴿﴾ انما هما كماله

عن الذين فالتوكم في الدس) وقد روى فيه غير ذلك * حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن
 قال احبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله (لا سهاكم الله عن الدين لم يقاتلوكم في الدين
 ولم يخرجوكم من دياركم) قال نسحها قوله (فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم) وقوله تعالى
 ﴿يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات﴾ الآية روى الرهري عن عمرو عن المسور
 ان محمرة عن انس بن مالك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان مما شرط سبيل بن عمرو على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية لا يأتيتك ما احذوان كان على دينك الا ردته عليا فرد
 اماحتل على ابيه سبيل بن عمرو ولم يأت به احد من الرجال الا ردته في تلك المدة وان كان مسلما
 وحام المؤمنين مهاجرات وكانت ام كلثوم بنت عمة بن ابي معيط ممن خرج الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بموئذ وهي عاتق حواء اهلها يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رخصها فارل الله
 فيها (اذا جاءك المؤمنات مهاجرات) الآية قال عمرو فاحرى عاتقة ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان ينتحس بهذه الآية (يا ايها النبي اذا جاءك المؤمنات سايكن) قالت فمن
 اقر بهذا الشرط منهن قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نايك كلاما يكلمها به والله مامست
 يدها امرأة من اهل المايعة وروى عكرمة بن عمار عن ابي رميل عن عمر بن الخطاب قال لقد
 صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل مكة يوم الحديبية وحمل لهم ان من لحق بالكفار من المسلمين
 لم يردوه ومن لحق بالمسلمين من الكفار ردوه وروى الحكم عن مصعب عن اس عاس قال كان
 في الصلح يوم الحديبية ان من اسلم من اهل مكة فهو رد الهم ورتل سورة الممتحنة بعد الصلح فكان
 من اسلم من نسائهم نسل ما احررك فان كاتب حررت هرا من روجها ورعة عنه وردت وان
 كانت حررت رعه في الاسلام امسك وردد على روجها ما اهلك قال ابو بكر لا تحلو
 الصلح من ان يكون كان حاصي الرجال دون النساء على الوجه الذي ذكر من رد من جاءهم
 مسلما الهم وان يكون وقع بدعا ما سمح عن النساء وهذا اظهر الوجهين وذلك حائر
 عندنا وان لم رد النبي صلى الله عليه وسلم احد من النساء عليهم لان السح حائر عند الحكمين من الفعل
 وان لم تقع الفعل وقوله (يا ايها الذين آمنوا) خطاب للمؤمنين والمراد به النبي صلى الله عليه وسلم اذا
 هاجر الى له هو الذي يتولى امتحانهم دون المؤمنين وقد ارد به سائر المؤمنين عديعة النبي صلى الله
 عليه وسلم عن حصرهم وقوله تعالى ﴿وان علمتموهن مؤمنات﴾ المراد به العلم الظاهر لاحقيمه
 اليقين لان ذلك لاسل لالاه وهو مثل قول اخوة يوسف (ان اسك سرق وما شهدا
 الا بما علمنا) يعون العلم الظاهر لا لم يكن سرق في الحقيقة الا ترى الى قوله (وماك للعب
 حافظين) وانما حكموا عليه بالسرق من جهة الظاهر لما وجدوا الصواع في رحله وهو مثل
 شهادة الشهود الذين طاهرهم العدالة قد تمند الله بالحكم هاهن طريق الظاهر وحمل سهادهما
 على الصحة وكذلك قول احاد الآحاد عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الطريق * وقد الرما الله
 بهذه الآية قول قول من اطهر الامان والحكم نصحة ما احبره عن عهه فيما يسا ويه
 وهذا اصل في تصديق كل من احبر عما لا يطلع عليه غيره من حاله مثل المرأة اذا احترت عن

حيضها وطهرها وحبلها ومثل الرجل يقول لامرأته انت طالق اذا حضت او قال اذا طهرت
فيكون قولها مقبولا فيه وقال عطاء بن ابي رباح وتلا هذه الآية (اذا جاءكم المؤمنات) فقال
عطاء ما علمنا ايمانهن الا بما ظهر من قولهن وقال قتادة امتحانهم ما خرجن الا للدين والرغبة
في الاسلام وحب الله تعالى ورسوله

باب وقوع الفرقة باختلاف الدارين

قال الله تعالى ﴿فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار لانهن حل لهن ولاهن يحلون لهن﴾ الآية * قال ابو بكر في هذه الآية ضروب من الدلالة على وقوع
الفرقة باختلاف الدارين بين الزوجين واختلاف الدارين ان يكون احد الزوجين من اهل
دار الحرب والآخر من اهل دار الاسلام وذلك لان المهاجرة الى دار الاسلام قد صارت
من اهل دار الاسلام وزوجها باق على كفره من اهل دار الحرب فقد اختلفت بهما الداران
وحكم الله بوقوع الفرقة بينهما بقوله ﴿فلا ترجعهن الى الكفار﴾ ولو كانت الزوجة باقية
لكان الزوج اولي بها بان يكون معه حيث اراد ويدل عليه ايضا قوله ﴿لانهن حل لهن ولاهن
يحلون لهن﴾ وقوله ﴿وآتوهن ما انفقوا﴾ يدل عليه ايضا لانه امر بدمهرها على الزوج ولو كانت
الزوجة باقية لما استحق الزوج رد المهر لانه لا يجوز ان يستحق البضع وبذله وبذل عليه قوله
﴿ولا جناح عليكم ان تنكحوهن اذا آتيتوهن اجورهن﴾ ولو كان النكاح الاول باقيا لما جاز لها
ان يتزوج ويدل عليه قوله ﴿ولا تأسكوا نكاح الكوافر﴾ والعصمة المنع قهنا ان تمتنع من تزويجها
لاجل زوجها الحربي * واختلف اهل العلم في الحربية تخرج الينا مسلمة فقال ابو حنيفة
في الحربية تخرج الينا مسلمة ولها زوج كافر في دار الحرب قد وقعت الفرقة فبا بينهم ولا عدة
عليها وقال ابو يوسف ومحمد عليها عدة وان اسلم الزوج لم تحله الا بنكاح مستقبل وهو قول
الثوري وقال مالك والاوزاعي والليث والشافعي ان اسلم الزوج قبل ان تحيض ثلاث حيض
قد وقعت الفرقة ولا فرق عند الشافعي بين دار الحرب وبين دار الاسلام لاحكام الدارين *
قال ابو بكر روى قتادة عن سعيد بن المسيب عن علي قال اذا اسلمت اليهودية والنصرانية
قبل زوجها فهو احق بها ماداموا في دار الهجرة * وروى الشيباني عن السفاح بن مطر
عن داود بن كردوس قال كان رجل من بني تغلب نصراني عنده امرأة من بني تميم نصرانية
فاسلمت المرأة وابى الزوج ان يسلم ففرق عمر بينهما * وروى ليث عن عطاء وطاوس
ومجاهد في النصراني تسلم امرأته قالوا ان اسلم معها فهي امرأته وان لم تسلم فرق بينهما
وروى قتادة عن مجاهد قال اذا اسلم وهي في عدتها فهي امرأته وان لم تسلم فرق بينهما وروى حجاج
عن عطاء مثله وعن الحسن وابن المسيب مثله وقال ابراهيم ان ابى ان يسلم فرق بينهما وروى عباد
ابن العوام عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال اذا اسلمت النصرانية قبل زوجها فهي املاك
لنفسها * قال ابو بكر حصل اختلاف السلف في ذلك على ثلاثة انحاء فقال علي رضي الله عنه هوا حق بها

ماداموا في دار الهجرة وهذا معناه عندنا اذا كانا في دار واحدة ومتى اختلفت بهما الدار فصار احدهما في دار الحرب والآخر في دار الاسلام قال عمر رضي الله عنه اذا اسلمت وامى الزوج الاسلام فرق بينهما وهذا ايضا على انهما في دار الاسلام وقال آخرون ممن ذكرنا قوله هي امرأته مادامت في العدة فاذا انقضت العدة وقمت الفرقة وقال ابن عباس تقع الفرقة باسلامها واتفق فقهاء الامصار على انها لا تبين منه باسلامها اذا كانا في دار واحدة * واختلفوا في وقت وقوع الفرقة اذا اسلمت ولم يسلم الزوج فقال اصحابنا ان كانا ذميين لم تقع الفرقة حتى يعرض الاسلام عليه فان اسلم والا فرق بينهما وهو معنى ما روى عن علي وعمر وقالوا ان كانا حربيين في دار الحرب فاسلمت فهي امرأته ما لم تحض ثلاث حيض فاذا حاضت ثلاث حيض قبل ان يسلم فرق بينهما ويجوز ان يكون من روى عنه من السلف اعتبار الحيض انما ارادوا به الحربيين في دار الحرب وقال اصحابنا اذا اسلم احد الحربيين وخرج البنا ايها كان وبقي الآخر في دار الحرب فقد وقمت الفرقة باختلاف الدارين وقد ذكرنا وجوه دلائل الآية على صحة هذا القول * ومن الدليل على ذلك قوله (والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم) قال ابو سعيد الخدري نزلت في ساياء واطاس كان لهن ازواج في الشرك واباحهن لهن بالسبي وروى عن سعيد بن حبيب عن ابن عباس في قوله (والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم) قال كل ذات زوج فآياتها زانما لا ماسيت وقال النبي صلى الله عليه وسلم في السبايا لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحضة واتفق الفقهاء على جواز وطء المسيية بعد الاستبراء وان كان لها زوج في دار الحرب اذا لم يسب زوجها معها فلا يخلو وقوع الفرقة من ان يتعلق باسلامها او باختلاف الدارين على الحد الذي بينا او يحدث الملك عليها وقد اتفق الجميع على ان اسلامها لا يوجب الفرقة في الحال وثبت ايضا ان حدوث الملك لا يرفع النكاح بدلالة ان الامة التي لها زوج اذا بيعت لم تقع الفرقة وكذلك اذا مات رجل عن امة لها زوج لم يكن انتقال الملك الى الوارث دافعا للنكاح فلم يبق وجه لا يشاع الفرقة الا باختلاف الدارين * فان قيل اختلاف الدارين لا يوجب الفرقة لان المسلم اذا دخل دار الحرب بامان لم يبطل نكاح امرأته وكذلك لو دخل حربى البنا بامان لم تقع الفرقة بينه وبين زوجته وكذلك لو اسلم الزوجان في دار الحرب ثم خرج احدهما الى دار الاسلام لم تقع الفرقة فسلمنا انه لا تأثير لاختلاف الدارين في ايجاب الفرقة * قيل له ليس معنى اختلاف الدارين ما ذهب اليه وانما معناه ان يكون احدهما من اهل دار الاسلام اما بالاسلام او بالذمة والآخر من اهل دار الحرب فيكون حربيا كافرا فاما اذا كانا مسلمين فهما من اهل دار واحدة وان كان احدهما مقيما في دار الحرب والآخر في دار الاسلام * فان احتج المخالف لنا بما روى بونس عن محمد بن اسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال زادت النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على ابي العاص بن الربيع بالنكاح الاول بعد ست سنين وقد كانت زينب هاجرت الى المدينة وبقي زوجها بمكة متزكيا ثم ردها

عليه بالنكاح الاول وهذا يدل على انه لا تأثير لاختلاف الدارين في ابتاع الفرقة فيقال لا يصح الاحتجاج به للمخالف من وجوه احدها انه قال ردها بعد ست سنين بالنكاح الاول لانه لاختلاف بين الفقهاء انها لاترد اليه بالنقد الاول بعد انقضاء ثلاث حيض ومعلوم انه ليس في العادة انها لا تحيض ثلاث حيض في ست سنين فسقط احتجاج المخالف به من هذا الوجه ووجه آخر وهو ما روى خالد عن عكرمة عن ابن عباس في اليهودية تسلم قبل زوجها انها املك لنفسها فكان من مذهبه ان الفرقة قد وقعت باسلامها وغير جائز ان يخالف النبي صلى الله عليه وسلم فيما قد رواه عنه والوجه الثالث ان عمرو بن شعيب روى عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على ابي العاص بنكاح ثمان فهذا يعارض حديث داود بن الحصين وهو مع ذلك اولى لان حديث ابن عباس ان صح فانما هو اخبار عن كونها تزوج له بعد ما سلم ولم يعلم حدوث عقد ثمان وفي حديث عمرو بن شعيب الاخبار عن حدوث عقد ثمان بعد اسلامه فهو اولى لان الاول اخبار عن ظاهر الحال والثاني اخبار عن معنى حادث قد علمه وهذا مثل ما نقوله في رواية ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم وحديث زبدي بن الاصم انه تزوجها وهو حلال فقلنا حديث ابن عباس اولى لانه اخبر عن حال حادثة واخبر الآخر عن ظاهر الامر الاول وكحديث زوج برة انه كان حرا حين اعقت ورواية من روى انه كان عدا فكان الاول اولى لخباره عن حال حادثة علمها واخبار الآخر عن ظاهر الامر الاول ولم يعلم حدوث حال اخرى

فصل في

واما قال ابو خيفة في المهاجرة انه لاعدة عليها من الزوج الحري لقوله تعالى ﴿ولا جناح عليكم ان تنكحوهن﴾ فاما نكاحها من غير ذكر عدة وقال في نسق التلاوة ﴿ولا تمسكوا بعصم الكوافر﴾ والعصمة المنع فحظر الامتناع من نكاحها لاجل زوجها الحري والكوافر يجوز ان يتناول الرجال وظاهره في هذا الموضع الرجال لانه في ذكر المهاجرات وايضا اباح النبي صلى الله عليه وسلم وطء المسبية بعد الاستبراء بحصة والاستبراء ليس بعدة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال عدة الامة حيفتان والمعنى فيما وقع الفرقة باختلاف الدارين ﴿وقوله تعالى﴾ واستألفوا ما انفقتم وليستوا ما انفقوا قال ميمر عن الزهري يعني رد الصداق واستألفوا اهل الحرب مهر المرأة المسلمة اذا صارت اليهم وليستوا هم ايضا مهر من صارت اليها مسلمة منهم وقال الزهري فاما المؤمنون فاقروا بحكم الله واما المشركون قابوا ان يقرؤا فانزل الله ﴿وان فاتكم شيء من ازايجكم الى الكفار فعاقيم فأتوا الذين ذهبت ازايجهم مثل ما انفقوا﴾ فامر المسلمون ان يردوا الصداق اذا ذهبت امرأة من المسلمين ولها زوج مسلم ان يرد اليه المسلمون صداق امرأته ان كان في ابايهم مما يردون وان يردوا الى المشركين * وروى خفيف عن مجاهد في قوله تعالى ﴿واستألفوا ما انفقتم﴾ من الغنيمة ان يموض منها * وروى زكريا بن ابى زائدة

عن الشعبي قال كانت زينب امرأة عبدالله بن مسعود بمن ذكر الله في القرآن (واستلوا ما انفقتم
وليسلوا ما انفقوا) خرجت الى المؤمنين * وروى الامشي عن ابي الصبي عن مسروق
(وان فانكم شيء من ازواجكم الى الكفار) قال ليس بينكم وبينهم عهد (فما قبلتم) واصبتم
غنيمة (فاتوا الذين ذهب ازواجهم مثل ما انفقوا) قال عوضوا زوجها مثل الذي ذهب منه
وروى سعيد عن قتادة مثله وزاد يعطى من جميع الغنيمة ثم يقسمون غنيمةهم وقال ابن
اسحاق عن الزهري قال ان فات احدكم اهله الى الكفار ولم يأت من الكفار من تأخذون
منه مثل ما اخذ منكم فموضوعهم من في ان اصبتوه وجائز ان تكون هذه الرواية عن
الزهري غير مخالفة لما قدمنا من انهم يعوضون من صداق ان وجب عليهم رده الى الكفار
وانه انما يجب رده من صداق وجب للكفار اذا كان هناك صداق قد وجب رده عليهم واذا
لم يكن صداق رد عليهم من الغنيمة * وهذه الاحكام في رد المهر واخذ من الكفار وتويض
الزوج من الغنيمة او من صداق قد وجب رده على اهل الحرب منسوخ عند جماعة اهل العلم
غير ثابت الحكم الا شيئا روى عن عطاء فان عبدالرزاق روى عن ابن جريج قال قلت لعطاء
ارأيت لو ان امرأة من اهل الشرك جاءت المسلم بن فاسلمت أيموس زوجها منها شيئا لقوله تعالى
في الممتحنة (واتوهم ما انفقوا) قال انما كان ذلك بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين اهل عهده قلت
لجاءت امرأة الآن من اهل عهد قال نعم يعاض فهذا مذهب عطاء في ذلك وهو خلاف الاجماع *
فان قيل ليس في القرآن ولا في السنة ما يجب نسخ هذه الاحكام فمن اين وجب نسخها؟ قيل له يجوز ان
يكون منسوخا بقوله تعالى (لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم)
وبقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه * وقوله تعالى (ولا يأتين
ببستان يفترينه بين ابدنهن وارجلهن) قال ابن عباس لا يلحق بازواجهن غير اولادهم وقيل انه
قد دخل فيه قذف اهل الاحسان والكذب على الناس وقذفهم بالباطل وما ليس
فيهم وسائر ضرور الكذب وظاهر الآية يقتضي جميع ذلك * وقوله تعالى (ولا يمتصنك
في معروف) روى معمر عن ثابت عن انس قال اخذ النبي صلى الله عليه وسلم على النساء حين
بايعهن ان لا يغن قتلن يا رسول الله ان نساء اسعدنا في الجاهلية ففسدعهن في الاسلام فقال النبي صلى الله
عليه وسلم لا اسعاد في الاسلام ولا شغار في الاسلام ولا جلب في الاسلام ولا جنب في الاسلام ومن
انتهب فليس منا وروى عن شهر بن حوشب عن ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم
(ولا يمتصنك في معروف) قال النوح وروى هشام عن حفصة عن ام عطية قالت اخذ علينا
في البيعة ان لا نسوح وهو قوله تعالى (ولا يمتصنك في معروف) وروى عطاء عن جابر
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال نهيت عن صوتين احقن صوت لمب وهو ومزامير شيطان
عند نفمة وصوت عند مصيبة خشن وجوه وشق جيوب وردة شيطان * قال ابو بكر هو عموم
في جميع طاعة الله لانها كلها معروف وترك النوح احد ما يريد بالآية وقد علم الله ان نبيه لا يأمر
الا بمعروف الا انه شرط في النهي عن عصيانه اذا امرهن بالمعروف للثلاث شخص احد في طاعة

السلطين اذا لم تكن طاعة لله تعالى اذ كان الله تعالى قد شرط في طاعة افضل البشر فعل المعروف وهو في معنى قوله صلى الله عليه وسلم اطاعة للخالق في معصية الخالق وقال النبي صلى الله عليه وسلم من اطاع مخلوقا في معصية الخالق سخط الله عليه ذلك المخلوق وفي لفظ آخر حاد حامده من الناس ذاما وانما خص النبي صلى الله عليه وسلم بالخاصة في قوله تعالى ﴿يا ايها النبي اذ جاءك المؤمنين بياضك﴾ لان بيعة من اسلم كان مخصوصا بها النبي صلى الله عليه وسلم وعم المؤمنين بذكر الحجة في قوله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا اذ جاءكم المؤمنين مهاجرات﴾ لانه لم يكن يختص بها النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره الا ترى انا بمنحن المهاجرة الآن والله اعلم بالصواب .
آخر سورة الممتحنة

سورة الصف ومن سورة الصف بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون كبر مقتا عند الله ان تقولوا مالا تفعلون﴾ * قال ابو بكر يستحب به فان كل من الزم نفسه عبادة او قربة ووجب على نفسه عقد الزمة الوفاء به اذ ترك الوفاء به يوجب ان يكون قاتلا مالا يفعل وقد ذم الله فاعل ذلك وهذا فيما لم يكن مبصية فاما المعصية فان ايجابها في القول لا يلزمه الوفاء بها وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا نذر في معصية وكفارته كفارة بين وانما يلزم ذلك فيما عتده على نفسه بما يتقرب به الى الله عز وجل مثل النذور وفي حقوق الادميين العقود التي يتما قدورها وكذلك الوعد بفعل فعله في المستقبل وهو مباح فان الاولى الوفاء به مع الامكان فاما قول الفاعل اني سأفعل كذا فان ذلك مباح له على شريطة استثناء مشيئة الله تعالى وان يكون في عقد ضميره الوفاء به ولا جائز له ان يعد وفي ضميره ان لا يفى به لان ذلك هو المحذور الذي نهى الله عنه ومقت فاعله عليه وان كان في عقد ضميره الوفاء به ولم يقربه بالاستثناء فان ذلك مكروه لانه لا يدري هل يقع منه الوفاء به ام لا فغير جائز له اطلاق القول في مثله مع خوف اخلاف الوعد فيه وهو يدل على ان من قال ان فعلت كذا فانا احبب او احدى او اصوم فان ذلك بمنزلة الايجاب بالنذر لان ترك فعله يؤديه الى ان يكون قاتلا مالا يفعل * وروى عن ابن عباس وبجاهد انها نزلت في قوم قالوا لوعلمنا احب الاعمال الى الله تعالى لسارعنا اليه فلما نزل فرض الجهاد نشاقلوا عنه وقال قتادة نزلت في قوم كانوا يقولون جاهدنا وابينا ولم يفعلوا وقال الحسن نزلت في المنافقين وسبهم بالايمان لاظهارهم له * وقوله تعالى ﴿ليظهرهم على الدين كله﴾ من دلائل النبوة لانه اخبر بذلك والمسلمون في ضعف وقلة وحال خوف مستذلون مقهورون فكان تخبره على ما خبره لان الاديان التي كانت في ذلك الزمان اليهودية والنصرانية والمجوسية والصابئة وعباد الاصنام من السند وغيرهم فلم يبق من اهل هذه الاديان امة الا وقد ظهر عليهم المسلمون فقهروهم وغلبوهم على جميع بلادهم اوبعضها وشردوهم الى اقاصى بلادهم فهذا هو مصداق هذه الآية التي وعدها الله تعالى رسوله فيها اظهاره على جميع

الاديان وقد علمنا ان النيب لا يعلم الا الله عز وجل ولا يوحى به الا الى رسله بهذه دلالة واضحة على صحة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فان قيل كيف يكون ذلك اظهارا لرسول الله صلى الله عليه وسلم على جميع الاديان وانما حدث بعد موته ؟ قيل له انما وعد الله رسوله صلى الله عليه وسلم ان يظهر دينه على سائر الاديان لانه قال (هو الذى ارسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله) يعنى دين الحق وعلى انه لو اراد رسوله لكان مستقبلا لانه اذا اظهر دينه ومن آمن به على سائر الاديان فحاز ان يقال قد اظهر نبيه صلى الله عليه وسلم كما كان جيشا لو فتحوا بلاد عنوة حاز ان يقال ان الخليفة فتحه وان لم يشهد القتال اذ كان بامرء ونجبه للجنش فملوا ؟ وقوله تعالى ﴿هل ادلكم على تجارة تيحكم من عذاب اليم﴾ الى قوله (وفتح قريب) وهذا ايضا من دلائل النبوة لوعده من امر بالنصر والفتح وقد وجد ذلك لمن آمن منهم والله الموفق . آخر سورة الصف

ومن سورة الجمعة بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿هو الذى بعث فى الاميين رسولا منهم﴾ قيل انما سموا اميين لانهم كانوا لا يكتبون ولا يقرؤون الكتابة واراد الاكثر الاعم وان كان فهم القليل ممن يكتب ويقرأ وقال النبي صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا وأشار باصابعه وقال انا نحن امة امية لانحسب ولا نكتب * وقال تعالى (رسولا منهم) لانه كان اميا وقال تعالى (الذين يتبعون الرسول الذى الامى) وقيل اما سى من لا يكتب اميا لانه نسب الى حال ولادته من الام لان الكتابة انما تكون بالاستفادة والتعلم دون الحال التى يجرى عليها المولود * واما وجه الحكمة فى جعل النبوة فى امى فانه ليوافق ما قدمت به البشارة فى كتب الانبياء السالفة ولانه ابعد من يوم الاستماعة على ما فى به من الحكمة بالكتابة فهذان وجهان من الدلالة فى كونه اميا على صحة النبوة ومع ان حاله مشكلة لحال الامة الذين بعث فيهم وذلك اقرب الى مساواته لو كان ذلك ممكنا فيه فدل معجزهم عماتى به على مساواته لهم فى هذا الوجه على انه من قبل الله عز وجل وقوله تعالى ﴿مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها﴾ الآية روى انه اراد اليهود الذين امروا بتعلم التوراة والعمل بها فعملوها ثم لم يعملوها فشبهم الله بالحجارة التى يحمل التكنب وهى الاسفار اذ لم يتعموا بما حملوه كما لا ينفع الحجار التى يحملها وهو نحو قوله (انهم الا كالانعام بل هم اضل سبيلا) وقوله (واتل عليهم نبأ الذى آتاه آياتنا فاسلخ منها) الى قوله (كئيل الكلب) وقوله تعالى ﴿قل يا ايها الذين هادوا ان زعمتم انكم اولياء الله من دون الناس﴾ الى قوله (والله علم الظالمين) روى ان اليهود زعموا انهم اولياء الله من دون الناس فانزل الله هذه الآية واخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم انهم ان تنموا ماتوا فقامت الحجة عليهم بها من وجهين احدهما انهم لو كانوا صادقين فيما ادعوا من المنزلة عند الله لتمنوا الموت لان دخول الجنة مع الموت خير من البقاء فى الدنيا والثانى انه اخبر انهم لا يمتنونه

فوجد مخبره على ما اخبر به فهذا واضح من دلائل النبوة ﷺ وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ الآية قال ابوبكر يفعل في يوم الجمعة جماعة صلوات كما يفعل في سائر الايام ولم يبين في الآية انها هي واتفق المسلمون على ان المراد الصلاة التي اذا فعلها مع الامام جمعة لم يلزمه فعل الظهر معها وهي ركعتان بعد الزوال على شرائط الجمعة واتفق الجميع ايضا على ان المراد بهذا النداء هو الاذان ولم يبين في الآية كيفية وبينه الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث عبدالله بن زيد الذي رأى في المنام الاذان ورآه عمر ايضا كما رآه ابن زيد وعلمه النبي صلى الله عليه وسلم ابا محذورة وذكر فيه الترجيع وقد ذكرنا ذلك عند قوله تعالى ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ وروى عن ابن عمر والحسن في قوله ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ قال اذا خرج الامام واذن المؤذن فقد نودي للصلاة وروى الزهري عن السائب بن زيد قال ما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا مؤذن واحد يؤذن اذا قعد على المنبر ثم يقيم اذا نزل ثم ابوبكر كذلك ثم عمر كذلك فلما كان عثمان وقضا الناس وكثروا زاد النداء الثالث * وقد روى عن جماعة من السلف انكار الاذان الاول قبل خروج الامام وروى وكيع قال حدثنا هشام بن الغار قال سألت نافعا عن الاذان الاول يوم الجمعة قال قال ابن عمر بدعة وكل بدعة ضلالة وان رآه الناس حسنا وروى منصور عن الحسن قال النداء يوم الجمعة الذي يكون عند خروج الامام والذي قبل يحدث وروى عبدالرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال انما كان الاذان يوم الجمعة فيما مضى واحدا ثم الاقامة واما الاذان الاول الذي يؤذن به الآن قبل خروج الامام وجلسه على المنبر فهو باطل اول من احدثه الحجاج واما اصحابنا فانهم ائماذكروا اذانا واحدا اذا قعد الامام على المنبر فاذا نزل اقام على ما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر رضي الله عنهما * واما وقت الجمعة فانه بعد الزوال وروى انس وجابر وسهل بن سعد وسلمة بن الاكوع ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة اذا زالت الشمس وروى شعبة عن عمرو بن مرة عن عبدالله بن سلمة قال صلى بنا عبدالله بن مسعود واصحابه الجمعة فصحى ثم قال انما فعلت ذلك مخافة الحر عليكم وروى عن عمرو بن دينار عن ابي عبد الله بن مسعود واصحابه الجمعة فصحى ثم قال انما فعلت ذلك مخافة الحر عليكم علمنا انه فعلها على غير الوجه المعتاد المتعارف بينهم ومعلوم ان فعل الفروض قبل اوقاتها لا يجوز لحر ولا لبرد اذا لم يوجد اسبابها ويحتمل ان يكون فعلها في اول وقت الظهر الذي هو اقرب اوقات الظهر الى الضحى فسماه الراوى فصحى لقربه منه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتسحر تعال الى الغداء المبارك فسماه غداء لقربه من الغداء وكما قال حذيفة تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان نهارا والمعنى قريب من النهار ولما اختلف الفقهاء في الذي يلزم من الفرض بدخول الوقت فقال قائلون فرض الوقت للجمعة والظهر بدل منها وقال آخرون فرض الوقت الظهر والجمعة بدل منه استحال ان يفعل البديل الا في وقت يصح فيه فعل البديل عنه وهو الظهر ولما ثبت ان وقتها بعد الزوال ثبت ان وقت

التداء لها بعد الزوال كسائر الصلوات * وقوله تعالى (فاسمعوا الى ذكر الله) قرأ عمر وابن مسعود وابي الزبير فامضوا الى ذكر الله قال عبدالله لو قرأت فاسمعوا لسميت حتى يسقط ردائي * قال ابو بكر يجوز ان يكون اراد التفسير لانص القراءة كما قال ابن مسعود فلا يجزى الذى كان يلقنه (ان شجرة الزقوم طعام الائم) فكان يقول طعام اليتيم فلما اعياه قال له طعام الفاجر وانما اراد افهامه المعنى وقال الحسن ليس يريد به العدو وانما السى بقلبك ويتك وقال عطاء السى الذهاب وقال عكرمة السى العمل قال ابو عبيدة فاسمعوا اجيبوا وليس من العدو * قال ابو بكر الاولى ان يكون المراد بالسى هنا اخلاص الية والعمل وقد ذكر الله السى فى مواضع من كتابه ولم يكن مراده سرعة المشى منها قوله (ومن اراد الآخرة وسئ لها سعيها) (واذا تولى سى فى الارض) (وان ليس للانسان الامسى) وانما اراد العمل وروى العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا نوب بالصلاة فلا تأتوها وانتم تسعون ولكن اتوها وعليكم السكينة والوقار فما ادركم فصلوا وما فاتكم فامضوا ولم يفرق بين الجملة وغيرها واتفق فقهاء الامصار على انه يمشى الى الجملة على هيئته

فصل في

واتفق فقهاء الامصار على ان الجملة مخصوصة بموضع لا يجوز فعلها فى غيره لانهم يجمعون على ان الجملة لا تجوز فى البوادي ومناهل الاعراب فقال اصحابنا هى مخصوصة بالامصار ولا تصح فى السواد وهو قول الثورى وعبيد الله والحسن وقال مالك تصح الجملة فى كل قرية فيها بيوت متصلة واسواق متصلة يقدمون رحلا مخطب ويصل بهم الجملة ان لم يكن لهم امام وقال الاوزاعى لاجمة الافى مسجد جماعة مع الامام وقال الشافعى اذا كانت قرية مجتمعة البناء والمنازل وكان اهبا لا يظنون عنها الاظمن حاجة وهم اربعون رجلا حرا بالنسبة مغلوب على عقله وجبت عليهم الجملة * قال ابو بكر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لاجمة ولا تشريق الافى مصر جامع وروى عن علي بن ابي طالب وايضا لو كانت الجملة جائزة فى القرى لورد التقلبة متواترا كوروده فى فعلها فى الامصار لمعوم الحاجة اليه وايضا لما اتفقوا على امتناع جوازها فى البوادي لانها ليست بمصر وجب مثله فى السواد وروى انه قيل للحسن ان الحجاج اقام الجملة بالاهواز فقال امن الله الحجاج يترك الجملة فى الامصار وقيمها فى حلاقم البلاد * فان قيل روى عن ابن عمر ان الجملة تجب على من اواه الليل وان اس بن مالك كان بالطف فرمما جمع وربما لم يجمع وقيل من الطف الى البصرة اقل من اربع فراسخ واقل من مسيرة نصف يوم * قيل له انما هذا كلام فيما حكمه حكم المصر فرأى ابن عمر ان ما قرب من المصر فحكمه حكمه وتجب على اهله الجملة وهذا يدل على انهم لم يكونوا يرون الجملة الافى الامصار او ما حكمه حكم الامصار * والجملة ركعتان نقلتها

الامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وعملاً وقال عمر صلاة السفر ركعتان وصلاة الفجر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم وانما قصرت الجمعة لاجل الخطبة

باب وجوب خطبة الجمعة

قال الله تعالى (فاسمعوا الى ذكر الله وذروا البيع) فاقضى ذلك وجوب السعي الى الذكر ودل على ان هناك ذكر او اجبا بنجب السعي اليه وقال ابن المسيب فاسعوا الى ذكر الله موعظة الامام وقال عمر في الحديث الذي قدمنا انما قصرت الجمعة لاجل الخطبة وروى الزهري عن ابن المسيب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من ابواب المسجد ملائكة يكتبون الناس الاول فالاول فاذا خرج الامام طويت الصحف واستمعوا الخطبة فالمهجر الى الجمعة كالذي يهدى بدنة ثم الذي يليه كاللهدي بقرة ثم الذي يليه كاللهدي شاة ثم الذي يليه كاللهدي دجاجة ثم الذي يليه كاللهدي بيضة ويدل على ان المراد بالذكر ههنا هو الخطبة ان الخطبة هي التي تلي النداء وقد امر بالسعي اليه فدل على ان المراد الخطبة وقد روى عن جماعة من السلف انه اذا لم يحطب صلى اربعاً منهم الحسن وابن سيرين وطاوس وابن حدير وغيرهم وهو قول فقهاء الامصار واختلف اهل العلم فيمن لم يدرك الخطبة وادرك الصلاة او بعضها فروى عن عطاء بن ابي رباح في الرجل تقوته الخطبة يوم الجمعة انه يصلي الظهر اربعاً وروى سفيان عن ابن ابي نجيح عن مجاهد وعطاء وطاوس قالوا من لم يدرك الخطبة يوم الجمعة صلى اربعاً وقال ابن عون ذكر لحمد ابن سيرين قول اهل مكة اذا لم يدرك الخطبة يوم الجمعة صلى اربعاً قال ليس هذا بشئ * قال ابوبكر ولا خلاف بين فقهاء الامصار والسلف ما خلا عطاء ومن ذكرنا قوله ان من ادرك ركعة من الجمعة اضاف اليها اخرى ولم يخالفهم عطاء وغيره انه لو شهد الخطبة فذهب بتوضأ ثم جاء فادرك مع الامام ركعة انه يصلي ركعتين فلما لم يمنعه فوات الركعة من فعل الجمعة كانت الخطبة الاولى واخرى بذلك وروى الاوراعي عن عطاء ان من ادرك ركعة من الجمعة اضاف اليها ثلاثاً وهذا يدل على انه فاتته الخطبة وركعة منها وروى عن عبدالله بن مسعود وابن عمرو انس والحسن وابن المسيب والنخعي والشعي اذا ادرك ركعة من الجمعة اضاف اليها اخرى وروى الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من الجمعة فليصل اليها اخرى ومن فاتته الركعتان يصلي اربعاً * واختلف السلف وفقهاء الامصار فيمن ادرك الامام في التشهد فروى ابو وائل عن عبدالله بن مسعود قال من ادرك التشهد فقد ادرك الصلاة وروى ابن جريج عن عبدالكريم عن معاذ بن جبل قال اذا دخل في صلاة الجمعة قبل التسليم وهو جالس فقد ادرك الجمعة وروى عن الحسن وارايم والشعي قالوا من لم يدرك الركوع يوم الجمعة صلى اربعاً وقال ابو حنيفة وابو يوسف اذا ادركهم في التشهد صلى ركعتين وقال زفر ومحمد يصلي اربعاً وذكر الطحاوي عن ابن ابي عمران عن محمد بن سبابة عن محمد انه قال يصلي

اربعا بقعد في التنتين الاولين قدر التشهد فان لم يقعد قدر التشهد امرته ان يصلي الظهر اربعا وقال مالك والثوري والحسن بن صالح والشافعي يصلي اربعا الا ان مالك قال اذا قام بكبر تكبيرة اخرى وقال الثوري اذا ادرك الامام حالسا لم يسلم صلى اربعا ينوي الظهر واحب الى ان يستفتح الصلاة وقال عبد العزيز بن ابي سلمة اذا ادرك الامام يوم الجمعة في التشهد قعد بغير تكبير فاذا سلم الامام قام ففكر ودخل في صلاة نفسه وان قعد مع الامام بتكبير سلم اذا فرغ الامام ثم قام فكبر للظهر وقال الليث اذا ادرك ركعة مع الامام يوم الجمعة وعنده ان الامام قد خطب فاما يصلي اليها ركعة اخرى ثم يسلم فان اخبره الناس ان الامام لم يخطب وانه صلى اربعا صلى ركعتين وسجد سجدتي السهو ع قال ابو بكر لما قال النبي صلى الله عليه وسلم ما دركم فصلوا وما فاتكم فاقضوا وجب على مدرك الامام في تشهد الجمعة اتباعه فيه والقوم معه ولما كان مدركا لهذا الجزء من الصلاة وجب عليه قضاء الفائت منها بظاهر قوله عليه السلام وما فاتكم فاقضوا والفائت منها هي الجمعة فوجب ان يقضى ركعتين وايضا لما كان مدركا المقيم في التشهد لزمه الاتمام اذا كان مسافرا وكان بمنزلة مدركه في التحريم وجب مثله في الجمعة اذا الدخول في كل واحدة من الصلاتين بغير الفرض ع فان قيل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادرك ركعة من الجمعة فليصل اليها اخرى وفي بعض الاخبار وان ادركهم جلوسا صلى اربعا ع قيل له اصل الحديث من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك قتال الزهري وهو راوى الحديث ما روى الجمعة الامن الصلاة فذكر الجمعة انما هو من كلام الزهري والحديث انما يدور على الزهري مره يرويه عن سعيد بن المسيب ومرتة عن ابي سلمة عن ابي هريرة وقد قال حين روى الحديث في صلاة مطلقة ارى الجمعة من الصلاة فلو كان عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم نص في الجمعة لما قال ما روى الجمعة الامن الصلاة وعلى ان قوله من ادرك ركعة من الجمعة فقد ادرك لادلالة فيه انه اذا لم يدرك ركعة صلى اربعا كذلك قوله من ادرك ركعة من الجمعة فليضف اليها ركعة اخرى واما ما روى وان ادركهم جلوسا صلى اربعا فانه لم يثبت انه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم واثران يكون من كلام بعض الرواة ادرجه في الحديث ولو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم كان معناه وان ادركهم جلوسا وقد سلم الامام ع ولم يختلف الفقهاء ان وجوب الجمعة مخصوص بالاحرار البالغين المقيمين دون النساء والعبيد والمسافرين والعاجزين وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اربعة ايام الجمعة عليهم العبد والمرأة والمريض والمسافر واما الاعمي فانما بحقيقة قال لاجمة عليه وجهه بمنزلة المقعد لانه لا يقدر على الحضور بنفسه الابنيرة وقال ابو يوسف ومحمد عليه الجمعة ورقابته وبين المقعد لان الاعمي بمنزلة من لا يهتدى الطريق فاذا هدى سعى بنفسه والمقعد لا يمكنه السعي بنفسه وبحاجة الى من يحمله وفرق ابو حنيفة بين الاعمي وبين من لا يعرف الطريق لان الذي لا يعرف وهو بصير اذا ارشد اهتدى بنفسه والاعمي لا يهتدى بنفسه ولا يعرفه بالارشاد والدلالة ويحتاج لابي يوسف ومحمد بحديث ابي رزين عن ابي هريرة ان ابن ام مكتوم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني ضل راسع الدار وليس لي قائد يلازمني اقل رخصة ان لا آتي المسجد

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وفي خبر حصين بن عبد الرحمن عن عبد الله بن شداد عن ابن أم مكتوم نحوه فقال النبي صلى الله عليه وسلم أسمع الإقامة قال نعم قال فأثابها واختلعا في عدد من تصحب به الجمعة من المأمومين فقال أبو خنيفة وزفر ومحمد واليثة ثلاثة سوى الإمام وروى عن أبي يوسف أن ابن سوي الإمام وبه قال الثوري وقال الحسن بن صالح إن لم يحضر الإمام الأرجل واحد فخطب عليه وصلى به أجزأها وأما ذلك فلم يخبر فيه شيئا واعتبر الشافعي أربعين رجلا قال أبو بكر روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب يوم الجمعة فقدم غير فقير الناس إليه بقي معه اثنا عشر رجلا فأنزل الله تعالى (واذا رآوا نجاة أولهوا أنفضوا إليها) ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك الجمعة منذ قدم المدينة ولم يذكر رجوع القوم فوجب أن يكون قد صلى ناسي عشر رجلا ونقل أهل السير أن أول جمعة كانت بالمدينة صلاها مصعب بن عمير بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ناسي عشر رجلا وذلك قبل الهجرة فقبل بذلك اعتبار الأربعين وإيضاً الثلاثة جمع صحيح ففي كالأربعين لا نفاقهما في كونهما جمعا صحيحاً ومادون الثلاثة يختلف في كونه جمعا صحيحاً فوجب الاقتصاد على الثلاثة واسقاط اعتبار ما زاد في قوله تعالى ﴿وذروا البيع﴾ قال أبو بكر اختلف السلف في وقت النهي عن البيع فروى عن مسروق والضحاك ومسلم بن يسار أن البيع يحرم بزوال الشمس وقال مجاهد والزهرى يحرم بالنداء وقد قيل إن اعتبار الوقت في ذلك أولى إذ كان عليهم الحضور عند دخول الوقت فلا يسقط ذلك عنهم تأخير النداء ولم يكن للنداء قبل الزوال معنى دل ذلك على أن النداء الذي بعد الزوال إنما هو بعد ما قد وجب أتيان الصلاة واختلعا في جواز البيع عند نداء الصلاة فقال أبو خنيفة وأبو يوسف وزفر ومحمد والشافعي البيع يقع مع النهي وقال مالك البيع باطل قال أبو بكر قال الله تعالى ﴿لأنكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيعة من نفسه وظاهره يقتضي وقوع الملك للمشتري في سائر الأوقات لوقوعه عن تراض قال الله تعالى ﴿وذروا البيع﴾ قال قيل له نستعملهما فتقول يقع محظور عليه عقد البيع في ذلك الوقت لقوله ﴿وذروا البيع﴾ ويقع الملك لحكم الآية الأخرى والحبر الذي روي عنه وإيضاً لما يتعلق بالنهي بمعنى في نفس العقد وأما تعلق بمعنى غيره وهو الاشتغال عن الصلاة وجب أن لا يمنع وقوعه ومجته كالبيع في آخر وقت صلاة يخاف فوتها أن استغل به وهو منهي عنه ولا يمنع ذلك مجته لأن النهي تعلق باشتغاله عن الصلاة وإيضاً هو مثل تلقى الجلب وبيع حاضر لباد والبيع في الأرض المفصولة ونحوها كونه منهيًا عنه لا يمنع وقوعه وقد روى عبد العزيز الدراوردي عن يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم من يبيع في المسجد فقولوا لا يربح الله تجارتك وإذا رأيتم من يشد ضالة في المسجد فقولوا لا ربح الله عليك وروى محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يباع في المسجد وأن يشتري فيه وأن تشد فيه ضالة أو تشد فيه الإشمار ونهى عن الخلط يوم الجمعة قبل الصلاة وروى عبد الرزاق قال حدثنا محمد بن مسلم عن عبد بن عبيد الله

عن مكحول عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم بمجانيتكم وصياتكم ووقع أصواتكم وسل سيفكم وبمعكم وشراكم واقامة حدودكم وخصومتكم وجروها يوم جمعكم واجملوا مطاهركم على أبوابها قهى التى صلى الله عليه وسلم عن البيع فى المسجد ولوبايع فيه جاز لأن التهى تملق بمنى فى غير المقد

باب السفر يوم الجمعة

قال أصحابنا لا بأس به قبل الزوال وبمده اذا كان يخرج من مصره قبل خروج وقت الظهر حكاة محمد فى السبر بلا خلاف وقال مالك لا احب له ان يخرج بعد طلوع الفجر وليس بحرام وبمدا الزوال لا ينبغي ان يسافر حتى يصلى الجمعة وكان الاوزاعى والليث والشافعى يكرهون السفر يوم الجمعة حتى يصلى وروى حماد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن الحكم بن عيينة عن مقسم عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه ابن رواحة وجعفر وزيد ابن حارثة فتخلف ابن رواحة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلفك قال الجمعة يا رسول الله اتجمع ثم اروح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقدوة فى سبيل الله اوروحة خير من الدنيا وما فيها قال فراح متطلقا وروى سفيان الثورى عن الاسود بن قيس عن ابيه عن عمر بن الخطاب قال لا تحبس الجمعة عن سفر ولا تعرف احدا من الصحابة خالفه وروى يحيى بن سعيد عن نافع ان ابنا لعبد الله بن عمر كان بالعقيق على رأس اميال من المدينة فأتى ابن عمر غداة الجمعة فاخبر بشكواه فانطلق اليه وترك الجمعة وقال عيد الله بن عمر خرج سالم من مكة يوم الجمعة وروى عن عطاء والقاسم بن محمد انها كرها ان يخرج يوم الجمعة فى صدر النهار وعن الحسن وابن سيرين قال لا بأس بالسفر يوم الجمعة ما لم تحضر الجمعة وروى اسرائيل عن ابراهيم بن مهاجر عن التميمي قال اذا اراد الرجل السفر يوم الخميس فليسافر غدوة الى ان يرتفع النهار فان اقام الى العشي فلا يخرج حتى يصلى الجمعة وروى عن عطاء عن عائشة قالت اذا ادركتكم ليلة الجمعة فلا تخرج حتى تجتمع فهذا مذهب عائشة وابراهيم قال الله تعالى (هو الذى جعل لكم الارض ذلولا فامشوا فى مناكبها) فباح السفر فى سائر الاوقات ولم يخصه بوقت دون وقت ❦ فان قيل هذا واضح فى ليلة الجمعة ويوم الجمعة قبل الزوال وابهاحة السفر فيها والواجب ان يكون منها عته بمدا الزوال لانه قد صار من اهل الخطاب بحضورها لقوله تعالى (اذا تودى للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع) ❦ قيل لا خلاف ان الخطاب بذلك لم توجه الى المسافرين وفرض الصلاة عندنا بتعلق بآخر الوقت فاذا خرج وصار مسافرا فى آخر الوقت علمنا انه لم يكن من اهل الخطاب بفصل الجمعة ❦ وقوله تعالى (فاذا قضيت الصلوة فانثربوا فى الارض وابتنوا من فضل الله) قال الحسن والضحاك هواذن ورخصة ❦ قال ابو بكر لما ذكر بمدا الخطر كان الظاهر انه اباحه واطلاق من حظر كقوله تعالى (واذا حلتم فاصطادوا) وقيل وابتنوا من فضل الله بعمل الطاعة

والدعاء وقيل وابتغوا من فضل الله بالتصرف في التجارة ونحوها وهو اباحة ايضا وهو اظهر الوجهين
لانه قد حظر البيع في صدر الآية كما مر بالسبب الى الجملة * قال ابو بكر ظاهري قوله (وابتغوا
من فضل الله) اباحة للبيع الذي حظر بدئا وقال الله تعالى (وآخرون يضررون في الارض يبتغون
من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله) فكان المعنى يبتغون من فضل الله بالتجارة والتصرف
ويدل على انه انما اراد ذلك انه قد عقبه بذكر الله فقال (واذكروا الله كثيرا) وفي هذه الآية
دلالة على اباحة السفر بعد صلاة الجمعة لانه قال (فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله)
* وقوله تعالى (واذا رأوا تجارة اولهوا انفسوا اليها) روى عن جابر بن عبد الله والحسن
قالا رأوا غير طعام قدمت المدينة وقد اصابتهم مجاعة وقال جابر اللهم المزمير وقال مجاهد الطبل
(قل ما عند الله) من الثواب على سماع الخطبة وحضور الموعظة (خير من اللهو ومن التجارة) *
قوله تعالى (وتركوك قائما) يدل على ان الخطبة قائما روى الاعمش عن ابراهيم ان رجلا سئل علقمة
أكان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب قائما وقاعدا فقال أأستقرأ القرآن (وتركوك قائما) وروى
حسين عن سالم عن جابر قال قدمت عير من الشام يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب
فانصرف الناس ينظرون وبقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في اتي عشر رجلا فنزلت هذه الآية
(وتركوك قائما) وروى جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب فجاءت
عير فخرج الناس اليها حتى بقي اثنا عشر رجلا فنزلت الآية * قال ابو بكر اختلف ابن فضيل وابن
ادريس في الحديث الاول عن حصين فذكر ابن فضيل انه قال كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه
وسلم وذكر ابن ادريس انه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب ويحتمل ان يريد بقوله نصلي
انهم قد حضروا للصلاة منتظرين لها لان من ينتظر الصلاة فهو في الصلاة * وحدثننا عبد الله بن محمد
قال حدثنا الحسن قال حدثنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن الحسن في قوله تعالى (انفسوا اليها
وتركوك قائما) قال ان اهل المدينة اصابهم جوع وغلاء سر فقدمت عير والنبي صلى الله عليه
وسلم يخطب يوم الجمعة فسمعوا بها فخرجوا اليها والنبي صلى الله عليه وسلم قائم كما هو قال الله
تعالى (وتركوك قائما) قال النبي صلى الله عليه وسلم لو انبع آخرهم اولهم لالتهب الوادي عليهم
نارا . آخر سورة الجمعة

سورة المنافقين ومن سورة المنافقين

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى (اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله) الى قوله (اتخذوا ايمانهم
جنة فصدوا عن سبيل الله) قال ابو بكر هذا يدل على ان قوله اشهد بين لان القوم قالوا نشهد
لجعله الله بينا بقوله (اتخذوا ايمانهم جنة) وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال اصحابنا والثوري
والاوزاعي اشهد واقسم واعزم واحاف كلها ايمان وقال زفر اذا قال اقيم لافعلن فهو
يمين ولو قال اشهد لافعلن لم يكن بينا وقال مالك ان اراد بقوله اقيم اى اقيم بالله فهو يمين

والا فلاشئ وكذلك اجلف قال ولو قال اعزم لم يكن بيننا الا ان يقول اعزم بالله ولو قال
 على نذر او قال نذر الله فهو على مانوى وان لم تكن له نية فكفارة كفارة عيين وقال الشافى
 اقسم ليس بيني واقسم بالله عيين ان ارادها وان اراد الموعد فليست بيني واشهد بالله
 ان نوى اليين فمين وان لم ينو بينا فليست بيني واعزم بالله ان اراد بينا فهو بين وذكر
 الربيع عن الشافى اذا قال اقسم او اشهد او اعزم ولم يقل بالله فهو كفوله والله وان قال
 اجلف بالله فلاشئ عليه الا ان ينوى اليين فيقال ابو بكر لا يختلفون ان اشهد بالله بين فكذلك
 اشهد من وجهين احدهما ان الله حكى عن المنافقين انهم قالوا اشهد انك لرسول الله ثم جعل
 هذا الاطلاق بينا من غير ان يقرنه باسم الله وقال تعالى ﴿فشهادة احدهم اربع شهادات
 بالله﴾ فغير عن اليين بالشهادة على الاطلاق والثاني انه لما خرج ذلك مخرج القسم وجب ان لا يختلف
 حكمه في حذف اسم الله تعالى وفي اظهاره وقد ذكر الله تعالى القسم في كتابه فظهر تارة الاسم
 وحذفه اخرى والمفهوم باللفظ في الحالين واحد بقوله (واقسموا بالله جهد ايمانهم) وقال
 في موضع آخر (اذ اقسموا ليصر منها مصححين) فحذفه تارة اكتفاء بعلم مخاطبين بانشاره
 واظهره اخرى وروى الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس ان ابا بكر عبر
 عند النبي صلى الله عليه وسلم رؤيا فقال النبي صلى الله عليه وسلم بعضا واخطأت بعضا فقال
 ابو بكر اقسمت عليك يا رسول الله لتخبرني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قسم وروى
 انه قال والله لتخبرني فجعل النبي صلى الله عليه وسلم قوله اقسمت عليك بينا فن الناس من يكره
 القسم لقوله لا تقسم ومنهم من لا يرى به بأسا وانه انما قال لا تقسم لان عبارة الرؤيا ظن قد يقع
 فيها الخطأ وهذا يدل ايضا على انه ليس على من اقسم عليه غيره ان يبر قسمه لانه صلى الله
 عليه وسلم لم يخبره لما اقسم عليه ليخبره ويدل ايضا على ان من علم تأويل رؤيا فليس عليه الاخبار به
 لانه صلى الله عليه وسلم لم يخبر بتأويل هذه الرؤيا وروى هشام بن سعد عن زيد بن اسلم عن
 ابيه قال كان ابو بكر قد استعمل عمر على الشام فلقد رأيتني وانا اشد الابل باقتابها فلما اراد
 ان يرحل قال له الناس تدع عمر ينطلق الى الشام والله ان عمر ليكفيك الشام وهو هنا قال
 اقسمت عليك لما اقتت وروى عن ابن عباس انه قال للعباس فيما خصم فيه عليا من اشياء تركها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بايثاره اقسمت عليك لما سلمت لى وقد روى البراء قال امرنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بايراد القسم وهذا يدل على اباحة القسم وانه بين وهذا على وجه
 التدب لانه صلى الله عليه وسلم لم يبر قسم ابى بكر لما قال اقسمت عليك وعن ابن مسعود وان عباس
 وعلمته وابراهيم وابى المالكة والحسن القسم بين وقال الحسن وابو المالكة اقسمت واقسمت بالله سواء

باب من فرط في زكاة ماله

قال الله تعالى ﴿واففقوا مما رزقناكم من قبل ان يأتى احدكم الموت﴾ الآية روى عبد الرزاق
 قال حدثنا سفيان عن ابى حباب عن ابى الضحى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال من كان له مال نجب فيه الزكاة ومال يبلغه بيت الله ثم لم يحج ولم يزك سأل الرجعة وتلا قوله تعالى ﴿واقتنوا مزارعكم﴾ الآية وقد روى ذلك موقوفا على ابن عباس الا ان دلالة الآية ظاهرة على حصول التفريط بالموت لانه لو لم يكن مفترطا وجب اداؤه ما من ماله بعد موته لكانت قد تحولت الى المال فلزم الورثة اخراجها فلما سأل الرجعة علمنا ان الاداء قائم وانه لا يتحول الى المال ولا يؤخذ من تركته بعد موته الا ان يتبرع به الورثة .
آخر سورة المتافقين

ومن سورة الطلاق

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن﴾ * قال ابو بكر بحتمل تخصيص النبي بالخطاب وجوها احدها اكفاء علم المخاطبين بان ما خطوب به النبي صلى الله عليه وسلم خطاب لهم اذ كانوا مأمورين بالاعتداء به الاماخص به دونهم فخصه بالذكر ثم عدل بالخطاب الى الجماعة اذ كان خطابه خطابا للجماعة والثاني ان قد روى يا ايها النبي قل لا منك اذا طلقتم النساء والثالث على العادة في خطاب الرئيس الذي يدخل فيه الاتباع كقوله تعالى ﴿الى فرعون وملأه﴾ * وقوله تعالى ﴿فطلقوهن لعدتهن﴾ قال ابو بكر روى عن ابن عمر رضي الله عنه انه طلق امرأته في الحيض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها وليمسكها حتى تطهر من حیضها ثم تحيض حيضة اخرى فاذا طهرت فليفارقها قبل ان يجامعها او يمسكها فاما العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء روى نافع عن ابن عمر * وروى ابن جريج عن ابي الزبير انه سمع ابن عمر يقول قرأ النبي صلى الله عليه وسلم فطلقوهن في قبل عدتهن قال طاهرا من غير جماع * وروى وكيع عن سميان عن محمد بن عبد الرحمن مولى ابي طلحة عن سالم عن ابن عمر انه طلق امرأته في الحيض فذكر ذلك عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم يطلقها وهي حامل او غير حامل وفي لفظ آخر فليطلقها طاهرا من غير جماع او حاملا قد استبان حملها * قال ابو بكر بين النبي صلى الله عليه وسلم مراد الله في قوله تعالى ﴿فطلقوهن لعدتهن﴾ وان وقت الطلاق الأمور به ان يطلقها طاهرا من غير جماع او حاملا قد استبان حملها وبين ايضا ان السنة في الايقاع من وحه آخر وهو ان يفصل بين التلطيقتين بحيضة بقوله فليراجعها ثم يبعثها حتى تطهر ثم تحيض حيضة اخرى ثم تطهر ثم يطلقها نساء عدل ذلك على ان الجمع بين التلطيقتين في طهر واحد ليس من السنة وما نعلم احدا اناح طلاقها في الطهر بعد الجماع الا شيئا روى وكيع عن الحسن بن صالح عن بيان عن الشعبي قال اذا طلقها وهي طاهرا فقد طلقها للسنة وان كان قد جامعها وهذا القول خلاف السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلاف اجماع الامة الا انه قد روى عنه ما يدل على انه اراد الحامل وهو ما رواه يحيى بن آدم عن الحسن بن صالح عن بيان عن الشعبي قال اذا طلقها حاملا فقد طلقها للسنة وان كان قد

جامعها فيشبه ان يكون هذا اصل الحديث واغفل بعض الرواة ذكر الحامل * وقوله تعالى
 (فطلقوهن لعدتهن) منتظم للواحدة وللثلاث مفرقة في الاطهار لان ادخال اللام يقتضي
 ذلك كقوله تعالى (اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل) قد انتظم فعلها مكررا عند دلوك
 فدل ذلك على معنيين احدهما اباحة الثلاث مفرقة في الاطهار وابطال قول من قال ايقاع
 الثلاث في الاطهار المتفرقة ليس من السنة وهو مذهب مالك والاوزاعي والحسن بن صالح
 والليث والثاني فرقها في الاطهار وحظر جمعها في طهر واحد لان قوله (لعدتهن) يقتضي
 ذلك لافعل الجميع في طهر واحد كقوله تعالى (لدلوك الشمس) لم يقتض فعل صلاتين في وقت
 واحد وانما اقتضى فعل الصلاة مكررة في الاوقات وقول اصحابنا ان طلاق السنة من وجهين
 احدهما في الوقت وهو ان يطلقها طاهرا من غير جماع او حاملا قد استبان حملها والآخر
 من جهة العدد وهو ان لا يزيد في الطهر الواحد على تطليقة واحدة والوقت مشروط لمن
 يطلق في المدة لان من اعادة عليها بان كان طلقها قبل الدخول فطلاقها مباح في الحيض لقوله تعالى
 (لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة) فاباح طلاقها في كل
 حال من طهر او حيض وقد بينا بطلان قول من قال ان جمع الثلاث في طهر واحد من
 السنة ومن منع ايقاع الثلاث في الاطهار المتفرقة في سورة البقرة : فان قيل لما جاز طلاق
 الحامل بعد الجماع كذلك الحائض يجوز طلاقها في الطهر بعد الجماع : قيل له لاحظ
 للنظر مع الآخر واتفاق السامع ومع ذلك فان الفرق بينهما واضح وهو انه اذا طهرت من
 حيضتها ثم جامعها لا تدرى لعلمها قد حملت من الوطء وعسى ان لا يريد طلاقها ان كانت
 حاملا فيلحقه الندم واذ لم يجامعها بعد الطهر فان وحوذ الحيض عام ابراءة الرحم ويطلقها
 وهو على بصره من طلاقها : قوله تعالى (واحصوا العدة) يعنى والله اعلم المدة التي
 اوجها الله بقوله تعالى (والمطلعات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء) بقوله (واللاتي يشن
 من الحيض) الى قوله (واللاتي لم يحضن واولات الاحمال اجلهن ان يضع حملهن)
 لان جميع ذلك عدد للمطلقات على حسب اختلاف الاحوال المذكورة لهن فيكون احصاؤها
 لمعان احدها لما ردد من رحمة وامساك او تسريح وفراق والثاني مراعاة حالها في بقائها
 على الحال التي طلقت عليها من غير حدوث حال يوجب انتقال عدتها اليها والثالث لكي
 اذا نالت يشهد على فراقها وبزواج من النساء غيرها ممن لم يكن بجوز له جمعها اليها ولثلا
 يخرجها من بينها قداقضائها * وذكر بعض من صف في احكام القرآن ان اباحية واصحابه
 يقولون ان طلاق السنة واحدة وان من طلاق السنة ايضا اذا اراد ان يطلقها ثلاثا فطلقها
 عند كل طهر تطليقة فذكروا ان الاول هو السنة والثاني ايضا سنة فكيف يكون شيء بخلافه
 سنة ولو جاز ذلك لجاز ان يكون حراما جلالا ولو قال ان الثاني رخصة كان اشبه : قال ابو بكر
 وهذا كلام من لا تعلق له بمعرفة اصول العبادات وما يجوز ورود منها مما لا يجوز ولا منع
 احد من اهل العلم جواز ورود العبادة بمثله اذ جاز ان يكون السنة في الطلاق ان يخير بين

إيقاع الواحدة في طهر والاقتصار عليها وبين ان يطلق بعدها في الطهر الثاني والثالث وجميع ذلك مندوب اليه ويكون مع ذلك احد الوجهين احسن من الآخر كما قال تعالى ﴿ والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح ان يضعن ثيابهن ﴾ ثم قال ﴿ وان يستغفن خير لهن ﴾ وخير الله الحائض في عينته بين احد اشياء ثلاثة وايها فعل كان فرضه وقوله ولو جاز ذلك لحاز ان يكون حلالا حراما يوجب نفى التحريم في شيء من السنن والفروض كما امتنع ان يكون شيء واحد حراما حلالا وعوار هذا القول وفساده اظهر من ان يحتاج الى الاطّباب في الرد على قائله وروى نحو قولنا بعينه عن ابن مسعود وجماعة من التابعين في قوله تعالى ﴿ لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن ﴾ فيه نهى للزوج عن اخراجها ونهى لها عن الخروج وفيه دليل على وجوب السكنى لها مادامت في العدة لان بيوتهن التي نهى الله عن اخراجها منها هي البيوت التي كانت تسكنها قبل الطلاق فامر بتبقيتها في بيتها ونسبها اليها بالسكنى كما قال ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾ وانما البيوت كانت للتي صلى الله عليه وسلم ولهذه الآية قال اصحابنا لا يجوز له ان يسافر بها حتى يشهد على رجعتها ومنعوها من السفر في العدة كما قال ابو بكر ولا خلاف تعلمه بين اهل العلم في ان على الزوج اسكانها ونفقتها في الطلاق الرجعي وانه غير جائز له اخراجها من بيتها في قوله تعالى ﴿ الا ان يأتين بفاحشة مبينة ﴾ روى عن ابن عمر قال خروجه قبل انقضاء العدة فاحشة وقال ابن عباس الا ان تبدوا على اهله فاذا فعلت ذلك حل لهم ان يخرجوها وقال الضحاك الفاحشة المبينة عصيان الزوج وقال الحسن وزيد بن اسلم ان تزني فتخرج للحد وقال قتادة الا ان تشتر فاذا فعلت حل اخراجها كما قال ابو بكر هذه المأني كلها بحتمها لا يفظ وجائز ان يكون ميمعها مرادا فيكون خروجه فاحشة واذا رنت اخرجت للحد واذا بذت على اهله اخرجت ايضا وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس بالانتقال حين بذت على احمائها فاما عصيان الزوج والنشوز فان كان في البذاء وسوء الخلق اللذين يتعذر المقام معها فيه فجائز ان يكون مرادا وان كانت انما عصت زوجها في شيء غير ذلك فان ذلك ليس بعذر في اخراجها وما ذكرنا من التأويل المراد بدل على جواز انتقالها للمعذر لانه تعالى قد اباح لها الخروج للاعذار التي وصفنا في قوله تعالى ﴿ ومن تعد حدود الله فقد ظلم نفسه ﴾ بدل على انه اذا طلق امير السنة وقع طلاقه وكان ظالما لنفسه بتعدية حدود الله لانه ذكر ذلك عقب طلاق العدة قايل ان من طلق لغير العدة فطلاقه واقع لانه لو لم يقع طلاقه لم يكن ظالما لنفسه وبدل على انه اراد وقوع طلاقه مع ظلمه لنفسه قوله تعالى عقبيه ﴿ لا ندري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا ﴾ يعني ان يحدث له ندم فلا ينفعه لانه قد طلق ثلاثا وهو بدل ايضا على بطلان قول الشافعي في ان ايقاع الثلاث في كلة واحدة من السنة لان الله جعله ظالما لنفسه حين طلق ثلاثا وترك اعتبار ما عسى ان يلحقه من الندم بايائها وحكم النبي صلى الله عليه وسلم على ابن عمر بطلاقه اياها في الحيض وامره بمراجعتها

لان الطلاق الاول كان خطأ فامره بالرجعة ليقطع اسباب الخطأ ويتدنه على السنة * وزعم قوم ان الطلاق في حال الحيض لا يقع وقد بينا بطلان هذا القول في سورة البقرة من جهة الكتاب والسنة وسؤال يونس بن جبير لابن عمر عن الطلاق في الحيض وذكره لامرأته صلى الله عليه وسلم اياه بالمراجعة قال قلت فيمتد بها قال فيه رأيت ان يحزن واستحققت * فان احتج محتج بما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن صالح قال حدثنا عبد الرزاق قال اخبرنا ابن جريج قال اخبرني ابو الزبير انه سمع عبد الرحمن بن ابين مولى عمروة يسئل ابن عمر وابو الزبير يسمعون فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً قال طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض فقال عبد الله فردها على ولم يرها شيئاً وقال اذا طهرت فليطلق او لمسك قال ابن عمر فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم (يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن) فقال المحتج فاذخر به ردها عليه ولم يرها شيئاً وذلك يدل على ان الطلاق لم يقع * فيقال له ليس فيا ذكرت دليل على انه لم يحكم بالطلاق بل دلالة ظاهرة على وقوعه لانه قال وردها على وهو يعني الرجعة وقوله ولم يرها شيئاً يعني انه لم يرها منه وقد روى حديث ابن عمر عنه عن انس بن سيرين وابن جبير وزيد بن اسلم ومنصور عن ابي وائل عنه كلهم يقولون فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يراجعهما حتى تطهر * وقوله تعالى ﴿ فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او افارقوهن بمعروف ﴾ يعني به معارضة بلوغ الاجل لاحقيقته لانه لا رجعة بعد بلوغ الاجل الذي هو انقضاء العدة ولم يذكر الله تعالى طلاق المدخول بها ابتداءً الامر فذكر الرجعة بقوله (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرًا) يعني ان يبذره فيراجعهما وقوله (فامسكوهن بمعروف او افارقوهن بمعروف) قال في سورة البقرة (فامسكوهن بمعروف او اسرحوهن بمعروف)

باب الاشهاد على الرجعة والفرقة

قال الله تعالى ﴿ هذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او افارقوهن بمعروف واشهدوا ذوى عدل منكم ﴾ فامر بالاشهاد على الرجعة والفرقة ابتهما اختار الزوج وقد روى عن عمران بن حصين وطاوس وابراهيم وابي قلابه انه اذا رجع ولم يشهد فالرجعة صحيحة ويشهد بعد ذلك * قال ابو بكر لما جعل له الامساك والافراق ثم عقبه بذكر الاشهاد كان معلوما وقوع الرجعة اذا رجع وجواز الاشهاد بعدها اذ لم يجعل الاشهاد شرطاً في الرجعة ولم يختلف الفقهاء في ان المراد بالفراق المذكور في الآية انما هو ركهها حتى تسقى عدتها وان الفرقة تصح وان لم يقع الاشهاد عليها ويشهد بعد ذلك وقد ذكر الاشهاد عقب الفرقة ثم لم يكن شرطاً في صحتها كذلك الرجعة وايضاً لما كانت الفرقة حقاً له وجازت بغير اشهاد اذ لا يحتاج فيها الى رضا غيره وكانت الرجعة ايضاً حقاً له وجب ان تجوز بغير اشهاد وايضاً لما امر الله بالاشهاد على الامساك والفرقة

احتياطاً لهما ونفياً للتهمة عنهما اذا علم الطلاق ولم يعلم الرجعة او لم يعلم الطلاق والفرق لا يؤمن
التجاحد بينهما ولم يكن معنى الاحتياط فيما مقصورا على الاشهاد في حال الرجعة او الفقرة
بل يكون الاحتياط باقياً وان اشهد بعدها وجب ان لا يختلف حكمهما اذا اشهد بعد الرجعة
بساعة او ساعتين ولا نعلم بين اهل العلم خلافاً في صحة وقوع الرجعة بغير شهود الا شيئاً يروى
عن عطاء فان سفيان روى عن ابن جريج عن عطاء قال الطلاق والتكاح والرجعة بالينة
وهذا محمول على انه مأمور بالاشهاد على ذلك احتياطاً من التجاحد لاعلى ان الرجعة لاتصح
بغير شهود الا ترى انه ذكر الطلاق معها ولا يشك احد في وقوع الطلاق بغير بينة وقد روى
شعبة عن مطر الوراق عن عطاء والحكم قال اذا غشيها في المدة فغشيانه رجعة وقوله تعالى ﴿واقموا
الشهادة لله﴾ فيه امر باقامة الشهادات عند الحكم على الحقوق كلها لان الشهادة هنا اسم
للجنس وان كان مذكوراً بعد الامر بشهاد ذوى عدل على الرجعة لان ذكرها بعده لا يمنع
استعمال اللفظ على عمومته فانتظم ذلك معين احدهما الامر باقامة الشهادة والاخران اقامة
الشهادة حق لله تعالى واخذ بذلك تأكيده والقيام به

باب عدة الايسة والصغيرة

قال الله تعالى ﴿واللاتى يئسن من المحيض من نسائكم ان اردنهم فعدنهن ثلثة اشهر واللاتى
لم يحضن﴾ * قال ابو بكر قد اقتضت الآية اثبات الاياس لمن ذكرت في الآية من النساء بلا
ارتباب وقوله تعالى ﴿ان اردنهم﴾ غير جائز ان يكون المراد به الارتباب في الاياس لانه قد اثبت
حكم من ثبت الياس في اول الآية فوجب ان يكون الارتباب في غير الاياس واختلف اهل
العلم في الرتبة المذكورة في الآية فروى مطرف عن عمرو بن سالم قال قال ابن كعب
يا رسول الله ان عددا من عدد النساء لم يذكر في الكتاب الصغار والكبار واولات الاحمال
مازل الله تعالى ﴿واللاتى يئسن من المحيض من نسائكم ان اردنهم فعدنهن ثلثة اشهر واللاتى
لم يحضن واولات الاحمال اجلهن ان يحضن حملهن﴾ فاخبر في هذا الحديث ان سبب نزول
الآية كان ارتبابهم في عدد من ذكر من الصغار والكبار واولات الاحمال وان ذكر الارتباب
في الآية انما هو على وجه ذكر السبب الذي نزل عليه الحكم فكان بمعنى واللاتى يئسن
من المحيض من نسائكم ان اردنهم فعدنهن ثلاثة اشهر * واختلف السلف ومن بعدهم من
فقهاء الامصار في التي يرتفع حيضها فروى ابن المسيب عن عمر رضي الله عنه قال اما امرأة
طلقت فعدت حيضة او حيضتين ثم رفعت حيضها فاه بتظرها تسعة اشهر فان استبان بها
حمل فذاك والا اعتدت بعد التسعة الاشهر بثلاثة اشهر ثم حات وعن ابن عباس في التي
ارفع حيضها سنة فان تلك الرتبة وروى معمر عن قتادة عن عكرمة في التي يحض في كل
سنة مرة قال هذه رتبة عدتها ثلاثة اشهر وروى سفيان عن عمرو عن طاوس مثله وروى
عن علي وعثمان وزيد بن ثابت ان عدتها ثلاث حيض وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن

محمد بن يحيى بن حنان انه قال وكان عند جده حبان امرأتان هاشمية وانصارية فطلق الانصارية
وهي ترضع فمرت به سنة ثم هلك ولم تحض فقالت انا ارثه ولم احض فاخصما الى عثان فقضى
لها باليراث فلما لها شمية عثان فقال هذا عمل ابن عمك هو اشار علينا بذلك يعنى على بن ابي
طالب وروى ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب بهذه القصة قال وبقيت تسعة اشهر
لا تحيض وذكر القصة فشاوور عثان عليا وزيدا فقالا ترثه لانها ليست من القواعد اللاتي
قد يثنى من الحيض ولا من الابكار اللاتي لم يحضن وهي عنده على حيفتها ما كانت من قليل
او كثير وهذا يدل من قولهما ان قوله تعالى (ان اردتيم) ليس على ارباب المرأة ولكنه
على ارباب الشاكين في حكم عددهن وانها لا تكون آيسة حتى تكون من القواعد اللاتي لا يرجي
حيضهن * وروى عن ابن مسعود مثل ذلك * واختلف فقهاء الامصار في ذلك ايضا فقال
المصنف في التي يرتفع حيضها لا لايأس منه في المستأنف ان عدتها الحيض حتى تدخل في السن التي
لا تحيض اهلها من النساء فتستأنف عدة الآيسة ثلاثة اشهر وهو قول الثوري واليه والشافعي
قال مالك تنتظر تسعة اشهر فان لم تحض فيهن اعتدت ثلاثة اشهر فان حاضت قبل ان تستكمل
الثلاثة اشهر استقبلت الحيض فان مضت بها تسعة اشهر قبل ان تحض اعتدت ثلاثة اشهر
وقال ابن القاسم عن مالك اذا حاضت المطلقة ثم اربأت فانما تمت بالتسعة الاشهر من يوم
رفعت حيضتها لا من يوم طلقت قال مالك في قوله تعالى (ان اردتيم) معناه ان لم تدروا ما
تصنعون في امرها وقال الاوزاعي في رجل طلق امرأته وهي شابة فارتفعت حيضتها
فلم تر شيئا ثلاثة اشهر فانما تمت سنة * قال ابو بكر اوجب الله هذه الآية عدة
الآيسة ثلاثة اشهر واقتضى ظاهرا اللفظ ان تكون هذه العدة لمن قد ثبت
اياسها من الحيض من غير ارباب كما كان قوله (واللاتي لم يحضن) لمن ثبت انها لم تحض
وكقوله (واولات الاحمال اجلهن) لمن قد ثبت حملها فكذلك قوله (واللاتي يثنى)
لمن قد ثبت اياسها ونقص ذلك منها دون من يشك في اياسها * ثم لا يحلو قوله (ان اردتيم)
من احد وجوه ثلاثة اما ان يكون المراد الارباب في انها آيسة او ليست بآيسة او الارباب
في انها حامل او غير حامل او ارباب المخاطبين في عدة الآيسة والصغيرة وغير جائز ان يكون
المراد الارباب في انها آيسة او غير آيسة لانه تعالى قد اثبت من جعل الشهور عدتها آيسة
والمشكوك فيها لا تكون آيسة لاستحالة مجامعة اليأس للرجاء اذ هاضدان لا يجوز اجتماعهما
حتى تكون آيسة من الحيض مرجوا ذلك منها فبطل ان يكون المعنى الارباب في اليأس
ومن جهة اخرى اتفاق الجميع على ان المسنة التي قد نقص اياسها من الحيض مرادة بالآيسة
والارباب المذكور راجع الى جميع المخاطبين وهو في التي قد تيقن اياسها ارباب المخاطبين
في العدة فوجب ان يكون في المشكوك في اياسها مثله لعدم اللفظ في الجميع وايضا فاذا كانت
عادتها وهي شابة انها تحيض في كل سنة مرة فهذه غير مراب في اياسها بل قد تيقن انها
من ذوات الحيض فكيف يجوز ان تكون عدتها سنة مع العلم بانها غير آيسة وانها من
ذوات الحيض وتراخي ما بين الحيضتين من المدة لا يخرجها من ان تكون من ذوات

الحيض فالوجوب عليها عدة الشهور مخالف للكتاب لان الله تعالى جعل عدة ذوات الاقراء الحيض بقوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ولم يفرق بين من طالت مدة حيضتها او قصرت ولا يجوز ايضا ان يكون المراد الارتياح في الاياس من الخلل لان اليأس من الحيض هو الاياس من الحمل وقد دللنا على بطلان قول من رد الارتياح الى الحيض فلم يبق الا الوجه الثالث وهو ارتياح المخاططين على ما روى عن ابي بن كعب حين سأل النبي صلى الله عليه وسلم حين شك في عدة الايسة والصغيرة وايضا لو كان المراد الارتياح في الاياس لكان توجيه الخطاب اليهن اولى من توجيهه الى الرجال لان الحيض انما يتوصل الى معرفته من جهتها ولذلك كانت مصدقة فيه فكان يقول ان ارتبنت او ارتبنت فلما خاطب الرجال بذلك دونهن علم انه اراد ان ياتى بالمخاططين في العدة * وقوله تعالى ﴿واللأئي لم يحضن﴾ يعني واللأئي لم يحضن عدتهن ثلاثة اشهر لانه كلام لا يستقل بنفسه فلا بد له من ضمير وضميره ما تقدم ذكره مظهر او هو العدة بالشهور

باب عدة الحامل

قال الله تعالى ﴿واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن﴾ قال ابو بكر لم يختلف السلف والخلف بدمهم ان عدة المطلقة الحامل ان تضع حملها واختلف السلف في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها فقال علي وابن عباس تمتد الحامل المتوفى عنها زوجها آخر الاجلين وقال عمر وابن مسعود وابن عمر وابو مسعود البدرى وابو هريرة عدتها الحمل فاذا وضعت حلت للازواج وهو قول فقهاء الامصار * قال ابو بكر روى ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال من شاء لاعنته ما نزلت (واولات الاحمال اجلهن) الا بعد آية المتوفى عنها زوجها * قال ابو بكر قد تضمن قول ابن مسعود هذا معنيين احدهما اثبات تاريخ زول الآي وانها نزلت بعد ذكر الشهور للمتوفى عنها زوجها والثاني ان الآي مكتفية بنفسها في افادة الحكم على عمومها غير مضمنة بما قبلها من ذكر المطة فوجب اعتبار الحمل في الجميع من المطلقات والمتوفى عنهن ازواجهن وان لا يحمل الحكم مقصورا على المطلقات لانه تخصيص عموم بلا دلالة * ويدل على ان المتوفى عنها زوجها ادخل في الآي مراد بها اتفاق الجميع على ان مضى شهور المتوفى عنها زوجها لا يوجب اقتضاء عدتها دون وضع الحمل فدل على انها مرادة بها فوجب اعتبار الحمل فيها دون غيره ولو جاز اعتبار الشهور لانهما مذكورة في آية اخرى لجاز اعتبار الحيض مع الحمل في المطلقة لانهما مذكورة في قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وفي سقوط اعتبار الحيض مع الحمل دليل على سقوط اعتبار الشهور مع الحمل وقد روى منصور عن ابراهيم عن الاسود عن ابي السنابل بن بعلك ان سبيعة بنت الحارث وضمت بعد وفاة زوجها بثلاثة وعشرين فتشوفت للتكاثر فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ان فضل قد دخلها اجلهما وروى يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة بن عبد الرحمن قال اختلف ابن عباس وابو هريرة في ذلك

فارس ابن عباس كريبا الى ام سلمة فقالت ان سبعة وضعت بعد وفاة زوجها بايام فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بان تزوج وروى محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم التيمي عن ابي سلمة عن سبعة انها وضعت بعد موت زوجها بشهرين فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجي وجعل اصحابنا عدة امرأة الصغير من الوفاة الحمل اذا مات عنها زوجها وهي حامل لقوله تعالى (واولات الاحمال اجلهن ان يضمن حملهن) ولم يفرق بين امرأة الصغير والكبير ولا بين من يلحقه بالنسب ولا يلحقه

باب السكنى المطلقة

قال الله تعالى ﴿اسكنوهن من حيث سكنتم﴾ من وجدكم في الآية قال ابو بكر. اتفق الجميع من فقهاء الامصار واهل العراق ومالك والشافعي على وجوب السكنى للمبتوتة وقال ابن ابي ليلى لاسكني للمبتوتة انما هي للرجعية قال ابو بكر قوله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) قد انتظم الرجعية والمبتوتة والدليل على ذلك ان من بقي من طلاقها واحدة فعليه ان يطلقها للمدة اذا اراد طلاقها بالآية وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم يطلقها طاهرا من غير جماع او حاملا قد استبان حملها ولم يفرق بين الطليقة الاولى وبين الثالثة فاذا كان قوله (فطلقوهن لعدتهن) قد تضمن البائن ثم قال (اسكنوهن من حيث سكنتم) من وجدكم وجب ذلك للجميع من البائن والرجعي قال في ما قال تعالى (لاندرى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا) وقال (فاذا يلين اجلهن فامسكوهن بمعروف او افارقوهن بمعروف) دل ذلك على انه اراد الرجعي قال فيله هذا احدا انتظمت الآية ولا دلالة فيه على ان اول الخطاب في الرجعي دون البائن وهو مثل قوله (والطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء) وهو عموم في البائن والرجعي ثم قوله (وبعولتهن احق بردهن) انما هو حكم خاص في الرجعي ولم يمنع ان يكون قوله تعالى (والطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء) عاما في الجميع واحتج ابن ابي ليلى بحديث فاطمة بنت قيس وستكمل فيه عند ذكر نفقة المبتوتة ان شاء الله تعالى واختلف فقهاء الامصار في نفقة المبتوتة فقال اصحابنا والثوري والحسن بن صالح لكل مطلقة السكنى والنفقة مادامت في المدة حاملا كانت او غير حامل وروى مثله عن عمر وابن مسعود وقال ابن ابي ليلى لاسكني للمبتوتة ولا نفقة وروى عنه ان لها السكنى ولا نفقة لها وقال عثمان البتي لكل مطلقة السكنى والنفقة وان كانت غير حامل وكان يرى انها تنقل ان شئت وقال مالك للمبتوتة السكنى ولا نفقة لها الا ان تكون حاملا وروى عنه ان عليه نفقة الحامل المبتوتة ان كان موسرا وان كان معسرا فلا نفقة لها عليه وقال الاوزاعي والبيه والشافعي للمبتوتة السكنى ولا نفقة لها الا ان تكون حاملا قال الله تعالى (اسكنوهن من حيث سكنتم) من وجدكم ولا تضادوهن لتضيقوا عليهن وقد تضمنت هذه الآية الدلالة على وجوب نفقة المبتوتة من ثلاثة اوجه احدها ان السكنى لما كانت حقا في مال وقد اوجبا

الله لها بنس الكتاب اذ كانت الآية قد تنا وت المتوتة والرجمية فقد اقتضى ذلك وجوب
 النفقة اذ كانت السكنى حقا في مال وهي بعض النفقة والثاني قوله (ولا تضاروهن) والمضارة
 تقع في النفقة كهي في السكنى والثالث قوله (لتضيقوا عليهن) والتضييق قديكون في النفقة
 ايضا فعليه ان يتفق عليها ولا يضيق عليها ^{في} وقوله تعالى ^{في} ^{في} وان كن اولات حمل فأنفقوا عليهن ^{في}
 قد انتظم المتوتة والرجمية ثم لا تخلو هذه النفقة من ان يكون وجوبها لاجل الحمل اولاتها
 محبوسة عليه في بيته فلما اتفق الجميع على ان النفقة واجبة للرجمية بالآية لا للحمل يل
 لانها محبوسة عليه في بيته وجب ان تستحق المتوتة النفقة لهذه العلة اذ قد علم ضمير الآية
 في علية استحقاق النفقة للرجمية فصار كقوله فأنفقوا عليهن لعله انها محبوسة عليه
 في بيته لان الضمير الذي تقوم الدلالة عليه بمنزله المنطوق به ومن جهة اخرى وهي ان
 نفقة الحامل لا تخلو من ان تكون مستحقة للحمل اولاتها محبوسة عليه في بيته فلو كانت
 مستحقة للحمل لوجب ان الحمل لو كان له مال ان يتفق عليها من ماله كما ان نفقة الصغير
 في مال نفسه فلما اتفق الجميع على ان الحمل اذا كان له مال كانت نفقة امه على الزوج لافي مال
 الحمل دل على ان وجوب النفقة متعلق بكونها محبوسة في بيته وايضا كان يجب ان تكون في الطلاق
 الرجعي نفقة الحامل في مال الحمل اذا كان له مال كما ان نفقته بعد الولادة من ماله فلما اتفق
 الجميع على ان نفقتها في الطلاق الرجعي لم يجب في مال الحمل وجب مثله في البائن وكان يجب ان تكون
 نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها في نصيب الحمل من الميراث ^{في} فان قيل فمأفدة تخصيص الحامل بالذكر
 في ايجاب النفقة ^{في} قيل له قد دخلت فيه المطلقة الرجعية ولم يمنع نفي النفقة لغير الحامل فكذلك
 في المتوتة وانما ذكر الحمل لان مدته قد تطول ونقص فإراد اعلامنا وجوب النفقة مع طول
 مدة الحمل التي هي في العدة اطول من مدة الحيض ومن جهة النظر ان الناشئة اذا خرجت
 من بيت زوجها لا تستحق النفقة مع بقاء الزوجية لعدم تسليم نفسها في بيت الزوج ومتى
 عادت إلى بيته استحققت النفقة فثبت ان المعنى الذي تستحق به النفقة هو تسليم نفسها في بيت
 الزوج فلما اتفقتا ومن اوجب السكنى على وجوب السكنى وصارت بها مسلمة لنفسها
 في بيت زوجها وجب ان تستحق النفقة وايضا لما اتفق الجميع على ان المطلقة الرجعية تستحق
 النفقة في العدة وجب ان تستحقها المتوتة والمعنى فيها انها معتدة من طلاق وان شئت قلت
 انها محبوسة عليه بحكم عقد صحيح وان شئت قلت انها مستحقة للسكنى فاي هذه المعاني
 اعتلت به صح القياس عاها ومن جهة السنة ماروى حماد بن سلمة عن حماد بن ابي سليمان
 عن الشعبي ان فاطمة بنت قيس طلقها زوجها طلاقا بائنا فأنت النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال لا نفقة لك ولا سكنى قال فاخبرت بذلك النخعي فقال قال عمر بن الخطاب واخبر بذلك
 فقال لسنا بتارك آية في كتاب الله وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لعالمها اوهمت
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والنفقة وروى سفيان عن سلمة عن الشعبي عن
 فاطمة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يحمل لها حين طلقها زوجها ثلاثا سكنى ولا نفقة

فذكرت ذلك لآبراهيم فقال قد رفح ذلك الى ممر فقال لاندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا لقول امرأته السكني والنفقة فقد نص هذان الخبران على ايجاب النفقة والسكني وفي الاول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكني والنفقة ولو لم يقل ذلك كان قوله لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا يقتضي ان يكون ذلك نصا من النبي صلى الله عليه وسلم في ايجابها * واحتج المبطلون للسكني والنفقة ومن نفى النفقة دون السكني بحديث فاطمة بنت قيس هذا وهذا حديث قد ظهر من السلف التكبر على راويه ومن شرط قبول اخبار الاحاد تعرضها من تكبير السلف انكره عمر بن الخطاب على فاطمة بنت قيس في الحديث الاول الذي قدمناه وروى القاسم بن محمد ان مروان ذكر لعائشة حديث فاطمة بنت قيس فقالت لا يضرك ان لا نذكر حديث فاطمة بنت قيس وقالت في بعضه ما لفاطمة خير في ان تذكر هذا الحديث يعني قوله لاسكنيك ولا نفقة وقال ابن المسيب تلك امرأة فتنت الناس استطلت على احمائها بلسانها فامرت بالانتقال وقال ابوسلمة انكر الناس عليها ما كانت تحدث به وروى الاصبغ عن ابي سلمة ان فاطمة كانت تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لها اعتدي في بيت ابن ام مكتوم قال وكان محمد بن اسامة يقول كان اسامة اذا ذكرت فاطمة من ذلك شيا رماها بما كان في يده فلم يكن ينكر عليها هذا التكبر الا وقد علم بطلان ما رونه وروى عمار بن رزيق عن ابي اسحاق قال كنت عند الاسود بن يزيد في المسجد فقال الشيء حدثني فاطمة بنت قيس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لاسكنيك ولا نفقة قال فرمها الاسود محصا ثم قال ويحك اتحدث بمثل هذا قد رفح ذلك الى عمر فقال لسا بئارك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأته لاندري لعلها كذبت قال الله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن) وروى الزهري قال اخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ان فاطمة بنت قيس افتت بنت اخيها وقد طلقها زوجها بالانتقال من بيت زوجها فانكر ذلك مروان فارسل الى فاطمة يسألها عن ذلك فذكرت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقراها بذلك فانكر ذلك مروان وقال قال الله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يجرحن) قالت فاطمة انما هذا في الرجلي لقوله تعالى (لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف) فقال مروان لم اسمع بهذا الحديث من احد قبلك وسأخذ بالصصة التي وجدت الناس عليها فقد ظهر من هؤلاء السام التكبر على فاطمة في روايتها لهذا الحديث ومعلوم انهم كانوا لا ينكرون روايات الافراد بالنظر والمقايضة فلولا اهمهم قد علموا خلافه من السنة ومن ظاهر الكتاب لا انكروه عليها وقد استفاض خبر فاطمة في الصحابة فلم يعمل به منهم احد الا شيئا روى عن ابن عباس رواه الحجاج بن اوطاة عن عطية عن ابن عباس انه كان يقول في المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها زوجها لافقة لهما وتعتدان حيث شامتا فهذا الذي ذكرنا في رد خبر فاطمة بنت قيس من جهة ظهور التكبر من السلف عليها وفي روايتها ومعارضة حديث عمر اياه يلزم الفريقين من نفاة السكني والنفقة ومن نفى النفقة وأثبت السكني وهولن نفى النفقة دون السكني الزم لانهم قد تركوا

حديثها في نفى السكنى لعله اوجب ذلك فذلك العلة بعينها الموجبة لترك حديثها في نفى النفقة *
 فان قيل انما قيل حديثها في نفى السكنى لمخالفته لظاهر الكتاب وهو قوله تعالى (اسكنوهن
 من حيث سكنتم) * قيل له قد احتجت هي في ان ذلك في المطلقة الرجعية ومع ذلك فان جاز
 عليها الوهم والغلط في روايتها حديثا مخالفا للكتاب فكذلك سبيلها في النفقة * وللحديث
 عندنا وجه صحيح يستقيم على مذهبه فيأروته من نفى السكنى والثقة وذلك لانه قد روى انها
 استطالت بلسانها على احمائها فامروها بالانتقال وكانت سبب الثقة وقال الله تعالى (لا تخرجوهن
 من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة) وقد روى عن ابن عباس في تأويله ان
 تستطيل على اهله فيخرجوها فلما كان سبب الثقة من جهتها كانت بمنزلة الناشئة فسقطت
 نفقتها وسكنها جميعا فكانت العلة الموجبة لاسقاط النفقة هي الموجبة لاسقاط السكنى وهذا
 يدل على صحة اصلنا الذي قدمنا في ان استحقاق النفقة متعلق باستحقاق السكنى * فان قيل ليست النفقة
 كالسكنى لان السكنى حق لله تعالى لا يجوز تراضيهما على اسقاطها والثقة حق لها لورضيت باسقاطها
 لسقطت * قيل له لا فرق بينهما من الوجه الذي وجب قياسا عليها وذلك لان السكنى فيها
 معيان احدهما حق لله تعالى وهو كونها في بيت الزوج والآخر حو لها وهو ما يلزم في المال من اجرة
 البيت ان لم يكن له ولورضيت بان تعطى هي الاجرة وتسقطها عن الزوج جاز فمن حيث هي حق
 في المال قد استويا * واختلفوا في نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها فقال ابن عباس وابن مسعود
 وابن عمر وشريح وابو العالية والشعبي وابراهيم نفقتها من جميع المال وقال ابن عباس وجابر وابن الزبير
 والحسن وابن المسيب وعطاء لان نفقة لها في مال الزوج بل هي على نفسها واختلف فقهاء
 الامصار ايضا في ذلك فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد لاسكنى لها ولا نفقة في مال
 الميت حاملا كانت او غير حامل وقال ابن ابي ليلى نفقتها في مال الزوج بمنزلة الدين على الميت
 اذا كانت حاملا وقال مالك نفقتها على نفسها وان كانت حاملا ولها السكنى ان كانت الدار
 للزوج وان كان عليه دين فالمرأة احق بسكنائها حتى تنقضي عدتها وان كانت في بيت بكراء
 فخرجوها لم يكن لها سكنى في مال الزوج هذه رواية ابن وهب وقال ابن القاسم عن مالك
 لان نفقة لها في مال الزوج الميت ولها السكنى ان كانت الدار للميت وان كان عليه دين فهي احق بالسكنى
 من الغرماء وتباع للغرماء ويشترط السكنى على المشتري وقال الاشجبي عن الثوري اذا كانت حاملا انفق
 عليها من جميع المال حتى تضع فاذا وضعت انفق على الصبي من نصيبه وروى المعافى عنه ان نفقتها من
 حصتها وقال الاوزاعي في المرأة يموت زوجها وهي حامل فلا نفقة لها وان كانت ام ولد فلها النفقة
 من جميع المال حتى تضع وقال الليث في ام الولد اذا كانت حاملا منه فانه ينفق عليها من جميع
 المال فان ولدت كان ذلك في حفظ ولدها وان لم تلد كان ذلك دينا يتبعه وقال الحسن بن صالح
 للمتوفى عنها زوجها النفقة من جميع المال وقال الشافعي في المتوفى عنها زوجها قولين احدهما لها
 السكنى والثقة والآخر لاسكنى لها ولا نفقة * قال ابو بكر قد اتفق الجميع على ان لان نفقة
 للمتوفى عنها زوجها غير الحامل ولا سكنى فوجب ان تكون الحامل مثلها لاتفاق الجميع على

ان هذه النفقة غير مستحقة للحمل الا ترى ان احدا منهم لم يوجبها في نصيب الحمل من الميراث
وانما قالوا فيه قولين قائل يحمل نفقتها من نصيبها وقائل يحمل النفقة من جميع مال الميت
ولم يوجبها احد في حصة الحمل فلما لم ينسب النفقة لاجل الحمل ولم يميز ان تكون مستحقة
لاجل كونها في العدة لانها لو وجبت للعدة لوجب تغير الحامل فلم يبق وجه تستحق به
النفقة وايضا لما لم تستحق السكنى في مال الزوج بدلائل قد قامت عليه لم تستحق النفقة وايضا
فان النفقة اذا وجبت فانما تنجب حالا محالا فلما مات الزوج انتقل ميراثه الى الورثة وليس
للزوج مال في هذه الحال وانما هو مال الوارث فلا يجوز ايجابها عليهم * فان قيل تصير بمنزلة
الدين * قيل له الدين الذي ثبت في ميراث المتوفى انما ثبت باحد وجهين اما ان يكون ثابتا
على الميت في حياته او يتعلق وجوبه بسبب كان من الميت قبل موته مثل الجنائيات وخراب البئر اذا وقع فيها
انسان بعد موته والنفقة خارجة عن الوجهين فلا يجوز ايجابها في ماله لعدم السبب الذي به تعلق وجوب
النفقة وعدم ماله وزواله الى الورثة الا ترى ان النكاح قد بطل بالموت وان ملك الميت قد زال الى الورثة فلم
يبق لاجباب النفقة وجه الا ترى ان غير الحامل لا نفقة لها بهذه العلة * فان قيل قال الله تعالى
(وان كن اولات حمل فانتفقوا عليهن) وهو عموم في المتوفى عنها زوجها والمطلقة كما كان
قوله (واولات الاحمال اجلهن ان يضمن حملهن) عموما في الصنفين * قيل له هذا غلط من
قبل ان قوله تعالى (اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) خطاب للازواج
وكذلك قوله تعالى (وان كن اولات حمل فانتفقوا عليهن) خطاب لهم وقد زال عنهم
الخطاب بالموت ولا جائز ان يكون ذلك خطبا لغير الأزواج فلم تقض الآية ايجاب نفقة
المتوفى عنها زوجها بحال * وقوله تعالى ﴿فان ارضعن لكم فأتوهن اجورهن﴾ قد انتظم الدلالة على
احكام منهاها ادا رضى بان ترضعه باجر مثلها لم يكن للاب ان يسترضع غيرها لامرأه ايام باعطاء
الاجر اذا ارضعت ويدل على ان الام اولى بمحضنة الولد من كل احد ويدل على ان الاجرة
انما تستحق بالفراغ من العمل ولا تستحق بالعقد لانه اوجبها بعد الرضاع بقوله ﴿فان ارضعن لكم
فأتوهن اجورهن﴾ وقد دل على ان لبن المرأة وان كان عينا فقد اجرى مجرى المنافع
التي تستحق بمقود الاجارات ولذلك لم يميز اصحابنا بيع لبن المرأة كما لا يجوز عقد البيع على
المنافع وفارق لبن المرأة بذلك لبن سائر الحيوان الا ترى انه لا يجوز استئجار شاة لرضاع
صبي لان الاعيان لا تستحق بمقود الاجارات كما استئجار التحمل والشجر * وقوله تعالى ﴿وأتوا
بنيكم بمعروف﴾ يعنى والله اعلم لا تشيط المرأة على الزوج فيما تطلبه من الاجرة ولا يقصر
الزوج لها عن المقدار المستحق * وقوله تعالى ﴿وان تعاسرتم فسترعه الاخرى﴾ قيل انه
اذا طلبت المرأة أكثر من اجر مثلها ورضيت غيرها بان تأخذها باجر مثلها فللزوجة ان تسترضع
الاجنية ويكون ذلك في بيت الام لانها احق بامساكها والكون عنده * وقوله تعالى ﴿فلينفق
ذوसे من سعة﴾ يدل على ان النفقة تفرض عليه على قدر امكانه وسعته وان نفقة المعسر
اقل من نفقة الموسر * وقوله تعالى ﴿ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله﴾ قيل معناه

نية الطلاق اذا حرم امرأته فيكون بمنزلة قوله لها والله لا اقربك فيكون موليا واما اذا حرم غير امرأته من المأكل والمشروب وغيرها فانه بمنزلة قوله والله لا آكل منه والله لا اشرب منه ونحو ذلك لقوله تعالى (لم تحرم ما حل الله لك) ثم قال (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) فجعل التحريم مينا فصارت البين في مضمون لفظ التحريم ومقتضاه في حكم الشرع فاذا اطلق كان محمولا على البين الا ان بنى غيرها فيكون ما توى فاذا حرم امرأته واراد الطلاق كان طلاقا لاحتمال اللفظ له وكل لفظ يحتمل الطلاق ويحتمل غيره فانه متى اراده الطلاق كان طلاقا والاصل فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم لركانة حين طلق امرأته البتة بالله ما درت الا واحدة فتضمن ذلك معنيين احدهما ان كل لفظ يحتمل الثلاث ويحتمل غيرها فانه متى اراد الثلاث كان ثلاثا لولا ذلك لم يستحلفه عليها والثاني انه لم يلزمه الثلاث بوجود اللفظ وجعل القول قوله للاحتمال فيه فصار ذلك اصلا في ان كل لفظ يحتمل الطلاق وغيره انا لا نجعله طلاقا الا بمقارنة الدلالة لارادة الطلاق * وما يدل على ان اللفظ المحتمل للطلاق يجوز ايقاع الطلاق به وان لم يكن طلاقا في نفسه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة اعتدي ثم راجعها فاقوع الطلاق بقوله اعتدي لاحتماله له ولا تعلم احدا من السلف منع ايقاع الطلاق بلفظ التحريم ومن قال منهم هو بين فاما اراد به عندنا اذا لم تكن له نية الطلاق ولم يقاربه دلالة الحال * وزعم مالك ان من حرم على نفسه شيئا غير امرأته انه لا يلزمه بذلك شيء وان ذلك ليس بيمين وقد ذكرنا ما يقتضي قوله تعالى (يا ايها النبي لم تحرم ما حل الله لك) من كونه مينا لقوله تعالى (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) وانه لا يجوز اسقاط موجب هذا اللفظ من كون الحرام مينا برواية من روى ان النبي صلى الله عليه وسلم حلف ان لا يشرب المسل ادغير جائز الاعتراض على حكم القرآن بخبر الواحد ولان من روى البين يجوز ان يكون انما عني به التحريم وحده اذ كان التحريم مينا * ويدل من جهة النظر على ان التحريم بيمين ان المحرم للشيء على نفسه قد اقتضى لفظه ايجاب الامتناع منه كالاشياء المحرمة وذلك في معنى التذر وقول القائل لله على ان لا افعل ذلك فلما كان التذر مينا بالسة وافاق الفقهاء وجب ان يكون محرم الشيء بمنزلة الذر فوجب فيه كرامة يمين اذا حث كتحجب في التذر * وقوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا قوا انفسكم واهليكم نارا) * روى عن علي في قوله (قوا انفسكم واهليكم) قال علموا انفسكم واهليكم الخير وقال الحسن تعليمهم وتأمرهم ونهاهم * قال ابو بكر وهذا يدل على ان علينا تعليم اولادنا واهلنا الدين والخير وما لا يستغنى عنه من الآداب وهو مثل قوله تعالى (وأمر اهلك بالصلوة واصطبر عليها) ونحو قوله تعالى للنبي صلى الله عليه وسلم (وانذر عشيرتک الاقربين) ويدل على ان للاقرب فالاقرب مناسمته في لزومنا تعليمهم وامرهم طاعة الله تعالى ويشهد له قول النبي صلى الله عليه وسلم كلکم راع وكلکم مسؤول عن رعيته ومعلمون ان الراعي كإعليه حفظ من استرعى وحمايته والتأمن مصالحه فكذلك عليه تأديبه وتعليمه وقال عليه السلام فالرجل راع على اهله وهو مسؤول عنهم والامير راع على رعيته وهو مسؤول عنهم * وحديثنا

مطلب
يجب علينا تعليم
اولادنا واهلنا

عبد الباقي بن قانع قال حدثنا اسماعيل بن الفضل بن موسى قال حدثنا محمد بن عبد الله بن حفص قال حدثنا محمد بن موسى السعدي عن عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير عن سالم عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما نحل والد ولدا خيرا من ادب حسن
 ✽ وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا الحضرمي قال حدثنا جبارة قال حدثنا محمد بن الفضل عن ابيه عن عطاء عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم حق الولد على والده ان يحسن اسمه ويحسن اديه ✽ وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا عبد الله بن موسى بن ابي عثمان قال حدثنا يحيى بن معين قال حدثنا محمد بن ربيعة قال حدثنا محمد بن الحسن بن عطية قال حدثنا محمد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ اولادكم سبع سنين فعلموهم الصلاة واذا بلغوا عشر سنين فاضرؤهم عليها وفرقوا بينهم في المضاجع ✽ وقوله تعالى ﴿يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم ومأواهم جهنم﴾ قال الحسن اكثر من كان يصيب الحدود في ذلك الزمان المنافقون فامر ان يغلظ عليهم في اقامة الحد وقيل جهاد المنافقين بالقول وجهاد الكفار بالحرب ✽ قال ابو بكر فيه الدلالة على وجوب التلظة على الفرقتين من الكفار والمنافقين ونهى عن مقارنتهم ومعاشرتهم وروى عن ابن مسعود قال اذا لم تقدر و ان تشكر و اعلى الفاجر فاقفوه بوجه مكفهر ✽ وقوله تعالى ﴿فحاتناها﴾ قال ابن عباس كانتا منافقتين مازنت امرأه نبي قط وكانت خياتهما ان امرأة نوح عليه السلام كانت تقول للناس انه مجنون وكانت امرأة لوط عليه السلام تدل على الضيف . آخر سورة التحريم

سورة نون

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ولا تطع كل حلاف مهين﴾ قيل من حلف بالله كاذبا وسماه مهينا لاستيحاذه الكذب والحلف عليه والحلاف اسم لمن اكثر الحلف بحق او باطل وقد نهي الله عن ذلك بقوله ﴿ولا تجعلوا الله عرضة لاياماكم﴾ ✽ وقوله تعالى ﴿هاز مشاء بنم﴾ يعنى وقافى الناس عابا لهم بما ليس فيهم وقوله مشاء بنم يعنى يسفل الكلام من بعض الى بعض على وجه التضريب بينهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة قتات يعنى الغنام ✽ وقوله تعالى ﴿وعتل بعد ذلك زبير﴾ قيل في القتل انه اللفظ الغليظ والزيم الدعي وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا الحسين بن اسحاق النسري قال حدثنا الوليد بن عتبة قال حدثنا الوليد بن مسلم قال حدثنا ابوشيبه ابراهيم بن عثمان عن عثمان بن عمير البجلي عن شهر بن حوشب عن سداد بن اوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة جواظ ولا جعظري ولا عتل زبير قلت وما الجواظ قال كل جاع قلت وما الجعظري قال اللفظ الغليظ قلت وما العتل الزبير قال رحب الجوف . آخر سورة نون

ومن سورة سأل سائل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَأْمُونَ﴾ روى أبو سلمة عن عائشة قالت كان أحب الصلاة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ديم عليه وقرأت الذين هم على صلاتهم دأمون وعن ابن مسعود قال دأمون على مواقيتها وعن عمران بن حصين في الآية قال الذي لا يلتفت في صلاته ﴿وقوله تعالى ﴿السَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ روى عن ابن عباس الذي يسأل والمحروم الذي لا يستعمل له تجارة وقال أبو قلابة المحروم من ذهب ماله وقال الحسن بن محمد بعث النبي صلى الله عليه وسلم سرية فنضمت فجاء آخرون بعد ذلك فنزلت ﴿في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾ وعن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المحروم من حرم وصيته ﴿قال أبو بكر قد ذكرنا فيما تقدم معنى المحروم واختلافهم فيه . آخر سورة سأل سائل

ومن سورة المزل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الْمَزْلُ قَمِ اللَّيْلُ الْإِقْلِيلُ﴾ روى زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام قال قلت لعائشة ابنتي عن قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت أما تقرأ هذا السورة ﴿يَا أَيُّهَا الْمَزْلُ قَمِ اللَّيْلُ الْإِقْلِيلُ﴾ قلت بلى قالت فإن الله افترض القيام في أول هذه السورة فقام النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه حتى انتفخت أقدامهم وامسك الله تعالى خاتمها اثني عشر سهرا ثم أزل التخفيف في آخر السورة فصار قيام الليل تطوعا بعد فرضة وقال ابن عباس لما نزلت أول المزل كانوا يقومون نحو قيامهم في شهر رمضان حتى نزل آخرها وكان بين نزول أولها وآخرها نحو ستة ﴿وقوله تعالى ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ قال ابن عباس بينه وبيننا وقال طاوس بينه حتى تقهقه وقال مجاهد ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ قال وال بعضه على أربعة عشر على تؤدة ﴿قال أبو بكر لا خلاف بين المسلمين في نسخ فرض قيام الليل وأنه مندوب إليه مرغ فيه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم آثار كثيرة في الحث عليه والتعظيم فيه روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أحب الصلاة إلى الله صلاة داود كان يتنام نصف الليل ويقوم ثلثه ويتنام سدسه وأحب الصيام إلى الله صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما وروى عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل ثمان ركعات حتى إذا انفجر عمود الصبح أوتر بثلاث ركعات ثم سبح وكبر حتى إذا انفجر الفجر صلى ركعتي الفجر وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة ﴿وقوله تعالى ﴿إِنْ نَاشَأَ اللَّيْلُ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً﴾ قال ابن عباس وابن الزبير إذا نشأت قائما ففي ناشئة الليل كله وقال مجاهد الليل كله إذا قام يصلي فهو ناشئة وما كان بعد العشاء فهو ناشئة وعن الحسن مثله وقال في قوله تعالى ﴿أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾ قال أجهد البدن وأثبت في الحذر وقال مجاهد وأقوم قِيلًا قال أثبت قراءة ﴿وقوله تعالى ﴿وَإِذَا كَرَأْسُكَ رَبُّكَ فَابْتَهِلْهُ﴾

مطلب
في قيام الليل

تبتيلاً قال مجاهد اخلص اليه اخلاصاً وقال قتادة اخلص اليه الدعاء والعبادة وقيل الانقطاع الى الله وتأمل طهرته دون غيره ومن الناس من يحتج به في تكبيرة الافتتاح لانه ذكر في بيان الصلاة فبدل على جواز الافتتاح بسائر اسماء الله تعالى وقوله تعالى ﴿سبحاً طويلاً﴾ قال قتادة فراغاً طويلاً وقوله تعالى ﴿هي أشد وطأ﴾ قال مجاهد وطأ اللسان القلب مواطاة ووطأ ومن قرأ وطأ قال منامه هي أسد من عمل النهار وقوله تعالى ﴿ان ربك يعلم انك تقوم ادى من ثلث الليل ونصفه وثلث﴾ الى قوله تعالى ﴿فاقرؤا ما ينسر من القرآن﴾ قال ابو بكر قد انتظمت هذه الآية معاني احدها انه نسخ به قيام الليل المفروض كان بدنياً والثاني دلالتها على لزوم فرض القراءة في الصلاة بقوله تعالى ﴿فاقرؤا ما ينسر من القرآن﴾ والثالث دلالتها على جواز الصلاة بقليل القراءة والرابع انه من ترك قراءة فاتحة الكتاب وقرأ غيرها اجزاء وقد ينادى ذلك فيما سلف ﴿فان قيل انما نزل ذلك في صلاة الليل وهي منسوخة﴾ قيل له انما نسخ فرضها ولم يسخ شرائطها وسائر احكامها وايضا فقد امرنا بالقراءة بعد ذكر التيسيح بقوله تعالى ﴿فاقرؤا ما ينسر منه﴾ ﴿فان قيل فاما امر بذلك في التطوع فلا يجوز الاستدلال به على وجوبها في الصلاة المكتوبة﴾ قيل له اذا ثبت وجوبها في التطوع فالفرض مثله لان احدا لم يفرق بينهما وايضا فان قوله تعالى ﴿فاقرؤا ما ينسر من القرآن﴾ يقتضى الوجوب لانه امر والا امر على الوجوب ولا موضع يلزم قراءة القرآن الا في الصلاة فوجب ان يكون المراد القراءة في الصلاة ﴿فان قيل اذا كان المراد به القراءة في صلاة التطوع والصلاة نفسها ليست بهرض فكيف يدل على فرض للقراءة﴾ قيل له ان صلاة التطوع وان لم تكن فرضاً فان عليه اذا اصلاحها ان لا يصلها الا بقرأة ومتى دخل فيها صارت القراءة واجباً كان عليه استيفاء شرائطها من الطهارة وسر العورة وكان الانسان ليس عليه عقد السلم وسائر عقود البياعات ومتى ما قصد الى عقدها فعليه ان لا يعقدها الا على ما يباحته الشريعة لا ترى الى قوله عليه السلام من اسلم فاسلم في كل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم وليس عليه عقد السلم ولكنه متى قصد الى عقده فعليه ان يعقده بهذه الشرائط ﴿فان قيل انما المراد بقوله تعالى ﴿فاقرؤا ما ينسر من القرآن﴾ الصلاة نفسها فلا دلالة به على وجوب القراءة فيها﴾ قيل له هذا غلط لان فيه صرف الكلام عن حقيقة معناه الى الجار وهذا لا يجوز الا بدلالة وعلى انه لو سلم لك ما ادعيت كانت دلالة فاتمة على فرض القراءة لانه لم يعبر عن الصلاة بالقراءة الا وحي من اركانها كما قال تعالى ﴿و دا قيل لهم اركعوا لاركعون﴾ قال مجاهد اراد به الصلاة وقال ﴿واركعوا مع الرাকعين﴾ والمراد به الصلاة معبر عن الصلاة بالركوع لانه من اركانها. آخر سورة المزمل

ومن سورة المدثر
بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ولا تمنن تستكثر﴾ قال ابن عباس وابراهيم ومجاهد وقاتدة والضحاك لاتعط

عطية لتمطى أكثر منها وقال الحسن والربيع بن أنس لا تمنح حسناتك على الله مستكثرا لها فيقتصك ذلك عند الله وقال آخرون لا تمنح بما أعطاك الله من النبوة والقرآن مستكثرا به الاجر من الناس وعن مجاهد ايضا لا تصنف في عملك مستكثرا لطاعتك ﷺ قال ابو بكر هذه المعاني كلها يحتملها اللفظ وجاز ان يكون جميعها مرادابه قالو حمله على الصوم في سائر وجوه الاحمال ﷺ وقوله تعالى ﷻ وثياك فطهر ﷻ بدل على وجوب تطهير الثياب من النجاسات للصلاة وانه لا يجوز الصلاة في الثوب النجس لان تطهيرها لا يجيب الا للصلاة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى عمارا يغسل ثوبه فقال لم تغسل ثوبك فقال من نخامة فقال انما يغسل الثوب من الدم والبول والمني وقالت عائشة امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بغسل المني من الثوب اذا كان رطبا وزعم بعضهم ان المراد بذلك ما روى عن ابي رزن قال عملك اسلحه وقال ابراهيم (وثياك فطهر) من الأثم وقال عكرمة امره ان لا يلبس ثيابه على عذرة وهذا كله مجاز لا يجوز صرف الكلام اليه الا بدلالة واحتج هذا الرجل بانه لا يجوز ان يظن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحتاج الى ان يؤمر بغسل ثيابه من البول وما شبهه ﷺ قال ابو بكر وهذا كلام شديد الاختلال والفساد والتناقض لان الآية امر النبي صلى الله عليه وسلم بهجر الاوثان بقوله تعالى (والرحز قاهجر) ومعلوم انه صلى الله عليه وسلم كان حاحرا للاوثان قبل النبوة وبعدها وكان محتسبا للآثام والمذرات في الحالين فادحااز خطابه بترك هذه الاشياء وان كان النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك نارا كما فطهير الثياب لاجل الصلاة مثله وقال الله تعالى مخاطبا لنبيه صلى الله عليه وسلم (ولا تدع مع الله الها آخر) والنبي صلى الله عليه وسلم لم يدع مع الله الها قط فهذا يدل على تناقض قول هذا الرجل وفساده وزعم انه من اول ما نزل من القرآن قبل كل شيء من الشرائع من وضوء او صلاة او غيرها وانما يدل على انها الطهارة من اوثان الحاهلية وشركها والاعمال الحبيثة وقد نقص هذا مادكره بديا من انه لم يكن محتاج الى ان يؤمر بتطهير الثياب من الحاسة أفترأه طس انه كان محتاج الى ان يوصى بترك الاوثان فاذا لم يكن محتاج الى ذلك لانه كان نارا كما وقد احار ان مخاطب بتركها فكذلك طهارة الثوب واما قوله ان ذلك من اول ما نزل فما في ذلك مما يمنع امره بطهير الثياب للصلاة مرضها عليه وقد روى عن عائشة ومجاهد وعطاء ان اول ما نزل من القرآن (اقرأ باسم ربك الذي خلق) . آخر سورة المدثر

ومن سورة القيامة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﷻ بل الانسان على نفسه بصيرة ﷻ روى عن اس عاص انه قال ساهد على نفسه وقيل معناه بل الانسان على نفسه بصيرة جوارحه ساهد عليه يوم القيامة ﷻ وقوله تعالى ﷻ ولو انني ما اذركم قال ابن عباس لو اعتذر وقل بهادة نفسه عليه اولي من اعتذاره ﷻ قال ابو بكر

لما احتمل اللفظ هذه المعاني وجب حمله عليها ادلائنا في هذا ويدل على ان قوله مقبول على نفسه اذ جعله الله حجة على نفسه وساعدا عليها ولما عبر عن كونه شاهدا على نفسه بانه على نفسه بصيرة دل ذلك على تأكيد امر شهادته على نفسه وثبوتها فيوجب ذلك حوازه عقوده واقراره وجميع ما اعترف بلزوم نفسه . آخر سورة العيامة

ومن سورة الانسان بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَجْدِهِ ﴾ الى قوله تعالى ﴿ واسيرا ﴾ عن ابى وائل انه امر باسرى من المشركين قاصر من يطعمهم ثم قرأ ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَجْدِهِ ﴾ الآية وقال قتادة كان اسيرهم يومئذ المشرك فاخوك المسلم حتى ان تطعمه وعن الحسن واسيرا قال كانوا مشركين وقال معاهد الاسير المسجون وقال ابن جبير وعطاء ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَجْدِهِ ﴾ مسكينا وبها واسيرا فالأهم اهل القبلة وغيرهم ﴿ قال ابو بكر الاظهر الاسير المشرك لان المسلم المسجون لا يسمى اسيرا على الاطلاق وهذه الآية يدل على ان في اطعام الاسير قرينة يقتضى ظاهره جواز اعطائه من سائر الصدقات الا ان اصحابا لا يجيزون اعطائه من الزكوات وصدقات المواشي وما كان اخذه منها الى الامام ومحمد بن ابي حنيفة ومحمد جوار اعطائه من الكفارات ومجوها وابو يوسف لا يجيز دفع الصدقة الواحدة الا الى المسالم وقد يتناهى بها سلف . آخر سورة الانسان

ومن سورة المرسلات بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿ الْمُنْجِلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا أَحْيَاءً وَامُوتًا ﴾ قال الشعبي يعنى انه جعل طهرها للاحياء ويطهرها للموت والكلمات الصام فاداد انها تضمهم في الحالين وروى اسرائيل عن ابي يحيى عن معاهد المنجمل الارض كفاتا قال نكفت الميت فلا يرى منه شيء واحياء قال الرجل في بيته لا يرى من عمله شيء ﴿ قال ابو بكر وهذا يدل على ونحوب موارد البيت ودفعه ودفع سفره وسائر ما يزلله وهذا يدل على ان شرعه وشيئا من يده لا يجوز بيعه ولا التصرف فيه لان الله قد اوجب دفعه وقال النبي صلى الله عليه وسلم لمن الله الواسلة وهي التي يصل شمر غيرها بشمرها فعلى الانتفاع به وهو معنى ما دلت عليه الآية وهذه الآية نظير قوله تعالى ﴿ ثم اماته فاقبره ﴾ يعنى انه جعل له قبرا وروى في تأويل الآية غير ذلك وعن ابن مسعود انه اخذ قلة فدفعها في المسجد في الحصى ثم قال الله تعالى ﴿ الْمُنْجِلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا أَحْيَاءً وَامُوتًا ﴾ وعن ابى امامة مثله واخذ عيدين غير قلة عن ابن عمر فطرحهما في المسجد ﴿ قال ابو بكر هذا التأويل لاسي الاوّل وعمومه يقتضى الجميع . آخر سورة المرسلات

ومن سورة اذا السماء انشقت

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿فلا أقسم بالشفق﴾ قال مجاهد الشفق النهار الا انما قال الله تعالى ﴿والليل وما وسق﴾ وقال عمر بن عبد العزيز الشفق الياسض وقال ابو جعفر محمد بن علي الشفق السواد الذي يكون اذا ذهب الياسض ﴿قال ابو بكر الشفق في الاصل الرقة ومنه ثوب شفق اذا كان رقيقا ومنه الشفقة وهو رقة القلب واذا كان هذا اصله فهو بالياس اولى منه بالحمرة لان اجزاء الضياء رقيقة في هذه الحال وفي وقت الحمرة اكثف ﴿وقوله تعالى ﴿واذا قرئ﴾ عليهم القرآن لا يسجدون﴾ يستدل به على وجوب سجدة البلاوة لزمه لتارك السجود عند سماع التلاوة وظاهره يقتضي ان اجاب السجود عند سماع سائر القرآن الا انما خصصنا منه ما عدا مواضع السجود واستعملناه في مواضع السجود بعموم اللفظ ولا نالوا مستعمله على ذلك كنا قد افينا حكمه رأسا ﴿فان قيل انما اراد به الخضوع لان اسم السجود يقع على الخضوع ﴿قيل له هو كذلك الا انه خضوع على وصف وهو وضع الجبهة على الارض كما ان الركوع والقيام والصيام والحج وسائر العبادات خضوع ولا يسمى سجودا لانه خضوع على صفة اذ اخرج عنها لم يسم به . آخر سورة اذا السماء انشقت

ومن سورة سبح اسم ربك الاعلى

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿فداخلح من تركي وذكر اسم ربه فصلي﴾ روى عن عمر بن عبد العزيز وابي المالية فالأدى زكاة الفطر ثم خرج الى الصلاة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر باخراج صدقة الفطر قبل الخروج الى المصلي وقال ابن عباس السنة ان تخرج صدقة الفطر قبل الصلاة ﴿قال ابو بكر ويستدل بقوله تعالى ﴿وذكر اسم ربه فصلي﴾ على جواز افتتاح الصلاة بسائر الاذكار لانه لما ذكر عقيب ذكر اسم الله الصلاة متصلا به اذ كانت الفاء للتعقيب بلا تراخ دل على ان المراد افتتاح الصلاة . آخر سورة سبح

ومن سورة البلد

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿فك رقة﴾ روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له رجل علمني عملا بدخلني الجنة قال اعتق النسمة وفك الرقة قال أليسا سواء يا رسول الله فقال لا اعتق النسمة ان تنفرد بعقها وفك الرقة ان تعين في منها ﴿قال ابو بكر قداقتضى ذلك حواز اعطاء المكاتب من الصدقات لانه معونة في منته وهو نحو قوله في شأن الصدقات وفي الرقاب ﴿وقوله تعالى ﴿ذي مسغبة﴾ ذي جماعة ﴿وقوله تعالى ﴿واومسكينا ذامترية﴾ قال ابن عباس المترية بقعة

لا يكون مثله في الف شهر فكانت افضل من الف شهر لهذا المعنى وانما وجه تفضيل الاوقات والا ماكن بعضها على بعض لما يكون فيها من الخير الجزيل والتفع الكثير واختلاف الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر متى تكون واختلفت الصحابة فيها فروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انها ليلة ثلاث وعشرين روى ابن عباس وروى ابو سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال التمسوها في العشر الاواخر واطلبوها في كل وتر وعن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة تسع عشرة من رمضان وليلة احدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تحمروا ليلة القدر في السبع الاواخر وروى انه قال في سبع وعشرين حدثنا محمد بن بكر البصري قال اخبرنا ابو داود قال حدثنا حميد بن زنجوية التميمي قال حدثنا سعيد بن ابي صريم قال حدثنا محمد بن جعفر بن ابي كثير قال اخبرنا موسى بن عقبة عن ابي اسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم وانا اسمع عن ليلة القدر فقال هي في كل رمضان يروى حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا سليمان بن حرب ومسدد قالوا حدثنا حماد بن زيد عن عاصم عن زر قال قلت لابي بن كعب اخبرني عن ليلة القدر يا ابا عبد الرحمن فان صاحبنا يعني عبد الله بن مسعود سئل عنها فقال من يقيم الحول يصعبها فقال رحم الله ابا عبد الرحمن والله لقد علم انها في رمضان ولكن كره ان يتكلموا والله انها في رمضان ليلة سبع وعشرين قال ابو بكر هذه الاخبار كلها جائز ان تكون صحيحة فتكون في سنة في بعض الليالي وفي سنة اخرى في غيرها وفي سنة اخرى في العشر الاواخر من رمضان وفي سنة في العشر الاوسط وفي سنة في العشر الاول وفي سنة في غير رمضان ولم يقل ابن مسعود من يقيم الحول يصعبها الا من طريق التوقيف اذ لا يعلم ذلك الا بوحى من الله تعالى الى نبيه فثبت بذلك ان ليلة القدر غير مخصوصة بشهر من السنة وانها قد تكون في سائر السنة ولذلك قال اصحابنا فيمن قال لامرأته انت طالق في ليلة القدر انها لا تطلق حتى يمضي حول لانه لا يجوز ايقاع الطلاق بالشك ولم يثبت انها مخصوصة بوقت فلا يحصل اليقين بوقوع الطلاق بمضي حول . آخر السورة

ومن سورة لم يكن الذين كفروا

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى وما امروا الا لعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء فيه امر باخلاص العبادة له وهو ان لا يشرك فيها غيره لان الاخلاص ضد الاشراك وليس له تعلق بالية لا في وجودها ولا في فقدانها فلا يصح الاستدلال به في ايجاب التية لانه متى اعتقد الايمان فقد حصل له الاخلاص في العبادة ونفى الاشراك فيها . آخر السورة

ومن سورة أريت الذي يكذب بالدين

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿الذين هم عن صلاتهم ساهون﴾ قال ابن عباس يؤخرونها عن وقتها وكذلك قال مصعب بن سعد عن سعد وروى مالك بن دينار عن الحسن قال يسهون عن ميقاتها حتى يفوت وروى اسماعيل بن مسلم عن الحسن قال هم المناقون يؤخرونها عن وقتها براؤن بصلاتهم إذا صلوا وقال أبو العالية هو الذي لا يدري أعلى سفع أنصرف أو على ور * قال أبو بكر يشهد لهذا التأويل ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا أحمد بن حنبل قال حدثنا عبد الرحمن بن مهاد عن سفيان عن أبي مالك الأشجعي عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا غرار في الصلاة ولا تسليم ومعناه أنه لا ينصرف منها على ضرار وهو ساك فيها ونظيره ما روى أبو سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من شك في صلاته فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعا فليصل ركعة أخرى وإن كان قد تمت صلاته فالركعة والسجدة إن شاء الله تعالى وروى عن مجاهد ساهون قال لا هو * قال أبو بكر كان أراد أنهم يسهون للهوهم عنها فأما استحقوا اللوم لتعرضهم للسهو لقلة فكرهم فيها إذا كانوا مرايين في صلاتهم لأن السهو الذي ليس من فعله لا يستحق العقاب عليه * وروى قوله تعالى ﴿يدع اليمين﴾ قال ابن عباس ومجاهد وقناة يدفعه عن حقه * وقوله تعالى ﴿وعنمون الماعون﴾ قال علي وابن عباس رواية وابن عمر وابن المسيب الماعون الزكاة وروى الحارث عن علي الماعون منع الفأس والقدر والدلو وكذلك قال ابن مسعود عن ابن عباس رواية أخرى العارية وقال ابن المسيب الماعون المال وقال أبو عبيدة كل ما فيه منفعة فهو الماعون * قال أبو بكر يجوز أن يكون جميع ما روى فيه مراداً لأن عارية هذه الآلات قد تكون واجبة في حال الضرورة لها وما لم يمدحوم مستحق للذم وقد تمنعها المانع لغبر ضرورة فينبى ذلك عن لؤم ومجانبة اخلاق المسلمين وقال النبي صلى الله عليه وسلم بعتت لأنهم مكالم الاخلاق . آخر السورة

ومن سورة الكوثر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿فصل لربك وانحر﴾ قال الحسن صلاة يوم النحر ونحر البدن وقال عطاء ومجاهد صل الصبح بجميع وانحر البدن معنى * قال أبو بكر وهذا التأويل يتضمن مئينين أحدهما إيجاب صلاة الاضحية والثاني وجوب الاضحية وقد ذكرناه فيما سلف وروى حماد بن سلمة عن حاصم الجحدري عن أبيه عن علي فصل لربك وانحر قال وضع اليد اليمنى على الساعد الايسر ثم وضعه على صدره وروى أبو الجوزاء عن ابن عباس (فصل لربك وانحر) قال وضع اليمين على الشمال عند النحر في الصلاة * وروى عن عطاء أنه رفع اليدين في الصلاة

وقال الفراء يقال استقبل القبلة بحركه * فان قيل يبطل التأويل الاول حديث البراء بن عازب قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاحد الى البقيع فبدأ فصلي وكتبين ثم اقبل علينا بوجهه وقال ان اول نسكنا في يومنا هذا ان نبدأ بالصلاة ثم نرجع فتتحرقن فعمل ذلك فقدوافق ستتار من ذبح قبل ذلك فانما هو لم يحمله لاهله ليس من النسك في شيء فسمى صلاة العيد والتحر سنة فدل على انه لم يؤمر بهما في الكتاب * قيل له ليس كما ظننت لان ماسنه الله وفرضه نجائز ان تقول هذا سنتنا وهذا فرضنا كما تقول هذا ديننا وان كان الله فرضه علينا وتأويل من تأوله على حقيقة نحر البدن اولى لانه حقيقة اللفظ ولانه لا يعقل بالطلاق اللفظ غيره لان من قال نحر فلان اليوم عقل منه نحر البدن ولم يعقل منه وضع البين على اليسار وبدل على ان المراد الاول اتفاق الجميع على انه لا يضع يده عند التحرق وقد روى عن علي وابي هريرة وضع البين على اليسار اسفل السرة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يضع يمينه على شماله في الصلاة من وجوه كثيرة. آخر السورة

سورة الكافرين ومن سورة الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ * قال ابو بكر هذه الآية وان كانت خاصة في بعض الكفار دون بعض لان كثيرا منهم قد اسلموا وقد قال (ولا اتم ما بدون ما عابد) فانها قد دلت على ان الكفر كله ملة واحدة لان من لم يسلم منهم مع اختلاف مذاهبهم مرادون بالآية ثم جعل دينهم ديننا واحدا ودين الاسلام ديننا واحدا فدل على ان الكفر مع اختلاف مذاهبه ملة واحدة . آخر السورة

سورة اذا جاء نصر الله ومن سورة الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿اِذَا جَاءَ اَنْصَارُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ روى انه فتح مكة وهذا بدل على انها فتحت عوة لان اطلاق اللفظ يقتضيه ولا ينصرف الى الصاحح الابتقيد * وقوله تعالى ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْ﴾ روى ابو الصمعي عن مسروق عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر ان يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن وروى الاعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر ان يقول قبل ان يموت سبحانك اللهم وبحمدك استغفرك واتوب اليك قالت قلت يا رسول الله ماهذه الكلمات التي اراك قد احدثتها قال جعلت لي علامة في امي اذا رأيتها فلما اذا جاء نصر الله والفتح الى آخرها . آخر السورة

سورة التبت

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿مَا غَفَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾ روى عن ابن عباس ومالك بن أنس يعني ولده وسماه ابن عباس الكسب الحديث وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان افضل ما اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه **﴿١﴾** قال ابو بكر هو كقوله انت ومالك لا يبيك وهو يد على حجة استيلاء الاب لحارية ابنه وانه مصدق عليه وتصير ام ولده ويدل على ان الوالد لا يقتل ولده لانه ساء كسباله كالأقاراد لعبد الذي هو كسبه **﴿٢﴾** وقوله تعالى ﴿يَسْعَى نَارًا﴾ ذات لهب **﴿٣﴾** احدى الدلالات على حجة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم لانه اخبرانه وامرأته سيموتان على الكفر ولا يسلمان فوجد محبته على ما اخبر به وقد كان هو وامرأته سمعا بهذه السورة ولذلك قالت امرأته ان محمدا هجانا فلو اتهمنا قالا قد اسلمنا واطهرا ذلك وان لم يعتقداه لكنا قدردا هذا القول ولكن المشركون يمدون متعلقا ولكن الله علم انهما لا يسلمان لا باظهاره ولا باعتقاده فاخبر بذلك وكان محبته على ما اخبر به وهذا نظير قوله لوقال انكما لا تشكلمان اليوم فلم يتكلما مع ارتفاع الموانع وحجة الآلة فيكون ذلك من اظهر الدلالات على حجة نبوته واما ذكر الله الاله بكنيته وذكر النبي صلى الله عليه وسلم باسمه وكذلك زيدوكل من ذكره في الكتاب فانما ذكرهم بالاسم دون الكنية لان الاله كان اسمه عداغزي وغير جائز تسميته بهذا الاسم فلذلك عدل عن اسمه الى كنيته . آخر السورة

سورة الفلق

بسم الله الرحمن الرحيم

حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عبدالله بن محمد التميمي قال حدثنا محمد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابيه عن عتبة بن عامر قال بينا انا اسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الجحفة والابواء اذ غشيت ابرج وظلمة شديدة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعوذ باعوذ رب الفلق واعوذ رب الناس ويقول يا عتبة تعود بهما فأتعود متعودين فقال وسمعتني يؤمن بهما في الصلاة **﴿١﴾** وروى عن جعفر بن محمد قال جاء جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم ورفاه بالمعوذتين وقالت عائشة امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان استرق من العين وروى الشعبي عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رقية الا من عين اوحى وعن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله **﴿٢﴾** وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا ابو معاوية قال حدثنا الاعمش عن عمرو بن مرة عن يحيى بن الجزار عن ابن اخي زبيب امرأة عبدالله عن زبيب امرأة عبدالله عن عبدالله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الرقي والتأثم

والثولة شرك قالت قلت لم تقول هذا والله لقد كانت عني تقذف فكنت اختلف الى
اليهودى يرقنى فاذا راقنى سكنت فقال عبدالله انما ذلك عمل الشيطان كان يخسها بيده
فاذا راقها كف عنها انما يكفيك ان تقولى كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
اذهب الباس رب الناس اشف انت الشافى لاشفاء الاشفاؤك شفاء لا يغادر سقما
وقوله تعالى ﴿ومن شر الثقات في القعد﴾ قال ابو صالح الثقات في القعد السواحر وروى
معمر عن قتادة انه تلا ﴿ومن شر الثقات في القعد﴾ قال اياكم وما يخاط السحر من هذه الرق
قال ابو بكر الثقات في القعد السواحر يفتن على العليل ويرقونه بكلام فيه كفر وشرك
وتعظيم للكواكب ويطعمن العليل الادوية الضارة والسموم القاتلة ويحتالون في التوصل الى
ذلك ثم يزعمن ان ذلك من رقاهن هذا لمن اردن ضرره وتلفه وامامن يزعمن انهن يردن
نفعه فيفتن عليه ويوهمن انهن ينفعن بذلك وربما يسقينه بعض الادوية النافعة فيفتن للعليل
خفة الوجع فالرقية المنهى عنها هي رقية الجاهلية لما تضمنته من الشرك والكفر واما الرقية
بالقران وبذكر الله تعالى فانها جائزة وقدا مر بها النبي صلى الله عليه وسلم وتذب اليها وكذلك
قال اصحابنا في التبرك بالرقية بذكر الله واما امر الله تعالى بالاستعاذة من شر الثقات في القعد
لان من صدق بانهن ينفعن بذلك كان ذلك ضررا عليه في الدين من حيث يعتقد جواز نفعها
وضررها بتلك الرقية ومن جهة اخرى شرهن فيما يحتلن من سقى السموم والادوية الضارة
وقوله تعالى ﴿ومن شر حاسد اذا حسد﴾ حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي
الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿ومن شر حاسد اذا حسد﴾
قال يقول من شر عينه ونفسه قال ابو بكر قد روت عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
امرها ان تسترقى من العين وروى ابن عباس وابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
العين حق والايحبار عن النبي صلى الله عليه وسلم بصحة العين متظاهرة قال حدثنا ابن
فانق قال حدثنا القاسم بن زكريا قال حدثنا سويد بن سعيد قال حدثنا ابو ابراهيم السقاء
عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العين حق فلو كان
شيء يسبق القدر لسبقته العين فاذا استسلمتم فاعسلوا قال ابو بكر زعم بعض الناس
ان ضرر العين انما هو من جهة شيء يفصل من المائن فيتصل بالعين وهذا هو شر وجهل
وانما العين في الشيء المستحسن عند المائن فيتفق في كثير من الاوقات ضرر يقع بالعين ويشبه
ان يكون الله تعالى انما يفعل ذلك عند اعجاب الانسان بما يراه تذكيره لثلاث بركن الى الدنيا
ولا يحب بشئ منها هو نحو ما روى ان العضاء ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن تسبق لحاء
اعرابي على قوموده فسلق بها فسبقها فشق ذلك على اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال
صلى الله عليه وسلم حق على الله ان لا يرفع شيئا من الدنيا الا ووضعه وكذلك امر المائن عند اعجابه بما يراه
ان يذكر الله وقدرته فيرجع اليه ويتوكل عليه قال الله تعالى ﴿ولو لا اذ دخلت جنتك قلت
ما شاء الله لا قوة الا بالله﴾ فاخبر بهلاك جنته عند اعجابه بها بقوله فقال ﴿ودخل جنته وهو ظالم

نفسه قال ما ظن ان تبيد هذه ابدا) الى قوله تعالى (ولولا اذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة الا بالله) اى لبقى عليك نعم الله تعالى الى وقت وفاتك وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا اسماعيل ابن الفضل قال حدثنا العباس بن ابي طالب قال حدثنا حجاج قال حدثنا ابو بكر الهذلي عن ثمامة عن انس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى شيئا يعجبه فقال الله الله ما شاء الله لا قوة الا بالله لم يضره شيء. والله الموفق .

هذا آخر كتاب احكام القرآن والله سبحانه هو الموفق المستعان



قد تم طبع هذا الكتاب المستطاب بلطف الله الملك الوهاب في عصر امير المؤمنين السلطان الاعظم والخاقان الافخم السلطان ابن السلطان السلطان محمد وحيد الدين خان ادام الله ايام خلافته وسلطته ووالى احسانه وانعامه على رعيته في [مطبعة

الاوقاف الاسلاميه] المؤسسة من طرف نظارة الاوقاف السنيه لطبع

المؤلفات القديمة البهيه بالقسطنطينية المحميه في اوائل رجب المرجب

لسنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة والفر من هجرة من هو منعوت

باكل وصف صلى الله عليه وعلى آله واصحابه

وسلم تسليما كثيرا

60892



5891
5121

فهرست الجزء الثالث من احكام القرآن

٢	سورة الانعام
٢	(باب النهي عن محاسبة الطالبين)
٥	مطلب الاقوال في ترك النسبة على الدعي
٩	ذكر الخلاف في الموح في العشر
١٣	ذكر الخلاف في اعتار مانع فيه الحق
١٤	ذكر الخلاف في اجماع العشر والخراج
١٧	مطلب في لحوم الحرم الاهل به
١٨	مطلب الكلام في لحار الوحش ادا الم
١٨	مطلب الكلام في دى الباب من الساع ودى الخفاف من الطير
١٩	مطلب في الكلام على الصب
٢٠	مطلب في الكلام على هوام الارص
٢١	مطلب في لحوم الابل الحلاله
٢٨	سورة الاحراف
٢٨	مطلب لاجور الاعتراض على حكم المرآن ناحار الآحاد
٣٠	مطلب في ستر المورة
٣١	مطلب في وجوب فعل المكتوبات في جماعه
٣١	مطلب في ستر المورة في الصلاة
٣٦	مطلب في نعلان قول من يدعى العام سقاء مدة لذيها
٣٧	مطلب في المعو والامر بالمعروف
٣٩	(باب المرأة حلف الامام)
٤٤	سورة الاحزاب
٤٧	الكلام في المراز من الرحف
٥٠	الكلام في قسمه العائم
٥١	ذكر الخلاف في العمل
٥٣	مطلب في ساب القتل
٥٥	مطلب ادا قال الامير من اصاب سياً فهو له
٥٥	مطلب فمن دخل دار الحرب معيراً لغير ادن الامام
٥٦	مطلب في المدد بلحق الجيش في دار الحرب قل احرار العبيمه
٥٧	(باب سيمان الحل)
٥٧	ذكر الخلاف في سهم العارس

صيه	
٦٠	(باب قسمة الحسن)
٦٩	(باب الهدية والموادعة)
٧١	(باب الاسارى)
٧٤	(باب الموارث والمهجرة)
٧٦	(سورة راءة)
٨٢	مطلب فما فعله ابوبكر الصديق رضى الله عنه بالذين امتنعوا من اداء الزكاة
٨٣	مطلب يجب عينا بيان دلائل الوجد والرسالة وبعلم امور الدين
٨٤	مطلب يجب على الامام حفظ اهل الدمة
٨٥	مطلب فى حكم من شتم الى صلى الله عليه وسلم
٨٧	مطلب فى حجة الاجماع
٨٨	مطلب هل يجوز دخول المشرك المسجد
٩٠	(باب احد الحرية من اهل الكتاب)
٩٠	مطلب فى هسير دين الحق
٩١	مطلب اهل الكتاب هم اليهود والنصارى
٩١	مطلب فى الصائين ونص فرق النصارى
٩٣	(باب حكم نصارى من تمل)
٩٥	مطلب فى محاوراة الرشيد مع محمد بن الحسن
٩٦	(باب من تؤخذ منه الحرية)
٩٦	مطلب فى مقدار الحرية
٩٨	فى تمييز الطبقات فى الحرية
١٠٠	(باب وقت وجوب الحرية)
١٠٢	مطلب كان آل مروان يأخذون احرية ممن اسلم من اهل لدمه
١٠٣	فى حجاج الارض هل هو حره
١٠٣	(فصل كيف حار اقرار الكفار على كفرهم ماداء الحرية)
١٠٥	فى زكاة الذهب والفضة
١٠٧	مطلب فى زكاة الخي
١٠٨	(فصل فى وجوب الزكاة فى الذهب والفضة بمجموعهما)
١٠٩	مطلب قد احتشد محمد بن موسى المصم فى كشف حقيقة قول صلى الله عليه وسلم
	(ان الزمان قد استدار كهيئته) الخ ثمانى سين
١١٢	(باب فرض المعير والجهاد)
١١٨	مطلب فى الجهاد بالمال
١١٨	مطلب فى الجهاد بالنفس

- ١١٩ مطلب في جهاد العلم
- ١١٩ مطلب في ان تعلم العلم افضل ام الجهاد
- ١١٩ مطلب يجوز الجهاد وان كان امير الجيش فاسقا
- ١١٩ مطلب في وجوب الاستعداد للجهاد
- ١٢٠ مطلب في بيان معنى الفقر والمسكين
- ١٢٣ مطلب في المؤلفة القلوب
- ١٢٨ (باب الفقير الذي يجوز ان يعطى من الصدقة)
- ١٢٨ مطلب في بيان حد المأ
- ١٣١ (باب ذوي القرى الذين يحرم عليهم الصدقة)
- ١٣٤ (باب من لا يجوز ان يعطى من الزكاة من الفقراء)
- ١٣٨ فيما يعطى مسكين واحد من الزكاة
- ١٣٩ (باب دفع الصدقات الى صف واحد)
- ١٤٧ مطلب في محاوراة الحسن بن علي رضي الله عنهما مع حبيب بن مسلمة من اصحاب معاوية
- ١٥٣ (فصل في انواع الزكاة)
- ١٦٢ ﴿سورة نوس﴾
- ١٦٤ ﴿ومن سورة هود﴾
- ١٦٥ مطلب تحب عمارة الارض للزراعة والعراس والابنية
- ١٦٧ ﴿ومن سورة يوسف﴾
- ١٧٤ مطلب يجوز للانسان ان يصف عنه بالعسل عد من لا يصفه
- ١٧٤ مطلب العين حي
- ١٧٥ مطلب يجوز للانسان الوصول الى احد حبه مما يتكبه الوصول له
- ١٧٦ مطلب تحب على الامام ان يفعل مثل ما فعله يوسف عليه السلام اذا حان هلاكه من لم يحط
- ١٧٦ مطلب يجوز الاحتيال في الوصول الى المباح
- ١٧٧ مطلب يجوز للانسان اظهار صبره عند الحاجة اليه
- ١٨٠ ﴿ومن سورة الرعد﴾
- ١٨٢ ﴿ومن سورة ابراهيم﴾
- ١٨٣ ﴿ومن سورة احل﴾
- ١٨٤ (باب السكر)
- ١٨٩ مطلب مامن حكم من احكام الدس لا في الكسب
- ١٩٠ مطلب في صحة القول بعباس
- ١٩٠ في الوفاء بالعهد

فهرست الجزء الثالث من احكام القرآن

﴿سورة الانعام﴾	٢
(باب الهى عن محاسبة الطالمين)	٢
مطلب الاقوال فى ترك السمىة على الدمحه	٥
ذكر الخلاف فى الموحى فى العشر	٩
ذكر الخلاف فى اعتبار ما مح فى الحق	١٣
ذكر الخلاف فى اجماع العشر والخراج	١٤
مطلب فى لجوء الحر الاهليه	١٧
مطلب الكلام فى لجمار الوحى ادا الم	١٨
مطلب الكلام فى دى الباب من الساع ودى الخلب من الطير	١٨
مطلب فى الكلام على المص	١٩
مطلب فى الكلام على هوام الارص	٢٠
مطلب فى لحوم الابل الخلالة	٢١
﴿سورة الاعراف﴾	٢٨
مطلب لاجور الاعتراض على حكم المرآن باحار الآحاد	٢٨
مطلب فى ستر المورة	٣٠
مطلب فى وجوب فعل المكتوبات فى جماعه	٣١
مطلب فى ستر المورة فى الصلاة	٣١
مطلب فى نعلان قول من دعى العام سعاء مدة لنديا	٣٦
مطلب فى المعو والامر بالمعروف	٣٧
(باب المرأة حلف الامام)	٣٩
﴿سورة الاحقاف﴾	٤٤
الكلام فى المراد من الرحف	٤٧
الكلام فى قسمه العائم	٥٠
ذكر الخلاف فى العمل	٥١
مطلب فى ساب القتل	٥٣
مطلب ادا قال الامير من اصاب سياً فهو له	٥٥
مطلب فمن دخل دار الحرب معيراً نعيماً اذن الامام	٥٥
مطلب فى المدد بلحق الجيش فى دار الحرب قل احرار العبيمه	٥٦
(باب سبيل الحل)	٥٧
ذكر الخلاف فى سهم العارس	٥٧

٦٠٥٩/٨

- ٦٠ (باب قسمة الحسن)
- ٦٩ (باب الهدية والموادعة)
- ٧١ (باب الاسارى)
- ٧٤ (باب الوارث بالهجرة)
- ٧٦ (سورة راءة)
- ٨٢ مطلب فيما فعله ابو بكر الصديق رضى الله عنه بالذين امتنعوا من اداء الزكاة
- ٨٣ مطلب بح عيا بيان دلائل الوجود والرسالة وبعلم امور الدن
- ٨٤ مطلب يجب على الامام جمع اهل الدمة
- ٨٥ مطلب فى حكم من شتم النبى صلى الله عليه وسلم
- ٨٧ مطلب فى حجة الاحماع
- ٨٨ مطلب هل يجوز دخول المشرك المسجد
- ٩٠ (باب اخذ الحرية من اهل الكتاب)
- ٩٠ مطلب فى هجر دين الحق
- ٩١ مطلب اهل الكتاب هم اليهود والنصارى
- ٩١ مطلب فى الصائين وبعض فرق النصارى
- ٩٣ (باب حكم نصارى من تملك)
- ٩٥ مطلب فى محاوره الرشيد مع محمد بن الحسن
- ٩٦ (باب من تؤخذ منه الحرية)
- ٩٦ مطلب فى مقدار الحرية
- ٩٨ فى تمييز الطوائف فى الحرية
- ١٠٠ (باب وقت وجوب الحرية)
- ١٠٢ مطلب كان آل مروان يأخذون احرية من اسلم من اهل لدمه
- ١٠٢ فى حراج الارض هل هو حره
- ١٠٣ (فصل كيف حار اقرار الكفار على كفرهم ماداء الحرية)
- ١٠٥ فى زكاة الذهب والعصه
- ١٠٧ مطلب فى زكاة الخيل
- ١٠٨ (فصل فى وجوب الزكاة فى الذهب والعصه بمجموعهما)
- ١٠٩ مطلب قد احتشد محمد بن موسى المصم فى كشف حقيقة قول النبى صلى الله عليه وسلم (ان الرمان قد استدار كهيته) الخ ثمانى سين
- ١١٢ (باب فرض العير والجهاد)
- ١١٨ مطلب فى الجهاد بالمال
- ١١٨ مطلب فى الجهاد بالنفس

- ١١٩ مطلب في جهاد العلم
 ١١٩ مطلب في ان تعلم العلم افضل ام الجهاد
 ١١٩ مطلب يجوز الجهاد وان كان امير الجيش فاسقا
 ١١٩ مطلب في وحوو الاستيذان للجهاد
 ١٢٠ مطلب في بيان معنى الفقر والمسكين
 ١٢٣ مطلب في المؤلفة القلوب
 ١٢٨ (باب الفقير الذي يجوز ان يعطى من الصدقة)
 ١٢٨ مطلب في بيان حد العنا
 ١٣١ (باب دوى القرى الذين يحرم عليهم الصدقة)
 ١٣٤ (باب من لا يجوز ان يعطى من الزكاة من الفقراء)
 ١٣٨ فيما يعطى مسكين واحد من الزكاة
 ١٣٩ (باب دفع الصدقات الى صف واحد)
 ١٤٧ مطلب في محاوره الحسن على رضى الله عنه مع حبيب بن مسلمة من اصحاب معاوية
 ١٥٣ (فصل في انواع الزكاة)
 ١٦٢ ﴿سورة نولس﴾
 ١٦٤ ﴿ومن سورة هود﴾
 ١٦٥ مطلب تحب عمارة الارض للزرعة والمراس والابية
 ١٦٧ ﴿ومن سورة يوسف﴾
 ١٧٤ مطلب يجوز للانسان ان يصف عنه بالعسل عدد من لا يبره
 ١٧٤ مطلب العين حق
 ١٧٥ مطلب يجوز للانسان ان يصل الى احد حبه مما تمكنه الوصول له
 ١٧٦ مطلب يحب على الامام ان يفعل مثل ما فعله يوسف عليه السلام اذا حاق به هلاك الناس من لمحض
 ١٧٦ مطلب يجوز الاحتيال في الوصول الى المالح
 ١٧٧ مطلب يجوز للانسان اظهار صر مسه عند الحاجة اليه
 ١٨٠ ﴿ومن سورة الرعد﴾
 ١٨٢ ﴿ومن سورة ابراهيم﴾
 ١٨٣ ﴿ومن سورة احل﴾
 ١٨٤ (باب السكر)
 ١٨٩ مطلب ما من حكم من احكام الدين لا وفي الكتاب
 ١٩٠ مطلب في صحة القول بليس
 ١٩٠ في الوفاء بالمهد

(باب استيذان المالك والمصيان)

٣٣١ (فصل في حد اللوع)

٣٣٣ في اسم صلاة العشاء

٣٣٨ ﴿ ومن سورة الفرقان ﴾

٣٤٠ (فصل في الماء الذي حاطته نحاسة)

٣٤٥ (فصل في الماء المستعمل)

٣٤٨ ﴿ ومن سورة الشعراء ﴾

٣٤٩ ﴿ ومن سورة القصص ﴾

٣٤٩ ﴿ ومن سورة العنكبوت ﴾

٣٥٠ ﴿ ومن سورة الروم ﴾

٣٥١ ﴿ ومن سورة لقمان ﴾

٣٥٣ ﴿ ومن سورة السجدة ﴾

٣٥٣ ﴿ ومن سورة الاحزاب ﴾

٣٥٨ (فصل في احتجاج بعض الناس في احكام الجوار وفي التعريق لامرأة العاهر عن القعة)

٣٦١ (باب الطلاق قبل الكاح)

٣٦٥ (باب ما احل الله تعالى لرسوله من النساء)

٣٦٩ (باب ذكر محام النساء)

٣٧٢ ﴿ ومن سورة ساء ﴾

٣٧٣ ﴿ ومن سورة فاطر ﴾

٣٧٤ ﴿ ومن سورة يس ﴾

٣٧٧ ﴿ ومن سورة الصافات ﴾

٣٧٨ ﴿ ومن سورة ص ﴾

٣٨٣ (فصل في ان للروح ان يصرب امرأه تأدسا)

٣٨٤ ﴿ ومن سورة الزمر ﴾

٣٨٤ ﴿ ومن سورة المؤمن ﴾

٣٨٥ ﴿ ومن سورة السجدة ﴾

٣٨٦ ﴿ ومن سورة عسق ﴾

٣٨٦ ﴿ ومن سورة الزحرف ﴾

٣٨٦ في التسمية عند الركوب

٣٨٧ (فصل في اناحه لاس الحلى للنساء)

٣٨٨ ﴿ ومن سورة الحائية ﴾

٣٨٩ ﴿ ومن سورة الاحقاف ﴾

- ٣٩٠ ﴿ومن سورة محمد صلى الله عليه وسلم﴾
 ٣٩٣ ﴿ومن سورة الفتح﴾
 ٣٩٤ ﴿باب دهم المشركون مع العلم بان فهم اطفال المسلمين واسراهم﴾
 ٣٩٧ ﴿ومن سورة الحجرات﴾
 ٣٩٨ ﴿باب حكم حبر الفاسق﴾
 ٣٩٩ ﴿باب قال اهل النبی﴾
 ٤٠١ ﴿باب ما يبدأ به اهل النبی﴾
 ٤٠٢ ﴿باب الامر بما يؤخذ من اموال العامة﴾
 ٤٠٢ ﴿باب الحكم في اسرى اهل النبی وحرارهم﴾
 ٤٠٣ ﴿باب في قضایا العامة﴾
 ٤٠٥ مطلب الطل على اربعة اصرب
 ٤٠٩ ﴿ومن سورة ق﴾
 ٤١٠ ﴿ومن سورة الداريات﴾
 ٤١٢ ﴿ومن سورة الطور﴾
 ٤١٣ ﴿ومن سورة النجم﴾
 ٤١٤ ﴿ومن سورة القمر﴾
 ٤١٥ ﴿ومن سورة الرحمن﴾
 ٤١٥ ﴿ومن سورة الواقعة﴾
 ٤١٦ ﴿ومن سورة الحديد﴾
 ٤١٧ ﴿ومن سورة احادلة﴾
 ٤٢٢ في الطهار بغير الام
 ٤٢٣ في طهار المرأة من روحها
 ٤٢٧ ﴿باب كيف يحيى هل الكتاب﴾
 ٤٢٨ ﴿ومن سورة الحشر﴾
 ٤٣٥ ﴿ومن سورة المنتحة﴾
 ٤٣٦ ﴿باب صلة الرحم المترك﴾
 ٤٣٨ ﴿باب وقوع العرقه باختلاف الدارس﴾
 ٤٤٠ ﴿فصل في ان المهاجرة لا عده عليها من الروح الحرى﴾
 ٤٤٢ ﴿ومن سورة الصف﴾
 ٤٤٣ ﴿ومن سورة الجمعة﴾
 ٤٤٥ ﴿فصل في ان الجمعة محصورة بموضع لا يحور فعلها في غيره﴾
 ٤٤٦ ﴿باب وحوط حطة الجمعة﴾

- ٤٤٩ ﴿بَابُ السَّفَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ﴾
 ٤٥٠ ﴿وَمِنْ سُورَةِ الْمُنَافِقِينَ﴾
 ٤٥١ ﴿بَابُ مَنْ فَرَطَ فِي زَكَاةِ مَالِهِ﴾
 ٤٥٢ ﴿وَمِنْ سُورَةِ الطَّلَاقِ﴾
 ٤٥٥ ﴿بَابُ الْإِسْهَادِ عَلَى الزَّجْمَةِ وَالْفِرْقَةِ﴾
 ٤٥٦ ﴿بَابُ عِدَّةِ الْآيَةِ وَالصَّغِيرَةِ﴾
 ٤٥٨ ﴿بَابُ عِدَّةِ الْخَامِلِ﴾
 ٤٥٩ ﴿بَابُ السَّكَنِ لِلْمُطَلَّقَةِ﴾
 ٤٦٤ ﴿وَمِنْ سُورَةِ التَّحْرِيمِ﴾
 ٤٦٦ مَطْلَبٌ يَجِبُ عَلَيْنَا تَعَامُّ أَوْلَادِنَا وَأَهْلِبِنَا
 ٤٦٧ ﴿وَمِنْ سُورَةِ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾
 ٤٦٨ ﴿وَمِنْ سُورَةِ سَاءِ السَّائِلِ﴾
 ٤٦٨ ﴿وَمِنْ سُورَةِ الْمَزْمَلِ﴾
 ٤٦٩ ﴿وَمِنْ سُورَةِ الْمَدَّثَرِ﴾
 ٤٧٠ ﴿وَمِنْ سُورَةِ الْقِيَامَةِ﴾
 ٤٧١ ﴿وَمِنْ سُورَةِ الْإِنشَاءِ﴾
 ٤٧١ ﴿وَمِنْ سُورَةِ الْمُرْسَلَاتِ﴾
 ٤٧٢ ﴿وَمِنْ سُورَةِ إِذَا الشَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾
 ٤٧٢ ﴿وَمِنْ سُورَةِ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾
 ٤٧٢ ﴿وَمِنْ سُورَةِ الْبَلَدِ﴾
 ٤٧٣ ﴿وَمِنْ سُورَةِ الصَّحَى﴾
 ٤٧٣ ﴿وَمِنْ سُورَةِ أَلَمْ تَنْسَخْ﴾
 ٤٧٣ ﴿وَمِنْ سُورَةِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾
 ٤٧٤ ﴿وَمِنْ سُورَةِ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
 ٤٧٥ ﴿وَمِنْ سُورَةِ إِذْ أُنْزِلَتْ الْكِتَابُ﴾
 ٤٧٥ ﴿وَمِنْ سُورَةِ الْكُورَةِ﴾
 ٤٧٦ ﴿وَمِنْ سُورَةِ الْكَافِرِينَ﴾
 ٤٧٦ ﴿وَمِنْ سُورَةِ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾
 ٤٧٧ ﴿وَمِنْ سُورَةِ بَابِ﴾
 ٤٧٧ ﴿وَمِنْ سُورَةِ الْمُلُقِ﴾

